



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةُ الْمُبَارَاةِ لِلْقَانُونِ

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

السفنان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون
من أول أكتوبر ١٩٨٨ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٠



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٧



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةُ الْمُبَاحِثَاتِ عَلَى الْقَانُونِ سِتِّمَةِ

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

السنستان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون
من أول أكتوبر ١٩٨٨ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٠



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنة الثالثة والأربعون

من أول أكتوبر سنة ١٩٨٨ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٨٩

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة سحر لبيب شرقي	رئيس الجمعية العمومية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة يحيى عبد الفتاح سليم البشري	رئيس قسم التشريع
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة أبو بكر حمداني أبو بكر	رئيس اللجنة الأولى
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عل السيد عل السيد	رئيس اللجنة الثانية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد الحفيظ أحمد طه أبو الفخر	رئيس إدارة الفتوى لوزارة الصحة والأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد العزيز أحمد سيد حماد	رئيس اللجنة الثالثة
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد حلمي محمد إبراهيم	رئيس إدارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد والتأمين والتجارة الداخلية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة الدكتور محمود جودت المظ	رئيس إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمحافظات ووزارة التخطيط
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد محمود محمد السيد البيار	المستشار بقسم التشريع
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة فروت عبد الله أحمد عبد الله	رئيس إدارة الفتوى لوزارة النقل والمواصلات
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد معروف محمد	رئيس إدارة الفتوى لوزارة التربية والتعليم والتأهيل العالي (ورئيس إدارة الفتوى لوزارات القوى العاملة والثقافة والاعلام والسياحة بالإضافة)

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
الدكتور عبد الرحمن عثمان عزوز

رئيس إدارة الفتوى لورادة
الاسكان والتعمير

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
صلاح الدين أبو الهادي نصير

رئيس إدارة الفتوى لوزارات
الصناعة والبتروول والثروة
المعدنية والكهرباء *

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
محمد مجدى خليل هارون

رئيس إدارة الفتوى لورادة
الزراعة وأستصلاح الأراضي *

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
نبيل مبرهم مرقص سليمان

المستشار بقسم التشريع *

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
محمد توفيق محمد المريوى

رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الرى *

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
عويس عبد الوهاب عويس

المستشار بقسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
عادل محمود زكى فرغل

رئيس إدارة الفتوى لوزارة
القل البحرى والمصالح العامة
بالاسكندرية *

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
احمد ابراهيم عبد العزيز تاج الدين

رئيس إدارة الفتوى لوزارات
الداخلية والخارجية والمعدل
(والمستشار بقسم التشريع
بالاضافة)

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
اسماعيل اسماعيل ابراهيم فوده

رئيس إدارة الفتوى لوزارتى
الدفاع والانتاج الحربى

السيد الأستاذ المستشار

المستشار بقسم التشريع

يحيى احمد راتب دكروى

السيد الأستاذ المستشار

المستشار بقسم التشريع

سيد حسن عل وفا

(١)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

ضريبة - ضريبة على الاستهلاك :-

حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الأشياء المصادرة للتنازل عنها تشكل أحد مصادر إيرادات الدولة - الأصل أن تؤول كاملة إلى الخزنة العامة للدولة - أساس ذلك : أن المشرع في قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ قد التزم بقاعدة « عمومية الميزانية » - استثناء من ذلك يجوز تخصيص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المشار إليها لتؤول مصلحة الضرائب على الاستهلاك المرف منها - أساس ذلك : المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - سكوت المشرع عن تخصيص النسبة الباقية من الحصيلة لغرض معين - الأمر المترتب على ذلك :-

أن يطبق في شأنها القاعدة العامة فتؤول إلى الخزنة العامة للدولة - تطبيق .

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة على أن « يتم تقدير الإيرادات دون أن يستنزل منها أية نفقات كما لا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد إلا في الأحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » وأن المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تخصص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيلة الغرامات والتعويضات المحصلة وقيم الأشياء المصادرة للتنازل عنها ، وتوزع هذه النسبة وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير وذلك على المرشدين والضابطين ولئن عاونوا في الضغط واستيفاء الإجراءات وعلى الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالمصاحبة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الموازنة العامة قد التزم بقاعدة « عمومية الميزانية » ومقتضاها أن يتم تقدير موارد الدولة دون استنزال أية نفقات ودون تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد . إلا أنه أجاز استثناء من هذه القاعدة العامة أن يتم تخصيص أحد موارد الدولة لمصروف معين وذلك في الأحوال التي يقرها القانون - ولما كانت حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الأشياء المصادرة للتنازل عنها تشكل أحد مصادر إيرادات الدولة ، والأصل أن تؤول كاملة إلى الخزنة العامة للدولة تطبيقا للقاعدة العامة المذكورة بيد أن قانون الضرائب على الاستهلاك أجاز

استثناء من ذلك في المادة (٥٨) تخصيص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المشار إليها تتولى مصلحة الضرائب على الاستهلاك الصرف منها على الأغراض المحددة بهذه المادة • أما النسبة الباقية من تلك الحصيلة فقد سكّت المشرع عن تخصيصها لغرض معين ، ومن ثمّ يتعين أن يطبق بشأنها القاعدة العامة سائلة البيان فتؤول الى الخزنة العامة للدولة •

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ايلولة نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيلة الغرامات والتمويضات المحكوم بها تطبيقاً للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ، أما باقى الحصيلة فيؤول الى الخزنة العامة للدولة •

(لتوى رقم ١٠٢٣ في ١٦/١٠/١٩٨٨ جلسة ١٩٨٨/١٠/٥ ملف رقم ١٦٤٦/٢/٢٢) •

(٢)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

- ترخيص - محال صناعية وتجارية - متى اشترط الجنسية المصرية في طالب الترخيص - (جنسية) (محال صناعية وتجارية) لم يشترط المشرع الجنسية المصرية في طالب الترخيص وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها اثر ذلك : انه يكون لقب المصريين الحصول على ترخيص إقامة محال من المحال الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اذا ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تتطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانين الأخرى من شروط لمزاولة الأجنبي للعمل في مصر مثال ذلك : قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي حظر على الأجنبي مزاولة أى عمل في مصر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب - تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المغلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ وتبينت ان المشرع فى القانون المذكور تكفل ببيان المحال الخاضعة لأحكامه وهى المنصوص عليها فى الجدول المرافق له والشروط الواجب توافرها فيها وفى طالب الترخيص وحظر إقامة أى محل أو ادارته من المحال الخاضعة لأحكامه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وبين اجراءات الحصول على رخصة المحل والاشتراطات الواجب توافرها فى المحال وقرر دوام الرخص التي تصرف طبقا لأحكامه ما لم ينص على توقيتها وحدد الاجراءات التي تتبع عند تغيير مالك المحل بسبب تنازله عنه أو وفاته وعدد أحوال إلغاء رخصة المحل ، وأورد محال بيع اللحوم ضمن محال القسم الثانى من الجدول الملحق بالقانون تحت رقم ٦٩ • واستظهرت الجمعية من استعراضها لأحكام هذا القانون أن المشرع لم يشترط الجنسية المصرية فى طالب الترخيص وفقا لأحكامه فلم يرد من بين شروط الترخيص ما يتعلق بجنسية المرخص له كما هو الحال بالنسبة لبعض التشريعات الخاصة بمزاولة بعض المهن التي حظرت ممارسة المهنة على غير المصريين وكذلك بالنسبة لتشريعات الخدمة المدنية التي حظرت على الأجانب تولى الوظائف العامة ومن ثم يكون لغير المصريين الحصول على ترخيص إقامة محال من المحال الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اذا ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تتطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانين الأخرى من

شروط لمزاولة الأجنبي للعمل في مصر كقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي حظر على الأجنبي مزاولة أى عمل في مصر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب .
لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لمسمى الفتوى والتشريع الى جواز الترخيص للأجنبي باقامة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان .

(فتوى رقم ١٠٢٤ فى ١٦/١٠/١٩٨٨ جلسة ٥/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ٣٦٢/١/٥٤) -

(٣)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون بالقطاع العام - مرتب - علاوات - علاوة تشجيعية :

١ - مدى جواز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام :

اجاز المشرع بمقتضى نص المادة رقم (٥٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لرئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام منح العاملين بها علاوة تشجيعية بمقدار العلاوة الدورية المقررة دون التقييد بنهاية رطب الدرجة واشترط منحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخرين او ان يكون العامل له ادى عملا مميزا - اثر ذلك : انه يجوز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام (باستثناء ذوى الرطب الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية) اذا ما تحققت احد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة رقم (٥٠) سائلة الذكر اساس ذلك : ان المادة رقم (٥٠) سائلة الذكر قد اكتفت اما بتوافر احد عناصر التميز او بالحصول على مرتبة ممتاز ولم يستلزم توافر الشرطين معا - تطبيق .

٢ - مدى جواز جبر الكسر الى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد :

لا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد - اثر ذلك : انه لا يجوز منح احدهم علاوة تشجيعية - تطبيق .

تنص المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على انه " يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة وبمراعاة ما يأتى :

١ - ان يكون العامل قد حقق اقتصادا فى النفقات او رفعا لمستوى الاداء او زيادة فى الانتاج او ان تكون كفايته قد حدثت بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخرين .

٢ - الا يمنح العامل هذه العلاوة اكثر من مرة كل سنتين .

٣ - الا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة فى سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين فى وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة

واستبان للجمعية مما تقدم ان المشرع اجاز لرئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام منح العاملين بها علاوة تشجيعية بمقدار العلاوة الدورية

المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين أو أن يكون العامل قد أدى عملاً مميزاً بأن يكون قد حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء أو ريادة في الانتاج وعلى ذلك يكون المشرع قد ربط الاستحقاق بتوافر أحد الشروط سالفة البيان فتمت توافر في حق العامل شرط من هذه الشروط جاز منحه علاوة تشجيعية بفئة العلاوة الدورية المقررة له ولا وجه للقول باستلزام حصول العامل في جميع الحالات الواردة في البند ١ من المادة المذكورة على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز في العاملين الآخرين ومن ثم لا يستحق هذه العلاوة شاغلون وظائف الادارة العليا بشركات القطاع العام باعتبارهم لا يخضعون وفقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لنظام تقدير كفاية الأداء ، ذلك ان هذا القول يتعارض مع صراحة الفقرة الأولى من المادة ٥٠ سالفة البيان التي اكدت اما بتوافر أحد عناصر التميز أو بالحصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم توافر الشرطين معاً كما هو الحال في نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي استلزم لمنح العلاوة التشجيعية بالإضافة الى توافر عنصر التميز ، حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين، ومن ثم فان شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام - باستثناء ذوي الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية - يجوز منحهم العلاوة التشجيعية اذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة ٥٠ سالفة البيان .

اما عن جواز منح هذه العلاوة لواحد من العاملين اذا كان عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية أقل من عشرة فان ذلك يتعارض مع صراحة نص المادة ٥٠ سالفة البيان التي أوجبت عدم زيادة عدد العاملين الذين يتم منحهم هذه العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ومن ثم فلا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد بما لا يجوز معه منح أحدهم علاوة تشجيعية وعلى ذلك جرى حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والذي بمقتضاه اجيز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين المخاطبين بأحكامه عن عشرة أفراد ، ولا وجه للمقاس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ إذ أن لكل قانون مجال أعماله ونطاق خاص به .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح شاغلي الوظائف العليا - من غير ضوى الربط الثابت - بشركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية علاوة تشجيعية وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المھار اليه . وعدم جواز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد .

(فتوى رقم ١٠٢٥ في ١٦/١٠/١٩٨٨ جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ١١٣٣/٤/٨٦) .

(٤)

جلسة • من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة - تسوية حالة - المهلة الزمنية المقررة باللائحة (١١) مكررا
من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية : -

حدد المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية للعاملين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به - حظى المشرع بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل ما لم يكن تنفيذا لحكم قضائي نهائي - ذلك المحظر لا يسرى إلا على العامل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة الجهة الإدارية بعه في التسوية وديا أو قضائيا - العامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بعه في التسوية مانع قانوني لا يحتاج قبله بالمحظر الوارد في المادة (١١) مكررا سالفة الذكر إلا من تاريخ زوال المانع القانوني - تطبيق •

تنص المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استنادا إلى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يولية ١٩٨٠ » وقد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة (١١) المشار إليها بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨١ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ وبموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ حدد مهلة زمنية للعاملين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو

التشريعات المذكورة به ، وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل الا تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ، بيد أن ذلك الحظر لا يسرى الا على العامل الذى يكون فى مركز قانوني يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه فى التسوية ودياً أو قضائياً ، أما العامل الذى لا يوجد فى هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه فى التسوية مانع قانوني فلا يحتاج قبله بالحظر الوارد فى المادة الحادية عشرة مكرراً مسابقة الذكر الا من تاريخ زوال المانع القانوني .

و بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فقد استظهرت الجمعية أن العامل المذكور لم يكن فى مركز قانوني يسمح له برفع دعواه فى الميعاد المقرر ، لصدر قرار ادارى غير مشروع بانتهاء خدمته بمحافظة القاهرة اعتباراً من ١٩٨٣/٣/٤ . فامتنع عليه أن يطالب بحقوقه الناشئة عن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولم يزيله هذا المانع الا بصدور حكم من محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ بالفاء قرار انتهاء خدمته الباطل ، ومن ثم فإن الأمر يقتضى أن يمكن العامل المذكور من تسوية حالته وفقاً لأحكام القانون المذكور ، طالما قد بادر الى ذلك فى ميعاد الستة محسوبا من تاريخ القرار الصادر بسحب قرار انتهاء خدمته .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع إلى جواز تسوية حالة السيد / سعيد صالح مرسى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على الوجه المبين فيما تقدم .

(الفتوى رقم ١٠٦٣ فى ١٩٨٨/١٠/٢٥ جلسة ١٩٨٨/١٠/٥ ملف رقم ٧٢٧/٣/٨٦) .

(٥)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

ضرائب ورشوم - رسوم ترخيص للملك بالكويت - ٢ -

أجاز للشرع في مجال الوفاء بالتزامات أن يقوم الدين بالوفاء أو نائبه أو أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء إلا إذا كان الالتزام بإداء عمل ورفض الدائن الوفاء من غير الدين - ومعنى قام الشخص بوفاء الدين كان له الرجوع على الدين بمقدار ما أدله إلا إذا ألت الدين أن الوفاء تم بغير إرادته وكان له مصلحة في الاعتراض على ذلك - أساس ذلك للمادتين ٣٣٣ ، ٤٢٤ من التقنين المدني - تعهد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمصلحة الموالي وثلاثين بصداد الرسوم المقررة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الإرشاد والتوصيات ورسوم الموالي وثلاثين والمستحقة أصلاً على إحدى للشركات اليابانية المسجلة فيها تلبية مشروع ميثاق - قبول للمصلحة هذا التعهد والمساهمة لأحدى النسخ الخاصة للشركة اليابانية بمقتضى الوثائق حتى لا تتعطل الهيئة بقرارات التغير - الر لذلك يمكن من الهيئة أنه الرسوم سالفة الذكر إلى المصلحة بعد إجراء المراجعة الضريبية على الأوراق القديمة من المصلحة في هذا الخصوص والهيئة وشأنها بعد ذلك في الرجوع على الشركة اليابانية بمقدار ما سدد من رسوم في ضوء أحكام العقد البرم بينهما - تطبيق .

تنص المادة ٣٣٣ من التقنين المدني على أن « يصح الوفاء من المدين أو نائبه أو من أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، وذلك مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٠٨ ٠ ٠٠٠ » والمادة ٤٢٤ من ذات التقنين تنص على أنه « (١) إذا قام الغير بوفاء الدين ، كان له ححق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . (٢) ومع ذلك يجوز للمدين الذي حصل الوفاء بغير إرادته أن يمنع رجوع الموفى بما وفاه عنه كلاً أو بعضاً ، إذا أثبت أن له أية مصلحة في الاعتراض على الوفاء » . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الإرشاد والتوصيات ورسوم الموالي والمناظر والرسوم والمكوث التي تنص على أنه « لا تخضع للرسوم المستحقة وفقاً للمواد ٥ ، ٦ ، ٧ السابقة السفن والعائمات التي يرخس لها بالعمل في الموانئ المينية في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون كالمواصين والبراطيم ٠٠٠ والكركاكات ٠٠٠ على أن تؤدي هذه السفن والعائمات مقابل الترخيص لها بالعمل رسماً سنوياً قدره مائة وخمسون قرشاً عن كل طن من حمولتها إذا كانت غير مزودة بآلة مسيرة ٠ وثلاثمائة قرش عن كل طن من حمولتها إذا كانت مزودة بآلة مسيرة ٠ ولا يجوز أن يقل هذا الرسم في

المخالفين عن عشرة جنيهات * . وكذلك المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ بإضافة ميناء دمياط الجديد الى الجدولين ٢ و ٣ الملحقين بالقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ . التي تنص على أن « ضاف ميناء دمياط الجديد ... الى المواشي الواردة بكل من الجدولين رقمي ٢ و ٣ الملحقين بقانون رسوم الاوشاد والتحويزات ورسوم المواشي والمناظر والرسوم والمكوث الصايد بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المضاف اليه » .

ومفاد ما تقدم ان التقنين المدني اجاز في مجال الوفاء بالالتزامات ان يقوم المدين بالوفاء او نائبه او أى شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، الا اذا كان الالتزام بأداء عس ورفض الدائن الوفاء من غير المدين ومتى قام الغير بوفاء الدين كان له الرجوع على المدين بمقتدار ما أداه ، الا اذا أثبت المدين أن الوفاء تم بغير إرادته وكان له مصلحة في الاعتراض على ذلك . ولما كان الثابت من الأوراق - في النزاع المائل - أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة « والتي يتبعها الجهاز التنفيذي لتنمية وتصير مدينة وميناء دمياط » قد تهمت لمصلحة المواشي والمناظر بسداد الرسوم المقررة طبقا للمادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المضاف اليها ، والمستحقة أصلا على شركة بنتا اليابانية المسند اليها تنفيذ مشروع ميناء دمياط بموجب العقد المبرم بينها وبين الهيئة المذكورة . اذ قبلت المصلحة هذا التعهد وسمحت لاحدى السفن التابعة للشركة اليابانية بمغادرة الميناء ، حتى لا تتحمل الهيئة بغرامات تأخير ، ومن ثم يتعين على الهيئة أداء الرسوم ساقفة الذكر الى المصلحة بعد اجراء المراجعة الحسابية على القوائم المقدمة من المصلحة في هذا الخصوص وبالبالغ

ق جنيهه

قيمتها ٤٠ و ١٧١٨٧ عن عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمدة من ١/١/١٩٨٦/١٩٨٦/٢٥ . والهيئة وشأنها بعد ذلك في الرجوع على الشركة اليابانية بمقتدار ما سدد من رسوم في ضوء أحكام العقد المبرم بينهما . ولا وجه للقول بعدم التزام هيئة المجتمعات العمرانية بأداء الرسوم المشار اليها على أساس أن المجلات اليابانية المستخلصة عبارة عن « كراكات » لا تخضع للرسوم المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ذلك لأن اعفاء « الكراكات » من الرسوم يقتصر على ما هو مقرر بالمواد ٥ و ٦ و ٧ من هذا القانون ، أما رسم الترخيص بالصل في الميناء المحدد بالمادة (٨) من ذات القانون فلا اعفاء منه . كما لا وجه للقول بأن العقد المبرم بين الهيئة المذكورة والشركة اليابانية تضمن اعفاء للشركة من أداء الضرائب والرسوم وبالتالي فلا محل لالزام الهيئة بأداء أية رسوم ، اذ لا يحتاج

بهذا المتعاقد في مواجهة مصلحة الموانئ والمناظر ، فضلاً عن ان الهيئة قد تمهت صراحة بأداء الرسوم محل المنازعة ولم تنكر تمهتها بذلك .

أما بالنسبة لاختصاص المصلحة بتخصيل الرسوم المشار إليها ، فالثابت أنها تولت إصدار تراخيص العمل بميناء دمياط الجديد وتقدير الرسوم المستحقة طبقاً للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ حتى تاريخ افتتاح الميناء رسمياً ثم تولت هيئة ميناء دمياط اعتباراً من هذا التاريخ مباشرة اختصاصاتها المقررة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (الجهاز التنفيذي لتعمير وتنمية مدينة وميناء دمياط) بأداء الرسوم المستحقة على الشركة اليابانية بنتا أو شن الى مصلحة الموانئ والمناظر بعد المراجعة الحسابية للفواتير على النحو سالف البيان .

(الفتوى رقم ١٠٦٤ في ١٩٨٨/١٠/٢٥ جلسة ١٩٨٨/١٠/٥ ملف رقم ١٧١٦/٢/٣٢) .

(٦)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

- عقد ادارى - تنفيذ - الخطأ الملقى والتعويض عنه : -

الخطأ الملقى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك - يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عهده أو إهماله أو فعله دون عهده أو إهماله - إذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته علينا كان مسئولنا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه -

أساس ذلك : المادة (٢١٥) من التقنين المدنى - تطبيق .

انه من الأمور المسلم بها في مجال العقود أن الخطأ الملقى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عهده أو إهماله أو فعله دون عهده أو إهماله ، ووفقا لحكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى فإنه إذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته علينا كان مسئولنا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه . ولما كانت الهيئة العامة للاستثمار - في النزاع المائل - قد تعاقدت مع اتحاد الإذاعة والتليفزيون على أن يقوم الاتحاد بتجهيز قاعة بأحد الفنادق لحقد مؤتمر تشرف عليه الهيئة في نظير مبلغ معين ، وعلى أن تلتزم الهيئة برد الأجهزة المستخدمة في القاعة بعد انتهاء المؤتمر ، وإذ أوفى الاتحاد بالتزامه بينما لم تقم الهيئة برد بعض الأجهزة المشار إليها عقب انتهاء المؤتمر لفقدتها ، فإن ذلك يكون خطأ عقديا في جانبها يخول للاتحاد حق المطالبة بالتعويض عن قيمة الأجهزة المفقودة والتي تقدر بمبلغ ٧٥ و ٦٧٦ جنيه حيث لم تثبت الهيئة أن فقد الأجهزة يرجع لسبب اجنبى لا دخل لها فيه . ولا يغير من ذلك ما جاء بدفاعها من أن جميع الأجهزة في نهاية المؤتمر من اختصاص الهندسة الإذاعية بالاتحاد وأن واقعة الاستلام مسألة شكلية ، مادام أنها لم تنكر تسلم الأجهزة الموجودة بقاعة المؤتمر وقد وقع الموظف المختص بهيئة الاستثمار على استلام هذه الأجهزة ولم تقدم الهيئة الدليل على ردها كاملة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بأداء مبلغ ٧٥ و ٦٨٦ جنيه الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

(فتوى رقم ١٠٦٥ في ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٨ جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٥ ملف رقم ١٦٤٣ / ٢ / ٣٣ ع ١ -

(٧)

جلسة • من أكتوبر سنة ١٩٨٨

اختصاص - ما يفرج عن اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع بين مصلحة الجمارك وأحدى الهيئات الأكلانية : -

اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور على المنازعات القائمة بين الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - النزاع بين مصلحة الجمارك وأحدى الهيئات الأكلانية لا يندرج ضمن المنازعات المشار إليها بحسبان أن أحد طرفيه جهة أجنبية خاصة وليست من الجهات المنصوص عليها في النص سالف الإشارة - أي ذلك : خروج هذا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - تطبيق •

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : »

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض •

ويكون رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين •

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعات المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مقصور على المنازعات القائمة بين الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع المروءى والقائم بين مصلحة الجمارك وأحدى الهيئات الأكلانية لا يندرج ضمن المنازعات المشار إليها بحسبان أن أحد طرفيه جهة أجنبية خاصة وليست من

الجهات المتصوص عليها في النص سالف الإشارة ، وتبعا لذلك فان هذا النزاع يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ١٠٦٦ لى ١٩٨٨/١٠/٢٥ جلسة ١٩٨٨/١٠/٥ ملف رقم ١٧٢٤/٢/٣٢ ، ٠

(أ)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

فرائب - ضريبة جمركية - إعانات - مدى احتية الوكالات المتخصصة في نظام السيارات المملوكة لها من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم : -

تفرض سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم وفقا لعاتها وقيمتها وطبقا للتعريفات الجمركية السارية وقت السداد - أساس ذلك : أن القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعانات الجمركية لم يتضمن النص على أى إعانات جمركية للوكالات المتخصصة ٠٠٠ كل ما ورد بالقانون من إعانات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمؤسسات - تطبيق ٠

تنص المادة (٩) من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة التي انضمت إليها الحكومة المصرية بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تنفى الوكالات المتخصصة وأموالها وإيراداتها وأموالها الأخرى من :

(أ) جميع الضرائب المباشرة

(ب) جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بحظر الاستيراد والتصدير أو الحاد منها وذلك فيما يتعلق بما تستورده الوكالات المتخصصة أو تصدره من حاجيات خاصة بأعمالها الرسمية ، على أنه من المفهوم أنه لا يجوز بيع الحاجيات المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية في البلد الذي استوردت إليه الا بشروط يتفق عليها مع حكومة ذلك البلد « - ونصت المادة (١٠) من ذات الاتفاقية على أنه « لا تطالب الوكالات المتخصصة - كقاعدة عامة بأغائها من ضريبة الانتاج ورسوم البيع الداخلة في ثمن الأموال المنقولة أو الثابتة ٠٠٠٠٠ « ونصت المادة ١٣ من الاتفاقية على أن « يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في الاجتماعات التي تدعو إليها أى وكالة متخصصة إبان اضطلاعهم بأعمالهم وأثناء سفرهم الى مقر الاجتماع وعودتهم منه بالمزايا والحصانات الآتية :

(و) ذات الحصانات والتسهيلات التي تمنح لنظرائهم في المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بامتعتهم الشخصية « .

ونصت المادة (١٩) على أن « يتمتع موظفو الوكالات المتخصصة ٠٠٠ (و) بأعفاء أتايتهم وامتمتهم التي يستوردونها عند تولية وظائفهم لأول مرة الى الدول ذات الشأن من الرسوم الجمركية » .

ونصت المادة (٢١) على أنه « علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عليها في المادتين ١٩ و ٢٠ يتمتع الرئيس التنفيذي لكل وكالة متخصصة أو أى موظف يتوب عنه أثناء غيابيه وزوجته وأولاده القصر بالمزايا والضمانات والاعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولي » .

واستبان للجمعية مما تقدم أن الاتفاقية المشار إليها فرقت في مجال تقني من الإعفاءات والمزايا والحصانات بين كل من الوكالة المتخصصة كشخص قانوني وممثل الدول الأعضاء والموظفين والرئيس التنفيذي للوكالة فالذي يتمتع بذات المزايا والاعفاءات بما فيها الاعفاءات الجمركية الممنوحة للدبلوماسيين هو الرئيس التنفيذي لكل وكالة متخصصة دون غيره من ممثلي الدول الأعضاء أو الموظفين الذين قررت لهم الاتفاقية بعض المزايا والاعفاءات لم تمتد لتشمل من الاعفاءات الجمركية الا أتايتهم وامتمتهم الشخصية . أما الوكالة ذاتها فحقت حداث الاتفاقية على سبيل الحصر القدر الذي تتمتع به من مزايا واعفاءات وتسهيلات فحصرتها في مجال الاعفاءات الجمركية بالأعضاء من جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بحظر الاستيراد وذلك فيما يتعلق بما تستورده الوكالة من حاجيات خاصة بأعمالها الرسمية فما تستورده الوكالة يكون - عند وروده - محلي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا أنه عند بيع هذه الحاجيات في البلد الذي استوردت إليه فانها تخضع للرسوم الجمركية وفقا لقانون هذا البلد اللهم الا اذا وجد اتفاق فيما بين حكومة هذا البلد والوكالة يتعلق بالاعفاء من الرسوم الجمركية أو ينظم كيفية التصرف في الأشياء التي استوردتها الوكالة وشروطه وإجراءاته ، أما في حالة غياب مثل هذا الاتفاق فلا يجوز كقاعدة عامة بيع الحاجيات التي استوردتها الوكالة مفضة من الرسوم الجمركية في البلد الذي استوردت إليه ولا وجه للقول بأعفاء ما تستورده الوكالة من حاجيات من الضرائب الجمركية وما يلحق بها من ضرائب ورسوم عند التصرف فيها في البلد الذي استوردت إليه لسنة بأعضاء المسلك الدبلوماسي إذ أنه فضلا عن انعدام سند هذا القول في نصوص الاتفاقية مخالفة للبيان خاصة وأنها يصند تقدير اعفاء من رسوم وضرائب لا يجوز الا بنص صريح في القانون فإن الاحالة الى المعاملة الممنوحة للدبلوماسيين

في مجال الإعفاءات المقررة للوكالات المتخصصة مقررة صراحة - لاعتبارات قدرها واضعو الاتفاقية للرئيس التنفيذي للوكالة دون الوكالة ذاتها •

ويتطبق ما تقدم على الحالة المروضة واذ يبين من الأوراق أن السيارات التي استوردت كانت للاستخدام الرسمي لمكتب منظمة اليونسكو بالقاهرة ومركز الأمم المتحدة للإعلام - وكانت وزارة الخارجية - إدارة المراسم - قد أقادت بكتابها رقم ٢٠٨ المؤرخ ١٩/١١/١٩٨٧ إلى إدارة الفتوى لوزارة المالية أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق فيما بين الحكومة المصرية وإياها من الوكالات المتخصصة ينظم شروط التصرف في الأشياء المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى مصر • ومن ثم فإن التصرف في السيارات في الحالة المروضة يخضع للقانون الساري وقت التصرف فيها •

ولما كان القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية (شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الملغى) لم يتضمن النص على أي إعفاءات جمركية للوكالات المتخصصة وكل ما ورد به من إعفاءات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمفوضيات ومن ثم تخضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر للمضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا للتعريفات الجمركية السارية وقت السداد •

(فتوى رقم ١٠٦٧ في ٢٥/١٠/١٩٨٨ جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ٢٧/٢/٢٩٦) •

(٩)

جلسة • من أكتوبر سنة ١٩٨٨

املاك الدولة العامة والخاصة - مقابل الانتفاع بها •

أراضي طرح النهر التي لم تستعمل في الزراعة وإنما رأى استقلالها لأغراض التصنيع والسياسة بترخيص من الجهات المختصة - تخرج هذه الأراضي من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير الطائرات للملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - تتولى وحدات الحكم المحلي الإشراف عليها وإدارتها طبقاً للقواعد التي يقرها المحافظ المختص مع مراعاة موازنة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أساس ذلك : حكم المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - تطبيق •

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ التي تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتي :

١ -

٥ - الأراضي الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازماً منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديدنها قرار من وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالاتفاق مع وزير الإسكان والمرافق ، بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص » • وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتي :

(١) الأراضي الزراعية : وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر وهي الأراضي الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التي يحولها النهر من مكانها أو يتكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه •

(ب) « الأراضي البور »

(ج) « » •

كما تنص المادة (١١) من القانون المذكور على أن • يكون طرح النهر من الأملاك الخاصة للدولة وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حصر مقدار طرح النهر واكله في كل سنة وذلك بعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الادارية • • • • • وكذلك استعرضت الجمعية العمومية لقرى القنطرة الكبرى والفتوى والتشريع المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أنه • يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي الممنوعة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة • • • • •

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمًا عامًا للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والاشراف عليها عما تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكامه كالأراضي الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق المدن والقرى باستثناء ما يكون لازماً منها لمشروعات الاستصلاح والتعمير • وقد قسم المشرع الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون الى عدة أنواع من بينها الأراضي الزراعية والبور • وهي التي تقع داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين والتي تكون مزروعة بالفعل ، وكذلك أراضي طرح النهر الواقعة بين جسر نهر النيل وفرعيه والتي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه • وجميع أراضي هذا النوع أسند الاشراف عليها والتصرف فيها كأصل عام - الى وزارة الزراعة (الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) • الا أنه بالنسبة لأراضي طرح النهر التي لم تستغل في الزراعة وإنما رؤى استغلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ، فإنها تخرج من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبحت من الأراضي الفضاء وتم البناء عليها ومن ثم ينحصر عن هذه الأراضي التنظيم الوارد في القانون المذكور وتخضع لتنظيم خاص بموجب حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، حيث تتولى وحدات الحكم المحلي الاشراف عليها وإدارتها طبقاً للقواعد التي يقرها المحافظ المختص للتصرف في الأراضي الممنوعة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي ، بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء • وما يؤكد هذا النظر أن اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ قد أوصت بإسناد تبعية أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية لوحدات الحكم المحلي لتديرها وتحصل مقابل الانتفاع منها لحساب الدولة •

ولما كانت بعض أراضي طرح النهر الواقعة داخل كردون مدينة الجيزة في الحالة المبرومة - لم تستغل في الزراعة وإقيم عليها منشآت سياحية ، فإنها لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويكون للوحدة المحلية لمدينة الجيزة الإشراف عليها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة وذلك في ضوء القواعد التي يقرها محافظ الجيزة في هذا الخصوص ، وشرطة أن تكون الأراضي المذكورة قد استغلت لأغراض التصير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الوحدة المحلية لمدينة الجيزة في الإشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة ، وكذا تحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة ، وذلك بمراعاة القيود صالفة البيلان .

(فتوى رقم ١٠٦٨ في ١٠/٢٥/١٩٨٨ جلسة ١٠/٥/١٩٨٨ ملف رقم ١١٣/٢/٧) .

(١٥)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

جلسات - نقل - تسع المادتين ١٥٥ - ١٥٦ من القانون تنظيم الجامعات .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات نص على نقل الميعدين والمدرسين للمساعدين الى وظائف مدنية اذا لم يحصلوا على الدرجة العلمية المطلوبة خلال المواعيد المحددة . فوات هذه المواعيد دون الحصول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه ضرورة النقل لهذه المواعيد ليست وجوبية - أسس ذلك - النقل لا يتم الا بقرار من السلطة المختصة التي لها مجال للتقدير والملاءمة حسب للائحة الخاصة بالبحث وبرعاية الظروف الخارجة عن الاعادة .

تنص المادة ١٥٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ على أن « ينقل المعيد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا ، أو اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه الدرجة سبق الحصول على درجة الماجستير أو دبلومي الدراسة العليا بحسب الأحوال » . والمادة ١٥٦ من ذات القانون التي تنص على أن « ينقل للمدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا » .

واستبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المشرع حدد في المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات مواعيد معينة للميعدين والمدرسين المساعدين يحصلون خلالها على درجة الماجستير أو دبلومي الدراسة العليا أو الدكتوراه بحسب الأحوال . فاذا انقضت هذه المواعيد دون الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة ، يتم نقلهم الى وظائف أخرى وليس ثمة شك انه يتعين أن يصدر بالنقل قرار من السلطة المختصة يسرى من تاريخ صدوره واذ قد تترضى بعض هؤلاء الباحثين ظروف خارجة عن ارادتهم فلا يتمكنوا من انجاز أبحاثهم العلمية خلال المهلة المحددة . ومن ثم يتعين أن يترك للسلطة المختصة مجالا للتقدير والملاءمة - في مثل هذه الحالات - فتمنح المعيد أو المدرس المساعد مهلة اضافية للحصول على الدرجة العلمية وفقا لما تراه محققا للمصالح العام . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن المواعيد المشار اليها

مواعيد وجوبية ، يترتب على قوائها بالضرورة نقل من لم يحصل على الدرجة العلمية الى وظيفة أخرى . وذلك أن المشرع لم يلزم السنطة المختصة صراحة باتخاذ هذا الاجراء ، النقل ، فور انتهاء الميعاد المقرر بل ترك المجال لهذه السلطة في إصدار قرار النقل عقب قوائم المواعيد المشار إليها مع الأخذ في الاعتبار الملابسات الخاصة بسير البحث فضلا عن الظروف الخارجة عن الإرادة كما سبق البيان .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل المسيد أو المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على الدرجة العلمية المطلوبة خلال المواعيد المحددة بالمادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات لا يتم الا بقرار يصدر من السلطة المختصة التي قد ترى منحه مهلة اضافية للحصول على هذه الدرجة على النحو المبين فيما تقدم .

(فتوى رقم ١١٢٧ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ٧٣٠/٣/٨٦) .

(١١)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

ضرائب - الضريبة على الأراضي الفضاء - تقدير القيمة الإيجارية - إعادة التقدير .

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي حدد الأسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض للوصول إلى وعاء الضريبة - لا يجوز بمناسبة إجراء العصر العلم المزمع إجرائه عام ١٩٩٠ إعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء السابق تعديلها ووجب الضريبة على أساسها - أسس ذلك أن الإحالة الواردة في المادة ٣ مكررا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية فيما يتعلق بصر الأراضي والقرارات المولدين وتقدير قيمة الأرض والتنظيم من التقدير تجددها الطبيعي فيما لا يتعارض مع نص صريح في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ - الحكم الوارد في القانون للحال إليه بإعادة تقدير نسبة القيمة الإيجارية للعقارات بمناسبة العصر العلم وبالتالي إعادة تقدير قيمة الضريبة المستطعة عليها يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ - بين ذلك - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وتبينت أن المشرع أضاف ضمن موارد صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ حصيلة ضريبة سنوية على الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية والتي لا تخضع للضريبة العامة على العقارات المبنية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض ، كما حدد المشرع أحوال الإعفاء من هذه الضريبة ومواعيد استحقاقها والأسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض وبيانا لذلك نص في المادة ٣ مكررا (٢) من القانون المذكور على أن « يتم تحديد قيمة الأراضي الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالعمود المسجلة - وإذا لم توجد عمود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة إذا كان من بين عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم تنقض على التسجيل أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزداد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (سبعة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة .

وفي الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة يكون تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . و نص في المادة ٣ مكرراً (٤) من ذات القانون على أن « يتبع في شأن حصر الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتنظيم من التقدير والرفع والتحصيل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية » .

وتتولى اللجان والجاناس والجهات المنصوص عليها في القانون المشار إليه كل فيما يخصها ، إجراءات الحصر والتقدير والتحصيل والرفع والبت في التظلمات » .

ومفاد ذلك أن المشرع اعتمد بقيمة الأرض الفضاء الواردة بالمقود المسجلة فإذا لم توجد عقود مسجلة فيتم الاعتماد بتقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة إذا كان من بينها أرض فضاء وفي هاتين الحالتين يشترط ألا يكون قد انقضى على التسجيل أو التقدير خمس سنوات سابقة على تاريخ استحقاق الضريبة وفي غير هذه الأحوال يكون تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل في عام ١٩٧٤ التي اعتبرها المشرع سنة الأساس على أن تزداد قيمة الأرض في جميع الحالات بواقع ٧٪ سنوياً حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة وبذلك يكون المشرع قد حدد على سبيل الحصر أسس تقدير قيمة الأرض بما يتفق مع نص المادة (١٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي قضت بأن يكون تحديد أجره المباني بعد انشائها على أساس تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدارها ٧٪ لحين البناء .

وإذا كان المشرع قد أحال في المادة ٣ مكرراً (٣) سائلة البيان إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية فيما يتعلق بحصر الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقرارات المولين وتقدير قيمة الأرض والتنظيم من التقدير والرفع والتحصيل فإن هذه الأحكام تجد حتماً تطبيقاً في الأحكام التي لا تتعارض مع نص مقرر في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ فإذا ما وجد هذا التطبيق في القانون المشار إليه في هذا القانون الخاص من أحكام .

وعلى ذلك فإذا كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد تضمن أحكام الحصر العام للمقارات وأيضاً أحكام وعالات الحصر السنوى للمقارات المستجدة والأجزاء المضافة ، كما تضمن القانون المذكور كيفية تقدير القيمة الإيجارية ، السنوية للمقارات الخاضعة لأحكامه للوصول الى تحديد وعاء الضريبة كما تضمن أحكام إعادة تقدير القيمة الإيجارية واللجان المختصة بذلك واجراءات التظلم من هذا التقدير ومواعيده ، فإن سريان هذه الأحكام بالنسبة للأراضي الفضاء الخاضعة للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ يكون فيما لم يرد به نص صريح فى القانون المذكور .

ولما كان المشرع فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد حدد الأسس التى تتبع فى تقدير قيمة الأرض للوصول الى وعاء الضريبة ، وربط بين هذه القيمة المحددة وتاريخ استحقاق الضريبة التى تحدد اعتباراً من أول يناير ١٩٨٠ بالنسبة للأرض التى خضعت للضريبة وقت صدور القانون أو اعتباراً من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ تحقق مناهل الخضوع للضريبة بالنسبة للأرض المستجدة المحصورة أرض فضاء لأول مرة ، ومن ثم فلا يجوز - بمناسبة اجراء الحصر العام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ إعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء السابق تحديده وربط الضريبة على أساسه استناداً لحكم الاحالة الوارد فى المادة ٣ مكرراً (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ والتى تضمنت الاحالة الى الأحكام الواردة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ لتعارض الحكم الوارد فى هذا القانون الأخير الذى أجاز إعادة تقدير القيمة الإيجارية للمقارات ومن ثم الضريبة المستحقة عليها مع الأحكام الواردة فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ فى شأن أسس تقدير قيمة الأرض حتى تاريخ الاستحقاق .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز تعديل قيمة الأرض الفضاء عند اجراء الحصر العام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ .

(فتوى رقم ١١٢٨ فى ١١/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ١٢٥/٢/٧) .

(١٢)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

قوات مسلحة - مرتب علاوات - علاوة الأركان حرب : - القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة - قرر المشرع بعض المزايا لضباط القوات المسلحة المنقولين الى وظيفة مدنية منها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب التي لا تستحق الا في حالة النقل دون غيره - بشرط عدم وجود فاصل زمني بين انتهاء الخدمة في القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية لا يكفي ذلك لاعتبار الأمر نهائياً بل يتعين تتبع أوضاع كل حالة على حدة لتعدد التكييف القانوني لقرار استناد الوظيفة المدنية الى الضابط السابق - بيان ذلك - تطبيق .

نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ على انه « في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينتقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الأصلية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية » . ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الأصلية التي يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافاً اليها التبعيضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر .

ويحتفظ الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقاً له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الأصلية والتبعيضات الثابتة والتبعيضات التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التبعيضات » وقد قضت المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بمريران حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٤٩ على الضباط السابق نقلهم الى وظائف مدنية وما زالوا مستمرين بالخدمة بها حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ وذلك دون صرف أو تحصيل أية فروق مالية عن الماضي ، على أن يعتد في تحديد مفردات وقيمة التبعيضات .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة المنحل بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ الذي قضى بمنح ضباط القوات

المسلحة من حاملي درجة الماجستير في العلوم العسكرية العامة أو التخصصية علاوة أركان حرب قدموا عشرون جندياً شهيداً وكذلك يمنح الضباط حملة المؤهلات الجامعية علاوة أركان حرب بنفس القلة عند حصولهم على درجة الماجستير في التخصص الذي تحدده القوات المسلحة ، واستعرضت الجمعية أيضاً قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة .

واستبان للجمعية ما تقدم أن المشرع قرر بعض المزايا لضباط القوات المسلحة المنقول الى وظيفة مدنية الأمر الذي يقتضي - في كل حالة على حدة - تتبع الاجراءات التي اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى حقيقة التكييف القانوني السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه وهل هو النقل أم التعيين المبتدأ إذ أن هذه المزايا بما فيها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب لا نستحق الا في حالة النقل دون غيره ، وأول علامات عدم وجود فاصل زمني بين انتهاء الخدمة في القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية . الا أن هذا العنصر ليس وحده كافياً في جميع الحالات ، بل يتعين تتبع أوضاع كل حالة على حدة لتحديد التكييف القانوني لقرار اسناد الوظيفة المدنية الى الضابط السابق .

ولما كان الثابت من الأوراق أن السيد المروضة حالته انتهت خدمته بالقوات المسلحة بناء على طلبه بتاريخ ١٩٨٦/٣/١ ولم تنطو الأوراق على ما يفيد انه نقل الى وظيفة مدنية كما أن اجراءات النقل من القوات المسلحة وأهمها العرض على لجان الضباط وفقاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لم تتبع بشأنه ومن ثم تكون خدمته العسكرية قد انتهت لأحد الأسباب المنهية لها قانوناً ويكون تعيينه في الوظيفة المدنية منبث الصلة بالخدمة العسكرية ولو كان تعيينه هذا قد تم دون فاصل زمني طالما قامت الدلائل التي تفيد أن التكييف القانوني السليم لاسناد الوظيفة المدنية اليه هو التعيين وليس النقل ، ولا يغير من هذا النظر الإشارة في ديباجة قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتعيين المذكور بوزارة المالية الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان إذ أن القصد من وراء هذه الإشارة - حسبما بين من المادة (١) من هذا القرار - هو إيجاد سند - ليس هنا محل بحث مدى مشروعيته - للاحتفاظ للمذكور بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالقوات المسلحة وتحديد أقدميته في الوظيفة المدنية من تاريخ تعيينه في رتبة عقيد .

واذ يبين ما تقدم ان المذكور قد عين في الوظيفة المدنية ولم ينقل لها ومن ثم ينتفى مناطق احتفائه بملارة الأركان حرب وفقا لقرار رئيس الجمهورية وقرار وزير الدفاع سالفى البيان *

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المعروضة حالته في علاوة الأركان حرب *

(فتوى رقم ١١٢٩ فى ١١/١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ١٦٢٣/٤/٨٦) *

(١٣)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع - اختصاص - صاحب الصفة في طلب
الرأى : -

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص
الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات
المحددة بنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة وذلك برأى ملزم للجانبين - يكون طلب
عرض النزاع على الجمعية العمومية من الممثل القانوني للجهة طالبة البت في النزاع المتصل
بها - طرح النزاع على الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك
بيورسعيد والمنطقة الحرة - اثر ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لانعدام الصفة -
تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩
في ذات النزاع والتي انتهت الى عدم قبول النزاع لانعدام الصفة لتقديمه
من نائب رئيس قطاع جمارك بور سعيد كما استعرضت نص المادة (٦٦)
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي تنص على أن
« تختص الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً
في المسائل والموضوعات الآتية : »

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لتسعى الفتوى
والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين . »

ومفاد ذلك أن الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع تختص
بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المحددة بنص المادة ٦٦/د من
قانون مجلس الدولة ، وذلك برأى ملزم للجانبين . ويكون طلب عرض
النزاع على الجمعية العمومية من الممثل القانوني للجهة طالبة البت في
النزاع المتصل بها .

ولما كان النزاع المائل - قد تم طرحه على الجمعية العمومية بكتاب
من السيد رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك بيورسعيد والمنطقة

- الحرة ، وهو لا صفة له في تمثيل مصلحة الجمارك الذي يمثلها رئيسها .
- الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الطلب المقدم منه في النزاع المروض .

لذلك

انتهت الجمعية الصوفية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب
عرض النزاع لانعدام الصفة .

(فتوى رقم ١١٣٠ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ١٢٣٧/٢/٢٢) .

(١٤)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

(١) عاملون بالقطاع العام - لجنة شئون العاملين - اختصاصها (ترقية) .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام ناط بالشرع للجنة شئون العاملين النظر في كل ما يتصل بشغل الدرجة الثانية لما دونها - اختصاص هذه اللجنة يشمل بالضرورة النظر في ترقية شغل الدرجة الثانية الى الاولى - تطبيق .

(ب) عاملون بالقطاع العام - اعاد تعيين :

المادة ١٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اشترطت لاعادة التعيين شرطين :

اولهما : ان يستوفي العامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المراد اعاد تعيينه فيها .

وثانيهما : ان يكون تقرير الكفاية الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفه على الاقل - اشترط مجلس الادارة ان يكون التقرير الاخير المقدم عن العامل المراد اعاد تعيينه بمرتبة - ممتاز - بعد انقضاء احدى سنتي - تطبيق .

تنص المادة (٣) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ان « تشكل في كل شركة بقرار من رئيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر لشئون العاملين » . وتنص المادة (٤) من ذات القانون على ان « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فما دونها . كما تختص بالنظر فيما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من موضوعات . وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس مجلس الادارة خلال اسبوع لاعتمادها » . كما تنص المادة (١٩) من القانون المذكور على انه « استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى ماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات اجرة الاصل التي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالملء التي قضاه في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يبادر التعيين عليها علي ان يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفه على الاقل » . وكذلك تنص المادة (٢٠) منه على انه « اذا كان للعامل المرشح للتعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه

يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل فن مجموع المدد البيئية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعيين بها « . وليرا تنص المادة (٢٤) منه على أن « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز ، أو كف ، أو ضعيف ، وللمجلس الادارة أن يضيف مراتب أخرى » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع ناط بلجنة شئون العاملين بشركات القطاع العام النظر في كل ما يتصل بشاغلي الدرجة الثانية فما دونها ، من ترشيح للتعيين أو الترقية أو استحقاق للعلاوات وكذا اعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم . وترسل اللجنة المذكورة توصياتها في هذا الشأن الى رئيس مجلس ادارة الشركة لاعتمادها وفقا للضوابط المحددة لذلك . ومن ثم فان اختصاصها يشمل بالضرورة النظر في ترقية شاغلي الدرجة الثانية الى الأولى . ولا وجه للقول بأن رئيس مجلس الادارة يزاول هذا الاختصاص دون غيره ، اذ أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة (٤) من قانون العاملين بالقطاع العام المضار اليها . كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه اذا رشح أحد العاملين من خارج الشركة للتعيين مباشرة عنى وظيفة من الدرجة الأولى - طبقا لقواعد التعيين في غير أدنى الدرجات - فلا يلزم عرض امره على لجنة شئون العاملين لاختلاف الامر في هذه الحالة عن حالة الترقية من الدرجة الثانية للدرجة الأولى ، وبالتالي لا يسسوغ الاسترشاد بهذه الحالة في مجال الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى التي يتعين عرضها على تلك اللجنة .

وترتبيا على ما تقدم فان لجنة شئون العاملين بشركة تنمية الصناعات الكيماوية « سيد » تختص بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى .

اما فيما يتعلق بمشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند اعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية عنه بمرتبة « ممتاز » ، فقد استبان للجمعية من نص المادة ١٩ بقانون العاملين بالقطاع العام أن المشرع اجاز اعادة تعيين العامل الذي أنهيت خدمته في ذات وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى في نفس الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع احتفاظه بمدة خدمته السابقة في الأقسمة . ويتحقق ذلك بتوافر شرطين أولهما : أن يستوفي العامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المعاد تعيينه عليها . وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير

المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة - كفء على الأقل * واذا جعل المشرع إعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، الا انه لم يخولها حق تقرير شروط اضافية على ما سبق ذكره تحول دون إعادة التعيين ونضيف مانعا لم ينص عليه القانون * ومن ثم فان مؤدى تطبيق الشرط الثانى المقرر لاعادة التعيين ، انه يمتنع على الشركة إعادة تعيين من حصل في آخر تقرير كفايته على مرتبة ضعيف ، وليس لها أن تستلزم الحصول على مرتبة كفاية تزيد على - كفء - والا تكون قد اضافت شرطا جديدا لم يتطلبه القانون * وبناء عليه فان الشرط الذى وضعه مجلس ادارة شركة « سيد » من ضرورة حصول العامل المعاد تعيينه في آخر تقرير كفاية على مرتبة « ممتاز » يعد فاقدا لسند شرعيته *

لذلك .

انتهى رأى الجمعية الصوحية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولاً : اختصاص لجنة شئون العاملين بشركة تنمية الصناعات الكيماوية « سيد » بالنظر فى ترقية العاملين من شاغلي الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى *

ثانياً : عدم مشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند إعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية وضع عنه في وظيفته السابقة بمرتبة « ممتاز » *

(فتوى رقم ١١٤٣ فى ١١/٦/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ٧٤٨/٣/٨٦) *

(١٥)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

إموال الدولة العامة والخاصة - الانتفاع بالمال العام -

انتفاع الجهات العامة بالمال العام المملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى أن يكون بدون مقابل - لا تلتزم الجهات العامة بأداء هذا المقابل إلا في حالتين : الأولى : إذا ارتضت الجهة المنتفعة بالمال العام أداء مقابل عن ذلك . والثانية : إذا خالفت الجهة القرض المخصص له المال العام - تطبيق .

ان الأصل في انتفاع الجهات العامة بالمال العام المملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى أن يكون بدون مقابل ، إلا إذا ارتضت الجهة المنتفعة بالمال العام أداء مقابل عن ذلك . وأعمال هذا الأصل منوط بأن يكون انتفاع تلك الجهات بالمال العام في مجال تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها . فإذا ما خالفت القرض المذكور تعين عليها أداء مقابل الانتفاع المقرر .

ولما كانت الهيئة القومية للبريد - في النزاع المائل - تشغل قطعة أرض مساحتها ٦٨٠ مترا مربعا تقع ضمن أراضي ميناء بور سعيد المملوكة للدولة ملكية عامة والمخصصة للهيئة العامة لميناء بور سعيد ، واذ تستغل هيئة البريد هذه المساحة في تقديم الخدمات البريدية . ولم ترتض أن يكون شغلها بمقابل وإنما تؤدي عنها فقط إيجارا اسميا قدره جنيها واحدا في السنة كان يؤدي لهيئة قناة السويس فيستمر الوضع على ما كان عليه إبان تبعية هذه الأراضي لهيئة قناة السويس . ومن ثم فلا يسوغ إلزام هيئة البريد بأداء مقابل انتفاع نظير شغل تلك المساحة . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن هيئة ميناء بور سعيد تمد - وفقا لقانون انشائها - إحدى الهيئات العامة الاقتصادية ، وبالتالي يحق لها تقاضي مقابل انتفاع من جميع الأراضي المخصصة كأصول للهيئة بما في ذلك الأراضي التي تشغلها مصالح حكومية أو هيئات عامة وفي حدود فئات الاشتغال المشار إليها بقرار وزير النقل البحري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٥ إذ أن الجهات العامة لا تلتزم بسداد هذا المقابل - كما سلف البيان - إلا في حالتين :

الأولى : أن تقبل صراحة أداء مقابل الانتفاع .

الثانية : أن كانت تشغل المال العام في غير القرض المخصص له . وبناء عليه تكون مطالبة الهيئة العامة لميناء بور سعيد للهيئة القومية للبريد

بادءـ مقابل انتفاع عن قطعة الأرض - محل النزاع - لا سند لها من الواقع
أو القانون جديدة بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض
المطالبة .

(فتوى رقم ١١٤٤ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ١٧٦٦/٢/٢٢)

(١٦)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون مابينيون بالدولة - مرتب - بدلات - بدل السودان *

المبرة في تحديد ثبات هذا البدل تكون بالدرجة المالية التي يشغلها العامل وليس بالمرتب المستحق له - تغير مصيحات وثبات الدرجات المالية التي كانت قائمة وقت صدور قرارات مجلس الوزراء المقررة لذلك البدل في ظل العمل بالقوانين المتعاقبة أرقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا أثر له على كيفية استطلاق البدل للمذكور - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دمج القنيتين الثالثة والرابعة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالدرجة الثانية والثلاث الخاصة والسادسة والسابعة بالدرجة الثالثة - أثر ذلك - وجوب تعديل فئة بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - بعض مقدار البدل المترتب على هذا الوضع بالنسبة لفئوية مستحقه يتطلب استصدار قرارا جديدا بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين بثبات جديدة لهذا البدل - تطبيق *

انه بتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ وافق مجلس الوزراء على أن يصرف لموظفي الحكومة المصرية الذين يعملون بالسودان بدل يسمى « بدل السودان » بالفئات الآتية :

جنيه

- ٣٥٠ في السنة لموظفي الدرجة الثانية وما فوقها *
- ٣٠٠ في السنة لموظفي الدرجة الثالثة *
- ٢٥٠ في السنة لموظفي الدرجة الرابعة *
- ٢٢٥ في السنة لموظفي الدرجة الخامسة *
- ١٤٤ في السنة لموظفي الدرجة السادسة *
- ٩٠ في السنة لموظفي الدرجة السابعة *
- ٦٠ في السنة لموظفي الدرجة الثامنة *

وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١٤ وافق مجلس الوزراء على منح أعضاء هيئة التدريس بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم « بدل السودان » ، على أن يعامل المدرسون - ودرجاتهم المالية تعادل الدرجات الرابعة والخامسة والثانية في الكادر العام - على أساس البدل المقرر لموظفي الدرجة الثالثة بواقع ٣٥ جنيه شهريا ، ويعامل مساعدوا الأساتذة والأساتذة ووكيل الجامعة ودرجاتهم المالية تتراوح ما بين الدرجة الثالثة ودرجة وكيل وزارة دائم

في الكادر العام ، على أساس البديل المقرر لموظفي الدرجة الثانية بواقع ٨٣٣ و ٤٠ جنيتها شهريا .

ومقاد ذلك ان قرارات مجلس الوزراء المشار اليها اعتبرت بالدرجة المالية التي يشغلها العامل لتحديد فئة بديل السودان المقرر له ، ولما كانت الدرجات المالية التي كان يحتنفها المشرع عند تقرير هذا البديل في ظل العمل بكاد الموظفين والمستخدمين الصادر بقرار مجلس الوزراء في اول يناير سنة ١٩٣٩ ، تبدأ من درجة وزير وتنتهي بالدرجة التاسعة وكذلك الحال في ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الا ان المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفي الدولة قسم الدرجات الى أربعة عشرة درجة تبدأ من الثانية عشرة وتنتهي بالدرجة الممتازة وقد ناط المشرع في هذا القانون برئيس الجمهورية اصدار قرار بمعادلة درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، تنفيذاً لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أخذ المشرع بنظام المستويات بدلا من الدرجات وحصرها في أربعة ، وبين ما ينطوي عليه كل مستوى من درجات القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وفي القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أخذ المشرع بنظام المجموعات الوظيفية وقسم الدرجات المالية الى تسع درجات تبدأ من السادسة وتنتهي بالممتازة ، وقضى في المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن ينقل العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها .

ولما كان قرار منح بديل السودان قد اعتد بالدرجة المالية التي يشغلها العامل دون المرتب المقرر له ، فان فئة هذا البديل تظل دون تعديل لشاغل الدرجة المقرر لها البديل أو الدرجة المعادلة لها في القوانين سالفة البيان الى أن يرقى الى درجة أعلى .

وبما أن الثابت أن تعادل الدرجات في ظل تعاقب القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن يثير مشكلة في التطبيق لعدم حدوث تعديل في الدرجات واقتصر الأمر على تغييرها الى فئات مع تغيير مسمياتها أو ادخالها الى مستوى معين يندرج تحت عدة درجات (وانشاء درجات صفرى تعادل أدنى الدرجات فيما يتعلق بالفئات

بمقتضى لائحة الجودان (إلا أنه لما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالمولة فإن بعض فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عودلت في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بدرجة واحدة فالفئتان الثالثة والرابعة عودلتا بالدرجة الثانية والفئات الخامسة والسادسة والسابعة عودلت بالدرجة الثالثة وأصبح من المتمتع بالاقتصاف في التطبيق في هذه الحالة فقط على تعادل الدرجة ويتميز القول بوجوب تعديل فئة البديل اعتباراً من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسبما ورد بقرار مجلس الوزراء المقرر لهذا البديل .

وبما أن هذا الوضع - رغم اتفاقه مع حكم القانون - إلا أنه سيترتب عليه خفض في مقدار بدل السودان لفئوية العاملين بالفرع الى نسب كبيرة قد لا تتناسب مع وجوب استقرار أوضاع العاملين المالية أخذاً في الاعتبار الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة بالسودان - فإن الأوفق حسناً للأمر استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية بفئات جديدة لبديل السودان وفقاً للمادة ٤٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تقضى بجواز منح رواتب إضافية للعاملين خارج الجمهورية وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :
أولاً : أن العبرة في صرف بدل السودان (طبقاً للأوضاع القائمة) على أساس الدرجة وليس على أساس المرتب وذلك على ضوء تعادل الدرجات وفقاً لما سلف بيانه .

ثانياً : تعديل فئة بدل السودان اعتباراً من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في الحالات التي تم فيها دمج أكثر من فئة من هذه الفئات بنوجة واحدة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ثالثا : أن استصدار فئات جديدة لبدل السودان لعلاج ما سيتوجب على التطبيق السابق من خفض فيما يُمنح حاليا لفالبيية العاملين يفرغ الجامعة بالخرطوم يتطلب استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية طبقا للمادة ٤٤ من قانون نظم العاملين المدنيين بالخدمة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -

(فتوى رقم ١١٥٩ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ ملف رقم ٤/٨٦/١١٥٩ -

(١٧)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

عربية - غربية جهركية - الاعطاء منها -

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول - الاعطاءات
الجهركية الواردة في المادة ١٧ من القانون المشار اليه قد ألغيت منذ تاريخ العمل بالقانون
ولم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - لم يعد يتمتع بالاعطاءات الجهركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة
العربية لأنابيب البترول دون المتعاملين معها من المقاولين والأجانب - هذا الاعطاء الذي بدوره
اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعطاءات -
المرجع لم يعتبر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ متفقاً لقرار اتفاقية أبرمتها الحكومة المصرية
مع حكومات او جهات اجنبية اخرى بل مجرد قانون خاص تقسم بعض الاعطاءات الجهركية
ثم الظلها بنص صريح - تطبيق *

استعرضت الجمعية العمومية وثائق تأسيس الشركة العربية لأنابيب
البترول وتبينت أنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ تم توقيع عقد
تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول « سوميد » من كل من :

١ - شركة بترول أبو ظبي الوطنية ويمثلها وزير الدولة للمالية
والصناعة *

٢ - المؤسسة العامة للبترول والمعادن بالملكة العربية السعودية ويمثلها
محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن بالملكة العربية السعودية *

٣ - الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ويمثلها
رئيس مجلس ادارتها والعضو المنتدب *

٤ - الشركة الكويتية للاستثمار ويمثلها رئيس مجلس ادارتها *

٥ - الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المعدنية وكالة رئيس مجلس ادارة
الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية *

٦ - شركة قطر الوطنية للبترول ويمثلها القائم بأعمال سفارة دولة قطر
لدى جمهورية مصر العربية *

٧ - المؤسسة المصرية العامة للبترول ويمثلها رئيس مجلس ادارتها *

وقد نصت المادة (١) من عقد التأسيس المشار اليه على انه « اتفق
الموقعون على هذا العقد على انشاء شركة مساهمة بجنسية جمهورية

مصر العربية طبقا لقانون يصدر يانصائها والنظام الملحق به المرفق بصورته بهذا العقد . • وأرفق بعقد التأسيس مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول ونصت المادة ١٧ من مشروع القانون على أن « تعفى الشركة ومقاولوها والمقاولون من الباطن من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم فيما يتعلق باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمهمات والمنقولات الأخرى وذلك بناء على إقرار من المؤسسة المصرية العامة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لتنفيذ عمليات الشركة . »

وللأجانب من المقاولين والمقاولين من الباطن الحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول في إعادة تصدير ما يروته من هذه الأشياء وفي هذه الحالة تعفى من رسم التصدير عند إعادة تصديرها وإذا بيعت هذه الأشياء داخل الجمهورية لغير المؤسسة المصرية العامة للبترول أو إحدى الشركات التابعة لها يقوم المشتري بإداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على أساس قيمتها وقت البيع .

كما يعفى المقاول والمقاولون من الباطن الأجانب من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بتنفيذ التزاماتهم الواردة في العقود الخاصة بتنفيذ مشروع خطوط أنابيب بترول خليج السويس - البحر المتوسط - أو توسعاته .

ويعفى الأجانب العاملون لدى المقاول أو المقاولين من الباطن من الضرائب على المرتبات في جمهورية مصر العربية بما في ذلك الضريبة العامة على الأيراد خلال فترة إنشاء مشروع خطوط الأنابيب . • وقد وافق مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤ على مشروع القانون المشار إليه دون تعديل وصدر بذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ .

واستعرضت الجمعية المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة ما يأتي :

أولاً : ما تستورده الجهات المبينة فيما بعد من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيار اللازمة :

مقاوليها والمقاولين من الباطن من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها على ما تستورده من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ومسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها ، وبذلك تكون الإعفاءات الجمركية الواردة في المادة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قد ألغيت منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ولم يعد يتمتع بالإعفاءات الجمركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة العربية لأنابيب البترول دون المتعاملين معها من المقاولين والأجانب ، وغنى عن البيان أن سداد إعفاء الشركة من الضرائب والرسوم الجمركية أصبح القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ووفقا للأجراءات والشروط الواردة فيه وليس القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ الذي ألغيت مادته رقم ١٧ سائلة البيان التي تضمنت إعفاء الشركة ومقاوليها من الضرائب الجمركية بموجب البند رقم ٧ من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بيد أن هذا الإعفاء الذي كان مقررا للشركة المذكورة بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد ألغى بدوره اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الذي نص البند ١ من مادته الأولى على إلغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فإن الإعفاء الذي كان مقررا للشركة يكون قد ألغى أيضا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦. ويتعين والحال هذه خضوع ما تستورده الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور للضرائب والرسوم الجمركية ، ولا وجه للقول بأن الإعفاءات التي كانت مقررة للشركة بمقتضى المادة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ تظل قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باعتبار أن هذه الإعفاءات مقررة بمقتضى اتفاق بين الحكومة المصرية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي وقع مشروع قانون التأسيس الذي تضمن الإعفاءات وجهات أجنبية هي الجهات البترولية العربية الموقعة على عقد تأسيس الشركة ومشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ وذلك نزولا على حكم المادة الرابعة من مواد اعتماد القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي قضت بأن أحكام هذا القانون لا تخل بالإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الأجنبية ، لا وجه لهذا القول إذ أنه فضلا عن أن المشرع في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد ألغى صراحة الإعفاءات الواردة في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بحيث لم تعد هذه الإعفاءات قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، وإن ما قرره هذا القانون الأخير من إعفاء خاص بشركة سويد التي بلوره بصدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذي خلا من ترديد الإعفاء الخاص بالشركة ، فإن إلغاء المشرع صراحة للإعفاءات الواردة في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بمقتضى نص المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ويصل أن نص المشرع في صدر

ذات المادة على أنه مع عدم الإخلال بالإعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة مع الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأجنبية ، يعمل بالأحكام المنطية للإعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المشرع لم يعتبر - بحق - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ متضمنا لقرارات اتفاقية أبرمتها الحكومة المصرية مع حكومات أو جهات أجنبية أخرى بل مجرد قانون خاص تقسم بعض الإعفاءات الجمركية تم المساؤها بنص صريح في قانون الإعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فلا وجه للقول باستمرار تمتع الشركة بالإعفاءات سابقة البيان خاصة وأن تتبع إجراءات تأسيس الشركة وصعود قانونها سالف البيان لا يقطع بأنها نتائج اتفاقية مبرمة وفقا لأحكام الدستور المصري فيما بين الحكومة المصرية ودولة أو منظمة أو جهة أجنبية كل ما هنالك أن الحكومة المصرية رغبة منها في انجاح مشروعات الشركة ولتوفير الحافز للمستثمر العربي على المساهمة في رأس مال الشركة مفتحت الشركة بعض الإعفاءات الجمركية كان لازما أن ترد في قانون يقررها تنفيذاً لنص المادة ١١٩ من الدستور التي حظرت إعفاء أحد من أداء الضرائب العامة إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ومن ثم فإذا ما رأى المشرع أن الإعفاءات التي قررها قد حققت الغرض منها بعد أن بدأ المشروع في الانتاج فقرر إلغاؤها فلا مناص من النزول على إرادة المشرع الصريحة في هذا الشأن .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الصومية لفسي الفتوى والتشريع إلى عدم تمتع الشركة العربية لأنابيب البترول بالإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان .

د غنوى دهم ١١٧٧ لى ١٩٨٨/١١/١٦ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ طاب رقم ٤٣٩/٢/٧٧ -

(١٨)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

مطلوب مديون بالخدمة - انتهاء الخدمة - من الاحالة للمعاش

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وبه الاصل المم في سن الخدمة والاستثناء عنه - يشترط لاستفادة المعاش من ميزة البلد بالخدمة بعد سن الستين في تطبيق احكام القانونين رقمي ٣٩ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ تواريخ شرطين : الاول - ان يكونوا من موافى الدولة او مستخدميه او عائلها الماديين الموجودين بالخدمة على من هذه المصالحات ١٤/٣/١٩٦٠ او ١/٥/١٩٦٠ بالنسبة لتطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والثاني - ان تكون قوانين او لوائح توظفهم في كل من التواريخ المذكورة بالنسبة ان تسرى عليهم لقضى بقائهم في الخدمة بعد سن الستين - فحينئذ بمكافأة شاملة لم تكن لهم لوائح قرر لهم ميزة معينة مفضيها انهاء خدمتهم في سن احرى غير الستين - عند وفهم على درجات قلتي خدمتهم ببلوغهم سن الستين - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادر بجلسته ١١/١٩/١٩٨٧ والتي انتهت الى ان خدمة السيدة/ نسيمة حمدي تنتهي ببلوغها سن الستين - وتبينت ان المادة (١٩) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان « تنتهي خدمة الموظفين المدنيين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : ١ - الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم استيقانهم في الخدمة بعد السن المذكورة » وتنص المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على ان « تسرى على المستخدمين والعمال والمستخدمين بأحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فوسا لم يرد به نص خاص في هذا القانون » ، وان المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميه وعمالها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التي التي العمل بالقانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها تنص على ان « تنتهي خدمة المستخدمين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك : ٠٠٠ ٢ - المستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ٠ ٣ - الموظفون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد وضع أصلا عاما يسرى على الموظفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين ، واستثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور الذين تجيز قوانين توظيفهم بقاءهم في الخدمة بعد بلوغ هذه السن فيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة في القوانين المعمول بها ، ويسرى هذا الحكم على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المصالحين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وفقا للحالة الواردة بالمادة (٢٠) منه بمراتب أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص به وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ متضمنا إلغاء العمل بأحكام القانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما ، ومرددا الأصل العام في سن الخدمة والاستثناء منه مشروطا لاستفادة العاملين من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين في تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما ومن بعدها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه توافر شرطين :

الأول : أن يكونوا من موظفي الدولة أو مستخدميهما أو عمالها الدائمين الموجودين بالخدمة بأى من هذه الصفات في ١/٣/١٩٦٠ أو ١/٥/١٩٦٠ بالنسبة لتطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ١/٦/١٩٦٣ بالنسبة لتطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

والثاني : أن تكون قواتين أو لوائح توظيفهم في كل من التواريخ المذكورة بالنسبة لمن تسرى عليهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين . هذا وقد سبق للجمعية العمومية أن أفتت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢ بأن المعينين ببيكافات شاملة لم تكن لهم لوائح تقرر لهم ميزة معينة مقتضاها إنهاء خدمتهم في سن أخرى غير الستين فانهم عند وضعهم على درجات تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين ، وعلى ضوء ذلك جميعه واذ تبين أن السيدة المذكورة كانت معينة ببيكافة شاملة في تاريخ العمل بأحكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ثم وضعت على الدرجة السادسة في ٢١/٣/١٩٦٢ ، ولم تكن خاضعة لنظام لائحي يسمح لها بالبقاء في الخدمة لأكثر من سن الستين مما ينتفى معه مناهل الاستفادة من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين سواء قبل أو بعد وضعها على درجة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك الاستناد الى أحكام قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تظلم مملكة الموظفين

المعينين بمكافآت على اعتمادات وما قضت به المادة (١٣) منه من انتهاء خدمة الموظف المعين على اعتماد يبلغه سن الخامسة والستين لأن الثابت أن هذا القرار وقد صدر من وزير الثقافة والإرشاد القومي يكون قد جاء على خلاف أحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعمول به آنذاك والذي ينص في المادة (٢٦) منه على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين المشاعلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ، أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فأحكام توظيفهم وتاديبيهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . فطبقا لهذا النص نطد المشرع بمجلس الوزراء دون غيره إصدار القرار الذي يتضمن أحكام توظيف وتادييب وفصل الموظفين المؤقتين ، ومن ثم فإن صدور مثل هذا القرار من سلطة أخرى يوصفه بعدم المشروعية ، وبالتالي يكون القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه غير مشروع ولا يسوغ الاستناد إليه كلائحة ، وتبما لذلك يتأكد تخلف مناهل الاستفادة من ميزة البقاء بالخطة بعد سن الستين بالنسبة للسيدة المذكورة مما تخضع معه للأصل العام الذي يقضى بانتهاء الخدمة في سن الستين .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١١/١١/١٩٨٧ المشار إليها .

(فتوى رقم ١١٨٢ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ٢/١١/١٩٨٨ ملف رقم ٧١٩/٣/٨٦) .

(١٩)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

(١) عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - الأجر خلال فترة الإجازة الرسمية الاستثنائية -
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي مدعلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ -
المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة مدعلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ -
عن التأمين عند تعدد المستحقات المالية للعامل المريض تطبيق النظام التأميني الوارد بالقانون
النظام الاجتماعي الذي يستند الحق فيها منه - لا يحرم العامل من أي حقوق أخرى
نصت عليها القوانين أو اللوائح أو للتكلم المنفصلة تزيد على القدر المستحق في هذا
النظام - العامل المريض يعرض مؤمن يستحق أثناء إجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه
اتمام توفيقا يطالب بجره كاملا بتمتع به الأساسي والتتويج - أساس ذلك : المادة ٧٨ من
قانون التأمين الاجتماعي تطبيق .

(٢) عاملون مدنيون بالدولة - الأجازات - إجازة رسمية استثنائية .

للمصود من استمرار العامل المريض يعرض مؤمن من إجازته الاستثنائية باجر كامل
إذا تبين عجزه التام حتى يبلغ من الإحالة إلى المعاش هو توفيق أكبر قدر من الرعاية له -
أساس ذلك : تأمين الإصابة بأحد الأمراض المزمنة لا يغطي الفترة التي تلي العجز التام -
لا مانع من الاستجابة إلى طلب العامل المريض بإنهاء خدمته للعجز الكلي ليستثنى له الاستفادة
من مزايا تأمينية أخرى أفضل من مد إجازته الاستثنائية كالمصوّل على معاش العجز الكامل
في حالة عدم توافر مدة اشتراكه في التأمين - أساس ذلك : أن العامل صاحب الحق في
اختيار أفضل المزايا المالية التي كلها له المخرج - تطبيق .

نص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق أحكام
هذا القانون يقصد :

(أ) ٠٠٠ (ط) الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل
تقدم من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل :

١ - الأجر الأساسي ويقصد به :

(١) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف
بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (أ) من المادة (٢)

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه
وعلى الأخص :

(أ) الحوافز (ب) المصولات (ج) الوعبة (د) البدلات
(هـ) الأجور الإضافية (و) التعويض عن جهود غير عادية

« والمادة ١٨ من القانون المذكور التي تنص على أن « يستحق المعاشي في الحالات الآتية :

١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظم التوظيف المعمول به أو ببلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم بالمعدين (ب) ، (ج) من المادة (٢) وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

٢ -

٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت علم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين ، « والمادة (٧٨) من ذات القانون التي تنص على أنه « إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى له »

واستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالعدن أو بالجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، « والمادة (٨١) منه التي تنص على أنه « لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين ، « كما استعرضت الجمعية المادة « ٦٦ مكررا ، من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، التي تنص على أنه « استثناء من أحكام الأجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاشي ، «

واستبانة الجمعية عما تقدم أن المشرع رعاية منه للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة قرر بقانون العاملين المدنيين بالدولة في المادة ٦٦ مكررا منحة إجازة استثنائية بأجر كامل طوال مدة إجازته التي تستمر

الى أن يبلغ سن الإحالة للمعاش اذ لما تبين عجزه عجزا كاملا ، والأجر الكامل المقرر له في هذه الحالة هو الأجر الأساسي المحدد بموجب الأجر الملحق بهذا القانون ، وما يرتبط به ارتباطا حتميا ويحسب على أساسه ، كالمعاشات الاجتماعية والاضافية وبديل التمثيل وطبيعة العمل ، أما ملحقات الأجر الأخرى كالحوافز والأجور الإضافية والمكافآت التي يلزم لإستحقاقها مباشرة العمل بالفعل ، فلا تصرف له ، كما قضى المشرع في قانون التأمين الاجتماعي في المادة ٧٨ بمنح هذا العامل تمويضا يعادل أجره كاملا أثناء فترة أجازته الاستثنائية حتى يتبين عجزه التام ، والأجر طبقا للتعريف المحدد له بهذا القانون عبارة عن مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقضى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ، ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي : وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم التوظيف التي يخضع لها المؤمن عليهم ، والأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجور الإضافية ، ولما كان المتعين عنده تحديد المستحقات المالية للمعامل المريض هو تطبيق النظام التأميني الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الذي يستمد الحق فيها من هذا القانون طبقا للمادة ٨١ منه على أن لا يحرم من أى حقوق أخرى نصت عليها القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة تزيد على القدر المستحق في هذا النظام ، ومن ثم فإن العامل المريض بمرض مزمن يستحق أثناء أجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه التام تمويضا يعادل أجره كاملا بمنصربه (الأساسي والمتغير) اعمالا للمادة ٧٨٧ من قانون التأمين الاجتماعي وليس له ما يزيد عن ذلك خلال نفس المدة بمقتضى المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة .

أما فيما يتعلق بأحقته في طلب انتهاء خدمته بعد ثبوت عجزه التام ، فقد استظهرت الجمعية من حكم المادة ٦٦ مكررا المشار إليها أن المقصود باستمرار العامل المريض بمرض مزمن في أجازته الاستثنائية بأجر كامل اذا تبين عجزه التام حتى يبلغ سن الإحالة الى المعاش - هو توفير أكبر قدر من الرعاية له ، لا سيما وأن تأمين الإصابة بأحد الأمراض المزمنة المحدد في المادة ٧٨ سالفة الذكر لا يغطي الفترة التي تلي العجز التام ، بيد أنه اذا طلب العامل المذكور انتهاء خدمته للعجز الكامل لیتسنى له الاستفادة من مزايا تأمينية أخرى أفضل من عد أجازته الاستثنائية ، كالحصول على معاش العجز الكامل طبقا لحكم المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي أي ما كانت مدة اشتراكه في التأمين ، حيث يشترط للحصول على معاش التمييزوخة أن تبلغ مدة الاشتراك في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل ،

وقد لا تتوافر هذه المدة للعامل المذكور حتى لو استمر في الخدمة الى بلوغه سن التقاعد ، فيحصل على تمويض من دفعة واحدة بدلا من معاش . ومن ثم فلا مانع من اجابته الى طلبه باعتباره صاحب الحق في اختيار أفضل المزايا المالية التي كفلها له المشرع . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا اتجه - في ظل أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ - الى الذي حلت محله المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة - الى عدم جواز إنهاء خدمة العامل المريض بمرض مزمن بناء على طلبه ، إذ أن هذا القضاء قام على أساس أن الجهة الادارية أنهت خدمته دون أن تطبق في شأنه أحكام القانون الذي يمنحه الحق في الحصول على أجازة مرضية استثنائية ، وكان العامل على غير دراية كاملة بأحكام هذا القانون .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولا : استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتمويض يعادل أجره كاملا

(الأساسي والمتغير) وفقا للمادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي وذلك أثناء أجازته الاستثنائية الى أن يثبت عجزه التام .

ثانيا : جواز إنهاء خدمة العامل المذكور والخاضع لقانون العاملين المدنيين بالدولة بناء على طلبه بعد ثبوت عجزه التام .

(فتوى رقم ١٢١٩ في ١١/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ ملف رقم ١٩٧/٢/٨٦) .

(٢٠)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

٠ استثمار مال عربي وإجنبي - مشروعات التعمير والانشاء - حدود الاعفاء الضريبي
المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

نص المشرع صراحة على جواز مدة الاعفاء الضريبي بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة - الاعفاء يكون لمدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات - يتم ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة - للمشروع في غير هذه الحالة لا يتمتع سوى بصفة الاعفاء التي تنقو له عند الموافقة على قيامه وهي خمس سنوات او ثمان سنوات - مد الاعفاء - مقصور على مشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة - في غير هذه الحالات لا يتمتع المشروع الا بصفة الاعفاء للفترة له عند الموافقة على قيامه - لا يجوز في هذه الحالات مد مدة الاعفاء بعد قيام المشروع - اساس ذلك : انه لا يرد الا بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة - تطبيق .

تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه : مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون آخر، تنفي ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتنفى الارباح التي توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب الاحوال ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لنهاية الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الاحوال ٠٠٠٠

وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء .

ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات . ويجوز ملحا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما . كما استعرضت المادة ٢٧ من ذات القانون التي قضت بان « تقسم طلبات الاستثمار الى الهيئة وبوضع في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات

الأخرى التي من شأنها إيضاح كون المشروع المقدم بشأنه الطالب ، والمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلباته الاستثنائي التي تقدم اليه

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع قاعدة عامة تسري على جميع المشروعات الاستثمارية التي توافق على إقامتها الهيئة العامة للاستثمار طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مقتضاها تمتع المشروع بالأعفاء الضريبية المثلثة لها في المادة ١٦ صالفة البيان لمدة خمس سنوات أعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، إلا أن المشرع أجاز - استثناء من هذه القاعدة العامة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار أن تكون مدة الإعفاء ثمان سنوات بدلا من الخمس سنوات المقررة إذا اقتضى ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية ، وبالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة أفرد لها المشرع إعفاء خاص مدته عشر سنوات ، وأجاز لرئيس الجمهورية - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة - مد هذه المدة إلى خمس عشر عاما .

وقد استخلصت الجمعية من المقدرة بين أحوال الإعفاء الضريبي ومدته الواردة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه أن المشرع إذ نص صراحة على جواز مد مدة الإعفاء الضريبي بالنسبة لمشروعات التصدير وإنشاء المدن الجديدة بحيث يكون الإعفاء لمدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة دون أن يضمن النص ما يجيز المد إذا كانت مدة الإعفاء خمس سنوات أو كانت مدته ثمان سنوات - استخلصت الجمعية من ذلك أن مد الإعفاء مقصور على حالة مشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة ، أما في غير هذه الحالة فإن المشروع لا يتمتع سوى بمدة الإعفاء التي تقرر له عند الموافقة على قيامه وهي خمس سنوات أو ثمان سنوات والتي تحدد في ضوء ما يقدم لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار من دراسات وبيانات تتعلق بطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي وأهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية في زيادة الصادرات ، فإذا ما رأى مجلس إدارة الهيئة عند ممارسة اختصاصه في الموافقة على إقامة المشروع أن طبيعة المشروع وأهميته وحجم رأس ماله تستلزم منحه إعفاء من الضرائب مدته ثمان سنوات ، كان عليه قبل إصدار موافقته على المشروع عرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر في الموافقة على جعل مدة الإعفاء ثمان سنوات بدلا من خمس ، ومتى صدر قرار الموافقة على إقامة المشروع دون أن يتضمن تحديد مدة الإعفاء فإن

الاعفاء يكون بطبيعة الحال لمدة ٥ سنوات ولا يجوز بعد هذه الموافقة وإثناء ممارسة المشروع لنشاطه مد مدة الخمس سنوات إلى ثمان سنوات من باب أولى بعد انتهاء مدة السنوات الخمس لأن المد لا يرد حسبما سلف القول إلا بالنسبة لمشروعات التصدير وإنشاء المدن الجديدة .

ولما كان البين من الحالة المفروضة أن موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار على إقامة الشركة لم تتضمن منحها إعفاء من الضرائب تجاوز مدته الخمس سنوات ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك مد هذه المدة إلى ثمان سنوات .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز مد مدة الاعفاء من الضرائب في الحالة المفروضة .

(فتوى رقم ١٢٢٠ في ١٩٨٨/١١/٣٦ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ ملف رقم ٣٧٦/٢/٣٧) .

(٢١)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الهيئة العربية للتصنيع - تشكيلها (مجلس الدولة) (اختصاص) .

تعتبر الهيئة العربية للتصنيع منظمة متخصصة أنشأتها جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية والملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف إقامة قاعدة صناعية - يتعين الرجوع في كل ما يتعلق بملاقة الموظفين التابعين لها بما في ذلك وسائل حل المنازعات التي تقوم بينهم وبينها إلى اتفاقية تأسيس الهيئة ذاتها - يعطى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - تنشئ الهيئة لجاناً قضائية للفصل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها ويندب لهذه اللجان قضاة من خارج الهيئة - ما يصدر عن هذه اللجان يحوز قوة الأمر القضي به - لا يقع من ذلك القول بأن الهيئة أصبحت هيئة قومية بعد انسحاب الدول المؤسسة لها عما مصر - الهيئة استمرت من حيث وجودها وللأزاياء المقررة لها في ظل أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ على ما كانت عليه قبل صدوره - تقل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها شخص اعتباري كما كانت قبل أنشائها - لا يجوز تطبيق القوانين المصرية عليها - الأمر المترتب على ذلك : عدم اختصاص اللجنة القومية للسمي الفتوى والتشريع بطلب الرأي في المنازعة بين أحد العاملين بالهيئة وبينها - تطبيق .

تبينت الجمعية القومية من الأوراق أن العامل المستطلع الرأي بشأنه من العاملين بصنوع الطائرات التابع للهيئة العربية للتصنيع ، وبما كانت الهيئة المذكورة - حسبما اجتمع عليه قضاء محكمة النقض - تعتبر منظمة متخصصة أنشأتها جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف إقامة قاعدة صناعية ومن ثم يتعين الرجوع في كل ما يتعلق بملاقة الموظفين التابعين لها بها بما في ذلك وسائل حل المنازعات التي تقوم بينهم وبينها ، لا إلى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها ولكن إلى اتفاقية تأسيس الهيئة ذاتها . وإذا كانت اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المصدق عليها في مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ تنص في المادة الأولى منها على أن : « تنشأ وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية هيئة عربية تسميها الهيئة العربية للتصنيع وتكون لها الشخصية القانونية وكافة الحقوق والصلاحيات » وتنص في مادتها الثالثة عشر على أن : « يبين النظام الأساسي لنهية الأحكام الخاصة بنظامها المالي والرقابة على حساباتها ووسائل حل المنازعات ووسائل الأحكام المنظمة لنهية » وتنص المادة ٦٠ من النظام الأساسي للهيئة على أن : « (١) تنشئ الهيئة لجاناً قضائية خاصة للفصل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين

الموظفين والعاملين بها وينبئ لهذه اللجان قضاة من خارج الهيئة .
(٢) يصدر مجلس الإدارة لائحة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية ممارستها لاختصاصاتها والاجراءات التي تتبع امامها .

ولما كان مفاد ذلك أن اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع ناطت بالنظام الأساسي بيان الأحكام الخاصة بالمسائل المشار اليها في المادة ١٣ منها ومن بينها الأحكام الخاصة بوسائل حل المنازعات الادارية والمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها ، وتضمن النظام الأساسي النص على انشاء لجان قضائية للفصل في هذه المنازعات مما مؤداه أن اللجان القضائية بالهيئة تختص دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين فيها ، وأن ما يصدر عن هذه اللجان يحوز قوة الأمر المقضي به (يراجع في هذا الشأن حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٣٤ مدني في الاستئناف رقم ١١٦ لسنة ١٠٤ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠ وحكم محكمة القضاة - الدائرة المالية في الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ولا يغير من ذلك القول بأن الهيئة قد أصبحت هيئة قومية بانتمسح طلب النول المؤسمة لها عدا مصر ومن ثم يتطلع العاملون فيها للقوانين المصرية ، ذلك أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن : (١) تظل الهيئة العربية للتصنيع المنشأة كشخص اعتباري بمقتضى قرار اللجنة العليا الصادر بمدينة القاهرة والثاني مقرها ومركز نشاطها بجمهورية مصر العربية مضمعة بالمسئولية الاعتبارية وفقا للأحكام المقررة في قانون مركزها ومقرها المصظم ذكرها . كما تطلع وتظل متمتعة بالاختصاصات والمزايا والمصالحات المقررة لها وفقا للقرار المصظم ذكره والقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٩ المصدق اليه . (٢) وتظل الهيئة العربية للتصنيع خاضعة في مبرمها ونشاطها لجميع الأحكام المقررة في تصريح مقرها ومركز نشاطها وفي نظامها الأساسي فيما عدا ما يكون من تلك الأحكام مخالفا لما ينص عليه في هذا القانون . (٣) وتفسر الهيئة العربية للتصنيع في مزاولة نشاطها واستيفاء حقوقها والوفاء بالتزاماتها بوصفها شخصا اعتباريا في مصر وغيرها من الدول .

ومفاد ذلك أن الهيئة العربية للتصنيع استمرت من حيث وجودها والمزايا المقررة لها في ظل أحكام هذا القانون ، على ما كانت عليه قبل صدوره إذ أبقى لها المشرع على شخصيتها القانونية وكافة حقوقها ونظامها الأساسي وسلطانها مؤكداً بذلك استمرار شخصيتها الاعتبارية المقررة لها قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ ، هذا على الرغم من خروج الدولة الثلاث العربية منها وفقا لما عبرت عنه في الاعلان الرسمي الصادر عنهم

ومن ثم تطل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها شخصا اعتباريا كما كانت عليه عند انشائها ولا يجوز تطبيق القوانين المصرية عليها بمقولة أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ يضمن عليها تكييفها قانونيا جديدا مغايرا لما كان ثابتا لها قبل صدوره من شأنه اخضاعها لما كانت لا تخضع له من قوانين .

وبالبناء على كل ما تقدم ، ولما كان المسائل محل طلب الرأى من العاملين بالهيئة العربية للتصنيع وكان اختصاص اللجنة القضائية المشكلة فى الهيئة المذكورة هو اختصاص ماتم لا تشاركها فيه جهة قضائية او ادارية أخرى وقد اقام المذكور أمامها الدعوى رقم ١٠١ لسنة ٩ ق التى قضى فيها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٩ بعدم قبول الدعوى شكلا وذلك استنادا الى أنه تقدم بطلب صرف مرتبه عن مدة تجنيده خطأ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٦ الا أنه لم يتم دعواه الا بتاريخ ١٩٨٦/٧/٨ ومن ثم تكون دعواه قد انقضت على خلاف الاجراءات والمواعيد المتعارف عليها فى المادتين ٢٥ و ٢٩ من لائحة اللجنة القضائية ، وقد حاز هذا الحكم قوة الامر المقضى ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للتطبيق على هذا الحكم بما ينحصر معه اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بنظر الموضوع الماثل .

لذلك

أعفى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم اختصاصها بنظر الموضوع .

(فتوى رقم ١٣٢١ فى ١٩٨٨/١١/٣٦ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ طك رقم ١١٣٩/٨٦/٨٠)

(٢٢)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

أموال الدولة العامة أو الخاصة - اكتساب المال صفة العمومية ولقدحا : -

يتم اكتساب المال الخاص المملوك للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة للصفة العامة بتخصيصه للمنطقة العامة بأحد الوسائل المقررة قانونا وذلك بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من الوزير المختص - فقد هذه الصفة أيضا بأحد الوسائل المقررة لاكتسابها أو بإنهاء الغرض من التخصيص للمنطقة العامة - كما يكتسب المال الصفة العامة بالفعل فإنه يلقدها بالفعل أيضا - يتحقق ذلك إذا انقطع عن وجه مستمر وبالفعل استعمال هذا المال في الغرض المخصص له وذا لم يمتد ذلك من اختصاصه للمنطقة العامة - مثال : عدم استقلال الهيئة للأرض المخصصة لها في الغرض الذي خصصت من أجله وتركها دون استعمال على نحو يوجب بعدم حاجتها إليها بما يقطع بزوال الصفة العامة عنها وعودتها إلى حالتها قبل التخصيص باعتبارها مالا خاصا مملوكا للدولة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها السابقة الصادرة بجلسته ١٩٨٧/١٢/٩ ملف رقم ١٥٦٨/٢/٣٢ المشار إليها ، وارتأت أنه ليس ثمة وقائع جديدة انطوى عليها طلب إعادة العرض ولم تكن تحت نظرهما حين أصدرت الفتوى المتقدمة وتبين لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناطت بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء الرأي مسببا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي حلدها المشرع على سبيل الحصر ، على أن يكون رأيها ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما ينتهي إليه رأي الجمعية العمومية في هذا الشأن . ومن ثم ، فإن الرأي الصادر عنها في مجال المنازعة هو رأي نهائي حاسم للنزاع .

ولما كان موضوع النزاع المعروض سبق أن فصلت فيه الجمعية العمومية برأي ملزم بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ على النحو المشار إليه ، فمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ، ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق أن انتهت إليه في هذا الشأن ، خاصة وإن ما جاء بطلب إعادة العرض لم يتضمن جديدا من أي وجه وكانت كل عناصر المنازعة قائمة أمام الجمعية العمومية عند نظرها ، كما وإن ما جاء بكتاب الهيئة المؤرخ ١٩٨٨/٥/٢٨ المشار إليه من أن معظم الأراضي المخصصة لخدمة الهيئة عبارة عن جنائيات وحرمة السكك الحديدية وأراضي قضاء تستخدم لمشروعات الهيئة التي يتم التخطيط على أساسها حاليا ومستقبلا لأن طبيعة

مشروعات الهيئة لا تستلزم استخدام جميع الأراضي المخصصة لها مرة واحدة وإنما تستخدم في المشروعات المحلية والمستقبلية الأمر الذي يتحتم معه عدم إزالة تخصيص أراضي الهيئة إلا بعد أن تقرر عدم الحاجة إليها - فهو مرسوم عليه بما سبق أن عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١٢/٩ من أن هذه الأراضي هي أصلاً مملوكة للدولة ملكية خاصة وخصصت لرفق السكك الحديدية إلا أن الهيئة تقاعست عن رد الاعتداء الواقع على ما خصص لها ، من مجلس مدينة أشمون - وهو جهة رسمية وليس أفراداً من الأهالي - مدة طويلة بلشت مرحلة إقامة عمارات سكنية في الأراضي الممنوحة عليها يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً دون أن تحرك الهيئة ساكنيها مما يفقد ما انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من زوال التخصيص للهيئة وعودة هذه الأراضي إلى ملكية الدولة الخاصة بالفعل وقيام مجلس المدينة بالتصرف في هذه الأراضي التي زالت عنها صفة المال العام بالفعل بمقتضى السلطة المخولة له بقانون الحكم المحلي مبنياً على أساس سليم من القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إعادة النظر فيما انتهت إليه بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ في شأن موضوع النزاع المشار إليه .

(فتوى رقم ١٢٢٢ في ١٩٨٨/١١/٢٦ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ ملف رقم ١٠٦٨/٢/٣٢) .

(٢٣)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

شركات - شركة قطاع عام - إنشاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

نظم التشريع الأحكام الخاصة بهيئات القطاع العام وشركاته وحدد المقصود بكل منها -
 رسم التشريع في القانون المذكور أسلوب إنشاء شركات القطاع العام الجديدة بعد العمل
 بحكامه - هيئة القطاع العام المختصة في حدود التفويض لها من امتيازات بمولفاتها التنفيذية
 أن تنشئ إحدى هذه الشركات سواء بفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة
 أو الخاصة أو الأفراد - يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح
 من الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء - إنشاء شركات القطاع العام اعتباراً
 من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام
 المختصة وبمراعاة الشوايط والإجراءات المحددة في هذا الشأن - لا يجوز للمعاقلة أن ينفرد
 بإنشاء شركة قطاع عام - أساس ذلك : أنه ولئن كان الحالف يباشر الاختصاصات والسلطات
 التنفيذية المقررة للوزراء إلا أن ذلك لا يشمل السلطات التي قصد التشريع أن يباشرها
 الوزراء المختصون كممثلين للسلطة المركزية بغير مشاركة من جهات أخرى باعتبار أن هذه
 السلطات لا تندرج تحت عبارة الاختصاصات والسلطات التنفيذية الموكلة للمعاقلة - تطبيق -

تنص المادة (١) من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣
 لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته على أن « وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز
 والمدن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية »
 وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية
 في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق
 العامة الواقعة في دائرتها » كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق
 اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين
 واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة
 التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية
 المرافق التي تتولى المحافظات أنشائها وإدارتها والمرافق التي تتولى أنشائها
 وإدارتها الوحدات الأخرى للإدارة المحلية » والمادة (٢٧) من
 القانون المذكور التي تنص على أن « يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع
 المرافق العامة التي تسجل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقاً لأحكام
 هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء
 بمقتضى القوانين واللوائح » وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١)
 من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة

١٩٨٣ التي تنص على أن « تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة وخطةها » والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بانشائها :

١ - ٤ - مجموعة الشركات التي تشرف عليها وتحدد على أساس تماثل أنشطتها أو تشابهها أو تكاملها » والمادة (١٧) من القانون المذكور التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحده تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب أن تتخذ شكل الشركة المساهمة » . والمادة (١٨) منه التي تقضى بأن « تعتبر شركة قطاع عام :

١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام » ٢ - كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزاء من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال » وتبينت أن المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون القطاع العام وشركاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه « يجوز لهيئة القطاع العام في حدود الاعتمادات المقررة لذلك في موازنتها التخطيطية إنشاء شركات قطاع عام جديدة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد لتحقيق التكامل بين الشركات التي تشرف عليها أو لتطويرها ويتولى مجلس إدارة الهيئة مراجعة طلب التأسيس للتحقق من أنه يتفق مع إطار التنمية والدراسات التي أعدت عن الشركة والجدوى والاقتصادية من إنشائها » وتنص المادة (٣٠) من ذات القرار بأن « يعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة على الوزير المختص طلب التأسيس مبينا به غرض شركة القطاع العام وقيمة رأس المال » . وتنص المادة (٣١) منه على أن تتولى هيئة القطاع العام المختصة متابعة واستيفاء إجراءات ومستندات تأسيس الشركات الجديدة » . وتنص المادة (٣٢) منه على أن « يصدر بتأسيس شركة القطاع العام قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة المختصة وبعد

موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وينشر هذا القرار والنظام الأساسي للشركة على نفقتها في الجريدة الرسمية .

وأخيرا استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للنقل البري والنهري التي تقضى بأن « تنشأ هيئة قطاع » تسمى هيئة القطاع العام للنقل البري والنهري « تكون لها الشخصية الاعتبارية ويشرف عليها وزير النقل » ، والمادة (٢) من ذات القرار التي تقضى بأن « تهدف الهيئة الى المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق خطة التنمية طبقا للسياسة الصامة للدولة وخططها في مجال نقل الركاب والنقل البري والنهري للبضائع » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تناول تنظيم الأحكام الخاصة بهيئات القطاع العام وشركاته وحدد المقصود بكل منهما . فهذه الهيئة القطاع العام هي أحد الأشخاص الاعتبارية العامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم في مجال اختصاصها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها وتزاول نشاطا متشابها أو متكاملا - بالمشاركة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة - أما شركة القطاع العام فهي وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي طبقا لخطة التنمية وسياسة الدولة ، وتتخذ شكل الشركة المساهمة وتعتبر من هذه الشركات كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العام وكذلك كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من أشخاص خاصة . وقد رسم المشرع في القانون المذكور أسلوب انشاء شركات القطاع العام الجديدة بعد العمل بأحكامه ، وذلك بأن أجاز لهيئة القطاع العام المختصة في حدود التناح لها من اعتمادات بموازنتها التخطيطية ، أن تنشئ إحدى هذه الشركات سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الشركات التي تخضع لاشرفها أو لتطويرها ويصلد بتأسيس الشركة بعد استيفاء الاجراءات والمستندات اللازمة لذلك قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح من الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء . ومن ثم فإن انشاء شركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام المختصة وبمراعاة الضوابط والاجراءات المحددة في هذا الشأن .

ولما كانت محافظة الغربية - في الحالة المعروضة - تدير مرفق نقل الركاب الداخلي بدائرة المحافظة بأسلوب الإدارة المباشرة ، وترغب في إنشاء شركة قطاع عام تتولى إدارة هذا المرفق ، فإنه يتعين لتحقيق ما تهدف إليه المحافظة أن يتم ذلك في الإطار القانوني الصحيح لإدارة المرافق العامة ومن خلال هيئة القطاع العام للنقل البري والنهرى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٢ والمختصة في مجال نقل الركاب والنقل البري والنهرى للبضائع ومن ثم تطلب المحافظة منها أن يشتركا معا في إنشاء هذه الشركة وتمت وافق مجلس إدارة الهيئة المذكورة على التأسيس بعد مراجعة خطة التنمية والدراسات التي أعدت عن الشركة والجنوى الاقتصادية من أنشائها واستيفاء الإجراءات الأخرى المقررة قانونا ، يصدر قرار بتأسيسها من الوزير المختص وهو وزير النقل المشرف على الهيئة المذكورة بناء على اقتراح من مجلس إدارتها ، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وذلك طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته سالف البيان .

ولا ينال من هذا النظر القول بأن المحافظة - وفقا لقانون الإدارة المحلية - هي الوحدة المحلية المنوط بها إدارة مرفق نقل الركاب داخل نطاق المحافظة ، ومن ثم يجب أن تتولى تسييره بشكل مباشر دون اللجوء إلى أجهزة أو شركات تقوم بإدارته نيابة عنها ، ذلك أن الوسائل المقررة لإدارة المرافق العامة متعددة فمن بينها أسلوب الاستغلال المباشر ومن بينها أسلوب الإدارة عن طريق هيئات القطاع العام أو أسلوب منح الالتزام أو امتياز المرافق العامة . ولم يلزم المشرع في القانون المذكور الوحدات المحلية باتباع أسلوب معين عند إدارتها للمرافق العامة التي تدخل في نطاق اختصاصها تاركا ذلك لتقديرها في إطار التنظيم القانوني المقرر لكل وسيلة وبما يتفق مع طبيعة نشاط المرفق العام .

كما لا يحتاج في هذا الصدد بأنه يجوز للمحافظة باعتبارها أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أن تنشئ بفردتها شركة قطاع عام تكون مملوكة بالكامل ، ويصدر بتأسيسها قرار من المحافظ ، لما في ذلك من تناقض مع قواعد وإجراءات تأسيس شركات القطاع العام سالفة البيان والتي ناطت بالوزير المختص إصدار قرار التأسيس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وذلك لأن المحافظ ولئن كان يباشر طبقا للمادة ٢٧ من قانون الإدارة المحلية - الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح إلا أن ذلك لا يشمل السلطات التي قصد المشرع

أن يباشرها الوزراء المختصون كممثلين للسلطة المركزية بغير مشاركة من جهات أخرى باعتبار أن هذه السلطات لا تندرج تحت عبارة الاختصاصات والسلطات التنفيذية المخولة للمحافظين أخذاً في الاعتبار أن إنشاء إحدى شركات القطاع العام مما يدخل في السياسة العامة للدولة وخطتها في حدود ما نصت عليه المادتان ١ و ١٧ من قانون هيئات القطاع العام اللتين أشارتا في نصهما إلى السياسة العامة للدولة عند بيان اختصاص هيئة القطاع العام وعند تعريف شركة القطاع العام - وأن الوزير وكذلك رئيس مجلس الوزراء هما ضمن تشكيل مجلس الوزراء المهود إليه الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة طبقاً للمادة ١٣٨ من الدستور .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز أن تشترك محافظة الغربية مع هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى في تأسيس شركة قطاع عام على أن يصدر بتأسيسها قرار من وزير النقل بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وبمراعاة الاجراءات والضوابط المحددة لذلك فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

(فتوى رقم ١٢٣٣ فى ١٩٨٨/١١/٢٨ جلسة ١٩٨٨/١١/٢ ملف رقم ١١٥/١/٤٧) .

(٢٤)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

١ - اختصاص - ما يفرج عن اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع :-

مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الاجبارية :-

هذا المقابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعطو النزاع بشأنهما ان يكون نزاعا في القيمة الاجبارية للوحدة المؤجرة - اثر ذلك : يفرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع عن اطرافه - اساس ذلك : ان الفصل في هذا النزاع يجب ان يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وأمام الجهة التي حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر - تطبيق .

٢ - الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع - طلب إعادة النظر :-

رأى الجمعية العمومية في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يصدر ملزما للجانين - الجمعية سبق لها ان اصدرت رأيا في النزاع - ثم تقدم الجهة طالبة إعادة النظر الى وقائع جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية العمومية عند فصلها في النزاع - اثر ذلك : طلب النزاع مجددا لا يعطى ان يكون طلب إعادة نظر فيه خلافا لاحكام القانون التي يتمتع معها معاودة النظر في الرأى الملزم الصادر في النزاع لسابقة الفصل فيه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن موضوع هذا النزاع سبق عرضه عليها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ ملف - ١٦٩٣/٢/٣٢ والذي انتهت فيه الى عدم اختصاصها بنظر النزاع حول اضافة مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الاجبارية للمعين المؤجرة باعتبار أن هذا المقابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعطو النزاع بشأنهما أن يكون نزاعا في القيمة الاجبارية للوحدة المؤجرة ، يفرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع عن اطرافه ، اذ يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وأمام الجهة التي حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ذلك أن لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، ومن ثم فإن ما نص عليه من اجراءات معينة وما حدده من جهة بذاتها لنظر المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه يكون واجب الاتباع ، وتكون الجهة التي حددها هي المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ، وينحصر عن الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع تبعا لذلك الاختصاص بنظرها اعمالا لمبدأ تقيد المأم بالخاص ،

ولما كان من المقرر أن رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقاً لنص البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يصدر ملزماً للجانبين ، وكان الثابت سبق صدور رأيها في المنازعة المعروضة ، وأن الوحدة المحلية لمركز العدة لم تقدم وقائع جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية العمومية عند فصلها في النزاع ، ومن ثم فإن طلبها عرض النزاع مجدداً لا يبدو أن يكون طلب إعادة نظر فيه خلافاً لأحكام القانون التي يستتبع معها معاودة النظر في الرأي الملزم الصادر في النزاع لسابقة الفصل فيه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه .

(فتوى رقم ١٢٤١ في ١٩٨٨/١١/٢٩ جلسة ١٩٨٨/١١/١٦ ملف رقم ١٦٩٣/٢/٣٢) .

(٢٥)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

.. عاملون مديون بالدولة - انتهاء الخدمة - امراض مزمنة - الاستقالة .

- المادة ٦٦ مكرر من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ .

منح المشرع العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة اجازة مرضية استثنائية بأجر كامل حتى يشفى أو تستقر حالته - إذا تبين عجزه التام ليستمر في اجازته المرضية بأجر كامل الى ان يبلغ سن الاحالة الى المعاش - ليس هناك مانع قانوني من انها، خدمته بالاستقالة بناء على طلبه أثناء مدة اجازته الاستثنائية أساس ذلك : ان الرعاية الخاصة الكفارة اليها بالمادة ٦٦ مكررا قد تقرر لصالح العامل وبالتالي فله ان يتناول عنها شريطة ان يكون على علم تام بحكم المادة الكفارة اليها - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « استثناء من أحكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر يتعديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجالس الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل في اجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش » وتنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن « تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ٣ - الاستقالة » . كما تنص المادة ٩٧ منه على أنه « للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة . ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع رعاية منه للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة قرر في المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين

بالمولة منحه أجازة مرضية استثنائية بأجر كامل حتى يشفى أو تستقر حالته فيتمكن من العودة الى عمله . أما اذا تبين عجزه التام فيستمر في إجازته المرضية بأجر كامل الى أن يبلغ سن الإحالة الى المعاش . بيد أنه اذا طلب العامل المريض أثناء مدة إجازته الاستثنائية إنهاء خدمته بالاستقالة ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من إجابته الى طلبه ، باعتبار أن الرعاية الخاصة المشار اليها بالمادة (٦٦ مكررا) مقررة لصالحه ، وبالتالي فله أن يتنازل عنها ، ان كان يهدف من إنهاء خدمته الى الاستفادة بمزايا تأمينية أخرى وودت بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يراها أفضل من حصوله على أجازة استثنائية بمرتب كامل . ولا وجه للقول بأنه يتمن على جهة الادارة الا تقبل استقالته ، ذلك أن المقصود من حكم المادة ٦٦ مكررا المشار اليها هو توفير أكبر قدر من الرعاية لحالة العامل المريض بمرض مزمن دون أن يؤدي ذلك الى حرمانه من حقه في الاستقالة وانهاء علاقته الوظيفية ولأن حالة المرض لا تندرج ضمن الحالات المشار اليها في المادة ٩٧ من قانون العاملين المدنيين التي يحظر فيها على الادارة قبول استقالة العامل .

كما لا يحتاج في هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا اتجه - في ظل أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ الذي حلت محله المادة ٦٦ مكررا سالفة الذكر - الى عدم جواز إنهاء خدمة العامل المريض بمرض مزمن بناء على طلبه ، اذ أن هذا القضاء على أساس أن الادارة أنهت خدمة العامل دون أن تطبق في شأنه أحكام القانون الذي يخوله الحق في الحصول على أجازة مرضية استثنائية ، وكان العامل على غير دواية كاملة بأحكام هذا القانون .

ولما كان العامل المروضة حالته مصابا بأحد الأمراض المزمنة وتقدم أثناء مدة إجازته الاستثنائية باستقالة ، فلا مانع من قبول استقالته وانهاء خدمته ، شريطة أن يكون على علم تام بحكم المادة ٦٦ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز قبول استقالة السيد/ نصر الدين دسوقي محمد العامل بوزارة الداخلية حتى كان على نزاية كاملة بحكم المادة ٦٦ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ١٢٥٠ في ١٩٨٨/١٢/٥ جلسة ١٩٨٨/١١/١٦ ملف رقم ١٩٨/٢/٨٦) .

(٢٦)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الخبراء - الخبراء الوطنيين - مدى جواز منح الخبرة التي يتم التعاقد مع عدد من الستين
بعض الاختصاصات التنفيذية : -

حظر التشريع بمقتضى المادة (٩٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة - ناط التشريع بالوزير المختص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب - اصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين للعمل بالقراريين رقمي ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي يعطى فيه بنس صريح طمى أن يستند الى الخبرة التي يعين بطريق التعاقد أى اختصاصات باصدار قرارات او ممارسة سلطات تنفيذية - اثر ذلك : لا يجوز استناد اختصاصات تنفيذية للخبرة التي يتم التعاقد مع عدد من الستين - أساس ذلك : أن تعيين الخبرة بعد هذه السن واستناد اختصاصات تنفيذية له يخلو على التالف حول الحظر الصريح الذي فرضه المشرع في المادة (٩٥) سالفة الذكر - تطبيق .

تنص المادة ١٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية وللعاملين المتدربين وذلك بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية » . واستعرضت المادة ٩٥ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له .

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » .

كما استعرضت الجمعية أحكام قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين المعدل بالقراريين رقمي ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ و ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي نصت مادته رقم ١ على أن « يصل فى شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالأحكام الواردة فى هذا القرار وتسمى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القرار » وتنص مادته ٢ على أن « يكون توظيف

الخبر بطريق التعاقد من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة التي لا تتوفر فى أى من العاملين بالجهة وذلك فى حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة وبشرط ألا تتجاوز سنة ستين عاما .

ومع ذلك يجوز تعيين الخبراء بعد سن الستين لأداء مهمة محددة لا تتجاوز مدتها سنة .

ولا يجوز أن يسند الى الخبر أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حظر مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ، وناط فى ذات الوقت - بالوزير المختص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة ، وتنفيذا لهذا التفويض التشريعى أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره سالف البيان الذى يحظر فيه بنص صريح قطعى أن يسند الى الخبر الذى يعين بطريق التعاقد - باعتباره من ذوى الخبرات النادرة أو لأداء مهمة محددة - أى اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية ، وهذا الحظر فضلا عن صدوره فى حدود التفويض التشريعى المشار اليه فإنه يستند فى حقيقته على ما قضى به المشرع فى المادة ٩٥ سالفه البيان من حظر مد الخدمة بعد السن المقررة لانهاؤها ، اذ ان تعيين الخبر بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له ينطوى بلا شك على الالتفاف حول الحظر الصريح الذى فرضه المشرع فى المادة ٩٥ ومن ثم استمرار اسناد الوظيفة بجميع اختصاصاتها التنفيذية الى العامل رغم بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وهو أمر يتعارض مع مبدأ حظر مد الخدمة الذى اعتنقه المشرع كما سبق .

ولما كان نظام توظيف الخبراء الوطنيين سالف البيان يخاطب جميع الجهات التى يسرى عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم تعين على هذه الجهات التقيد بأحكام هذا النظام باعتباره صادرا عن السلطة التى فوضها المشرع فى وضعه وفى حدود هذا التفويض ، فلا يجوز الخروج عن هذا النظام ولو من سلطة أعلى من السلطة مصدره النظام ليس فقط لأنه من المستقر عليه أنه اذا ما فوض المشرع سلطة ما فى اتخاذ اجراء أو تنظيم معين فلا يجوز لسلطة أخرى أعلى فى سلم التدرج الرئاسى أن تتولى تعديل ما تضمنه السلطة الأدنى من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد الاختصاص التشريعى بل لأن طبيعة النظام القانونى القائم لتوظيف

الماملين تأبى - بعد حظر مد الخدمة بعد سن الستين أن يسند للخبير
المعين بعد هذه السن اختصاصات تنفيذية .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
اسناد اختصاصات تنفيذية للخبير الذى يتم التعاقد معه بعد سن الستين .
(فتوى رقم ١٢٧٢ فى ١٩٨٨/١٢/٨ جلسة ١٩٨٨/١١/١٦ ملف رقم ٧٥٣/٣/٨٦) .

(٢٧)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

قوات مسلحة - معاشات - استحقاق الأخوات - القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط القوات المسلحة : -

- استحقاق الأخوات للمعاش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين : -

اولهما : أن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين المعاشات السابقة .

ثانيهما : أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهي عدم الزواج وعلالة المتوفى لهن حال حياتهن والا يكون لهن ايراد خاص يعادل قيمة المعاش - اذا توافر هذان الشرطان يلدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصول على المعاش - الشرع لم يرتب لهن أى نصيب فيه الا فى حالة عدم وجود أى من التتبعين المنصوص عليهم بالفقرة (ج) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ واستعرضت أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة الذى نصت المادة ٤٧ منه على أنه « يقصد بالمستحقين فى المعاش أرملة المتوفى وأولاده وأخوته الذكور القصر أو المصابين بعجز صحى كامل يمنهم من الكسب وغير المتزوجات من بناته وأخوته والوالدان . ويشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات والوالدين أن يثبت أن المتوفى كان يعولهم اثناء حياته والا يكون لديهم ايراد خاص يعادل قيمة استحقاقهم فى المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق » . ونصت المادة ٤٩ من ذات القانون على أن « يوزع المعاش بين المستحقين عن الشئيه بسببه العمليات الحربية أو المتوفى بسبب احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ على الوجه الآتى :

٤ - اذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترك أختا واحدا أو أختا واحدة منح الأخ أو الأخت نصف المعاش ، وإذا ترك أكثر من أخ أو أخت منحوا بالتساوى نصف المعاش . ونصت المادة ٥٥ على أن « حصص المستحقين فى المعاش التى تقطع لأى سبب من الأسباب لا تؤوله

الى باقى المستحقين ماعدا حصة الأرملة فانها تؤول الى اولادها من صاحب المعاش ٠٠ « وتنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة على أنه « اذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والأحكام المقررة بالجنول رقم (١) المرفق اعتبارا من اول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة » . ونصت المادة ٤٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أنه « يقصد بالمستحقين فى تطبيق أحكام هذا القانون الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة أو استشهاد أو فقد المنتفع أو وفاة صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها فى المواد التالية » . وتنص المادة ٤٧ من ذات القانون بعد استبدالها بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة » . وتنص المادة ٤٨ على أنه « يشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات بالإضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت إعالة المنتفع أو صاحب المعاش اياهم أثناء حياته بشهادة إدارية ٠٠ » وتنص المادة ٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يصاد للبنات والأخوات حصصهن السابق قطعها لزواجهن سواء فى المعاش أو المكافاة الشهرية المقررة قانونا للأرملة والأناط اذا طلقن أو ترملن بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش . واذا طلقن أو ترملن البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخت عن الكسب بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش باقتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث ودون مساس بحقوق باقى المستحقين ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادتين ٤٦ و ٤٨ »

ويمنع اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون كل من الأبناء والبنات والوالدين والأخوات والأخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين المعاشات السابقة ما كان يستحق له من معاش باقتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون المساس بحقوق باقى المستحقين وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذه القانون ٠٠ « وتنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وذلك مع مراعاة ما على ٠٠٠ (٢). تصرف الفروق المالية

المرتبة على مواد قانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بأحكام هذا القانون والحقوق المقررة بالمواد المضافة إليه بهذا القانون اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ . وينص البند ٣ من القواعد الملحقه بجدول توزيع المعاشات رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ على أنه « مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩ في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو جزء منه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة فيتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقاً للحالة في تاريخ الرد الباقي على الفئة التالية بالترتيب الموضح بالجدول التالي :

فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه / فئة المستحق الذى يرد عليه المعاش .

الأزمنة

- ١ - الأولاد
- ٢ - الوالدان
- ٣ - الأخوة والأخوات

الأولاد

- ١ - الأرملة
- ٢ - الوالدان

الوالدان

- ١ - الأرملة
- ٢ - الأولاد
- ٣ - الأخوة والأخوات

وقضت القاعدة ١٢ من ذات القواعد الملحقه بالجدول رقم (١) المضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « عند وفاة أحد الوالدين في الحالتين رقم ١٠ و ١٢ فإن نصيبه يؤول الى الآخر منهما وفي حالة وفاته فيثول نصيب الوالدين للأخوة والأخوات بما لا يجاوز النصيب المحدد بالحالة رقم ١١ . . . »

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ حدد المستحقين لمعاش الشهيد أو المتوفى في إحدى الحالات الواردة به بأرملة المتوفى أو الشهيد وأخوته الذكور القصر أو المصابين بعجز صحي كامل ينمهم عن الكسب والبنات والأخوات غير المتزوجات والوالدين ، واشترط لاستحقاق الأخوات المتزوجات أن يثبت إعالة المتوفى لهن حال حياته والأ ي يكون لهن إيراد خاص يعادل قيمة المعاش والا انتفض المعاش بمقدار إيرادهن ، كما حدد على وجه قاطع كيفية توزيع المعاش على المستحقين له ومقدار نصيب كل منهم فيه فلم يجعل للأخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق أى نصيب في معاش شقيقتهن الا فى حالة عدم وجود أى من الأرملة أو الوالد أو أحد الوالدين وترك المتوفى أخا أو أختاً وأختاً أو أخوة وأخوات غير متزوجات . كما حظر المشرع إيلولة حصص وأنصبة المستحقين التي تقطع عنهم لأى سبب من الأسباب الى غيرهم من المستحقين الآخرين الا فى حالة واحدة هي حالة قطع المعاش عن الأرملة ، فيؤول نصيبها الى أولادها من المتوفى . وبذلك يكون المشرع قد اعتبر الأخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن الشروط المقررة من المستحقات لمعاش شقيقتهن . بيد انه لم يرتب لهن أى نصيب فيه الا فى حالة عدم وجود أى من المستحقين المنصوص عليهم بالفقرة (ج) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فوجود أى منهم من شأنه حرمان الأخوات غير المتزوجات من هذا المعاش كما أن قطع أو وقف المعاش المستحق لهن لأى سبب من الأسباب لا يؤدى الى إيلولة حصصهن اليهن . فالحرمان هنا مطلق لا يزول بالقطع أو الوقف . وفى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع الأخوات من المستحقات للمعاش المقرر وفقاً لأحكامه بشرط أن يكن غير متزوجات وأن يثبت إعالة المتوفى لهن حال حياته ، كما أخذ المشرع فى هذا القانون بقواعد الرد والإيلولة فى حالة وقف أو قطع معاش أحد المستحقين وفقاً لأحكامه بحيث يؤول نصيبه الى المستحقين من فئته أو فئة أخرى اذا لم يوجد من فئته أحد .

كث بين جدول توزيع الأنصبة والقواعد الملحقه به حصص وأنصبة الأخوات غير المتزوجات وحالات استحقاقهن وأحوال الرد اليهن فحصر فى هذا الجدول استحقاقهن بالحالتين رقمى ٣ و ١١ منه وذلك اذا ترك المتوفى أرملة أو زوجاً وأختاً وأخاً أو أكثر واذا ترك أخا أو أختاً أو أكثر كما يرد اليهن عند وفاة الوالدين نصيبهما المحدد بالحالتين رقمى ٣ و ١١ من الجدول المشار اليه ، وفى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - مالف البيان - وسع المشرع من نطاق قاعدة المستفيدين من المعاش فقرر منح الأخوات السابق حرمانهن من المعاش وفقاً لأحكام القوانين السابقة ما كان يستحق لهن بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المنتفع دون مساس بحقوق باقى

المستحقين وذلك بشرط أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعلى ألا يبدأ صرف المعاش المستحق في هذه الحالة إلا اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ .

وبدلياً على ما تقدم ولما كان استحقاق الأخوات للمعاش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوطاً بتوافر شرطين أولهما أن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقاً لقوانين المعاشات السابقة وثانيهما أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهي عدم الزواج وأعادة التوفى لهن حال حياتهن وإذ توافر هذان الشرطان في الأناست المعروضة حالتهن لسابقة حرمانهن من معاش شقيقتهن المستحق وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ - الذي وقعت الوفاة في ظل العمل به - لوجود الأرملة والأم والوالدين إلا أنهن أصبحن من المستحقات وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصول على المعاش المقرر بالتطبيق لأحكامه ويكون ما صرف لهن من معاش اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ قد صادف صحيح حكم القانون ، ولا وجه للقول بعدم أحقيتهن في صرف هذا المعاش استناداً إلى أن العبرة في تحديد المستحقين في صرف المعاش هو بوقت الوفاة فقط إذ أنه فضلاً عن أن هذا القول لا يبعد له سنداً من القانون ، فإن المعروضة حالتهن كن من المستحقات لمعاش شقيقتهن إلا أنهن حرمن منه لوجود الأرملة والأم والوالدين . ومن ثم يستفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاوها الصادرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ والتي انتهت إلى أحقية الأناستين في الاستمرار في صرف معاش شقيقتهما اللواتي
الشهيد /

(فتوى رقم ١٢٨٩ في ١٣/١٢/١٩٨٨ جلسة ١٦/١١/١٩٨٨ ملف رقم ١١٠٨/٤/٨٦) -

(٢٨)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

استثمار مال عربي وأجنبي - إنشاء للشروعات وإغلاقها .

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - جعل المشرع مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها - ناط المشرع بمجلس الإدارة اتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة ومنها الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه وفقا للإجراءات والضوابط المحددة قانونا - لمجلس الإدارة سلطة إلغاء الموافقة اذا خولفت الشروط المرتبطة بها - أساس ذلك ان المتع والمتع مرتبطان ومتلازمان ولا يستطيع تقدير أحدهما للمجلس دون الاعتراض له بالأخر طالما قامت الأسباب للبررة لذلك - تطبيق .

ينص نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٢٥ منه على أن « يكون مجلس الادارة (مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله » .
وتنص المادة (٢٧) منه على أن « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة . ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ، ولمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار والتي تقدم اليه » .

ومفاد ذلك أن المشرع اذ أنشأ الهيئة المسماة للاستثمار والمناطق الحرة وجعل مجلس ادارتها السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها فقد ناط بالمجلس اتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة ، ومنحه سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه وفقا للإجراءات والضوابط المحددة قانونا ، حتى ينظم المشروعات الاستثمارية ويحكم الرقابة عليها ويوجهها بما يتفق ومتطلبات المجتمع .

ومن حيث ان منح مجلس إدارة الهيئة المسماة للاستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه ، تقتضى بالضرورة .

التسليم له بسلطة إلغاء الموافقة إذا خولفت الشروط المرتبطة بها ، إذ أن المنع والمنع مرتبطان وثلاثاً وثلاثين ولا يستقيم تقرير أحدهما للمجلس دون الاعتراف له بالأخر ، طالما قامت الأسباب المبررة لذلك فتتطلب سير المشروعات الاستثمارية ومتابعتها واحكام الرقابة عليها وضمان توجيهها بما يحقق الأهداف المحددة منها يلزم لتحقيقه تخويل مجلس إدارة الهيئة سلطة إلغاء الموافقة على المشروع إذا لم يلتزم المرخص له بالضوابط المفروضة عليه قانوناً وخرج على شروط الموافقة الصادرة به ، وتبعاً لذلك ، فإن موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة على المشروع الاستثماري تقرن بالفرض من المشروع ، فإذا خرج المشروع على هذا الفرض فإن الموافقة الصادرة عن مجلس الإدارة تقف شرطاً هاماً من شروطها هو ذلك المتصل بالفرض من المشروع ، وهو شروط جوهرية ترتكز عليه الموافقة ، مما يتعين معه التسليم بأحقية مجلس الإدارة في هذه الحالة في إلغاء الموافقة على المشروع .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق - أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة بعد أن أصدر القرار رقم ٢١/١٣٩ - ٨٦ اثر قيام الشركة بتملك جميع وحدات المشروع في كشركة الأهلية للاستثمار والتعمير ، قد ألغى هذه الموافقة بالقرار رقم ٢١/١٣٩ - ٨٦ اثر قيام الشركة بتملك جميع وحدات المشروع في حين أن موافقة الهيئة حددت نسبة ٥٠٪ للملكية ونسبة ٥٠٪ إيجار ، فإن قرار إلغاء الموافقة يكون قد صدر سليماً وله ما يبرره ، ولا يقال من ذلك صدور القرار رقم ٣/١١٢ - ٨٤ الذي عدل ضوابط التملك لمشروعات الاسكان بما سمح بتملك جميع الوحدات بالنسبة لشركات الأموال لأن الصبرة في هذا الشأن بتاريخ الموافقة على إقامة المشروع وشروط هذه الموافقة كما أن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢١/١١٩ - ٨٥ بالموافقة على المشروع الجديد للشركة الذي أدخل ضمن هيكله التمويل الأرباح المحققة من المشروع الأول على أساس البيع الكامل للوحدات السكنية ، لا يعتبر موافقة حتمية على تعديل القرار رقم ٢٤/٨٠ - ٨٠ الصادر التي جازت يسمح بتعديل نسبة تملك هذه الوحدات فنحن نلغى الموافقة يتعين أن تستمر صريحة وقاطعة ، وفقاً للأجراءات التي رسمها القانون .

الفـ كـ

انتهت الجمعية العمومية لتسيير الفتوى والتشريع الى سلامة قرار
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٢/١٣٩ - ٨٦ بالغاء الموافقة
على مشروع اسكان دجلة المعادى .
(فتوى رقم ١٣٢٠ في ١٢/٢٢/١٩٨٨ جلسة ١٦/١١/١٩٨١ ملف رقم ٣٧٢/٢/٣٧) .

(٢٩)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

- ادارات قانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة - اعضاؤها - الترتيب - علاوات -
العلوات التشجيعية : -

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديري وأعضاء الإدارات القانونية في الهيئات العامة وشركات القطاع العام - لا يجوز منح شغل وظائف الإدارات القانونية العلوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة أو قانون العاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : أن النظام المال المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من العلوات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فنواها السابقة بجلسته ١٥/٤/١٩٨٧
« ملف رقم ٨٦/٤/١٠٨٠ » التي انتهت فيها - للأسباب الواردة بها - إلى عدم جواز منح شغل وظائف الإدارات القانونية بشركات القطاع العام العلوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . كما استعرضت المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تقضى بأن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه ويقصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلي لوظائف من الدرجة الأولى وما دونها . ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يبيده الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة » والمادة ٥٢ من ذات القانون التي تقضى بأنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علوة تشجيعية تعادل الصلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للأوضاع التي تقررها وبمراعاة ما يأتي :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حلت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمستوى الأداء وتبينت الجمعية أن المادة (١) من مواد إصدار قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة (٩) من ذات القانون

على أن « تشكل إدارة للتفتيش الفني على أعمال الأدوات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها ، من عدد كاف من المفتشين يندوبون من بين أعضاء الهيئات القضائية ومن بين المديرين العامين والمديرين بالإدارات القانونية ، وتكون تابعة لوزارة العدل » ونص المادة (١٦) من المرسوم المذكور على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالي وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون » .

وتنص المادة (٢٤) منه على أن « يعمل فيما لم يرد نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال .. » .

وقد جاء بالقواعد الملحق بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الآتي : « يستحق من يبلغ نهاية مرسوم الوظيفة ، العلاوة الدورية المقررة للدرجة الأعلى مباشرة في نطاق ذات المستويات .. » .

— يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مرسوم الوظيفة .

— لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر .

وأخيرا تنص المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على أن « يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .. وعلى حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ويستمر العمل بالقواعد الملحق بهذا الجدول » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديري وأعضاء الإدارات القانونية في الهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ليكفل لهم الاستقلال الفني والحيادية عند مباشرتهم لمهام وظائفهم بهذه الجهات . ومن بين الأحكام الخاصة التي تضمنها القانون المذكور ، أن التفتيش على أعمالهم وتقدير كتاباتهم الفنية يتم عن طريق إدارة مستقلة عن الجهات التي يعملون بها وتتبع وزارة العدل ، كما أن تحديد مستحقاتهم المالية من مرتبات وعلاوات

وبدلات يكون في اطار ما جاء بجدول الاجور والقواعد الخاصة الملحق به ،
المرقي بهذه القانون سواء كانت اكثر أو اقل سخاء من تلك الواردة في
التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العام . ولذا كان
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الإدارات
القانونية فحدد قدرها وقواعد منحها ومن ثم فلا يجوز إستعادة أنواع
أخرى من العلاوات الوارد ذكرها في نظم العاملين بالدولة والقطاع العام
بما يتعين معه استبعاد منحهم علاوات تشجيعية ، باعتبار أن النظام الحالي
المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من العلاوات .

ولا يحتاج في هذا الصدد بأن المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣
أجازت الرجوع فيما لم يرد تشريعاً نص في هذا القانون إلى أحكام
التشريعات السارية على العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، ذلك
لأنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام الا فيما فات
القانون الخاص وبما لا يتعارض مع طبيعته والغرض من وضعه .

وترتباً على ما تقدم فإنه لا يجوز منح السيد / مجيد عبد الكريم
عكاشة المعامى بالإدارة القانونية بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد
التعليمية علاوة تشجيعية طبقاً للمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وإلتصريح الى عدم جواز
منح المعروضة حالته علاوة تشجيعية طبقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ١٣٢١ في ١٩٨٨/١٢/٢٢ جلسة ١٩٨٨/١١/١٦ ملف رقم ١١٣٧/٤/٨٦) -

(٣٠)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - تأمين - شركات .

الما كان قانون تنظيم الشركات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ للعمل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ قد أجاز في المادة ١٧ منه أن يخص من مبلغ التأمين الذي تلزم شركات السياحة بإيداعه لدى وزارة السياحة ما يكون مستحقا عليها من مبالغ بسبب مزاوله أعمالها ويكون الخصم لها بناء على قرار من لجنة فني النزاعات المشكلة للنظر في الشكاوى المقدمة من الشركات السياحية أو بموجب حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات تلك الشركات فإنه يجوز أيضا الحجز وفقا لنظام حجز ما للمدين لدى الغير على مبلغ التأمين المشار إليه بناء على الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم - تطبيق .

تنص المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز لكل دائن يدين بمحقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المتوفيات أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط . . . » وتنص المادة ٣٤٠ من ذات القانون على أنه « إذا كان الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة . . . وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير » . وتنص المادة ٣٤٤ من القانون المذكور على أنه « يجب على المحجوز لديه بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تقريره أن يدفع إلى الحاجز المبلغ الذي أقر به وما بقي منه يحق الحاجز وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتا بسند تنفيذي وكانت الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ قد روعيت » . كما استعرضت الجمعية المادة (٤) من قانون تنظيم الشركات السياحية رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « يشترط لمنح الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) :

(هـ) ٢ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية :

..... وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة سداد التأمين والجهة التي يودع بها . . . والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أن « يفهم من التأمين المالي المنصوص عليه في المادة (٤) المبالغ التي تستحق على الشركات بسبب مزاوله أعمالها ، ويكون الخصم بناء على قرار من لجنة فني

المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٨) أو حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركة .

وفي هذه الحالة يجب على الشركة أداء جميع المبالغ التي تخصم من التأمين المالي خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة السياحة بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، والا كان لوزير السياحة وقف نشاط الشركة .
والمادة (١٩) منه تنص على أن « تختص لجنة فض المنازعات المشار إليها .
بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون . » .

وكذلك تبينت الجمعية أن المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ تقضي بأن « يتم سداد مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة ٤ من قانون تنظيم الشركات السياحية بالعملة المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة » . ويودع المبلغ لدى وزارة السياحة نقدا أو بخطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية .
وتقضي المادة ١٢ منها بأن « يتبع الآتي عند تقديم شكوى ضد إحدى الشركات السياحية :

١ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكوى فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة . وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن حجز ما للمدين لدى الغير هو الحجز الذي يوقعه الدائن على حقوق مدينه أو منقولاته التي في ذمة الغير (أى مدين المدين) أو في حيازته ، بقصد منع هذا الغير من الوفاء للمدين أو تسليمه ما في حيازته من منقولاته ، وذلك تمهيدا لاقتضاء حق الحاجز من المال المحجوز أو من ثمنه بعد بيعه . وقد حدد قانون المرافعات المدنية والتجارية في المواد من ٣٢٥ وما يليها الاجراءات اللازمة لصحة توقيع هذا الحجز .

ولما كان قانون تنظيم الشركات السياحية قد أجاز في المادة ١٧ منه أن يخصم من مبلغ التأمين المالي الذى تلتزم الشركات السياحية بأداءه لدى وزارة السياحة ، المبالغ التي تستحق عليها بسبب مزاوله أعمالها .
ويكون الخصم اما بناء على قرار يصدر من لجنة فض المنازعات المشكلة للنظر في الشكاوى المقدمة ضد هذه الشركات . أو بموجب حكم قضائي

و. يجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات المذكورة . على أن يتم استكمال مبلغ التأمين الى التصاب المقرر قانونا خلال ثلاثين يوما من مطالبة وزارة السياحة لتلك الشركات بذلك . والا كان لوزير السياحة رقف نشاطها .

واذ صدر - في الحالة المعروضة - حكم من هيئة تحكيم بالزام شركة اييدوس للسياحة بأداء مبلغ ١٧٠٨٩ جنيها الى شركة نهر الأردن للسياحة وذلك في موضوع الخلاف الذي نشأ عنه تنفيذ اتفاق مبرم بينهما لبيع تذاكر سفر . وذيل هذا الحكم بالصيغة التنفيذية من محكمة عابدين . ومن ثم فانه يجوز لشركة نهر الأردن للحصول على المبلغ المحكوم به لصالحها ، اتباع اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المشار اليها بقانون المرافعات المدنية والتجارية للحجز على مبلغ التأمين المودع من الشركة المحكوم ضدها لدى وزارة السياحة بحسبان أن المشرع قد أجاز صراحة الخصم من هذا التأمين للوفاء بالمبالغ المستحقة على الشركات السياحية بمقتضى حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركة الناشئة عن مباشرة أعمالها - كما سلف البيان - وهو الأمر المتحقق بالنسبة للشركة المحكوم ضدها ، وبالتالي فليس ثمة مانع من اتباع اجراءات الحجز على مبلغ التأمين المودع من هذه الشركة لدى الوزارة .

ولا وجه للقول في هذا الصدد بعدم جواز الحجز على مبلغ التأمين المذكور باعتباره مخصصا لسداد الغرامات المالية التي قد توقع على الشركات السياحية المخالفة لأن قانون تنظيم الشركات السياحية اذ أجاز خصم الغرامات المالية التي تستحق على هذه الشركات بسبب مزاوله أعمالها بقرار من لجنة فض المنازعات فانه قرن ذلك بجواز الخصم من مبلغ التأمين بموجب حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات المذكورة كما سبق البيان .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لتقضى الفتوى والتشريع الى جواز الحجز على مبلغ التأمين في الحالة المعروضة ، للأسباب السالف ذكرها .

(فتوى رقم ٩ في ١٩٨٩/١/١ جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ ملف رقم ١٧٨/١/٤٧) .

(٣١)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

— عاملون مدنيون بالدولة — نقل المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — نقل العامل من وحدة إلى أخرى يقتضي أن يتم بين مجموعتين نوعيتين متماثلتين — نقل العامل من مجموعة نوعية إلى أخرى مختلفة بالجهة لا نقول اليها يمكن اعتباره بمثابة إعادة تعيين إذا استوفى العامل اشتراطات شغل الوظيفة لا نقول اليها وقبل ذلك — تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاوها الصادرة بجلستها ١٢/٤٣/١٩٨٧ ، ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦ ، كما تبين أن المادة (٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل وحدة هيكل تنظيمي لها يتحدد من السلسلة المختصة » .

وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية وتقييمها بأحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، وتنص المادة (١١) من ذات القانون على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون إلى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب » . كما تنص المادة ٤٣ من القانون المذكور على أنه « استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها . على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف » . وكذلك تنص المادة ٤٤ منه على أن « تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلي :
٣٠٠٠٠ — إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة

بمعيته ، وأخيرا تنص المادة ٥٤ منه على أنه : « يجوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع أنجز في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الى الأخذ بنظام موضوعي لترتيب الوظائف يقوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها وتحديد شروط التأهيل اللازمة لها بناء على طبيعة ونوعية تلك الواجبات والمسئوليات وليس فقط عن طريق الاعتماد بالمؤهل الحاصل عليه من يشغل هذه الوظيفة ، الذي لا يعمد أن يكون شرطا من شروط شغل بعض الوظائف وفي إطار هذا النظام تنقسم وظائف الوحدات الخاضعة لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الى مجموعات نوعية تضم كل منها جميع الوظائف التي تشابه في طبيعة الأعمال وإن اختلفت في مستويات المسؤولية . وتعد كل مجموعة وحدة متميزة ومغلقة في مجال التعيين والترقية والتنقل والتدرب .

واذ أجاز المشرع في المادة (٥٤) من القانون المذكور نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، فإن النظام الموضوعي لترتيب الوظائف الذي اعتنقه المشرع يقتضي أن يتم النقل بين مجموعتين نوعيتين متماثلتين ، حيث لا يسوغ النقل الى مجموعة نوعية مغايرة لتلك التي ينتمي اليها العامل بالوحدة المنقول منها ، لما في ذلك من اضرار لنظام المجموعات النوعية المغلقة .

ولما كان العامل المروضة حالته قد نقل من مجموعة نوعية الى أخرى مختلفة بالجهة المنقول اليها ، فإن هذا الاجراء ولئن خالف صحيح حكم القانون ، الا أنه يمكن اعتباره بمثابة إعادة تعيين للعامل المذكور في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس الدرجة وفقا لحكم المادة ٣/٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . سالف الذكر ، طالما قد استوفى المذكور اشتراطات شغلها وقبل ذلك ، حيث تحسب أقدميته في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ إعادة تعيينه « تاريخ النقل » . ولا وجه للقول بتطبيق حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الحالة المروضة إذ يشترط لأعمالها أن تكون إعادة التعيين في وظيفة العامل السابقة أو وظيفة أخرى ماثلة أي أن يعاد التعيين في ذات المجموعة النوعية التي كان ينتمي اليها العامل سواء في الوحدة التي كان يعمل بها أو في وحدة أخرى حتى يحتفظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية . أمّا اذا أعيد التعيين في مجموعة نوعية مغايرة فلا محل لتطبيق المادة ٢٣ لتختلف مناهج تطبيقها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتفسير الفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق بجلسته ١٩٨٧/١٢/٢٣ ، ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦ ، فيما خلصت اليه من عدم جواز النقل في الحالة المروضة وجواز اعتباره بمثابة اعادة تعيين وفقا لحكم المادة (٣/٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، اذا قبل العامل ذلك .

(فتوى رقم ١٠ في ١٩٨٩/١/١ جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ٣٧٤/٦/٨٦) .

(٣٢)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

- عاملون مدنيون بالثولة - مدة خدمة سابقة (تجنيد) - المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - مفهوم التزيم وفق المادة المشار اليها هو التزيم الذي أدى مدة الخدمة العسكرية وضمت الى اقصيته وكذلك التزيم الذي لم يؤد الخدمة العسكرية - أساس ذلك : أن مجال أعمال قيد التزيم هو اقصيته حتى ولو كانت نائمة عن قسم مدة خدمة عسكرية او مدنية - بيان ذلك - تطبيق .

تنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة و وحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة .

كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » .

ومفاد ذلك ان المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنيد قرأ حساب مدة خدمته العسكرية في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة و وحدات الادارة المحلية ، كما قرر حسابها كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والجهات التي تشترط الخبرة عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة . ولم يجعل المشرع حساب تلك المدة أمراً مطلقاً ، بل قيد ذلك بالألا يسبق المجنّد زميله في التخرج المعين معه بذات الجهة في

الأقدمية . فإذا وجد هذا الزميل لا تحسب للمجنّد من فترة تجنيده سوى المدة التي لا يترتب عليها أن يسبق زميله . أما إذا لم يوجد للمجنّد زميل، فيتم حساب مدة تجنيده كاملة . وبذلك يمكن التوفيق بين مصلحة المجنّد في ألا يضار من مدة تجنيده ، ومصلحة زميله في ألا يترتب على حساب هذه المدة أن يسبقه المجنّد في الأقدمية .

ويشمل مفهوم الزميل المشار إليه بالمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الزميل الذي أدى مدة الخدمة العسكرية وضمت إلى أقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية ، حيث إن الأساس في مجال أعمال قيد الزميل هو أقدميته حتى ولو كانت ناشئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدنية .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المروضة .. فانه لما كان السيد / محمد أحمد صالح الحاصل على دبلوم المدارس الثانوية التجارية عام ١٩٧٩ قد أدى الخدمة العسكرية فأرجعت أقدميته برئاسة مجلس الوزراء إلى ١٨/١/١٩٨٢ ، وهو يعتبر في ذات الوقت زميلاً للسيد / جمال محمد السيد الحاصل على ذات المؤهل في ذات العام ويليه في ترتيب الأقدمية في تاريخ النعيين . ومن ثم يتعين عند حساب مدة الخدمة العسكرية التي قضاها الثاني ألا يسبق الأول في الأقدمية اصحالا لقيد الزميل المنصوص عليه بالمادة ٤٤ المشار إليها .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع الى ما يلي :

١ - أن مفهوم الزميل وفقا لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية يشمل الزميل الذي أدى مدة الخدمة العسكرية وضمت الى أقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية .

٢ - في الحالة المروضة لا يجوز أن يسبق السيد / جمال محمد السيد زميله السيد / محمد أحمد صالح في الأقدمية .

(فتوى رقم ٥٢ في ١٩٨٩/١/٢٢ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ ملك ٢٨٦/١٩٨٩) .

(٣٣)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

فرائب - فريبة على المرتبات - العملة التي تحصل بها : -

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الفرائب على الدخل حدد وعاء الفريبة وسعرها على أساس الجنيه المصرى باعتباره عملة البلاد الرسمية - العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالفرائب - الر ذلك : أن الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواء كانت في صورة مرتب أو غيرها بالعملة الأجنبية لا يلزمون قانونا بداء الفريبة المستحقة عن هذه المبالغ بذات العملة الأجنبية التي يتقاضون بها مستحقاتهم - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية التطور التاريخي، للأحكام المنظمة للوفاء بالعملة المصرية وتبين لها أن الأمر العالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصرى قد نص في مادته الأولى على أن « أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة في القطر المصرى »

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق (لى سبب وبأى مقدار) يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الفئمة ٠٠ » وإن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة قد نص في المادة الرابعة عشرة منه على أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك (البنك الأهلي المصرى) قوة إبراء الدين بدون قيد ، وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء في خزائنها » وأن قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ينص في المادة السابعة عشر منه على أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محدودة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المنظمة لكيفية التعامل بالنقد الأجنبى فتبين لها أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى قد حدد كيفية التعامل بالعملة الأجنبية ونص في مادته الأولى على أنه « لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلع والسياحة . وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقا

للمفكرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية ٠٠ » ونصت المادة ١٤ منه على أن « كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالعقبي ٠٠ » .

واسترجعت الجمعية العمومية كذلك أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة ٥٥ منه على أن « تسرى الضريبة (الضريبة على المرتبات) على : ٠٠٠٠٠ ٢ - المرتبات وما في حكمها وماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أي شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدمات أدت في مصر ، وتنص المادة ٥٨ منه على أنه « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة ١ من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ٠٠٠ » .

والمنفذ من جماع هذه النصوص أنه منذ أن خرج المشرع على قاعدة الذهب . فقد جعل للعملة الورقية المصرية قوة إبراء للقيمة غير محدودة . تمتنع معها أية منازعة في قبولها ، وأنه فيما يتعلق بتنظيم التعامل بغير هذه العملة داخل البلاد فقد نظم ووضع أسسه وضوابطه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي حظر صراحة الخروج على أحكامه أو مخالفتها ، وعلى ذلك فإنه فيما يخص الضريبة على المرتبات بالنسبة لعملة تحصيلها فإن الثابت من أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب على الدخل المشار إليه أن وعاء الضريبة وسعرها يتحدد على أساس الجنيه المصري باعتباره عملة البلاد الرسمية ومن ثم فإن العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالضرائب .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواء أكان في صورة مرتبات أو غيرها بالعملة الأجنبية ، لا يلتزمون قانونا بأداء الضريبة عن هذه المبالغ بذات العملة الأجنبية التي تقاضونها ، إذ لو أن المشرع أراد ذلك لما أعوزه النص عليه .

صراحة كما فعل بالنسبة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي قضت المادة ١٢٦ منه بالتزام المؤمن عليه في حالة الاعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب العمل وتدفع بعملة أجنبية ، وتبعا لذلك فان تحديد وعاء الضريبة في الحالة المروضة وربطها يتم بالعملة المصرية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استثناء ضريبة المرتبات المستحقة عن المبالغ والمرتبات الخاضعة لها يكون بالعملة المصرية .

(فتوى رقم ٥٨ في ١٩/١/١٩٨٩ جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨ ملف رقم ٣٧/٢/٣٧٧) .

(٣٤)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - اختصاص - صاحب الصلة في طلب

الرأى : -

المادة ١/٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بإبداء الرأى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون بإحالتها من أحد الأشخاص المشار اليهم - هؤلاء الأشخاص هم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة - طلب إبداء الرأى ورد من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى - اثر ذلك : عدم قبول طلب الرأى - تطبيق .

نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة »

(ب) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين .

ومفاد ذلك أنه فى مجال تحديد اختصاص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع فإنه فيما عدا المنازعات التى تنشأ بين الجهات الادارية حول الحقوق والمراكز القانونية والتى تطلب هذه الجهات الفصل فيها برأى ملزم فإن طلب الرأى فى المسائل القانونية الأخرى من الجمعية العمومية لايجوز تقديمه الا من الأشخاص الوارد تحديدهم حصرا فى البند ٨ من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الموضوع المروض يتعلق بمدى أحقية المحافظ في فرض رسم مرور على الطرق الرئيسية التي تشرف عليها الهيئة العامة للطرق والكبارى فإنه بهذه المثابة لا يتضمن منازعة في حق أو مركز قانوني محدد وإنما لا يبدو أن يكون خلافا في الرأي القانوني لا يتسنى أخذ رأى الجمعية العمومية بشأنه إلا بطلب من أحد الأشخاص المحددين بالنص سالف البيان ، وبالنظر الى أن الطلب المروض قد ورد من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى فإنه يكون غير مقبول .

فلهذه الأسباب

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى .

(فتوى رقم ١٣٦٩ فى ١٢/٢٢/١٩٨٨ جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨ ملف رقم ١٧٣٦/٢/٢٢) .

(٣٥)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

عقد اداري - تنفيذ - الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد - اذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مستولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ ترجع الى سبب اجنبي لا يد له فيه - مثال : الحادث للقاهرة - أو القوة القاهرة أو الخطأ من الغير أو خطأ الدائن نفسه - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية شروط المناقصة العامة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٦/٨٥ التي أعلنت عنها الهيئة العامة للسلع التموينية لتوريد زيت جوز هندي خام . كما استعرضت العرض المقدم من المورد (اجريمبكس - لندن) في هذه المناقصة والذي لم يتضمن أية تحفظات بخصوص ثبات السعر المقدم منه أثناء مدة تنفيذ العقد . وكذلك أمر التوريد الصادر من الهيئة للمورد المذكور بتاريخ ١١/٦/١٩٨٦ .

واستبانت الجمعية أنه من الأمور المسلم بها في مجال العقود الادارية أو المدنية أن الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد . فاذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مستولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ، مالم يثبت أن استحالة التنفيذ ترجع الى سبب اجنبي لا يد له فيه ، كحادث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ الدائن نفسه .

ولما كانت الهيئة العامة للسلع التموينية - في الحالة المعروضة - قد تصاقت من خلال المناقصة العامة المشار اليها مع المورد (اجريمبكس - لندن) على توريد كمية ٢٠ ألف طن من زيت جوز الهند الخام بسعر الطن ٢٢٢ر٥ دولار على أن تصل الكمية في شهر يوليو سنة ١٩٨٦ ، ويتم فتح الاعتماد المستندي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم المورد لخطاب ضمان نهائي بواقع ١٠٪ من قيمة الكمية المذكورة . واذا توقع طرفا العقد حدوث تأخير في فتح الاعتماد المستندي لعدم توافر النقد الاجنبي اللازم لتحويل الصفقة المشار اليها . فقد اتفقا على معالجة الآثار المترتبة على ذلك في البندين ٨ و ١١ من شروط المناقصة العامة سالفة الذكر والتي تعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد . حيث ينص البند (٨) على أن « يلتزم مقدم العقد - المورد - بالأسعار المقدمة منه أثناء مدة التنفيذ بدون تعديل » ، وينص البند (١١) على أنه « ... في حالة التأخير في فتح

الاعتماد مطابقا بعد اتمام التعاقد ، يحق للمورد التأخير في التوريد لمدة مماثلة

ولما كانت الهيئة قد تأخرت بالفعل في فتح الاعتماد المستندي وتعيينه لمدة ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ تقديم المورد لخطاب الضمان النهائي . لهذا تم مد ميعاد التوريد حتى ١٩٨٦/١١/١٣ بما يعوض هذا التأخير . وقام المورد بسليم الهيئة نصف الكمية المتفق عليها في ١٩٨٦/١٠/٢١ ، الا أنه امتنع عن توريد باقى الكمية دون مسوغ قانونى مخالفا بذلك شروط التعاقد . ولا يجوز القول بأن ارتفاع سعر زيت جوز الهند الخام محل العقد يؤدي الى اعفائه من التوريد لأن ارتفاع السعر على فرض صحته قد لا يصل الى مرتبة الحوادث المفاجئة التى تجيز اعفاه المدين من الوفاء بالتزاماته العقدية .

كما لا يحتاج في هذا الصدد بأنه اذا ما تأخر فتح الاعتماد المستندي لمدة تزيد على شهر فيحق للمورد التحلل من التزامه بالتوريد وفقا للعرف التجارى ، ذلك انه ايا ما كان الرأى فى وجود هذا العرف ، فان المتعاقدين (الهيئة والمورد) قد اتفقا صراحة على مد ميعاد التوريد لمدة تعادل التأخير فى فتح الاعتماد ، وعلى ثبات السعر خلال مدة تنفيذ العقد . كما سلف البيان . ولايجوز اصدار هذا الاتفاق الصريح بدعوى وجود عرف تجارى يخالف ذلك .

وترتيباً على ما تقدم فانه يتعين على المورد (اجرىميكس - لندن) توريد باقى الكمية المتعاقد عليها مع الهيئة العامة للسلم التموينية .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام المورد فى الحالة المعروضة بتوريد باقى الكمية المتعاقد عليها .

(فتوى رقم ١٣٢٢ فى ١٩٨٨/١٢/٢٢ جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ٣٧٩/٢/٣٧) .

(٣٦)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الافتاليات - الاتفاقية المصرية التركية لتعويض الحقوق والمصالح التركية .

النص في البند ثالثا من هذه الاتفاقية على اعتبار الوثائق التي يتقدم بها الرعايا الأتراك - الطبيعيين والاعتباريين مقبولة لدى الجهات المصرية يتعين تفسيرها في ضوء بقية أحكام الاتفاقية - عبارة مقبولة لدى الجهات المصرية لا تمنى أكثر من أن هذه المستندات تعتبر من وجهة نظر الحكومة المصرية للتوط بها بحث طلبات الرعايا الأتراك في قوة المستندات المصرية الصادرة عن السلطات المصرية - ليس لهذه المستندات أى حجية أو القسرية إذا ما تعارضت مع مستندات من ذات مرتبتها صادرة من السلطات المصرية - إعلانات الدلالة التركية التي تتعارض مع المستندات والأحكام الصادرة من السلطات المصرية لا تعتبر مقبولة لديها - أساس ذلك - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٧ ملف ١/٢/١٠٠ كما استعرضت نصوص الاتفاق الموقع بالقاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بشأن تعويض الأموال والحقوق والمصالح التركية والذي وافق عليه مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٠ . وتبين لها أن المادة (٣) من هذا الاتفاق نص على أن « يتقدم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون من الرعايا الأتراك بطلباتهم في مدة أقصاها سنة اعتبار من تاريخ هذه الاتفاقية وذلك طبقا لأحكام بروتوكول التنفيذ المرفق بالاتفاق والأسس ونصت المادة ١١ من ذات الاتفاق على أن « كلفت اللجنة المصرية التركية المشتركة التي شكلت للعمل بصورة مستمرة في نطاق أحكام البروتوكول التنفيذى بمتابعة تنفيذ الاتفاقية الحالية ولا اتخاذ الإجراءات الضرورية عند الاقتضاء لضمان تنفيذ أحكامها على الوجه المرضى وبأسرع وقت ممكن - » كما استعرضت الجمعية نص المادة ١ من بروتوكول التطبيق الخاص بالاتفاق الموقع بالقاهرة في ١٩٨١/٦/٤ التي قضت بأن « تسلم السلطات المختصة في الجمهورية التركية وكذا سفارة الجمهورية التركية بالقاهرة الى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يرغبون في الاستفادة من أحكام الاتفاق المذكور شهادات تفيد أن هؤلاء الأشخاص يندرجون تحت الشروط الواردة بالمادة ١ من الاتفاق .

وعلى أية حال فإنه إذا ما اعترضت السلطات المصرية في جمهورية مصر العربية على المستندات المتعلقة بممتلكات وحقوق ومصالح الرعايا

الأترك والواردة بالاقرار المشار اليه ولم يمكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الدبلوماسية ، فان النزاع يعرض على اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة ١١ من الاتفاق * كما استعرضت الجمعية الأسس والاجراءات الخاصة بتلقي طلبات الرعايا الأتراك وبحثها والبت فيها والموقع عليها من الجانبين التركي والمصري بالقاهرة في ١٩٨١/٦/٤ والذي نص البند * ثالثا ، منها على أن « ترفق بالطلبات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين صورة مصدق عليها من الوثائق المثبتة للارث والصادرة من الجهات المختصة بتركيا ، وتعتبر هذه الوثائق مقبولة لدى الجهات المصرية » * ونص البند * خامسا ، منها على أن « يتولى الجانب المصري بحث الطلبات المحالة اليه من الجانب التركي مع الجهات المصرية المختصة على ضوء المستندات المرفقة بهذه الطلبات ومن واقع الملفات المتعلقة بهذه الأموال لدى الجهات المذكورة ويقوم الجانب المصري بإبلاغ الجانب التركي بنتيجة بحث الطلبات المذكورة وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تلقي هذه الطلبات موضحا بها قيمة الأموال والحيثيات التي أدت الى هذه النتيجة » ونص البند الرابع عشر على أن « رفض اللجنة المصرية التركية المشتركة لطلب صاحب الشأن كلياً أو جزئياً لا يؤثر على حقه في المطالبة بما قد يكون له من حقوق قبل الجهات المصرية بالطرق القضائية أو الادارية وفقا لأحكام القوانين السارية في مصر » * ومفاد ما تقدم أنه رغبة في اجراء تسوية شاملة ونهائية للتمويض عن الأموال والحقوق والمصالح التركية التي مست نتيجة تطبيق أحكام بعض القوانين والتشريعات والتدابير التي صدرت في مصر ثم توقيع الاتفاق المشار اليه والذي يبين من جماع نصوصه وما أرفق به من ملاحق أن الجانبين أدجبا المستندات المثبتة للارث والصادرة من السلطات المختصة التركية ضمن المستندات التي يثبت بها صحة الطلبات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأتراك ونص في البند * ثالثا ، سالف البيان على أن تعتبر هذه الوثائق مقبولة لدى الجهات المصرية *

ومن حيث أنه ولئن جاء نص البند ثالثا مطلقا من أى قيد - الا أنه يجب الا يقف تفسيره على ظاهره فقط بل يجب تفسيره في ضوء بقية نصوص الاتفاق وما الحق بها من مستندات وما تكشف عنه هذه النصوص من اداة مفتركة للجانبين ، وإذا كان الأمر كذلك وكان الاستفادة من أحكام الاتفاق أن الجانبين قد توقعا أن يرفض الجانب المصري طلبات بعض الرعايا الأتراك الاستفادة من أحكام الاتفاق على الرغم من أن هذه الطلبات ترفق

بها مستندات أو صور مستندات صادرة من الجهات التركية مثبتة لحقهم في الأثر ومن ثم فقد بينا في الاتفاق الحكم عند رفض السلطات المصرية لهذه الطلبات ففي هذه الحالة إذا لم يكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الدبلوماسية فإن النزاع يعرض أولا على اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة ١١ من الاتفاق وفي حالة عدم وصول هذه اللجنة لحل في الموضوع بسبب رفض السلطات المصرية لهذه الطلبات فإن هذا الرفض لا يخل بحق صاحب الشأن من الرعايا الأتراك في المطالبة بما قد يكون لهم من حقوق قبل الجهات المصرية بالطرق القضائية أو الإدارية وفقا لأحكام القوانين السارية في مصر ، وإذ كان الأمر كذلك فإن عبارة « مقبولة لدى الجهات المصرية » لا يمكن أن تعني أكثر من أن هذه المستندات تعتبر من وجهة نظر الحكومة المصرية المنوط بها بحث طلبات الرعايا الأتراك في قوة المستندات المصرية الصادرة عن السلطات المصرية المختصة بضرورة اتخاذ إجراء آخر ، وأن ما أثبت بها هو عنوان للحقيقة والصحة إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المستند المقبول يحوز حجية أو أفضلية أو قوة إذا ما تعارض مع مستند من ذات مرتبته صادر من السلطات المصرية - أو أنه يقدم على المستند المصري في حالة تعارضه معه إذ أن ذلك الفهم فضلا عن تعارضه مع الإرادة المشتركة للمتعاقدين حسبما أفصحنا عنها في نصوص الاتفاق المشار إليه ، فإنه يؤدي إلى نتائج لا يمكن التسليم بها وليس بمبدأ سيادة الدولة .

بيد أن كل ذلك لا يعني - كما جاء في مذكرة السيد السفير التركي بالقاهرة - أن إعلانات الوراثة التركية لا تعتبر حجة على الجانب المصري بل تثبت لها هذه الحجية كما لو كانت صادرة عن السلطات المصرية بشرط عدم تناقضها أو تعارضها مع ما هو ثابت بالمستندات والأحكام المصرية فإذا ما وجد هذا التعارض كان لأصحاب الشأن اللجوء إلى الطرق الإدارية أو القضائية لإثبات حقوقهم وفقا لأحكام القوانين المصرية السارية على النحو سالف البيان .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتواها الصادرة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٧ التي انتهت إلى أن المقصود بلفظ « مقبولة » الواردة في البند « ثالثا » من إجراءات الملحق بالاتفاق الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بتاريخ ٤/٦/١٩٨١ هو اعتبار الوثائق التركية المثبتة للأثر بمثابة وثائق صادرة عن السلطات المصرية .

(٣٧)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

- عاملون مدنيون بالدولة - تسوية حالة -

الحاصلين على مؤهل عال أثناء الخدمة من يعين في إحدى الوحدات الطاقمة للمادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوظيف والتقييم وفقا للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تحديد الألفية يكون وفقا لحكم المادة ٢٤ من القانون المشار اليه - لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - لا وجه لتطبيق المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إذا حصل العامل على مؤهل الأعلى بعد اعتماد جداول التوظيف والتقييم - تطبيق .

تنص المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن « ٠٠ تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لأقدمية خريجي ذات الخدمة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه الميعنون طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ما لم تكن أقدميته أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام السابقة يقل بفئته وأقدميته ومرتبته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلام خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له ، كما استعرضت حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه « ٣٠٠٠ - إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة تعيينه » واستبان أن المشرع قرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العاملين الذين يحصلون على مؤهلات عليا أثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم بأقدمياتهم ومرتباتهم في المجموعة الوظيفية المنقولين منها إذا كانت أعلى من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى الميعنين بها وذلك ما لم يكن بقاءهم في مجموعاتهم الأصلية أفضل لهم ، هذا في حين أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أجاز إعادة تعيين العامل وفقا

لأحكامه في وظيفة من مجموعة نوعية مختلفة بذات درجته أو بدرجة أخرى وحدد أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة التعيين ولم يجيز له الاحتفاظ بأقدميته السابقة .

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أن المشرع وقد هجر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام تسعير الشهادات وأخذ بنظام موضوعي لترتيب وتوصيف الوظائف أساسه الوظيفة وما تتطلبه من اشتراطات لشغلها وليس الموظف الشاغل لها وأن هذا المسلك من جانب المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق مع حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وأنه اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالوحدة ينقضى حكم المادة الرابعة المشار إليها ، ومن ثم فإن من يعين في إحدى الوحدات الخاضعة للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم وفقاً للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يصامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وترتيباً على ما تقدم فإن تعيين العاملة المذكورة في الحالة المعروضة حالها بمقتضى مؤهلها العالي الذي حصلت عليه أثناء الخدمة بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة التي تصل بها يعد بمثابة إعادة تعيين يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما توافرت في شأنها اشتراطات شغل الوظيفة فتحدد أقدميتها في هذه الحالة وفقاً لحكم المادة ٢٤ منه من تاريخ التعيين ، وبذلك فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في هذه الحالة لتخلف نطاق أعمالها وهو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطأ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن نقل السيدة / إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بعد حصولها على المؤهل العالي هو بمثابة إعادة تعيين في هذه المجموعة وتحدد أقدميتها فيها من تاريخ إعادة تعيينها .

(فتوى رقم ١٣٢٤ في ١٢/٢٢/١٩٨٨ جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨ ملف رقم ٧٢٠/٣/٨٦) .

(٣٨)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

غرائب - غرائب جبركية - انشياء منحة مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالي - اعفاء الرعايا اليابانيون من الضرائب والرسوم الجبركية المفروضة في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد للمنتجات والخدمات في نطاق العقود الموقعة من المنحة - أساس ذلك : أعمال قوة القانون التي حظرتها اتفاقية المنحة بعد اقرارها والتصديق عليها من مجلس الشعب - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أنه سبق وأن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب للتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة انشاء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالي والموقع فى فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ - وعرض على مجلس الشعب فى دور الانعقاد العاوى الأول من الفصل التشريعى الثالث وصلى عليه - وقد تضمنت الأحكام الواردة رفقته ٣ - (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين طبيعيين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها بعد ذلك ضرورة لتنفيذ المشروع (يقصد بمباراة الرعايا اليابانيين عند استخدامهما فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيين فى حالة الجنسيات اليابانية ، وبواسطة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين فى حالة الجنسيات المصرية .

٤ - تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالبن اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند ٣ - هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ - (١) تتمتع الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالبن اليابانى تقضى الالتزامات التى استحدثت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المينة بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ٤ المشار إليه

٦ - ١ - تتخذ جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ
د - اعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجبركية والضرائب وأى غرامات

مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها .

ومفاد ذلك انه على ضوء أحكام اتفاق منحة انشاء مركز مصايد الأسماك ببحيرة السد العالي فان المنحة مخصصة لتوريد المنتجات والخدمات المصرية واليابانية اللازمة لتنفيذ المشروع سواء من الأشخاص الطبيعية أم من الأشخاص الاعبارية ، وذلك بالإن الياباني تحت فحص الجانب الياباني الذي يتكفل بتغطية جميع الالتزامات الناشئة عن العقود التي يتم فحصها والتي أكد من اتفاقها مع شروط المنحة ، وإلى جانب ذلك فان الرعايا اليابانيين يتم اعفاؤهم من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات التالية المتعلقة بعمليات التوريد المشار إليها .

فاذا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان المهمات التي تطالب بمصلحة الجمارك بسداد الضرائب والرسوم عنها قد تم استيرادها بناء على الموافقة الاستيرادية رقم ١٠٨ في ١٩٨٠/١١/١ التي أصدرتها لجنة المشتريات الخارجية لقطاع التعصير على أساس أن الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي هي المشرفة على المشروع والمستوردة وأن المورد الخارجي هي مؤسسة كيتانو اليابانية للمقاولات وهي من الأشخاص الاعتبارية اليابانية المشار إليها في البند ٣ (١) من اتفاق المنحة ، كما تم خصم القيمة من الحصص المخصصة من المنحة لانشاء المركز بعد فحص العقد المبرم بين المؤسسة اليابانية والهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بمعرفة الحكومة اليابانية، ولما كان الرعايا اليابانيون وفقا لما تقدم يتم اعفاؤهم من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود المحولة من المنحة ، وكانت الضرائب الجمركية موضوع المطالبة المروضة وقدرها ٥٠ر٣١٢٦٣٠ جنيه مستحقة على المهمات التي قامت مؤسسة كيتانو اليابانية بتوريدها ، فانه اعمالا لقوة القانون التي حازتها اتفاقية منحة انشاء مركز مصايد الأسماك ببحيرة السد العالي بعد اقرارها والتصديق عليها ، تكون هذه المهمات معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ولا يقع أى التزام على هيئة تنمية بحيرة السد العالي بسدادها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

د فتوى رقم ١٣٦٦ في ١٩٨٨/١٢/٢٢ جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ١٦٧٦/٢/٢٣ -٤

(٣٩)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بنوك - عضوية مجلس الإدارة - حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنكين - استثمار
مال عربي وأجنبي - شروط استثناء ممثل الأشخاص الاعتبارية الطبيعية الأجنبية -

حظر التشريع في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك من
البنوك التي تزاوّل نشاطها في مصر وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات
الاتحاد - استثنى التشريع في قانون الاستثمار ممثل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية
الأجنبية - يتعين لاستثناء هؤلاء أن يكون الشخص ممثلاً في بنكين أو أكثر لشخص اعتباري
أو طبيعي أجنبي ، ولا يكفي أن يكون ممثلاً لهذا الشخص في مجلس إدارة بنك حتى يتمتع
بهذا الاستثناء طالما انتقلت عنه هذه الصفة في البنك الآخر - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بتاريخ ١١/٢/١٩٨٣
ملف رقم ٤٢/٢/١٦ التي انتهت للأسباب الواردة فيها - الى انه لا يجوز
الجمع بين عضوية مجلس إدارة البنك العربي الافريقي وعضوية مجلس
إدارة أى بنك أو شركة مساهمة أخرى ، كما استعرضت الجمعية المادة ١٢
من نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ التي نصت على أن « تستثنى
الشركات المنتفعة بأحكام القانون من حكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة
كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
المشار اليه الواردة في المادة ٠٠٠٠ والمادة ٢٩ بالنسبة لممثل الأشخاص
الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية » واستعرضت الجمعية نص المادة ٢
من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي قضت بأن
« لا تخل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة
بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
أو بتنظيم بعض الشركات » وأخيراً استعرضت الجمعية المادة ٩٤ من
(قانون المذكور) المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
سالف البيان) التي نصت على أنه « مع عدم الإخلال بالاستثناءات المقررة
لممثل بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي
تزاوّل نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته مجلس إدارة بنك آخر

أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع - لاعتبارات قدرها - حظر في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كما كان الحال في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الملغى ، الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي لها نشاط في مصر ، واستثنى المشرع في قانون الاستثمار من هذا الحظر ممثلي الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية .

ولما كانت قاعدة حظر الجمع هذه تقوم على وحدة الشخص وتعدد صفاته فإذا ما خضع للقاعدة بمقتضى إحدى صفاته حظر عليه التمتع بأي استثناء يمنح له بصفة أخرى ، فإذا كان الشخص يجمع بين عضوية مجلس إدارة بنكين وكان خاضعاً في أحد البنكين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك واحد ولكنه معفى من الخضوع لذات القاعدة أو مستثنى منها في البنك الآخر فإنه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس إدارة البنكين وإنما يلزم أن يكون هذا الإعفاء أو الاستثناء شخصياً أى متعلقاً بصفته الشخصية أو مزدوجاً شاملاً الصفتين مما بأن يكون معفياً في كلا البنكين من الخضوع لقاعدة الحظر ومن ثم فإنه يتعين للقول باستثناء ممثلي الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية من قاعدة حظر الجمع أن يكون الشخص ممثلاً في بنكين أو أكثر لشخص اعتباري أو طبيعي أجنبي ، ولا يكفي أن يكون ممثلاً لهذا الشخص في مجلس إدارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء طالما انتفت عنه هذه الصفة في البنك الآخر .

ولما كان السيد المروضة حالته عضواً بمجلس إدارة البنك الوطني للتقنية - وهو شركة مساهمة مصرية تخضع لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - بصفته مساهماً في البنك في حين أن عضويته في مجلس إدارة بنك مصر الدولي بصفته ممثلاً لاتحاد المصارف العربية والفرنسية - وهو شركة فرنسية - في عضوية مجلس إدارة هذا البنك ومن ثم يسرى عليه الحظر الوارد في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان إذ لا يكفي عدم خضوع عضويته في مجلس إدارة بنك مصر الدولي بصفته ممثلاً لشخص اعتباري أجنبي لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة

أكثر من بنك طالما انتفت عنه هذه الصفة بالنسبة لمضويته في مجلس
إدارة البنك الوطني للتنمية •

لذلك،

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
جمع السيد المعروضة حالته بين عضوية مجلس إدارة البنك الوطني للتنمية
وعضوية مجلس إدارة بنك مصر الدولي •

(فتوى رقم ٢٨ في ١٩٨٩/١/٥ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٤٢/٢/١٦) •

(٤٠)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

الختصاص - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع -
« المنازعات التجارية » .

• يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة كافة المنازعات التجارية التي يعكها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته والتي تنشأ بين الجهات الإدارية - ينشد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر محل النزاع أو قضى الأمور المستعجلة حسب الأحوال - للقانون المشار إليه ذاتية وأوضاعه الخاصة - تطبيق .

رأت الجمعية العمومية أن البحث في اختصاصها بنظر هذا النزاع سابق على البحث في شكله أو موضوعه ، وتبين لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الجهات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه الحالة ملزما للحائزين ، ، وأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (١) منه على أنه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسمى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلي ، ، وتنص المادة (٥) منه على أن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

والمستفاد من ذلك أنه ولئن كان الأصل العام هو أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع هي المختصة طبقا لحكم المادة ٦٦ / د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين

الجهات الادارية وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية فى هذه المنازعات ملزما للجانبين ، الا انه إذا تعلق الأمر بمنازعة تجارية يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته ، فإن الفصل فيها يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وذلك بفض النظر عن أطرافه ، اذ يتعين أن يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التى حددها القانون المنظم لذلك وهى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر محل النزاع أو قاض الأمور المستجلة حسب الأحوال فهذا القانون الأخير له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، من ثم فإن ما نص عليه من اجراءات معينة وتحديد لجهة بذاتها لتنظيم هذا النوع من المنازعات يكون هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التى حددها هذا القانون هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات وينحصر عن الجمعية العمومية تبعاً لذلك الاختصاص بنظرها اذ انه من المقرر أن الخاص يقيد العام ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (فتاوها بجلسته ١٩٨٦/١/١٥ ملف رقم ٨٥/١١/٢٠ ، وفتاوها بجلسته ١١٦٩/٢/٣٢ ، ملف رقم ١٣٠٣/٢/٣٢) .

ومن حيث انه تطبيقاً لذلك ولما كان النزاع المروض يتعلق بتوزيع قيمة تكاليف ترميم وصيانة المبنى رقم ١ ميدان خالد بن الوليد بالكتبات مما يعد منازعة تجارية يختص بنظرها القضاء العادى وفقاً لأحكام قانون ايجار الأماكن ولا يستند اليها اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بـ مجلس الدولة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها

بنظر النزاع .

(فتوى رقم ٤١ فى ١٩٨٩/١/١١ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ملف رقم ١٦٨٦/٢/٣٢) .

(٤١)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - التعيين في غير أدنى الدرجات - • مدة بيئية ، ليس بشرط قضاء الرشح للتعيين في غير أدنى الدرجات لمدة بيئية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها - لا يلزم لتعيين الرشح من خارج الوحدة في غير أدنى الدرجات أن يتم ذلك في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمي إليها ، اكتفاء باستيفائه لمدة الفترة العملية المطلوبة لشغل الوظيفة المرشح لها - له أن يحتفظ بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يتجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة - تطبيق .

تنص المادة ١٥ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ على أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة » .

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية • والمادة ٢٥ من ذات القانون التي تنص على أنه « • واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى ، احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يتجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة • » .

والمادة ٢٧ من القانون المذكور التي تنص على أنه « • كذا تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط • وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرعي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر • » والمادة ٣١ منه التي تنص على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل

الوظيفة المرغى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي ينتمي إليها » . كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف التي تقضى بأن « يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وفقا للقواعد وبمراعاة توافر الشروط التالية :

٣ - ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازمة قضائها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدا من درجة بداية التعيين بها » .

٤ - أن تتوفر في مدة الخبرة المشار إليها بمسا الشروط المقررة في الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازمة لتوافرها لشغل الوظيفة » . والمادة (٢) من القرار المذكور التي تقضى بأنه « يشترط للاعتماد بمدة الخبرة المشار إليها في المادة السابقة ما يلي :

٣ - أن يتفق نوع الخبرة العملية خلال مدة الخبرة المذكورة مع طبيعة عمل الوظيفة المرشح العامل للتعين بها » . والمادة (٣) منه التي تقضى بأنه « لا يجوز في جميع الأحوال تعيين العامل في وظيفة درجتها أعلى مما وصل إليه المعين بذات الوحدة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لأحكام هذا القرار » . وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٤٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية (الزائدة) عند التعيين للعاملين المؤهلين ، التي تنص على أن « يدخل في حساب مدد الخبرة العملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . » للعاملين المؤهلين المدد الآتية :

١ - المدد التي تقضى بأحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعيين في غير أدنى درجات ووظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أن تستوفي الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شؤون الخيمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين الشروط

التي تتطلبها هذا القرار توافر خبرة عملية للمرشح للتعين تتفق مع مستوى التأهيل العلمي وطبيعة عمل الوظيفة المرشح لها ، لا تقل عن مجموع المدة البنينة الأزم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من هذه الوظيفة . وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبهذا من درجة بداية التعيين بها ، وبمراعات الضوابط المحددة لحساب تلك الخبرة . ولا وجه للقول بأنه يلزم قضاء

المرشح للتعين في غير أدنى الدرجات لمدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها ، لأن مؤدى ذلك قصر التعيين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس الوحدة أو من سبق لهم العمل بخدمات الدولة أو القطاع العام والذين استوفوا المدة البنينة المذكورة . وهو ما يخالف صريح نص المادة (١٥) وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية اللذين أجازا هذا التعيين للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها حتى ولو لم يسبق التحاقهم بعمل في وحدات الدولة أو القطاع العام فضلا عن أنه يجب التفرقة بين نظام إعادة التعيين في غير أدنى الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الأعلى وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تستلزم قضاء العامل لمدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقي إليها بذات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا يختلط بالآخر . وكذلك فلا يلزم تعيين المرشح من خارج الوحدة في غير أدنى الدرجات أن يتم ذلك في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمى إليها ، اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية المتطلبية لشغل الوظيفة المرشح لها . أما عن حساب مدة الخبرة العملية الزائدة للمرشح ، فقد تطلب قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر أن توافر فيها الشروط المقررة بالوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم استيفائها لشغل الوظيفة . وغنى عن البيان أنه في حالة عدم وجود قواعد خاصة بالوحدة في هذا الشأن . فلها أن تسترشد في ذلك بقواعد حساب تلك المدة الواردة بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ مع مراعاة أنه في جميع الأحوال لا يجوز تعيين المرشح في وظيفة درجتها أعلى مما وصل إليه زميله المعين بذات الوحدة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لأحكام قرار اللجنة المشار إليه .

ولما كان السيد / محمد جمال الدين صغير - في الحالة المعروضة - قد تقدم لشغل وظيفة مدير إدارة الشئون المالية من الدرجة الأولى « بمجموعة التنمية الإدارية » بمستشفى أسوان العام ، المعلن عنها بمديرية

الشئون الصحية وهو حاصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٨، وسبق تعيينه بمديرية التموين من طريق القوى العاملة بتاريخ ١٩٦٩/٣/١، ثم نقل منها الى مصلحة الضرائب العقارية التي يشغل بها الدرجة الثانية بمجموعة التمويل والمحاسبة اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١٥، وإذا استوفى لملذكور اشتراطات شغل الوظيفة المعلن عنها - طبقا لقواعد التعيين في غير أدنى الدرجات سالفة البيان - فصدر قرار محافظ أسوان رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٩ بتعيينه في تلك الوظيفة، ومن ثم يعد هذا القرار صحيحا لا مطعن عليه، ولا وجه للقول بعدم مشروعيته لتعيين السيد المذكور في مجموعة نوعية مختلفة عن المجموعة التي كان يعمل بها بمصلحة الضرائب العقارية ولكونه لم يتقضى مدة بيئية قدرها ست سنوات في الدرجة الثانية، ذلك أن قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات كما سلف القول، لم تشترط أن يكون تعيين المرشح من خسارج الوحدة في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمى اليها، أو اقصائه لمدة بيئية في وظيفه من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد تعيينه فيها، اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية المطلوبة للتعيين في هذه الوظيفة وذلك على النحو السالف إيضاحه، ولا يحتاج بأن قرار تعيين السيد المذكور قد خالف حكم المادة (٣) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر، لوجود زميلين له بمديرية الشئون الصحية بأسوان هما السيد / والسيد /، عينا قبل التاريخ الفرضي لحساب مدة خبرته، ولم يصل بعد الى الدرجة الأولى، ذلك أن الثابت من الأوراق أن لجنة شئون العاملين بالمديرية قامت بحساب مدة خبرته العملية بدءا من تاريخ تعيينه بمديرية التموين في ١٩٦٩/٣/١، وبالتالي يكون تاريخ تعيين المذكورين في ١٩٦٩/٧/١ و ١٩٧١/٢/١٤ لاحقا للتاريخ الفرضي وقد استرشدت اللجنة المذكورة في حساب الخبرة الصلية الزائدة عن ١٤ سنة للمعروضة حالته ببعض القواعد الواردة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣، المتعلقة بالجهة التي قضت فيها الخبرة، والمدة التي تحسب، والمؤهل الذي يعتد به، وذلك لعدم وجود ضوابط خاصة بمديرية الشئون الصحية في هذا الشأن، وهو ما يتفق مع قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات سالفة البيان.

أما عن تطبيق حكم المادة (٢/٢٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد المذكور، فلم يثبت من الأوراق معاملته بمقتضى هذه المادة بإضافة أية علاوات الى بداية أجر الوظيفة المعلن عليها.

وأخيرا فلا مانع من استفادته من حكم المادة (٣/٢٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تجيز في حالة إعادة تعيين العامل في وظيفة من مجموعة

أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى أن يحتفظ بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقور للوظيفة المعين عليها ، بشرط ألا يتجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .
 ذلك لأنه ليس في قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات ما يتعارض مع الحكم المذكور ، أن يحول دون تطبيقه على العاملين السابقين المعينين في غير أدنى الدرجات بدون فاصل زمني بين الخدمة السابقة واللاحقة .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سلامة قرار التعيين في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٥٣ في ١٢/١٢/١٩٨٩ جلسة ٢١/١٢/١٩٨٨ ملف رقم ٧٤٧/٣/٨٦) .

(٤٢)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

تعيين - التعيين في غير أدنى الدرجات - شروط .

المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز المشرع للعاملين داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى الدرجات بمراعاة الشروط المقررة قانوناً ومنها خبرة عملية لا تقل عن مجموع الحد البيئية اللازم لفصلها في وظائف الدرجات الأدنى - لا يلزم اشتراط قضاء مدة بيئية في الوظيفة الأدنى مباشرة - التعيين في غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة لا الزام فيه بتوافر الشرط المتقدم متى توافرت في المعين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي يعين عليها - شرط قضاء المدة البيئية يكون في مجال الترقية طبقاً لنص المادة (٣٦) من القانون المذكور - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة بجلسته ١٩٨٠/٦/١١ « ملف رقم ٥٧١/٣/٨٦ » التي انتهت - للأسباب الواردة فيها - إلى أن العاملين بالشركة يدخلون في عداد المخاطبين بحكم المادة ٢٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فيجوز إعادة تعيينهم في غير أدنى وظائف مجموعة نوعية مختلفة عن تلك التي ينتمون إليها ، دون اشتراط المدة البيئية اللازمة للترقية ، اكتفاء بتوافر الخبرة الكلية .

كما استعرضت الجمعية المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « يكون التعيين ابداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة » .

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية « ٠٠ » . والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها » .

وكذلك تبين أن المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف تقضي بأن « يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وبمراعاة توافر الشروط التالية :

٠٠٠ - ٣ - ألا تقل مدة الخبرة العملية المرشح عن مجموع المدد
البيئية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها
وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها ٠ ٠ ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٥ من قانون
العاملين المدنيين بالدولة أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعيين
في غير أدنى درجات ووظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أن تراعى
الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية
رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين هذه الشروط توافر خبرة عملية للمرشح
لا تقل عن مجموع المدد البيئية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى
من الوظيفة المرشح لها وفقا للمجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك
الوظائف ، وبدءا من درجة بداية التعيين بها . إلا أنه لا يلزم أن يقضى
المرشح مدة بيئية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين
فيها ، لأن مؤدى ذلك قصر التعيين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس
الوحدة المتعين لمجموعة نوعية واحدة والذين استوفوا المدة البيئية المشار
إليها . وعو ما يخالف صريح نص المادة ١٥ التي أجازت هذا التعيين سواء
للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها . فضلا عن أنه يتعين التفرقة بين
نظام إعادة التعيين في غير أدنى الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الأعلى
وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر التي تشترط قضاء العامل
لمدة بيئية في وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقى إليها بذات المجموعة
النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا يختلط بالآخر .
فاشتراط قضاء مدة بيئية في الوظيفة المقررة لها درجة أدنى لا يقوم إلا عند
الترقية ، أما عند التعيين في غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو في نفس
الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقدم متى
توافرت في المعين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي
يعين فيها .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد رشح للتعين في وظيفة مدير
إدارة الصيانة من الدرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسية بإدارة
أنطرق والكباري ، أي من خارج جهة عمله الأصلي بديوان عام محافظة
البحيرة . ومن ثم فانه طبقا لأحكام التعيين في غير أدنى الدرجات سالفة
البيان ، يجوز تعيينه دون اشتراط قضائه مدة بيئية قديها ست سنوات
في الدرجة الثانية ، طالما استوفى مدة الخبرة العملية الكلية المطلوبة لشغل
الوظيفة المرشح لها ، وباقي الشروط الأخرى المقررة بالمادة ١٥ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨١
المشار إليهما .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز
معين العامل المعروضة حالته. في وظيفة من الدرجة الأولى بمجموعة
الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكبارى بمحافظة البحيرة ، دون
اشتراط قضائه لمدة معينة فى الدرجة الثانية ، وذلك على النحو السالف
اوضحه .

(ختوى رقم ٥٤ فى ١٩٨٩/١/١٢ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٧٣٦/٣/٨٦) .

(٤٣)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

... بنوك - تلك التنمية والائتمان الزراعي - مكافأة الشهرين المستحقة عن كل ستة خدمة -
تأمين اجتماعي - يجوز ضمهما بالنسبة للعاملين بالبنك - « صرف مكافأة الشهرين المستحقة
عن كل سنة خيرة بالنسبة للعاملين قبل ١/١/١٩٦٢ أو مكافأة الشهر بالنسبة للمعينين
بعد هذا التاريخ يتم بالإضافة الى حقوقهم التكميلية التي حلت محل مكافأة نهاية الخدمة
القانونية وفقا لقانون العمل - هذه المكافآت تعد ميزة الفصل تصرف بالزيادة على مكافآت
ترك الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند ترك الخدمة - هذه المكافآت لا تعد منحة ومن
ثم لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات - تطبيق .

بمجلس

استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (١٦٠) من نظام
العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من أن « يستحق
عاملون بالبنك مكافأة ترك الخدمة الإضافية (الميزة الأفضل) وفقا
لأحكام نظام صندوق ترك الخدمة للعاملين بالبنك والقرارات الصادرة في
هذا الشأن ... ويصرف للعاملين عائد استثمار أموال الصندوق سنويا
بنسبة وصيد كل منهم في موال الصندوق » ، وما نص عليه نظام صندوق
مكافأة تبرك الخدمة لموظفي البنك وعماله في المادة الأولى من أنه
« تنفيذا لقرار مجلس الإدارة الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ والمعدل
بالقرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ بشأن تقرير صرف مكافأة ترك
الخدمة لموظفي البنك وعماله على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة
يتضيها الموظف أو العامل في خدمة البنك ، وذلك بالشروط والأوضاع
الواردة في قرارات المجلس مالم يوافق بالذكر بالإضافة الى ما يستحقه الموظف
أو العامل من المكافأة التي نص عليها قانون عقد العمل الفردي أو حصة
البنك في صندوق الادخار أيهما أحسن ... ولواجهة هذا الالتزام ينشأ
صندوق يسمى (صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفي البنك وعماله)
يؤدي مكافأة ترك الخدمة المستحقة لموظفي البنك وعماله بالشروط والقيود
والأوضاع التي وضعها المجلس بجلسته المنعقدتين في ١٠ يناير سنة
١٩٥١ و ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ والتي قد تتقرر مستقبلا ... » وما نصت
عليه المادة التاسعة من أنه « في حالة الوفاة تصرف المكافأة للمستفيدين
طبقا لأحكام قانون عقد العمل الفردي » ، وما نصت عليه المادة الرابعة عشرة

من أن « مكافأة ترك الخدمة المنشأ من أجلها هذا الصندوق لا يجوز بأية حال من الأحوال صرفها قبل ميعاد استحقاقها ، ويكون المستحق للموظف أو العامل أو المستفيدين عند وفاته من هذه المكافأة هو مقدار حصانها بعد خصم كل مبلغ يكون الموظف أو العامل مدينا به للبنك » .

والمستفاد من ذلك أن نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي قرر للعاملين بالبنك مكافأة أو ميزة مالية إضافية تستحق عند ترك الخدمة وفقا للأحكام التي تضمنتها نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفي البنك وعماله والقرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك في هذا الصدد وأن الثابت أن المكافأة المشار إليها يتم صرفها على أساس حسابها بواقع فترة زمنية معينة (شهر أو شهرين) عن كل سنة يقضيها العامل في خدمة البنك وذلك بالإضافة الى مكافأة نهاية الخدمة القانونية ويستحق صرفها عند ترك الخدمة محسوبة على أساس المرتب الأخير ، وأن صرف هذه المكافأة للعاملين بالبنك يتم بالإضافة الى حقوقهم التأمينية التي حلت محل مكافأة نهاية الخدمة القانونية وفقا لقانون العمل ، وأنه لمواجهة البنك لالتزاماته بشأن هذه المكافأة فقد أنشأ صندوق مكافأة ترك الخدمة ليقوم بصرفها عند ترك الخدمة ونص صراحة في نظام هذا الصندوق على أنه لا يجوز صرف المكافأة قبل ميعاد استحقاقها وإن جاز صرف دفعات منها تحت حساب هذه المكافأة في أحوال معينة وهو ما لا يغير من طبيعتها كميزة أفضل خاصة وأن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أجاز في المادة ١٦٢ منه استخدام أرصدة مبالغ الميزة الأفضل لمنح قروض للمؤمن عليهم أصحاب الحق في هذه الزيادة أثناء الخدمة بشروط معينة دون أن يغير ذلك من طبيعتها .

وتبعا لما تقدم فإن النظام المقرر لمكافأة ترك الخدمة المشار إليها على النحو السابق بيانه يستتبع القول بأنها ميزة أفضل وهو ما حرصت المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك على تأكيد بالنص صراحة على أنها ميزة أفضل وهي ميزة تصرف بالزيادة على مكافأة ترك الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند تركه الخدمة ، وبهذه المثابة فإنها لا تعد منحة ، ومن ثم لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات المشار إليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقا لأحكام نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وأحكام نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة بالبنك تعد ميزة أفضل لا تدخل فى حساب أجر الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية

(فتوى رقم ٥٩ فى ١٩/١/١٩٨٩ جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٨ ملف رقم ٨٦/٤/١١٢٢) .

(٤٤)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

دعوى الإلغاء - الحكم في الدعوى - كيفية تنفيذ الحكم بالإلغاء الترتيب الفاء مجردا .
الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تفترون بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة للمستقبل .
يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة بالإلغاء قرارات إدارية - الحكم الصادر بالإلغاء قرار إداري قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيسمى الإلغاء نسبيا أو جزئيا - قد يتناول الإلغاء القرار جميعه بكل آثاره بما يضمم القرار كله فيسمى الإلغاء المجرد أو الكامل - من شأن الحكم الصادر بالإلغاء القرار إلغاء مجردا أن يضحى القرار كان لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستتبع منه ذو الشأن جميعا - يتعين على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم ان تزيل القرار وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالإلغاء - على جهة الادارة ان تعيد النظر في المراكز القانونية للمعاملين الذين ألغيت ترقياتهم بوضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه قانونا - تكون إعادة الترتيب الملقاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يترك الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بالإلغاء - تطبيق .

استبانة الجمعية العمومية أن الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن تفترون بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية . الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بالإلغاء قرارات إدارية (إلغاء مجردا أو نسبيا) .

والحكم الصادر بالإلغاء قرار إداري قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسمى الإلغاء نسبيا أو جزئيا .
وقد يكون الإلغاء شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أي يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالإلغاء المجرد أو الكامل .

ولما كان البطلان الذي يؤدي الى إلغاء القرار الإداري قضاء مجردا انما يعيب هذا القرار في ذاته ، ومن ثم يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالإلغاء أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به .

في مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء المجرد . وبناء عليه فانه اذا صدر حكم بالغاء قرار ترقية بعض العاملين الغاء مجردا ، فيتمتع على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالغائه . وعلى الإدارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم . مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح . وتكون إعادة الترقية المفضاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بالغائه ، اذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفضحت عن نيتها في اجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد الغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد .

وتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة - فان مقتضى تنفيذ حكم محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ٣٦ ق بالغاء قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الغاء مجردا ، أن تقوم الجهة الادارية بسحب هذا القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره في ٢٥/١٠/١٩٨١ ، وتعيد الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، فتجرى المقارنة بين المرشحين للترقية الى وظيفة مدير عام الشؤون القانونية بجامعة القاهرة ، وهما الدكتور / والدكتور لتحديد من هو أحق بشغل هذه الوظيفة . وذلك طبقا لاشتراطات شغلها ، وباعتبار أن الحكم المشار اليه لا يكسب الطاعن حقا في الترقية الى تلك الوظيفة بل يكون شأن الطاعن هو شأن من ألغيت ترقيته من ناحية وضعه في المركز الذي يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ولما كانت لجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية للجامعات المصرية قد رأت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ أن الأول كان أحق من الثاني في شغل وظيفة مدير عام الشؤون القانونية في ٢٥/١٠/١٩٨٢ : تاريخ صدور القرار الملغى . فانه يجوز للسلطة المختصة بالترقية أن تجري ترقية الدكتور/ الى الوظيفة المذكورة بأثر رجعي ولما كان حكم محكمة القضاء الاداري الصادر بجلسته ١٩٨٧/٤/٩ في الدعوى المرفوعة من الدكتور / قد قضى في منطوقه بالغاء القرار المذكور الغاء مجردا مع ما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين هذه الآثار ما نصحت به المحكمة في أساس الحكم من أن تستعيد الجهة

الإدارية سلطاتها في اجراء المفاضلة بين المدعى والمطعون ضده عند اجراء الترقية وان في ذلك خبر تمويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت نتيجة لصدور هذا القرار وبنت على ذلك حكمها برفض طلب التمويض ، فان ذلك يحوز حجية الشيء المحكوم فيه بما يتمتع بعد ذلك عند تنفيذ الفسق الخاص بالالغاء من المجادلة في سلطة الجهة الادارية في اجراء الترقية باثر رجعى يرتد الى تاريخ صدور القرار الملغى .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز في الحالة المعروضة أن يكون لقرار ترقية الدكتور / في وظيفة مدير عام الشئون القانونية بجامعة القاهرة اثر رجعى يرتد الى تاريخ صدور القرار الملغى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى مسالف الذكر .

(فتوى رقم ٨١ في ١٩٨٩/١/٢١ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٧٢٩/٣/٨٦) .

(٤٥)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

لقرار اداوى - ترقية - الفاؤه - اثر الحكم بالالفاء المجرى :

من شأن الحكم الصادر بالالفاء ان يضحي القرار المحكوم بالفائه كان لم يكن ولا يحتج به فى مواجهة احد ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء المجرى - على الادارة عند تنفيذ هذا الحكم ان تزيل القرار الملغى وكافة ما يترتب عليه من آثار - باثر رجعى من تاريخ صدوره حتى الحكم بالفائه - على الادارة ان تعيد النظر فى المراكز القانونية للعاملين الذين القيت ترقيةهم مراعية وضع كل عامل فى المركز القانونى الذى يستحقه على الوجه القانونى الصحيح - تكون اعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها باثر رجعى يرد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بالفائه - وهو التأخير الذى سبق ان اصبحت فيه الادارة عن نيتها فى اجراء الترقية - تطبيق .

استبانة الجمعية العمومية ان الأصل فى نفاذ القرارات الادارية أن نقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى باثر رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية الا انه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات باثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالفاء قرارات ادارية (الفاء مجردة او نسبية) . والحكم الصادر بالفاء قرار ادارى قد يقتصر على اثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً ، فيسمى الالفاء نسبياً أو جزئياً . وقد يكون الالفاء شاملاً لجميع أجزاءه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالالفاء المجرى أو الكامل .

ولما كان البطلان الذى يؤدى الى الفاء القرار الادارى الفاء مجرداً انما يعيب هذا القرار فى ذاته ، ومن ثم يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالفاء ان يضحي القرار المحكوم بالفائه كان لم يكن ، ولا يحتج به فى مواجهة احد ، ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء المجرى ، وبناء عليه فانه اذا صدر حكم بالفاء ترقية بعض العاملين الفاء مجردة . فيتمتع على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم ان تزيل القرار الملغى وكافة ما يترتب عليه من آثار باثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالفائه . وعلى الادارة ان تعيد النظر فى المراكز القانونية للعاملين الذين القيت ترقيةهم مراعية وضع كل عامل فى المركز القانونى الذى يستحقه على الوجه

القانونى الصحيح . تكون اعادة الترقية للمفاته بالنسبة لمن يستحقها
بأثر رجعى يرتد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملقى وتاريخ الحكم
بالمفاته . اذ انه ليس للادارة بعد أن أفصحت عن نيتها فى اجراء الترقية
فى وقت معين أن تعود بعد الفاته وتمسك بمالها من ولاية اختيارية فى
هذا الشأن .

ويعطى ما تقدم - على الحالة المعروضة - فان مقتضى تنفيذ حكم
محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدوى رقم ٤١ لسنة ٢١ ق بالالفاه
المجرد لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد /
..... مديرا للادارة العامة للعلاقات العامة بوزارة النقل
البحرى بدرجة مدير عام أن تقوم السلطة الادارية المختصة بسحب
هذا القرار وما ترتب عليه من أثر تمثلى فى صدور قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٠ فى ٢٤/٣/١٩٨٠ بترقية السيد /
..... الى درجة مدير عام « وهو يلى السيد / المذكور
فى الاقدمية بالدرجة الاولى ، على أن يكون اجراء السحب بأثر رجعى من
تاريخ صدور القرار المحكوم بالفاته . ثم تقوم الادارة بترقية السيدين
المذكورين الى درجة مدير عام بأثر رجعى يرتد الى ٢٤/٣/١٩٨٠ « التاريخ
الذى سبق أن أفصحت فيه عن نيتها فى اجراء الترقية الى درجة مدير عام ،
بمراجعة أن السيد / يسبق السيد / فى
الاقدمية بالدرجة الاولى ، وطبقا لاشتراطات شغل الوظيفة التى سيقان
اليها . وذلك هو مقتضى تنفيذ حكم الالفاه المجرد فى الحالة المعروضة .
مادامت قد توافرت فى تاريخ التنفيذ وظائف شاغرة تسمح بتزقيتهما معا .
ولا وجه للقول فى هذا الشأن بأن السيد / كان يستحق
الترقية الى درجة مدير عام فى ١٨/٥/١٩٧٦ ، اذ انه ثبت من حكم الالفاه
سالف الذكر عدم وجود درجة مدير عام فى التاريخ المذكور قرين وظيفة
مدير الادارة العامة للعلاقات العامة ، ولهذا تم الفاه قرار تزقيته اليها
الفاه مجردا .

كما لا يحتاج بأنه كان يتعين رد اقدميته فى درجة مدير عام الى
٢٦/١٢/١٩٧٩ تاريخ تسكينه بالهيكل التنظيمى الجديد المعتمد لوزارة
النقل البحرى على وظيفة مدير الادارة العامة للنقل البحرى . بدرجة
مدير عام ، ، ذلك أن المذكور لم يكن قد رقى بعد الى هذه الدرجة فى

التاريخ المشار اليه حتى يمكن تسكينه على وظيفة تشترط في شغلها أن يكون حاصلًا على الدرجة الأولى *

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جنواز
اصصدار قرار ترقية السيد / الى درجة مدير عام اعتبارا
من ١٩٨٠/٤/٢٤ *

(فتوى رقم ٨٢ في ١٩٨٩/١/٢١ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٧٣٤/٣/٨٦) *

(٤٦)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

ضرائب - جمرية - اقطاع - منها .

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتصميم المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ - خص للمشرع الجهات القائمة بالتصميم بمعاملة جمرية متميزة بإعفاؤها من الضرائب الجمرية وغيرها من الضرائب والرسوم على ما تستورده من أدوات ومعدات يتم تحديثها بقرار من وزير الاسكان - صدور قرار وزير الاسكان رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الإعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التصميم والقرارات رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ ببيان هذه الإعفاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمصانع - لا يفرض من هذا النظم ما تضمنه القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمرية من الفاء التصوص للقررة لاعفاءات جمرية اينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون وما نص عليه في ثلاثة التالفة من مواد اصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ - افسس ذلك : ان هذا المبدأ هو مبدأ تقوي لا يتركب على اقتضائه سقوط الحق في الاعفاء طالعت السيارات وادخلت للجهات القائمة على التصميم واستوفت شروط الاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ - تطبيق .

تنص المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتصميم المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « تعفى الجهات القائمة بالتصميم من الضرائب الجمرية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على الواردات من المواد والآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لمشروعات التصميم والتي يصدر بتحديثها قرار من وزير الاسكان والتصميم وتخطر بذلك وزارة المالية ، ولا يجوز التصرف في هذه الواردات » .

والمنفذ من ذلك ان المشرع خص الجهات القائمة بالتصميم بمعاملة جمرية متميزة حيث أعفاها من الضرائب الجمرية وغيرها من الضرائب والرسوم على ما تستورده من أدوات ومعدات يتم تحديثها بقرار من وزير الاسكان مع اخطار وزارة المالية بذلك .. وتنفيذا لذلك أصدر وزير التصميم القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم هذه الإعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التصميم ، والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ ببيان هذه الإعفاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمصانع .

ومن حيث ان النابت من الأوراق أنه بالنسبة للسيارات الست عشرة فان عشر سيارات منها تم الافراج عنها نهائيا من السلطات المختصة في

ظل سريان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ وأن السيارات الست الأخرى قد صدر بإعفاؤها قرار لجنة الإعفاءات الضريبية والجمركية بوزارة التعمير رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ وأن السيارات الست عشرة جميعها تم توزيعها على الجهات القائمة بالتعمير وفي خدمة مشروعات التعمير والمتمتعة بالإعفاء الضريبي ، وتبعاً لذلك ومتى صدرت القرارات اللازمة بأعفاء هذه السيارات فإنه لا محل لما تثيره مصلحة الجمارك حول استحقاق الضرائب والرسوم عليها .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما تضمنه القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية في البند ٢ من المادة الثانية من مواد الإصدار من إلغاء النصوص المقررة لإعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، وما نص عليه في المادة الثالثة من مواد الإصدار من أنه « استثناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الأوضاع الجمركية بصفة نهائية للأشياء التي أُنجز عنها قبل العمل بأحكام هذا القانون تحت نظام الإفراج المؤقت لحين النظر في إعفاؤها من الضرائب الجمركية وذلك وفقاً للقواعد التي كان معمولاً بها وقت الإفراج عنها ، على أن يمد ذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون » ، ذلك أن هذا الميعاد هو ميعاد تنظيمي قصد به حفظ الجهات المختصة نحو سرعة إنهاء إجراءات الإعفاء ولا يترتب على انقضائه سقوط الحق في الإعفاء مادامت السيارات واردة للجهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الإعفاء طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ومن ثم فإن مطالبة مصلحة الجمارك تكون قائمة على أساس غير سليم ويتعين رفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ٨٧ في ٢٢ / ١ / ١٩٨٩ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٦٧٥/٢/٣٢) .

(٤٧)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

بنوك - بنوك القطاع العام - تقرير مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس الادارة -
المختص بذلك - المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري
والجهاز المصرفي - اختص المشرع رئيس الجمهورية دون غيره بتحديد مستحقات رؤساء
مجالس ادارة بنوك القطاع العام ونوابهم من مرتبات وبدلات ومكافآت بكافة أنواعها - أثر
ذلك - لا يجوز اشراك جهة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص دون استناد الى نص واضح
وصريح يقرر ذلك - تطبيق قرار رئيس مجلس ادارة البنك المركزي المصري بتقرير مكافآت
تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة البنك الأهلي المصري يصير صادرا من غير مختص
مجالا للقانون - تطبيق .

تنص الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي على أن « تحدد
مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الادارة (رئيس مجلس ادارة بنك
القطاع العام) ونائبه والمضامين المتخصصين بقرار من رئيس
الجمهورية » ، وتنص المادة (٢٢) منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨٤ على أن « يتخول مجلس ادارة البنك المركزي المصري سلطات الجمعية
العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل
الآتية :

(أ) اقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع
الأرباح .

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض
المخصصة لها في ميزانية البنك » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص رئيس الجمهورية دون غيره بتحديد
مستحقات رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ونوابهم والأعضاء
المتخصصين من مرتبات وبدلات ومكافآت بكافة أنواعها فلا يسوغ تبعا
لذلك اشراك جهة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص دون استناد الى نص
واضح وصريح يقرر ذلك .

ومن حيث انه ولئن كان رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع
العام - وفقا لنص المادة ٤٩ من نظام الماملين بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يملك تقرير مكافآت تشجيعية لرئيس

وأعضاء مجلس الإدارة إلا أن يتوك القطاع العام كانت لاتعرف نظام الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ، ولذلك فإن المشرع حفض تعرض لذلك في نص المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، خول مجلس ادارة البنك المركزى وليس رئيس مجلس ادارته - سلطات هذه الجمعية فى حالتين على سبيل الحصر دون غيرها الأولى تتعلق باقرار الميزانية وحساب الأرباح والثانية موضوعها الترخيص للبنك باستخلام مخصصاته فى غير الأغراض المحسدة لها فى الميزانية . ولم يغوله أية سلطة فيما يتعلق بتقرير مكافآت تشجيعية لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ، هذا فضلا عن أن رئيس مجلس ادارة البنك المركزى المصرى لا يمد وفقا لحكم المادة (٢٢) سائلة البيان رئيسا للجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام فى مفهوم حكم المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق ان رئيس مجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى ظل العمل بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - قد قرر مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة البنك الأهل المصرى ، فإن هذا المنح يكون قد صدر عن غير مختص به ويكون بالتالى مخالفا للقانون .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة قرار محافظ البنك المركزى المصرى بتقرير مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة البنك الأهل المصرى .

(فتوى رقم ٦ فى ١٩/١/١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ٦٧/٢/١٦) .

(٤٨)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

حكم - تنازل الخصم عن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته - الزه (مرافعات) .

للمادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

أجاز للشرع تنازل الخصم عن الحكم الصادر لمصلحته ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر الحكم فيها فيمتنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به - سرين ذات المبدأ على الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري في دعاوى التسوية فيجوز للعامل التنازل عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ضد الجهة الإدارية باعتباره صاحب حق شخصي وله أن يتنازل عن حقه - استثناء من هذه القاعدة لا يجوز التنازل عن تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الالتقاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم على أساسه الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية - تطبيق .

تنص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به » .

ومفاد ذلك أن المشرع أجاز في قانون المرافعات تنازل الخصم عن الحكم الصادر لمصلحته ، ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر الحكم فيها ، فيمتنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به - أي أصل الحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها .

ويسرى ذات المبدأ على الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري في دعاوى التسوية ، فيجوز للعامل التنازل عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ضد الجهة الإدارية ، باعتباره صاحب حق شخصي وله أن يتنازل عن حقه . أما الأحكام الصادرة في دعاوى الالتقاء فيحظر التنازل عن تنفيذها لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم على أساسه الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية .

ولما كان السيدان المذكوران - في الحالة المعروضة - قد تنازلا عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحهما من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق ، وبالتالي عن حقهما الذي قضى به الحكم بتسوية حالتها في الدرجة السادسة المخففة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمرتبة شهرى مقداره عشرة جنيهاً ونصف من تاريخ

تعيينهما في الخدمة في ١٢/٣/١٩٦٢ ، وذلك إزاء ما تبين لهما من أن تنفيذ الحكم المذكور سيؤدي إلى خفض الأجر المقرر لهما شهريا من ١٤٢ جنيها إلى ١٢٦ جنيها . ومن ثم فلا مانع من قبول هيئة ميناء القاهرة الجوية لهذا التنازل لكون الدعوى المتنازل عن الحكم فيها من دعاوى التسوية .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز التنازل عن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق بالحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٨٤ في ١٩٨٩/١/٢١ جلسة ١٩٨٩/١/٤ الملف رقم ٧٢٨/٣/٨٦) .

(٤٩)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

استثمار - مشروعات استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - الحجز على أموال هذه المشروعات .

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
للمعمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

فرض المشرع حماية خاصة لأموال المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون المذكور تشجيعا لها وجذباً لأصحاب رؤوس الأموال لقرّر تحصين هذا المال من التأميم والمصادرة ومن الحجز عليه وفرض الحراسة عليه إلا عن طريق القضاء - يترتب على ذلك خروج أموال هذه المشروعات من إطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإداري - استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون المذكور عن طريق الحجز الإداري يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع - تطبيق .

تنص المادة السابعة من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها . . ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع رغب في رعاية هذه المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه، وتشجيعها لها ، وجذباً لأصحاب رؤوس الأموال لتوظيف مدخراتهم في هذا المجال ، فرض حماية خاصة لأموال هذه المشروعات حين قرر بنص قاطع وصريح تحصين هذا المال من التأميم والمصادرة ، ومن الحجز عليه وتجميده وفرض الحراسة عليه إلا عن طريق القضاء ، ونزولا على المفهوم المتقدم ، فإن المشرع يكون قد أخرج أموال هذه المشروعات من إطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإداري بحيث يظل التنفيذ عليها محكوماً بالقواعد العامة التي تقضى باختصاص القضاء بأمراته وفقا للأحكام الإجرائية المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لا كان ذلك ، فإن استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

المشار اليه عن طريق الحجز الإداري على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه . ومن ثم فلا يجوز للمصلحة اللجوء الى هذا الأسلوب لاستثناء مستحقاتها قبل هذه الشركات .

للك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم جواز قيام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز الإداري على أموال الشركات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وفاء لمستحقاتها لديها .

(فتوى رقم ٨٥ في ٢١/١/١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ٢٧٥/٢/٤٧) .

(٥٠)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

مؤسسات عامة - تحويلها الى شركات عامة - قروض - الالتزام بعبء مدياتها .

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام - قرار وزير المالية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن القواعد الخاصة بتقييم رموس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات عامة .

بترتب على زوال الشخصية القانونية للمؤسسة العامة نشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة العامة التي حلت محل المؤسسة المملوكة والتي تتول إليها جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسات المذكورة باعتبارها خلفا عاما لها - ليس في قرار وزير المالية للنشر إليه ما يفيد تحويل قروض المؤسسات الى مصاريف او حلول وزارة المالية محل الشركات في مصاد القروض - اثر ذلك - تلزم الشركة العامة بسداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة التي حلت محلها باعتبارها خلفا عاما لها - تطبيق .

تبيننت الجمعية العمومية أنه تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات التي تبشر نشاطها بذاتها صدر قرار وزير السياحة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الى شركة مساهمة والذي نصت مادته الأولى على أن « تحول المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصرية للسياحة والفنادق » ايجوت « تكون لها شخصية اعتبارية وتبشر نشاطها وفقا لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به » ونصت المادة السادسة من ذات القرار على أن « تتول الى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة » .

واستعرضت الجمعية قرار وزير المالية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن القواعد الخاصة بتقييم رموس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات عامة والذي نصت مادته الأولى على أن « تقوم الأصول والخصوم التي تتكون منها رموس أموال المؤسسات العامة المملوكة والتي تتول الى شركات عامة » تحت التأسيس « أو بالنسبة للحصص العينية التي تتول لشركات عامة قائمة وفقا للقواعد الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠ »

سابعاً : رأس المال : ويتحدد على أساس الفرق بين الأصول والخصوم الظاهرة بميزانية التقييم مع فصل رأس المال - مساهمة في حساب مستقل طبقاً للنظام المحاسبي الموحد والذي يتحدد بالقدر المغطى بقروض اقترضتها المؤسسة المملوكة من صندوق الاستثمار أو صندوق الودائع » .

ومفاد ما تقدم أنه ترتب على صدور قرار وزير السياحة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه زوال الشخصية المعنوية للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ونشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق التي حلت محل المؤسسة اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المذكور وألت إليها جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة المذكورة باعتبارها خلفاً عاماً لها ومن ثم تلتزم هذه الشركة بسداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة المذكورة ولا وجه للقول بضرورة تحويل هذه القروض الى مساهمات اعتباراً من تاريخ تحويل المؤسسة الى شركة والفاء ما سبق قيده على حسابها من فوائد استناداً لنص البند سابعاً من قرار وزير المالية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان إذ أن هذا البند نظم كيفية تقييم رموس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات لتحديد رأس المال وفقاً للأصول المحاسبية على أساس الفروق بين الحقوق والالتزامات بعد تحقيق وتقييم عناصر الأصول والخصوم وبسبب هذا الفرق عن صافي حقوق الملكية ، ومن ثم فليس في هذا البند أو في غيره من أحكام القرار المشار إليه ما يفيد تحويل قروض المؤسسات المشار إليها الى مساهمات أو حلول وزارة المالية محل الشركات في سداد هذه القروض ، وبالتالي تلتزم الشركة المذكورة بسداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة التي حلت محلها باعتبارها خلفاً عاماً لها .

للدسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الشركة المصرية للسياحة والفنادق بالقروض التي ألت إليها من المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .

(دكتور دهم ٨٦ في ١٩٨٩/١/٢٢ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ١٣٦/١/٤٧) .

(٥١)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

إدارات قانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة - أعضاؤها - ترقية - الاعتماد بمدد
الإجازة الخاصة لمراقبة الزوج بالخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشترطة للترقية .
لقانون للحماية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات
القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

أكتفى التشريع بالنسبة للترقية في وظائف الإدارات القانونية بمجرد القيد في أحد
جداول نقابة المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة انقضاء
فترة زمنية على هذا القيد في الجدول الأدنى مباشرة وبالنسبة لبعض الوظائف اشترط اما القيد
في أحد الجداول لمدة معينة أو انقضاء مدد اشتغال بالحماية - القيد في أحد جداول المحامين
الاشتغاليين ببلد الاشتغال بالحماية ما لم تلم بالحاضرين إحدى الحالات التي تقتضي نقل
اسمه الى جدول غير المشتغليين - لا وجه للقول بأن الصيرة ليست بانقضاء مدد على القيد وإنما
بممارسة المهنة خلالها فضلا طوال المدة المطلوبة لأن هذا القول لا يجد له سندا من القانون
فضلا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين - أثر ذلك - حصول العامل عضو
الادارة القانونية على إجازة خاصة سواء لمراقبة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي الى انقضاء
الرابطه الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تقل هذه الرابطة كالمدة ويتم الاعتماد بهذه المدد
ضمن المدد المشترطة للترقية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاوها الصادرة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦
ملف رقم ٣٣١/٦/٨٦ التي انتهت - للأسباب الواردة فيها - الى عدم
الاعتماد بمدد الإجازة الخاصة سواء لمراقبة الزوج في الخارج أو لرعاية
الطفل ضمن المدد المشترطة لترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا
لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كما استعرضت أحكام قانون
الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ الذي حل محل قانون
الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الملغى ، وتبينت منه أن المشرع عهد في المادة
١٢ من القانون المذكور الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة
١٦. تولى مسئولية مراجعة الجداول العام والجداول المنصوص عليها في
المادة ١٠ سنوياً والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان
القبول وبحث حالات التقيد بها الذين تقتضى حالاتهم نقل أسمائهم الى
جداول غير المشتغليين وإصدار القرار اللازم في هذا الشأن، كما استعرضت
الجمعية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية
والؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعدل بالقانون
رقم ١ لسنة ١٩٨٦ وتبينت أن المشرع اشترط في المادة ١٢ من هذا القانون
فيسن يجهن في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية التي تسري عليها

أحكامه ، أن تتوفر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة ١٣ وأن تتوفر فيه الشروط الأخرى التي تقرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من ذات القانون ، واستعرضت الجمعية المادة ١٣ من القانون المذكور التي نصت على أنه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة وذلك على النحو التالي :

محام ثالث : القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ثنائ : القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام أول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

مدير عام إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المستغرقة للتميين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام . ونصت المادة ١٤ من ذات القانون على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التمييز في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث لما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تيسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن التمييز في وظائف الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مخالف للبيان في درجة محام ثالث لما يعلوها يتم عن طريق الترقية من الوظيفة التي

تسببها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية وشروط شغل وظائف الإدارات القانونية الواردة في المادة ١٣ سائلة البيان ولما كان المشرع في هذه الشروط قد اكتفى بالنسبة لبعض الوظائف بمجرد القيد في أحد جداول نقابة المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة انقضاء فترة زمنية على القيد في الجدول الأدنى مباشرة ، وبالنسبة لبعض الوظائف اشترط أما القيد في أحد الجداول للمدة معينة أو انقضاء مدة اشتغال بالمحاماة ، وعلى ذلك فمتى استكمل عضو الإدارة القانونية مدد القيد أو مدد الاشتغال بالمحاماة الواردة في المادة ١٣ سائلة البيان فإنه يكون قد استوفى شروط الترقية مادامت توافرت في حقه باقي الشروط التي تطلبها المشرع ، ولما كان القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين بقيد الاشتغال بالمحاماة مادامت لم تقم بالحامي إحدى الحالات التي تقتضي نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف البيان ، ومن ثم فمادام لم يصدر قرار عن إحدى اللجان المختصة المشكلة وفقا لقانون المحاماة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحد الجداول فإنه يتعين الاعتداد بها ، ولا وجه للقول في هذا الشأن بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد بغض النظر عن ممارسة المهنة خلالها وإنما بممارسة المهنة فعلا طوال كل مدة من المدد المذكورة في المادة ١٣ سائلة البيان ، إذ أن هذا القول لا يجد له سند من نصوص القانون فضلا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين وبالتالي فإن حصول العامل عضو الإدارة القانونية على إجازة خاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي إلى انقضاء الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة لترقيته وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الاعتداد بمدد الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشترطة لترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية .

(فتوى رقم ٨٩ في ١٩٨٩/١/٢٩ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ٣٣٩/٦/٨٨) .

(٥٢)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي - معاش - انتهاء الاستحقاق في المعاش (عاملون مدنيون بالهولة) .

المواد ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حدد الشرح سن العادية والعشرين كحد ينتهي عنده استحقاق الأبناء معاشات - مد الشرح هذه السن لمن حصل منهم على مؤهل عال ولم يلتحق بعمل ولم يزاول مهنة وذلك الى السادسة والعشرين فإذا التحق الابن بعمل او ذاول مهنة قبل بلوغه هذه السن او بلغ هذه السن انقطع استحقاقه في المعاش - مناه قطع المعاش المقرر - هو الالتحاق بالعمل بالعمل والاستمرار فيه او بلوغ السن المقررة - اثر ذلك - اذا انقضت رابطة التحاقه بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن عاد اليه استحقاقه في المعاش لان قطع المعاش لا يمنع من العودة لاستحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا - تطبيق .

تنص المادة ١٠٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على انه « يشترط لاستحقاق الأبناء إلا يكون الابن قد بلغ سن العادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - ٣ - من حصل على مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار اليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل او لم يزاول مهنته ؛ ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس والبكالوريوس »

وتنص المادة ١١١ منه على أن « يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - الالتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه » . وتنص المادة ١١٣ منه على أن « يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن العادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

(ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس »

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد سن الحادية والعشرين كحد ينتهي عنده استحقاق الأبناء معاشات مد هذه السن لمن حصل منهم عمل مؤهل عالي ولم يلتحق بعمل ولم يزاول مهنة ، وذلك الى السادسة والعشرين ، فإذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن ، أو بلغ هذه السن ، انقطع استحقاقه في المعاش .

ومن حيث أنه تبعا لذلك فإن التحاق الابن الحاصل على مؤهل عالي أو مزاوله لمهنة قبل بلوغه سن السادسة والعشرين يؤدي الى قطع المعاش المستحق له ، وهذه نتيجة لا تتأتى الا اذا كان الالتحاق بالعمل التعاقبا فعليا استوفى أوضاعه وأركانها المقررة قانونا على النحو الذي يتحقق معه منقطع قطع المعاش المقرر .

وتمنى عن البيان أن قطع معاش المستحق منوط باستمراره في العمل الذي التحق به وعدم بلوغه السن المقررة ، فإذا انقضت رابطة التحاقه بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في المعاش لان قطع المعاش لا يمنع من العودة الى استحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق ان السيد / عمر كمال عبد الفتاح قد استقال من عمله - كمهندس مهني - بالشركة السعودية المصرية لبناء بعد أيام من التحاقه به ، وقبل أن يبلغ سن السادسة والعشرين ، فإنه يتمتع اعتبار معاشه مقطوعا في الفترة ما بين التحاقه بالعمل واستقالته منه على أن يعود اليه الاستحقاق في المعاش بانتهاء هذه الفترة وذلك لحين بلوغه سن السادسة والعشرين أو التحاقه بعمل آخر أقرب .

من أجل ذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / عمر كمال عبد الفتاح في الاستمرار في صرف المقرر له على الوجه السابق بيسائه .

(فتوى رقم ٢٢٧ في ١٩٨٩/٢/٢ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ٣٦٠/٦/٨٦)

(٥٣)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

بيع وإيجار أماكن - تملك المساكن الشعبية والاقتصادية - الملتزم لتحمل فوائد قروض إنشاء هذه الوحدات .

المادة ٧٢ من قانون تجر بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة - لم يتطرق القرار المذكور الى تحديد الملتزم بتحمل القسط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن لم فهي تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المسترون وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الايواء حيث نص القرار المذكور صراحة على ان القروض وفوائدها التي استقطبت في بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي - تطبيق .

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة تقبل عن الأجرة القانونية ، الى مساجريها على أساس مصادد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . كما تنص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ، على أنه « ... ثانيا : بالنسبة لوحدة المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » . وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا القرار ما يلي :

أولا : نسب التوزيع : يتم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض وقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد ... خامسا : حالات التأخير في السداد وأحكام أخرى :

— في حالة تأخر المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخرة سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ...

... يتضمن عقد البيع نصها يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة إلا بعد موافقة المحافظة . . . وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تبعد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة إلى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

— تؤد لحصيلة البيع ومقابل الانتفاع « بمساكن الإيواء » إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي على أن يتحمل الصندوق بقية أقساط القروض والفوائد التي استغلست في بناء هذه الوحدات .»

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات ، إلى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ . وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار إليها التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو تقيمها وتشغل بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - حسبما جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور - فإنها تقضى بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاماً بدون فوائد . فإذا ما تأخر المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ السداد . وإذا لم يتطرق هذا القرار إلى أقساط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهي تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المشترون - وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الإيواء ، حيث نص القرار المذكور صراحة على أن القروض وفوائدها التي استغلست في بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

ولا يحتاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من تحديد لقواعد تملك المساكن التي تقيمها

المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. المشار إليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر في هذا القانون ، وبالتالي فيتعين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستحقة في بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة البناء . ذلك أنه إما ما كان الرأي في مشروعية القرار المذكور ، والتزامه حدود التفويض ، فالنائب أن أحكامه لم تتعرض لهذه الأقساط أو فوائدها .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن أقساط القروض وفوائدها التي حصلت عليها محافظة بني سويف لبناء وحدات سكنية اقتصادية وتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يتحمل بها المشترون لتلك الوحدات .

(فتوى رقم ٢٩٩ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ١٢٨/٢/٧) .

(٥٤)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - عدد خبرة كلية وبينية بطاقة وصف الوظيفة - تعديلها .

عند الترقية الى الوظيفة الأعلى يعتد بما تطلبت بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية في الوظيفة السابقة اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها على ان تكون هذه المدة دائما هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به المعادل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها - امكانية تعديل بطاقة الوصف اذا قدرت الجهة الادارية ملازمة ذلك - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتماد بالتسوية التي أجريت للعامل وما تنتجه من درجة وأقدمية ومرتب الا أنه عند الترقية للوظائف الأعلى يعتد بمجموع مسد الخبرة البيئية وكذلك المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعامل به الصنامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها (ملف رقم ٦٧٧/٣/٨٦) كما استعرضت قضاء المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٣٣ ق والطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٣ ق والذي قام على أن العبارة بما جاء في بطاقة وصف الوظيفة فهي وحدها التي تحدد اشتراطات شغلها سواء من حيث التأهيل العلمي أو المدة البيئية الواجب قضاؤها في الوظيفة الأدنى مباشرة أو مدة الخبرة الكلية في مجال العمل . وتبين للجمعية أنه مع التسليم بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقوم على أساس موضوعي في الوظيفة الصامة وليس على أساس شخصي يعتد بصفة أساسية بالوظيفة وشروط شغلها عند التعيين أو الترقية والمحددة في بطاقة الوصف لهذه الوظيفة والتي تدور حول التأهيل العلمي المطلوب والخبرة النوعية اللازمة لشغلها ، الا أنه يجب التفرقة في هذا الشأن بين ما اشترطه المشرع فيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وما اشترطه فيمن يرقى اليها ، فبعد اشترط المشرع فيمن يعين مباشرة في غير أدنى

(١) يمثل هذا المبدأ بملوا عن مبدأ آخر للجمعية العمومية يقضى بوجوب اجتماع الكد

البيئية والكلية مما عند الترقية .

الدرجات وجوب قضائه مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين وهو شرط استلزمته طبيعة هذا التعيين ، أما في الترقية فلم يسلك المشرع ذات النهج إذ سكنت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البيئية اللازمة للوصول الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة المرقى اليها واشترطات شغلها وأفرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك فطالما خلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة. تساوى مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين ، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة يشغلها العامل الى الوظيفة الأعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها .

ومن البديهي أنه اذا ما تطلبت بطاقة الوصف مدة خبرة كلية معينة فإن هذه المدة هي الأخرى يجب أن تكون قد قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل وظائف المجموعة الوظيفية التي يرقى العامل من خلالها والقول بغير ذلك يؤدي الى الاعتداد بمدد خبرة قضيت في مجموعة وظيفية مغايرة لتلك التي يرقى العامل خلالها والى الاعتداد بمدد خبرة سابقة على حصول العامل على المؤهل المطلوب لدخول المجموعة وبما يؤدي اليه ذلك من اخلال بالتدرج الرئاسي الذي حظر المشرع المساس به وحتى لا نقاباً بأن المرموس أصبح رئيساً والرئيس أصبح مرموساً .

وجدير بالذكر أنه لما كان قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه قد نص في المادة (١) على وصف الوظيفة بأنه البيان الذي يعرفها والذي يظهر عوامل التقييم الداخلة في تكوينها ويبين مدى صسوبة واجباتها ومسئولياتها والحمد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغلها - كما تضمن الملحق رقم ٣ من ملاحق القرار سالف الذكر تعريف الدرجات وأورد تحت تعريف كل درجة بيان الحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف الدرجة ومن بينها قضاء مدة بيئية معينة في وظيفة من الدرجة السابقة - فإن وصف الوظيفة المشار اليه وكما هو وارد في بطاقة الوصف يمكن تعديله بحيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتداد عند شغل الوظيفة

المراد الترقية إليها ببلد الخبرة الكلية التي قضيت في ذات المجموعة النوعية وبعد الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة اذا قدرت الجهة الادارية المعنية ملاءمة ذلك في الوظائف التي نحددها بحسب طبيعتها والاختصاصات المسندة الى شغلها .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند الترقية الى الوظيفة الأعلى يعتد به تطلبه بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية - في الوظيفة السابقة - اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى إليها على أن تكون هذه المدة دائمة هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها وأنه في الوقت نفسه يمكن تعديل بطاقة الوصف اذا قدرت الجهة الادارية المعنية ذلك على الوجه المبين في الأسباب .

(فتوى رقم ٨٨ في ١٩٨٩/١/٢٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ٦٧٧/٣/٨٦) .

(٥٥)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي - تأمين اصابة العمل - الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة (معاش) .

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . (عاملون مدنيون بالموافقة) .

الأصل هو سريان قانون التأمين الاجتماعي على كل من تربطه علاقة بجهة العمل أيا كانت فيما عدا علاقات العمل التي نص على استثنائها صراحة في المشرع. حدد نظم التأمين - لم يتضمن القانون المذكور نصا يمنع استفادة المؤمن عليه من أحكام تأمين اصابات العمل إذا بلغ سنا معينة - أساس ذلك - أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث العمل المعتمل تحققها في أي سن يبلغها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين طالما لا يزال يؤدي عملا مفرضا لهذه المخاطر فضلا عن أنه لو أراد المشرع أن يلق تأمين الإصابة عند سن معينة لنص على ذلك صراحة - أثر ذلك - أنه من حق العامل الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة المستحق له ببلوغه سن الستين - لا ينال من استحقاقه لهذا المعاش أن جهة العمل لم تؤد اشتراك تأمين اصابات العمل الخاص به - أساس ذلك - أن هيئة التأمينات طبقا لنص المادة ١٥٠ من القانون المشار اليه ملتزمة بإداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقة حتى ولو لم يتم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة - للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة بجلسته ١٩٨٥/١٠/٩
كما تبينت أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته تنص على أن « يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية :

- ١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٢ - تأمين اصابات العمل .
- ٣ - تأمين المرض .
- ٤ - تأمين البطالة .
- ٥ - تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات » .

كما تنص المادة ٢ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(أ) العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

(ب) العاملين الخاصين لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : ٥٥٥٥ ، والمادة (٥) من ذات القانون تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : ٥٥٥٥ »

(هـ) بإصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل ٥٥٥٥ . ويتمتع في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه المباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تغلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

(و) بالمصاب : من أصيب إصابة عمل ٥٥٥٥ ، والمادة ٤٥٥ من القانون المذكور الواردة في الفصل الخامس - الأحكام العامة من الباب الثالث الخاص بتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة . تنص على أنه « إذا أعيد صاحب المعاش الى عمل ينضمه لأحكام هذا القانون أو لأحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقا لقانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه سن الستين أيهما أسبق ٥٥٥٥ »

ولا تسري أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تيد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار اليهم في البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ٥٥٥٥ ، والمادة ٤٦ من القانون تنص على أن « يمول تأمين إصابات العمل بما يأتي :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسب الآتية ٥٥٥٥

٢ - ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها ٥٥٥٥ .

والمادة ٥١ تنص على أنه « إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة يسوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) » والمادة ٥٢ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٢٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) » والمادة ٧١ تنص على أن « يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة في تأمين إصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقا لما يأتي :

٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابات والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أي المساعدين بحسب الأحوال وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع المعاشات المستحقة على الأجر الأساسي ٠٠٠ » والمادة ٩١ تنص على أن « تسرى أحكام هذا الباب (في تأمين البطالة) على المؤمن عليهم الخاصين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

٣ - العاملين الذين يبلغون سن الستين » والمادة ١٥٠ تنص على أن « تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنه في الهيئة المختصة ٠٠٠ ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون ٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ جعل الأصل هو سريان القانون على كل من تربطه علاقة بجهة العمل أيا كانت فيما عدا علاقات العمل التي نص على استثنائها صراحة كما حدد نظم التأمين التي تغطيها هذا القانون، وهي تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل وتأمين المرض وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ، وأفرد لكل نظام منها بابا مستقلا يتناول موارده ومزاياه والأحكام المقررة للاستفادة منه ، وذلك بالإضافة الى الأحكام العامة الواردة في الباب الحادي عشر من القانون التي تعتبر الشريعة العامة لكل نظم التأمين المشار إليها .

وفيهما يتعلق بتأمين إصابات العمل ، فقد جاء المقصود بإصابة العمل في البند ٥ بالمادة (٥) من القانون ، ويشمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . ثم ورت أحكام هذا التأمين تحت الباب الرابع من القانون الذي يتضمن أن موارد تمويله تتكون من الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بإدائها صاحب العمل طبقاً للنسب المحددة لها ، وكذلك من ربح استثمار هذه الاشتراكات . وأن المزايا التي يحصل عليها المؤمن عليه « العامل » تتمثل في زعايته طبياً وعلاجه ، وصرف تعويضات أو معاشات بحسب الأحوال ، على أن تراعى الضوابط المقررة للجمع بين تلك المزايا وما هو مستحق له من مزايا تأمينية أخرى . وتجدر الإشارة إلى أن الباب الرابع لم يتضمن نصاً يمنع استفادة المؤمن عليه من أحكام تأمين إصابات العمل إذا بلغ سنًا معينة ، باعتبار أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث العمل المحتمل تحققها في أي سن يسلفها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين عامًا لا يزال يؤدي عملاً معرضاً لهذه المخاطر .

فضلاً عن أنه لو أراد المشرع أن يقف تأمين الإصابة عند سن معينة لنص على ذلك صراحةً وهذا ما اتبعه بالفعل بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة « بسبب غير إصابات العمل » ألورد تحت الباب الثالث من القانون مسالف الذكر حيث نص في المادة (٤٠) على عدم انتفاع العامل الذي بلغ سن الستين بأحكام التأمين المذكور باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر .

وكذلك بالنسبة لتأمين البطالة الذي جاء بالباب السابع من ذات القانون النص في المادة (٩١) على عدم سريان أحكامه على العامل الذي بلغ الستين .

وإذا كان الأصل أن تأمين إصابات العمل كما هو شأن سائر أنواع التأمين تسرى على العامل أياً كانت علاقة العامل بجهة العمل فيما عدا ما استثنى صراحةً كما سبق البيان ، وكان العامل لا يلتزم بأي استقطاع من مرتبه كشرط لسريان هذا النوع من التأمين في حقه اكتفاً بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية .

وإن الهيئة المختصة تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملةً بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه

في الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون ، كذلك فإن القول بعدم سريان هذا التأمين للمجرد وقف خصم أقساط التأمين والمعاش التي كانت تخص من راتبه لتساقب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا تقوم على أساس سليم من القانون لأنه لا توجه أقساط يتم خصمها من راتب العامل لسريان هذا التأمين .

ولما كان الدكتور / - في الحالة المعروضة - قد أصيب في حادث تصادم أثناء عودته من مقر عمله إلى منزله دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، مما أدى إلى عجزه عجزاً جزئياً مستديماً قدرته الهيئة العامة للتأمين الصحي بنسبة ٥٠٪ .

وإذا خلت الأوراق من نسبة أي خطأ للسيد المذكور ، ومن ثم فإن إصابته تعد إصابة عمل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي ويستحق عنها معاش الإصابات المقررة في المادة (٥٢) وله أن يجمع بينه وبين معاش الشيخوخة المستحق له ببلوغه سن الستين وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٧١ « بند ٣ » .

ولا يؤثر في استحقاقه لمعاش الإصابة أنه كان في تاريخ إصابته يعمل أستاذاً متفرغاً بجامعة الأزهر وقد تجاوز الستين من عمره ، ذلك أن الخضوع لأحكام تأمين إصابات العمل والتمتع بمزاياه لا يرتبط بسن معين طالما وجدت علاقة عمل على النحو السالف بيانه . كما لا ينال من استحقاقه لهذا المعاش أن جامعة الأزهر لم تؤد اشتراك تأمين إصابات العمل الخاص به ، إذ أن هيئة التأمين المختصة ملتزمة - طبقاً لنص الماد ١٥٠ من القانون المشار إليه - بإداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقسم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة، ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التي تخلف عن سدادها على النحو السابق تفصيله .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تطبيق أحكام تأمين إصابات العمل المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعي وإصدار قراراً لسنة ١٩٧٥ على المروضة خالته على الوجه المبين فيما تقدم

(فتوى رقم ١١٠ في ١٩٨٩/٢/٥ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ طلف رقم ٣٠٢/١/٨٩)

(٥٦)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

الختصاص - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
(ملاحظات)

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها بنص المادة ٥/٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه إلا أن المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ حول تقدير الرسوم التكميلية لفصل طريقا خاصا للظن فيها بالمادة ٣٦ من القانون المذكور - أثر ذلك - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في تلك المنازعات - لا يقع من ذلك أن إحالة النزاع إلى الجمعية العمومية كان يحكم من محكمة جزئية طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات كعدم سريان هذا النص في مواجهة الجمعية العمومية - أساس ذلك - أن الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ليست محكمة بلعني الذي عناء المشرع في المادة ١١٠ مرفعات - تطبيق

تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه « في الأحوال التي تمتنع فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلم هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة »

ويجوز لذوي الشأن ... التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ، والا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بمقرها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، اختصاص الجمعية العمومية للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ التي تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها

أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... وتلتزم المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها ، • والمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا في المسائل الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • ، • ، •

ومفاد ما تقدم ان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها بنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ • الا أن المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم التكميلية فحدد طريقا خاصا بالمادة ٢٦ من هذا القانون للطعن فيها ، وذلك بأن يتم التظلم من أمر تقدير الرسوم خلال ثمانية أيام من اعلانه لذوى الشأن ، اما أمام المحضر عند الاعلان ، واما بتقرير يودع قلم الكتاب ، ويترتب على فوات ميعاد ثمانية الأيام المشار اليها دون تظلم أن يصبح أمر التقدير نهائيا • ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية للكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها نهائيا • ولما كان الخاص يقيد العام ، فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع • وينتقل للمحكمة المذكورة • ايا كان أطراف النزاع فيها • ولا يغير من ذلك ان إحالة النزاع المائل الى الجمعية العمومية كان بحكم من محكمة عابدين الجزئية طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اذ استقر اقتضاء الجمعية العمومية على عدم صريان النص المذكور في مواجهتها على أساس أن الإحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين ،

والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمعنى الذى
عناه المشرع فى المادة ١١٠ مرافعات .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر معارضة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى فى أمر
تقدير الرسوم التكميلية فى النزاع المعروض .

(فتوى رقم ١١١ فى ١٩٨٩/٢/٥ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ١٣٩٢/٢/٣٢) .

(٥٧)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - تاديب - تحقيق - السلطة المختصة بحفظ التحقيق .

قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

فرق للشرع بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق في الحالات المنسوبة لأي من العاملين بشركات القطاع العام إذا ما ارتأت وجها لذلك وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي على من يشبته القرائن للادب الإداري - ناط للشرع برئيس مجلس الإدارة دون غيره مباشرة الاختصاص بحفظ التحقيق بالنسبة لجميع العاملين أيا ما كانت درجة وظائفهم - أي ذلك - ليس لمجلس الإدارة حفظ التحقيق مع العاملين الفاضلين لسلطته في توقيع الجزاءات التأديبية - لا يعد ذلك حجة للسلطة التأديبية المقررة لمجلس الإدارة - أساس ذلك - أن المبدأ المسلم به في مجال التأديب هو أن السلطة التأديبية لا تبدأ في مباشرة اختصاصها إلا بعد أن تنتهي مرحلة التحقيق بإحالة العامل المخالف إليها - تطبيق .

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يجازى بأحدى الجزاءات المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك بما يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكبها » .
والمادة ٨٢ من ذات القانون تنص على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : ... »

والمادة ٨٤ من القانون المذكور تنص على أن « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما ... »

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أي من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) ... »

٣ - للمحكمة التأديبية ... »

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها علما أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة . . .

٦ - للمحكمة التأديبية . . . والمادة ٨٦ منه تنص على أنه « لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . . . »

واستظهرت الجمعية أن المشرع في المادتين ٨٤ و ٨٦ من قانون العاملين بالقطاع العام قد فرق بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق في المخالفات المنسوبة لأي من العاملين بشركات القطاع العام اذا ما ارتأت وجهها لذلك ، وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي على من ثبت اقترافه لذنوب اداري . فناطق المشرع برئيس مجلس الادارة - دون غيره - مباشرة الاختصاص الأول بقرار مسبب ، بالنسبة لجميع العاملين ايا ما كانت درجات وظائفهم . بينما أسند الى سلطات رئاسة مينة أو مجلس الادارة أو المحكمة التأديبية مزاولة الاختصاص الثاني بما يتناسب مع الوظيفة التي يشغلها العامل المراد تأديبه وتبعا لجسامة العقوبة . ولرئيس مجلس الادارة توقيع ما يراه ملائما من الجزاءات المنصوص عليها في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من هذا القانون على شاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها . ومجلس الادارة سلطة توقيع الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من القانون المذكور وذلك على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها علما أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية .

وترتيباً على ما تقدم ، فليس لمجلس الادارة حفظ التحقيق مع العاملين الخاضعين لسلطته في توقيع الجزاءات التأديبية ، اذ ان اتخاذ هذا الاجراء من اختصاص رئيس مجلس الادارة دون مشاركة من جهة أخرى . ولا يعد ذلك حجبا للسلطة التأديبية المقررة لمجلس الادارة ، حيث ان المبدأ المسلم به في مجال التأديب ، هو أن السلطة التأديبية لا تبدأ في مباشرة اختصاصها الا بعد أن تنتهي مرحلة التحقيق بأحالة العامل المخالف اليها .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
رئيس مجلس الادارة بحفظ التحقيق فى المخالفات المنسوبة للعاملين من
شاغلى الدرجة الثانية فما فوقها بشركات القطاع العام .
(فتوى رقم ١٣٨ فى ١٩٨٩/٢/٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ٣٩٦/٦/٨٦) .

(٥٨)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

تأمين اجماعى - اشتراكات التأمين - الأثر المترتب على تأخر سدادها (عطلون مدنيون
بالبوالة) .

المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المادة ٣٥ من قرار
وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات .

الزم المشرع صاحب العمل بأداء الاشتراكات التأمينية المستحقة فى مواعيد محددة
وفى حالة تأخره فى اداء المبالغ المطلوبة يلتزم بمبلغ اضافى بنسبة ١٪ منها شهريا عن
المدة ما بين تاريخ وجوب الاداء حتى نهاية شهر السداد - اعلى المشرع من المبلغ الاضافى
اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء - حدد المشرع التأخير الذى
يعتد به فى سداد الاشتراكات بأنه تاريخ التسجيل اذا ارسل مستند السداد بكتاب موسى
عليه مع علم الوصول - اى ذلك - ان العبارة فى هذه الحالة تكون بتأخير التسجيل
وليست بتاريخ وصول مستند السداد فعلا الذى قد يتأخر وصوله بسبب البريد - تطبيق .

تنص المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
على أن « يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتى بيانها فى المواعيد المحددة
قرين كل منها :

١ - الاشتراكات المستحقة عن الشهر ونشيل الحصة التى يلتزم
بها والحصة التى يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك فى أول الشهر
التالى لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسى
وفى أول الشهر التالى لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن
الأجر المتغير .

٢ - يلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى اداء المبالغ المشار
اليها بأداء مبلغ اضافى بنسبة ١٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء
حتى نهاية شهر السداد . ويعفى صاحب العمل من المبلغ الاضافى اذا تم
السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء » .

وتنص المادة ٣٥ من قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧
فى شأن قواعد واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءات التى
يتمين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها على أن « يكون وفاء الاشتراكات
والمبالغ المقررة للهيئة المختصة بموجب شيكات ، ويجوز وفاء الاشتراكات
بحوالة بريدية أو نقدا بالنسبة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن

تكون الشيكات مقبولة الدفع بالنسبة للقسط الخاص ٠٠٠ ويتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المذكورة وفقا لما يل :

١ - تاريخ تسليم الشيك أو الحوالة البريدية إذا تم السداد بموجبها الى الهيئة .

٢ - تاريخ اوصول الدفع في حالة توريد المبلغ نقدا لغزينة الهيئة .

٣ - تاريخ التسجيل إذا أرسل مستند السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

والمستفاد من ذلك ان المشرع ألزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات التأمينية المستحقة طبقا لنص البند ١ من المادة ١٢٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في مواعيد محددة . وفي حالة تأخره في أداء المبالغ المطلوبة خلالها فإنه يلتزم بمبلغ اضافي بنسبة ١٪ منها شهريا عن المدة ما بين تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد مع مراعاة الاعفاء من المبلغ الاضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من وجوب الأداء .

هذا ، وقد تضمن قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تحديد التاريخ الذي يعتد به في سداد الاشتراكات ، وهو تاريخ التسجيل إذا أرسل مستند السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

وعلى ضوء ذلك يكون مناهج التحصيل بالمبلغ الاضافي هو التأخير في السداد عن الموعد الذي حددته نص القانون والقرار الوزاري المنفذ له وإذا أرسل مستند السداد خلال هذا الميعاد بطريق البريد المسجل فلا يجوز مساءلة مصدره عن التأخير طالما ثبت أنه سجله خلال الميعاد المقرر لأن العبارة بتاريخ التسجيل وليست بتاريخ وصول مستند السداد فعلا الذي قد يتأخر وصوله بسبب تأخر البريد .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان الهيئة اعمتة للتحكيم واختصاصات القطن قد أرسلت الاشتراكات المطلوب مبلغ ضبابي عنها بطريق البريد المسجل ، حيث أرسلت إشترك شهر أكتوبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١١٧٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٦ ، وإشترك شهر نوفمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١١٩٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٦ وإشترك شهر ديسمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١٢٠٨ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٧ في خلاص

المواعيد المقررة ، لما كان ذلك ، فانه لا يجوز تحميل الهيئة بالمبلغ الاضافى بسبب التأخير فى البريد ، وتكون فمتها بريئة منه .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى براءة ذمة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن من المبلغ الاضافى الشهري المقرر عن تأخير تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية فى الجالة المعروضة .
(فتوى رقم ١٤٥ فى ١٩٨٩/٢/١١ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ١٦٧٣/٢/٧٣ ، ٠

(٥٩)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

مخبرات عامة - نقل - اقليمية - كيفية تحديد اقليمية ضباط القوات المسلحة المتقولين للمخابرات العامة (قوات مسلحة) .

المادة (٣٨) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة .

اجاز للشرع النقل الى جهاز المخابرات العامة بشروط حددها - استلزم الشرع توافر هذه الشروط في المتقول - تضمنت المادة (٣٨) المذكورة احكاما متكاملة ومميارا منضبطا لاتمام هذا النقل حيث يتم الى الفئة المعادلة للدرجة او الرتبة العسكرية التي كان يشغلها المتقول عند نقله دون تعويل على الدرجة او الرتبة العسكرية السابقة عليها في القوات المسلحة - تعدد اقليمية المتقول الى المخابرات العامة اعتبارا من تاريخ سفله رتبته العسكرية الاصلية وقت نقله فياتي سابقا على كل من شغل الوظيفة المعادلة المتقول اليها في تاريخ لاحق على التاريخ سالف الذكر ويكون لاحقا عن شغلها في تاريخ سابق على هذا التاريخ - يتعين الالتزام بما تضمنته نص المادة المذكورة من احكام وعدم الفروج عليها باستعارة اى احكام اخرى من نظم مختلفة - اساس ذلك - ان المادة ٣٨ المشار اليها لم يلحقها اى قصور او نقص يستلزم استكمال احكامها باحكام اخرى من قانون آخر - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسته ١٩/٣/١٩٨٦ (ملف رقم ٦٨٧/٣/٨٦) التي انتهت - للأسباب الواردة فيها - الى سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخابرات العامة، وذلك في الحدود وبالقيد الواردة في الأسباب ، واستعرضت الجمعية المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة المعدلة بالقانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢٢١ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على انه « يجوز نقل العاملين في الحكومة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها الى احدى وظائف المخابرات العامة ... »

وفي جميع الاحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة او الرتبة العسكرية التي كان يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات اقدميته فيها ...

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ .

ومفاد ذلك أن المشرع أجاز النقل إلى المخابرات العامة بشروط جديدها واستلزم ضرورة توافرها في المنقول ، وقد تضمنت المادة ٣٨ المشار إليها أحكاماً متكاملة ومعيّاراً منضبطاً لاتمام هذا النقل ، حيث يتم إلى الفئة المصادلة للمدرجة أو الرتبة العسكرية التي كان يشغلها بالمنقول عند نقله دون تعويل على الدرجة أو الرتبة العسكرية السابقة عليها في القوات المسلحة ، وتحدد أقدمية المنقول إلى المخابرات العامة اعتباراً من تاريخ شغله رتبته العسكرية الأصلية وقت نقله فيأى سابقاً على كل من شغل الوظيفة بالمعادلة المنقول إليها في تاريخ لاحق على التاريخ السابق الذكر ويكون لاحقاً لكل من شغلها في تاريخ سابق على هذا التاريخ .

واستينانت الجمعية مما تقدم أن المادة ٣٨ المشار إليها لم يلحقها أي قصور أو نقص يستلزم استكمال أحكامها بأحكام أخرى من قانون آخر ، وانطلاقاً من ذلك تقضى الحاجة إلى استكمالها بالمادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة لأجل لها ، خاصة وأن النقل إلى المخابرات العامة لا يقتصر على ضباط القوات المسلحة وحدهم وإنما يجوز النقل إلى المخابرات العامة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ المشار إليها من جهات وهيئات أخرى بخلاف القوات المسلحة كهيئة الشرطة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ، ومن ثم أتت الفقرة الثالثة من ذات المادة بالأحكام التي تنظم وضع المنقولين إلى المخابرات العامة أي كانت الجهة المنقولون منها وذلك تحقيقاً للمساواة بين المنقولين من جهات مختلفة والذين ينخرطون في هيكل وظيفي واحد تجمعهم فيه أقدمية واحدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن استعادة بعض الأحكام الأخرى من نظم مختلفة كنص المادة ١٤٩ من قانون خدمة وترقية ضباط القوات المسلحة المشار إليه مؤداه اختلاف المعيار المطبق على المنقولين إلى المخابرات العامة ، بحسب وضع المنقول والنظام القانوني الذي كان مطبقاً عليه في الجهة التي كان ينتمي إليها قبل النقل وهو الأمر الذي يقضى إلى اختلاف التطبيق لنص المادة ٣٨ المشار إليه على ذوي المراكز القانونية المتماثلة سلكاً ما سبق عرضه فإنه يتعين الالتزام بما تضمنه نص المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة من أحكام وعدم الخروج عليها ، وإن تحديد أقدميات المنقولين إلى المخابرات العامة يكون وفقاً لأحكامها .

وبإزالة ذلك على الحالات الأربع الواردة في كتاب وكيل المخابرات العامة المشار إليه ، وبإعادة الوظيفة التي تقل كل منهم إليها بالمخابرات

العامة وتاريخ شغله الرتبة العسكرية المعادلة لها واتحاد أصحاب هذه الحالات في الفئة ج ، فان الحالة (١) قد رقي الى الفئة المشار اليها في ١٩٨٣/١/١ بينما رقي الحالة (٢) اليها في ١٩٨٣/٧/١ ومن ثم يأتي تاليا له ، اما بالنسبة الى الحالتين (٣) و (٤) وقد نقلتا الى المخابرات العامة في ١٩٨٥/١/٢ في الفئة ج المصادلة لرتبة الرائد .لتي كان قد بلغها كل منهما بالقوات المسلحة قبل نقله ، فتحدد أقدميتهما في هذه الفئة من تاريخ حصول كل منهما على تلك الرتبة فيأتي الحالة (٤) سابقا على الحالة (٣) لحصول الأول على رتبة الرائد في ١٩٨٤/١/١ بينما حصل عليها الثاني في ١٩٨٤/٧/١ . ويكون الترتيب النهائي في أقدمية الفئة ج بين الأربعة على النحو الآتي : الحالة (١) حيث حصل عليها في ١٩٨٣/١/١ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في ١٩٨٣/٧/١ ثم الحالة (٤) حيث حصل عليها في ١٩٨٤/١/١ ثم الحالة (٣) حيث حصل عليها في ١٩٨٤/٧/١ .

وبالنسبة الى ما يتبع في شأن قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن إعادة تسوية حالات ضباط القوات المسلحة المنقولين الى المخابرات العامة وترتيب أقدمياتهم وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فقد استظهرت الجمعية أن ثمة استقرارا مفاده ان ترتيب الأقدمية بين شاغلي فئة وظيفية واحدة ينظمها حكم القانون ومن ثم فان الحق فيها يستمد من القانون مباشرة ولا يعدو القرار الصادر في هذا الشأن أن يكون قرارا تنفيذيا ، فالذا ما صدر هذا القرار على نحو يخالف أحكام القانون جاز سحبه دون التقيد بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية عموما .

لذلك

انتهى رأى الجمعية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

اولا : تحديد أقدمية المنقولين الى المخابرات العامة وفقا لأحكام المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة فقط .

ثانيا : جواز سحب قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وإعادة ترتيب أقدميات المنقولين الى المخابرات العامة وفقا لأحكام المادة ٣٨ المشار اليها على النحو السابق ببيان .

(انتهى رقم ١٥٦ في ١٥/٢/١٩٨٩ جلسة ١٨/١/١٩٨٩ ملف رقم ٧٤٦/٣/٨٦) .

(٦٠)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٨

بموجب ونسوم جبركية - الافراج المؤقت عن البضاعة المستودعة - شروط (قوة
قاهرة) .

المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة
١٩٨٣ بشأن الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة .

أجاز المشرع الافراج المؤقت عن البضائع الواردة للبلاد ومنها السيارات دون تحصيل
الضرائب والرسوم الجبركية وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - من بين
هذه الشروط الالتزام بإعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو
انتهاء الفرض منه أيهما أسبق وعند الإخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجبركية ويستحق
على السيارة الضرائب والرسوم المقررة - إذا ثبت أن الإخلال يستتدّر للسيارة بالالتزام بإعادة
تصديرها واجب لسبب اجنبي لا يد له فيه جعل تفكيك الالتزام مستحيلا لأن هذا الالتزام
ينتفي و لاوجه للمطالبة بتلفه - أساس ذلك - نص المادة ٣٧٣ من القانون الثاني -
تطبق .

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة ١٠١ منه على
أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم
المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية » وينص
قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الافراج المؤقت عن سيارات
الركوب الخاصة في البند ج من المادة ٣ على أنه « يمنع إعادة تصدير
السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الفرض منه
أي الأمرين أسبق حدوثا » . وينص القانون المدني في المادة ٣٧٣ منه على
أن « ينقضي الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه
لسبب اجنبي لا يد له فيه » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون الجمارك أجاز الافراج المؤقت
عن البضائع الواردة للبلاد ومنها السيارات دون تحصيل الضرائب
والرسوم الجبركية وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ،
ومن بين هذه الشروط وفقا لما ورد بقرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه الالتزام بإعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء
مدة الافراج أو انتهاء الفرض منه أيهما أسبق حدوثا ، وعند الإخلال بهذا
الالتزام تتحقق المخالفة الجبركية ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم
المقررة قانونا ، وهو ما يتحقق إذا أخل مستورد للسيارة بالالتزام بإعادة
تصديرها في المواعيد المحددة لذلك .

وانه ولئن كان ما تقدم ، إلا أنه إذا حلت وكان اخلال مستورد السيارة بالتزامه بإعادة تصديرها راجعاً الى سبب أجنبي لا يد له فيه جعل تنفيذه بالتزامه مستحيلاً فإن هذا الالتزام (إعادة التصدير) ينقضي ولا وجه للمطالبة بتنفيذه -

فإذا كان ما تقدم وكان الثابت أن السيارة التي استوردتها شركة سيمنس وأفرج عنها مؤقتاً يرسم إعادة التصدير بضمان الهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية قد هلكت هلاكاً كلياً خلال أحداث الشغب سنة ١٩٨٦ ، وهو ما يستحيل معه تنفيذ الشركة لالتزامها بإعادة تصديرها بسبب لا يد لها فيه ، فإنه يتعين تبعاً لما تقدم الكف عن مطالبتها بالضرائب والرسوم الجمركية بدعوى اخلالها بالتزامها ، إذ لا التزام بمستحيل ومن ثم فإن مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية الضامنة للشركة بمبلغ ٢٤٣٥ جنيهاً قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن السيارة تكون على غير أساس من القانون ويتعين رفضها -

للكم

- انتهت الجمعية الصومية لقسي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .
(فتوى رقم ١٥٨ في ١٥/٢/١٩٨٩ جلسة ١٨/١/١٩٨٩ ملف رقم ١٦٩٩/٢/٣٣) .

(٦١)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

(أ) عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - حوافز ومكافآت تشجيعية - ضوابط منحها
المادة ٥٠ ، ٥١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ .

نظّم التشريع بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المالية والمعنوية للعاملين بالوحدة
بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة على أن يتضمن هذا النظام شروط وضوابط منحها -
استحقاق الحوافز والمكافآت وهي بمستوى أداء العامل وفيه بواجبات وظيفته على أكمل
وجه - توزيع جزء تاديبى دليل على عدم تفيقه لمستوى الأداء المطلوب - تطبيق .
(ب) عاملون مدنيون بالدولة - تقرير المكافأة - نهاية التقرير .

المادة (٣) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

نظّم التشريع بوحدة شؤون العاملين اختيار العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه
أو تقرير كتابي بمجرد اعتياده وله أن يتكلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه إلى
الجهة المختصة بذلك - يصبح تقرير المكافأة نهائيا بعد انقضاء مهلة التكلم منه أو البت
فيه - إذا صار التقرير نهائيا بانقضاء مهلة التكلم منه ينتج عن السلطة المختصة تطبيقه -
تطبيق .

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣
على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين
بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيده الأداء » ، على أن يتضمن هذا
النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبمراجعة ألا يكون صرف
تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل
بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة
عنه » . والمادة ٥١ من ذات القانون تنص على أنه « يجسوز للسلطة
المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة
أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع
كفاءة الأداء أو توفير نفقات » . والمادة ٩٢ منه التى تنص على أن
« تمنح الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات
الآتية :

٢ - سنة فى حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام »
استعرضت الجمعية قواعد صرف الحوافز والمكافآت التشجيعية
ومكافأة إنجاز الخطة بالجهاز التنفيذى لتصبح سنوية - ختصبا جماعيا -

بكتاب رئيس الجهاز - وهي تقضى في المادة (١٣) من قرار وزير التصير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بأن « يحرم العامل من احواف في حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب أو الغياب بدون إذن ، وذلك عن الفترة التي يتقرر منح الحافز عليها » . وتقضى في المادة (٢) من قرار وزير التصير رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ بأنه « يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل أو مجموعة من العاملين اشترك كل منهم في تقديم خدمات ممتازة أو أعمالاً ٠٠٠ تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء ، و توفير في النفقات وذلك في حدود مكافأة يعادل صافيها بعد خصم الضرائب مرتب نصف شهر في المرة الواحدة وبعد اقصى مرتب ثلاثة أشهر طوال السنة المالية ٠٠٠ » والمادة (٩) من القرار التي تقضى بأنه « لا يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذي ينطبق في شأن حالته أحد العناصر التالية : ٢ - توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب ٠٠٠ » . أما مكافأة الخطأ فيلزم لتقريرها بالجهاز ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبي حتى صدور قرار يمحو الجزاء .

واستنباطات الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادتين ٥٠ و ٥١ من قانون الماعزين المدنيين بالدولة ناط بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة على أن يتضمن هذا النظام شروط وضوابط منحها ، وبمراعاة ألا يكون صرف الحوافز المادية بفتات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل وكفاءته . كما أجاز المشرع للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً في تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات . ولها في هذا الصدد أن تضع قواعد وضوابط تقرير تلك المكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل في الوحدة . وتطبيقاً للتصريح المشار اليهما قامت السلطة المختصة بالجهاز التنفيذي لتغيير سيناء بوضع نظام لمنح الحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطأ . وقد جاء بنظام الحوافز أن العامل يحرم فتمت في حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب عليه أو الغياب بدون إذن . وذلك عن المدة التي يتقرر منح الحافز عليها . كما ورد بنظام المكافآت التشجيعية أنه لا يجوز تقرير هذا المكافأة للعامل الذي وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم من المرتب وذلك عن المدة التي قد يرى منح العامل فيها تلك المكافأة خلال السنة المالية . أما مكافأة انجاز الخطأ ، وهي نوع من الحوافز ، فيلزم لتقريرها ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبي ، حتى صدور قرار يمحو الجزاء .

ولما كان المهندس المعروضة حالته بالجهاز المشار اليه ، قد جوزى
بخصم عشرة أيام من أجره بناء على حكم من المحكمة التأديبية بتاريخ
١٩٨٦/١١/٢٩ ، فان توقيع الخصم يكون على أساس الأجر المقرر له فيه
هذا التاريخ ، باعتبار أن الحكم التأديبي ينشئ حالة قانونية في حق من
صدر ضده ، وبالتالي فيعتمد عند توقيع العقوبة في الحالة المعروضة
وما يترتب عليها من آثار بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ القرار الصادر
من جهة الادارة لتنفيذ الحكم المذكور . وبالنسبة للحوافز والمكافآت
التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة فانه طبقا لشروط منحها سالفة البيان -
فهو لا يستحق الأولى والثانية عن المدة التي وقع عليه خلالها جزاء الخصم
من الأجر في ١٩٨٦/١١/٢٩ ، ويحرم من الأخيرة حتى صدور قرار
بدمجها الجزاء بقى سنة من تاريخ توقيعه . ولا وجه للقول بان في ذلك
جمعا محظورا بين عقوبتين (الخصم من الأجر والحرمان من الحوافز
والمكافآت) عن مخالفة واحدة ارتكبها العامل ، حيث ان استحقاق الحوافز
والمكافآت رهين بمستوى أداء العامل وقيامه بواجباته وظيفته على أكمل
وجه فاذا ما وقع عليه جزاء تأديبي كان ذلك على عدم تحقيقه لمستوى الاداء
المطلوب فيتخلف في شأنه منطوق استحقاقها .

وفىما يتعلق بجواز تخفيض تقرير كفاية المعروضة حالته عن عام
١٩٨٦ ، فقد تبينت الجمعية أن المادة (٣٠) من قانون العاملين المدنيين
بالدولة سالف الذكر تنص على أن « تعلن وحدة شؤون العاملين العام
بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتياده من
السلطة المختصة أو من لجنة شؤون العاملين بحسب الأحوال » .

وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه . ويكون تظلم
العاملين شاغلي الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة
المختصة . ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض .

ويبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار
السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا .

ولا يعتبر بيان تقييم الأداء أو التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد
التظلم منه أو البت فيه . والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون
الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ، تنص على
أنه « لا يجوز تقدير كفاية الصاملين من الفئات الميئنة فيما يلى بمرتبة
ممتاز : »

(ب) العامل الذى وقع عليه جزاء تاديبى بمقوبة الخصم من أجره أو الوقف عز العمل لمدة تزيد على خمسة أيام . . . خلال العام الذى يرضع عنه التقرير . »

ومفاد ذلك أن وحدة شئون العاملين تقوم بإخطار العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو لجنة شئون العاملين بحسب الأحوال . وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه إلى الجهة المختصة بذلك . ويصبح بيان تقييم الإدارة أو تقرير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه .

ولما كان العامل فى الحالة المعروضة . قد قدرت كفايته عن عام ١٩٨٦ بمرتبة « ممتاز » على الرغم من مجازاته بالخصم من الأجر لمدة عشرة أيام خلال ذات العام . إلا أن السلطة المختصة بالجهاز التنفيذى لتعمير سيناء لم تنبه إلى ذلك وقررت اعتماد تقرير كفايته بهذه المرتبة مخالفة فى هذا الشأن حكم المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية المشار إليها . وإذ صار هذا التقرير نهائيا بانقضاء ميعاد التظلم منه ، فإنه يمتنع على السلطة المختصة تخفيضه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتى :

١ - عدم أحقية المعروضة حالته فى الحصول على الحوافز والمكافآت التشجيعية عن المدة التى وقع عليه خلالها جزاء الخصم من الأجر فى ١٩٨٦/١١/٢٩ ، وحرمانه من مكافأة انجاز الخطة حتى صدور قرار بمحو هذا الجزاء بنضى سنة من تاريخ توقيمه .

٢ - عدم جواز تخفيض تقرير كفايته عن عام ١٩٨٦ .

(فتوى رقم ١٦٢ فى ١٩٨٩/٢/١٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ٧٤٥/٣/٨٦) .

(٦٢)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - علاوات - علاوة اجتماعية .

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتغيير علاوة اجتماعية .

« قرر المشرع منح علاوة اجتماعية للمخاطبين بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بمراعاة الحالة الاجتماعية للعامل وما يواجهه من نفقات بعد الزواج وإعالة الأولاد - يتم تعديل هذه العلاوة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية للعامل - تصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالي لتغير هذه الحالة - منحل صرف علاوة الزواج هو قيام رابطة الزوجية - الأرملة لا تستحق علاوة زواج تتخلف منط المنطقة عنها بوفاة زوجها وإن كانت تستحق علاوة إعالة الأولاد عند انتقال أعالتهم إليها إذ لا ارتباط بين العلاتين - تطبيق .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية على سريان أحكامه على العاملين بالدولة بالجهاز الإداري والحكم المحل والهيئات العامة . . . ونصت مادته الثانية على أنه « يمنح كل عامل من العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة علاوة اجتماعية بالنفقات الآتية :

جنسية

٢ شهريا علاوة زواج .

٢ شهريا إعالة عن كل ولد بعد أقصى أربعة جنهيات شهريا .

ونصت المادة الخامسة على أن « تمنح العلاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ١٩٨١/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد هذا التاريخ ، وتعدل العلاوة وفقا لأحكام هذا القانون تبعا لتغير الحالة الاجتماعية ، وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تغير الحالة الاجتماعية » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح علاوة اجتماعية للمخاطبين بأحكام هذا القانون بمراعاة الحالة الاجتماعية للعامل وما يواجهه من نفقات بعد الزواج وإعالة الأولاد ، ويتم تعديل هذه العلاوة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية للعامل وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالي لتغير هذه الحالة ، هذا وقد حدد نص المادة الثانية سالفة الإشارة فئتين للعلاوة الأولى علاوة زواج قدرها جنهيات شهريا ، والثانية علاوة إعالة

جنينان لكل ولد بحد أقصى أربعة جنينات شهريا ، ومن ثم فلا ارتباط بين علاوة الزواج وعلاوة الاعالة ، ولا توجد فئة واحدة تسمى فئة المتزوج ويعول وإنما هناك فئتان في هذه الحالة الأولى فئة المتزوج متى توافرت شروطها ، والثانية فئة الاعالة متى توافرت شروطها وبالحسود المقررة قانونا .

ولما كان مناط صرف علاوة الزواج هو قيام رابطة الزوجية فإذا انتهت هذه الرابطة لأي سبب ، فإن الحالة الاجتماعية للعامل تتغير ، وعليه ينبغي وقف صرف هذه العلاوة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تغير الحالة الاجتماعية ، وتبعا لذلك فإن الأرملة لا تستحق علاوة زواج لتختلف مناط المنح عنها بوفاة زوجها ، وإن كانت تستحق علاوة اعالة الأولاد عند انتقال أعمالهم إليها إذ لا ارتباط بين العلاوتين .

ولما كان ما تقدم فإن الطلب المقدم من بعض العاملات الأرامل بالمركز القومي للبحوث التربوية يطلب تقرير أحييتهم في علاوة زواج ، لا يتماشى وحكم القانون ويتعين الالتفات عنه .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملات الأرامل بالمركز القومي للبحوث التربوية في الحصول على علاوة الزواج المنصوص عليها في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ .

(فتوى رقم ٢٣٤ في ١٩٨٩/٣/٤ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ١١٣٧/٤/١٦) .

(٦٣)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - علاوة اجتماعية .

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢
بتوفير اعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين .

قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ علاوة اجتماعية اضافية للمعاملين
بأحكامه بواقع أربعة جنيهات للمعاملين بالدولة والقطاع العام - حظر المشرع الجمع بين هذه
العلاوة وأي علاوة أخرى مماثلة - قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اعانة
لديها أربعة جنيهات لأصحاب المعاشات - العلاوة المقررة بمقتضى القانون الأخير تماثل تلك
المقررة بمقتضى القانون الأول من حيث قيمتها والهدف من تقريرها - نتيجة ذلك : عدم
جواز الجمع بين العلاوتين - تطبيق .

ينص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية
فى المادة الأولى منه على أن « تمنح علاوة اجتماعية اضافية بواقع أربعة
جنيهات شهريا للمعاملين داخل جمهورية مصر العربية الأتى بيانهم :

(أ) العاملون بالدولة

(ب) العاملون بالقطاع العام .

(ج) العاملون فى الدولة الذين تنظم شئونهم كادرات
خاصة » . وتنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز الجمع بين أكثر من علاوة
طبقا لأحكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بينها وبين أية علاوة مماثلة
وذلك دون اخلال بالعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة
١٩٨١ » وينص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة
لأصحاب المعاشات والمستحقين فى المادة الأولى على أن « تضاف اعانة بواقع
أربعة جنيهات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام
التشريعات الآتية : . . . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون
التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع منح علاوة اجتماعية اضافية بواقع
أربعة جنيهات للمعاملين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات الخاصة .
وحظر الجمع بين هذه العلاوة وبين أى علاوة مماثلة مع عدم الاخلال بأحكام
للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية ، كما قرر اعانة
لديها أربعة جنيهات شهريا لأصحاب المعاشات .

ولما كان المشرع قد حظر بنص صريح الجمع بين العلاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وأى علاوة مماثلة وكانت الاعانة الواردة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ تماثل المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من حيث قيمتها والهدف من تقريرها ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما ، وذلك اعمالا للحظر الذي تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وما يؤكد قصد المشرع في عدم الجمع بينهما ، ما ورد بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه من أنه أعد « تنفيذا لسياسة الحكومة التي تستهدف رفع المعاناة عن كاهل محدودى الدخل والتخفيف من أعباء المعيشة وأسوة بما تم للعاملين وهو ما يكشف عن رغبة المشرع في التسوية بين أصحاب الماشات والمستحقين عنهم والعاملين الموجودين بالخزنة في مجال الاستفادة بالميزة المادية التي وردت بالقانونين المشار اليهما ، وهو ما يقتضى عدم الجمع »
إثارا للمساواة .

وتبعا لذلك ، فإنه لا يجوز الجمع بين العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ للعاملين بجهات مدنية وينطبق بشأنهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ صالف البيان .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للعاملين في جهات مدنية وينطبق بشأنهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين العلاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ، والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

(فتوى رقم ٢٥٨ في ١٩٨٩/٣/٧ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ١١٣٤/٤/٨٦) .

(٦٤)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

ادارة محلية - رسوم - مقابل انتفاع ورسوم خدمات .

قانون نظام الحكم للمحل للمساكن بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

حدد المشرع على سبيل العبر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات وبين أوجه استخدامها - من بين هذه الموارد الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي لصالح ذلك الحساب والتي اشترط المشرع لفرضها موافقة مجلس الوزراء - كما لم يتم هذه الموافقة تدخل هذه الرسوم ضمن الموارد المالية للمحافظات - تطبيق .

يقضى قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في المادة ١٢ منه على اختصاص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض « الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا لأحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو بإلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء » : وفي المادة ٤٥ ثانيا ج. بأن تشمل موارد المحافظات « حصيلة استثمار أموال المحافظة وإيرادات الرافق التي تقوم بإدارتها » وتنص المادة ٣٧ منه على أن « ينشئ المجلس الشعبي المحلي للمحافظة حسابا للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارده من :

١ - الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح هذا الحساب .

٢ - أرباح المشروعات الانتاجية التي ينولها الحساب المذكور .

٣ - تبرعات والهيئات والوصايا التي يوافق المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب .

٤ - ٥٠٪ من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر في الموازنة » .

وتنص المادة ٣٨ على أن « تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة وفقا لما يقرره المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في الأغراض الآتية :

١ - تمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة .

٢ - استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لامتثالها وإنشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية .

٣ - رفع مستوى أداء الخدمة العامة المحلية .

٤ - أنصرف على الخدمات العامة الحيوية الصاجلة ٠٠٠ ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص .٠٠ وتعامل أموالها هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون المعونات ، وفيما يختص بالحصول والصرف والرقابة ولا يتول فاقض هذا الحساب الى الخزنة العامة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد على سبيل الحصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، ومنها أوجب استحداثها ، ومن بين هذه الموارد الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي لصالح ذلك الحساب ، والتي اشترط المشرع لفرضها موافقة مجلسي الوزراء ، فإذا لم تتم هذه الموافقة فإن ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعنى المقصود ، ولا يتول بالتالي الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة . ولا يبدو في الحالة المروضة أن يكون زيادة ارضى المنتفعون بالكباين دفعها بالاضافة الى مقابل الانتفاع الأصلي ، وبهذه المثابة فانها تدخل في الموارد العامة للمحافظة وذلك طبقا لنص البند ج ثانيا من المادة ٣٥ سالفه الاشارة التي تدخل في هذه الموارد حصيللة استثمار أموال المحافظة وايرادات المرافق التي تقوم بإدارتها ، ومنها الكباين ، وتبعا لذلك لا يجوز بحال ادخال هذا المورد ضمن موارد حساب الخدمات التي حددتها المادة ٣٧ ، أو الصرف من حصيلته في غير ما يقرر لذلك في المادة ٣٨ من قانون نظام الحكم المحلي .

ولما كان ذلك ، وكان القابض من الأوراق أن مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه التي خصصها المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بورسعيد لأعمال التجهيد والتعمير وصيانة وحدات الصرف تتلخص في أغراض الحساب ، وأن الزيادة التي فرضها المجلس في هذا الخصوص لا تعد رسوما محلية بل مجرد إضافة لمقابل الانتفاع ، فانه تبعا لذلك لا يجوز أن تتول هذه الزيادة الى حساب الخدمات ، ولكن يجب أن تدخل في الموارد العامة للمحافظة . ولا ينال من ذلك : القول بأن عدم املولة حصيللة الزيادة الى حساب الخدمات من شأنه عدم سدادهما سبق صرفه من هذا الحساب ، ذلك أن المشرع - في المادة

٣٨ ساقفة الاشارة - جعل من بين استخدامات موارد الحساب استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لاتمامها ، وجميع ما ينصرف الى أعمال الترميم والصيانة اللازمة للكباثن باعتبارها من المرافق التي تديرها المحافظة ويدخل عاقلها ضمن مواردها الخاصة .

لذلك

انتهت الجمعية التسمية لقسم الفتوى والتشريع الى عدم جواز ايلولة حصة الزيادة في مقابل الانتفاع ورسم الخلفات التي فرضها المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بوزيعة بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤ الى حساب الخدمات والتنمية المحلية ، ودخولها في الموارد العامة للمحافظة .

(فتوى رقم ٢٦٦ الى ١٩٨٩/٢/٨ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ٣٧٥/٢/٣٧) .

(٦٥)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

بيع وإيجار أماكن - تملك المساكن الشعبية والاقتصادية - الالتزام بتحمل فوائد قروض إنشاء هذه الوحدات .

وفسخ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ قواعد تملك المساكن الشعبية والاقتصادية التي أقيمتها المحافظات وشملت قبل ١٩٧٧/٩/٩ والتي أقيمتها أو تليها بعد هذا التاريخ - لم يتطرق القرار المشار إليه إلى تحديد الالتزام بتحمل القسط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهي تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لبناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المشترى بطلاب مساكن الأيواء حيث نص القرار المذكور صراحة على أن القروض والفوائد التي استقطعت في إنشاء تلك المساكن يتحمل بها مستوفى تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي - تطبيق .

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها المحافظات ويتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . استعرضت الجمعية العمومية المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها : وتقييمها المحافظات التي تنص على أنه : « ثانيا : بالنسبة لوححدات المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » . وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا القرار ما يلي « أولا : نسب التوزيع : يتم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبانى بدون الأرض ... وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد »

خامسا : حالات التأخير في السداد .. وأحكام أخرى :

في حالة تأخر المشتري عن سداد أي قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ السداد »

يتضمن عقد البيع نصاً يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة إلا بعد موافقة المحافظة وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

تقول حصة البيع مقابل الانتفاع « بمساكن الايواء » الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصندوق بقيمة أقساط القروض والفوائد التي استخدمت في بناء هذه الوحدات

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات ، الى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/١ . وتنفيذا لهذا التفويض - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/١ وتلك التي اقامتها أو تقيمها بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - حسبما جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور - فإنها تقضى بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد . فإذا ما تأخر المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخرة سدادها فوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد . واذ لم يتطرق هذا القرار الى أقساط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهي تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المشترون . وذلك على خلاف الوضع بالنسبة « لمساكن الايواء » حيث نص القرار المذكور صراحة على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ولا يحتاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من تحديد لقواعد تملك المساكن التي تقيمها المحافظات

وتشغل بمص تلاميذ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقيار إليه ، لتجاوز
إلقرار حدود التفويض المقرر في هذا القانون ، وبالتالي فيتمتعون باستبعاد
أقساط القروض وفوائدها المستحقة في بناء المساكن الاقتصادية من
تكلفة البناء . ذلك أنه أما ما كان الرأي في مشروعية القرار المذكور ،
والتزام حدود التفويض ، فالثابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الأقساط
وفوائدها .

لهذا

انتهى رأي اللجنة الصومية لعمى الفتوى والتشريع الى أن أقساط
القروض وفوائدها التي حصلت عليها محافظة البحيرة لبناء وحدات سكنية
اقتصادية وتم شغلها بصفة ١٩٧٧/٩/١ يتحمل بها المشترون لتلك
الوحدات .

(فتوى رقم / / / ١٩ / جلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ١٤٠/٢/٧) :

(٩٦٠)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٦

• الجهاز المركزي للحسابات - مجال رقابة - شركات صناعية - شركات تجارية -
الشركة السعودية المصرية للتأمين - قانون الجهاز المركزي للحسابات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ -
اتفاقية الشركة المصرية السعودية للمجموع الصناعية بقرار مجلس الجمهورية رقم ٦٥٦ لسنة
١٩٧٥ •

نات المشرع بالجهاز المركزي للحسابات الرقابة على عدد من الجهات المصدرة على
سبيل البحر ومن بينها الشركات التي يساهم فيها شخص عام بما لا يقل عن ٢٥٪ من
رأس مالها - الشركة المصرية السعودية للتأمين - تم نقلها لاتفاقية تأسيسها من شركات القطاع
الخاص ثم تحولت داخل القطاع ومساهمة الحكومة المصرية فيها بنسبة ٥٠٪ - ومن
ثم تندرج ضمن الشركات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للحسابات - الاطلاعات والكوابل
المقررة للشرطة بمقتضى اتفاقية أنشائها لا تحول دون قيام الجهاز المركزي للحسابات
برقائتها - تطبيق •

تنص المادة ٢٥١ من دستور جمهورية مصر العربية على أن : وليس
الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب بما يتناسب من البيان •
وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع
المقررة •

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات
التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ،
أو التي تحمل خزائن الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة ،
تجب موافقة مجلس الشعب عليها •

استقرت الجمعية الصومانية المائة (٢) من اتفاقية تأسيس
الشركة السعودية - المصرية للتأمين ، التي وافق عليها مجلس الشعب ،
وصدور بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة
عليها وعلى النظام الأساسي الملحق بها ، والتي تنص على أن : تنشأ وفقاً
لأحكام هذه الاتفاقية شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة السعودية -
المصرية للتأمين ، وتكون لها الشخصية القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق
والصلاحات للقيام بأعمالها في جمهورية مصر العربية وتمتع بالاستقلال
المالي والإداري الكامل ، المادة ١١ من ذات الاتفاقية التي تنص على أن
• تعتبر الشركة من شركات القطاع الخاص ولا تخضع عليها التشريعات
واللوائح والتمويلات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه ومجلس إدارة

الشركة وضع اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقوانين واللوائح المقررة كما يشتمل اللوائح الخاصة بشئون العاملين الوظيفية ، مع التقيد بقوانين التأمينات الاجتماعية وتعميمات العاملين ، والمادة ١٢ من الاتفاقية التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في أى قانون مصرى تمنى أرباح الشركة من جميع الضرائب والرسوم ٠٠٠ » والمادة ١٥ من الاتفاقية التي تنص على أنه « يحق للمساهم السعودى استيفاء وتحويل أرباحه وحقوقه الناتجة له عن الشركة الى الخارج بالعملة الحرة دون أية قيود » .

وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلتحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها من هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب فى القيام بمهامه فى هذه الرقابة وذلك على النحو المبين فى هذا القانون » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠ »

٣ - الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٩٪ من رأس مالها » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع فى قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، ناط بهذا الجهاز بمعاونة مجلس الشعب فى الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها فى هذا القانون . ويؤسس الجهاز أنواع الرقابة المقررة له ، على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها » .

ولما كانت الشركة المسكونية - المصرية للتعمير - طبقا لاتفاقية تأسيسها تعد شركة مصرية مساهمة من شركات القطاع الخاص ، وهي تزاوّل نشاطها داخل جمهورية مصر العربية ، وتساهم فيها الحكومة المصرية

بنسبة ٥٠٪ من رأس المال . وعن ثم فتندرج ضمن الشركات المشار إليها التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة . ولا يغير من هذا النظر أن انشاء الشركة المذكورة تم بناء على اتفاقية بين حكومتى مصر السعودية ، أصبح لها قوة القانون بعد أن استوفت إجراءاتها الدستورية ، وقد تضمنت أحكاما استثنائية تسرى على الشركة دون غيرها وشركات القطاع الخاص التي تعمل في مصر وتساهم فيها الدولة . ذلك أن الاتفاقية لم تستنفذ تطبيق القانون المصرى على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة مساهمة مصرية وكل ما قرره من مزايا خاصة لها كالتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية ، وحق المساهم السعودى فى تحويل أرباحه بالعملة الأجنبية إلى الخارج دون قيود ، وسلطة وضع لوائح إدارية ومالية جميعها لا تحول دون قيام الجهاز المركزى للمحاسبة برقابة هذه الشركة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ، فى حدود الاتفاقية المذكورة .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركة السعودية المصرية للتصير لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبة على النحو السالف بيانه .

(فتوى رقم / / ١٩ / جلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ١٣٠/١/١٧) .

(٦٧)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

(أ) بنوك - البنك المركزي المصري - سلطاته بالنسبة لبنوك القطاع العام .

- المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والبنوك المصرفية - مجلس إدارة بنك القطاع العام هو السلطة المختصة على تصريف شؤونه - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والبنوك المصرفية لم يتضمن أحكاما تتعلق بتشكيل واختصاص الهيئات العمومية لبنوك القطاع العام - يأتي البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي - لا يحد مجلس إدارة البنك المركزي جهة عمومية لبنوك القطاع العام وإنما يمارس بعض سلطات الهيئات العمومية طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن آليات عمل سلطات هذه الهيئات على سبيل المثال - تطبيق .

(ب) شركات المساهمة والشركات المشتركة - أعضاء مجالس الإدارة المشكلون لبنوك القطاع العام - اختيارهم - المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - قبل تعديل النص المشار إليه لم يكن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مختصا باقتراح قرارات تعيين ممثل بنوك القطاع العام في مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المشتركة التي يضم تشكيبها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ و ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - كان هذا الاختصاص منوطا برئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص - بعد التعديل صار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو السلطة المختصة بتعيين ممثل بنوك القطاع العام في مجالس إدارة تلك الشركات أساس ذلك : أن الوزير المذكور هو رئيس الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام - القرارات الصادرة من وزير الاقتصاد قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ مخالفة للقانون لصدورها من غير المختص قانونا بها - تطبيق .

(ج) شركات مساهمة - حظر إجماع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس الإدارة .

المادة (١٧٧) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

حظر الترشح لإجماع بين الوظيفة العامة والشراكة في تأسيس شركات مساهمة أو في عضوية مجلس الإدارة - علة هذا الحظر هو منع التأثير على مصالح الشركة بنفوذ بعض الموظفين العموميين - الاستثناء من هذا الحظر يكون بإذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

(د) شركات مساهمة - حظر اشتراك عضو مجلس التسمي أو الترشح في عضوية مجالس إدارات الشركات المأكودة ما لم يكن مؤسسا أو مالكا لشركة في ثلاثة على الأقل من الأسهم - مخالفة هذا الحظر تعرض إلى البطلان - يلزم المطالب بإدائه ما يلزمه من الشركة على حصة الشركة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي التي تنص على أن « يكون لكل من بنوك القطاع العام مجلس إدارة يشكّل على الوجه الآتي :

.....

ويرشح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاءه . ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية » . والمادة ١٩ من ذات القانون التي تنص على أن « مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار إليها في المادة السابقة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف امره » . والمادة ٢٢ من القانون المذكور - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٤ - التي تنص على أن « يدخل مجلس إدارة البنك المركزي سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية : » . والمادة ٢٨ منه التي تنص على أنه « استثناء من حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس البنوك المشتركة المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة . وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي » .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ التي تقضي بأن « يتم اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المشتركة التي يتم انشاؤها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها المثلين للأشخاص الاعتبارية العامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص » .

ومعاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ جمل من مجلس إدارة بنك القطاع العام السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره . كما أفرد للجهاز المصرفي نظاما خاصا لم يضمته أحكاما تتعلق بكيكته تمثيل الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام وتمتعها صلاحياتها ، وإنما دخلت بمقتضى هذا النظام البنك المركزي على قبة الجهاز المصرفي وتمتع مجلس إدارته بصلاحيات واسعة تفردها بصفة سلطة رقابية ولغرض باعتبارها

يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك بحكم القانون كما منح المشرع بعض هذه الاختصاصات لمجالس إدارة بنوك القطاع العام ولم يخضع قراراتها لتصديق جهة أخرى إلا أن مجلس إدارة البنك المركزي لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ، وإنما يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهي المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر .

وإذا كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ قد قضى بأن يتم اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المشتركة التي يتم انشاؤها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المثلين للأشخاص الاعتبارية العامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص فإنه تطبيقاً لهذا النص ولما سبق إضاحه ، يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية غير مختص بإصدار قرارات تعيين ممثل بنوك القطاع العام في مجالس إدارة البنوك التي تساهم فيها هذه البنوك .

وإذا كان المشرع بمقتضى التعديل الذي أصاب المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، قد عدل عن مسلكه السابق وقضى صراحة بأن يكون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بصفته رئيساً للجمعية العامة لبنوك القطاع العام تعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس إدارة البنوك والشركات التي تساهم فيها تلك البنوك بناء على ترشيح محافظ البنك المركزي واقتراح رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام ، فإن هذه السلطة المستحدثة لا تمارس إلا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر أي اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ اليوم التالي لتاريخ نشره وفقاً لنص المادة الرابعة منه . ولما كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد أصدر القرارات أرقام ٣٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ سائلة البيان بفساد تاريخ ١٩٨٣/١١/٦ . أي قبل سريان التعديل الذي طرأ على المادة ٢٢ المشار إليها ، فإنه يكون قد اغتصب سلطة ليست له ، الأمر الذي يصيب القرارات المذكورة بصيب عدم الاختصاص ، ومن ثم بطلانها . ولا يغير ما تقدم أنه أشير في ديباجة القرارات سائلة الذكر إلى أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته ، إذ أن وزير الاقتصاد لا يعد وفقاً لإحكام هذا القانون رئيساً للجمعية العامة لبنوك القطاع العام

وأية ذلك انه اذا كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد اختص في المادة ٣٦ منه الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العامة لشركة القطاع العام بتعيين ممثلي الشركة في مجالس ادارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها ، الا انه لا يمكن اعتبار وزير الاقتصاد في القانون المذكور الوزير المختص بالنسبة للجمعية العامة لبنوك القطاع العام . أولا : لعدم وجود تشكيل لهذه الجمعيات بالنسبة لبنوك القطاع العام . وثانيا : لأن المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ - وهو قانون خاص - ناط بمجلس ادارة البنك المركزي المصري ، وهو لا يرأسه وزير الاقتصاد ، بعض سلطات الجمعية الصومية الواردة على سبيل الحصر كما سبق البيان وليس من بينها سلطة اختيار ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها ، ولم يعهد المشرع لوزير الاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس ادارة البنك المركزي عند ممارسة اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام بتعيين ممثلي هذه البنوك في مجالس ادارة البنوك والشركات التي تساهم فيها الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ في ١/٤/١٩٨٤ . ومن ثم فلا مجال لسريان ما جاء بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على بنوك القطاع العام .

ويؤكد ذلك أنه لو كان وزير الاقتصاد هو المختص بتعيين ممثلي بنوك القطاع العام بصفته رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام وفقا للمادة المذكورة لما أعوز المشرع النص على ذلك صراحة في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، إذ ان النص في هذه المادة على سلطة الوزير هذه بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ يؤكد أنها لم تكن له في ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

كما استعرضت الجمعية المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي تنص على أنه « لا يجوز لأي شخص الجمع بين أي عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة في إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر - الا اذا كان ممثلا لهذه الجهات ، ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الأسكام الأخرى الماتمة في القوانين الخاصة أن يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس إحدى الشركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها ، وذلك باذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص ،

كما يجوز له مباشرة الأعمال الأخرى أشار إليها في الفقرة السابقة بشرط
الاجتزاء على ذلك تولى رئاسة مجلس الإدارة أو القيام بأعمال العضو
المنتخب ، وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء ، وفي جميع الأحوال
لا يصدر الأذن إلا بعد بحث الأمر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص
بمصل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات
الوظيفة وحسن أدائها .

... ومفاد ذلك أن حظر الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس
شركات مساهمة أو عضوية مجلس إدارتها هو منتج بعض مصالح الشركة
ينفذ بعض الموظفين العموميين لقضاء مصالحها أو للتأثير في المنتخبين في
رأس مال الشركة عند طرح الأسهم للاكتتاب مما حدا بالمشروع إلى حریم
الاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها إلا باذن خاص من
الوزير . التابع له العامل أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال . وقد
أشار تقرير اللجنة المشتركة في مجلس الشعب عن مشروع شركات المساهمة
صالح الذكر ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ أجازت - استثناء - أن
يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة أو عضوية مجلس
إدارتها بمقتضى إذن خاص من الوزير المختص التابع له العامل في كل حالة
على حدة ، وبعد بحث الأمر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة العامل بعمل
الشركة ، أو التأثير فيها ، وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات
الوظيفة وحسن أدائها . وعلى ذلك يكون المشروع قد حظي على العاملين
بالحكومة أو القطاع العام أو الهيئات العامة الجمع بين وظائفهم في تلك
الجهات وبين عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة ومنها البنوك إلا إذا
كان العامل ممثلاً للجهة التي يصل لها في مجلس إدارة الشركة المساهمة ،
واستثناء من ذلك يجوز للعامل أن يجمع بين عمله وعضوية مجلس إدارة
أحدى الشركات المساهمة باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

وإذ يبين من الإطلاع على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨٣

بتعيين الدكتور / الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بجامعة القاهرة (وهي إحدى الهيئات العامة ذات الطابع
الحكومي وفقاً لنص المادة ٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) ،
أنه قضى بتعيين السيد المذكور ممثلاً لبنك الإسكندرية - وهو من غير
العاملين به - في مجلس إدارة بنك مصر العربي الإفريقي دون الحصول
على إذن خاص بذلك من رئيس مجلس الوزراء بالمخالفة لنص المادة ١٧٧
من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ صالف الذكر ، ومن ثم يكون هذا القرار

بطلاناً . وكذلك الحال بالنسبة للزاد ووزير الاقتصاد رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن الدكتور / رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذي قضى بتعيينه عضواً بمجلس إدارة بنك مصر الدولي مثلاً لبنك مصر ، إذ يبين من الاطلاع على هذا القرار أنه صدر دون الحصول على إذن خاص من رئيس مجلس الوزراء يسمح للسيد المذكور بمثل بنك مصر - وهو ليس من الهامليين به - في عضوية مجلس إدارة بنك مصر الدولي . ومن ثم يكون قرار تعيينه هذا قد شابه البطلان لمخالفته لنص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

كما استخرجت الجمعية المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر التي قضت بأنه « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو المجلس الشورى أن يمين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها أو كان مالكا لمشاركة في المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس إدارتها قبل انتخابه » .

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة ، .

ومما هو ذلك أن المشرع - لاعتبارات قهروا - خطر تعيين أعضاء مجلس الشعب والشورى في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة إلا في الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٧٩ المشار إليها ، وقرّر جزاء البطلان على كل عمل يخالف هذا الحظر والزم المخالف برد ما يكون قد قبضه نظير عضويته لمجلس إدارة الشركة إلى الخزانة العامة .

ولما كان الحظر الوارد في المادة المذكورة قد جاء من العموم والشمول بحيث يشمل العضو بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير ، فإن تمثيل عضو مجلس الشعب أو الشورى إحدى الشركات المساهمة ومنها البنوك في عضوية مجلس إدارة شركة أو بنك آخر في غير الحالات الواردة على سبيل الحصر يقع باطلا ويلزم المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة إلى خزانة الدولة . يؤكد ذلك ما جاء في المادة ٢٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة من ضرورة أن يتوافر في الشخص الطبيعي الممثل للشخص الاعتباري بمجلس الإدارة كافة الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة ومنها بطبيعة الحال ألا يكون الشخص شاغلاً

لمضوية مجلس الشعب أو الشورى مع مراعاة الحالات الثلاث التي استثنىها المشرع صراحة .

واذ يبين من الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٢ بتعيين الدكتور / أستاذ المالية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ممثلاً للبنك الأهلي المصري في مجلس إدارة بنك تشيس الاهلي / مصر وهو في ذات الوقت من أعضاء مجلس الشعب ، ولم تقم به احدي الحالات التي تجيز له الجمع بين عضويته بمجلس الشعب وعضوية مجلس ادارة البنك المركزي ، فان هذا القرار يكون قد صدر باطلا لمخالفته لنص المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وأخيراً فإنه بالنسبة للسيد / فقد ثبت من كتاب السيد محافظ البنك المركزي المؤرخ ١٩٨٩/١/٢٢ انتهاء عضوية السيد المذكور بالمصرف العربي الدولي ، ومن ثم فلا محل لبحث مسألة مدى جواز جمعه بين عضوية مجلس ادارة هذا المصرف وعضوية مجلس ادارة بنك قناة السويس .

لذلك

انتهى رأي الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٢٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسنة ١٩٨٢ على النحو المبين بالأسباب .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ٣٣٥/٨٦) .

(٦٨)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

تعميضي - دكن الخطا - تعدد صور الخطا - الخطا الشخصي والخطا اللغوي - توزيع عليه المسؤولية *

• ثبوت خطأ بعض العاملين لا يتنافى ولا يتعارض مع إمكان قيام أخطاء أخرى ساهمت في تحقق الضرر - إذا ما تحقق للشركة قيام هذه الأخطاء الأخرى التي ساهمت في أحداث ما لحقها من أضرار يتعين منطقيا تقسيم تعويض الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الأخطاء ، وفي تحقق الضرر المترتب عليها عملا بالقاعدة الأصولية القانونية والتي تقضي بأن مسؤولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ - تطبيق *

إن الخطأ المنسوب الى السيدين المذكورين ثابت في حقهما على نحو ما فصله الحكم التأديبي الصادر في هذا الشأن حين قرر مسؤوليتهما عن استيراد المعدات وانهما على علم بتفاصيل التعاقد المبرم مع الموزع والتاريخ المحتمل لوصول هذه المعدات ، وإن الأمر كان يقتضي اعداد مكان مناسب بموقع مصنع الشركة بالقبارى يتم تركيبها فيه ، وإن ذلك أصبح أمرا محتما بعد اخطار الشركة بوصول المعدات الى ميناء الاسكندرية واسناد مهمة التخفيض عليها وسحبها من المنطقة الجمركية الى الشركة العامة للصوامع اذ كان الثابت من الأوراق أن المحالين لم يحركا ساكنا ازاء كل هذه الأمور ، ولم يطلبوا من أى مسئول بالشركة المعاونة في تهيئة مكان لتفريغ هذه المعدات ، بل تركت الحاويات بموقع المصنع الى أن علما بمحطى الصدفة أن هذه الحاويات يستحق عليها غرامة تأخير فحينئذ أمكن تقدير ارضيات خشبية وضعت عليها المعدات *

وإذا كان خطأ السيدين المذكورين ثابتا على النحو المتقدم وترتب عليه ضرر للشركة التي يعملان بها يتمثل في مبلغ التعويض عن عدم تفريغ الحاويات التي دفع للشركة العامة للصوامع بيد أن ثبوت خطأ السيدين المذكورين لا يتنافى ولا يتعارض مع إمكان قيام أخطاء أخرى ساهمت في تحقق الضرر ، وبالتالي فانه اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الأخطاء الأخرى التي قد تكون ساهمت في أحداث ما لحقها من أضرار يتعين منطقيا تقسيم تعويض الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الأخطاء وفي تحقق الضرر المترتب عليها عملا بما تقضي به الأصول القانونية المقررة من أن

مسئولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وإن كل خطأ يتحمل مرتكبه جزءاً من تعويض الضرر المترتب عليه بنسبة مساهمته فيه .

ولما كان ذلك ، وكانت الشركة التي يصل بها السيدان المذكوران ، لم تعتبر الخطأ الذي وقع عنهما هو الخطأ الوحيد الذي سبب الضرر ، ووثبت على ذلك عدم مسئوليتيها المدنية ، فإنه يتعين الأخذ في الاعتبار تقديرها هذا بمقتضى القوالب الملزمة بتعويض الضرر في الحدود التي ساهم فيها خطأهما في حدوث الضرر ، وأخذاً في الاعتبار الأخطاء الأخرى التي ساعدت على حدوثه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن مسؤولية السيد / مدير ادارة المشتريات بشركة الاسكندرية للثلج والتبريد ، والسيد / رئيس القطاع التجارى بها عن غرامات التأخير التي تحببت بها الشركة تكون بقدر خطئها ونسبة ما أحدثه خطأ كل منهما بالاشتراك مع أخطاء الآخرين في الضرر الحاصل للشركة .

(فتوى رقم ١٩٨٩/٢/١ - ١٩٨٩/٢/١٦)

(٦٩)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

ضرائب - ضرائب جبرية - إعانات جبرية - الضلوع (مؤسسة مصر للطيران) .
 التي القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ الاعلانات المقررة بمقتضى القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والتي كانت تتمتع بها مؤسسة مصر للطيران - عادت المؤسسة الى التمتع بهذه الاعلانات منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٤ - اشغل القانون الأخير واجب الضريبة على المؤسسة المذكورة لولا ان الاعطاء المقرر بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦١ في ذلك مشروع قرار قد ذل في المادة رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٥ بتفصيل الاستثناء للغة التي تستوزعها الهيئات الطبية لوزارة الطيران المدني لا سيما مع احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٤ - تطبيق .

استبيان للجمعية الصومية ان المادة ٤ مكررا (٧) من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى « الشركة العربية المتعلقات للطيران » نصت على ان « تبقى شركة الطيران العربية المتحدة خلال مدة الترخيص لها بمنزلة نشاطها من الضرائب والرسوم الآتية : »

وان المادة ٤ مكررا (٨) من ذات القانون نصت على ان : تبقى شركة الطيران العربية المتحدة من كافة الرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيسية والقيمة المضافة والاستهلاك والانتاج وقد اذق به الترخيص الصادر لهئة الشركة لمزاولة نشاطها وقد نصت المادة (١) منه على ان « يعمل بهذا الترخيص لمدة ٢٥ سنة (خمس وعشرين سنة) من تاريخ بدء الشركة مزاولة لنشاطها (اول يناير سنة ١٩٦٦) وان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن يمتن الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسات العربية العامة للنقل الجوي تنص المادة ١ منه على ان « تباشر الشركات التابعة للمؤسسة العربية للنقل الجوي نشاطها طبقا للاحكام المقررة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ » في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة ، تسمى شركة الطيران العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترخيص المرفق به ، وتتمتع بالاعلانات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تباشر من عمليات « وان المادة ١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاعلانات الجبرية تنص على ان : تبقى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والمعدات

والأصناف والمهمات الواردة للجهات المسماة في مجال الطيران المدني والتابعة لوزارة الطيران المدني ، والالزمة لأداء نشاطها ويصدر بتحديد هذه الأصناف والمهمات والمعدات قرار من وزير المالية بناء على طلب الوزير المختص ، وأن المادة ٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران تنص على أن « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقاً للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تباشره من عمليات » ، وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية تنص المادة ٣ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ٠٠٠٠ - ١٥ - المعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة في مجال الطيران المدني والالزمة لمباشرة نشاط هذه الجهات » .

ومفاد النصوص المتقدمة أن المشرع قدر بعض الإعفاءات الجمركية لمؤسسة مصر للطيران (شركة الطيران العربية المتحدة) بموجب القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وأن هذه الإعفاءات قد مرت بأربع مراحل المرحلة الأولى منذ العمل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وحتى صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ولا ريب أن المؤسسة كانت تتمتع خلالها بهذه الإعفاءات ، والمرحلة الثانية منذ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وحتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، وخلال هذه المرحلة كانت المؤسسة لا تتمتع بهذه الإعفاءات حيث ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٧٥ إذ قصد المشرع بإصداره توحيد التشريعات الجمركية المتعلقة بالجهات التي تعمل في مجال الطيران المدني ومن ثم يسرى في شأن مؤسسة مصر للطيران أبان هذه المرحلة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ . أما المرحلة الثالثة وهي منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ حتى صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، وفي هذه المرحلة كانت مؤسسة مصر للطيران تتمتع بالإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه إذ أن مدة الترخيص لها بمزاولة نشاطها لم تكن قد انتهت ، فضلاً عن أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قد أوضحت المادة (٦) منه بجلاء استمرار المؤسسة المشار إليها في التمتع بالإعفاءات

والمزايا المقررة في أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه والتي أحال في هذا المجال على الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما يعنى إعادة العمل مرة أخرى بالأحكام المقررة بهذا القانون بعد أن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ويؤكد هذا المعنى أن وزير المالية عندما أصدر قراره الرقيم ٨٧ لسنة ١٩٨٦ استند لأحكام هذا القانون الأخير محددا للأصناف المعفاة ولم يورد مؤسسة مصر للطيران ضمن تعداد الجهات التابعة للطيران المدني الأمر الذي يسيء عن عثم سريان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ على المؤسسة المشار إليها خلال هذه المرحلة . وفي المرحلة الأخيرة التي مرت بها هذه الإعفاءات وهي التالية لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فإن القانون المذكور أنه بتنظيم جديد للإعفاءات الجمركية حيث ناط بوزير المالية بناء على توصية الوزير المختص وبشرط المعاينة إصدار قرار بتحديثه الأصناف التي نستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة في مجال الطيران المدني وتكون لازمة لمباشرة نشاطها ، والتي تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها ومن ثم تكون الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ قد ألغيت ضمنا ولم تعد المؤسسة المشار إليها تتمتع بها ، يؤيد ذلك صدور قرار وزير المالية - تنفيذ أحكام هذا القانون - رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ مشتملا على مؤسسة مصر للطيران من بين الجهات التي تسرى في شأنها القوائم المرفقة به ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر متفقاً وأحكام القانون ، ويكون طلب المؤسسة المشار إليه بتعديل هذا القرار واستبعادها منه قد ورد غير متفق وأحكام القانون .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ قد ألغى الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وأن مؤسسة مصر للطيران عادت إلى التمتع بهذه الإعفاءات منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ حيث أصبح هذا القانون واجب التطبيق على المؤسسة المشار إليها ،
لغائه الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ٣٧٨/٢/٣٧)

(٧٠)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مهنيون بالدولة - تسوية حالة - تقييم المؤهلات التي تمنحها المعاهد أو المدارس الوطنية - الزم

يتم استمرار العمل بالمؤهل الذي تمنحه المدارس والمعاهد الوطنية إذا كان قد سبق تقييمه تقييمًا علميًا طبقًا للقوانين التسويات واللوائح المنقذة لها مع ترتيب الأثر التام في تطبيق النسخة التالية المستقلة لتعكس هذه المؤهلات إذا كان هذا التقييم لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تطبيق

تنص المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « ويكون تحديد المستوى المالي للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم العالي وشئون الأزهر والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة »

استقرضت الجمعية الصومية المادة (٨) من القانون نظام العاملين المدنيين بالقانون الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من السلطة المختصة وتضع كل وحدة جدولًا للوظائف مرتبًا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومستوياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيما يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية وتقييمها بأحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون » والمادة (٢١) من ذات القانون التي تنص على أن « المؤهلات العلمية والاجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميًا إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والإدارة العامة للبيئات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والكلية والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علميًا »

كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم للمؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية »

والمادة (١٠٦) منه التي تنص على أن « يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض

مع أحكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون أن تصدر القرارات المنفذة له في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تنفيذه .

واستظهرت الجمعية أن المشرع في بعض قوانين التسويات واللوائح المنفذة لها « كالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسط والمتوسطة قيم مؤهلات وطنية معينة من الناحية العلمية وصنفها تبعاً لمدة الدراسة بها ونوعيتها إلى مؤهلات عليا أو فوق متوسطة أو متوسطة ورتب على ذلك الأثر المتمثل بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملته هذه المؤهلات وإجراء التسويات اللازمة لتحسين أوضاعهم الوظيفية . هذا ولئن كان المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد هجر سياسة تسخير الشهادات واتجه إلى الأخذ بنظام موضوعي لترتيب الوظائف يقوم على الاعتماد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها ، وليس بالمؤهل الحاصل عليه من يشغل تلك الوظيفة الذي أصبح مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة حسب ما ورد في بطاقة وصفها . ومن ثم تجنبت المادة ٢١ من القانون المذكور الإشارة إلى حكم « تحديده المستوى المالي للمؤهلات » والذي ورد في النص المقابل من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ الملغى ، لتعارض هذا الحكم مع نظام ترتيب الوظائف . واكتفت المادة (٢١) ببيان المنطقة المختصة بإجراء التقييم العلمي للمؤهلات الوطنية أو الأجنبية ، لضرورة هذا التقييم عند شغل الوظائف التي تتطلب التأهيل من مستوى علمي محدد ، بينما أنه متى كانت بعض المؤهلات التي أتمتها المدارس والمعاهد الوطنية قد سبق تقييمها علمياً طبقاً لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها مع ترتيب الأثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملته هذه المؤهلات وكان هذا التقييم لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا مع قرارات صلادة من اللجنة المشار إليها ومن ثم يحين استعراض العمل به .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استعراض العمل بالتقييم العلمي لبعض المؤهلات الذي تم طبقاً لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعلى الوجه المبين في البيان .

(فتوى رقم / / / ١٩ / ١ / ١٩٨٩ ملف رقم ٧٤٩/٢/٨٦) .

(٧١)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

ضريبة - ضرائب ورسم جمركية - الإفراج المؤقت (جمارك) - إعفاء - خطاب الضمان .

المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادة ٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

أجاز المشرع الإفراج عن البضائع المراجة مؤقتا دون تحصيل أى رسوم جمركية وفقا لما يحضه وزير المالية من شروط وأوضاع - مقتضى ذلك أن هذا الإفراج المؤقت يفترض بطبيعته عدم تحصيل الضرائب الجمركية - يمكن أن يصدر قرار الإعفاء شاملا ما لم يؤد من الضرائب والرسوم الجمركية وما أدى منها بالفعل وحيث أنه يتعين رد ما سبق ادأؤه من ضرائب ورسوم - قيام مصلحة الضرائب بتسجيل خطابات الضمان المودعة لديها أو خصم الضريبة من الضمانات النقدية المودعة لديها يتعارض مع قرار الإعفاء - تطبيق .

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى المادة ١٠١ منه على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة - وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة وينص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية فى المادة ٤ منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية الاعفاء من كل أو بعض الضرائب الجمركية ونحوها من الضرائب والرسوم الملحقة بها أو تأجيل سدادها أو تقسيطها وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ استحقاق الضريبة وذلك بالنسبة الى الجهات الآتية : »

٢ - المشروعات التى يوافق عليها تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بالنسبة لما تستورده من أصول رأسمالية ومواد تركيبات البناء اللازمة لإنشاء هذه المشروعات ، ونص فى المادة ٥ منه على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشروط المعايير »

١٢ - الأشياء التى يصدر بأغائها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية .

والمستفاد من النصوص السابقة أن المشرع أجاز الإفراج عن البضائع المراجة مؤقتا دون تحصيل أى رسوم جمركية وفقا لما يحضه وزير المالية من

شروط وأوضاع ومقتضى ذلك أن هذا الإفراج المؤقت يفترض بطبيعته عدم تحصيل الضرائب الجمركية ٠٠٠ وأنه في ظل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية السابق أجاز المشرع لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية تقرير الإعفاء من الرسوم الجمركية كلها أو بعضها لأصول معينة أو لما تستورده جهات محددة ، وغنى عن البيان أن هذه النصوص جاءت عامة ومطلقة ، ومن ثم فقد تضمنت إعفاء شاملا ينصرف الى إعفاء الأشياء من أداء الضرائب والرسوم الجمركية وقت الإفراج عنها ، ويمتد كذلك الى إعفاء السلعة بعد الإفراج عنها ، وبهذه المثابة يمكن أن يصدر قرار الإعفاء شاملا ما لم يؤد من الضرائب والرسوم الجمركية ، وما أدى منها بالفعل وحينئذ يتعين رد ما سبق أدائه من ضرائب ورسوم عن هذه السلعة .

تنفيذا لمقتضى النصوص المقررة للإعفاء والذي لا يمكن تحقيقه الا بعد فحص طلب الإعفاء المقدم من ذوى الشأن والانتهاج الى رأى يصدره ، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت فاذا تم الإفراج عن السلعة مؤقتا أو نهائيا فان ذلك لا يمنع السلطة المختصة بالإعفاء من تقريره لصالح ذوى الشأن ولا يتأتى ذلك الا برد ما سبق أدائه من ضرائب على السلعة قبل صدور قرار الإعفاء .

ولما كان ذلك وكان قيام مصلحة الجمارك بتسييل خطابات الضمان المودعة لديها أو خصم الضريبة من الضمانات النقدية المودعة لديها إنما يتعارض مع مقتضى قرار الإعفاء فإنه يتعين عليها والحالة هذه رد ما سبق استقطاعه من ضرائب ورسوم الى ذوى الشأن بعد صدور قرار إعفائهم منها .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لتسييل الفتوى والتشريع الى أنه يتعين رد الضرائب والرسوم الجمركية المستقطعة من خطابات الضمان أو الأمانات النقدية اذ صدر قرار من السلطة المختصة بإعفاء السلعة من الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لأحكام القانون .

(فتوى رقم / / / ١٩ / ٢ / ١٩٨٩ ملف رقم ٣٦١/٢٧) .

(٧٢)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون - تسويات - تعديل المركز القانوني - علم جواز تعديل المركز القانوني للمعلم بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .

٧ - يجوز للمعلم المطالبة بتعديل وضعه الوظيفي استنادا الى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بما لو يمكن ذلك تبديلا لحكم قضائي نهائي - يستعجل على مجلس الادارة لبات السبب تعديل المركز القانوني للمعلم حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خاطئة - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التي تنص على أن تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة ، أو ما يعادل هذه المؤهلات .

وتعتبر من المؤهلات المشار إليها الشهادات الجديدة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ ، والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ .

وعلى الجهات الإدارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة الثانية من ذات القانون التي تنص على أن « تسوى حالات بعض العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الوجوديين بالختم في ١٩٧٤/١٢/٣١ والخاصين على أحد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار إليها في المادة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمادة الثالثة من القانون التي تنص على أن « يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة

الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخيمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقامه اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية المتميز كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ٠٠٠٠٠ . والمادة الخامسة من القانون التي تنص على أن « تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالمادتين السابقتين ٠٠٠٠ بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ٣٠/٦/١٩٧٨ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ٠٠٠٠ » والمادة السادسة التي تنص على أنه « يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة للخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون » . والمادة الحادية عشرة مكرراً من القانون التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو يقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠٠٠ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استناداً إلى أحكام هذه التشريعات على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي » . وقد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ حتى ٣٠/٦/١٩٨٣ ، وبموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أجاز للعامل المخاطب بأحكامه والحاصل على أحد المؤهلات الجامعية أو العالية أثناء الخدمة ، أن يطلب تسوية حالته الوظيفية وفقاً للنظام المقرر في المادة الثانية أو طبقاً للنظام الوارد في المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور ، وذلك في ضوء ما يراه محققاً لقاعدة أكثر بالنسبة لوضعه الوظيفي ، ولا حظر على العامل في أن يعدل عن اختيار تطبيق أحد النظامين المذكورين في شأنه ، إذا ما تبين له فيما بعد أن أعمال النظام الآخر أفضل لحالته . بيد أنه يجب مراعاة أن المشرع في ذات القانون قد حدد مهلة زمنية حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمكة منه أو من التشريعات المذكورة ، وحظر بعد فوات هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على

أى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائى . وعلى ذلك فلا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفى استنادا الى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد انقضاء الميعاد المذكور الا تطبيقا لحكم قضائي نهائى ، كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانونى للعامل ، حتى ولو كانت التسوية التى أجريت له خاطئة .

وبتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، يبين أنه قد حصل على مؤهل عام ١٩٥٦ توقف منحه ثم حصل على مؤهل جامعى عام ١٩٦٥ أثناء الخمسة ، واختار معاملته بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وسويت حالته الوظيفية على هذا الأساس . الا أنه عدل عن هذا الاختيار وطلب إعادة التسوية وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من ذات القانون لأنها أكثر فائدة لوضعه الوظيفى فأجابت الوزارة الى طلبه وأصدرت بذلك القرار رقم ١٩٠٤ فى ١٩٨٤/٦/٢٨ وهى تسوية صحيحة أجريت له قبل الميعاد الذى يحظر بعده تعديل المركز القانونى للعامل سالف الذكر - ويحتفظ بها . ومن ثم يكون القرار الوزارى رقم ١٥٤٤ بتاريخ ٨٧/٧/٢٩ بسحب التسوية المذكورة . قد خالف صحيح حكم القانون ، باعتبار أن السحب لا يرد الا على تسوية باطلة ، فضلا عن صدور هذا القرار بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالمخالفة لنص المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ للأسباب السابق ايضاحها .

١ فتوى رقم / / فى ١٩ / / جلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ٧٥٠/٣/٨٦ ،

(٧٣)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

مسئولية - مسئولية تقصيرية - حراسة الأشياء - تعدد المسئولين .

ملاحظات ١٦٣ ، ١٧٨ من التقنين المدني .

تقوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . وأن المسئولية الشبيهة تفترض خطأ من جانب من له مكنة السيطرة على الشيء ، ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته - لا يعفيه من هذا الالتزام إلا إتيان أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية - إلا تعدد المسئولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضي نصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون ويحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين لذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقيين بقدر حصته في التعويض - تطبيق .

ينص القانون المدني في المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وفي المادة ١٧٨ على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده له فيه » .

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المسئولية الشبيهة تفترض خطأ من جانب من له مكنة السيطرة على الشيء ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا إتيان أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية ، ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن هيئة قناة السويس هي الحارسة على الماسورة التي انفجرت وهي الملتزمة بصيانتها ، وأن الانفجار ترتب عليه الأضرار التي لحقت بهيئة السكة الحديد وفقا لما ورد بمحضر الشرطة والمعاينة ، فمن ثم تكون هيئة القناة مسئولة عن تعويض هذه الأضرار ولا يمنع من ذلك مساهمة شركة بتروجيت خطأ في حدوث الأضرار ، ذلك أنه إذا تعدد المسئولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضي نصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون ويحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين فإذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقيين بقدر حصته في التعويض .

كما لا يفيد هيئة قناة السويس ما ساقته من دفاع ذلك ان الثابت ان وقوع الحادث قد تم بعد انتهاء الحفر بشهرين وان الحفر لم يؤد بذاته الى وقوع الحادث وان الصيانة كانت تكفى لمنع التسرب وذلك بطبيعة الحال لا يعد سببا اجنبيا يعفى من المسئولية .

مليم جنييه

ولما كان ذلك ، وكانت تكاليف اصلاح الاضرار قد بلغت ٦٥٧٩٣١٥ فانه يتعين الزام هيئة قناة السويس بان تؤدي الى الهيئة القومية للسكك مليم جنييه

الحديدية هذا المبلغ مخصصا منه المصاريف الادارية وقدرها ٧٩١٨٥ ر ١٨٥ مليم جنييه

اي بمبلغ ١٣٠ ر ٥٧٨٨ وذلك حسبا استقر عليه افتاء الجمعية العمومية من ان الالتزام باداء المصاريف الادارية لا يكون بين الجهات الادارية الا بمناسبة تبادل الخدمات الفعلية وفقا لنص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

للسكك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة قناة السويس بان تؤدي الى الهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ مليم جنييه

١٣٠ ر ٥٧٨٨ .

(فتوى رقم ٢٢٨ في ٢/٣/١٩٨٩ جلسة ١٥/٢/١٩٨٩ ملف رقم ١٨٤٥/٢/٣٣) -

(٧٤)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

• هيئات عامة - الهيئة العامة لميناء بورسعيد (أموال عامة - مقابل الانتفاع)

المادة ٣ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة العامة لميناء بورسعيد - الملقب
الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وتحديد اختصاصات ومسؤوليات
الهيئة العامة لميناء بورسعيد •

أجاز المشرع للهيئة العامة لميناء بورسعيد الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن
يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستغل جزءا من الأراضي أو المنشآت المملوكة لها على أن
يصدر الترخيص في هذه الحالة من رئيس مجلس إدارتها كما تختص الهيئة ذات الهيئة
بالقترح تعريف الرسوم التي تحصل عليها مقابل الخدمات التي تؤدي داخل الميناء على
أن يصدر بها قرار من وزير النقل البحري - نتيجة ذلك - تحديد مقابل الترخيص بشقل
أو استغلال الأراضي والمنشآت المملوكة للهيئة وتحديد مقابل عن الانتفاع يكون من اختصاص
الهيئة - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة
١٩٨٠ بإنشاء الهيئة العامة لميناء بورسعيد التي تنص على أن « يصدر
وزير النقل البحري بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء
بورسعيد - قرارا بتحديد الرسوم التي تحصل مقابل الخدمات التي
تؤديها الهيئة بشرط ألا يزيد الرسم في الحالة الواحدة على مائة جنيه »
كما استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة
١٩٨٠ بتنظيم وتحديد اختصاصات ومسؤوليات الهيئة العامة لميناء
بورسعيد والتي تنص على أن (تختص الهيئة العامة لميناء بورسعيد بإدارة
ميناء بورسعيد وفقا للخطة العامة للدولة وطبقا لأحكام القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٨٠ ولها على الأخص : (ب) إنشاء وإدارة واستغلاله
المساحات في دائرة الميناء ويجوز للهيئة الترخيص لأي شخص
طبيعي أو اعتباري أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستغل جزءا
من الأراضي والمنشآت المملوكة للهيئة لأغراض خاصة داخل حدود الميناء
ويصدر الترخيص في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الإدارة
واقترح تعريف الرسوم التي تحصل مقابل الخدمات التي تؤدي داخل
الميناء عدا تلك التي تؤديها هيئة قناة السويس وشركاتها •

ومفاد ما تقدم أن المشرع خصص للهيئة العامة لميناء بورسعيد نقلا
من هيئة قناة السويس بعض الأصول الثابتة من أراضي ومنشآت ومخازن
بمنطقة ميناء بورسعيد وأجاز لمجلس إدارة الهيئة الأولى إنشاء وإدارة

واستغلال المساحات والمستودعات وأن يرخص لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستغل جزءا من الأراضي أو المنشآت المملوكة لهذه الهيئة - على أن يصدر الترخيص في هذه الحالة من رئيس مجلس إدارتها • كما اختص المشرع ذات الهيئة باقتراح تعريف الرسوم التي تحصل عليها مقابل الخدمات التي تؤدي داخل الميناء على أن يصدر بها قرار من وزير النقل البحري - وبذلك فقد فرق المشرع بين أسلوب فرض رسوم الخدمات التي تؤدي داخل الميناء وأسلوب تحديد مقابل الترخيص بشغل أو استغلال الأراضي والمنشآت المملوكة للهيئة المذكورة ، فحولها وحدها سلطة تحديده كمقابل عن الانتفاع بالمال العام،

وبتطبيق ما تقدم على - النزاع المائل - فانه يبين أن الترخيص الصادر من هيئة قناة السويس (والتي حلت محلها هيئة ميناء بورسعيد) لإدارة الاتصال بالمنظمات الدولية التابعة لوزارة الدفاع يشغل قطعة أرض مساحتها ٣٥ مترا مربعا داخل ميناء بورسعيد يتضمن في البند الثالث منه حق الهيئة في تعديل قيمة مقابل الاشغال في أي وقت تراه بشرط اخطار المرخص له - قبل العمل بالتعديل بستة أشهر •

ولما كانت هيئة ميناء بورسعيد قد رفعت مقابل الاشغال المقرر عن قطعة الأرض محل النزاع - الى ٢٥ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ثم الى ٥٠ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٢ وهي الزيادة التي وردت في المادة ٦ من قرار وزير النقل البحري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٥ ، والثابت من ديباجة هذا القرار أن مجلس إدارة الهيئة قد وافق عليها • واذا امتنعت وزارة الدفاع عن أداء مقابل انتفاعهم بالأرض المشار اليها اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ وحتى الآن - دون مسوغ قانوني ومن ثم فيتمتع الزامها بأداء هذا المقابل طبقا لفئة الاشغال المقررة بالترخيص سالف الذكر وعلى أن تسرى أي زيادة طرأت على فئة الاشغال بعد مضي ستة أشهر من اخطار وزارة الدفاع بها اعمالا للبند الثالث من الترخيص المذكور •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع (هيئة الاتصال بالمنظمات الدولية) بأن تؤدي الى هيئة ميناء بورسعيد مقابل الانتفاع المقرر عن قطعة الأرض محل النزاع المعروض - على النحو السالف ببيانه •

(٧٥)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

قوات مسلحة - معاشات - الاشتراكات للمدة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية -

استرداد : -

اعاد الشرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة تسوية معاشات الضباط الذين انهت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٧١/٥/١٥ بالفصل بفرع الطريق التأديبي او بالنقل بالشروط الواردة بالمادة (١٢٠) منه وذلك بما يعادل $\frac{1}{2}$ المسمى مربوط رتب او درجات قرين كل منهم الموجود في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ - تعتبر المدة السابقة على التاريخ المذكور كأنها قضيت في خدمة القوات المسلحة وسدحت عنها الاعطاش المستحقة فرضا - ثم يفرق الشرع بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية من ظل بدون عمل - ينظم الأساس القانوني لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي منهم عن اشتغالهم في الحكومة أو القطاع العام خلال المدة المذكورة أساس ذلك : ان الشرع ضمها لهم فرضا دون اداء أى اشتراك عنها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتويها السابقتين الصادرتين بجلسته ١٩٨٤/٣/٢١ وبجلسة ١٩٨٥/١٢/٤ ، كما استعرضت نص المادة ٣٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة للمنقولين من الضباط الى الخدمة المدنية وتسوى حقوق المؤمن عليه من المشار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء الخدمة وفقا للآتي ٣٠٠٠٠٠ - ٣ - اذا كان قد قرر له معاش عن خدمته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة ٣٦ وتسوى حقوقه وفقا لأحكام المادة المذكورة ٠٠ » ونصت المادة ٣٦ منه قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على انه اذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم بالمادة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخبر بين ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة اشتراكه في هذا التأمين أو عدم ضمها ، ويتعين عليه ابداء رغبته في موعد أقصاه سنتان من تاريخ العمل بهذا القانون أو تاريخ انتفاعه بأحكامه أى التاريخين الحق ٠٠٠٠٠٠ ويتعين في شأنه ما يأتي ٢٠٠٠٠٠٠ - في حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان صاحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير تمويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، وتسرى في شأن هذه التمويض الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٢٧ ٠٠٠٠٠٠ .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « إذا عين صاحب معاش في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام بحيث أصبح خاضعا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام القانون المذكور ٠٠٠ وفي حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية إلى مدة خدمته المدنية لا تدخل المدة التي روعيت في تقدير المعاش العسكري ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٠٠٠٠ » ، وكذلك نص المادة ١٢٠ منه التي تنص على أن « الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة إلى التقاعد أو الاستغناء عن خدماتهم أو نقلوا إلى وظائف مدنية وتقسما بطلبات لإعادة إلى الخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر إعادتهم إلى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتب أقرانهم الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٧٣ كما تعاد تسوية معاشات الضباط ٠٠٠٠ الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٥/١٩٧١ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي أو الاستغناء عن خدماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفعتهم في قضايا سياسية أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة إلى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكب المنقول لأفعال مخلة بالشرف أو مخالفة لأحكام قوانين ونظم الخدمة. بالقوات المسلحة أو ارتكاب أفعال تخل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله بما يعادل أقصى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة في ٣٠/٨/١٩٧٥ أو في أقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد أقرانه الذين أعيدوا إلى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبحد أقصى في أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ » .

وتبين للجمعية العمومية أن المشرع أعاد بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تسوية معاشات الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٥/١٩٧١ بالفصل بغير الطريق التأديبي أو بالنقل بالشروط الواردة بالمادة ٢٠ صالحة الإشارة وذلك بما يعادل في أقصى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم الموجود في الخدمة في ٣٠/٨/١٩٧٥ ، ومؤدى ذلك أن المشرع اعتبر المدة السابقة على التاريخ المذكور كأنها قضيت في خدمة القوات المسلحة وسدعت عنها الأقساط المستحقة قرضا وذلك تمويضا لهم أقصائهم من الخدمة ومساواة لهم بزملائهم المستمرين بها ، ولم يفر

بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن ظل بدون عمل ،
 أى أن المشرع استحدث بهذا الحكم حقاً لهؤلاء فى اعتبار هذه المدة كأنها
 قضيت بالقوات المسلحة ولما كان الحصول على المزايا المقررة لذلك لا يتأتى
 الا بحساب هذه المدة ضمن مدة الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية لمن عمل
 منهم فى الحكومة أو القطاع العام ومن ثم ينعدم الأساس القانونى
 لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص
 عليها فى قانون التأمين الاجتماعى منهم عن اشتغالهم فى الحكومة أو القطاع
 العام خلال المدة المذكورة اذ ان المشرع ضمنها لهم فرضاً دون أداء أى
 اشتراك عنها ولا يتطوّل ذلك عن عمول من جانب صاحب الشأن عن ضم
 مدة خدمته بالقوات المسلحة بل هو حق جديد له رتبته نصوص انقنون
 ازاء تدخل المشرع لتعديل قانون التقاعد للقوات المسلحة على الوجه
 السالف . ويؤكد ذلك أن المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار
 اليه قضت بعدم ادخال هذه المدة ضمن المدة المستحق عنها تعويض المدة
 الواحدة المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعى فى حالة
 عدم اختيار المؤمن ضم المدة العسكرية ، ويؤكد هذا الفهم أيضاً أن مناط
 التسوية التى تتم للضباط وفقاً للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة
 ١٩٧٥ المشار اليه ليس الالتحاق بالخدمة المدنية وانما توافر إحدى الحالات
 المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذا النص ، ومن ثم يحق للسيد
 المعروضة حالته استرداد الاشتراكات المسددة منه الى الهيئة العامة
 للتأمينات الاجتماعية عن المدة من ١٢/١٢/١٩٦٣ حتى ٣٠/٨/١٩٧٥ .

ولما كان ذلك ، وكان الظاهر من طلب الرأى انه لم يتضمن أية وقائع
 أو أسانيد جديدة كانت غير مطروحة على الجمعية العمومية حين أصدرت
 فتواها فى هذا الموضوع ، بالإضافة الى أن التكلفة المالية الباهظة التى قد
 تترتب على تنفيذ هذا الرأى لا تأثير لها فى وجوب الكشف عن الحكم
 القانونى السليم أو الاخلال بالقاعدة المسلم بها بأنه لا محل للاجتهاد مع
 صراحة ما تقضى به أحكام القانون ، وتبعاً لذلك فانه يتعين تأييد رأى
 الجمعية العمومية فى هذا الموضوع .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
 فتويها السابقتين الصادرتين بجلسته ١٩٨٤/٣/٢٢ ، و جلسته
 ١٩٨٥/١٢/٤ .

(فتوى رقم ٣٥٣ فى ١٩٨٩/٢/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ٢٧/٢/١٨) .

(٧٦)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

علمون مدنيون بالدولة - تسويات - دبلومات الدراسات العليا التي لا تعادل الماجستير : -

اشتراط المشرع في المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لانقاص مدة سنة واحدة من مدة الكلية التي يرقى للعمل على أساسها أن يكون حاصلا على شهادة الماجستير أو ما يعادلها - المقصود (بما يعادلها) هو المؤهلات التي تعادل درجة الماجستير علميا بقراد صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التعامل وفقا للتخصص المنقطة له - المؤهلات التي تتساوى مع الماجستير في مدة الدراسة ولم يصدر بها قراد من السلطة المختصة بمعادلتها به علميا أو تلك التي تتساوى معه في بعض الأحوال من ناحية الآثار المالية وبخصوص تشريعية خاصة لا يعتد بها في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) المشار إليها - حصول العامل على دبلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة الماجستير وقيام جهة الإدارة بتسوية حالته طبقا للمادة (٢٠) المشار إليها - عدم التسوية لعدم باطلتها لمخالفتها صحيح حكم القانون - حدد المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستمعة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا تنفيذا لحكم قضائي نهائي - يمتنع على جهة الإدارة سحب التسوية المشار إليها مع إجراء تسوية صحيحة لحالته للاعتداد بها عند الترقية مستقبلا - تطبيق .

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن « تحسب المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » .

وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

..... (ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها • كما تنص المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتسوية حالات بعض العاملين ، على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة سنة

واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي . وقد تم هذا الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ وبموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ . المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أن « ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات الصادرة بالترقية . للعامل الذي تنطبق عليه الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

(أ) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها ، على أن يعتد عند ترقينه للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

استظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع في المادة ٢٠ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد اشترط لانقاص مدة سنة واحدة من المدة الكلية التي يرقى العامل على أساسها ، أن يكون حاصلها على شهادة الماجستير أو ما يعادلها . والمقصود بعبارة « أو ما يعادلها » هي المؤهلات التي تعادل درجة الماجستير علميا ، بقرار صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التعادل وفقا للنصوص المنظمة له . فاصطلاح - المؤهل المعادل لدرجة علمية معينة - اذا ما أطلق فينصرف حتما الى المعادلة من الناحية العلمية دون غيرها . وعلى ذلك فان المؤهلات التي تتساوى مع الماجستير في مدة الدراسة ، ولم يصدر قرار من السلطة المختصة بمعادلتها به علميا ، أو تلك التي تتساوى معه في بعض الأحوال من ناحية الآثار المالية وبنصوص تشريعية خاصة ، فلا يعتد بها في مجال

تطبيق حكم المادة ٢٠ فقرة ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذا ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية . ولما كان العاملون - في الحالة المروضة - قد حصلوا على دبلومات في العراصات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة الماجستير ، وقامت جهة الادارة بتسوية حالاتهم الوظيفية طبقا لحكم المادة ٢٠ فقرة ج المشار اليها فان هذه التسويات تعد باطلة لمخالفتها صحيح حكم القانون - كما سبق البيان - بيد انه متى كان المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائي . ومن ثم يمتنع على جهة الادارة سحب التسويات المشار اليها . على أن تجرى تسوية صحيحة لحالاتهم الوظيفية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، بغرض تحديد الدرجة والأقدمية القانونيه التي يستحقها كل منهم للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل وذلك اعمالا للمادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة التسويات التي تمت للعاملين في الحالة المروضة ، الا انه لا يجوز تعديل مراكزهم القانونية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، مع اجراء تسوية صحيحة لحالاتهم للاعتداد بها عند الترقية مستقبلا .

(فتوى رقم ٢٥٦ في ١٩٨٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ٧٣٣/٢/٨٦) .

(٧٧)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالقوة - مرتب - بدلات - بدل انتقال (لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال) .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٨٥ لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

بدل الانتقال الثابت هو احدى المزايا المقررة للوظيفة لتعويض العامل بصفة اجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية في سبيل اداء مهام وظيفته - مناه استحقاقه - ان يشغل العامل وظيفة يستدعي القيام باعمالها استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا - صرف هذا البديل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفعل التي يقوم بها العامل خلال المدة المقرر عنها - يكفي لاستحقاقه ان تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة - اثر ذلك - يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات المصليقة بالأجر الاساسي للعامل بحيث يدور معه وجودا ونحما فيمنح البديل في كافة حالات استحقاق الأجر الاساسي ولا يصرف اذا ما توافرت احدى حالات الحرمان من الأجر الاساسي - تطبيق .

تنص المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتمديلاته على أنه « يجوز بقرار من (وزير المالية والاقتصاد) وبناء على اقتراح (ديوان الموظفين) تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، ولا يمنع هذا البديل الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام باعمالها المصلحة استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا » .

ومفاد ذلك ان بدل الانتقال الثابت احدى المزايا المقررة للوظيفة لتعويض العامل بصفة اجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية في سبيل اداء مهام وظيفته . ومناه استحقاقه هو ان يشغل العامل وظيفة يستدعي القيام باعمالها استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا . ومن ثم فان صرف هذا البديل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفعل التي يقوم بها العامل خلال المدة المقرر عنها ، اذ يكفي لاستحقاقه ان تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة . وعلى ذلك يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات المصليقة بالأجر الاساسي للعامل بحيث يدور معه وجودا ونحما ، فيمنح البديل في كافة حالات استحقاق الأجر الاساسي ولا يصرف اذا ما توافرت احدى حالات الحرمان من الأجر الاساسي .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
استحقاق بدل الانتقال الثابت رهين بتوافر الضوابط سالفة البيان .

(فتوى رقم ٢٥٧ في ١٩٨٩/٣/٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ١١٤٥/٤/٨٦) .

(٧٨)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدينون بالنزلة - بدلات - بدل ظروف ومخاطر الوظيفة للعاملين بالمجاري والصرف الصحي - القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن العاملين للتدبير بالمجاري والصرف الصحي المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

قرر المشرع منح بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بعد أقصى ٦٠٪ وكذلك وجبة غذائية او مقابل تقضى عنها وفقا لاحكام القانون المذكور وهو ما يتحقق في شأن العاملين العاملين والمؤقتين بالهيئات التومية والعمامة والاجهزة الحكومية ووجبات الحكم المحلي متى كانوا من المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب بنظر النظر عما اذا كانت الجهات المذكورة تعمل اصلا في للمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب ام لا تعمل فيها ما دام ان العاملين انفسهم من المشتغلين بهذه الاعمال - اساس ذلك - ان النص جاء عاما ومطلقا بحيث يشمل جميع الجهات التي يطبق عليها وصف الهيئة التومية او العمامة او الوحدة المحلية سواء اكانت تعمل في مجال المجاري والصرف الصحي ام كانت تمارس هذا العمل بصورة تابعة او على سبيل الخدمة اللاتية والخدمة الاصولية ان العام يجري على عمومه الى ان يرد ما يخصه ومن ثم فان اشتراط العمل بحدى الجهات القائمة على شئون المجاري والصرف الصحي لامتلاك الالات من احكام هذا القانون هو تخصيص للنص بغير تخصيص كما ان المشرع لو اراد ذلك لما اعوزه النص على ذلك صراحة - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٨/٢/٣
مكلف رقم ١١٣/٤/٨٦ والتي انتهت الى احقية العاملين بالمعامل الكيماوية لتحليل مياه الشرب في الحصول على بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدى للوجبة الغذائية طبقا للشروط والقواعد والنسب المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وقرارات مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بعد استيفائهم الشرطين الذين تطلبهما المشرع لذلك وهما ١ - ان يكونوا من العاملين المشتغلين في مجال مياه الشرب بالجهات المحددة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وهى الهيئات التومية والعمامة والاجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي .

٢ - ان يكونوا قائمين بالتنفيذ الفعلى بالنسبة لاستحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وان تتطلب طبيعة اعمالهم التواجد الفعلى بمواقع العمل بالنسبة لاستحقاق الوجبة الغذائية او البديل المقرر لها ، وتبين للجمعية ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجاري والصرف الصحي كان ينص في مادته الاولى على ان تسرى احكام هذا القانون على

العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية العامة وحدات الحكم المحلي المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ۰۰۰۰ » وقد عدل هذا النص بالقانون رقم ۱۶ لسنة ۱۹۸۵ على النحو الآتي : « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب ۰۰۰۰ » وقضت المادة الثانية بمنح الخاضعين لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ۶۰٪ من الأجر الأصلي وقررت المادة الثالثة منع وجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها لمن تتطلب طبيعة أعمالهم من هؤلاء التواجد في مواقع العمل .

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ۶۰٪ وكذلك وجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها بتوافر الشروط المطلوبة قانوناً وفقاً لأحكام القانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۸۳ المعدل بالقانون رقم ۱۶ لسنة ۱۹۸۵ وهو ما يتحقق في شأن العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي ، متى كانوا من المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب بغض النظر عما إذا كانت الجهات المذكورة تعمل أصلاً في المجاري والصرف الصحي ومياه الشرب أو لا تعمل فيها ما دام أن العاملين أنفسهم من المشتغلين بهذه الأعمال وقد جاء نص المادة الأولى عاماً مطلقاً بحيث يشمل جميع الجهات التي ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو العامة أو الوحدة المحلية سواء أكانت تعمل في مجال المجاري والصرف الصحي أم كانت تمارس هذا العمل بصفة تبعية أو على سبيل الخدمة الذاتية والقاعدة الأساسية أن العام يجري على عذومه إلى أن يرد ما يخصه ، ومن ثم فإن اشتراط العمل بأحدى الجهات القائمة على شئون المجاري والصرف الصحي لامكان الإفادة من أحكام هذا القانون هو تخصيص للنص بغير مخصص ، كما أن المشرع لو أراد ذلك لاستخدم لفظ المشتغلين بدلاً من المشتغلين ولما أعوزه النص على ذلك صراحة .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق في الحالة المعروضة أنه توجد محطة رفع داخل الحرم الجامعي بأسبوط تعتبر امتداداً لقطاع الصرف الصحي بمدينة أسبوط فإنه لا يسوغ التفرقة بين العاملين بهتم المحطة وبين أقرانهم بقطاع الصرف الصحي بأسبوط الذين يفيدون من أحكام هذا القانون ، سيما وأن المحكمة التي دعت إلى تقرير الميزات الواردة به تقتضي مع عمومية النص ألا تقام تفرقة بين من يمارس أعمال المجاري والصرف الصحي بالجهات المشتغلة أصلاً بها ، ومن يمارسها في غيرها من الجهات ما داموا جميعهم يؤدون ذات الأعمال ويتعرضون لذات الأخطار .

وبناء على ما تقدم ، فإن العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط يستحقون صرف بدل المخاطر وبدل الغذاء طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط فى الانفاذة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو السابق بيانه .

(فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٩٨٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ١١٤٣/٤/٨٦) -

(٧٩)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - مرتب - علاوات - علاوة دورية - المخصص بتقرير قواعد منح
العلاوة الدورية .

المادة ٣٧ ، ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٣٦ من
قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - قرار رئيس
الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات
القطاع العام .

حدد المشرع في المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد منح العلاوات
الدورية المقررة للعاملين بشركات القطاع العام وتحديد فئاتها ومواعيد استحقاقها - فأناط
المشرع بمجلس إدارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة الدورية أو عدم استحقاقها -
ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الإدارة - يجب أن يعتمد قرار مجلس الإدارة
بشأن العلاوة الدورية من الجمعية العمومية للشركة والتي يرأسها الوزير المخصص - أساس
ذلك : ما اكده المشرع في المادة ٤/٣٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشار اليه -
فلم يخول للمشرع رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد منح العلاوة الدورية أو تحديد
إجراءات صرفها وإنما أسند الاختصاص للجهات سالفة البيان - قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩
لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام
لم يعد قائما في ظل العمل بالقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سائلي
الذكر - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يقرر
مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة
الدورية أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من
أهداف »

كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من العلاوة الدورية .
وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المستحقة من العلاوة في الوظائف
العليا عنها في وظائف الدرجات الأدنى ، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠)
من هذا القانون .

ويجب في جميع الأحوال أن يعتمد قرار مجلس الإدارة من الجمعية
العمومية للشركة « . والمادة ٣٨ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع
مراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة

وطيفته التي يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة .

ونستحق العلاوة الدورية في أول يولية التالية لاتقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

ولا تغير الترقية في موعد استحقاق العلاوة الدورية .
ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الإدارة . كما استعرضت المادة ٣٦ من قانون ميثاق القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام هذا القانون والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة بما يأتي :

٠٠٠٠٠٤ - اقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين في بداية السنة المالية التالية -٠٠ » وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ، التي تنص على ان « يكون منح العلاوات الدورية للعاملين بشركات القطاع العام على النحو التالي :
(١) الشركات التي حققت أرباحا في السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ولا تزيد نسبة اجمالي الأجر فيها سنة ٦٧ - ١٩٦٨ مضافا اليها العلاوة المقترحة الى قيمة الانتاج في نفس العام (بعد استبعاد اثر الاجراءات الحكومية على الأسعار بالارتفاع) عن مثيلتها في العام السابق ، تصرف للعاملين بها علاوة دورية تعادل ١٠٠٪ من الفئات المقررة ٠٠٠٠٠٠ » .
والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على أنه « يخول الوزير المختص ، لأسباب يقرها الاستثناء من هذه القواعد وذلك على الوجه التالي : ٠٠٠٠ »
والمادة (٣) منه التي تنص على أن « يسرى هذا القرار اعتبارا من العلاوات المستحقة للعاملين في أول يناير سنة ١٩٦٩ والى أن يصدر قرار آخر » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قد حدد قواعد منح العلاوات الدورية المقررة للعاملين بشركات القطاع العام بأن « تناط بمجلس إدارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة الدورية أو عدم استحقاقها ، وذلك في ختام كل سنة مالية ، وفي ضوء المركز المالي الذي وصلت اليه الشركة وما حققته من اهداف ، كما أجاز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة معينة من العلاوة ، بحيث لا تزيد هذه النسبة في الوظائف العليا على تلك المستحقة لوظائف الدرجات الأدنى ،

وبمراعاة حكم المادة ٢٠٠ من القانون المذكور التي تقضي بتجريد المائل المقدم عنه تقرير سنوي بمرتبه ضعيف من نصف العلاوة الدورية التي يقرها مجلس الادارة . وعن فئة العلاوة الدورية ومواعيد استحقاقها ، فهي تمنح للعامل طبقاً للدرجة الوظيفية التي يشغلها وبالفئة المبينة بالجدول المرفق بهذا القانون وبما لا يتجاوز نهاية الأجر المقرر للتوظيف . وتستحق له في أول يولية التالي لانقضاء سنة من تاريخ تعيينه أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة . ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الادارة . وهذا وفي جميع الأحوال يجب أن يعتمد قرار مجلس الادارة بشأن العلاوة الدورية من الجمعية العمومية للشركة والتي يرأسها الوزير المختص . وذلك ما أكدته المشرع في المادة ٤٦/٣ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ .

ولما كان البين من استقراء نصوص القانونين المشار إليهما أن المشرع لم يخول رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد لمنح العلاوة الدورية أو تحديد اجراءات صرفها وانما أسند هذا الاختصاص الى الجهات سائلة البيان ، ومن ثم يكون قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ، والذي لا يبدو أن يكون مجرد توجيهي ، قد انتهى العمل به حالياً ، وذلك ايا ما كان الرأي في مدى مشروعيتها في ظل احكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لكسعي الفتوى والتشريع الى أن قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه لم يعد قائماً في ظل العمل بالقانون رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر .

(فتوى رقم ٣٦٠ في ١٩٨٩/٣/٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملحق رقم ١١٤٨/٤/٨٦) -

١٨٠٠

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

- نقل - نقل بحرى - خدمات بحرية (المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري) .
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

حظر لشرع عزولة اخطار النقل البحري وتقديم الخدمات البحرية وبطنى الأعمال
الأخرى المرتبطة بالنقل البحري الا من خلال المؤسسات العامة وأشرركات التي لا تقل حصة
الدولة في رأسمالها عن ٢٥٪ القائمة في السجل المد لذلك - نال الشرع بوزير للمواصلات
بالإطلاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاء - بالنسبة
لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن لنقل البضائع أو التزويد بالوقود أو التزويد
بالإمدادات إلى الموانئ المحترقة ولا يسرى على مالك السفينة الا ما يكلفه هذه الخدمات
باعتبارها من التكاليف المقررة في ميزانية بحريتها بصفحة وحسب احتياجاته الخاصة ويوافق العمل
وقرره - لتطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٣) من القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري التي تنص على أن
« أغراض المؤسسة هي :

- (أ) تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الملاحي البحري التجاري
في داخل البلاد وخارجها .
(ب) دعم النقل البحري طلبا للخدمة خاصة تصدر بقرار من رئيس
الجمهورية »

والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تجوز مزاولة
أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتأمين السفن
وأصلاتها وبنائها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل
البحري والتي يصدر بتحديد قرار من وزير المواصلات إلا لمن يقيد في
سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري -

وتجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالإطلاق مع الوزير المختص
تقرير الاستثناء من هذه الأحكام »

ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه الا المؤسسات العامة أو
الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأسمالها عن ٢٥٪ .

كما استعرضت المادة (٢) من قانون نظام الاستثمار الأجنبي
والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ التي تنص

على أن « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة » . والمادة (٤٢) من القانون المذكور التى تنص على أن « تعفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحرى وفي القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية » . كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإفشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » .

واستظهرت الجمعية مما تقسم أن المشرع في المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، حظر مزاولة أعمال النقل البحرى وتقديم الخدمات البحرية وبعض الأعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحرى إلا من خلال المؤسسات « الهيئات » العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪ ، المقيدة في السجل الممد لذلك . وقد ناط المشرع « بوزير المواصلات » وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاء وغنى عن البيان أنه بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن على السطح أو الرصيف ، فإن الحظر المشار إليه ينصرف الى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة إذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها - طبقاً للقواعد العامة - من الحقوق المقررة له يجريها بمفرته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعي العمل وظروفه . ولا يجوز تفسير نص المادة (٧) المذكورة - عند الغموض - بأنها تهدف الى اجبار صاحب السفينة على الاستعانة بمجهز محترف من بين المرخص لهم بمزاولة هذا العمل ليجهز له سفينته ، لأن ذلك يؤدي الى التحكم في أصحاب السفن بصورة تمرقل أعمالهم ويخالف الأغراض الموضحة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ التى تستهدف تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الملاهى البحرى التجارى ، ودعم النقل البحرى والنهوض به .

ولما كانت الشركتان المرعوضتان حالتهما تقومان بتجهيز السفن المملوكة لهما على السطح والرصيف ، فانهما لا يخضعان أصلاً للحظر الوارد في المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ - بالنسبة لهذا لنشاط ، وبالتالي فلا يسرى عليهما - في هذه الحالة - قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ ومنشور هيئة القطاع العام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تقرير بعض الاستثناءات من حكم المادة (٧) . وما دام الأمر كذلك فلا محل لبحث معنى توافق الشروط التى تطلبها قانون

الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لاستثناء مشروعات النقل البحرى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ كـثبوت الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة الحرة الخاصة. بهذا البحث يثور اذا كانت الشركتان المذكورتان تقومان بمقاولات تجهيز السفن للغير ، الا ان الأمر المروض ينحصر فى أحقيتهما فى تجهيز السفن المملوكة لهما ، وهذا النشاط ليس غرضاً مستقلاً فى حد ذاته وانما هو أمر لازم لتمكين الشركتان من تشغيل واستغلال هذه السفن .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الشركة المصرية الأسبانية للملاحة وشركة ديم لاين ايجبت فى تجهيز السفن المملوكة لهما على السطح أو الرصيف .

(فتوى رقم ٣٦١ فى ١٩٨٩/٣/٧ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ٣٨٢/٢/٣٧) .

(٨٨)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٨

علمونه مدنيون بالموقع - قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المعدل بالقرارات ارقام ٣٩٧ ، ٦٦٠ ، ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ - قانون العاملين المدنيين بالموقع رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

لا يجوز تطبيق قرار رئيس الوزراء المذكور في ظل العمل باحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التمييز بينهما = أساس ذلك = أن التشريع في هذين القانونين قد وضع تنظيمًا جديدًا للهيئات التي تضمها قرار رئيس الوزراء ويكون بالتالي في نفس التنظيم السابق لما هو مسلم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتعارض بينهما وان التشريع الأعلى يقدم على التشريع الأدنى منه - تطبيق .

تنص المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المعدل بالقرارات ارقام ٣٩٧ و ٦٦٠ و ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ على أنه « على جميع الجهات التي يخضع العاملون فيها لأحكام أي من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ١٠ - أو لاية تشريعات وظيفية خاصة مراعاة القواعد الآتية : - ٨ - لا يجوز لشاغلي وظائف الادارة العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والشركات المشتركة التي تساهم فيها الوحدات المذكورة الجمع بين وظائفهم وبين أي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة بما في ذلك أعمال الاستشارة وذلك سواء لحسابهم الخاص أو في أية جهة من الجهات فيما عدا الهيئات السيادية والحكومات الأجنبية ولا يعتبر عملاً آخر في حكم هذه الفقرة تمثيل الوحدات الاقتصادية في الشركات أو المشروعات المشتركة ٠٠ كما لا يجوز اعارة أي من هؤلاء العاملين أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة بالداخل ٠٠ ويستثنى من هذا البند أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ونظرائهم في المؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمي ٠٠ ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بتنفيذ هذه القواعد في الوحدات المختلفة ٠ ٩ - ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الضوابط والشروط المنصوص عليها في البنود السابقة في حالات خاصة يقتضيها الصالح العام ولمدة التي يحددها في كل حالة على حدة » وينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة (٥٨) منه أنه « يجوز بقرار من السلطة

المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة إيجارته للجميل في الداخل أو الخارج وفي المادة (٧٧) على أنه « يحظر على الصامل : »
١١ - أن يجمع بين وظيفة وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بإداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بـ « تمييز أي شخص على وظيفة واحدة » ١٢ - أن يؤدي أمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بأذن من السلطة المختصة ، وتقابل هذه النصوص أحكام المواد (٥٦) و (٥٩) و (٧٩) - ٤/٣ من قانون نظام العاملين بالتطعيم العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

والمستفاد من النصوص السابقة أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه حظر على شاغل وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة كما حظر إعارتهم أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة في الداخل على أن يكون لرئيس مجلس الوزراء سلطة الاستثناء من هذه الضوابط في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام وللجنة التي يحددها في كل حالة على حدة ، أما في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المشار إليهما فقد ترك المشرع للسلطة المختصة في القانون الأول وهي الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختص ولرئيس مجلس إدارة الشركة في القانون الثاني إعارة العامل للداخل والخارج بشروط وقيود محددة وأجاز للسلطة المختصة أو الجهة التي يحددها مجلس الإدارة الاذن للعامل بالعمل لدى الغير ، وبذلك يكون المشرع في هذين القانونين قد بين الحالات التي يجوز فيها إعارة العامل ومنحه إجازات خاصة والترخيص له بالعمل لدى الغير ، وحدد السلطات المختصة بالموافقة على ذلك وليس من بينها رئيس مجلس الوزراء أى على وجه يتعارض مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ فمن ثم يكون المشرع في هذين القانونين قد وضع تنظيما جديدا لهذه المسائل التي به التنظيم السابق الذي تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه لما هو مسلم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتعارض بينهما وأن التشريع الأعلى يقوم على التشريع الأدنى منه وتبعا لذلك تكون القواعد التي تضمنها القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ قد ألغيت

اعتباراً من تاريخ العمل بالقانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما .

(فتوى رقم ٢٧٥ في ١١/٣/١٩٨٩ جلسة ١٥/٢/١٩٨٩ ملف رقم ٣٩٤/٦/٨٦) .

(٨٢)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

جامعات - المدرسون المساعدون - نقل الى الكادر العام - تحديد اقمية - معاداة
الدرجة الوظيفية .

المادتان ١٣٦ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .
استلزم المشرع بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات لشغل الوظائف
المعونة لهيئة التدريس بالجامعات والاستمرار فيها تأهيلا علميا خاصا - يلزم لشغل وظيفة
مدرس مساعد الحصول على درجات الماجستير أو ما يعادلها - أو يجب على المدرس المساعد أن
يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال مدة أقصاها خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا
مساعدا والا نقل الى وظيفة أخرى في الكادر العام - عند نقل المدرس المساعد الى إحدى
وظائف الكادر العام لا يسوغ اصدار اقميته السابقة على نقله - تهدد اقميته في الوظيفة
الجديدة بالنظر الى به علاقته الوظيفية الأولى سواء كانت في وظيفة دعية أو في وظيفة
مدرس مساعد مادام أن كلا من وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تعادلان الدرجة الثالثة من
درجات الكادر العام (القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) تطبيق .

تنص المادة (١٣٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
على أنه « يشترط فيمن يعين مدرسا مساعدا أن يكون خاضعا
على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مؤهلين
للقيد للحصول على درجة الدكتوراه أو على ما يعادل درجة الماجستير أو
الدبلومين » وتنص المادة ١٥٦ على أن « ينقل المدرس المساعد الى
وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس
سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع استلزم تأهيلا علميا خاصا لشغل
الوظائف المعونة لهيئة التدريس بالجامعات والاستمرار فيها فتطلب بحيث
يلزم لشغل وظيفة مدرس مساعد الحصول على درجة الماجستير أو
ما يعادلها ، وأوجب على المدرس المساعد أن يحصل على درجة الدكتوراه
أو ما يعادلها خلال مدة أقصاها خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا
والا نقل الى وظيفة أخرى في الكادر العام .

وغنى عن البيان أنه عند نقل المدرس المساعد الى إحدى وظائف
الكادر العام - عند عدم حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها - لا يسوغ
اصدار اقميته السابقة على نقله ، ويتمن من ثم ، النظر الى علاقته الوظيفية
الجديدة باعتبارها استصحابا لوضعه الوظيفي المنقول منه ، وبالتالي فإن
اقميته في الوظيفة الجديدة تتحدد بالنظر الى به علاقته الوظيفية الأولى

سواء أكانت في وظيفة معيد أم في وظيفة مدرس مساعد ما دام أن كلا من وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تعديلاً للدرجة الثالثة من درجات الكادر العام (القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) بما يقتضى القول بأنه يتمتع عند النقل منهما بالالتزام بتاريخ تعيينه في الوظيفة المتقاول منها الذي يفتح به الموظف علاقة عمله .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان السادة المعروضة حالاتهم قبل سبق تعيينهم في وظيفة مدرس مساعد ، تعيينهم في وظيفة معيد وكان ذلك في ١٩٦٦/١٠/٩ فيما يتعلق بالاول وفي ١٩٧٢/١٠/١ بالنسبة للثاني وفي ١٩٧٧/٨/٢١ للثالث فإنه عند تعيين هؤلاء في وظيفة من وظائف الكادر العام لعلم حصولهم على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال المدة المقررة يتمتع بالتقيد في تحديد أقبلياتهم بتاريخ شغلهم لوظيفة يأسسوا عليها أو معيد وليس بالنظر الى تاريخ شغلهم لوظيفة مدرس مساعد .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الجمهورية لقسمى المختص والتشريع الى أن للتاريخ الذي يعتد به في تحديد أقبلية المدرسين المساعدين عند نقلهم الى وظائف بالكادر العام في الحالة المعروضة هو تاريخ شغلهم لوظائف باحثين محصلين (أو معيدين) .

د فتوى رقم ٢٧ في ١١/٣/١٩٨٩ جلسة ١٥/٢/١٩٨٩ ملف رقم ٧٣٧/٢/٨٦ .

(٨٧)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

جاسين - أعضاء هيئة التدريس - عرب - علاوات - علاوة خاصة - (ماضي) .

حدد التشريع في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المادة التالية المقررة لعضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الإحالة للمعاش واستقر في الوظيفة كاستاذ متفرغ - نص على منحه مكافآت مالية توازي الفرق بين المرتب فضلا الى الرواتب والدلات لأغراض المقررة وبين لمعاش - جولة حق الجمع بين تلك المكافآت والمعاش - الكانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح المعلمين بالمعولة ومنهم المعلمين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او لوائح خاصة علاوة شهريه خاصة بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٨/١ أو في تاريخ التعيين إن يعين بعد هذا التاريخ - الأجر العلاوة لا تعتبر جزءا من الأجر الأساسي - القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ قرر زيادة المعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من ذلك التاريخ - حق التشريع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه الجمع بين العلاوة الخاصة المقررة بالمعاش والزيادة التي تدرج في المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ - إذا زادت قيمة العلاوة على الزيادة في المعاش أدى الى العمل بالفرق بينهما من الجهة التي يصل بها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التي تنص على أن « بين انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس سنتين سنة معيولة » المادة ١٢١ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراجعة حكم المادة ١١٣ ينشئ صنف شخصية هم ذات الكلمة أو المعاهد جميع من يملأون من انتهاء الخدمة ويعصبون إسهالته يتفرغون حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا علم الاستمرار في العمل » ولا تجسيس هذه المادة في المعاش ويتقاضونه مكافأة ايجالية تولي الفرق بين المرتب - مضافا اليه الرواتب والإعانات الأخرى المقررة - ويتم الحيلف مع الجمع بين المكافأة والمعاش :

ولا يجوز عند الإقتضاء تبني الإسهالته بعام بلوغ سن الخامسة والستين بنات المكافأة المتقدمة وبلوغ سبنتين قابلة للتحويل إسهالته بتفرغين : « كما استقرت المادة الأولى من القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للمعلمين بالدولة والقطاع العام التي تنص بأن « يمنح جميع المعلمين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي » والمادة الثانية

من ذات القانون التي تقضى بأن « يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة أو بوحدة الحكم المحلي أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت » والمادة الثالثة منه التي تقضى بأنه « لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقررت في المعاش اعتباراً من أول يولييه ١٩٨٧ ، فإذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها » وكذلك استعرضت الجمعية المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ التي تقضى بأن « تزداد بنسبة ٣٠٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ : حدد المعاملة المالية المقررة لمضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الإحالة إلى المعاش واستمر في الخدمة كأستاذ متفرغ : « فنص على منحه مكافأة أجمالية توازي الفرق بين المرتب - مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة - وبين المعاش » وخوله حق الجمع بين تلك المكافأة والمعاش . وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وقرر منح العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/٧/١٩٨٧ أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ . ونص القانون المذكور في المادة (١) منه على أن هذه العلاوة لا تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي . كما صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وقرر زيادة المعاشات المستحقة قبل ١/٧/١٩٨٧ بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ذلك التاريخ . وهذا وقد حظر المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين العلاوة الخاصة المقررة بمقتضاء الزيادة التي تقررت في المعاش اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ . وإذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

ويطبق القانون رقم ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليهما على حالة الأستاذ المتفرغ . يبين أن المكافأة لأجمالية المستحقة له تعد - في مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - في حكم المرتب حيث أنها تقابل

ما يؤديه من عمل بالجامعة ، وبالتالي فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام . واذ يتم منح العلاوة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر للعامل ، فإن حسابها بالنسبة للأستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافأة التي يتقاضاها . ومن جهة أخرى فقد زاد معاش الأستاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، واذ حظر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففي حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة - محسوبة له بالأسلوب السالف ايضاحه - على الزيادة في معاشه فيؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها ، وذلك اعمالا لحكم المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر .

لذلك

- انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
- ١ - استحقاق الأستاذ المتفرغ للزيادة التي تقررت في المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .
 - ٢ - في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها ، وذلك للأساليب سالفة البيان .

(فتوى رقم ٢٩٣ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ٨٩/٢/١٥ ملف رقم ١١٥٩/٤/٨٦)

(٨٤)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

جاءت - أساتذة متفرغون - علاوة اجتماعية - مكافأة - مركب - معاش .

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بمنح علاوة اجتماعية - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات - حدد المشرع المعاملة الثالثة المقررة لتسوية التدريس التي بلغ سن الإحالة إلى المعاش واستمر في التفتت فاستأثر كل من مكافأة اجتماعية توازي الفرق بين المرتب والمعاش - المكافأة الاجتماعية المستحقة للاستاذ المتفرغ عند إيقاع القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ في حكم المرتب لأنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة - ويسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام - يتم منح العلاوة الخاصة للمرتبة بخصم هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر للعامل - حسابها بالنسبة للاستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافأة التي يتقاضاها - زيادة معاش الأستاذ المتفرغ بنسبة ٧٠٪ عند القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ - آخر المشرع ألغى بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة - في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة معسوبة على الأساس السابق على الإحالة إلى المعاش فيؤتى له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها - وذلك عملاً بحكم المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - تطبيق .

استقرت على الجمعية العمومية المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التي تنص على أن : سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس ستين سنة ميلادية ، والمادة ١٢١ من ذات القانون التي تنص على أنه : مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل . ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون مكافأة اجتماعية توازي الفرق بين المرتب - مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة - وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش .

ويحوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة وللمدة سنتين قابلة للتجديد أساتذة متفرغين . كما استعرضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام التي تنص بأن : يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ النيل بهذا القانون ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي . - والمادة الثانية

من ذات القانون التي تقتضي بأن لا يحسد بالماملين إلى المعولة هي تطبيق أحكام هذا القانون المطلوبون داخل جمهورية مصر العربية ، الدائمين والمؤقتون والهيئات جملات شاملة بالجهاز الإداري للدولة أو بوزارات الحكم المحلي أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالمعولة الذين تنظم عملهم قوانين أو لوائح خاصة ، وتوفر المناصب العامة والربط الثابت ، والمادة الثالثة منه التي تقتضي بأنه « لا يتجاوز الجمع بين المعولة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقررها في المعاش اعتباراً من أول يولييه ١٩٨٧ » ، فإذا زادت قيمة المعولة عن الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها ، وكذلك استعاضت الجمعية المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ التي تقتضي بأن « تزداد بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتضمنة أن المشرع في المادة ٦٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، حدد الشرع المعاملة المالية المقررة لمعوض هيئة التدريس الذي بلغ سن الإحالة إلى المعاش واستمر في الخدمة كأستاذ متفرغ ، فنص على منحه مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب - مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة - وبين المعاش ، وخوله حق الجمع بين تلك المكافأة والمعاش . وقد صدر القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٧ وقرر منح العاملين بالمعولة ومنهم العاملين الذين تنظم شغلهم توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/٧/١٩٨٧ أو في تاريخ التعيين لمن يمين بعد هذا التاريخ . ونص القانون المذكور في المادة (١) منه على أن هذه المعولة لا تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي . كما صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ٨٧ وقرر زيادة المعاشات المستحقة قبل ١/٧/١٩٨٧ بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ذلك التاريخ . هذا وقد حظر المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين المعولة الخاصة المقررة بمقتضاه والزيادة التي تقررت في المعاش اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ . وإذا زادت قيمة المعولة عن الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

بتطبيق القانونين رقمي ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليهما على حالة الأستاذ المتفرغ يبين أن المكافأة الاجمالية المستحقة له تعد في مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - في حكم المرتب حيث أنها تقابل

ما يؤديه من عمل بالجامعة ، وبالتالي فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام ، واذ يتم منح العلاوة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر للعامل ، فإن حسابها بالنسبة للأستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافأة التي يتقاضاها ، ومن جهة أخرى فقد زاد معاش الأستاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، واذ حظر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففي حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة - محسوبة بالأسلوب السالف ايضاحه - على الزيادة في معاشه فيؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يصل بها ، وذلك أعمالاً لحكم المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - استحقاق الأستاذ المتفرغ للزيادة التي تقررت في الماشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢ - في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يصل بها ، وذلك للأسباب سالفه البيان .

(فتوى رقم ٢٩٥ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ١١١٩/٤/٨٦)

(٨٥)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - مرتب - حوافز - عاملون منتدبون لبعض الوقت -
المادة (٤٨) من اتفاقون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام : -
نات المشرع بمجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوافز المادية والأدبية
على اختلاف أنواعها للعاملين فيها - العاملون المنتدبون لبعض الوقت بتلك الشركات يساهمون
في الانتاج ويطلب منهم معدلات أداء - يجوز أن يشمل نظام الحوافز بندا خاصا يقضى
باستحقاقهم لنسبة من الحوافز المقررة لسائر العاملين - تطبيق •

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية
والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق
زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للأداء
والانتاج » •

ومفاد ذلك أن المشرع في المادة ٤٨ من قانون العاملين بالقطاع العام
المذكور ناط بمجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوافز
المادية والأدبية على اختلاف أنواعها للعاملين فيها ، لتحقيق أهداف الشركات
وزيادة الانتاج وجودته ، على أن يتضمن المعدلات القياسية للأداء والانتاج
التي على مقتضاها يتقرر استحقاق الحوافز من عدمه •

ولما كان العاملون لبعض الوقت بتلك الشركات يساهمون أيضا في
الانتاج ويطلب منهم معدلات أداء فانه يجوز أن يشمل نظام الحوافز بندا
خاصا يقضى باستحقاقهم لنسبة من الحوافز المقررة لسائر العاملين ،
بما يتناسب مع الوقت الذي يستغرقه عملهم ووجوب ألتأبهم في حالة
تحقيق معدلات الأداء المحددة لهم أو تجاوزها •

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز
لمجلس ادارة شركة الأهرام للمشروبات أن يضيف المنتدبين لبعض الوقت
الى المستفيدين من الحوافز على النحو السالف بياته •

(فتوى رقم ٢٧٧ في ١١/٣/١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ١٣٢/١/٤٧) •

(٨٦)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

جميعات تعاونية - العاملون بها - مرتب - حوافز انتاج - الضريبة على المرتبات - قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٨٠ بشأن التعاون الزراعي ، قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

تناول المشرع نطاق الضريبة على المرتبات والسر الذي تفرض به ثم حدد وعاء الضريبة واستبعد منه بعض المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ٢١٠٠ من المرتب او المكافاة او الاجر الاصل ويشترط الا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة - اعتبر المشرع من حوافز الانتاج المبالغ التي تدفعها منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او الضريبة على ارباح شركات الاموال لزيادة الانتاج او رفع مستوى الضمان - المشرع في قانوني التعاون الانتاجي والتعاون الزراعي اعطى الجمعيات الخاضعة له من الضرائب المفروضة على الارباح التجارية - المبالغ التي تدفعها الجمعيات التعاونية الخاضعة للقانونين سائلي الاخر للمعاملين بها - لا تندرج هذه للمبالغ في مفهوم حوافز الانتاج التي تؤديها منشآت القطاع الخاص - تطبيق .

تنص المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ على أن : تعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من :

١ - الضرائب على الارباح التجارية والصناعية وعلى المهن غير التجارية .

وتنص المادة ٥٧ من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على أن : تعفى الجمعيات التعاونية الخاضعة لاحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الآتية :

٧ - الضرائب المفروضة على الارباح التجارية ٠٠٠٠٠ ، وتنص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن : تسرى الضريبة على : ٠٠ الضريبة على المرتبات .

٢ - المرتبات وما في حكمها والمكافآت والايادات المرتبة للمدى الحياة فيما عدا المعاشات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر او في الخارج عن غشبات أدبت في مصر ٠٠٠٠٠ . وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أنه : بعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد وزير الضريبة على الوجه الآتى : ٠٠٠٠٠ . والمادة ٥٨ منه على أنه : فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون يحدد وعاء

الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات واجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون مبنوعا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتي :

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنية في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

(ب -) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة ٠٠٠ ٠ ٠ والمادة ١١١ منه تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على ٠٠٠ ٠ ٠ » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تناول نظام الضريبة على المرتبات والسمر الذي تفرض به ثم حدد في المادة ٥٨ من ذات القانون الوعاء الخاضع للضريبة واستبعد منه بعض المبالغ كذلك المنصوص عليها في البند ٣ بالمادة المذكورة والتي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنية في السنة . واعتبر المشرع من حوافز الانتاج - في تطبيق هذا الحكم - المبالغ التي تدفعها منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة .

ولما كانت الجمعيتان التعاونيتان في الحالة المعروضة - من منشآت القطاع الخاص وتتمتعان بالإعفاء المقرر - في القانونين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي و ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي - للجمعيات التعاونية من الخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، كما أنهما لا تخضعان للضريبة على أرباح شركات الأموال لكون الجمعيات التعاونية ليست مخاطبة بأحكام هذه الضريبة . ومن ثم

فان المبالغ التي تدفعها الجمعيتان المذكورتان الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » لا تندرج في مفهوم حوافز الانتاج التي تؤديها منشآت القطاع الخاص والتي تعفى من الضريبة على المرتبات بنسب وأوضاع معينة طبقا للبند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، حيث اشترط المشرع للاعفاء أن تكون المنشأة خاضعة أما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال - كما سلف البيان - وهو الأمر غير المتحقق في حالة الجمعيتين المعروضة .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الضريبة على المرتبات المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على المبالغ التي تدفعها كل من الجمعية التعاونية للنقل البرى بالمنوفية والجمعية التعاونية لتسويق منتجات الخضر والفاكهة الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » للأسباب السابق ايضاحها .

(فتوى رقم ٢٩١ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٣٨٠/٢/٣٧) .

(٨٧)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

بمئات - مرتب المبعوث - جهة صرفه - نقل .

قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ٢٨١ في ١٩ ، ١٩٧٤/٣/٢٩ .

ان الجهة التي اولد لصالحها المبعوث هي التي تلزم بدفع مرتباته أثناء المدة المقررة للبعثة - مناه تطبيق هذه القاعدة ان يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المصروف المالى لمرتب المبعوث أثناء مدة البعثة - قرار النقل المشروط بنقل الدرجة لا يرتب اثره القانوني لعدم وجود الدرجة المالية بالميزانية - عند نقل الدرجة يمكن ترتيب الاثر القانوني من ناحية التزام الجهة المنقول اليها بصرف مرتبه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية انه سبق أن وصى على ايفاد السيد / المدرس بكلية التربية الفنية بجامعة حلوان فى بعثة حكومية الى أمريكا لحساب المركز القومي للبحوث التربوية بوزارة اتربية والتعليم ، وتضمن القرار رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ النص على انهاء خدمته اعتبارا من تاريخ سفره فى ١٩٧٥/١/٢٧ نقلا الى الجهة الموفد لحسابها فى البعثة مع الاستمرار فى صرف مرتبه من الجهة التي كان يتبعها قبل النقل خصما على حساب الجهة التي تتبع لها حتى نقل درجته فى ميزانية ١٩٧٦ ، وأوجب القرار اتخاذ اللازم نحو نقل درجات السادة المذكورين : ومن بينهم السيد / الى الجهة التي نقل اليها فى موازنة عام ١٩٧٦ ، كما استلزم القرار على الجهات المنقولين اليها مراعاة تطبيق قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ٣٨١ فى ١٩ و ١٩٧٤/٣/٢٩ عليهم .

واذ كان قرار اللجنة العليا للبعثات المشار اليه ينص على ان يتم نقل الموفد على بعثة من بمئات الخطة الرباعية بدرجة الى الجهة الموفد لصالحها ويتقاضى منها مرتباته فى الوطن أثناء المدة المقررة للبعثة ومتى كان الواضح ان الجهة التي اوفد لصالحها المبعوث هي التي تلزم بدفع مرتباته أثناء المدة المقررة للبعثة الا أن مناط تطبيق هذه القاعدة ان يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المصروف المالى لمرتب المبعوث أثناء مدة البعثة وان التزام الجهة المنقول منها المبعوث بصرف مرتبه خصما على حساب الجهة التي تبع لها قبل نقل الدرجة منوط أيضا بنقل درجته الى الجهة التي تبع لها (المركز القومي للبحوث التربوية) فى موازنة عام ١٩٧٦ تطبيقا لاحكام القرار رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ .

ولمّا كان الثابت أنّ درجة السيد / لم تنقل من جامعة حلوان إلى المركز القومي للبحوث التربوية إلا اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ على خلاف ما جاء بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٥ من وجوب نقلها في موازنة عام ١٩٧٦ واستمر المركز القومي يصرف تلك المرتبات من وفورات الميزانية انتظاراً لنقل الدرجة إليه وإرسال ملف خلعته وقد تأخرت جامعة حلوان في اتخاذ هذه الإجراءات بغير مبرر واضح كما أنها سلمت في كتاب المراقب العام للجامعة إلى مراقب عام كلية التربية الفنية في ١٩٨٠/٢/١٣ بأن السيد المذكور ما زال على قوة الكلية ولم يتم نقله إلى المركز القومي للبحوث التربوية حتى تاريخ تحرير الخطاب .

وإذا كان من المسلم قانوناً أنّ قرار النقل المشروط بنقل الدرجة لا يرتب أثره القانوني لعدم وجود الدرجة المالية بالميزانية التي يصرف عليها الموظف المنقول مرتبه ، وعند تمام نقل الدرجة يمكن ترتيب الأثر القانوني للنقل من ناحية التزام الجهة المنقول إليها الموظف بصرف مرتبه وقد تم نقل الدرجة في الواقعة المعروضة اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ لذلك فإن جامعة حلوان تلتزم بسداد مرتبات الدكتور خلال الفترة من ١٩٧٦/١/١ حتى تاريخ نقل الدرجة في ١٩٨١/٧/١ وإذا كان الثابت من المستندات المقدمة من المركز القومي للبحوث التربوية أنه يقصر مطالبته جامعة حلوان على مبلغ ٦٠ و ٤٤٩٣ جنيه هي متجمله مرتبات الدكتور خلال الفترة من ١٩٧٦/١/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام جامعة حلوان بسداد مبلغ ٦٠ و ٤٤٩٣ جنيه أجرة آلاف وأربعمائة وثلاثة وتسعين جنيهاً وستين قرشاً إلى المركز القومي للبحوث التربوية .

(فتوى رقم ٢٩٤ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ١٥٣٦/٣/٢٢) .

(٨٨)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

هيئة عامة - هيئة قناة السويس - العاملون بها - بدل ظروف ومطاطر العاملين بالصرف الصحي - القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام هيئة قناة السويس - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام العاملين بالمجارى والصرف الصحي المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرر المشرع لاعتبارات خاصة بطبيعة العمل في التجارى والصرف الصحي ومياه الشرب منح العامل في هذه الجهات بدل ظروف ومطاطر وظيفية وجبة غذائية او مقابل نقدي عنها وذلك متى توافر الشرطان الآتيان .

اولا : ان يكون من العاملين الثابتين او المؤقتين في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهي الهيئات القومية والعامة والاجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي .

ثانيا : ان يكون من المشتغلين فيها بأعمال التجارى والصرف الصحي او مياه الشرب - العاملون بهيئة قناة السويس في نشاط توريد المياه يتمتعون بالزايا المقررة في القانون سابق الذكر - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية المادة الثانية من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس التي تنص على أن « هيئة قناة السويس هيئة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام هذا القانون وحده ولا تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ولا أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة » . والمادة التاسعة من ذات القانون التي تنص على أن « يكون للهيئة في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك ويوجه خاص يكون لها تملك الاراضى والمعارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة . وللهيئة أن تؤجر اراضيها او عقارات تملكها ولها أن تستأجر اراضى او عقارات مملوكة للغير سواء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقا لرفاهية موظفيها وعيالها أو لانشاء المشروعات والمرافق المتصلة بمرافق القناة التي يقتضيها حسن سير العمل به كمنشآت المياه والقوى الكهربائية والطرق وما الى ذلك » . كما استعرضت الجمعية المادة (١٠) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحي التي تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المحلي المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحي » .

كما تسرى عليهم أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعمالين المدنيين بالدولة ، وذلك فلما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، أو يكون أكثر سخاء للعامل » . ثم أصبحت الفقرة الأولى من هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العمالين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والصامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب » . والمادة (٢) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه التى تنص على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحده أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلي وتبعا لظروف العمل والمخاطر التى يتعرض لها العامل وذلك وفقا للقواعد وللوظائف بالنسب التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . والمادة (٣) من ذات القانون التى تنص على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا تقديا عنها وفقا للقواعد وللوظائف التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . وكذلك استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل تقدي عن وجبة غذائية للعمالين بمياه الشرب التى تنص على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كل منها محسوبة على أساس الأجر الأصلي للعامل ٠٠٠ » . والمادة الرابعة من ذات القرار التى تنص على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل مقابلا تقديا عن وجبة غذائية وذلك على النحو الآتى ٠٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ « قرر اعتبارات خاصة بطبيعة العمل فى المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب منح العامل فى هذه المجالات بدل ظروف ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية أو مقابل تقدي عنها ، وذلك متى توافر الشرطان الآتيان :

أولا : أن يكون من العمالين الدائمين أو المؤقتين فى إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهى الهيئات القومية والعامه والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي .

ثانيا : أن يكون من المشتغلين فيها بأعمال المجارى والصرف الصحي أو مياه الشرب على أن يتم صرف المزايا المشار اليها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وفي مجال مياه الشرب حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ تلك القواعد .

ولما كانت هيئة قناة السويس - وهي إحدى الهيئات العامة - تقوم بتوريد مياه الشرب لمحافظات القناة ، فإن العاملين بالهيئة في هذا النشاط يتمتعون بالمزايا المقررة في القانون المشار اليه ، بمراعاة الضوابط المحددة لذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ . ولا وجه للقول باستبعاد تطبيق القانون المذكور على حالتهم لكون الهيئة تخضع لنظام قانوني خاص بها ، ولها لوائح توظف خاصة تسرى على عمالها ، فضلا عن أن توريد مياه الشرب لا يعد من الأنشطة الرئيسية التي تزاولها . ذلك أن وصف المشرع للهيئات العامة - في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨٥ - قد جاء مطلقا بحيث يشمل كافة الهيئات العامة أيا ما كان النظام القانوني الذي يحكمها ، كما أنه لم يستلزم أن يقتصر نشاطها على أعمال المجارى والصرف الصحي أو مياه الشرب . والقاعدة الأصولية أن المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيمه . أما عن لوائح التوظيف الخاصة بهيئة قناة السويس فهي تسرى على العاملين المشار اليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون سالف الذكر أو يكون أكثر سخاء لهم ، وذلك تطبيقا للمادة الأولى منه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتسريع الى خضوع العاملين بهيئة قناة السويس المشتغلين بأعمال مياه الشرب لإحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ للأسباب سالفة البيان .

(فتوى رقم ٢٩٦ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف وسم ٣٩١/٦/٨٦) -

(٨٩)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مستولية قضائية - أركانها - الوجود القانوني لمصدر القرار .
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل
القاهرة .

لا يسوغ إلزام الجهة بالتعويض عن أضرار الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني
حيث أنها أنشئت بعد وقوع الحادث مما يتعين معه رفض المطالبة الموجهة إليها - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية أن الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة
قد أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في
٤ يولييه سنة ١٩٨٣ ، وأن الحادث المطلوب التعويض عنه قد وقع بتاريخ
١٠/٣/١٩٨١ أى قبل إنشاء الهيئة ، وتبعاً لذلك فإنه لا يسوغ إلزامها
بالتعويض عن أضرار هذا الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث
أنها أنشئت بعد وقوع الحادث مما يتعين معه رفض المطالبة الموجهة إليها
من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض
المطالبة .

(فتوى رقم ٢٩٧ في ١٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ١٨٤٤/٢/٣٣) .

(٩٠)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

خدمة عسكرية - التخلف عن ادائها - (خدمة عامة) .

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة .

المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

فرض التشريع على كل مصري من الذكور آتم الثامنة عشرة من عمره اداء الخدمة العسكرية - على من آتم الثامنة عشر من الذكور والاناث اداء الخدمة الوطنية - المقصود بالخدمة في المنظمات الوطنية تادية الشباب من الجنسين الخدمة العامة طبقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ والذي تسرى احكامه على الذكور ممن يزيدون عن حاجة القوات المسلحة او ممن يتقرر اغلاؤهم من الخدمة العسكرية - للتخلف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب بعدها اداء الخدمة لا ينتمى الى إحدى فئتين الكلتين ولا يجوز تكليفه باداء الخدمة العامة لا وجه لقياس حاله على وضع الزائدين على حاجة القوات المسلحة في مجال تادية الخدمة المذكورة لمخالفة ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من قانون الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين آتموا من المراحل التعليمية المرحلة الثانوية أو أية مرحلة معادلة طبقا للقانون ، أو مرحلة التعليم فوق المتوسط ، أو مرحلة التعليم العالي ، ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو يتقرر اغلاؤهم من الخدمة العسكرية في المجالات الآتية » كما استعرضت المادة (١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن « تفرض الخدمة العسكرية على كل مصري من الذكور آتم الثامنة عشرة من عمره ، وتفرض الخدمة الوطنية على من آتم الثامنة عشرة من الذكور والاناث ، وذلك كله وفقا للاحكام المقررة في هذا القانون » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تشمل الخدمة العسكرية والوطنية :

قولا :

الخدمة العسكرية الالزامية العامة ويؤديها الذكور في المنظمات

الآتية :

(١) القوات المسلحة بفروعها المختلفة .

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام
المسكرى

(ج) كتائب الأعمال الوطنية التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء
ويخدم بها اللائقون للخدمة العسكرية ممن يزدون على حاجة القوات المسلحة
قبل مضي مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في البند (أ) من
المادة (٣٥)

ثانيا :

الخدمة في المنظمات الوطنية ويقصد بها •

(أ) أداء الخدمة العامة للذكور والإناث من الفئات الخاضعة لأحكام
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى
المراحل التعليمية وطبقا لأحكامه •

(ب) أداء الخدمة العامة لغير من تقدم ذكرهم في البند السابق من
الفئة المنصوص عليها في المادة (٥) وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي
يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء والمادة (٥) من القانون المذكور
التي تنص على أن « يطلب للخدمة الوطنية المنصوص عليها في الفقرة (ب)
من البند (ثانيا من المادة ٢) الأفراد الذكور الزائدون عن حاجة القوات
المسلحة وذلك بعد مضي مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في البند « أولا »
من المادة ٣٥ من هذا القانون » والمادة ٧ منه التي تنص على أن

أولا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا •

ثانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا •

والمادة ٣٥ التي تنص على أن « يوضح تحت الطلب لمواجهة حاجة
القوات المسلحة لمدة ثلاث سنوات الأفراد الآتي بيانهم (١) الأفراد الذين
لم يطلبوا بعد استكمال حاجة المنظمات المنصوص عليها في البند (أ)
من المادة (٢) حتى نهاية سنة التجنيد • (٢) الأفراد الذين طلبوا خلال
سنة التجنيد ووضعو تحت الطلب زيادة عن الحاجة وتحسب مدة الثلاث
سنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب • والمادة ٣٦ التي تنص
على أنه « لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية من أتم الثلاثين من عمره
ويستثنى من ذلك طلبة كليات الجامعة الأزهرية المشار اليهم •
وأخيرا تنص المادة ٤٩ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٦) يعاقب
كل متخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين أو الحادية

والثلاثين حسب الأحوال بالحبس مدة ٠٠٠٠٠ وغرامة ٠٠٠٠٠٠ أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه . فرض على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره أداء الخدمة العسكرية وعلى من أتم الثامنة عشرة من الذكور والاناث أداء الخدمة الوطنية . وقد أوضح فى المادة (٢) منه ان تأدية الخدمة العسكرية الانزامية للذكور تكون اما فى القوات المسلحة بفروعها المختلفة أو الشرطة والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري أو ككنايب الأعمال الوطنية التى تنشأ بقرار من مجلس الوزراء . وأن المقصود بالخدمة فى المنظمات الوطنية هو أن يؤدى الشباب من الجنسين الخدمة العامة طبقا لقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والذي تسرى أحكامه على الذكور ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرر اغاؤهم من الخدمة العسكرية . كما يؤدى الخدمة العامة الأفراد الزائدون على حاجة القوات المسلحة من الفئات المشار اليها فى البند أولا من المادة ٣٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وذلك بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب ووفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد بين المشرع فى المادة (٧) من ذات القانون أحوال الاعفاء من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ، ونص فى المادتين (٣٦) و (٤٩) على أنه « لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية - فى الظروف العادية - من أتم الثلاثين من عمره أو الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الأزهرية بمراعاة الضوابط المقررة بشأنهم . هذا ويعاقب كل من تخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين أو الحادية والثلاثين حسب الأحوال بالعقوبات المقررة فى المادة ٤٩ » .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ المروضة - يبين أنه قد تخلف عن شرف تأدية الخدمة العسكرية الانزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره ، وهى السن التى لا يجوز طلب من أتمها لأداء هذه الخدمة - فى الظروف العادية - باستثناء طلبة الجامعة الأزهرية ، والذكور ليس من بينهم . فأحيل الى المحاكمة العسكرية لمعاقبته .

ولما كان المخاطبون بأداء الخدمة العامة من الذكور هم الأفراد المحددون على سبيل الحصر الذين ينطبق عليهم وصف الزائدين على حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرر اغاؤهم من أداء الخدمة العسكرية - كما سلف البيان - والمتخلف عن التجنيد الى السن التى لا يطلب بعدها لأداء الخدمة العسكرية لا ينتمى الى إحدى هاتين الفئتين . ومن ثم فلا يجوز تكليف السيد المذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضع

الزائدين على حاجة القوات المسلحة في مجال تأدية الخدمة المذكورة لمخالفة ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

لذلك

انتهى رأى الجمعية الصومبية نقسسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكليف المعروضة حالته بأداء الخدمة العامة .

(فتوى رقم ٣٢٠ فى ١٩٨٩/٣/٢٥ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٣٩٥/٦/٨٦) -

(٩١)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

معاش - عمليات حرية - تاريخ استحقاق المعاش .

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة العمليات الحربية : - لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات في حالات الخسائر التي تلحق على النفس (وفاة - فقد - عجز) وذلك بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية - الوالدة المبررة لصرف المعاش تتوافر بتحقيق الوفاة أو الفقد أو العجز عند تقرير المعاش يكون صرفه اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز - تطبيق .

ينص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية في المادة (٣) منه على أن « يجوز أن تصرف معاشات أو إعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عن العمليات الحربية .٠٠ طبقاً للشروط والأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية وذلك في الحالات الآتية : ٠٠٠ ، وتتمثل هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ ، وجرى على أنه « يجوز صرف إعانات أو معاشات أو قروض عن الأضرار الناجمة عن العمليات الحربية : ٠٠٠ كما يجوز صرف إعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك الأضرار .٠٠٠ ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بشروط وأوضاع وإجراءات صرف الإعانات أو المعاشات أو القروض في الحالات الآتية : ٠٠ ، كما نصت المادة ١٣ من القانون المذكور قبل تعديله بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن « يسرى العمل بهذا القانون لمدة سنة اعتباراً من تاريخ بدء المدون في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وقد ألغى هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بنص المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس (الوفاة - الفقد - العجز) وذلك بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية ، ومؤدى ذلك أن الواقعة المبررة لصرف المعاش تتوافر بتحقيق حالة الوفاة أو الفقد أو العجز ومن ثم وبحكم اللزوم يتعين أن يكون صرف المعاش إذا ما تقرر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز ، فطالما أن المعاش يستحق في أي من هذه الحالات كتمويض عن عدم القدرة على الكسب أو انقطاع مورد الإعانة ، فإنه يصير

من البديهي أن يتم استحقاقه من تاريخ حدوث الوفاة أو الفقد أو العجز
أيا كان تاريخ صدور قرار منحه .

وغنى عن البيان أن هذا المعنى كان ماثلا في ذهن المشرع حين أصنر
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه إذ فُضِيَ في المادة ١٣ منه بسيارته
لمدة سنة اعتبارا من تاريخ بدء العنوان في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهو
ما يكشف عن رغبته في مواجهة حالات الخسائر التي وقعت على النفس
نتيجة للعمليات الحربية ، وتعويض الأضرار الناتجة عن هذه العمليات من
تاريخ حدوثها ، ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن ما كانت تنص عليه
المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه من أن صرف الإعانات
يكون من تاريخ حدوث الوفاة أو العجز قد ألغى بالقانون رقم ٤١ لسنة
١٩٧٠ لأن هذا الإلغاء لا ينفي أنه يدخل في سلطة رئيس الجمهورية عند
تقرير المنح أن يجعل المنح راجعا إلى تاريخ وقوع الوفاة أو العجز أو
الإصابة ، وتبعا لذلك فإن ما سارت عليه الوزارة من استصدار القرارات
المتضمنة منح معاشات عن الإصابات الناجمة عن العمليات الحربية اعتبارا
من تاريخ حدوث الإصابة يتماشى مع حكم القانون ويعتبر تطبيقا سليما
للتصوص .

ولما كان ما تقدم ، ومتى كانت إصابة السيد /
قد وقعت بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ فإن استحقاقه للمعاش بسبب هذه الإصابة
يتمتع أن يرتد إلى هذا التاريخ طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧
المشار إليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق
السيد / لمعاشه بسبب إصابته في العمليات الحربية اعتبارا
من تاريخ الإصابة .

(فتوى رقم ٣٣٦ في ١٩٨٩/٣/٣٦ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٣٩٢/٦/٨٦) .

(٩٢)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - اللجنة الأولى لنسب الفتوى - اختصاص - مراجعة العقود .

الرقابة القانونية التي يتولاها مجلس الدولة على العقود التي تبرمها جهة الادارة وفقا لما استقر عليه اجتهاد الجمعية العمومية هي رقابة تهدف التحقق من مطابقة احكام مشروع العقد للقوانين دون التطرق الى مسائل الملائمة والتقدير التي ينطرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى - مهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الاجراءات السابقة على التعاقد فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة العقد - على جهة الفتوى ابلاغ الجهة طالبة الراى بجميع ما ارتكاه في هذا الخصوص بالنسبة للاجراءات السابقة على العقد وكذلك بالنسبة للعقد ومستنداته - تطبيق .

ان المادة السابعة من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ قد حددت حالات التعاقد بالاتفاق المباشر وذلك بنصها على انه « يجوز في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اجراءات المناقصة وبناء على ترخيص من السلطة المختصة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه الفى جنيه بالنسبة للمشتريات العادية والخدميات ومقاولات النقل و ٤٠٠٠ جنيه اربعة آلاف جنيه بالنسبة لمقاولات الاعمال ، وكذلك يجوز التعاقد بغير هذا الطريق لشراء اصناف محتكرة من شركات فى الخارج ليس لها وكلاء فى مصر فيما لا تزيد قيمته على ٨٠٠٠ جنيه ثمانية آلاف جنيه » .

واستظهرت الجمعية العمومية من الأوراق أن المقدين المشار اليهما وان ابرما عن طريق الاتفاق المباشر فى غير الحالات المنصوص عليها فى القانون المذكور ، الا أن هذه المخالفة - انا كان وجه الراى فيها - ليس من شأنها أن تؤثر على صحة العقد أو تؤدى الى بطلانه مع عدم الاخلال بالمسؤولية عنها ان كان لها محل .

ولما كانت مراجعة العقود بمجلس الدولة انما اراد بها المشرع مجرد طلب الراى فيما تجر به الجهة الادارية من العقود دون أن تكون ملزمة باتباعه ، ولم يقرن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانقضاء العقد أو صحته (نقض مدنى الطعن ٦٢ لسنة ٢٧ ق مجموعة ١ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) فلا تؤثر هذه المخالفة على صحة العقد ، خاصة وقد تملكت به حقوق الغير المتعاقد مع جهة الادارة وهو غير مسئول عن مخالفتها لاحكام القوانين المنظمة لعملها ، كما ان الرقابة القانونية التي يتولاها مجلس الدولة وفقا لما استقر عليه

افتاء الجمعية العمومية هي رقابة تهدف للتحقق من مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين دون التطرق الى مسائل الملائمة والتقدير التي ينفرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى ومهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الاجراءات السابقة على التعاقد ، فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة العقد لأن المراجعة هي التي تكشف هذه المخالفات وعلى جهة الفتوى ابلاغ الجهة طالبة الرأي بجميع ما ارتأته في هذا الخصوص بالنسبة للاجراءات السابقة على العقد وكذلك بالنسبة لنصوص العقد ومستنداته ، وبذلك ترفع جهة الادارة المتعاقدة أمام مسؤوليتها القانونية كاملة والتي لا يصبح لديها عذر بعد ايضاح الموقف القانوني لها كاملا ثم تتحمل مسؤوليتها اذا لم تر الأخذ بالرأي القانوني وتدارك ما قد يشوب العقد من مخالفة لأحكام القانون .

وانه لما كان ذلك ، وكان العقدان المعروضان قد تم ابرامهما بالمخالفة لأحكام القانون وبدأ تنفيذهما بالفعل ، الا أنه وقد أصبح ابرامهما أمرا واقعا فلا يسع جهة الفتوى الا أن تراجعهما من الناحية القانونية لابتداء ما عساه يوجد فيهما من ملاحظات والجهة المتعاقدة وشأنها في تدارك ذلك ان أمكن مع أطراف العقد .

ولما كانت مراجعة العقدين المعروضين مما تختص به اللجنة الأولى لقسم الفتوى فان الأمر يقتضى اعادتهما اليها لتتولى مراجعتهما طبقا لأحكام القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع الى اعادة العقدين الذين أبرمتها الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة مع شركتي البخيل والتجارة والمقاولات مديترنيان ميلز لاقامة منشآت وألصاب بحديقة المهرجانات الولية بمدينة نصر الى اللجنة الأولى لقسم الفتوى لتتولى مراجعتهما .

(فتوى رقم ٣٥٤ في ٣٠/٣/١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٢٦٣/١/٥٤) .

(٩٣)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

جامعات - أساتذة متفرغون - مناصب إدارية *

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ *

رغبة من المشرع في الاستفادة بالتجارب العلمية الراسخة لأساتذة الجامعة الذين بلغوا سن الستين وهي السن المقررة لأحالتهم إلى المعاش أجاز لهم البقاء بالخدمة كأساتذة متفرغين لقاء مكافأة معينة مع الجمع بينها وبين المعاش - تكون لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الأساتذة فيما عدا تقلد المراكز الإدارية بالجامعة باستثناء حالة وحيدة وردت باللائحة (١٢٢) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سمح فيها للمشرع للاستاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد به أساتذة وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم - تطبيق *

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التي تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش وينفادسون مكافأة اجمالية ... مع الجمع بين المكافأة والمعاش » ويجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة ولدة سنتين قابلة للتجديد أساتذة متفرغين » * والمادة ١٢٢ من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز استثناء أن يعهد الى الأساتذة المتفرغين العيين طبقاً لأحكام المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد بالقسم أساتذة » ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم » *

كما استعرضت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ... » والمادة ٣٠٧ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء

وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري ومالي من الوحدات
الآتية :

- ١ - مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها .
- ٢ - حساب البحوث بالجامعة .

..... ويجوز انشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس
الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة « . والمادة ٣٠٨
منها التي تنص على أن « تهدف هذه الوحدات الى تحقيق الأغراض التالية
كلها أو بعضها :

(١) معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب
وتدريهم أو في مجال البحوث « والمادة ٣١١ التي تنص على أن
« يتولى إدارة كل وحدة مجلس إدارة يراعى في تشكيله أن يكون ممثرا عن
الأهداف التي ترمي الوحدة الى تحقيقها ويتم تشكيل المجلس بقرار
من رئيس الجامعة وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة .

ويكون مجلس إدارة الوحدة هو الساطة المهيمنة على شئونها وتصريف
أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها تحت إشراف رئيس الجامعة
وله على الأخص :

١ - وضع النظام الداخلي للعمل في الوحدة وتحديد اختصاصاتها
والوصف العام لواجبات العاملين بها « . والمادة ٣١٤ التي تنص
على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة تكون
لكل وحدة لائحة داخلية تحدد اختصاصات مجلس الإدارة ورئيس المجلس
والنظم المالية والإدارية للوحدة « .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع رغبة منه في
الاستفادة بالخبرات العلمية الراسخة لأساتذة الجامعة الذين بلغوا سن
الستين وهي السن المقررة لاحتهم الى المعاش ، أجاز لهم - في قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ البقاء بالخدمة كأساتذة متفرغين لقاء
مكافأة معينة مع الجمع بينها وبين المعاش كما قرر لهم نفس الحقوق
والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الأساتذة ، فيما عدا تقلد المراكز الإدارية
بالجامعة ، باستثناء حالة وحيدة وردت بالمادة ١٢٢ من القانون المذكور
سمح فيها للأستاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد به أساتذة
وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد
أخذ رأي - مجلس القسم .

ولما كان المشرع فى اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه قد منح مجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات - حسب الأحوال - سلطة إنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة لها استقلال فنى ومالى وإدارى تهدف الى تحقيق أغراض متعددة ومنها معاونة الجامعة فى القيام برسالتها سواء فى مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو فى مجال البحوث • وناط المشرع بمجالس إدارة كل وحدة من هذه الوحدات - فى حدود أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية - وضع لوائح داخلية تتضمن نظام العمل بها وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها • ومن ثم فلا يجوز أن تشمل هذه اللوائح على حكم يخول الأساتذة المتفرغين بتلك الوحدات تولى المراكز الادارية فيها كمنصب رئيس الوحدة أو مديرها بخالفة ذلك الحكم المادة ١٢٢ سالفة البيان على أن يراعى الاستثناء الوحيد الوارد بها •

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تقلد الامتازة المتفرغين للمراكز الادارية بالجامعة والوحدات ذات الطابع الخاص بها ، على أن يراعى الاستثناء المقرر فى هذا الشأن بالمادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كما سلف البيان •

(فتوى رقم ٣٦٥ فى ١٩٨٩/٤/٢ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٧٥٧/٣/٨٦) •

(٩٤)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - صاحب الصفة في طلب
الرأى : -

المادة ١/٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص
الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية
والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون بإحالتها عن طريق أحد الأشخاص الذين
حددهم النص على سبيل الحصر وهم : رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس
مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم - طلب الرأى المقدم من
رئيس الوحدة المحلية - يكون غير مقبول لتقديمه من غير ذى صفة - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ على أن « نختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

١ - المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل
القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس
الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من
رئيس مجلس الدولة .

ومفاد ذلك ان طلب الرأى من الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع انما يكون عن طريق أحد الأشخاص الذين حددهم النص على
سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس
مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم ممن هم
فى درجتهم .

ولما كان طلب الرأى فى الحالة المعروضة مقدم من السيد رئيس
الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم وهو ليس من الأشخاص الذين حددهم
نص المادة ٦٦ سالف البيان على سبيل الحصر ومن ثم يتعين عدم قبول
الطلب .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم قبول
طلب الرأى .

(فتوى رقم ٣٢١ فى ١٩٨٩/٣/٢٥ جلسة ١٥/٣/١٩٨٩ ملف رقم ١٧٥١/٣/٣٢) .

(٩٥)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

(أ) اختصاص - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع - المنازعات القريبية بين الجهات الادارية ومصلحة الضرائب - نزاع بين المجلس الأعلى للثقافة ومصلحة الضرائب : -

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمصالح العامة - إذا عده انشراح الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تعين الاعتماد بالنص الخاص وحده - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرص ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل (الملقى) أو فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل (العالي) رسم اجراءات مئنه وجهات معده للنظر فى المنازعات القريبية - لا كان الخاص يقيد العام - نتيجة ذلك : لا اختصاص للجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع فى هذا الشأن إيا كان أطراف النزاع فيها - تطبيق .

(ب) مرافعات - المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - عدم تطبيقها أمام الجمعية العمومية - إحالة النزاع من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية : -

استقر قضاء الجمعية على عدم سريان نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى مواجهتها - أساس ذلك : أن الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية العمومية ليست محكمة بالمعنى الذى عده انشراح فى المادة ١١٠ مرافعات - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن
« تختص الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا
فى المسائل الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين « « .

ومفاد ذلك أن الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات المشار إليها بنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة إلا أن المشرع سواء فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرص ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل (الملقى) ، أو فى القانون رقم ١٥٧ لسنة

١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل (الحال) « قد رسم اجراءات معينة وجهات محددة للنظر في المنازعات الضريبية ولما كان الخاص يقيد العام ، فان الاختصاص بالفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية ايا ما كان أطراف النزاع فيها ولا يغير من ذلك ان احوالة النزاع المعروض الى الجمعية كان يحكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية « دائرة ٢٥ ضرائب » وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ اذ استقر افتاء الجمعية على عدم سريان هذا النص في مواجهتها على أساس أن الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تسامتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين الجمعية العمومية ليست محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ مرافعات .

الملك

- انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل
- (فتوى رقم ٣٢٧ فى ١٩٨٩/٣/٢٦ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ١٣٧٢/٢/٢٣)

(٩٦)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - التمييز في غير أدنى (وظائف) .

أجاز المشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين من داخل الوحدة أو خارجها التمييز في غير أدنى درجات وظائف المجموعات النوعية بالوحدة على أن تراعى الشروط المقررة لذلك باللائحة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ومنها شروطه توافر مدة خبرة عملية للمرشح للتعيين لا تقل عن مجموع الحد الأدنى للأجور في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفي المجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك الوظائف - استقر أثناء الجمعية العمومية في هذا الشأن على أن نظام التمييز في غير أدنى الدرجات لا يطالب العاملين في نفس المجموعة النوعية التي توجد بها وظيفة سابقة في غير أدنى الدرجات حتى ولو توافرت في المرشح لشغلها من بينهم مدة الخبرة العملية سابقة الذكر بحسبان أن شغل هؤلاء العاملين للوظائف الأعلى في ذات المجموعة النوعية (بصفة دائمة) لا يكون إلا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة - أساس ذلك : نص المادة (٣٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ، التي تنص على أن « يكون التمييز ابتداءً في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة » .

ويجوز التمييز في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخدمة المدنية «٥٠» والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها » . كما استعرضت المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التمييز في غير أدنى الوظائف التي تنص على أنه « يكون التمييز في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وبمراعاة توافر الشروط الآتية :

٣ - ألا تقل مدة الخبرة الصلبة للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازمة قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدا من درجة بداية التعيين بها . . .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أجاز للعاملين من داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف المجموعات النوعية بالوحدة ، على أن تراعى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ، ومنها ضرورة توافر مدة خبرة عملية للمرشح للتعيين لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازمة قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفي المجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك الوظائف . ولما كان نظام التمييز في غير أدنى الدرجات - طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية - لا يخاطب العاملين في نفس المجموعة النوعية التي توجد بها وظيفة شاغرة في غير أدنى الدرجات حتى ولو توافرت في شأن المرشح لشغلها من بينهم مدة الخبرة العملية سالفة البيان ، بحسبان أن شغل هؤلاء العاملين للوظائف الأعلى في ذات المجموعة النوعية - بصفة دائمة - لا يكون إلا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه . والقول بغير ذلك مؤداه التحايل على اشتراطات الترقية والخلط بين قواعد نظام التمييز في غير أدنى الدرجات .

ولما كان العامل المعروضة حالته يشغل الدرجة الثالثة بمجلس مدينة رفح فإن تعيينه في وظيفة من الدرجة الثانية بذات المجموعة النوعية التي يعمل بها وفي نفس الوحدة ، لا يتأتى إلا بطريق الترقية ، ولا يجوز تطبيق قواعد التمييز في غير أدنى الدرجات على حالته للأسباب السابق بيسانها .

لذلك

أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق نظام التمييز في غير أدنى الدرجات على حالة العامل المعروضة .

(فتوى رقم ٣٢٨ في ٢٦/٣/١٩٨٩ جلسة ١٥/٣/١٩٨٩ ملف رقم ٧٣٨/٣/٨٦) .

(٩٧)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - انقطاع عن العمل - انتهاء خدمة - اعاده تعيين - مدى جواز حساب مدة الانقطاع ضمن مدة الخدمة :

مدة الانقطاع الموجب لانهااء الخدمة ولكن لم يعقبها صدور قرار بانهااء خدمة العامل لا تعتبر مدة خدمة فعلية بأي وجه من الوجوه فلا يستحق أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة أو تلك التى ترتبط بالوجود الفعلي بالخدمة - أثر ذلك : أنه يتعين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن مدة خدمة العامل وفي المدد المشترطة للترقية وعدم جواز منحه المزاوات الدورية التى حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه - أساس ذلك : أن القول بغير هذا يضع العامل الذى تنتهى خدمته بقرار إدارى لانقطاعه ثم يغشى بالقاء هذا القرار لظلال شابه فى وضع الفصل من العامل الذى لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٧ ملف ٣٥٧/٦/٨٦ والتى انتهت فيها الى أن مدة الانقطاع الموجب لانهااء الخدمة ولكن لم يعقبها صدور قرار بانهااء خدمة العامل لا تعتبر مدة خدمة فعلية بأي وجه من الوجوه فلا يستحق عنها أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة أو تلك التى ترتبط بالوجود الفعلي بالخدمة ومن ثم يتعين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن مدة خدمة العامل وفي المدد المشترطة للترقية وعدم جواز منحه المزاوات الدورية التى حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه ولما كان البين من مطالعة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٣٥ لسنة ٢٨ ق أنه اكتفى ببحت مشروعية قرار انهاء خدمة المدعية وقضى بالفائه الا انه لم يتعرض للقرار رقم ١٦٢ بإعادة تعيينها واسقاط مدة انقطاعها سواء فى منطوقه أو فى أسبابه واكتفى بالحكم بأن وصفه فى احدى حيثياته بأنه « لا يعدو أن يكون مجرد قرار بسلم المدعية عملها بعد انقطاعها عن العمل لا يترتب أثرا على علاقتها الوظيفية القائمة منذ انقطاعها حتى عودتها الى العمل » ومن ثم فلا يمكن القول بأن هذا الحكم قد قضى بالفاء القرار رقم ١٦٢ فيها تضمنه من اسقاط مدة انقطاع السيدة المعروضة حالتها من مدة خدمتها ، كما لا يمكن القول بأن من آثار الحكم بالفاء قرار انهاء خدمتها الفاء قرار اسقاط مدة انقطاعها واعتبار خدمتها متصلة وما يترتب على ذلك من استحقاقها للمزاوات الدورية والترقيات ٠٠٠ ألغى إذ أن جهة الادارة - حسبما استقر

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأى فى افتتاح لاحق لها .

عليه افتاء هذه الجمعية - تملك رغم عدم اصدار قرار بانهاء خدمة العامل المنتقطع عن عمله ترتيب الأثر المترتب على هذا الانقطاع وهو اسقاط مدته من مدة خدمة العامل ، والقول بغير ذلك يضع العامل الذي تنتهى خدمته بقرار ادارى لانقطاعه ثم يقضى بالغاء هذا القرار لبطالان شابه في وضع أفضل من العامل الذي لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار واكتفت الجهة الادارية بتسليمه العمل وترتيب أثر البعد عن الوظيفة وهو اسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمته رغم تماثل مراكزهما القانونية .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة انقطاع المروضة حالتها ضمن مدة خدمتها .

(فتوى رقم ٣٥٢ في ١٩٨٩/٣/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ١٩٩/٢/٨٦) .

(٩٨)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي - معاش - ميعاد تقديم طلب الصرف : -

المادة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ألزم المشرع ذوي الشأن بتقديم طلبات صرف المعاش أو التحويل أو أي مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها - تحول المشرع مدير عام الهيئة المختصة أو من ينوبه (الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال) سلطة التجاوز عن الإخلال بالميعاد المذكور إذا كان قائما على أسباب تبرره - في هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق - عدلت المادة (١٤٠) المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المصوب به بالنسبة لهذه المادة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وأضيف إليها فقرة جديدة تنص بأنه إذا قدم طلب الصرف بعد ميعاد الخمس سنوات المشار إليها بصرف المعاش وحده اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون أن يضغط الصرف لأية سلطة تقديرية - أصبح وزير التأمينات (وفقا للنص المعدل) هو السلطة المختصة بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف في الجهاد المحدد بمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها - أثر ذلك : - أن من تقدم بطلب صرف مستحقاته التأمينية بعد ميعاد الخمس سنوات ولم تفصل فيه السلطة المختصة قبل ١/٧/١٩٨٧ يصرف له المعاش وحده بدءا من التاريخ المذكور - لا وجه لاثرائه بتقديم طلب جديد للاستفادة من هذا الحكم لتناثر ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة (١٤٠) وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المعاش أيأ كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ودون خضوع الصرف لأية سلطة تقديرية - كذلك لا وجه لتقرير صرف المعاش اعتبارا من أول الشهر الذي تقدم فيه بطلبه لأن ذلك يتعارض مع سرمان تعديل نص المادة (١٤٠) اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التحويل أو أي مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها »

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباقي المبالغ المستحقة. وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الإخلال بالميعاد المشار إليه في الفقرة الأولى إذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق » .

كما استعرضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي التي تنص على أن « يستبدل بنصوص المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٨ مكررا فقرة ثانية و ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٤٠ - يجب تقديم طلب خرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القانون فى ميعد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها .
وتعتبر المطالبة بأن من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقى المبالغ المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار اليه يقتصر الصرف على المعاش وحده ويتم الصرف اعتبارا من أول الشهر الذى قدم فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب فى الميعاد المشار اليه اذا قامت أسباب تبرر ذلك . وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

والمادة السابعة عشرة من ذات القانون التى تنص على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ويعمل بتعديله للنصوص المبينة فيما يأتى اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع فى المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ألزم أصحاب الشأن بتقديم طلبات لصرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك فى ميعد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم فى المطالبة بها . ودخل المشرع ملهم عام الهيئة المختصة أو من ينوبه « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال » سلطة التجاوز عن الإخلال بالميعاد المذكور اذا كان قائما على أسباب تبرره . وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق . وقد عدلت المادة ١٤٠ المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعمول به بالنسبة لهذه المادة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ، وأضيف إليها فقرة جديدة تقضى بأنه اذا قدم

طلب الصرف بحد ميعاد الخمس سنوات المشار اليه ، فيصرف المعاش - وحده - اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب ، ودون أن يخضع الصرف لأية سلطة تقديرية . كما أصبح وزير التأمينات - وفقاً للنص المعدل - هو السلطة المختصة بالجواز عن تقديم طلب الصرف في الميعاد المحدد بمراجعة ذات الضوابط السالف بيانها وذلك بدلاً من مدير عام الهيئة المختصة .

وبتطبيق نص المادة ١٤٠ « المعدلة » على حالة من تقدموا بطلبات لصرف مستحقاتهم التأمينية بحد ميعاد الخمس سنوات ، ولم تفصل فيها السلطة المختصة قبل ١٩٨٧/٧/١ فإنه يتعين أن يصرف لهم المعاش وحده - بدءاً من التاريخ المذكور - ولا وجه لالزامهم بتقديم طلبات جديدة للاستفادة من هذا الحكم لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة ١٤٠ - وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المعاش أياً ما كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ودون خضوع الصرف لأية سلطة تقديرية كما سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المعاش للمعروضة حالتهم اعتباراً من أول الشهر الذي تقدموا فيه بطلباتهم لأن ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧/١ . ومن جهة أخرى فإن طلباتهم تعرض على وزير التأمينات للنظر في صرف المعاش وكافة حقوقهم الأخرى من تاريخ استحقاقهم إذ ارتأى أن عدم التزامهم بالميعاد المقرر كان له ما يبرره .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صرف المعاش وحده - للمعروضة حالتهم اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك طبقاً لحكم الفقرة الثالثة بالمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى النحو السابق ايضاحه .

(فتوى رقم ٣٥٦ في ١٩٨٩/٣/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ٣٩٢/٦/٨٦) .

(٩٩)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي - اشتراكات - الأجر المتغير - حوافز الإنتاج - النسبة التي تخضع لاشتراك التأمينات من حوافز زيادة العنصرية التي تصرف للعاملين بمصلحة القرائب على الاستهلاك :

لا غير المقترح في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن التأمين الاجتماعي في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - أصبح هذا الأجر يشمل إلى جانب الأجر الأساسي الأجور المتغيرة كحوافز الإنتاج وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير - نافذ المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير - أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بهذا الشأن ويقتضى القرار بالخفض بعض الأجور المتغيرة بالكامل أي بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الإنتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك - يستثنى من ذلك ما ذكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتغير ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو الذي تؤدي عليه الاشتراكات - تطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافز الإنتاج أو مكافأة زيادة الإنتاج الذي يخضع بكامل قيمته لأجر الاشتراك المتغير أن يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وأن يشمل هذا النظام جميع الأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الإنتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين - البين من قواعد صرف مكافأة زيادة العنصرية للعاملين بمصلحة العمارة والقرائب الصادرة بقراري رئيس مصلحة العمارة والقرائب على الاستهلاك رقمي ٥٨ لسنة ١٩٨٥ ، ٣٧ لسنة ١٩٨٧ أن هذه المكافأة تمنح على أسس موضوعية ترتبط بالإنتاج والتميز في أداء العمل وجودته كما تضمنت حالات العزيم من العرف - أثر ذلك : - خضوع مكافأة زيادة العنصرية بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتغير الذي تؤدي عليه أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي - تطبيق :

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التي قضت بأنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد
(ط) بالأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل :

١ - الأجر الأساسي

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الآخرين :

(أ) الحوافز ...

(ب)

(ج)

(د) البدلات ويحدد رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات
البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد حساب عناصر هذه الأجر .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة
١٩٧٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك .
وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة
١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين
الاجتماعي قضت بأن « يتحدد الأجر المتغير الذي تؤدي على أساسه
الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بما يحصل عليه المؤمن
عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي من جهة عمله الأصلية التي لا تعتبر
جزءا من الأجر الأساسي وفقا لما يلي :

١ - حوافز الانتاج أو مكافأة زيادة الانتاج التي يستحقها العامل
نظير ما يبذله من جهد غير عادي وعناية وكفاية في النهوض بعمله وذلك
بال تطبيق للنظام الذي تضمنه الجهة المختصة لهذا الغرض ويشترط أن
يكون هذا النظام قد حدد جميع الأسس الموضوعية وعلى الأنص القواعد
المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها
الحوافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين » ...

٢ -

٣ -

٤ - البدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك في نظام التأمين
الاجتماعي .

٥ - ٥٠٪ مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر
المتغير غير المنصوص عليها فيما سبق وبما لا يجاوز ٥٠٪ من الأجر
الأساسي السنوي .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سالف
البيان غاير في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي فأصبح
هذا الأجر يشمل جانب الأجر الأساسي الأجور المتغيرة كحوافز الانتاج

وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤. سالف البيان بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير وأذ ناط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان وقضى باختصاص بعض الأجور المتغيرة بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ عنه حساب قيمة الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك أما ما عدا ما ذكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتغير فان ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات .

وإذ تطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان في عنصر حافز الانتاج أو مكافأة زيادة الانتاج الذي يخضع بكامل قيمته لأجر الاشتراك المتغير أن يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وأن يشمل هذا النظام جميع الأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين .

ولما كان البين من قواعده صرف مكافأة زيادة الحصيلة للعاملين بمصالحتي الجمارك والضرائب العسادرة بقراري مصلحتي الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمي ٥٨ لسنة ١٩٨٥ و ٣٧ لسنة ١٩٨٧ أن هذه المكافأة تبني على أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في أداء العمل وجودته كما تضمننا حالات الحرمان من صرف هذه المكافأة ومن ثم تدخل هذه المكافأة في مفهوم حوافز الانتاج المشار إليها في البند (١) من المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ عنه حساب الأجر المتغير الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي .

للملك

انتهت الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع الى خضوع مكافأة زيادة الحصيلة في الحالة المعروضة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتغير الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي .

(فتوى رقم ٣٥٧ في ١٩٨٩/٣/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ١١٢٨/٤/٨٦) .

(١٠٠)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

حيز اداري - الحيز على الأموال العامة - حيز على منقولات مملوكة للهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية : -

تعتبر الأموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات العامة
أموالا عامة يعطى تملكها أو الحيز عليها استيفاء لأي حق من الحقوق - أساس ذلك :
المادة ٨٧ من التقنين المدني والمادة (١٤) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٦٣ - أنشأ المشرع بمقتضى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ هيئة عامة تلحق
بوزارة الصناعة أطلق عليها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وأضفى عليها الشخصية
الاعتبارية : تتمتع هذه الهيئة بالحماية التى أضفاها المشرع على الأموال المملوكة للدولة
وبالتالى لا يجوز توقيع الحيز على أموالها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٨٧ من التقنين المدني التى قضت
بأن « تعتبر أموالاً عامة المقصارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص
الاعتبارية العامة ، والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى
قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحيز عليها أو تملكها
بالتقادم « كما استعرضت المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التى نصت على أن « تعتبر أموال الهيئة
العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة
ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة » .

ولما كان مفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر الأموال المملوكة للدولة
وللأشخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات العامة أموالاً عامة ، وحظر
تملكها أو الحيز عليها استيفاء لأي حق من الحقوق .

ولما كان البين من أحكام القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء
هيئة عامة للمطابع أن المشرع أنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة أطلق
عليها « الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية » وأضفى عليها الشخصية
الاعتبارية ، ومن ثم تتمتع هذه الهيئة بالحماية التى أضفاها المشرع على
الأموال المملوكة للدولة وبالتالى فلا يجوز توقيع الحيز على أموالها .

ولما كان الثابت من الأوراق أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة
قد أوقعت بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٧ حيزاً إدارياً على المنقولات الموجودة بمقر

الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على سند من القول بأن هذه المنقولات مملوكة للجمعية المذكورة باعتبار أن الحيازة في المنقولات سند الملكية بيد أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المنقولات الواردة في محضر الحجز المشار إليه في البندين رقمي ٤ و ٥ (أرفق خشب وفتارين وكذلك حق الجدك والإيجار) مملوكة للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وتندرج ضمن عناصر ذمتها المالية ، وقام إعادتها للهيئة للجمعية، كما أن مقر الجمعية الموجودة به هذه المنقولات يقع ضمن الأرض المخصصة للهيئة بموجب محضر التسليم النهائي المؤرخ ٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ وما زالت مملوكة للدولة وتشرف عليها إدارة أملاك الحكومة ، ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز على هذه المنقولات ويتمين والبال هذه الفاء هذا الحجز .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلغاء الحجز الموقع على المنقولات المملوكة للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٧ .

(فتوى رقم ٣٥٨ في ١٩٨٩/٣/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ١٧١٠/٢/٣٢) .

(١٠١)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

(أ) عاملون مدنيون بالدولة - (تأمين اجتماعي - اصابة عمل) الجهة المتزمتة بطاج
العامل نتيجة اصابة العمل التي لحقت به وما ينتج من انتكاس وضغطات : -

قرر المشرع بمقتضى احكام المادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (الملغى) والمادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الملغى ان وحدات الجهاز الاداري بالدولة ووحدات القطاع العام هي التي تلتزم قانونا بطاج العاملين بها من اصابات العمل التي تحدث لهم وبتمويلهم عن العجز الناتج عن هذه الاصابات - كما قرر المشرع بالمادة (٤٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبيا - وفي المادة ٤٩ من ذات القانون قرر المشرع انه تعتبر في حكم الاصابة كل حالة انتكاس او مضاعفة تنشأ عنها - وقوع اصابة العمل في ظل العمل باحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتقرير العجز الجزئي التامشي - عنها في ظل العمل باحكامه وتتابع الانتكاسات والمضاعفات الناتجة عن الاصابة واستمرارها خلال سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - اثر ذلك : ان الجهة التي يعمل بها المصاب هي التي تكون ملزمة قانونا بمصاريف كل ما ترتب على اصابته من انتكاسات ومضاعفات منذ وقوعها وحتى ٣١ أغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفاذ احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وتكون الهيئة العامة للتأمين الصحي هي الملزمة قانونا بطاج ما وقع منذ ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من انتكاسات ومضاعفات - تطبيق .

(ب) عاملون مدنيون بالدولة (تأمين اجتماعي - اصابة عمل) مدى احقية المصاب في معاودة عرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز المتخلف عن الاصابة : -

اعطى المشرع في المادة (٥٨) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمصاب الحق في طلب اعادة الفحص الطبي لتقدير درجة العجز ايا كانت نسبة العجز المترتبة على الاصابة وسواء ترتب عليها استحقاق تموين النلفة الواحدة او معاش العجز دون نظفة - لا كانت كل حالة انتكاس او مضاعفة تنشأ عن الاصابة تعد في حكم الاصابة لانه يعق للمعامل طلب اعادة مناظرته وعرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز الناتج عن اصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس او مضاعفة في ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية ان قانون التأمينات الاجتماعية (الملغى) رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كان ينص في المادة ٢٠ منه على انه لا تلتزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين اصابات العمل ٠٠٠ وعلى المصالح والهيئات المشار اليها في الفقرة السابقة ان تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها ويدفع التعميمات المقررة طبقا لاحكام هذا

الفصل أو أى قانون آخر أيهما أفضل للمصاب ، وإن المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية (الملغى) رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أن « تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها ويدفع الترميمات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » ، واستخلصت الجمعية العمومية من ذلك أن وحدات الجهاز الإدارى بالدولة ووحدات القطاع العام هي التى تلتزم قانونا بعلاج العاملين بها من إصابات العمل التى تحدث لهم ويتعويضهم عن العجز الناجم عن هذه الإصابات ، واستعرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ٤٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من أن « تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب ورعايته طبيا وفقا لأحكام الباب السادس » ، وما نصت عليه المادة ٤٩ من أن « ... تعتبر فى حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها ... » .

ولما كان الثابت أن إصابة العامل المذكور قد وقعت له فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وتقرر العجز الجزئى الناشئ عنها فى ظل العمل بأحكامه وتباينت الانتكاسات والمضاعفات الناجمة عن الإصابة وامتد أثرها خلال سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما ، وكانت هذه الانتكاسات والمضاعفات من آثار الإصابة إلا أن المشرع اعتبرها بصريح نص المادة ٤٩ سالفة البيان فى حكم الإصابة ذاتها وليس مجرد امتداد لها ، ومن ثم فإن قوانين التأمين الاجتماعى المتتالية تسرى أحكامها بأثر مباشر على وقائع هذه الإصابة وآثارها التى تحققت أثناء مدة سريانها وتبعا لذلك ، فإن الهيئة العامة لإشئون المطابع الأميرية وطبقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، والمادة ٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها تكون هي الملزمة قانونا بمصاريف علاج كل ما ترتب على إصابة السيد المذكور من انتكاسات ومضاعفات منذ وقوعها وحتى ٣١ أغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفاذ أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وتكون الهيئة العامة للتأمين الصحى هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من انتكاسات ومضاعفات طبقا لنص المادة ٤٨ من هذا القانون .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أنه « يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة المختصة طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل ستة أشهر خلال السنة

الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ولا يجوز إعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز .

ومفاد ذلك أن المشرع أعطى للمصاب الحق في طلب إعادة الفحص الطبي لتقدير درجة العجز أيما كانت نسبة العجز المترتبة على الإصابة وسواء ترتب عليها استحقاق تعويض الدفعة الواحدة أو معاش العجز دون تفرقة ولما كانت كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عن الإصابة تعد في حكم الإصابة حسيما سلف البيان فمن ثم فإنه يحق للمصاب طلب إعادة مناظرته وعرضه على اللجنة الطبية المختصة لإعادة تقدير نسبة العجز الناجم عن إصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس أو مضاعفة في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

ويتطابق ذلك على السيد المذكور فإنه لما كان الثابت أن اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحي سبق أن قررت باعتبار إصابته في عام ١٩٥٩ إصابة عمل ومنحته إجازات من ٧/١٤ الى ١٩٨٤/٩/٢٤ وقررت بجلسته ١٩٨٤/١٢/٢٥ أن حالته غير مستقرة ويستمر في العلاج والإجازات المرضية عند الضرورة بمعرفة جهة العمل وتماد مناظرته بعد ستة شهور ، ولما كان البسادی من الأوراق أن السيد المذكور لم تصاد مناظرته طبيا بمعرفة اللجنة الطبية المختصة فمن ثم يحق له أن تصاد مناظرته لتحديد درجة العجز الذي نشأ عن إصابته في صورتها النهائية والتي أسفرت عنها المضاعفات التي نجمت عن هذه الإصابة ولا ينال من ذلك ما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ منالقة الإشارة من علم جواز إعادة تقدير العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوته ، ذلك أن السيد المذكور لم تتضح أو تثبت نسبة عجزه في صورتها النهائية بعد حالات الانتكاس والمضاعفات التي حدثت له أثر إصابته لعدم استقرار حالته الصحية .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بتفقات علاج السيد / عيد العزيز بيومي على العامل بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكذلك أحقية السيد المذكور في إعادة مناظرته طبيا بمعرفة اللجنة الطبية المختصة لتحديد نسبة عجزه .

(فتوى رقم ٣٦٩ في ١٩٨٩/٤/٩ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ٢٨٩/٦/٨٦)

(١٠٢)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

جامعات - الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الإنجليزية (الجى - سي - اى)
المحولين الى جامعة الزقازيق من جامعات اجنبية : -

الحصول على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها هو شرط لازم للتقدم بالجامعات المصرية - عهد قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الى المجلس الاعلى للجامعات بتنظيم قبول الطلاب - القرارات التى يصدرها المجلس فى هذا الخصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه - اقر ذلك : ان اية مخالفة لها بمثابة مخالفة للقانون .

حصول بعض الطلاب على شهادة الثانوية الإنجليزية (الجى - سي - اى) مع عدم حصولهم على التقديرات للتعرف بها من المجلس الاعلى للجامعات فى بعض المواد - يقدم بالجامعات الاجنبية - تحويلهم الى جامعة الزقازيق من الجامعات الاجنبية - نتيجة ذلك : - اعتبارهم فى حكم من لم يحصل على الثانوية العامة لان العبرة عند القبول بالجامعات المصرية هي بالنظام القانوني الذى حدهه المشرع المصرى لارتباطها بها وما يصدر من قرارات من السلطات المختصة تنفيذا لهذا النظام - الا ان الترتيب على ذلك : ان قبول هؤلاء الطلاب ببعض كليات جامعة الزقازيق بناء على قرارات من مجالسها بقبول تحويلهم لا يتفق واحكام القانون ومن لم تعتبر قرارات قبولهم قرارات صالحة - تطبيق .

تنص المادة ٦/١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على ان يختص المجلس الاعلى للجامعات « بتنظيم قبول الطلاب فى الجامعات وتحديد أعدادهم » وتنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يشترط لقيود الطالب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس » .

١ - أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى وفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس انبجاعات ومجالس الكليات » .

والمستفاد من ذلك أن الحصول على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها هو شرط لازم للتقدم بالجامعات المصرية ، واذ عهد قانون تنظيم الجامعات الى المجلس الاعلى للجامعات بتنظيم قبول الطلاب ، فان القرارات التى يصدرها المجلس فى هذا الخصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه فتكون أية مخالفة لها بمثابة مخالفة للقانون .

ومن حيث أن المجلس الاعلى للجامعات بما له من سلطة فى هذا الشأن قرر فى ٢٠ ، ١٩٨٦/٧/٢٢ فيما يختص بتقديرات نجاح شهادة

جى سى اى يكون التقدير الرسمى للمستوى العادى هو : $1 = 90\%$ ،
 $2 = 85\%$ سى $3 = 77\%$ ، ومؤدى ذلك ان الطلاب الحاصلين على تقديرات
 ادى من التقديرات السابقة يعدون راسبين وفقا لتقديرات المجلس الاعلى
 للجامعات . ولما كان ذلك وكان بعض الطلبة الحاصلين على الشهادة
 المذكورة والمحولين الى جامعة الزقازيق من جامعات اجنبية لم يحصلوا على
 التقديرات المعترف بها من المجلس الاعلى للجامعات فى بعض المواد ، فانهم
 يكونوا فى حكم من لم يحصل على الثانوية العامة . ولا يغير من هذا الوضع
 سبق قيدهم بالجامعات الاجنبية التى لا تتطلب النجاح فى جميع المواد ،
 اذ العبرة عند القبول بالجامعات المصرية بالنظام القانونى الذى حده
 المشرع المصرى للالتحاق بها وما يصدر من قرارات من السلطات المختصة
 تنفيذ هذا النظام .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، فان قبول هؤلاء الطلاب ببعض كليات
 جامعة الزقازيق ينسب على قرارات من مجالسها بقبول تحويلهم لا يتفق
 واحكام القانون ، وتعتبر قرارات قبولهم قرارات معدومة لأنها خالفت
 القانون مخالفة جسيمة وصارخة جردتها من صفتها القانونية وانحدرت
 بها الى درجة الاعمال المادية التى ينعدم اثرها القانونى .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام
 قرارات مجالس كليات جامعة الزقازيق بقبول بعض الطلاب المحولين من
 جامعات اجنبية والحاصلين على شهادة جى سى اى باقل من التقديرات
 التى قررها المجلس الاعلى للجامعات .

(فتوى رقم ٣٧٠ فى ١٩٨٩/٤/٩ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ٥/٢/١٠٠)

(١٠٣)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - بدلات - بدل سفر - مدى احلية العامل المنتدب
بدل السفر : -

احال المشرع بمقتضى نص المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في بيان اوضاع وشروط استرداد العمل للنفقات التي يتحملها في سبيل اذا أعمال وظيفته الى قرار يصدر بذلك من رئيس مجلس الوزراء - الى ان يصدر هذا القرار يستمر العمل باحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي حددت احكامها على سبيل الحصر الحالات التي يستحق فيها بدل السفر ومنها حالة الاعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة وتقتضى تفقيه عن مقر عمله الرسمي - جات عبارة الاعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة في نص المادة الاولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تسع لتشمل حالة التذب حتى ولو لم يكن محدد المدة لانه في هذه الحالة سوف يتم التقيد بالحد الاقصى للمدة التي يجوز ان يمنح عنها بدل السفر وهو ستة شهور طبقا لنص المادة الخامسة من اللائحة - اثر ذلك : ان التذب لتشغل وظيفة اخرى متى ترتب عليه تقيب العامل عن مقر عمله وتحميله نفقات وتكاليف اضافية فانه ينتفع باحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تقيبه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة - تطبيق .

ينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٤٧ منه على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك في الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية » وتنص المادة ١٠٦ على أن « يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه . . . » ، وتنص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في المادة الأولى منها على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . . . » وفي المادة الخامسة على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة التذب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص . . . ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أحال في بيان أوضاع وشروط استرداد العامل للنفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال وظيفته إلى قرار يصدر بذلك من رئيس مجلس الوزراء وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي حددت أحكامها على سبيل الحصر الحالات التي يستحق فيها بدل السفر ومنها حالة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة وتقتضى نفيه عن مقر عمله الرسمي ، وقد جاءت عبارة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسع لتشمل حالة النصب حتى ولو لم يكن محدد المدة لأنه في هذه الحالة سوف يتم التقييد بالحد الأقصى للمدة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو ستة شهور طبقاً لنص المادة الخامسة من اللائحة ، وتبعا لذلك فإن النصب لشغل وظيفة أخرى متى ترتب عليه تغيب العامل عن مقر عمله وتحمله نفقات وتكاليف إضافية فإنه ينتفع بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن نفيه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة .

ولما كان ذلك وكان مقر العمل الرسمي للسيد المذكور في القاهرة وقد تم نديه للعمل بالبحيرة بالقرار رقم ١٢٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٧ ، وتكلف في سبيل ذلك نفقات ومصاريف إضافية حتى يتمكن من تنفيذ قرار النصب ، ومن ثم يكون مناط استحقاق بدل السفر متوافراً في الحالة المعروضة ويستحق بدل السفر المقرر له عن مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النصب .

من أجل ذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لمجلس القنصلية والتشريع إلى أحقية السيد / طاهر محمود ضاحي المنتدب مديراً لمديرية القوى العاملة بالبحيرة لبدل السفر المقرر عن مدة ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النصب .

(فتوى رقم ٣٧٢ في ١٩٨٩/٤/٩ جلسة ١٥/٣/١٩٨٩ ملف رقم ٨٦/١١٣٨) .

(١٠٤)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - الحصول على مؤهل عال أثناء الخدمة - مدى أحقية العامل الحاصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة بوحدة معينة في شغل وظيفية خالية بوحدة أخرى أعلن عنها طبقاً لحكم الفقرة الأولى بالمادة (٢٥) مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :-

تسجيلاً من المشرع للعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة اجاز في الفقرة الأولى بالمادة (٢٥) مكرر من قانون العاملين المدنيين بالدولة تعيينهم في الوظائف الخالية بذات الوحدة التي يعملون بها متى كانت هذه الوظائف لازمة لشغلها وتوافرت فيهم باقي الشروط المطلوبة للتعيين وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجى عن الوظائف الشاغرة في صحيفتين يوميتين على الأقل فيكتفى بالتسبب لهم باعلان داخل الوحدة - كذلك اعطاهم من شرط الامتحان المقرر لشغل الوظائف التي ترى السلطة المختصة ان يكون التعيين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض - الى ذلك :- ان حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكرراً بشروطه واوضاعه الخاصة يطالب العاملين المتعينين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة - هذا الحكم يقتصر عليهم وبالتالي لا يجوز ان يتقدم لشغل وظيفية خالية بالوحدة أعلن عنها داخلياً أحد العاملين من خارجها حتى ولو كان من العاملين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة في وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكرراً سالفة الذكر - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٢ من قانون التسميات المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ « التي تنص على أنه » في تطبيق أحكام هذا القانون » يقصد :

١ - بالوحدة : ٠٠٠ (ب) كل وحدة من وحدات الحكم المحلي .
والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أنه « تعلن الوحدات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صحيفتين يوميتين على الأقل » ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .

وتحدد السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان » ٠ والمادة ١٨ من القانون المذكور التي تنص على أنه « ٠٠٠ ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بدون امتحان على الوجه الآتى : ١ - اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى ، وعنده التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً ٠٠٠ » والمادة ٣٥ مكرراً منه التي

تنص على أنه « مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف » .

ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة اول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان يجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذى حصل عليه ، كما استعرضت الجمعية المادة ١٢٨ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ « المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ » التى تنص على أن يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ، ويكون العاملون فى كل مديرية من هذه المديريات وحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية (وكذلك استعرضت المادة ١٠ مكررا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ « المعدل بقرار وزير التنمية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أنه « تقوم وحدة شئون العاملين بحصر الوظائف الشاغرة ٠٠٠ وللعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة التقدم بطلبات للتعيين فى هذه الوظائف اذا ما توافرت فيهم شروط شغلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارجى والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف ، ويتم شغل باقى الوظائف بمراعاة القواعد العامة فى التعيين الواردة بهذه اللائحة » ، والمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على أن « ٠٠٠ كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالاقضية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع - تشجيعا منه للعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة - أجاز فى الفقرة الأولى بالمادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة تعيينهم فى الوظائف البغالية بفاة الوحدة التى يعملون بها ، متى كانت هذه المؤهلات

لازمة لشغلها وتوافرت فيهم باقى الشروط المطلوبة للتميين ، وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجى عن الوظائف الشاغرة فى صحيفتين يوميتين على الأقل ، فيكتفى بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة . وكذلك اعفائهم من شرط الامتحان المقرر لشغل الوظائف التى ترى السلطة المختصة ان يكون التمين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض . ولما كان حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا بشروط ومواضعه الخاصة يخاطب العاملين المتتمين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة . فان هذا الحكم يقتصر عليهم ، وبالتالى فلا يجوز أن يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها « داخليا » أحد العاملين من خارجها حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة فى وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى المشار إليها . ولا ينال من هذا النظر أن المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا قرر للمعاد تعيينه خارج وحدته الأصلية بمؤهله الأعلى الذى حصل عليه أثناء الخدمة نفس الحقوق المالية التى يتمتع بها المصنئون المشار اليهم بالفقرة الأولى من ذات المادة . ذلك لأن المشرع لم يستثن المعاد تعيينه بمؤهله الأعلى من شرطى الاعلان الخارجى والامتحان سالفى الذكر وانما قصر الأمر على تنظيم معاملته المالية وعليه فان إعادة تعيينه خارج وحدته لا يتحقق الا اذا أعلنت إحدى الوحدات عن حاجتها لشغل الوظائف الخالية بها طبقا للقواعد العامة المقررة للتميين أو إعادة التمين ، ، وليس بناء على حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا السالف بيانه .

ولما كانت كل مديرية من مديريات المحافظات تعد وحدة واحدة فى مجال تطبيق احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وذلك وفقا لمفهوم المادتين (١٣٨) من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، و (٤٩) من لائحته التنفيذية . فان السائل - فى الحالة المروضة - لا يجوز له التقدم لشغل إحدى الوظائف التى يلزم لها المؤهل الأعلى الذى حصل عليه أثناء خدمته بمديرية الطرق والنقل بمحافظة سرهاج ، لكون تلك الوظيفة قد أعلن عنها بمديرية التربية والتعليم - أى خارج وحدته - وطبقا للنظام المقرر فى الفقرة الأولى بالمادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المروضة حالته فى شغل إحدى الوظائف الخالية بمديرية التربية والتعليم بسوهاج للأسباب السابق اوضحها .

(فتوى رقم ٤٠٠ طى ١٩٨٩/٤/١٦ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملك رقم ٧٥٤/٣/٨٦) .

(١٠٥)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩.

(١) عاملون مديون بالدولة - مرتب - علاوات - علاوة اجتماعية - صرف علاوة اجتماعية للعامل متوفى دون وجه حق - مدى جواز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت دون وجه حق من متعة الوفاة : -

الميراث هو انتقال المال من ذمة شخص توفي الى ذمة شخص حي او اكثر - تعتبر الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي لشخصية الوارث مستقلة تماما عن شخصية المورث - اذا كانت اموال التركة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مورثه الا انها تكون معاملة بطريق دائري المورث فلا تركه الا بعد سداد الديون - ينحصر ضمان هؤلاء الدائنين في تلك الاموال ولا يقع لهم التفتيل على اموال الوارث الخاصة حتى ولو كانت اموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم - قرر المشرع في المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ صرف متعة عند وفاة العامل المؤمن عليه تعادل اجر ثلاثة اشهر محسوبة على اساس الاجر المقرر عن شهر الوفاة وهي تستحق لمن حدهم العامل قبل وفاته فلاذ لم يحدد احدا استندت للاستيفاء للشار اليهم بللادة ١٢١ سالفه الذكر - نتيجة ذلك : ان متعة الوفاة لا تمر بالذمة المالية للعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته اذ انها تستحق مباشرة للمستفيدين منها وتمد مالا خاصا بهم - اثر ذلك : انه لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على تلك المتعة لاستيفاء ديون العامل المتوفى كالعلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق - تطبيق .

(ب) عاملون مديون بالدولة - مرتب - علاوات - علاوة اجتماعية - صرف علاوة اجتماعية للعامل متوفى دون وجه حق - مدى جواز خصم قيمتها من المقابل التقدي لرسيد اجازته الاعتيادية : -

قرر المشرع بللادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استحقاق العامل الذي انتهت خدمته قبل استئصال رصيده من الاجازات الاعتيادية مقابلا لتدليا عن هذا الرصيد يساوي اجرة الاساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز اجر ثلاثة اشهر - الحصول على المقابل التقدي المذكور حق مقرر للعامل نفسه معلق على شرط واقف هو انتهاء خدمته مع توافر رصيده من اجازاته الاعتيادية - هذا الحق يدخل في العناصر الاجبارية للذمة المالية متى تحقق الشرط الواقف ويندرج في تركته لو انتهت خدمته بالدولة - اثر ذلك : انه يجوز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للعامل المتوفى وذلك من المقابل التقدي لرصيد اجازته الاعتيادية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على أن : « يستحق الارث بموت المورث او باعتباره ميتا بحكم القضاء » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أنه : يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة المورث وقت موت المورث

أو وقت الحكم باعتباره ميتا ٠٠٠ « والمادة (٤) منه التي تنص على أن « يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

(أولا) ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن .

(ثانيا) ديون الميت .

(ثالثا) ما أوصى به من الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة ، فإذا لم يوجد ورثة ٠٠٠ « كما استعرضت المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تنص على أنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحبه المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال ٠٠٠ « والمادة ١٢١ من ذات القانون التي تنص على أنه « تستحق المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش فإذا لم يحدد أحدا فتستحق للأرامل ٠٠٠ « وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته التي تنص على أن « يستحق العامل أجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل ٠٠٠ ويحتفظ العامل برصيد أجازته الاعتيادية ٠٠٠ فإذا انتهت خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الأجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الأساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يتجاوز أجر ثلاثة أشهر « والمادة ٩٤ من ذات القانون التي تنص على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

٠٠٠٠٠٠ ٩ - الوفاة «

واستبانة الجمعية أن الميراث هو انتقال المال من ذمة شخص توفي الى ذمة شخص حي أو أكثر ، ففيه يخلف الوارث المورث في ماله وذلك بناء على واقعة مادية هي الموت ، وتعتبر الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي المصري شخصية الوارث مستقلة تماما عن شخصية المورث وإذا كانت أموال التركة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مورثه ، الا أنها تكون محبلة بحقوق دائمي المورث ، فلا تركة الا بعد سداد الديون . وينحصر ضمان هؤلاء الدائنين في تلك الأموال ، ولا يحق لهم التنفيذ على أموال الوارث الخاصة حتى ولو كانت أموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم .

ولما كان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قرر في المادتين ١٢٠ و ١٢١ منف وصرف منحة وفاة العامل « المؤمن عليه » تعادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الأجر المقرر عن شهر الوفاة ، وهي تستحق لمن حدهم العامل قبل وفاته ، فإذا لم يحدد أحدا فتستحق للأشخاص المشار اليهم بالمادة ١٢١ المذكورة . وعلى ذلك فإن منحة الوفاة لا تمر بالذمة المالية للعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته ، اذ انها تستحق مباشرة للمستفيدين منها وتمتع مالا خاصا بهم ومن ثم فلا يجوز اجراء خصم أو توقيع حيز على تلك المنحة لاستيفاء ديوان العامل المتوفى كالعلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للمعروضة حالته .

اما بالنسبة للمقابل النقدي عن رصيده الأجازات الاعتيادية . فقد قرر قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٦٥ منه استحقاق العامل الذي انتهت خدمته قبل استنفاد رصيده من الأجازات الاعتيادية ، مقابلا نقديا عن هذا الرصيد يساوي أجره الأساس . الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر ، ولما كان الحصول على المقابل النقدي المذكور حق مقرر للعامل نفسه معني على شرط واقف هو انتهاء خدمته مع بواقي رصيده من أجازاته الاعتيادية ومن ثم فلا شبهة في ان الحق المذكور يدخل في العناصر الايجابية لذمة العامل المالية متى تحقق الشروط الواقف ، ويندرج في تركته ولو انتهت خدمته بالوفاة . وعليه فانه يجوز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للعامل المتوفى في الحالة المعروضة وذلك من المقابل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت بغير وجه حق للمعروضة حالته من المقابل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية وعدم جواز خصمها من منحة الوفاة .

(فتوى رقم ٤٤٢ في ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ٣٨٧/٦/٨٦) .

(١٠٦)

جلسة ٥ إبريل سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - أعضاؤه - أجازات - أجازة خاصة بدون مرتب :-

حظر التشريع بالمادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء المحاكم الحصول على أجازات في غير العطلة القضائية إلا أن بشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمح بذلك - وأجاز التشريع الترخيص بأجازات ظروف استثنائية في إطار ما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة - إذا كان ظاهر النص المذكور يوحي بأنه يخاطب أعضاء المحاكم بمجلس الدولة إلا أنه أخذ في الاعتبار ورود النص في الفصل الخاص بالأجازات الخاصة بأعضاء المجلس عموماً - ولأن عبارة النص جاءت عامة - أثر ذلك : يسرى حكم النص على أعضاء المحاكم وعلى غيرهم من أعضاء المجلس العاملين بفروع المجلس المختلفة - قانون مجلس الدولة أورد تنظيمًا يكاد يكون شاملاً لأجازات الأعضاء إلا أنه لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة الحاكمة في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة - أثر ذلك : - أنه يجوز الترخيص لمندوبي المجلس بأجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة باعتباره السلطة المختصة أن الظروف الاستثنائية الخاصة بالعضو تستدعي حصوله على هذا النوع من الأجازات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الفصل الخاص بالأجازات التي تنص على أنه « لا يرخص لأعضاء المجلس في أجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية في الحدود التي تقررها القوانين واللوائح الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة » . كما استعرضت المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، التي تنص على أن « تكون حالاته الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

١ -

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبيها العمل وتقديرها السلطة المختصة ووفقاً للقواعد التي تتبعها » .

واستظهرت الجمعية من هذين النصين أن المشرع في قانون مجلس الدولة حظر على أعضاء المحاكم الحصول على أجازات في غير العطلة

القضائية الا لمن يشر منهم العمل خلالها، وكانت ظروف العمل تسمح بذلك . وأجاز الترخيص بإجازات لظروف استثنائية في اطار ما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بإجازات العاملين المدنيين بالدولة . وانه ولئن كان ظاهر النص المذكور يوحي بأنه يخاطب أعضاء المحاكم بمجلس الدولة الا أنه أخذنا في الاعتبار ورود النص في الفصل الخاص بالإجازات الخاصة بأعضاء المجلس عموما ، ولأن عبارة النص جاءت عامة ، ومن ثم يؤخذ بمومها رغم ما يوحي به ظاهر النص من خصوص السبب ، ومن ثم فيسرى حكمه على أعضاء المحاكم وعلى غيرهم من أعضاء المجلس العاملين بغرور المجلس المختلفة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المشرع في قانون مجلس الدولة وان أورد تنظيمًا يكاد يكون شاملا لإجازات الأعضاء الا أنه لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما اشارت اليه المادة ١٠٧ سالف الذكر .

وبناء عليه فإنه يجوز الترخيص لمضو المجلس ، في الحالة المعروضة بإجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة باعتباره السلطة المختصة ان الظروف الاستثنائية الخاصة بالمضو - تستدعي حصوله على هذا النوع من الإجازات . ذلك اعمالا لصراحة وعموم حكم المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة واسترشادا بنص المادة ٢/٦٩ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان .

للاذك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الترخيص بإجازة خاصة بدون مرتب في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٣٩١ في ١٩٨٩/٤/١٥ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ٣٩٨/٦/٨٦ -

(١٠٧)

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالقوة - (مدة خدمة سابقة) مدة الخدمة العسكرية (ضباط الاحتياط) : -

ضباط الاحتياط من طائفة المجندين ذوي المؤهلات بعد طوالت فترة خدمته العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجند كيجن من ناحية أن أساس الزامهما بالخدمة العسكرية أصلا قانون الخدمة العسكرية - حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في إحدى الجهات المتبار إليها بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية يتقيد بقيد الزميل المتخصص عليه في ذات المادة - لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد قيمته أو مدد خبرته على القيمة أو مدة خبرة زميله في التفرج الذي عين معه أو قبله في ذات الجهة - ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالهما بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب قسم مدة الاستعداد لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف (دون إشارة لقيد الزميل) إنما يطالع حالة الاستعداد للخدمة بالقوات المسلحة كضباط احتياط ولا ينصرف إلى مدة الخدمة الإلزامية وكذلك مدة الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الإلزامية وهي المدة التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - أساس ذلك : أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط بمجرد ما فيها مدة استبقائه ثم استعاده للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فصل زمني بين مدة الخدمة الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستعداد - أثر ذلك : قسم مدة الاستعداد إلى مدة الخدمة المدنية إذا ما عين المستعدي في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستعداد - حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون إلا في أدنى درجات التعيين دون غيرها - إذا ما عين المجند وطبق في شأنه نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها أو لم تحسب له بالرة بسبب قيد الزميل - أثر ذلك : أنه يكون له استئصال حقه المقرر قانونا ولا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله إلى جهة أخرى بما يقتضي القول بتطبيق هذا البند أيضا إذا ما رقي زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له أن يطلب ملاحقته له أو تعديل تاريخ تربيته العادية بما لاضمية زميله - تطبق .

استمرضت الجمعية العمومية نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي نصت المادة (١) منه على أنه « وات الاحتياط هيئة نظامية عسكرية تتألف أساسا من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وهي عنصر من العناصر المكونة للقوات الاضائية بالقوات المسلحة » ٠ والمادة (٢) التي نصت على أنه « يجوز أن تشمل تشكيلات وحدات الاحتياط عناصر من القوات العاملة كما يجوز أن تشمل

وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط . والمادة (٤) التي نصت على أن « يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من القوات المسلحة من المصادر الآتية :

(١) المجندين نوى المؤهلات من الاقليم الجنوبي الذين يتم اعدادهم طبقا لاحكام المادة (٤) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (الخاصة بخفض مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجي الجامعات والمعاهد العالية) .

(ب) خريجي كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالي .

(ج) من يوافق القائد العام للقوات المسلحة على ادراج اسمائهم .

واستعرضت الجمعية كذلك المادة (١٢) التي نصت على أن « يستدعى ضباط الاحتياط للأغراض الآتية :

(١) التدريب .

(ب) حضور دورات التعليم .

والمادة (١٢) التي نصت على أنه « مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة يجوز لנائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يستدعى من يرى استدعاه من ضباط الاحتياط للخدمة للأغراض الآتية :

(١) تكملة المرتببات للموحدات العاملة بالقوات المسلحة .

(ب) العمل في وحدات الاحتياط التي تشكل زمن الحرب .

والمادة (١٦) التي نصت على أنه « لا يجوز لضباط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه .

والمادة (١٧) التي نصت على أنه « يرتدى ضباط الاحتياط - عند استدعائهم - الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة .

والمادة (٣١) التي نصت على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الأخرى « للمستدعين » منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

والمادة (٦٩) التي نصت على أن « تضم اضباط في الوظائف المعانة « مدد الاستدعاء » للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف وتدخل هذه المدد في الاعتبار عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم » .

المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف دون اشارة لقيد الزميل - فانه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كضباط احتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام الخدمة الالزامية وهي المدد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار اليه حدد في المادة (١٢) الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) .

كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية للضابط العاملين بالقوات المسلحة بما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعني أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوي المؤهلات المشار اليهم في الفقرة أ من المادة ٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية ، وفي هذه الحالة تظم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية إذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ، وما يؤكد هذا الفهم أيضا أن المشرع في المادة ٦٦ من القانون المذكور كان يقضى بضم مدد الخدمة العسكرية لضباط الاحتياط عند تعيينه في إحدى الوظائف العامة ثم استبدال بهذا النص نص آخر يقضى بأن الضم يتم بالنسبة لمدد الاستدعاء ومن اشارة لقيد الزميل مما يعني أن عدم مراعاة هذا القيد يكون بالنسبة لهذا النوع من مدد الخدمة العسكرية دون غيرها من مدد الخدمة العسكرية الأخرى التي تظم وفقا لقانون الخدمة العسكرية وليس وفقا لقانون الضباط الاحتياط ، وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / مصطفى طلعت السيد حسنين الشافعي ، فانه يبين من الأوراق أنه جند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتبارا من ٣٠/١٠/١٩٧٤ وانتهت خدمته العسكرية الالزامية في ٣٠/١١/١٩٧٥ الا أنه استبقى بالخدمة كضابط احتياط حتى ٣١/٨/١٩٧٦ دون أي فاصل زمني ومن ثم فإن حساب هذه المدة له في مدة خدمته المدنية في أدنى درجات التعيين بتقيد بقيد الزميل وهو - حسبما يبين من القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٦ - السيد مصطفى محمد صبحي المطار الحاصل على ذات مؤهله والمعين قبله

برئاسة الجمهورية والذي ترجع أقدميته من الدرجة الثالثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ ومن ثم يحق للسيد المروضة حالته ضم مدة خدمته العسكرية بمراعاة قيد الزميل أي بحيث ترجع أقدميته في الدرجة الثالثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ تاليا لزميله المعين قبل رئاسته الجمهورية • وتبعاً لذلك يكون ضم مدة خدمة السيد المروضة حالته كاملة بموجب القرار ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ دون التقيد بالزميل المذكور قد خالف صحيح حكم القانون • أما عن مشروعية ما تضمنه هذا القرار من تعديل لأقدمية المروضة حالته بالدرجة الثانية - نتيجة ضم مدة خدمته العسكرية دون مراعاة قيد الزميل ، فإنه فضلاً عن وجوب مراعاة هذا القيد ، فإن افتاء هذه الجمعية قد استقر على أن حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون إلا في أدنى درجات التعيين دون غيرها • فإذا ما عين المجند وطبق في شأنه نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها أو لم تحسب له بالمرّة بسبب قيد الزميل ، فإنه يكون قد استنفذ حقه المقرر قانوناً ولا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى بما يقتضيه القول بتطبيق هذا المبدأ أيضاً إذا ما رقي زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له أن يطلب ملاحقته له أو تعديل تاريخ تربيته العادية تبعاً لأقدمية زميله المترتبة على تربيته أو يسبقه في هذه الترقية •

ولما كان الثابت من الأوراق أن ترقية المروضة حالته الى الدرجة الثانية اعتباراً من ٨٤/٩/١ بالقرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٤٨ قد تمت استناداً الى أقدميته الصحيحة في الدرجة الثالثة التي ترجع الى ١٩٧٥/٥/١ بمراعاة قيد الزميل فلن تعديل أقدميته هذه بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فضلاً عن انعدام سببها تكون قد تمت بالمخالفة لصحيح حكم القانون لعدم جواز اجراء هذا التعديل على أساس ترقية زميله ترقية عادية في تاريخ سابق ذلك على الوجه المتقدم بيانه •

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من ضم مديتي الخدمة العسكرية والالزامية والاحتياط كاملة للمروضة حالته دون مراعاة قيد الزميل وما ترتب على ذلك من تعديل لأقدميته في الدرجة الثانية وذلك على النحو المبين بالأسباب •

(١٠٨)

جلسة • إبريل سنة ١٩٨٩

الختصاص - ما يفرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع بين هيئة الأوقاف المصرية ومجلس مدينة الجيزة حول ملكية بعض الأراضي -

المادة ١٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

وضع المشرع أصلاً عاملاً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - نشاط وزير الأوقاف ومن يعمده هيئة الأوقاف المصرية في القيام على شؤون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف - أي نزاع يتعلق بتلك الأموال إنما يباشره ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص ولو كان الذي يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من يتوب عنه بنص القانون كهيئة الأوقاف المصرية - أي ذلك : خروج هذا النزاع من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - كطريق •

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ملزماً للجانين » ، وتنص المادة (٥) من قانون هيئة الأوقاف المصرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ على أن « تتولى الهيئة بالنيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف على أسس اقتصادية بقصد تنمية الأوقاف باعتبارها أموالاً خاصة ٠٠٠٠٠ » وتنص المادة ٦ منه على أن « ... تتقاضى الهيئة نظير إدارة وصيانة الأوقاف الخيرية ١٥٪ من اجمالي الإيرادات المحصلة » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع وضع أصلاً عاملاً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ولما كان نشاط وزير الأوقاف ومن يعمده هيئة الأوقاف المصرية في القيام على شؤون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وأي نزاع يتعلق بتلك الأموال إنما يباشره ناظر الوقف وهو من أشخاص

القانون الخاص ولو كان الذى يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من ينوب عنه بنص القانون كهيئة الأوقاف المصرية، ومن ثم يخرج النزاع من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ولو قام النزاع مع أشخاص القانون العام .

ولما كان النزاع المروض طرفاه مجلس مدينة الجيزة ، وهيئة الأوقاف المصرية بصفتها نائبة قانونا عن وزير الأوقاف كناظر للأوقاف الخيرية ، وذلك حول ملكية بعض الأراضى بوقف سنان باشا ومحمد سعيد باشا ببيدان سفنكس وشارع جامعة الدول العربية ، ومن ثم فإنه يخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم المادة ٦٦/ د من قانون مجلس الدولة .

عن أجل ذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المروض .

(فتوى رقم ٤٢٢ في ١٩٨٩/٤/٢٣ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم / /) .

(١٠٩)

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٩

مسئولية قصيرية - اركانها - مسئولية المتبوع عن تعويض الغير عن الضرر الذي يلحق
بطفا تابعه - تعدد المسئولين عن الفعل الضار :

المواد ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٨٥ من التقنين المدني .

يكفي المسئولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت وقوع
تقوم المسئولية القصيرية على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما -
العمل غير المشروع من التابع أثناء قيامه بمهام وظيفته أو بسببها - تقوم رابطة التبعية إذا
كان للمتبوع سلطة فعلية في توجيه التابع ورقابته - في حالة تعدد المسئولين عن الفعل
الضار يعتبرون متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ويجوز للدائن الضرور أن يرجع عليهم
بالتعويض مجتمعين أو منفردين - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦٣ من التقنين المدني التي تنص
على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » والمادة
١٦٩ من ذات التقنين التي تنص على أنه « إذا تعدد المسئولون عن عمل
ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر » والمادة ١٧٤ من
التقنين المذكور التي تنص على أن « ١ - يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر
الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقفاً منه حال قاضيته
وظيفته أو بسببها ٢ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن للمتبوع حراً في
اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .
والمادة ٢٨٥ منه التي تنص على أنه « ١ - يجوز للدائن مطالبته بالتعويض
المتضامنين بالذين مجتمعين أو منفردين ... » .

واستبانت الجمعية من هذه النصوص أن المسئولية التقصيرية تقوم
على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . ويكفي
لمسئولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن
يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع أثناء قيامه بمهام وظيفته
أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية إذا كان للمتبوع سلطة فعلية في توجيهه
اتباع ورقابته . وفي حالة تعدد المسئولين عن الفعل الضار يعتبرون
متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، ويجوز للدائن المتضرر أن يرجع
عليهم بالتعويض مجتمعين أو منفردين .

ومتي كان الثابت - في النزاع المعروض - أن عمال المقاول المشار
إليه قد تسببوا بإهمالهم في إتلاف كابل تليفوني ممتد بباطن الأرض

بطريق مصنع سبين النكوم • ولما كان من المنع على وزارة الأشغال والموارد المائية (مديرية الري بالمنوفية) أن تقتني هذا الكابل ومساره لتلافي وقوع حادث التلافي • ومن ثم فإن الاضرار التي لحقت بمشآت الهيئة القومية للاتصالات ترجع الى خطأ مشترك من عمال المقاول والوزارة (المديرية) ، وعليه فيصالح عن جبر تلك الاضرار كل من المقاول باعتبارها تابعاً والوزارة متضامنين • ولا وجه للمقول بانتفاء مسئوليتيها على أساس عدم وجود علامات ارشادية يستدل منها على وجود كابل تليفوني ، أو على أساس أن الهيئة لم تتصل على تصريح من مديرية الري بالمنوفية قبل وضع هذا الكابل بباطن الأرض ، ذلك لأنه على فرض أن هذا التصريح كان مطلوباً قانوناً فإنه لا ينفي مسئولية مديرية الري إذ كان يجب على عمال المقاول مراعاة البيئة والحذر أثناء قيامهم بالحفر اتقادي اتلاف الكابل المذكور •

وإذ اختارت الهيئة الضرورة الرجوع بكامل قيمة التعويض وقدره قرش جنيه (١٥٤٨٥) جنيه على وزارة الأشغال ، لذا يتعين إلزامها بسداد هذا المبلغ • والوزارة وشأنها في الرجوع على المقاول بقدر خطئه •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام وزارة الأشغال والموارد المائية (مديرية الري بالمنوفية) — بإداء مبلغ ١٥٤٨٥ الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية •

(فتوى رقم ١٢٣ في ١٩٨٩/٤/٢٣ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٨٦٤/٢/٢٢) •

(١١٠)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالقوة - مؤهلات دراسية - مدى اقتدار دبلوم معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية مع اجازة التدريس مؤهلا عاليا :-

مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين المؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف بعد أن أشار إلى الدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعات المصرية والتي تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حاملها للتعيين في وظائف الكادر الإداري والفني والعالي أورد بعض المؤهلات والشهادات الأخرى وقضى بصلاحية أصحابها للتقدم للترشيح لهذه الوظائف - من علم الشهادات شهادة معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية مع اجازة التدريس - الشهادات الدراسية لا تعد كافية علمة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا في هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) (الثانوية العامة حاليا) وبعد أن يقضى في إحدى الكليات الجامعية أو في معهد عال يعادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل - أساس ذلك :- المادة (٣) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا يكفي أن يقضى الطالب بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهي كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا - معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية يشتمل على قسمين أحدهما للتدبير المنزلي والاخر للفنون الطرزية ومدة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تحصل الطالبة الناجحة في نهايتها على دبلوم في التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية - كن ترغب في الاشتغال بمهنة التدريس أن تتابع الدراسة بعد ذلك لمدة سنة للحصول على اجازة تدريس التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية - أقر ذلك : يخرج دبلوم معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية من عدد المؤهلات العليا بحسبان أن الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة - الحصول على مجازة التدريس لا يدعو أن يكون تأهلا لممارسة مهنة معينة وبالتالي فإن الالتحاق في الدراسة التأهيلية لا يدخلها في نطاق التابع العلمي للمواد الدراسية السابق الإشارة إليها - ما قرره مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ من أن المؤهل المذكور مع الاجازة يصلح للتعيين في وظائف الكادرين الفني العالي والاداري يقتصر على تحديد الدرجة المالية المقررة للمؤهل دون أن يتصرف إلى تقييده من الناحية العلمية - تطبيق -

تبينت الجمعية الصومية من استعراض أحكام مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين المؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف أن المشرع بعد أن أشار إلى الدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعة المصرية والتي تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حاملها للتعيين في وظائف الكادر الإداري والفني والعالي أورد بعض المؤهلات والشهادات الأخرى وقضى بصلاحية أصحابها للتقدم للترشيح لهذه الوظائف - ومن علم الشهادات شهادة معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية مع اجازة التدريس

(البند ١٦ من المادة ٣ من مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣) كما تبين للجمعية ان افتتاحها • وكذلك قضاء الحكمة الادارية العليا - قد استقر على انه من المقرر للوقوف على طبيعة المؤهل الدراسي أن يؤخذ في الاعتبار عدة أمور كالدرجة التي تمنح اياه وفلوتيب الذي يتقرر له ومدة الدراسة التي تقضى للحصول عليه ، وان الشهادات الدراسية لا تمد - كقاعدة عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا في هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) - الثانوية العامة حاليا - وبعد أن يقضى في إحدى الكليات الجامعية أو في معهد عال معادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل ، وقد أوضحت هذا الحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بقولها « المؤهل العالي هو الذي يمنح بعد دراسة جامعية أو في معهد عال معادل مدتها أربع سنوات ، وعلى ذلك فإن تقييم المؤهل الدراسي بدرجة مالية معينة لا يكفي وحده لتقييم هذا المؤهل عليا وانما يجب أن يتوافر فضلا عن ذلك حد أدنى من مطالب التأهيل العلمي للالتحاق بالدراسة التي ننهي » بعد قضاء عدد معين من السنوات الدراسية بنجاح) بالحصول على هذا المؤهل كما ان المؤهل الدراسي لا يكتسب وصف المؤهل العالي الا اذا كان حامله قد التحق - بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) - ببرنامج دراسي وأيضى به أربع سنوات دراسية متتالية يحتاج انتهائه بحصوله على المؤهل ومن ثم فلا يكفي ان يقضى الطالب - بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية - عدة مجموعات من الساعات الدراسية تقضى كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تمد مؤهلا عاليا واحدا ، لأن التقييم العلمي للمؤهل يقوم على أساس ان المواد العلمية التي تدرس في كل سنة دراسية تعتبر امتدادا للسنة السابقة عليها ومقدمة طبيعية للسنة الدراسية التالية لها وهكذا إلى ان يتم الحصول على المؤهل .

ويعطى ما تقدم على الحالة المروضة فانه يبين من الإورق انه معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية يشتمل على قسمين أحدهما للتدبير المنزلي والاخر للفنون الطرزية ومدى التفصيل لكل قسم نظرا لمتنوعاته فيحصل الطالبة الناجحة في نهايتهما على دبلوم في التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية ، ونحن نرغب الاشتغال بسنة للتدريس أن تتابع الدراسة بعد ذلك لمدة سنة للحصول على إجازة تدريس للتدبير المنزلي أو الفنون الطرزية وعلى ذلك يخرج دبلوم الفنون الطرزية - جامعة القاهرة - التي جعلت على السبيل المروضة ، ملحقها علم ١٩٥٢ من عدد المؤهلات العليا بحصولها

ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) ولا مجال للمحاجة في هذا الخصوص بأنها حصلت على اجازة التدريس للفنون الطرزية • شعبة تفصيل من ذات المعهد ، لأن الحصول على هذه الأجازة لايمدو أن يكون تأهيلا لممارسة مهنة معينة هي مهنة التدريس وبالتالي فإن الانتظام في هذه الدراسة التأهيلية لا يدخلها في نطاق التتابع العلمي للمواد الدراسية السابق الإشارة اليه ، ولا يؤدي الى اعتبار المؤهل مؤهلا عاليا ، وأن ما قرره مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ من أن المؤهل المذكور مع الاجازة يصلح للتعين في وظائف الكادرين الفني العالي والاداري يقتصر على تحديد الدرجة المالية المقررة للمؤهل دون ان يتصرف ذلك الى تقييمه من الناحية العلمية •

واذ كانت الأوراق خالية مما يدل على انه تم تقييم المؤهل علميا على وجه يخالف هذا النظر من اللجنة المختصة بتقييم المؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة •

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس الحاصلة عليه المعروضة حالتها لايمد مؤهلا عاليا من الناحية العلمية على الوجه السابق ببيانه •

(فتوى رقم ٤٢٤ في ١٩٨٩/٤/٢٣ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ٧٤١/٣/٨٦) •

(١١١)

جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٨٩

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - مرتب - بدلات - بدل تفرغ - مدى احقية المهندسين
من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات في صرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ :-

قرر المشرع بدل تفرغ للمهندسين العاملين بالاجهاز الادارى للدولة والقطاع العام متى
توافرت فيهم ثلاثة شروط اولها أن يكونوا أعضاء بنقابة المهندسين وثانيها أن يكونوا
مشتغلين بصفة فعلية بوظائف هندسية وثالثها أن تكون هذه الوظائف مخصصة في الميزانية
لوظائف هندسية أو أن يكونوا قائمين بالتعليم الهندسي - أعضاء هيئات التدريس بالجامعات
خاضعون لكادر خاص اذ يسرى في شأنهم قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ الذى حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم مما يتمتع به في مجال تقدير هذا
البديل الدولة الى الشريعة العامة - واذا لم تضمن تلك القواعد تقرير بدل تفرغ لأعضاء
هيئة التدريس من المهندسين - اقر ذلك : لا - بيل لادلتهم من هذا البديل - تطبيق .

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
في المادة ١٩٥ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس
الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات
المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين
منهم مبنية بالجدول المرافق لهذا القانون وتنص المادة الأولى من
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ
للمهندسين على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين أعضاء نقابة
المهندسين بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية
لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة
أو قائمين بالتعليم الهندسي » ، وحددت مادته الثانية فئتين لهذا البديل
على النحو الآتي (١١ جنيها شهريا لمهندسي الفئات السابعة والسادسة
الخامسة والرابعة ١٥٥٠٠ جنيها شهريا لمهندسي الفئات الثالثة والثانية
والأولى » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر بدل تفرغ للمهندسين العاملين
بالاجهاز الادارى للدولة والقطاع العام متى توافرت فيهم ثلاثة شروط
اولها أن يكونوا أعضاء بنقابة المهندسين ، وثانيها أن يكونوا مشتغلين
بصفة فعلية بوظائف هندسية ، وثالثها أى تكون هذه الوظائف مخصصة
في الميزانية لأعمال هندسية أو يكونوا قائمين بالتعليم الهندسي ، ولما كان
أعضاء هيئات التدريس بالجامعات خاضعين لكادر خاص اذ يسرى في

شانهم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه الذي حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم ، مما يمتنع معه في مجال تقدير هذا البديل العودة الى الشريعة العامة واذا لم تتضح تلك التواريخ بقرار بديل تفرغ لأعضاء هيئة التدريس من المهندسين ، فلا سبيل والحالة هذه لافادتهم من هذا البديل ، هذا فضلا عن أن شروط منح البديل الثلاثة غير متوافرة في حقهم لأن المهندسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ليسوا من المشغلين بصفة فعالة بأمال هندسية بحتة ومن غير القائمين بالتعليم الهندسي بالمفاهيم المقصودة من هذه الشروط في قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بمنح بديل التفرغ أخيراً في الاعتراف أن أعمال وظائفهم تخصصهم بتدريس المناهج الهندسية المقررة في الجامعات .

وبمضى كان الثابت على ما تقدم ان تقرير بديل التفرغ مقصور على المهندسين الجامعيين بالجواز الإداري للدولة والقطاع العام ، فإن السيد الدكتور ثروت عبد العزيز فرج المدرس بكلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة قناة السويس ، لا يستحق هذا البديل .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد الدكتور ثروت عبد العزيز فرج المدرس بكلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة قناة السويس في صرف بديل التفرغ المقرر للمهندسين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

(فتوى رقم ٤٤١ في ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١١٣٦/٤/٨٦) .

(١١٢)

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩

عقد إداري - مناقصات ومزايدات - تقييد الجهة الإدارية عند التعاقد بالمقايضات التي تنصها نص المادة ٧٦ مكررا من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات : -

المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ .

وضع المشرع أصلا عاما في مجال تنفيذ العقود الإدارية مقتضاها إلزام المتعاقد مع الجهة الإدارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العقد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بنص المادة ٧٦ مكررا من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات - إذا باشرت جهة الإدارة حقها هذا فلا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه ولا يكون له بأي حال من الأحوال أن يطالب بتعويض عن ذلك - في حدود هذا الحق المخول لجهة الإدارة تجاه المتعاقد معها يتعين ألا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لعقود الأعمال - إذا رأت جهة الإدارة تجاوز هذه النسبة واستند أعمال إضافية تزيد عليها إلى التعاقد معها عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة توصلا إلى موافقتها واستناد العمل الإضافي إليه - استعمال هذا الحق مفيد بثلاثة شروط أولها : أن تكون هناك حالة ضرورية طارئة تبرر ذلك - وثانيها : ألا يؤثر هذا الأمر على أولوية التعاقد في ترتيب عطاءه ولذا لها : وجود الاعتماد المالي اللازم - تطبيق .

تنص المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه : يحق للجهات الإدارية التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود الأعمال بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط ألا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطاءه ووجود الاعتماد المالي اللازم ،

والمستفاد من ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما في مجال تنفيذ العقود الإدارية مقتضاها إلزام المتعاقد مع الجهة الإدارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العقد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بالنص ، فإذا باشرت جهة الإدارة حقها هذا ، فلا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه سواء أكان بالزيادة أم بالنقص .

بذات الشروط والأسعار المتفق عليها ، ولا يكون له على أى حال أن يطالب بنمويض عن ذلك .

وفي حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتعين الا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لمقود الأعمال كما تقدم ، أما اذا أرادت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة ، واستناد أعمال اضافيه تزيد عليها الى المتعاقد معها فذلك يرجع اليها وعليها ان تتخذ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واستناد العمل الاضافى اليه ، غير أن استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط اولها أن نكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وتانيها ألا يؤثر هذا الأمر على أولوية المتعاقد فى ترتيب عطائه وثالثها وجود الاعتماد المالى اللازم .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محافظة بورسعيد قد اسندت الى الجهة المتعاقدة معها « الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير » أعمالا اضافية تزيد على نسبة ٢٥٪ المقررة قانونا وذلك بطريق الممارسة التى أسفرت عن زيادة الأسعار بنسبة ٥٩٪ عن المتفق عليه فيما يتعلق بالأعمال الأصلية ، وأن المحافظة ترى ان هذه العلاوة تعد مناسبة خاصة على ضوء معدلات الزيادة والتضخم التى وصلت الى نسبة ٧٥٠٠٪ وقدرت ضرورة استناد الأعمال الاضافية الى الجمعية على نحو ما تم الاتفاق عليه ، فان قرارها فى هذا الخصوص يصمد سليما متى تقيمت بالضوابط التى تصممها نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات وهى على ما سلف توافر الضرورة الطارئة وعلم الاخلال بأولوية المتعاقد فى ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالى اللازم .

من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى قانونية ممارسة محافظة بورسعيد للجمعية التعاونية للانشاء والتعمير لتحديد فى نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات على الوجه السالف بيانه .

(فتوى رقم ٤٤٣ فى ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٣٦/٢/٧) .

(١١٣)

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩

غرائب - الضريبة على الأراضي الفضاء - إعطاءات - عدم جواز فرضي القرامة الترتية على عدم تقديم الإقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أصحاب الأراضي الفضاء بلطلة من المنصوص للضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ : -

أحال المشرع إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقاررات المبنية فيما يتعلق بغير الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وإقرارات المولين وتقدير قيمة الأرض والتكلم من التقدير والرفع والتحصيل - هذه الحالة تجد حدها الطبيعي في الأحكام التي لا تتعارض مع نص صريح في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ - إذا وجد هذا التناقض تعين الالتزام بما ورد في هذا القانون الخاص من أحكام - المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أوجب على أصحاب المقاررات بما فيها المطالبات من الضريبة للضريبة المقررة تقديم الإقرارات في المواعيد المحددة فيه بشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر فيه وتب على عدم صحة هذه الإقرارات أو عدم تقديمها في الميعاد جزاء القرامة التي تعادل مثل الضريبة المقررة أو المثل منها - هذا الحكم لا يستلزم بالنسبة للضريبة على الأراضي الفضاء إلا على الأراضي الخاصة للضريبة دون تلك التي أعطاه المشرع منها - الر ذلك : عدم جواز فرضي القرامة الترتية على عدم تقديم الإقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أصحاب الأراضي الفضاء الطاعة من المنصوص للضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وتبينت أن المشرع أضاف إلى موارد صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٧٦ جميعاً ضريبة سنوية على الأراضي المنضية الموقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية والتي لا تخضع للضريبة للمطاعة على المقاررات المبنية أو للضريبة على الأبطالان الزراعية بمقدارها ٢٪ من قيمة الأرض ، كما حدد المشرع مواعيد استحقاقها وقضى في المادة ٣ مكرراً بإعفاء الأراضي المملوكة للدولة ووحدة الحكم المحلي وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمساجد ودور العبادة والنوادي والمدارس والجمعيات الخيرية والسفارات والقنصليات الأجنبية من هذه الضريبة ونص في المادة ٣ مكرراً (٣) من ذات القانون على أن « يتبع في شأن حصر الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وإقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتكلم من التقدير والرفع والتحصيل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقاررات المبنية »

ومفاد ذلك ان المشرع أحال الى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية فيما يتعلق بحصر الأراضي الخاضعة لأحكام المقتانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وإقرارات المولين وتقدير قيمة الأرض والتنظيم من التقدير والرفع والتحصيل ، بيد أن هذه الاحالة تجد حدها الطبيعي في الاحكام التي لا تتعارض مع نص صريح في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ فإذا ما وجد هذا التضارض تعين الالتزام بما ورد في هذا القانون الخاص من أحكام .

واذا كان المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه قد أوجب على أصحاب العقارات بما فيها المفسدة من الخضوع للضريبة العقارية تقديم إقرارات في المواعيد المحددة في القانون المذكور مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر في رتب على عدم صحة هذه الإقرارات أو على عدم تقديمها في الميعاد جزاء الغرامة التي تعادل مثل الضريبة المقررة أو المعنى منها (المادة ٨ من القانون المذكور) إلا أن هذا الحكم لا يمتد بالنسبة للضريبة على الأراضي الفضاء إلا على الأراضي الخاضعة للضريبة دون تلك التي أعفاها المشرع منها لأن المشرع في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قصر نطاق الالتزام بتقديم الإقرارات - بنص صريح - على المولين للضريبة دون غيرهم ممن أعفاهم منها وذلك على عكس الحال بالنسبة لمسلكه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ إذ ألزم - كما سبق البيان - جميع أصحاب العقارات الخاضعة له ولو كانت معفاة من الضريبة بواجب تقديم الإقرارات المشار إليها . وعلى ذلك فلا وجه للقول بأن هذا الحكم والأثر المترتب عليه وهو الغرامة يسرى على أصحاب الأراضي الفضاء المعفاة من الضريبة لتعارض ذلك مع صراحة نصوص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ .

للك

انتهى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض الغرامة المترتبة على عدم تقديم الإقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أصحاب الأراضي الفضاء المعفاة من الخضوع للضريبة وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ٤٥٣ في ١٩٨٩/٥/٩ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ٦٦/١/٧) .

(١١٤)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩

غرائب - القرية على الأراضي الفضاء - انطباعات -

مادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ -
خرج المشرع لاعتبارات قدومها عن الأصل العام في القرية على الدخل وفرض ضريبة على
على الأرض الفضاء التي لا تقل ايرادا مقدراها ٢٪ من قيمتها - واشترط لتخضوع الأرض الفضاء
لهذه الضريبة ضرورة توافر شرطين مجتمعين أولهما : أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق
المدن وغير خاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الألبان الزراعية ولثانيهما :
أن تكون الأرض في مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء -
لا يكفي توافر مرفق أو اثنين من المرافق العامة الأساسية بل يجب توافر المرافق مجتمعة
لتحقيق مناط التخضوع للضريبة المذكورة - تطبيق *

استعرضت الجمعية العمومية فتاوها الصادرة بجلسته ١٩٨٦/٣/٥
ملف ٢٧٨/٢/٣٧ التي انتهت - للأسباب الواردة فيها - الى أن الأرض
المملوكة لشركة ابن سينا للعلاج لا تقع في منطقة متصلة بالمرافق الأساسية
الثلاثة وبذلك لا تخضع للضريبة على الأراضي الفضاء ، وتبين للجمعية من
استعراضها لنص المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل
بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان
الاقتصادي المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع - لاعتبارات
قدومها - خرج عن الأصل العام في الضريبة على الدخل وفرض ضريبة على
الأرض الفضاء التي لا تقل ايرادا مقدراها ٢٪ من قيمتها ، واشترط
لتخضوع الأرض الفضاء لهذه الضريبة ضرورة توافر شرطين مجتمعين
نولهما : أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق المدن وغير خاضعة للضريبة
على العقارات المبنية أو الضريبة على الألبان الزراعية ، وثانيهما : أن تكون
الأرض في مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجار
وكهرباء - فلا يكفي توافر مرفق أو اثنين من المرافق العامة الأساسية
بل يجب أن تتوافر المرافق مجتمعة لتحقيق مناط التخضوع للضريبة
المذكورة *

واذا كان المشرع سكنت عن بيان المقصود « بالمنطقة » في مفهوم
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تاركا ذلك للمفهوم اللغوي الذي ينصرف
الى مساحة من الأرض قابلة للتحديد بحدود طبيعية أو وهمية ، ويمكن
وصفها بأوصاف مختلفة بحسب الغرض المخصصة له كالمنطقة الزراعية
والصناعية والسياحية ، الا أن مفهوم المنطقة الخاص في مجال اعمال

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذى فرضت بموجبه ضريبة الأرض القضاة يتعين أن يتحدد ويخصص بما اشترطه المشرع من شروط للخضوع للضريبة المذكورة ، فلا يكفي القول بدخول قطعة الأرض القضاء فى نطاق مدينة ودون تحديد لحدود تلك المنطقة ومدى بعد المرافق مجتمعة أو بعضها عنها بل يتعين بالإضافة الى ذلك ان توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الثلاثة الأساسية ، بيد أن ذلك لا يعنى أن تكون قطعة الأرض قد اتصلت بالفعل بالمرافق الأساسية بل يكفي ويجب - فى مجال الخضوع للضريبة المذكورة - ان توجد امكانية توصيل هذه المرافق مباشرة بالأرض بأن تكون الأرض واقعة فى منطقة متصلة مباشرة بالمرافق بحيث لا يكون على المالك سوى التقدم للجهات المختصة لادخال المرافق الثلاثة الى أرضه مباشرة بالطرق والتكاليف المألوفة لادخال المرافق بدون أى أعباء إضافية وغير مألوفة بسبب المسافة بين الأرض وبين أماكن اتصال هذه المرافق .

ولما كان طلب إعادة النظر فيما انتهت اليه هذه الجمعية من رأى بجلستها المشكر اليها لم ينظر على أسباب لم تكن تحت نظر الجمعية حين ابداء رأيها تبرر المدول عنه .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ لذات الأسباب الواردة فيها .

(فتوى رقم ٤٥٣ فى ١٩٨٩/٥/٩ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ٢٧٨/٢/٢٧) .

(١١٥)

بجلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩

معلقون مدنيون (تأمين اجتماعي - مرض مزمن) أجازته - اجازة استثنائية - معالجة
تعدد المستشفيات الخاصة للعامل المريض بمرض مزمن وذلك أثناء اجازته الاستثنائية الى أن
يثبت عبءه التام : -

يستحق العامل المريض بمرض مزمن توقيفا بإحدى اجراءه كائنا (الأساسي والمتغير)
وذلك أثناء اجازته الاستثنائية الى أن يثبت عبءه التام = انتهى ذلك : المادة ٧٨ من
قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

تبينت الجمعية الصومية أنه سبق عرض موضوع مماثل على الجمعية
الصومية بجلسته ١٩٨٨/١١/٢ « ملف رقم ١٩٧/٢/٨٦ » وانتهت فيه
الى استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتعويض يعادل أجره كاملا
(الأساسي والمتغير) وفقا للمادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ وذلك أثناء اجازته الاستثنائية الى أن يثبت عبءه التام .

واذ يبين من كتاب السيدة / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب
وزير التأمينات رقم ٤١٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ الى ادارة الفتوى
لوزارات المالية والاقتصاد والتأمين والتأمينات ، أن الوزارة قد أبلغت
بافتاء الجمعية سالف البيان .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى حفظ طلب
الرأي المشار اليه .

(فتوى رقم ٤٥٤ في ١٩٨٩/٥/٩ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم / /) .

(١١٦)

جلسة • من إبريل سنة ١٩٨٩

حراسة - (اتفاقيات دولية - اتفاقية تعويضات الرعايا الأسبان المبرمة بين حكومتى مصر واسبانيا) -

أجمعت حكومة مصر واسبانيا اتفاقية بتأريخ ١٩٨٢/٤/١٤ دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١٩٨٤/١/٢١ وذلك لتصفية كافة مطالبات الرعايا الأسبان قبل الحكومة المصرية عن الإجراءات السالبة لحقوقهم التي باشرت منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بهذه الاتفاقية - وود بالاتفاقية أن أداء الحكومة المصرية لمبلغ التعويض المتفق عليه يستتبع إبراء ذمتها من التزاماتها وديونها المستحقة لهؤلاء الرعايا وأن تحمل معهم فى كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تنسبونها للمطالبات المذكورة بما فيها الحسابات المجددة - القاضي للخراسة توفد خصومة على أصوله - أصدرت اللجنة القضائية المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص قرارها بالتخلي عن عناصر ضمنه المالية للطفة وغير الحقة - أصدر جهاز تصفية الحراسات قراره بالإفراج النهائي عن أموال الخاضع وممتلكاته - بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على حالته لم تعد له مطالبات مستحقة على الحكومة المصرية إثر ذلك : أنه يعرج من عداد الرعايا الأسبان الخاضعين بأحكام الاتفاقية المشار إليها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص التي تنص على أن « ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ » . والمادة (٢) منه التي تنص على أن « تؤول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المضار بها في المادة السابقة ويحوز عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره » كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التي تنص على أن « تم في موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية الحراسة على أموال وممتلكات جميع الأشخاص الذين خضعوا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . . . وتجري التصفية بمراعاة الأحكام القانونية السارية في شأنه من رفضت عنهم الخراسة والتيسيرات التي تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المواد التالية » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تشكل لجان قضائية برقابة أخذ أعضاء الهيئات القضائية وتختص هذه اللجان بمعدت

حالات الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي يحيلها إليها الوزير المختص أو من يفوضه لتتولى تحديد مراكزهم المالية ٠٠٠ والمادة (٥) منه التي تنص على أنه « ٠٠٠ وإذا تبين للجنة ان خصوم الخاضع تزيد على أصوله جاز لها ان تصدر قرارا بالتخلي عن عناصر ذمته المالية » وفي هذه الأحوال جميعا يكون التعويض عن العناصر المحقة بسندات على الدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه. ويترتب على التخلي عن عناصر الذمة المالية ان يتولى الخاضع بنفسه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تصنها العناصر المتخل عنها دون أن يخل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أجريت بالنسبة لأصوله كلها أو بعضها والتي يتولى المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة استكمال إجراءاتها » ٠ والمادة ١٥ منه التي تنص على أن « لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بين (جمهورية مصر العربية) والدول الأخرى بشأن حالات الأجانب الذين خضعوا للحراسة » ٠ وكذلك استعرضت الجمعية الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أسبانيا بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ بشأن تعويضات الرعايا الأسبانيين الممول بها اعتباراً من ٢١/١/١٩٨٤ ، وقد نصت المادة الأولى منها على أن : (أ) تقبل حكومة جمهورية مصر العربية ان تدفع كما تقبل الحكومة الأسبانية أن تقبض المبلغ الصافي البالغ قدره ١٤٠٠٠٠٠٠ (مليون وأربعمائة ألف) دولار أمريكي كتصفية لكافة مطالبات الرعايا الأسبانيين قبل الحكومة المصرية الناتجة عن الإجراءات السالبة للحقوق التي باشرتها هذه الأخيرة منذ عام ١٩٥٢ ٠٠٠ والمادة الرابعة من ذات الاتفاقية التي تنص على « ٢٠٠٠ - يستتبع إجراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها وديونها المستحقة للرعايا الأسبان ٠٠٠ أن تحل الحكومة المصرية في كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تتضمنها هذه المطالبات بما فيها الحسابات المجمدة محل أصحابها وبدلاً منهم » ٠ وورد بملحق الاتفاقية رقم ١ ، ٢ أنه اتفق على عدم سريانها على أربعين من الرعايا الأسبان » وذلك بدءاً من طلبهم أو لأنهم غير قادرين على تقديم الوثائق والمستندات اللازمة لمطالباتهم » ٠

واستبانت الجمعية أن حكومتى مصر وأسبانيا قد أبرمتا اتفاقية بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ - دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ٢١/١/١٩٨٤ - وذلك لتصفية كافة مطالبات الرعايا الأسبان قبل الحكومة المصرية عن الإجراءات السالبة لحقوقهم التي باشرتها منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بهذه الاتفاقية ٠ وقد ورد بها ان أداء الحكومة المصرية لمبلغ التعويض اتفق عليه ، يستتبع إجراء ذمتها من التزاماتها وديونها المستحقة ل هؤلاء

الرعايا ، وأن تحل محلهم في كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تتضمنها المطالبات المذكورة بما فيها الحسابات المجمدة •

ولما كان الثابت من الأوراق أن أموال وممتلكات السيد / البير اليتوتويتا الأسباني الجنسية قد أخضعت لتدابير الحراسة بمقتضى الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ ، وطبق في شأنه كل من القانونين رقمي ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ سالفى الذكر ، وتبين للجنة القضائية المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون الأخير - عند بحث المركز المالى للخاضع للحراسة المذكور أن خصومه تزيد على أصوله ، فأصدرت قراراً بتاريخ ١٩٧٩/٩/٣٠ بالتخلي عن عناصر ذمته المالية المحققة وغير المحققة ، عمالاً لحكم المادة (٥) من القانون المذكور • وتنفيذاً لذلك أصدر جهاز تصفية الحراسات القرار رقم ١٩٨٠/٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٢ بالأفراج النهائي عن أمواله وممتلكاته •

وبناء عليه فإنه بعد تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على حالة السيد المذكور لم تعد له مطالبات مستحقة على الحكومة المصرية • ومن ثم فهو يخرج بالضرورة من عناد الرعايا الأسبان المخاطبين بأحكام الاتفاقية المشار إليها التي بدأ العمل بها اعتباراً من ١٩٨٤/١/٢١ • ولا وجه للقول بخضوعه لتلك الاتفاقية على إعتبار أنه لم يستثن منها ، ذلك لأن الحالات المستثناة التي اتفق عليها تتعلق بأفراد من المخاطبين أصلاً بالاتفاقية ، والملة في استثنائهم أن بعضهم فضل اتباع الإجراءات القانونية المادية للمطالبة بحقوقه قبل الحكومة المصرية بدلاً من تطبيق الاتفاقية والحصول على التحويض المقرر بمقتضاها • والبعض الآخر عجز عن تقديم الدليل على صحة ما يدعيه من حقوق قبل نفاذ الاتفاقية •

وترتيباً على ما تقدم فإن قرار جهاز تصفية الحراسات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - بإلغاء الإفراج النهائي على أموال وممتلكات المروضة حالته وأيلولتها الى الدولة على أساس أنه من المخاطبين بالاتفاقية المذكورة - يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين الالتفات عنه •

للحكم

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان أحكام اتفاقية تعويضات الرعايا الأسبان المبرمة بين حكومتى مصر وأسبانيا في الحالة المروضة •

(فتوى رقم ٤٥٥ في ١٩٨٩/٥/٩ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٠٠/٢/٢٠٠)

(٢١١٧)

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩

اختصاص - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع - المنازعات التي تنشأ بين الهيئة العربية للصناعة وبين الجهات الإدارية المندوبة في الفترة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة : -

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - نص التشرع الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الإدارية التي حدها النص حصراً وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية - الهيئة العربية للصناعة هي منظمة عربية دولية وباب النظرية فيها مفتوح لأية دولة عربية ترغب في الانضمام إليها طبقاً للشروط المقررة - اتفاقية تأسيس الهيئة التي صدرت بالمواصفة عليها في مخر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ منحت الهيئة الشخصية القانونية المستقلة التي تمكنها من تحقيق أغراضها وجعلتها لا ترفع القوانين الدول الأطراف وانظمتها - أثر ذلك : ان الهيئة العربية للصناعة لا تعد من بين الجهات المندوبة في الفترة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ومن ثم لا تختص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بالنزاع الذي تكون هذه الهيئة طرفاً فيه مع إحدى هذه الجهات - تطبيق .

تنص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن (تختص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بإبداء الرأي متسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين .

والاستناد من ذلك أن المخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الإدارية التي حدها النص حصراً وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الهيئة العربية للصناعة هي منظمة عربية دولية وباب النظرية فيها مفتوح لأية دولة عربية ترغب في الانضمام إليها طبقاً للشروط المقررة وقد ساهمت في تكوينها بعض الدول العربية بفرش إقامة قاعدة صناعية عربية شبرى وتطوير الصناعات المتقدمة فيها ، ومحتجتها شخصية قانونية مستقلة تمكنها

من تحقيق أغراضها وأنها لاتخضع لقوانين الدول الأطراف وأنظمتها وذلك كله وفقاً لما تضمنته اتفاقية تأسيس الهيئة التي صدر بالموافقة عليها في مصر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ .

وإنه لايفير من ذلك انسحاب دول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر من عضويتها لأن ذلك الانسحاب ليس فيه اخلال بالشخصية الاعتبارية للهيئة أو استمرارها في مزاولة نشاطها أو خضوعها لجميع الأحكام المقررة في تشريع مقرها ومركز نشاطها وفي نظامها الأساسي وذلك وفقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ الذي صدر بعد انسحاب الدول المتقدمة ، وهو ما سبق أن قضت به محكمة النقض وانتهى اليه إفتاء هذه الجمعية .

ومن ثم فإن الهيئة العربية للتصنيع لاتعد من بين الجهات المحددة في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، فلا تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنزاع الذي تكون هذه الهيئة طرفاً فيه مع إحدى هذه الجهات ، كما هو الموضع في الحالة المروضة .

من أجل ذلك

إنهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بالفصل في النزاع المروض .

(فتوى رقم ٥٠٥ في ١٩٨٩/٥/٢٢ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٧٢٢/٢/٣٢) .

(١١٨)

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩

مباني عامة - الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - ترقية - (مرض مزمن)

ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى وظائف الدرجة الأولى تتم بالاخذ على أساس حصول المرشح للترقية الى إحدى هذه الوظائف على تقدير كفاية بمرتبة ممتازة بالإضافة الى توافر بعض الشروط الأخرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والإشراف والتوجيه والبت العاجل في المشاكل على الوجه المناسب - المرض امر خارج عن إرادة العامل وليس يمنع من موانع الترقية في ذاته - المادة (٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ حسمت أي خلاف في الرأي بشأن ترقية العامل المريض إذا استطلعت فترة مرضه وكان من المفاضلين لنظام تقارير الكفاية وذلك بقولها أن العامل الذي لا يزال عمله بسبب مرضه لمدة ثمانية أشهر أو أكثر لا يوضع عنه تقرير كفاية وإنما يستعجى آثار تقرير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النظر في ترقية - الر ذلك : جواز ترقية العامل المريض الى وظائف الدرجة الأولى إذا ما توافرت في شأنه كافة الشروط للتغطية قانوناً - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٣١) من لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ (وتعديلاته) التي تنص على أن « يخضع لنظام تقارير الكفاية جميع العاملين عدا شاغلي الوظائف العليا » ، والمادة (٣٥) من ذات اللائحة التي تنص على أنه « وإذا استطلعت مرض العامل الذي يحول بينه وبين أداء العمل لمدة ثمانية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، ويستعجى آثار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه بالنسبة الى استحقاق العالوة والترقية » ، والمادة ٤٤ من اللائحة المذكورة التي تنص على أن « تكون الترقية للدرجة الأولى والوظائف العليا بالاختيار على أساس ما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدمتهم وغيرها من الأوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز .

ويراعي في شغل الوظائف العليا ووظائف الدرجة الأولى وكذلك الوظائف الاشرافية الى جانب توافر الكفاءة التخصصية اللازمة لشغل الوظيفة المرقى إليها توافر القدرة على تحمل المسئولية والبت العاجل في الأمور وحسم المشاكل في الوقت المناسب على الوجه المناسب ، وكذلك القدرة على القيادة والتوجيه » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية الى وظائف الدرجة الأولى تتم بالاختيار على أساس حصول المرشح للترقية الى إحدى هذه الوظائف على تقدير كفاية بمرتبة « ممتاز » بالإضافة الى توافر بعض الشروط الأخرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والإشراف والتوجيه والبت العاجل في المشاكل على الوجه المناسب .

ورأت الجمعية أنه من المسلم أن المرض باعتباره أمراً خارجاً عن إرادة العامل ليس بمنع من موانع الترقية في ذاته وقد حسمت المادة (٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار إليها أى خلاف في الرأي بشأن ترقية العامل المريض اذا استطلعت فترة مرضه وكان من الخاضعين لنظام تقارير الكفاية ، وذلك بقولها أن العامل الذى لايزال عمله بسبب مرضه لمدة ثمانية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، وإنما يستصحب آثار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النظر في ترقيته . الا أنه غنى عن البيان أن الهيئة عند قيامها بالترقية عليها أن تلتزم بالضوابط التى نصت عليها المادة ٤٤ من اللائحة المذكورة للترقية بالاختيار .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز ترقية العامل المروضة حالته الى الدرجة الأولى اذا ما توافرت كافة الشروط المطلوبة قانوناً على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم ٥٤٧ في ١٩٨٩/٥/٣١ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٦٢/٣/٨٦) -

(١١٩)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩

عقد ادارى - الخطأ العقلى - وسيلة المطالبة بالحقوق بين الجهات الإدارية (تقدم) -

من الأمور لتسلم بها في مجال العقود (ادارية - مدنية) ان الخطأ العقلى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب في ذلك - يستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عهده أو اعماله أو فعله دون عهده أو اعماله - ولذا لحكم المادة (١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يتعين على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه - المشرع بمقتضى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ استبعد المديون كوسيلة للمطالبة بالحقوق في اطار العلاقات بين الجهات الإدارية واستبعد بها وسيلة أخرى تتمثل في عرقى المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها برأى ملزم - التقدم يلحق بالمعوى دون الحق - اثر ذلك : انه لا يسرى فيها بين الجهات الادارية - تطبيق .

تبينت الجمعية العمومية أنه من الأمور المسلم بها في مجال العقود - ادارية أو مدنية - أن الخطأ العقلى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب في ذلك ، فيستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عهده أو اعماله أو فعله دون عهده أو اعماله . ووفقاً لحكم المادة (١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فانه يتعين على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه .

ولما كانت ادارة الحج والشئون الدينية بوزارة الداخلية - في النزاع المصروض - قد تعاقدت مع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على طبع وتوريد ما يلزم لهذه الادارة من مطبوعات بصفة عاجلة خلال عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ فقامت الهيئة بتنفيذ المطلوب منها في المواعيد المحددة ، وتسلم السيد / ٠٠٠٠٠٠ رئيس قسم التجهيزات بادارة الحج المطبوعات المتفق عليها - على النحو الثابت بالمستندات الخاصة بذلك وهى اذن التشغيل التسليم المرفقة بالأوراق - الا أن الوزارة امتنعت دون مسوغ قانوني عن سداد قيمة هذه المطبوعات وقدرها ٧٥٠٧٢٣ر٤٠ - جنيه ومن ثم يتعين الزامها بأداء هذا المبلغ بالإضافة الى فوائد قدرها (٤ ٪) كتعويض عن التأخر في الوفاء بالدين المذكور ، تسرى اعتباراً من تاريخ طلب عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى ٢٧/٣/١٩٨٨ وحتى تمام السداد ، وذلك لكون هذا الطلب بالنسبة للسناعات التى تخص الجمعية العمومية بالفصل فيها هو الاجراء المقابل

للمطالبة القضائية بفوائد التأخير التي يحكمها نص المادة ٢٢٦ من التقنين المدني •

ولا وجه لادعاء الوزارة بأنها تقوم بأداء قيمة مطبوعاتها قبل الطبع، وبالتالي فلا يسوغ مطالبتها بأية مبالغ بعد استلام المطبوعات ، ذلك لأن الوزارة قد عجزت عن تقديم دليل يثبت سدادهما لقيمة المطبوعات ، محل النزاع سواء قبل الطبع أو بعده • كما لا وجه للادعاء باختلاف أرقام بعض أذون التشغيل والتسليم المطالب بقيمة الكميات المذكورة بها عن أرقام الأذون الواردة بكشف الحساب المقدم من الهيئة إلى الوزارة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٧ ، ذلك لأنه بعد إخطار الوزارة بالنزاع المائل وأرقام الأذون بدقة ، لم تنفذ الوزارة استلامها لأي من الكميات المذكورة بتلك الأذون وهي (٤٦٨ ، ٥٧١٢ لسنة ٨١ ، ٢٣٢ و ٦٨٥٤ ومن ٧٧٩٢ إلى ٧٨٠٠ لسنة ١٩٨٢) وكذلك فلا يحتاج بسقوط حق الهيئة في المطالبة بدينها قبل الوزارة بالتقادم ، إذ أن المشرع بمقتضى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحقوق فيه إطار العلاقات بين الجهات الإدارية واستبدل بها وسيلة أخرى تتمثل في عرض المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها برأى ملزم ، ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق ، فإنه لا يسرى فيما بين الجهات الإدارية •

للكسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام وزارة الداخلية بأداء مبلغ ٤٠٧٢٣٧٥ (أربعين ألفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرين جنيهاً وخمسة وسبعين قرشاً) إلى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بالإضافة إلى فوائد تأخير يواقع ٤٪ تسرى اعتباراً من ١٩٨٨ / ٣ / ٢٧ توفيقاً لطلب عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية وحتى تمام السداد •

(فتوى رقم ٥٤٨ في ١٩٨٩/٥/٣١ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٦٩٢/٣/٣٢ ع ٠)

(١٢٠)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

عامل بالقطاع العام - مرتب - نسب توزيع نصيب العاملين من الأرباح . (شركة قطاع عام) القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسب وقواعد توزيع واستثمار نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح - وجود تناقض بين أحكام المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح - يتعين التمويل على أحكام القانون وحدها دوناً للتعارض القائم بينهما - أساس ذلك : أحكام القانون صادرة من سلطة أعلى في مداخل السلم التشريعي - تطبيق .

تنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسب وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية ... »

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للأغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين .

٢ - ١٠٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ويقول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ - ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام .

كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح نص في المادة ٢ على أن « يخصص نصيب العاملين في الأرباح للأغراض الآتية :

١ - خمسة في المائة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان .

٢ - عشرة في المائة للخدمات المركزية للعاملين .

٣ - عشرة في المائة لأغراض التوزيع النقدي للعاملين ، .

ونصت المادة ٣ منه على أن تودع حصيلة نسبة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان وحصيلة نسبة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين بالنسبة لجميع شركات القطاع العام في حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية .

كما أصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ ناصا في المادة ١ منه على أن يستمر العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه قرر للعاملين بشركة القطاع العام نصيبا في الأرباح التي يتقرر توزيعها لا يقل عن ٢٥٪ من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطي والنسبة المخصصة لشراء سندات حكومية ، وعهد إلى رئيس مجلس الوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام هذا النصيب من الأرباح .

وتنفذا لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه الذي أحال في هذا الخصوص إلى القواعد التي تضمنتها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من استعراض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ أن ثمة تناقضا بينها وبين أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح واستخدامها والتصرف فيها . حيث إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نص في المادة ٤٢ على تخصيص ١٠٪ من نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ويثول ما يفرض عن حاجة هؤلاء العاملين إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة و ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على تخصيص ٥٪ للخدمات وخدمات الإسكان معا و ١٠٪ للخدمات

الاجتماعية المركزية للعاملين ، وكذلك نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين في الأرباح بقرار من رئيس الوزراء بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على ائلاع نسبة ال ٥٪ وال ١٠٪ في حساب خاص بالبنك المركزي المصري ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية ، فانه تبعا لذلك يتعين التعويل على أحكام القانون وحدها دوما للتعارض القائم بينها وبين القرار الجمهوري وباعتبار أن أحكام القانون صادرة من سلطة أعلى في مدارج السلم التشريعي .

ومتى كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد نص على ما سبق البيان باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ وذلك فيما لا يتعارض مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقد بان هذا التعارض فيما تقدم فأن مؤدى ذلك أنه يتعين الرجوع لرئيس مجلس الوزراء ليصدر تنظيما جديدا في هذا الشأن ليكون متارضا مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وطبقا للسلطة المخولة له في هذا القانون وائى أن يصدر هذا التنظيم يتعين الرجوع اليه في كل حالة على حدة لتحديد قواعد التصرف في نسبة ال ١٠٪ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التصرف في نسبة ال ١٠٪ المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة ال ٥٪ المخصصة لخدماتهم الاجتماعية يتم بعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة وذلك الى أن يصدر منه قرار تنظيمي جديد طبقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض به .

(فتوى رقم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١٣٣/٢/٧) .

(١٣١)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

عامل بالقطاع العام - نظام الرعاية الصحية - مدى توافر شراء الأعضاء الأدمية للعلاج المريض .

المادة ٥٣ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الرعاية الصحية لا تقتصر على توفير الأعضاء الأدمية التي قد يبيعها بعض الأفراد مقابل لمن تشتري به للمريض - قانون نظام العاملين لم يتضمن ما يجيز للشركات أن تضمن لواتعها ما يسمح بصرف مبالغ لشراء أعضاء آدمية أو بعرضه أو بغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة - أساس ذلك : بيع الإنسان الحر كله أو بعضه باطل ولا يجوز التصرف في جزء من جسم الإنسان على سبيل البيع بمقابل - وقوع التصرف باطلا ولو صدر من صاحب الجسم نفسه - لا يجوز للشركة دفع مبلغ لشراء كلية آدمية تكون الشراء باطلا فضلا عن أن الشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التي تلزم بها الشركة قانونا - تطبيق .

تنص المادة ٥١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالفائون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن " يضع مجلس الإدارة بالاشتراك مع اللجنة أو اللجان النقابية للشركة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بالشركة " . وتطبيقا لذلك تضمن النظام المعمول به لعلاج العاملين بالشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية أن علاج العاملين بالشركة يتم وفقا للنظام المعمول به في المؤسسة العلاجية ويشمل خدمات الرعاية الطبية التي تلتزم بها المؤسسة .

(أ) الكشف والعلاج بالعيادات الخارجية .

(ب) الإقامة بالمستشفيات وما يتصل بها من خدمات .

(ج) اجراء العمليات الجراحية والقيام بأنواع العلاج الأخرى اللازمة .

(د) القيام بإجراء الفحوصات العملية وفحوص الأشعة وغيرها من الفحوص التشخيصية اللازمة .

(هـ) صرف الأدوية اللازمة لكل ما تقدم .

والمستفاد من ذلك أن عناصر الرعاية الصحية التي تلتزم الشركة بتوفيرها للعاملين بها قد جرى تحديثها وفقا لأحكام النظام الصادر في هذا الشأن وبما لا يخل بأية ميزات أخرى مقررة في التشريعات المنظمة

لشئون هؤلاء العاملين ، وهذه الرعاية لا تمتد الى توفير الأعضاء الآدمية التي قد يبيعها بعض الأفراد مقابل ثمن تشتري به للمريض ، فهذه الرعاية مقصورة على العناصر المشار إليها ، كما أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن ما يجيز للشركات أن تضمن لوائجها ما يسمح بصرف مبالغ لشراء أعضاء آدمية ، أو يعترف قيمتها لغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة .

وإذا علم وجود النقص ، وبالرجوع الى المأخوذ به في الشريعة الإسلامية باعتبار أن مبادئها المصدر الرئيسى للتشريع ، يبين أن جمهور الفقهاء على أن بيع الإنسان الحر كله أو بعضه باطل شرعا ولا يجوز التصرف في جزء من جنس الإنسان على سبيل البيع بمقابل بعد أن كرمه الله سبحانه وتعالى ، ويقع التصرف باطلا ولو صدر من صاحب الجسم نفسه ، وتبعاً لما تقدم يكون بيع الكلية في الحالة المروضة باطلا شرعا ، وبالتالي لا يجوز للشركة دفع مبلغ عشرة آلاف جنيه المطلوبة لكون الشراء باطلا من الناحية الشرعية وكون الشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التي تلزم بها الشركة من الناحية القانونية .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية التزام الشركة المصرية للمواسير والمنجيات الأسمتية بأداء مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنا لكلية لعلاج السيد / من العاملين بالشركة .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٣٩٧/٦/٨٦) .

(١٢٢)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

عامل بالقطاع العام - تقرير كفايته .

المادة ٢٤ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوي تتم امام لجنة التظلمات بالجهة التي اعدت التقرير وليس الجهة المنقول اليها العامل وقت تقديم التظلم - تطبيق .

تنص المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين بانقطاع انعام المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها ونوعيات الوظائف بها .

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية . ويكون تقدير الكفاية يمرتبة ممتاز ، أو كفه أو ضعيف ومجلس الادارة أن يضيف مراتب أخرى .

كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها . ، والمادة ٢ من ذات القانون تنص على أن يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن ينظم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير ، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة ، على أن تفضل في هذا التنظيم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا .

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن يسرى على العاملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

واستبانة الجمعية أن المشرع في قانون العاملين بالقطاع العام غاط بالجهة التي يتبعها العامل قياس مستوى أدائه بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع تقرير نهائي بتقدير كفايته بأحدى

المراتب المقررة ، وذلك طبقا للنظام الذى يصدره مجلس ادارة الجهة بشأن الاجراءات اللازمة لاعداد وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظم منها على أن يتضمن النظام : اخطار العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وأن يتاح له مهلة للتنظم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه أمام لجنة تظلمات تشكّل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة ، وأن تفصل اللجنة فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا . هذا ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو الالبت فيه .

واذ يتضح من ذلك ان اجراءات التنظم من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة تظلمات بالجهة التى اعتمدت التقرير ، وكانت السيدة / فى الحالة المعروضة - قد قضت عام ١٩٨٤ فى الخدمة بعينة القطاع العام للنقل البرى والنهرى المطبق على العاملين بها أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ولم تعلم المذكورة بتقرير كفايتها عن هذا العام الا فى ١٩٨٦/١٢/٨ وبعد نقلها الى الهيئة العامة للطرق والمكبائر ، فتقدمت بتظلم منه للجنة التظلمات بجهة عملها السابق التى وضعت التقرير - ومن ثم يكون تظلمها قد قدم الى الجهة صاحبة الاختصاص بالفصل فيه . ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا اتجهت فى بعض أحكامها الى أن المختص باعداد تقرير الكفاية السنوى هو الرئيس « المباشر » للعامل فى وقت الاعداد أما الرئيس السابق له خلال تلك السنة فإنه ينقله من هذه الرئاسة تكون قد زايلتها الصفة والولاية لاعداد التقرير ، وقياسا على هذا القضاء فان الاختصاص ينظر تظلم المعروضة حالتها من تقرير كفايتها ينمقد للجهة التى تعمل بها عند تقديم التظلم « أى الجهة المنقولة اليها » فهذا القول مردود عليه بأن الأمر مختلف فى الحالة المعروضة لأنه فضلا عن ان حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٧٨/٤/٢٣ المستشهد به صدر فى شأن تطبيق أحكام قانون نظام موظفى الدولة وهو غير قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه فى حالة نقل العامل ذاته بعد وضع تقرير كفايته السنوى ، فان اشترع عهد بسلطة البت فى التظلم منه الى لجنة للتظلمات بنفس الجهة التى اعتمدت التقرير على ألا يشترك فى عضويتها الرئيس المباشر لمعامل أو غيره ممن اشترك فى وضع التقرير طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان مما يفيد انقضاء الاختصاص للجنة التظلمات بهذه الجهة . والا ما كان المشرع فى حاجة لهذا المنع ، ومن ثم فلا يؤثر فى اختصاصها نقل العامل الى جهة أخرى .

للملك

انتهى رأى الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى بالبين فى تظلم السيدة المروضة
حالتها من تقرير كفايتها عن عام ١٩٨٤ .

(فتوى رقم . فى / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٧١١/٣/٨٦) .

(١٢٣)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

دعوى الالفاء - الحكم في الدعوى - تنفيذ الحكم بالفاء قرارات ادارية بالترقية (سلك دبلوماسي وتنقل) الأصل في نفاذ القرارات الادارية ان تقتزن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل - اساس ذلك : احترام الطوق المكتسبة والمراكز القانونية الذاتية - يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز اصدار قرارات ادارية بأثر رجعي - مثال : القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة من جهات القضاء الاداري بالفاء قرارات ادارية بالترقية - يتعين على الجهة الادارية عند تنفيذ الحكم سحب قرار الترقية وترقية المستحق تنفيذا للحكم بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملغى - تطبيق .

استبانة الجمعية العمومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقتزن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل وتسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية . الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز اصدار قرارات ادارية بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الاداري بالفاء قرارات ادارية بالترقية .

ولما كانت الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا في الحالة المروضة - قد قضت في منطوقها « بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بالفاء القرار المطعون عليه فيما تضمنه من تخطي المدعى الأول في الترقية لوظيفة وزير مفوض مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ورفض الدعوى بالنسبة لباقي المدعين والزام الجهة الادارية بالمصروفات على النحو المبين بالأسباب » وجاء بأسباب الأحكام أن المدعى الأول يتساوى من حيث الصلاحية والكفاءة مع المطعون في ترقيته ، ومن أجل ذلك فلم يكن جائزا قانونا تخطيه في الترقية لوظيفة وزير مفوض بمن هو أحدث منه في ترتيب الأقدمية وهو السيد / ٠٠٠٠ واذا صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقية المذكور دون المدعى ، فإن هذا القرار يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون . وان كان باقي المدعين أقدم من السيد / ٠٠٠٠ المطعون في ترقيته الا أنهم يلون السيد / ٠٠٠٠ في ترتيب الأقدمية ولما كان مؤدى الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي السيد / ٠٠٠٠ في الترقية هو إلغاء ترقية السيد / ٠٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض وعودته الى وظيفته التي كان يشغلها وهي وظيفة مستشار بذات ترتيب أقدميته فيها ، وأحال السيد / ٠٠٠٠ محله في وظيفة وزير مفوض التي تمت الترقية اليها ،

لأن حركة الترقية موضوع النزاع تمت الى وظيفة واحدة وبالتالي فلا يتسع المجال لأن يرقى أكثر من واحد عليها ، وهو ما يؤدي بحكم اللزوم الى عدم جواز ترقية باقى المدعين لانضمام محلها ، مما يتعين معه رفض دعواهم بطلب انهاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيهم فى الترقية مع الزام الجهة الادارية المصروفات لأنها هي التى الجانبهم الى التقاضى بترقية المطعون فى ترقيته الذى يليهم فى ترتيب الاقدمية وعدم اعادته الى ذات مركزه الوظيفى الذى كان يشغله وبذات ترتيب الاقدمية الذى كان عليه كآثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر (من محكمة القضاء الادارى) بالفاء ترقيته الى وظيفة وزير مفوض »

وعلى ذلك فانه يتعين على الجهة الادارية عند تنفيذ الاحكام المشار اليها أن تطلب سحب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية السيد / الى وظيفة وزير مفوض ، وترقى السيد / محله فى هذه الوظيفة بأثر رجعى اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملفى فى ٢٩/٨/١٩٧٩ ثم تعيد الوزارة النظر فى الترقيات التى تمت بالفعل بالنسبة للسيد / وباقى المدعين الى وظيفة وزير مفوض وسفير بمرعاة ما كشفت عنه احكام المحكمة الادارية العليا من أن اقدمية السيد المذكور فى وظيفة مستشار تلى اقدمية أحدث المدعين ، على أن يكون ذلك بأثر رجعى يرتد الى تاريخ استيفاء اشتراطات شغل وظيفتى وزير مفوض وسفير .

ولا وجه للمقول بأن المحكمة الادارية العليا قد رفضت دعاوى المدعين (الطاعنين) وبالتالي فليس لهم الحق فى أن يسبقوا السيد / فى الاقدمية بوظيفة مستشار ذلك لأن منطوق ذلك الحكم ولئن جاء به ورفض الدعوى بالنسبة لباقي المدعين والزام الجهة الادارية بالمصروفات ، الا أنه اردف قائلا ، على النحو المبين بالأسباب ، وورد بهذه الأسباب : الزام الجهة الادارية بالمصروفات لأنها هي التى الجانبهم الى التقاضى بترقية المطعون فى ترقيته الذى يليهم فى ترتيب الاقدمية وعدم اعادته الى ذات مركزه الوظيفى الذى كان يشغله وبذات ترتيب الاقدمية الذى كان عليه كآثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر (من محكمة القضاء الادارى) بالفاء ترقيته الى وظيفة وزير مفوض . واذا ترتبط هذه الأسباب بمنطوق الاحكام ارتباطا وثيقا لا يقوم المنطوق بدونها ، حيث لا يتصور الزام من كسب شقا فى الدعوى (الجهة الادارية) بكامل المصاريف الا لقيام ركن الخطأ فى جانبها عند اصدارها للقرار المطعون فيه . ومن ثم فان تلك الأسباب تحوز قوة الأمر المقضى به - اعمالا للبداهة المسلم به وهو أن الحجية تثبت للمنطوق وللأسباب التى لا يقوم بدونها -

وعليه فإن لمقدمة السيد المذكور في وظيفة مستشار والتي تلي أفضلية أحدث المدعين أصبحت أمراً لا يجوز العودة إلى مناقشته معه أن يستمر المحكمة الإدارية العليا .

وغني عن البيان أن من لم يكن من رافعي الدعاوى السبعة المشار إليها لا يفيد من قضيتهم المحكمة الإدارية العليا حتى ولو كان أقدم من السيد / لما هو مسلم به من أن للأحكام حجية نسبية تقتصر على من صدر لصالحهم الحكم .

كما أن الوزارة عندما تعيد النظر في الترقيات الوظيفية وزير مفوض وسفير على ضوء ما انتهى إليه الحكم فعليها أن تلتزم القواعد المقررة في شأن الترقيات لهاتين الوظيفتين سواء بالنسبة للأقدمية أو لضوابط الاختيار .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أنه يتعين على الجهة الإدارية عند تنفيذ أحكام المحكمة الإدارية العليا المروضة اتباع ما يلي :

أولاً : اتخاذ الاجراءات اللازمة لسحب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية السيد / إلى وظيفة وزير مفوض وترقية السيد / محله في هذه الوظيفة اعتباراً من تاريخ صدور القرار الملحق في ١٩٧٩/٨/٢٩ .

ثانياً : إعادة النظر في الترقيات إلى وظيفتي وزير مفوض وسفير والتي تمت للمروضة حالاتهم وهم السيد / والطاعنون باعتبار أن السيد / لاحق لأحدث المدعين الطاعنين في وظيفة مستشار وذلك على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم في / - / ١٩ جلطة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٧٦٦/٤/٨٦) .

(١٢٤)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

استثمار مال عربي وأجنبي - المادة ٢١ من قانون الجمعيات العمومية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - قرر للشرع تطبيق أحكام الإفادات الضريبية الواردة بكل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على الأنشطة التي يزاولها المقاولون الأصليون والمقاولون من الداخل والاستشاريون تنفيذاً للقانون الأول - يتعين لتطبيق الإفادات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشاط الذي يقوم به الاستشاريون المصريون تنفيذاً للقانون الجمعيات العمومية الجديدة أن يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية - عدم جواز إعطاء مقابل الأعمال الاستشارية التي تمت لصالح مشروع لأحدى الجمعيات التعاونية للسكان من الضرائب استناداً إلى المادة ٢١ من قانون الجمعيات العمومية متى ثبت أن هذه الأعمال لم تزاوَل من خلال شركة مساهمة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتشريع المادة (٣) من قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ - التي تنص على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية ٥٥٠ وذلك في المجالات الآتية :

٨ - نشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لاتقل مشاركة رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العاملة إذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة ، على أن يمسك لكل عمية حساب خاص وفقاً للنظام الذي يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة ٥٥٠ ، واستعرضت المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتصميم المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التصميم بالإعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » .

وتبنت بذات الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون

مع شركات أو بيوت خبرة أجنبية في المشروعات التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التصير ويصدر بتحديد قرار من وزير الاسكان والتصير . . . » كما استعرضت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية التي تنص على أن « تخضع الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في البندين الثامن والتاسع من المادة الثالثة من القانون المذكور » .

وتبينت الجمعية أن المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تطبيق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتمديلاتها على الإعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذ الأحكام لهذا القانون . . . » وأن المادة الأولى من مواد إصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « . . . وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه » ، وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على أن تفرض ضريبة عامة على صافي الأيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون .

ويقصد بالأيراد في تطبيق أحكام هذا الباب الأيراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية . . . »

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن قانون المجتمعات العمرانية الجديدة في المادة ٢١ منه قرر تطبيق أحكام الإعفاءات الضريبية الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتمديلاتها وذلك على الأنشطة التي يزاولها المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون تنفيذا للقانون الأول .

ولما كان قانون التعمير قد نص في المادة (٢/٥) على تمتع العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت خبرة أجنبية . . . بالإعفاءات الضريبية المقررة بموجب قانون الاستثمار . وهذه الإعفاءات تخضع للشروط المقررة في البندين ٨ و ٩ من المادة (٣) بالقانون المذكور ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٦/١ من قانون تحقيق العدالة الضريبية . وقد ورد في البند (٩) المشار إليه أنه يلزم لتمتع نشاط بيوت الخبرة الفنية المضرية بالإعفاءات الضريبية أن تكون متخلطة شكل الشركة المساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية . . . »

وعلى ذلك فيتمتع لتطبيق الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشاط الذي يقوم به الاستشاريون المصريون تنفيذا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية .

ولما كان المروضة حالته قد قام بأعمال استشارية لصالح مشروع لاحدى الجمعيات التعاونية للاسكان يقع بالساحل الشمالى ، وطلب إعفاء المبلغ الذى تقاضاه كأتعاب من الضرائب استنادا لحكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سالف البيان ، والثابت من الأوراق أنه

لم يزاول هذا النشاط من خلال شركة مساهمة . ومن ثم فصلى فرض دخول نشاط هذا الممول ضمن الأنشطة المرتبطة بالتصميم فإنه لا يجوز تطبيق الإعفاءات الضريبية المشار إليها بقانون الاستثمار على حالته . ودون حاجة لبحث مدى قيام المشروع المذكور طبقا لقانون المجتمعات . وتوافر شروط تقديم الخبرة الفنية فى شأن المروضة حالته . ومن ناحية أخرى فإن الأيراد الذى حصل عليه المذكور مادام يخضع لاحدى الضرائب النوعية ، فيندرج بالتالى . فى وعاء الضريبة العامة على الأيراد أعمالا للمادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى الحالة المروضة .
(الفتوى رقم / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١١٨/١/٤٧) .

(١٩٨٩)

جلية ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

قوائم - الضرائب على الدخل - على خضوع المكافأة السنوية للإنتاج للضريبة .
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل - حدد المشرع في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وعاء الضريبة على الرتبات واستثنى منه بعض العناصر وقرر عدم سريان الضريبة عليها في العقود المتضمنة عليها ومنها حوافز الإنتاج - يرجع في تحديد مدلول حوافز الإنتاج إلى المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام - المكافأة السنوية للإنتاج لا تدخل ضمن حوافز الإنتاج لأنها تصرف للعاملين بالشركة متى تحقق للقطر سنوي دون التلبد بمعدلات قياسية للأداء والإنتاج - هذه المكافأة السنوية تدرج ضمن عموم المزايا النقدية التي أشارت إليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميع ما يمنح للعامل من مزايا نقدية وعينية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة ٥٨ منه على أنه «
يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبه لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون ممنوحاً له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتي :

.....

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز إنتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من الرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الإنتاج الممنوعة من الضريبة ٠٠٠ على أربعة آلاف جنيه سنوياً ، واستظهرت الجمعية ما نصت عليه المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من أن « يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الإنتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للأداء والإنتاج » ، وما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها » وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للإغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ٠٠٠ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد في صدر المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وعاء الضريبة على المرتبات استثنى منه بعض العناصر وقرر علم سريان الضريبة عليها في الحدود التي نص عليها ومن ذلك ما ورد بنص البند ٣ من هذه المادة بالنسبة لحوافز الإنتاج ومن المتعين أنه يرجع في تحديده مدلولها إلى ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والتي أشارت - عنه بيانها لسلطة مجلس الإدارة في وضع نظام للحوافز المادية والأدبية - إلى أغراض هذا النظام وهي كفالة تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الإنتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للأداء والإنتاج الأمر الذي يدل على أن المشرع قد ربط بين استحقاق حوافز الإنتاج وبين الإسهام الفعلي في الإنتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنح إلا لمن تحقق في شأنه مناسبات استحقاقها وهو زيادة الإنتاج عن المعدلات المقررة له خلال فترة معينة وبموجب هذه الحوافز لمن تتوفر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو أما المكافأة السنوية للإنتاج فلا تدخل ضمن حوافز الإنتاج بهذا المدلول لأن هذه المكافأة تصرف للعاملين بالشركة حتى تحقق فائض سنوي دون تقييد بمعدلات قياسية للأداء والإنتاج ومن هنا تختلف حوافز الإنتاج عن المكافأة السنوية للإنتاج من حيث طبيعتها وشروط استحقاق كل منهما ، وما يؤكد هذا الاختلاف أن المشرع كان يحظر في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الجمع بين حوافز الإنتاج ومكافأة الإنتاج ، ثم أجاز هذا الجمع التعديل الذي أجراه بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يوضح اختلاف نظرة المشرع لكل من هذين العنصرين ومن ثم تندرج المكافأة السنوية للإنتاج ضمن عموم المزايا النقدية التي أشارت إليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميع ما يمنح للعامل من مزايا نقدية وعينية .

ويترتب على ما تقدم أنه يتمين تحميل العاملين بالضريبة المستحقة عن هذه المكافآت واسترداد ما سدد على ذمتها بمعرفة الشركة .

من أجل ذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن المكافأة السنوية للإنتاج التي صرحت للعاملين بشركة الكراكات المصرية لانتدراج

ضمن حوافز الانتاج . ومن ثم تدخل في وعاء الضريبة على المرتبات المنصوص عليه في المادة ٣/٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتحمل المساهلون بالشركة بما سبق أن سددته عنهم لحساب هذه الضريبة .

(فتوى رقم / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٢٨٧/٢/٣٧) .

(١٣٦)

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٩

عامل بالقطاع العام - تقدير سن العامل (عاملون مدنيون بالقبولة) .

الأصل وفقا لقوانين التوظيف المتعاقبة أن سن العامل يشهد بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات المواليد أو بقرار من المجلس الطبي المختص بتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات المواليد - إذا ثبت أن المستخرج الرسمي لقيد الميلاد لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر السنة فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يمتد به عند حساب سن الإحالة للمعاش - أساس ذلك : تحقيق التوازن بين صالح العامل وصالح جهة الإدارة - تطبيق .

استبانة الجمعية العمومية أن الأصل وفقا لقوانين التوظيف المتعاقبة أن سن العامل تثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات المواليد ، أو بقرار من المجلس الطبي المختص بتقدير السن . في حالة عدم القيد بسجلات المواليد . وفي الحالة المعروضة تبين أن المستخرج الرسمي لقيد ميلاد العاملين المشار إليهما ، لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يمتد به عند حساب سن إحالتهما إلى المعاش ، وذلك أخذا بما جرى عليه العمل في الحالات المماثلة بالهيئة السامة للتأمين والمعاشات والهيئة السامة للتأمينات الاجتماعية . وتحقيقا للتوازن بين صالح العامل وصالح جهة الإدارة .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الاعتماد بأول يوليو من ذات السنة المنعقدة بالمستخرج الرسمي لقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ إحالتهما إلى المعاش .
(فتوى رقم ١٩ / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٩) .

(١٢٧)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي - امراض مهنية - مقابل النص : -

المادة (٨٧) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تلزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بإجراء الفحص الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المصنفة بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون وذلك نظراً لالتزام صاحب العمل بسداد ٥٠٠ مليم عن كل عامل - جهة العمل تكون ملزمة بإداء مقابل الفحص المحدد قانوناً - لا يعطى جهة العمل من هذا الالتزام تشجيعاً على نموذج الفحص بل الفحص مجاني وأنه لا توجد لديها اعتمادات مالية لهذا الغرض - القانون وقد أُلزم جهة العمل بإداء مقابل الفحص فإنه لا يتأتى إعطاؤها منه بإداة أدنى مرتبة كمشتور - تطبيق .

تنص المادة (٨٧) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك مقابل تحصيلها رسماً مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل » .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة قراراً بشروط وأوضاع إجراء الفحص الدوري .

وعلى الهيئة العامة للتأمين الصحي أن تخطر وزارة القوى العاملة بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العاملين وحالات الوفاة الناشئة عنها .

وتنص المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وأوضاع إجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية على أن « تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية ، وتكون هي الجهة المسئولة عن تحديد أعداد المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية - وتحصل الهيئة المذكورة رسماً مقداره ٥٠٠ مليم (خمسمائة مليم) عن كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ويتحمل صاحب العمل قيمة هذا الرسم ويلتزم بسداده للهيئة خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بإجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض

المهنية المحددة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك نظير التزام صاحب العمل بسداد ٥٠٠ مليون عن كل عامل . ولما كان ذلك ، وكان النابت من الأوراق أن مديرية الزراعة بمسماط قد سلمت بقياس الهيئة العامة للتأمين الصحي بإجراء الفحص العوري على عدد ٤٤٤ عاملاً فإنها تبعاً لذلك تكون ملزمة بأداء مقابل الفحص المحدد قانوناً . ولا يفيها من هذا الالتزام تأشيرها على نموذج الفحص بأن الفحص مجاني وأنه لا توجد لديها اعتمادات مالية لهذا الغرض ، ذلك أن القانون وقد ألزمها بأداء مقابل الفحص فإنه لا يتأتى إعفاؤها منه بأداة أدنى مرتبة كمشور الشؤون الصحية بمسماط المشار اليه ، وعليه تكون مديرية الزراعة بمسماط ملزمة بأداء مبلغ ٢٢٢ ج قيمة الفحص المستحق عن ٤٤٤ عاملاً .

للبلد

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة مسماط (مديرية الزراعة) بأن تؤدي الى الهيئة العامة للتأمين الصحي مبلغ ٢٢٢ ج .
(فتوى رقم ٥٠٢ في ١٩٨٩/٥/٢٢ جلسة ١٩٨٩/٥/٣ ملف رقم ١١٠٤/٢/٢٢) .

(١٢٨)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

جمارك - اطلعات جمركية - الهدايا والهبات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها
وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة : -

للمادتان ٢ ، ٣ من قانون تنظيم الاطلعات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ - أعفى الترخيص الهدايا والهبات والعينات التي يعدها وزير المالية الواردة الى وزارات الحكومة ومصالحها و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة من الضرائب الجمركية كما أعفى من ذات الضريبة الأشياء التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية - عبارة « الهدايا والهبات والعينات » الواردة في المادة (٣) سالفة الذكر وكذلك عبارة « الأشياء » الواردة في المادة (٣) من القانون المذكور جلت عامة بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والعينات التي يعدها قرار من وزير المالية وكذلك الأشياء التي يقرر رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية إعفاؤها من الضرائب الجمركية دون تحديد لنوعية هذه الأشياء - تطبق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الأشياء التالية وفقا لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية :

١ - الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة » كما استعرضت المادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة :
.....

٥ - الأشياء التي يصدر بإعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية . » واستعرضت المادة (٩) من القانون المذكور التي نصت على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية ...

(ج) لا تشمل عبارة ومائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفى الا اذا نص عليها صراحة » .

ومصاد ما تقدم أن المشرع أعفى الهدايا والهبات والعينات التي يعدها وزير المالية الواردة الى الوزارات الحكومية ومصالحها و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة من الضرائب الجمركية ، كما أعفى من ذات

الضريبة الأشياء التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية .

ولما كانت عبارة « الهدايا والهبات والعينات » الواردة في المادة (٢) صالفة البيان وكذلك عبارة « الأشياء » الواردة في المادة (٣) من القانون المذكور قد جاءت من العموم والاتساع بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والعينات التي يحددها قرار من وزير المالية وكذلك الأشياء التي يقرر رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح وزير المالية - إعفاؤها من الضرائب الجمركية دون تحديد لنوعية هذه الأشياء ، وعلى ذلك يمكن أن يشمل الاعفاء المنصوص عليه في المادتين ٢ و ٣ سالفتي البيان السيارات بكافة أنواعها بما فيها سيارات الركوب لعدم وجود ما يخصص ما ورد عاما من نصوص ، ولا يحتاج في هذا الشأن بنص المادة (٩) من القانون المشار إليه والتي قررت عدم إعفاء سيارات الركوب من الضرائب الجمركية إلا إذا نص عليه صراحة ذلك أن نص المادة (٩) يواجه الحالات التي لم يرد لها حكم خاص في القانون المذكور كما هو الشأن بالنسبة للحالة المعروضة إذ أن صدر المادة (٩) ينص على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة ، تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية » .

وعلى ذلك فإن نص الفقرة (ج) من المادة (٩) صالفة البيان لا يقل ولا يقيد ما ورد عاما في نص المادتين ٢ و ٣ سالفتي البيان اللتين تتضمنان في حقيقة الأمر حكما خاصا يقضي بتفويض كل من رئيس الجمهورية ووزير المالية في تحديد الأشياء والهدايا والهبات والعينات التي تعفى - لأسباب تخضع لتقديرها - من الضرائب الجمركية ولم يقيد بها المشرع في هذا الشأن بأي قيد بما في ذلك القيد الوارد في الفقرة (ج) من المادة (٩) صالفة البيان .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز إعفاء سيارات الركوب من الضرائب الجمركية وفقا لحكم البند (١) من المادة (٢) وحكم البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ مبالغ البيان .

د فتوى رقم ٥١٤ في ١٩٨٩/٥/٢٥ جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ ملف رقم ٣٨٦/٢/٣٧ .

(١٢٩)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالقوة - كادرات خاصة - أعضاء النيابة الادارية - مرتب - اعانة
تجبر :-

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات العاملين بسيئاه وقطاع غزة ومحافظة
القناة - القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن ضم اعانة التجبر الى المرتب والمعيش - الفقرة
الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية للملحق
بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ مدلا بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٨١ - مناط تطبيق الفقرة الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق جدول
المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية المشار اليه هو في تبين ما استهدفه المشرع من تقرير
هذا الحكم على ضوء صيانة نفع والحكمة منه - القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه
تناول بالتعديل جدول مرتبات أعضاء النيابة الادارية قاضيا بالا يقل مرتب وبدلات من
يعين من غير رجال القضاء والنيابة او أعضاء النيابة الادارية او أعضاء ادارة قضائية الحكومة
في إحدى الوظائف المبينة بجدول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب وبدلات من
يليه في الاصلية في الوظيفة التي عين فيها - الهدف من هذا الحكم هو علاج الأوضاع
المالية لبعض افراد هذه الهيئات الذين يمتنون من غير أعضائها مع احتساب القيمة معينة
لهم عند التمتين حتى يكون لهذه الاصلية اثرها بالنسبة للمرتب والبدلات المقررين تشاغل
الوظيفة - هذا الحكم يسرى فقط على من يعين من غير أعضاء النيابة الادارية فيها - عند
المشرع النص المقتضى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على نحو اطلق عبارة النص لتكون
« لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين في إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب
وبدلات من يليه في الاصلية في ذات الوظيفة - تسرى تلك القاعدة على من يعين مستقبلا
أي بعد العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - كما تسرى أيضا على الموجود من هؤلاء في
الخدمة وقت العمل بهذا القانون تطبيقا لمبدأ المساواة بين افراد الفئة الواحدة - اثر ذلك :
لا يسرى هذا الحكم في حالة ضم اعانة التجبر للمرتب ما دام الامر لا يتعلق بحالة تعيين
من الخارج - تطبيق »

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
في شأن منح اعانات العاملين بسيئاه وقطاع غزة ومحافظة القناة الذي
قضت مادته رقم ٢ بمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي
الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة
والذين عادوا اليها والذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من
العاملين المدنيين بالقوة والقطاع العام وكذا العاملين بكادرات خاصة ، كما
استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم
اعانة التجبر الى المرتب والمعيش التي نصت مادته الأولى على أن « يصاد
حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح

اعانات للعاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه على أجورهم الأساسية المسحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ . . . وقضت مادته الثانية بأن « تضم الاعانة المشار إليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتباراً من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ حتى وان تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » . كما استعرضت الجمعية الفقرة الأولى من البند ثامناً من قواعد تطبيق المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية للمستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ التي نصت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة » .

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية غروق مالية عن الماضي ، .

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بمحافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت وبالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ قرر المشرع - باعتبارات قدرها - ضم مقدار هذه الاعانة الى الأجر الأساسي لمن كان يستحقها من العاملين ولا يجاوز بها العامل الربط المقرر لدرجة الوظيفة .

ومن حيث ان المناط في تقرير ما اذا كان الحكم الوارد في الفقرة الأولى من البند ثامناً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ معدلاً بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ المشار اليها - ينطبق على حالة ضم اعانة التهجير للمرتب أم لا ينطبق عليها هو في تبين ما استهدفه المشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صياغة نصه والحكمة منه وبين من الرجوع للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ انه تناول بالتعديل جدول مرتبات أعضاء النيابة الادارية قاضياً « بالا يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاة والنيابة أو أعضاء النيابة الادارية أو أعضاء ادارة قضايا الحكومة في إحدى الوظائف المبينة بجدول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها » - والهدف من هذا الحكم هو علاج الأوضاع المالية لبعض أفراد هذه الهيئات الذين يعينون من غير أعضائها مع احتساب أقدمية معينة لهم عند التعيين حتى يكون لهذه الأقدمية أثرها بالنسبة للمرتب والبدلات المقررين لشاغل

الوظيفة - فهذا الحكم اذن يسرى فقط على من يعين من غير أعضاء النيابة الادارية فيها أى من يعين من خارجها مع حساب القسمية معينة له فتقرر ألا يقل مرتبه وبدلاته عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى الوظيفة التى عين فيها .

ولما عدل المشرع صياغة النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على نحو أطلق به عبارة النص لتكون على الوجه الآتى « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين فى إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة » فإنه لم يقصد بهذا التعديل أن يسرى هذا الحكم فى جميع الحالات وإنما قصد به - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أن تسرى تلك القاعدة على من يعين مستقبلا أى بعد العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ كما تسرى أيضا على الموجود من هؤلاء فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لمبدأ المساواة بين أفراد الفئة الواحدة بما يقتضى القول بمنهم سريان هذا الحكم فى حالة ضم اعانة التهجير للمرتب مادامنا لسنا فى صدد حالة تعيين من الخارج .

ومن حيث انه فضلا عما سبق فإن زيادة مرتب الأحداث على الأقدم فى الحالة المروضة قد تم تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لسبب خاص قام بالأحط راعاه المشرع (أى الى امتياز من حيث المرتب على الأقدم) ، فالمشرع قدر أوضاع طائفة من العاملين فى الدولة بمن فيهم بعض أصحاب الكادرات الخاصة الذين كانوا يعملون فى إحدى مدل القناة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ ولواجهة ظروف التهجير قرر منحهم اعانة خاصة ، ثم عاد وأدمج مقدار هذه الملاوة فى مرتباتهم بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ ومن ثم فإن مناهل منح هذه الملاوة ثم ضمها بعد ذلك فى المرتب يرجع لأسباب خاصة قامت بهذه الطائفة من العاملين دون سواهم، ومن ثم فلا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج بنصوص قانون النيابة الادارية المشار اليه للخروج عن قصده المشرع من تقرير مزايا للبعض بسبب ظروفهم الخاصة .

للك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم سريان حكم الفقرة الأولى من البند ثامنا من الجدول الملحق بالقانون الخاص بأعضاء النيابة الادارية فى الحالة المروضة .

(فتوى رقم ٦٦٥ لى ١٩٨٩/٧/٢ جلسة ١٩٨٩/٥/٣ ملف رقم ١١٥٣/٤/٨٦) .

(١٣٠)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

أعلام الدولة العامة - نقل الانتفاع - مقابل نقل الانتفاع : -

يد الشخص العام على ما هو مملوك ملكية عامة هي يد ملكية - يبقى للدولة أن تخرج من ذمته هذا المال في أي وقت تحقيقاً للمصلحة العامة وفي هذه الحالة لا يجوز القول باستحقاقه تمويضا - الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام وآخر وإنما الأمر يتعلق بتعديل التخصيص السابق تقريره من الدولة - نقل الانتفاع بما ينطوي عليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يرتب حقا في التحويل بين الأشخاص العامة خاصة إذا تم النقل تنفيذا لحكم القانون - لا يغير من ذلك إطلاق الجهنين على تقرير مقابل لنقل الانتفاع لكون هذا الإطلاق يخالف نص القانون - تطبيق -

تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر على أن تختص الهيئة دون غيرها بما يأتي :

(ب) إدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية » .

والمستفاد من ذلك أنه وفقا لأحكام هذا القانون فقد أصبحت هيئة كهرباء مصر هي المختصة دون غيرها بإدارة وتشغيل وصيانة محطات الكهرباء وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية ، وتنفيذا لهذا الاختصاص فقد سلمت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية إلى الهيئة محطات محولات القرية ومحولات بني حميل بعد أن أصبحت إدارة وصيانة هاتين المحطتين خارجة عن اختصاص مصلحة الميكانيكا والكهرباء وهذا التسليم ونقل التبعية هو في حقيقته تنفيذ لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه التي خصت الهيئة وحدها بهذا النشاط .

ولا يبدو نقل تبعية المحطتين وملحقاتهما من وزارة الأشغال العامة والموارد المائية إلى هيئة كهرباء مصر في حقيقته إلا أن يكون تمديلا لتخصيص المحطة للمنظمة العامة لصالح هيئة كهرباء مصر تم بنص القانون ، ومن المقرر قانونا أنه مع التسليم بأن يد الشخص العام على ما هو مملوك للدولة ملكية عامة هي يد ملكية إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من ذمته هذا المال في أي وقت تحقيقاً للمصلحة العامة وفي هذه الحالة لا يجوز القول باستحقاقه تمويضا ، ذلك أن الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام وآخر وإنما الأمر يتعلق بتعديل التخصيص السابق تقريره من الدولة ، وتبعا

لذلك فإن نقل الانتفاع بما ينطوي عليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يرتب حقا للتعويض بين الأشخاص العامة ، خاصة إذا تم النقل تنفيذا لحكم القانون . ولا يغير من ذلك اتفاق الجهتين على تقرير مقابل لنقل الانتفاع لكون هذا الاتفاق يخالف نص القانون ، ومن ثم ، فلا التزام على هيئة كهرباء مصر بسداد المبلغ المطلوب .

من أجل ذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ٥٣٧ في ١٩٨٩/٥/٣٠ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٨٣٣/٢/٣٢) .

(١٣١)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

املاك الدولة العامة والخاصة - انتفاع - الايجار الاسمي - (هيئة للمواصلات السلطوية والاسلوكية) .

لذا ما احتاجت هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية الى ارض مملوكة للدولة لاستغلالها في تنفيذ مشروعاتها فان حصولها على هذه الاراضي يكون عن طريق تخصيصها لمنفعتها بالايجار الاسمي وليس عن طريق الشراء - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاوها السابقة بجلسته ١٩٨٥/١/٢٣ التي انتهت للاسباب الواردة فيها الى « ٠٠٠ » انه اذا ما احتاجت هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية الى ارض مملوكة للدولة لاستغلالها في تنفيذ مشروعاتها ، فان حصولها على هذه الاراضي يكون عن طريق تخصيصها لمنفعتها بالايجار الاسمي وليس عن طريق الشراء « ٠٠٠ » كما استعرضت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل لجنة لتقويم اصول هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية التي تنص على ان « يعهد الى اللجنة المشار اليها ٠٠ بتقويم اصول هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية في مدة لا تتجاوز اول مايو سنة ١٩٥٨ » وتنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنة المذكورة مهمتها ، وتم رفع ما انتهت اليه في خصوص تقويم راسمال الهيئة بمذكرة من وزير المواصلات الى رئيس الجمهورية تضمنت فيما يتعلق بالاراضي ان اللجنة لاحظت ان تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم تخرج به عن كونه ملكا للدولة ، لذلك رأت ان تقييد الاراضي التي يشغلها المرفق بسجلات الاملاك الاميرية ، وان يتم استلام الهيئة لها بحضور تسليم وتسليم بمعرفة لجان تشكل من مندوبين من الهيئة ووزارة الخزانة والجهات المعنية ، وان يكون حق استغلال الهيئة لها عن طريق ايجار اسمي قديم جنبيه واحد سنويا لمدة ٣٠ سنة قابلة للتجديد طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وان يطبق ذلك على ما يستجد مستقبلا من اضافات وما يتبع ذلك من اضطلاع الجهات المختصة بتمكينها من وضع اليد وحق الاستغلال ، كما ان الاراضي التي تستغنى عنها الهيئة ينبغي اعادة تسليمها للجهات المختصة ، وبذلك تظل الارض التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ واشير في دوماجيه الى الاطلاع على مذكرة وزير المواصلات المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ المتضمنة ما انتهت اليه لجنة تقويم اصول هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية المشار اليها ، ونص في المادة الاولى من هذا القرار على صافي اصول الهيئة ، وهي لا تشمل الاراضي التي تشغلها وذلك على اساس

ما جاء بمذكرة وزير المواصلات سالفه البيان من استبعاد الأراضي من عناصر تحديد رأسمال الهيئة وبقائها ملكا للدولة عن طريق تأجيرها بإيجار اسمي قدره جنيه واحد لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد ، وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات في المستقبل ، مما يبين معه أن مذكرة وزير المواصلات تعد جزءا من أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

وترتبيا على ذلك فانه اذا مارغبت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في استغلال أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة لتنفيذ مشروعاتها ، فان حصولها على هذه الأرض يكون بطريق التخصيص لمنفعتها بإيجار اسمي - وفقا للقواعد سالفه البيان - وليس بطريق القراءه .

ولما كانت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - في النزاع المائل - قد دفعت مبلغا وقدره ٣٤٣٤٩٣٧٠ جنيه الى وزارة المالية كتمن لقطعة أرض لازمة لاقامة سنترال جديد بمحافظة دمياط ، من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وتشرف عليها وزارة المالية ، ومن ثم فان الهيئة تكون قد وقعت في غلط في القانون المنظم لكيفية حصولها على الأراضي اللازمة لمنفعتها حينما توهمت خطأ أنها تلتزم بسداد ثمن ما تحتاج اليه من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وعليه فيتعين على وزارة المالية رد المبلغ المشار اليه الى الهيئة . على أن تستوفي الهيئة الاجراءات اللازمة لتخصيص قطعة الأرض - محل النزاع - لها بإيجار اسمي .

للك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المالية برد مبلغ ٣٤٣٤٩٣٧٠ جنيه الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ٥٤٦ في ٣١/٥/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٨٥٣/٢/٣٢) -

(١٣٢)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة - هيئة ميناء دمياط - لائحة المرشدين - مدى تنفيذها بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -

المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعدها منها والجهات التي تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها - إلا أن القانون لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاستناد صحيحا ما دام أنه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الإرشاد بميناء دمياط عهد صراحة في المادة الخامسة منه إلى مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط بإصدار لائحة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية - للشرع بذلك يكون قد كشف صراحة عما اتجه إليه من أن يكون لمجلس إدارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتعلقة بمرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين دون تقييد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يخلق وتطويع العمل بالهيئة - إثر ذلك : عدم تنفيذ مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط عند وضعه لائحة المرشدين بالهيئة بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن دستور سنة ١٩٧١ ينص في المادة ١٢٢ منه على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمكافآت والتعويضات والمكافآت التي تنقرر على خزانة الدولة » وينظم القانون حالات الاستثناء منها ، والجهات التي تتولى تطبيقها » . وأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الإرشاد بميناء دمياط ينص في المادة ٥ منه على أنه « يكون تعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية وفقا للقواعد التي تصدر بها لائحة من مجلس إدارة الهيئة » . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء هيئة ميناء دمياط نص في المادة ١/٦ منه على اختصاص مجلس إدارة الهيئة بإصدار لوائح شئون العاملين دون تقييد بالنظم واللوائح المعمول بها في الحكومة » .

والمستفاد من ذلك أن المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعدها منحها والجهات التي تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها . ومن ثم ، فإن ما يجب تحديده بقانون إنما هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشمل أشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه . وعليه فإذا أمسك القانون لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاستناد

صحيحاً ، مادام انه لم يرد نص صريح فى القانون يحدد مرتبات العاملين فى هذه الهيئة .

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المشرع فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد صراحة (فى المادة ٥) الى مجلس ادارة هيئة ميناء دمياط باصدار لائحة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية مؤكلا الاختصاص المقرر لمجلس الادارة بنص المادة ١/٦ من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة وبنص خاص فى القانون ، ولما كان ذلك ، فان المشرع يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بمرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين دون تقييد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يتفق وظروف العمل بالهيئة وبالتالى دون التزام بالتقييد بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز عدم تقييد مجلس ادارة هيئة ميناء دمياط عند وضعه لائحة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين بالهيئة - بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ٥٥٨ فى ١٩٨٩/٦/٥ جلسة ١٩٨٩/٥/١٧ ملف رقم ١١٤٧/٤/٨٦) .

(١٣٣)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - الصفة كشرط لقبول الدعوى وبمثالها : -

إختصاص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بنظر المنازعات بين الجهات الإدارية هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات - يجب لقبول طلب النزاع أن يقدم إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي وأن يوجه إلى من يمثل الجهة التي وجه إليها قانونا - فالصفة شرط لقبول الدعوى وبمثالها من وسائل حماية الحقوق - طلب النزاع قدم من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف وهو صاحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لنص المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٣ - هذا الطلب وجه إلى محافظ الغربية بصفته الممثل القانوني للوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الزيات في حين أن الممثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها - الممثل القانوني لقرية مشلة هو رئيسها طبقا لنص المادة (٤) من قانون نظام الإدارة المحلية - إذا لم يوجه طلب النزاع إلى أصحاب الصفة المذكورين وانصر على توجيهه إلى محافظ الغربية وهو غير ذي صفة في النزاع فالر ذلك : عدم قبول طلب النزاع - تطبيق .

استرجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه إختاؤها من أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات الإدارية هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ويجب لقبول طلب النزاع أن يقدم إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي وأن يوجه إلى من يمثل الجهة التي وجه إليها قانونا ، فالصفة شرط لقبول الدعوى وبمثالها من وسائل حماية الحقوق (جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ١١٥٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ملف ١٣٠٧/٢/٣٢) .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن طلب النزاع المروض قد قدم من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف وهو صاحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لنص المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٣ . إلا أن هذا الطلب وجه إلى محافظ الغربية بصفته الممثل القانوني للوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الزيات ، في حين أن الممثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها وأن الممثل القانوني لقرية مشلة الكائن بها مركز الصيانة المطلوب إخلاؤه هو رئيسها طبقا لنص المادة ٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ، كما أن الممثل القانوني للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية التي يتبعها مكتب التأمينات بمشلة الشاغل الجزء من المبنى هو رئيس مجلس إدارتها ، وأن الممثل القانوني للهيئة

القومية للبريد التي يتبعها مكتب بريد مشلة الشاغل لجزء من المبنى أيضا هو رئيس مجلس ادارتها ، واذ لم يوجه طلب النزاع الى اصحاب الصفة المذكورين واقتصر توجيهه على محافظ الغربية وهو غير ذي صفة فهو النزاع ، فان هذا الطلب يكون غير مقبول قانونا .

من أجل ذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلبه
النزاع .

(فتوى رقم ٥٥٩ في ١٩٨٩/٦/٥ جلسة ١٩٨٩/٥/١٧ ملف رقم ١٨٣٢/٢/٣٢) -

(١٣٤)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة - الهيئة العامة لسوق المال - لائحة نظام العاملين بها - متى لايدعه
بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ : -

المادة (١٢٢) من الدستور فرددت ان القانون هو الذى يعين قواعد منح المرتبات
والمعاشات والتعويضات والمكافآت التى تصرف من الخزانة العامة وقواعد الاستثناء منها -
اذا استند القانون لرئيس الجمهورية او لمجلس ادارة احدى الهيئات العامة سلطة تحديد
مرتبات العاملين بها دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة كان هذا الاستناد
صحيحا - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ تضمن تفويض مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار
سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين
المدنيين بالدولة - اصدر رئيس الجمهورية بعد كراهه رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهيئة
العامة لسوق المال القرار رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتطبيق لائحة شئون العاملين بالهيئة كدالة
للاستثمار الصادرة من مجلس ادارة الهيئة بتفويض صريح من القانون على العاملين بالهيئة
الصاعدة لسوق المال لما ارتأه من مماثل طيبة العمل فى الهيئتين - اثر ذلك :
جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول المرتبات المرفق بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بما لا يجاوز الحدود الواردة بلائحة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار -
تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن دستور سنة ١٩٧١ ينص فى المادة ١٢٢
منه على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات
والمكافآت التى تنقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء
منها والجهات التى تتولى تطبيقها » . وان قانون الهيئات العامة الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص فى المادة ٧ منه على أن لمجلس ادارة
الهيئة العامة « أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى
قامت من أجله وفقا لأحكام هذا القانون » وفى الجلود التى يبينها قرار
رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة وله على الاخص : ١ -

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعملها وترقيتهم
ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا
لأحكام هذا القانون فى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة .
وان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تخويل مجلس ادارة الهيئة العامة
للاستثمار سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد
بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة ينص فى المادة ١ منه على أنه

• لمجلس إدارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في سبيل تنفيذ أغراضها اتخاذ الوسائل الآتية :

(ج) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت .. ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات في البنود السابقة بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكذلك النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة .. وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال في المادة ٢/٩ منه على اختصاص مجلس إدارة الهيئة بوضع اللوائح المتعلقة بموظفي الهيئة وعملها وترقيتهم وفصلهم .. وإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة (١) منه على أن « تطبق لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على العاملين بالهيئة العامة لسوق المال » - ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ادخال التعديلات اللازمة على تلك اللائحة مع اعتبار الحدود المالية الواردة بها حدا أقصى لا يجوز تجاوزه » .

والمستفاد من ذلك أنه وفقا للمادة ١٢٢ من الدستور فإن القانون هو الذي يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تقرر على خزينة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والجهات التي تنوب تطبيقها ومؤدى ذلك أن ما يجب تحديده بالقانون هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تنصرف الى بيان حالات الاستحقاق وشروط وحالات الاستثناء منها والجهات المختصة بتطبيقها ، فإذا أسند القانون لرئيس الجمهورية أو لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة التي تنظم الشريعة العامة للتوظيف كان هذا الأسناد صحيحا متفقا مع حكم الدستور باعتبار أن هذه الحالة من بين حالات الاستثناء من هذه القواعد التي يملك القانون تنظيمها طبقا للدستور ما دام لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة ومتى كان الثابت أن القانون رقم ٧٣ لسنة ٧٦ قد تضمن تخويل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة كان هذا الاستثناء متفقا مع حكم الدستور باعتباره ينظم حالة من حالات الاستثناء من الشريعة العامة للتوظيف حسبما سبق البيان .

وإذا كان قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ من ناحية أخرى قد أعطى مجلس إدارة الهيئة سلطة وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وترقيتهم ... وتحديد مرتباتهم وأجورهم وفقا

لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة - وقد أصدر رئيس الجمهورية بعد قراره رقم ۵۲۰ لسنة ۱۹۷۹ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال - القرار رقم ۲۶۵ لسنة ۱۹۸۰ بتطبيق لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة من مجلس إدارة الهيئة. بتفويض صريح من القانون على العاملين بالهيئة العامة لسوق المال لما ارتأه من تماثل طبيعة العمل في الهيئتين وبحكم اختصاصه في إنشاء وتنظيم المرافق العامة طبقاً للدستور - فإن هذا القرار الجمهوري يكون قد تضمن تحديد المرتبات هؤلاء العاملين بما لا يخرج عن قانون الهيئات العامة، ولأن هذا القرار يعتبر في هذا الخصوص مكمل للقرار الجمهوري الصادر بإنشاء الهيئة لصدوره من ذات السلطة التي أصدرته ومن ثم يكون هذا القرار الجمهوري متفقاً مع حكم القانون .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۸ بما لا يجاوز الحدود الواردة بلائحة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار .

(د فتوى رقم ۵۶۵ في ۱۹۸۹/۶/۷ جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۷ ملف رقم ۱۱۴۹/۴/۸۶) .

(١٣٥)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

استثمار مال عربي واجنبي - تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي
القضاء - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ -

أورد المشرع بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أصلا عاما مقتضاه حظر تملك غير
المصريين للعقارات المبنية والأراضي القضاء - وسع المشرع نطاق هذا الحظر ليشمل الأشخاص
الطبيعية والاعتبارية ولو أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصري مادام لا يملك المصريون
ثلاثي رأس مالها استثناء من هذا الأصل أجاز القانون اكتساب الأجانب ملكية العقارات
في ثلاث حالات تتعلق أولاها بمقار البعثات الدبلوماسية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس
الوزراء إذا كان التملك بقصد السكنى الخاصة أو لمزاولة النشاط وترتبط الثالثة بمصالح
البلاد يجوز فيها لمجلس الوزراء التناضى عن بعض الشروط المقررة في الحالة الثانية -
أبطل المشرع أى تصرف لاجنبي بالخالفه لهذه الأحكام وذلك دون الإخلال بأحكام قانون
الاستثمار - أكدت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هذا الحكم عندما علقت
التملك وفقا لأحكام قانون الاستثمار على موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو
انشروع - تعامل هذه الشركات والشروعات على العقارات المبنية في إطار نشاطها الرخص
يتم أن يضح لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية
الشركة أو انشروع به استرداد رأس المال المستثمر - في هذه الحالة يفيد المتصرف ايه
من أحكام قانون الاستثمار - تطبيق .

استرجعت الجمعية الصومية ما استقر عليه اقتاؤها من أن المشرع
سن بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أصلا عاما مقتضاه حظر تملك
غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي القضاء ، وسع المشرع نطاق
الحظر ليشمل الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو أنشئت في مصر طبقا
لأحكام القانون المصري مادام لا يملك المصريون ثلاثي رأس مالها . واستثناء
من هذا الأصل أجاز القانون اكتساب الأجانب ملكية العقارات في ثلاث
حالات تتعلق أولاها بمقار البعثات الدبلوماسية وتتوقف الثانية على موافقة
مجلس الوزراء إذا كان التملك بقصد السكنى الخاصة أو لمزاولة النشاط
وذلك وفقا للشروط المقررة وترتبط الثالثة بمصالح البلاد ويجوز فيها
لمجلس الوزراء التناضى عن بعض الشروط المقررة في الحالة الثانية وأبطل
المشرع أى تصرف لاجنبي بالخالفه لهذه الأحكام وذلك دون الإخلال بأحكام
قانون الاستثمار ، وقد أكدت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة
١٩٧٦ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لأحكام قانون الاستثمار على
موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو انشروع - وحدد المشرع
في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال العربي والاجنبي فيها

ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ، ولم يعتبر شراء المباني والاراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك بقصد البناء او اعادة البناء . وخص المشرع مشروعات الاستثمار بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية ، كما ضمن للمستثمر الاجنبي الاستقلالية من رأس ماله فحوله تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال وأجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عن هذه المدة في احوال خاصة . وخول المتصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء اكان المتصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية ، كما ضمن المشرع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها الى الخارج بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الأجنبي ، وأباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للعمال المستثمر في المساكن التي تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها ، وتبعاً لذلك فإن ملكية الأجانب للعقارات المبنية والاراضي الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الحالات المحددة به أو في نطاق اعمال أحكام قانون الاستثمار بالنسبة للشركات المشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ، ومن ثم فإن تعامل هذه الشركات والمشروعات على العقارات المبنية في اطار نشاطها المرخص به يتعين أن يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بعد استرداد رأس المال المستثمر ، وفي هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم القانون وتبعاً لذلك لا يجوز الحجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق ، كما لا يجوز الحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للأجانب بدون اعمال أحكام هذا القانون ، اذ ليس في أي من تلك الأحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاتها من الخضوع للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ولما كان قانون الاستثمار لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقاً لأحكامه من الخضوع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتولى انشائها لغير المصريين فإنه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق اعمال أحكامه ، ومن ثم فإن تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الادارية في وحدات الاسكان الاداري التي أنشأتها طبقاً لأحكام قانون الاستثمار تتقيد بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولا يشير من ذلك أن نظامها الأساسي قد خولها بيع هذه الوحدات لغير المصريين ، ذلك أن موافقة هيئة الاستثمار على هذا النظام لما تصدر في حدود القانون ولا تضيف اليه

أحكاماً لم يرد بها النص، ومن ثم فإن هذا الحق يتقيد على الرغم من موافقة هيئة الاستثمار - بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ (جلسة ١٩٨٢/٦/٢) ملف ٨٦/٢/٧ - جلسة ١٩٨٨/٣/١٦ ملف ١٦٦٧/٢/٣٢.

كما استرجعت الجمعية العمومية ما ورد بفتاوى السابقة من أن القاعدة المقررة هي أن التشريع الجديد بما له من أثر مباشر يسرى فوراً على جميع الوقائع والأوضاع التي حدثت أو تكونت في ظل ذلك فيما عدا الروابط العقودية التي تكونت قبل تاريخ العمل به فيحكمها القوانين القديمة. وإذ كان الثابت أن شركة مصر إيران قد تصرفت بالبيع لغير المصريين في عقار بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦، ووفقاً للسلطة المخولة للمجلس بمقتضى أحكام هذا القانون في الاستثناء من بعض الشروط المقررة لآليات الأجنبي ملكية العقارات في مصر (ومن بينها المساحة) وقبل إلغاء سلطته هذه بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥، ومن ثم، فإن التصرف في هذين العقارين يكون قد جاء متفقاً وإحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما دام أنه أبرم في ظل العمل به.

وقد استخلصت الجمعية العمومية فما تقدم أن تصرف شركة مصر إيران بالبيع للوحدتين المشار إليهما قد تم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذي أجاز مثل هذا التصرف في حالات معينة ويتوافر شروط محددة، وتطبيقاً لذلك فقد حدثت موافقة مجلس الوزراء على البيع بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣. ومن ثم فإن التصرف بالبيع يخضع للقواعد القانونية السارية عند صدور الموافقة عليه، ذلك أنه من المقرر قانوناً أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الفسخ أو تعديلها فإذا ألغيت أو عدلت هذه القاعدة وغلت محلها قاعدة قانونية أخرى فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقضى لسريان كل من القاعدتين. وبالتالي فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القاعدة القديمة تخضع لحكمها ونفاذها. وتنبأ لذلك فإن القواعد التي تحكم بيع العقارين المشار إليهما هي الأحكام السارية وقت صدور الاستثناء المشار إليه من مجلس الوزراء وهي أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله.

فإذا كان ما تقدم، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ قد صدر في ١٩٨٥/٧/٣ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء غير المصريين من شروط اكتساب ملكية العقارات، أئتمن طبقاً للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦، ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ في ١٩٨٦/٤/٩

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ واستلزم توافقه على تلك الاجانب للمعارات تحويل نقد اجدى عن طريق احد مضارب القطاع العلم قابل للتحويل بالسعر المعلن لدى مجمع النقد الاجنبى بالمضارب التجارية بالإضافة الى العلاوة يعادل قيمة المعار التي يقدر على استاسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر على ألا يقل ثمن المتر فى هذه المعاوث عن خمسائه دولارا أمريكى ، ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية والأراضى الفضاء والتي ألقى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وأعاد تنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية والأراضى الفضاء ٠٠٠٠ ما كان ذلك ، وعلى ضوء ما سبق بيانه من أن بيع المعارين المشار اليهما تحكمه الموافقة الصادرة فى ظل النصل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتسرى عليه أحكامه ، فإن أحكام التشريعات التالية لهذا القانون والمعدة له لا تسرى على عملية البيع ولا يكون هناك محل تبعا لذلك لاستلزام اجراء التحويل النقدى وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ او لانخاذ القيمة المحددة بهذا القانون للمتر المربع وعاء لرسوم التسجيل بعد أن استقر الراى على ان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هو القانون الواجب التطبيق وانه لا يترتب على تمديله أو الغائه بعد ذلك المساس بالمراكز القانونية التي تمت فى ظله ما دام لم يرد نص صريح فى القانون الجديد بالغائها باثر رجعى .

وتبعا لما تقدم فان الفتوى السابقة للجمعية العمومية تكون جديده بالتأييد فيما انتهت اليه من خضوع تصرفات الشركة لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعدم سريان أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ على عقدى البيع المشار اليهما أما فيما يتعلق بإجراء التحويل النقدى المطلوب وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ واتخاذ القيمة التي حددها القانون المذكور للمتر المربع وعاء لرسوم التسجيل المستحقة على الشهر فقد خلصت الجمعية الى أن تصرفات الشركة فى الوحدات تحكمها شروط الاستثناء الصادر من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩٨٥/٤/٣ وحدها دون أحكام التشريعات اللاحقة على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ والتي قد ألغت سلطة مجلس الوزراء فى الاستثناء أو عدلت بعض أحكامه أو أعادت تنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية .

الملك

انتهى رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٦/٣/١٩٨٨ فيما يتعلق بخضوع تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الادارية السياحية فى المقارات التي تقيمها بالبيع

لغير المصريين لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعدم سريان أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ على عقدي البيع المشار اليهما في الحالة المروضة مع اعمال أحكام الاستثناء الصادر به قرار من مجلس الوزراء طبقاً لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على العقدين المذكورين دون أحكام التشريعات اللاحقة عليه .

(فتوى رقم ٥٧٥ في ١١/٦/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٦٦٧/٢/٧٧) .

(١٣٦)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

جمارك - رسوم وضرائب جمركية - إعفاءات - المواد والمهمات والمعدات المتعلقة
بالتجاري القرض ولجنة للوقت في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ ، ١٩٧٨/٩/٣٠ على
التوالي : -

هيئة قناة السويس استودعت عام ١٩٨٣ ثلاث رسائل مواسم مياه وملحقاتها لازمة
تتطلب مشروع تجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى في مدن القناة والممول من الاتفاقية القرض
ولجنة سالفتي الذكر - تتمتع هذه الرسائل بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة
بجمهورية مصر العربية تنفيذا لأحكام هاتين الاتفاقيتين - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة
١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها
من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ بين حكومتى جمهورية
مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نصت مادته الوحيدة على
أنه « ووفق على اتفاق المونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية مع التحفظ بشرط التصديق » . وقد ورد
بهذه الاتفاقية : ...

١ - تقسم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المصونة
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لأحكام هذا الاتفاق
وفقا لما يطلبه ممثلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية
مصر العربية ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات
المتحدة الأمريكية للقيام بإدارة مسؤولياتها وفقا لأحكام هذا الاتفاق ...
٥ - ولضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر
من فوائد المونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية :

(أ) : تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو
التصرف فى أى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات
من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات
الاستيراد أو الشراء أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك
فى جمهورية مصر العربية ... » .

وتبينت الجمعية أنه فى إطار الاتفاقية العامة المشار إليها تم توقيع
اتفاقية قرض فى ١٩٧٨/٩/٣٠ بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكى بين

جمهورية مصر العربية (المقترض) ومثلها وزارة الاسكان والهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى وهيئة قناة السويس - والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوكالة التنمية الدولية وذلك لتنمية المشروع رقم ٢٦٣ - ٤٨ لتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى فى مدن القناة ، وأصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب - القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على اتفاقية القرض . ويد نص يملحق الشروط النظمية لهذه الاتفاقية رقم (٢) بالقسم ب - ٤ الخاص بالضرائب على أن :

(١) تمضى هذه الاتفاقية والقرض ويدفع الاصل والفائدة معفى من اى ضريبة او رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم المقترض .

(ب) للدرجة أن (١) اى متعاقد شاملا اى هيئة استشارية واى افراد تابعين للمتعاقد يمولون فى ظل القرض واى ممتلكات او عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات .

و (٢) اى عملية شراء للسلاح تمول فى ظل هذا القرض لا تعفى من الضرائب النسوعية او التصفيات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى اقليم المقترض ، فسيقوم المقترض كما هو وارد فى جداول تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من اموال بخلاف تلك المتاحة فى ظل هذا القرض . كما تم توقيع اتفاقية منحة ببلغ ٣٦ مليون دولار أمريكى فى ٢٧/٦/١٩٧٩ بين نفس الأطراف المشار اليهم لتمويل المشروع سالف الذكر ، وأصدر رئيس الجمهورية - بعد موافقة مجلس الشعب - القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على اتفاقية المنحة ، وورد يملحق الشروط النظمية بها تحت بند الضرائب ذات النص الوارد فى اتفاقية القرض ، بعد استبدال كلمة منحة بكلمة قرض .

واستظهرت الجمعية أن هيئة قناة السويس - فى النزاع العروض - قد استودعت عام ١٩٨٣ ثلاث رسائل مواسير مياه وملحقاتها لازمة لتنفيذ المشروع رقم ٢٦٣ - ٤٨ الخاص بتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى فى مدن القناة . والمحلولة من اتفاقيتى القرض والمنحة سالف الذكر ، ومن ثم فتتمتع هذه الوسائل بالأغلب من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة بجمهورية مصر العربية ، تنفيذاً لأحكام هاتين الاتفاقيتين . ولا وجه لمطالبة مصلحة الجمارك لهيئة قناة السويس بسداد مبلغ ٢٠٩٨٠٣٠٥٨ جنيه قيمة الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة عن الرهائيل المشار اليها علمه اعتباراً أن الهيئة لم تقيم باستيرادها من خلال كجانات المشتريات بها ، ذلك

لأن اتفاقية القرض والمنحة لم تتطلب هذا الشرط ، فضلا عن أن الهيئة قامت بالفعل باستيراد الرسائل - محل النزاع - عن طريق لجنة المشتريات بها ، طبقا لما هو ثابت من الأوراق - أما عن تجاوز الهيئة الحصة النقدية لموازنتها الخاصة بالمشروع موضوع القرض والمنحة ، فلم تقدم مصلحة الجمارك دليلا يثبت صحة هذا القول .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك في النزاع المائل .

(فتوى رقم ٥٧٧ في ١١/٦/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٦٧٤/٢/٧٢) .

(١٣٧)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

ترخيص - الانتفاع بالمال العام - مقابل الانتفاع : -

الانتفاع بالمال العام المخصص للمرفق يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالاً للمال العام فيما أعد له إلا إذا ارتضت الجهة المنتفعة أداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الانتفاع شريطة أن تعلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع أنها غير ملتزمة أصلاً بأداء أي مقابل نظير انتفاعها بالمال العام - الأراضي لترخيص بها مصلحة الجمارك قطاع بور سعيد صدرت ترخيصها من هيئة قناة السويس واستمرت سارية بعد حلول الهيئة العامة لجناح بور سعيد محل هيئة قناة السويس بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ - مصلحة الجمارك دأبت على سداد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص منذ صدورهما إلى أن توقفت فجأة في ١/١/١٩٨٦ - توقفتها هذا يأتي بالمخالفة للقانون - يتعين عليها الخضوع لأحكام الترخيص الصادر لها ومن بينها أداء مقابل الانتفاع في المواعيد المقررة قانوناً - تطبيق .

استرجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أن الانتفاع بالمال العام المخصص للمرفق يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالاً للمال العام فيما أعد له إلا إذا ارتضت الجهة المنتفعة أداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الانتفاع وذلك وفقاً لاتفاقها شريطة أن تعلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع أنها غير ملتزمة أصلاً بأداء أي مقابل نظير انتفاعها بالمال العام دفماً لمطنة أي غلط في القانون أو الواقع (جلسة ١٢/٢٣/١٩٨٧ - ملف ١٦٤٥/٢/٣٢) .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الأراضي المرخص بها لمصلحة الجمارك ، قد صدرت تراخيصها من هيئة قناة السويس واستمرت سارية بعد حلول الهيئة العامة لجناح بور سعيد محل هيئة قناة السويس بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ وأن مصلحة الجمارك دأبت على سداد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص منذ صدورهما إلى أن توقفت فجأة في ١/١/١٩٨٦ . فإن توقفها هذا يأتي بالمخالفة للقانون إذ يتعين عليها الخضوع لأحكام الترخيص الصادر لها ومن بينها أداء مقابل الانتفاع في المواعيد المقررة قانوناً . ولا يفيها من التزامها هذا ادعاؤها بوقوعها في غلط في القانون أدى إلى قبولها الترخيص فهذا الادعاء لا يسوغ قبوله من إحدى الجهات الإدارية القائمة على تنفيذ القانون بعد أن استمرت عدة سنوات في تنفيذ الترخيص وسداد المقابل التي ارتضت عن الانتفاع . فالغلط لا يفترض وإنما يتعين إقامة الدليل عليه الذي يؤكد وقوعه وهو

ما لم يتوافر في الحالة المعروضة - كما أنه لا يعفى المصلحة من أداء التزاماتها ادعائها بأن أحاسها للمقابل قد نتج عن وقوعها في إكراه تمثل في وقف أعمال البناء التي كانت تقيمها من جانب الهيئة لحين صدور الترخيص اللازم ذلك أنه فضلا عن أن هذا القول يتعارض مع القول بوقوع المصلحة في غلط أساسه عدم علمها بعدم التزامها بأداء مقابل الانتفاع - ، فإن قيام هيئة ميناء بور سعيد بوقف أعمال المصلحة لحين صدور ترخيص بناء - أمر تستلزمه المحافظة على أراضى الهيئة كما أنه لا يدفع مسئولية المصلحة الادعاء بأن التوقيع على ترخيص الانتفاع صدر من غير المختصين بها وذلك بعد أن ثبت أنها تقلمت بطلب الترخيص واستمرت في سداد المستحقات المالية المترتبة بها . ومن ثم فإن المصلحة تكون ملتزمة باحترام شروط الترخيص وسداد مقابل الانتفاع المحدد به .

وتبعاً لذلك يتعين الزام مصلحة الجمارك بأن تؤدي إلى الهيئة العامة

مليم جنية

لميناء بور سعيد المبلغ المطلوب وقدره ٢٣٠ و ٤٤١٦٥ مقابلاً للانتفاع عن المدة من ١/١/١٩٨٦ إلى ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يستجد عن المدد التالية بواقع مليم جنية

٥٠٠ و ١٦١٤ شهرياً طبقاً لأحكام الترخيص .

للك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الزام مصلحة الجمارك بأن تؤدي إلى الهيئة العامة لميناء بور سعيد مبلغ

مليم جنية

٢٣٠ و ٤٤١٦٥ ، وما يستجد بواقع ٥٠٠ و ١٦١٤ شهرياً طبقاً لأحكام

تراخيص الانتفاع .

(فتوى رقم ٥٧٨ في ١١/٦/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٦٩١/٢/٣٣) .

(١٣٨)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩.

عاملون بالقطاع العام - تقارير كفاية الأداء - التنظيم منها - السلطة المختصة :
المواد : ١٢ ، ٢٤ ، ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ -

الجميع الشرع جميع العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها بوجبات القطاع العام لنظام قياس كفاية الأداء وأوجب على مجلس الإدارة أن يضع هذا النظام بما يتفق مع أوضاع وأنشطة الوحدة وبأن يضع النظام الاجرائي لتقديم تقارير الكفاية والتنظيم منها - العاملون الشاغلون لوظائف الدرجة الثانية فما دونها خصهم الشرع بالنص على اختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم في المادة (٤) سالفة الذكر واختصاص لجان التقييمات المشكلة وفقا لنص المادة (٣٦) بالصل في التقييمات المقدمة من العاملين في قرارات لجان شئون العاملين باعتماد تقارير كفايتهم - المحل القانون النص على بيان الجهة المختصة باعتماد تقارير الكفاية المقدمة عن شاغل وظائف الدرجة الأولى - ان ذلك : ان رئيس مجلس إدارة الشركة هو الجهة المختصة باعتماد هذه التقارير ما دام انه هو الجهة المختصة بالتعيين في وظائف الشركة من الدرجة الأولى - مجلس إدارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذي يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظيم منها طبقا للمادة (٢٤) سالفة الذكر - ان ذلك : يكون هو السلطة المختصة بالنظر في تقييمات العاملين من شاغل وظائف الدرجة الأولى من التقارير المقدمة عن كفايتهم - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤ منه على أن « تختص باللجان المنصوص عليها في المادة السابقة (لجان شئون العاملين) بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستجوابهم العلوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فما دونها » وفي المادة ١٢ علي أنه « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة » ويكون التعيين في باقي الوظائف بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤ من هذا القانون » وفي المادة ٢٤ علي أن « يضع مجلس الإدارة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظيم منها » ويقصر تقدير كفاية الأداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها

وفى المادة ٢٦ على أن « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وله أن يتنظم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير ، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الإدارة على أن تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها نهائيا - ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه . وأن المادة ٢٦ من لائحة قياس كفاية الاداء بشركة مصر لحلج الاقطان تنص على أن « تعتمد تقارير الكفاية النهائية من رئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي الدرجة الأولى ويكون التظلم من تقرير الكفاية لمجلس الإدارة فى ظرف عشرين يوما من تاريخ علم العامل به » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أخضع جميع العاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها بوحدة القطاع العام لنظام قياس كفاية الاداء ، وأوجب على مجلس الإدارة أن يضع هذا النظام بما يتفق مع أوضاع وأنشطة الوحدة ، وبأن يضع النظام الاجرائى لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها . وفيما يتعلق بالعاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الثانية فما دونها فقد خصهم المشرع - دون العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الأولى - بالنص على اختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم فى المادة ٤ ، واختصاص لجان التظلمات المشكلة وفقا لنص المادة ٢٦ بالفصل فى التظلمات المقدمة من العاملين فى قرارات لجان شئون العاملين باعتماد تقارير كفايتهم ، وذلك وفقا للإجراءات الواردة فى هذا الشأن . وغنى عن البيان أن اختصاص لجان شئون العاملين بمحدد صراحة على نحو ما ورد بالنص ، ومن ثم ، فإنه لا يشمل العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الأولى ، الذين لا يشملهم كذلك اختصاص لجان التظلمات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

وأخذا فى الاعتبار أن المادة ٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه قد ربطت بين اختصاص لجنة شئون العاملين بالنظر فى تعيين وترقية العاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما دونها ، واختصاصها باعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وأغفل القانون النص على بيان الجهة المختصة باعتماد تقارير الكفاية المقدمة من شاغلي وظائف الدرجة الأولى ، فإنه يسوغ القول - سدا لهذا الفراغ التشريعى - بأن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الجهة المختصة باعتماد هذه التقارير ، مادام أنه هو الجهة المختصة بالتعيين فى وظائف الشركة من الدرجة الأولى طبقا للمادة ١٢ من القانون السالف الذكر دون حاجة للعرض على لجنة شئون العاملين » .

كما انه مادام ان مجلس ادارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذى يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم اعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة ٢٤ يكون هو السلطة المختصة بالنظر فى تظلمات العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى من التقارير المدة عن كفايتهم الا اذا كان قد اصدر بالفعل هذا النظام متضمنا بين هذه السلطة ، مأخوذاً فى الاعتبار ان اختصاص لجنة التظلمات المشككة طبقا للمادة ٢٦ مقصور على التظلمات التى ترفع للجنة من تقارير الكفاية المعتمدة من لجنة شئون العاملين وقد سبق أن انتهينا الى انحسار اختصاص هذه اللجنة عن اعتماد تقارير الكفاية المدة عن شاغلى وظائف الدرجة الاولى .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مجلس ادارة شركة مصر لحليج الاقطان تطبيقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد اصدر لائحة لقياس كفاية الأداء تضمنت فى المادة ٢٦ منها النص على اختصاص رئيس مجلس الادارة باعتماد تقارير الكفاية النهائية لساغلى وظائف الدرجة الاولى وعلى اختصاص مجلس الادارة بنظر التظلم من تقدير الكفاية خلال عشرين يوما من تاريخ علم العامل به ، لما كان ذلك فان هذا النص يكون متقفا واحكام القانون ولا يؤثر فى ذلك أن مجلس الادارة لم يضع بعد نظاما مفصلا لاجراءات التظلم لانه الى أن يتم وضع هذا النظام يكون المجلس هو المختص بنظر التظلمات وفقا لما يرضه من اجراءات وحسبما سلف بيانه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقمسى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس ادارة شركة مصر لحليج الاقطان باعتماد تقارير الكفاية المقدمة عن العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى ، واختصاص مجلس الادارة بوضع نظام التظلم منها ، وإلى أن يصدر هذا النظام يختص بنظر التظلمات المقدمة عن هذه التقارير .

(فتوى رقم ٥٨٧ فى ١٤/٦/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ٣٥٨/٦/٨٦) -

(١٣٩)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات القطاع العام - اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته - قواعد صرف المكافآت السنوية للانتاج المستحقة طبقاً للمادتين ٦٩ ، ٧٠ من اللائحة : -

الوعاء المقرر لسرف المكافآت السنوية للانتاج وفقاً لنص المادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته هو الاعتمادات اللازمة التي تدبر لهذا الغرض بموازنة الشركة في الحدود الواردة بها وليس حسب توزيع الأرباح - قراراً وزير الصناعة رقم ٥٧ ، ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد صرف المكافآت السنوية للانتاج للعاملين بـ هيئات القطاع العام وشركاته غير متفقين مع القانون فيما تضمنه من أن يكون وعاء الصرف هو حساب توزيع الأرباح - يجوز صرف المكافآت السنوية للانتاج بنسب أقل من تلك المنصوص عليها بالمادتين ٦٩ ، ٧٠ من اللائحة التنفيذية وذلك لأن الحدود التي وردت في هاتين المادتين لسرف هذه المكافآت هي الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب أقل منها - هذه المكافآت يصدر بها قرار من الوزير المختص سواء بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو بالنسبة لسائر العاملين بالشركة - أساس ذلك : نص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ، والتي تنص على أنه « يمرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن نتائج أعمالها على الجمعية العامة ويجب أن يشتمل على ما يأتي :

١ - الفااض القابل للتوزيع عن العام الذي يعد عنه التقرير مقارنة بالفااض المستهدف بالخطـة والفااض المحقق في العام السابق ٠٠٠ الخ ، والمادة ٦٩ التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بحصة العاملين في الأرباح طبقاً للقواعد المقررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لسرف « المكافآت السنوية للانتاج » وذلك في حدود عشرين في المائة (٢٠٪) - من الزيادة في الفااض السنوي القابل للتوزيع على قيمة الفااض المحقق في السنة المالية (١٩٨٤/٨٣) ٠٠٠٠ » والمادة ٧٠ من ذات اللائحة التي تنص على أن « يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خصماً من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض « المكافأة السنوية للانتاج » في نهاية العام المالي في حدود خمسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفااض السنوي القابل للتوزيع المنصوص عليه في المادة السابقة - ويصدر بالمكافأة قرار من الوزير المختص »

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسي والبدلات التي تقاضاها رئيس أو عضو مجلس إدارة الشركة خلال العام .
كما يستحق العاملون بالشركة المكافأة السنوية للنتاج في نهاية العام المالي في حدود خمسة عشر في المائة (١٥ ٪) من الزيادة في الفائض السنوي القابل للتوزيع وذلك طبقاً للقواعد السابقة ٥٠٠٠٠ .

كما استعرضت الجمعية ما نص عليه قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ من أن يستحق العاملون بهيئات القطاع العام وشركاته التابعة لوزارة الصناعة مكافأة الانتاج المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته طبقاً للقواعد التي أوردها القرار ومن بينها أن سنة الأساس هي السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ ، وأن الوعاء الذي يتم الصرف منه هو حساب توزيع الأرباح المعتمد من الجمعية العامة للشركة وبعد مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات - وذلك ما تضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ من نصوص مماثلة .

واستبانة الجمعية من النصوص المتقدمة أن المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته جاءت صريحة في أن الوعاء المقرر لصرف المكافآت السنوية للنتاج هو الاعتمادات اللازمة التي تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة في الحدود الواردة بها . ومن ثم فإنها تكون قد نفت أن يكون الوعاء الذي يتم صرف هذه المكافآت منه هو حساب توزيع الأرباح ، وبالتالي يكون قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ و ٢٤٥ لبسبه ١٩٨٧ غير متفقين مع القانون فيما تضمنه من أن يكون وعاء الصرف هو حساب توزيع الأرباح لتعارض هذا الحكم مع نص اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته .

أما فيما يتعلق بصرف المكافأة السنوية للنتاج بنسب أقل من تلك المنصوص عليها بالمادتين ٦٩ و ٧٠ من اللائحة التنفيذية فإن ذلك جائز باعتبار أن الحدود التي وردت في هاتين المادتين لصرف هذه المكافآت هي الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب أقل منها . وبالنسبة لسلطة الجمعية العامة للشركة في تقرير صرف هذه المكافآت فإن الواضح من نص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته أن هذه المكافآت يصدر بها قرار من الوزير المختص سواء بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو بالنسبة لسائر العاملين بالشركة فإذا ما قررت الجمعية العامة للشركة صرف هذه المكافآت فإن هذا القرار لا يعلو أن يكون موضوعية تصورها أثناء عرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن نتائج أعمالها متضمناً الفائض القابل للتوزيع عن العام

الذى يمد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخططة والفائض المحقق فى العام السابق طبقا للمادة ٥١ من اللائحة التنفيذية - ويهتم ثلثا هذه التوصية أن يصدر بها قرار من الوزير المختص وفقا للمادة ٧٠ حسبما سلف .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : أن المكافآت السنوية للانتاج لا تعتبر توزيعا للربح ، وأن ألوعاء المقرر لصرفها هو الاعتمادات اللازمة التى تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة .

ثانيا : عدم مشروعية قرارى وزير الصناعة رقمى ٥٧ و ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمناه من صرف هذه المكافآت على حساب توزيع الأرباح .

ثالثا : أنه يجوز صرف مكافآت الانتاج بنسب أقل من المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بقرار من الوزير المختص على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم ٥٨٩ فى ١٤/٦/١٩٨٩ جلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ملف رقم ١١٤٠/٤/٨٦) .

(١٤٠)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

عقد اتارى - تنفيذ - جواز الاتفاق على الاتجاه الى التحكيم فى العقود الادارية : -
التحكيم هو الاتفاق على عرض النزاع امام محكم او اكثر ليفصلوا فيه بدلا من المحكمة المختصة به وذلك بحكم ملزم للخصوم - يتخذ هذا الاتفاق احدى صورتين اولاهما : قد يرد ضمن العقد الاصل مصدر الرابطة القانونية - وثانيتهما : انه قد لا يتفق الطرفان على التحكيم فى العقد الاصل ولكن بعد قيام النزاع بينهما يبرمان اتفاقا خاصا للفصل فى النزاع الذى نشأ بأسلوب التحكيم - التحكيم يقوم على اساسين هما : ارادة الخصوم والقرار المشرع لهذه الازادة - اجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم مبينا شروطه واجراءاته وكيفية تنفيذ احكام المحكمين والظن فيها وذلك فى المواد من ٥٠١ وما بعدها - المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز الاتجاه جهة الادارة الى التحكيم فى منازعاتها القضائية (ادارية - مدنية) - لزام عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم فى منازعات العقود التى تكون جهة الادارة طرفا فيها سواء المدنية او الادارية يتعين الرجوع فى ذلك الى الشروط العامة للتحكيم واجراءاته الواردة بقانون المرافعات واتى لا تتعارض مع طبيعة الروابط الادارية - اثر ذلك : جواز الاتفاق على الاتجاه الى التحكيم فى العقود الادارية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦٧ من دستور جمهورية مصر العربية الدائم التى تنص على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين أعضائها ونقلمه » . والمادة ١٧٢ من الدستور التى تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . كما استعرضت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على أنه « يجوز الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم فى المنازعات التى تنشأ من تنفيذ عقد معين » .

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .

ويجب أن يحدد موضوع النزاع فى وثيقة التحكيم او أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا .

ولا يجوز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا لمن له التصرف فى حقوقه » . والمادة ٥٠٢ من ذات القانون التى تنص على أنه « لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو مجبورا عليه أو

محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلسا ما لم يرد له اعتباره .

وإذا تعدد المحكومون وجب في جميع الأحوال أن يكون عددهم وترا والّا كان التحكيم باطلا .

ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة يجب تعيين أشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل « . والمادة ٥٠٦ منه « يصدر المحكومون حكمهم على مقتضى قواعد القسانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح « . والمادة ٥٠٩ منه « لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره قاضى التنفيذ بالحكمة التى أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أى من ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم ووثيقة التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد مانع من تنفيذه .

ويختص القاضى المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين « . وكذلك استعرضت الجمعية المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : (حادى عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو باى عقد ادارى آخر « . والمادة ٥٨ من ذات القانون التى تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة « .

وتختص الادارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة بالفقرة الأولى وبفحص التظلمات الادارية .

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة « .

واستبانة الجمعية أن التحكيم هو الاتفاق على عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه - بللا من المحكمة المختصة به - وذلك بحكم ملزم للخصوم . ويتخذ هذا الاتفاق إحدى صورتين ، فهو قد يرد ضمن العقد الاصلى مصدر الرابطة القانونية فيتفق طرفا العقد على أن ما ينشأ من نزاع حول تفسير هذا العقد أو تنفيذه يتم البت فيه عن طريق التحكيم . ويسمى هذا الاتفاق « بشرط التحكيم » . وقد لا يتفق الطرفان على التحكيم فى العقد الاصلى ولكن بعد قيام النزاع بينهما يبرمان اتفاقا خاصا للفصل

في النزاع الذي نشأ بأسلوب التحكيم . ويطلق على هذا الاتفاق « وثيقة أو مشاركة التحكيم » . والتحكيم يقوم على أساسين هما إرادة الخصوم وإقرار المشرع لهذه الإرادة ، لأن التحكيم استثناء من الأصل العام في التشريع وبالتالي فلا يجوز إجبار شخص على سلوكه وحرمانه من الالتجاء إلى القضاء إلا عن رضا واختيار كما أنه لا تكفي إرادة الخصوم وحدها للفصل في منازعاتهم عن طريق التحكيم ، بل لابد أن يتم ذلك في حدود القواعد التي يضعها المشرع لتنظيم التحكيم وإجراءاته .

وقد أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم بالمفهوم السالف أيضاً مبيناً شروطه وإجراءاته وكيفية تنفيذ أحكام المحكمين والظعن فيها في المواد ٥٠١ وما يليها . كما أن المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز التجاء جهة الإدارة إلى التحكيم في منازعاتها المقدية (إدارية أو مدنية) ، حينما نص بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة على إلزام أية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة بالألا تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيته بغير استفتاء إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة . فلو أن الاتفاق على التحكيم أمر محظور على جهة الإدارة ، ما كان المشرع إلزامها أصلاً بعرض هذا الاتفاق أو تنفيذ قرار (حكم) المحكمين على مجلس الدولة للمراجعة . بيد أنه إزاء علم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم في منازعات العقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها سواء المدنية أو الإدارية ، فإنه يتعين الرجوع في ذلك إلى الشروط العامة للتحكيم وإجراءاته الواردة بقانون المرافعات والتي لا تتعارض مع طبيعة الروابط الإدارية ولا وجه للقول بأن محاكم مجلس الدولة هي المختصة بالفضل في منازعات العقود الإدارية دون غيرها - طبقاً للمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - وبالتالي فإن الاتفاق على حسم تلك المنازعات بطريق التحكيم مؤداه سلب الولاية المقودة للقضاء الإداري . في هذا الشأن ، ذلك لأن المقصود من نص المادة ١٠ هو بيان الحد الفاصل بين الاختصاص المقرر لمحاكم مجلس الدولة ومحاكم القضاء العادي ولا يجوز أن نتجاوز في تفسير هذا النص قصد المشرع والقول بحظر الالتجاء إلى التحكيم في منازعات العقود الإدارية .

للملك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم في العقود الإدارية .

(فتوى رقم ٦٦١ في ١٩٨٩/٧/١ جلسة ١٩٨٩/٥/١٧ ملف رقم ٣٦٥/١/٥٤) .

(١٤١)

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - المحكمة الادارية العليا - تشكيلها - عدم اعتبار النيابة الادارية في مباشرتها للظن امام المحكمة الادارية العليا جزءا من تشكيل للحكمة : -

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ .

عضو النيابة الادارية يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المحاكم التأديبية بهدف العمل على حسن سير الدعوى التأديبية وايضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت لصحتها وتطبيقها - هذه المحكمة غير متوافرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تطبيق على احكام المحاكم التأديبية فهي تزن الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او أكثر من الأحوال التي تصمه فتغلبه لم تنزل حكم القانون في الدعوى غير مفيدة في ذلك بأسباب الظن او طلبات الضريم - مباشرة النيابة الادارية لاجراءات الظن امام المحكمة الادارية العليا لا يعني ان تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة - دور النيابة الادارية في هذا الشأن يعادل دور مجلس الدولة في مباشرته للظنون التي تكون الدولة طرفا فيها - المشرع عندما نص في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على ان يباشر الظن امام المحكمة الادارية العليا احد اعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الاقل لم يقصد ان عضو النيابة الادارية له اصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الظن امامها كما هو الحال بالنسبة لتحديد وظيفة ومهام مجلس الدولة الذي يباشر الظن امام المحكمة المذكورة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ التي تنص على أن « يكون مقر المحكمة الادارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين » والمادة (٧) من ذات القانون التي تنص على أن « تتكون المحاكم التأديبية من :

١ - المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .

٢ - المحاكم التأديبية للمعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث ... » والمادة (٩) التي تنص على أن « يتولى اعضاء النيابة الادارية الادعاء امام المحاكم التأديبية » . والمادة (٢٢) التي تنص على أن « احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الظن فيها امام المحكمة الادارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون . »

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية « - والمادة (٣٤) التى تنص على أن « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة » - كما استعرضت الجمعية المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى نصت على أن « تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية بالنسبة الى المواطنين الميعنين على وظائف دائمة » وقد استبدل النص بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص الاخير : تتولى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية .

ولرئيس هيئة النيابة الادارية الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية وي مباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أحد أعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل « كما استعرضت الجمعية المادة (٦) من قانون هيئة قضايا الدولة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ التى تنص على أن « تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم اليها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات » .

استظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ اذ أجاز لرئيس هيئة النيابة الادارية الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا فإن هذا الحكم ينطوى من ناحية على ترديد لما جاء فى المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة التى أجازت لمدير النيابة - باعتباره من ذوى الشأن الطعن فى هذه الأحكام - ومن ناحية أخرى فإن هذه السلطة التى كان يباشرها مدير النيابة الادارية من خلال هيئة قضايا الدولة باعتبارها تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، هذه السلطة أصبح رئيس هيئة النيابة الادارية يمارسها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ مباشرة بحيث يكون له حق التقرير بالطعن فى أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا ولله كذلك أن يحضر بنفسه لمباشرة اجراءات الطعن أو يوفد أحد أعضاء النيابة الادارية بدرجة رئيس نيابة لهذا الغرض أما عن اعتبار النيابة الادارية جزءا من تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعون فى أحكام المحاكم التأديبية بوصفها ما زالت سلطة ادعاء فهو يقتدر الى السند القانوني اذ لا يوجد فى

نصوص قانون مجلس الدولة أو قانون النيابة الادارية ما يميزه بمراعاة أن عضو النيابة الادارية اذ يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المحاكم التأديبية فهو أمر قد نص عليه المشرع صراحة في قانون مجلس العولة والنيابة الادارية لحكمة أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وهي العمل على حسن سير الدعوى التأديبية وإيضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت فحصها وتحقيقها ، وهذه الحكمة غير متوافرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على أحكام المحاكم التأديبية فهي تزن الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تصمه فتلفيه ثم تنزل حكم القانون في الدعوى غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم ومباشرة النيابة الادارية لاجراءات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا تمنى أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة لأن دور النيابة الادارية في هذا الشأن يماثل دور محامى الدولة في مباشرته للطعون التي تكون الدولة طرفا فيها واذا كان المشرع قد نص في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على أن يباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أحد أعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل فان هذا النص لا يعنى أن عضو النيابة الادارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطعن أمامها كما هو الحال بالنسبة لتحديد وظيفة محامى الدولة الذى يباشر الطعن أمام المحكمة المذكورة .

كما أنه لوجه للقياس هنا على الدعوى الجنائية ودور النيابة العامة فيها لاختلاف النصوص القانونية التي تحدد اختصاص كل من النيابة الادارية والنيابة العامة .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن النيابة الادارية لا تعتبر جزءا من تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية على الوجه السالف بيانه .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٧ ملف رقم ٤٠١/٦/٨٦) .

(١٤٧)

جلسة ٧ من يولية سنة ١٩٨٩

هيئات علمية - الهيئة القومية لسكك حديد مصر - ترقية (قرار ادارى - بطلان -
تعصن القرار) :-

غول المشرع الجهاز المركزى للتنظيم والاقتصاد بمقتضى قانون انشاءه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ سلطة اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين فى الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ولابداء الرأى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل قرارها - الهيئة القومية لسكك حديد مصر تنعقد فى عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة - تلزم الهيئة بجرى مشروعات لوائح شؤون العاملين بها قبل قرارها على الجهاز لابداء ملاحظاته بشأنها - بعد مراعاة الهيئة لهذه التشكيلة التى تطلبها المشرع فانها لا تتقيد بما قد يبذره الجهاز للدخول من ملاحظات استرشادية فى هذا الصدد - قرار مجلس ادارة الهيئة اصدار اليها بتعديل شروط التحميل الواردة ببطاقات وصف وظائف الدرجة الاولى بالكادر الادارى الموحد بمجموعة وظائف التنمية الادارية بما يسمح بترقية حملة المؤهلات المتوسطة الى الدرجة الاولى فى حدود ٤٠٪ من خلوات هذه الدرجة وذلك دون اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والاقتصاد فى التعديل المذكور - قرار مجلس الادارة يكون له خالف صحيح حكم القانون ويعتبر باطلا - قرارات الترقية التى تمت بالتقليد لهذا التعديل تعتبر باطلة - واذا لم تسحب خلال اليماء المقرر قانونا - اثر ذلك : اكتساب هذه القرارات حصانة تصمها من أى إلغاء او تعديل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والاقتصاد التى تنص على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أ) الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها « . والمادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

١ - اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وابداء الرأى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها .

.....

٥ - اقتراح سياسة المرتبات والملاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات « « .

كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر التي تنص على أن « تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق السكك الحديدية تسمى سكك حديد مصر وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتيح وزير النقل وتدار بطريقة مركزية موحدة ويكون مركزها مدينة القاهرة ولها فروع بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية » وتخضع هذه الهيئة للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون » والمادة (١٧) من ذات القانون التي تنص على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهتمة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون وله على الأخص :

..... (٢) وضع الهيكل التنظيمي للهيئة (٦) اقتراح وضع اللائحة المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وصافي شئونهم الوظيفية وتصفدهم اللائحة بقرار من وزير النقل » وتنص المادة (٢٥) من القانون المذكور على أن « يكون إصدار اللوائح المنصوص عليها في المادة ١٧ بقرار من وزير النقل بصد موافقة مجلس إدارة الهيئة دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية »

واستبانت الجمعية أن المشرع خول الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمقتضى قانون أنشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين في الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وكذا الهيئة الرأى على المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل إقرارها . ولما كانت الهيئة القومية لسكك حديد مصر تندرج في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة ومن ثم فإنها تلتزم بعرض مشروعات لوائح شئون العاملين بها قبل إقرارها على الجهاز المشار إليه لأبداء ملاحظاته بشأنها ، إلا أنه بعد مراعاة الهيئة هذه الشكلية التي تطلبها المشرع لا تقيد بما قد يبديه الجهاز المذكور من ملاحظات استشارية في هذا الصدد - وإذ قرر مجلس إدارة الهيئة المشار إليها - في الحالة المروضة - تعديل شروط التأهيل الواردة ببطاقات وصف وظائف الدرجة الأولى بالكادر الإداري الموحد بمجموعة وظائف التنمية الإدارية بما يسمح بترقية حملة المؤهلات المتوسطة إلى الدرجة الأولى في حدود ٤٠٪ من خلوها هذه الدرجة ، وذلك دون أخذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في التعديل المذكور . ومن ثم فإن قرار مجلس الإدارة يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويعتبر باطلا . بحسبان أن تلك المخالفة الشكلية ليست جسيمة

فلا تصم القرار بالانعدام . وعليه فان قرارات ترقية بعض العاملين بالهيئة من حصة المؤهلات المتوسطة بالكادر الادارى الموحد الى الدرجة الاولى التى اجريت استنادا الى التعديل مسالف البيان تعتبر باطلة ، وحيث لم يتم سحبها - كما يبين من الاوراق - فو خلال الميعاد المقرر قانونا فسانها تكتسب حصانة تصورها من اى الغاء او تعديل .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن قرارات الترقية التى اجرتها الهيئة القومية لسكك حديد مصر لبعض العاملين فيها الى الدرجة الاولى للأسباب السابق اوضحها .

(فتوى رقم / / / ١٩ / جلسة ١٩٨٩/٦/٧ ملف رقم ٧٥٥/٣/٨٦) -

(١٤٣)

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٩

المعهد القومي للمعايرة - أعضاء هيئة البحوث - مرتب - علاوات - علاوة الحافية -
المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ : -

أوجب المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أعمال أحكامه على العاملين الذين
تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما لم يرد بشأنه نص في هذه القوانين
والقرارات وبما لا يتعارض مع أحكام هذه القوانين والقرارات - قانون تنظيم الجامعات
الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي
للمعايرة لم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة الحافية بعد وصول أجره
الى الحد الأقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - نص المادة
(٤١) مكررا سائلة الذكر قضى بأن منح العلاوة الإضافية يتقرر بعد مضي ثلاث سنوات
دون استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر الى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول
بها وليس وفقا لهذا القانون (أى قانون العاملين المدنيين بالدولة وحده) - المشرع يكون
بذلك قد قصد حتما الى أن الإفادة من هذا الحكم لا تقتصر على العاملين المضمنين لأحكام
هذا القانون بل تمتد أيضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم أحكامه فيما لم يرد في شأنه
نص بالقوانين والقرارات المنظمة لشئونهم الوظيفية - أثر ذلك : تطبيق حكم المادة (٤١)
مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للمعايرة
العاملين بقانون تنظيم الجامعات - تطبيق .

تنص المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على عدم سريان أحكامه على « العاملين الذين
تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين
والقرارات » . وتنص المادة ٤١ مكررا منه على أنه « إذا أمضى العامل ثلاث
سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الأقصى المسموح
به وفقا للقوانين المعمول بها يمنح علاوة إضافية بفترة العلاوة المقررة لدرجة
الوظيفة وذلك من أول يولية التالى لمضى المدة المذكورة بشرط ألا يتجاوز
أجره بهذه العلاوة الرهط المالى النابت لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .
والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
أوجب أعمال أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين
أو قرارات خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات باعتبارها
الشرعية العامة للتوظيف التي تسرى عند عدم وجود النص وبما لا يتعارض
مع أحكام هذه القوانين والقرارات وفقا لما استقر عليه افتاء الجمعية
المعموية لقسمي الفتوى والتشريع (جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ - ملف رقم
١٤٠/٦/٨٦) .

فإذا كان ما تقدم ، وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي يسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للمعايرة لم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة اضافية بعد وصول أجره الى الحد الأقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وكان هذا النص غير متعارض في طبيعته وأحكامه مع أحكام قانون تنظيم الجامعات ، فضلا عن أنه تقرر بعد صدور هذا القانون الذي لم يطرأ عليه أى تعديل لاحق يتضمن تقرير هذه العلاوة لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤١ مكررا سالف الإشارة قد قضى بأن منح العلاوة الإضافية يتقرر بعد مضي ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر الى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها ، وليس وفقا لهذا القانون (أى قانون العاملين المدنيين بالدولة وحده) فان المشرع يكون قد قصد حتما الى أن الاستفادة من هذا الحكم لا تقتصر على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون بل تمتد أيضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم أحكامه فيما لم يرد فى شأنه نص بالقوانين والقرارات المنظمة لشؤونهم الوظيفية وهو ما يستحق بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة التابع لأكاديمية البحث العلمى الخاضعين فى شئونهم لقانون تنظيم الجامعات . ومن ثم فإنه يحق لهم الاستفادة من حكم هذا النص ، وصرف العلاوة المئوية موضوع طلب الرأى لتوافر شروط استحقاقها ، ويكون القرار الصادر بمنحهم هذه العلاوة قرارا صحيحا متفقا مع حكم القانون بما لا وجه معه للنظر فى سحبه أو فى مدى جواز تحصنه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة العاملين بقانون تنظيم الجامعات .

(تنوى رقم فى / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٧ ملف رقم ١١٠٢/٤/٨٦)

(١٤٤)

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٩

مؤسسات عامة - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات - العاملون به - الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها : -

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها للعاملين فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته : -

فوض للشرع فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه مجلس الوزراء فى وضع الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون فى الجهات المذكورة فى صورة مرتبات او بدلات او مكافآت او حوافز او باى صورة أخرى - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ ناصا على انه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى عدد من الجهات من بينها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والضوابط الواردة فى هذا القرار - ورد التعبير عن هاتين الجهتين مطلقا - يشمل بالتالى كافة الهيئات العامة وشركات القطاع العام أيا ما كان النظام القانونى الذى يحكم نشاطها او يسرى على العاملين بها - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يعد من الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية التى يسرى عليها نظام قانونى خاص ورد فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - بنوك التنمية الزراعية التابعة للبنك المذكور بالمحافظات تبشر نشاطها وفقا لأحكام ذات القانون فى شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتبارى عام فينطبق عليها وصف شركات القطاع العام - اثر ذلك : - سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات التى تنص على أن « يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » ويكون مركزها القاهرة ٠٠٠ » والمادة (٥) من ذات القانون التى تنص على أن « تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ٠ ويباشركل من هذه البنوك نشاطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمة المحافظة ٠ وتعتبر توكيلات بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية فروعاً لهذا البنوك وتنتقل اليها تبعية شؤون المحاصيل ومخازن الأسمدة وغيرها من منشآت هذا البنك التى لا تنطوي هيئتها على أى من المحافظات الموجودة فيها ٠

ويستثنى من ذلك القروع التي ينحصر نشاطها كله أو معظمه في العمليات التموينية حيث تعتبر غروعا للمؤسسة .

كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التي تنص على أن « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني الى هيئة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي » ويتبع وزير الزراعة . ويتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسي وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها » . والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تكون للبنك الرئيسي ولكل بنك من البنوك التابعة له موازنة خاصة يتم اعدادها وفقا للقواعد الخاصة بموازانات الجهاز المصرفي . ويثول فائض موازنة البنك الرئيسي الى الخزنة العامة التي تلتزم بإداء قيمة تكلفة تنفيذ القرارات التي تصدرها السلطات المختصة بالدولة للبنك الرئيسي والبنوك التابعة له » . والمادة ٢٥ منه التي تنص على أن « يسرى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات فيها لا يتعارض مع أحكام هذا القانون . كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » . وكذلك استعرضت المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا للسياسة العامة للدولة ويجب أن يتخذ شكل الشركة المساهمة » . والمادة ١٨ من ذات القانون التي تنص على أن « تعتبر شركة قطاع عام :

١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها من غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام وأخيرا . المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها للمعاملين في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التي تنص على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى » . والمادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته التي تنص على أنه « لا يجوز :

أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة و وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركانه بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة ، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة « . »

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قضى بتحويل بنك التسليف الزراعى المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الى مؤسسة عامة « تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » كما قضى بتحويل فروع هذا البنك فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة المذكورة « ثم عاد المشرع فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ونص على تحويل تلك المؤسسة الى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة . . . تسمى « البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتيسع له بنك الائتمان الزراعى والتعاونى بالمحافظات المشار اليها والتى أصبح اسمها طبقا للقانون المذكور « بنوك التنمية الزراعية » دون تعديل فى شكلها القانونى كشركات مساهمة . »

ولما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة و وحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات قد فوض مجلس الوزراء فى وضع الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون فى الجهات المذكورة فى صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، فصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ ناصا على أنه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى عدد من الجهات من بينها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والضوابط الواردة فى هذا القرار . وقد ورد التعبير عن هاتين الجهتين مطلقا فيشمل بالتالى كافة الهيئات العامة وشركات القطاع العام أيا ما كان النظام القانونى الذى يحكم نشاطها أو يسرى على العاملين . »

ولما كان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يعد من الهيئات العلمة ذات الشخصية الاعتبارية التى يسرى عليها نظام قانونى خاص ورد فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، كما أن بنوك التنمية الزراعية التابعة له بالمحافظات تباشر نشاطها وفقا لأحكام ذات القانون فى

شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتباري عام فينطبق عليها وصف شركات القطاع العام وان كان نظامها القانوني يختلف عن النظام المقرر في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ومن ثم فان العاملين بالبنك الرئيسي المذكور والبنوك التابعة له يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما على العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والبنوك التابعة له بالمحافظات .

د فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٧ ملف رقم ١١٥٦/٤/٨٦ .

(١٤٥)

جلسة ٧ من يوتية سنة ١٩٨٩

ضرائب - الضريبة على الدخل - خضوع جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة لحكم المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ : -

المشرع في قانون الضرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع معاملة شركات الأموال المشتغلة في مصر على اختلاف أغراضها وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وذلك على أساس ما في الريع خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية - يحدد صافي الريع الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها بعد خصم جميع التكاليف - جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز وإعداد المدن والمناطق العسكرية البديلة للمناطق التي تغلبها القوات المسلحة بل يمارس أنشطة أخرى وفقا للقرارات المنظمة له هي بيع الأراضي والمقارن التي تغلبها القوات المسلحة بالتزاد العننى وكذلك تاجيرها فضلا عن نشاطه الاستثمارى المتمثل في الضمانات والآئنة الادارية والتجارية والمالية المختلفة التي يهدف منها الى تحقيق اغراضه وتنمية موارده - من بين هذه الأنشطة ما يعلق له وبها - اثر ذلك : خضوع هذه الأنشطة للضريبة على ارباح شركات الأموال ما دام نشاط الخضوع له تحقق وهو نبوت الريع - أساس ذلك : القانون لم يستثن جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخضوع للضريبة مشلما نص صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع - تطبيق .

لله

تدوين للجمعية العمومية أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ١١١ منه (تحت عنوان الضريبة على أرباح شركات الأموال) على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها » وتسرى الضريبة على :

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ، ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع » - وحددت المادة ١١٢ سعر الضريبة ، ونصت المادة ١١٣ على أن « تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الريع خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال » - وقضت المادة ١١٤ بأن « يحدد صافي الريع الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف » كما تدوين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١

لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد النصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المعلن بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة (١) منه على أن « ينشأ بوزارة الدفاع جهاز باسم جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة تكون له الشخصية الاعتبارية » ويختص هذا الجهاز ببيع الأراضي والعقارات المملوكة للدولة التي تخليها القوات المسلحة ... كما يتولى ... تجهيز وإعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يم اخلاؤها » وفي المادة (٥٠) ينص على أن « تخصص حصيلة بيع وإيجار الأراضي والعقارات المشار إليها لإنشاء وتجهيز وإعداد مناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يتم اخلاؤها » وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم واختصاصات جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ينص في المادة (١) منه على أن « يتولى جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ القيام بجميع الخدمات والأنشطة الإدارية والتجارية والمالية التي من شأنها تحقيق أهداف الجهاز وتنمية موارده وله في سبيل ذلك إنشاء الشركات والجمعيات بكافة صورها » واسترجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه اقتضاها بجلسته ١٩٨٧/١/٧ وبجلسة ١٩٨٧/١/٢١ من أن جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة يعد من الهيئات العامة .

والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة - فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع - معاملة شركات الأموال المشتغلة في مصر على اختلاف أغراضها ، وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ومؤدى ذلك أن الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة تتساوى مع شركات الأموال في مجال الخضوع للضريبة التي تحدد سنوياً على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية - ويحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها بعد خصم جميع التكاليف .

ولما كان جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز وإعداد المدن والمناطق العسكرية البديلة للمناطق التي تخليها القوات المسلحة بل يمارس أنشطة أخرى وفقاً للقرارات المنطة له في بيع الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة بالمراد العلني ، وكذلك

تأجيرها ، فضلا عن نشاطه الاستثماري المتمثل في الخدمة والأنشطة الادارية والتجارية والمالية المختلفة التي يهدف منها الى تحقيق اغراضه وتنمية موارده ، وليس ثمة شك أن من بين هذه الأنشطة ما يحقق له ربحا ، فانه يتعين القول بخضوع هذه الأنشطة للضريبة على ارباح شركات الأموال مادام أن مناط الخضوع قد تحقق وهو ثبوت الربح وأن القانون لم يستثن جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخضوع للضريبة مثلما نص صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع •

وغنى عن البيان أنه اذا كانت بعض أنشطة جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة لا تحقق ربحا كما يذكر الجهاز فان هذه الأنشطة لا تفرض عليها الضريبة ويتم التحقق من ذلك عن طريق قيام مصلحة الضرائب بمعاونة الجهاز بمراجعة سجلات العمليات والايرادات والمصروفات للوقوف على كافة الأنشطة التي تكون قد حققت ارباحا تخضع للضريبة على صافى الأرباح السنوية تمهيدا لتحديدتها •

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة للضريبة على صافى الأرباح السنوية المنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل ، وذلك بالنسبة لأنشطته التي تحقق ربحا •

(فتوى رقم فى / / ١٩ جاسه ١٩٨٩/٦/٧ ملف رقم ٣٨٥/٢/٣٧) •

(١٤٦)

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

اسكان - صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي - الاكتتاب في سندات الاسكان
(ادارة محلية) - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الاماكن - :

انشا المشرع في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ صندوقا لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المخصوص عليها في المادة (٤) من ذات القانون واشترط للمشرع للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فاكتر بدون حساب قيمة الأرض أن يكتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى - استثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن - في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم اعمال البناء - قصر المشرع الاكتتاب في سندات الاسكان على مباني الاسكان الاداري والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها - في المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الاماكن اُثِم المشرع كل من البائع والمشتري في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بأن يكتب في سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي ب ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في المادة ٦٨ على أن هذا الالتزام لا يضل باية التزامات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ - اثر ذلك : ان الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يضل محل الاكتتاب المخصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وانما يظل ساريا مادام قد توافر مناه وهو البيع - اذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الاسكان المشار اليها في هذا القانون الا انه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي - اثر ذلك : سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الاماكن في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي يتولى اقامة المساكن الاقتصادية ٠٠٠ » والمادة ٦ من ذات القانون التي تنص على أن « يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فاكتر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الاسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى » .

وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، واستعرضت الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم أعمال البناء والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي التي تنص على أن « يكون الاكتتاب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي مقصورا على مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية كما استعرضت الجمعية المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التأمين الخاصة والشركات الخاصة والأفراد إنشاء المباني بقصد تملك كل أو بعض وحداتها السكنية ... ويلتزم كل من البائع والمشتري في حالة التعاقد بأن يكتب ب ٥٪ من ثمن البيع في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وذلك دون الإخلال بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ أنشأ صندوقا لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة ٤ من ذات القانون ، واشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فاكتر بدون حساب قيمة الأرض أن يكتب طالب البناء في سندات الإسكان المشار إليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبني ، واستثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه قصر المشرع الاكتتاب في سندات الإسكان على مباني الإسكان الإداري والإسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها ، وفي المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ألزم المشرع كلا من البائع والمشتري في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بأن يكتب في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي ب ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في عجز المادة ٦٨ على أن

هذا الالتزام لا يخل بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، الأمر الذي يفيد بأن الاكتتاب وفقاً لحكم هذه المادة لا يجب ولا يحل وإنما يظل سارياً مادام قد توافر مناطه وهو البيع .

وإذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الإسكان المشار إليها في هذا القانون إلا أنه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي ومن ثم يتعين أن يسرى حكم المادة ٦٨ متعلقة البيان في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي .

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها وحدات الحكم المحلي .

(فتوى رقم . / . / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٧/٧ ملك رقم ١٢٩/٢/٧) .

(١٤٧)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - أعضاؤه - مرتب - مرتب نائب رئيس مجلس الدولة - وكيل مجلس الدولة .

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جدول مرتبات الكادرات الخاصة - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والأكادرات الخاصة - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية : -

تناول المشرع في القوانين المشار إليها بالتعديل جداول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات الخاصة - في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على أن تمنح لهم بعد الملاءة الدورية المستحقة في ١/٧/١٩٨٤ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا - تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوي المناصب العامة - استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حقا ماليا الصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى ولو لم يرق إليها ويشترط عدم لعباوزه - مربوط رئيس مجلس الدولة (وهي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة) يبلغ في ١/٧/١٩٨٤ ٢٤٩ جنيها شهريا - إثر ذلك : يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومعداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بمرتبة الى مرتب الوظيفة الأعلى ومعداره ٢٤٩ جنيها شهريا ولا وجه للتمفرقة بين كون مربوط الوظيفة الأعلى متدرجا او ثابتا وإنما يتعين التسوية بين الأمرين لاتحاد العملة من النص في الحالتين - نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بالنسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقا دون تخصيص بوظائف معينة دون أخرى - إثر ذلك : يمتد حكمه الى هذه الوظيفة أيا كان نوع مربوطها ثابتا او غير ثابت - من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة ينتج أصابعهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيها شهريا - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام التي قضت بأن : تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعنيين قبل أول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا .

وتحتج هذه الزيادة للمسايل بعد الملاءة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية الربط المقرر قانونا .

وتمنح هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت والحاليين ولمن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون » كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة التى نصت على أن « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدايات الملحقه بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الجدول أرقام ١ - أو ١ - ب »

وقد تضمن الجدول ١ - ب - الخاص بالوظائف الفنية بمجلس الدولة وظيفة رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى قدره ٢٨٦٨ جنيه ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ومقرر لها راتب سنوى ٢٨٦٨/٢٣٢٠ ونصت المادة (٨) من ذات القانون على أن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين الخاضعين للقوانين المشار إليها بالمواد السابقة المعينين قبل ١/٧/١٩٨٣ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة بعد العلالة الدورية المستحقة فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا »

واستعرضت الجمعية المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة التى نصت على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ والموجودون بالختمه فى ٣٠ يونيو ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلالة الدورية المستحقة للعامل فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا »

كما يزداد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها سنويا »

والمادة (٣) من ذات القانون التى نصت على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم فى المادة الأولى فى الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفى المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يتجاوز نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة مضاعفا إليها الزيادة المنصوص عليها فى هذا القانون » واستعرضت الجمعية كذلك المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية التى نصت على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جدول

المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة .
فقرة أخيرة نصها الآتي :

« يستحق المضمّن الذي وصل مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى .

وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القوانين المشار إليها تناول بالتعديل جداول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات الخاصة وفي القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على أن تمتنع لهم بعد الصلاوة الدورية المستحقة في ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، وقرر المشرع أن تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوي المناصب العامة .

وإذ كان المشرع في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قد سمح بتجاوز نهاية ربط الوظيفة المقررة قانونا بمقدار الزيادة التي قررها في المادة رقم (١) منه ومقدارها ستون جنيها فقط إلا أنه نظرا لأن المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان قد استحدث قاعدة تقرر للعوض الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حقا ماليا أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها وبشرط عدم تجاوزه ، وكان مربوط رئيس مجلس الدولة - وهي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ - ٢٤٩ جنيها شهريا ومن ثم يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بمرتبه الى مرتب الوظيفة الأعلى ومقداره ٢٤٩ جنيها شهريا وذلك اعتمادا لصراحة نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان ، ولا وجه للترفة بين كون مربوط الوظيفة الأعلى متدرجا أو بابتا وإنما يتعين التسوية بين الأمرين لاتحاد العملة من النص في الحالتين ، كما وأن النص بالنسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقا دون تخصيص بوظائف معينة دون أخرى وهو ما يؤدي الى امتداد حكمه الى هذه الوظيفة أيام كان نوع مربوطها ثابتا أو غير ثابتا وهو ما ذهب إليه محكمة النقض في الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٨ ق رجال قضاء الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٨ ، مما مفاده أيضا أن من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة يتفتح أمامهم أيضا المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيها شهريا .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
السادة الاساتذة نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاء مجلس الدولة في
التدرج بمرتباتهم في ١٩٨٤/٧/١ ليصل المرتب الى مربوط وظيفة رئيس
مجلس الدولة مضافا اليه الزيادة التي تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة
١٩٨٤ بحيث يكون المرتب ٢٤٩ جنيتها شهريا على النحو المبين بالاسباب .
(فتوى رقم / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٢١ ملف رقم ١١٦٤/٤/٨٦) .

(١٤٨) ..

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالهولة - تسوية حالة - تسوية خاطئة - الرتب التي يتخذ أساسا
لتج العلاوات والحوافز والأجور الإضافية : -

المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين .

العامل الذي أجريت له تسوية خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكم الدائرة العاشرة
بمحكمة استئناف القاهرة ثم صدر حكم من محكمة النقض (الدائرة العمالية) بتاريخ
٢٩٨٧/١/٢٥ بالقاء هذا القرار - يتعين الاعتماد بالتسوية الصحيحة لهذا العامل التي كشف
عنها الحكم المذكور وترتب كافة آثارها القانونية لتحديد الرتب المستحق له وتقرير منحه
العلاوة والحوافز والأجور الإضافية على أساس هذا الرتب - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة
١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين التي تنص على أنه «
ويحتفظ بصيغة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي
يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك
الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا إليها
العلاوات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كانوا من
المستحقين لها وذلك من ربح علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي
تمتحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية
الصادرة بالترقية للعامل التي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار
بين أحد الوضعين الآتيين :

واستبانت الجمعية أن العاملين - في الحالة المعروضة - كانت قد
أجريت لهم تسويات خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكم الدائرة العاشرة
بمحكمة استئناف القاهرة ، ثم صدر حكم من محكمة النقض (الدائرة
العمالية) بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ بالقاء هذا القرار . وبالتالي فإنه يتعين
الاعتماد بالتسويات الصحيحة لأوضاع هؤلاء العاملين الوظيفية التي كشف
عنها الحكم المذكور ، وترتيب كافة آثارها القانونية كتحديد المرتبات
المستحقة لهم وتقرير منحهم العلاوات والحوافز والأجور الإضافية على
أساس هذه المرتبات . ولا وجه للقول للاعتماد بالمرتبات التي وصل هؤلاء
العاملين إليها نتيجة للتسويات الخاطئة عند النظر في تقرير منح العلاوات
والحوافز والأجور الإضافية - طبقا لحكم المادة (٨) من القانون رقم ٧

لسنة ١٩٨٤ لأن هذا القول مردود عليه بأن حكم المادة (٨) المذكورة بشأن احتفاظ العاملين الموجودين بالخطة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ٨٤/٤/١ بالمرتبات التي يتقاضونها نتيجة تسوية خاطئة . وذلك بصفة شخصية . . . يخاطب من ثبت اجراء تسوية خاطئة له في هذا التاريخ . الامر غير المتحقق في الحالة المروضة لان حكم محكمة النقض المشار اليه الذي كشف عن خطأ التسوية لم يكن قد صدر في تاريخ العمل بالقانون وأن تنفيذ الأحكام النهائية ولو بعد التاريخ المذكور لا يشكل مساسا حقيقيا بالمرتبات التي تقاضاها هؤلاء العاملون بالفعل قبل صدور هذا الحكم أخذا في الاعتبار ما نص عليه المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر من أحكام خاصة بالتجاوز عما صرف بدون وجه حق .

للشك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتعين الاعتماد بالتسويات الصحيحة التي كشف عنها حكم محكمة النقض المشار اليه عند النظر في تقرير الملاوات والحوافز والأجور الإضافية للعاملين المروضة حالتهم .

(فتوى رقم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٢١ ملف رقم ١١٥٤/٤/٨٦) .

(١٤٩)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - مرتب - مكافآت - المكافآت السنوية للانتاج - احقية اعضاء مجلس الادارة المنتخبين في صرف المكافآت السنوية للانتاج : -

المادة ٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته والمادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ، المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، اسند المشرع ادارة شركات القطاع العام التي يملك رأس مالها شخص عام او اكثر لمجلس ادارة يتكون كل منها من عدد فردي من الاعضاء ، لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا ويشكل من رئيس واعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاغل الوظائف العليا في الشركة وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة - بالنسبة لشركات القطاع العام التي يساهم في رأس مالها شخص عام او اكثر او شركات وينوب القطاع العام مع اشخاص خاصة لتكوين مجلس الادارة فيها من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا وتشكل من رئيس واعضاء معينين ومختارين بالاسلوب السالف بيانه بالإضافة الى اعضاء يمثلون نسبة ما تملكه الاشخاص الخاصة - لم يفرق المشرع بين الاعضاء المعيّنين والمختارين فيما يتصل بادارة الشركة وتعمل الاعباء والمسؤوليات - اثر ذلك : انه لا يسوغ التمييز بينهم في الحقوق والتزامات المقررة لاعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح - المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تنفي باستحقاق اعضاء مجلس ادارة الشركة مكافأة انتاجية سنوية بالنسبة والمسؤوليات المقررة لذلك - وردت عبارة « اعضاء مجلس الادارة » بلفظ العموم والشمول - اثر ذلك « انها تغطي جميع الاعضاء المعيّنين والمختارين - تطبيق »

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذي يضعه في هذا الشأن :

١ - بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة المعيّنين وشاغل الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الادارة » ، كما استعرضت المادة ٣٠ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تتولى ادارة الشركة التي يملك رأسمالها شخص عام او اكثر مجلس يتكون من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يرشحها الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء يمين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغل الوظائف العليا فى الشركة ، وينتخب نصف الأعضاء من العاملين بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحيدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات العامة ويكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان النقابية ووفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار وزير القوى العاملة والتدريب .

ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية فى مجال نشاطات الشركة . ويستترك هذان العضوان فى المداولات دون أن يكون لهما صوت معدود ، . والمادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن « يتولى إدارة الشركة التى يساهم فى رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل على الوجه الآنى ٠٠ » . وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته التى تنص على أنه « مع عدم الإخلال بحصة العاملين فى الأرباح طبقا للقواعد المقررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف المكافأة السنوية للانتاج » وذلك فى حدود عشرين فى المائة (٢٠٪) من الزيادة فى الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق فى السنة المالية (٨٣/١٩٨٤) ٠٠ ، والمادة ٧٠ من ذات اللائحة التى تنص على أن « يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض » المكافأة السنوية للانتاج » فى نهاية العام المالى فى حدود خمسة فى المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوى القابل للتوزيع المنصوص عليه فى المادة السابقة ويصدر بالمكافآت قرار من الوزير المختص » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى قانون هيئات القطاع العام وشركاته أسند إدارة شركات القطاع العام التى يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر لمجالس إدارة يتكون كل منها من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل من رئيس

وأعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاعلى الوظائف العليا فى الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الشركة وذلك بقرار من الوزير المختص .

وبالنسبة لشركات القطاع العام التى يساهم فى رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع اشخاص خاصة فتتكون مجالس الإدارة فيها من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، وتشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالأسلوب السالف بالإضافة الى أعضاء يمثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الخاصة .

ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين ٠٠٠ ويتضح من ذلك أن المشرع لم يفرق بين الأعضاء المعينين والمنتخبين فيما يتصل بإدارة الشركة وتحمل الأعباء والمسئوليات وبالتالي فلا يسوغ التمييز بينهم فى الحقوق والمزايا المقررة لأعضاء مجلس الإدارة الا بنص صريح . ولما كانت المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته نفي باستحقاق أعضاء مجلس إدارة الشركة «كفاة انتاج سنوية بالنسب والضوابط المقررة لذلك ، وقد وردت عبارة « أعضاء مجلس الإدارة » فى المادة المذكورة بلفظ العموم والشمول ومن ثم فهى تخص جميع الأعضاء المعينين أو المنتخبين ولا يجوز أن يقتصر صرف هذه المكافأة على الأعضاء المعينين ، إذ لو أراد المشرع هذا المعنى لكان نص عليه صراحة .

ولا وجه للقول بأن المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام نص فيها على منح بدل تمثيل أعضاء مجلس الإدارة المعينين دون المنتخبين فهو ما يدل على أن المشرع قصده التمييز فى المعاملة المالية بين أعضاء مجلس الإدارة ذلك لأن هذا البديل مقرر للأعضاء المعينين بصفتهم الوظيفية حيث يتم اختيارهم من بين شاعلى الوظائف العليا بالشركة المقرر لها ذات البديل ، فضلا عن أن لكل من المكافأة السنوية للانتاج وبديل التمثيل أحكامه الخاصة ، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما .

وترتبطا على ما تقدم فانه يحق لأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بشركة النيل للجمعيات الاستهلاكية صرف المكافأة السنوية للانتاج بمراعاة الشروط والقواعد المقررة لذلك بنص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية
المعرضة حالاتهم فى الحصول على المكافأة السنوية للانتاج على النحو
السالف بيانه .

(فتوى رقم / / فى ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٢١ ملف رقم ١١٣٢/٤/٨٦) .

(١٥٠)

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - وقف عن العمل بقوة القانون - علم جواز حساب مدة وقف العامل ضمن مدة خدمته : - المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : - القاعده المسلم بها في مجال الوظيفة العامة ان مدة وقف العامل عن عمله بقوة القانون بسبب حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي تستمر من مدة خدمته لكونه خلال هذه المدة لم يعمل بأعباء وواجبات الوظيفة - اني ذلك : ليس له الحق في التمتع بحقوق الوظيفة ومزاياها ومنها اتصال مدة خدمته - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن مدة حبسه ويوقف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي . . .

واستبانت الجمعية أن القاعده المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل عن عمله - بقوة القانون - بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تستنزله حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال مدة التوقي لا يتحمل بأعباء وواجبات الوظيفة وبالتالي فليس له التمتع بحقوقها ومزاياها ، ومنها اتصال مدة خدمته ، وقد أورد المشرع تطبيقا لتساعده المذكورة حينما نص بالمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفه الذكر على حرمان العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي نهائي من كامل أجره طوال مدة حبسه .

وترتبط على ذلك فإن العامل المعروضة حالته لا يحق له المطالبة بحساب مدة وقفه عن العمل بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي ضمن مدة خدمته بالهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز حساب مدة وقف العامل المعروضة حالته ضمن مدة خدمته .

(فتوى رقم / / / ٢٤ جلسة ٢١/٧/١٩٨٩ ملف رقم ٧٥٩/٢/٨٦)

(١٥١)

جلسة ٢١ من يوتية سنة ١٩٨٩

قضاء عسكري - دعوى جنائية - انقضائها - (اننيابة العسكرية) - اختصاص : -
 المادتان ٣٠ ، ٣٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تختص النيابة العسكرية دون غيرها بالتحقيق في القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ومنها التغلف عن أداء الخدمة العسكرية - يكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفعها - اذا ابرتت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية فانها تصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الدعوى العسكرية وهو ما تملك اتخاذه في جنة التغلف عن مرحلتى الفصى أو التجنيد التى تتقدم بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين - إنر ذلك : أنه لا يجوز نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التى خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا موفضين في التصديق على أحكام المحاكم العسكرية في قضايا التغلف عن التجنيد لأن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائى يستعملونه بطريق التفويض من السلطة صاحبة الاختصاص الأصيل ويتمين أن تكون ممارستهم لهذا التفويض في الحدود التى صدر فيها دون توسعه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة ٣٠ منه على أن « تختص النيابة العسكرية برفع الدعاوى الواقعة في اختصاص القضاء العسكري ومباشرتها على الوجه المبين في القوانين وفي المادة ٣٨ على أنه « اذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية تصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى ... » .

وفي المادة ٥٣ على أنه « لاتبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى على المزمين بالخدمة العسكرية والوطنية الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين وفي المادة ٦٤ على أن « تقتضى الدعوى العسكرية في مواد الجنائيات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة . وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع اختص النيابة العسكرية دون غيرها بشئون القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ومنها التغلف عن أداء الخدمة العسكرية فيكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفعها ، أما اذا ابرتت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية فانها تصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة في

الدعوى العسكرية • وهو ما تملك اتخاذها في جنحة التخلف عن مرحلتى الفحص أو التجنيد التى تتقدم وفقا لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين •

ولما كان من المقرر أن حفظ الدعوى أو الأمر بالا وجه لاقامتها هو من صميم الأعمال التى تباشرها النيابة العسكرية ومن ثم لا يجوز مباشرته الا عن طريق هذه الجهة ولا يسوغ نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التى خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا مفوضين فى التصديق على أحكام المحاكم العسكرية فى قضايا التخلف عن التجنيد ذلك أن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائى يستمدونه بطريق التفويض من السلطة صاحبة اختصاص الأصل ، ويتعين أن تكون ممارستهم لهذا التفويض فى الحدود التى صدر فيها دون توسعه • ومتى كان ذلك فإن التفويض فى التصديق لا يسوغ منح مناطق التجنيد الاختصاص بالحفظ أو بإصدار الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الذى يجب أن يصدر عن طريق النيابة العسكرية بمراعاة الشروط والضمانات التى يستلزمها القانون •

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص مديرى مناطق التجنيد فى إصدار أوامر الحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جرائم التخلف عن أداء الخدمة العسكرية •

(فتوى رقم / / ١٩ / جلسة ٢١/٦/١٩٨٩ ملف رقم ٢٠٣/٢/٨٦ ،)

(١٥٢)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

عقد احدى - تنفيذ - المباني العامة في تنفيذ العقود الادارية : -

من الأصول المقررة ان العقود مدنية كانت ام ادارية يجب ان يتم تنفيذها وفقا لما اطلق عليه اطرافها وبطريقة تتفق مع حسن النية - في مجال تفسير هذه العقود يجب البحث عن النية المشتركة للمتعهدين والارادة الحقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الفردية لأي منهما - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن العقد المبرم بين الوزارة والشركة قد نص في المادة الأولى منه على أن « يتم دفع اجمالي القيمة المتعاقد عليها الى الطرف الثاني - الشركة - والمبالغ قدرها ٢٦٤٣٣٢٠ ج مليونين وستمائة وثلاثة واربعين الفا وثلاثمائة وعشرين جنيها مصريا بواقع ٢٥٠٣٣٢٠ ج مليونين وخمسمائة وثلاثة الفا وثلاثمائة وعشرين جنيها للآلات و ١٤٠٠٠٠ مائة واربعين ألف جنيهه مصرى للمبرامج على دفعات كالاتى :

اولا : قيمة الآلات .

١ - ٤٠٪ من قيمة الآلات وتبلغ ١٠٠١٣٢٨ مليون والف وثلاثمائة وثمانية وعشرين جنيها مصريا بعد التوقيع على هذا العقد مقابل خطاب ضمان غير مشروط بنفس القيمة يقدمه الطرف الثاني صادر من أحد البنوك المعتمدة ويقوم العميل بالافراج عنه فور توريد جميع الآلات المتفق عليها الى المواقع التي يحددها الطرف الأول (الوزارة) .

٢ - ٢٠٪ من قيمة الآلات بعد توريد الآلات الى جميع المواقع التي يتم تحديدها بمعرفة الطرف الأول .

٣ - ٢٠٪ من قيمة الآلات بعد تركيب وتسليم الآلات صالحة للعمل .

٤ - ٢٠٪ من قيمة الآلات بعد التشغيل النهائي للنظام .

٥ - يقدم الطرف الثاني وقت التوقيع على هذا العقد خطاب ضمان غير مشروط من أحد البنوك المعتمدة بقيمة ١٠٪ من قيمة الآلات كضامن نهائي وظل سارى المفعول حتى تاريخ انقضاء فترة الضمان » .

وان المادة الرابعة منه قد نصت على أن « يقوم الطرف الأول - الوزارة - بتجهيز المكان المناسب لتركيب الآلات » .

واستعرضت الجمعية العمومية ما ورد بالأوراق من أن الشركة أخطرت الوزارة في ١٧/٣/١٩٨٧ بوجود جميع الآلات المتعاقد عليها وبأن الشركة مستعدة للتركيب بالمواقع التي تحددها الوزارة إلا أن الأخيرة نظرا لعدم انتهائها من تجهيز المواقع رأت إبقاء الأجهزة مخزنة لدى الشركة لحين الانتهاء من تدبير المواقع مع التأمين بمعرفة الشركة على هذه الآلات لصالح الوزارة ، كما قامت الوزارة بحرف الدفعتين الثانية والثالثة من قيمة الآلات (المتعلقةتين بالتوريد والتكيب للشركة بعد أن تقدمت ببوالص التأمين وإقرار بالتزامها بتخزين الآلات التي لازالت مودعة مخازنها لحساب وزارة العدل وتمهدها بالتأمين عليها والمحافظة عليها سليمة على نفقتها لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المعدة لتركيبها ومسئولية الشركة عن سلامتها وعن تركيب الأجهزة في المواقع فور تجهيزها ونشغيلها وصيانتها .

ومن حيث أنه من الأصول المقررة أن العقود مدنية كانت أو إدارية يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما اتفق عليه أطرافها وبطريقة تنفق مع حسن النية وأنه في تفسير هذه العقود يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين والإرادة الحقيقية لها دون الوقوف عند الإرادة الفردية لأي منها . وبما أن الثابت من النص الصريح للمادة الأولى من العقد المشار إليه أن خطاب الضمان موضوع طلب الرأي إنما يقابل صرف الدفعة الأولى وأن الوزارة التزمت بالانفراج عنه فور توريده جميع الآلات المتفق عليها إلى المواقع التي يحددها الطرف الأول (الوزارة) ، ومن ثم فإنه متى أوفت الشركة بالتزامها بتوريد جميع الآلات المتفق عليها إلى هذه المواقع تعين على الوزارة رد خطاب الضمان سالف الذكر إلى الشركة ومتى كان الثابت أن الوزارة لم تقم بتجهيز المواقع اللازمة لتركيب هذه الآلات مما دعاه الوزارة أن تصرف للشركة الدفعتين الثانية والثالثة من قيمة الآلات وفقا للتفسير الأخير من المادة الأولى من العقد وأن الشركة تسلمت بإقرار - بموافقة الوزارة - تتمهده فيه بتخزين هذه الأجهزة والآلات لحساب الوزارة في الأماكن المناسبة لذلك حتى لا تتعرض للتلف كما تمهلت بالتأمين عليها والمحافظة عليها سليمة وذلك كله على نفقتها لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المعدة لتركيبها مع تنفيذ كافة التزاماتها المبينة بالعقد وملاحقه ومسئوليتها مسئولية كاملة عن تركيب هذه الأجهزة في المواقع فور تجهيزها ونشغيلها وصيانتها - فإن ذلك كله يعني أن الوزارة ارتضت بعد تأخرها في تجهيز مواقع التركيب - أن تكون الأماكن التي أقرت الشركة بتخزين الآلات فيها هي - مواقع توريد الآلات ، ومتى كان خطاب الضمان المشار إليه يظل ساريا حتى توريد هذه الآلات ولا يضمن تركيبها

فانه يكون واجب الرد للشركة بعد وفائها بالتزامها بالتوريد . وبما أنه لا يغير من ذلك ما يثار من أن المتعاقدين توقعوا حصول تأخير من جانب الوزارة في تجهيز المواقع ووضعها له جزء هو أن يكون للشركة الحق في اقتضاء الدفوعات التسالية لأن المواقع المقصودة هنا هي المواقع المناسبة للتركيب وهي غير مواقع التوريد التي ارتضى المتعاقدين تحديدها على النحو المتقدم بموجب الاقرار الذي تقدمت به الشركة حسبما سلف بيانه .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الافراج عن خطاب الضمان المقدم من شركة الجيزة للأنظمة الهندسية عن الدفعة الأولى من قيمة الآلات بعد تمام توريدها .

(فتوى رقم / / ١٩ / جلسة ٢١ / ١٩٨٩ / ملف رقم ١٤٧ / ١٣٣) .

(١٥٣)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - التنمية - ترقية - ترتيب القمميات بطى العاملين المدنيين
بوزارة الدفاع الشاغلين لوظائف من الدرجة الأولى عند الترقية الى وظيفة مدير علم : -

المادة (٢٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ما خللت بطاقة وصف الوظيفة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية فى ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدأ من درجة بداية التعيين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التى يشغلها العامل الى الوظيفة الأعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت فى ذات المجموعة الوظيفية التى يرقى العامل خلالها - بطاقات وصف الوظائف المطلوب الترقية اليها اكتلت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل فى الوظيفة التى تسبقها مباشرة - هذا الشرط متحقق - اثر ذلك : يجوز النظر فى ترقيةهم الى درجة مدير علم على اساس ترتيب القممياتهم فى الدرجة الأولى - اذا ما اتحد تاريخ سفلمهم للدرجة الأولى ترتيب القممياتهم على اساس القمميتهم فى الدرجة السابقة مباشرة وهى الدرجة الثانية فى ذات المجموعة الوظيفية التى تعبرى للترقية خلالها - اساس ذلك : نص المادة (٢٤) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتماد بالتسوية التى أجريت للصامل وما نتج عنها من درجة ومرتب وأقدمية، كما استعرضت افتاؤها بجلسته ١٨/١٩٨٩ ملف ٦٧٧/٣/٨٦ الذى انتهت فيه الى انه طالما خللت بطاقة وصف الوظيفة من اشتراط قضاء الصامل مدة خبرة كلية فى ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدأ من درجة بداية التعيين ، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التى يشغلها العامل الى الوظيفة الأعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت فى ذات المجموعة الوظيفية التى يرقى العامل خلالها .

كما استعرضت الجمعية المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن « تعتبر الأقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلى : (٢) اذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الوظيفة السابقة .

ولما كان الثابت من الأوراق أن بطاقات وصف الوظائف المطلوب الترقية إليها في الحالات المعروضة اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متحققا في المعروضة حالتهم ، فانه يجوز النظر في ترقيةهم إلى درجة مدير عام على أساس ترتيب أقسامياتهم في الدرجة الأولى ، فإذا ما اتحد تاريخ شغلهم للدرجة الأولى فلا مناص من ترتيب أقسامياتهم على أساس أقدميتهم في الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجرى الترقية خلالها وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفه البيان ولو كانت هذه الأقسامية قد ترتبت لبعضهم نتيجة لتطبيق قوانين التسويات عليهم لان التسويات المستمدة من هذه القوانين تكشف - كما سلف البيان - عن الدرجة والمرتب والأقسامية التي يستحقها العامل فلا يجوز اهدار هذه الآثار عند النظر في الترقية إلى الوظائف الأعلى والا أفرغت التسوية من آثارها التي رتبها المشرع .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه عند اجراء الترقية في الحالة المعروضة يتعين الاعتداد بكشوف أقساميات العاملين بالدرجة الأولى ، فان تساوت فإن العبرة تكون بأقدمية الدرجة الثانية .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ٢١/٦/١٩٨٩ ملف رقم ٧٧٧/٣) -

(١٥٤)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

قوات مسلحة - مرتب - مرتب الاستقبال : -

الأساس القانوني لمنح مرتب الاستقبال للمسكريين من رتب فريق ولواء وعيمد هو قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ - وفقا لأحكام هذا القرار فإن الراتب في حقيقة مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التي يشغلها الضابط - يتقرر صرف راتب الاستقبال فور صدور نشرة الترقية للرتبة العسكرية وبالثلاثة المقرر لها - فهو راتب مقرر للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة - لذا شغل أحد الضباط من مرتبة لواء وظيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق - أثر ذلك : يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو - أساس ذلك : أن شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترفيعه إلى الرتبة الأعلى المقررة لها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تحديد فئات بدل مرتب الاستقبال للضباط ينص في المادة الأولى منه على أن « تحدد فئات مرتب الاستقبال للضباط من رتبة فريق ولواء وعيمد كالاتي :

(أ) فريق	بواقع	١٥٠ جنيها شهريا .
(ب) لواء	بواقع	٨٣٣٣٣ جنيها شهريا .
(ج) عيمد	بواقع	٤١٦٦٦ جنيها شهريا .

وتنص المادة الثانية منه على أن « يصرف مرتب الاستقبال بالشروط الآتية :

(د) يكون صرف مرتب الاستقبال باسم الضابط المستحق لهذا المرتب بناء على بنده أوامر الوحدة فور صدور النشرة العسكرية بالترقية لرتب الفريق واللواء والعيمد .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بميزانية رئاسة الجمهورية ٨٩/٨٨. بنده الوظائف البدائية من أنه توجه بالموازنة وظيفة واحدة كبير الباوران وقائد القوات العسكرية خصصت لها رتبة فريق .

والمستفاد من ذلك أن الأساس القانوني لمنح مرتب الاستقبال للمسكريين من رتب فريق ولواء وعيمد هو قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ووفقا لأحكام هذا القرار فإن هذا الراتب في حقيقته مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التي يشغلها الضابط .

ومن ثم كان منطقيا ان يتقرر صرف راتب الاستقبال فور صدور نشرة الترقى للرتبة العسكرية وبالفئة المقررة لها . فهو راتب مقرر للرتبة العسكرية وبالفئة المقررة لها . فهو راتب مقرر للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة .

وتبعاً لذلك فإنه إذا ما شغل أحد الضباط من رتبة لواء وظيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق فإنه يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو لأن شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقية عسكرية إلى الرتبة الأعلى المقررة لها .

ومتى كان الأمر كذلك ، وكان تعيين السيد اللواء مهذوح محمود الزهيري في وظيفة كبير الياوران المقرر لها رتبة الفريق برئاسة الجمهورية لم يقطع علاقته بالقوات المسلحة ، ولم يتضمن ترقيته إلى رتبة فريق ، فإن مرتب الاستقبال الذي يستحق لسيادته يتحدد بالنظر إلى رتبته العسكرية التي يحملها وهي رتبة اللواء .

الذالك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن مرتب الاستقبال المستحق للسيد / اللواء أ . ح مهذوح محمود الزهيري منذ تعيينه كبيراً للياوران برئاسة الجمهورية هو المقرر لرتبة اللواء .

(فتوى رقم / / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/٢١ ملف رقم ١١٣٩/٤/٨٦) ..

(١٥٥)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٩

نزع ملكية للمنفعة العامة - التصرف في الأراضي المتزوجة ملكيتها - عدم قانونية تخصيص السطح المتزوجة ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتنعيم :-

حرص الدستور على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم التماس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض (٣٤/م من الدستور) - حدد القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ شروط وإجراءات نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ودخل الوزير الذي تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبرر لنزع الملكية - آلت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - رئيس الجمهورية اصدر قراره رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية العقارات الكائنة بزعام ناحية ساقية دكي بمدينة الجيزة وذلك للمنفعة العامة لاقامة مشروع الاسكان العاجل - كان من التعمين على جهة الادارة (محافظة الجيزة) احترام القرى من نزع ملكية السطح المذكور وعدم مجاوزته الى حد تقديم جزء من السطح كحصة عينية في رأس مال شركة مصر للتنعيم الخاصة لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - اثر ذلك : عدم قانونية تخصيص السطح المتزوجة ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتنعيم - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٤ من دستور جمهورية مصر العربية الدائم الصادر سنة ١٩٧١ التي تنص على أن « الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون بحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون » . كما استعرضت المادة ٨٧ من التقنين المدني التي تنص على أن « (١) تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة أو بقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » (٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » .

والمادة ٨٨ من ذات التقنين التي تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » . وينتهي التخصيص بقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » . وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات التي تنص على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة

المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة للمعارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية « . وأخيرا المادة ٢٧ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالتاريخ رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصاته رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية « . » . والمادة ٢٨ من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز للمحافظ - بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية في نطاق المحافظة » .

واستبانت الجمعية أن دستور مصر الدائم - شأنه شأن النساتير السابقة عليه حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا لمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وقد حدد القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ شروط واجراءات نزع ملكية المعارات للمنفعة العامة وغول الوزير الذي تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبرر لنزع الملكية . ثم الت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ .

ولما كان رئيس الجمهورية - في الحالة المعروضة - قد أصدر القرار رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية المعارات الكائنة بزمام ناحية ساقية سهم قيراط فدان

مكى بمدينة الجيزة والبالغ مساحتها ٩ ٨ ٣٧ وذلك للمنفعة العامة لاقامة مشروع الاسكان المايل لتوفير السكن الصحي للمواطنين في المناطق الصالحة لهذا الغرض ولواجهة الامتداد الطبيعي للتوسع العمراني بمحافظة الجيزة ، فقد كان من المتعين على جهة الادارة (محافظة الجيزة) احترام الغرض من نزع ملكية المسطح المذكور وعدم مجاوزته الى حد تقديم جزء من المسطح كحصة عينية في رأس مال شركة مصر للتصنيع الخاصة لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ولا ينال من ذلك القول بأن المشرع في التقنين المدنى نص على حالات انتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة كوسيلة لتحويله الى مال خاص ومن بين هذه الحالات مسدد قرار من المختص بإنهاء التخصيص ، وأن المحافظ بمقتضى قانون نظم الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، أضحت له بالنسبة

لجميع المرافق المسامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء في القوانين واللوائح مما يجوز منه صدور قرار من المحافظ بانتهاء تخصيص المال للمنفعة العامة وتحويله الى مال خاص ثم استخدامه كحصة عينية في شركة ما فهذا القول مردود عليه بأن حالات انتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة المشار إليها في المادة ٨٨ من التقنين المدني لا تنطبق الا على الأموال العامة المملوكة للأشخاص العامة بهذا الوصف ابتداء ، دون تلك التي نزع ملكيتها من الأفراد لتحقيق غرض معين ذي نفع عام . والتي لا تفقد صفتها كأموال عامة الا بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة طبقا للنص الصريح للمادة ٨٨ المشار إليها والقول بغير ذلك يشكل انتهاكا صارخا لأحكام نزع الملكية للمنفعة العامة التي لم تقرر الا استثناء وفي حدود معينة مما يضمن معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها .

للك

انتهى رأى الجمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قانونية تخصيص المسطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة في الحالة المروضة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعمير .
(فتوى رقم / / ١٩ / جلسة ١٩٨٩/٦/٢١ ملك رقم ١٠٠/٧٣) .

تشكيل الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

السنة الرابعة والأربعون

من أول أكتوبر سنة ١٩٨٩ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٠

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة سمير لبيب مفرق	رئيس الجمعية العمومية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد حامد الجمل	رئيس قسم التشريع
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة علي السيد علي السيد	رئيس اللجنة الأولى
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد اللطيف أحمد عطية أبو الخير	رئيس اللجنة الثانية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد العزيز أحمد سبيح حمادة	رئيس اللجنة الثالثة
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد حلمي إبراهيم محمد	رئيس إدارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتأمين والجارة الداخلية *
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة الدكتور محمد جويث الطاط	رئيس إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمحافظات ووزارة التخطيط *
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة فروخ عبد الله أحمد عبد الله	رئيس إدارة الفتوى لوزارة النقل والمواصلات
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد معروف محمد	رئيس إدارة الفتوى لوزارات الفتوى الصالحة والثقافة والاعلام والسياحة *
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرحمن عثمان عزوز	رئيس إدارة الفتوى لوزارة السكان والتعمير
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة صلاح الدين أبو المعالي نصير	رئيس إدارة الفتوى لوزارات الصناعة والتجارة والذرة المعدنية والكهرباء *
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد اللطيف محمد عبد اللطيف الخطيب	رئيس إدارة الفتوى لوزارات الصحة والوقاية وشئون الأزهر والشؤون الاجتماعية
السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد محمد خليل هارون	رئيس إدارة الفتوى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

المستشار بقسم التشريع

رئيس ادارة الفتوى لوزارة
الأشغال والوارد المائية

رئيس ادارة الفتوى لوزارة
التربية والتعليم والتعليم
العالي

رئيس ادارة الفتوى لوزارة
النقل البحري والصالح العامة
بالاسكندرية

رئيس ادارة الفتوى لوزارات
الداخلية والخارجية والعدل
(والمستشار بقسم التشريع
بالإضافة)

رئيس ادارة الفتوى لوزارتى
الدفاع والانتاج الحربى

المستشار بقسم التشريع

المستشار بقسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
نبيل مريم مرعى سليمان

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد توفيق محمد أنوروى

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد رضا محمود سائم

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عادل محمود زكى فرغلى

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة احمد عبد العزيز
ابراهيم تاج الدين

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة اسماعيل
اسماعيل ابراهيم فودة

السيد الأستاذ المستشار يحيى احمد راعى نكرووى

السيد الأستاذ المستشار حسن يحيى حسن صبرى

(١٥٦)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب - الضريبة على الدخل - الضريبة المفروضة على المبالغ المستقطعة للخبراء الأجانب .
المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
والمادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤
لسنة ١٩٨٢ - تخضع المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت وغيرها للضريبة
على المرتبات - نهج المشرع في تحديد سعر الضريبة نهجين مختلفين : اولهما : فرض ضريبة
تصاعدية بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها الممول يتراوح سعرها بين
٢ و ٢٢٪ - اما المنهج الثاني فهو تحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠٪ بالنسبة للمبالغ
التي يحصل عليها الخبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على ستة اشهر في
السنة - اذا تجاوزت فترة استخدامهم تلك المدة فإن المبالغ التي يحصلون عليها تخضع
للاصل العام الذي يحدد سعر الضريبة بنسب تصاعدية - لم يطرأ المشرع تلك الضريبة
بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الضريبة على المرتبات - تفرض الضريبة
على المرتبات على اساس الإيراد الشهري بعد تحويله الى إيراد سنوي - تستقطع الضريبة
شهريا ويتم توزيعها بصفة مؤقتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل ثلاثة اشهر تنتهي
في ٣١ ديسمبر من كل عام - اعتبر لقرار سنة المحاسبة عن الضريبة على المرتبات هي
السنة الميلادية التي تبدأ من اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من ذات العام - الميزة
في حساب مدة استخدام الغير الأجنبي في مفهوم المادة (٥٩) من القانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ بالسنة الميلادية - تطبيق .

تنص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت والإيرادات
الرئيسية مدى الحياة » ، وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أنه
« بعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون تحدد سعر الضريبة على الوجه
الآتي ٢٠٪ عن الـ ٤٨٠ جنيها الأول ، ٥٪ عن الـ ٤٨٠ ج الثانية ٠٠ ، ٠٠٠ ،
١٨٪ عن الـ ٩٦٠ جنيها التالية ، ٢٢٪ عما زاد على ذلك » وتنص المادة ٥٧
على أن « تفرض الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أي
إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الإيراد
الشهري بعد تحويله الى إيراد سنوي » وتنص المادة ٥٩ على أنه « استثناء
من السعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون :

١ - تفرض الضريبة بسعر ١٠٪ وبدون أي تخفيض على المبالغ
التي تدفع للخبراء الأجانب أيضا كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم
لأداء خدمات تحت إشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة أشهر

فى السنة متصلة أو منقطعة ٠٠٠ ، وتنص المادة ٣١ من قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على السنن الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أنه « ٠٠٠ والى ان يقدم الكشف السنوى الذى تسوى على أساسه الضريبة نهائيا تقوم هذه الجهات بتوريده الضريبة الى المأمورية المختصة بصفة مؤقتة فى آخر كل ثلاثة أشهر أى فى ٣١ مارس ، ٣٠ يونية ، ٣٠ سبتمبر ، ٣١ ديسمبر من كل عام » وتنص المادة ٣٤ من ذات اللائحة على أن « يستقطع الضريبة شهريا على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وما فى حكمها » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أضعف بالمادة ٥٥ سالفه البيان المرتبات وما فى حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت وغيرها من المبالغ المحددة بها للضريبة على المرتبات وقد نهج المشرع فى تعديده سعر هذه الضريبة نهجين مختلفين أولهما أصلى وذلك بتعديده ضريبة تصاعدية تخضع بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التى يحصل عليها الممول ويتراوح سعرها بين ٢ ، ٢٢٪ وثانيهما استثنائى وذلك بتعديده نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠٪ وذلك بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها الخبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على ستة أشهر فى السنة فإذا ما جاوزت فترة استخدامهم تلك المدة خضعت المبالغ التى يحصلون عليها للأصل العام الذى يحدد سعر هذه الضريبة بنسب تصاعدية وغنيا عدا ذلك لم يخص المشرع تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التى تخضع لها الضريبة على المرتبات وطبقا لأحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية فإن الضريبة على المرتبات تفرض على أساس الايراد الشهري بعد تحويله الى ايراد سنوى وهو تستقطع شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل ثلاثة أشهر تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام أى أن المشرع اعتبر سنة المحاسبة عن الضريبة على المرتبات هى السنة الميلادية التى تبدأ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من ذات العام وإذا كان الثابت مما تقدم أن سنة المحاسبة الضريبة للضريبة على المرتبات هى سنة ميلادية وأن الضريبة المقررة بمقتضى حكم البند (١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ المستحقة للخبراء الأجانب الذين لا تجاوز مدة استخدامهم ستة أشهر فى السنة - تخضع فيما هذا السفر المحند لها - لذات القواعد المحاسبية المنطة للضريبة على المرتبات ومن ثم تكون البورة فى حساب مدة استخدام الخبير الأجنبى فى مفهوم المادة ٥٩ تعالفة الذكر بالسنة الميلادية .

للملك

التهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة استخدام الخبراء الأجانب المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تصيب على أساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

(فتوى رقم ٩٧٥ في ٢٢/١٠/١٩٨٩ جلسة ٤/١٠/١٩٨٩ ملف رقم ٢٧٠/٢/٧٧) .

(١٥٧)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب - ضريبة الدمغة - الضريبة على الإعلان .

المادة (١٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - يعتبر إعلانا كل اعلام أو اخطار أو تبليغ بأية وسيلة - تستحق عليه الضريبة بواقع مائة ولمائين مليما عن كل جنيه أو كسوره من أجر النشر بالاعلانات - أجر النشر غير ثابت مقطوع بل متحرك مودى ذلك : ان الضريبة في الحالة المفروضة تعد ضريبة دمغة - نسبية وليست نوعية - كسور الجنيه يستحق عليه ما يستحق على الجميع فإن ذلك لا يفر من طبيعة الضريبة المفروضة - تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتبين لها أن المشرع قد فرق بين نوعين من ضريبة الدمغة أولها ضريبة دمغة نوعية وهي مبلغ مقطوع وثابت من المال يفرض على بعض الأوعية التي حددها المشرع دون نظر الى قيمتها وثانيها ضريبة دمغة نسبية تفرض على قيمة الوعاء أى أن قيمتها تكون منسوبة لقيمة الوعاء على أساس نسبة معينة منه تنقص بنقصه وتزيد بزيادته ، كما تبين للجمعية أن المشرع ولئن حدد صراحة في القانون المذكور نوع الضريبة المفروضة على الأوعية المختلفة الا أنه سكت في المادة ٦٠ من هذا القانون عن تحديد نوع الضريبة المقررة بموجب ، ومن ثم يتعين تحديده نوعيتها بتطبيق المبادئ سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة ٦٠ من القانون المذكور تنص على أن « يعتبر إعلانا كل اعلام أو اخطار أو تبليغ بأية وسيلة وتستحق عليه الضريبة على الوجه الآتى :

(ي) مائة وثمانون مليما عن كل جنيه أو كسوره من أجر النشر بالنسبة للإعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والتقويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها ٠٠٠ » لما كان الوعاء في هذه الحالة هو أجر النشر إذ وقد حدد المشرع ضريبة الدمغة بمبلغ مائة وثمانون مليما عن كل جنيه أو كسوره من الأجر المفوض للنشر ولم يحددها بمبلغ ثابت مقطوع بل جعلها متحركة حسب القيمة المفوعة مقابل النشر في الصحف والمجلات وغيرها من الوسائل المشار إليها في النص ومن ثم فإن هذه الضريبة تعد ضريبة دمغة نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن كسور الجنيه نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن طبيعة الضريبة المفروضة في الفقرة ٦٠ من المادة ٦٠ ذلك لأن جبر هذا

الكسر مقصود به مجرد تيسير الأداء فإزالت الضريبة رغم ذلك - منسوبة الى مبلغ آخر هو الجنيه وكسوره يؤكد ذلك ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ نصت على أنه « في جميع الأحوال اذا كانت قيمة ضريبة الدمغة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضاعفاتها جبر هذا الكسر الى أقرب خمسة قروش » ومن ثم فإن جبر الكسور في هذه الحالة كما هو في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٦٠ لا يغير من طبيعة الضريبة .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن ضريبة الدمغة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تندرج ضمن ضرائب الدمغة النسبية .

(فتوى رقم ٩٧٦ في ٢٢/١٠/١٩٨٩ جلسة ٤/١٠/١٩٨٩/ملف رقم ٣٧٣/٢/٢٧)

(١٥٨)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

(١) لائحة المناقصات والمزايدات - مناقشة عامة - التامين الابتدائي .

المادة (١٩) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .
يجب تقديم التامين الابتدائي كعلا مع المطاء ضمانا لسلامته وحرصا على تطبيق المساواة بين المتنافسين وضمنانا لحيديتهم - لم ينص الشرع صراحة على البطلان كجزاء لمخالفة ذلك الا ان القواعد العامة تستوجب تقرير البطلان عند عدم تقديم التامين المؤقت كعلا - اساس ذلك : ان تقديم التامين المؤقت هو اجراء جوهرى يتوقف عليه عدم حقوق لجهة الادارة - يصبح التامين جذا لادارة اذا سحب مقدم المطاء عطائه قبل ميعاد فتح المظاريف - تطبيق .

(ب) تامين مؤقت - اثر المطاء المادى عليه .

اذا شاب المطاء خطأ مادى فى السعر اثر على قيمة التامين الابتدائي فبالتالى من النسبة المقررة لقانونا والتي تصيب على اساس الاجمال الصحيح لقيمة المطاء مؤدى ذلك : عدم جواز النظر فى تكملة التامين كما فى ذلك من خلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين - تطبيق .

فتبين للجمعية العمومية ان قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ينص فى المادة ٢ منه على أنه « تخضع المناقصة العامة لمبادئ المساواة وحرية المناقصة » . وفى المادة ١٩ على أنه « يجب أن يقدم مع كل عطاء تامين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة المطاء فى مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة المطاء فيما عدا ذلك » . وان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص فى المادة ٢٤ منها على أن « يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة العطاءات قبل تفرؤها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة ، واذا وجد اختلاف بين اجمالى سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفصيل فى حالة وجود اختلافات بينه وبين السعر بالأرقام وتكون نتيجة هذه المراجعة هى الأساس الذى يعول عليه فى تحديد قيمة المطاء وترتيبه » . وفى المادة ٢٥ على أنه « اذا شكك مقدم المطاء من حصول خطأ مادى فى عطائه فيكون الفصل فى الشكوى من اختصاص لجنة البت والوزير المختص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة فى مجلس الدولة اذا اقتضى الأمر ذلك » . وفى المادة ٦٢ على أنه « يكون لجهة الادارة الحق فى مراجعة الاسعار المتقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها واجراء التصحيحات المادية اذا اقتضى الأمر ذلك » .

والاستيفاد من ذلك انه تقديرًا من المشرع لأهمية التناقصات التي تجرئها الجهات الحكومية الخاصة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات واتصالها بالمصالح العام . فقد أفردها بقواعد خاصة وبإجراءات متميزة تكفل تحقيق المبادئ التي تحكم هذه التناقصات وفي مقدمتها مبادئ العلانية والمساواة وحرية المناقصة .

وبما أنه من القواعد الأساسية التي تحكم التعاقد بطريق المناقصة وفقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تقديم التأمين الابتدائي . ذلك أن المشرع حرصاً منه على كفالة المساواة بين المتنافسين وضمان جديتهم ، وحفاظاً على حقوق جهة الإدارة إذا ما أجل المتنافس بالتزاماته أوجب على كل مقدم عطاء أن يرفق مع عطاءه تأميناً مؤقتاً لا يقل على ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك . وقد سبق للجمعية العمومية لقمي القنوي والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ بطلب رقم ٥٤/١/٢٥٦ أن استلزمت تقديم التأمين الابتدائي كاملاً مع العطاء والا وبجبة الالتفات عنه ذلك أن العديد من حقوق جهة الإدارة يتوقف ممارستها على أداء هذا التأمين كاملاً كحقها في اعتبار التأمين المؤقت ذاته حقاً لها دون حاجة الى انذار أو الإلتجاء الى القضاء إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل مياد فتح المظاريف ، وحقها في اعتبار صاحب العطاء قابلاً للاستمرار في الارتباط بعطاءه عند انقضاء مدة سريانه الى أن يصل لجهة الإدارة انظار منه بسحب التأمين المؤقت وعذوله عن عطاءه . وأنه وإن كان المشرع لم يقرر صراحة في نص المادة ١٩ مخالفة الإثارة جزاء على مخالفتها فإن القواعد العامة تقرر البطلان لأغفال إجراء جوهرى أوجب القانون مراعاته في شأن المناقصات والمزايدات ، ومن ذلك اغفال تقديم التأمين المؤقت كاملاً مصحوباً بالعطاء ومن ثم بتعين الالتفات عن العطاء غير المقترون بالتأمين الابتدائي كاملاً .

وبما أنه متى كان من المقرر وفقاً لما تقدم أن العطاء يجب أن يكون مصحوباً عند تقديمه بالتأمين المؤقت كاملاً ضماناً لسلامته وحرصاً على تحقيق المساواة بين المتنافسين وضماناً لجديتهم ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ المادى الذى يتحقق في ذلات القلم والأخطاء الحسابية هو خطأ غير مقصود فيتمتع بتصحيحه وإعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار .

وبما أنه تطبيقاً للمبادئ المتقدمتين في الواقعة المعروضة وكان الثابت أن الخطأ الوارد بالعطاء يتحصل في أن مقدم العطاء وضع اجمال البنيد بقيمة ٢٢٥٠ جنيه في حين أن السعر الذى وضعه للمرحلة هو ١٠٠ جنيه في عدد ٢٥٠ جنيه أى أن الاجمال الواجب حسابه هو ٢٥٠٠٠ جنيه

(خمسة وعشرون ألف جنيه) مما لا يعد معه الخطأ هنا مجرد خطأ مادي ناتج عن العمليات الحسابية العادية التي يقرن بها احتمالات الخطأ والصواب ، وقد أثر وضع قيمة البند على هذا الأساس على قيمة التأمين الابتدائي المقسم مع العطاء ، فجاءت أقل من النسبة المقررة قانونا والتي تحسب على أساس الأجمالي الصحيح لقيمة العطاء ولما كانت قيمة التأمين في الحالة المعروضة تقل كثيرا عن القيمة المطلوبة قانونا وهذا أمر يكشف عن عدم جدية المتناقص ، ومن ثم لا يسوغ معه النظر في تكملتها إلى القيمة المطلوبة لما في ذلك من إخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتناقصين .
وتبعا لذلك ، فإنه لا يجوز السماح للمتناقص بتكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة .

من أجل ذلك

اتتفق رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة .
(فتوى رقم ٩٨٠ في ١٠/٢٢/١٩٨٩ جلسة ١٠/٤/١٩٨٩ ملف رقم ٣٦٧/١/٥٤) .

(١٥٩)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

دعوى - تملك غير المصريين للمقارنات

المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمقارنات المبنية والأراضي الفضاء - يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية المقارنات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية إلا كان سبب اكتساب الملكية عدا التراث - يستثنى من الحظر التصرفات التي تم شهورها قبل العمل بالقانون المشار اليه في ثلاث حالات هي : (١) إذا كان التصرف سبق وأن قدم بشأن طلب شهر الى مأمورية الشهر العقارى قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ م (٢) إذا كان التصرف سبق وأن أقيمت بشأنه دعوى صحة تعقد أمام القضاء قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ م (٣) إذا استخرجت ترخيص بناء قبل الميعاد المشار اليه .

القاعدة القانونية الجديدة لا تسرى بالتردى على الوقائع أو التراكم القانونية التي تلغ أو تم قبل نفاذها الا بقصد صريح يقر الأثر الرجعى - تطبيق .

نص المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمقارنات المبنية والأراضي الفضاء على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنى والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية المقارنات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية إلا كان سبب اكتساب الملكية عدا للتراث ... وتنص المادة الثانية على أنه « استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية المقارنات المبنية والأراضي الفضاء في الأحوال الآتية : ... وتنص المادة الخالصة على أن « تبقى التصرفات التي تم شهورها قبل العمل بهذا القانون صحيحة منتجة لآثارها القانونية .

أما التصرفات التي لم يتم شهورها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهورها الا اذا كانت قد قلمت بشأنها طلبات شهر الى مأمورية الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعوى صحة تعقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ . كما تبين للجمعية أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للمقارنات المبنية ينص في المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار

المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يكون تملك غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين للمقارنات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية أيما كان سبب اكتساب الملكية عند الميراث وفق أحكام هذا القانون ١٩٧٠، وفي المادة التالية على أنه « يجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء لغير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك المقارنات المبنية أو الأراضي الفضاء بالشروط الآتية : ١٠٠ » وفي المادة التاسعة على أنه « يلغى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ١٠٠٠ كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه حظر تملك غير المصريين للمقارنات المبنية والأراضي الفضاء سواء أكانوا من الأشخاص الطبيعيين أم من الأشخاص الاعتبارية ، واستثناء من هذا الأصل أجاز لهؤلاء اكتساب ملكية المقارنات في حالات محددة حصرا فلا يكتسب هؤلاء ملكيتهم الا استثناء وفي نطاق هذه الحالات . وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية فقد أجاز المشرع في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ شهر التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل به في حالات ثلاث هي :

١ - إذا كان التصرف سبق وأن قدم بشأنه طلب شهر الى مأمورية الشهر العقاري قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ .

٢ - إذا كان التصرف سبق وأن أقيمت بشأنه دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ .

٣ - إذا استخرجت تراخيص بنسب من الجهات المختصة قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ .

والمستفاد من ذلك أن التصرف بالبيع الذي يرد على الأراضي الفضاء لغير المصريين قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يتم شهره بالتطبيق للقواعد التي أوردها هذا القانون متى كان قدم بشأنه ١٩٧٥/١٢/٣١ التزاما بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا طلب شهر أو تقيم بشأنه دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل القانون :

وبما أنه من المقرر أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسري على الوقائع التي تحدث ليكمها خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها أو تعديلها فإنا أرى أنه لا غنى عن عمل هذه القاعدة وحل محلها قاعدة قانونية أخرى هي القاعدة المبدئية تسري على الوقائع من الوقت المحدد

لنفاذها على الوقائع والمراكز التي تتم بعد نفاذها ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع أو المراكز القانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذها إلا بنص صريح يقرر الأثر الرجعي .

وبما أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للمعاريات المبنية والأراضي الفضاء وإن لم يرد ضمن نصوصه نصا مماثلا للحكم الوارد في المادة ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن التصرفات التي قدمت بشأنها طلبات شهر أو أقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل العمل به ، بما يقتضى القول بأن هذا الحكم يعتبر قد أُلغى وأصبح غير قائم من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ ، إلا أن ذلك لا يخل بالحقوق التي يكون قد اكتسبها أصحاب الشأن بتقديم طلبات الشهر أو إقامة دعاوى صحة تعاقد قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ والقول بغير ذلك فيه أعمال للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بأثر رجعي على تلك الحقوق الأمر غير الجائز طبقا للقاعدة المتقدمة مادام أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه لم يورد نصا صريحا يفيد مثل هذا الأثر الرجعي .

وبما أن الثابت من الأوراق أن التصرفين المروطين قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اذ صدر الأول بتاريخ ١٩٥٩/٣/٧ وصدر الثاني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤ . وقد أقيمت بشأن كل منهما دعوى صحة تعاقد أمام القضاء ، فأقيمت عن الطلب الأول الدعوى رقم ٣٧٢١ لسنة ١٩٧٧ مدني كلى الجيزة التي حكمت محكمة القاهرة بجلسته ١٩٧٩/١/٩ بإلغاء هذا الحكم وبصحته ونفاذ عقد البيع وأقيمت عن الطلب الثاني للدعوى رقم ٤٥٥٨ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية التي أصدرت حكما بجلسته ١٩٧٨/٥/١١ بصحة ونفاذ عقد البيع وقد أيلت محكمة استئناف القاهرة هذا الحكم بجلسته ١٩٨٠/٤/٢١ ومتى كان الثابت أن هذين الحكمين أصبحا نهائين قبل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ كما بنى الحكماء على ما جاء بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ من الاعتماد بالتصرفات التي قدمت بشأنها طلب شهر أو أقيمت بشأنها دعوى صحة تعاقد قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وجواز شهرها فإن شهر هذين المحررين يجب أن يتم طبقا لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وليس أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ التي تنحصر عن التطبيق بحكم نطاقها الزمني وأخذا في الاعتبار في نفس الوقت وجوب احترام حجية الأحكام القضائية النهائية الصادرة ونفاذ هذين المحررين .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شهر
الجردين المروضين يتم وفقاً لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولا يخضع
للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليهما .

(فتوى رقم ٩٨٨ في ٢٣/١٠/١٩٨٩ جلسة ٤/١٠/١٩٨٩ ملف رقم ٦٨/١/٧ ،

(١٦٠)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ م

المختص - ما يطرح عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع -
 جملوك - سداد الرسوم الجمركية - اتحاد البريد *

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع عدد
 المسائل التي تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الأشخاص
 الذين يملكون طلب ابداء الرأي فيها - كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية
 بالفصل فيها واستلزم اختصاصها أن يكون طرفاها من الوزارات والمصالح العامة والهيئات
 العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية دون غيرها - سلطة ابداء الرأي في المسائل
 الدولية والامستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وإنما
 هي مقيدة بالوصول على موافقة الجهة صاحبة الشأن وإن تكون هذه الجهة هي طلبة الرأي
 وذلك حتى لا تفلجها الجهة بغتوى في صميم شئونها دون أن تطلبها - الفتوى ليست مجرود
 بحث نظري وإنما يجب أن تكون مستندة إلى طلب جهة فاعلة على تنليدها الأمر الذي يقتضي
 أن تكون صاحبة الاختصاص بشأنها *

الأثر لتترب على ذلك : خروج المنازعة بين اتحاد البريد الافريقي و مصلحة الجملوك عن
 اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - تطبيق *

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
 لسنة ١٩٧٢ على أن تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
 بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والامستورية والتشريعية وغيرها من المسائل
 القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من
 رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء
 أو من رئيس مجلس الدولة ...

(٢) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
 الجهات وبعضها البعض *

والمستفاد من ذلك أن المشرع عدد المسائل التي تختص الجمعية
 العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الأشخاص الذين يملكون
 طلب الرأي فيها * كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالفصل
 فيها واستلزم اختصاصها أن يكون طرفاها من الجهات المبينة في النص
 وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات
 المحلية دون غيرها *

وأنه ولئن كان الظاهر من النصصوص المتقدمة أن المشرع عهد الى رئيس مجلس الدولة بطلب رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى المسائل القانونية الهامة إلا أن سلطة طلب الرأى فى هذه الحالة ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بالحصول على موافقة الجهة صاحبة الشأن أو أن تكون هذه الجهة هى طالبة الرأى وذلك حتى لا تغلجا هذه الجهة بفتوى فى صميم شئونها دون أن تطلبها ودون أن تكون فى حاجة اليها أخذاً فى الاعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظرى وإنما يجب أن تكون مستندة الى طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذى يقتضى أن تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجواز وهى الجهة التى يمسها هذا الموضوع لم تطلب رأياً فيه من مجلس الدولة ، فغلبا عن أنه من ناحية أخرى فإن اتحاد البريد الأفريقى ليس من بين الجهات التى حددتها نص البند (د) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه والتي يجوز للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع النظر فى منازعاتها مع الجهات الادارية .

ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة وفقاً للطلب المقدم من اتحاد البريد الأفريقى يكون خارجاً عن ولاية الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز إحالة هذا الموضوع اليها لعدم اختصاصها بنظره على الوجه السالف بيانه .
(فتوى رقم ١٠٠٥ فى ١٠/٣٦/١٩٨٩ جلسة ١٠/٤/١٩٨٩ ملف رقم ٣٦٦/٢/٨٧)

(١٩٩١)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ م

لانون - نطبق تطبيقه من حيث الزمان - إلغاء اللانون - عدم جواز اقتراح تعديل نلن
ثم الالفاء - (جامعات - جامعة القاهرة فرع الخرطوم)

المادة (٢) من التفتين المدي تنص على أن لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارف مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع - إلغاء أو نسخ التشريع يتم بنص صريح ينظمه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريح - وكذلك يكون النسخ ضمنيا وله صورتان فاما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارف تطرعا تاما مع التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الصود التي يتحقق فيها التعارض - واما أن يصدر تشريع جديد ينظم تطبيقها كاملا وضما من الأوضاع المرد له تشريع سابق وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا ولو اتلى التعارض بين نصي لنصوص هذا التشريع ونصوص التشريع الذي يلاؤه - التنظيم العام الجديد لكافة فروع الجامعات الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينسخ أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي فلا يسوغ اقتراح تعديل مادة من قانون النلى - تطبيق

استعرضت الجمعية المادة (٢) من التفتين المدي التي تنص على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » - كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٩ في شأن تشكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بإدارة الفرع التي تنص على أن « يكون للفرع جامعة القاهرة بالخرطوم مجلس يشكل على الوجه الآتي :

١ - وكيل جامعة القاهرة المختص بإدارة الفرع وله رئاسة المجلس

٢ - عملاء كليات الفرع ... والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يختص هذا المجلس بالنظر في مسائل الفرع قبل عرضها على مجلس جامعة القاهرة ويباشر اختصاصات مجلس الجامعة في المسائل الآتية :

١ - تنظيم الفروض والمحاضرات والأشغال العملية وتوزيعها على اللاتامين بها في كليات الفرع

- ٢ - تعيين مواعيد الدراسة والامتحان والمطلة بكليات الفرع .
- ٣ - تنظيم الامتحانات وتأليف لجان الممتحنين في الكليات المختلفة .
- والمادة (٣) منه التي تنص على أن « يمثل وكيل جامعة القاهرة المختص بإدارة فرع الخرطوم كليات الفرع في مجلس الجامعة » .
- ويتولى اختصاصات مجالس الكليات الى أن يتم تشكيلها . ويعتبر مجلس الكلية قائما اذا بلغ أعضائه ثلاثة من بينهم أستاذ ذو كرسى على الأقل » . والمادة الرابعة والأخيرة منه التي تنص على أن « ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » تم النشر بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٩ . وكذلك استعرضت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي تنص على أن « يصلى في شأن تنظيم الجامعات بأحكام القانون المرافق ويلغى القانون رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ المشار اليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكامه » . والمادة (٢٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يؤلف مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة ، وعضوية : (أ) نواب رئيس الجامعة . (ب) عميد الكليات والمعاهد التابعة للجامعة » . والمادة (٣٠) منه التي تنص على أنه « يجوز في حال انشاء فرع للجامعة تعيين نائب لرئيس الجامعة يعاونه في ادارة شئون الفرع وتكون له جميع الاختصاصات المخولة لنائب رئيس الجامعة في شئون هذا الفرع » . وأخيرا استعرضت المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تقضى بإجازة تتكون الجامعات من :

أولا : جامعة القاهرة :

١ -

٢ -

فرع الخرطوم :

١ -

٢ -

والمادة (٢١) من ذات اللائحة التي تقضى بأن « يكون نائب رئيس الجامعة لشئون أحد فروعها متفرغا وتكون له الاختصاصات المخولة لنائب رئيس الجامعة والمبينة في المادتين السابقتين فيما يتعلق بشئون الفرع » . المادة ٢٢ منها التي تقضى بأنه « يجوز الاكتفاء بالهيئة الفرعية

الجامعات بمجلس واحد يكون له اختصاص مجلس شئون التعليم والطلاب والمراسيات العليا والبحوث .

وأستبانت الجمعية أن الغاء أو نسخ التشريع - وفقا لنص المادة (٢) من التقنين المدني وما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي للقانون - يتم بنص صريح يتضمنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريح . وكذلك قد يكون النسخ ضمنيا وله صورتان ، فاما أن يصدر تشريع جديد يشمل على نص يتعارض تعارضا تاما مع التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض . واما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيما كاملا وضما من الأوضاع أفرد له تشريع سابق وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا. ولو انتفى التعارض بين بعض نصوص هذا التشريع ونصوص التشريع الذي تلاه .

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بإدارة الفرع المعروف أمر استمرار وجوده التشريعي من عمله - قد صدر لتنظيم شئون هذا الفرع ولسد الفراغ التشريعي القائم آنذاك في القانون العام لتنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الذي خلت نصوصه من أى أحكام تتعلق بفروع الجامعات .

وإذا كان الثابت من مطالعة قانون تنظيم الجامعات الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية انها قد تضمنت تنظيما عاما متكاملا يحكم فروع الجامعات أيا ما كان موقع تلك الفروع سواء داخل أو خارج حدود جمهورية مصر العربية ، وقد ورد فرع جامعة القاهرة بالخرطوم بنص صريح في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ومن ثم فإن هذا التنظيم يسرى بالضرورة على حالة فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ويكون القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد ألغى برمته ضمنا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ قانون خاص وضع لمعالجة ظروف وجود فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم خارج نطاق السيادة المصرية ، وإن هذه الظروف لا تزال باقية على حالها بما يسمح باستمرار العمل بأحكام القانون المذكور حتى يعد صدور القانون العام لتنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، فهذا القول مردود عليه بأن القاعدة التي تقضى بأن القانون الخاص لا يلغى الا قانون خاص مثله ولا ينسخ بقانون عام لا تنطبق اذا كان التشريع الجديد الذي أورد الحكم العام قد تناول صراحة الأوضاع التي كان يحكمها القانون الخاص . والثابت أن القانون رقم ٧٣ لسنة

١٩٥٩ قد جاءت كلفة تصويبه السالف بيانها لتسيير شئون الفرع المشار إليه ، ولم يشتمل على أى أحكام خاصة أو متميزة مراعى فيها وجود هذا الفرع مكانيا خارج مصر ، ومن ثم فإن التنظيم المصام الجديد لكافة فروع الجامعات الوارد بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ينسخ أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ وبما لا وجه معه لاقتراح تعديل المادة (٣) منه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد ألغى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وبالتالي فلا يسوغ اقتراح تعديل المادة (٣) من القانون الأول .

(فتوى رقم ١٠٠٧ في ١٩٨٩/١٠/٢٦ جلسة ١٩٨٩/١٠/٤ ملف رقم ٤٠٠/٦/٨٦) .

(١٦٢)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ م

رسم تنمية الموارد المالية للدولة - المحلات والفنادق السياحية - محلات .

المادة الأولى من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة للمحلل
بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة على المحلات والخدمات
الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية - المقصود بالخدمة والترفيهية
هو استخدام المحل العام السياحي والفندق في إقامة حفل يستهدف الترفيه دون أن يكون
مضيفاً بالأفراح المستهدفة بإنشاء الفندق أو المحل السياحي - أما النشاط المعتاد للفندق
من مبيت وتقديم وجبات ومشروبات ولو صاحبها ترفيه اعتاد الفندق في تقديمه للنزلاء
كالمطالعات اليومية باللهي الليل للفندق وكذلك الحال بالنسبة للمحال العامة السياحية
إلا تبطلح خلالها اليومية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة ما دامت لصيقة بنشاطها المعتاد -
نطبق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحلات العامة والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت
الفندقية والسياحية ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحقيق
العدالة الضريبية التي تنص مادته رقم ٣١ على أن « تفرض ضريبة على
الاستهلاك الترفيهي وذلك على النحو الآتي :

أولاً : المحلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات
العامة السياحية وذلك بواقع عشرين في المائة من القيمة المدفوعة .
كما استعرضت الجمعية حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤
يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة للمحلل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦
التي تنص على أن « يفرض رسم يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة »
على ما يأتي : «.....»

١٥ - المحلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات
العامة السياحية ، ويحدد الرسم عليها وفقاً للمبالغ المدفوعة بالنسب
الآتية :

- ٢٠٪ على الـ ١٥٠٠٠ جنية الأولى .
- ٣٠٪ على الـ ١٥٠٠٠ جنية الثانية .
- ٤٠٪ على ما زاد على ذلك .

وتلتزم الجهات التي تقدم هذه الخدمات بتحصيل هذا الرسم مع قيمة الخدمة وتوريده الى مصلحة الضرائب » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع في قانون تحقيق العبالة الضريبية بعض مظاهر الاستهلاك الترفيهي لضريبة جديدة فرضت بالقانون المذكور لأول مرة ، ومن ضمن أوعية هذه الضريبة الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية وذلك بواقع ٢٠٪ من القيمة المنفوعة ، وفي القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ أخضع المشرع ذات النشاط لرسم تنمية الموارد المالية للدولة وجعل الرسم يحدد وفقا للمبالغ المنفوعة بالنسب المشار اليها في النص سالف البيان .

ولئن كان الظاهر من صياغة النص الذي فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أن الذي يخضع لهذا الرسم عموم الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية حسبما يوحى بذلك ظاهر النص الا أن الذي يخضع للرسم في الواقع من الأمر هو الحفلة أو الخدمة الترفيهية الخارجة عن النشاط الفندقى أو السياحى المعتاد المخصص به والتي تقتضى اعدادا خاصا لأن هذه الحفلة أو الخدمة الترفيهية هي إحدى مظاهر الاستهلاك الترفيى المعنى بالنص فالمقصود بالحفلة أو الخدمة الترفيهية في مفهوم القانون المذكور هو استخدام الفندق أو المحل العام السياحى في إقامة حفل يستهدف الترفيه دون أن يكون لصيقا بالأغراض المستهدفة أصلا بانثساب الفندق أو المحل السياحى فيحفلات الزواج والميلاد ، والحفلات التي يتم فيها تأجير إحدى قاعات الفندق بأجر وحفلات أعياد الميلاد ورأس السنة أو غيرها من المناسبات العامة أو الخاصة تخضع لرسم تنمية الموارد المالية سواء كانت الحفلة لا يصاحبها خدمة ترفيهية فتسمى حفلة فقط أو حفلة يصاحبها خدمة ترفيهية فتسمى عندئذ خدمة ترفيهية ، أما النشاط المعتاد للفندق من مبيت وتقديم وجبات ومشروبات ولو صاحبها ترفيه اعتاد الفندق تقديمه للنزلاء كالحفلات اليومية باللهي الليل للفندق فلا تخضع للرسم سالف البيان وكذلك الحال بالنسبة للمحال العامة السياحية فلا تخضع حفلاتها اليومية للرسم المذكور صلاحت لصيقة بنشاطها المعتاد .

للملك

انتفى رأى الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة الا اذا كانت خارجة عن نشاطها اليومي المعتاد على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم ١٠٠٨ في ١٩٨٩/١٠/٢٦ جلسة ١٩٨٩/١٠/٤ ملف رقم ٣٩٢/٢/٢٧) .

(١٩٨٩)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ م

(أ) قروض - ضمان سدادها - اختصاص وزير المالية .

القرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ و ٣٦٢٧ لسنة ١٩٧١ .

الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . تختص الحكومة بمهام منح القروض وعقدتها وما يتصل بها من عمليات مالية والتجارية تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد - تقرير الاختصاص بمنح القروض يستتبع تقرير الاختصاص بضمان سدادها - لا وجه للجوء الى رئيس الجمهورية للحصول على إذن بذلك - عهد التشريع الى وزير المالية نيابة عن الحكومة الاختصاص بمنح الضمانات للهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ - ما ورد بهذا القرار لا يعمد ان يكون تأكيداً لاختصاص وزير المالية بمنح هذه الضمانات - نظم التشريع بعد ذلك اختصاصات وزير المالية تفصيلاً بالقرار رقم ٣٦٢٧ لسنة ١٩٧١ .

(ب) قروض - تسهيلات ائتمانية - ترفيفها - ضمان وزير المالية لها .

تسهيلات الموردين لا تفرج عن كونها ائتمانيا يقدمه البائع المورد الى المشتري عن قسيمة البائغ للمستعطف بمقتضى النقد بدلا من ادائها فور انقضاء النقد او خلال فترة التوريد - يتراعى سداد هذه المبالغ الى الاجال المتفق عليها الى القسط سنوية او نصف سنوية - هذه التسهيلات لها طبيعة القروض - ان ذلك : - انه لو وزير المالية ضمان سداد هذه المبالغ المترتبة على تسهيلات الموردين بحكم الاختصاصات الاصيلية للحكومة والتي تمثلها وزارة المالية مع مراعاة الاجراءات الدستورية المقررة في هذا الشأن - تطبيق .

ينص دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ في المادة ١٥٣ منه على أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم . ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة » وفي المادة ١٥٦ على أن يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(ز) عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور وإن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الأذن لوزير الخزانة (المالية) في ضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض ينص في المادة الأولى منه على أن « يؤذن لوزير الخزانة - نيابة عن الحكومة في أن يضمن الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها بقرار منه » وأن

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة الخزانة (المالية) ينص في المادة الأولى منه على أنه « تختص وزارة الخزانة بالآتي :

١- منح الضمانات للقطاع العام والوفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض وتنظيم العلاقة بين عملية التمويل والجزاء المصرفي » .

والمستفاد من ذلك أنه وفقا لأحكام دستور سنة ١٩٧١ فإن الحكومة باعتبارها الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة هي المختصة بعمليات منح القروض وعقدها وبجميع ما يتصل بها من عمليات مالية وإئتمانية تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد المستحق عنها مادام أنها تراعى في ذلك الإجراءات الدستورية المنصوص عليها لعقد القروض . وغنى عن البيان أن تقرير الاختصاص بمنح القروض يستتبع تقرير الاختصاص بضمان سدادها ومتى كان هذا الاختصاص ثابتا على النحو المتقدم للحكومة فإنه لا وجه للجوء لرئيس الجمهورية للحصول على الأذن منه بعد أن بين الدستور الاختصاصات المخولة للسلطات المختلفة ورسم الحدود بينها وإذا كان قد عهد إلى وزير المالية نيابة عن الحكومة بمنح الضمانات للهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض بالشروط والأوضاع التي يحددها بقراراته وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ وإن هذا القرار لا يبدو أن يكون تأكيداً لاختصاص وزير المالية في منح هذه الضمانات بهذه الشروط والأوضاع وقد نظم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧١ بعد ذلك اختصاصات وزارة المالية تفصيلا التي تدخل ضمنها الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض .

وبما أنه متى كان ما تقدم ، ومن المسلم أن تسهيلات الموردين لا تخرج عن كونها ائتمانا يقدمه البائع المورد إلى المشتري عن قيمة المبالغ المستحقة له بمقتضى العقد بدلا من ادائها فور انعقاد العقد أو خلال فترة التوريه أو عند الانتهاء منه فباعتبارها سداد هذه المبالغ إلى الأجل المتفق عليها مع تجنبها إلى أقساط محددة أو نصف سنوية ، كما أن لها طبيعة مماثلة لطبيعة القروض فإنه يكون لوزير المالية ضمان سداد هذه المبالغ في تسهيلات الموردين باعتباره الجهة المختصة التي تنوب عن الحكومة (وهي السلطة الأصلية في هذا الشأن) فيما يتعلق بالمسائل المالية ودون حاجة إلى الرجوع لسلطة أخرى .

للأسف

• انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز
لوزير المالية ضمان الهيئات العامة في سداد المبالغ المستحقة المترتبة على
تسهيلات الموردين بحكم الاختصاصات الأصلية للحكومة التي تمثلها وزارة
المالية مع مراعاة الاجراءات الدستورية في هذا الشأن •

(فتوى رقم ١٠١٩ في ١٩/١٠/١٩٨٩ جلسة ٤/١٠/١٩٨٩ ملف رقم ٢٧٠/٩/٥٤ •)

(١٦٤)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ م

حرية - سداد الرسوم الجبركية - الإعفاء منها .

المادة ١٣٥ من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي - تعفى أموال الهيئة العامة للتأمين الصحي الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية - إلا أن الترتيب على ذلك .

إعفاء الهيئة العامة للتأمين الصحي من سداد الرسوم - تطبيق .

تنص المادة ١٣٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٣٥ منه على أن : " تعفى أموال الهيئة المختصة (الهيئة العامة للتأمين الصحي) الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية " كما تعفى العمليات التي تبأسرها الهيئة المختصة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالاشرف والرقابة على هيئات التأمين " " " .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أعفى أموال الهيئة العامة للتأمين الصحي الثابتة والمنقولة وعملياتها الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية ، ومتى كان ذلك ، وكان مشمول الشهادة المروضة قد ورد إلى الهيئة كهدية وبعون تحويل عملة ، فإنه يدخل ضمن أموال الهيئة المنقولة ويستفيد بالتالي من الإعفاءات المنصوص عليها في النص سالف الذكر والتي تشمل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية باعتبار أن النص على الإعفاء قد ورد عاماً مطلقاً فيشمل جميع أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع الضرائب والرسوم التي تفرض عليها ، وتبعا لذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة بسداد الضرائب والرسوم الجبركية على مشمول الشهادة المشار إليها غير قابلة على أساس سليم جدية بالرفض .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية المسس القنوي والتشريع إلى رفض المطالبة .

(قنوي رقم ١٠٢٦ في ١١/١١/١٩٨٩ وجلسة ١٩٨٩/١٥/٤ ملف رقم ١٧٥٥/٢/٣٢) .

(٤٦٥)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

عهد ومشايخ - انتخابات - فتح باب الترشيح

قانون العهد والمشايخ - رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ -

الأصل أن يتم التعين في وظيفة العمدة الحالية. بأسلوب الانتخاب - يستثنى من هذا الأصل نص في الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ على المتعين في تلك الوظيفة بلا حاجة لتابع إجراءات الانتخاب إلا ما تبين أنه لم يقبل للترشيح إليها سوى شخص واحد - إذا توفي المرشح الأول قبل تمام الانتخاب ولم يبق في قائمة المرشحين إلا المرشح الثاني تعين الفاء عملية الانتخاب وإعادة فتح باب الترشيح لتسفر وظيفة العمدة - تطبيق

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٤) من قانون العهد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قراراً بفتح باب الترشيح ... ولكل من توافر فيه شروط الترشيح المنصوص عليها في المادة (٣) أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح نفسه إلى مدير الأمن بالتسبة إلى وظيفة العمدة ... ويتحقق مدير الأمن ... من توافر هذه الشروط في المرشحين لوظيفة العمدة ... خلال العشرة أيام التالية لانتهاء مدة الترشيح ويبت فيها بالقبول أو الرفض ... » والمادة (٥) من ذات القانون التي تنص على أن « يعرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن كشف بأسماء الذين قبلت أوراق ترشيحهم مدة عشرة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة للفصل في طلبات الترشيح »

ولكل من رفض طلب ترشيحه أن يطلب فيه اسمه بالكشف ولكل من كان اسمه مقيداً به أن يطلب حذف اسم من قيد بغير وجه حق ... » والمادة (٦) من القانون المذكور التي تنص على أن « تفصل في طلبات الترشيح الخاصة بوظيفتي العمدة والشيخ لجنة مؤلفة من ... » المادة (٧) منه التي تنص على أن « تتم إجراءات انتخاب العمدة خلال الستين يوماً التالية للفصل في طلبات الترشيح وذلك بقرار يصدره مدير الأمن بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بجدول انتخاب القرية لانتخاب العمدة » وذلك قبل الميعاد المحدد للانتخاب بشرة أيام على الأقل ... »

ويتم الانتخاب بالاقتراع السري

وفي جميع الأحوال إذا لم يقبل للترشيح لوظيفة العمدة غير شخص واحد تحال الأوراق إلى لجنة العمدة والمشايخ لتقرير تعيينه بلا حاجة إلى اتباع إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه

واستبانة الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع احتراماً منه لزيادة مواطنة القرية في اختيار من يولونه عمدة عليهم، يجعل الأصل أن يتم التعيين في وظيفة العمدة الخالية بأسلوب الانتخاب من بين المرشحين المستوفين للشروط القانونية. وفقاً للنظام المحدد لذلك بقانون العدد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ . واستثناء من هذا الأصل نص في الفقرة الأخيرة بالمادة (٧) من القانون المذكور على التعيين في تلك الوظيفة بلا حاجة لاتباع إجراءات الانتخاب إذا ما تبين أنه لم يقبل للترشيح إليها سوى شخص واحد .

ولما كانت إجراءات الانتخاب لوظيفة العمدة قد تقرر أعادتها في قرية المدوة مركز ميهما بمحافظة الشرقية - بين كل من المرشح / الشيخ والمرشح / ، وإذا توفّر المرشح الأول قبل تمام الانتخاب ولم يبق في قائمة المرشحين إلا المرشح الثاني ، فإنه يتم - والحالة هذه - إلغاء عملية الانتخاب بالقرية المذكورة وإعادة فتح باب الترشيح لشغل وظيفة العمدة بها أعمالاً للأصل المقرر في أن يكون تعيين العمدة بأسلوب الانتخاب من بين المرشحين المستوفين للشروط المتطلبة قانوناً .

ولا وجه للقول بتعيين السيد / عمدة للقرية المذكورة باعتباره مرشحاً وحيداً استناداً لنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧) بمادة (١٦٥) ، وذلك لانهيار تطبيق الاستثناء المحدد بهذه الفقرة ، أن يتم قبول شخص واحد للترشيح لوظيفة العمدة فتحال الأوراق إلى لجنة العمدة والمشايخ لتقرير تعيينه دون اتباع إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه ، وهو أمر غير متحقق في حالة السيد المذكور حيث لم يكن الشخص الوحيد المقبول للترشيح ، وإنما المرشح الباقي في قائمة المرشحين بعد وفاة المرشح الآخر المتنافس له في العملية الانتخابية .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إعادة فتح باب الترشيح لشغل وظيفة العمدة في الحالة المروضة .

(فتوى رقم ١٠٠٦ في ١٩٨٦/١٠/٢٦ جلسة ١٩٨٦/١٠/١٨ ملف رقم ٣٩٩/٦/٨٦) .

(١٦٦)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب ورسوم جمركية - الاعطاء منها - سيارات التوكب (قانون الجمارك المصالح
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣) .

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه أخضع جميع البضائع التي تدخل إقليم الدولة
للضرائب على الواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى المقررة - لم يستثن للترح
من ذلك سوى ما ورد بشأنه نص خاص بالاعطاء - عدم وجود نص بإعطاء وسائل الانتقال
من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة من شأنه عدم إعطائها من الضرائب والرسوم
المقررة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي
الجمهورية للضرائب على الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على
الضرائب الأخرى المقررة الا ما يستثنى بنص خاص » واستبان أن القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد أخضع جميع البضائع التي تدخل
إقليم الدولة للضرائب على الواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى
المقررة ولم يستثنى من ذلك الا ما ورد بشأنه نص خاص بالإعفاء ولذا كان
الثابت عدم وجود نص بإعفاء وسائل الانتقال من الضرائب والرسوم
الجمركية المستحقة وإن وزارة الزراعة لم تنازع في الحالة المروضة في
خضوع السيارات المشارة للضرائب والرسوم الجمركية المقررة
بل تمهدت بإداء تلك الرسوم في حالة عدم إعادة تصديرها ومن ثم فإنها
تكون ملزمة بإداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها والمبالغ بمقدارها
٢٠٠٠/١٩٦٥٣ جنيتها .

للتذك

انتهت الجمعية العمومية للنسب الفتوى والتشريع الى الزام وزارة
الزراعة بأى تؤدي الى مصلحة الجمارك مبلغ ١٩٦٥٤ر٢٠٠ جنيتها .

(فتوى رقم ١٠٢٤ في ١٠/٣١/١٩٨٩ جلسة ١٨/١٠/١٩٨٩ ملف رقم ١٣٢/٢/١٣٧٤) .

(١٦٧)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

اتفاقيات - اتفاقية التعويضات المصرية السويسرية سنة ١٩٦٤ - الصلة التي يلعب التعويض على أساسها .

اتفاق التعويض المصري السويسري والبروتوكول المتعلق به وضعها أسس تسوية التعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية - قدر التعويض بالجنيه المصري بواقع ٦٥٪ من قيمة الممتلكات للمقيمين وغير المقيمين - يتم ايداع التعويضات بالجنيه المصري في حساب خاص باسم المكتب السويسري للتعويضات بمراعاة أن الجنية المصري يعادل ٢,٣٠ دولار أمريكي - بمجرد هذا الايداع تبدأ مدة الحكومة المصرية في مواجهة المستفيدين - بين الاتفاق كيفية تحويل تلك المبالغ - اجاز الاتفاق استخدام ٥٠٪ لسداد نفقات السياحة والمكاتب الفنية والعملية السويسرية داخل مصر - يستفهم المصنف الآخر وفقا للشروط والحدود المقررة في سند قيمة الجضائع التي يتم توريدها لسد احتياجات السوق السويسرية - في سبيل تنفيذ ذلك تم فتح حسابين فرعيين احدهما للسياحة والآخر لتبضعة - في ١٩٧٦/٩/٥ تم الاتفاق على تعديل الاجراءات التنفيذية للتحويل من خلال الحساب الفرعي سياحة الذي يتم التعامل فيه بالعملة المصرية - العبرة بسعر الصرف للدولار وقت حساب التعويض - تطبيق .

تنص المادة الثانية من الاتفاق الموقع بين الاتحاد السويسري والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ بشأن التعويض عن المصالح السويسرية على أن « تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمصالح السويسرية التي مستها الاجراءات المتخذة بالجمهورية العربية المتحدة والمفصلة فيما يلي . . . »

وتنص المادة الثانية من ذات الاتفاق على أن « تبلغ قيمة الأموال والحقوق والمصالح السويسرية التي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية والتي تكون موضوع هذا الاتفاق وفقا للتقديرات التي أجراها كلا الطرفين حوالى أربعة ملايين جنيه مصري . . . »

وتنص المادة الرابعة على أن « (١) تدفع التعويضات المستحقة وفقا للقوانين المذكورة في المادة الثانية للأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية السويسرية وأصبحوا غير مقيمين بالجمهورية العربية المتحدة في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ وكذلك الأشخاص المعنويين من ذوى الصفة السويسرية بواقع ٦٥٪ في حساب خاص بدون فوائد يقصد تحويلها الى سويسرا . (٢) تقوم السلطات في الجمهورية العربية المتحدة بناء على طلب الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية السويسرية المقيمين في الجمهورية العربية

المتحدة في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدفع التعويضات المستحقة لهم بواقع ٦٥٪ في هذا الحساب الخاص ٠٠٠ ويتمتع هؤلاء بالأحكام الخاصة بالتحويل المنصوص عليها في هذا الاتفاق بمجرد طلبهم صفة غير المقيمين .
(٣) بعد اتباع جميع التعويضات المستحقة لأحد المستفيدين السويسريين في الحساب الخاص المذكور في الفقرتين ١ و ٢ تقر الحكومة السويسرية باسمها وباسم هذا المستفيد أن جميع مطالبة (التي كانت سببا لذلك الايلاع) قد سويت نهائيا ويكون لهذا الايلاع أثرا مبررا للجمهورية العربية المتحدة في مواجهة هذا المستفيد السويسري » .

وتنص المادة الخامسة على أن « يتم تحويل المبالغ المودعة في الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا الاتفاق الى سويسرا بالطريقة التالية :

ويجوز استخدام مبلغ يوازي نصف قيمة المبالغ المودعة للسداد الكامل لدفقات السائحين السويسريين والمكاتب الفنية والعلمية السويسرية في الجمهورية العربية المتحدة . يجوز استخدام مبلغ يوازي النصف الآخر لقيمة المبالغ المودعة لسداد مالا يجاوز ٣٠٪ من قيمة البضائع التي منشؤها الجمهورية العربية المتحدة ٠٠٠ تستورد لسد حاجات السوق السويسرية ٠ » .

وتنص المادة الثامنة على أن « توازي قيمة الجنيه المصرى في هذا الاتفاق بالنسبة لكل التعويضات التي تودع في الحساب الخاص المبين في المادة الرابعة وكذلك بالنسبة لمبلغ هذا الحساب ٢٠٣٠ دولار أمريكي (دولاران وثلاثون سنتا) » .

كما تنص المادة الثالثة من البروتوكول التنفيذي على أن « يفتح البنك المركزى المصرى باسم المكتب السويسرى للتعويض الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيهات المصرية ٠٠ » وتنص المادة الرابعة من ذات البروتوكول على أن « يفتح البنك المركزى المصرى باسم المكتب السويسرى للتعويضات حسابين فرعيين بنون فوائده وتنطبق عليها أحكام المادة الثامنة من الاتفاق » الحساب الفرعى n (سياحة ومكاتب فنية وعلمية) بالجنيه المصرى ، والحساب الفرعى T (بضائع) بالفرنك السويسرى ، وتجرى العمليات الدائنة والمدينة للحساب الفرعى M على أساس سعر الفرنك السويسرى الذى ينشؤه (عمله) البنك المركزى المصرى ومستندنا الى المعادلة المذكورة في المادة الثامنة من الاتفاق ٠٠ » .

هذا وقد استعرضت الجمعية أيضا كتاب السفارة السويسرية المؤرخ ٢٧/٥/١٩٧٦ ردا على كتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والذي تم الاتفاق بمقتضاه على تعديل البروتوكول التنفيذي لاتفاق التعويض المشار إليه وذلك بتحويل التعويضات المستحقة وفقا للمادة ٢ من الاتفاق وكذلك الحالات القائمة اعتبارا من اليوم على أساس ١٠٠٪ من الحساب الفرعى سياحة بدلا من نسبة ٥٠٪ فى الحساب الفرعى سياحة ، ونسبة الـ ٥٠٪ فى الحساب الفرعى بضائع كما ينص على ذلك الاتفاق المؤرخ ١٠ يونية ١٩٦٤ .

ومقاد ما تقدم أن اتفاق التعويض المصرى السويسرى والبروتوكول المنفذ له وضعا أسس تسوية التعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية المنصوص عليها بالاتفاق المشار إليه ، وفقا لهذا الاتفاق قدرت قيمة التعويضات المستحقة لهؤلاء الرعايا تقديرا ابتدائيا بمبلغ أربعة ملايين جنيه مصري وحدد التعويض النهائي المستحق لكل منهم بواقع ٦٥٪ من قيمة ممتلكاتهم التى مستها الاجراءات المشار إليها يستوى فى ذلك المقيمون اذ غير المقيمين فى جمهورية مصر العربية وان كان يجوز للمقيمين أن يستفيدوا من اجراءات التحويل المقررة لغير المقيمين متى طلبوا ذلك خلال أجل معين ، ويتم ايداع جميع تلك التعويضات بالجنيه المصرى فى حساب خاص باسم المكتب السويسرى للتعويضات وبمراعاة أن الجنيه المصرى يعادل ٢٢٣٠ دولار أمريكى وبمجرد هذا الايداع تبرأ ذمة الحكومة المصرية فى مواجهة المستفيدين أصحاب الشأن ، هذا وقد تولى الاتفاق المشار إليه أيضا بيان كيفية تحويل تلك المبالغ فاجاز استخدام ٥٠٪ منها لسداد نفقات السياحة والمكاتب الفنية والعملية السويسرية داخل جمهورية مصر العربية والنصف الآخر يستخدم وفقا للضوابط والحدود المقررة فى سداد قيمة البضائع التى يتم توزيعها لسد احتياجات السوق السويسرى وفى سبيل ذلك نص البروتوكول التنفيذى لاتفاق التعويض المشار إليه على فتح حسابين فرعيتين أحدهما للسياحة ويرمز اليه بالحرف الأجنبى T ويتم التعامل فيه بالجنيه المصرى والآخر بضائع ويرمز اليه بالحرف الأجنبى M ويتم التعامل فيه بالفرنك السويسرى وفقاً للسعر المعلن ومستندا الى المصادرة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من الاتفاق المذكور هذا وقد عدلت الاجراءات التنفيذية لعملية التحويل هذه بموجب بكتيب المتبادلة بين الطرفين فى ١٩٧٦/١/٥ بحيث تحول مبالغ التعويض المستخدمة بالكامل الى الحساب الفرعى سياحة الذى يتم التعامل فيه بالعملة المصرية .

وترتبط على ما تقدم ولما كان الثابت أن التعويضات المستحقة للرعايا السويسرية قلرت ابتداءً بالجنيه المصري وأودعت بالبنك المركزي بذات العملة ويجرى تحويلها بالكامل اعتباراً من ١٩٧٦/٩/٥ إلى الحساب الفرعي سياحة لاستخدامها في تغطية نفقات السياحة والمكاتب الفنية والثقافية السويسرية داخل جمهورية مصر العربية وأن التعامل في هذا الحساب الفرعي يتم أيضاً بالعملة المحلية وأن توسيط سعر الدولار يكون فقط وقت حساب التعويض ، ومن ثم فإن ما قام به البنك المركزي بتحويل قيمة التعويضات المستحقة للسيدة / ٠٠٠٠٠٠ السويسرية الجنسية بتاريخ ١٩٧٨/١/٣٠ إلى الحساب الفرعي سياحة بالعملة المحلية أمر سليم يتفق وأحكام اتفاق التعويض المشار إليه والبروتوكول المنفذ له بعد تعديله في ١٩٧٦/٩/٥ ولا يغير من ذلك ما تمسكت به السفارة السويسرية من تطبيق سعر الصرف المنصوص عليه بالمادة الثامنة من اتفاق التعويض وأجراء تحويل المبلغ المشار إليه على النحو الوارد بالمذكرة المرفقة منها إلى السيد وزير التعاون الدولي ذلك أن هذا السعر لا يعدو أن يكون وحدة حسابية ثابتة تستخدم لبيان قيمة الجنيه المصري بالنسبة لما يوازيه من النقد الأجنبي وهي معادلة لا تعد تتبع تحويل مبلغ التعويض المستحق من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ولا تبدو أهميتها إلا عند إجراء خصم نفقات السياحة والمكاتب العلمية والفنية السويسرية من قيمة التعويض المستحق فإدعى عند إجراء هذه العملية أن الجنيه المصري يعادل ٢,٣٠ دولار أمريكي من تلك النفقات .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إجراء تحويل مبلغ التعويض المستحق للسيدة / ٠٠٠٠٠٠ على النحو الذي تطالب به السفارة السويسرية .

(فتوى رقم ١٠٢٨ في ١٩٨٩/١١/١ جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ ملف رقم ٢٦٦/١/٥٤)

(١٦٨)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

أموال الدولة الثابتة أو المنقولة - التصرف فيها باللجان والإيجار الاسمي - إجراءات
(أحزاب سياسية) -

المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف باللجان في المقارنات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة - يشترط للتصرف باللجان في أموال الدولة اتباع إجراءات معينة تبدأ باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية - تنتهي هذه الإجراءات بصدور قرار من السلطة المختصة سواء رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه - تعتبر موافقة اللجنة المالية شرطا جوهريا يخلو الغطاء على مخالفة جسيمة لأحكام القانون - إذا كانت الأحزاب السياسية تسعى إلى تحقيق غرض ذي نفع عام يتمثل في المساهمة في تطبيق التقدم السيلسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن إلا أن ذلك لا يغني عن وجوب الالتزام بالإجراءات والشروط التي تطلبها المشرع في شأن التصرف باللجان في المقارنات المملوكة للدولة : القرار الصادر بالمخالفة للقواعد المشار إليها لا يقتضي بطلان - تطبيق -

استعرضت الجمعية الصومية حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف باللجان في المقارنات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة التي تنص على أنه : يجوز التصرف باللجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجره المثل إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، ويكون التصرف أو التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ، ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية إذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص إذا لم يتجاوز القيمة القدر المذكور كما تبيننت الجمعية أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه نصت على أنه يجب بقاء المقار المؤجر وفقا لهذا القانون مخصصا للغرض الذي أجر من أجله طوال مدة الإيجار فإذا لم يخصص المقار للغرض المذكور اعتبر الطلغ مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي أو أعذار وأذ بين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ الخاصة بقواعد وإجراءات التصرف المجاني والإيجار الاسمي لأموال الدولة أن المشرع تطلب لاستعمال تلك الرخصة لضرورة اتباع إجراءات معينة تبدأ باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية وتنتهي بصدور قرار من السلطة المختصة سواء رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه وإذا قصد المشرع بهذه القواعد والإجراءات المحافظة على أموال الدولة وتعميم انفراد

السلطة المختصة باستعمال تلك الرخصة لما يترتب عليها من آثار مالية خطيرة ومن ثم تعتبر موقفة اللجنة المالية في تلك الأحوال شرطاً جوهرياً ينطوي اغفاله على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فضلاً عن أن الواضح أن عقد الإيجار الذي تم مع الاتحاد الاشتراكي بأجرة رمزية (١ ج شهرياً) تم توقيعه في ١٩٧٠/١/٢٥ على أن يسرى بأثر رجعي يعود إلى ٣١ مايو ١٩٥٨ ومن ثم يكون التنازل عن مبلغ ٥٥٦٠ جنيه عن المدة المذكورة التي جاوزت عشر سنوات مما كان يتعين معه صدور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وليس ثمة شك في أن عدم الحصول على موافقة اللجنة المالية من ناحية وعدم استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد أن جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه من ناحية أخرى يجعل القرار الصادر بالتأجير بأجرة رمزية إلى الاتحاد الاشتراكي متبساً بعدم المشروعية دون أن يفتر من ذلك القول بأن الاتحاد الاشتراكي كان يعتبر إحدى السلطات في الدولة لأن ذلك لا يخرجها عن كونه شخصاً متصرفاً يستل تحت عموم نص المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ (أى شخص طبيعي أو معنوي) وأنه أياً كان الوضع المتميز للاتحاد الاشتراكي بالوصف المذكور فإنه يخضع لمبدأ سيادة القانون باعتبار هذا المبدأ أساس الحكم في الدولة، ومتى كان عيب عدم المشروعية في الحالة المعروضة جسيماً على هذا النحو فإنه لا يسوغ التدرع بمبدأ تحصن القرارات الإدارية لما هو مسلم به من أنه إذا كان العيب في القرار جسيماً فإنه يهبط إلى درجة الانعدام .

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة لحلول حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي محل الاتحاد الاشتراكي في تأجير المين بقيمة اسمية قدرها جنيه واحد في السنة فجدير بالذكر أنه وإن أجازت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية للأمين اللجنة المركزية التنازل عن حق إيجار الأماكن التي يشغلها الاتحاد الاشتراكي إلى أي من الأحزاب المذكورة في المادة ٣ وهي حزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وهو ما تم بالفصل بالنسبة إلى حزب مصر العربي الاشتراكي إلا أن الأوراق جاءت خالية من أسانيد حلول الحزب الوطني محل حزب مصر العربي الاشتراكي في الإيجار أخذاً في الاعتبار أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه أوجبت بقاء العقار المؤجر وفقاً لهذا القانون مخصصاً للغرض الذي أجر من أجله طوال مدة الإيجار . وأنه إذا لم يخصص العقار للغرض المذكور اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه . وأنه إذا كانت الأحزاب السياسية تسعى إلى تحقيق غرض ذي فلاح عام يمثل في المساهمة في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي

والاقتصادى للوطن الا ان ذلك لا ينفى وجوب الالتزام بالاجراءات والشروط التى نص عليها القانون فى شأن التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة .

وترتيباً على ما تقدم فإن اقرار الصادر بإيجار الفيلا المشار اليها فى الحالة المروضة الى الاتحاد الاشتراكى بالإيجار الاسمى يعتبر قراراً غير مشروع مع ما يترتب على ذلك من آثار سواء بالنسبة للقيمة الإيجارية الاسمية أو بالنسبة لعمليات الحلول فى تأجير تلك العين بالإيجار الاسمى اذ أنه كان يلزم لصحة ذلك القرار الحصول أولاً على موافقة اللجنة المالية لوزارة الخزانة وصدور قرار من رئيس الجمهورية بالتأجير وذلك وفقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم مسلامة الاجراءات التى اتبعت فى تأجير الفيلا المشار اليها فى الحالة المروضة مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو السابق بيانه .

(فتوى رقم ١٠٢٩ فى ١٩٨٩/١١/١ جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ ملف رقم ١١٨/٢/٧) .

(١٦٩)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب ورسوم جمركية - الاعفاء منها - (مهمات وقطع غيار) .

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا لأحكام اتفاقية قرض التنمية لمشروع صرف مصر العليا والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ قد حدد على سبيل الحصر الأشياء الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا والتي تغطي من الضرائب والرسوم الجمركية وهي السيارات والأدوية والأجهزة والسلع وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار إليه - وورد للسلع مطلقا دون تحديد أو تقييد - الر ذلك أن مدلول السلع الوارد بذلك القرار يتسع ليشمل للمهمات وقطع الغيار اللازمة لتلك الأشياء - تطبيق .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية على أن « تغطي من الضرائب والرسوم الجمركية السيارات والأدوية والتجهيزات والسلع الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا وذلك وفقا للحدود الخاصة بتنفيذ قرض التنمية الصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه » .

ومفاد ما تقدم أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا لأحكام اتفاقية قرض التنمية لمشروع صرف مصر العليا والصادر فيها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ قد حدد على سبيل الحصر الأشياء الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا والتي تغطي من الضرائب والرسوم الجمركية وهي السيارات والأدوية والأجهزة والسلع وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار إليه . وإذا ورد لفظ السلع مطلقا دون تحديد أو تقييد وكانت القاعلة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيد ومن ثم فإن مدلول السلع الوارد بذلك القرار يتسع ليشمل المهمات وقطع الغيار اللازمة لتلك الأشياء والمعدات جبرديا وأخفا في الاعتبار أن قطع الغيار هذه لازمة لعمل تلك الأشياء المعفاة بكفاءة فمما يسرى على الكل يسرى على الجزء فإذا أعفى الشيء ككل التصنيع من الضرائب والرسوم المستحقة أعفيت قطع الغيار اللازمة له من ذات الرسوم وترتيباً على ما تقدم فانه طالما كانت قطع الغيار المشار إليها في الحالة المعروضة خاصة بالسيارات الواردة لحساب مشروع مكافحة البلهارسيا والسابق اعفاؤها جبرديا فانه يسرى عليها أيضا ذات الاعفاء الجمركي المقرر للسيارات وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار إليه

وبذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك بقيمة الرسوم الجمركية المقررة على قطع الخيار المشار إليها غير قائمة على أساس من القانون وجديرة بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتقضى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ١٠٣٤ في ١٠/٣٦/١٩٨٩ جلسة ١٨/١٠/١٩٨٩ ملف رقم ١٧٤٧/٢/٣٢) .

(١٧٠)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

جامعات - رؤساء الجامعات - الحد الأدنى للمرتب - ما يتدرج فيه - البدلات - مكافآت) .

المادة (٢٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المادة (٢٢٥) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور - المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغل بعض الوظائف .

ساوى المقصر بين الوزير ومن كان يشغل وظيفة مدرجا لها في القوائم المالية للدولة في أول يولية سنة ١٩٨٧ للرتب وبدل التمثيل المقررين للوزير - من بين هؤلاء رؤساء الجامعات - قرر لهم التشريع مرتبا مقداره ٤٨٠٠ جنيها سنويا وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيها سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو رسوم - القرص من ذلك هو تطبيق المساواة في الدخل بين أصحاب تلك المناصب وبين الوزراء - حظر التشريع زيادة ما يتقاضاه شاغل إحدى هذه الوظائف من بدلات ومكافآت على مرتبة الأساس - تدخل جميع البدلات والمكافآت التي يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الأدنى المحدد قانونا - مؤدى ذلك : - دخول بدل التمثيل المقرر لرئيس الجامعة ضمن الحد الأدنى المشار اليه - تنطبق ذات القاعدة على المكافآت الأخرى التي يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف - ما يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شغله لوظيفته لا يدخل ضمن الحد الأدنى - مثال ذلك : مكافآت البحوث العلمية ومكافآت الإشراف على الرسائل وبدل الريادة العلمية - أساس ذلك : - أن هذه البائع لا تخرج عن كونها مكافآت عن مهام علمية منبهة الصلة بوظيفة رئيس الجامعة ولا تدخل ضمن الحد الأدنى حتى لو وصفت أحيانا بأنها بدل - تطبيق .

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في المادة (٢٥) منه على أن « يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي يكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكار . » وينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغل بعض الوظائف في المادة الأولى منه على أن « يمنح مرتبا مقداره ٤٨٠٠ جنيها سنويا وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيها سنويا كل من يشغل وظيفة كان مدرجا لها في الموازنة العامة للدولة في أول يولية سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبدل التمثيل المقرر للوزير .

ولا أن يزيد مجموع ما يتقاضاه شاغل هذه الوظيفة من بدلات ومكافآت عن مرتبه الأساس ، وتنص المادة الثانية منه على أن « لا يخضع بدل التمثيل المنصوص عليه في المادة السابقة لأية ضرائب أو رسوم ،

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة (٢٢٥) منها على أن « ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منح الاعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة في التمثيل في المؤتمرات العلمية ٠٠٠ ويكون الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من ينتدبه » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع باصداره القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المتقدم ذكره ساوى بين كل من يشغل وظيفة كان مبرجا لها في الموازنة العامة للدولة في أول يولية سنة ١٩٨٧ (ومنهم رؤساء الجامعات) المرتب وبدل التمثيل المقرر للوزير وبين الوزراء فقرر للأولين مرتبا مقداره ٤٨٠٠ ج سنويا وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ ج سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو رسوم وذلك لغرض ابتغاء وهو تحقيق المساواة في المشغل بين أصحاب هذه المناصب وبين الوزراء واتساقا مع هذا الغرض حظر المشرع زيادة ما يتقاضاه شاغل إحدى هذه الوظائف من بدلات ومكافآت على مرتبة الأساسى .

وبما انه عن بدل التمثيل لرئيس الجامعة فانه ولئن كان من المستقر عليه أن هذا البديل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها أعباء الوظيفة التي يشغلها من يمنح هذا البديل وضرورة ظهوره بالمظهر اللائق لشغلها لئى انه في حقيقته من قبيل استرداد النفقات الفعلية التي يتكبدها العامل في سبيل أداء العمل المنوط به ٠٠٠ لئن كان ذلك إلا انه من القواعد القانونية المقررة أنه لا مساغ للاجتهاد مع النص الصريح وان المطلق يرد على اطلاقه العام يظل على عمومه مادام لم يرد ما يخصصه فاذا كان ذلك ، وكان المشرع أفصح صراحة عن ارادته في دخول جميع البدلات والمكافآت التي يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الأقصى الذي حدده فإن هذا العموم يشمل بغير شك بدل التمثيل وبالتالي يفشل في حساب هذا الحد الأقصى .

وكذلك الأمر بالنسبة للبدلات والمكافآت الأخرى التي يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف فالأصل أن جميعها يجب أن يتقيد بالحد الأقصى المشار اليه مادام انه حصل عليها بسبب شغله لوظيفة رئيس الجامعة - التي يتفرغ لشغلها ويعتبر خلال تعيينه بها شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكار .

أما بالنسبة لما قد يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شغله لوظيفته كالمكافآت التي قد يمنحها لقاء البحوث العلمية التي يقدمها أو الاشراف على رسائل الدكتوراه والمجستير وتصحيح

الامتحانات وببذل الريادة العلمية . فلا تخرج عن كونها مكافآت عن مهام علمية أو نشاط علمي بحث لا بد أن يتقاضى مقابلته حتى ولو وصف أحيانا بأنه بدل . وقد نظمت منح هذه المكافآت الأحكام العامة للمادة ٢٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حيثما نصت على أن « ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منح الإعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة في التمثيل والمؤتمرات والمهام العلمية . . . والبحوث العلمية والتدريب والإشراف » . وما يشبه ذلك ويكون الصرف بموافقة مجلس الجامعة أو من يندبه » . إذ لا يتعارض تقرير هذه المكافآت طبقا للنص المتقدم مع أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ والقول بغير ذلك مؤداه أن تكون بعض الأنشطة العلمية التي قد يقوم بها رؤساء الجامعات خارج نطاق وظائفهم بغير مقابل بما قد يترتب عليه من الحد من هذه الأنشطة الأمر الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغل بعض الوظائف .

أولاً : أن بدل التمثيل المقرر لرؤساء الجامعات يدخل ضمن الحد الأقصى

ثانياً : أن المكافآت التي قد يحصل عليها رؤساء الجامعات نظير نشاطهم العلمي وليس بحكم شغلهم لوظائفهم لا تدخل ضمن الحد الأقصى المشار إليه على الوجه السابق بيانه .

د فتوى رقم ١٠٣٩ في ١٩٨٩/١١/١ جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ ملف رقم ١١٣٩/٤/٨٦ .

(١٧١)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

وقف - أموال أسرة محمد علي المصادرة - سلطة التصرف فيها .

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ حول وزارة المالية سلطة التصرف في الأموال للمصادرة واضافة حصيلتها الى الإيرادات العامة للدولة - يندرج في الأموال المصادرة من أسرة محمد علي بعض الطقات التي كانت موقوفة وقفا اهلها وألت ملكيتها بالمثل إلى هذه الأسرة بعد الفاء الوقت الأمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ثم خضعت تلك الطقات للمصادرة - نتيجة ذلك : - وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - ادارة الأموال المستردة) هي الجهة المختصة قانونا - دون غيرها - بالتصرف في الطقات المذكورة وفقرتها - أساس ذلك : ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاما ولم يفرّد كلاما خاصا للتصرف في الأموال المصادرة التي كانت في الأصل من الأوقاف الأصلية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالاضافة لنظام الوقف على غير الخيرات التي تنص على أن لا يجوز الوقف على غير الخيرات . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يعتبر منتفها كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر » . كما استعرضت المادة (١٧) من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة التي تنص على أنه « تنشأ ادارة تسمى ادلة تصفية الأموال المصادرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل وتختص بادارة الأموال المصادرة وتصفياتها وتمثيل الدولة أمام اللجنة المشار إليها في المادة التاسعة في المنازعات التي تدخل في اختصاصها وكذلك أمام جهات القضاة الأخرى وغيره » .

وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة واضافة حصيلتها للإيرادات العامة للدولة التي تنص على أنه « حولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة واضافة حصيلتها للإيرادات العامة للدولة التي تنص على أنه « حولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتضاف إيرادات هذه الأموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تشمل

إدارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦٢ لسنة ٤٤ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية التى تنص على أن « تسلم الى المجالس المحلية المباني والأراضى الفضاء والأراضى الزراعية الداخلة فى نطاق المدن والثى انتهى فيها الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشمولة بحراسة الأوقاف وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الأوقاف إدارة هذه الأعيان واستغلالها طبقا لأحكام القوانين المشار إليها وهذا القانون » .

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى أحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى الوقف الأهلى جميعه ، قالت ملكية الأموال التى انتهى الوقف فيها أما للواقفين أو للمستحقين طبقا للمضوابط المشار إليها فى هذا القانون . وفى الحالات التى تعذر فيها قسمة المال الموقوف بين المستحقين ، تولت وزارة الأوقاف حراسة الوقف الأهلى الذى لم يتم تقسيمه .

ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد حول وزارة المالية سلطة التصرف فى الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها الى الإيرادات العامة للدولة ، وإذ تبين - فى الحالة المعروضة - أنه يندرج فى الأموال المصادرة من أسرة محمد على بعض العقارات التى كانت موقوفة وفقاً لأهلياً وآلت ملكيتها بالفعل الى هذه الأسرة بعد إلغاء الوقف الأهلى بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، تم خضعت تلك العقارات للمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ ، وعليه فتكون وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الأموال المستردة) هى الجهة المختصة قانوناً - دون غيرها - بالتصرف فى العقارات المذكورة وإدارتها ، بحسبان أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاماً ولم يفرد نظاماً خاصاً للتصرف فى الأموال المصادرة التى كانت فى الأصل من الأوقاف الأهلية .

ومضى كان الثابت أن وزارة الأوقاف (إدارة الأوقاف) قد تولت إدارة العقارات المشار إليها والتصرف فى ريعها ، فانها بذلك تكون قد خالفت أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، فضلاً عن أنه ما كان يجوز للوزارة تسليم هذه العقارات الى المجالس المحلية بالمحافظات استناداً لحكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ،

ذلك لأن مناط تطبيق حكم المادة المذكورة أن تكون العقارات المسجلة للمجالس المحلية من العقارات التي انتهى الوقف الأهل فيها وتولت وزارة الأوقاف إدارتها ، وهو الأمر غير المستحق في شأن العقارات - محل طلب الرأي - حيث تختص وزارة المالية بإدارتها طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ كما سلف البيان وأن قيام وزارة الأوقاف بإدارتها هو لحساب وزارة المالية .

للملك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الأموال المستردة) في التصرف في العقارات محل طلب الرأي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، للأسباب السابق إضاحتها .

(فتوى رقم ١٠٤٢ في ١٩٨٩/١١/٦ جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ ملف رقم ٣٦٤/٣/٣٧) .

(١٧٢)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

مهراب ودسوم جبركية - الاعطاء منها - (سيارات الركوب) - (قانون) - (مريانه)

المادة (٣٦) من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصناديق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ -

الاعطاء الفريسي المقرر لسيارات الركوب وفقا للمادة (٣٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يجرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه اثر ذلك : ان الاعطاءات التي قررت وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تقل سارية في ظل العمل باحكام القانون الاخير - اساس ذلك : القانون بوجه عام يحكم الوقائع والراكنات التي تتم تحت سلطانه اى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفاكه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فلا يجرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والراكنات التي تقع او تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذه الآثار الرجعي - تطبيق -

تبين للجمعية العمومية ان نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصناديق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة ٣٦ منه على أنه « مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في المنطقة ... » وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية نص في المادة ٥ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة وبشرط المعايينة :

١ - ما تستورده المنشآت المرخص بها بالعمل في المناطق الحرة من الأدوات والآلات ووسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الإخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصناديق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وفي المادة ١٣ على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية

والجهات الأجنبية. يستل بالاحكام المنطبة للاعفاء الجمركية الواردة بهذا القانون ويلقى كل ما يعلق ذلك من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المنسقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باستل نظام المستعمل المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه أعفى جميع الآلات والأدوات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى هذا الإعفاء على سيارات الركوب التي عليها تظهير جمركي ملغول ووسائل النقل الواردة بهذا النص متى كانت لازمة لنشاط المشروعات . على أنه احتياطي .
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في ٢٩/٧/٨٢ فقد قصر المشرع الإعفاء سالف الإشارة على ما تستورده المنشآت المرخص بها في المناطق الحرة من أدوات ومعدات وآلات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة واستبعد من نطاق الإعفاء سيارات الركوب .
وأخى كل ما يخالف أحكامه من إعفاءات جمركية منها الإعفاءات التي قررها نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ومن حيث أنه على ضوء ذلك الإعفاء الضريبي المقرر على سيارات الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذي اتبع منذ نفاذه تمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتبعاً لذلك فإن الإعفاءات التي تقررت وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ تظل سارية في ظل العمل بأحكام ~~القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧~~ الأخير ذلك أن القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانه أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فلا يسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجعي .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن السيلة المعروض بشأنها قد وردت إلى الاسكتلندية في ١٢/٦/١٩٧٦ أفرج عنها بعمرة حاصلة الجمارك أفرجاً جمركياً مؤقتاً بالشهادة رقم ١٢٣٢٤ م ٣ بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ لصالح شركة هرسون انترناشيونال (منطقة حرة خاصة)

بضمان الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ونحوه والتي تقطعت الاموال
فهو ظل العمل بالإلغاء المتخصص عليه فهو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٤
المشار اليه وقبل العمل بالقوانين رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ ومن ثم تصحيح
هذه السيارة بالإلغاء الجسدي السابق الذكر ولا يكون هناك محل للمطالبة
بمصلحة الجوارك للمهنة بمبلغ ٥٣٦٨٨٠ كقيمة لها تطالب به عن خسارة
به من ضرائب ورسوم جركي

من بحرقه

الحمد لله

انتقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتقوى والتشريع إلى دفع:

(١٩٨٢)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

تراجعا سارحيمس البله - مطالعات المباني - جواز التصالح فيها - شروط ذلك المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيہ وتنظيم أعمال البناء - معاملة بالقانونين رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٨ لسنة ١٩٨٥

اجاز المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لكل من ارتكب قبل العمل به مخالفة لأحكام قانون توجيہ وتنظيم أعمال البناء أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال ٦ شهور من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات التي اتخذت او تتخذ منه، عدا ما عدا ان الأعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الأرواح او الممتلكات او تتسبب في خروجها عن خط التنظيم للمحافظة للحد الأقصى للارتفاع. فبعد قانونا وجب عرض الأمر على المحاقل لإصدار قرار بالآزالة أو التصحيح - القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ استبعد حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ومنع مهلة جديدة تنتهي في ٧ يوليو سنة ١٩٨٥ ليقيم المخالف طلب وقف الاجراءات - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ لتحويل ذات الموضوع - عبارة من - تاريخ العمل بهذا القانون - الواردة في المادة الأولى من القانون المذكور تصروف الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - أساس ذلك : ان المشرع لم يقتصر على إحلال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وإنما أعاد تنظيم ذات الموضوع - المعول عليه في تعديده تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها من طرود في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ - مؤلف ذلك : ان كثر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٤ فلا تؤثر الترتيبات الاخرى للتصالح - تطبيق

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيہ وتنظيم أعمال البناء بأنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لاحتته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ منه وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معالجة الأعمال - فإذا تبين انها تشكل خطرا على الأرواح او الممتلكات أو تتسبب في خروجها عن خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالآزالة والتصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون - ونصت المادة السابعة من ذات القانون على أن - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره -

١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أو لإقننته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذتها لوقف تنفيذها فإذا تبين أن الإعمال لم يضرع المخالفة بتشكيل خطر على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خطايا التنظيم أو مذبذبة للمصلحة لا تقضي بالوقف لتمام العمل قانوناً وجب عرض الأمر على المحافظ لإصدار قراره بالازالة أو التصحيح .

وفي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتباراً من ١٣/٤/١٩٨٤ - لم يقتصر المشرع على مهلة الزمنية المشار إليها لمعاد آخر بل أعاد تنظيم ذات الموضوع اذ أضحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المشار إليها أن تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني وبذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ، وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لتقديم طلب وقف الاجراءات ، وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة بأنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأقننته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب لوقف الاجراءات ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على أن يعمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتباراً من ١٩٨٦/٧/٤ فإن عبارة من تاريخ العمل بهذا القانون ، الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى هذا القانون وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لان المشرع لم يقتصر على إحلال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وإنما أعاد تنظيم ذات الموضوع كما سبق البيان ومن ثم يكون المعمول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الأخير والذي عمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٧/٤ أي يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ .

اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان اذا ما توافرت الشروط الأخرى التي تطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح على النحو الذي فصله المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته .

النتائج

انتهى رأي الجمعية السنوية لجمعية الفتوى والشؤون الإسلامية إلى جواز التصالح في مخالفات البناء التي ارتكبت حتى اليوم السابق على تاريخهم العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ - المصالح إليه .

و فتوى رقم ١١٥١ في ١٧/١٢/٨٩ جلسة ١٨/١٠/٨٩ ملف رقم ١٧٨/٩/٧ .

(١٧٤)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - مقابل رصيد الأجازات الاعتيادية - مدلول الأجر .
 المواد ١ و ٤٨ و ٤٩ من القانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المواد ١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .
 لم ينظم القانون نظام العاملين بالقطاع العام مسألة انتهاء خدمة العامل دون استئصال رصيده الذي يجمع من الأجازات الاعتيادية - يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل باعتباره الشريعة العامة وفيما للأجالة الواردة في المادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لتفسيره - يستحق العامل بالقطاع الخاص أجره عن رصيد أجازته الاعتيادية عند انتهاء خدمته بعد أقصى ثلاثة أشهر - أساس ذلك : المادتان ٤٥ و ٤٧ من قانون العمل - لا يجوز استعانة مدلول الأجر الوارد في قانون العمل عند حساب المقابل التقني لرصيد الأجازات للعاملين بالقطاع العام - انشأ ذلك : أن قانون العاملين بالقطاع العام تضمن تنظيمها الخاصة بالأجر يعمل في ردح من الترتيبات والواعد متميزة لتج السنوات والمكافآت وغيرها من المتطلبات المالية - يتعين تطبيق هذه القواعد دون تلك الواردة في قانون العمل - الأجر الذي يستحقه عنه حساب المقابل التقني عن رصيد الأجازات الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام هو الأجر الأساسي وخصائصه للمصلحة به - لا يشمل ذلك التوافر والمكافآت التشجيعية - تطبيق .

استعرضت اللجنة الدستورية المصرية قانوناً رقم ١٩٨٨/٣٠٢/٢ . كما استعرضت المادة (١) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنظم على أن تسري أحكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام . وتسمى أحكام قانون العمل أيضاً . يرد فيه نص في هذا القانون ، والمادة (٤٨) من ذلك القانون التي تنص على أن : يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة . ويرجع في زيادة الإنتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والإنتاج . . والمادة (٤٩) منه التي تنص على أنه : يجوز لرئيس مجلس الإدارة تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو إعمالاً أو بغيرها أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات . . والمادة (٥٠) التي تنص على أنه : يجوز لرئيس مجلس الإدارة منح العامل علاوة تعادل العادة الموروثة المقررة .
 وبملاحظة ما يأتي .

على أنه لا يمكن أن يكون العامل قد حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء أو زيادة في الإنتاج أو أن تكون كفايته قد حدثت بمرتبة ممتازة عن

العامين الآخرين » .. وكذلك استعرضت المادة (١) من قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

بالأجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الآخرين بما يأتي : والمادة (١٠٩) من القانون المذكور التي تنص على أن « يحدد صاحب العمل مواعيد الإجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على إجازة سنوية مدتها ستة أيام مفضلة على الأقل » ..

ويجوز بناء على طلب كتابي من العامل قسم نعمة الإجازة السنوية حسبما زاد على المسقة أيام المشاء فيها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .. المادة (٤٧) منه التي تنص على أن « للعامل الحق في التفضل على الجز من أيام الإجازة المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استيفائه لها وذلك بالنسبة إلى المدة التي لم يحصل على إجازة عنها » ..

والمتباينة الجوهرية أن العاملين بالقطاع العام لم ينظم قانونهم الخاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مسألة انتهاء خدمة العامل دون استيفاء رصيده الذي تجتمع من الإجازات الاعتيادية ، فكان من المتعين الرجوع إلى الأحكام المنظمة لتلك المسألة في قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة وطبقا لنص الإخالة الوارد في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، واذ تبين من هذه الأحكام استحقاق العامل بالقطاع لأجره عن رصيده إجازاته الاعتيادية عند انتهاء خدمته لمدة أقصى ثلاثة أشهر طبقا للمادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون العمل إلا أنه لا يجوز استخراجه مدفول الأجر ، المتعارف عليه بالعادة من ذات القانون واتخاذ أساسا لحساب المقابل التقديري عن رصيده الإجازات القانونية /الآن/ لأن القاعدة المسنن بها لتعفي بأنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص وفي الحدود التي لا تتعارض مع طبيعته ولتفرض منه ، والثابت أن قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد تضمن تعظيما خاصا للأجر يمثل كل المدفول عن سنوات وقواعد مميزات المنح العلاوات والمكافآت وغيرها من المزايا المادية وأخرى الواجبة التطبيق في تعظيم أجر العامل بما لا يتجهد من المبرور في قانون العمل (هذا القول) ..

ولما كان افتاء الجمعية السومية - في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه - قد استقر على أن الأجر إذا اتخذ كأساس لتحديد مميزات من فرق المشرع للعامل عن فترة لم يرد العمل خلالها

فإن مبلغ التعويض ينحصر في الأجر الأساسي المستحق له طبقا لجدول الأجور المرفق بالقانون المذكور وملحقات الأجر التي ترتبط به ارتباطا لازما وتطور وجودا وعرضا كالعلاوات الاجتماعية والإضافية وبديل التمثيل وطبيعة العمل . أما الملحقات الأخرى المتغيرة كالحوافز والمكافآت التشجيعية فلا تندرج في مبلغ التعويض لكون المشرع قد ربط استحقاقها باستيفاء العامل لشروط معينة ومباشرة العمل بشكل فعلى .

وإذ يعتبر المقابل النقدي عن رصيد الأجازات الاعتيادية التي لم يستعملها العامل في القطاع العام عند انتهاء خدمته بمثابة تعويض له .
يعتد بأجره كأساس لحساب مبلغ التعويض المستحق له ، ومن ثم فإن المقابل النقدي المستحق له يقتصر على الأجر الأساسي المقرر للعامل وملحقاته الأجر التي ترتبط به ارتباطا حتميا كما تقدم وهو ذات الرأي الذي خلصت إليه الجمعية العمومية بفتاواها الصادرة بجلسته ١٩٨٨/٣/٢ .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الأجر الذي يعتد به عند حساب المقابل النقدي عن رصيد الأجازات الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام هو الأجر الأساسي وملحقاته المصيقة به وذلك لا يشمل الحوافز أو المكافآت التشجيعية على النحو السالف بيانه .

(فتوى رقم ١٠٥٢ في ١٩٨٩/١١/٨ جلسة ١٩٨٩/١١/١ ملف رقم ٣٧٧/١/٨٦) .

(١٧٥)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

اختصاص - الجمعية العمومية للجمعية القنوية والتشريع - (منازعة إجبارية) .

الأصل إن الجمعية العمومية للجمعية القنوية والتشريع تخصص بإبداء الرأي المأثور في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووجبات الحكم المحلى وغيرها من الجهات العامة الأخرى القنوية إليها . في المادة ٦٦ د سالف الذكر - إذا عقد التشريع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تبين الاعتماد بهذا النص الخاص وحده القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه قد ناطق نظر المنازعات الإجبارية الناشئة عن تطبيق أحكام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها القرار محل المنازعة - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية للتشريع والقنوية والعشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية للتشريع القنوية والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين كما تنص المادة ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن الجمعية العمومية للتشريع القنوية والتشريع تختص بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووجبات الحكم المحلى وغيرها من الجهات العامة الأخرى المشار إليها في المادة ٦٦ د سالف الذكر إلا أنه إذا فقد التشريع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تبين الاعتماد بهذا النص الخاص وحده .

وكما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه قد ناطق نظر المنازعات الإجبارية الناشئة عن تطبيق أحكام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها القرار محل المنازعة كما هو الحال في المنازعة المبرومة وكان الثابت أن هذا القانون هو قانون خاص له قايته وأوضاعه الخاصة ومن ثم تكون الجهة التي حلها وحدها المختصة بنظر هذه المنازعات أي أن طرفاها ولا يكون للجمعية العمومية للتشريع والقنوية والتشريع أية اختصاص

في هذا الشأن ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات التي حددتها المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وهو ما استقر عليه الفناء هذه الجمعية .

النتائج

انتهت الجمعية النوعية لتسوية الفتوى والتفريع إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع بالمائل .

(فتوى رقم ٦٠٨٢ في ١٩/١١/١٩٨٨ جلسة ١٩٨٩/١١/٣ ملقة رقم ٢/٣٢/٨٨١) .

(١٧٨)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - بدلات - بدل انتقال - استقطاب خلال الأجازة الاعتيادية .
المواد ١٦ ، ٢٤ ، ٢٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ .

- اجازت المشرع منح شغل بعض الوظائف بدل انتقال ثابت لمواجهة نفقات الانتقال
الغلبية التي تتم لأغراض العمل - ينص قرار المشرع المنطقة التي يصرف في نطاقها ذلك
البدل - يحظر على مستحقي البدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون
بها أو المطالبة باسترداد قيمة مصروفات الانتقال التي يتكبدها داخل منطقة تقرير البدل -
استمضى المشرع بهذا البدل عن صرف قيمة نفقات انتقالات العامل الفعلية في كل مرة على
حده بسبب أعمال وظيفته داخل المنطقة المقرر فيها البدل - بدل الانتقال هو أحد الزايات
المقرر للوظيفة لتسويف العامل بصفة إجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية في سبيل
أداء مهام وظيفته - مناط تقرير هذا البدل هو أن يشغل العامل وظيفة يستدعي القيام
بأعمالها استعمال إحدى وسائل الانتقال استعمالا متواصلا متكررا - لا يرتبط صرف هذا
البدل بعدد مرات الانتقال الفعل التي يقوم بها العامل - يكفي لاستحقاق البدل أن تكون
الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة - يؤدي ذلك :
أن هذا البدل يعتبر من البدلات الملصقة بالأجر الأساسي للعامل بحيث يدور معه وجودا
وعاما - لا يصرف البدل إذا توافرت إحدى حالات العزبان من الأجر - لا يجوز حرمان العامل
من هذا البدل خلال فترة الأجازة الاعتيادية - تطبيق .

استظهرت الجمعية الصومية فتواها الصادرة بجلسته ١٥/٢/١٩٨٩
وتبينت أن المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع
العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص
على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من
نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها »
وكذلك المادة ٢٤ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « يجوز بقرار من
رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال
ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل ، ويجب أن يتضمن
قرار منح البدل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا
البدل ، ولا يمنح هذا البدل إلا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي
القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة » .

كما تنص المادة ٢٥ على أن « العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال
ثابت لا يستحقون استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقال في المنطقة أو

(١٧٨)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

ضرائب ورسوم جمركية - الاطراف منها - (سيارات ركوب) .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الأصل العام إن دخول البضائع ومنها سيارات الركوب - إلى البلاد يخضعها للضرائب الجمركية - استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن بعض البضائع بما فيها السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة - هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته إذا انتهت مدته أو تخللت شروط تقريره فعين على الجهة المستوفدة سداد الضرائب والرسوم المطلوبة - تطبيق .

تنص المادة (٥١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الخواصات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة ، وذلك إلا ما استثنى بنص خاص . . . وتحصل للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق - بمناسبة وجود البضائع - أو تصديرها - وفقد للقوانين والقرارات المنظمة لها - ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة - ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، كما تنص المادة ١٠٣ من ذات القانون على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » .

ولاستيفاد من ذلك أن الأصل العام إن دخول البضائع ومنها سيارات الركوب إلى البلاد يخضعها للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للقوانين المعمول بها . واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن بعض البضائع بما فيها السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة (المالية) وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته بحيث إذا انتهت مدته أو تخللت شروط تقريره فعين على الجهة المستوفدة سداد الضرائب والرسوم المطلوبة .

ولما كان ذلك ، وكان للكتاب من الأوراق أن مصلحة الجمارك ألحقت عن السيارات الثلاث المشار إليها بناء على تعهد الهيئة العامة للسلطة للتسليم التوحيدي بإعادة تجهيدها له سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها في حالة عدم صدور قرار باغاثها . وبعد انتهاء الميعاد المحدد للاطلاع لم يصدر قرار باغاثها ولم تتم الهيئة بإعادة تصدير السيارات ولم تصدر لـ ~~الضرائب~~ ~~الجمركية~~ ~~المستحقة~~ ~~عليها~~ ~~في~~ ~~حالة~~ ~~عدم~~ ~~صدور~~ ~~قرار~~ ~~باغاثها~~ ~~.~~

والرسوم الجبركية المستعملة عليها وفي مطالعتها بذلك ما كان يعين الرسم
القيمة يستاد الأرقام والرسوم الجبركية المطلوبة في الحالة المروضة
وقد لوحظ في ١٩٢٧-١٩٢٨ عينة نولاً غير مكن ذلك ما أبدته القيمة من أنها عينة
أن طلبت صدقوا طاقمهم لإعطاء طلب السيرة الذاتية لئلا يمداد أن هذا القرار لم
يتمسك به.

444

انتهت الحجة المبرورة للبعيد القوي والتفكير إلى الزمان المؤقت
المادة للمعقول المتعقبات بأن قوي إلى موهبة بعد الحجة في مبلغ
٢٢٠ ٥٢٨٨٢ حتى أعمال انعطية في كل مرة على حدة بسبب انا
(قوي رقم ١٨٩ على انعطية/للقوي خمسة الزمان ١٩٨٩ ملف رقم ١٧٠٢/٢٢٣ - ٠١

ذلك من ثبوت ان بدل الانتقال لنسار إليه هو أحد المزايا المقررة
 وشأنه تعريض العامل بصفة اجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات
 البدلة في سبيل أداء مهام وظيفته وان مناط تقريره هو ان يشغل العامل
 وظيفته تستدعي القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل الانتقال استعمالا
 متواصلا متكررا ومن ثم فان صرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال
 المتعاقبة التي يقرم بها العامل خلال المدة المقررة عنها اذ يكفي لاستحقاقه
 ان تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية
 متواصلة وبذلك فانه يعتبر من البدلات للصيقة بالأجر الأساسي للعامل
 بحيث يدور معه وجودا ونقصا . فيمتنع البديل في كافة حالات استحقاق
 الأجر الأساسي ولا يصرف اذا ما توافرت احدى حالات الحرمان منه ولا يجوز
 باتالي حرمان العامل من ذلك البدل خلال فترة الاجازة الاعتيادية الداخلة
 في نطاق المدة المقرر عنها .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز حرم ان العاملين بالشركة الأهلية للصناعات المعدنية من بدل الانتقال الثابت خلال مدة الأحازة الاعتبادة المقررة لهم .

(تكرري رقم ١٠٨٩ في ١٥٨٦/١١/١١ جلسة ١٩٨٦/١١/١١ ملف رقم ١١٠٦/٢/٨٩)

(١٧٨)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

لائحة قانونية - أعضاؤها - القيد بنقابة المحامين - رسم القيد - الجهة المختصة بسداده .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه حدد على سبيل الجبر الوظيف الفني التي يعين فيها أعضاء الإدارات القانونية المحققين بأحكام قانون المظامة الصادر بالقانون رقم ١٩٨٣/١٧ الذي ألغى الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتعمل رسوم قيد واشتركت المحامين العاملين بإدراتها القانونية - إثر ذلك : التزام الهيئات العامة بسداد الرسوم والاشتراكات المشار إليها بنصرف فقط إلى أعضاء الإدارات القانونية بها دون سواهم - تطبيق .

تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ... » .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تمارس الإدارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال ... ولا يخضع مدير وأعضاء هذه الإدارات في مباشرتهم لأعمالهم الفنية إلا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام القانون ، ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأ فيها الإدارة القانونية في الإشراف والمتابعة ... » وتنص المادة ١١ على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالي :

مدير عام إدارة قانونية ، مدير إدارة قانونية ، محام ممتاز ، محام أول ، محام ثان ، محام ثالث ، محام رابع ... » .

وتنص المادة ١٢ على أن « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوفر فيه الشروط المقررة في نظام المحامين المدنيين بالعمولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستقلين ... » .

وتنص المادة ١٢ على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة تحريين كل وظيفة ... » .

وأخيرا تنص المادة ١٧٣ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام ٠٠٠٠ برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقا لأحكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد حدد على سبيل الحصر الوظائف الفنية التي يعين فيها أعضاء الإدارات القانونية المخاطبين بأحكامه والتي تبدأ بدرجة محام رابع وتنتهي بدرجة مدير عام ادارة قانونية وتستلزم في المرشح لشغل إحدى هذه الوظائف أن يكون مفيدا بجدرل انحامين المشتغلين بنقابة المحامين وأن يكون قد مضى على قيده بالنقابة المدة المحددة بالقانون قرين كل وظيفة هذا وقد قضى القانون المشار اليه أيضا باستقلال أعضاء هذه الادارة في مباشرتهم لأعمالهم الفنية وعدم خضوعهم في ممارستها الا لرؤسائهم المتدرجين طبقا لأحكامه وذلك دون اخلال بسلطة رئيس الجهة في الاشراف الاداري والمتابعة لأعمال تلك الإدارات .

ولما كان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد الزم الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتحمل رسوم قيد واشتراكات المحامين العاملين بإدارتها القانونية وأنه طبقا لأحكام قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعد محاميا عاملا في تلك الإدارات الا من كان مقيما بنقابة المحامين وشاغلا لأحدى الوظائف القانونية المحددة به على سبيل الحصر ومن ثم فإن التزام الهيئات العامة بسداد الرسوم والاشتراكات المشار اليها ينصرف فقط الى أعضاء الإدارات القانونية بها دون سواهم وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العامل المعروضة حالته لم يكن يعد وفقا للمفهوم المتقدم - في تاريخ قيده بالنقابة أمام محكمة النقض - عضوا بالإدارة القانونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وإنما كان منتدبا فقط للإشراف عليها أي لممارسة ذلك الاختصاص المقرر لرئيس مجلس الإدارة في هذا الشأن وليس منتدبا لشغل إحدى وظائفها ، ومن ثم فإنه يخرج من نطاق المخاطبين بحكم المادة ١٧٣ من قانون المحاماة ويكون تحمل الهيئة برسوم قيده بالنقابة غير قائم على أساس من القانون ويتعين عليها استرداد قيمة تلك الرسوم منه .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تحمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة برسوم قيد الدكتور / رفعت الصليحي محمد النجار بنقابة المحامين أمام محكمة النقض .

٥ فتوى رقم ١٠٩٩ في ١٤/١١/١٩٨٩ جلسة ١٤/١١/١٩٨٩ ملف رقم ٢٨٩/٢/٣ هـ

(١٧٩)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

مناقشات ومزايدات - عقد المقالة - أركانها - الأجر (تحديد) .

ينصب التراضي في عقد المقالة على عنصرين هما : العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد تصنيعه ، والأجر الذي يلزم به رب العمل - يعد الأجر ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقالة بدونه - يجب التمييز في هذا الشأن بين فرضين أولهما : أن يعرض الطرفان للأجر ويسجزا عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقالة باطلة لانعدام أحد أركانها وثانيهما : ألا يتفق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما على موضوع المقالة فيتم تحديد الأجر في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥٩ من القانون المدني - تطبيق -

تبيننت الجمعية العمومية أن الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات قد طلبت إلى الهيئة العامة لمرق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى بموجب كتابيها المؤرخين ٧/٧ ، ١٩٨٢/٩/١١ على التوالي اصلاح عدد طلمبتين غاطستين مقاس ٦ بوصة احدهما خاصة بمحطة المجارى الفرعية بشوارع الجيش والأخرى خاصة بالمحطة الرئيسية بشوارع أحمد شوقي وأن الفرعين لم يتفقا على تحديد الأجر المستحق لاصلاح الطلمبتين سالفتي الذكر . واستعرضت الجمعية حكم المادة ٦٤٦ من القانون المدني التى تنص على أن « المقالة عقد يتمهده بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدى عملا لقاء أجر يتمهده به المتعاهد الآخر » وكذلك المادة ٦٥٩ من ذات القانون التى تنهى على أنه « إذا لم يحدد الأجر سلفا وجب الرجوع فى تحديده الى قيمة العمل ونفقات المقالة » واستبان أن عقد المقالة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراضي فيه على عنصرين اثنين : العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد تصنيعه ، والأجر الذى يلزم به رب العمل وهذا الأجر يعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقالة بدونه ويجب التمييز فى هذا الشأن بين فرضين أولهما أن يعرض الطرفان للأجر ويسجزا عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقالة باطلة لانعدام أحد أركانها وثانيهما أن لا يتفق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما على موضوع المقالة فيتم تحديد الأجر فى هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥٩ من القانون المدني ، وذلك على أساس قيمة العمل ونفقات المقالة ٠٠٠ ولما كان المسلم به وفقا لأحكام القانون المدني أن عقد المقالة شأنه شأن سائر العقود الرضائية الأخرى ينعقد باليجاب وقبول متطابقتين وأنه يعتبر قبولا فى مقام إيجاب هذا المقدم قيام المفاوض بتفكيك الأعمال المطلوبة منه واذا كان النابذ أهلا لاصلاح الطلمبتين المشار اليهما فى الحالة المروضة قد تم بناء على طلب

الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات وإن الأوراق قد جاءت خالية مما يفيد
انصرف ارادة هيئة الصرف الصحي الى القيام بعملية اصلاح المطلوبة منها
مجانا ومن ثم فإنه يتعين على الوحدة المذكورة أن تؤدي الى هيئة الصرف
صحي مليم جنيه
الصحي قيمة اصلاح الطلمبتين المشار اليهما والبالغ قيمتها ٣٣١٥٣٠٠
مليم جنيه
وذلك بعد استبعاد المصاريف الادارية ومقدارها ٣٣١٥٢٠ وذلك عملا
بما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم
جواز المطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض.

للملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة
المحلية لمدينة كفر الزيات بأن تؤدي الى الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي
مليم جنيه
للقاهرة الكبرى مبلغ ٣٣١٥٣٠٠ .

(فتوى رقم ١١٠١ في ١٦/١١/١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩/١١/١ ملف رقم ١٨٥٨/٢/٣٣) -

(١٨٠)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مديون بالدولة - اجازة دراسية (تدريب) - الحقوق المالية للموفد للتدريب .
(قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين) - اجازة للشرع ايفاد العاملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجهة عمله - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٦٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح للدراسة أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بان شروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له » .

والمادة (٦١) من ذات القانون - المعدلة بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « ينشأ بكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة » .

وتعتبر الفترة التي يقضيها العامل في التدريب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته، ويعتبر التخلف عن التدريب اخلاا بواجبات الوظيفة . وتحدد المعاملة المالية للموفدين للتدريب وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن » .

كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين التي تنص أن « يحتفظ العامل الموفد للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء مدة تدريبه في داخل الجمهورية » . واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز ايفاد العاملين في بعثات أو منح للدراسة أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر وفقا للشروط والأوضاع المشار إليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح ، كما أجاز المشرع ايفاد العاملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجهة عمله .

ولما كان العامل المروضة حالته - وفقا للمستفاد من الأوراق - قد حصل على أجازة دراسية يترتب بفرض التدريب داخل الجمهورية بكلية الدفاع الوطنى بإكاديمية ناصر العسكرية العليا فى الفترة من ٢٢/٨/١٩٨٧ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٨ ، ومن ثم فإن هذه المدة تعتبر فترة عمل يستحق خلالها المذكور أجره الأساسى بالإضافة الى جميع المزايا المادية المقررة ، للوظيفة التى يشغلها بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وذلك أعمالا لصريح حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل فى الحالة المروضة لأجره الأساسى بالإضافة الى جميع المزايا المقررة للوظيفة التى يشغلها بالجهاز المشار اليه ، وذلك فى الفترة من ٢٢/٨/١٩٨٧ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٨ ، للأسباب السابق ايضاحها .

(فتوى رقم ١١٢٤ فى ٢٢/١١/١٩٨٩ جلسة ١١/١/١٩٨٩ ملف رقم ٤/١٣٠) .

(١٨١)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون - مؤهل دراسي - معادلة .

قرار وزير التعليم رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ م بمعدلة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية وقضى بأن الشهادات والمؤهلات العليا التي كانت تمنحها كلية الفنون الجميلة بالقاهرة والاسكندرية والفنون التطبيقية والتربية الفنية لغربيها خلال تبقيتها للوزارات المختصة بالتعليم ، تعتبر معادلة لدرجة البكالوريوس التي تمنحها جامعة حلوان في التخصصات المناقرة - للكلية الفنية أن تفرض المقررات التكميلية التي تراها لازمة عند القيد لمرحلة الماجستير قبل الحصول على درجة الدبلوم بالتقدير الذي تنص عليه اللوائح الداخلية لهذه الكليات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أنه سبق وأن صدر قرار وزير التعليم رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ بمعدلة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية وقضى بأن الشهادات والمؤهلات العليا التي كانت تمنحها كلية الفنون الجميلة بالقاهرة والاسكندرية والفنون التطبيقية والتربية الفنية لغربيها خلال تبقيتها للوزارات المختصة بالتعليم ، تعتبر معادلة لدرجة البكالوريوس التي تمنحها جامعة حلوان في التخصصات المناقرة ، ويجوز للكلية المعنية أن تفرض المقررات التكميلية التي تراها لازمة عند القيد لمرحلة الماجستير قبل الحصول على درجة الدبلوم بالتقدير الذي تنص عليه اللوائح الداخلية لهذه الكليات . وأنه تطبيقا لذلك فقد أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٩ بتعيين السيد / مختار إبراهيم عامر المروضة حالته وكيلًا لمديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة بالدرجة العالية .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن وزير التعليم قد قرر اعتبار دبلوم كلية الفنون التطبيقية الحاصل عليه السيد المروضة حالته معادلًا لدرجة البكالوريوس التي تمنحها جامعة حلوان . ومن ثم ، يكون قد استوفى شرط المؤهل العالي المناسب اللازم لترقيته لوظيفة من الدرجة العالية وقد تمت ترقيته بالفعل إلى هذه الوظيفة بصور قرار رئيس مجلس الوزراء .

رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه * وتبعا لذلك لا يكون ثمة محل لابتداء
الرأى فى هذا الموضوع بتعيين حفظه *

للكسك

انتهى رأى الجمعية المبنوية لقسمى الفتوى والتشريع الى حفظ
الموضوع *

(فتوى رقم ١١٣٦ فى ٢٥ / ١١ / ١٩٨٩ جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ١ ملف رقم ٢٣٩ / ٣ / ٦٨) *

(١٨٢)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

- (١) عاملون مدنيون بالدولة - المستقطات (ثالية خلال فترة الاعتقال - التمتع - الأجر) -

لنواد ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسي .

- يستحق العامل أجره مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لتنظيم الدرجات المشار اليه بجدول الأجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - استحقاق البدلات والعوافز والمكافآت مرتبط بتوافر أسباب تقريرها التصوي عليها قانونا - حظر التمتع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لأجازه يستحقها أو لسبب لفره القانون كتعليق عقوبة الوقف عن العمل والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الاخلال بمسائله تأديبيا - الانتفاع الذي يرتب هذا الأمر هو الانتفاع الاراضى الذى يرجع الى ارادة العامل - اذا كان الانتفاع مره ظروف واسباب خارجة عن ارادة العامل حالت بينه وبين مزاوته أعمال وظيفته فلا يجوز اعمال الأمر الترتب على الانتفاع الاراضى فى هذه الحالة سواء من حيث العرفان من الأمر أو المسائلة التأديبية - الاعتقال لأسباب سياسية مؤداه ان الانتفاع عن العمل كان لظروف لا دخل لارادة العامل فيها - اثر ذلك - استحقاق العامل أجره الأساسى كاملا خلال مدة اعتقاله وكذلك ملحقات الأجر اللصيقة به والتي تدور معه وجودا وعدما كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبذل طبيعة العمل - تطبيق -

(ب) الأجر - العاملون به - اثر الاعتقال على العوافز الشهرية والتمتع - صرف العوافز الشهرية طبقا لقرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ لا يرتبط بإنهاء العامل جهدا غير عادى أو تعليق معدلات أداء لياسية - تصرف هذه العوافز بصفة تكاد تكون جماعية - يستحق المعتقل لأسباب سياسية صرف هذه العوافز - يستحق كذلك المنحة المقررة بمناسبة بدء العام الدراسي - تصرف المنحة كاملة دون استئصال مدة الاعتقال التي انقطع فيها عن العمل لأسباب خارجة عن ارادته - تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تحدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد بالجدول رقم (١) المرافق . والمادة (٥٠) من ذات القانون التي تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبمراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » . والمادة (٥١) منه -

التي تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً بحثية أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات » . والمادة ٦٢ منه التي تنص على أنه « ... ولا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لأجازة يستحقها » ... « كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ التي تنص على أن « يمنح العاملون بالدولة بمناسبة بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ منحة تعادل مرتب نصف شهر ... ويسرى هذا الحكم على جميع العاملين سواء الدائمين أو المؤقتين الذين تسرى عليهم أحكام القانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٨٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ » ... وذلك وفقاً للقواعد التي تصدرها وزارة المالية » . وتنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية المذكور صدر منشور عام من وزير المالية في ١٥/٩/١٩٨٧ بشأن قواعد صرف منحة بدء العام الدراسي تضمن الآتي : « وتوجه وزارة المالية النظر إلى اتباع القواعد والضوابط الآتية : ...

٤ - تصرف المنحة بنسبة المدة التي قضاهما العامل في الخدمة خلال الفترة من ١/٩/١٩٨٦ حتى ٣١/٨/١٩٨٧ .

٥ - تصرف المنحة للعاملين المرضى بأمراض مزمنة الذين منحوا إجازات استثنائية .

١٤ - لا تصرف المنحة للفئات التالية :

(أ) العاملون الذين يعملون في الخارج ...

(ب) العاملون الممارسون للعمل في الخارج ...

١٥ - يستبعد من حساب المدة التي تصرف عنها المنحة مدة الإيقاف عن العمل ومدد الغياب بدون مرتب » . وكذلك استعرضت الجمعية قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ الذي تنص المادة (١) منه على أن « تصرف لأعضاء هيئة التدريس ... والعاملين بالجامعة مكافأة حوافز شهرية طول العام وفقاً للبيان التالي » ... « والمادة (٤) من ذات القرار التي تنص على أن « لا يستفيد من مكافأة الحوافز إلا ... القائمون بأعمالهم فعلاً دون المنتدبين خارج الجامعة لكل الوقت والممارين طوال فترة التنب والاعارة » . وقرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن تشكيل لجان الامتحانات وصرف مكافآتها الذي جاء بالقواعد الملحقه به كالآتي : « المكافآت : تصرف عن الجهد المبذول في الامتحان إجمالية شاملة وبحيث لا تنسب إلى أيام معينة أو تواريخ عمل معينة وتصرف في نهاية

كل امتحان وفي حدود الحد الأقصى ٠٠٠ ، وأخيرا قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ الذي نص في المادة (١) منه على أنه « بمناسبة بدء العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ وتمويضا عما بذله العاملون من جهد كبير استمداذا لبدء العام الدراسي بتكليف من رئيس الجامعة ، يصرف لجميع العاملين ٠٠٠ مكافأة تشجيعية تعادل ٣٠٪ من أول مربوط الدرجة » . وقد صدر هذا القرار في ١٩٨٧/٩/٢٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن العامل يستحق اجرا مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الاجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . كما يستحق بدلات وحوافز ومكافآت يرتبط منها له بتوافر أسباب تقريرها المنصوص عليها في هذا القانون . وقد حظر المشرع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لأجازة يستحقها أو لسبب قرره القانون كتطبيق عقوبة الوقف عن العمل ، والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع علم الاخلال بمساءلته تأديبيا . غير أن الانقطاع الذي يترتب هذا الأثر هو الانقطاع الارادي الذي يرجع الى ارادة العامل اما اذا كان الانقطاع مرده ظروف وأسباب خارجة عن ارادته حالت بينه وبين مزاولة لأعمال وظيفته ، فلا يجوز أعمال الأثر المترتب على الانقطاع الارادي في هذه الحالة سواء من حيث الحرمان من الأجر أو المسالة التأديبية .

ولما كان السيد / في الحالة المعروضة - قد انقطع عن عمله بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقزايق في الفترة من ١٩٨٧/٥/٩ حتى ١٩٨٧/٩/١٤ وذلك لاعتقاله لأسباب سياسية ، وعن ثم فإن انقطاعه كان لظروف لا دخل لارادته فيها ، وبالتالي فيستحق أجره الأساسي كاملا - خلال مدة اعتقاله - وكذلك ملحقات الأجر للصيقة به ، والتي تنمو معه وجوبا وعلميا كالملاوات الاجتماعية والإضافية وبدل طبيعة العمل ٠٠٠ وعن استحقاقه للحوافز الشهرية الصادر بشأن قواعد صرفها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ، فقد استبان من مطالعة القرار المذكور أن صرف تلك الحوافز لا يرتبط بأداء العامل لبهجه غير عادي أو تحقيق معدلات أداء قياسية ، لصرفها بصصفة تكاد تكون جماعية ، ومن ثم يحق للمعرضة حالته صرف هذه الحوافز أثناء مدة اعتقاله . وعن منحه بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ ، فيبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن صرف هذه المنحة ومنشور وزير المالية للصناديق في ١٩٨٧/٩/١٥ الخاص بقواعد صرفها ، أن استحقاق تلك المنحة لطوائف العاملين المخاطبين بأحكام القرار الجمهوري المذكور غير مرتبط أيضا بأداء متميز لهؤلاء العاملين بل تصرف لهؤلاء

العاملين بصفة جماعية ، وبالتالي فيحق للمعروضة حالته صرف المنحة كاملة دون أن يستنزل منها مدة اعتقاله التي انقطع فيها عن عمله لأسباب خارجة عن إرادته .

وبالنسبة لمكافآت امتحانات العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ومكافأة بدء العام الدراسي الصادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ ، فيبين من قواعد صرف تلك المكافآت سابقة الذكر ، أن استحقاقها رهين مباشرة الصامل لعمله بشكل فعلي وتحقيق جهد متميز ، ومن ثم فهي تستحق للعامل المذكور بنسبة المدة التي ياتر فيها العمل فعلا .

المسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - استحقاق العامل - في الحالة المعروضة - لأجره الأساسي وملحقاته اللصيقة به وكذلك الحوافز الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ومنحة بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ وذلك خلال مدة اعتقاله .

٢ - أحقيته في صرف مكافآت امتحانات العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ، ومكافأة بدء العام الدراسي الصادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وذلك بنسبة المدة التي يساهم فيها في العمل بشكل فعلي .

(فتوى رقم ١١٢٨ في ٢٨/١١/١٩٨٩ جلسة ١/١١/١٩٨٩ ملف رقم ١١٣٥/٤/٨٦) .

(١٨٣)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

المواد ارقام ٦ ، ٩ ، ١١ من قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

يخص المشرع حسابا خاصا للتأمين في صندوق الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - حدد المشرع موارده والتي تضمن البالغ التي تندرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها القانون وجزء المعاش الذي تلتزم الخزنة العامة بإدائه وهو ٥٠٪ من دبط المعاش المحدد بواقع ١٢ جنيها شهريا - تلتزم الخزنة العامة بتمويل الصندوق في هذه الحدود وتمويل العجز في اموال الحساب المشار اليه عند فحص المركز المالي - التزام الخزنة العامة بتغطية العجز في اموال هذا الحساب لا يقوم الا اذا لم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته - يتحدد ذلك من واقع الفحص الاكتواري - مؤدى ذلك : ان الخزنة العامة لا تلتزم عند عرق مشروع الموازنة السنوية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بادراج مبالغ محددة لتمويل العجز السنوي في حساب الصندوق المشار اليه وانما يتصرف التزامها في هذا الشأن الى تغطية العجز الذي يسفر عنه الفحص الاكتواري - يجرى هذا الفحص كل ثلاث سنوات - تطبيق .

تنص المادة (٦) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن « يخصص في صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه في هذا القانون تكون موارده كالآتي :

١ - المبالغ التي تندرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون

٢ - جزء المعاش الذي تلتزم الخزنة العامة بإدائه

وتنص المادة (٩) منه على أن « يفحص المركز المالي للحساب المنشأ بمقتضى هذا القانون بمعرفة الخبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .. ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين وجود عجز في اموال الحساب ولم تكفي الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزنة العامة بإدائه وعلى المدير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه » . وتنص المادة ١١ منه على أن « يربط المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا القانون بواقع اثني عشر جنيها شهريا وتحمل الخزنة

١٠٠ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع خصص في صندوق الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساباً خاصاً للتأمين المنصوص في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وحدد موارده والتي تتضمن : المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنوياً لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون وجزء المعاش الذي تلتزم الخزنة العامة بإدائه وهو ٥٠٪ من ربط المعاش والمحدد بواقع اثني عشر جنيهاً شهرياً . وبالتالي تكون الخزنة العامة ملزمة بتمويل الصندوق في هذه الحدود فضلاً عن التزامها بتمويل العجز في أموال هذا الحساب الذي يظهر عند فحص المركز المالي طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ متى كان التزام وزارة المالية بأن تخصص في صندوق الهيئة وفقاً للبند ١ من المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ إلسالف ذكره المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنوياً لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون - لا يعني الإشارة إلى قيمة العجز الذي يظهر في موازنة الهيئة كل سنة بل يعني فقط ما يكفى من مبالغ لتمويل المعاشات سنوياً وحدها مادام أن المشرع قد خص التزام وزارة المالية بإداء قيمة العجز في أموال الحساب بحكم خاص نص عليه في المادة الثامنة وكان الثابت من نص المادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أن المركز المالي للحساب المنشأ طبقاً لهذا القانون يتم فحصه بعرفة الخبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل على ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وأن التزام الخزنة العامة بتغطية العجز في أموال هذا الحساب لا يقوم إلا إذا لم تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته ، وهو الأمر الذي يتحدد من واقع الفحص الاكتواري ويرتبط بإجراءاته ... لما كان ذلك ، فإن الخزنة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع الموازنة السنوية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - بإدراج مبالغ محددة لتمويل العجز السنوي في حساب هذا الصندوق وإنما يتصرف التزامها في هذا الشأن إلى تغطية العجز الذي يسفر عنه الفحص الاكتواري طبقاً للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والتي تتطلب أن يتم هذا الفحص مرة على الأقل كل ٣ سنوات ، وأن لا تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسوية العجز كما تتطلب أيضاً أن يحدد الخبراء الاكتواري أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه .

وبما أن وزارة المالية لم تستجب لطلب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في شأن تمويل حساب التأمين المشار إليه بقيمة العجز سنوياً ورات أن يتم التمويل على أثر ما يسفر عنه الفحص الاكتواري للحساب

كل ثلاث سنوات فإنه مسلكتها هذا يكون متفقاً مع حكم القانون ، ولا يكون ثمة وجه لمطالبة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتتويل هذا العجز سنوياً في مشروع موازنتها مع الأخذ في الاعتبار أن العجز الذي يظهر عند الفحص الاكتواري للحساب كل ٣ سنوات هو مجموع قيمة العجز في كل سنة من هذه السنوات الثلاث إذا لم يتم تسويته في السنة التالية .

للتذكير

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم التزام وزارة المالية بأدراج مبلغ سنوى لتغطية العجز في موارد حساب التأمين المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعى الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وذلك على التفصيل السابق بيانه .

(فتوى رقم ١١٤٦ في ١٩٨٩/١٢/٢ جلسة ١٩٨٩/١١/٨ ملف رقم ٤٣/١/٥٨ -)

(١٨٤)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

(ا) عاملون مدنيون بالدولة - بدلات - بدل تقني - الجمع بينه وبين بدل التفرغ .

مناف استحقاق بدل التقني واجمع بينه وبين بدل التفرغ المقدر للمهندسين هو ان يكون المهندس من مهندس مصلحة الري - المهندسون بالهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ .
المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨١ ، ليسوا من مهندسي مصلحة الري -
ان ذلك - لا يستحقون صرف بدل التقني ولا يجوز احتساب التقولين منهم الى الهيئة من
مصلحة الري بهذا البند - تطبيق .

(ب) بدل التقني - سلطة تقريره . الهيئة العامة لحماية الشواطئ .
لمجلس ادارة الهيئة العامة لحماية الشواطئ اذا راي منع مهندس الهيئة بدل التقني .
الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا البند ونسبة وأوضاعه بناء على ما تلتزمه
لجنة شئون الخدمة المدنية .

تبين للجمعية العمومية ان بدل التقني تقرر صرفه لمهندس الري
- وفقا لما قرره البرلمان عنه نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية لصام
١٩٤٨/٤٧ هنذ أول مايو سنة ١٩٤٧ بالاستعاضة عن بدل السفر الذي
كان يجري العمل به قبل ذلك ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء في
١٩٤٩/١٢/٢٨ بمنح بدل تخصص للمهندسين ووقف صرف بدل التقني
لجميع المهندسين المستفيدين على مهندس مصلحة الري . ثم صدر القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وفتح اعتمادات
إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ ونص في المادة الأولى منه
على أنه « اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ بمنح بدل التخصص طبقا
للغنائ التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يولي سنة ١٩٤٩ لجميع
المهندسين المشغلين بأعمال هندسية بحة الحاصلين على شهادات جامعية
أو ما يعادلها ٠٠٠ مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التقني
والكفاة عن ساعات العمل الإضافية ثم صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ
١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الفلا مقررًا وجوب خصم
هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى ألا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب
الفئة » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل
تفرغ للمهندسين ونص في مادته الثالثة على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل
التفرغ وبين بدل التقني أو المكافاة على ساعات العمل الإضافية ٠٠٠
ومع ذلك يجوز لمهندس الري الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال

ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل اختصاص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالتخصيص لمهندسي الري الري التحقوا أو يلتحقون بوزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ يصرف بدل تفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ ونصت المادة الأولى منه على أن « يعامل مهندسو الري الذين التحقوا أو يلحقوا بخدمة وزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ معاملة زملائهم المئينين قبلهم فيما يخص بصرف بدل التفتيش - متى استوفوا شروطه - مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ طبقا للقواعد المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٣ من القرار الجمهوري آنف الذكر » ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ قاضيا في مادته الأولى بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونصت المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز الجمع بين البدل المشار اليه في المادة الثانية والبدل المشار اليه في المادة الثالثة من هذا القرار ٠٠٠ ويجوز الجمع بين أيهما وبين أي بدل آخر أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية أو الجهود غير العادية » كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٢ على أن « يمنح مهندسو الري الذين ينطبق في شأنهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ و ٣ يونيو سنة ١٩٤٩ بشسأن بدل التفتيش لمهندسي مصلحة الري سواء كانوا من أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة لمياه النيل أو المنقولين من مصلحة الري الى الهيئة أو من الذين يعينون بالهيئة بدل التفتيش المقرر وفقا للفئات المحددة بقرارات مجلس الوزراء المشار إليها على أن يسرى على هذا البدل التخفيض المقرر قانونا » .

والمستفاد من ذلك أن بدل التفتيش قد تقرر وقفه لجميع المهندسين عدا مهندسي مصلحة الري منذ صدور قرار مجلس الوزراء في ١٢/٢٨/١٩٤٩ بمنح بدل تخصص للمهندسين ، الذي سمح لمهندسي الري بالجمع بين بدل التفتيش وبدل التفرغ وتأكد ذلك بصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه التي أبقى على أحكام قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٤٩ ، وكذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الذي أجاز لمهندسي الري الموجودين في الخدمة أنجمع بين هذين البدلين طبقا لقواعد موضوعية وزمنية محددة وأمتد هذا الحكم أيضا الى مهندسي الري الذين التحقوا بالخدمة بعد صدور هذا القرار وذلك بموجب أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ وأجاز للمهندسين

أعضاء نقابة المهندسين الجمع بين حق من البديلين المشار إليهما بالتفاوتين الثانية والثالثة من هذا القرار وأى بدل آخر أو التنازلات عن ساعات العمل الإضافية أو الجهود غير العادية .

ومقتضى التصريح المتقدمة أن منطقتي استحقاق بدل التفتيش والجمع بينه وبين بدل التفريغ المقرر للمهندسين هو أن يكون المهندس من مهندسي مصلحة الري . ومن ثم ، فإذا لم يكن المهندس أصلاً من مهندسي مصلحة الري أو مهندسي الري الذين يعملون بمصلحة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية والذين يشغلون وظائف مهندسية بها ويصرفون رواتبهم من الربط المخصص لوظائف المهندسين بميزانية مصلحة الري أو ميزانية الوزارة ، أو لم يعد من عداد مهندسي هذه المصلحة أو الوزارة لثقله خراجها فإنه ينتفى في شأنه مناط استحقاق بدل التفتيش ، وبالتالي لا يجوز له الجمع بين هذا البديل وبدل التفريغ .

وبما أنه لما كان ذلك وكان المهندسون بالهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٨ الذي اعتبرها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ليسوا من مهندسي مصلحة الري ، ولا يعملون بمصلحة وزارة الأشغال ، ومن ثم ، فإنه لا يحق لهم صرف بدل التفتيش ولا يجوز احتفاظ المنقولين عنهم إلى الهيئة من مصلحة الري بهذا البديل ، ذلك أن المسائل المنقول لا يحتفظ بالبديل الذي كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها ، وإنما يستحق البدلات المقررة للوظيفة المنقول إليها .

وبما أنه تبين لما تقدم، فإن منح بدل التفتيش لمهندسي الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ يكون غير جائز وذلك ما لم تنبج الإجراءات القانونية اللازمة بحيث يتم صرف البديل استناداً إلى نص قانوني خاص يقرره ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه : « يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية منسح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقاً للمواعيد التي يتضمنها القرار الذي يصدر في هذا الشأن وبمراعاة ما يلي :

١ - بدلات تقتضيها ظروف الوظيفة .

٢ - بدل إقامة .

٣ - بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة .

وكانت المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ قد نصت على أنه : يكون

لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة شئون الهيئة وتحقيق اغراضها ويباشر على الأخص ما يلي : . . .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بشئون موظفي الهيئة وعمالها وخاصة تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم بما لا يتجاوز الحدود القصوى المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، . فإنه على ضوء هذه الأحكام يكون لمجلس ادارة الهيئة العامة لحماية الشواطئ اذا رأى منح مهندسى الهيئة لبدل التفتيش الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا البدل ونسبه وأوضاعه بناء على ما تقترحه لجنة شئون الخدمة المدنية . فاذا لم يصدر هذا القرار امتنعت افادة مهندسى الهيئة من هذا البديل .

المسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية مهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ لبدل التفتيش وعدم جواز احتفاظ المهندسين المعيّنين بها والمنقولين اليها من مصلحة الرى بهذا البدل الا بصودر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتقريره لهم على النحو السابق بيانه .

(فتوى رقم ١١٤٧ فى ١٩٨٩/١٢/٢ جلسة ١٩٨٩/١١/١ ملف رقم ١١٤٣/٤/٨٦) .

(١٨٥)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

إدارة قانونية - العاملون بالإدارات القانونية بهيئات القطاع العام - حضورهم للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

تباشر هيئات القطاع العام ذات النشاط الذي كانت تباشره المؤسسات العامة قبل الغائها وتشرف على مجموعة من شركات القطاع العام - يظنض أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يظنض له كذلك أعضاء هذه الإدارات بهيئات القطاع العام التي تشرف عليها أساس ذلك : انطلاق طبيعة العمل في كلتا الحالتين - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وتبين لها أن المادة الأولى من قانون إصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة (١) على أن « تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة وخططها » ، وفي المادة (٢) على أن تكون لهيئة القطاع العام الشخصية الاعتبارية باعتبارها من أشخاص القانون العام » .

كما استعرضت الجمعية فتاها السابقة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٢٠ المبلغة لوزير الكهرباء والطاقة في ١٩٨٧/٦/٩ بعدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التبين والترقية للأسباب التي بنيت عليها والتي حصلها أن هيئات القطاع العام هي من أشخاص القانون العام طبقا لصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولكنها ليست خلفا للمؤسسات العامة ولا تعد من الهيئات العامة ، وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أشار الى وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة وليس فيه نص صريح بالنسبة لهيئات القطاع العام لعدم وجودها عند العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي لا تخضع الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ورأت الجمعية بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر ١٩٨٩ أنه لما كانت هيئات القطاع العام تباشر ذات النشاط الذي كانت تباشره المؤسسات العامة قبل إلغاءها وتتعرف على مجموعة من شركات القطاع العام وتقوم بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي من خلال هذه الشركات ويتكون رأس مالها من رموس أموال شركات القطاع العام التي تشرف عليها والملوكة للدولة ملكية كاملة وانصبه الدولة في رموس أموال هذه الشركات (مادة ٢ من قانون هيئات القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ويحرق على العاملين بها قانون نظام العاملين بالقطاع العام مادة ١٦) وكان من غير السائق أن يخضع أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولا يخضع له أعضاء هذه الإدارات بهيئات القطاع العام التي تشرف عليها رغم اتفاق طبيعة عملهم فقد انتهى رأى الجمعية من ذلك إلى سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام . وإن كان الأولى أن يعدل التشريع بحيث يتضمن نصا صريحا بسريان القانون السالف الذكر على هذه الفئة .

للإح

انتهى رأى الجمعية العمومية تقضى الفتوى ولتشريع إلى سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام والتوصية بتعديل التشريع لبتضمن نصا صريحا بذلك .

(دكتوى رقم ١١٨٧ في ١٦/١٢/١٩٨٩ جلسة ١١/١/١٩٨٩ ملف رقم ٧٤٣/٢/٨٦) .

(١٨٦)

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

ضريبة - ضريبة على الأرض الفضاء - ملك استحقاقها .

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء صندوق تمويل شروط السكن الاجتماعي المعدل بالقانونين رقمي ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، ١٣ لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المطارات الجوية والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تلخيص بيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - اقتصر فرض بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ للضمان إلى ضريبة على الأرض الفضاء تستحق بضريبة مئوية معينة من قيمتها - حدد للشرع تاريخ استحقاق الضريبة المذكورة في أول يناير التالى لتاريخ العمل بالحكم ذلك القانون وذلك بالنسبة للأراضي الفضاء لأحكامه . أما الأرض التي يتطابق منها خصوعها له مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها في أول يناير التالى لتاريخ العمل بذلك القانون - أحاط الشرع فيها بتعلق بمصر الأراضي الفضاء والقرارات الملوكين وتقدير قيمة الأرض والتكلم من التقدير والرفع والتفصيل إلى الأحكام بخصوص عليها في قانون الضريبة على المطارات الجوية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - عدم جواز إعادة تقدير قيمة وعاء تلك الضريبة بمناسبة العصر العام للزعم المبرأه عام ١٩٩٠ استنادا إلى حكم الاحالة الوارد بالمادة (٣) مكررا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ إلى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - القانون الأخير لم يتضمن أية قواعد لتقدير قيمة للأراضي الفضاء - كفى من قانوني أيجار الأملاك رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والقانون بريبة الأرض الفضاء ذاتية الفضاء وبجبال أعماله المستقل ولتتبع من الآخر - أن ذلك - الفاء أحد الأحكام التي تضمنها أحدها لا يؤدى إلى إلغاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر - لا يجوز الاستناد إلى الآثار السلبية التي ترتب على عائق للقرابة العامة كميرور لإعادة تقدير قيمة الأراضي الفضاء عند التقييم بالصبر المزمع إجراءه عام ١٩٩٠ - أساس ذلك : أن العبارة دائما إنما تكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون أية كانت الآثار التي ترتب عليه - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة الصادرة بجلسته ١٩/١٠/١٩٨٨ وتبينت أن المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المعدل بالقانونين رقمي ٣٤ لسنة ١٩٨٧ ، ١٣ لسنة ١٩٨٤ تنص على أن : « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بجميع المرافق العامة الأساسية ٠٠ ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض المفضية ٠٠٠٠ » وتنص للمادة ٤ مكررا (١) من ذات القانون على أن : « تؤدى للضريبة المصنوع عليها في المادة السابقة في أول يناير من كل سنة ، وتستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضي الفضاء القائمة وتجرى بمقدور هذا القانون اعتبارا من أول يناير التالى لتقضاء سنة على العمل به .

١٩٨٨/١٠/١٩

أما بالنسبة للأراضي التي يتحقق خضوعها لأحكام هذا القانون مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها اعتبارا من أول يناير التالي لانقضاء سنة على تاريخ خضوعها لاحكامه » وتنص المادة ٣ مكررا (٢) على أن « يتم تحديد قيمة الأرض الفضة الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالقود المسجلة وإذا لم توجد عقود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تحديد مصلحة الضرائب لعناصر الشركة إذا كان من بين عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم تنقضى على التسجيل أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على أن تزداد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (سبعة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل و التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . وفي جميع الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة يكون تقدير قيمة الأرض وفقا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . »

وتنص المادة ٣ مكررا (٣) على أن « يتبع في حصر الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتظلم من التقدير والرفع والتعميل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية . »

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيما كانت مادة بنائها ، وأيما كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة »

وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « تحصر المقارنات المنصوص عليها في المادة الأولى حصرا عاما كل ثماني سنوات ومع ذلك فيحصر كل ستة ما يأتي »

وتنص المادة (٩) على أن « تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة (١٣٤) »

وتنص المادة ١١ على أن « تقدر القيمة الإيجارية للعقارات المبنية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٣) تقديرا عاما كل ثماني سنوات وبعد التقدير خلال السنتين الأخرتين لكل فترة ٠٠٠ »

وتنص المادة (١٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « يكون تحديد أجره المباني بعد انشائها على أساس تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ سنوياً لحين البناء ... » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « فيما عدا الاسكان الفاخر لا يجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكن اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على ٧٪ من قيمة الأرض والمباني ... » .

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تقدر قيمة الأرض بالنسبة إلى الأماكن المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وفقاً لثمن المثل عند الترخيص بالبناء ... » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ضريبة على الأرض الفضاء تستحق بنسبة مئوية معينة من قيمتها وفي تحديد هذه القيمة اعتمد المشرع على عدة معايير فاعتد أولاً بالقيمة المحددة بالعقد المسجل فإذا لم يوجد فالتقدير الذي أجرته مصلحة الضرائب لعناصر التركة إذا كان من بين تلك العناصر أرض فضاء واشترط في كلتا الحالتين ألا يكون قد مضى على العقد المسجل أو تقدير مصلحة الضرائب خمس سنوات سابقة على تاريخ استحقاق الضريبة أما في غير هاتين الحالتين فتكون المعبرة في تحديد وعاء الضريبة المقررة بمعيار ثمن مثل قيمة الأرض الفضاء عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ سنوياً في نهاية السنة السابقة على تاريخ استحقاق الضريبة . وقد حدد المشرع تاريخ استحقاق الضريبة المذكورة في أول يناير التالي لتاريخ العمل بأحكام ذلك القانون أي في ١/١/١٩٨٠ وذلك بالنسبة للأراضي الخاضعة لأحكامه ، أما الأرض التي يتحقق مناط خضوعها له مستقبلاً فتستحق الضريبة بالنسبة لها في أول يناير التالي لانقضاء سنة على تاريخ ذلك الخضوع .

هذا وقد أحال المشرع فيما يتعلق بحصر الأراضي الفضاء وإقرارات الموقوفين ، وتحديد قيمة الأرض ، والتظلم من التقدير والرقع والتحصيل إلى الأحكام المنصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وترتيباً على ما تقدم ولما كان الثابت أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد حدد على سبيل الحصر أسس تقدير قيمة الأرض الفضاء والشروط المرتبطة بأعمالها على نحو قاطع لا لبس فيه أو غموض وأنه ربط بين تحديد قيمة وعاء الضريبة وفقاً للمعايير المتقدمة وتاريخ

استحقاقها ذلك التاريخ الذي ينصرف . كما هو واضح من صراحة نص المادة (٣) مكررا (١) من القانون المذكور - إلى ميعاد الاستحقاق الأول التالي لتاريخ العمل بأحكام ذلك القانون أي الميعاد الذي تكون فيه تلك الضريبة واجبة الأداء للمرة الأولى وبذلك تكون إرادة المشرع قد اتجهت إلى تحديد الوعاء الضريبي بصفة نهائية وثابتة في ذلك التاريخ ومن ثم فإنه لا يجوز القول بإعادة تقدير قيمة وعاء تلك الضريبة بمناسبة الفصل العام المزمع إجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا إلى حكم الإحالة الواردة بالمادة (٣) مكررا (٣) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ إلى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤. إذ أن هذه الإحالة تبعه حصا الطبيعي في تلك الأحكام المنصوص عليها صراحة في نص الإحالة والتي لا تتعارض مع أحكام القانون المحيل فالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وإن أحال في تقدير قيمة الأرض القضاء والتظلم من هذا التقدير إلى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فإن هذا القانون الأخير لم يتضمن أية قواعد لتقدير قيمة الأرض القضاء وإنما وردت تلك القواعد في القانون المحيل .

هنا فضلا عن أن القول بأن تلك الإحالة إنما تعني إحالة إلى الميعاد العام في إعادة التقدير ذلك المبدأ المستفاد من نص المادة ١١ من القانون المحال إليه التي توجب إعادة تقدير القيمة الإيجارية كل عشر سنوات وبذلك ينصرف حكم الإحالة إلى المبدأ العام في ذاته ، أما إعادة التقدير فتتم طبقا للأسس الواردة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ لا وجه لذلك لأن هذا القول يتعارض مع أحكام القانون المحيل على النحو المبالت بيانه كما أنه يؤدي إلى تكرار تطبيق مفاير التقدير تلك المعايير التي تمتعده الفرض منها بمجرد تحديد الوعاء الخاضع للضريبة في تاريخ الاستحقاق المنصوص عليه بالمادة (٣) مكررا (١) سالفة الذكر .

ولا يغير من ذلك إن المشرع قد استعمل في المادة (٣) مكررا (٢) من القانون المذكور لفظ الاستحقاق وهو لفظ يختلف في معناه ومدلوله عن لفظ الخصوع وهو ما يتنافى مع تيسيد وعاء الضريبة ذلك إن المشرع لم يترك هذا اللفظ مطلقا بحيث ينصرف إلى ميعاد الاستحقاق التالي للفصل العام المزمع إجراؤه عام ١٩٩٠ إنما ربطه بلفظ حكم المادة السابقة متبصرة بتاريخ معين هو تاريخ حلول ميعاد الضريبة للمرة الأولى وبذلك يحد هذا القول حجة لهذا الرأي وليس ضده .

كما لا وجه للقول أيضا بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ قد استعمل في تحديد قيمة الوعاء الخاضع للضريبة بلفظ الأسس التي تضمنها قانون الإيجار الأمكن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ في المادة (١٥) منه بتحديد

القيمة الإيجارية على أساس قيمة الأرض وفقا لثمن المثل عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ سنويا لحين البقاء وإن هذه الأيس قد ألغيت بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم يعد لها محل للتطبيق لا وجه لذلك لأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد اعتد بأكثر من معيار في تحديد قيمة الأرض الفضاء الخاضعة لأحكامه وما ثمن المثل إلا أحد هذه المعايير كما أنه لكل من قانون إيجار الأماكن وقانون ضريبة الأرض الفضاء ذاتيته الخاصة ومجال أعماله المستقل والتميز عن الآخر وبالتالي فإن إلغاء أحد الأحكام التي تضمنها أحدهما لا يؤدي إلى إلغاء الحكم المماثل الوارد بالقانون الآخر .

وأخيرا فإنه لا محل للاحتجاج بالآثار السلبية التي تترتب على عائق المزاينة العامة كمبرر لاعادة تقدير قيمة الأراضي الفضاء عند القيام بالحصر المزمع إجراؤه عام ١٩٩٠ ذلك أن العبرة دائما إنما تكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون أيا كانت الآثار التي تترتب عليه .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتفريع إلى تأييده فتواها السابقة الصادرة بجلسته ١٩/١٠/١٩٨٨ من عدم جواز إعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء عند إجراء الحصر العام المزمع إجراؤه عام ١٩٩٠ .
(فتوى رقم ١١٣٩ في ١٩٨٩/١١/٢٨ جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ ملف رقم ١٢٥/٢/٧) .

(١٨٧)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

أحوال الدولة العامة والخاصة - الأراضي المدة للبناء - مقابل الانتفاع - (حكم محل) .

المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وقراري محافظ الاسكندرية رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ و ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ يقر بأن تسوية أوضاع الحائزين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي المدة للبناء - المشرع تلت بالمحافظة المختص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي المدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والالتزام بالقواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - قراري محافظ الاسكندرية المشار اليهما أجازا بيع تلك الأراضي للرأغبين في شرائها من وانضم اليه عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى ١٩٨٢/١/١٤ وذلك وفقا للتمن الذي تقدمه اللجنة المختصة بالإضافة الى مقابل انتفاع عن مدة العيالة السابقة بما لا يجاوز خمسة سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ٢١ من قيمة التمن الذي تقدمه اللجنة المختصة وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المباني السكنية في المناطق الشعبية - تنظيم مقابل الانتفاع المشار اليه بعد جزء لا يتجزأ من قواعد التصرف في الأراضي المدة للبناء المستقلة في المباني السكنية والمشروعات المشار اليها - اثر ذلك : وجوب التليد بقيمة مقابل الانتفاع المدة به عند بيع تلك الأراضي لوافضي اليد عليها - تطبيق .

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه « يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاخمة والممتدة لمسافة كيلومترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي على أن تعطى أولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة القيمين فيها العاملين في دائرتها ٠٠٠٠ وتنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تسرى الأحكام والقواعد المرافقة على الحائزين للأراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٤ وتسوى أوضاعهم وفقا لهذا الأحكام » وتنص المادة (١) من قواعد تسوية أوضاع الحائزين للأراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق محافظة الاسكندرية حتى ١٩٨٢/١/٢٤ الصادر بها قرار المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ على أنه « يجوز لرأغبى لشراء من الحائزين لأراضى الدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة

الذين يثبت حيازتهم لتلك الأراضي حتى ١٩٨٢/١/٢٤ أن يتقدموا بطلبات الشراء على الاستمارة المعدة لذلك الى جهاز حماية املاك المحافظة خلال المواعيد التي يحددها الجهاز ٠٠٠ وتنص المادة (٦) من ذات القواعد على أن « تختص لجان بحث طلبات الشراء بما يلي ٠٠٠ (ب) وضع التقدير المبدئي لقيمة الأرض المطلوب شراؤها بالإضافة الى تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن الفترة السابقة على التقدم بطلب الشراء بما لا يجاوز خمس سنوات وذلك بالنسبة للمباني السكنية بالمناطق الشعبية او ذات الطابع الشعبي الاقتصادي ٠ وتنص المادة (٧) على أن « يعرض تقرير لجنة بحث طلبات الشراء ٠٠٠ على اللجنة الاشرافية التي تقوم بمراقبة التقرير وفي حالة الموافقة على البيع بحال أمر تقدير نمى البيع الى اللجنة المختصة بتقدير اثمان وفئات ايجار اراضى الدولة والمحافظة ٠٠٠ وتنص المادة (٩) على أن « يضاف الى ثمن بيع الأراضي التي سيتم التعاقد على بيعها طبقا لاحكام هذا القرار مقابل الانتفاع عن مدة الحيازة السابقة على البيع بما لا يجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية وذلك فيما عدا المباني السكنية بالمناطق الشعبية وفقا لقرار المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الصادر بجلسته ١٩٨٢/٣/١٧ » .

واخيرا تنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ على أن « تعدل القواعد المرفقة لقرار السيد المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ ٠٠٠٠٠ على النحو التالي : تضاف فقرة جديدة الى المادة التاسعة تنص بان يكون مقابل الانتفاع في جميع الحالات - عن المباني الشعبية بـ ١٠٪ من الثمن المقرر بمعرفة لجان التقدير المختصة عند تسوية اوضاع الحائزين للأراضي الممنعة للبناء طبقا لهذا القرار » .

ومفاد ما تقدم أن قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ناط بالمحافظ المختص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي الممنعة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي ضوء القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء ٠٠٠٠٠ وانه تنفيذا لاحكام هذا القانون أصدر السيد محافظ الاسكندرية القرارين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ بقواعد تسوية اوضاع الحائزين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي الممنعة للبناء فأجاز بمقتضى هذه القواعد بيع تلك الأراضي للرغابيين في شراؤها من واضي اليد عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى ١٩٨٢/١/١٤ وذلك وفقا للثمن الذي تقدمه اللجنة المختصة بالإضافة الى مقابل انتفاع

عن مدة الحيابة السابقة بما لا يتجاوز خمسة سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تقرره اللجنة المختصة وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المباني السكنية في المناطق الشعبية واذ كان الثابت مما تقدم أن تنظيم مقابل الانتفاع المشار اليه بعد جزأه لا يتجزأ من قواعد التصرف في الأراضي الممنوعة للبناء المستغلة في المباني السكنية والمشروعات المشار اليها وهم تلك القواعد التي فرض المحافظ في اصدارها بمقتضى حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي سالف الذكر ومن ثم يعتبر هذا القرار صادراً من السلطة المختصة باصداره يتبعاً لذلك التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به عند بيع تلك الأراضي لتواضع اليد عليها ولا يغير من ذلك أن كتاب دورى الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة بوزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قد حدد مقابل الانتفاع لأطيان المنافع الصومية المستغلة في الزراعة أو المباني السكنية بواقع ٥٪ من قيمتها السوقية ذلك أن هذا الكتاب الدورى لا يبدو أن يكون مجرد توجيهات غير مازمة للاسترشاد بها عند تحديد مقابل الانتفاع عند التصرف في الأراضي المشار اليها . ذلك أن المحافظ لا يراعى وفقاً للمادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي عند إصداره القواعد السالف ذكرها إلا ما يصدره مجلس الوزراء من قواعد في هذا الشأن وليس في الأوراق ما يشير الى صدور هذه القواعد .

للإحاطة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحصيل مقابل الانتفاع بالأراضي الممنوعة للبناء في نطاق محافظة الاسكندرية المستغلة في المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والمباني السكنية عدا تلك المباني القائمة في المناطق الشعبية عنه يبيعها لمنازلها يتم وفقاً للنسبة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

(انتهى رقم ١١٤١ في ١٩٨٩/١١/٢٨ جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ ملفه رقم ١٣٤/٢/٧) -

(١٨٨)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عقلون مدنيون بالقوة - ترقية - تصويب القرار (تسوية خاطئة) (قوات طيحة) -
 الفقرة (أ) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين -
 القرارات الإدارية التي تولد خطأ أو مركزاً شخصياً للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت
 متى صدرت سليمة وذلك استجابة لمواضع المصلحة العامة التي تقتضي استقرار تلك
 الأوضاع - إذا صدر قرار عيب من شأنه أن يولد خطأ فإن هذا القرار يجب أن يستقر
 عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في
 الموضوع ذاته الكفاءة للمواضع المصلحة العامة - إذا انقضت سنتين يوماً من تاريخ نشر
 القرار أو إعلانه قياساً على مدة الطعن القضائي اكتسب القرار حصانة تجعله من أي إلغاء
 أو تعديل ويصبح عندئذٍ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تلمسه القرار - أثر ذلك :
 كل إخلال بهذا الحق يرقى لاحق بعد أمراً مطلقاً للقانون يعيب القرار الأخير ويهلكه -
 يستثنى من موعده السنتين يوماً المشار إليه القرار المبيح الذي لحقت به مخالفة جسيمة لاحكام
 القانون تجرعه من صفة كعصوف قانوني وأيضا القرار الإداري المبني على فشل أو تملس
 يعيب الرضاء وكذلك يسري ذات الاستثناء على قرارات التسوية الخاطئة باعتبار أن الحق
 في التسوية مستمد من القانون مباشرة - أثر ذلك : عدم تصويب تلك القرارات وتصدير
 جهة الإدارة قرارها بسحبها في أي وقت دون التقيد بمبدأ السنتين يوماً المشار إليه -
 يستثنى من ذلك القرار الإداري الصادر بترقية العامل ترقية عادية حتى لو كان قد بني
 على تسوية خاطئة لحالت الوظيفية وأيا ما كان وجه مخالفة التسوية لأحكام القانون :
 لا يجوز سحبه الا في خلال ميعاد السنتين يوماً للقررة لسحب القرارات الإدارية الخاطئة -
 أساس ذلك : قرار الأرقية ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً للعامل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (أ) من القانون رقم ٧ لسنة
 ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين التي تنص على أنه
 . . . ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي
 يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستحق
 الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانوناً مضافاً إليها
 للمطوّلان المصوصص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من
 المستحقين لها ، وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والمطارات العورية
 التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو القرارات النهائية
 الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة إن يحتاج
 بين أحد الوضعتين الآتين :

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الأبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع علم استحقاقه للزيادة المشار اليها ، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها . • والمادة ١٢ من ذات القانون التي تنص على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٤ » .

استبانة الجمعية ان القاعدة المستفردة هي ان القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الأوضاع . أما بالنسبة للقرارات الادارية الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضى أنه اذا صدر قرار مريب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته . وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي، بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويطله . ويستثنى من موعد الستين يوما المشار اليه القرار المريب الذي لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفته كتصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجرد الفعل المادي المنبهم الآخر قانونا فلا تلحقه أى حصانة ، وتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أى وقت كما يستثنى من الموعد المذكور القرار الإداري المبني على غش أو تدليس يعيب الرضاء فيكون هذا القرار غير جدير بالحماية ، وتصدر جهة الادارة أيضا قرارها بسحبها في أى وقت .

وكذلك يسرى ذات الاستثناء على قرارات التسوية الخاطئة فهي من نوعية القرارات التي يتم سحبها دون التقيد بميعاد الستين يوما المشار اليه باعتبار أن الحق في التسوية مستمد من القانون مباشرة .

هذا وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أن القرار الإداري بترقية العامل ترقية عادية - حتى لو كان قد بني على تسوية خاطئة لحالته الوظيفية وأيا ما كان وجه مخالفة التسوية لأحكام القانون - فإنه ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا للعامل ، وبالتالي فلا يجوز سحب هذا القرار الميعب الا في خلال ميعاد الستين يوما المقرر لسحب القرارات الإدارية الباطلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة العامل المعروضة - يبين أن جهة الإدارة لم تقم بتسوية وضعه الوظيفي تسوية قانونية صحيحة وفقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان في ١/١/١٩٨٤ ، ثم أصدرت قرارا بترقية المذكور ترقية عادية في ٢/٦/١٩٨٤ .

واذ لم يثبت من الأوراق سحب هذا القرار الميعب الذي استند إليه نسوية خاطئة في خلال الميعاد المقرر لسحب القرارات الإدارية الباطلة ، ومن ثم فإنه يكتسب حصانة تمصه من أي إلغاء أو تعديل .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصين قرار الترقية في الحالة المعروضة للأسباب السابق ايضاحها .
(فتوى رقم ١١٤٨ في ٢/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٥/١١/١٩٨٩ ملف رقم ٧٥٢/٣/٨٩) .

(١٨٩)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

قراءة محلية - عقود تملك الوحدات السكنية الاقتصادية - فواتر القروض - عقود
التمويل بها .

الحاوي ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٧ من التقنين الفني والمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩
سنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين الأجر والمبتاجر والمادة ١١٠
من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تملك المسكن
الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها او تقيهاا المحافظات - المشرع ناط رئيس مجلس الوزراء
وضع قواعد وشروط تملك المسكن التعمية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات
بال صناعيها - طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ تقوم المحافظات
بيبيع الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/١ على اساس تكلفة المباني
بدون الارض وتقسف القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد - اذا تأخر التتوى عن سداد اى
خسف في المواعيد المحددة له تسرى على الاقساط التأخر سدادها فوائد تأخر بواقع ٢٧
من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد - تدرج فواتر القروض التي تحصل عليها المحافظات
تتمويل ببناء هذه التوعية من المسكن ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء تلك المسكن
والتي يتحصل بها المشترين - اثر ذلك - لا وجه لاستبعاد فواتر القروض من تكلفة
المباني (١) - عدم النص في عقود تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي اقامتها محافظة
البحيرة مع المواطنين بعد ١٩٧٧/٩/١ على أن لمن البيع يشمل قيمة فواتر القروض التي
حصلت عليها المحافظة لبناء تلك الوحدات لا يجوز تعديل المقود المذكورة باضافة قيمة
الاقساط والفواتر اقسار اليها الى لمن البيع بالارادة المتفردة للمحافظة - اساس ذلك :
ان العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقله ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او لاسباب
التي يقرها القانون - اثر ذلك : لا يسوغ للمحافظة طلب ابطال المقود اقسار اليها للخلط
في القانون - حق المحافظة في النص صراحة في المقود الجديدة على التزام المشترى بالفواتر
المذكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٢٠ من التقنين المدني التي
تنص على أنه « اذا وقع المتعاقد في غلط جوهري جاز له أن يطلب ابطال
العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ، أو كان على علم
به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه » . والمادة ١٢١ من ذات التقنين
التي تنص على أن « (١) يكون الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامة
بحيث يمنع منه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط ... »
والمادة ١٢٢ منه التي تنص على أن « يكون العقد قابلا للابطال لغلط في

(١) تراجع فتوى الجمعية السورية لفسى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ
١٩٨٩/١/٤ .

القانون اذا توافرت فيه شروط المخطط في الواقع طبقا للمادتين المتابعتين ، هذا ما لم يقضى القانون بغيره . • والمادة ٤٧ منه التي تنص على أن « (أ) القيد شرعية المتقاعدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا بانقضاء الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون . » •

كما استعرضت المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أن « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير اجرة تقبى عن الأجرة القانونية ، التي مستأجرها على أساس الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » • وكذلك استعرضت الجمعية المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتهدياته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات التي تنص على أنه « ... ثانيا : بالنسبة لوحدة المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموجبة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » • وقد جاء بالملحق رقم (٢) من القرار المذكور ما على :

أولا : «تسب التوزيع : ... يتم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبنى بدون الأرض وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد ... خامسا : حالات التأخير في السداد ... وأحكام أخرى :

— في حالة تأخير المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ...

— يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة ... وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط •

— تزول حصة البيع ومقابل الانتفاع « بمساكن الايواء » الى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي على أن يجعل الصندوق بقيمة أقساط القروض والفوائد التي استحصلت في بناء هذه الوحدات • واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون

تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ناط بـ رئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تمليك المساكن المشار اليها التي أقامتها المحافظات . وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو تقيمها المحافظات وتشغل بعد هذا التاريخ . وبالنسبة لقواعد تمليك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - حسبما جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور - فانها تقتضي بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات أساس تكلفة المباني بدون الأرض ، وتقسط للقيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد فاذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد .

ولئن كان قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه لم يتطرق هو أو القواعد الواردة بالجدول الثاني المرفق به صراحة الى فوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء هذه النوعية من المساكن ، الا انها تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء تلك المساكن والتي يتحمل بها المشترون - وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الايواء - حيث نصت القواعد الواردة بالجدول الثاني المشار اليه - صراحة - على أن القروض وفوائدها التي استخفمت فى بناء هذه المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ولا يحتاج فى هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء - مسالف الذكر فيما تضمنه تحديد قواعد تمليك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر فى هذا القانون ، وبالتالى فيتعين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستخفمة فى بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة المباني ذلك لانه أيا كان الرأى فى مشروعية القرار المذكور ، والتزامه بحلود التفويض ، فان التكلفة الفعلية للمباني التي يلتزم بها المشتري تندرج تحتها الفوائد الخاصة بقروض تمويل البناء ، بما لا وجه معه لاستبعادها من هذه التكلفة - وهذا هو الرأى الذى سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ١٢٨/٢/٧ .

ولما كانت محافظة البحيرة ، في الحالة المعروضة ، قد أبرمت بعد ١٩٧٧/٩/٩ عقود التمليك وحدات سكنية اقتصادية للمواطنين ولم ينص في هذه العقود على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المحافظة لبناء تلك الوحدات . فانه لا يجوز - والحالة هذه - تعديل العقود المذكورة بإضافة قيمة الاقساط والفوائد المشار اليها الى ثمن المبيع - بالارادة المنفردة للمحافظة ذلك لأن المقدم هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون ولا وجه للقول بأن المحافظة قد وقعت في غلط في القواعد القانونية المنظمة لبيع الوحدات السكنية الاقتصادية والواردة بالجهول الثاني المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ مسالف الذكر ، حيث أن التكلفة الفعلية للمباني تشمل فوائد القروض أو أن المحافظة لم تنبئ الى وجوب اضافة فوائد القروض التي حصلت عليها لبناء هذه الوحدات الى التكلفة الفعلية للمباني طبقا للقواعد المشار اليها وانه يترتب على ذلك أن يكون للمحافظة حق طلب ابطال العقود المشار اليها ، ان لم يرتض المشترون بزيادة ثمن الوحدات المباعة لا وجه لهذا القول لأنه من المسلم به فقها وقضاء أن الغلط المبرر لطلب ابطال المقدم هو الذي يكون غلطا جوهريا والذي يبلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام المقدم لو لم يقع في هذا الغلط وأن الغلط اذا كان في القانون يجب أن تتوافر فيه شروط الغلط في الواقع فضلا عن أن الغلط في القانون هو الغلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف أما الغلط في المسائل المختلف عليها فعلا وترجيح رأى دون آخر فلا أثر له في صحة المقدم وبالتالي فان عقود البيع التي حددت ثمنها لتتمليك الوحدة السكنية دون أن تضمن الثمن النص على فوائد القروض لا تنطوي على غلط جوهرى يبرر طلب ابطالها لأن تحمل هذه الفوائد أو عدم تحملها لم يكن له تأثير في مدى اقدم المحافظة على تمليك الوحدة السكنية فضلا عن أن هذه المسألة كانت محلا للخلاف القانوني فلا يثير مسألة الغلط في القانون ، وعليه فلا يسوغ للمحافظة طلب ابطال العقود المشار اليها بالغلط في القانون وذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على إلزام المشتري بالفوائد المذكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني .

للك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
 اضافة فوائد القروض التي حصلت عليها محافظة البحيرة لاقامة وحدات
 سكنية اقتصادية ، الى القيمة الفعلية للمباني التي يلتزم بسدادها المشترون
 لتلك الوحدات ، وذلك بالنسبة للمقود التي تم ايرامها بالفعل مع هؤلاء
 المشترين بعد ١٩٧٧/٩/٩ للأمنيات المتألفه بها .

(لتري رقم ١١٧٨ في ١٠/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٥/١٥/١٩٨٩ ملف رقم ١٣٦/٤/٧ ،

(١٩٠)

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - كاديو الكفاية - (أعضاء المنظمات النقابية) (اللجنة النقابية بمديرية التكوين والتجارة الداخلية بالتقوية) قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - أفرد فقرة أعضاء المنظمات النقابية بينهم على فيما يتمثل بوضع التقدير عنهم لإوجب أن تقدم كتابتهم في جميع الأحوال بما لا يقل عن ترتيب كتابتهم في السنة السابقة على انتخابهم لعضوية المنظمة النقابية - أي ذلك : انطبق هذا الحكم على عضو المنظمة النقابية سواء كان متفرغا أو غير متفرغ - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منه على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع تقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها ... » وفي المادة ٣٠ على أن « تعلن وحدة شئون العاملين العامل بالأسفل بصورة من البياض المخصص عن أطاقه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين بحسب الأحوال . وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه . ويكون تظلم العاملين شاغلي الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم إلى السلطة المختصة . ويكون تظلم باقي العاملين إلى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوحدة ان وجدت . . . ويبت في التظلم خلال سبتيين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا ، ولا يعتبر بيان تقييم الأداء أم التقييم نهائيا إلا بعد انقضاء مهلة التظلم منه أو الوبت فيه » ونصت المادة ٣٢ - الخاصة بكيفية وضع التقارير في بعض الحالات الخاصة - على أنه : « بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية تحدد مرتبة كتابتهم بما لا يقل عن مرتبة تقدير كتابتهم في السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابية » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع يعد أن عهد إلى السلطة المختصة بوضع نظام لقياس كفاية أداء العاملين بالوحدة وتحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها فقد أفرد المشرع أعضاء المنظمات النقابية بحكم خاص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم ، إذ أوجب أن تقدم كتابتهم في جميع الأحوال بما لا يقل عن ترتيب كتابتهم في السنة السابقة على انتخابهم لعضوية المنظمة النقابية قاصدا من ذلك كفالة نوع

من الحماية لأعضائه هذه المنظمات يتمتع معها على جهات عملهم التأثير عليهم من خلال ممارستها لاختصاصها بوضع تقارير كفاءتهم السنوية بما يتعين معه القول بانطباق هذا الحكم على عضو المنظمة النقابية سواء كان متفرغا أو غير متفرغ .

ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا اجتهد مع صراحة النص . وكان مقتضى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أن تقرير كفاية العامل عضو المنظمة النقابية لا يجوز أن يقل عن ترتيب كفايته في السنة السابقة على انتخابه لعضوية المنظمة ، وبالتالي يتعين أن تقدر كفايته على هذا النحو .

ولما كان الثابت من الأوراق أن السيد / رياض إبراهيم على صقر عضو مجلس إدارة اللجنة النقابية بمديرية التموين والتجارة الداخلية بالمنوفية في الدورة من ١٩٨٣/١٩٨٧ وكان آخر تقدير كفاية حصل عليه قبل انتخابه لعضوية اللجنة النقابية بمرتبة ممتاز عن عام ١٩٨٢ وعن الفترة من ١/١ إلى ٣١/١٢/١٩٨٣ ، ومن ثم يحق له تقدير كفايته بمرتبة ممتاز طوال مدة عضويته في اللجنة النقابية وبالتالي فإن تقدير كفايته أثناء عضويته بهذه اللجنة بمرتبة جيدة عن أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ يكون مخالفا للقانون ويتعين تعديله ليكون بمرتبة ممتاز تطبيقا لصراحة النصوص .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / رياض إبراهيم على صقر من العاملين بمديرية التموين ولتجارة الداخلية بالمنوفية في الاحتفاظ بتقدير كفايته الحاصل عليه بمرتبة ممتاز قبل انتخابه لعضوية اللجنة النقابية بالمديرية وذلك خلال فترة عضويته لمجلس إدارة اللجنة .

(أذى رقم ١١٨٨ في ١٦/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٥/١١/١٩٨٩ ملف رقم ٣٣٦/٦/٨٦) .

(١٩٩١)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالوكالة - ترقية - تقارير الكفاية - (ساقط الوظيف العليا) .

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية وفراغ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه - للترشح عند الئ السلطة المختصة بوضع نظام شامل يكفل قياس كفاية أداء جميع العاملين بالوحدة بما يحقق أهدافها بحسب نوعية الوظائف بها - بالنسبة للوظائف العليا أخضع المشرع لها لقياس الكفاية - الرجوع الأسس لذلك هو ما يبداه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تودع بملفات خدمتهم بعد اعتمادها من السلطة المختصة - يكون تقرير كفاية أدائهم بذات مراتب تقارير الكفاية للدرجة الشاغل وظائف الدرجة الأولى وما دونها ومنها مرتبة ممتاز - تتم ترقية شاغل الوظائف العليا بالاقتدار بصفة مطلقة ويكفي لإثبات الصلاحية لها بيان تقييم أداء واحد يقرر صلاحية العامل وامتيازه مضافا إلى ذلك ما يحويه ملف خدمته من بيانات ومظاهر للامتنياز فضلا عن توافر شروط شغل الوظيفة في حقه أساس ذلك : تطبيق .

نئين للجمعية العمومية أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاطات الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها ... » ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلي لوظائف من الدرجة الأولى فما دونها . ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يبداه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم ... » وفي المادة ٣٧ على أن « تكون الترقية لوظائف المرتبتين الممتازة والعالية بالاقتدار ، وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد من ملفات خدمتهم من عناصر الامتنياز ... » وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاقتدار في حدود النسب الواردة بالجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة ، على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ... ويشترط في الترقية بالاقتدار أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في السنتين الأخيرتين وبفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة ، وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ... » كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف

للمسلمين المدنيين بالثبوتة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه قد تضمن في الملحق رقم (٣) منه « تعريف الوظائف » فيما يتعلق بالحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل الوظائف العليا « قضاء مدة بيئية قدرها سنة على الأقل في وظيفة من الترقية العالية بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة الممتازة ، وقضاء مدة بيئية قدرها سنة على الأقل في وظيفة مدير عام بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة العالية » .

والاستيفاء من ذلك أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ عهد إلى السلطة بوضع نظام شامل يكفل قياس كفاية أداء جميع العاملين بالوحدة بما يتحقق أهدافها بحسب نوعية الوظائف بها . وأنه ولئن كان الظاهر أن المشرع قد قصر وضع هذا النظام على العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها ، إلا أنه بالنسبة للوظائف العليا أيضاً فقد أخضع شاغليها لنظام قياس الكفاية بأن جعل المخرج الأساسي لذلك هو ما يملئه الرؤساء بشأنهم سنوياً من بيانات تدرج بملفات خدمتهم بعد اعتمادها من السلطة المختصة وفي نفس الوقت نص في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على إمكان تقدير كفاية الأداء لشاغلي الوظائف العليا بنات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى وما دونها ومنها مرتبة ممتاز .

وبما أنه ولئن كان الظاهر طبقاً لما تقدم أن المشرع ساوى بين جميع العاملين سواء أكانوا شاغلي الوظائف العليا أم من شاغلي وظائف الدرجة الأولى وما دونها في الخضوع لنظام قياس كفاية الأداء وفي تحديد مراتب الكفاية التي تقدر على أساسها كفايتهم ، إلا أنه في الواقع من الأمر لم يوجد التعامل بينهم فيما يتعلق بشروط الترقية بالاختيار ، فبينما استلزم في الترقية إلى غير الوظائف العليا على ما هو وارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حصول العامل على مرتبة ممتاز في تقرير كفايته عن السنتين الأخيرتين مع تفصيل من حصل على هذه المرتبة في السنة السابقة مباشرة على أن يتقدم بالترقية في ذات مرتبة الكفاية ، فإنه بالنسبة للترقية إلى الوظائف العليا وهي تتم بالاختيار بصفة مطلقة لم يشترط لاجرائها حصول العامل على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز ، اكتفاءً بوجوب استظهار صلاحية العامل للترقية إليها وهو ما يكفي لإثباته بيان تقييم أداء واحد يقرر صلاحية العامل ويميزه بصفاتها إلى ذلك ما يحويه ملف خدمته من بيانات ومظاهر للامتنياز فضلاً عن توافر شروط شغل الوظيفة في حق ولم يتطلب حصوله على أكثر من بيان تقييم أداء واحد يكفي من امتيازاته ويؤكد ذلك أن الأحكام الواردة بالجدول (٢) المرفق بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فيها يتعلق بالجدول

البينة اللازم قضاؤها قبل ترقية العامل داخل المجموعة النوعية للوظائف العليا اشترطت قضاء مدة قدرها سنة واحدة لترقية المدير العام الى وظيفة من الدرجة المالية وقضاء مدة قدرها سنة واحدة لترقية شاغل الدرجة العالية الى وظيفة من الدرجة الممتازة بما يقتضى القول بأن حصول العامل على بيان تقييم اداءه حتى يمكن النظر في ترقيته ، فضلا عن عدم وجود مستند قانوني له فانه يتعارض صراحة مع ما جاء في قرار رئيس الجهاز سالف البيان ، ويؤدي الى اخضاع العاملين من شاغلي الوظائف العليا الى نظام تقارير الكفاية ذاته شأنهم في ذلك شأن العاملين من غير شاغلي هذه الوظائف وهو أمر لم يهدف اليه المسرع حينما أخضع شاغلي وظائف الادارة العليا لنظام بيان الاداء وهو نظام يختلف عن نظام تقارير الكفاية رغم اتحادهما في الهدف .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يكفى لترقية العامل من شاغلي الوظائف العليا الى درجة اعلى داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان اداء واحد يكشف عن مستوي كفايته طبقا لاحكام القانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ١١٩٠ في ١٦/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٥/١١/١٩٨٩ تلك رقم ٥٦٧/٢/٨٦) .

(١٩٢)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مديون بالدولة - علاوة تشجيعية - مناه استطلاعية - (العامل المتفرغ للعمل النقابي) .

قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ والقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع في قانون النقابات العمالية وضع تنظيما خاصا لوضع العامل الذي يتفرغ لخدمة مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي فقرر استحقاقه خلال فترة تفرغه لجميع الترفيقات وجميع العلاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المالي كما لو كان يؤدي عمله فعلا وذلك مع حساب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلية للعامل - اساس ذلك : ان تفرغ العامل للعمل النقابي ينبغي الا يؤدي بحال الى الاضرار بوضعه الوظيفي الثابت له والمزايا المتعلقة به والتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترفيقات والعلاوات والحوافز والمكافآت - المشرع في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اشار اليه حدد شروط وضوابط منح العامل علاوة تشجيعية تطلب المشرع توافر عنصرين مجتمعين ان تكون كفاية العامل قد قدمت بمرتبة ممتازة عن العاملين الاخرين وان يكون قد بذل جهدا خاصا او حقق اقتصادا في التكاليف او رفع مستوى الاداء - تخلف العنصر الثاني المشار اليه في شأن العاملين المتفرغين لخدمة مجلس ادارة المنظمات النقابية - اساس ذلك : اعمال حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اشار اليه وتطبيقا لها - تطبيق .

ينص قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ في المادة ٤٥ منه على انه « يجوز ان يتفرغ عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي ... »

ويستحق عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية المتفرغ خلال فترة تفرغه جميع الترفيقات والعلاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المالي كما لو كان يؤدي عمله فعلا ، وتحسب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلية للعامل . وتلتزم الحكومة ووزارات الحكم المحلي والهيئات العامة والقطاع العام وكذلك منشآت القطاع الخاص التي يصدر بتحديداتها قرار من الوزير المختص بصرف اجر العامل المتفرغ التابع لها وجميع مستحقاته الأخرى خلال فترة تفرغه » .

وينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٥٢ منه على انه « يجوز للسطة المختصة منح

العامل علاوة تشجيعية تعادل الملاوات العمورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك طبقاً للأوضاع التي تقررها ، وبمراجعة ما يأتي :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حُدِثت بمرتبة ممتازة عن العامين الآخرين وأن يكون قد بذل جهداً خاصاً أو حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء .

٢ - ألا يمنح هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين .

٣ - ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ، فإذا كان عدد العاملين في تلك الوظائف أقل من عشرة تمنح العلاوة لأحد منهم .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون التقايات العمالية وضع تنظيمياً خاصاً لوضع العامل الذي يتفرغ لمضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي . فقرر استحقاقه خلال فترة تفرغه لجميع الترقيةات وجميع الملاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المالي كما لو كان يؤدي عمله فعلاً . وذلك مع حساب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلية للعامل . وغنى عن البيان أن هذه المعاملة التشجيعية المتميزة التي خص بها المشرع العاملين المتفرغين للعمل النقابي قصد منها رعاية مصالح هذه الطائفة حتى تنصرف الى أداء مهمتها النقابية وهي مطمئنة الى أوضاعها الوظيفية ، وحتى لا تثار من أداء تلك المهمة التي تقوم بها لصالح جميع العاملين في الوحدات التي تمثلها . ومن ثم ، فإن تفرغ العامل للعمل النقابي ينبغي ألا يؤدي بحال الى الأضرار بوضعه الوظيفي الثابت له والمزايا المتعلقة به والتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترقيةات والملاوات والحوافز والمكافآت .

ومن حيث أنه عن العلاوة التشجيعية فإنه ولئن كان المشرع في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أشار إليه قد حدد شروط وضوابط منح العامل علاوة تشجيعية . والتي تتمحصل في ضرورة توافر عنصرين مجتمعين في جانب العامل حتى يكون أهلاً للحصول على هذه العلاوة . وهما تقدير كفايته بمرتبة ممتازة عن العامين الآخرين . وأن يكون قد بذل جهداً خاصاً أو حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء بالنسبة للعاملين المتفرقين لمضوية مجالس إدارة المنظمات النقابية فإن تفرغهم لا يسمح لهم أن يبنلوا جهداً خاصاً أو أن يحققوا اقتصاداً في النفقات أو رفعاً

لمستوى الأداء داخل الوحدة - ومع ذلك فإن تخطيط هذا الشرط في شأنهم لا يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على الملاوة التشجيعية وذلك لنزولاً على حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وتحقيقاً لها -

أذ لا يسوغ أن يترتب تفرغ العامل لخدمة زملائه من خلال المنظمة النقابية إلى الأضرار به وحرمانه من الزايا المالية التي يحصل عليها زملاؤه وهو أمر نهى عنه المشرع إذ قرره كما سلف البيان تباع العامل المتفرغ بكافة الجزأين المالية التي يحصل عليها زملاؤه حتى تلك المرتبطة بالممارسة الفعلية وتبعاً لذلك يجوز النظر في منح هذا العامل الملاوة التشجيعية متى استوفى الشروط الأخرى المقررة لمنحها دون أن يحول تفرغه للصقل النقابي من منحه لهذه الملاوة -

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز للسلطة المختصة منح العامل المتفرغ للعمل النقابي - من الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - علاوة تشجيعية على الوجه السالف بيانه -

(فتوى رقم ٢ في ١٩٦٦/١٢/١ جلسة ١٩٦٦/١٢/٢ ملف رقم ١١٦٧/٤/٢٨ ٢)

(١٩٣)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

تراخيص - للشركات التي تديرها الهيئات العامة - حتى خصوصية الترخيص المتعلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية - القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ - المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الترخيص لهذه القواعد المتعلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية تنظيمًا يقوم في جوهره على استبعاد الشركات التابعة للرافق التي تتولى ادارتها المصالح الحكومية أو الهيئات العامة من كل تطبيق أحكامه - أساس ذلك : أن أحكام القانون المشار إليه تضمنت وسيلة تشكك هذه المصالح والشركات وما ينبغي أن تقوم عليه الرافق العامة التي تديرها من إدار - الجمعية المتوجه بها بانتظام وإخراج - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل فيه قد ألغى للشركات التي تديرها الهيئات العامة لأحكام السلامة والصحة المهنية وأوجب عليها أن تراسم في اختيار مواقع تلك المنشآت توافر الاشتراطات المنصوص عليها بقانون العمل المهني والتجارية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وغول مديريات القوى العاملة أن تقوم بوجوبها في التفتيش على تلك المنشآت والتحقق من توافر الشروط التي يتطلبها المشرع في القانون المشار إليه - لا يمتثل ذلك استلزام الحصول على ترخيص مسبق منها للبدء في إدارتها فحينئذ لم يجد حلول توافر مع طبيعة نشاط الرافق الذي يضغط في إنشاء وإدارة المنشآت العامة - أقر ذلك : الرافق الذي تفتطمع به لأنه لا يشترط لإقامة تلك المرافق الحصول على ترخيص بذلك ولذا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك مع عدم الأخلاص المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وغيرها من الاشتراطات المتعلقة في اختيار مواقعها - تطبيق .

تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن « يسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الحصول للملحق بهذا القانون . . . » .

وتنص المادة ٢ من ذات القانون على أنه « لا يجوز إقامة أي محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يفتق بالطريق الإداري أو قضائي إذا كان الإغلاق متعمداً » .

وتنص المادة ٣ على أن « يقدم طلب الحصول على الرخصة إلى الإدارة العامة بمسندة الرخص » . وتنص المادة ٤ على أن « يعان الطالب بالوافقة على موقع المحل أو إقامة في ميعاد لا يجوز تطبيقه من تاريخ دفع رسوم المايضة » .

وتنص المادة ٦ على أنه « يجوز للمطالب المتظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه : ٠٠٠ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه ٠٠٠ كذا يجوز للمطالب المتظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات » وتنص المادة ٧ على أن الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان :

(أ) اشتراطات عامة : وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال أو قسم منها وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

(ب) اشتراطات خاصة : وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص « ٠٠

وتنص المادة ٨ على أنه « لا تصرف رخص المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون الى عديم الأهلية أو ناقصها ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٣ على أنه « يجوز التنازل عن الرخصة على أن يقدم التنازل اليه طلبا ينقل الرخصة الى اسمه على النموذج ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٤ على أنه « في حالة وفاة المرخص اليه يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ الجهة المختصة باسمائهم خلال أربعة شهور »

وتنص المادة ١٧ على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٨ على أنه « ٠٠٠ يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٠٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٨١ الواردة تحت الباب الخاص بالسلامة والصحة المهنية على أن « يقصد بالمنشأة في تطبيق أحكام هذا الباب كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص وتنص المادة ١٠٩ من ذات القانون على أن « تسرى أحكام هذا الباب على جميع المنشآت بانقطاع الخاص ووحدات القطاع العام والجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ٠٠٠ »

وتنص المادة ١١٠ على أن « يراعى في اختيار مواقع العمل وإنشائها توافر الاشتراطات المنصوص عليها في القوانين المانحة للرخص رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها ٠٠٠ »

وبما أنه يبين مما تقدم أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أخضع المنشآت التي يضمها الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية لأحكام السلامة والصحة المهنية وأوجب عليها أن تراعى في اختيار مواقع تلك المنشآت وفي أنشائها ضرورة نوافذ الاشتراطات المنصوص عليها في قانون المحال التجارية والصناعية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

وبما أن المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إجراءات وشروط الحصول على التراخيص اللازمة لاقامة وإدارة المحال الخاضعة لأحكامه وميز في ذلك بين الإجراءات المتعلقة بالموافقة على الموقع وتلك اللازمة للتحقق من توافر الاشتراطات المطلوبة وأجاز لطالب الترخيص التظلم من القرار الصادر بعدم الموافقة على منحه لرخصة سواء كان الرفض واجبا لعدم الموافقة على الموقع أو لعدم قيامه بتنفيذ الاشتراطات المطلوبة منه وحظر منح هذه الرخصة إلى عديم الأهلية أو ناقصها ، ونظم كيفية انتقال الرخصة في حالة وفاة المرخص له أو التنازل عنها كما حظر أيضا إدارة أي من تلك المحال المشار إليها دون الحصول على التراخيص اللازمة والا أغلق المحل إداريا فضلا عن المهربات الجنائية التي يجوز توقيعها على المخالفين ودون إخلال بالأحكام الصادرة بإغلاقها .

ومن حيث أن الترخيص بإدارة المحال الصناعية والتجارية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ منوط بتوافر نوعين من الاشتراطات اشتراطات عامة يتعين توافرها في كل المحال بصفة عامة وفي مواقعها وهذه يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص واشتراطات خاصة تتطلبها الجهة المختصة بمنح الترخيص وذلك حسب طبيعة ونوع النشاط المراد مزاويلته في المحل المطلوب الترخيص بإدارته وأن توافر إحدى هاتين الطائفتين من الاشتراطات لا يفنى عن توافر الأخرى لمسح الترخيص المطلوب .

ومن حيث أنه لما كان البأسى من استعراض الأحكام المتقدمة أن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد نظم القواعد المتعلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استبعاد المنشآت التابعة للرفاق التي إدارتها المصالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق أحكامه وبمحيث يقتصر سريان هذه الأحكام على تلك المحال التي يقيمها أو يديرها أشخاص القانون الخاص وإية ذلك أن كثيرا من أحكام القانون المذكور يخاطب طالب الترخيص بوصفه شخصا طبيعيا كالأحكام المتعلقة بأهلية المرخص له وتلك المنظمة لانتقال الرخصة في حال الوفاة أو التنازل عنها هذا في حين أن بعضها الآخر لا يتصور تطبيقه على

المنشآت التابعة للمصالح الحكومية أو الهيئات العامة كذلك المتعلقة بالنظم والملق الإدارى والإزالة فهي أحكام تتعارض وطبيعة نشاط هذه المصالح والهيئات وما ينبغى أن يقوم عليه المرافق العامة التي تدبرها من أداء الخدمة المنظمة لها بانتظام واطراد .

وإذا كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ قد أخضع للمنشآت التي تديرها الهيئات العامة لأحكام السلامة والصحة المهنية وأوجب عليها أن تراعى في اختيار مواقع تلك المنشآت توافر الاشتراطات المنصوص عليها بقانون المحال الصناعية والتجارية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فإن هذا الالتزام يتميز أعماله بغير شك بحيث يجب على هذه الهيئات أن تراعى في المحال التي تدبرها أحكام السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في قانون المحال الصناعية والتجارية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولديريات القوى العاملة أن تقوم بواجباتها في التفتيش عليها والتحقق من توافر الشروط المتقدمة فيها على أنه في نفس الوقت فإن هذا لا يعني استلزام الحصول على ترخيص مسبق منها للبدء في إدارتها لأن استلزام الحصول على هذا الترخيص قد يتعارض مع طبيعة نشاط المرفق الذي يخضع في انشائه وإدارته للقواعد المنظمة له هذا فضلا عن أن الاشتراطات المتعلقة بالموقع هي الأخرى تعتبر جزءا من الاشتراطات العامة المطلوبة في المحال الصناعية والتجارية بصفة عامة وهو ما يجب على الهيئة مراعاته دون أن يعد الترخيص شرطا لأقامة أو إدارة تلك المنشآت .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد أسبغ على هذه الهيئة الصفة القومية وناط بها إنشاء وتشغيل شبكات السكك الحديدية على المستوى القومي والقيام بإدارة وصيانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم هذه الخدمة وكان الثابت أن الورش التي أقامتها الهيئة المذكورة تعتبر جزءا من النشاط المرفقي الذي تضطلع به والذي لا غنى عنه لضمان دوام سير هذا المرفق بانتظام واطراد واستمراره في أداء تلك الخدمة على نحو مرضى ومن ثم فإنه لا يشترط لاحقة تلك الورش الحصول على ترخيص بذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وغيرها من الاشتراطات المطلوبة في اختيار مواقعها .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام
الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالحصول على تراخيص بإدارة الورش
التي تابعة لها وذلك دون الاخلال بالأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية
المقررة وغيرها من الاشتراطات المتطلبية في اختيار مواقعها .

(فتوى رقم ٣٠ في ١٩٩٠/١/٧ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ ملف رقم ٣٦٩/١/٥٤) .

(١٩٩٤)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

جامعات - أعضاء هيئة التدريس المنتدبون - بدل السفر ومصاريف الانتقال (تدابير السفر المجانية والمقابل التقدير) • لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها •

قرر المشرع بدل السفر لمواجهة النفقات الفعلية التي يتكبدها الموظف في أداء المهام التي يكلف بها وتفتيى التفتيى عن الجهة التي يو مقر عمله الأصل - بدل السفر يقف عند حد استرداد هذه النفقات - قرر المشرع تعديل نفقات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وأسهم من وإلى مقاد أعمالهم فمنحهم ميزة السفر باستمارات سفر مجانية ومخفضة على النحو الوارد في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال - غير الشرع العاملين المرخص لهم بالسفر طبقاً للمادة ٧٨ من اللائحة المذكورة ومنهم العاملون بالسودان بين الترخيص لهم بالسفر وأسهم بالجنين أو برقع أجره بالاستثمارات المجانية وبين صرف مقابل تقضى معادل لتكاليف سفر العامل وأسره من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة عن عدد مرات السفر المقرر على أن يقدم هذا المقابل على التنى عشر شهراً يؤدى للعامل شهرياً مع المرتب - الر ذلك : حظر الجمع بين المزمين المشار إليهما - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها وتبينت أن المادة (١) من هذه اللائحة تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تفتيىه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الأحوال الآتية :

(١) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة « • ونصت المادة (١٩) على أن « مصروفات الانتقال هى ما يصرف للموظف فى نظير ما يتكلفه فعلاً من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها •

ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتة بالطائرات والسكك الحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها رتقاً لأحكام هذه اللائحة » • وتنص المادة (٢٠) من ذات اللائحة على أنه « تستحق مصروفات الانتقال فى حالة تفتيىر محل الإقامة فى الأحوال الآتية ، وذلك فيما عدا الحالات التى نظمها قوانين خاصة •

١ - التذب لغير الجهة التى بها محل العمل الأصل » • ونصت المادة (٦٣) على أن « يرخص فى استعمال الطائرات بين مصر والسودان فى الحالتين الآتيتين :

(١) قيام العاملين المشار إليهم فى القانونين ٧٨/٧٩ بالاجازة بين مصر والسودان وبالعكس ، وذلك لمرة واحدة فى السنة •

(ب) نقل أو تخب أو تعيين العاملين أو مرشهم .

ويسرى الترخيص المشار اليه في البندين السابقين على عائلات العاملين .

ونصت المادة ٧٨ على أن : ويرخص للموظفين في السودان ومحافظة سوهاج بالسفر وعائلاتهم دون الخدمة مرتين احدهما بالمجان والثانية بربع اجرة .

ونصت المادة ٧٨ مكررا المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمستبدلة بقراره رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن : يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع اجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

- ١ - أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .
- ٢ - أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .
- ٣ - أن يقسم المقابل النقدي السنوي على ١٢ (اثني عشر شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو بربع اجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع قرر بدل السفر للموظف لمراجعة النفقات الفعلية التي يتكبدها في أداء المهام التي يكلف بها وتقضى التقييم عن الجهة التي بها مقر عمله الأصل ومن ثم فان بدل السفر يقف عند حد استرداد هذه النفقات ، كما قرر المشرع تحمل نفقات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وأسره من وإلى مقار أعمالهم فبمنحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مجانية ومخفضة على النحو الوارد في اللائحة مسالفة البيان ، وخير العاملين المرخص لهم بالسفر طبقا للمادة ٧٨ مسالفة البيان ومنهم العامل بالسودان بين الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع اجرة بالاستثمارات المجانية وبين صرف مقابل نقدي معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة عن عدد مرات السفر المقررة على أن يقسم هذا المقابل على اثني عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا

مع المرتب ، ولما كان المشرع قد وضع هذا الخيار أمام العامل فإن مقتضى ذلك ولازمة حظر الجمع بين الميزتين وعلى ذلك فإن العامل المنتدب من جامعة القاهرة الى فرعها بالسودان تكون له الحقوق الآتية :

اولا : عند بداية النذب يستحق مصروفات الانتقال طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل اسفر ومصروفات الانتقال باعتبار أن ذلك النذب لغير الجهة التى بها محل عمله الأصلي .

ثانيا : ان الأصل أن العامل المنتدب يرخص له بالسفر وعائلته للعودة الى مصر مرتين خلال العام احدهما بالمجان والثانية برربع اجرة وذلك وفقا للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر .

الا أنه يجوز له - طبقا للمادة ٧٨ مكررا - أن يختار المعاملة بنظام المقابل النقدي عن السفر مجانا أو برربع اجرة بالشروط التى حدتها هذه المادة اى بأن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وسره من الجهة التى يصل بها الى القاهرة . وعن عدد مرات السفر المقررة وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، وتقسيم المقابل على ١٢ شهرا يؤدى شهريا مع المرتب ، ومع عدم جواز الجمع بين ميزة السفر المجانية أو برربع اجرة وبين نظام المقابل النقدي .

ثالثا : فى حالة تجديد النذب وعدم عودة العامل المنتدب الى القاهرة فلا يستحق مصروفات الانتقال مرة أخرى عن الذهاب والعودة طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر حتى لا يكون استحقاق هذه المصروفات مصدرا لاثراء بدون سبب ولأنه لم يعد الى القاهرة فعلا ، أما اذا عاد العامل لجهة عمله الأصلية بالقاهرة وتسلم عمله بها ثم رجع مرة أخرى للسودان بقرار جديد بتجديد نذبه فإنه سسحق هذه المصروفات .

رابعا : مصروفات الانتقال بدنع عند السفر والعودة أما المقابل النقدي فيصرف كبديل عن استعمال الحق فى الاجازة سواء للعامل الأصلي أو المنتدب ، وانما يتمين فى صرف المقابل النقدي التزام حكم المادة ٧٨ مكررا من لائحة بدل السفر بوصف هذا المقابل مقابلا تقديا عن المرتين التى كان يجوز له فيهما السفر وأسرته سنويا بالمجان وبرربع اجرة ولا يجوز أن يصرف فى غير هذه الحدود مع تقسيمه على اثني عشر شهرا .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معاملة اصحاب البدلات الواقعية المروضة على ضوء القواعد الأربع السابق بيانها .

(تدرى رقم ١٦٢ فى ١٩٩٠/٢/٤ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ ملف رقم ١١٤٩/٤/٨٦) .

(١٩٥)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - مدة يمنية - بطاقة وصف الوظيفة .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

غايـر المشرع في الشروط اللازمة للتميين مباشرة في غير أدنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية إليها - يشترط فيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين في حالة الترقية إلى الوظيفة الأعلى واكتفى المشرع بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة والفرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة - يجب أن تكون المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها العامل إلى الوظيفة الأعلى لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة - يجب كذلك أن تكون المدة البيئية له قضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها - إثر ذلك : طالما غلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية إليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة يمنية لازمة لشغلها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أنه عند الترقية إلى الوظيفة الأعلى يعتد بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية في الوظيفة الأدنى من الوظيفة المراد الترقية إليها ، وتبين للجمعية أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة غايـر في الشروط اللازمة للتميين مباشرة في غير أدنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية إليها ، فقد اشترط فيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين وهو شرط استلزمه طبيعة هذا التعيين ، أما في الترقية فلم يملك المشرع ذات النهج . إذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجموعة تساوى مجموع المدة البيئية اللازمة للوصول إلى الوظيفة المطلوب الترقية إليها ، واكتفى بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وافرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك فطالما غلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تساوى مجموع المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها العامل إلى الوظيفة الأعلى أن تكون هذه المدة - حسبما استقر عليه إفتاء هذه الجمعية - لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها .

ويتطابق ما تقدم على السيد المروضة حالته ، فإنه طالما خلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية إليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية غلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بينية لازمة لشغلها .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند ترقية السيد المروضة حالته يكتفى بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية إليها من وجوب قضاء مدة الخبرة المشترطة في الوظيفة الأدنى مباشرة .

(فتوى رقم ١١٨٦ في ١٦/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٢/٦/١٩٨٩ ملف رقم ٧٤٢/٣/٨٦) .

(١٩٩٦)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - مدة خدمة سابقة - الجهة المختصة برفعها .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب وأقدمية الدرجة - حق العمل في قسم مدة خدمته السابقة طبقاً لأحكام القرار رئيس الجمهورية المشار إليه وفي الجبل الزمني لأعمال هذا القرار هو حق حسمه من القانون مباشرة - ليس للجهة الإدارية سلطة تغييرية في هذا الشأن ترخص بمقتضاها في تقرير منح الترقية أو منهاج حسبما تراه - أجل الترشح لاحتساب الجهة الإدارية ملقياً في تطبيق أحكام القانون وإجراء الترقية للعمل إذا توافرت الشروط المقررة لضم مدة خدمته السابقة - أن ذلك : أن الجهة التي عين فيها العامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص بضم مدة خدمته السابقة متى استوفى الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة لحساب تلك المدة باعتبارها الجهة الأقدر على التحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لضم مدة الخدمة بمقتضى أحكام القرار الجمهوري المشار إليه عند تطبيق مواد تطبيقه - لا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها قبل إجراء الترقية إلى جهة أخرى - تطبيق .

لجنة وضعت الجمعية العمومية المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب وأقدمية الدرجة التي تنص على أن « في تطبيق أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يكون حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب وأقدمية الدرجة مقصور على المدة التي تقضي في الجهات الآتية : ٠ « والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على أنه « مع مراعاة المادتين ١٣ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ تحسب مدة العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقاً للأوضاع والشروط الآتية : ٠ « والمادة (٣) منه التي تنص على أن « يشترط لحساب مدة العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمان مع تعميم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتمتع عليه ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات التعيين وذلك دون حاجة إلى تنبيهه والا سقط حقه في حساب هذه المدة » ٠ والمادة (٥) التي تنص على أن « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاءه ممن يعملون معه في الوظيفة أو الوزارة المعين فيها » ٠ والمادة (٦) التي تنص على أن « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص أو من رئيس الهيئة التي عين بها الموظف إذا لم تكن داخلية في اختصاص أحد الوزراء » ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وفي المجال الزمني لأعمال هذا القرار هو حق مستمد من القانون مباشرة ولم يترك المشرع للجهة الإدارية سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بقتضاها في تقرير منح التسوية أو منعها حسبما تراه ، وإنما جعل اختصاصها مقيداً بحيث إذا توافرت في العامل الشروط المقررة لضم مدة خدمته السابقة ، فلا مناص من النزول على أحكام القانون وإجراء التسوية للعامل . وينبني على ذلك أن الجهة التي عين فيها العامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص بضم مدة خدمته السابقة متى استوفى الشروط الشكلية والموضوعية المتطلبة لحساب تلك المدة وأخذاً في الاعتبار أن هذه الجهة هي الأقدر على التحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لضم مدة الخدمة بقتضى أحكام القرار الجمهوري المشار إليه عند تحقق مناه تطبيقه ، وعليه فلا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها قبل إجراء التسوية إلى جهة أخرى .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص جهة التعيين الأولى بضم مدة الخدمة السابقة للعامل طبقاً لأحكام رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى رقم ١١٩١ في ١٦/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩ ملف رقم ٨٦/٣٦٥) -

(١٩٧)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

(١) اصلاح زراعى - اراضى مستولى عليها - نفاق الاستيلاء .

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - احكام قانون اصلاح الزراعى تجد مجالها الطبيعى على من طرق فى حتم هذا القانون تطبيقا سليما - لا تمتد تلك الاحكام فى تطبيقها الى غير هؤلاء ممن لا ينضمون لاحكام قانون اصلاح الزراعى - الاستيلاء الذى وقع على اراضى لا تفضح لاحكام قانون اصلاح الزراعى من قبل الهيئة العامة لاصلاح الزراعى لا يعطى ان يكون نوعا من الفسب لا يترتب عليه بحال نقل هذه الاراضى من ملكية ملاكها الاصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد فى قانون اصلاح الزراعى من احكام فى هذا الشأن اسياغ اى نوع من الشروعة على الاجراءات التى اتخذت بالتطبيق لهذه الاحكام - اساس ذلك : ان الذين اتخذت هذه الاجراءات فى شانهم من غير المخططين باحكام هذا القانون - اختصاص الهيئة العامة لاصلاح الزراعى مرسوم ومعد فى قانون اصلاح الزراعى وهو الاستيلاء على الاراضى الزائدة عن الحد الذى للملكية الزراعية المقرر قانونا لتوزيعها على صغار الزراعى - ليس فى القانون ما يجيز للهيئة المذكورة تملك الارضى بالتنازل لاصحابها نية تملكها للارضى الخارجة عن نطاق قانون اصلاح الزراعى - استيلاء الهيئة على تلك الارضى وتوزيعها على صغار الزراعى يشكل علة قانونية بحول دون ردعها عنها - اثر ذلك : احقية الملاك الاصليين للارضى فى الحصول على تعويض نقدي من الهيئة - تطبيق .

(ب) تعويض - التعويض النقدي - منافع استحقاقه - تقديره .

المواد ١٦٣ و ١٧٠ و ١٧١ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون النقدي - التعويض النقدي يتعين ان يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب حتى كان الضرر مباشرا ويستوى فى ذلك ان يكون هذا الضرر ماديا او ادبيا حالا او مستقبلا - يتعين ان يتم تقدير قيمة الضرر وقت صدور حكم به او الاتفاق على التعويض عنه وايس وقت وقوع الخطأ او بدد تحقق الضرر - اثر ذلك : يتعين تقدير التعويض النقدي بالنظر الى القيمة الحقيقية للاراضى المستولى عليها وقت الاتفاق على اداء التعويض لا وقت الاستيلاء عليها - يجوز الاتفاق بين الهيئة العامة لاصلاح الزراعى والملاك على تعويضهم بأموال بداية بمرحلة القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك - تطبيق (١) .

استرجعت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسته ٢ مايو سنة ١٩٨٤ ملف رقم ٢٩/١/٨٨ والتي انتهت الى الاعتداد بشهاد تلقى العرض الصادر من المرحوم مرسى محمد ببلغ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذى انشاء سنة ١٩٢٥ .

(١) تراجع قوى الجمعية العمومية للنسب الفوى والتشريع الصادرة بجلسته ٢ من مايو

سنة ١٩٨٤ .

واستعرضت نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الذي تضمن انه « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام المادتين الأولى والثانية الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الناجية والأشجار وتقدير القيمة الإيجارية بحسبة أمثال الضريبة الأصلية ٠٠٠ » ونص المادة ١٣ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والتي جرت على أن « يكون القرار الذي تصدره اللجنة العليا باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء والتوزيع ٠٠٠ »

وتعتبر الحكومة مالكة للأراضي المستولى عليها والمحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ويصبح العقار خالصاً من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق عن الأملاك المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن والا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض « كما استعرضت الجمعية العمومية بعض أحكام القانون المدني الذي نص في المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وفي المادة ١٧٠ على أن « يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعي في ذلك الظروف الملائمة فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يبين مدى التعويض ثميناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أنه يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير » وتنص في المادة ١٧١ على أن :

١ - « يبين القاضي طريقة التعويض تبعاً للظروف ويصحح أن يكون التعويض مقسطاً كما يصح أن يكون إيراداً مرتباً ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأميناً » .

٢ - « ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي ، تبعاً للظروف وينبأ على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » وفي المادة ٢١٥ على أنه « إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينياً حكم عليه بالتعويض لصاحبه الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يده له فيه ، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه » . وفي المادة ٢٢١ على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو ينص في القانون فالقاضي هو الذي يقدره

ويشمل التعويض والحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخير في الوفاء به ، وبمعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقعه ببذل جهه معقول ... وفي المادة ٢٢٢ على أن ١٠ - يشمل التعويض الضرر الأدنى أيضا ، ولكن في هذه الحالة لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بقطعي اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ... »

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن أفتت بجلسته ١٩٨٤/٥/٢ باعتداد بإشهاد تلقى العوض الصادر من المرحوم مرسى محمد بليخ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذي أنشأه سنة ١٩٣٥ الأمر الذي كشف عن ثبوت ملكية الأرض التي صدر الإشهاد بتلقى العوض في شأنها لأولاد المرحوم مرسى محمد بليخ وهو ما قرره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بجلسته ١٩٨٤/١١/١١ .

ومن حيث انه عما أثير بشأن أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وما تضمنته المادة الخامسة منه خاصة بتقدير التعويض عن الأرض المستولى عليها ، وما ورد بمادته الثالثة عشر حول نهائية قرار اعتماد الاستيلاء والتوزيع وقطعه لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع ، وانتقال ملكية الأرض المستولى عليها الى الحكومة خالصة من الحقوق العينية وانتقال منسلات أول الشأن الى التعويض المستحق عن الأطنان المسعول عليها ... فان كل هذه الأحكام تجد مجالها الطبيعي على من طبق في حقهم قانون الإصلاح الزراعي تطبيقا سليما وهم لمن زادت ملكيتهم على الحد الأقصى الذي حدده القانون للملكية الزراعية . ولا تمتد في تطبيقها الى غير هؤلاء ممن لا يخضعون لأحكام قانون الإصلاح الزراعي . ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن ملكية الأرض المعروضة قد انتقلت الى أولاد المرحوم مرسى محمد بليخ بعد أن تلقى عوضا ماليا عن هذه الأرض منهم . ومن ثم ، فسانها تخرج عن نطاق ملكيته الزراعية ، ولا تخضع بهذه المثابة لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، واذا كان الأمر كذلك فان الاستيلاء الذي وقّعه على هذه الأرض بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يبدو أن يكون نوعا من الغصب لا يترتب عليه بحال نقل هذه الأرض من ملكية ملاكها الأصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد في قانون الإصلاح الزراعي من أحكام هذا الشأن اسباب أي نوع من المشروعية على الاجراءات التي اتخذت بالتطبيق لهذه الأحكام طالما أن الذين اتخذت هذه الاجراءات في شأنهم ، من غير المخاطبين بأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه لا يغير ما تقدم صدور قرار بالاستيلاء النهائي على هذه الأرض وتوزيعها بالتبليك على صفار الزراع وعدم الاعتراض على الاستيلاء النهائي من جانب أولاد المرحوم مرسى محمد بليغ أو غيرهم على الاستيلاء أمام اللجنة القضائية بما يجعل التعويض لهم مقصوراً على سجين مثل الضريبة باعتبار أن أية منازعة بعد استقرار الملكية للإصلاح الزراعي ينتقل إلى التعويض المقرر طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وأخذاً في الاعتبار أن قرار الاستيلاء يعتبر نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وصحة إجراءات الاستيلاء وكل منازعة تنتقل إلى التعويض - لا يغير كل ذلك ما سبق بيانه ، لما هو مسلم من أنه إذا كان استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أراضي زراعية مخالفاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي فلا تملك الهيئة الأرض المستولى عليها بالتقادم لأن اختصاص الهيئة مرسوم ومحدد في قانون الإصلاح الزراعي وهو الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية المقرر قانوناً لتوزيعها على صفار الزراع وليس في القانون فلا يجيز لها تملك تلك الأرض بالتقادم لاتمام نية تملكها لهذه الأرض ما دامت خارجة عن نطاق قانون الإصلاح الزراعي وأن توزيع تلك الأرض على صفار الزراع إنما يشكل عقبة قانونية دون ردها عنها ومن ثم يتحول الأمر إلى تعويض تقضى عن استيلاء الهيئة على تلك الأرض وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية بوصفه غصب مخالفاً للقانون ، وأن الحق في التعويض لم يسقط ، إذ لا تبطل المدة المستقطعة للتعويض - وهي ١٥ عاماً إلا من تاريخ قرار الاستيلاء النهائي المخالف للقانون الصادر في ١٢/١/١٩٥٧ وقد قطع هذه المدة صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأملولة ملكية الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانوني الإصلاح الزراعي رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ إلى الدولة بدون مقابل ، ثم عادت المدة للسريان بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٥ يونيو ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ومن ثم لا تكون هذه المدة قد انقضت كما أن قيام وريثة المرحوم مرسى محمد بليغ بصرف جزء من التعويض الذي قدرته الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأرادتها المنفردة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي لا يمكن حمله على أن الوريثة ارتضوا هذا التعويض إذ لو صبح ذلك لسبق صرف التعويض اتفاق الهيئة وذوى الشأن على قيمته وهو ما لم يحدث كما أن الصلح عن الاستيلاء النهائي إذا ما تبين للهيئة مخالفته للقانون هو التزام واقع عليها بحكم القانون ولا يحول دون ذلك ما نص عليه القانون من نهائية قرار الاستيلاء النهائي لأن المقصود بذلك أن هذا القرار هو الذي يكون محلاً للطعن القضائي فيه فإذا ما كانت جهة الإدارة تصمم بما وقعت فيه خطأ أو تبين لها بوضوح هذا الخطأ فليس ثمة

ما يمنحها قانونا من تصحيح خطئها ولا يتضمن ذلك مخالفة لحكم القانون بل إزالة مخالفة حكم القانون ، وفضلا عن ذلك فإن قرار الاستيلاء النهائي وهو قرار اداري اذا ما صدر عن ارض غير خاضعة لقانون الاصلاح الزراعي فانه يكون قد شاب عيب جسيم فلا ينتج الاثر الذي رتبته القانون عليه ولا يترتب عليه ايلولة ملكية الأرض التي شملها أو استحقاق التعويض المقدر طبقا لقانون الاصلاح الزراعي لأن هذا القول يتضمن انه يترتب على قرار الاستيلاء غير المشروع ذات الآثار التي تترتب على الاستيلاء الصحيح المطابق للقانون وهو قول لا يمكن الأخذ به لتعارضه مع مبدأ المشروعية .

ومن حيث أن استيلاء الاصلاح الزراعي بطريق الخطأ على الأرضي المملوكة لأولاد المرحوم مرسى محمد بليخ وهم من غير المخططين بأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على النحو السابق بيانه وتوزيعه هذه الأراضي على صغار المزارعين هو اجراء ترتبت عليه اضرار بالغة بملك هذه الأراضي تتشثل في حرمانهم من ارضهم وعدم استطاعتهم استردادها فضلا عن احرمانهم من ريع هذه الارض وبوقوع الخطأ وقهيام الضرر وتوافر علاقة السببية بينهما تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد اكتملت وفقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدني مما يتعين معه القول بالزام الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بتعويض الملاك عن ذلك .

ومن حيث انه في مجال تقدير التعويض فالأصل أن يكون هذا التعويض عينيا . غير أنه متى كانت الأراضي المطلوب التعويض بشأنها قد تم توزيعها على صغار المزارعين ، وكان من المقرر انه لا يجوز المساس بالتوزيعات التي تمت على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها نهائيا لأن ثمة استحالة قانونية تحول دون ذلك كما سبق البيان فانه لا يكون أمام الهيئة العامة للاصلاح الزراعي سوى أن تنفذ الالتزام عن طريق التعويض النقدي ومن المقرر كذلك أن هذا التعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب متى كان الضرر ماثرا ويستوى في ذلك أن يكون هذا الضرر ماديا أو أدبيا حالا أو مستقبلا .

ومن حيث انه عن تقدير الضرر الذي يحسب التعويض على أساسه فانه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الأضرار وكانت قيمة هذه الأضرار هي العامل الأساسي في تحديد التعويض فانه يتعين أن يتم تقدير التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء تحقق الضرر فمح تقدير قيمة الضرر - وفقا لأحكام القانون المدني - وقت صدور حكم به أو الاتفاقه الظروف والأوضاع تتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص الأمر الذي يلزم معه أن يتم التعويض على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت أدائه وتبعاً لذلك

فإن التعويض المستحق في هذه الحالة يضمن تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض لا وقت الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أثير عن طلب الملاك تعويضهم عن أراضيهم المستولى عليها بطريق الخطأ بأراضي أخرى جديدة من الأراضي المملوكة للإصلاح الزراعي فإنه ليس ثمة ما يحول قانونا دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين أخذا في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك .

للملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية اولاد المرحوم مرسى محمد بليخ في الحصول على تعويض نقدي كامل عن الأرض المملوكة لهم ومساحتها ٤ سهم ٩ قراط ٣٠٣ فدان بالبحيرة والتي يعذر ردّها عنها اليهم ، ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيمة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض ، ويجوز الاتفاق بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وهؤلاء الملاك على تعويضهم بأراضي بديلة يراعى القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لهم .

(فتوى رقم ١٢١٨ في ١٩/١٢/١٩٨٩ جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩ ملف رقم ٧٢/١/١٠٠) .

(١٩٨)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

رسوم - رسم تنمية الموارد المالية للدولة - مناه استحقاقه - التعلق الكائن لسريته -
(الشاليات والكباين الاشكال القائمة في المدن التي خاضعة لتفريية على المقاررات المبينة) .

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن القربية على المقاررات المبينة - القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رسما جديدا انلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة وفرد فرسه على الشاليات والكباين والاشكال الكائنة بالمصايف والشاتي وحدد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتفاع السنوي وتاق بوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ احوالت في فصل الرسم المذكور الى الاجراءات المقررة لتحصيل القربية على المقاررات المبينة المقررة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ جعل تحصيل القربية على المقاررات المبينة منوط بتوافر شرطين اولهما يتعلق بسريان هذا القانون بان تكون تلك المقاررات واقعة باحدى المدن المحددة بالجدول المرفق به وانانيهما يتعلق بربط القربية وذلك بان يكون وعاقها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذا الشأن - المشرع دلف في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات المرفوض عليها الرسم للقربية المقررة على المقاررات المبينة - نتيجة ذلك : انه يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوي توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق قربية المقاررات المبينة - اثر ذلك : يتمتع ارض الرسم المذكور على الوحدات الخاضعة باحكامه اذا كانت مقامة في مدن غير خاضعة اصلا لتلك القربية - تطبيق : الشاليات والكباين والاشكال القائمة في المدن التي خاضعة على المقاررات المبينة لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للدولة .

الاحالة الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة تقتصر فقط على ايرادات التحصيل والتوريد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء القربية .

تنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن القربية على المقاررات المبينة على أن « تسرى أحكام هذه القربية على المدن والبلاد التي صدرت بها أوامر عالية أو مراسيم يربط القربية عليها بالتطبيق للأمر المالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والمبينة في الجدول المرفق لهذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول الملحق مدنا جديدة ... » وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « تنحصر المقاررات المصنوع عليها في المادة الأولى حصرا عاما كل ثنائي سنوات ومع ذلك فيحصر كل سنة ما يأتي ... » وتنص المادة ٩ على أن « تفرض

الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبينة التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣ ٥٠ وتنص المادة ١٣ على أن « يتولى تقدير القيمة الإيجارية في كل مدينة لجان مكونة من أربعة أعضاء » . وتنص المادة ١٤ على أن « يعلن وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية » . وتكون الضريبة واجبة الاداء بمجرد حصول النشر . وتنص المادة ١٥ على أن « للممولين أن يتظلّموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات » . وتنص المادة ١٥ على أن « يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة » . ينظر المجلس في التظلّمات الخاصة به ممن يدفعون ضريبة مبانى لا تقل عن ثلاثة جنيهات في السنة . وتنص المادة ٢٥ على أن « تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ويوليه من كل سنة ، ويكون جداولها في مكتب التحصيل الواقع في دائرة العقار » . ويجوز تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإداري . هذا وقد استعرضت الجمعية حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : ٥٠٠٠ .

١٦ - الشاليهات والكبائن والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاتى أيا كان نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لشرين في المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا أو من القيمة الإيجارية المقررة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبينة بحسب الأحوال وذلك كله بحد أدنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب . ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريده الرسم المنصوص عليه في البنود الخمسة السابقة . كما استعرضت أيضا حكم المادة ٢٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أنه « على ملاك الشاليهات والكبائن والاكتشاك » . تحصيل الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبينة والضرائب الملحقه بها . ٥٠٠٠ .

ومعاد ما تقدم أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رسما جديدا أطلق عليه « رسم تنمية الموارد المالية للدولة » وقرر

غرضه على الشالوهات والكباثن والاكتشاف الكائنة بالمصايف والمشاريع وحده قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتقال أو القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية وذلك بمحد أدنى معين وناط يوزير المالية لتحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، هذا وقد ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ملاك الوحدات المشار اليها بتحصيل ذلك الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة كما احاتت هذه اللائحة بنورها في تحصيل الرسوم المذكور الى الاجراءات المقررة لتحصيل ضريبة العقارات المبنية الواردة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

وبما أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فرض ضريبة على العقارات المبنية الكائنة بالمدن المحددة بالجول المرفق به وذلك بنسبة مئوية معينة من قيمتها الإيجارية وأجاز لوزير المالية اضافة مدنا جديدة الى ذلك الجدول بإجراءات معينة كما حدد هذا القانون اجراءات بربط وتحديد وعاء الضريبة المشار اليها وذلك من حيث حصر العقارات الخاضعة لتلك الضريبة خلال السنة المحددة وتقدير قيمتها الإيجارية بمعرفة اللجان المختصة وعلان هذا التقدير وربط الضريبة والتظلم من التمديد والى غير ذلك من الاجراءات المقررة في هذا الشأن في تمام تحديد الوعاء الخاضع للضريبة بصفة نهائية كما نظم أيضا اجراءات تحصيل تلك الضريبة بأن يتم أدائها خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير ويوليه من كل عام وأن يتم توريدها الى مكتب التحصيل الواقع في دافرتة العقار الخاضع للضريبة وأجاز تحصيلها بطريق الحجز الادارى واعتبر المستأجرين متضامنين مع أصحاب العقارات في أداء الضريبة المستحقة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم ان فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات المبنية منوط بتوافر شرطين اولهما يتعلق بسيان هذا القانون بأن تكون تلك العقارات قائمة باحدى المدن المحددة بالجول المرفق وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك بأن يكون وعاءها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث أن المشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات المقروض عليها الرسم للضريبة المقررة على العقارات المبنية اذ اعتد في تحديد قيمة هذا الرسم بذات الوعاء المتخذ أساسا لحساب تلك الضريبة ومن فانه يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة علم وجود مقابل الانتفاع السنوى توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة .لعقارات المبنية بحيث يتمتع فرض الرسم المذكور على الوحدات المخاطبة بأحكامه اذا كانت

مقامة في مدن غير خاضعة أصلاً لتلك الضريبة ولا يفير من ذلك أن قانون رسم تنمية الموارد المشار إليها ولائحته التنفيذية قد أحالا في شأن تحصيل هذا الرسم إلى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن هذه الاحالة مقصورة فقط على اجراءات التحصيل والتوريد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء الضريبة .

وترتيباً على ما تقدم ولما كانت مدينة جيمصة ليست من المدن المحددة بالجنول المرفق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فإن الشاليهات والكباين والاكتشاك المقامة بها لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للدولة طالما انه ليس مقرراً لها مقابل انتفاع سنوى وذلك ما لم يصدر قرار من وزير المالية بإضافة المدينة المذكورة وما يماثلها إلى الجدول المرفق بالقانون المشار إليه وذلك وفقاً للإجراءات المقررة أو أن يتم تعديل التشريع الخاص برسم التنمية بما يسمح بفرض هذا الرسم دون التقييد بالأحكام المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى علم جواز فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على الكباين والشاليهات والاكتشاك الكائنة بالمدن غير الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

(فتوى رقم ١٢١٩ في ١٩٨٩/١٢/٢٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ ملف رقم ٣٧/٢/٣٦١) -

(١٩٩)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - قياس كفاية الأداء - شاغل وظائف الإدارة العليا .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة للعمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية - المشرع حدد الإطار العام لقياس كفاية أداء العاملين فاحتفظ من الأداء العائلي للعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية - قرر المشرع أن يتم قياس كفاية أداء شاغل وظائف الإدارة العليا على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم مراعاة لوضعهم الخاص - المشرع أحال إلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في شأن الضوابط التي يتم على أساسها تقدير الكفاية للعاملين وهذه الاحالة قد وردت عامة فتشرف إلى شاغل الوظائف العليا أيضا - المشرع قد أورد في اللائحة التنفيذية نصوصا عامة في المادة ٣٦ بشأن احوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز - للمشرع لم يقصد بذلك خفض شاغل الوظائف العليا لنظام تقارير وإنما قصد أن أي جزء بالنسبة لتشاغل هذه الوظائف من شأنه أن يهتز به وضعهم في ميزان كفاية عناصر الكفاية ولا يجوز منه أن تقدر كفايتهم في هذه الحالة على نحو يؤكد تميزهم - تقدير الكفاية في ذاته لا يؤدي حتما إلى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقية في ذات العام الذي تم فيه تقدير الكفاية - تطبيق .

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالمؤلة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها . ويكون قياس الأداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية » ويعتبر الأداء العائلي هو المقياس الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقرير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ، وتضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها ويقصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغرين لوظائف من الدرجة الأولى فما دونها .

ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغل الوظائف العليا على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين »

وتنص المادة ٨٠ من ذات القانون على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي ٠٠٠ أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - السوم .
- ٣ - الإحالة الى المعاشي .
- ٤ - الفصل من الخدمة .

وتنص المادة ٨٥ على أنه « لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة مما يلي الا بعد انقضاء الفترة الآتية :

- ١ - ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل ، .
- وأخيرا تنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلي بمرتبة ممتاز »

(د) العامل من شاغلي الوظائف العليا الذي وقع عليه أى جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الأداء »

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد في المادة ٢٨ منه الاطار العام لقياس كفاية أداء العاملين المخاطبين بأحكامه فاتخذ من الأداء المادى للمعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية وقد فرق النص المتقدم فيما يتعلق بتقدير كفاية العاملين بين من يشغلون وظائف من الدرجة الأولى فما دونها وبين شاغلي الوظائف العليا اذا أخضع الأولين لنظام تقارير الكفاية وعهد الى السلطة المختصة ببيان كيفية واجراءات وضعها وتقديمها واعتمادها والتظلم منها بينما قرر بالنسبة للفئة الأخرى أن يتم قياس كفاية أدائهم على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة تودع بملفات خدمتهم مراعى في ذلك الوضع الخاص بشاغلي الوظائف العليا والذي يقتضى عدم خضوعهم لنظام التقارير أصلا بما يقتضيه هذا النظام من وجوب تقدير الكفاية بمرتبة معينة حتما (ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف) وتوزيع الدرجات اللازمة على عناصر التقدير ثم تقديم التقارير واعتمادها والتظلم منها .

الا ان المشرع في نفس الوقت أحال الى اللائحة التنفيذية في شأن الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين وهذه الاحالة وقد وردت عامة فانها تنصرف الى شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها كما تنصرف الى شاغلي الوظائف العليا أيضا .

وإذا كان المشرع قد أورد في اللائحة التنفيذية نصا عاما في المادة ٣١ بشأن أحوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز ، واستخدام بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا ذات العبارة التي استعملها بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها ، إلا أنه فيما نص عليه بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا من عدم تقدير كفايتهم بمرتبة ممتاز إذا وقع على أى منهم أى جزء خلال العام الذى يوضح عنه بيان كفاية الأداء ، لم يقصد إخضاعهم لنظام تقارير الكفاية والا كان ذلك مخالفا للقانون وإنما قصد أن أى جزء بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف من شأنه أن يمتاز به وضعهم فى ميزان كافة عناصر الكفاية ، وبهذا لا يجوز معه أن تقدر كفايتهم فى هذه الحالة على نحو يؤكد تمييزهم .

ولا يفيد من ذلك القول بأن المادة ٨٥ من القانون المذكور قد حددت الأثر المترتب على توقيع الجزاءات التأديبية على المخاطبين بأحكام هذا القانون بتأجيل ترقيةاتهم للمدد المحددة قرين كل جزء وأنها قد جات خلوا من أى أثر بالنسبة لتوقيع عقوبات التنمية أو اللوم على شاغلي وظائف الإدارة العليا ذلك أن حكم المادة ٨٥ هو من الأحكام المنظمة للترقية أما الأحكام المتعلقة بتقدير كفاية الأداء فقد ورد بالمادة ٢٨ سالفة الذكر هنا فضلا عن أن تقدير الكفاية فى ذاته لا يؤدي حتما إلى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقية فى ذات العام الذى تم فيه تقدير الكفاية .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية حكم البند (ج) من المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم ١٢٠ فى ١٩٨٩/١٢/٢٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ ملف رقم ٧٧٢/٣/٨٦) .

(٢٠٠)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - مجندون بالقوات المسلحة - المكافآت والحوافز - مناهج
استقطابهم لها .

قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - قانون
نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - اعتبر المشرع من جند من العاملين خلال
فترة تعيينه في حكم المعار وفرق في تحديد المعاملة المالية للعامل المجند بين فترة تجنيده
الاولية وفترة استبقائه على خلال الفترة الاولى يحتفظ له بالالوات والترقيات اما في
الفترة الثانية فانه فعلا عن احتفائه بالالوات والترقيات يصرف اليه ما يمنح لآقرانه
في جهة عمله الاسلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية او معنوية - يخفض العامل في
تحديد مستحقته المالية خلال فترة تجنيده للاحكام المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١
المشار اليه - اى ذلك : لا يجوز منح العامل اية مكافآت خلال مدة الخدمة الازلية لا ينطوي
عليه ذلك من خروج على الاحكام المنظمة لمستحقته - لا يجوز الاستناد في هذا الصدد الى
ان لانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز منح العاملين المخطئين
به مكافآت وحوافز على اساس ما يستحق من اهداف دون تميز بين المجندين وغير المجندين
من المخطئين باحكامه - اساس ذلك : انه لا كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم
١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجع في تحديد كافة ما يستحق للعاملين المجندين خلال مدة تجنيدهم
فانه يتعين عند منحهم تلك المكافآت التقيد بما هو مقرر به في هذا الشأن - تطبيق .

تنص المادة ٤١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ على انه « يجوز للمجندين ٠٠٠ التقدم للتوظيف
بوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة
ووحدات القطاع العام ويختبر المجندون منهم بعد التعيين في حكم المعارين »
وتنص المادة ٣٤ من ذات القانون على ان « يحتفظ للموظف او العامل اثناء
وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية . وكذلك المستبقين منهم بما يستحقون
من ترقيات وعلوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ٠٠٠٠٠٠ وتعتبر مدة
الخدمة قد قضيت بنجاح ان كان التعيين تحت الاختيار ويؤدى لهم خلال مدة
الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات
والمكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لآقرانهم في جهات عملهم الاسلية
وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستبقاء .

ومفاد ما تقدم ان المشرع مراعاة منه لأوضاع العاملين المجندين وحتى
لا يضار المجند بتجنيده اعتبر من جند من العاملين خلال فترة تعيينه في
حكم المعار وقضى بالاحتفاظ له بما يستحق من ترقيات وعلوات كما لو كان
يؤدى عمله فعلا كما قضى ايضا بان يؤدى اليه خلال مدة الاستبقاء كافة
الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات والمكافآت التى

تصرف لأقرانه في جهة عمله الأصلية علاوة على ما يستحق له من وزارة الدفاع خلال هذه الفترة وبذلك يكون المشرع قد فرق في تحديد المعاملة المالية للعامل المجندين فترة تجنيده الإلزامية وفترة استبقائه ففي خلال الفترة الأولى يحتفظ له بالملاوات والترقيات أما في الفترة الثانية فانه فضلا عن احتفاظه بالملاوات والترقيات يصرف اليه ما ينح لأقرانه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية .

ومن حيث أن العامل المعار يعتبر خلال مدة اعارته تابعا للجهة المعار اليها ويخضع في تحديد كافة أوضاعه وشئونه الوظيفية خلال هذه المدة للنظم المالية والإدارية المقررة بها ، ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اعتبر العامل المجند في حكم المعار ومن ثم فانه يخضع في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيده للأحكام المقررة بهذا القانون الذي يحكم فترة تجنيده واذ قصر هذا القانون منح العامل المجند ما يصرف لأقرانه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت وغيرها من المزايا والحقوق المادية والمعنوية على مدة الاستبقاء فقط ومن ثم فانه لا يجوز منحه أية مكافآت خلال مدة الخدمة الإلزامية لما ينطوي عليه ذلك من خروج على الأحكام المنظمة لاستحقاقه وبذلك يكون ما قامت به الشركتان المذكورتان في الحالية المعروضة من منح العاملين المجندين بها خلال مدة الخدمة العسكرية الإلزامية نصيبا مما تقرر توزيعه على سائر العاملين بها من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتهما يعتبر أمرا مخالفا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يحتاج في هذا الصدد بأن قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز منح العاملين المخاطبين به مكافآت وحوافز على أساس ما يتحقق من أهداف دون تمييز بين المجندين وغير المجندين من المخاطبين بأحكامه ذلك أنه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجع في تحديد كافة ما يستحق للعاملين المجندين خلال مدة تجنيدهم فانه يتعين عنده منحهم تلك المكافآت التقيد بما هو مقرر به في هذا الشأن .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما قامت به الشركتان المذكورتان من منح العاملين المجندين بها خلال مدة خدمتهم الإلزامية بالقوات المسلحة نصيبا مما تقرر توزيعه على العاملين بها من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتهما .

(٢٠١)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

مجلس البورصة - اختصاص - انذارات الفتوى (اختصاص) (بورصة الأوراق المالية)
(هيئة عامة) .

المادة ٥٨ من قانون مجلس البورصة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - منوط اختصاص انذارات الفتوى بمجلس البورصة ابتداءً من الآن في المسائل التي تعرض عليها أن يكون طلب الرأي من الجهات المختصة على سبيل النص في الفترة الأولى من المادة المذكورة وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة - بورصات الأوراق المالية لا تندرج في عداد الهيئات العامة التقليدية أو تلك التي يحكمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة - أساس ذلك - أن البورصات تدير مرفقا عاما من طبيعة اقتصادية ومهنية ولا تتوافر فيها مقومات الهيئة العامة بالمعنى المحدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ومنها أن يكون إنشاء الهيئة العامة كإسناد عام بمقتضى قرار جمهوري - أي ذلك - ينحصر اختصاص إدارة الفتوى عن ابتداء الرأي في موضوع وارد عن طريق بورصة الأوراق المالية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية « المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ » التي تنص على أن « تعتبر بورصات الأوراق المالية أشخاصا اعتبارية عامة وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي » .
والمادة (١) من اللائحة المذكورة التي تنص على أن « تشمل كل بورصة من بورصات الأوراق المالية :

١ - أعضاء عاملين وهم مساهمة الأوراق المالية .

٢ - أعضاء منظمين من المصارف وكذا الشركات وصناديق الادخار التي تعمل في مجال الأوراق المالية والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص .

٣ - أعضاء مراسلين والمادة (٢) من ذات اللائحة على أن « تشكل في كل بورصة من بورصات الأوراق المالية لجنة من سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم من المساهمة وخمسة من الأعضاء المنظمين وثلاثة يعينهم الوزير المختص لمدة سنتين . وتكون مهمة هذه اللجنة تحقيق حسن سير العمل في البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الاجراءات .

وللجنة في هذا الشأن سلطة تأديبية على جميع أعضاء البورصة وعلى المنسوين الرئيسيين والوسطاء . وذلك كله وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح والمادة (٢٠) منها التي تنص على أنه « يكون لبورصات الأوراق المالية لجنة عليا تشكل على الوجه الآتي :

— رئيس هيئة سوق المال أو نائبه ... رئيسا .

— مكتب لجنة كل بورصة ... وتختص اللجنة العليا بالمسائل التي تهم البورصات بمصفة عامة ... وتعرض قراراتها على الوزير المختص للتصديق عليها ... • والمادة ٢٠ مكررا التي تنص على أنه « لا يجوز التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمي أو غير مقيدة بالجدول إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصات الأوراق المالية ويكون السمسار الذي تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع • ويقع باطلا بحكم القسانون كل تعامل على خلاف ذلك » • والمادة ٢٥ التي تنص على أنه « تقيّد لجنة البورصة في قائمة السماسرة كل مرشح قررت قبوله بعد أن يؤدي المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسم القيد ... » والمادة ٩٢ التي تنص على أن « المقوبات التأديبية هي :

١ - الإنذار •

٢ - الغرامة من عقيرة جنيهات الى خمسمائة جنيه •

٣ - الوقف من يوم الى ثلاثة أشهر •

٤ - الشطب •

كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣، التي تنص على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » • والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية :

١ - اسم الهيئة ومركزها •

٢ - الغرض الذي أنشئت من أجله •

٣ - بيان بالأموال التي تدخل في النعمة المالية للهيئة •

٤ - ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض •

التي أنشئت من أجله •

والمادة (٦) التي تنص على أن « يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس ادارتها • ويعين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيلة مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه ... » • والمادة (١٣) التي تنص على أن « تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة

بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة « . والمادة (١٤) التي تنص على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » .

وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة التي بنص على أن « يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة » . وتختص الإدارات المذكورة بأبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من الجهات المبينة في الفقرة الأولى ويفحص التظلمات الإدارية « . » .

واستبانت الجمعية أن الأشخاص الاعتبارية العامة يمكن ردها وفقا للتقسيم التقليدي الى نوعين أساسيين هما الأشخاص العامة الإقليمية - كالدولة والمحافظات والمدن والقرى ٠٠٠ - والأشخاص العامة المرفقية التي أصطلح على تسميتها بالهيئات أو المؤسسات العامة، وهي تتولى إدارة المرافق العامة ذات الطابع الإداري البحث (مثل مرفق البوليس) . ويضاف الى هذين النوعين نوع من الأشخاص العامة الغير مسماة يقوم على إدارة المرافق العامة الاقتصادية أو المهنية أو الدينية ٠٠ وقد فصل المشرع في عام ١٩٦٣ وحدد مدلولاً - متميزاً لكل من المؤسسات العامة والهيئات العامة وذلك بمقتضى القانونين رقمي ٦٠ لسنة ٦٣ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، بيد أنه عاد والغى المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١١ لسنة ٧٥ بحيث لم يبق سوى الهيئات العامة المنشأة طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ولما كانت بورصات الأوراق المالية - وفقاً للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ - تعتبر بصريح النص أشخاصاً اعتبارية عامة تتولى إدارة أموالها ولها أهلية التقاضي ، وتستعين في أداء وظائفها في مجال تداول الأوراق المالية بسلطات عامة على التفصيل المبين باللائحة المذكورة ، إلا أن هذه البورصات لا تندرج في عداد الهيئات العامة التقليدية أو تلك التي يحكمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، بحسبان أن البورصات تدبر مرفقاً عاماً من طبيعة اقتصادية ومهنية ، ولا تتوافر فيها مقومات الهيئة العامة بالمعنى المحدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومنها أن يكون انشاء الهيئة العامة - كإصدار عام بمقتضى قرار جمهوري يتضمن اسم الهيئة ومقرها والغرض من انشائها - وأعمالها من اختصاصات السلطة العامة ، ويبين فيه كيفية تشكيل مجلس لإدارة الهيئة وطريقة اختيار أعضائه والاختصاصات المنوطة به لتسيير أمور الهيئة . وكذلك فإن رئيس

الجمهورية يحدد بقرار منه ما يعتبر هيئات علمة في تطبيق أحكام القانون المذكور . وجميع الاشتراطات المشار إليها لم تتحقق في شأن بورصات الأوراق المالية .

ولما كان منط اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بابداء الراى فى المسائل التى تعرض عليها - وفقا لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أن يكون طلب الراى من الجهات المحددة على سبيل الحصر فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة وهى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ومن ثم فإن كان طلب الراى من غير هذه الجهات انحصر اختصاص ادارة الفتوى عن نظره .

واذ عرض للموضوع المائل على ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقاهرة ، وهى ليست من بين الجهات مسالقة البيان ، وعليه فلا تختص ادرة الفتوى المذكورة بابداء الراى فى هذا الموضوع .

لذلك

انتهى رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى علبم اختصاص ادارة الفتوى مسالقة الذكر بابداء الراى فى الموضوع المائل لوروده اليها عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقاهرة .

(فتوى رقم ١ فى ١/١/١٩٩٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ ملف رقم ٣٦٤/١/٥٤) .

(٢٠٢)

جريدة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

استيراد وتصدير (رسوم)

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - ألغى الشرع جميع البضائع التي يصدها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد أو تصدير أية من تلك البضائع إلا بعد فحصها ومعاينتها - ألغى الشرع بوزير التجارة تحديد الرسوم المستحقة على عملية الفحص - ألزم المشرع الموردين والمصدرين بأن يؤدوا إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات علاوة على الرسوم المقررة على أعمال الفحص والحماية قيمة ما تتحمله فعلا من مبالغ تمنح للمعاملين نظير قيامهم بتلك الأعمال في غير المكان المحدد لها وخارج نطاق مواعيد العمل الرسمية - لكل من هذه الرسوم وذلك المقابل مناط استحقاق يختلف عن الآخر ومن ثم فإنها يمكن مودعين مختلفين من موارد الهيئة يخصصان في تخصيصها للأحكام المقررة لكل منهما - تطبيق .

تنص المادة ٩ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير على أن : يخضع السلع التي يصدها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات . . .

وتنص المادة ١٠ من ذات القانون على أنه : لا يجوز تصدير السلع الخاضعة للرقابة قبل الحصول على شهادة فحص باستيفائها الشروط والمواصفات . . .

وتنص المادة ١١ على أنه : لا يجوز استيراد السلع الخاضعة للرقابة النوعية إلا إذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات . . .

وتنص المادة ١٣ على أن : تصدر بقرار من وزير التجارة إجراءات معاملة الرسائل وفحصها وإخطار صاحب الشأن بالتنمية والأوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها بالمادتين ٩ / ١٠ . . .

تنص المادة ١٤ على أن : تحدد بقرار من وزير التجارة رسوم فحص الصادرات والواردات بما لا يجاوز . . .

وتنص المادة ٧١ من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بالقرار الموحد بالألحقة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير على أن : تقوم فروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التي يصدر بتجديدها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بفحص الصادرات والواردات للسلع . . .

وتنص المادة ٧٢ من ذات القرار على أن « تقدم طلبات فحص الرسائل من المصدر أو المستورد أو وكيلهما الى الفرع المختص في المواعيد الرسمية .. ويكون فحص أو مراجعته كل رسالة بفرع الهيئة ومع ذلك يجوز فحص الرسائل في المكان الذي أعدت فيه في مناطق الانتاج سواء في داخل أو خارج الدائرة الجمركية وفي هذه الحالة يلزم المصدر أو المستورد بأن يدفع ما يعادل نفقات وسيلة انتقال العاملين الى مكان إعداد الرسائل والعودة وأن يتحمل ما يعادل بدل السفر والأجور الإضافية نظير قيامهم بالعمل في غير مواعيد العمل الرسمية .. »

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه جميع البضائع التي يحددها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد أو تصدير أيًا من تلك البضائع الا بعد فحصها ومعاينتها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات المقررة والحصول على الشهادات المنبئة لذلك وناط بوزير التجارة تحديد الاجراءات اللازمة للقيام بأعمال الفحص والمعاينة وكذلك تحديد الجهات المختصة بإصدار تلك الشهادات كما ناط به أيضا تحديد الرسوم المستحقة على عملية الفحص وذلك بما لا يتجاوز الحدود المقررة قانونا ، وتنفيذا لهذا التعميم فقد عهدت اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ الى فروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التي يحددها رئيس مجلس الادارة بالقيام بأعمال الفحص والمعاينة للبضائع الخاضعة للرقابة النوعية وعلى أن يتم اجراء هذه الأعمال في مقر فرع الهيئة المختص وأجازت بناء على طلب صاحب الشأن اجراء هذا الفحص في غير هذا المقر وذلك في المكان الذي أعدت فيه في مواقع انتاجها سواء داخل أو خارج الدائرة الجمركية على أن يلتزم المورد أو المصدر في هذه الحالة « على حسب الأحوال بأن يؤدي الى الهيئة ما تتكبده من مبالغ تعادل قيمة مصاريف انتقال العاملين بها ذهابا وعودة وكذلك ما يعادل قيمة بدلات السفر والأجور الإضافية التي تستحق اذا ما تمت أعمال الفحص والمعاينة في غير اوقات العمل الرسمية وبذلك يكون المشرع قد ألزم الموردين والمصدرين بأن يؤديوا الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات علاوة على الرسوم المقررة على أعمال الفحص والمعاينة قيمة ما تتحملة فعلا من مبالغ تمنح للعاملين بها نظير قيامهم بتلك الأعمال في غير المكان المحدد لها وخارج نطاق مواعيد العمل الرسمية .. »

ومن حيث أن المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تنص على أن « يكون للهيئة ميزانية خاصة تتكون مواردها ما يأتي :

- ١ - حصيللة الرسوم المفروضة على بعض الصادرات .
 - ٢ - ما تحصله الهيئة مقابل الخدمات التي تؤديها في حدود اختصاصها عن أعمال الفحص والفرز والتحكيم
- ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد حدد على سبيل المحصر الموارد المالية للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وقرر في هذا الشأن بين الرسوم المفروضة قانونا على عملية الفحص ومنح الشهادات المثبتة لذلك وبين ما تحصله الهيئة المذكورة من مقابل للخدمات التي تؤديها عما يدخل في اختصاصها من أعمال تتعلق بالفحص والفرز والتحكيم وإذا كان المسلم به أن لكل من هذه الرسوم وذلك المقابل مناهل استحقاق يختلف من الآخر ومن ثم فإنها يعدان موردين مختلفين من موارد الهيئة يخضعان في تحصيلهما للأحكام المقررة لكل منهما .

وترتبط على ما تقدم ولما كان الثابت أن المبالغ المنصوص عليها بالمادة ٧٢ من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه إنما تستحق نظير الخدمة التي تقدمها الهيئة لأصحاب الشأن بناء على طلبهم والمتمثلة في انتقال العاملين التابعين لها للقيام بأعمال الفحص والمعاينة للبضاعة الخاضعة للرقابة في أماكن تواجدها التي يحددها أصحاب الشأن والاستمرار في القيام بتلك الأعمال ولو بعد مواعيد العمل الرسمية وهي تشمل قيمة ما يعادل مصاريف وبدلات السفر والأجور الإضافية التي منحها الهيئة للعاملين لديها لقيام بتلك الخدمة ومن ثم فإنها تعد من موارد الهيئة ويتميز بالتالي إدراجها في موازنتها وبذلك تكون ما قامت به الهيئة المشار إليها من تجنب حصيللة هذه المبالغ لحساب العاملين المستحقين لها وعدم إدراجها في موازنتها أمرا يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن المبالغ التي تحصلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقا لحكم المادة ٧٢ من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ تدخل ضمن مواردنا وتدرج بموازنتها .

(٢٠٣)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

أراضي صحراوية - استثمار مال عربي وأجنبي - غربية - أحوال الاعطاء منها
(استثمار مال عربي وأجنبي) (غرائب)

انقلاعة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية - قرر
المشرع مد نفاذ سريان الاعطاءات والتيسيرات والاجراءات المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة على مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي
الصحراوية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وذلك ايا كانت الجهة أو الشخص
القائم على تنفيذ تلك المشروعات - الحكمة من الاعطاء - تشجيع عمليات استصلاح واستزراع
الأراضي الصحراوية وتحقيقا لسياسة التنمية الزراعية التي تستهدفها الدولة - ردت المادة
١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد باللائحة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي
يقضى بتطبيق الاعطاءات الواردة في كل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعبر على
ما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح
والاستزراع - أساس ذلك - أن أعمال المقاولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عموم
أعمال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وتندرج جزءا متما ومكلا لها بحيث تمتد إليها مظلة
الاعطاءات المقررة لتلك المشروعات - تطبيق .

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال
العربي والأجنبي والمناطق الحرة على أن « يكون استثمار المال العربي
والأجنبي في جمهورية مصر العربية ٠٠٠ في المشروعات التي تتطلب خبرة
عالية وفي نطاق القوائم التي تملها الهيئة ويمثلها مجلس الوزراء وذلك
في المجالات الآتية :

- ٢ - استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ٠٠٠
- ٧ - نشاط التصير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق
المدن الحالية ٠٠٠

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية
اعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من
الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ٠٠٠ »

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء
المجتمعات العمرانية الجديدة على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من
القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون
الخاص بالتعبر وتمديداتهما على الإعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة
لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من
أعمال تنفيذ لأحكام هذا القانون ٠٠٠ »

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية
اعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر أو بالإعفاءات المقررة بالمادة ١٦

من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التي نزاول نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التي توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية على أن « يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والاعفاءات والإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذى يقوم بها

وتنص المادة ٨ من قرارات وزير التمييز والعودة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية على أن « تتمتع مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بذات ٠٠٠٠ والاعفاءات ٠٠ المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أيا كانت الجهة أو الشخص الذى يقوم بها وعلى التفصيل الوارد بالمواد التالية ٠٠ . . .

وتنص المادة ١٢ من ذات اللائحة على أن « تطبق الأحكام الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتمييز وتمديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال فى مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع

ومفاد ما تقدم أنه رغبة فى تشجيع عمليات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وتحقيقاً لسياسة التنمية الزراعية التي تستهدفها الدولة قرر المشرع منه نطاق سريان الاعفاءات والتيسيرات والإجراءات المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة على مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد تضمن العديد من الاعفاءات الضريبية كالأعفاء من ضريبة الأرباح التجارية

والصناعية بالنسبة لأرباح المشروعات والمنشآت التي تمارس نشاطها في المناطق الخاصة لأحكامه والاعفاء من ضريبة القيمة المنقولة لما يوزع من أرباح تلك المشروعات والمنشآت وكذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة على وارداتها كما أحال أيضا في المادة ٢١ منه الى الاعفاءات الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعمير وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال تنفيذا لأحكامه ولما كانت الاحالة الواردة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه الى الاعفاءات والتيسيرات المقررة بقانون التعمير وقد جاءت عامة دون تحديد ومطلقة دون تقييد فقد تولت اللائحة التنفيذية لقانون الأراضي الصحراوية تحديد الأحكام التفصيلية لتطبيق الاعفاءات المحال إليها على أعمال مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وذلك بما يضمن تحقيق الغاية المستهدفة من تقرير تلك الاعفاءات والمتثلة في تشجيع الأفراد والهيئات على القيام بمشروعات الاستصلاح من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية وفي هذا المقام وردت المادة ١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضى بتطبيق الاعفاءات الواردة بكل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وذلك أخذا في الاعتبار أن أعمال المساولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عموم أعمال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وتعد جزءا متما ومكملا لها بحيث تمتد إليها مظلة الاعفاءات المقررة لتلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المحال إليه في تحديد الاعفاءات الضريبية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع قد أحال بدوره في تحديد الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن الى تلك الاعفاءات المقررة بقانون استثمار المال العربي والأجنبي ولما كان هذا القانون الأخير قد أعفى مشروعات استصلاح الأراضي البرية والصحراوية واستزراعها وكذلك أنشطة التعمير التي تتم في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المنع الحالية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك لمدة عشرة سنوات ومن ثم يسرى هذا الاعفاء على أعمال المساولات لمشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام في الأراضي

الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ المشار إليه وذلك أيا كانت
الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات •

وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لمشروعات التنمية
والتعمير قد تصاقت مع الشركة الصينية العامة الهندسية المعمارية على
القيام بأعمال المقاولات لمشروع استصلاح واستزراع أرض منطقة البوبارية
وأن هذا المشروع يقع في نطاق الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم
١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ومن ثم فإنه يحق لها التمتع بالاعفاء من ضريبة
الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المشار إليه •

لذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إحقية
الشركة الصينية العامة الهندسية المعمارية في التمتع بالاعفاء من ضريبة
الأرباح التجارية والصناعية وذلك على النحو المتقدم •

(فتوى رقم ٧٢ في ١٤/١/١٩٩٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ ملف رقم ٢٨٢/٢/٢٧ •)

(٢٠٤)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالقوة - طوائف خاصة من العاملين - العاملين بينك الاستثمار القومي .

المادة ١٢ من اللائحة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المطبقة على العاملين بينك الاستثمار القومي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ - وضع الكثرع حكما خاصا في شأن تسوية حالة العامل الذى يحصل على مؤهل اعل أثناء خدمته فاجاز نقله الى وظيفة اخرى تتناسب مع مؤهله الجديد واعفائه من شرط المدة الكلية والمدة البيئية اللازمين لشغل هذه الوظيفة وبمراعاة ان يكون مستوفيا لسائر الشروط المطلوبة لشغلها - هذا النص يواجه حالة العامل الذى يمين بالبنك بدون مؤهل أو بمؤهل اقل من العال لم يحصل أثناء خدمته بالبنك على المؤهل العالى - اثر ذلك - قصر مجال اعمال النص على العاملين بالبنك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم بالبنك - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية ان اللائحة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المطبقة على العاملين بينك الاستثمار القومي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ تنص في المادة ١٢ منها على أنه : في حالة حصول العامل على مؤهل اعل أثناء الخدمة بالهيئة (البنك) يجوز تسوية حالته بنقله الى الوظيفة التى تتناسب مع مؤهله الجديد مع اعفائه من المدة الكلية والبيئية اللازمة لشغل الوظيفة الجديدة بشرط توافر باقى متطلبات شغل هذه الوظيفة ، وتحدد أقسميته ومرتباته بقرار من نائب رئيس الهيئة (البنك) على الآقل عما كان يتقاضاه فى الوظيفة السابقة .

والمستفاد من ذلك أن اللائحة المشار اليها وضعت حكما خاصا فى شأن تسوية حالة العامل الذى يحصل على مؤهل اعل أثناء خدمته ، فقد اجازت نقله الى وظيفة اخرى تتناسب مع مؤهله الجديد واعفائه من شرط المدة الكلية والمدة البيئية اللازمين لشغل هذه الوظيفة وبمراعاة ان يكون مستوفيا لسائر الشروط المطلوبة لشغلها . ويتم تحديد الاقسامية والمرتب فى هذه الوظيفة الجديدة بقرار من نائب رئيس البنك وبحيث لا يقل مرتب العامل عما كان يتقاضاه قبل اجراء هذه التسوية الجديدة .

ولما كان هذا الحكم لا يتسنى اعماله الا فى شأن العاملين بالبنك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم به ، اى أن هذا النص يواجه حالة العامل الذى يمين بالبنك بدون مؤهل أو بمؤهل اقل من العالى ثم

يحصل أثناء خدمته بالبنك على المؤهل العالي لذلك قرر له المشرع ولأمثاله الميزة المنصوص عليها في المادة سالفة البيان . أما ما عدا ذلك من العاملين الذين يحصلون على المؤهل الأعلى في وقت لا يعتبرون فيه من عماد العاملين بالبنك ثم يمينون فيه بعد ذلك دون أخذ مؤهلهم الأعلى في الاعتبار - فإنهم لا يستفيدون من هذا الحكم الذي يقتصر مجال أعماله حسبما سلف البيان على العاملين بالبنك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم بالبنك ، وذلك أعمالا لصراحة النص ووضوح عبارته التي جاءت قاطعة جلية لا تحتمل تفسيراً يبد أن ذلك لا يحول بطبيعة الحال وجواز إعادة تعيين هؤلاء العاملين ومعاملتهم بمؤهلاتهم الأعلى وفقاً للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ولكن دون التمتع بالمزايا المنصوص عليها في المادة (١٣) سالفة البيان .

وترتيباً على ما تقدم ، يكون ما انتهى إليه رأى الجهاز المركزي للحسابات متفقاً مع حكم القانون .

للك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أنه يشترط الاعتماد لإفادة العامل من نص المادة ١٣ من اللائحة المطبقة على العاملين ببنك الاستثمار القومي ، حصول العامل على مؤهله الأعلى بعد تعيينه بالبنك .

(فتوى رقم ٧٤ في ١٤/١/١٩٩٠ جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٩ ملف رقم ٧٨٣/٢/٨٦) .

(٢٠٥)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام - حقوق العاملين - اجازات - (خدمة عسكرية وطنية) .

المادة ٦٥ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - وضع للشرع نظاماً للاجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل بأجر سنوي كامل ويط فيه بين مدة الاجازة ومدة الخدمة - منح للشرع اجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوماً للعامل الذي أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة - يراعى في حساب مدة العشر سنوات مدة الخدمة العسكرية التي اعتد بها عند تعيين العامل - أساس ذلك - المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - نتيجة ذلك : ان تاريخ التخصيص للعامل للعامل يتم في تاريخ تعيينه الفرعي الناتج عن ضم مدة الخدمة العسكرية وتحسب اقدمية العامل على هذا الأساس بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتخصيص تبدأ منه الآثار المترتبة على تلك الوظيفة عما كان منها مرتبطاً بمباشرة العمل فعلاً كاستحقاق الأجر - تطبيق .

تنص المادة (٦٥) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « يستحق العامل في حدود القواعد والضوابط التي يضعها مجلس الادارة الاجازات الآتية سيانها :

٢ - اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية وذلك على الوجه الآتي : -

(ج) ٣٠ يوماً لمن أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة وأن القانون للخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة ٤٤ منه بمدة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ على أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية الساملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للمعولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ... كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتربها عند التخصيص أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ... وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتكلم أن تزيد مدة اقدمية المجندين أو مدته بخبرتهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة ... ويصل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ .

والاستفادة من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وضع نظاماً للأجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل بأجر سنوي كامل ربط فيه بين مدة الإجازة ومدة الخدمة ، وتضمن القانون منح إجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوماً للعامل الذي أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة .

ولما كانت مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء تحسب طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية ضمن خدمة المجند الذي يعين أثناء مدة تجنيده أو بعد انقضاءها بإحدى وحدات القطاع العام ، مع اعتبار هذه المدة وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها كمدة خبرة ، ومن ثم فإن تاريخ التعيين الفعلي للعامل ينسج في تاريخ تعيينه الفرضي الناتج عن ضم مدة الخدمة العسكرية ، وتحسب أقسميته على هذا الأساس بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين هو الذي أدرجت إليه الأقدمية لتبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطاً مباشرة الفعل فعلاً كاستحقاق الأجر .

وبما أن المشرع وقد رتب على حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمة العامل استحقاقه للمعاشات المعقولة وهي نتيجة ذات أثر مالي ، فإنه من باب أولى تؤخذ في الاعتبار عند حساب الأجازات الاعتيادية لأنه أمر لا يترتب عليه آثار مالية .

وبما أنه من المسلم أن استحقاق العامل للأجازات الاعتيادية المقررة قانوناً ليس منحة له من الجهة التي يعمل بها بل هو حق له يستبد به القانون مباشرة كأثر من الآثار المترتبة على تقلده الوظيفة . ومن ثم ، فإن مدة الإجازة المقررة للعامل هي حق له أيضاً ويتبين أن تراخي في حسابها مدة الخدمة العسكرية التي اعلم بها عند تعيينه أملاً لضرارة نص قانون الخدمة العسكرية والوطنية كما سبق البيان .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الدستورية تقسيمي الفتوى والتشريع إلى الأعداد بمدة الخدمة العسكرية والوطنية التي أخذت في الاعتبار عند تعيين العامل ضمن مدة خدمة العامل بالقطاع العام التي تحسب على أساسها مدة المقر سنوات اللازم انقضائها لاستحقاق إجازة اعتيادية سنوية مقدارها ثلاثون يوماً .

(٢٠٦)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - اعادة تعيين -

المادة ٢٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الأصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين ان يحصل العامل عند تعيينه على بداية الأمر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها - استثناء من هذا الأصل احتفظ المشرع للعامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان أجره في الوظيفة السابقة أكبر من الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها على ان لا يجاوز نهايته - مثلك هذا الاحتفاظ - ان تكون مدة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها أي فاصل زمني أيا كانت مدته - إلى ذلك - إذا تخلف هذا القائل وجب تحديد المعاملة المالية للعامل في الوظيفة الجديدة على أساس بداية مبروط الوظيفة المعين عليها - تطبيق .

تنص المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن : يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقاً لجدول الأجور رقم (١) المرفق لهذا القانون .

ويستحق العامل أجره اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل ، ما لم يكن مستقبق بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون .

والمستفاد من ذلك أن الأصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين ان يحصل العامل عند تعيينه على بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها ، واستثناء من هذا الأصل احتفظ المشرع للعامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان أجره في الوظيفة السابقة أكبر من الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، على ألا يجاوز نهايته ، واشترط

لذلك أن تكون مدة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها أى فاصل زمني أيا كانت مدته . فإذا ما توافر نطاق هذا الاحتفاظ وهو اتصال مدة الخدمة احتفظ العامل الذى يعاد تعيينه بأجره فى الوظيفة السابقة أما إذا تخلف هذا النطاق وجب تعديده المعاملة المالية للعامل فى الوظيفة الجديدة على أساس بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيد اللواء أحيل الى المعاش فى ١٩٨٥/٧/١ وكان مرتبه الأساسى ٢٠٢٧٥٠ مليم وجنيه ثم أعيد تعيينه فى وظيفة رئيس ادارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدنى فى ١٩٨٦/٣/١٠ وبداية مربوطها ١٤٠٠٠٠ مليم جنيه وان السيد اللواء أحيل الى المعاش فى أول يونيه سنة ١٩٨١ وكان مرتبه الأساسى ٢٠٢٧٥٠ تم أعيد تعيينه فى وظيفة من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدنى فى ١٩٨٧/٥/١٢ وبداية مربوطها ١٤٠٠٠٠ مليم جنيه لما كان ذلك فإن الاستثناء الذى أورده نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لاحتفاظ العامل بمرتبه فى الوظيفة السابقة عند تعيينه فى الوظيفة الجديدة لا يجوز تطبيقه فى شأن السيدين المذكورين لوجود فاصل زمني بين الاحالة الى المعاش فى القوات المسلحة ، وإعادة التعيين فى وزارة الطيران المدنى . وبما لذلك فإن المرتب المستحق لكل منهما عند إعادة التعيين يتحدد على أساس بداية درجة الوظيفة التى أعيد التعيين عليها وهو ١٤٠٠٠٠ مليم جنيه .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى التفتوى والتشريع الى تحديد المرتب المستحق لكل من السيد / والسيد / عند إعادة تعيينهما بوظيفتي رئيس ادارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدنى على أساس بداية مربوط الدرجة التى عينتا عليها . وهو ١٤٠٠٠٠ مليم جنيه .

(فتوى رقم ٨٧ فى ١٩٨٠/١/١٨ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ ملف رقم ١١٧٨/٤/٨٦) -

(٢٠٧)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

قوات مسلحة - نقل - نقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية - تعيين - سحب
(معلون مدنيون بالدولة) .

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط القوات المسلحة - اشترط للترشح في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية أن يكون في الدرجة أو الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية وأن يتحدد أجره في الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الأصلية التي كان يتقاضاها أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر - منطبق تطبيق هذا الحكم - هو انتقال إجراءات النقل من الخدمة بالقوات المسلحة الى الخدمة بأحد الجهات المدنية وعدم وجود فاصل زمني بين الخدمة العسكرية والمدنية - عدم وجود فاصل زمني في ذاته لا يستلزم القول دائما بأن الأمر نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية لم تتبع إجراءات النقل بالمثل التي تقتضي موازنة السلطات المختصة بكلتا الجهتين المنقول منها والمنقول اليها - يسري حكم المادة ٢٥ من قانون العاملين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بنظام خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي يسري عليها أحكام هذا القانون - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٣٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أنه في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية . . .

ويتحدد أجر الضباط في الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الأصلية التي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر . . كما استعرضت المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرفق لهذا القانون . . .

واستشهد من ذلك أن أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة لذلك كان ينطبق على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بغض النظر عما يجاوز لها من أجره وأن يكون عليه خدمته متصلة . . .

أخذاً في الاعتبار أن قانون العاملين المدنيين بالعمالة اشتراط للاحتفاظ بالأجر الأساسي للعامل المعاد تعيينه أن تكون الخدمة متصلة .

الملح

انتهى رأي اللجنة الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

١ - علم جواز تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ على حالة السيد /

٢ - أحقية السيد المذكور في الاستفادة من حكم الاستثناء الوارد بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك على النحو السالف بيانه .

د فتوى رقم ٨٩ في ١٨/١/١٩٩٠ جلسة ١٢/٢/١٩٨٩ ملف رقم ١١٥٥/٤/٨٦ ()

(٢٠٨)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

الاجتماعات - أعضاء هيئة التدريس - تعيين - ترقية .

المادة ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - اجاز للشرع بصفة استثنائية للتعيين البتة في وظيفة استاذ من خارج الجامعات متى استوفى الرشح الشروط المقررة لذلك ومنها مضي عشر سنوات على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه او ما يعادلها ولعمري عشر سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس او الليسانس او ما يعادلها - هذه القواعد الاستثنائية لا تنطبق على تعيين الاساتذة المساعدين في الجامعات عند التعيين في وظيفة استاذ اذ لا ينتهي ذلك الا بأسلوب الترقية طبقا للشروط المقررة - أساس ذلك - قصر التعيين في وظيفة استاذ على المرشحين المستوفين للشروط من خارج الجامعات فضلا عن الاخذ به سيؤدى حتما الى الاخلال بترتيب الازمعة فيما بين الاساتذة المساعدين بالجامعات المتطلعين الى الترقية لوظيفة استاذ بنفس الكلية او المعهد لإصدار أحد الشروط المقررة لذلك وهو قضاء مدة خمس سنوات على الأقل في وظيفة استاذ مساعد للترقية الى وظيفة استاذ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ « وتمديداته » التي تنص على أن « يشترط فوسن يعين عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه او ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، او أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يمتيزها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة » . والمادة ٧٠ من ذات القانون التي تنص على أنه « أولا مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط في من يعين استاذًا ما يلي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو معهد علمي من طبقته ، أو أن يكون قد مضت على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في المادة ٦٦ من هذا القانون عشر سنوات على الأقل ، بشرط أن يكون قد مضى ثمانى عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس او الليسانس أو ما يعادلها وذلك اذا ما تقرر الاعلان عن تلك الوظيفة في جامعة أخرى اقليمية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية ممتازة تؤهله لشغل مركز الأستاذية .

٢ - أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مساعدا بواجبات أعضائه هيئة ... ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع إنتاجه العلمي ... وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي المحفوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو المعهد .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) يجوز استثنائه تعيين أساتذة من خارج تلك الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٦٦ .

٢ - أن تكون قد مضت ثماني عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

٣ - أن يكونوا قد قاموا خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمهم للتعيين في وظيفة أستاذ باحث بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية ممتازة في تخصصه هذه الوظيفة .

٤ - أن يكونوا متوافرين على الكفاءة المطلوبة للتدريس .
ويدخل في الاعتبار في تعيين كل منهم مجموع ، به العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها .

واستبانات الجمعية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قد حدد في المادة ٧٠ (بند أولا) منه شروط ترقية الأساتذة المساعدين بالجامعات الى وظيفة أستاذ بذات الكلية أو المعهد ، ومن بين هذه الشروط أن يكون المرشح قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون أو معهد علمي من طبقتها . أو أن يكون قد مضت على حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها - من إحدى الجهات المشار إليها بالمادة ٦٦ من ذات القانون عشر سنوات على الأقل ، ويكون قد مضت على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ثماني عشر سنة على الأقل . وذلك في حالة الاعلان عن شغل وظيفة أستاذ في جامعة اقليمية أخرى .

وقد أجاز المشرع - المادة ٧٠ (بند ثانيا) من القانون المذكور - بصفة استثنائية التعيين المبني في وظيفة « أستاذ » من خارج الجامعات متى استوفى المرشح الشروط المقررة لذلك ومنها بضي عشر سنوات على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ... وثماني عشر سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

وغنى عن البيان أن تعيين الأساتذة المساعدين بالجامعات في وظيفة أستاذ بذات الكلية أو المعهد لا يحقق إلا باتتباع أسلوب الترقية طبقا

للشروط المقررة الواردة بالمادة ٧٠ (بند أولا) سאלفة الذكر أما القواعد الاستثنائية للتمييز المبند في تلك الوظيفة المشار إليها (بالبند ثانيا) من نفس المادة فلا يسوغ معاملتهم بمقتضاها حتى ولو توافرت في شأنهم وذلك لأنها تخاطب صراحة المرشحين لشغل وظيفة أستاذ من خارج الجامعات . وهذا المعنى أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر بقولها « عالج المشروع مشكلة الاختناقات وتأخر الترقى في وظائف التدريس » وليس من شأن ذلك تقوقع الجامعات على نفسها كما قد يظن البعض أو إقفالها أمام كفاءات من خارج الجامعات . فالناب ما يزال مفتوحا لهذه الكفاءات إذا لم يستوف من في الداخل المدد المطلوبة للتمييز أو استوفوها وثبت عدم أهليتهم العلمية . . . وبناء عليه فلا وجه للقول بأن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر وقد أجاز في المادة ٧٠ بند (ثانيا) منه التمييز - ابتداء من الخارج - في وظيفة أستاذ إذا استوفى المرشح مدة معينة قضيت كلها خارج الجامعة . فإن هذا الحكم يسرى - من باب أولى - على من استوفى تلك المدة أو قضى جزءا منها كأستاذ مساعد بالجامعة إذا لم يشغل هذه الوظيفة المدة اللازمة لترقيته إلى وظيفة أستاذ ، فهذا القول مردود عليه بأنه يتعارض مع صريح نص (البند ثانيا) المذكور الذي قصر التمييز في تلك الوظيفة على المرشحين المستوفين للشروط من خارج الجامعات - كما أسلف البيان - فضلا عن أن الأخذ به سيؤدي حتما إلى الإخلال بترتيب الأقدمية فيما بين الأساتذة المساعدين بالجامعات المتطلعين إلى الترقية لوظيفة أستاذ بنفس الكلية أو المعهد لاهتمام أحد الشروط المقررة لذلك ، وهو قضاء مدة خمس سنوات على الأقل في وظيفة أستاذ مساعد للترقية إلى وظيفة أستاذ .

وتطبيق ما تقدم على حالة السيدة المعروضة - يبين أنها تشغل وظيفة أستاذ مساعد الباثولوجيا بكلية الطب « جامعة المنوفية » اعتبارا من مايو عام ١٩٨٦ ، ومن ثم فإن تعيينها في وظيفة أستاذ بنفس الكلية يكون بطريق الترقية إذا استوفت الشروط المقررة بالمادة ٧٠ (بند أولا) سالف الذكر ، ولا يجوز أن يتم تعيينها في تلك الوظيفة استنادا لحكم (البند ثانيا) من ذات المادة لتخلف مناه تطبيق هذا البند في شأنها .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز تعيين السيدة الدكتور / في وظيفة أستاذ طبقا لنص المادة ٧٠ (ثانيا) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ للأسباب السابق إضاحا .

(قضي رقم ٩١ في ١٨/١/١٩٩٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ جلف رقم ٧١٠٠/٣/٨٦)

(٢٠٩)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

ضريبة - (شركات الاستثمار - الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال) - (المجمع
وسندات) (شركات مساهمة) *

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال -
استحدث المشرع أحكاماً خاصة لتنظيم نوع من الشركات المساهمة التي يكون من أغراضها
تلقي الأموال لاستثمارها - أخضع المشرع هذه الشركات لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ باعتباره الضريبة العامة فيما لم يرد بشأنه نص في قانونها الخاص - إثر ذلك - الأرباح
التي تعقلها الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها تخضع للضريبة
على أرباح شركات الأموال - الأرباح التي تعقلها صكوك الاستثمار لا تخضع للضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - أساس ذلك - أن قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ حدد في المادة الأولى على سبيل المصير الإيرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة
وليس من بينها أرباح صكوك الاستثمار كما أن الأرباح التي تنتجها الصكوك لأصحابها
تتدرج بالضرورة في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال لتسرى على أرباح هذه الصكوك
الضريبة العامة على الدخل - أجاز المشرع لشركات المساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي
الأموال لاستثمارها إصدار ما يسمى بصكوك التمويل لمواجهة الاحتياجات التمويلية لهذه
الشركات أو تمويل نشاط أو عملية بذاتها - عدم الصكوك تماثل في طبيعتها القانونية
مع القيمة القانونية للسندات رغم اختلاف التسمية - إثر ذلك - العائد الذي تعقله
لأصحابها يلقى نفس المعاملة الضريبية المقررة لأرباح السندات فيخضع العائد للضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقاً للمادة الأولى من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقاً لحكم المادة ٩٥ من ذات
القانون لما كان مالك صك التمويل من الأشخاص الطبيعيين - تطبيق *

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من قانون الضرائب على
الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن تسرى
الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة « على الإيرادات الآتية :

١ - الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع
من مكافآت التبدية ومن الأقسبة إلى حامل السندات وغيرهم من المائنين *

٢ - فوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدتها
الحكومة أو - وحفاظ الحكم المصلح أو الأشخاص الاعتبارية أو الشركات
أو المنشآت بصفة عامة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت « *
والمادة (٤) من ذات القانون التي تنص على أن يسرى من الضريبة : « على
الإيرادات رؤوس الأموال المنقولة » *

٥ - فوائده السنويات التي تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على القائمة التي يقرها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك لأجل تسليوي أجل السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيمة في سوق الأوراق المالية ٠٠٠ ، والمادة ١٥ من القانون المذكور التي تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على صافي الأرباح الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون » .

ويقصد بالإيراد في تطبيق أحكام هذا الباب الإيراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية بما في ذلك إيراد الأراضى الزراعية وإيراد المقاربات المبينة وكذلك الإيرادات الآتية :

١ - توزيعات شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثانى من هذا القانون التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون .

٢ - نصت الشريك الموصى في أرباح حصة التوصية التي تم ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الضريبة من هذا النصيب ٠٠٠ ، والمادة ١١١ منه التي تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المختلفة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة والخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ٠٠٠ ،

كما استعرضت الجمعية المادة (١) من مواد إصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المساهمة ٠٠٠ ويلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ٠٠٠ ، والمادة ٣١ من القانون المذكور التي تنص على أن « يقسم رأس مال الشركة « المساهمة » الى أسهم اسمية متساوية القيمة ٠٠٠ ، والمادة (٣٥) من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية ٠٠٠ ، والمادة ٤٩ منه التي تنص على أن « يجوز للشركة إصدار سندات اسمية ، وتكون هذه السندات قابلة للتداول ولا يجوز إصدار هذه السندات الا بقرار من الجمعية العامة وبمداد رأس المال المصغر بالكامل وبشرط

على أن « يكون صاحب صك الاستثمار الذي أصدرته الشركة طبقاً لأحكام هذا القانون حصة في صافي الربح الناتج عن استثمار قيمتها وتتحصل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة » ، والمادة ١٥ منه التي تنص على أن « يحظر على شركات المساهمة التي يكون من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها إصدار أو إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح أو أسهم تمنح أو لهم امتياز » ويجوز لشركات المساهمة الأخرى إصدار صكوك تمويل عامه متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزي المصري بالاتفاق مع الهيئة في ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصري ، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع » ، وأخيراً استعرضت الجمعية المادة ١٥٩ من قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ ، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « تصدر الشركة السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحاملها في مواجهة الشركة » ، والمادة ١٦١ منها التي تنص على أنه « لا يجوز إصدار السندات إلا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة أو الشريك » ، والمادة ١٨٥ منها التي تنص على أنه « لا يجوز للشركة أن ترد إلى حملة السندات قيمة سنداتهم قبل انتهاء المدة المقررة للقرض ، ما لم ينص قرار إصدار السندات ونشر الاكتتاب فيها على غير ذلك » ، والمادة ٤٣ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه التي تنص على أن « يجوز لشركات المساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها طبقاً للقانون إصدار صكوك تمويل متنوعة ذات عامه متغير لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بركاتها ، وبشرط ألا تزيد قيمتها على صافي أصول الشركة مفسداً بخصم مراقب الحسابات وفقاً لأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة » ، واستثناء من ذلك يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة أن يرخس للشركات المشار إليها بإصدار صكوك تمويل بقيمة تتجاوز صافي أصولها » ، والمادة ٤٤ منها التي تنص على أن « تصدر صكوك التمويل في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول وتخول الصكوك من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحاملها في مواجهة الشركة » ، والمادة ٤٥ « لا يجوز إصدار صكوك التمويل ذات العام المتغير إلا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة الشركة » ، والمادة ٤٦ « تصدر الشركة صكوك التمويل بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة عن طريق الاكتتاب العام ويجوز للمنطق الموافقة من عدم طرحها للاكتتاب العام » ، والمادة

٥٨ التي تنص على أنه « يجب أن تتضمن شهادات صكوك التمويل البيانات الآتية : ٨ - الفائدة التي يدره الصك أو أساس حسابه ومواعيد أدائه ، وأية حقوق أخرى يحولها الصك (أن وجدت) ٩ - مواعيد وشروط استهلاك الصك ١٠٠ » ، وللمادة ٥٦ التي تنص على أنه « لا يجوز للشركة أن تترتب على حملة صكوك التمويل قيمة صكوكهم أو توزع عائدا عليهم ، بالمخالفة لشروط الإصدار » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه استحدثت أحكاما خاصة لتنظيم نوع من الشركات المساهمة التي يكون من أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها ، وذلك بالإضافة إلى الأحكام التي تنظم عمل الشركات المساهمة بصفة عامة ، الواردة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه . وهذا المعنى يتضح من مطالعة نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ التي تقتضي بأن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال وتسري أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » . وكذلك نص المادة (٢) من القانون المذكور التي تستلزم أن يقدم طلب تأسيس شركة تلقي الأموال إلى الهيئة العامة لسوق المال مرافقا به كافة الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحه التنفيذية لتأسيس الشركة المساهمة بالإضافة إلى طلب القيمة بالسجل المحد لهذا الغرض بالهيئة . وبناء على ذلك فإن الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال تخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة فيما لم يرد بشأنه نص في قانونها الخاص رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

ولما كان قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد فرض ضريبة على أرباح شركات الأموال ، وحدد في المادة ١١١ منه الجهات التي يسرى على أرباحها حكم هذه الضريبة ومن بينها الشركات المساهمة الخاضعة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي ألغى وحل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ومن ثم فإن الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال .

وفيما يتعلق بأرباح « صكوك الاستثمار » استبانة الجمعية أن قانون شركات تلقي الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ألزم هذه الشركات بإصدار تلك الصكوك مقابل الأموال التي تتلقاها من الجمهور ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون . وقد حدد في المادة (٦١) منه أهم الأحكام الخاصة بصكوك الاستثمار بقوله إنه تخول للمكتهن

المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشاركة في الإدارة ، ويتقاضى أصحابها نصيبهم في ناتج التصفية قبل حلة الأسهم . ثم نظمت اللائحة التنفيذية للقانون إجراءات إصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي يتضمنها الصك .

وقد تار التساؤل حول الطبيعة القانونية لصك الاستثمار وما إذا كان يعد سهما أو سنداً أو قرصاً أو ودیعة أم أنه نوع جديد من الأوراق المالية يختلف عن الأوعية الاستثمارية المذكورة .

وواقع الأمر أن صك الاستثمار لا تتوافر له خصائص الأسهم : فالسهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة المساهمة ويعد صاحب السهم شريكاً في الشركة (المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) . بينما الصك لا يعد كذلك ولا يظهر ضمن حقوق الملكية كما أن صاحب الصك لا يعد من الشركاء المساهمين في شركة تلقى الأموال حيث أنه يتقاضى نصيبه في ناتج التصفية قبل حلة الأسهم (المادة ٦ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) . والسهم يخول صاحبه حق الاشتراك في إدارة الشركة ، في حين لا يجوز لصاحب الصك الاشتراك في الإدارة (المادة ٦ المشار إليها) .

وغنى عن البيان أن صك الاستثمار لا يعتبر من الأسهم الممتازة أو أسهم التمتع أو حصص الأرباح فهي من الأوراق المالية المحظورة على شركات تلقي الأموال إصدارها طبقاً لصريح نص المادة (١٥) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وأيضاً فإن صك الاستثمار لا يعد من السندات : فالسندات هي أوراق مالية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل قرصاً طويل الأجل عن طريق الاكتتاب ، وتعطى لأصحابها الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسندات عند انتهاء مدة القرض وذلك بغض النظر عن نتيجة نشاط الشركة (المواد ٤٩ و ٥٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ١٨٥ من لائحته التنفيذية) . أما أصحاب صكوك الاستثمار فهم يشتركون شركة تلقى الأموال المصدرة لهذه الصكوك في الأرباح والخسائر ولذلك فهم يحصلون على أرباح متغيرة تبعاً لما يسفر عنه نشاط الشركة كما أن استرداد القيمة الاسمية لتلك الصكوك يتوقف على ناتج التصفية (المادة ٦ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

وكذلك فإن صك الاستثمار ليس قرصاً : فالقرض عامة هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من البنود أو أي شيء مثل آخر على أن يرد إليه المقرض بعد نهاية القرض شيئاً مثله في مقاديره

ولو عه وصفتيه (المادة ٣٥٨ من التقنين المدني) . في حين أن حقوق مالكه
صك الاستثمار ترتبط بتطابق شركة تلقي الأموال وما تحققه من أرباح
أو خسائر .

وأخيرا فإن صكوك الاستثمار لا يحكمها النظام القانون المقرر للودائع
لدى البنوك حتى ولو كانت القاعدة على تلك الودائع متغيرة ، فصاحب
الوديعة له الحق في استردادها كاملة دون تحمل أي نصيب في الخسائر
التي قد تصيب البنك ، بينما مالك الصك يشارك في أرباح شركة تلقي
الأموال وخسائرها هذا فضلا عن أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قد
حظر - في المادة الأولى من مواد إصداره - على تلك الشركات مزوالة البنوك
بما فيها تلقي الودائع تحت الطلب أو لأجل أو أعمال العرافة أو منح
التسهيلات الائتمانية .

وتربيا على ما تقدم فإن صكوك الاستثمار تعتبر نوعا جديدا من
الأوراق المالية التي نظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية
شروط وإجراءات إصدارها . ومن ثم فإن الأرباح التي تحققها هذه الصكوك
لأصحابها لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، حيث
حدد نص المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
- على سبيل الحصر - الإيرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة (فأرباح
السننات وفوائده القروض والودائع ..) وليس من بينها أرباح صكوك
لاستثمار . بيد أنه متى كان المشرع في المادة (٦) من القانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٨٨ المشار إليها قد أفصح عن طبيعة العلاقة بين شركات تلقي
الأموال المصدرة لصكوك الاستثمار ومالكي هذه الصكوك ، وحددها في
إطار مشاركة أصحاب الصكوك للشركات في أرباح وخسائر المشروعات
التي تقوم بها ، وعليه فإن الأرباح التي تنتجها الصكوك لأصحابها تنلج
بالضرورة في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال (ومنها شركات تلقي
الأموال كما سلف البيان) طبقا لحكم المادة رقم ١١١ من القانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ المشار إليه . فيتقاضى أصحاب الصكوك نصيبهم من أرباحها
بعد استقطاع ما يخصهم من قيمة الضريبة على أرباح شركات الأموال .
كما تسرى على أرباح هذه الصكوك أيضا . إذا كان أصحابها من الأشخاص
الطبيعيين - الضريبة العامة على الدخل حيث حددت المادة (١٥) من
القانون المذكور المقصود بالإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة ومن ضمنها على
ما جاء بالبند (١) من هذه المادة توزيعات شركات الأموال التي يحصل
عليها الأشخاص الطبيعيون .

وبالنسبة للمائد الذي تدره « صكوك التمويل » فقد تبينت الجمعية
أن الشركات المساهمة حينما ترغب - أثناء حياتها - في التوسع في نشاطها

أو تحويل عملية معينة، فإنها تلجأ إلى أحد أسلوبي الحصول على ما يلزمها من أموال، والاسلوب الأول هو طرح اكتتاب جديد تقزره الجمعية العامة للشركة . والاسلوب الثاني هو الاقتراض من الغير وتقرره أيضا الجمعية العامة للشركة . وإذا لجأت إلى الاسلوب الثاني فهي إما أن تعقد قروضا فردية كالاقتراض من البنوك أو تعقد قروضا جماعية بتألف كبيرة لمدة طويلة تتراوح عادة بين خمس سنوات وعشرين سنة ، وتطرح للاكتتاب وذلك بأن يقسم مبلغ القرض إلى أجزاء متساوية يمثل كل جزء منها ما اصطلاح على تسميته « بالسند » وقد تناول القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مآلفي الذكر شروط إصدار الشركات المساهمة للسندات والأنواع الجائز إصدارها منها وما تخوله للمالكين من حقوق في مواجهة الشركات . ثم أتى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية المشار إليها وأجازا لشركات المساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها إصدار ما يسمى « بصكوك التمويل » لمواجهة الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات أو تمويل نشاط أو عملية بذاتها ، بشرط ألا تزيد قيمة الصكوك على صافي أصول الشركة حسبما يحده مراقب الحسابات طبقا لأخر ميزانية أقرتها الجمعية العامة للشركة ، وباستثناء الحالات التي يرخص فيها الوزير المختص لهذه الشركات بإصدار صكوك تجاوز صافي أصول الشركة . وتضطر الصكوك - بعد موافقة الجمعية العامة للشركة - في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول ، وتخول الصكوك من نفس الإصدار للمالكين حقوقا متساوية في مواجهة الشركة ، ومنها الحصول على عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزي المصري بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال في ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصري وكذلك استرداد القيمة الاسمية للصك في خلال المواعيد المحددة لذلك . وإذا تتفق الفواضع الأساسية لإصدار صكوك التمويل والحقوق المقررة لأصحابها بصفة عامة بموافقة البيان ، مع النظام القانوني المطبق بالنسبة للسندات المادية والمشار إليه في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وعلى منبيل المثال :

السندات (أو الصكوك) تصدر في الشكل الاسمي فقط وتكون قابلة للتداول بالطرق التجارية ، ويشترط للإصدار موافقة الجمعية العامة للشركة المساهمة .

ويلزم للإصدار أن يكون قد تم دفع رأس مال الشركة المكتتب به بالكامل وألا تجاوز قيمة السندات (أو الصكوك) صافي أصول الشركة حسبما يحده مراقب الحسابات وفقا لأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة . وقد اكتفى بالنسبة للشركات المساهمة

المصلحة للصكوك التمويل ، بتوافر الشق الثاني من هذا الشرط :
وذلك مع مراعاة الحالات الاستثنائية الواردة على الشرط المذكور
والمبينة في القانونين رقمي ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

إذا طرح جائته من السندات (أو الصكوك) للاكتتاب العام فيجب
أن يكون ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ويتم الاكتتاب
العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص
بتلقي الاكتتاب أو الشركات التي تنشأ لهذا الغرض أو التي يرخص
لها بالتعامل في الأوراق المالية .

تخول السندات (أو الصكوك) من نفس الاصدار لأصحابها حقوقا
متساوية في مواجهة الشركة ، وتسترد قيمتها الاسمية في المواعيد
المحددة فانه ترتيبا على ما تقدم تعتبر « صكوك التمويل » نوعا من
السندات العادية (ذات العائد المتغير) وإذا كان المشرع في القانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر قد أطلق عليها هذا الاسم
(صكوك التمويل) فقد قصد بذلك التمييز بينها وبين السندات
العادية ذات العائد الثابت لأنها ذات عائد متغير الا أن ذلك لا يمنع
من كونها سندات تتمثل طبيعتها القانونية مع الطبيعة القانونية
للسندات رغم اختلاف تسميتها . ونتيجة لتحديد الطبيعة القانونية
لصكوك التمويل على هذا النحو فان العائد الذي تحققه لأصحابها
يلقى نفس المعاملة الضريبية المقررة لأرباح السندات ، فيخضع
العائد للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقا
لحكم المادة (١) بند (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف
الذكر . وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقا لحكم
المادة (٩٥) بند (١) من ذات القانون إذا كان مالك صك التمويل
من الأشخاص الطبيعيين .

للتذكير

انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما يلي :
أولا : خضوع الأرباح التي تحققها شركات تلقي الأموال لاستثمارها
المنشأة طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، للضريبة على أرباح
شركات الأموال طبقا لحكم المادة (١١١) من القانون رقم ١٥٧
سنة ١٩٨١ .

ثانياً : خضوع أرباح صكوك الاستثمار التي تصدرها الشركات المشار إليها للضريبة على أرباح شركات الأموال والضريبة العامة على الدخل وذلك على النحو السالف بيانه

ثالثاً : خضوع العائد الذي تنتجه صكوك التمويل التي تصدرها الشركات المساهمة التي لا تعمل في مجال تلقي الأموال ، لنفس المعاملة الضريبية المقررة لأرباح السندات وذلك على النحو السابق إيضاحه .
(فتوى رقم ١٩١ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٩ ملف رقم ٣٧٧/٢/٤٧) .

(٢١٠)

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

الاتحاد المصري لكرة القدم - (هيئة خاصة - الهيئات الخاصة للشباب والرياضة) .

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة - حدد المشرع مدة مجلس ادارة الاتحاد بأربع سنوات - اوجب اجراء انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشارك - بانتهاء مدة المجلس لا يجوز امتناع الاتحاد المذكور عن دعوة الجمعية العمومية لاجراء انتخابات لمجلس الادارة الجديد بعد توجيه الدعوة إليه بذلك من الجهة الادارية المختصة - لا وجه للاستناد في تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية العمومية بان ذلك يرجع الى احاطته في الاستمرار مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها وفقا لحكم من المحكمة الادارية العليا - كل القانون للجهة الادارية المختصة الحق في دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي لانتخاب مجلس ادارة جديد فلا تقاوس مجلس الادارة عن اخطأ إجراءات الانتخاب - اساس ذلك - الدعوة في حتمى تنفيذها حالة الضرورة ونزولا على مبدأ المشروعية لمواجهة حالة عدم وجود مجلس ادارة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ الذي نصت مادته رقم ٢٧ على أن « يكون لكل هيئة جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين » ونصت مادته رقم ٢٨ على أن « تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية » ونصت المادة (٣٠) على أن « تختص الجمعية العمومية العادية بما يلي :

٤ - انتخاب مجلس الادارة أو شغل المراكز الشاغرة » . ونصت المادة (٣٢) على أنه « يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها وإذا لم يتم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة » ونصت المادة (٣٣) على أن « تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يلي :

١ - اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية واختيار مجلس ادارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الادارة وذلك للمدة الباقية

لمجلس الإدارة السابق وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الإدارة في حالة استقالت العضوية عن بعض أعضائه وذلك لمدة الباقية لمجلس الإدارة » ونصت المادة (٤٠) من ذات القانون على أن « علي مجلس الإدارة التحقق من توافر الشروط في المرشحين لمضوية المجلس ... ويتم اختيار أعضائه مجلس الإدارة بالانتخاب السري المباشر أو بالتعيين في الموعد القانوني ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس عن خمسة ولا يزيد على خمسة وعشرين » .

وتكون مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه أو تعيينه ونصت المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أنه « لرئيس الجهة الإدارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة يكون مخالفا لأحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له ولنظام الهيئة أو لأية لائحة من لوائحها » . ونصت المادة (٦٢) على أن « مدة مجلس إدارة اللجنة الأولمبية ومجالس إدارة الاتحادات اللعيات الرياضية أربع سنوات على أن يجري انتخاب أعضاء مجلس إدارتها في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية ، سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تتم ، اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشترك » ونصت المادة (٦٣) على أن « لاتخاذ اللجنة الرياضية هيئة تتكون من الأندية ومراكز الشباب التي توافق على انضمامها الجهة الإدارية المختصة ... » .

واستمرت الجمعية المادة (٢٤) من قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتماد النظام الأساسي لاتحادات الألعاب الرياضية المعدل بالقرار رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٨٨ التي قضيت بأنه « يجوز بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الإدارة أو مع عدد الهيئات الأعضاء التي لها حق حضور الجمعية للاتحاد دعوة هذه الجمعية لاجتماع غير عادى مع بيان الغرض من الاجتماع » .

لما لم يستجيب مجلس الإدارة لهذا الطلب خلال اسبوعين من تاريخ تقديمه كان للجهة الإدارية أن تدعو الجمعية العمومية غير العادية الى الانعقاد على نفقة الاتحاد .

وبعد ما تقدم أن المشرع حدد مدة مجلس إدارة الاتحاد بأربع سنوات وأوجب إجراء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تتم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشترك ومن ثم فإن المدة هنا غير متصلة بواقعة انتهاء كل دورة أولمبية وليس في القانون ما يبيح مد هذه المدة . وعلى ذلك فإن مجلس إدارة اتحاد الكرة المصري الحالي وقدر انتخابه في عام ١٩٨٤ حل موعده انتهاء مدته عام ١٩٨٨ طبقا للمادة ٤٠ و ٦٢

سالفته. البيان إلا أنه وقد رأى المجلس الأعلى للشباب والرياضة تأجيل عقد التجميعات العمومية لاتحاد اللعيات الرياضية إلى ما بعد انتهاء دورة سول الأولمبية ثم قرر في ديسمبر ١٩٨٨ أن تعقد الاتحادات جميعياتها العمومية ومن ثم تكون مدة المجلس قد انتهت ويكون امتناع الاتحاد المذكور عن دعوة جميعته العمومية لأجراء انتخابات لمجلس الإدارة جديده بعد أن وجهت إليه الدعوة لذلك من الجهة الإدارية المختصة مفتقرا إلى سند من القانون .

ولا وجه للاستناد في تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية العمومية للغرض المذكور بأن ذلك يرجع إلى أحقيته في الاستمرار مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها وفقا لحكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٩/٣/٤ المقنن إلى ذلك أنه جاء بأسناب هذا الحكم أنه « إذا كان الثابت أن مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم انتخب سنة ١٩٨٤ وبذا حل موعده انتهاء مدته سنة ١٩٨٨ طبقا للمادتين ٤٠ و ٦٢ مما كان يفيط بالجمعية العمومية العادية انتخاب مجلس إدارة جديد خلال أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٨٨ عملا بالمادة ٢٨ ، وهو ما كان يلقي بظله على المصلحة في النعوى بوصفها شرط بقاء حتى لا تنتهي الخصومة فيها كما هي شرط ابتداء حتى يقضى بقبولها ، إلا أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة رأى بتأجيل عقد التجميعات العمومية لاتحادات اللعيات الرياضية إلى ما بعد انقضاء دورة سول الأولمبية ثم رأى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قيام هذه الاتحادات بفتحها ، وأيا كان الرأي في صحيح ذلك فإن القدر المتيقن أنه قف مدأجالها علما سواء قانونا أو فضلا الأمر الذي كان ولمزك يصدق على مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم فيما لو لم يحل أو فيما لو لم يبت في منازعته إلى أن يتم انتخاب مجلس إدارة جديد في الموعد الذي حدد بهقده الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ وهو تاريخ لم يأت بعد ومن ثم فإن مصلحة الطاعنين في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ما فتئت قائمة لم تزل وإن أرفق هذا الموعد الوشيك ، ومؤدى هذه الأسباب أن المحكمة الإدارية العليا ما قضت بوقف تنفيذ قرار الحل الأعلى أساس قياس مصلحة الطاعنين في ذلك في وقت صدور حكمها في ١٩٨٩/٣/٤ ما دام أن موعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في ٢٨/٣/١٩٨٩ لم يأت بعد ، ولو أن هذا الموعد قد حل بالفعل في تاريخ الحكم لكان الأرجح أن يكون حكمها بعدم القبول وهو أمر قاطع في الدلالة على أن المحكمة ذاتها تسلمت بفسنا بعدم إمكانية بقاء مجلس الإدارة لمدة أخرى تعادل مدة حله وإن ما دفعها لقبول النعوى استنادا لتوافر شرط المصلحة هو فقط تلك المدة الوجيزة الباقية على الموعد المحدد لمقد الجمعية العمومية في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه على الفرض الجديد أن حكم المحكمة الإدارية العليا قد يكشف عن عدم مشروعية

الحل مع أن ذلك لم يقضى به بصفة نهائية حتى الآن لأن الحكم يقتصر على وقف لتنفيذ ولم ينصرف إلى إلغاء قرار الحل - فإن ذلك أيضا لا ينهض مبررا في حد ذاته لتعطيل نص صريح في القانون يحدد مدة مجلس الإدارة بأربع سنوات ترتبط دائما بكل دورة أولية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تتم اشتركت فيها مصر أو لم تشترك على ما سبق البيان .

ومن ثم يكون القول باستمرار مجلس إدارة الاتحاد مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها غير قسائم على سبب من القانون ولا يتفق مع القيم الصحيح لحكم المحكمة الإدارية العليا الذي يستند إليه .

أما عن مدى استجابة الجهة الإدارية في دعوة الجمعية للاتحاد المصري لكرة القدم للانقضاء لانتخاب مجلس إدارة جديد وذلك بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمادة ٢٤ من لائحة النظام الأساسي سألقتي الذكر .

فقد تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن الجمعية العمومية العادية لاتحاد الكرة هي التي تختص طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه بانتخاب مجلس الإدارة ، وأنه ليس للجمعية العمومية غير العادية اختصاص بانتخاب المجلس وكل ما إليها في هذا الشأن طبقا للمادة ٣٣ اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية ، واختصار مجلس إدارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الإدارة وذلك للمادة الباقية لمجلس الإدارة السابق - إلا أن القانون أجاز بنص صريح في المادة ٣٢ دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الإدارية المختصة أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها ، وإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الإدارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة .

ومضى كفل القانون للجهة الإدارية المختصة الحق في دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي في المادة ٣٢ فإنه يجوز في الحالة المروضة للجهة الإدارية المختصة - بعد تقاعس مجلس الإدارة عن اتخاذ اجراءات الانتخاب - دعوة الجمعية العمومية للاتحاد لاجراء هذه الانتخاب كآثر حتى تقتضيه حالة الضرورة بعد أن تكون الجهة الإدارية المختصة قد أعلنت بطلان امتناع مجلس الإدارة في هذا الشأن وفقا للمادة ٤٩ من القانون وذلك نزولا على مبدأ المبروعية لمواجهة حالة عدم وجود مجلس إدارة - وأخذا في الاعتبار أن تشكيل الجمعية العمومية العادية هو ذات تشكيلها في حالة دعوتها لاجتماع غير عادي .

المذك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم احقية مجلس ادارة الاتحاد المصري لكرة القدم الحالي في البقاء لادارة الاتحاد مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها وللجنة الادارية المختصة دعوة الجمعية العمومية للاتحاد لانتخاب مجلس ادارة جديد *

(فتوى رقم / / / ١٩ / ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ ملف رقم ٤٣/١/٨٨) .

(٢١١)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ :

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - من الاحالة الى المعاش :

لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - الشرح حدد من الاحالة الى المعاش لأعضاء هيئة التدريس بسن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الأوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهي خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاله خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على الا تحسب تلك المدة في معاشه - تحول الشرح لمجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعاد نهايته ولا يدعو أن يكون ما قرره اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بتحديد لبداية السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستثناء أو الاسترشاد لمجلس الجامعة الذي له سلطة تحديد هذا الميعاد - أساس ذلك : أن المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ أشار اليه قد أجاز في ختامها لمجلس الجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقا لما يقتضيه المصالح العلم - أعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أشار اليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الى المعاش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ منذ التواريخ التي يحددها مجلس الجامعة وينتهي بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجري في ختامه - اثر ذلك : كل من تحقق في شأنه هذا المنطق من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء في الوظيفة حتى نهاية العام الدراسي مع احتفاله خلال مدة بقاءه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية - لا يستلزم من أعمال هذا الحكم من إحيل الى المعاش خلال فترة الاجازة الدراسية الواصلة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد - تطبيق -

تنص المادة ٢٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الآتية :

ثانيا : المسائل التنفيذية :

١٩ - تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العام الجامعي »

وتنص المادة ١١٣ من ذات القانون على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية - ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاله بكافة حقوقه ومناصبه الادارية - وينتهي العام الجامعي بانتهاء أعمال الامتحانات في ختام الدراسة في العام الجامعي - ولا تحسب المدة من بلوغه سن الستين والى نهاية العام الجامعي في المعاش »

وتنص المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن « تبدأ السنة الجامعية في السبت الثالث من سبتمبر وتستمر الدراسة ثلاثين أسبوعاً » . ولجلس الجامعة مراجعة للصالح العام أن يقرر بدء الدراسة وأنتهاؤها قبل المواعيد المذكورة أو بعدها . »

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه سن الإحالة إلى المعاش لأعضاء هيئة التدريس المخاطبين بأحكامه بسن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الأوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهي خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الإدارية على ألا تحسب تلك المدة في معاشه . وقد ناط المشرع بنجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعاد نهايته بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجرى في ختام الدراسة الجامعية . هذا في حين أن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور قد حددت لبدء العام الجامعي ميعاداً ثابتاً بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من كل عام .

ومن حيث أن المستقر عليه وفقاً لأحكام القضاء الإداري أن إصدار اللوائح التنفيذية هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص على ذلك في تلك القوانين أو لم ينص وأنه ليس لهذه اللوائح أن تمدل أو تمطل تنفيذ أحكام القوانين الصادرة تنفيذاً لها إنما تقتصر على وضع القواعد والأحكام التفصيلية اللازمة لتطبيق تلك القوانين ولما كان الثابت أن قانون تنظيم الجامعات قد خول مجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعاد نهايته ومن ثم تكون العبرة دائماً في هذا الميعاد بالتاريخ الذي يحدده مجلس الجامعة ولا يعدو أن يكون ما قررته اللائحة التنفيذية للقانون المذكور في المادة ٦٢ منها بتحديد لبدء السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء والاسترشاد لمجلس الجامعة الذي له سلطة تحديد هذا الميعاد ومما يؤكده ذلك أن المادة ٦٢ المشار إليها قد أجازت في ختامها لمجلس الجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقاً لما يقتضيه الصالح العام .

ومن حيث أن أعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الإحالة إلى المعاش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ منذ التاريخ الذي يحدده مجلس الجامعة وينتهي بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجرى في ختامه ومن ثم فإنه كل من تحقق في شأنه هذا المناط من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء

في الخدمة حتى نهاية العام الدراسي مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية أما من بلغ سن الستين خلال فترة الأجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد وفقا للتحديد السابق فانه ينحسر عنه تطبيق تلك الأحكام .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ولما كان التسايت أن الدكتورين المعروضة حالتها قد أحيلا الى المعاش خلال فترة الأجازة الدراسية ومن ثم فقد تخلف في شأنهما منطاط تطبيق المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولا يحق لهما بالتالي الاستفادة من أحكامها .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية كل من الدكتور / والدكتور / في الاستفادة من حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(فتوى رقم ٧٣ في ١٤/١/١٩٩٠ جلية ١/٣/١٩٩٠ ملف رقم ٢٠١/٢/٨٦) .

(٢١٢)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

(١) قانون - إلغاء القانون - إلغاء الصريح والإلغاء الضمني .

المادة الثانية من القانون المدني - إلغاء التشريع له يكون صريحا وله يكون ضمنا -
الإلغاء الصريح يتعلق بوجود نص في التشريع الإلحاق يقضي صراحة بإلغاء العمل بالتشريع
السابق - الإلغاء الضمني له صورتان إما بضدور قانون جديد ينظم الموضوع الذي سبق
أن قرر فواعده تشريع سابق وإما بوجود حكم معارض في التشريع الإلحاق لحكم في التشريع
السابق بحيث لا يمكن التوفيق بينهما إلا بإلغاء أحدهما - أثر ذلك - يعتبر الإلحاق ناسطا
والسابق منسوخا غير أنه يشترط في هذه الصورة من صور الإلغاء الضمني أن يكون
الحكمان المتعارضان من طبيعة واحدة أو أن يكون الحكم السابق علما والحكم الإلحاق خلافا -
إذا حدث العكس بأن كان الحكم السابق خلافا والإلحاق علما فلا يتعلق بالمنسخ - أساس ذلك :
النص الخاص بإلغاء النص العام ولو كان سابقا عليه .

(ب) - إرث - إرث على الرتبة - (بدل الإلحاق) .

المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٤ من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام وقانون الإرث على العمل بالقطاع
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - للشرع في القانونين رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استبعد
بدل الإلحاق الذي يمنح للعاملين المخطئين بالحكمتهما الذين تتوافر في شأنهم مفاد تقريره
من الظروف للفرية - للشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ إشار إليه الإلحاق عليهما
أخص كالة المبالغ التي يحصل عليها المول من الرتبة وما في حكمها والمناحيات والأجور
والمكافآت والإيرادات الرتبة إلى الحياة للفرية المقررة على الرتبة - قانون الإرث على
العمل يعتبر التسمية العامة في مجال الفرية على الرتبة وأن ما ورد بكل من القانونين
رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل الإلحاق للإرث يعد بمثابة الحكم
الخاص - أثر ذلك : يظل هذا الحكم ساريا في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ -
تطبيق .

(ج) - فرية على الرتبة - بدل طبيعة العمل والحوادث (عامل متنتب) .

الشرع نوج في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ إشار إليه في تحديد سعر الفرية
على الرتبة وما في حكمها تهجن مختلفين : أحدهما أصل وذلك بتحديد فرية تصاعدية
تقرى بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المول وترتاج سعرا بين
٢ و ٢٢٪ وتظهر استثنائي وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥٪ تقرى دون أي
تقليص على التليغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصل من غير جهة عمله الأصلية
وفي المقابل استبعد الشرع خضوع هذه المبالغ للفرية العامة على العمل - بدل الطبيعة
والحوادث وإلحاقها في أوعية الأخرى للتخصص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور لا تسمى
عليها الفرية إلا فيما يجاوز الحدود المقررة للإعانات - لا تسمى الحدود المقررة للإعانات
للتخصص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور إلا على أوعية محددة يسميها - أثر ذلك :
يقتصر تطبيق هذه الإعانات على تلك المبالغ التي تلتصق تلك في شأنها الفرية العام
فيكون ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ دون سواها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أنه «يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية :

٢ - بدل إقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل أثناء إقامتهم في هذه المناطق ولا يخضع هذا البدل للضريبة » . وكذلك نص المادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي رددت ذات الحكم السابق كما استعرضت أيضا المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن «تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمضى الحياة » . واستبان أن القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد استبعدا بدل الإقامة الذي يمنح للعاملين المخاطين بأحكامها الذين تتوفر في شأنهم مناط تقريره من الخضوع للضريبة في حين أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه اللاحق عليهما قد جاء بحكم عام أخضع بمقتضاها كافة المبالغ التي يحصل عليها الممول من المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمضى الحياة للضريبة المقررة على المرتبات .

ومن حيث أن المسلم وفقا لحكم المادة الثانية من التقنين المدني أن إلغاء التشريع قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيًا ، ويتحقق الإلغاء الصريح بوجود نص في التشريع اللاحق يقضي صراحة بإلغاء العمل بالتشريع السابق ، أما الإلغاء الضمني للقاعدة القانونية وله صورتان فهو يتحقق إما بصور قانون جديد ينظم الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده تشريع سابق. وأما بوجود حكم معارض في التشريع اللاحق لحكم في التشريع السابق بحيث لا يمكن التوفيق بينهما إلا بإلغاء أحدهما وعندئذ يعتبر اللاحق ناسخا والسابق منسوخا غير أنه يشترط في هذه الصورة من صور الإلغاء الضمني أن يكون الحكمان المتعارضان من طبيعة واحدة أو أن يكون الحكم السابق عاما والحكم اللاحق خاصا فحينئذ يعتبر الحكم الخاص ناسخا للحكم العام السابق عليه أما إذا حدث العكس بأن كان الحكم السابق خاصا واللاحق عاما فلا يتحقق النسخ في هذه الحالة عملا بالقاعدة الأصولية التي تقضي بأن النص الخاص يقيد النص العام ولو كان سابقا عليه وذلك طالما أن التشريع العام لم ينص صراحة على تنظيم المسألة التي

يحكمه النص الخاص السابق عليه فالحكم الخاص لا ينسخ إلا بحكم خاص.
مثله أما العام فقد يلغى بحكم عام أو بحكم خاص لاحق عليه .

وترتيباً على ما تقدم ولما كان الثابت أن قانون الضرائب على الدخل يعتبر الضريبة العامة في مجال الضريبة على المرتبات وأن ما ورد بكل من القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من علم خضوع بدل الإقامة للضرائب يمد ببقية الحكم الخاص ومن ثم يظل هذا الحكم سارياً في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وبذلك يخرج البديل المشار إليه من نطاق الخضوع للضرائب المقررة بالقانون المذكور

ومن حيث أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر تنص على أن « يتحدد سعر الضريبة على الوجه الآتي : ٢٪ عن الـ ٤٨٠ جنيهاً الأول ، ٥٪ عن الـ ٤٨٠ جنيهاً الثانية ، ١٨٪ عن الـ ٩٦٠ جنيهاً الثالثة ، ٢٢٪ عما زاد على ذلك » .

تنص المادة ٥٨ من ذات القانون على أن « يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإمدادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون متوجهاً له من المزايا التقديرية أو العينية وذلك على الوجه الآتي :
١ - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل إلا فيما يجاوز ٢٤٠ جنيهاً سنوياً

٢ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوالز انتساج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافآت أو الأجر الأصلي وبشرط ألا يجاوز ٣٠٠٠ جنيهاً في السنة » ، وتنص المادة ٥٩ على أنه « استثناء من النسخ الملحق في المادة (٥٦) من هذا القانون

٣ - تفرض الضريبة بسعر ٥٪ دون أي تخفيض على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بكليات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو هيئة عامة أو أي جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلي أو للقطاع العام غير جهات ضلهم الأصلي . ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة على الدخل » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد نهج في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المسار إليه في تحديده سعر الضريبة على المرتبات وما في حكمها نهجين مختلفين أحدهما أصلي وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تفرض بتسوية مئوية

معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها الممول ويتراوح سعرها بين ٢ ٪ و ٢٢ ٪ واثنتين استثنائى وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥ ٪ تفرض دون أى تخفيض على المبالغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصل من غير جهة عمله الأصلية وفي المقابل فقد استبعد خضوع هذه المبالغ للضريبة العامة على الدخل وقد غير المشرع أيضا في الأسلوب الذي اتبعه في تحديد وعاء الضريبتين المشار إليها فحدد وعاء الضريبة التصاعدية على أساس النظر إلى طبيعة مفردات مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات مرتبه لدى الحياة وما يمنح له من مزايا تقديرية أو عينية وذلك كله بمراعاة الحدود المقررة للاعفاءات لبعض هذه الأوعية كبديل طبيعة العمل والحوافز وغيرها من الأوعية الأخرى المخصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور فلا تسرى الضريبة على هذه الأوعية إلا فيسبما يجاوز الحدود المقررة للاعفاءات أما الضريبة الثابتة فقد حدد وعائها على أساس جملة المبالغ التي يحصل عليها العامل من غير جهة عمله الأصلية بقض النظر عن طبيعة ومستويات المفردات التي تتكون منها تلك المبالغ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد أخرج المبالغ التي يحصل عليها العامل من غير جهة عمله الأصلية من نطاق الخضوع للضريبة التصاعدية على المرتبات وأخضعها لسعر استثنائى ثابت يسرى عليها دون أى تخفيض وأنه لم ينظر في تحديد وعاء هذه الضريبة ذات السعر الاستثنائى إلى طبيعة ومسميات المبالغ التي يتكون منها وإنما ورد لفظ المبالغ الخاضعة لتلك الضريبة دون أى توصيف أو تحديد لطبيعتها وكأنه الثابت مما تقدم أن الحدود المقررة للاعفاءات بالمادة ٥٨ من القانون المذكور لا تسرى إلا على أوعية محددة بمسمياتها ومن ثم فإنه ينحصر تطبيق هذه الاعفاءات على تلك المبالغ التي تخضع فقط في معاملتها الضريبية لحكم البند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك دون سواها .

وترتب على ما تقدم فإن ما يحصل عليه العامل المنتسب علاوة على مرتبه الأصل من الجهة المنتسب إليها من بدلات أو حوافز لا يخضع إلا للضريبة المحددة بالمادة ٢/٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

الخلاصة

انتهى رأي اللجنة الضريبية بقضى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً : عدم خضوع بدلات الإقامة للضرائب المقررة على المرتبات .

ثانياً : خضوع المبالغ التي يحصل عليها العامل المنتخب من الجهة المنتخب إليها علاوة على رواتبه الأصلية للضريبة المقررة بالبند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أيّا كان الوصف الذي يطلق عليها أي سواء كانت ملك طبيعة عمل أو حوافز أو غير ذلك على النحو التالي بيانه .

(انتهى رقم ٩٠ في ١٨/١/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/١/٣ ملف رقم ١١٥٠/٤/٨٦) .

(٢١٣)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

خدمة عسكرية وطنية - شروط ضمتها - قيد الزميل (ضابط احتياط) .

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون الخدمة العسكرية والوطنية. رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - اعتبر أشرع ضابط الاحتياط من طائفة المجندين لدى المؤلات طوال فترة خدمته العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقريته الجند كجندى من ناحية أن أساس التزامهما بالخدمة العسكرية أصلا هو قانون الخدمة العسكرية - الرى ذلك - أن حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في إحدى الجهات المشار إليها بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد أقدميته أو مدد خدمته على المدنية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذى عين معه أو مثله في ذات الجهة - لا يقع من ذلك ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط الاحتياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة دون الإشارة الى الزميل لا يقتصر ذلك على حالة الاستدعاء للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة لضباط الاحتياط فقط لا ينصرف الى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الإلزامية - أساس ذلك - أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين المؤلات المشار إليها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه اقتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم مدد الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من طائفة المجندين كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، واستعرضت الجمعية كذلك نصوص قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، وتبين لها من جماع هذه النصوص أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين لدى المؤلات بعد طوال فترة خدمته العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقريته الجند كجندى من ناحية أن أساس التزامهما بالخدمة العسكرية أصلا هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فإن حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المذكورة عند تعيينه في إحدى الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد أقدميته أو مدد خبرته على أقدميته أو مدد خبرة زميله في التخرج الذى عين معه .

أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط - الاحتياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف - دون إشارة إلى قيد الزميل - فإنه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة لضباط الاحتياط فلا ينصرف إلى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الإلزامية وفي المدد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وكذا ذلك ان المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يعد تعديله بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٢٤ ولئن قضى في المادة ٢٦ على ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة ، إلا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار إليه حدد في المادة ١٢ الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) كما حظر في المادة ١٦ على ضباط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط الصالحين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الإلزامية ثم استدعى وهذا يعني أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوي المؤهلات المشار إليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وفي هذه الحالة تنضم مدة الاستدعاء إلى مدة الخدمة المدنية إذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

الخلاصة

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن ضم مدة خدمة الضباط الاحتياط من طائفة المجندين يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

(د فتوى رقم ١٤٦ في ١٩٩٠/١/٢٩ جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ ملف رقم ٧٨٢/٣/٨٦) .

(٢١٤)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - أعضاء مجلس الإدارة - بدلات - بدل حضور الجلسات - مكافأة العضوية - الجمع بينهما - (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية وللشروعات التمدينية)

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية وللشروعات التمدينية - المشرع عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام يبين الحدود القصوى لا يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية كما عهد المشرع الى مجالس إدارة الهيئات العامة بإصدار القرارات المتعلقة بالتشؤون المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية - متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ووصفتها بأنها مكافآت عن عضويتهم بالجلسات أو بدل حضور لجلساته فإن هذه المكافآت تعتبر مقابلا للجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يبذلها هؤلاء الأعضاء - أثر ذلك : لا تتقيد هذه المكافآت بالحدود القصوى المخصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ويكفي لصحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة ولما لتقانون المصالحين بالدولة والاتفاق في صدوره على القرار الجمهوري المذكور ليعتبر معذرا له بما نص عليه من اختصاصات أوسع بالنسبة للسلطة المختصة - مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المعدنية لتمويش الأعضاء عما يتكبدونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس - أساس ذلك : أن هذا القرار يعد في حقيقته مكافأة عن جهود غير عادية تختص السلطة المختصة بتقريرها - مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المعدنية بتحديد المكافأة السنوية لعضوية مجلس الإدارة - أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد الى الوزير صراحة بتحديد ما - تطبيق -

ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان في المدة الثلاثة منه على أنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العلمية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحدد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها المسبقة »

وفي المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو منها تتحدث مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه في السنة »

كما تبين للجمعية أن قانون الهيئات العلبة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٧ منه على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ... وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المطلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومعالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافئتهم ومعاشهم وفنسا لأحكام هذا القانون ، وفي حدود أحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة ٠٠٠ » وأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٦ منه على أن يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضعه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال .

كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساعدة الجيولوجية والمشروعات التعمينية والذي نص في المادة السادسة منه على أن يضم مجلس الإدارة في تشكيله « عدد لا يزيد على خمسة من ذوي الخبرة في مجال التخصصات المطلوبة للهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعدنية ويحدد القرار مكافأته » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ أشار إليه قد وضع الحدود القصوى لمكافآت عضوية وبدلات حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى المشكلة بقوانين أو قرارات جمهورية بأن حددها يبلغ لا يزيد على خمسة جنيهات في الجلسة الواحدة وبعد أقصى مقداره مائة وخمسون جنيه سنويا ، ويشترط ألا تزيد مستحقات العضو منذ تعدد عضوية مجالس الإدارة واللجان في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه سنويا .

إلا أنه إلى جانب هذه الأحكام ، الواردة في القرار الجمهوري سالف الذكر فإن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أشار إليه وضع حكما جديدا في المادة ٤٦ منه عهد بمقتضاه إلى السلطة المختصة بوضع

تتطلب -بين الحدود القسوى لما يجوز أن يقتضاه العمل من مبالغ تصرف
 له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية- هذا
 فضلا عما عهد به المشرع في قانون الهيئات العامة لمجلس إدارة الهيئات
 العامة باعتبارها السلطة العليا المهيمنة على الهيئة من الحق في إصدار
 القرارات المتعلقة بالشئون المالية والوظيفية وذلك دون تقيد بالقواعد
 الحكومية .

كما أن رئيس الجمهورية حين أصدر القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦
 في شأن تنظيم الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية للأعضاء
 قد ضمنه نصا يخلو وزير البترول والثروة المعدنية الاختصاص بتجديد
 مكافآت أعضاء مجلس إدارة الهيئة من نوى الخبرة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتحديد مكافأة عضوية مجلس إدارة الهيئة
 المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية للأعضاء
 نوى الخبرة ، فإنه ولئن كان المشرع قد وضع في قرار رئيس الجمهورية
 رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه الحدود القصوى للمكافآت المالية
 المستحقة لعضوية مجالس إدارة الهيئات العامة على النحو السالف
 الذكر إلا أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو
 الشريعة العامة في شئون التوظيف والذي يسرى على العاملين بالهيئات
 العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة
 أو اللوائح التي يضمها مجلس الإدارة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون
 الهيئات العامة - في ظل هذا القانون فقد اطلقت حرية السلطة المختصة
 في إثابة العاملين من داخل الهيئة وخارجها عما يبدلونه من جهود غير
 عادية وعما يؤدونه من أعمال إضافية لصالح الهيئة وفقا للتنظيم الذي
 تقتضيه لذلك . وغنى عن البيان أن عبارة « الجهود غير العادية والأعمال
 الإضافية » حسبما استخدمها المشرع قد وردتا علمتين متعلقتين دون
 تفريق . وبهذه المثابة فانهما تتسلمان لتشتملا كل عمل ترى السلطة
 المختصة عد بها لها من حرية في التقدير أن له طبيعة خاصة تقتضى الإثابة
 على أدائه . وذلك بصرف النظر عن المسمى الذي تطلقه على هذه
 الإثابة في القرار الصادر منها في هذا الشأن . وبما أن ذلك ذاته متى
 تفرزت السلطة المختصة صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ووصفتها
 بأنها مكافآت عن عضويتهم بالمجلس أو بدل حضور لجلساته ، فإن هذه
 المكافآت تعتبر في حقيقة الأمر مقابلا للجهود غير العادية والأعمال
 الإضافية التي يبذلها هؤلاء الأعضاء . ومن ثم ، فانه لا تقيد بالحدود
 القصوى المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة
 ١٩٦٥ المشار إليه ويكفي لصحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة

وفقا لقتون العالين المدنين بالدولة واللاحق في مسدوره على القرار الجمهورى سالف الذكر فيعتبر معدلا له بما نص عليه من اختصاصات اوسع بالنسبة للسلطة المختصة .

ولما كان ذلك وكان الثابت ان المكافاة التى تقررت لأعضاء مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمصاححة من ذوى الخبرة بواقع خمسة وعشرين جنيها لكل جلسة قد صدر بها قرار من السلطة المختصة باعتماد قرارات المجلس ومن وزير البترول والثروة المعدنية وهو بذاته السلطة المختصة وفقا لقتون العالين المدنين بالدولة لتعويض هؤلاء الاعضاء عما يتكبثونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس . فان هذا القرار يعد في حقيقته مكافاة عن جهود غير عادية تقتص السلطة المختصة بتقريرها بغض النظر عن المسمى الذى اطلق عليها عند صدورهما . ويكون هذا القرار بالتالى سليما ومتفقا مع القانون . كما انه بالنسبة لتحديد المكافاة السنوية لعضوية مجلس الادارة فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد الى وزير البترول والثروة المعدنية ضراحة بتحديد ما وين ثم فان القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الصادر من الوزير والذي حدد هذه المكافاة بواقع ستمائة جنيه سنويا - و اضاف اليها ٢٥ جنيه على كل جلسة - يكون قد صدر في حدود الاختصاص المقرر لوزير البترول والثروة المعدنية ومتفقا ايضا مع القانون ايا كان المسمى الذى اطلقه على الخمسة والعشرين جنيها المشار اليها بوصفها بدل حضور جلسات لانها لا تعدو ان تكون اثابة عن الجهد الذى يبذله العضو في هذا الشأن كما سبق البيان .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صفة قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد بدل حضور ومكافاة عضوية الاعضاء من ذوى الخبرة بمجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمصاححة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

(فتوى رقم ١٩٢ من ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/١/٣ ملف رقم ١١٥٩/٤/٨٦) .

(٢١٥)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

إدارة محلية - مصاريف إدارية - مناطق استحقاقها - الوحدات السكنية الاقتصادية .

... المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد وشروط تملك المسكن الشعبي والاقتصادية والمتوسطة التي أقامت المحافظات إلى مستأجرها والمادة رقم ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - المشرع ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المسكن الشعبي والاقتصادية والمتوسطة التي أقامت المحافظات إلى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتنوّل قواعد تملك المسكن للشراء اليها سواء التي شغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ أو التي يتم شغلها بعد هذا التاريخ وتضمن الجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور أن المحافظات تقوم بتحديد لمن يبيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أساس تكلفة المباني دون حساب قيمة الأرض ويتحمل المشترون لها رسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بصلصة الشهر الجاري - لم يتضمن القرار المذكور تحصيل المشتري بأي مبالغ أخرى خلاف ما ذكر - علم جواز الاستناد إلى نص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات بأن تكلفة المباني الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف إدارية » تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة المباني - أساس ذلك : أن تلك المصاريف ليس لها مدلول محدد أو عناصر ثابتة تفتح بأنها تندرج - في جميع الأحوال - ضمن التكلفة الفعلية للمباني فضلا عن أن نص المادة ٥١٧ انصهر إليه لا علاقة له بقواعد تملك المسكن للشراء اليها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أن « تملك المسكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامت المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون » نظير أجره نقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

كما استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ (وتعديلاته) التي تنص على أنه « ثانيا : بالنسبة لوحدات المسكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامت أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملاحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » .

وقد جاء بالملاحق رقم (٢) المرافق للقرار المذكور ما يلي : « أولا : نسب التوزيع يتم تملك المسكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات

على أساس تكلفة المباني بدون الأرض ... وتقتطع القيمة على ٢٠ سنة بدون فائدة ... خامسا : ويتحمل المشتري جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بمصلحة الشهر العقاري » وكذلك استعرضت المادة رقم ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص بأن « تضاعف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ إلى تكاليف الخدمة متى كانت إحدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن الموازنة العامة للدولة . ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدي خدمات عامة عن طريق الالتزام التشريعي إذا كانت تلك الخدمات مدرج بها اعتمادات في موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » .

واستبقيات الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ناطق برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المسكن الشعبية والاقتصادية والتوسط التي اقلبتها المحافظات إلى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩ . وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتناول قواعد تملك المسكن المشار إليها التي اقلبتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ - كما تناول ذات القرار قواعد تملك المسكن من نفس النوعية المذكورة التي اقلبتها أو تقيها المحافظات ويتم شغلها بعد التاريخ المشار إليه . وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - وأيا ما كان الرأي في مدى مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من وضع قواعد لتملك هذه الوحدات - فإن الثابت من مطالعة الجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور أن المحافظات تقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أساس تكلفة المباني دون حساب قيمة الأرض ، ويتحمل المشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقاري . ولم يتضمن هذا القرار تحميل المشتري بأي مبالغ أخرى خلاف ما ذكر . وعليه فلا وجه للقول بأن تكلفة المباني الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف إدارية » تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة المباني ، استنادا لنص المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، إذ أن تلك المصاريف ليس لها مدلول محدد أو عناصر ثابتة تقطع بأنها تتدرج - في جميع الأحوال - ضمن التكلفة الفعلية للمباني ، فضلا عن أن نص المادة ١٧٥ المشار إليه لا علاقة له بقواعد تملك المسكن المشار إليها .

الفتوى

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مصاريف ادارية ضمن التكلفة الفعلية التى يتحمل بها المشترون للوحدات السكنية الاقتصادية فى الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ١٩٩ فى ٢١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/١/٣ ملف رقم ١٣٧/٢/٧) .

(٢١٦)

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - صيادلة - بدلات - بدل التفرغ - مناهج استغلال (الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية)

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن منح بعض الصيادلة بدل تفرغ - قرار رئيس الجمهورية للشارح اليه تضمن منح بدل تفرغ قدره خمسة عشر جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تغطي وظائفهم التفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج ومن بينهم شاغل الدرجة السادسة (المستوى الثالث - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) - يمنح هذا البديل بدلات القيمة والشروط لشاغل وظائف الصيادلة التي تقتضي ضرورة تفرغ شاغلها للموظفة الحكومية بالوزارات والمصالح المختلفة - أساس ذلك : توحيد المعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وامتثالهم بالوزارات والمصالح الأخرى - اثر ذلك : لا يجوز تمتع الشاغلين لوظائف أعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بهذا البديل نزولا على صراحة النص - منح بدل التفرغ للشارح اليه يكون مضمونا تبعا لذلك على الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم من الصيادلة الشاغلين لوظائف أعلى درجة - تطبيق :

تبين للجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ قرر منح بعض الصيادلة بدل تفرغ بواقع عشرة جنيهاات شهريا علاوة على ما قد يستحقونه من بدل تداو أو بدل اقامة أو خلافة ... وقد حدد المستحقين لبذل التفرغ على سبيل المحصر وهم :

- مدير عام مصلحة الصيدلة .
- وكيل مصلحة الصيدلة .
- مخبر ومفتشو الاقبام بمصلحة الصيدلة .
- صيادلة قسم طبى الحدود ومصلحة المخازن .
- الصيدلة بمديرتى سوهاج واسوان .
- للصيادلة من الدرجة السادسة فقط بالوزارة .

وتوجيدا للمعاملة بين صيادلة وزارة الصحة المتفرغين وامتثالهم بالوزارات والمصالح الأخرى فقد تقرر منح هذا البديل بخصائص قيمته وشروطه لشاغل وظائف الصيدلة التي يقرر ضرورة تفرغ شاغلها

للووظيفة الحكومية على أن يكون الصرف بعد تدبير الصرف المالي بميزانية الوزارة أو المصلحة ٠٠ هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بزيادة راتب الحرمان المقرر للصيادلة ناصا في المادة الأولى منه على أن « يزداد راتب الحرمان المقرر للصيادلة بواقع ١٠ جنيهات شهريا إلى ١٥ جنيه شهريا على أن يكون منحه طبقا للشروط والأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشرط أن يقوم الصيدلي بأعمال الصيدلة فعلا ، والخصم بالزيادة المترتبة على ذلك على الباب الأول بند ١ حرف ه رواتب ومكافآت بميزانية وزارة الصحة » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ تضمن منح بدل تفرغ قدره خمسة عشر جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقتضى وظائفهم التفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج . وبعد أن عدد هذا القرار شاغلي تلك الوظائف أضف إليهم شاغلي الدرجة السادسة (المستوى الثالث - القاتون رقم ٤٧ لسنة ٧٨) ونص على منح هذا البديل بذات القيمة والشروط لشاغلي وظائف الصيدلة التي تقتضى ضرورة تفرغ شاغليها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمصالح المختلفة . وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وأمثالهم بالوزارات والمصالح الأخرى . .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان المشرع قد حدد الصيادلة الشاغلين للدرجة السادسة فقط (المستوى الثالث - القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨) بوزارة الصحة كمستحقين لبديل التفرغ ، فإن نظراهم من شاغلي هذه الدرجة فقط بالوزارات والمصالح الأخرى هم الذين يكون لهم الحق في الحصول على هذا البديل . ولا يجوز تمتع شاغلي الدرجات الأعلى به نزولا على صراحة النص الذي لا يفيد منه إلا شاغلو الوظائف التي تحددت على سبيل الحصر في نص القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه دون غيرها .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك ، فإن منح بدل التفرغ المشار إليه يكون مقصورا على الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية الشاغلين المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم من الصيادلة الشاغلين لوظائف أعلى درجة .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية كالتسليم الفتوى والتشريع الى عدم
 احتية الصيدلة العاملين برئاسة الجمهورية غير المرخص لهم بمزاولة
 المهنة بالخارج والشاغرين لوظائف أعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون
 رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في الحصول على راتب العرمان المقرر بقرار رئيس
 الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة
 ١٩٩٠ .

(فتوى رقم ٢٩٩ في ١٤/٣/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/١/٣ ملف رقم ١١٦٨/٤/٨٦) .

(٢١٧)

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩٠

١- غيراء - مصرين - طبيعة العلاقة التي تربطهم بالجهاز المركزي للتعبير - الموضوع.
 أحكام قانون التأمين الاجتماعي، المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمادة ٨ من القانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعبير - المشرع في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ أشار إليه عهد إلى وزير التعبير بسلطة التعاقد بصفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة بفرعي الاستناد من خبراتهم في مجالات التعبير - تحكم العلاقة بين الطرفين الأحكام التي ترد في العقد دون التقيد بأحكام قوانين العاملين المدنيين في الدولة وفي القطاع العام - طلب التمرع في المادة ٦٧٤ من القانون المدني توافر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباره من عقود العمل وهي عنصر العمل وعنصر الأجر وعنصر النتيجة - يتضح عنصر العمل في العقود التي يبرمها الجهاز المركزي مع الخبراء المصريين من خلال تعديدها مهام استشارية محددة تكلف بها الوزارة الغير وتلق مع خبرته ومكانته ويثبت عنصر الأجر بتعديدها مبلغ سنوي يدفع على الساق شهرية وتعد النتيجة القانونية متوافرة في صورتها الإدارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالتدخل في تحديد نوعية العمل المطلوب وظروف وشروط أدائه وفقا لما تقتضيه مناسباته - إثر ذلك : توافر عناصر عقد العمل في العقود البرمة مع الخبراء المذكورين - تعد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل - بغير ما يتقاسمونه من ألعاب لاشتراكات التأمين الاجتماعي - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن القانون المدني ينص في المادة ٦٧٤ منه على أن « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر بصفة مؤقتة مع المصريين ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة بالتعبير ينص في المادة الثامنة منه على أنه « يجوز لوزير الإسكان والتعبير عند الضرورة التعاقد بصفة مؤقتة مع الأجانب ... كما يجوز التعاقد بصفة مؤقتة مع المصريين ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة للعمل في مجال التعبير أو التقيد بنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام وتسرى عليهم الأحكام والشروط الواردة في عقودهم » .
 وأن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اصدار قانون التأمين الاجتماعي ينص في المادة ٢ منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الأتية :

١ - العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ٠٠٠ » وفي المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « إذا أعيد مناصب المهنيين إلى عمل يقسمه

لأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ إعاقته للعمل ، وذلك طوال مدة خضوعه لأحكامه ... » .

كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام بعض العقود التي أبرمتها وزارة التمييز مع عدد من الخبراء في هذا الشأن وهي العقود المبرمة مع الدكتور / على السليبي والمهندس إبراهيم نجيب والمهندس حسن مخيد حسن ، وتبين لها أن هذه العقود تم إبرامها استناداً إلى أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وعهدت إلى الخبراء بمهام استشارية محددة ولادة سنة لكل منهم لقاء انجاب ستوية تصرف على أقساط شهرية وأخذ في الاعتبار عند تحديدها أن التعاقد لا يقتضي تفرغ الخبراء وأنه يظل محتفظاً بمعاشه - إذا كان قد سبق تقرير معاش له - وتضمنت هذه العقود أيضاً النص على حق أي طرف فيهما في إنهاء العقد . وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمن العقد المبرم مع الدكتور / على السليبي النص على مسؤوليته الشخصية عن تنفيذ العقد وعدم جواز تنازله عنه أو انابة غيره في التنفيذ مع تحمله جميع الأخطاء الفنية والمخالفات القانونية عند التنفيذ ، إلى جانب تعهده بعدم الإخلال بسر المهنة وإذاعة أو استخدام البيانات التي يحصل عليها أثناء العمل .

واستخلصت الجمعية العمومية من ذلك جميعه أن المشرع في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عهد إلى وزير التمييز بسلطة التعاقد بصفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة بفرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات التمييز على أن تحكم العلاقات بينهم الأحكام التي ترد في عقودهم دون تطبيق أحكام قوانين العاملين المدنيين في الدولة وفي القطاع العام . وأنه بموجب هذه السلطة فقد تعاقدت الوزارة مع السادة الخبراء المذكورين .

ومن حيث أنه في مجال تحديد الطبيعة القانونية وتكييف العقود المشار إليها للوقوف مع مدى اعتبارها عقود عمل من عدمه ، فإن المشرع إذ نص في القانون المدني (مادة ٦٧٤) على أن عقد العمل هو عقد يتعهد بمقتضاه العامل بأن يعمل في خدمة رب العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يدفعه الأخير ، فإنه يكون قد تطلب توافر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباره من عقود العمل وهي عنصر العمل ، وعنصر الأجر وعنصر التبعية .

ومن حيث أنه برأية أحكام العقود المشار إليها يتبين أن عنصر العمل واضح فيها من خلال تحديد مهام استشارية محددة تكلف بها الوزارة للخبير وتتفق مع خبرته ومكانته . وكذلك فإن عنصر الأجر

ثابت اذ تحدد بمبلغ سنوي يدفعه على أقساط شهرية أى بصفة دورية منتظمة دون ارتباط بانجاز أعمال معينة مما يكشف عن توافق علاقة العمل اذ يفترض هذه العلاقة ان العامل يشيع نفسه تحت تصرف رب العمل ويستحق الأجر اعتيلا من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكل اليه عمل يقوم به فعلا .

ومن حيث انه عن عنصر التبعية : فمن المقرر انه العنصر الأساسي في عقد العمل وهو الميز له عن غيره من العقود . والمقصود بالتبعية هنا : التبعية القانونية أى التبعية التى فرضها القانون والتى تتمثل في قيام العمل بتلبية العمل لحساب رب العمل وتحت اداؤه واشرافه ويكون لرب العمل توجيه العامل فيما يؤديه اليه من اعمال وفى طريقة ادائه فيصدر اليه التوجيهات ويلتزم العامل بتنفيذها والا اعتبر مقصرا في عمله . ومن ثم يفترض هذه التبعية وجود نوع من الانتراف لاحد المتعاقدين على المتعاقد الآخر يتجسد في حق رب العمل في توجيه العمل وملاحظته أو رقابته في أثناء العمل مع التزام العامل بهذه التوجيهات .

ولما كان الثابت انه ولئن كانت التبعية في العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ليست تبعية فنية تضع العامل مباشرة تحت تصرف رب العمل، لذا ان الخبير فى هذه العقود يظل محتفظا بحقه فى أداء مهمته الفنية وفقا لتقديره وتفكيره الطبى الخاص . . . الا أن التبعية القانونية تعد موافقة فى صورتها الادارية والتنظيمية والتى تسمح للمؤازرة بالتدخل فى تخصيصه نوعية العمل المطلوب وظروف وضوابط ادائه وفقا لما تقدر مفاسدته .

وتبعا لذلك جميعه تكون عناصر عقد العمل قد توافرت فى العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ، فتعد العلاقة التى تربطهم بالمؤازرة علاقة عمل ، ومن ثم تسرى عليهم احكام قانون التأمين الاجتماعى .

من الجدل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار العلاقة التى تربط الخبراء من اصحاب المشكلات الذين نقل عنهم عن الستين والمتعاقدين مع وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق للعمل فى مجالات التعمير علاقة عمل يخضع ما يتقاضونه من اتعاب لاشتراكات التأمين الاجتماعى .

(فتوى رقم ٢٣٠ فى ٢٤/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/١/٣ طلب رقم ١٩٨٢/١/٨٦) .

(٢١٨)

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٠

عاطون مدنيون. بالقرعة - تعيين - شرط السن (شاغل وظائف المجموعة العرفية) .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٣ - الشرع نط يكل من الوحدات المتماثلة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انتشار عليه وضع جدول للوظائف بأن يرافق به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة على ضوء المعايير التي يضعها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - اشترط القانون المذكور ليعين يشغل الوظيفة أن يكون مستوفيا لاسمات سنهها على الشاغل الوحد ببطاقات الوصف والا يقل سن العامل عن ستة عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى المعاش بسن الستين - التعيين في الوظائف العامة هو من الامارات التي تستلج جهة الادارة في وذلها وترخص في تقديرها حسبما تراه منطقا والصالح العام ومطابقا لتتياه من كرامة حسن سبب العمل في الترقى الملقى تقوم عليه ولا مقب عليها في هذا الصدد - شرط ذلك : أن يبدأ قرارها من سبب اسادة استعمال السلطة وان يتلج في دائرة الانعراف وذلك بما لم يفيها القانون بنص خاص - متى قدرت جهة الادارة أن من يتوالى فيه الواسطات والخدمات التي تتطلبها اعمال وظائف المجموعة العرفية ينبغي ألا تزيد سنه عند التعيين على ٤٠ سنة والا تقل عن ٢٠ سنة وان هذه السن بعدها الأدنى والأعلى تعلق وكيفية اعمال تلك الوظائف كما تقع في تعلق السمود المقررة قانونا وانه ليس في ذلك الشرط ما يعالى احكام ذلك القانون لو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام فانه يعتبر شرطا مشروعا بما لا وجه للنص عليه باليطان ولا ترتيب على جهة الادارة في تقريرها لذلك الشرط - اساس ذلك : انها قد تفتت به وجه المصلحة العامة وانه قد جاء في سودة عامة مجردة ينطبق على الكافة ولم يصدر بصد حالة فردية بينها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تضع كل وحدة جدول للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة توافرها فحين يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تعمل الوحدات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صحتين يوميتين على الأقل ويتضمن الاعلان للبيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .. » كما استعرضت ايضا المادة ٢٠ التي تنص على أنه « يشترط ليعين في احدى الوظائف (٥) أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة (أ) الا يقل السن عن

سنة عشر سنة ... » . وكذلك المادة ٩٥ التي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الـ ٦٠ » .

• واستبان أن الجمعية أن المشرع ناهى بكل من للوحدات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وضع جدول للوظائف بها على أن يرتكز به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة بحيث يتضمن تحديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات اللازمة لتوافرها فبين يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية ونقيمتها بإحدى الدرجات المحددة بالجدول المرفق القانون وذلك كله على ضوء المعايير التي يضعها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كما أوجب عليها عند شغل الوظائف الشاغرة بها الإعلان عنها في صحيفتين يوميتين على الأقل وأن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة المعلن عنها والإشتراطات يشغلها .

وقد اشترط القانون المذكور فبين يشغل تلك الوظائف أن يكون مستوفيا لاشتراطات يشغلها على النحو الوارد ببطاقات الوصف والا يتل سن العامل عن ستة عشرة سنة كاملة كما حدد سن الإحالة إلى المعاش بسن الستين .

ومن حيث أن تشغل وظائف العاملين المدفنين بالدولة أصبح يتم في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد الأخذ بنظام التوظيف والتقييم على أساس موضوعي بالنظر إلى الوظيفة المطلوب تشغلها والاشتراطات الشكلية فبين يشغلها وفي هذا المقام (وضع المشرع شروطا عامة ينبغي توافرها في جميع العاملين بصفة عامة كذلك المتعلقة بالنسب والجنسية وحسن السمعة وغيرها من الشروط الأخرى المحددة قانونا وأجاز بالإضافة التي تلك للجهات المخالفة بأحكامه أن تضع من الاشتراطات ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها وذلك وفقا للسلطة التقديرية المقررة لها في هذا الشأن وبما يتفق مع طبيعة أعمال تلك الوظائف بخرص تحقيق المصالح العام) وذلك بوضع العامل المتناسب في المكان المناسب الذي يتفق مع خبراته ومؤهلاته وقدرته على القيام بامناء الوظيفة المتكدم لشغلها .

• ومن حيث أن المسلم به وفقا لما استقر عليه أحكام القضاء الإدارى أن التعيين في الوظائف العامة هو من الملامات التي تستقل جهة الإدارة في وزنها وترخص في تقديرها حسبما تراه متفقا والمصالح العام وبحقنا لما نتجها من كثافة حسن سير العمل في المرفق الذى تقوم عليه ولا معقب عليها في هذا الصدد طالما أن قرارها قد برئ من عيب إساءة استعمال

السلطة ، ونأى عن دائرة الانصراف لذلك ما لم يتقدها القانون بنص خاص وبناء عليه ياتى يكون للجهة الإدارية وهي تباشر سلطاتها في التعيين أن تضع من الاختصاصات وتبصر من القواعد التنظيمية العامة ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوخى بذلك المصلحة العامة وكانت هذه الاختصاصات وتلك القواعد التنظيمية لا تتعارض مع القانون أو النظام المعمم .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد خول الوحدات المخاطبة بأحكامه وضع الاشتراطات اللازمة لتوافرها فبمن يشغل الوظائف الواردة بجدولها وبما ينق وطبيعة أعمال تلك الوظائف وكان المسلم به أن أعمال وظائف المجموعة الحرفية تتميز بطبيعة خاصة وتتطلب فنيين يشغلها درجة معينة من التيقظ والتبصر حفاظا على سلامته كما تتطلب أيضا قدرة بدنية معينة على الاضطلاع بها وأن الجهة الادارية في الحالة المعروضة (قد قدرت أن من يتوافر فيه هذه المواصفات والمقومات ينبغي الا تزيد سنه عند النعيين على ٤٠ سنة والا تقل عن ٢٠ سنة وأن هذه السن بحديها الأدنى والأقصى تتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع في نطاق الحدود المقررة قانونا إذ حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر التعيين بسن السادسة عشر وانها الخدمة بسن الستين) وأنه ليس في ذلك الشرط الذي تطلبته الجهة المذكورة ، بما في أحكام ذلك القانون أو يخالف القواعد المنطقية بالنظام المعمم ومن ثم فانه (يعتبر شرطا مشروطا بما لا وجه للنمى عليه بالبطالان ولا نثريب بالتالى على جهة الادارة في تقريرها لذلك الشرط طالما انها قد نفيبت به وجه المصلحة العامة وأنه قد جاء في صورة عامة مجردة حيث ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها .

ولا يغير من ذلك القول بان هذا الشرط ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في شغل الوظائف العامة ذلك أن الاخلال بمبدأ المساواة لا يقع الا في حالة التمييز بين المواطنين المتحددين في الظروف والمراكز القانونية بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة والامر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص إذ انه لا خبطر على التقدم لشغل الوظائف العامة لكل من تتوافر فيه الشروط المتطلبية لشغلها فالجميع يتساوون في شغل تلك الوظائف وفقا للشروط المقررة .

الخلاصة

أنتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى مشروعية شرط السن الذى تطلبته وزارة القوى العاملة لشغل وظائف المجموعة الحرفية بها .

(فتوى رقم ١٥٠ في ١٩٩٠/١/٣٠ جلسة ١٩٩٠/١/١٧ ملف رقم ١٠٣/٦/٨٦) .

(٢١٩)

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٩٠

أعضاء مجلس الدولة - عرب - كلمة فضائية (مادة ٤٦ مكررا)
رقم ١٦٥ (لسنة ١٩٨٧ .

المادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فضل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ - المبرع استعملت جملتها حكم المادة ٤١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ نصا جديدا يمنح العامل بمقتضى المادة المضافة لجنة الملاءمة بالدولة للقررة لصورة الوظيفة التي يشغلها متى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق الملاءمة الدورية المقررة للوصول مرتبة الى الحد الأقصى المسموح به قانونا - شرط ذلك : ألا يتجاوز أجره بمقتضى ايها الربط لكل التناقص المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة - أثر ذلك : أن من يشغل الدرجة العالية يحرم من تلك الملاءمة ولا تحق في شأنه الترقية السليبي التي قرره المبرع إما من يشغل ما دونه تلك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى لا يحرم من الحصول على تلك الملاءمة متى توافرت في شأنه من حيث استحقاقها - تسمى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بوصفها التسمية العامة في مجال التوظيف على العاملين بكتابات خاصة فيما لم تتناول تلك الكتابات من مسائل بالتنظيم - شرط ذلك : أنها لا تتعارض مع احكام تلك الكتابات او طبيعة الوظائف التي تعكها - أساس ذلك : أن المبرع قصد الى أن المادة ٤١ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يقتصر على العاملين المدنيين الاحكام هذا القانون بل تمتد أيضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم احكامه فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القوانين والقرارات المنظمة لتسويتهم الوظيفية - سريان تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا المشار اليها على السادة أعضاء مجلس الدولة ممن توافر في شأنهم شروط استحقاق الملاءمة الوظيفية المقررة به - أساس ذلك : أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء خلوه من نص مماثل لحكم المادة المذكورة التي استحدثت في تاريخ لاحق على السيل باحكامه بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ وأن هذا الحكم لا يتطرق واحكام قانون مجلس الدولة - أثر ذلك : جواز الجمع بين تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة والحكم الوارد بالجدول الملحق بقانون مجلس الدولة على السادة أعضاء مجلس الدولة وفقا لشروط المقررة لكل منهما - تطبيق .

تنص المادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ... وتسمى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك المعاشات وينظماها جميع الأحكام التي تقر في شأن الوظائف الممثلة بقانون السلطة القضائية .. » وتنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتصفيل بعض أحكام أحكام الهيئات القضائية على أن « يضاف الى قواعد تطبيق

جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة ٥٠ فقرة أخيرة نصها الآتي « يستحق العضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبته نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات والفئات المقررة لهذه الوظيفة » . وتنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتبصر أحكامه على ... » ولا تبصر هذه الأحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة غيباً نصت عليه هذه القوانين أو القرارات » .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها كما هو مبين بالجدول رقم (١) المرفق. بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة ... » . وتنص المادة ٤١ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على أنه « إذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره إلى الحد الأقصى المسموح به وفقاً للقوانين المعمول بها بمنح علاوة إضافية بنفثة العلاوة المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يولية التالية لمضي البدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط للملئ الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

ومناد ما تقدم أن المشرع يعد أن جعل وصول مرتب العامل إلى نهاية مربوط درجة الوظيفة التي يشغلها ملقما من حصوله على العلاوة الدورية المقررة لتلك الوظيفة وفقاً لجدول المرتبات والملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمشار إليه استحدث بمقتضى حكم المادة ٤١ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ نصاً يجعدا يمنح العامل بمقتضاه علاوة إضافية بنفثة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها متى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه إلى الحد الأقصى المسموح به قانوناً على أن تستحق هذه العلاوة في أول يولية التالية لانقضاء البدة المذكورة وبشرط ألا يجاوز أجره بمتحة أيضاً الربط للملئ الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

وبين حيث أن استحقاق العلاوة الإضافية المشار إليها ينوط بانقضاء ثلاث سنوات على توقف حصول العامل على العلاوة الدورية للتبصرة لدرجة الوظيفة التي يشغلها بسبب وصول مرتبه إلى الحد الأقصى

المسموح به ، وكان التثبيت من الاطلاع على محاضر مناقشات مجلس الشعب لمشروع النص المشار اليه ان المشرع قد استهدف بتقرير تلك المبالغة القضاء على تجمد مرتبات للمساكين الامر لا ينبغي لهم فيه وخلق الحافز لديهم على العمل والانتاج بدلا من التقاعس الذي يعيب المعلمين الذين اغلقت عليهم الدرجات التي يشغلونها لموضوع مرتباتهم الى الحد الأقصى المسموح به قانونا وهو الأمر الذي يقتضي منع تلك المبالوة لكل من توافر فيه مناط استحقاقها وذلك ايا كانت الدرجة الوظيفية التي يشغلها وعدم قصر منحها على الشاغلين لدرجة وظيفة بعينها وذلك بما عدا قوى الربط الثابت ولئن كان المشرع قد اشترط في عجز المادة ٤١ مكررا المشار اليها الا يجاوز أجر العامل بتلك المبالوة الربط المالي الثابت لدرجة الوظيفة الأعلى المباشرة فإن هذا الشرط يعتبر شرطا سلبيا لا يؤثر على أصل استحقاق تلك المبالوة الذي يرتبط بمناط تقريره وانما يؤدي فقط الى الحرمان من الحصول عليها في حالة توافره وذلك اخذا في الاعتبار ان التقييد بالربط المالي الثابت هو ذلك الربط المأخذ بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ للدرجة المتأخرة التي توجد على قمة مجموعة وظائف الدرجات العليا بذلك الجدول (وعليه فإن من يشغل للدرجة العالية وهي الدرجة الاولى مباشرة من الدرجة المتأخرة يحرم من تلك المبالوة اذا تحقق في شأنه الشرط المسلب الذي قررته المشرع اما من يشغل بما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى فلا يتصور تحقق هذا الشرط بالنسبة له ولا يحرم بالتالي من الحصول على تلك المبالوة متى توافرت في شأنه مناط استحقاقها والقول بغير ذلك ينطوي على انحراف حكم المادة ٤١ مكررا المشار اليها من مضمونه ويخالف ارادة المشرع التي كشفت عنها مجمل المناقشات التي دارت بمجلس الشعب حول اصدار ذلك النص والغاية من تفسيره) .

ومن حيث ان افتناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على سريان احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بوصفه الشريعة العامة في مجال الوظائف على المعلمين بتكادرات خاصة فيها لم تتناول تلك الكادرات من مسائل التنظيم طالما انها لا تتعارض مع احكام تلك الكادرات او طبيعة الوظائف التي تحكمها او كان التنظيم الذي اوردته الكادر الخاص يخول دون تطبيق تلك الاحكام التي تضمنها القانون العام والتي لا يقال لها بالكادر الخاص على المعلمين به .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استظهرت بفتواها الصادرة بجلسته ١٥٨٩/٦/٧ التي ذهبت الى انه طبقا لحكم المادة ٤١ مكررا من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه

تمنح العلاوة الإضافية لمن أمضى من العاملين ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها لوصول أجره إلى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها وليس وفقا لهذا القانون (أي قانون العاملين المدنيين بالدولة وحسده) استظهرت أن المشرع بذلك قد قصد حتما إلى أن الامتداد من هذا الحكم لا يقتصر على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون بل يمتد أيضا إلى غيرهم مما تبرئ عليهم أحكامه فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القوانين والقرارات المنظمة لشؤونهم للوظيفية .

ولما كان التثبت مما تقدم أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء خلا من نص مماثل لحكم المادة ٤١ مكرراً الذي استحدث في تاريخ لاحق على العمل بأحكامه بمقتضى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ وأن هذا الحكم لا يتعارض وأحكام قانون مجلس الدولة ومن ثم فإنه ينص على تطبيق حكم المادة ٤١ مكرراً المشار إليها على السادة أعضاء مجلس الدولة ممن تترافق في شأنهم شروط استحقاق العلاوة الإضافية المقررة به .

ولا ينال مما تقدم أن ثمة قاعدة من القواعد الملحقه بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقر: منح العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوات والمبدلات المقررة للوظيفية الأعلى بشرط عدم تجاوز نهائية مربوطها إذ أن لكل من الحكيم المشار إليها مجال أعماله المستقل والتميز عن الآخر فالحكم الوارد بالمجول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يولجه حالة وصول مرتب عضو مجلس الدولة لنهائية مربوط الوظيفة التي يشغلها فيحق له في هذه الحالة الاستمرار في متقاضى علاوات ومبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة دون أي فصل زمني وذلك بشرط ألا يتجاوز مرتبه في هذه الحالة نهاية مربوط تلك الوظيفة أما الحكم الذي تضمنته المادة (١) مكرراً المشار إليها فهو يعالج حالة تجد مرتب العامل الناتجة عن توقفه عن الحصول على العلاوة الدورية المقررة لمدة ثلاث سنوات بسبب وصول مرتبه للحد الأقصى المسموح به قانوناً وليس نهاية ربط الوظيفة الأعلى التي يشغلها « كما أن الربط المالي الثابت المقرر للدرجة المتنازلة هو الحد الذي لا يجوز للعامل تجاوزه بأي حال من الأحوال واستخدام المشرع لعبارة الحد الأقصى المسموح به وفقاً للقوانين المعمول بها يؤكد صريحتي حكم المادة ٤١ مكرراً المشار إليها على العاملين بكتابات خاصة ذلك أن عبارة الحد الأقصى تنصرف إلى المرتب الذي يحصل عليه العامل ولو تجاوز به نهائية مربوط للوظيفة التي يشغلها كما هو الشأن في الحالة

المعروضة . ما دام أن المسلم به أن استحقاق عضو المجلس الذي يبلغ مرتبه نهاية الوظيفة التي يشغلها العملاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها مؤداه أن هذا العضو ببلوغه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها فإن له الحق مالي أصبح اقتضاء مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها ومن ثم أصبح هذا الحد هو الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها . وبالتالي فإنه لا يوجد ما يحول دون الجمع بين تطبيق الحكمين المشار إليهما على السادة أعضاء مجلس الدولة وفقا للشرط المقررة لكل منهما .

النتيجة

اتفق رأي الجمعية العمومية فتسمى الفتوى والتشريع إلى سريان حكم المادة ٤١ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على السادة الأساتذة مستشاري مجلس الدولة من تتوافر في شأنهم شروط انطبائها .

(فتوى رقم ١٥٢ في ١٩٩٠/١/٢٧ جلسة ١٩٩٠/١/٢٧ ملف رقم ١١٨٦/٤/٨٦ .)

(٢٢٠٠)

جلسة ٦٧ من يناير سنة ١٩٩٠

«ضرائب - ضرائب جمركية - الأعلام، منها (عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية)»

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية وأعطائها من الرسوم الجمركية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعطاءات الجمركية - للشرح قد أسبغ نوعا من الرعاية على مصابي العمليات الحربية من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها الذين تلحقهم إصابة كبيرة يترتب عليها التشلل أو فقد الأطراف وتستتجى حالاتهم تولي وسيلة نقل مناسبة فالمصدرة عدة تشريعات تهدف إلى إعطاء هؤلاء من الضرائب الجمركية ولهمها من الضرائب والرسوم الملتقة بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا - القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها فتسرى بالمر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد نيلها ولا تسحب على الناس إلا إذا وجد نص صريح يقر لها الرأى راجيا - اثر ذلك : أن الاعطاء المقرر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يكون له مجال اعمال لا يقتلح ولا يتدخل مع الاعطاء الذي تضمنه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ أو الاعطاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ - أساس ذلك : أن مستوردي سيارات الركوب الصغيرة أو الدراجات الآلية الفاصلة للاعطاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ تتعدد مراكزهم القانونية في الوقت التي تتحقق فيه الواجبة المنشئة للفرية والتي تتعدد بمنطقة دخول الأشياء المستوردة إلى البلاد وهو ما يقتضى أن تسرى أحكام القانون المعمول به في هذه اللحظة على تلك المراكز - التصرف في الأشياء المطاعة ينطبع للقانون الذي تم إعطاؤها في ظله وليس للقوانين اللاحقة التي أعادت تنظيم هذا الاعطاء - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية وأعطائها من الرسوم الجمركية ينص في المادة (١) منه على أنه « يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات ناقلة أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصى لكل فرد من أفراد القوات المسلحة أو العاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصلبون في العمليات الحربية » وفي المادة (٢) على أن « تعفى عربات الركوب أو الدراجات المشار إليها في المادة (١) من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتطرفة بالاستيراد » وفي المادة (٤) على أن « يحظر التصرف في العزلات أو الدراجات الآلية المشار إليها في المادة (١) بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها إلى الأراضي المصرية ما لم تسمحدها عليها الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها بالتطبيق للمادة (٢) ... » وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية تنص في المادة (٥) منه على أنه « في حالة التصرف في السيارة أو الدراجة المعفاة بعد مضي خمس سنوات تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريفية الجمركية السائدة في تاريخ السداد ... » وأن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ينص في المادة (٢) من مواد الإصدار على إلغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ » كما ينص في المادة ٣ منه على أن « تعفى من التعريفية الجمركية وبشرط المعاينة ٢ - سيارة ركوب صغيرة ذات أربعة سلعنرات بإقل أو دراجة آلية واحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا تخصص للاستخدام الشخصي لمن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية ... ونتج عن أصيبتهم شلل أو فقد أحد الأطراف والذين تستدعي حالتهم بناء على قرار المجلس الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وذلك وفقا للشروط الآتية: (و) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة المعفاة بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة سبع سنوات من تاريخ الإخراج عنها جمركيا ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها ... وفي حالة التصرف في السيارة أو الدراجة بعد مضي سبع سنوات تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريفية الجمركية للسارية في تاريخ السداد ... »

المستفاد من ذلك أن المشرع قد أسيع نوعا من الرعاية على مناصبي العمليات الحربية من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها الذين تلحقهم أصابة كبيرة يترتب عليها الشلل أو فقد الأطراف وتستدعي حالتهم توفير وسيلة نقل مناسبة ، فقد أصدر ثلاثة تشريعات متتالية تهدف إلى إعفاء هؤلاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وذلك بالقوانين أرقام ٧٥ لسنة ١٩٧٥ و ٩١ لسنة ١٩٨٣ و ٨٦ لسنة ١٩٨٦ المتتابعات التولية عنها . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطتها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى الفاعل والتي يتعدد بها مجالها الزمني فتسببها بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتبع أو تتم بعد نفاذها

ولا تسحب على الماضي إلا إذا وجد نص صريح يقرر لها أثراً رجعياً .
ومن ثم ، فإن الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه
يكون له مجال أعمال لا يخلط ولا يتداخل مع الاعفاء الذي تضمنته
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦ أو الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة
١٩٨٦ المشار إليه . ذلك أن مستوردي سيارات الركوب الصغيرة أو
الدراجات الآلية الخاضعة للاعفاء المقرر طبقاً للقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٧٥ المشار إليه ، تتحدد مراكزهم القانونية في الوقت الذي تنهق
فيه للواقعة المنشئة للضريبة والتي تتحدد بلحظة دخول الاشتباه
المستوردة إلى البلاد ، وهو ما يقتضي أن تسرى أحكام القانون المعمول
به في هذه اللحظة على تلك المراكز ، وتبعاً لذلك فإن التصرف في الأشياء
المعناة يخضع للقانون الذي تم اغناؤها في ظلّه وليس للقوانين اللاحقة
حتى أعادت تنظيم هذا الاعفاء ، والا كان في ذلك تطبيقاً لأحكام القانون
الجميعد بآثر رجعي على مراكز قانونية يحكمها القانون السابق وهو
ما لا يجوز .

وتطبيقاً لما تقدم في الحالة المعروضة ، ولما كان الثابت من الأوراق
لدى المصلحة التي تم استيرادها للسيارة /
قد أخرج عنها سنة ١٩٨٠ أي في ظل العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥
المشار إليه ، وأنه تقدم بطلب التصرف فيها دون سداد الضرائب
والرسوم الجمركية في ١٩٨٨/١/٥ أي بعد مرور أكثر من خمس سنوات
على الاعفاء ، فلذلك فإنه لا يكون هناك مجال للرجوع على السيد/
المذكور أو مطالبة بآية ضرائب أو رسوم جمركية عن هذه السيارة بعد
أن انقضت مدة حظر التصرف فيها طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٧٥ المشار إليه ودون اخلال بخضوع السيارة الجديدة التي يطلب
اعفائها من الرسوم الجمركية لأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
ما دام أن استيرادها تم في ظلّه .

لذلك

أنتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع إلى عدم
جواز مطالبة السيد / بآية ضرائب أو
رسوم جمركية عن السيارة التي استوردها بالتطبيق لأحكام القانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عريلة الركوب أو الدراجات
الآلية للصالحين في العمليات الحربية وأعطائها من الرسوم الجمركية .

وكان رقم ٢٥٥ في ١٩٨٠/١/٢١ جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢ مفاد رقم ٢٥٦/٢٢٧

(٢٢١)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - علاوة تشجيعية - مناصب استحقاقها (شغل وظائف الدرجة الممتازة) .

المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع اجاز بشروط خاصة حددها منح علاوة تشجيعية للعامل لتعادل العلاوة الدورية المقررة وقضى صراحة بمنح هذه العلاوة للعامل ولو تجاوز بها الاجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة - هذا الاستثناء يجب حده عند القدر المسموح به للتدريج بالعلاوات الدورية وهو نهاية الرتب الثابت المقرر لشاغل وظائف الدرجة الممتازة الواردة على قمة جدول المرتبات فلا يجوز تجاوز هذا الرتب - اثر ذلك : ان العاملين المدنيين بالدولة المشاغلين للوظائف العليا لا يستحقون علاوات تشجيعية بما يجاوز الرتب الثابت المقرر لشاغل وظائف الدرجة الممتازة التي اعتبره المشرع حدا اقصى لمرتبات هؤلاء العاملين لا يجوز تجاوزه - القرار الصادر بتقرير علاوة تشجيعية بما يجاوز الرتب الثابت المقرر لشاغل وظائف الدرجة الممتازة طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعدلاته يكون مخالفا للقانون وتصل المخالفة الى حد الانسداد - اثر ذلك : يتعين سحب هذا القرار دون التنفيذ بالواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤
ملف رقم ١٠٧٦/٤/٨٦ التي انتهت - للأسباب الواردة بها - الى عدم جواز منح العامل علاوة تشجيعية بما يجاوز الرتب الثابت المخصص لشاغل وظائف الدرجة الممتازة كما استعرضت ما نص عليه قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٥٢ منه مع انه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للأوضاع التي تقرها وبمرأه ما يأتي :
..... » ، وتبينت ان المشرع اجاز بشروط خاصة حددها منح علاوة تشجيعية للعامل تعادل العلاوة الدورية المقررة ، وقضى صراحة بمنح هذه العلاوة للعامل ولو تجاوز بها الاجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة ، وذلك باعتبار أن جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد حدد بداية ونهاية كل وظيفة . ومن ثم كان طبيعيا أن يواجه المشرع حالة وصول

(١) تراسع فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسته
١٩٨٧/٢/٤ ملف رقم ١٠٧٦/٤/٨٦ .

مرتّب المابل الى نهاية مربوط درجة وظيفته واستحقاقه علاوة تشجيعية ، فغضى بحصول المابل على العلاوة في هذه الحالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها . وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الاستثناء يجد حده عند القدر المسموح به للتدرج بالعلاوات الدورية وهو نهاية الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة الواردة على قمة جدول المرتبات المشار اليه ، فلا يجوز تجاوز هذا الربط بعد نهاية المطلق بالنسبة لمرتبات العاملين المدنيين بالدولة والذي لم يجز المشرع تجاوزه . ومن ثم فإن العاملين المدنيين بالدولة الشاغلين للوظائف العليا لا يستحقون علاوات تشجيعية بما يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة الذي اعتبره المشرع حدا أقصى لمرتبات هؤلاء العاملين لا يجوز تجاوزه .

وتبعاً لذلك ، فإنه ومتى ظهرت ارادة المشرع في ذلك ، فإنه لا يكون هناك محل للقول بأن حظر منع هؤلاء العاملين للعلاوة التشجيعية والتي تعتبر من قبيل الحوافز المادية يترتب عليه تضيق نطاق نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه خلافا لما قصده المشرع . وبالتالي فإنه يتعين مراعاة التقيد بالحد الأقصى للمرتبات الأساسية والوسط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة عند تقرير العلاوات التشجيعية للعاملين من شاغلي الوظائف العليا .

وتطبيقاً لذلك ، ولما كان من شأن تقرير علاوة تشجيعية للسيد رئيس قطاع التدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يصل مرتبه في ١٩٨٦/١١/٢ الى ٢١٩ بعد أن كان ٢١٢ر٧٥٠ ، وكان ذلك يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة ، طبقاً لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعديلاته ، فإن القرار الصادر في هذا الشأن يكون مخالفاً للقانون ، وتصل المخالفة الى حد الاعتماد ، مما يتعين معه سحب هذا القرار دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية .

من أجل ذلك

انتهى رأي الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع الى عدم جواز منع رئيس قطاع التدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة علاوة تشجيعية بالتجاوز للربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة .

(فتوى رقم ١٦٠ في ١٩٩٠/١/٣١ جلسة ١٩٩٠/١/١٧ ملف رقم ١٠٧٦/٤/٨٦)

(٢٢٢)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

فرائب - الضريبة على الاستهلاك - مناه استهلاكها على السلع المستوردة (جمارك) .
 قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - حدد التشريع استحقاق الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وأوجب تحصيل هذه الضريبة وفقا للإجراءات المقررة بقانون الجمارك كما اعتد في تقدير قيمة السلع المستوردة عند دبط ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها بذات القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية وطبق على ايداعها بالمخازن احكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك . وسواء مع هذا الاتجاه ألخص التشريع السلع المتشار إليها لاحكام المطالبات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - للشار اليه حدد في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمطالبات والتهرب والعرف في المضبوطات وتوقيع القرارات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة لأحكامه وقد قضت هذه الأبواب في بعض مواردها النص صراحة على سريان أحكامها على السلع المستوردة ومستودعيها - أحال التشريع في المادة (٥٩) من القانون المشار اليه في تحديد الأحكام التي تسمى على السلع المستوردة في المجالات المشار إليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك - اثر ذلك : - السلع المستوردة توضع أصلا لاحكام المطالبات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا لنص المادة (٥٩) ساللة الاكر كما توضع أيضا لما تضمنته الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقضي صراحة بسريان أحكامها على السلع المستوردة - لا يوجد ما يعول فون الانتعاع عن تطبيق أحد الأحكام للعال إليها سواء على السلع المستوردة الخاضعة للضريبة الاستهلاك او على مستودعيها لما كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على ايا منها - تطبيق .

نص المادة ٢ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ على أن تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها .

وتنص المادة ٤ من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة لها السلع المستوردة الخاضعة لاحكام هذا القانون . تستحق الضريبة عنها وتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة للضريبة الجمركية ... » .

وتنص المادة ١٠ على أنه « في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلع المنتجة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة السائدة في السوق في الظروف العادية ، وتقدر قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية .. » . وتنص المادة ١٧ على أنه « على المنشآت التي تستورد

سلما خاضعة للضريبة ان تقدم الى المصلحة اقرارا شهريا موضحا به الكميات التي قامت باستيرادها وقيمة الضريبة المسددة الى مصلحة الجمارك ... » .

وتنص المادة ٤٨ من الباب الثاني عشر الخاص بالمخالفات وعقوباتها على انه « مع عدم الإخلال بما تقرره أية قوانين أخرى من عقوبات أشد تعلقب بغرامه لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهها ولا تجاوز مائتي جنيهه فضلا عن الضريبة المستحقة في الأحوال الآتية (٥) مخالفة أى حكم من أحكام المواد ١٧ ... من هذا القانون وتنص المادة ٥٤ من الباب الثالث عشر الخاص بالتهريب من الضريبة وعقوباتها على أن « يعتبر في حكم التهريب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٢ ... (٤) حيازة السلع الخاضعة للضريبة سواء كانت محلية أو مستوردة بفرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو اختتام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها ... » .

وتنص المادة ٥٧ من الباب الرابع عشر الخاص بالتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات على أن « للمصلحة التصرف في المضبوطات وأموال التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها أو تؤول اليها نتيجة التصالح ... » وأخيرا تنص المادة ٥٩ على انه « مع مراعاة نص المادة (٢) من هذا القانون تصرى بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة بهذا القانون أحكام مخالفات والتهريب والتصرف في المضبوطات المنصوص عليها في قانون الجمارك ... » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المتقدمة أن المشرع أخضع جميع السلع المستوردة والمحلية الواردة بالجدول المرفق به للضريبة على الاستهلاك وخص السلع المستوردة الخاضعة لهذه الضريبة بنظام قانوني يتميز في كثير من عناصره عن النظام الذي تخضع له السلع المنتجة محليا ويشمله الى حد كبير ذلك النظام المقرر لاستحقاق الضريبة الجمركية فقد حدد المشرع استحقاق الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة بتحقيق الواقعة الناشئة للضريبة الجمركية ولوجب تحصيل هذه الضريبة وفقا للأجراءات المقررة بقانون الجمارك كما اعتد في تقدير قيمة السلع المستوردة ، عند ربط ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها بذات القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية ، وطبق على ايداعها بالخازن أحكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك ، وسيرا مع هذا الاتجاه

أخضع المشرع السلع المشار إليها لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد حدد في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة لأحكامه وقد تضمنت هذه الأبواب في بعض موادها النص صراحة على سريان أحكامها على السلع المستوردة ومستورديها ، فالمادة ٤٨ من الباب الثاني عشر الخاص بالمخالفات وعقوباتها قضت بتوقيع العقوبة المقررة بها على المنشآت التي تستورد سلعا خاضعة للضريبة في حالة إخلالها بالالتزام الذي يفرضه عليها حكم المادة ١٧ من القانون المذكور والذي يوجب عليها أن تقدم إلى مصلحة الضرائب إقرارا شهريا بالسلع التي تم استيرادها والضريبة المستدرة عنها كما اعتبرت المادة ٤٨ من الباب الثالث عشر في حكم التهريب حيابة السلع سواء كانت مستوردة أو محلية بغرض التجارة إذا لم تكن مصحوبة بالمستندات أو الملصقات أو الاختام المثبتة لسداد الضريبة المستعقنة عليها .

..

ومن حيث أن المشرع قد حدد مجال انطباق أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بحيث تسمى الضريبة المقررة به على جميع السلع المستوردة والمحلية الخاضعة لأحكامه وكان المسلم به هو سريان جميع الأحكام الواردة به بما في ذلك الأحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات على السلع المشار إليها بنوعها المطى والمستوردة ، لأنه لما كان المشرع قد أحال في المادة ٥٩ منه في تحديد الأحكام التي تسمى على السلع المستوردة في المجالات المشار إليها إلى تلك الواردة بقانون الجمارك ومن ثم فإنه يتعين عند تحديد أحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه التمييز بينها حسب مصدرها فإذا كانت من السلع المنتجة محليا فإنها تخضع للأحكام الواردة بالأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون المذكورة أما إذا كانت من السلع المستوردة فإنها تخضع أصلا لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا لحكم الإحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٩ سلفه الذكر كما تخضع أيضا لما تضمنته الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقضى صراحة بسريان أحكامها على السلع المستوردة كما

هو الثمان بالنسبة لحكم البند (٥) من المادة ٤٨ ، والبند (٤) من المادة ٥٤ مـالفتى الذكر .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك الحاجة بأن بعض الأحكام المحال اليها بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ لا تخاطب سوى مستوردي السلع الخاضعة للضريبة الجبركية دون مستوردي السلع الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك وذلك كنص المادة ١١٤ من قانون الجمارك التي تقضى بتوقيع عقوبة الغرامة على ريلنية السفن أو قيادة الطائرات ووسائل النقل في الحالات المحددة بها فهذا النص لا يتصور تطبيقه على مستوردي السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك ذلك أن تطبيق أحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة يقانون الجمارك على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أمر مصدره حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . الاصل أن هذه الاحالة تجد حدها الطبيعي غيما لا يتعارض واحكام القانون المحيل بحيث يستبعد من تطبيق الأحكام المحال اليها ما لا يتفق وطبيعة الضريبة المقررة على الاستهلاك وبالتالي فلا يوجد ما يحول دون الامتناع عن تطبيق الأحكام المحال اليها سواء على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها اذا كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على ايا منها .

كما لا وجه للقول أيضا بتطبيق احكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على السلع المستوردة الخاضعة لاحكامه والتي لا مثال لها في الأحكام المحال اليها بقانون الجمارك ذلك أن مقتضى أعمال حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ٥٩ سلفة الذكر أن ينحصر عن هذه السلع تطبيق الأحكام الواردة بالأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من القانون المقرر للضريبة على الاستهلاك وذلك فيما عدا ما ورد بشأنه نص صريح بالتطبيق على السلع المشار اليها وذلك على النحو السالف بيانه .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقمى الفتوى والتشريع الى خضوع السلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك لاحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك

وكذلك للأحكام الواردة في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك فيما تضمنه هذه الأبواب من نصوص تقضى بسريان أحكامها على السلع المشار إليها وذلك على الوجه سالف البيان .

(فتوى رقم ١٩٠ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٧/١/١٩٩٠ ملف رقم ٢٨٨/٢/٢٧) .

(٢٢٣)

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٩٠

غرائب - ضريبة النخلة - مناطق استصلاحها - الاعطاء منها - (هيئة الأوقاف المصرية) .

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية وقانون ضريبة النخلة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - المشرع في المادة ٨٣ من قانون ضريبة النخلة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فرغ هذه الضريبة سنويا على المستندات ايا كانت جهة اصدارها وجميع الأسهم والحصص والأرصدة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية معدونة - المشرع عند تقرير تلك الضريبة على الأوعية المذكورة لم ينظر الى شخص مالكيها ومقدرته على الوفاء بالضرائب أو شخص المستفيد منها - اساس ذلك : أنها ضريبة عينية مفروضة على القيمة تملك رأس المال ولها صفة الدورية - ألز ذلك : لا يلزم تحميل السنوات والأسهم والحصص والأرصدة في صكوك تسلم لأصحابها الذين يتحملون بصء الضريبة - ينحصر الاعطاء من اداء الضريبة المذكورة في حالة وحينئذ تتعلق بالشركات تحت التصفية - متى كانت هيئة الأوقاف المصرية قد ساهمت بمبلغ (١٠) مليون جنيه من الأوقاف الخيرية النقدية في رأس مال إحدى الشركات المصرية المساهمة لأن الأسهم التي تمثل نصيب الهيئة في رأس مال الشركة توضع لضريبة النخلة - لا وجه لاعطاء الهيئة من اداء هذه الضريبة بمقولة انها تتولى نيابة عن وزير الأوقاف بصلة ناظرا على الأوقاف الخيرية اداره هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها باعتبارها أموالا خاصة تنفيذا لشروط الواقفين - اساس ذلك : انه ايا ما كان مالك الأسهم أو المستفيد منها لائها توضع للضريبة المذكورة التي لم يصف منها سوى الشركات تحت التصفية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية التي تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة الأوقاف المصرية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الأوقاف ... » . والمادة ٥ من ذات القانون التي تنص على أن « تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف باعتبارها أموالا خاصة وتتولى وزارة الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين والأحكام النهائية الصادرة من اللجان والمحكم بشأن القسمة أو الاستحقاق أو غيرها ... » وذلك من حيثلة ما تؤديه الهيئة الى الوزارة « كما استعرضت الجمعية المادة ١٢ من قانون ضريبة النخلة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معنى من الضريبة .

وإذا كان التعامل بين جهة حكومة وشخص غير معنى من الضريبة فيتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل .

وتعفى من الضريبة أوراق حركة النقود « المملوكة للحكومة » .
والمادة ١٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون :

(أ) وزارات الحكومة ومصالحها ، والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المحلي .

(ج) الهيئات العامة ... » والمادة ٨٢ منه التي تنص على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة إصدارها ، وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء حسب مساهمة أو توصية بالأسهم ، أو ذات مسؤولية محددة وسواء مثلت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في صكوك أو لم تعدل . وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أو لم تسلم وذلك على النحو الآتي ٠٠ » والمادة ٨٦ منه التي تنص على أن « تستحق الضريبة مقدما في أول يناير من كل سنة ، ويقع عبؤها على صاحب الورقة المالية أو الحصة أو النصيب .

وعلى الشركات والهيئات التي أصدرت الورق أو الحصة أو النصيب أن تؤدي الضريبة إلى مصلحة الضرائب خلال ٠٠٠٠ . وتعفى من الضريبة الشركات تحت التصفية » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في المادة ٨٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فرض هذه الضريبة سنوياً على السندات أيا كانت جهة إصدارها ، وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة ، أو توصية بالأسهم ، أو ذات مسؤولية محدودة . ولم ينظر المشرع عند تقرير تلك الضريبة على الأوعية المذكورة ، إلى شخص مالكها ومقدرته على الوفاء بالضرائب أو شخص المستفيد منها ، فهي ضريبة عينية مفروضة على واقعة تلك رأس المال، ولها صفة الدورية . ولذلك فلا يلزم تثليل السندات والأسهم والحصص والأنصبة في صكوك تسلم لأصحابها الذين يتحملون بعبه الضريبة هذا وينحصر الإعفاء من أداء الضريبة المذكورة في حالة وحيدة تتعلق بالشركات تحت التصفية طبقاً لمصرع نص المادة ٨٦ من القانون المشار إليه .

ولواجه القول بأن النص على اعفاء أوراق حركة النقود الملوكة « للحكومة » من ضريبة الدفعة وفقا لحكم المادة ١٢ من ذات القانون يقتضى اعفاء الأوراق المالية والحصص والأنصبة الملوكة لها من ضريبة الدفعة المنصوص عليها في المادة ٨٢ سالفه البيان . ذلك أن الاعفاء من الضريبة طبقا لنص المادة ١٢ المذكورة - وما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية - يقتصر على الأوراق المتطعة بالحركة الداخلية للنقود فيها بين أفرع الحكومة ومصالحها ، ولا يمتد إلى الأوراق المالية والحصص والأنصبة المملوكة للحكومة .

ومضى كلفت هيئة الأوقاف - في الحالة المعروضة - قد ساهمت بمبلغ (١٠) مليون جنيه من الأوقاف الخيرية النقدية في رأس مال إحدى الشركات المصرية المساهمة ، فإن الأسهم التي تمثل نصيب الهيئة في رأس مال الشركة تخضع لضريبة الدفعة وفقا لحكم المادة ٨٢ المشار إليها . ولا وجه لاعفاء الهيئة من أداء هذه الضريبة مقولة أنها تتولى نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها باعتبارها أموالا خاصة تنفيذاً لشروط الواقفين . إذ أنه إما ما كان مالك الأسهم المشار أو المستفيد منها ملتحقا تخضع للضريبة المذكورة ، التي لم يعف منها سوى الشركات تحت التصفية على النحو السالف بيانه ، وهو الأمر غير المتحقق في الحالة المعروضة .

الملك

انتهى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع الأسهم التي تمثل نصيب هيئة الأوقاف المصرية في رأس مال إحدى الشركات المساهمة المصرية لضريبة الدفعة طبقا لنص المادة ٨٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ للأساليب السابق إيضاها .

(فتوى رقم ٢٤٦ في ٢٢/٣/١٩٩٠ جلسة ١٧/١/١٩٩٠ ملف رقم ٣٧/٢/٣٩٨) .

(٢٢٤)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

جامعات - رئيس الجامعة - مقابل الريادة - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات حدد الشروع اختصاصات رئيس الجامعة بإدارة شؤون الجامعات العلمية والإدارية والمالية - أداة هذه الأعمال يقتضي من رئيس الجامعة أن يكون متفرغا لأدائها - نظام الريادة العلمية يقتضى بحسب طبيعته وجود صلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها - هذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كان متولى الريادة من أعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فلا بما يتجه لهم هذا العمل من مجال الاحتكاك بالطلاب والالتراب منهم للتعرف على مشاكلهم - لا يمكن استناد عبء الريادة لرئيس الجامعة الذي يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغا لأداء أعمالها وشاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير - اثر ذلك : لا يحق له الحصول على مقابل الريادة - تطبيق .

تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي ... ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شافلا وظيفته أستاذ على سبيل التذكير » .

وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « يتولى رئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية .. » .
وتنص المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه على أن « يكون رئيس الجامعة متفرغا وتكون له السلطات المخولة للوزير بالنسبة للمهنيين من غير أعضاء هيئة التدريس » .

وتنص المادة ٢٢ من ذات اللائحة على أن « يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجنا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية : (١) لجنة شؤون الطلاب .. » .

وتنص المادة ٢٨ على أن « تتولى لجنة شؤون الطلاب بالكلية بصنة خاصة المسائل الآتية : ... » .

١ - تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد من أعضاء

هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب مجموعته للوقوف على مشكلاتهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية واسانفتها . . » .

ومناد بما تقدم ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه نظم كيفية اختيار وتعيين رئيس الجامعة والشروط المطلوبة لشغل هذه الوظيفة كما حدد مسؤولياتها واعباتها والوضع القانوني لمن يشغلها فاشتراط فمين يعين فيها ان يكون شاغلا لوظيفة استاذ في احدى الجامعات الخاضعة لاحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات على الاقل وعلى ان يتم التعيين فيها بقرار رئيس الجمهورية بناء على عرض من الوزير المختص وذلك لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد يكون فيها رئيس الجامعة متفرعا لادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويعتبر خلال هذه الفترة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير .

ومن حيث ان المشرع رعاية منه لشئون الطلاب ومساهمة في حل مشكلاتهم ناط بلجنة شئون الطلاب التى يتم تشكيلها من بين اعضاء مجلس الكلية وغيرهم من الاساتذة والمتخصصين تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل منها رائد من اعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشكلاتهم العلمية والتعرف على الصعوبات التى تواجههم من اجل المعونة في حلها بمعرفة ادارة الجامعة واسانفتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه حدد اختصاصات رئيس الجامعة بادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية وان اداء هذه الاعمال يقتضى من رئيس الجامعة ان يكون متفرغا لادائها وهو ما اوجبه اللائحة التنفيذية وحرص عليه القانون المذكور وذلك بالنص على اعتباره شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير وكان المسلم به ان نظام الولاية العلمية يقتضى بنسب طبيعته - كوسيلة للالتقاء الدورى بالطلاب لمعاونتهم في حل مشكلاتهم - وجسود صلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها وهو امر لا يتحقق الا اذا كلف متولى عبء الريادة من اعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا بما يتيح لهم هذا العمل من مجال للاحتكاك بالطلاب والاقتراب منهم للتعرف « على مشكلاتهم وهو بهذه الصفة امر لا يمكن استناده لرئيس الجامعة الذى يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغا لاداء اعمالها وشاغلا لوظيفته السابقة على

سبيل التفكير ولا يحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر نظير القيام بها هذا فضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهي قمة الوظائف القيادية بها تقتضي أن تكون الأعمال المسندة الي شاغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظيفة القيادية فلا يسوغ مع جسامة وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق رئيس الجامعة أن يستند اليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب إحدى الفرق الدراسية داخل الكلية أو المعهد التابع للجامعة التي يرأسها .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استناد أعمال الريادة لرؤساء الجامعات وعدم احتيتهم بالتالي في للحصول على المقابل المقرر لها .

د فتوى رقم ١٩٤ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠ مرف رقم ١٩٦٩/٢/٨٦ .

(٢٢٥)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع العام - رواتب وبدلات - مدى أحقية المفوض على الشركة في بدلات رئيس مجلس الإدارة المختص .

المادتان ٨ ، ١٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادتان ٣٠ و ٣٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - تعيين مفوض لإدارة شركة من شركات القطاع العام لا يتصرف إلى معنى استناد مهام وواجبات وظيفة دائمة واحدة بالهيكل التنظيمي للشركة إلى من استوفى شروط شغلها - المقصود هو تكليف المفوض (كمة التنتية المؤقتة) بمزاولة اختصاصات ومسؤوليات مجلس الإدارة المختص والمتنوط به أصلا إدارة الشركة - تلك الاختصاصات من العموم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل وظيفة على حدة بالشركة - لا وجه لتشبيه وضع المفوض بالمنتدب - النذب بحسب الأصل لا يكون إلا لوظيفة خالية في حين أن وظائف التحيين نقل مشغولة أثناء مدة التنتية - عمل المفوض لا يتحصر في إطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة - أثر ذلك : لا يقع للمفوض تقاضي ما يصرف لتسائل وظيفة رئيس مجلس الإدارة من أجر وبدلات ومكافآت وذلك لا يخل بجواز منحة مكافأة عن المهمة المكلف بها يعدها الوزير المختص - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن : « تضع كل شركة هيكلا تنظيميا لها وكذلك جدول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها ذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ... » . والمادة ١٠ من ذات القانون التي تنص على أن : « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الإعارة إليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والإجراءات التي يرضها مجلس الإدارة في هذا الشأن » . كما استعرضت المادة ٣٠ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن : « يتولى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجلس إدارة ويتكون من عدد فردي من الأعضاء .. ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ..

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم .. وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة ... » . والمادة ٣٧ منه التي

تنص على أن « لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، إذا رُوي أن في استمرارهم إضرار بمصلحة العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء التنحية .. »

وعلى الوزير المختص في حالة التنحية أن يعين مفوضاً أو أكثر لإدارة الشركة .

واستقبلت الجمعية أن المشرع في قانون هيئت القطاع العام وشركاته سالف الذكر أجاز لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامة لشركة القطاع العام بأغلبية ثلثي أعضائها ، تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، إذا تبين أن استمرارهم في مزاوله اختصاصاتهم يؤدي إلى الإضرار بمصالح العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التنحية . وحتى لا يخل العمل بالشركة فقد ألزم المشرع الوزير المختص بأن « يعين » مفوضاً أو أكثر لإدارتها . وغنى عن البيان أن هذا التعيين لا ينصرف إلى معنى إسناد مهام وواجبات وظيفية دائمة وأردة بالهيكل التنظيمي للشركة إلى من استوفى شروط شغلها ، كأحد الوسائل التي حددها قانون نظام العاملين بالقطاع العام للشغل والوظائف الخالية . وإنما المقصود منه هو أن يكلف المفوض — لمدة التنحية المؤقتة — بمزاولة اختصاصات ومسئوليات مجلس الإدارة المنحى والمنوط به أصلاً إدارة الشركة ، وتلك الاختصاصات من العموم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل وظيفة على حدة بالشركة . ولا وجه لتشبيه وضع المفوض بالمنتدب ، إذ أن الندب يعصب الأصل لا يكون إلا لوظيفة خالية ، في حين أن وظائف المنحى تظل مشغولة أثناء مدة التنحية ، فضلاً عن أن عمل المفوض لا ينحصر في إطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة — كما سبق القول — .

ومتى كان الثابت أن المفوض لا يشغل وظيفة محددة بالشركة المنحى مجلس إدارتها ، ومن ثم فلا يحق للمعروضة حالته تقاضى ما يصرف لشاغل وظيفة رئيس مجلس الإدارة من أجر وبدلات ومكافآت . وفذا لا يمنع من جواز انابة المفوض عن الجهد المبذول في أداء المهمة المكلف بها ، إذا ما ارتأى الوزير المختص تقرير مكافأة له وفقاً للسلطات المخولة للوزير في هذا الشأن .

النتائج

أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عيىم
لحققة الفروض المروضة حالته فى تقاضى الأجر والبداى والمكافآت
المقررة لرئيس مجلس الادارة وذلك لا يخل بجواز منحه مكافأة عن المهمة
المكلف بها ، يحددها الوزير المختص .

(فتوى رقم ١٩٥ فى ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ١١٥٨/٤/٨٦) .

(٢٢٦)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عقد مدني - عقد مقاوله : -

عقد المقاوله هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراضي فيه على عنصرين : العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد صنعه ، والأجر الذي يلتزم به رب العمل . - الأجر يعد ركنا أساسيا لا ينقذ عقد المقاوله بدونه - عقد المقاوله شأنه شأن سائر العقود الرضائية الأخرى ينقذ بواجب وقبول متطابقين - يعتبر قبولا في مقام إبرام هذا العقد قيام المقاول بتقليد الأعمال المطلوبة منه - تطبيق .

تبينت الجمعية العمومية أن إدارة المشروعات الكبرى لفرع التمويل التابعة لوزارة الدفاع قد طلبت إلى هيئة كهرية الريف القيام بعملية توصيل التيار الكهربائي لورثي المهلت العسكرية بطنطا وقد قبلت الهيئة المذكورة القيام بتنفيذ العملية المذكورة ولم يتفق الطرفان على الأجر المستحق في هذه الحالة واستعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٦٤٦ من التقنين المدني التي تنص على أن « المقاوله عقد يتمهده بمعنضاه لحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتمهده به المتعاقدا الآخر » كذلك المادة ٦٥٩ من ذات التقنين التي تنص على أنه « إذا لم يحدد الأجر سلفا وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة العمل ونفقات المقاوله » واستبانت أن عقد المقاوله هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراضي فيه على عنصرين اثنين العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد صنعه والأجر الذي يلتزم به رب العمل وهذا الأجر يعد ركنا أساسيا لا ينقذ عقد المقاوله بدونه ويجب التمييز في هذا الشأن بين فرضين أولهما أن يعرض الطرفان للأجر ويعجزان عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقاوله باطلة لاتعدام أحد أركانها وثانيهما أن لا يتفق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما على موضوع المقاوله فيتم تحديد الأجر في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥٩ من التقنين المدني وذلك على أساس قيمة العمل ونفقات المقاوله .

ولما كان المسلم به وفقا لأحكام التقنين المدني أن عقد المقاوله شأنه شأن سائر العقود الرضائية الأخرى ينقذ بواجب وقبول متطابقين وأنه يعتبر قبولا في مقام إبرام هذا العقد قيام المقاول بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه وكان الثابت في الحالة المعروضة أن هيئة كهرية الريف قد قبلت بتوصيل التيار الكهربائي لورثة المهلت العسكرية بطنطا التابعة

لوزارة الدفاع وتكبدت في ذلك مبلغ ٥٧١ مليون و ١٤٢٩٦ جنيه الذي يشمل على قيمة المهمات المركبة وتكاليف التركيب والتكاليف المباشرة ومصروفات الإشراف والحراسة وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق المرفقة وإن وزارة الدفاع لم تبد أى اعتراض سواء على تنفيذ العملية أو قيمة تكلفتها بل قامت بسداد مبلغ ١٢٢٥٠ جنيه من قيمتها ومن ثم فإنها تكون ملزمة بإداء الجزء الباقي والبالغ مقداره ٥٧٠ مليون و ١١٤٩ جنيه لا سيما وإنها لم تنازع في قيمة التكاليف بأى وجه من أوجه المنازعة .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام وزارة الدفاع بأن تؤدي إلى هيئة كهربية الريف مبلغ ٥٧١ مليون و ١١٤٩ جنيه .

(فتوى رقم ١٩٧ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ١٩٣٦/٢/٣٢ ر .

(٢٢٧)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - النقل لوظيفة بالكادر العام - قم مدة خدمة - حساب مدة خدمة : -

للمعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات لحصول الموظفين بإحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس معاداً وجوباً تلتزم السلطة المختصة بإعمال الأثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة المشار إليها أنها هو معاد تنظيمي يترك له المعاد مجالاً للتقدير والامانة حسبما تراه منطقاً للصالح العام وأخذاً في الاعتبار للاسباب الخاصة بسبب البحث والفتور الفارجة عن الإرادة - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المتقاعدين بإحكامه على المؤهل العام المطلوب خلال المدة المقررة به تغلهم إلى الوظائف بالمادة بالكادر العام - هذا النقل لا يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار إليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر مسدود قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الجامعة - إلى أن يصدر هذا القرار ينقل عضو هيئة التدريس شاغلاً لوظيفته متمتعاً بكافة حقوقه ومزاياها وملزمًا بإعمالها - إذا حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكرراً الفقرة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته - يعتبر القرار الصادر بالمخالفة لذلك لغيره كسببه ومشواً بسبب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تتحذر به إلى درجة الانعدام فلا تملكه حصانة ولا يزول عيه بفوات معاد الظن عليه - حصول عضو هيئة التدريس على الدكتوراه قبل مباشرة الوزير المختص للسلطة المقررة له يعفي حكم المادة ٢٠٤ مكرراً من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - مواده أن : القرار الصادر بنقله إلى الكادر العام بعد قراراً متعمداً جدير بالمصعب على ما يترتب على ذلك من آثار لا سيما فيما يتعلق باعتباره مدة خدمة بوظيفة مدرس مدة متصلة - تطبيق .

تنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم :

(أ) الأساتذة .

(ب) الأساتذة المساعدون .

(ج) المدرسون ... » .

وتنص المادة ٦٦ من ذات القانون على أنه « يشترط فنيين معينين عضواً في هيئة التدريس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ... » .

وتنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي على أن « يعين في وظيفة مدرس المدرسون المساعدون والمعيدون حاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة الدكتوراه ... أو على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وتحدد أقيمتهم في هذه الوظيفة على الوجه الآتي :

١ - اعتباراً من تاريخ الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها بشرط أن يكون قد مضت ثماني سنوات من حصولهم على درجة الماجستير أو البكالوريوس أو ما يعادلها وقبلهم بالتدريس خلال هذه الفترة في الكليات والمعاهد العالية ، ولا يعين هؤلاء في وظيفة استاذ مساعد إلا بعد الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .

وأخيراً تنص المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يضاف إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ ... ملحقين جديتين برقمي ١٩٨ مكرراً (أ) و ٣٠٤ مكرراً نصها الآتي : مادة ٣٠٤ مكرراً : استثناء من الأحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه (١) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار إليه بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار إليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات ، فإذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ينقلون إلى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس الجامعة ... » .

ومما قد تقدم أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه اعتبر وظيفة مدرس بداية السلم الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لأحكامه واشترط لشغل هذه الوظيفة الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها هذا في حين أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الذي يسري على أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدين والمعيين بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي قد تخفف من هذا الشرط فنص على أن يعين في تلك الوظيفة المدرسون المساعدون والمعيدون حاصلون على درجة الماجستير أو ما يعادلها على ألا يرقوا

في هذه الحالة الى وظيفة استاذ مساعد الا بعد الحصول على درجة الدكتوراه وسيرا في هذا الاتجاه واستثناء من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه احتفظ القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ لمن لم يحصل منهم على المؤهل العلمي المطلوب بوظيفته وأقدميته لمدة سبع سنوات فإذا ما انقضت هذه المدة دون الحصول على المؤهل المشار اليه غيتم نقلهم الى وظائف الكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم وبعد موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ٢٩/١٠/١٩٨٨ أن الميعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لحصول المخطابين بأحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلتزم السلطة المختصة بأعمال الأثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة المشار اليها إنما هو ميعاد تنظيبي يترك لهذه السلطة مجالا للتقدير والملاءمة حسبها تراء محققا للمصالح العام وأخذا في الاعتبار الملابسات الخاصة بسير البحث والظروف الخارجة من الإرادة .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المخطابين بأحكامه على المؤهل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة نقلهم الى الوظائف المعادلة بالكادر العام الا أن هذا النقل لا يقع تلقائيا وبقوة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار اليها بل يتعين لأحداث هذا الأثر اتباع الإجراءات المقررة قانونا فلا يتم هذا الفصل الا بقرار من الوزير المختص وبعد موافقه مجلس الجامعة وإلى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا لوظيفته ومتبعا بكافة حقوقه ومزاياها وملزما بأعبائها فإذا ما حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكررا على حالته ويعتبر القرار الصادر بالخالفه لذلك فاقدا لمسببه ومشويا بعبب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حسنة ولا يزول عيه بنوات ميعاد الطعن عليه فيجوز سحبه في أي وقت كما يجوز لسحاب الشأن الطعن عليه ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد للطعن على القرارات الإدارية غير المشروعة .

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن الدكتورين المعروضة حالتها قد حصلا على درجة الدكتوراه بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ قبل مباشرة الوزير المختص للسلطة المقررة له بمقتضى

حكم المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ومن ثم يعتبر القرار الصادر في ١٢/١/١٩٨٧ بنقلها الى الكادر العلم وفقا لما تقسم قرار منعها وجديرا بالسحب مع ما يترتب على ذلك من آثار لا سيما فيما يتعلق باعتبار مدة خدمتها بوظيفة مدرس مدة متصلة ، ولا يغير من ذلك ان مجلس الجامعة قد وافق على نقلها الى الكادر الاداري في تاريخ سابق على حصولهم على درجة الدكتوراه ذلك ان موافقة مجلس الجامعة ليست سوى اجراء تمهيدي اما النقل فلا يتم الا بالقرار الصادر بذلك من السلطة المختصة وذلك على النحو السالف بيانه .

الخلاصة

انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرار الصادر بنقل كل من الدكتور / نصر محمد جميعيه والدكتور / صلاح الهادي محمد عويضة الى الكادر العام بما يترتب على ذلك من آثار من حيث احقيتهما في حساب مدة خدمتهما متصلة على الوجه السابق بيانه .

(٦) فتوى رقم ٢٠٠ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ٧٨٩/٣/٨٦ .

(٢٢٨)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

اختصاص ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع -
مراجعة مشروعات العقود : -

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عهد الى لجان الفتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والأشغال العامة وجميع العقود التي ترتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا كانت قيمة العقد أكثر من خمسين ألف جنيه - إذا كان المشرع قد أناط بالجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أمر نظر المسائل التي ترى إحدى لجان الفتوى إحالتها الى الجمعية العمومية لأهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل وعمومية النص الا ان اختصاص الجمعية في هذا الشأن ينحصر في المسائل التي تكون له الآثار خلال قانونيا يقتضي أخذ رأى الجمعية بشأنها دون ان يمتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروعات العقود في مجموعته - تطبيق .

ينص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٦١ منه على انه « لرئيس إدارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة (لجنة الفتوى) ما يرى إحالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لإبداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :
..... (ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يترتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .. » .
وفي المادة ٦٦ منه على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية :

(ا) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تعال اليها من رئيس الجمهورية أو من »

(ب) المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية .

(ج) المسائل التي ترى إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها اليها لأهميتها .

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » .

والمستفاد من ذلك أن قانون مجلس الدولة عهد الى لجان الفتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والاشغال العامة وجميع العقود التي ترتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا كانت قيمة العقد اكثر من خمسين ألف جنيه وبالتالي يكون هذا الاختصاص مقصورا على هذه اللجان ، ويمنع على غيرها من الجهات مباشرته . وانه لئن كان المشرع قد اناط بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع امر نظر المسائل التي ترى احدى لجان الفتوى احالتها الى الجمعية لأهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النص الا ان اختصاص الجمعية في هذا الشأن ينحصر في المسائل التي تكون قد اثارت خلافا قانونيا يقتضى اخذ رأى الجمعية بشأنها دون أن يمتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروع العقد في مجموعه .

ويؤيد ذلك أن المشرع حين حدد اختصاصات الجمعية العمومية لم يدرج بينها الاختصاص بمراجعة مشروعات العقود لأن هذا الاختصاص معقود لجهة أخرى وهى لجنة الفتوى أو ادارة الفتوى بحسب قيمة العقد وفقا لما نص عليه المشرع صراحة . ومن ثم ، فإن الجهة المنوط بها نظر مشروع العقد هى التى تتولى بمراجعته ، ولا يأتى لها إحالة المشروع برمته الى الجمعية والا كلف في ذلك نزولا من هذه الجهة من مباشرة اختصاصها ، واسنادا لاختصاص جديد للجمعية العمومية لم يقرره المشرع لها ويكون كل ما تملكه هذه الجهة هو الرجوع الى الجمعية بصدد المشاكل القانونية التى تبين وجودها بصدد المراجعة ، والتى تبلغ أهمية خاصة تقتضى الرجوع الى الجمعية العمومية لبدى الرأى فيها التزاما باختصاصها .

ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة الثانية لقسم الفتوى قد أحالت مشروع العقد المعروض برمته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتتولى مراجعته للأهمية . وكان الاختصاص بمراجعة هذا المشروع — وباعتباره يرتب التزامات مالية على مؤسسة مصر للطيران تزيد على خمسين ألف جنيه — معقودا للجنة دون غيرها . ولذلك فانه يتعين اعادته اليها لتقدم بمراجعته .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعادة مشروع العقد المزمع إبرامه بين مؤسسة مصر للطيران ومجموعة من

البنوك الأجنبية لتحويل نسبة مئوية من قيمة صنفية مطلوبات تجارية في حدود خمسمائة مليون دولار أمريكي إلى اللجنة الثانية لقسم الفتوى للقيام بمراجعته على ضوء ما تقدم .

(فتوى رقم ٢٢٤ في ٢٦/٢/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ٢٧٣/١/٥٤) .

(٢٢٩)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مديون بالدولة - اعانة التهجير - الرعا على العلاوة الخاصة .

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح جميع العاملين بالدولة الشاغرين بأحكامه علاوة خاصة شهرية تعدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/٧/١٩٨٧ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ - صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وقضى بضم اعانة التهجير المستحقة للعاملين المدنيين بسنياء وقطاع غزة ومحافظات القناة الى اجورهم الأساسية بالترد على ١٢/٤/١٩٨٦ - مؤدى ذلك : اعادة حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة لهؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد ان زادت بالفصل اجورهم الاساسية في ١/٧/١٩٨٧ بمقدار الاعانة المشار اليها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » . والمادة (٦) من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٨٧ » . كما استعرضت المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمكاش التي تنص على انه « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امتيازات للعاملين المدنيين بسنياء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه ، على اجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ . . . » والمادة الثانية من القانون المذكور التي تنص على أن «تضم الاعانة المشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ وحتى أن يتجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة . . » والمادة الخليفة منه التي تنص على أن « لا تصرف فروق عن فترة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون كما لا يسترد من العامل ما سبق صرفه قبل هذا التاريخ من هذه الاعانة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه » . والمادة الثالثة منه التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره » وقد نشر في ١٧ ايلول سنة ١٩٨٨ .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح جميع العاملين بالدولة المخطئين بأحكامه علاوة خاصة شهرية تحدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في أول يوليو سنة ١٩٨٧ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ . ثم صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر وقضى بضم اعانة التهجير المستحقة للعاملين المخطئين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة — وفقا للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ — الى أجورهم الأساسية باثر رجعى يرتد الى ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ وينبغي على ذلك بطبيعة الحال إعادة حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة لهؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد ان زادت بالفعل أجورهم الأساسية في ١/٧/١٩٨٧ بمقدار الاعانة المشار اليها . ولا وجه للعول بعدم جواز تعديل قيمة تلك العلاوة استنادا الى ان المادة الخامسة ، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وقد حظرت صرف فروق مالية عن فترة سابقة على تاريخ العمل به في ١٨/٤/١٩٨٨ ، اذ ان حكم هذه المادة يهدف الى عدم تحميل الخزانة العامة بأعباء مالية في الماضي ، وذلك لا ينال من وجوب ضم اعانة التهجير الى الأجر الأساسي اعتبارا من ١٢/٤/١٩٨٦ والقول بغير ذلك مؤداه اهدار ما ضمنه هذا القانون من اثر رجعى .

المسألة

انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى تعديل قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، وذلك بعد ضم اعانة التهجير المستحقة لبعض العاملين الى أجورهم الأساسية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ على النحو السابق بيانه .
(فتوى رقم ٣٣٦ في ٢٦/٢/١٩٩٠ جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠ ملف رقم ١١٧٥/٤/٨٦) .

(٢٣٠)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

ضرائب - رسوم جمركية - الانراج المؤقت عن سيارات الركوب .

اجاز قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة ١٠١ منه الانراج المؤقت عن البضائع الواردة الى البلاد ومنها السيارات دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - من بين هذه الشروط وفقا « ورد بقرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ الالتزام باعادة تصدير سيارات الركوب المخرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الانراج او انتهاء الغرض منه ايهاا سبق حدوثا - عند الإخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المقررة قانونا - استعادة اعادة التصدير لسبب اجنبى لا يد للمستورد فيه تقيى الى : انقضاء التزامه ولا يكون هناك وجه للمطالبة بتفليده - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٧٣ من التقنين المحدثى التى تنص على أن « ينقضى الالتزام اذا اثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا لسبب اجنبى لا يد له فيه » . والمادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التى تنص على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية . علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وفلسك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ » والمادة ١٠١ من ذات القانون التى تنص على أن « يجوز الانراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزائنة ٠٠٠ » كما استعرضت المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الانراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة التى تنص على أن « يجوز الانراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها فى هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضوابط الواردة « والمادة (٣) منه التى تنص على أن « يكون اخلال السيارات المشار اليها فى المادة السابقة وفقا للشروط الآتية ٠٠٠ (ج) يتعين اعادة تصدير السيارة المخرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الانراج او انتهاء الغرض منه أى الأمرين سبق حدوثا » . والمادة ٩ منه التى تنص على أنه « دون اخلال بالمعقوبات المنصوص عليها فى قانون الجمارك والقوانين الأخرى تستحق نمورا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها وضرائب الاستهلاك على السيارات المخرج عنها مؤقتا فى حالة مخالفة شروط ولحكام الانراج المؤقت المنصوص عليها فى هذا القرار » .

واسقبلت الجمعية ما تقدم أن فتون الجمارك في المادة (١٠١)
منه اجتزأ الانعراج المؤقت عن البضائع الواردة الى البلاد ومنها السيارات
دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وفقا للشروط والأوضاع
التي يحددها وزير المالية ، ومن بين هذه الشروط وفقا لما ورد بقرار
وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ الالتزام باعادة تصدير سيارات
الركوب المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه
أيها سبق حدوثا ، وعند الاخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية
ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المقررة قانونا ، وهو ما يتحقق
إذا اخل مستورد السيارة بالتزامه باعادة تصديرها في ايامها المقرر لذلك
الا أنه اذا ثبت استحالة اعادة التصدير لسبب اجنبي لا يد للمصنوع فيه
فإن التزامه ينقضي ولا وجه للمطالبة بتنفيذه . ولا وجه للقول بأن الرقعة
المنشئة للضريبة - في حالة الافراج المؤقت عن سيارات الركوب هي مجرد
اجتياز الحدود الجمركية للبلاد ، وبالتالي فلا يؤثر هلاك السيارة قبل
اعادة تصديرها على استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية المقررة
عليها ، فهذا القول يخالف نص المادة ١٠١ من قانون الجمارك والمادة
٢ / ج من قرار وزير المالية المشار إليها حيث لا تستحق الضرائب
والرسوم الجمركية على سيارات الركوب المفرج عنها مؤقتا بمجرد
خروجها البلاد ، وانما تستحق عند عدم اعادة تصديرها الى الخارج في
الايام المحدد لذلك .

ومتي كان الثابت - في النزاع المعروض - أن السيارة الواردة
باسم الخبير / بشركة سيمنس النمساوية المتعاقدة على
تنفيذ بعض الأعمال مع الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية -
قد احترقت بسبب أحداث الشغب بمنطقة الأهرامات سنة ١٩٨٦ ،
وهو ما يستحيل معه تنفيذ الشركة المذكورة للالتزام باعادة تصدير
السيارة بسبب اجنبي لا دخل لارادتها فيه ، فإنه يتعين تبعا لما تقدم
الكف عن مطالبتها بالضرائب والرسوم المستحقة على السيارة في حالة
عدم اعادة تصديرها ، ومن ثم فإن مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة
القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بإداء تلك الضرائب والرسوم
استنادا الى تعهدها باعادة تصدير السيارة ، تكون على غير أسس
صحيح من القانون جديرة بالرفض .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض
المطالبة في النزاع المعروض .
(فتوى رقم ٢٤٤ في ١٩٩٠/٣/٣ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ١٦٩٨/٢/٣٣) .

(٢٣١)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - وظائف خاصة من العاملين - العاملون بالهيئة القومية للبريد - المادتين ١ و ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة - قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قرارات أو لوائح خاصة إلا فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم وفيما لا يتعارض مع أحكامها - متى كانت لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد قد عهت مجلس إدارة الهيئة الاختصاص بوضع جداول توصيف وتقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة والقاء وظائف قديمة وإعادة تقييم وتوصيف الوظائف بما للحاجة الفعلية فإن هذه الأحكام تكون هي الواجبة الاتباع دون الأحكام التي وردت بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

تنص المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على : »

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ...

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات . . وتنص المادة ٨ منه على أن « تضع كل وحدة هيكل تنظيمي لها يعتمد من السلطة المختصة بعد أخذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » . . وتنص المادة ٩ منه على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذها » وأنه تنفيذاً لهذا النص أصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذها . وأنه قد صدرت لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد بقرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ ونصت في المادة (١) منها على أن « يضع مجلس الإدارة جداول توصيف وتقييم الوظائف في إطار الهيكل التنظيمي للهيئة ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم تولفها فيها بشكلها وترتيبها في أحدى الفئات

المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائحة وتقسم وظائف الهيئة الى مجموعات وظيفية نوعية طبقا لطبيعة العمل بالهيئة ويجوز بقرار من مجلس الإدارة استحداث ما قد يقتضيه العمل من وظائف جديدة أو الغاء وظائف قائمة ويجوز له إعادة تقييم توصيف الوظائف في ضوء حاجة العمل . وفي المادة ١١٤ على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة على العاملين بالهيئة ، كما تسرى فيما تضمنته من مزايا أفضل على من تنظم شئونه الوظيفية منهم قوانين خاصة وتسرى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة فيما لا يتعارض مع أحكامها » .

والمستفاد من ذلك أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قرارات أو لوائح خاصة الا فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، وفيما لا يتعارض مع أحكامها . فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد قد عهبت الى مجلس الإدارة الاختصاص بوضع جداول توصيف وتقييم الوظائف بالهيئة وباستحداث وظائف جديدة والغاء وظائف قائمة وإعادة تقييم وتوصيف الوظائف تبعا للحاجة الفعلية ، فإن هذه الأحكام تكون هي الواجبة الاتباع دون الأحكام التي ورد النص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي صدر تنفيذها لها قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، باعتبار أن هذه الأخيرة أحكام عامة تسرى في شأن العاملين المدنيين بالدولة ، ولا تطبق على العاملين المنظمة شئونهم بلوائح أو قرارات خاصة متى تضمنت هذه اللوائح أو تلك القرارات أحكاما بدلية .

ولما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة (١) من لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد أنه يندرج في اختصاص مجلس الإدارة استحداث ما يقتضيه العمل من وظائف جديدة ، فإنه يتعين الالتزام بهذا الحكم وعدم أعمال أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما في هذا الخصوص في شأن العاملين بالهيئة ، وتطبيقا لذلك يكون قرار مجلس الإدارة باستحداث وظيفية « كبير حرفيين ممتاز من الدرجة الأولى » بكل من المجموعة النوعية لوظائف الحركة والنقل والمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الفنون والعمارة بجدول وظائف الهيئة دون التقيد بهذه الأحكام مطبقا للقانون .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
لجلس ادارة الهيئة القومية للبريد استحداث وظيفة كبير حرفيين ممتاز
من الدرجة الاولى بكل من المجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة
والنقل والمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الفنون والعمارة بجدوله
وظائف الهيئة .

(فتوى رقم ٣٦٤ في ١٩٩٠/٣/٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ ملف رقم ٤٥/١/٥٨) .

(٢٣٢)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

اختصاص - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع -
المنازعات التي تثار حول الرسوم التكميلية : -

حدد لتشريع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الطريق الذي يتم وفقا له التظلم من أمر التقدير - ما نص عليه القانون في هذا الصدد هو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع قائما بين جهتين عامتين مما تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر منازعاتهما وفقا لحكم المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النص العام الوارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - أساس ذلك : أن حيثما يرسم المشرع طريقا خاصا للمطالبة بالعق سواء من حيث الجهة أو من حيث الإجراءات فإنه يتعين التزام السبيل الذي حدده المشرع - اثر ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع الماثل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن التوثيق والشهر التي تنص على أنه « في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة . ويجوز لذوى الشأن التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا اصبح الأمر نهائيا ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ... ويجعل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ويرفع النظم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ... » كما استعرضت أيضا المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا في المسائل الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات الخفية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض . ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ... » واستبانت أن المشرع حدد في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الطريق الذى يجب اتباعه عند المعارضة في أمر تقدير الرسوم وذلك بأن يتظلم من هذا

الأمر خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه لما أمام المحضر عند الاعلان
واما بتقرير في قلم الكتاب على أن يرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية
الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل
للطعن ، وقد رتب المشرع على فوات ميعاد الثمانية الأيام المشار اليها
اعتبار أمر التقدير نهائيا وبذلك يكون المشرع حدد الطريق الذي يتم
وفقا له التظلم من أمر التقدير ويكون ما نص عليه القاتون في هذا الصدد
هو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع قائما بين جهتين عاملتين
ما تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بنظر منازعاتها
ونفا لحكم المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم القانون
رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النص العام الوارد بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشار اليه ، هذا فضلا عما استقر عليه رأى
الجمعية العمومية من أنه حينما يرسم المشرع طريقا خاصا للمطالبة
بالحق سواء من حيث الجهة أو من حيث الاجراءات فانه يتعين التزام -
السيبل الذى حدده المشرع وبذلك ينحصر عن الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع الاختصاص بنظر النزاع المائل في الحالة المعروضة .

المسك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٢٤٥ في ١٩٩٠/٣/٢ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملاب رقم ١٤٧٩/٢/٢٢) -

(٢٣٣)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع - شرط الصفة في عرض النزاع عليها .
اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو البديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات بين الجهات المشار إليها - يجب تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وإن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - عرض النزاع على الجمعية العمومية عن طريق رئيس الإدارة القانونية برئاسة الجمهورية - أقر ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لتقديمه من غير ذي صفة - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع ببدء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض ويكون رأي الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ المذكورة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات بين الجهات المشار إليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وإن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً كصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل عملية الحقوق .

ولما كان النزاع المثل قد عرض على الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع عن طريق رئيس الإدارة القانونية برئاسة الجمهورية وهو ليس مناصب صفة في تمثيل رئاسة الجمهورية التي يمثلها رئيس الدewan الجمهوري .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع إلى عدم قبول طلب عرض النزاع المائل لتقديمه من غير ذي صفة :

(فتوى رقم ٢٤٨ في ١٩٩٠/٢/٣ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ١٤٧٢/٢/٣٧)

(٢٣٤)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

عربية - اعطاءات - الاعطافات الضريبية الخاصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة .

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .
تسرى الاعطافات الضريبية الواردة بالمادة (٢٤) سالفة البيان على جميع المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الغاصفة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - وتسرى على المشروعات والمنشآت التي تنقل أنشطتها إلى تلك المناطق - تظل هذه الاعطافات سارية لمدة عشر سنوات من تاريخ أول السنة المالية التالية لبداية الإنتاج أو مزاوله النشاط - اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام استصدار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يكون لشركات المقاولات المصرية الأصل في مجال التعمير الحق في التمتع بكافة الاعطافات المقررة بقانون الاستثمار بالنسبة لما تقوم به من أعمال في ذلك المجال ولو كانت بتفليذها بغيرها ودون أي تعاون أو مشاركة مع أي طرف أجنبي - لا يشترط لاستفادتها من تلك الاعطافات الحصول على موافقة خاصة بالإعطاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وإنما يكفي أن تكون الأعمال التي تتولى تنفيذها داخلة في نطاق أحد المشروعات التي تم الترخيص بها من قبل الهيئة المذكورة وذلك طبقاً للسلطة المخولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالحلول محل الوحدات المحلية في إصدار التراخيص والموافقات اللازمة في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة إلى أن يتم تسليمها إليها - تطبيق .

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة على أن « تنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام الباب الثاني في هذا القانون ، تكون دون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات العمرانية . . » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها أن تجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق البرامج والأولويات المقررة ولها أن تتعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة . . وتنص المادة ١٢ على أنه « إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الحكم المحلي يكون للهيئة وللأجهزة والوحدات التي تتبناها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً بالوحدات المحلية كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامة وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات . . » .

وتنص المادة ٢١ على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعبير وتعديلاتها على الإعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسب لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٢٤ على أن « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة نمنع أرباح المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تمنع الأرباح التي توزعها أي منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه اعتبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز الدولة المسئول عن إنشاء تلك المجتمعات وناط بها القيام بجميع الاختصاصات المقررة للأجهزة والوحدات المحلية في مناطق التعمير الجديدة وذلك إلى أن يتم تسليمها إليها كما خصها بإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومروعات وسيار لها في سبيل تحقيق أهدافها ألبعاًد مباشرة مع الأشخاص والشركات والهيئات وذلك وفقاً للقواعد التي تحددها لائحته الداخلية ، هذا وقد أحال القانون المذكور في تحديد الإعفاءات الضريبية لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تتعلق بتنفيذ أحكامه إلى الأحكام الواردة بكل من القانون الخاص بالتعبير والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي كما أعفى مباشرة في المادة ٢٤ منه المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيم المنقولة بالنسبة لما يتم توزيعه من أرباحها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

ومؤدى ذلك أن الإعفاءات المقررة بالمادة ٢٤ سالفة الذكر تسمى على جميع المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كما تسمى أيضاً على المشروعات والمنشآت التي تنقل أنشطتها إلى تلك المناطق وتظل هذه الإعفاءات سارية لمدة عشر

سنوات من تاريخ أول السعة المالية التالية لبدئية الإنتاج أو مزاوله النشاط ويطبق على أن هذه الشروط والمشتات لا تقام أو تنتقل إلى المجتمعات العمرانية الجديدة إلا بموافقة الهيئة باعتبارها جهاز الدولة المسئول عن اقبال المجتمعات العمرانية الجديدة والجهة المسؤولة عن منح جميع التراخيص والموافقات اللازمة لأقامة المشروعات بها إلى أن يتم تسليمها إلى وحدات الحكم المحلي المختصة بذلك فإن موافقة الهيئة تفرض شرطاً لأقامة المشروع في المجتمع العمراني الجديد وليس شرطاً لتقدمه بالإعفاءات المقررة بالمادة المذكورة ، أما بالتسوية للأعمال التي يقوم بها العاملون الاصليون والمهاولون من الباطن والاستشاريون فيرجع في شأن الإعفاءات المقررة لها إلى الأحكام الواردة في هذا الشأن بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون المنظم للاستثمار .

ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ وتنص على أن يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . . وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

٧ - نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الخالية .

٨ - نشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المضمون فيها عن خمسين في المئة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المخدومة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون والمختصة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه على أن « تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون بالازاياء والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ... من » .

وتنص المادة ١٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي تؤخذ من »

الضريبة على ايرادات البقم المتقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والاستثمارية ومطابقها بحسب الاحوال من الضريبة العادة على الايراد بالنسبة للارعية المعفاة من الضريبة النوعية طبقا لهذا النص .. »

وتنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعصير المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعصير بالاعفاءات المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمنطلق الحرة .

وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة العماليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات التي يكون التعاون فيها من مقتضيات التعصير ويصدر بتحديد هذا قرار وزير الإسكان .

وتنص المادة الرابعة من قرار وزير التعصير والمجتمعات الجديدة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاعفاء الضريبي والجمركي وفقا لقانون التعصير على أنه « في جميع الاحوال يشترط للاعفاء الضريبي أو الجمركي المنصوص عليه في هذا القرار الحصول على كافة الموافقات والتراخيص التي تتطلبها التشريعات الصارية وأن يكون الاعفاء واردا ضمن شروطها يطرح اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار من عمليات أو يطلب تقديمه من عروض أو يبرم من اتفاقات متعلقة بالعمليات أو المشروعات التي تخضع لاحكام هذا القرار .

ومن حيث ان المشرع تشجيعا منه لسياسة التوسع العمراني واقامة المدن الجديدة قرر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه منح شركات المقاولات الأجنبية وبيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعصير كافة الاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى احكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي ثم بد نطق هذه الاعفاءات بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ لتسري على العمليات التي تتولاها شركات المقاولات وبيوت الخبرة الاستشارية المصرية بالتعاون فيها من الشركات الأجنبية وذلك بالنسبة للعمليات التي يكون التعاون فيها من مقتضيات التعصير والتي يصدر بتحديد هذا قرار من وزير الإسكان ومن ثم غايته طبقا لاحكام هذا القانون كان التعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية يعتبر شرطا لتمتع هذه الأخيرة بالاعفاءات المقررة بالنسبة لما تقوم به من اعمال في مجال التعصير ويحيى كذا مقتضى تطبيق هذه الاعفاءات عليها اذا ما قامت بتطبيق تلك الاعمال عليها .

الا أن قانون استثمار المال العريى والأجنبى قد عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وأضاف التعديل الى المجالات التى يجوز الاستثمار فيها نشاط التصدير خارج نطاق الرقعة الزراعية والمدن الحالية ونشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل نسبة مساهمة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المئة وكذلك نشاط بيوت الخبرة الأجنبية العاملة فى احدى المشروعات الاستثمارية ، كما حدد أيضا المزايا والاعفاءات الضريبية التى تمنح للمشروعات العاملة فى احدى المجالات الاستثمارية المشار اليها ونص صراحة فى المادة السادسة منه المستنبطة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على تمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية وملوكة للمصريين بالاعفاءات والمزايا المقررة به ومن ثم فإنه طبقا لهذا التعديل الذى أدخله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت الشركات المصرية العاملة فى مجال التصدير المملوكة للمصريين تتمتع بكافة الاعفاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار .

ومن حيث انه ولئن كان قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد أحال فى المادة ٢١ منه فى شأن الاعفاءات التى تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال فى مجال التصدير الى الأحكام الواردة بكل من القانون المظم لاستثمار المال العريى والأجنبى والقانون الخاص بالتصدير إلا أنه لما كان الثابت أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه المعدل لقانون الاستثمار جاء لاحقا فى صدوره على القانون الخاص بالتصدير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يكون لشركات المقاولات المصرية العاملة فى مجال التصدير الحق فى التمتع فى ذلك المجال ولو تأملت بتنفيذها بمفردها ودون أى تعاون أو مشاركة بكافة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار بنفسية لما نقوم به من أعمال مع أى طرف أجنبى كما كان يقضى بذلك القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية لم يعد منذ صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه شرطا لاستفادة تلك الشركات من الاعفاءات المشار اليها كما لا يشترط أيضا لاستفادتها من تلك الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاعفاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وإنما يكفى أن تكون الأعمال التى تتولى تنفيذها داخلة فى نطاق أحد المشروعات التى تم الترخيص بها من قبل الهيئة المذكورة وذلك طبقا للسلطة المخولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بالطول نحل الوحدات

المحلية في إصدار التراخيص والموافقات اللازمة في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة الى أن يتم تسليمها اليها .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك أن قرار وزير التعمير رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في المدة الرابعة منه بأن تكون تلك الاعفاءات واردة ضمن شروط ما يطرح من عروض أو يطلب من عطاءات أو يبرم من عقود ذلك أن هذا القرار قد صدر تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ومتجاوزا لنطاق التعويض الذي خوله المشرع لمصدره بأن يحدد فقط العمليات التي يكون التعاون فيها بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية من مقتضيات التعمير هذا فضلا عن انه بصدد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت شركات المساولات المصرية تستمد حقا مباشرة في الاستفادة من الاعفاءات المشار اليها بالنسبة لما تقوم به من أعمال في مجال التعمير من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي وذلك وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركات المقاولات المصرية التي تراول نشاطها بصفة أصلية وأساسية في منطقة الساحل الشمالى وكذلك التي تقوم ببعض الأعمال في تلك المنطقة في الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو وجوب تعاونها في تنفيذ تلك الأعمال مع الشركات الأجنبية وذلك على النحو الوارد تفصيلا فيما تقدم .

(فتوى رقم ٣٦٠ في ١٩٩٠/٣/٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ٣٩٤/٢/٣٧)

(५५०)

جلسة ٤٩ من فبراير سنة ١٩٩٠

مستند: ١. على موقوفه الخدم على العهد العثماني - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢

نقد - الدعوى - الولادة بالذمة - من قانون المحاكم باعتبارها وسيلة للحصول على حماية الحق أو الكسب القانوني لإنجابه ودفع الحق اعتماداً على ما عليه من دعوى أو نظرية مطلقة دون تقييد - تصرف الى اى ادعاء يتم مباشرة بقصد الحصول على تلك الحماية سواء امام القضاء او المجلس او اللجان التي نافذ بها القانون سلطة الفصل في المنازعات التي تعرض عليها - اثر ذلك : يمنع على العاملين السابقين بمصلحة الضرائب الذين امتنعوا الجامعة مباشرة أية دعوى ضد تلك المحصلة خلال الثلاث السنوات التالية لانهاؤها لانهاهم بها وذلك سواء امام القضاء او امام لجان قضى المنازعات الضريبية تتوارى علة الحكم من المحاكم - تطبيق -

تنص المادة ١٥٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه « يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بربط الضريبة ... أن يطعن في الربط فإذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائياً » ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة ... وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطعن أن ترسلها إلى لجنة الطعن .

وتنص المادة ١٥٨ من ذات القانون على أن « تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية... ».

«تمس الجريدة ١٥٩ على ان » تختص لجان الطعن بالفصل في جميع
أوجه الخلاف بين الممول والمسلعة في المنازعات المتعلقة بالنقطة
النصوص عليها في هذا القانون . »

وتنص المادة ١٦١ على أنه « لكل من مصلحة الضرائب والممول
الظمن في قرار اللجنة اسم المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال
ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار ، وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع
في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعتاد أو
مقر النيابة ... » .

وأخيرا تنص المادة ٦٦ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لا يجوز أن تولى وظيفة علمية أو خاصة وإن انتهت علاقتها بها واشتغل بالحماية أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة

محام يعمل في مكتبة بآية صفة كانت في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاثة التالية لاتهام علاقته بها

ومقاد ما تقدم ان المتدع حيد بالتقاضي رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اجراءات وبراهن الفصل في المنازعات الضريبية بحيث تم بمرحلتين الاولى يكون للممول فيها ان يظن في الربط الضريبي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه به امام لجنة الطعن المختصة ويتم هذا الطعن بصحيفة من ثلاث صور تودع بالمهورية المختصة التي تتولى تنظيم الطعن خلال الاجل المحدد الى لجنة نقض المنازعات الضريبية التي تشكل من بين العاملين بالملحة وذلك على النحو المحدد قانونا ، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الطعن القضائي ولا تبدأ الا بصور قرار اللجنة المشار اليها وفيها يكون لكل من الممول ومصلحة الضرائب - على حسب الاحوال - ان يظن في ذلك القرار امام المحكمة الابتدائية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار لجنة الطعن المشار اليها .

ومن حيث ان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قد حظر على من انتهت خدمته واشتغل بالمحاماة ان يقبل بالوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل في مكتبة بآية صفة كانت اية دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها وان هذا الحظر قد قصد به المحافظة على كرامة المهنة ودفع مظنة التأثير في جهة عمله السابقة من خلال علاقاته واتصالاته بزملائه السابقين ومنعا لشبهة الاستغلال لآية معلومات او بيانات يكون قد علم بها بحكم عمله السابق في الجهة المشار اليها .

ومن حيث ان المسلم به ان الحكم يدور مع علته وجودا وعدما وان لفظ الدعوى الوارد بالمادة ٦٦ سالف الذكر باعتبارها وسيلة للحصول على حماية الحق او المركز القانوني لرافعها ودفع اي اعتداء يقع عليهما قد جاء عاما دون تحديد ومطلقا دون تقييد ومن ثم فانها تنصرف الى اي ادعاء يتم مباشرته بقصد الحصول على تلك الحماية وذلك سواء امام القضاء او المجلس او اللجان التي ناط بها القانون سلطة الفصل في المنازعات التي تعرض عليها .

وترتقيا على ما تقدم فانه يمتنع على العاملين السابقين بمصلحة الضرائب الذين امتنعوا المحاماة مباشرة اية دعوى ضد تلك المصلحة خلال الثلاث السنوات التالية لانتهاء علاقتهم بها وذلك سواء امام القضاء او امام لجان قض المنازعات الضريبية لتوافر علة الحكم في الحالتين على

النحو السالف بيانه هذا فضلا عن أن قانون الضرائب على الدخل قد كفل لأعمال تلك المصلحة حدا كبيرا من السرية بل تعد هذه السرية أحد المبادئ الأساسية التي يلزم العاملون بها بوجوب احترامها والمحافظة عليها وفي السماح لن انتهت خدمته منهم بمباشرة الادعاء ضدها أمام لجان الطعن المختصة أهدار لذلك المبدأ .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريلان الحظر المنصوص عليه بالمادة ٦٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الدعاوى التي يباشرها العاملون السابقون بمصلحة الضرائب أمام القضاء أو أمام لجان الطعن الضريبى وذلك خلال المدة المقررة .

(فتوى رقم ٢٦١ في ١٩٩٠/٣/٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ٤٠٨/٦/٨٦) .

(٢٣٦)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

جمارك - رسوم جمركية - رسم الترخيص :

المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ - خفض المشرع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضائع فيها على ما استثنى بنص خاص - استودت الهيئة العامة للسلع التموينية مطاحن خاصة بمصحة لاستقبال وتخزين الزيوت والشحوم - تخضع تلك المطاحن للضرائب والرسوم الجمركية المقررة - أغلقت شهادة الإجراءات المتعلقة بالافراج الجمركي عن هذه المطاحن حساب قيمة رسم الترخيص المستحق - مؤدى ذلك : الزام الهيئة الماكودة بسداد هذا المبلغ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التمريرة الجمركية ضلوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة .. ولا يجوز الانراج عن أية بضائع قبل انتام الإجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . كما استعرضت البند د - ٤ (الضرائب) من الملحق رقم (١) لاتفاقية قرض مشروع الغلال والشحوم الحيوانية والدهون الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ ، التي تنص على أن « (١) تعفى هذه الاتفاقية والقرض من أى ضرائب أو رسوم مفروضة طبقا للقوانين السارية في إقليم المقترض ويؤدى الأصل والفائدة محققين من هذه الضرائب والرسوم » .

(ب) لفترجة أن :

١ -

٢ - أى عملية شراء للمسلع تعمل في ظل هذا القرض لا تعفى من الضرائب النوعية أو التمريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في إقليم المقترض ، فيقوم المقترض كما هو وارد في خطبالت تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبلغ التي

دفعت من اموال بخلاف تلك المتاحة في ظل هذا القرض . وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ التي تنص على أن « تنتقل ملكية محطة استقبال وتخزين الزيوت والشحوم بالمكس بميناء الإسكندرية من الهيئة العامة للسلع التموينية الى هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية » .

واستتبان الجمعية أن المشرع في المادة (٥) من قانون الجمارك المشار إليه أخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمقتضى ورود البضائع ، وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص .

ومتى كان الثالث - في النزاع المروض - أن الهيئة العامة للسلع التموينية قد استوردت معدات خاصة بمحطة الاستقبال وتخزين الزيوت والشحوم بالمكس بالإسكندرية ، ومن ثم فتخضع تلك المعدات الواردة للضرائب والرسوم الجمركية المقررة ، وإذا تبين من مراجعة شهادة الإجراءات رقم ١٨٢٨ م المتخذة بالأمر الجبركي من هذه الجهات - أن الشهادة قد أغفلت حساب قيمة رسم التفريغ المستحق وقدره مبلغ ١٢٤٧٢٠ جنيهاً وعليه فتلتزم الهيئة بسداد هذا المبلغ . ولا وجه للقول بأن المعدات الواردة لمحطة الزيوت المشار إليها موفرة من الضرائب والرسوم وإنما موفرة من اتفاقية القرض المبرم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية رقم ٢٦٣ د . ١ الصادر بالموافقة عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ ، ذلك أن الثابت من مطالعة الملحق رقم (١) للاتفاقية المذكورة أنها لم تقدر إعفاء خاصاً للمبلغ التي تمول من هذا القرض من الضرائب والرسوم المستحقة في مصر . ولا يتل من التزام الهيئة بسداد المبلغ المشار إليه أن ملكية محطة الزيوت قد تقلت الى هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية ، إذ إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر لم ينص على تسجيل الهيئة الثانية بالديون المتعلقة بتلك المحطة والسابقة على نقل الملكية .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للسلع التموينية بأن تؤدي مبلغ ١٢٤٧٢٠ جنيهاً الى مصلحة الجمارك للمساهمة في تسليط الديون .

وتؤدى رقم ٢٦٧ في ١٩٩٠/٤/٥ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ١٨١٩/٢/٢٢ -

(٢٣٧)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

عقد ادارى - تنفيذ - الاجزات التي توليها جهة الادارة على التصالح المصغر -
تمويض : -

فى مجال العقود (ادارية او مدنية) الخطأ القضى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب فى ذلك - يستوى ان يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عهده او اهماله او فعله دون عمد او اهمال - وفقاً لحكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى اذا استحال على المدين ان ينفذ التزاماته عيناً كان مسئولاً عن التعميض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه - تطبيق .

تبينت الجمعية الصومية انه من الأمور المسلم بها فى مجال العقود - ادارية أو مدنية - ان الخطأ العقصى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب فى ذلك ، فيستوى ان يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عهده او اهماله او غطه دون عمد او اهمال . ووفقاً لحكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى فانه اذا استحال على المدين ان ينفذ التزاماته عيناً كان مسئولاً عن التعميض لعدم الوفاء بها ، ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه .

ومنى كان الثابت من الاخطارات الرسمية الموجهة من محافظة الاسكندرية الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - فى النزاع المروض تعطل بعض خطوط التليفونات الخاصة بالمحافظة (سنترال ديوان المحافظة لمدة طويلة منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ ، حيث لم تقدم الهيئة المستندات التى تنفى تعطل تلك الخطوط من واقع سجلات الاعطال بالهيئة فى الفترة المذكورة . واذا وفقت المحافظة بالتزامها العقدى المتمثل فى اداء مبلغ ٨١٤٤ر٢٥ قيمة الاشتراكات المقررة على خطوط التليفونات محل النزاع فى الفترة المشار اليها ، بينما تقاعست الهيئة عن تنفيذ التزامها العقدى بصيانة تلك الخطوط وجعلها صالحة للاستعمال ، ولم تقدم الدليل على أن عدم التنفيذ كان لسبب اجنبى خارج عن ارادتها . ومن ثم يتعين الزام الهيئة بأداء مبلغ ٨١٤٤ر٢٥ جنبها كتعميض للمحافظة عن عدم استخدام الخطوط التليفونية المشار اليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأداء مبلغ ٨١٤٤٠٢٥ جنيهاً الى محافظة الاسكندرية للأسباب السالف ايضاحها .

(فتوى رقم ٢٦٦ لى ١٩٩٠/٢/٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ١٨٣٤/٢/٢٢) .

(٢٣٨)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

الاختصاص - الجهات صاحبة الاختصاص بطلب الرأي من الجمعية العمومية لتسمى
الفتوى والتشريع : -

يتعين أن يرد طلب الرأي من الجمعية العمومية من الجهة صاحبة الاختصاص في طلب
الرأي منها - أساس ذلك : البند (١) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ - الطلب الوارد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزي هو طلب ملزم من
غير صاحب الصلة - أي ذلك : عدم قبول الطلب .

استظهرت الجمعية العمومية من وقائع الموضوع أن الأمر لا يدعو
أن يكون طلباً للرأي حول تفسير نص البند الخامس من العقد المبرم
بين البنك والجهاز ، ومن ثم فإنه يتعين أن يرد هذا الطلب إلى الجمعية
العمومية من الجهة صاحبة الاختصاص في طلب الرأي منها طبقاً لنص
البند (١) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي قضت بأن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بإبداء الرأي في « المسائل الدولية والدستورية والتشريعية
وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس
الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء
أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة » .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطلب المعروض قد
ورد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزي ، ولم يرد من أحد شاغلي
الوظائف التي حددها النص على سبيل الحصر فإنه يكون غير مقبول .

النتيجة

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
قبول طلب إبداء الرأي .

د فتوى رقم ٢٩٤ في ١٧/٢/١٩٩٠ جلسة ٢٦/٢/١٩٩٠ ملف رقم ١٨٨٣/٢/٣٢ .

(٢٣٩)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

عقد اندى - تنليده - مدى احقية المقاولين فى تلقى قيمة الزيادة فى اسعار المواد اللازمة للبناء التى تقررت اثناء تنفيذ عقود مقاولات البناء للسنة اليهم : -

اذا قممت العقود المبرمة مع المقاولين نصا يقضى بالتزام وزارة التسخير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والرافق بسداد قيمة اية زيادة فى اسعار المواد المستخدمة فى البناء نظرا خلال السنة المقررة لتنفيذ العقد فان هذا النص يكون واجب التطبيق اعمالا للقاعدة ان العقد شريعة المتعاقدين - اذا لم يرد مثل هذا النص فى تلك العقود فانه بالنسبة لى مواد البناء التى يخفض تحديد اسعار بيعها للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسخير الجبرى وتحديد الارباح اذا شكلت المواد اللازمة للبناء فى عقود مقاولات البناء قدرا اساسيا وهاما بجانب العمل فانه يحق للمقاولين تلقى قيمة الزيادة فى اسعار تلك المواد للسعر الجبري وفقا لاحكام القانون المذكور دون غيرها من المواد وذلك اذا حدثت الزيادة اثناء تنفيذ عقودهم على ان ينصرف ذلك الى المواد المطابقة للشروط والواصفات التى يثبت توريدها لمواقع العمل بعد سريان التسعيرة الجبرية التى رفعت اسعارها بشرط الا تتضمن تلك العقود نصا صريحا يقضى بتثبيت الاسعار خلال مدة التنفيذ - الزيادة التى تقرا على اسعار المواد اللازمة للبناء التى لا تخفض لقانون التسخير الجبرى فلا يحق للمقاولين المطالبة بصرى قيمتها ما لم يشترطوا ذلك فى عقودهم - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسخير الجبرى وتحديد الارباح التى تنص على ان « يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسخير » . . والمادة (٢) من ذات القانون التى تنص على ان « تقوم اللجنة بتميين اقصى الاسعار للانصاف الغذائية والمواد المبنية بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحدف أو بالاضافة » . والمادة (٤) من القانون المذكور التى تنص على انه « يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الاقصى :

١ - للتبيع الذى يرخس به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى اية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج . . . » والمادة (٤) مكرر المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على انه « استثناء من احكام المواد السابقة يخص وزير الصناعة المركزى بتحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة » والمادة (٨) التى تنص على ان « تسرى جداول الاسعار وقرارات

تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ » . كما استعرضت المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ (وتعديلاته) التي تنص على أنه « على مقدم العطاء مراعاة ما يلي في اعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات) »

٦ - الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتنفذ على جميع المصروفات والالتزامات أيًا كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بتمام جميع الأعمال وتسليمها لجهة الإدارة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقود يعمل الحساب الختامي بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبت السوق والعملية والتعريف الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، والمادة ٨٢ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « يجوز بموافقة الجهة الإدارية المتعاقدة وعلى مسؤوليتها أن يصرف المقاول حسمات تحت الحساب تبعا لتقدم العمل وعلى النحو التالي :

(أ)

(ب) (بحد أقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط أن تكون مطابقة للشروط موافقا عليها وأن تكون مدونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد اجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد وتعامل كالمشروعات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتكيب الى أن يتم تركيبها . . . » .

واستبانت الجمعية انه اذا تضمنت العقود المبرمة مع المقاولين المشار اليهم - في الحالة المعروضة - نصا يقضي بالتزام الوزارة سداد قيمة أية زيادة في أسعار المواد المستفيدة في البناء تطرا خلال المدة المقررة لتنفيذ العقد ، فإن هذا النص يكون واجب التطبيق اعمالا للقاعدة أن العقد هو شريعة المتعاقدين ومن ثم يحق لهؤلاء المقاولين صرف قيمة الزيادة في أسعار تلك المواد مادامت قد حدثت أثناء مدة تنفيذ عقود مقاولات الاعمال المبرمة معهم . اما اذا لم يرد مثل هذا النص في تلك العقود ، فقد تبينت الجمعية بالنسبة لمواد البناء التي يخضع تحديد أسعار بيعها للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح أن التوريد في عقد مقاوله الأعمال اذا كان ذا شأن محسوس من حيث قيمته وأهميته بجانب العمل ، فإن العقد بهذه المثابة ينطوي على مزيج من مقاوله الأعمال والتوريد . فتتصرف المقاوله الى الأعمال السند

تنفيذها الى المفاوض وتسوى عليها أحكام المفاوضة ، ويقع التوريد على المواد المستخدمة في التنفيذ وتسمى عليها أحكام التوريد . وذلك هو ما قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٢ ق بجلسته ١٩٦٩/١/٢٥ . ويؤكد هذا النظر ان المشرع في المادة ٨٢/ب بالفصل الثاني الخاص بشرط تنفيذ عقود المفاوضات ، من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، اعتد بقيمة واعية المواد المستخدمة في تنفيذ تلك العقود وذلك بان اجاز للجهة الادارية ان تصرف للمقاول دفعت مالية تحت الحساب بحد أقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة للمواد التي وردها لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط ان تكون مطابقة للشروط والمواصفات المحددة

ولما كانت المادة (٨) من قانون التسمير الجبري وتحديد الأرباح المنار اليه تنص على سريان جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليحها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ ، فإن هذا الحكم ينطبق على عقود التوريد التي يقف تعهد المورد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالإضافة أو التفسير ، كما يسرى أيضا على عقود المفاوضات التي يمثل فيها توريد المقاول للسلع اللازمة لتنفيذ موضوع تلك العقود قدرا هاما الى جانب العمل ، فينطبق على هذه السلع أحكام التوريد — كما سلف البيان — ومنها نص المادة (٨) المشار اليها . واذ تشكل المواد اللازمة للبناء — في عقود مفاوضات البناء — قدرا اساسيا وهاما بجانب العمل ، فانه يحق للمقاولين المعروضة حالتهم تقاضى قيمة الزيادة في اسعار تلك المواد المسعرة جبرا وفقا لأحكام القوانين المذكور دون غيرها من المواد وذلك اذا حدثت الزيادة اثناء تنفيذ عقودهم ، اعمالا لنص المادة (٨) المشار اليها على ان ينصرف ذلك الى المواد المطبقة للشروط والمواصفات التي يثبت توريدها لمواقع العمل بعد سريان التسمير الجبري التي رفعت اسعارها . ويشترط الا تتضمن تلك العقود نصا صريحا يقضى بتثبيت الأسعار خلال مدة التنفيذ .

وفيما يتعلق بالمواد اللازمة للبناء التي لا تخضع لقانون التسمير الجبري ، وتشمل بعض المواد التي تحتكر انتاجها شركات معينة تتولى تحديد أسعار بيعها ، فانه اذا نشأت زيادة في أسعار المواد المذكورة خلال مدة تنفيذ عقود المقاولين المعروضة حالتهم ، فلا يحق لهم المطالبة بصرف قيمة هذه الزيادة ما لم يشترطوا ذلك في عقودهم ، وذلك على أساس ان المادة ٦/٥٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣

تقضى بأن الفئات التى حددتها مقدم المطاء (المقلول) بجدول الفئات تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التى يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيلم بقتام جميع الاعمال وتسليمها الى جهة الادارة طبقا لشروط العمل ويعمل الحساب الختامى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفات الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى . ومن ثم فان الاسعار المتفق عليها فى العقد تقيد طرفيه ، كاصل عام ، ولا يجوز للمقلول أن يطالب بزيادتها على أساس ما يطرأ على اسعار المواد اللازمة لتنفيذ موضوع المقلولة من زيادة والقول بغير ذلك فى هذا الشأن فضلا عن تعارضه مع نصوص اللائحة المذكورة فانه يقتصر الى مسند من القانون كما هو الشأن فى النص الوارد فى قانون التسعير الجبرى .

اللائحة

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى التسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : احقية المقلولين المعروضة حالتهم فى تقاضى قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء الخاضعة لقانون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ ، اذا حدث أثناء تنفيذ عقودهم وذلك بالضوابط السالف ايضاحها .

ثانيا : عدم احقية المقلولين المذكورين فى صرف قيمة الزيادة فى اسعار مواد البناء غير الخاضعة لقانون التسعير الجبرى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ما دام انهم لم يشترطوا ذلك فى العقود المبرمة معهم .

(الفتوى رقم ٣٣٦ فى ٢١/٢/١٩٩٠ جلسة ٢١/٢/١٩٩٠ ملف رقم ١٧/٢/٧٨) .

(٢٤٠)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

نياشين - أوسمة - الأنواط العسكرية - الجهة الملزمة بها .

وزارة الدفاع هي الجهة الملزمة بصرف مكافآت الأوسمة والأنواط العسكرية المقررة للأفراد القوات المسلحة الحاليين والسابقين - إذا حدث أن سددت إحدى الجهات الأخرى هذه المكافآت فإنه يحق لها مطالبة القوات المسلحة بها وتلزم بردها لها - تلزم وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة والأنواط العسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية في ١٩٨٧/٦/١٧ - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية ما تضمنته فتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٧/٦/١٧ (ملف رقم ١٠٨٤/٤/٨٦) وفتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٨/١١/٣٠ (ملف رقم ١١٤١/٤/٨٦) من أن وزارة الدفاع هي الجهة الملزمة بسداد المكافآت المقررة قانوناً لحملة الأوسمة والأنواط العسكرية خلال فترة خدمتهم بالقوات المسلحة وبعد خروجهم منها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية والقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصق والجنود بالقوات المسلحة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٥ . وأن هذا الافتاء يكشف عن أصل الحق ولا ينشئه باعتبار أن الحق يستمد أصلاً من أحكام القانون التي ألزمت وزارة الدفاع دون غيرها بإداء هذه المكافآت واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن وزارة الدفاع تظل هي الجهة الملزمة بصرف مكافآت الأوسمة والأنواط العسكرية المقررة لأفراد القوات المسلحة الحاليين والسابقين . فإذا حدث أن سددت إحدى الجهات الأخرى هذه المكافآت فله يحق لها مطالبة القوات المسلحة بها فتلزم بردها لها .

أما عن اعداد مشروع قانون لمواجهة سداد المستحقات عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ ، فله أمر يخص وزارة الدفاع ولا يؤثر في التزامها بسداد المكافآت التي تلتزم بها قانوناً على نحو ما ورد باقتناء الجمعية العمومية سالف الإشارة وهو أمر مرجعه في النهاية الى ما تقرره السلطة التشريعية .

ولكل ما تقدم ، فإنه يتعين الزام وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة والأنواط العسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية في ١٧/٦/١٩٨٧ ولا يعطل ذلك ما تسعى اليه الوزارة من استصدار قانون لتنظيم التحمل بهذه المكافآت .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام وزارة الدفاع بسداد المكافآت المقررة لحملة الأوسمة والأنواط العسكرية والمستحقة في الفترة السابقة على صدور فتواها بجلسة ١٧/٦/١٩٨٧ .
(فتوى رقم ٣٥١ ثي ١٩٩٠/٣/٢١ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ١١٩٠/٤/٨٦) .

٢٤١

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - اعانة تهجير - عدم احقية العامل في اعانة التهجير
انته الاعارة :

استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم التي اوردها نص للادة ٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعمالات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وهو ما لا يتحقق الا في شأن العامل المعين والقائم بالعمل للعمل في احدى الوظائف في ١٩٧٥/١٢/٣١ - استحقاق الاعانة يرتبط كذلك بعودة العامل للاقامة في احدى المحافظات او باستمرار اقامته في احدى المحافظات المضيفة وهو ما يقتضي الإقامة الفعلية داخل البلاد في احدى محافظات القناة التي عاد الى الإقامة بها واستمرار الإقامة في احدى المحافظات المضيفة - لا يسرى ذلك على من كان مزارا في التاريخ المذكور خارج البلاد - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/١/١ والتي انتهت للأسباب الواردة بها الى عدم استحقاق العامل المصار بالمخارج في ١٩٧٥/١٢/٣١ لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فتبين لها أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعمالات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في المادة (٢) منه على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين ملأوا اليها أو الذين ملأوا ويقومون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكتاتر خاصة والعاملين في المنشآت الخاصة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملون بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خمسة جنيها » .

والمستفاد من ذلك أن استحقاق اعملة التهجير منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم التي اوردها النص على سبيل الحصر وهو ما لا يتحقق الا في شأن العامل المعين والقائم بالعمل الفعلي في احدى الوظائف في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولذلك فانه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى محافظات القناة في هذا التاريخ . ذلك ان تحديد المشرع لهذه

التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخطئين بأحلكه بالموجودين بالخدمة في احدى محافظات القناة في التاريخ المشار اليه الا انه يرتبط كذلك بعودة العمل للاقلية في احدى المحافظات او باستمرار اقليته في احدى المحافظات المضيفة وهو ما يقتضى الإقامة الفعلية داخل البلاد في احدى محافظات القناة التي عاد الى الاقلية بها او استمرار الاقلية في احدى المحافظات المضيفة ، فلا يسرى على من كان معاراً في الترخيص المذكور خارج البلاد لعدم اقامته في احدى محافظات القناة أو احدى المحافظات المضيفة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وبالتالي فلا يستحق الامانة لعدم الوجود الفعلي في احدى هذه المحافظات في التاريخ المشار اليه .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان السادة المروضة حالاتهم وهم و كانوا جميعاً في اعادة الى ليبيا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن ثم ، يتخلف في شأنهم مناط اعمال النص لعدم وجودهم الفعلي في خدمة احدى هذه المحافظات في هذا التاريخ ، فلا يستحقون امانة التهجير المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السادة / و و بالترقية والتعليم بمصافطة بور سعيد لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

(فتوى رقم ٣٥٤ في ١٩٩٠/٣/٣١ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ ملف رقم ١١٧٤/٤/٨٦) .

(٢٤٢)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع العام - تعيين - التمييز في غير أدنى الوظائف - شروط .

المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
أجاز المشرع التمييز داخل وحدات القطاع العام في غير أدنى الوظائف إذا توافرت لدى العامل
مدة خبرة كلية لا تقل عن مدة الخبرة البيئية المستترة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى -
يجوز إعادة تعيين العامل بأحدى وحدات القطاع العام في غير أدنى الوظائف دون اشتراط
استيفائه لمدة الخبرة البيئية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر مدة الخبرة الكلية - لا يجوز
تعيين العامل بذات الجهة طبقا لقواعد التمييز في غير أدنى الدرجات في ذات المجموعة التي
ينتمي اليها - تطبيق .

نص المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه « إذا كان للمعامل المرشح للتعيين
في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه
باحتساب هذه المدة بمرأاة المدد التي يحددها مجلس الإدارة بحيث
لا تقل عن مجموع المدد البيئية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى
من الوظيفة المرشح للتعيين بها » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بعبارة علبة مطلقة التمييز داخل
وحدات القطاع العام - في غير أدنى الوظائف إذا توافرت لدى العامل
مدة خبرة كلية لا تقل عن مدة الخبرة البيئية المستترة للترقية فيما بين
الوظائف الأدنى . ومن ثم ، فانه يجوز إعادة تعيين العامل بأحدى
وحدات القطاع العام في غير أدنى الوظائف دون اشتراط استيفائه لمدة
الخبرة البيئية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر مدة الخبرة الكلية ، وقد
استقر افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أنه لا يجوز
تعيين العامل بذات الجهة طبقا لقواعد التمييز في غير أدنى الدرجات في
ذات المجموعة التي ينتمي اليها .

وتطبيقا لذلك فان قرار تعيين كل من الكيميائية /
والصيدلانية / في الوظيفة الأعلى (وظيفة أخصائي
دواء أول) بهيئة القطاع العام للدوية والكيموليات والمستلزمات الطبية
طبقا لقواعد التمييز في غير أدنى الدرجات يكون قد خالف صحيح حكم
القانون ويعتبر باطلا ، حيث أن تعيينهما في الوظيفة الأعلى تم في نفس
المجموعة النوعية التي تنتميان اليها .

الا انه ومتى كان الثلث من الأوراق أن المذكورين قد تم تعيينهما على الوظيفة الأعلى بالقرار الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥ ، وبالتالي يكون قد مضى على صدور هذا القرار أكثر من ستين يوما فيتحصل ضد السحب والالغاء بغوات الميعاد المذكور ويولد لصاحب الشأن حقسا مكتسبا لا يجوز المساس به نزولا على استقرار المراكز القانونية . ومتى كان القرار الصادر بتعيين المذكورين في الوظيفة الأعلى بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥ قد تحصن ضد السحب والالغاء بمضى المدة القانونية المقررة ، كما سبق البيان فانه يجوز ترشيحهما لشغل وظائف من درجة مدير عام اذا استوفيتا الشروط الأخرى اللازمة لذلك .

٢-١١

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القرار الصادر بتعيين كل من الكيميائية / والصيدلانية في وظيفة اخصائى دواء اول من الدرجة الاولى ببيئة القطاع العام للأدوية والكيمولويات والمستلزمات الطبية ، والى جواز ترشيحهما للوظيفة الأعلى اذا استوفيتا الشروط المقررة لشغلها .

(فتوى رقم ٤٠٩ في ١٢/٤/١٩٩٠ جلسة ٢١/٢/١٩٩٠ ملف رقم ٧٨٧/٣/٨٦)

(٢٤٣)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع -

ليوت أن ابداء الراى فى الموضوع للمروض على الجمعية العمومية له صلة وثيقة بتزاع
معروض على القضاء - عدم ملامة ابداء الراى فى امر معروض على القضاء - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية ما تضمنته الأوراق من أن السيد /
... قد أقام الدعوى رقم ٧٨٤ لسنة ٤٤ القضائية
أمام محكمة القضاء الإدارى ضد رئيس الجمهورية ووزير السياحة
ورئيس مجلس إدارة شركة المنتزه للسياحة والاستثمار ، طالباً فيها
الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرارات رفع الأجرة وقرار الغاء
قرار اعتماد ايجار الاستراحة ، وفى الموضوع بالالغاء . وتبين للجمعية
العمومية أنه لما كان ابداء الراى فى الموضوع المعروض عليها فى مجال
تحديد طبيعة العلاقة التى تربط المدعى بالوزارة له صلة وثيقة بالنزاع
المعروض على القضاء فأنه والحال هذه يكون من غير الملائم أن تبدى
الجمعية رأياً فيه .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
ملامة ابداء الراى فى الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٣٣٦ فى ١٩٩٠/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ٧٣/١/٧) .

(٢٤٤)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع العام - انتهاء الخدمة - تحديد تاريخ الإحالة للمعاش .

يحتد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي لتقيد ميلاد العاملين عند حساب تاريخ الإحالة إلى المعاش في حالة إذا ما انقصر المستخرج على ستة الميلاد دون تحديد اليوم والشهر - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتاوها السابقة بجلسة ١٩٨٩/٤/١٩ « ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ » التي انتهت للأسباب الواردة فيها إلى الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي لتقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ إحالتها إلى المعاش . وتبينت الجمعية أن الرأي الذي جاء بكتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المشار إليه ، والذي يتجه إلى الاعتداد بنهاية شهر ديسمبر من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي - في الحالة المعروضة - لم يصف شيئا جديدا لم يكن تحت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية إلى تأييد فتاوها السابقة بجلسة ١٩٨٩/٤/١٩ « ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٢ » لذات الأسباب .
(فتوى رقم ٣٣٢ في ١٩٩٠/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦) .

(١) تراجع فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٩ ملف ٢٠٠/٢/٨٦ .

(٢٤٥)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون مديون بالدولة - تسوية حالة - مرتب - علاوة خاصة .

نص المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين - قرر المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المالي الذي وصل اليه بعض العاملين نتيجة للتسويات الخاطئة التي اجريت لهم الاحتفاظ بمرتباتهم التي يتقاضونها وذلك بصفة شخصية - الاحتفاظ بتلك المرتبات الناشئة عن التسويات الخاطئة هو امر استثنائي وارد على خلاف الاصل العام الذي يقضى بمنح العامل للرتب المستحق له قانونا - لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه عند تحديد كافة المستحقات المالية التي تمنح لأولئك العاملين بنسبة معينة من مرتباتهم . نتيجة ذلك : المبرة في تحديد قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالاجر الاساسي المستحق لقانونا والثاني عن التطبيق السليم لاحكام القانون على المستفيدين منها - القول بغير ذلك من شأنه ان يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع افضل ممن طبقت عليه احكام القوانين المختلفة تطبيقا سليما وهو امر لا يمكن التسليم به او القراءه لما يؤدي اليه من نتائج سلبية في التطبيق - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين التي تنص على ان « يحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخبرة بالخبرة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على ان يستهت الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها المبالغتان المنصوص عليهما في المادة الاولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون .. »

كما استعرضت ايضا حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على ان « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون او في تاريخ التعيين بالنسبة لمن بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الاجر الاساسي للعامل » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المالي الذي وصل اليه بعض العاملين نتيجة للتسويات الخاطئة التي اجريت لهم وحفاظا على مستوى معيشتهم قرر بالمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة للتسويات الخاطئة وذلك بصفة شخصية كما اورد في المادة ذاتها حكما خاصا يتم بمقتضاه تسوية الاوضاع الناشئة عن التسويات الخاطئة على نحو لا يخل بظك الاعتبارات التي

دعته الى تقرير ذلك الحكم فاجوبت اعادة تسوية اوضاع العاملين المشار اليهم تسوية صحيحة للتعرف على المرتب المستحق قانونا لكل منهم على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب وذلك المحتفظ به بصفة شخصية من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون في ١/١/١٩٨٤ أما تطبيق التسوية الصحيحة من حيث الدرجة والأتمية فيعتد بها عند ترقية العامل للدرجة التالية مباشرة لظك التي يشغلها وبذلك بين ان الاحتفاظ بظك المرتبات الناشئة عن التسويات الخاطئة هو أمر استثنائي وأرد على خلاف الأصل العلم الذي يقضى بمنح العامل المرتب المستحق له قانونا واسترداد ما صرف له بدون وجه حق كما أنه حكم مؤقت أيضا اذ ينتهى بانتهاء عملية الاستهلاك المشار اليها ومن ثم غائه لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه عند تحديد كافة المستحقات المالية التي تمنح لأولئك العاملين بنسبة معينة من مرتباتهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه قرر في المادة الأولى منه زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الأساسي المستحق لكل منهم بأن جعل الزيادة المشار اليها تمنح في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجر المستحق في تاريخ العمل بهذا القانون أي في ١/١/١٩٨٧ بالنسبة للموجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك وكان الثابت مما تقدم أن تقاضي العامل المرتب الناشئ عن التسوية الخاطئة والمحتفظ له بصفة شخصية هو أمر استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعمل عليه في تحديد ما يطراً على مرتبه من زيادات تحتسب بنسبة مئوية منه ومن ثم تكون العبرة في جميع الأحوال في تحديد قيمة تلك العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والناشئ عن التطبيق السليم لأحكام القانون على المستفيدين منها والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع افضل ممن طبقت عليه أحكام القوانين المختلفة تطبيقاً سليماً وهو أمر لا يمكن التسليم به أو اقراره لما يؤدي اليه من نتائج شاذة في التطبيق .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ يتم على أساس الأجر الأساسي الناشئ عن التطبيق السليم لأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

(فتوى رقم ٢٢٢ في ٢٤/٣/١٩٩٠ جلسة ٧/٣/١٩٩٠ ملف رقم ٨٦/٤/١١٦٦) .

(٢٤٦)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

رسوم - رسوم جبرية - الاعطاء عنها - مناهة - (جمارك) (ضريبة) .

نص المادتين ٥ ، ١٠١ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - أخضع المشرع جميع البضائع التي تدخل البلاد ومنها سيارات الجيب للضرائب والرسوم الجبرية إلا ما استثنى بنص خاص - أجاز المشرع الإفراج عنها الفرجا جبريا مؤقتا طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - اشترط المشرع بالنسبة لاعطاء الهدايا والهبات التي ترد للجهات العامة من الخارج أن يصدر بالاعطاء قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص - الضوابط المتضمنة عليها في قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١١٥ لسنة ١٩٨٢ و ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ لا تضمن تقرير اعطاء ضريبي أو جبري للسلع الواردة - أساس ذلك - موضوعها تحديد الجهة المختصة بقبول المنحة أو التبرع أو الهبة التي ترد من جهات أجنبية أو دولية - نتيجة ذلك - ينبغي أن تجرى المعاملة الجبرية من حيث تقرير الاعطاء أو منه طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الشأن - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٥ منه على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفية الجبرية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجبرية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » ، وفي المادة ١٠١ على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة لذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » . وان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاعفاءات الجبرية ينص في المادة ٣ منه على أن « تعفى من الضرائب الجبرية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها ويشترط المساينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديد قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ..

١٣ - الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصلحتها و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .. » . وان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الضوابط وقواعد الرقابة الخاصة بالمنح والهبات والتبرعات المقدمة من جهات أجنبية أو دولية ينص في المادة ٢ منه على أنه « يجب الحصول على موافقة الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الشأن قبل قبول المنحة أو التبرع أو الهبة اذا كانت اقل من عشرة آلاف جنيه » ، وموافقة رئيس مجلس الوزراء اذا

بلغت القيمة عشرة آلاف جنيه فأكثر وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين والقرارات المعمول بها فيما قضى به من تحديد السلطات التي تجب موافقتها على قبول المنح والهبات والتبرعات . . . وأنه موجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ بتفويض الوزراء في قبول المنح والهبات والتبرعات ، فقد تم تفويضهم في اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في القرار السابق متى كانت قيمتها بين عشرة آلاف جنيه وخمسين ألف جنيه .

والمستفاد من ذلك أن جميع البضائع التي تدخل إلى البلاد ومنها سيارات الجيب تخضع للضرائب والرسوم الجمركية إلا ما استثنى بنص خاص ، وأن هذه البضائع يجوز الإفراج عنها أفراجاً جمركياً مؤقتاً طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية . وبالنسبة لأعفاء الهدايا والهبات التي ترد للجهات العامة من الخارج فإنه يلزم لأعفائها من هذه الضرائب والرسوم أن يصدر بالأعفاء قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص . أما الضوابط المنصوص عليها في قرارات رئيس مجلس الوزراء رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وقراري ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ فموضوعها تحديد الجهة المختصة بقبول المنحة أو التبرع أو الهبة التي ترد من جهات أجنبية أو دولية ، ولا تتضمن تقرير أعفاء ضريبي أو جمركي للسلع الواردة ، والتي يتعين أن تجري معاملتها الجمركية من حيث تقرير الإعفاء أو منعه طبقاً للقواعد القانونية المطبقة في هذا الشأن .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيارات الجيب التي وردت باسم مشروع تنمية المزارع السمكية (ست سيارات) وتقرر الإفراج عنها أفراجاً جمركياً مؤقتاً بناءً على التعمد الصادر من وزارة الزراعة - قد انتهت المدة المقررة لأعفائها المؤقت ولم تصد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ولم يصدر بأعفائها قرار من وزير المالية بناءً على توصية الوزير المختص ، فإنه يلزم والحال هذه إلزام وزارة الزراعة المتعمدة بسداد هذه الضرائب والرسوم وقسرها عليهم جنيه .

و١٢٠٧٧٣ بعد أن تحقق سبب استحقاقها . ولا يغير من ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٨٦ بقبول تلك السيارات كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق اتفاقية منحة مشروع تنمية الثروة السمكية . إذ أن صدور هذا القرار لا يعد أن يكون موافقة على قبول الهدية ولا يقرر بذاته أعفاء ضريبي .

الزراعة

- انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة
 مليم جنييه
 • الزراعة بان تؤدي الى مصلحة الجمارك مبلغ ٤٠ و ١٣٠٧٧٣
 • (فتوى رقم ٣٥٢ في ١٩٩٠/٣/٣١ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ١٧١٩/٢/٣٢) •

(٢٤٧)

مجلس ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

رسوم - رسوم جبرية - الإفراج مؤقت - (جبرية) (ضريبة) .

نص المادتين ٥ ، ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المخصص المشرع كاصل علم البضائع ومنها سيارات الركوب التي تدخل البلاد للضرائب الجبرية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للقوانين المعمول بها - استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته - اثر ذلك - اذا انتهت مدته او تطلبت شروط تقريره تعين على الجهة المستوردة سداد الضرائب والرسوم المطلوبة - تطبيق .

نص المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل انهاء الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة ١٠١ منه على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » .

والاستفاد من ذلك انه كاصل علم فان دخول البضائع ومنها سيارات الركوب الى البلاد يخضعها للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للقوانين المعمول بها ، واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن هذه السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية .

وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته بحيث اذا انتهت مدته أو تطلبت شروط تقريره تعين على الجهة المستوردة سداد الضرائب للرسوم المطلوبة .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيارة المرفج عنها مؤقتا باسم الخبير / بناء على التعمد الصادر

من مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية والذي أصبح بعد ذلك المعهد القومي للاتصالات السلكية واللاسلكية بسداد الضرائب والرسوم في حالة عدم اعادة التصدير والتي إنتقلت ملكيتها الى الخبير /
بموافقة مصلحة الجمارك بناء على طلب وتمهد المركز قد انتهت صلاحية تسيرها دون أن يقدم المعهد (المركز) ما يفيد اعادة تصديرها أو سداد الرسوم المقررة عنها . أن ما ورد بكتاب المعهد من أنه تم دفع الرسوم الجمركية نطاع المخازن والمشتريات لم يتم عليه دليل ، فضلا عن أنه بالرجوع الى ملف السيارة بجمرک السيارات تبين عدم سداد هذه الرسوم ومن ثم ، فإنه ينبغي إلزام المعهد باعتباره الجهة الضامنة بسدادها مليا جنيه
وقدرها ١٦٠ر١٩٢٦

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام المعهد القومي للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن يؤدي الى مصلحة الجمارك مليا جنيه
مبلغ ١٦٠ر١٩٢٦ .

(فتوى رقم ٣٥٣ في ١٩٩٠/٣/٣١ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ١٧٤٦/٢/٣٢) .

(٢٤٨)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - طبيب - تكليف - نقله أثناء فترة التكليف (مادة معدلة) .

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الأطباء - التكليف في الجهات الإدارية يتم بإقرار من وزير الصحة دون غيره بناء على طلب الجهة الإدارية صاحبة الشأن وبناء على توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الصحة لهذا الغرض - متى تم التكليف فإن نقل الطبيب فيما بين الجهات الإدارية يكون بإقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المختصة بالتعيين في ضوء توصيات اللجنة المشار إليها - النقل في هذه الحالة لا يعدو أن يكون تعديلاً في التكليف الذي يدخل في سلطة وزير الصحة وحده - لا وجه للقول بأن للمالك هو السلطة المختصة بنقل الأطباء المكلفين بين الوحدات المعنية - أساس ذلك - فسر المشرع إصدار قرارات التكليف على سلطة واحدة بدلاً من تعدد هذه السلطات بتعدد الجهات التي تستلزم هؤلاء المكلفين - ما اشترطته المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من موافقة لجنتي شؤون العاملين في الجهة المتقاول إليها والجهة المتقاول منها لا يلزم في هذه الحالة - أساس ذلك - مع قيام القانون الخاص لا يرجع إل أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام وبها لا يتعارض مع طبيعته والفرض منه - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١٠) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وهيئات التمريض والفنيين الصحيين والفئات الطبية الفنية المساعدة ... التي تنص على أنه « لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان .. المتمتعين بجيشية جمهورية مصر العربية للعمل في الحكومة أو في وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات المعنية والوحدات التابعة لها أو المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو القطاع الخاص ، وذلك لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة أخرى مغلقة .

ويتم التكليف أو تجديده بناء على طلب الجهة الإدارية صاحبة الشأن ووفقاً للأجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

وحيث أن بيت في موضوع التكليف في مدة أقصاها سنة من تاريخ التخرج أو من انتهاء الفترة التدريبية «٠٠» والمادة (٢٠) من القانون المذكور التي تنص على أن « تشكل في وزارة الصحة لجنة لتكليف الخريجين الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وذلك على الوجه الآتي « . وتختص هذه اللجنة بتنظيم الإجراءات التي تتبع في شأن تكليف الفئات المذكورة بالمادة الأولى وتحديد واختيار الأعداد اللازمة لتكليفها للجهات

المينة بتلك المادة . وترفع اللجنة توصيلاتها في هذا الشأن الى وزير الصحة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ صدورها لاعتبارها « .
 المادة (٤) من ذات القانون التي تنص على ان « يصدر وزير الصحة قرارات تكليف الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ويعتبر المكلف معيناً في الوظيفة التي كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه ان يتسلم العمل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره به ... » والمادة (٦) منه التي تنص على انه « على المكلف ان يقوم بأعمال وظيفته ما بقي المكلف . وفي جميع الأحوال يصدر قرار انهاء التكليف او انتهاء الخدمة اقتداءً من وزير الصحة » . كما استعرضت المادة ٢٧ (مكرراً / ١) من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ المسمى بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على ان « يكون المحافظ رئيساً لجميع العاملين المحليين في نطاق المحافظة في الجهات التي نظمت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويسارس بنفسه لهم جميع اختصاصات الوزير ... » وكذلك استعرضت المادة ٥٤ من قانون تنظيم العاملين بالمستشفيات رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على انه « مع مراعاة النسبة المئوية المقررة في المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها احكامه ، كما يجوز نقله الى الهيئات العامة والأجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة ويكون نقله للعمل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين » .
 والمادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان « يكون نقل العامل من وحدة الى أخرى بقرار من السلطة المختصة بناءً على موافقة لجنة شؤون العاملين في الوحدة المتقول بها والوحدة المتقول اليها » .
 ويعتبر النقل نافذاً من تاريخ اصدار السلطة المختصة لقرار آخر لجنة ما لم ينص في القرار على تاريخ معين ... » .

واستبانت اللجنة بما تقدم ان نظام تكليف الأطباء المصريين لمادة سنتين قليلة للتجديد لئلا تجري مطالبة ، هو لاداء استثنائية لتعيينهم في الوظائف المكلفين للعمل فيها ، بهدف تنسيق توزيع الأطباء على جميع الوحدات الطبية بمصر ، وفقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بذلك الواردة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبمخالفة المذكر . ومن بين هذه الإجراءات ان التكليف في الجهات الإدارية يتم بقرار من وزير الصحة - دون غيره - بناءً على طلب اللجنة الإدارية صاحبة الشأن ، وبناءً على توصيات اللجنة المشكّلة في وزارة الصحة طبقاً لحكم المادة (٢) من القانون المذكور التي تقتضي تنظيم توزيع الأطباء المكلفين وفق احتياجات الجهات الإدارية المعنية والمثلة في هذه اللجنة ، لتحقيق عدالة التوزيع

- ومتى تم التكليف فإن نقل الطبيب فيما بين الجهات الإدارية المشار إليها يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المختصة بالتعيين (إصدار قرار التكليف) في ضوء توصيات اللجنة المشار إليها دون حاجة إلى موافقة لجنة شئون العاملين في الجهة المنقول الطبيب منها والمنقول إليها على أساس أن توزيع الأطباء المكلفين يتم بشكل مركزي لضمان التوزيع العادل .

هذا فضلا عن أن التكليف وهو يتم جبرا عن المكلف ورغم إرادته بقرار من وزير الصحة وإن هذه الصفة الإلزامية تظل ثقتية طوال مدة التكليف فإنه ترتباً على ذلك يكون وزير الصحة وهي الجهة التي خولها القانون ممارسة سلطة التكليف على الوجه السابق ببلته هو المختص وحده طوال هذه المدة بنقل المكلف باعتباره أن النقل في هذه الحالة لا يعدو أن يكون تصديلاً في التكليف الذي يدخل في سلطة وزير الصحة وحده .

ولا وجه للقول بأن المحافظ هو السلطة المختصة بنقل الأطباء المكلفين فيما بين الوحدات المحلية بعد موافقة لجنة شئون العاملين المشار إليها ، فهذا القول يتعارض مع صريح نص المادة ٥٤ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص بأن نقل العامل من وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه (ومنها الوحدات المحلية) يتم بقرار من السلطة المختصة ، وهي في حالة الأطباء المكلفين بتلك الوحدات وزير الصحة دون غيره ، حيث قصر المشرع في قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سلف الذكر إصدار قرارات التكليف (التعيين) على سلطة واحدة بدلاً من تعدد هذه السلطات بتعدد الجهات التي تستخدم هؤلاء المكلفين ، ومن الطبيعي أن تكون هذه السلطة لوزير الصحة وحده بوصفه المسئول عن قطاع الصحة ، حتى يستطيع أن يبين على هذا القطاع ، علاوة على ما في تعدد سلطات التكليف من عيوب أهمها التحكيم والتوزيع غير العادل بل التناقض أحياناً - وهذا ما جاء بتقرير اللجنة الصحية بمجلس الشعب من مشروع القانون المذكور .

أما عن موافقة لجنة شئون العاملين سالف الذكر ، فانه ولئن كانت - المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على هذه الموافقة ، إلا أنه بالنسبة للأطباء المكلفين الخاضعين للقواعد الخاصة المقررة في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها ، فانه لا يلزم عند نقلهم موافقة اللجنتين المذكورتين - كما سلف البيان - أعمالاً للمبدأ المسلم به الذي يقضى بأنه مع قيام

القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما عدا القانون الخاص من أحكام ، وبما لا يتعارض مع طبيعته والغرض منه .

النتائج

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص وزير الصحة بإصدار قرارات نقل الأطباء المكلفين الخاضعين للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، سالف الفكر ، دون حاجة للمعرض على لجنتي شئون العاملين المشار إليهما ، وذلك على النحو السالف بيانه .
(فتوى رقم ٣٩٠ في ١٠/٤/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ٤٠٧/٦/٨٦)

(٢٤٩)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون بالهياآت العامة - إجازة وعناية طفل (تأمين اجتماعي) .

نص المادة ٩٠ من لائحة شؤون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - أحقية العاملة في الحصول على إجازة لرعاية طفلها وذلك في حدود تنظيم مقايير في جانب منه للتنظيم الوارد بقانون العاملين المدنيين بالدولة إذ نصرت اللائحة حق العاملة في الحصول على هذه الإجازة على مرتين فقط طوال حياتها الوظيفية وليس ثلاث مرات كما ورد بالقانون بالإضافة إلى أنها أضافت النص على تحديد الجهة التي تلتزم بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي - هذا النص يعنى في واقع الأمر أن التنظيم الذي خرجت به اللائحة عن حدود التنظيم العام يقتصر على عدد مرات الحصول على الإجازة بحيث تقتصر على مرتين بدلا من ثلاثة أما فيما يتعلق باشتراكات التأمين الاجتماعي وكيفية سدادها فإن الإبي بالنسبة لها يظل خاضعا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون العاملين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - أساس ذلك - الإحالة التي تضمنها نص المادة ١٣٣ من اللائحة المذكورة من سريان أحكام قانون العاملين المدنيين بالقول على العاملين بالهيئة فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة - تطبيق .

نص المادة (٧٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . على أن « تستحق العاملة إجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بعد أقصى عامين في المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية » .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة الإدارية باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفي أحكام هذا القانون أو تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوى ٢٥٪ من المرتبة الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها .

وإن لائحة شؤون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ تنص في المادة ٩٠ منها على أن « تستحق العاملة إجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بعد أقصى عامين في المرة الواحدة لمرتين فقط طوال حياتها الوظيفية » . وفي المادة ١٣٣ منها على أن « يطبق على العاملين بالهيئة القواعد والأحكام العامة المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة أو أي قوانين أو قرارات أو قواعد وأحكام تصدر في شأنهم وذلك فيما لم يرد فيه نص بهذه اللائحة » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وضع تنظيميا خاصا لحصول العاملة على اجازة خاصة لرعاية طفلها اقله على اساسين الاول — انه يجوز للعائلة أن تحصل على هذه الاجازة ثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية ، ويحد أقصى عاملين في كل مرة . والثاني — ان جهة العمل هي التي تتحمل باشتراكات التأمين الاجتماعي المستحقة عليها وعلى العاملة أو أن تمنح العاملة تعويضا عن اجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك ونفا لاختيارها ، وبلاستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي .

و اما بالنسبة للمعاملات بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اللاتي تنظم شئونهم الوظيفية احكام لائحة شئون العاملين بالهيئة فانهن يفضن في تنظيم اجازاتهن لاحكام هذه اللائحة وللقواعد والاحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص بهذه اللائحة .

ولما كان ذلك ، وكانت لائحة شئون العاملين بالهيئة قد نصت المادة ٩٠ منها على احقية العاملة في الحصول على اجازة لرعاية طفلها وذلك على حدود تنظيم مغاير في جانب منه للتنظيم الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، اذ قصرت اللائحة حق العاملة في الحصول على هذه الاجازة على — من فقط طوال حياتها الوظيفية وليس ثلاث مرات كما ورد بالقانون ، بالامانة الى انها اغفلت النص على تجديد الجهة التي يلتزم بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي فان هذا النص انما يعني في واقع الامر أن التنظيم الذي خرجت به اللائحة عن حدود التنظيم العام يقتصر على عدد مرات الحصول على الاجازة بحيث تقتصر على مرتين بدلا من ثلاثة ، اما فيما يتعلق باشتراكات التأمين الاجتماعي وكيفية سدادها فان الامر بالنسبة لها يظل خاضعا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اعمالا للاعمال العامة التي تضمنها نص المادة ١٢٢ من اللائحة من سريان احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالهيئة فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة » .

ويؤيد ذلك ان سكوت اللائحة عن ايراد هذا الحكم لم يكن منه الخروج على حكم قانون العاملين بل تجنب تكراره والاقتصر في هذا المجال على ذكر الاحكام التي خرجت بها اللائحة على القواعد العمالية المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة خاصة متى أخذ في الاعتبار وان سداد الاشتراكات على النحو الذي نظمه هذا القانون يتم بالاستثناء

من احكام قانون التأمين الاجتماعي ومن ثم فان تقريره لا يتم الا بقانون .
وبالتالي فلم يكن من المقبول أن يرد النص عليه في اللائحة لصدورها
بإداة قانونية تقل في برقيتها عن القانون ؟ .

ومن مقتضى ما تقدم ، فإنه يتمين أعمال نص الفقرة الثانية من المادة
٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه في شأن المصالحات
بالمهينة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى لجنة
المصالحات بالمهينة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في الاستفادة من نص
الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المتقنين بالدولة .

(فتوى رقم ٤١٠ في ١٢/٤/١٩٨٠ جلسة ١٩٨٠/٣/٧ ملف رقم ١٠٤/٦/٨٦) .

(٢٥٠)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

قرار القارىء - - سجنه - - تحصنه بطوات مواثيد السحب .

القرارات الادارية التى تولد حقا او مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها فى أى وقت حتى صدقت سليمة - أساس ذلك : دواعى المصلحة العامة التى تقتضى استقراؤ الأوضاع - القرارات الفردية غير المشروعة يجب على جهة الإدارة أن تسحبها - أساس ذلك : الالتزام بحكم القانون وتصحيحها للأوضاع المخالفة - إذا صدر قرار إدارى مريب من شأنه أن يولد حقا فإنه يستقر بطوات الستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه بالطرق المقررة - يرد على مبدأ تحصن القرارات الادارية للحجية بعض الاستثناءات منها القرار الذى لعقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفة تصرف قانونى فتنزل به إلى حد نصب السلطة وتتحدد به إلى مجرد الفعل الماتى للتنمى الآخر قانونا - سحب التوسع الأخير فى أى وقت - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أن « تختص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

.. (ثالثا) الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح المملوات » . والمادة ١٢ من ذات القانون التى تنص على أنه « لا تقبل الطلبات الآتية » :

٩ - (ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتلخصا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .. » والمادة ٢٤ منه التى تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى اللشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

ويقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية . ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرغض وجب أن يكون مسببا، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات

المختصة بمثلثة رفضة . ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستهين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

واستبانت الجمعية من القاعدة المستقرة هي ان القرارات الادارية التي تولد حما او مركزا شخصيا للافراد لا يجوز سحبها هي ، وقت متى صدرت سبيمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضي استقرار الأوضاع ، اما بالنسبة للقرارات الادارية الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة ان تسحبها التزاما منها بالحكام القانون وتصحيجها للأوضاع المخالفة له ، الا ان دواعي للمصلحة العامة أيضا تقتضي انه اذا صدر قرار اداري معيب من شأنه ان يولد حقا فان هذا القرار يجب ان يستقر عقب فترة معينة من الزمن فيسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح في الموضوع ذاته . وقد استقر القضاء الإداري على تحديد هذه الفترة — تليها على مدة الطعن الضائي — بستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري او اعلانه بالطرق المقررة ، وبالنسبة للقرار الإداري الواجب التظلم منه الى الهيئة الادارية التي اصدرته او الهيئات الرئيسية قبل الطعن فيه لئلا المحكة لمحدد الفترة — كقاعدة عامة — بمئة وعشرين يوما من تاريخ تقديم التظلم ، بحيث اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان تسحب الادارة القرار او يرفع صاحب الشأن دعواه امام القضاء اكتسب القرار الإداري حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل، ويمنع على جهة لادارة سحبه . ويرد على مبدأ تحصن القرارات الادارية المعيبة بعض الاستثناءات منها القرار الذي لحقت به مخالفة جسيمة لاحكام القانون تجرده من صفته كنصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجرد الفعل المادي المنعزم الأثر قانونا فلا تلحقه أي حصانة مهما طال عليه الأمد ، وتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أي وقت ... كما ان ميعاد المائة وعشرون يوما المشار اليه قد يمتد بضوابط معينة ، ففانون مجلس الحولة في المادة (٢٤) منه وان كان قد نص على ان قوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطة المختصة يعتبر بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في اقرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أي ان القنون افترض في الادارة انها رفضت التظلم ضمنا ، ويستفاد هذا الرفض التكمي من قرينة قوات المدة الزمنية المذكورة دون ان تجيب الادارة على التظلم الا انه يكفي لنفي قرينة الرفض الحكمي ان يتبين ان السلطة الادارية المختصة قد سلكت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة لمطالب التظلم خلال ميعاد بحث التظلم ، ومن ثم فيمتد هذا الميعاد حتى يستقر من السلطة الادارية ما ينبىء من عدولها عن هذا المسلك ويعلم به

المتنظم . (المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٧٢/٢/٢٥ في الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ١٥ ق ، و جلسته ١٩٨٤/١/٢ في الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٩ ق ، و جلسته ١٩٨٤/٥/١٩ في الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٢٩ ق) .

والذين من الأوراق - في الحالة المروضة - انه قد صدر القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٢٧ بإرجاع اقدمية المذكور / عبد الفتاح محمد على بحريه (المكونين الأول التجاري في هذا التاريخ ، والمستشار التجاري حاليا) ، وذلك في بداية درجات التعيين بوظائف التمثيل التجاري لتكون ١٩٦١/٩/٢٦ بدلا من ١٩٦١/١١/٢٧ وحيث يترتب على صدور هذا القرار المساس بقرارات الترقية - بالتمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - الى وظائف سكرتير تجاري ثالث وثان واول والتي تبين دون مراعاة ان اقدمية السيد المذكور في بداية درجات التعيين ترجع الى ١٩٨١/٩/٢٦ فقد قام قطاع التمثيل التجاري في ١٩٨٢/١١/٢٢ بإخطار المذكور بقرارات ترقية السيد / عادل محمد كليل بشأن الى الوظائف المشار اليها ، فتقدم بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥ بتنظيم من هذه القرارات على أساس ان اقدميته في درجة بداية التعيين تزيد الى ١٩٦١/٩/٢٦ بينما اقدمية المتنظم منه في ذات الدرجة ترجع الى ١٩٦١/١٠/١٢ . الا ان السلطة الادارية المختصة لم تبين في التنظيم خلال مهلة الستين يوما المحددة قانونا لبحثه ولم تبين من الأوراق انها اتخذت اي ماسك ايجابي في سبيل الاستجابة للتنظيم أثناء هذه المهلة ، وعليه فتعتبر عدم اجابتها على التنظيم بمثابة رفض ضمني - حسبما نصت على ذلك المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر - وكان يتعين على المتنظم ان يقيم دعوى امام القضاء للطعن في قرارات الترقية المشار اليها خلال ستين يوما من انقضاء الستين يوما المذكورة ، بيد انه لم يلجأ لطريق الطعن القضائي ، ومن ثم غلبه بانقضاء مهلة وعشرين يوما من تاريخ تقديمه لتنظيمه تصبح قرارات الترقية المذكورة نهائية وحتمية ولا يجوز ان يتنولها اي تعديل او إلغاء .

مضى تمارر تعديل اقدمية السيد المذكور في قرارات الترقية التي اجريت للوظائف المشار اليها في ذلك من مسلسل باقدمية السيد / عادل محمد كليل كشأن من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٢/٢١ والذي تضمن ترقية ثلثي الى وظيفة مستشار تجاري ، وتغطي الأول في الترقية اليها ، يكون صحيحا لا يتطعن عليه بعد ان اسقط المكونين الثاني في الوظائف الأدنى على أساس انه يسبق الأول في الاقدمية . وحتى لو سلمنا جدلا بانهم متساوية

قرار رئيس الجمهورية المذكور ، فان الثابت من الأوراق أن السلطة الإدارية المختصة لم تجب الدكتور / محمد بحريه على تظلمه من هذا القرار بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢ خلال الـمدة المهررة قانونا للبت في التظلم ولم تتخذ أى إجراء إيجابى في هذا الشأن كما انه لم يرمع دعوى مختصما هذا القرار خلال الميعاد القانونى وبالتالي فيكتسب القرار - على فرض عدم مشروعيته - حصانة تمنصه من أى إلغاء أو تعديل ولا وجه للقول بأن أعداد وزارة الاقتصاد لمشروع قرار جمهورى للعرض على الجهة المختصة يتضمن تعديل اقدمية المعروضة حالته في وظائف التمثيل التجارى بدءا من وظيفة سكرتير ثالث وحتى وظيفة مستشار تجارى بعد وقتنا من جانب الإدارة ويؤدى الى امتداد ميعاد بحث التظلمين المقدمين منه ضد قرارات ترقية زميله السيد / عادل محمد كامل عثمان، ذلك أن الثابت أن هذا الإجراء لم يبدأ المشروع فيه إلا بعد أن أوصى مجلس شئون أعضاء السلك التجارى بذلك في ١٠/١٠/١٩٨٥ أى بعد انقضاء الميعاد المقرر قانونا للطعن على قرارات الترقية المذكورة ، كما سلف البيان .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل اقدمية الدكتور / عبد الفتاح محمد على بحريه في درجات ووظائف التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التالية لدرجة بداية التمييز فيها .

(فتوى رقم ٤٩٧ فى ١٢/٥/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ٣٦٤/٣/٨٦) .

(٢٥١)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

قرار اذاري تحته بالقضاء المعياذ - - تسكين العاملين - تكيه (تريب وتوصيف الوظائف) (عاملون مدنيون بالقوة) .

التسكين باءباره وضع العامل المناسب في المكان المناسب الذي يتفق مع خبراته ومؤهلاته من شأنه أن يؤثر في الوضع الوظيفي للعامل - قرار التسكين يعد من القرارات الادارية يسرى عليه ما يسرى على القرارات الادارية من احكام تتعلق بالسحب او الالفاء - اثر ذلك - بالقضاء المعياذ للحد للظن القضائي او بسحبه يصبح قرار التسكين حصينا عند اى سحب او تعديل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ١ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاذارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي تنص على أن « تسرى احكام القانون المراجع على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وكذلك المادة ٢٩ من ذات القانون التي تنص على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاصة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهيكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للتواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون » كما استعرضت أيضاً المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « يتم تسكين مديري وأعضاء الادارات القانونية العاملين بها عند صدور الهيكل على الوظائف الواردة بها المعاملة للفئات المالية التي يشغلونها حالياً على انه اذا توافرت في احدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالامتديت الحالية .. » .

واستينأت الجمعية أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أوجب اعداد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لاحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به وأن يتم

اعتمادها وشغل الوظائف الواردة بها طبقا للقواعد والإجراءات التي تضمنها لجنة شئون الإدارات القانونية هذا وقد تولى قرار وزير العدل بيان كيفية شغل تلك الوظائف وذلك عن طريق تسكين العاملين بذلك الإدارات على الوظائف الواردة بالهيكل المعادلة للفئات المسالية التي يشغلونها وقت التسكين أو في الوظائف الأعلى بالنسبة لمن توافرت لديهم شروط شغلها وذلك مع عدم المساس بالامتيازات .

ومن حيث ان الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع قد ذهبت بجلستها المنعقدة في ١٨/٣/١٩٨٧ الى ان شغل وظائف العاملين المدنيين بالدولة أصبح يتم في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبعد الأخذ بنظام التوظيف والمقيم على أساس موضوعي بالنظر الى الوظيفة المطلوب شغلها والاشتراطات اللازم توافرها فحين يشغلها وأن التسكين على تلك الوظائف وفقا للقواعد المقررة باعتباره وضع العامل المناسب في المكان المناسب الذي يتفق مع خبراته ومؤهلاته من شأنه ان يؤثر في الوضع الوظيفي للعامل بذلك تعتبر قرارات التسكين قرارات ادارية يسرى عليها ما يسرى على هذه الأخيرة من أحكام تتعلق بالسحب أو الإلغاء فإذا ما صدرت قرارات التسكين مشوبة بأحد العيوب المعروفة وجب على جهة الإدارة المبادرة الى سحبها أو تعديلها خلال الميعاد والا أصبحت حصينة ضد أي سحب أو تعديل .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم ولما كانت جامعة الاسكندرية قد قامت بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٦ بتسكين العاملين بالشئون القانونية لديهما على الوظائف الفنية الواردة بالهيكل الوظيفي للإدارة العامة للشئون القانونية المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الشأن وقد استبعدت عند اجراء هذا التشكيل مدد الاجازات الخاصة لمرافقة الروجة أو لرعاية الطفل باعتبارها لا تشكل مدة خدمة فعلية وذلك اعمالا لما قرره الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ٩/٣/١٩٨٦ وكان الثابت وفقا للمفهوم المتقدم ان قرار التسكين يعد من القرارات الادارية ومن ثم فانه بانقضاء الميعاد المحدد للطعن القضائي على هذا القرار أو لسحبه يصبح قرار التسكين المشار اليه في الحالة المعروضة حصينا ضد أي سحب أو تعديل .

ومن حيث انه فيما يتعلق بتطبيق فتوى الجمعية العمومية الأخيرة على شاغلي الوظائف المشار اليها دون انتظار صدور الأحكام القضائية في الدعاوى المقامة بنهم بالطعن في القرار الصادر في ٢٠/٦/١٩٨٦

بتمكينهم في الوظائف التي يشغلونها دون الاعتداد بعدد الاجازات الخاصة السابق منحها اياهم فالمستقر عليه وفقا لاقضاء الجمعية العمومية هو عدم ملامة ابداء الراى في نزاع مطروح على القضاء وذلك حتى يستقر الاجر نهائيا بحكم من القضاء بعد ان لجأ اصحاب الشأن ولمصدم المصادرة على ما يقدره من احكام في هذا الشأن .

المادة

انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :
اولا : تحصن القرار الصادر بتسكين العاملين بالادارة القانونية بجامعة الاسكندرية بلتقضاء المواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعية .

ثانيا : عدم ملامة تطبيق فتوى الجمعية العمومية الأخيرة الصادرة بجلسة ١٩٨١/١/٤ على المنازعات المطروحة امام القضاء . .

(فتوى رقم ٣٦٢ في ١٩٩٠/٤/٢ جلسة ١٩٩٠/١/٢١ ملف رقم ٤٠٥/٦/٨٦) .

(٢٥٢)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

قانون - سريانه من حيث الزمان - الأثر المباشر للقانون .

القانون يوجه علم يحكم الواقع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفاكه - يسري القانون الجديد بالثر المباشر عل الواقع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه - لا يسرى بالثر رجعي عل الواقع أو المراكز التي تقع أو تتم نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعي - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية فتواها الأخيرة الصادرة بجلسته ١٩٨١/٣/٨ بتأييد ما انتهى اليه افتاؤها السابق بجلسته ١٩٨٤/٣/٢١ .
١٩٨٥/١٢/٤ من أحقية السيد / فؤاد بيومي هاشم المعروضة حالته في استرداد الاشتراكات المسددة فيبتها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المدة من ١٩٦٣/١٢/١٢ تاريخ إحالته الى التقاعد وحتى ١٩٨٠/٨/٣٠ وخضوعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي اعتباراً من هذا التاريخ الأخيرة وحتى انتهاء خدمته المدنية كما استعرضت بعض حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أن « يستدل بنصوص المواد - ٩٩ - من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ النصوص التالية :

مادة ٩٩ - اذا عين صاحب معاش على درجة مالية في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركته بحيث أصبح خاضعاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام ذلك القانون ... » ويكون لصاحب المعاش العسكري خلال فترة تنتهي في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو خلال سنتين من تاريخ انقضاء بقانون التأمين الاجتماعي - أيهما بعد الآخر - حق الاختيارين ضم مدة خدمته العسكرية الى المدة المدنية أو عدم الضم

وفي حالة اختيار ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة المدنية يسوى المعاش عن المدة المدنية التي لم تدخل في تقدير المعاش العسكري أيا كان مقدارها محسوباً وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي ويضاف للمعاش العسكري

في حالة اختيار عدم ضم المدة العسكرية الى المدة المدنية يسرى في شأن المعاش العسكري كافة الزيادات التي تتقرر في شأن المعاشات العسكرية ويطبق في شأنه حكم المادة ٤١ من هذا القانون ولا يستحق من مدة الخدمة المدنية التي لم تدخل في تقدير معاشه العسكري مهما كان سبب الاستحقاق غير تعويض الموقعة الواحدة

وفي جميع الأحوال يسند ما ادى من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الى الخزانة العامة » وكذلك المادة العاشرة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ » واستبان للجميع أن المشرع عالج بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حالة التحاق صاحب المعاش من أفراد القوات المسلحة بالخدمة المدنية في إحدى الجهات المحددة بالقانون المذكور بعد انتهاء خدمته العسكرية فحدد مستحقاته التأمينية خلال الفترة التي يخضع فيها لأحكام قانون التأمين الاجتماعي وأعطى له خلال المهلة المحددة به حق الخيار بين ضم أو عدم ضم مدة خدمته العسكرية السابقة الى مدة خدمته المدنية الحالية فيها يتعلق بما يستحق له من معاش وتبين الأحكام المترتبة على اختيار أي من الوضعين المشار اليهما بحيث يكون له في حالة الضم أن يسوى معاشه عن مدة خدمته المدنية التي لم تدخل في تقدير المعاش العسكري وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ويضاف الى المعاش العسكري المستحق له أما في حالة اختيار عدم ضم عدم الضم فتسرى على المعاش العسكري المستحق له كافة الزيادات التي تتقرر بالنسبة للمعاشات العسكرية ولا يستحق في هذه الحالة عن مدة خدمته المدنية غير تعويض الدفعة الواحدة وذلك بالإضافة الى سائر الأحكام الأخرى الواردة على التفصيل بالمادة ٩٩ المشار اليها على أنه في جميع الأحوال يؤول ما تم سداده من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الى الخزانة العامة .

ومن حيث أن المسلم به أن القانون يوجه علم يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطته أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به وبانقائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فيسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بآثره على الوقائع أو المراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه إلا بنفس صريح يقرر الأثر الرجعي .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم وكان الثابت ان المادة ٩٩ المستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ قد استحصت حكماً جديداً مؤداه ايلولة جميع الاشتراكات التي قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الى الخزانة العامة سواء اختيار صاحب المعاش ضم أو عدم ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة خدمته المدنية في تحديد المعاش المسحق له وان هذا الحكم قد عمل به وفقاً لنص المادة العاشرة من القانون المذكور اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ فلا يسر الا اعتباراً من هذا التاريخ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق الاشتراكات التي قام اصحاب المعاشات بادائها عن فترة سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور كما هو الشأن في حالة السيد / فؤاد بيومي هاشم المعروضة حالته حيث انه يطالب باسترداد الاشتراكات التي قام بادائها عن الفترة من ١٩٦٣/١٢/١٢ وحتى ١٩٧٥/٨/٣٠ وهو الأمر الذي يتعين معه تأييد ما سبق وان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها السابقة من أحقية السيد المذكور في استرداد الاشتراكات المشار اليها .

الذات

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد اغتائها السابق في الموضوع المائل .

(فتوى رقم ٣٨٩ في ١٩٩٠/٤/١٠ جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف رقم ٢٧/٢/١٨) .

(٢٥٣)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

رسوم - رسوم جمركية - الإفراج المؤقت (جمارك) .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . أجاز الشرع الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير المالية - تضمنت المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ جواز الإفراج مؤقتا عن البضائع الواردة باسم إحدى الوزارات دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها إذا عُد تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها - تسري الضرائب والرسوم على أساس تقديرات مصلحة الجمارك إذا لم تقدم المستندات والفواتير الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ في شأن الجمارك التي تنص على أنه « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى إلا ما استثنى بنص خاص

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الإفراج عن لية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وإداء الضرائب المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون .. » والمادة (١٠١) من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العمالة والشركات التي تتبعها بالشروط والجراءات التي يحددها . والمادة ١١٨ من القانون المذكور التي تنص على أن « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مئتها في الأحوال الآتية : ...

٤ - مخالفة نظام لعبور ... والإفراج المؤقت والاعفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع على عشرة جنيهاً » . كما استعرضت الجمعية المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائحة الإفراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العملة وشركات القطاع العام التي تنص

على انه « يجوز الانعراج مؤقتا عن البضائع الواردة برسم احدى الوزارات ... دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها اذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها ... وفي جميع الاحوال تسرى الضرائب والرسوم على اساس تقديرات مصلحة الجمارك اذا لم تقدم المستندات والفواتير الاصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة » .

واستقبلت الجمعية - في النزاع المعروض - ان وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) قد استوردت ثلاثين سيارة للركوب « ماركة فيات ١٢٨ » وموضح ارقام التسييلات الخاصة بها على شهادة الاجراءات الجمركية المرفقة بالأوراق - وقد تم الانعراج مؤقتا عن هذه السيارات في ١٥/١١/١٩٧٨ (البيان الجمركي رقم ٢٢٠٨٢ م.س) وذلك بعد تعهد الوزارة بتقديم ما يفيد اعفاه هذه السيارات من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة في مهلة زمنية تنتهي في ١٥/٢/١٩٧٩ . ومتى كان الثابت من الأوراق ان وزارة الداخلية لم تقدم ما يثبت الاعفاء المشار اليه حتى الآن ، رغم مضي فترة طويلة على المهلة المحددة لذلك ، بل انها تقاعست عن الرد على مطالبة مصلحة الجمارك - في النزاع المائل الامر الذي يتعين معه الزام وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) بسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة بنسبة دخول السيارات سالفة الذكر اراضي الجمهورية بالاضافة الى غرامة قدرها (عشر) الضرائب الجمركية طبقا لحكم المادة ١١٨ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ فيصبح المبلغ الاجمالي الواجب على قرش جنيه

الوزارة سداؤه الى مصلحة الجمارك مبلغ ١٠٨٧٧٥٠٠ .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) بأن تؤدي مبلغ ١٠٨٢٧٥٠٠ جنيه الى مصلحة الجمارك .

(فتوى رقم ٤٠٢ في ١١/٤/١٩٩٠ جلسة ٢١/٢/١٩٩٠ ملف رقم ١٧٦٢/٢/٣٣) .

(٢٥٤)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

(أ) عقد : عقد مدني - العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية وبين المتنتمين بها -
(عقد اداري) (مرافق اقتصادية) .

العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية وبين المتنتمين بها علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون الخاص - تلك الأحكام تنفق مع طبيعة هذه المرافق ومع الألبش التجارية التي تسير عليها - يشترط لاعتبار العقد اداريا أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث اتصاله بمرق عام واخذه بأسلوب القانون العام فيما تضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص - هذه المقومات والخصائص لا تتوافر في العقود التي تحكم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المتنتمين بها - تطبيق .

(ب) مجلس الدولة - الجمعية العمومية للخدمة القنوي والتشريع - اختصاصها
(اختصاص) (ايجار أماكن) .

نص المادة ٦٦ فقرة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل أن الجمعية العمومية تختص بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها بالنص - إذا عقد الشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص يبين الاضداد بهذا النص الخاص وحده - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأركن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ناط بنظر المنازعات الاجبارية الناشئة عن تطبيق احكامها بالعكس الابتدائية التي يقع في دائرتها القرار محل المنازعة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر هذه المنازعات أيا كانت طرافه - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية ماذهبت إليه المحكمة العليا (الدستورية) بجلستها المنعقدة في ٢٢ من يونيه ١٩٧٤ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٤ ق من أن العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية وبين المتنتمين بها علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون الخاص إذ فضلا من أن تلك الأحكام تنفق مع طبيعة المرافق المذكورة ومع الأسس التجارية التي تسير عليها فإنه يتعين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث اتصاله بمرق عام واخذه بأسلوب القانون العام فيها تضمنه من شروط غير مألوفة في القانون الخاص وهذه المقومات والخصائص لا تتوافر في العقود التي تحكم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المتنتمين بها وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت من الاضطلاع على العقد المبرم بين هيئة البريد ووزارة السياحة أن الهيئة المذكورة استأجرت بموجب هذا العقد محلا بالسوق السياحي بالأقصر يشتمل على مكتب للبريد وسكن الوكيل وأن هذا العقد لا يتضمن أية شروط

استثنائية ومن ثم فانه يعتبر من عقود القانون الخاص لاحكام قانون
إيجار الأملكن .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والنشرية بإبداء الراى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو
بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو
بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانين .. » وتنص المادة
٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تأجير وبين الأباكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تختص المحاكم العادية دون
غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم انه ولئن كان الأصل أن الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع تختص بإبداء الراى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين
الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى وغيرها من
الجهات العامة الأخرى المشار إليها فى المادة ٦٦/د سالف الذكر الا انه
إذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى
بنص خاص بتعين الاعتداد بهذا النص الخاص وعده .

ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه قد ناط بنظر
المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة الابتدائية التى
يقع فى دائرتها العقار محل المنازعة كما هو الحال فى المنازعة المعروضة
وكان الثابت أن هذا القانون هو قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة
ومن ثم تكون الجهة التى حددها وحدها هى المختصة بنظر هذه المنازعات
لأى كانت أطرافه ولا يكون للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ثمة اختصاص فى هذا الشأن ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات
التي حدد لها المادة ٦٦/د من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ المشار
إليه .

ومن حيث أنه غيبا يتطرق بالنزاع القائم بين الوزارة المذكورة وبذلك
ناصر الاجتماعى فقد استظهرت الجمعية العمومية رأياها السابق الصادر
بجلسة ١٩٨٩/١١/١ وتبين لها أن هذا النزاع سبق وأن عرض عليها
من قبيل بنك ناصر الاجتماعى حيث انتهت بجلستها المنعقدة بالتاريخ
المشار إليه الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع باعتباره منازعة

ايجارية تختص بالفصل فيها المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المعار
المؤجر ومن ثم فانه لا يجوز اعادة النظر في هذا النزاع السابقة الفصل
فيه .

النتائج

- انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :
- اولا : عدم اختصاصها بنظر النزاع القائم من وزارة المنيحة
والهيئة القومية للبريد .
- ثانيا : عدم جواز اعادة النظر في النزاع القائم من الوزارة المذكورة
وبنك ناصر الاجتماعى لسابقة الفصل فيه ..
- (فتوى رقم ٤٠٣ في ١١/٤/١٩٩٠ جلسة ٢١/٣/١٩٩٠ ملف رقم ١٣٩/٢/٧) .

(٢٥٥)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

عقد ادواى - ابرامه - مناقصات ومزايدات - اساليب التعاقد - تحويل المناقصة الى ممارسة - على جواز (مناقصات ومزايدات) .

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - حدد المشرع اساليب التعاقد وهي المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة للحلية والممارسة والامر المباشر ووسم لكل اسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التي يقتضيها الاخذ به ومن خلاله - لكل من هذه الاساليب مجال اعماله الذي لا يجوز أن تخطط خلاله بغيره من الاساليب - لا يجوز تحويل المناقصة العامة الى ممارسة - أساس ذلك - الفائدة في المناقصة العامة ليعلمها على أساس من مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ويتعارض مع هذه المبادئ، إيجابا للمنافسين على الدخول في الممارسة بعد أن تطلعت حقوقهم بالمنافسة التي يجب أن تكون هي الأساس في اختيار المعطاء الأفضل شروطا والاقبل سعرا - اذا تبين أن الاستمرار في المنافسة يتعارض مع الصالح العام يمكن إلغاء المنافسة اذا تحققت إحدى الحالات التي استلزمها القانون لإجراء الإلغاء، لم إعادة طرح العملية في ممارسة بعد التحقق من توافر شروطها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في المادة الأولى من أن « تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة » ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين أو القرارات الخاصة بانشائها . وما ورد النص عليه في قانون المناقصات والمزايدات في المادة (١) من أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها ... ويجوز استثناء بقرار مصيب من السلطة المختصة التعاقد باحدى الطرق الآتية : أن المناقصة المحدودة

. (ب) المناقصة المحلية

(ج) الممارسة

(د) الاتفاق المباشر

ونلك في الحدود ووفقا للشروط والأوضاع المبينة بهذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي المادة (٢) من أن « تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ... وفي المادة (٥) من أن « يكون التعاقد عن طريق الممارسة في الأحوال الآتية »

٦ - التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التي تنصف بالاستعمال ... التي لم تقدم عنها أية عطاءات في المناقصات أو قدمت عنها عطاءات بأسعار تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة الطالبة في حاجة عاجلة لا تسمح بإعادة طرحها في المناقصة ... » وفي المادة ١٦ من أنه « لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضات مع أحد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطائه ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضات مقدم العطاء الأقل المقترب تحتفظ أو تحتفظات للنزول عن كل تحتفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضات صاحب العطاء الأقل غير المقترب تحتفظات للنزول بسعره الى مستوى أسعار السوق ... وتجرى المفاوضات في الحالتين المشار اليها بقرار من السلطة المختصة . » وفي المادة ١٧ من أن « تُلغى المناقصة بعد النشر عنها أو الدعوة اليها وقبل البت فيها بقرار من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائيا أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، كما يجوز إلغاء المناقصة في الحالات الآتية :

(أ) إذا تقدم بعطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .

(ب) إذا اقترنت العطاءات كلها أو بعضها تحتفظات .

(ج) إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية ... ويكون الإلغاء في هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، ويجب في جميع الحالات أن يكون قرار إلغاء المناقصة مسببا . » وفي المادة ١٨ من أنه « يجب إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا ... » كما استعرضت الجمعية العمومية ما تضمنته اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ، في المادة ٤٦ منها من أن « يكون التعاقد بطريق الممارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ... »

وكذلك فقد استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٢٦ من لائحة العقود والمشتريات الخاصة بهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٨ ، ولأنتي نصت على أنه « إذا أسفر فحص وتحليل العطاءات عن تساوي أسعار أكثر من عطاء وكانت هذه العطاءات أقل العطاءات سعرا فلهيئة الشراء في هذه الحالة أن تقرر ممارسة مقدمي هذه العطاءات

للوصول الى اصلها كما يجوز تجزئة المهلة والاعمال فيما بينهم متى كان ذلك مقبولا من الناحية الفنية والمالية وبما لا يتعارض مع صالح العمل .

وعين للجمعية العمومية من ذلك ان المادة ٢٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وقد اجازت لسلطة الشراء ممارسة مقدمى العطاءات في المناقصة ، فقد شرطت ذلك بان تكون هذه العطاءات متساوية في الاسعار ، وهو امر غير متحقق في الحالة المعروضة التي تباينت فيها الاسعار . ومن ثم ، يكون هذا الحكم غير منطبق عليها فتخضع للأحكام العامة الواردة في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية أعمالا للحالة العامة الواردة بنص المادة الاولى من قانون اصدار هذا القانون .

ومن حيث ان الاستفادة من احكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ان المشرع حدد حصرا اساليب التعاقد وهي المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والممارسة والامر المباشر ، ورسم لكل اسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التي يقتضيها الاخذ به ومن خلاله ، ومن ثم يكون لكل من هذه الاساليب مجال اعماله الذي لا يجوز ان تختلط خلاله بغيره من الاساليب .

ومن حيث انه متى كلفت القاعدة في المناقصة العامة هي قيامها على اساس من مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، فانه مما يتعارض مع هذه المبادئ اجبار المتنافسين على الدخول في الممارسة بعد ان تعلقت حقوقهم بالمناقصة التي يجب ان تكون الاساس في اختيار العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان البلدى من احكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية انه ولئن كانت للممارسة حالاتها وليس من بينها تحويل المناقصة العامة الى ممارسة وانه بفتح المظاريف المقدمة في المناقصة العامة يحظر الدخول في مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات في شأن تعديل عطائه الا في الحدود المقررة للجنة البت والتي لا تجاوز مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفيز او بتحفظات للنزول عنها كلها او بعضها ومفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفيزات للوصول الى مستوى اسعار السوق . وان الغاء المناقصة له حالاته الثلاث الواردة بنص المادة ١٧ من هذا القانون ويتم هذا الانشاء بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، وان طرح العبلية في ممارسة يتم بقرار من سلطة الاعطاء المختصة

لما كان ذلك فانه لا يجوز للجنة البيت ولا للسلطة المختصة بالاعتماد أن تحول المناقصة العالة الى ممارسة وكل ما يمكن اتباعه اذا ما تبين أن الاستمرار في المناقصة يتعارض مع الصالح العام أن توصي لجنة البيت بإلغاء المناقصة بعد التثبت من قيام احدى الدواعي المبورة للإلغاء ، ويعقب ذلك صدور قرار مسبب من السلطة المختصة . فإذا ما حدث ذلك ، يمكن للسلطة المختصة طرح العملية في ممارسة متى تحققت احدى الحالات التي يجوز اجراء الممارسة فيها طبقا لنص المادة (٥) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

ومن حيث انه تبين لما تقسم ، فانه يكون للجنة البيت بهيئة المعطيات النووية لتوليد الكهرباء أن توصي بإلغاء المناقصة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩/٨٨ المشار اليها اذا تحققت احدى الحالات التي استلزمها القانون لاجراء الالغاء ، ويكون للسلطة المختصة اعتماد ذلك واصدار قرار مسبب بالالغاء ، ولها اعادة طرح العملية في ممارسة بعد التحقق من توافر شروطها .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : عدم جواز تحويل المناقصة العالة الى ممارسة في الحالة المعروضة .

ثانيا : يجوز للسلطة المختصة في هذه الحالة ان تلغى المناقصة ثم تعيد طرح العملية في ممارسة اذا توافرت للشروط التي يتطلبها القانون .

٢ فتوى رقم ٤٠٤ في ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف رقم ٢٨٠/١/٥٤ .

(٢٥٦)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

(أ) مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع - اختصاصها
(اختصاص) (إيجاز أماكن) .

نص المادة ٦٦ فقرة د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها على سبيل الضرر - أقر في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ حول القرارات التي تصدرها اللجنة المشكلة بكل وحدة محلية بشأن الهمم الكلي أو الجزئي أو التعميم أو الترميم أو صيانة المباني - اتفق بالحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها الطاق الاختصاص بالفصل في الطعون المقدمة على قرارات هذه اللجنة - أثر ذلك - الفصل في هذه المنازعات ينحصر من اختصاص الجمعية العمومية أيا ما كان أطراف النزاع - أساس ذلك - النص الخاص بالأورد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بقيد النص العام الوارد في قانون مجلس الدولة - تطبيق .

(ب) مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع - الإحالة إليها (مرافعات) .

إحالة نزاع إلى الجمعية العمومية بحكم محكمة لا يلزم الجمعية العمومية بتقوية طبقا لنص المادة ١١٠ مرافعات - أساس ذلك - أن الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين ثابتتين لجهة قضائية واحدة أو ليجتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية العمومية ليست محكمة بالمعنى الذي عنده أقر في المادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بجالستها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلقزم المحكمة المحال إليها بنظرها » . كما استعرضت المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تخصص الجمعية العمومية لتسعى للفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية ... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المحلية أو بين الهيئات المحلية أو بين المؤسسات المحلية أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجائزين » . وكذلك استعرضت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ألمم المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معماري أو مدني مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القائمين بتحديد الأجرة يختاره المحافظ لمدة سنتين. قبله للتجديد ولا يكون له صوت محدود في مداولة ٠٠ » والمادة ٥٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تشكل في كل وحدة من وحدات الحكم المحلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ٠٠ تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن الباني المشار إليها في المادة (٥٥) (المنشآت الآيلة للسقوط) ، وأصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة . . » والمادة ٥٨ من القانون المذكور التي تنص على أن « يعان قرار اللجنة بالطريق الإداري الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ٠٠٠ » . والمادة ٥٩ منه التي تنص على أن لكل من ذوى الشأن أن يعطى في القرار المشار اليه بالمادة السابقة في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، ألمم المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون . .

وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك العقارات وأصحاب الحقوق بالطعن في قرار اللجنة والجلسة المحددة لنظر هذا الطعن . وتفضل المحكمة على وجه السرعة اما برفض الطعن او بقبوله واعادة النظر في القرار المطعون عليه ، وعليها في حالة الحكم بالهدم الكلى او الجزئى او التدعيم الترميم او الصيانة ان تحدد أجلا لتنفيذ حكمها « . . والمادة ٦٠ منه التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، يجب على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والتدعيم والصيانة وفقا لأحكام هذا القانون ، وذلك في المدة المحددة لتنفيذه » .

ومفاد النصوص المتقدمة أنه ولئن كان الأصل هو اختصاص الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها على سبيل الحصر بنص المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، إلا أن المشرع في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول القرارات التي تصدرها اللجنة المشكلة بكل وحدة مطية بشأن الهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو صيانة المباني - إذا منسلط

بالمحكمة الابتدائية الكتّان في دائرتها المقار الاختصاص بالفصل في الطعون المقدمة على قرارات هذه اللجنة وذلك في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان ذوى الشأن بتلك القرارات ٠٠٠ ولما كان الخالص يقيد العلم ، فان الاختصاص بالفصل في المنازعات المشار اليها ينحصر عن الجمعية العمومية ، ايا ما كان اطراف النزاع . ولا يغير من ذلك ان احالة النزاع المائل الى الجمعية العمومية كان بحكم من المحكمة الابتدائية يمتنعون ، للقول بالتزام الجمعية بنظره طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، اذ استقر افتاء هذه الجمعية على عدم سريان النص المذكور في مواجهتها على اساس ان الاحالة لا تكون الا بين حكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين ، والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٤٠٥ فى ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف رقم ١٨٧٢/٢/٣٣ ، ٠

(٢٥٧)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

أموال الدولة العامة والخاصة - مرافق عامة - (إدارة محلية) -

سلطة المحافظات في التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة في دائرة المحافظة تلقى عند حد الأراضي غير المخصصة للمرافق العامة والقومية - الأراضي المخصصة للمرافق العامة أو القومية لا يجوز للمحافظات التصرف فيها بتقوى أنها جهاز الدولة المقتضى بهذه التصرفات - تعهد المحافظة ببناء مبنى للهيئة القومية للبريد عن أرض مملوكة للهيئة ثم قيام المحافظة ببيع هذه الأرض لجمعية اسكان ونقل الالتزام بالتسليم للجمعية - هذا البيع مخالف للقانون ولا ينتج الرأ ولا ينقل التزاما ولا يسوى إلى حق الهيئة - تطبيق (١)

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أنه فيما يتعلق بملكية الأرض المقام عليها المبنى فالتثبت من الأوراق أنها داخلة ضمن أصول الهيئة القومية للبريد التي صدر بتحديد أرس مالها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧. بببلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنية في ١٩٦٨/٦/٣٠ وهذا التحديد يشمل جميع الأراضي التي تشغلها الهيئة ومنها الأرض المقام عليها مبنى البريد بالزقزيق ، وقد كان ذلك معروضا على الجمعية العمومية عنفا أصدرت فتواها السابقة والتي تأسست على ملكية الهيئة للأرض وتبعاً لذلك ، يكون ما تدعيه محافظة الشرقية خاصاً بملكيتها هي لهذه الأرض وفقاً لقانون الحكم المحلي لا أساس له من الصحة ويتعين طرحه ، فلا بأي تصرف صادر منها في هذه الأرض خاصة وأنها قد سلمت بملكية الهيئة للأرض في الاتفاق أو الموقع بينهما بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠ في شأن تقدير قيمتها ، وغنى عن البيان أن سلطة المحافظة في التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة في دائرة المحافظة عند حد الأراضي غير المخصصة للمرافق العامة والقومية أما الأراضي المخصصة للمرافق العامة أو القومية فلا يجوز للمحافظة التصرف فيها بدعوى أنها جهاز الدولة المختص بهذه التصرفات . كما تبين للجمعية أنه عند طلب المحافظة نقل الالتزام بتسليم الأبنوار إلى الهيئة الواردة بالفتوى السابقة إلى الجمعية التعاونية لبناء المساكن - أن هذا الطلب لا تجوز أجابته إذ التثبت من الأوراق قيام التعامل بين الهيئة والمحافظة بالنسبة لموضوع بناء المبنى على أساس

(١) تراجع فتوى الجمعية العمومية تقصى الفتوى والتشريع، رقم ٤٠٦ في ١٩٩١/٤/١١

الملاقة المباشرة بينهما والالتزام تكمن من جانب المحافظة بأن تم خلافاً بين الهيئة والجمعية المذكورة في هذا الشأن . هذا فضلاً عن إبطاء الجمعية العمومية للرأى الإلزامى يتمين أن يصغر فيها بين تطبيق اداريتين من الجهات التى حدها نص البند (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (وهو للوزارات والمصالح العامة والهيئات المتعة والمؤسسات العامة والهيئات المظلية) وليس من بينها الجمعيات التعاونية الخاصة .

وبما لذلك ، ومتى كانت الأرض مملوكة للهيئة وإن الاتفاق على بنائها وتوزيع المبنى قد تم مباشرة فيها بين الهيئة والمحافظة ، فإن هذه الأخيرة تكون هى المزمة طبقاً للفتوى السابقة بتسليم الادوار الى الهيئة على ما تضمنه الاتفاق بينهما .

وفى ما يتصل بتحديد ما اذا كان الدور المسحور يندرج في الدور الأرضى من عدمه ، فقد استرجعت الجمعية العمومية ما ورد بالبند خامساً من محضر الاتفاق المؤرخ ١٦/١/١٩٧٩ فيها بين محافظ الشرقية ورئيس هيئة البريد من أن « تشكل لجنة من هيئة البريد والمحافظة لوضع شروط اتفاق إعادة بناء الأرض على أن تخصص الادوار السفلى لهيئة البريد والادوار العليا لاقابة وحدات سكنية للتليك . على أن تتصل هيئة البريد بالتفقات الخاصة بالادوار السفلى » . وما ورد فى البند ثانياً من محضر الاتفاق المحرر بينهما بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨١ من أن يخص الهيئة الادوار السفلى حسب احتياجاتها المتعددة . وما ورد بمحضر الاتفاق المؤرخ ٢٤/٣/١٩٨٥ المحرر بين الهيئة والمحافظة وبحضور ممثلى الجمعية التعاونية لبناء المسكن من أن المساحات المخصصة لتسفلها الهيئة تشمل :

١ - الدور الأرضى بالكامل ويشمل الميزانين .

٢ - الدور الأول والثانى على كابل مسطح الأرض وقدرها ١١٤٠ م^٢ .

واستظهرت الجمعية العمومية من واقع ما تقدم أن الدور الأرضى يشمل الميزانين داخلاً في الدور الأرضى ومستحقاً للهيئة بالكامل كدور لحرى . وذلك بالإضافة الى الدور الأول فوق الميزانين والدور الثانى على كابل مسطح الأرض وقدرها ١١٤٠ م^٢ .

وتبعاً لما تقدم ، فإنه لا يجوز نقل الالتزام بتنفيذ فتوى الجمعية العمومية لمخصص الفتوى والتشريع بجلسة ١٤/١٠/١٩٨٧ من محافظة الشرقية الى الجمعية التعاونية لبناء المسكن بالشرقية ، وتظل المحافظة

ملزمة بتسليم الادوار : الأرض شمللا الميزانين والاول والثاني من المبنى سلف البيان الى الهيئة القومية للبريد ولا وجه للحجاج في هذا الشأن بأن المحافظة قد باعت الأرض الى الجمعية المذكورة ومن ثم فلن الالتزام بالتسليم ينتقل اليها اذ ان هذا البيع قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم فلا ينتج اثره ولا ينقل التزاما ، الأمر الذي يكون البيع الذي تم للجمعية المذكورة باطلا ولا يسرى في حق الهيئة .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه :

١ - لا يجوز نقل الالتزام بتنفيذ فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٧/١٠/١٤ من محافظة الشرقية الى الجمعية التعاونية لبناء المسكن بالمحافظة .

٢ - الزام محافظة الشرقية بتسليم هيئة البريد الادوار : الأرض شامللا الدور المسحور والاول والثاني من المبنى المقام على الأرض المملوكة للهيئة القومية للبريد .

٣ - ان تصرف محافظة الشرقية في الأرض المملوكة لهيئة البريد (غير جائز ومن ثم يعتبر تصرفها باطلا) ولا يسرى هذا التصرف في حق الهيئة المذكورة .

(فتوى رقم ٤٠٧ في ١١/٤/١٩٩٠ جلسة ٢٦/٣/١٩٩٠ ملف رقم ١٥٢٧/٢/٣٢) .

(٢٥٨)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - صاحب الصفة في طلب الرأى - (دعوى - شروط قبولها) .

المادة ٦٦ فقرة د من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لقسمى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها بالتمس - اختصاصها هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ولطى المنازعات بين الجهات المشار إليها - يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضى طبقاً للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - أساس ذلك - الصلة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - عدم قبول نظر النزاع الكفم بشأنه طلب من مفوض رئيس مصلحة الجمارك - تطبيق .

نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : »

.....

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانين . »

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها فى البند د من المادة ٦٦ سالفه الإشارة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونفس المنازعات بين الجهات المشار إليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة فى التقاضى طبقاً للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً . فالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ولما كان النزاع المعروض قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عن طريق مفوض رئيس مصلحة الجمارك بالقاهرة

وهو ليس صاحب صفة في تمثيل المصلحة التي يمثلها رئيسها ، فان
النزاع يكون غير مقبول لتقديره من قِبل ذي صفة .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية التأسيسية والتشريعية الى عدم قبول
النزاع .

(فتوى رقم ١١٣ / ١٢ / ١٩٩٠ / ٤ / ٢١ / ١٩٩٠ ملف رقم ١٤٤١ / ٢ / ٣٢) .

(٢٥٩)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠

(١) استشار وزير العدل - شركات استثمارية - جمهورية مصر العربية على إصدار القانون
(مكرمة) .

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل رقم ٤٢ لسنة ١٩٥١ - مكرمة
مجلسية شركات الاستثمار على جمهورية مصر العربية للتجارة البترولية المصرية في توفير الكميات
على أساس سعر غير متغير - هذا القرار يتم في ضوء ان الشركة السعودية المصرية للتأمين
- اساس ذلك - الشركة تمتع بمزايا تطور الخواص للثروة لشركات الاستثمار الخاصة للقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ومن المقرر انه عند اتحاد العملة يتحد الحكم فلا كانت العملة أكثر
توافرا كان اتحاد ذات الحكم اول - اثر ذلك - يتم مجلسية الشركة على الكفالة المصرية
الوردة لها بالسعر غير المتغير - تطبيق .

(٢) برز اتحاد ملاك - اتحاد الملاك المتصور عليه في المادة ٨٦٧ من القانون المدني
- اساس ذلك - ان اتحاد الملاك لا يعد شركة استثمارية ومن ثم لا يخضع لتسريح
قانون الذي فرضه قرار وزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ - اثر ذلك - يتم مجلسية اتحاد
الملاك على اساس السعر المتغير من تاريخ انشاء الاتحاد - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية ان نظام استثمار المال المصري والاجنبي
والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ينص في المادة ١ منه على ان « يقدم بالمشروع
في تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل في اي من المجالات المقررة
عليه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمنطوق
الحر » . وقد حدد في المادة ٣ منه مجالات الاستثمار ودرج نيمها
« ٣ - مشروعات الاسكان ومشروعات الامداد الصناعات
ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الاراضي وتشيد مباني جديدة واقامة
المرافق المتعلقة بها » وان اتفاقية تأسيس الشركة السعودية
المصرية للتأمين الصادرة بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٦
لسنة ١٩٧٥ تنص في المادة ٢ منها على ان « تنشأ وفقا لاحكام هذه
الاتفاقية شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة السعودية المصرية
للتأمين ، وتكون لها الشخصية القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق
والصلاحيات للقيام باعمالها في جمهورية مصر العربية وتمتع بالاستقلال
المالي والاداري الكامل » وفي المادة ٣ على ان « تقوم الشركة بالاستثمار
المعاري في جمهورية مصر العربية بما يستلزم ذلك من شراء وبيع
الاراضي بعد تهنئتها للبناء ومن انشاء مباني واستغلالها او بيعها ، سواء
بفحصها او بالاتفاق مع الغير من الهيئات والافراد كما تولي الشركة

انتهاء احياء سكنية طبقا للخطة التي يعتمد عليها مجلس الادارة ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض خضراء مشروعاً في مفهوم احكام هذا القانون الا اذا كان ذلك يقصد البناء أو إعادة البناء . يقصد إعادة البيع ... » وفي المادة ٨ على أنه « مع عدم الإخلال بأية ميزة أو إعفاء أو ضمانات أخرى في قانون أو قرار أو استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة الصناعية بجمهورية مصر العربية تسري الأحكام التالية » وفي المادة ١٢ على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في أي قانون مصري تعفى أرباح الشركة من جميع الضرائب والرسوم » وفي المادة ١٢ على أن « تعفى الآلات والمعدات ووسائل النقل التي تستعملها الشركة من الضرائب والرسوم الجبرية وغيرها من الضرائب والرسوم » . كما تبين للجمعية أن قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معالجة أسعار الطاقة قد نص في المادة الأولى منه على أن « تتم محاسبة مشروعاً الاستثمار الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .. على مسحوباتها من المنتجات البترولية على أساس تحريك سعرها المحلي (الدعم) تدريجياً بزيادة نسبتها ٢٠٪ من الفرق بين السعر العالي والسعر المحلي سنوياً وذلك لمدة خمس سنوات » وفي المادة الخامسة على أن « تتم محاسبة قطاع الكهرباء على المنتجات البترولية المستفيدة في توليد الكهرباء اللازمة لمشروعات الاستثمار طبقاً للأسس الموضحة في المواد السابقة » .

والاستناد من ذلك أن مشروعات الإسكان والامتداد العمراني هي من أهم مجالات تطبيق قانون الاستثمار . وأن الشركة السعودية المصرية للتعمير قد أنشئت لتباشر نشاطها في هذا المجال ، وقد خولت منذ انشائها العديد من المزايا لا تقتصر على تلك المزايا والإعفاءات التي ترد بقوانين الاستثمار ، بل تشمل أيضاً مزايا وإعفاءات أخرى تضمنتها اتفاقية تأسيس الشركة . وأنه ولئن كان قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد أوجب محاسبة شركات الاستثمار على مسحوباتها من المنتجات البترولية المستفيدة في توليد الكهرباء على أساس سعر غير مدعم فإن هذا الحكم ينصرف أيضاً أعماله إلى الشركة السعودية المصرية للتعمير . ذلك أن الشركة تتمتع بمزايا تفوق المزايا المقررة لشركات الاستثمار الخاضعة لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه . ومن المقرر أنه عند اتحاد الطلة يتحد الحكم ، فإذا كانت الصلة أكثر توافراً كان إضفاء ذات الحكم أولى . وبالإضافة إلى ذلك فإنه مع تباع الشركة بجميع هذه المزايا تنفق الحكمة من معاملتها بالأسعار المدعمة . وهو ما يتبع بالنسبة

لغيرها من المشروعات الاستثمارية حيث يجدى معاملتها بالأسعار غير المدعومة . هذا فضلا عن أن المادة ٨ من الاتفاقية وقد اشارت الى عدم الاخلال بأية ميزة أو إعفاء أو ضمانات مقررة في قانون أو قوانين استثمار رأى المال المصرى والأجنبى والمناطق الحرة معنى تطبيق هذه لليزات والإعفاءات والضمانات على الشركة الأمر الذى يتفق معه أى شك فى تمتع الشركة بهذه الميزات طبقا لهذه القوانين .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه القانون المدنى فى المادة ٨٦٢ منه من أنه « حيثما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات أو شقق جاز للهالك أن يكونوا اتحادا فيما بينهم » . وما نصت عليه المادة ٧٣ من قانون تأجير وبيع الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه « اذا زادت طبقات المبنى أو شقيقه على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص فلم بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه فى المادة ٨٦٢ من القانون المدنى وفى تطبيق هذا الحكم يعتبر ملاك الطبقة أو الشقة الواحدة مالكا واحدا ولو تعدوا ... ويكون البائع للعقار بالتقسيم عضوا فى الاتحاد وحتى تمام الوفاء بكامل اقتساط الثمن ، كما يكون المشتري بمقد غير مسجل عضوا فى الاتحاد » . وتبين للجمعية من ذلك أنه بشراء خمسة اشخاص أو أكثر عددا من طبقات المبنى أو شقيقه يزيد على خمس وحدات .. فانه ينشأ بينهم اتحاد ملاك بقوة القانون ويعد هذا الاتحاد مشروعا استثماريا . ومن ثم لا يخضع للسعر غير المدعم الذى فرضه قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على شركات الاستثمار يضمن معاملته على أساس السعر المدعم . ولذلك اعتبرا من تاريخ قبليه بقوة القانون وفقا للمادة ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

ولما كان ذلك جمعية . فانه يضمن التزام الشركة السعودية المصرية للتعبير بإداء أسعار ما تستهلكه من كهرباء بالأسعار غير المدعومة التى تضمنها قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . مع محاسبة اتحاد الملاك اعتبارا من تاريخ قبليه بقوة القانون بالسعر المدعم .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يضمن أن تتم محاسبة الشركة السعودية المصرية على الطاقة الكهربائية الموزدة لها بالسعر غير المدعم وتتم محاسبة اتحاد الملاك بالسعر المدعم اعتبارا من تاريخ قبليه هذا الاتحاد بقوة القانون .

(فتوى رقم ٤١٤ فى ١٢/٤/١٩٩٠ جلسة ٢١/٣/١٩٩٠ ملف رقم ١٢٥/١٧) .

(٢٦٠)

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٠

ضرائب - سرية البيانات الخاصة بالممولين - مبالغ (نيابة عامة) (عاملون مدنيون
بالموت) .

نص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ -
أوجب المشرع على موظفي مصلحة الضرائب مراعاة سرية المعلومات على ما يظلمون عليه من المبالغ
والوثائق والمستندات والا تعرضوا للمقويات - استثناء من القاعدة العامة : (١) أن ينص
القانون على إلزام حامل السر بتقديم البيانات المودعة لديه في أحوال معينة (٢) أن يكون
إنشاء البيانات الضريبية بناء على طلب الممول نفسه - النيابة العامة لا يكون لها الحق
في ضبط ملفات مصلحة الضرائب أو الإطلاع عليها أو المطالبة بضمها في غير الأحوال
المنصوص عليها قانوناً - أساس ذلك - لا يوجد نص صريح يعطيها هذا الحق في شأن
بيانات الممولين - لا يخبر من ذلك القول بأن النيابة ذاتها ملتزمة بالمحافظة على سرية ما يودع
لديها من أسرار لأن كل سلطة مطالبة بالمحافظة على السرية في نطاق عملها ما دام القانون
ألزمها بذلك - الر : ذلك - لا يجوز لمصلحة الضرائب الاستجابة لطلبات النيابة العامة
التي يترتب على إجابتها الإطلاع بواجب السرية - تطبيق :

استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه قانون الضرائب على
الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٤٦ من أن « كل شخص يكون
له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط وتحصيل الضرائب
المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من مقررات
ملزم بمراجعة سر المهنة » .

ولا يجوز لأي من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتصل عملهم
بربط أو تحصيل الضرائب إعطاء أي بيانات أو إطلاع الغير على أي
وثيقة أو بيان أو ملف أو غيره إلا في الأحوال المصرح بها قانوناً « وفي
المادة ١٤٧ من أنه « لا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية إلا بناء
على طلب مكتوب من الممول ولا يعتبر إلقاء القضية إعطاء بيانات للمتنازل
التي في حالة غياب المتنازل » . وفي المادة ١٨٦ على أن « يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من
يخالف أحكام المادة ١٤٦ من هذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٢١٠ من قانون المقويات التي
تتضمن بأن « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو الإطباء
أو غيرهم مودعاً إليه ببحث طبي يحتاجه أو وظيفته سر خصوصاً إثنين عليه
على غيره في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب

بالجس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرضى فيها قانونا إنشاء أمور معينة كالقصور في المواد ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد البنية والتجارية .

وقد استقر إثناء هذه الجمعية - بالنسبة لتطبيق النصوص المتقدمة والنصوص المقتضية لها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة على رؤوس الأموال المتفولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية - على كسب العمل على أنه ولئن كان للموظفين المسئولين عن ربط وتحصيل الضرائب والفصل في المنازعات المتعلقة بها حق الاطلاع على الملفات والوثائق والمستندات التي يحتفظ بها الممولون رغبة من المشرع في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يفرضها القانون ، إلا أنه تعرض عليهم واجبا يقلله هو عدم إنشاء سر المهنة والا تعرضوا للعقوبة المخصوص عليها في المادة ٣١٠ عقوبات والمادة ١٨٦ من قانون الضرائب على الدخل وذلك صوننا لآسرار المولين وحفاظا عليها ، ولغرض جعل المشرع هذا الواجب شاملا لكل من يعمل في ربط وتحصيل للضرائب أو الفصل في المنازعات المتعلقة بها ، ولم يبح بالتأني إنشاء موظف مصلحة الضرائب لهذه الأبرار إلا في حالتين : الأولى - أن ينص القانون على إلزام حامل السر بتقسيم البيانات المودعة لديه في أحوال معينة . والثانية - أن يكون إنشاء البيانات الضريبية بناء على طلب الممول نفسه باعتباره صاحب السر الذي قرر القانون حمايته فإذا ارتضى إنشاءه تظل حامل السر من التزامه بسرية البيانات المودعة لديه .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢٠٦ منه من أنه يجوز للنيابة العامة « أن تضبط لدى مكتب البريد جميع الخطابات والرسائل والبرقيات والبرقيات والمطبوعات والطرود ولدى مكتب البرق جميع البرقيات ، وأن ترافق المصانيف المسجلة واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيل الجداول جرت في مكان خاص متى كان ذلك عادة في ظهور الحقيقة في جنائية أو في جنسية يعاقب عليها بالجس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضي للجزئي بعد إطلاع على الأوراق ... وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والهيئات المبنوية على أن يتم هذا كله لو كان ذلك محققا المنه والجنات لاسان الرسالة اليه وتكون الإجراءات عليها ، ولها وحسب

بما يظهر من الفحص ان تأثر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسله اليه » .

كما استعرضت الجمعية أيضاً ما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية معدلاً بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ في المادة ٦ من أنه « يكون للرقابة الإدارية في سبيل مباشرة اختصاصها حق طلب الاطلاع أو التحفظ على أى ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها وذلك من الجهة الموجودة فيها هذه الملفات أو البيانات أو الأوراق بما في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتناولها سرية » .

وكذلك ما نص عليه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع في المادة التاسعة من أنه « تقوم الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) بفحص الاقترارات وجميع الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع . . . ولها في سبيل ذلك طلب البيانات والايضاحات والحصول على الأوراق من الجهات المختصة بما فيها تلك التي تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها » .

وتبينت الجمعية مما تقدم اتجاه المشرع بوضوح في أنه عندما يهدف الى اعطاء أى جهة من جهات التحرى أو الضبط أو التحقيق الحق في ممارسة سلطة معينة ينص على ذلك صراحة فلولا النص في قانون الرقابة الإدارية على حقها في طلب الاطلاع أو التحفظ على الملفات والبيانات من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتناولها سرية لما كان لها هذا الحق ، وهو نفس الأمر بالنسبة لجهات الكسب غير المشروع . وينطبق ذلك أيضاً على النيابة العامة فالسلطات المخولة لها محددة بما هو وارد في نصوص قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات وغيرها من القوانين ، وجاء نص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية السابق الإشارة اليه مصداقاً لهذا النظر اذ بغير اعطاء النيابة العامة حق ضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود . . وتسجيل المادثات في جنابة أو جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور . . . ما كان لها هذا الحق . ومن ثم فإن النيابة العامة لا يكون لها الحق في ضبط ملفات مصلحة الضرائب أو الاطلاع عليها أو المطالبة بضمها في غير الأحوال التي سلفت الإشارة اليها ما دام لا يوجد نص صريح يعطيها هذا الحق .

ولا يخفى من ذلك القول بأن موظف الضرائب يلتزم اذا ما علم أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة ان يبلغ النيابة عنها وفقاً

لحكم المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن النيابة ذاهبا ملتزمة بالمحافظة على سرية ما يودع لديها من أسرار تزود بها أو تكشف لها وتخرج عن إطار الجريمة التي تنتهي إلى قيامها في حالة قيام جريمة طبقا للمادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذا القول من شأنه أن يهدر جميع النصوص القانونية التي توجب على موظف الضرائب المحافظة على سر المهنة ، وإن التزام النيابة بالمحافظة على سرية ما يودع لديها من أسرار لا يعني أيضا أن يباح لمصلحة الضرائب إفشاء أسرارها لها لأن كل سلطة مطلوبة بالحفاظ على السرية في نطاق عملها ما دام القانون الزمها بذلك وإن إفشاءها لما يكون لديها من بيانات هو إفشاء لسرية عملها حتى ولو كان ذلك لسلطة أخرى ملزمة بالحفاظ على سرية بياناتها .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد افتتاحها السابق في هذا الشأن وأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب الاستجابة إلى طلبات النيابة العامة التي يترتب على اجابتها الاخلال بواجب السرية الذي كله قانون الضرائب على التدخل وذلك على الوجه السلف المبين .

(فتوى رقم ٤٤٢ في ٢١/٤/١٩٩٠ جلسة ٢١/٣/١٩٩٠ ملف رقم ٤٠٠/٢/٧٢٢ -)

على كيفية توزيع هذا المبلغ ، الا ان الثالث من الأوراق ان وزير التجارة
والتموين قد حدد نسب توزيع هذا المبلغ في الكتاب الموجه منه - رقم
٦٢٢٣ في ١٧/٨/٧٧ الى وزير المالية عن انه ٠٠ أما بالنسبة
لمبلغ ١ جنيها و ٥٠ مليما فمن المتفق عليه ان يؤول بمبلغ جنيها واحد
للشركات مقابل جزء من فرق المصاريف التسويقية وان يعود للخزانة
مبلغ (٥٠٠) مليم عن كل قنطار ، وهو نفس النظام الذي اتبع في الموسم
السابق ، وقد تم اخطار شركات تصدير الاقطان بذلك ٠ ولما كان
القرار الإداري - وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا
- هو انصاح جهة الادارة عن ارافتها الملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى
القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانوني معين متى كان
ذلك ممكنا وجائزا تقوينا وكان الباعث عليه مصلحة عامة . وانه
لا يشترط في القرار الإداري ان يصدر في صيغة معينة او بشكل معين ،
طالما لم يتطلب المشرع ذلك ، وبناء عليه فان ما تضمنه كتاب وزير
التجارة والتموين المشار اليه من احكام متعلقة بتحديد نسب توزيع
المبلغ المقرر لمواجهة قيمة الفرق بين المصاريف التسويقية الحقيقية
والفعلية تعد قرارا اداريا واجب التطبيق ، باعتبارها قد صدرت من
الوزير المختص بتحديد أسعار القطن ، ولم يشترط المشرع ان يسرغ
هذا القرار في شكل معين ٠ ومن ثم لوزارة المالية مطالبة شركات تصدير
الاقطان بتوريد النسبة المقررة للخزانة العامة وقدرها خمسون قرشاً
عن كل قنطار قطن زهر ابتداء من موسم ١٩٧٨/٧٧ .

الخلاصة

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اخطاء
وزارة المالية في مطالبة شركات تصدير الاقطان بتوريد النسب المقررة
للخزانة العامة وقدرها خمسون قرشاً ابتداء من موسم القطن لعام
١٩٧٨/٧٧ وذلك على النص السالف بيانه .

(فتوى رقم ٤٤٤ في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ من اجلاس ٢٧٣/٢) -

(٢٦٢)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

الجامعات - اساقفة متفرجين - مكافآت - التجاوز عن استرداد ما صرف يقع وجهه

نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف يقع وجهه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية - حدد الشرع حالات التجاوز بأنه إما أن يتم بقوة القانون إذا كان الرتب تم تنفيذاً لحكم قضائي أو رأى صادر من إحدى الجهات المحددة بالنص وإما أن يتم بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تشورية وذلك في غير الحالات التي يتم فيها بقوة القانون - حدد الشرع البالغ التي يجوز بالتجاوز عن استردادها وفقاً للشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي - المكافآت التي تصرف للأساقفة المتفرجين وفقاً لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ بما يوافي الفرق بين ما كانوا يتقاضونه عن مرتبات وبدلات والمعاش المستحق لهم تعد في حكم الرتب - يسرى عليها ما يسرى على الرتب من احكام خاصة بالتجاوز - اساس ذلك : المكافأة في هذه الحالة تقابل ما يؤدونه من عمل بالجامعة - تطبيق (١) .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للمعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب اضافي إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى إحدى إدارات الشؤون القانونية معتمد في هذه الحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم النفي الحكم أو عدل عن الفتوى أو الرأى ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها » .

ومن حيث أن التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بغير وجه حق من إحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ويأى من الصنف الواردة به إما أن يقع بقوة القانون إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى إحدى الإدارات القانونية المعتمد

من السلطة المختصة ثم النى الحكم أو عدل عن الفتوى أو الراى وأما إن يقع بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تفسيرية في هذا الشأن وذلك في غير الحالات المشار إليها .

ومن حيث أن المشرع قد حدد المبالغ التى يجوز التجاوز عن استردادها وفقاً للشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى وأن المكافآت التى تصرف للاستاذة المتفرغين وفقاً لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات بما يوازى الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات والمعاش المستحق لهم تعد في حكم المرتب ومن ثم فإنه يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام خاصة بالتجاوز وفقاً لحكم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما كان صرف المكافأة المستحقة للاستاذ المتفرغ في الحالة المعروضة لم يتم بناء على حكم أو رأى صادر من احدى الجهات المحددة بالفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ ومن ثم فإن للتجاوز عن استرداد المبالغ التى صرفت له بالزيادة عن المكافأة المستحقة له والتي توازى الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وخصامه وبين المعاش المستحق له انما هو أمر جوازى للسلطة المختصة وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وما هو جدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٥/٢/١٩٨٩ الى أن المكافأة الاجالية المستحقة للاستاذة المتفرغين تعد في حكم المرتب حيث أنها تقابل ما يؤدونه من عمل بالجامعة وبالتالي فإنه يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام وانتهت الى استحقاق الاستاذ المتفرغ بالزيادة التي تقررت في المحاشل بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وأنه في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها .

لذلك

لنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التجاوز عن استرداد المكافآت التى صرفت بالزيادة للكتور / أمر جوازى للسلطة المختصة وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وعلى الوجه الصالح البيان .

(انتهى رقم ٤٥٠ في ٢٩/٤/١٩٩٠ جلسة ٤/٤/١٩٩٠ ملف رقم ٢٠٦٩/٢/٨٦)

(٢٦٣)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

• رسوم - رسوم جبسية - الاعطاء منها (ضريبة) (هيئة كهرباء الريف) •
المادتان ٧ ، ٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء الريف - أعطى
الشرع كافة ما تستورده هيئة كهرباء الريف بذاتها أو عن طريق الغير من مستلزمات الإنتاج
والمواد والآلات والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل اللازمة لنشاطها من الضرائب الجبركية
وغيرها من الضرائب والرسوم - مد الشرع هذا الاعطاء ليشمل ما تستورده الشركات والهيئات
والجهات المتعاقدة معها عن السلع المشار إليها - يشترط لذلك المعاينة وأن تقر الهيئة
بأن تلك السلع المعفاة لازمة لمشروعاتها والا يتم التصرف فيها خلال الخمس سنوات التالية
من تاريخ تفتتها بالإعفاء - الآخر المترتب على مخالفة ذلك : استحقاق الرسوم الجبركية
المقررة - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة
١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء الريف التي تنص على أن « للهيئة في حدود
موازنتها أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير دون ترخيص ما تحتاج
إليه من مستلزمات الإنتاج والمواد والآلات والمعدات وقطع الغيار
ووسائل النقل اللازمة لنشاطها وذلك طبقا للقواعد التي تصدها اللائحة
الداخلية للهيئة .. » كما استعرضت المادة ٨ من ذات القانون التي
تنص على أن « يعفى ما تستورده الهيئة من الأدوات والأجهزة والمواد
اللازمة لمشروعاتها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم
كما تعفى ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة مع الهيئة
من الآلات والمعدات والأدوات والسيارات والمباني والمنقولات الأخرى
من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك كله
بشروط المعاينة وينشاء على إقرار الهيئة بأن السلع المعفاة
مستوردة لازمة لتنفيذ مشروعاتها وتستحق الضرائب والرسوم
على هذه السلع المعفاة إذا تم الصرف فيها للغير خلال خمس
سنوات من تاريخ تمتعها بالإعفاء ... » واستثابت أن المشرع أعطى
بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ كافة ما تستورده هيئة كهرباء الريف
بذاتها أو عن طريق الغير من مستلزمات الإنتاج والمواد والآلات والمعدات
وقطع الغيار ووسائل النقل اللازمة لنشاطها كما مد هذا الإعفاء ليشمل
ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة معها من السلع
المشار إليها وذلك بشرط المعاينة وأن تقر الهيئة بأن تلك السلع المعفاة
لازمة لتنفيذ مشروعاتها والا يتم الصرف فيها خلال الخمس سنوات
التالية من تاريخ تباعها بالإعفاء والا استحققت عليها الرسوم الجبركية
المستحقة •

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق انه بناء على قرار اللجنة العليا للمشترىات بهيئة كهربية الريف اصدرت المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية الموافقة رقم ٥٦٨ في ١٩٨١/١/٢٥ باستيراد ٦٠ ألف عداد وجه واحد ٤٠/١٠ أمبير ٤ ألف عداد ثلاثي الوجه ٥٠/٢٥ أمبير باسم ولحساب هيئة كهربية الريف وتم خصم قيمتها من الحصة المخصصة لشركة توزيع كهرباء القناة خار الموازنة النقدية المعتمدة ١٩٨١/٨٠ اشركة توزيع كهرباء القناة من مواردها الخاصة وقد وردت هذه المهمات على ثلاث دفعات وقد وردت المعدادات محل المطالبة بالرسوم الجمركية المستحقة عليها بالدفعة الثانية في ٦٧ صندوق تشتغل على ٢٢ ألف عداد كهرباء وجه واحد ٤٠/١٠ أمبير وتم انتهاء الاجراءات الجمركية عليها بموجب البيان الجمركي رقم ١٩٨٢/٢/٢ في ١٩٨٢.

وترتباً على ما تقدم ولما كان الثابت ان العدادات المشار اليها في الحالة المعروضة تدخل ضمن مشمول الرسالة الصادر بها الموافقة الاستيرادية رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ باسم ولحساب هيئة كهربية الريف ولازمة لباشرة شاطها ومن ثم غاته يسرى عليها حكم الاعفاء المقرر بالمادة الثامنة من القانون رقم ٢٧ لسنة ٧٦ المشار اليه وتعد ومطالبة مصلحة الجمارك للهيئة المشار اليها بقيمة الرسوم الجمركية المستحقة عليها غير قائمة على اساس من القانون وخليفة بالرفض ولا يفوز من ذلك ان شهادة الافراج المؤقت رقم ٩٩٤ قد حررت باسم شركة توزيع كهرباء القناة ذلك ان العبرة في التمتع بالاعفاء المشار اليه انما تكون بالجهة التي صدرت لها الموافقة الاستيرادية وهي هيئة كهربية الريف في الحالة المعروضة كما لا وجه للقول بان الشركة المذكورة قد تصرغت في تلك العداوات قبل مرور خمس سنوات من استيرادها ذلك ان هذا القول لا يعدو ان يكون ادعاء من جانب مصلحة الجمارك لم يقيم الدليل

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ٥٠١ في ١٩٩٠/٤/٢٩ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ١٦٦٩/٢/٣٢)

(٢٦٤)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة - طوائف خاصة من العاملين - عاملون بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس - تاذيب - مظالفة مالية - السلطة المختصة بالتطبيق - (جامعة) - (نيابة إدارية) .

المادتان ١٦٢ ، ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ - تناول الشرع بتنظيم كيفية تاذيب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس على نحو يفاير في بعض جوانبه التنظيم الوارد بالقانون العام (قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) - لم يجعل التحقيق في المخالفات المالية أمراً وجوبياً من اختصاص النيابة الادارية كما نص على ذلك المادة ٧٩ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ترك الشرع السلطة التقديرية لرئيس الجامعة أن يكلف اياً من المسؤولين في الجامعة بالتطبيق في تلك المخالفات او أن يحول الأمر الى النيابة الادارية - لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع الى احكام القانون العام - تطبيق .

تنص المادة ١٦٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يثبت المسؤولين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون كل في حدود اختصاصه وبالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس خفص السلطات التأديبية المخولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة وذلك على النحو الموضح قسرين كل منهم فيما يلي :

١ - تكون لرئيس الجامعة جميع السلطات التأديبية المخولة للوزير . » .

وتنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن « يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسؤولين المذكورين في المسابقة السابقة أو تتولاه النيابة الإدارية يطلب من رئيس الجامعة . » .

وتنص المادة ١٥٧ على أن « تسرى احكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

وتنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المعلمين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على انه « يحظر على المعلم

٢ - مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

٤ - الاعمال او التبصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الأشخاص العامة الأخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

وأخيراً تنص المادة ٧١ مكرراً (١) على ان « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة من ارتكاب الاسمال المحظورة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٢ من هذا القانون ويقع باطلا كل اجراء او تصرف يخالف احكام الفقرتين السابقتين » .

ومفاد ما تقدم ان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه اقر للمسؤولين في الجامعة كل في حدود اختصاصه بذات السلطات التأديبية المقررة بقانون المعلمين المدنيين بالدولة وذلك بالنسبة للمعلمين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وفي هذا المقام نسلط القانون المذكور رئيس الجامعة مباشرة جميع السلطات التأديبية المقررة للوزير وأجاز له ان يكلف ابلان المسؤولين في الجامعة بالتحقيق مع المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس أو ان يحيل الأمر الى النيابة الادارية هذا في حين ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ اوجب في المادة ٧٩ مكرراً منه ان يتم التحقيق في جميع المخالفات المالية بمعرفة النيابة الادارية كما رتب البطلان كجزاء على كل تصرف او اجراء يتم بالمخالفة لذلك .

ومن حيث ان المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ قضت بمريل قانون نظام المعلمين المدنيين بالدولة على المعلمين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح الجامعية وكان الثابت مما تقدم ان قانون تنظيم الجامعات باعتباره قانوناً خاصاً قد تناول بالتنظيم في المادتين ١٦٢ ، ١٦٣ منه كيفية تأديب المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس على نحو يغاير في بعض جوانبه ذلك التنظيم الوارد بالقانون العام فلم يجيز في تحديد السلطة المختصة بالتحقيق بين المخالفات الادارية وغيرها من

المخالفات المالية. ولم يحيل التحقيق في هذه الأخيرة إلى وزير العدل من اختصاص النيابة الإدارية كما تنص على ذلك المادة ٧٩ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إنما يترك الأمر لتقدير رئيس الجامعة الذي له أن يكلف أي من المسؤولين في الجامعة بالتحقيق في تلك المخالفات أو أن يحيل الأمر إلى النيابة الإدارية وذلك بما له من سلطة تقديرية في هذا الشأن ومن ثم فإنه لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع إلى أحكام القانون العام وبذلك يكون ما قام به رئيس الجامعة في الحالة المعروضة بتكليف الشئون القانونية بالتحقيق في المخالفات التي شملت عملية شراء الآلة الكتابية المشار إليها أمراً سليماً يتفق وأحكام القانون ولا وجه بالتأني للقول بوجوب إحالة التحقيق في الحالة الماثلة إلى النيابة الإدارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبار المخالفة المرتكبة مخالفة مالية لا وجه لذلك لأن نص المادة ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعة نص خاص يقيد النص العام الوارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مشروعية التحقيق الذي أجرته إدارة الشئون القانونية بالجسامة في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٤٧٧ في ١٩٩٠/٥/٦ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ٤٩/١/٥٨) .

(٢٦٥)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

مجلسية حكومية - شرط التعامل مع بنوك القطاع العام (بنوك) (مجلس لجنة المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية)

نص المادتين ١ ، ٧٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .

الجهات الادارية ومنها المحاضرات تجري عملياتها المالية عن طريق البنك المركزي المصري - فلتزم الا تتعامل مع بنوك القطاع العام الا بلان من البنك المركزي وبعد موافقة وزارة المالية وتزول الفوائد المحسنة لصالح تلك الجهات الى الخزينة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك - مجلس غمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعتبر احد أجهزة محافظة الاسكندرية - تسرى على العمليات المالية التي يجريها لواء المحاسبة الحكومية - لما نيت ان تبلغ للودع بأحد بنوك القطاع العام هو في حقيقته حاسبة الأموال التي قام العاملون بالشركات الصناعية بسدادها الى المجلس من الأرباح التي صرفت لهم بالعمل من شركائهم أو من القروض التي حصلوا عليها بالعمل بصفة شخصية بهدف ان يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بناء الوحدات السكنية المخصصة لهم فلا يقطع هذا الايداع لقواعد المحاسبة الحكومية - تطبيق (١) .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها المسابقة بجلسته ١٩٨٨/٥/٢٥ « ملف ١٦/٢/١٩٥٨ » . كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض نسبة الـ ١٥٪ من أرباح الشركات الواقعة بمنطقتي شرق الاسكندرية ودمياط المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للمصرف على خدمات هاتين المنطقتين التي تنص على ان « تخصص حصيلته العشرة في المئة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين وكذلك حصيلته الخمسة في المئة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان من أرباح شركات القطاع العام الواقعة بمنطقتي شرق الاسكندرية ودمياط وذلك لصرفها على خدمات هاتين المنطقتين اعتبارا من تاريخ العمل بنبرائيات هذه الشركات في السنة المالية ١٩٧٢/٧١ » والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على ان « يتم التصرف في المبالغ المشروطة اليها في المادة الأولى بقرارات تصدر من مجالس للخدمات تشكل بقرار من رئيس الجمهورية » وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجالس للخدمات

بمنطقتي شرق الاسكندرية ودمياط واختصاصها والتي تنص على أن « تشكل مجالس للخدمات بكل من منطقتي شرق الاسكندرية ودمياط برئاسة المحافظ المختص وعضوية ... رؤساء مجالس ادارة الشركات الواقع مركزها الرئيسى بالمنطقة ، سكرتير عام المحافظة ، رئيس مجلس المدينة أو رئيس الحى ، مدير المديرية المالية بالمحافظة .. » والمادة (٢) من ذات القرار التى تنص على أن « يختص مجلس الخدمات بالإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح بالمنطقة الصناعية التابعة له ، ويتولى على الأخص :

(أ)

(ب) تحديد المشروعات التى يخصص للصرف عليها من حصة العشرة فى المائة من أرباح الشركات المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية ، وكذلك الخمسة فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية والسكان للمنطقة ، تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ... » والمادة (٤) من القرار المذكور التى تنص على أن « يمثل المحافظ المختص مجلس الخدمات أمام القضاء وفى صلته بالفير » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعد جزءاً من أجهزة محافظة الاسكندرية يرأسه المحافظ ويمثله أمام القضاء وفى صلته بالفير ، ويتولى مجلس الخدمات الإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح والتنمية بالمنطقة التابعة له ، ومن بين اختصاصاته تحديد المشروعات التى يقوم بالصرف عليها من حصة العشرة فى المائة المخصصة من أرباح شركات القطاع العام الواقعة بالمنطقة للخدمات الاجتماعية المركزية بالإضافة الى حصة الخمسة فى المائة المخصصة من الأرباح للخدمات الاجتماعية والسكان للمنطقة تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

وإذاً تنص المادة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ ، على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة على الجهات الادارية الآتية :

(أ) وحدات الجهاز الإدارى للدولة وتشمل الوزارات والمصالح الحكومية التابعة لها .

(ب) وحدات الحكم المحلى وتشمل المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ومديريات الخدمات التى تشملها موازنتها ... » وتنص

المادة (٧٢) من ذات اللائحة على أن « تجري العمليات المالية التي تقوم بها الجهات الادارية عن طريق البنك المركزي المصري وفلك برعاة احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ... ولا يجوز للجهات الادارية التعامل مع بنوك القطاع العام الا بترخيص من البنك المركزي المصري وبعد موافقة وزارة المالية ، وتؤول الفوائد المحتسبة لصالح الجهات الادارية الخزائنة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك » .

ومناد هذين النصين أن الجهات الادارية ومنها المحافظات تجري عملياتها المالية عن طريق البنك المركزي المصري ، وتلتزم بالا تعامل مع بنوك القطاع العام الا باذن من البنك المركزي وبعد موافقة وزارة المالية وتؤول الفوائد المحتسبة لصالح تلك الجهات الى الخزائنة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك ، ومتى كان مجلس خـصـمـت المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعتبر احد اجهزة محافظة الاسكندرية — كما سلف البيان — ومن ثم فتسرى على العمليات المالية التي يجريها قواعد المحاسبة الحكومية المشار اليها ، مع مراعاة تطبيق احكام قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بالوجود القانوني للجلس المذكور . وهذا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بـجلسة ١٩٨٨/٥/٢٥ . الا انه اذا كان الثابت — في الحالة المعروضة — أن المبلغ المودع بنك الاسكندرية هو في حقيقة الامر حصيلة الاموال التي قام العاملون بالشركات الصناعية بمنطقة شرق الاسكندرية ، بسدادها الى المجلس المذكور ، وذلك من الازياح التي صرفت لهم بالفعل من شركاتهم ، او من القروض التي حصلوا عليها بصفة شخصية ، ويهدف ان يقول المجلس نيابة عنهم استكمال بناء للوحدات السكنية المخصصة لهم لمواجهة حالة الضرورة بعد ان توقف مشروع الاسكان الخاص بهم ، ومن ثم فلا يخضع هذا الابداع لقواعد المحاسبة الحكومية سالفة الذكر ، باعتبار أن المبلغ المودع من اموال العاملين الخاصة والمخصصة غوائدها — كوديعة — لاغراض الاسكان بالنسبة لهم ، وبعد أن تقرر تجنيبه في حساب وديعة حتى لا يختلط بأموال الحساب الأخرى .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قواعد المحاسبة الحكومية على المبلغ المودع بنك الاسكندرية في الحالة المعروضة . للأسباب السابق ايضاحها .

(٢٦٦)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

١- قرار اداري - سجنه - مواعيد السحب - سحب قرار الفصل بعد الميلاد - متى جوازها (عاملون مدنيون بالوكالة - انتهاء خدمة)

٢- الأصل في سحب القرارات الإدارية الفردية هو أنه لا يرد إلا على القرارات الكلية أما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق ذوي الشأن فإنه يتمتع سحبها استثناءً من هذا الأصل يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو صدر صحيحاً متفقاً مع القانون وذلك في أي وقت دون التقيد بيمينه - أساس ذلك - مراعاة الاعتبارات الإنسانية وعلاج الآثار الضارة التي تصيب الموظف المفصول من جراء آثار الفصل السينة نتيجة ذلك - يجوز سحب قرار إنهاء الخدمة لعدم استيفاء مسوغات التعين بعد مواعيد السحب - تطبيق (١) *

استرجعت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بما استقر عليه الفقه والقضاء الإداري من أن الأصل في سحب القرارات الإدارية الفردية هو أنه لا يرد إلا على القرارات الكلية ، أما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق ذوي الشأن فإنه يتمتع سحبها (راجع حكم محكمة القضاء الإداري جلسة ١٩٥٥/٦/٢٧ مجموعة السنية ٩ من ٤٥١ ، وجمعية ١٩٦٩/٦/٢١ مجموعة السنية ١٤ من ٨٢٥) وأنه استثناء من هذا الأصل يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو صدر صحيحاً متفقاً مع القانون وذلك في أي وقت ودون التقيد بيمينه مراعاة للاعتبارات الإنسانية ، ولعلاج الآثار الضارة التي تصيب الموظف المفصول من جراء آثار الفصل السينة (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٤/٢/١) وحكمها في الطعن رقم ٤٣٠ ، ٩١٤ لسنة ١٩٧٠/٣/٢) *

واستخلصت الجمعية العمومية من ذلك أنه ولئن كان القرار الصادر بإنهاء خدمة السيد / . . . (القرار رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٥) لم يعمد استيفائه للمسوغات المطلوبة - خلال الأجل المحدد بالقرار رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٩/١١ المشار إليه - هو قرار صحيح ، مما يتمتع معه أصلاً سحبه إلا أنه ومتى كان موضوع هذا القرار هو فصل السيد المذكور فإن اعتبارات العدالة تقضي بجسوا سحبه في أي وقت دون التقيد بيمينه معين . ومن ثم ، فإن قيام الهيئة

(١) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٧ في الصادر بجلته

١٩٦٤/٢/١ والطعن رقم ٤٣٠ و ٩١٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر بجلته ١٩٧٠/٣/٢

بإصدار القرار رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٥ بسحب هذا القرار يكون اجراء متفقاً وحكم القانون ، وإذا تعرض وشاب مشروعته أى عيب آخر ، فإنه يتحتم بمرور مدة الطعن القضائى بالالفاء بما يمتنع معه سحبه أو الفائه . وتبعاً لذلك لا يكون هناك أمناس قانونى لما ذهب إليه الجهاز المركزى للمحسبات من عدم جواز سحب قرار انتهاء الخدمة .

النتائج

أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار هيئة البريد رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٥ بسحب قرار انتهاء خدمة السيد / أحد العاملين بالهيئة .

(فتوى رقم ٤٨٤ فى ١٩٩٠/٥/٩ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ٢١٠/٢/٨٦) .

(٢٦٧)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

التأمين اجتماعي - التأمين على عمال المقاولات - حساب حصة صاحب العمل .

المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين على عمال المقاولات - ناطق الشرع بوزير التأمينات الاجتماعية بناء على اقتراح من مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتحديد كيفية حساب أجور المؤمن عليهم التي يتم على أساسها تحديد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي في عمليات المقاولات - تعدد هذه الحصة على أساس نسبة مئوية من القيمة الإجمالية لمجموع العماليات المختلفة الداخلة في المقولة - استبعاد قيمة المعدات والتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز التي تمثل جزءا من مكونات واسطول المشروع - للمصنوع بالتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز التقلات كاملة المصنع التي تؤدى القرص منها بذاتها وتلحق بالمشروع لمصنعه - دور العمال في تجميع الأجزاء كاملة المصنع لا يخرج عن كونه عمالا من أعمال تركيب هذه الهياكل وليس جزءا من عملية تصنيعها - أي ذلك - استبعاد قيمة هذه المعدات من القيمة الإجمالية لمجموع العمليات الداخلة في عقود المقاولات عند حساب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمال المقاولات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » . كما استعرضت المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (وتمديلاته) التي تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر وراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما . . ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الأسبوعي يكون لوزارة التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر

وطريقة حساب الاشتراكات وتلخيص بدء انتفاعهم بنظام المكافأة » .
 وكذلك استعرضت المادة (١٣) من قرار وزير التأمينات الاجتماعية
 رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين على عمال المقاولات التي تنص على
 أن « يكون حساب الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب
 العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي في عمليات المقاولات التي تسرى
 في شأتها أحكام هذا القرار على أساس نسبة مئوية تحدد وفقا للجدول
 رقم (٣) المرافق من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات المخططة الداخلة
 في المقاوله بعد استبعاد قيمة المعدات والتوريدات الممنعة بالكابل أو
 سابقة التجهيز التي تمثل جزءا من مكونات وأصول المشروع محل
 المقاوله وبتكلفة الخبرة الأجنبية » والمادة (٢٠) من ذات القرار التي
 تنص على أن « تشكل لجنة فنية للمقاولات برئاسة أحد رؤساء الإدارات
 المركزية للتأمينات الاجتماعية وعضوية كل من » والمادة (٢١)
 من ذات القرار المعدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة
 ١٩٨٢ التي تنص على أن « يتحدد اختصاص اللجنة المشار إليها في المادة
 السابقة فيما يلي :

.....

(ب) أيت في العمليات التي يثور بشأنها خلاف بين الهيئة
 وأصحاب والشأن ويعتد وزير التأمينات قرارات اللجنة
 الصادرة في الحالات المنصوص عليها في البند (١) ويعتد رئيس مجلس
 إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باتى قرارات اللجنة » .

وتنص الملاحظة رقم (٤) من الجدول رقم (٢) المرافق القرار
 سالف الذكر المستبدلة بالقرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ على أن « يقتصر
 استبعاد المكونات التي تمثل جزءا من أصول المشروع من القيمة الاجمالية
 لمجموع العمليات المخططة الداخلة في المقاوله على عمليات المقاولات
 الآتى بيانها

ويقصد بالمكونات المشار إليها ما يلي :

المعدات ، الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية ،
 ولا يدخل فيها الآلات المستخدمة في انجاز المقاوله .

التوريدات الممنعة بالكابل أو سابقة التجهيز : المقاولات كملبة
 الصنع التي تؤدي الغرض منها بذاتها وتعلق بالمشروع لخدمته
 ويشترط الاستبعاد المكونات المشار إليها من القيمة الاجمالية لمجموع
 العمليات المخططة الداخلة في المقاوله لتولي الشروط الفنية

(١) أن يكون المشروع الماولة متكاملًا (تسليم مفتاح) .

(ب) أن تكون قيمة المكونات المشار إليها جديدة بمعد الماولة .
واستباقت الجمعية أنه فيما يتعلق بقبول النزاع المائل شكلًا : فإن
المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر تقضى باختصاص
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التي
تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها
البعض ، وذلك برأى ملزم الجانبين .

وإذا كانت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - فى
النزاع المائل - لا تعتبر الجهة الملتزمة قانونًا بإداء قيمة الاشتراكات
المستحقة على صاحب العمل وفقًا لنص المادة ١٢٥ من قانون التسامين
الاجتماعى سألقة الذكر ، حيث تلتزم بذلك شركة سيمس « صاحب
العمل » فى عقود الماولات المسند إليها تنفيذها من قبل الهيئة .

الا ان الثالث - من الأوراق - أن هذه الهيئة قد أرست بتحمل
قيمة الاشتراكات المذكورة وسدادها الى الهيئة القومية للتأمينات
الاجتماعية ، طبقًا لما جاء بالمعقود المشار إليها ، وقد فضلت الهيئة الثانية
قيام الهيئة الأولى بسداد هذا الدين . ومن ثم يكون النزاع حول قيمة
ما سدد من هذه الاشتراكات نزاعًا قائمًا - فى حقيقته - بين الهيئتين
المذكورتين ، وهما من بين الجهات المشار إليهما بنص المادة ٦٦/د من
قانون مجلس الدولة ، فبدخل هذا النزاع فى نطاق الاختصاص المقرر
للجمعية العمومية ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص الجمعية غير قائم
على سند صحيح من القانون ، واذا استعرض النزاع أوضاعه الشكلية
الأخرى ، فيكون مقبولًا شكلًا .

ومن موضوع النزاع : فإن المشرع فى المادة (١٢٥) من قانون
التأمين الاجتماعى سألقة الذكر ناط بوزير التأمينات الاجتماعية بناء على
اقتراح من مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تحديد كيفية
حساب أجور المؤمن عليهم التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب
العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى فى عمليات الماولات وتنفيذ ذلك
نقدًا أصدر وزير التأمينات الاجتماعية القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن
التأمين على عمال الماولات ، وجاء بالمادة (٣) منه أن حصة صاحب
العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى تحدد على أساس نسبة مئوية
طبقًا للجدول (٢) المرافق - من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات
المختلفة الداخلة فى الماولة بعد استبعاد قيمة المعسدرات والتوريدات

المصنعة بالكامل أو مسابقة التجهيز التي تشمل جزءاً من مكونات وأصول المشروع .. كما جاء بالمادة ٦١ منه (المعدلة بالقرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢) أن من بين اختصاصات اللجنة الفنية للمقاولات المشكلة برئاسة أحد رؤساء الإدارات المركزية للمقاولات ، البت في العمليات التي يشور بشأنها خلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن — وكذلك فقد ورد بالملاحظة (٤) من الجدول رقم (٣) المرافق للقرار المشار إليه (والمستبدلة بالقرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢) أن المقصود بالتوريدات المصنعة بالكامل أو سلفة التجهيز : المنقولات كاملة الصنع التي تؤدي الغرض منها بذاتها وتلتحق بالمشروع لحصته ..

ولما كان الثابت — في النزاع الماثل — أن عقود المقاولات التي تقوم شركة سيمينس الألمانية بتنفيذها لصالح الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية تتضمن توريد هيكل توزيع كهربائية « في شكل اجراء منفصلة كاملة الصنع » وكوابل كهربائية كاملة الصنع تمثل جزءاً من مكونات العمليات في كل العقود المذكورة .

وإذا ارتأت اللجنة الفنية للمقاولات المشار إليها ، بمناسبة البت في الخلاف بين الهيئة المذكورة والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حول استبعاد قيمة المعدات المشار إليها من القيمة الاجمالية لمجموع العملية الداخلة في عقود المقاولات سلفة الذكر ، أن هيكل التوزيع لا يؤدي الغرض منها الا بعد قيام العمل بتجميع أجزائها التي ترد منفصلة ، وأن الكوابل لا تقوم بعملها الا بعد قيام العمال بأعداد المكان الخاص بها وتثبيتها ووصلها بالأجهزة اللازمة ولهذا قررت اللجنة عدم استبعاد قيمة هذه المعدات واذا خلاف هذا القرار صحيح حكم القلقون ، ذلك أن دور العمال في تجميع الأجزاء كاملة الصنع من هيكل التوزيع الكهربائي لا يخرج عن كونه عملاً من أعمال تركيب هذه المهمات وليس جزءاً من عملية تصنيفها ، ولا ينال من انها قد وردت كلمة الصنع وتؤدي الغرض منها بذاتها ، وكذلك فإن قيام العمال بأعداد المكان المناسب للكوابل وتثبيتها .. يعتبر عملاً من أعمال التركيب لا يؤثر في كون الكوابل تامة الصنع وتؤدي الغرض منها بذاتها لأنه من البديهي أن أي جهاز سلكي يمكن استخدامه يفترض تدخل الإنسان ليكون في صورة تسمح له بالعمل الأمر الذي يتعين معه عدم الاعتماد بما قرره اللجنة المذكورة في هذا الشأن ، واستبعاد قيمة هذه المعدات من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات الداخلة في عقود المقاولات — محل النزاع — عند حساب حصة صاحب العمل « في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمال المقاولات طبقاً لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ » سلفة

البيان — وبناء عليه فيجب إلزام الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ببرد قيمة ما حصلته بالخالفة لما تقدم — بدون وجه حق — من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية نظير حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمال المتاولات وذلك من عقود المتاولات المشار إليها .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاصها بنظر النزاع وفي الموضوع بإلزام الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ببرد البالغ محل النزاع إلى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للأسباب السالفة بيانها .

(فتوى رقم ٥٨١ في ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ١٨١٨/٧/٣٢) .

(٢٦٨)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

(أ) عاملون بالطبائع العام - تاديب - التزاد الصادر بحفظ التحقيق - تكيله .
 التزاد الصادر بالحفظ التمس للتحقيق في المخالفات النسوية للماملين بالطبائع العام
 لا يعتبر من الناحية القانونية البحتة من التزادات الادارية - اساس ذلك : تغلف عنصر
 السلطة العامة ولعدم تعلها بمراق عامة - يعتبر التزاد نهائيا فيها انتهى اليه في شأن
 تاديب هؤلاء الماملين - لا يجوز بعد صدوره اتخاذ اجراءات مسالة العامل تاديبيا عن نفس
 المخالفة التي كانت موضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات
 طبقا لقانونه وفي اللواعيد المقررة - تطبيق .

(ب) عاملون بالطبائع العام - التزادات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية - مباد
 تعسها (الجهاز المركزي للمحاسبات) .

نص المادة ٥ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ - المشرع
 حرصا منه على المحافظة على اموال الدولة راي ان يكل الى الجهاز المركزي للمحاسبات فحص
 ومراجعة التزادات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته وذلك بالنسبة للمخالفات المالية
 التي تقع بها - ناط المشرع برئيس الجهاز اتخاذ عدة اجراءات في خلال مواعيد معينة
 لمراقبة سلامة التزادات الصادرة من تلك الجهات بالتصرف في المخالفات المالية وذلك سواء
 كانت بالحفظ او توقيع جزاء - هذه التزادات تعس من جانب الجهة التي اصدرتها بعد
 انتهاء اللواعيد المقررة لاعتراض رئيس الجهاز وعلم ابداء رايه فيها تحقيقا لاستقرار الاوضاع
 الوظيفية - لا يطل ذلك بوجود الالتزام من جانب العامل باللواعيد المقررة للظن في
 التزادات الادارية طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة - تطبيق .

(ج) عاملون بالطبائع العام - تاديب - توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية
 (اختصاص المحاكم التاديبية - قواعد توزيع الاختصاص) .

المبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية بالنسبة للماملين بشركات القطاع
 العام بدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة اصلية وذلك وقت القامة الدعوى التاديبية -
 ندب العامل الى وظيفة من درجة تملو درجة وظيفة اصلية - لا يعتد بالدرجة الاعلى عند
 توزيع الاختصاص بين هذه المحاكم - اساس ذلك - الندب وان كان يشكل احد طرق
 شغل الوظيفة الا ان له طبيعة مؤقتة - لا يجوز ان يكون لهذا الوضع المؤقت اثره في
 تحديد المحكمة التاديبية المختصة بالنسبة للماملين الا انه يترتب على زوايه والعودة للوظيفة
 اصلية نفي اختصاص المحكمة بعد ان تكون قد نظرت الدعوى التاديبية المقامة ضد -
 تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية بالنسبة للمصالة الاولى

المادة (١٧٢) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في
 ١٩٧١/٩/١٤ التي تنص على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة،

ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . كما استعرضت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على ان « تختص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

.....

(تاسعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(ثاني عشر) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .
(ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ٠٠٠٠ » . والمادة ١٥ من ذات القانون التي تنص على أن « تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية على المخالفات المالية والادارية التي تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارتي الحكومة ومسالحيها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات المسماة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ... كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » . والمادة ٢٤ منه التي تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية او في النشرات التي تصدرها المصالح العامة او اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ، ويجب ان يبت في التظلم قبل ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطة المختصة بمثابة رفضه . ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكور » . والمادة ٤٢ منه التي تنص على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون تنظيم العاملين بالقطاع العام المشار اليه يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الاول . من هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة » . وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٨٦ من قانون تنظيم العاملين بالقطاع العام

الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق ... » .

واستبانت الجمعية ان الفقه والقضاء مستقران على ان القرارات الصادرة من شركات القطاع العام بشأن العاملين فيها لا تعبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الادارى لتختلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة . الا ان المشرع فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعل اختصاص المحاكم التأديبية ، وهى من محاكم مجلس الدولة ، شاملا للدعوى التأديبية المنتدأة وكذلك الطعن فى الجزاءات التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم وغيرهم من العاملين المشار اليهم بالمادة (١٥) من القانون المذكور . وهذا الشمول يترتب عليه — كما ذهبت ، بحق ، المحكمة العليا فى حكمها فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق تنازع — اعتبار المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة فى شئون تأديب هؤلاء العاملين ، وان اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يقترح عنه . ومن ثم فان دعوى العاملين بالقطاع العام التى ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعون فى الاحكام الصادرة منها أمام المحكمة الادارية العليا تخضع للمواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الادارية اسوة بدعوى وطعون العاملين اذنيين بالدولة وسائر العاملين المشار اليها بالمادة (١٥) من القانون المذكور . ولقد حرص المشرع على ان يضمن المادة ٤٢ منه أن يعمل بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث — أولا — من الباب الأول من القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة ، عند نظر الطعون فى قرارات الجزاء الصادر من شركات القطاع العام على العاملين فيها ، وهى لا تعتبر من القرارات الادارية كما سلف البيان . بذلك أفصح المشرع عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع دعوى الفاء القرارات الادارية واجراءاتها المنصوص عليها فى المادة (٢٤) من القانون ، وهذا للتأكد على اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات القواعد والاجراءات التى تسرى فى شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل فى منازعاتهم ، توحيدا للاجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء ، وتحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة ما دام لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة فى هذا الشأن . (فى هذا المعنى المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨١/٢/١٤ والطعن رقم

٨٢ لسنة ٢٢. في جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠ والطن. رقم ٦٥٢ لسنة ٢٨ في
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢ .

وترتبتا على ما تقدم فانه ولئن كان القرار الصادر بالحفظ القطعي
للتحقيق في المخالفات المنسوبة للعاملين بالقطاع العام لا يعتبر من
الناحية القانونية البحتة من القرارات الادارية ، الا انه يعتبر نهائيا
فيما انتهى اليه في شأن تأديب هؤلاء العاملين وبهذا لا يجوز بعد
صدوره اتخاذ اجراءات مساعطة العامل تأديبيا عن نفس المخالفة التي
كانت موضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجهاز المركزي
للحاسبات طبقا لقانونه وفي المواعيد المقررة . كما سيبين . ويتدرج
الطن في مشروعية هذا القرار في اختصاص المحكم التأديبية بمجلس
الدولة ذات الولاية العامة في كل ما يتصل بتأديب العاملين المذكورين او
يتفرع عنه ، ويخضع الطعن فيه لذات المواعيد والقواعد والاجراءات
المقررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون في القرارات الادارية .
وفيما يتعلق بالمسألة الثانية :

فقد استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من قانون الجهاز
المركزي للحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي تنص
على ان « يمارس الجهاز انواع الرقابة الآتية :

٣ - الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات
المالية » والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على ان « يباشر
الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

١ - الجهات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة ووحدات
الحكم المحلي .

٢ - الهيئات العامة والمؤسسات العلمية وهيئات القطاع العام
وشركاته ... » .

والمادة (٥) منه التي تنص على ان « يباشر الجهاز اختصاصاته
في الرقابة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون على الوجه
الآتي :

.....

ثالثا : في مجال الرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات
المالية : يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات
الخاضعة لرقبته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد

من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وإن المسؤولية عنها قد جددت ، وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها ، ويتعين موافاة ألةهاز بالقرارات المشار إليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكلفة أوراق الموضوع ، ولرئيس ألةهاز ما يأتي :

١ - أن يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للآهاز - إذا رأى وجها لذلك - تقديم العايل الى المحاكمة التأديبية، وعلى ألةهة المختصة بالاحالة الى المحاكمة التأديبية في هذه الحالة مباأرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٢ - أن يطلب الى ألةهة الإدارية مصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للآهاز إعادة النظر في قرارها ، وعليها أن توافي ألةهاز بما اتخذته في هذا الصدد ، خلال الثلاثين يوما التالية لعلها بطلب ألةهاز . فإذا لم تستجب ألةهة الإدارية لطلب ألةهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى ألةهة التأديبية المختصة مباأرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٣ - أن يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة من ألةهات التأديب في شأن المخالفات المالية ، وعلى الفائين بأعمال السكرتارية بالآلةهات المذكورة موافاة ألةهاز بصورة من القرارات أو الأحكام الصادرة في شأن المخالفات المالية فور صدورها » .

واستبانت الجمعية أن المشرع حرصا منه على المحافظة على أموال الدولة وصيانة لها رأى أن يكل الى ألةهاز المركزى للحسابات - طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه - فحص ومراجعة القرارات الصادرة من ألةهات الخاضعة لرقابته ومن بينها وحدات ألةهاز الإدارى للدولة وةهات القطاع العام وشركاته ، وذلك بالنسبة للمسابقات المالية التى تقع بها . وقد ناط المشرع برئيس ألةهاز اتخاذ عدة إجراءات في خلال مواعيد معينة لمراقبة سلامة القرارات الصادرة من تلك ألةهات بالتصرف فى المخالفات المالية وذلك سواء كانت بالمحفظ أو بتوقيع ألةزاء ، على التفصيل الوارد بنص المادة (٥) من القانون المذكور . والمنسلم به أن هذه القرارات تتحصن بشكل نهائى من جانب ألةهة التى أصدرتها . إذا انقضى الميعاد المقرر لرئيس ألةهاز فلم يبد رأيه فيها ، حيث يسقط حقه فى الاعتراض عليها تحقيقا لاستقرار الأوضاع الوطنية . وايضا إذا طلب رئيس ألةهاز الر-

الجهة مصدرة القرار إعادة النظر في قرارها واستجابت للملاحظات في خلال اليعاد المحدد . وكذلك اذا لم تستجب الجهة مصدرة القرار للملاحظات الجهاز ، ولم يطلب تقديم العامل الى المحكمة التأديبية في المدة المقررة لذلك . وذلك كله لا يخل بوجوب الالتزام من جانب العامل بالواعيد المقررة للطعن في القرارات الادارية طبقا لاحكام قانون مجلس السدولة .

وفيما يتعلق بالسالة الثالثة ، فقد استعرضت الجمعية المادة (٢٥) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على أن « يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا لدرجة الموظف وقت اقامة الدعوى . واذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة ، كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا » . كما استعرضت المادة (٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تكون المحاكم التأديبية من :

١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم .

٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانية والثالث ومن يعادلهم » كذلك استعرضت المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز لدواعي العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه نذب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبعد أقصى سنتين » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام يتحدد على أساس درجة الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة أصلية وذلك وقت اقامة الدعوى التأديبية . فإن كان العامل خلال هذا الوقت منتدبا الى وظيفة من درجة تعلو مباشرة درجة الوظيفة الأصلية ، فلا يعتد بالدرجة الأعلى عند توزيع الاختصاص بين هذه المحاكم ، بحسبان أن النذب وان كان يشكل احد طرق شغل الوظيفة الا ان له طبيعة مؤقتة فقد ينتهي بالترقية الى الوظيفة المنتدب لها العامل . وقد ينتهي بعودة العامل الى وظيفته الأصلية ومن ثم لا يجوز أن يكون لهذا الوضع المؤقت اثره في تحديد المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة للعامل لما قد يترتب على زواله بالعودة الى الوظيفة الأصلية من نفى

اختصاص المحكمة بعد أن تكون قد نظرت الدعوى التأديبية المقامة ضده وهو ما لا يسوغ .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولاً : ان القرار الصادر من شركات القطاع العام بحفظ التحقيق « بشكل قطعى » فى المخالفات المنسوبة للمعاملين فيها لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، وأن كان يخضع فى مجال دعوى الالفاء لذات المواعيد والقواعد والاجراءات المقررة فى قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون فى القرارات الإدارية ، على النحو السابق ايضاحه .

ثانياً : ان القرارات الصادرة بالتصرف فى المخالفات المالية المنسوبة للمعاملين بالجهاز الادارى للدولة او بهيئات القطاع العام وشركاته ، تتحصن من جانب الجهة التى أصدرتها بعد انتهاء المواعيد المقررة للاعتراض عليها من رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات دون مساس بالمواعيد المقررة للطعن فيها من جانب العامل طبقا لقانون مجلس الدولة على النحو السابق تفصيله .

ثالثاً : العبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية بالنسبة للمعاملين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التى يشغلها العامل بصفة أصلية .

(فتوى رقم ٦١٥ فى ١٦/٦/١٩٩٠ جلسة ٤/٤/١٩٩٠ ملف رقم ٢٩/٢/٨٦) .

(٢٦٩)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

- تحكيم - التحكيم الاختياري - التحكيم الإلزامي - الطعن على حكم هيئة التحكيم -

وقت تنفيذ (مرافعات)

- المواد ٥٠٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، المواد ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - لكل من التحكيم الاختياري المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الإلزامي المنظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مجال أعماله السنطل والتمييز عن الآخر - كما أن لكل من النظامين المشار إليهما قواعد التي تحكمه - رسم المشرع طريقاً معيناً لحسم جميع المنازعات التي تنور بين شركات القطاع العام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانوناً - أوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وأضفى على الأحكام التي تصدرها الصفة النهائية وجعلها نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من الوجوه كما أسند إليها الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره من أحكام - نتيجة ذلك : لا يكون للقضاء دمة اختصاص في هذا الشأن - تعتبر الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم المشار إليها في مجال اختصاصها حائزة لقوة الأمر القضي فور صدورها وواجبة النفاذ - تطبيق .

تنص المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين ... » وتنص المادة ٥٠٩ من ذات القانون على أنه « لا يكون حكم المحكمين قابلاً للتنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي التنفيذ ... » .

تنص المادة ٥١٠ على أن « أحكام المحكمين لا تقبل الطعن فيها بالاستئناف ... » .

وتنص المادة ٥١٢ على أنه « يجوز طلب بطلان حكم المحكمين في الأحوال الآتية : -

٤ - إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر في الحكم ... » .
وتنص المادة ٥١٢ على أن « يرفع طلب البطلان بالأوضاع المقررة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالنزاع ... » ويترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين وقف تنفيذ ما لم تقضى المحكمة باستمرار هذا التنفيذ . وتنص المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يفصل في المنازعات

التي تقس بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم على الوجه المبين في هذا القانون .

وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على أن « تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة دون تقييد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية في التقاضي .. » .

وتنص المادة ٦٦ على أن « تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن .. » .

وتنص المادة ٦٧ على أن « ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم إلى هيئة التحكيم التي أصدرته .. » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع خرجا منه على الأصل العام الذي يقضى باختصاص القضاء بالفصل في جميع المنازعات التي تثور بين الأفراد وضع بمقتضى أحكام قانون المرافعات نظما للتحكيم الاختياري أجاز بمقتضاء الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تصمim خاصة أو الالتجاء إلى التحكيم للفصل في جميع المنازعات التي تثور بمناسبة تنفيذ عقد معين كما وضع القواعد الأساسية التي ييسر وفقا لها تطبيق هذا النظام فلم يجعل أحكام المحكمين قابلة للتنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي التنفيذ بالحكمة التي أودع فيها أصل الحكم واعتبر أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف وأن أجاز طلب إبطالها إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات وكان من شأنه التأثير في الحكم على أن يرفع طلب البطلان بالإجراءات المعتادة إلى المحكمة المختصة أصلا بالنزاع وبحيث يترتب على رفع ذفوى البطلان وقف تنفيذ حكم المحكمين بقوة القانون وذلك ما لم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذه هذا وقد نظم للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه أيضا إجراءات وأوضاع الفصل في المنازعات التي تثور بين شركات القطاع العام بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من الجهات الحكومية والمحلية والهيئات والمؤسسات العامة وحدد الجهة المختصة بالفصل في هذه المنازعات فمناط الفصل فيها عن طريق التحكيم بحيث تلزم هيئة التحكيم المشكلة طبقا لأحكام ذلك القانون بنظر المنازعات المطروحة عليها على وجه السرعة ودون تقييد بالقواعد المقررة بقانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ

الأساسية في التقاضي كما اعتبر احكام هذه الهيئة نهائية ونافاذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن كما خصها أيضا بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام التى تصدرها وذلك على الوجه المبين قانونا وبذلك يبين أن لكل من التحكيم الاختيارى المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الاجبارى المنظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مجال أماله المستقل والمتميز عن الآخر كما أن لكل من النظامين المشار اليهما قواعده التى تحكمه .

ومن حيث أن المشرع قد رسم طريقا معينا لحسم جميع المنازعات التى تثار بين شركات القطاع العام او بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانونا فأوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وأضفى على الأحكام التى تصدرها الصفة النهائية وجعلها نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من الوجوه كما اسند اليها أيضا الفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره من احكام ومن ثم فانه لا يكون للقضاء ثمة اختصاص فى هذا الشأن كما تعتبر الاحكام التى تصدرها هيئة التحكيم المشار اليها فى مجال اختصاصها حائزة لقوة الأمر المقضى نور صدورهما وواجبة النفاذ ويتمين تبعا لذلك تنفيذ حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما فى الحالة المعروضة ولا يغير من ذلك أن الشركة المحكوم ضدها قد قامت بالطعن عليهما بالبطلان طبقا لحكم المادة ٥١٣ من قانون المرافعات التى توجب وقف تنفيذ احكام التحكيم بمجرد الطعن عليها بالبطلان ما لم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذها ذلك أن حكم هذه المادة ينصرف فقط الى التحكيم الاختيارى دون التحكيم الاجبارى المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ وذلك على النحو السالف بيانه .

١٣٤ ك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الطعن بالبطلان على حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما لا يوقف تنفيذهما .

(فتوى رقم ٤٧٩ فى ١٩٩٠/٥/٦ جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ١٣٩/١/٤٧) .

(٢٧٠)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

- احوال مدنية - تغيير الاسم - الزه *

- المادتان ١١ ، ٢٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ - للشرع اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات او السجل المدني صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم - لم يجز المشرع اى تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون - تطبيق : للمروضة حاله قد تم تغيير اسمه (الاول) بالسجلات بناء على قرار من اللجنة المذكورة - لهذا التغيير حجته ويتمتع الالتزام به - الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال محو الاسم القديم من كافة المستندات المتعلقة بهذا الشخص التي تم تحريرها قبل اجراء التعديل - القول بشر ذلك يؤدى الى اهدار معاملات التي تمت بالاسم القديم وتاريخ هذه للمعاملات - نتيجة ذلك : لا يجوز طلب تغيير اسمه (الاول) بشهادة بكالوريوس التجارة التي حصل عليها باسمه القديم وعليه ان يرافق بها ما يثبت تغيير اسمه الاول - تطبيق *

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١١) من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن « تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والمصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ، ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم * ويجب على جميع الجهات الحكومية او غير حكومية الاعتماد في مسائل الاحوال المدنية على البيانات المقيدة في هذه السجلات » . والمادة ٢٦ من ذات القانون التي تنص على انه « لا يجوز اجراء اى تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية في سجلات الواقعات او السجل المدني الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤١) » . *

واستبانت الجمعية ان المشرع في قانون الاحوال المدنية المشار اليه قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات او السجل المدني ، صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم .. والزم كافة الجهات الحكومية او غير حكومية بالاعتماد عليها في مسائل الاحوال المدنية . ولم يجز المشرع اى تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

ومتى كان المعروضة حالته قد تم تغيير اسمه (الأول) بالسجلات. بناء على قرار من اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٨ ، فان لهذا التغيير حجته ويتمين الالتزام به ، الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال. محو الاسم القديم من كافة المستندات المتصلة بهذا الشخص التي تم تحريرها قبل اجراء التعديل ، والقول بغير ذلك يؤدي الى اضرار معاملاته التي تمت بالاسم القديم وتاريخ هذه المعاملات . وبناء عليه فلا يجوز له طلب تغيير اسمه (الأول) بشهادة البكالوريوس التجارة التي حصل عليها عام ١٩٨٣ باسمه القديم وعليه ان يرفق بها ما يثبت تغيير اسمه الأول .

الذات

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تغيير الاسم (الأول) الذي أدى به المعروضة حالته امتحان البكالوريوس بكلية التجارة وحررت به شهادة تخرجه ، وعليه أن يرفق بهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

(فتوى رقم ٤٨١ في ١٩٩٠/٥/٦ جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ٥٣/١/٥٨) -

(٢٧١)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

.. حرية - ضرائب ودسوم جبركية - إعفاء عربيي - (منطقة حرة) .

.. المادة ٣٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والتناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ - أعلى التشريع جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم - مناه أعمال هذا الإعفاء هو أن تكون المهمات والأدوات لازمة للمنشأة ودخلة في حدود المراض الترخيص الممنوح لها كما يشترط للمتمتع بالإعفاء الجبركي أن يتم النشاط داخل حدود المنطقة الجبركية الخاصة - أدوات ممارسة هذا النشاط لا يشترط وجودها حتما داخل هذه الحدود - القول بغير ذلك فيه خلط بين نشاط المشروع المرخص به للعمل بنظام المناطق الحرة وبين أدوات ممارسة هذا النشاط - الإعفاء الوارد في المادة ٧٣ من قانون تنظيم الإعفاءات الجبركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ يمتد ليشمل أدوات ممارسة النشاط ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة ما دام كان مزاولا ونافذة النشاط ذاته تتم داخل هذه الحدود - تطبيق .

استرجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه اتفاقها من أن المشرع قد أعفى - بنص المادة ٣٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ - جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

وانه ولئن كان المشرع قد قرر هذا الإعفاء ، فلن مناط أعماله هو أن تكون المهمات والأدوات لازمة للمنشأة ودخلة في حدود أغراض الترخيص الممنوح لها ، كما يشترط للمتمتع بالإعفاء الجبركي أن يتم النشاط داخل حدود المنطقة الجبركية الخاصة ، أما أدوات ممارسة هذا النشاط فلا يشترط وجودها حتما داخل هذه الحدود . فإذا كانت هذه الأدوات تنأى بطبيعتها أن توجد داخل حدود المنطقة الحرة ، فلا يشترط قانونا ولا يتصور عملا - نظراً لطبيعتها - تواجدها داخل الحدود المكانية للمنطقة الحرة الخاصة بالشركة التي يزاول النشاط بداخلها . والقول بغير ذلك فيه خلط بين نشاط المشروع المرخص به للعمل بنظام المناطق الحرة ، وبين أدوات ممارسة هذا النشاط .

(جلسة ١٩٨٦/٣/٥ — ملف ٣١٦/٣/٢٧ . جلسة ١٩٨٨/٣/٢
ملف ٣١٩/٣/٢٧)

ولما كان ذلك ، وكان المشرع قد اعفى في المادة ٧٣ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ « ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيها عدا سيارات الركوب والآلات) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ... » فان نطلق هذا الاعفاء يمتد ليشمل أدوات ممارسة النشاط ولو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة ، ما دام كانت مزاوله وإدارة النشاط ذاته تتم داخل هذه الحدود . وعلى ذلك فان الحاسب الآلى الذى طلبت شركة الملاحة الوطنية الموافقة على اعفائه من الضرائب والرسوم الجمركية ، يتمتع بالاعفاء الضريبي المطلوب طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما دون أن يؤثر في ذلك عدم تواجده داخل حدود المنطقة الحرة المرخص بها . طالما انه يتأبى بطبيعته على الوجود فيها ، وأنه لازم لمباشرة الشركة لأنشطتها .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الحاسب الآلى الذى اشترته شركة الملاحة الوطنية للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

(فتوى رقم ٨٣٤/١٩٩٠/٥/٩ جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ٣١٦/٣/٢٧)

(٢٧٢)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

طوائف خاصة من العاملين - العاملون بالهيئة القومية لسكك حديد مصر - تعيين - حساب مدة خدمة سابقة (قرار ائدري - تصننه) ١ - لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - اشترط المشرع بالنسبة لحساب مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها لانون من قوانين الدولة ان تكون تلك المدد لاحقة على القيد بالتقابة - لا يعدو هذا الشرط ان يكون تطبيقا لاحكام القوانين المختلفة المنظمة لتسئون التقابات المهنية - اساس ذلك : ان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقابة المهن الهندسية قد حظر على وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والافراد التمتع في الاعمال الهندسية الا ان كان متمتعا بعضوية نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التمتع - نتيجة ذلك : يستبعد من حساب مدد ممارسة للمهن الحرة بالنسبة ان يعين في الحكومة او القطاع العام تلك المدد للسابقة على القيد بالتقابات المشار اليها التحاق عامل بالعمل بالجهاز التنليدي لترو انطاق القاهرة الكبرى (الهيئة القومية للانطاق) بوظيفة مهندس مدنى لان بالدرجة الثانية قبل ان يكون قد انقضى على قيده بالتقابة المذكورة المدد للزورة لتشغل الدرجة المعين فيها - مؤدى ذلك ان قرار التمتع بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخاللة لاحكام لائحة العاملين المشار اليها - ينحصر العيب الذى شاب قرار تعيينه في عدم توافر شرط التصاب الزمنى المقرر لتشغل تلك الوظيفة - حسارى ما يمكن ان يترتب على تخلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو فقدان قرار تعيينه لشرط من شروط صحته - الاثر المترتب على ذلك : يعتبر هذا القرار قرارا باطلا ينحصر بانقضاء المواعيد المحددة للظن على القرارات الادارية غير المشروعة - طالا انه لم يصدر بناء على شئ او تدليس من جانب العامل المذكور - تطبيق .

تنص المادة ٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على انه « لا يجوز لوزارات الدولة ومصلحتها والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والافراد ان تعين في وظائف المهندسين او ان تعهد بالاعمال الهندسية الا الى الاشخاص المقيدة اسمائهم في جدول النقابة وعلى هذه الجهات اعتبار شهادة القيد كسوغ من مسوغات التمتع .. » .

وتنص المادة ١ من القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بلاتحة العاملين بالهيئة القومية بسكك حديد مصر على ان « يضع مجلس الادارة جداول توصيف وتقييم الوظائف في اطار الهيكل التنظيمي للهيئة ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فحين يشغلها وترتيبها في احدى الفئات المالية الواردة بجدول الاجور الملحق بهذه اللائحة ... » .

وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يكون شغل الوظائف بمراعاة استيفاء الشروط اللازمة عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو التذب أو الإعارة » .

وتنص المادة ٩ على أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية ومع ذلك يجوز التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية » .

وتنص المادة ١٠ على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

٥ - أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ..

وتنص المادة ١٦ على أن « يدخل في حساب مدد الخبرة العملية للعاملين بالهيئة المدد التالية :

٢ - مدد ممارسة المهن الحرة الصادرة بتنظيم الأئسغال بها قانون من قوانين الدولة ويمتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه الهيئة .

ومناد ما تقدم أن لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قد ناطت بمجلس إدارة الهيئة وضع جداول الترتيب والتقييم الخاصة بالهيئة في إطار هيكلها القانوني المعتمد بحيث تتضمن هذه الجداول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات المطلوبة لشغلها ثم تقييمها بأحدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بها هذا وقد نظمت اللائحة المذكورة إجراءات وشروط التعيين في وظائف الهيئة المشار اليه سواء في بداية درجات التعيين أو في غير أدنى هذه الدرجات فاشتترطت في كلتا الحالتين أن يكون المرشح للتعيين مستوفيا لاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة المرشح لها طبقا لما هو وارد ببطاقت الوصف كما نظمت أيضا قواعد حساب مدد الخبرة العملية السابقة وائر ذلك في تحديد الأجر والائتمية فاشتترطت بالنسبة لحساب مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الأئسغال بها قانون من قوانين الدولة أن تكون تلك المدد للاحقة على القيد بالنقابة ولا يعدو هذا الشرط أن يكون تطبيقا لأحكام القوانين المختلفة المنظمة لشئون النقابات الهيئة وآية ذلك أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن الهندسية قد حظر على وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والأفراد التعيين في الأعمال الهندسية إلا أن كان متتبعا بعضوية نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التعيين وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يستبعد من

حساب مدد ممارسى المهن الحرة بالنسبة لمن يعين فى الحكومة او القطاع العلم تلك المدد السابقة على التيد بالتقليات المشار اليها .

ومن حيث أن البادىء من الاطلاع على جدول الدرجات والاجور الملحق بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أنه يشترط لشغل الدرجة الثانية قضاء مدة ثمانى سنوات فى الدرجة الأدنى مباشرة وان توافر هذه المدة يعتبر شرطاً لشغل تلك الدرجة أيا كانت اداة شغلها أى سواء تم ذلك عن طريق الترقية من الدرجة الأدنى الى الدرجة الأعلى مباشرة او عن طريق التعيين فيها مباشرة وفقاً لنظام التعيين فى غير أدنى الدرجة .

ولما كان الثابت فى الحالة المعروضة أن العامل المذكور قد حصل على بكالوريوس الهندسة قسم مدنى دور يونيه ١٩٧٤ وعمل بعدة جهات خاصة كمهندس مدنى قبل أن يتم قيده بتقابة المهن الهندسية فى ١٩٨١/١٢/٦ ثم التحق بالعمل بالجهاز التنفيذى لمطرو انفاق القاهرة الكبرى بمقتضى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بوظيفة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٣/٦/١٤ أى قبل أن يكون قد انقضى على قيده بالتقابة المذكورة المدة المقررة لشغل الدرجة المعين فيها ومن ثم فإن قرار تعيينه بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة لأحكام لائحة العاملين المشار اليها وأذ ينحصر العيب الذى شأب قرار تعيينه فى عدم توافر شرط النصاب الزمنى المقرر لشغل تلك الوظيفة وكان سبب هذا العيب هو الخطأ فى فهم أحكام لائحة العاملين السارية آنذاك بالنسبة للعاملين بالجهاز المشار اليه وفى انزال حكمها على الوجه الصحيح فإن قصارى ما يمكن أن يترتب على تخلف ذلك الشرط فى حالة العامل المذكور هو فقدان قرار تعيينه لشرط من شروط صحته وبذلك يعتبر هذا القرار قراراً باطلاً يتحصن بانقضاء المواعيد المحددة للمطمن على القرارات الادارية غير المشروعة ما دام أنه لم يصدر بناء على شئ او تدليس من جانب العامل المذكور .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحسن القرار الصادر بتعيين المهندس / محمد فتحى عبد الظاهر فى الوظيفة المشار اليها .

(فتوى رقم ٤٩١ فى ١٢/٥/١٩٩٠ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠ ملف رقم ٣٧٣/٨٦) .

(٢٧٣)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - ما يفرج عن اختصاصها
(هيئة الأوقاف المصرية) .

المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ، المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية في إدارة الأوقاف الخيرية واستثمارها والتصرف فيها إنما هو نشاط ناظر الوقف الذي يعد من أشخاص القانون الخاص - أي نزاع يتصل بتلك الأموال يباشره وزير الأوقاف أو هيئة الأوقاف التي تتوب عنه بنص القانون يتم باعتباره من أشخاص القانون الخاص - نتيجة ذلك : خروج هذه الأنزعة عن اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع المقرر طبقاً للمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة التي حددت اختصاصها بالبت في الأنزعة التي تقوم بين أشخاص القانون العام المتخصص عليها على سبيل النص بالمادة المذكورة وبالتالي فلا تختص بالأنزعة التي يكون ناظر الوقف طرفاً فيها - تطبيق .

استباقت الجمعية العمومية من الأوراق أن الأرض المبيعة موضوع النزاع كائنة بدائرة قسم عابدين ، ومن الأوقاف الخيرية - وقف حسين باشا أبو إسبح - التي تتولى هيئة الأوقاف المصرية إدارتها .

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية تنص على أن « تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف واستثماره والتصرف فيها على أسس اقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف باعتبارها أموالاً خاصة ... » . والمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بلباء الرأي مسبياً في المسائل والبوضوعلات الآتية :

.....

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .. » .

وإذ استقر أثناء هذه الجمعية على أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية في إدارة الأوقاف الخيرية واستثماره والتصرف فيها ، إنما هو نشاط ناظر الوقف ، الذي يعد من أشخاص القانون الخاص وأي نزاع يتصل بتلك الأموال يباشره وزير الأوقاف

أو هيئة الأوقاف التي تتوب عنه بنص القانون ، يتم باعتباره من أشخاص القانون الخاص . ومن ثم فتخرج هذه الاتزعة عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المقرر طبقا لنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة التي حددت اختصاصها بالبت في الاتزعة التي تقوم بين أشخاص القانون العام المتصوص عليها على سبيل الحصر بالمادة المذكورة . وبالتالي فلا تختص بالاتزعة التي يكون ناظر الوقف طرفا فيها .

وبناء على ما تقدم فإن النزاع المعروض بين وزارة الصحة وهيئة الأوقاف المصرية بصفتها نقيبة عن وزير الأوقاف « ناظر الوقف » في إدارة وقف حسين باشا أبو اصبيح يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المعروض .

؟ فتوى رقم ٤٩٦ في ١٢/٥/١٩٩٠ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠ ملف رقم ١٩٧٣/٢/٣٢ .

(٢٧٤)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

- ضريبة - ضرائب ودروس جمركية - الإفراج المؤقت - إعفاءات جمركية . (هيئة ميناء القاهرة الجوية) .

- المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، المادة ١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية ، المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية - معدات ومهمات التفتيش التي تستوردها هيئة ميناء القاهرة الجوية كانت مطلة من جميع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - واعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه في ١٩٨٣/٧/٢١ التي هذا الإعفاء وأصبحت مخصصة للضرائب والرسوم المقررة شأن غيرها من البضائع تطبيق : الرسائل الخمس التي استوردها هيئة ميناء القاهرة الجوية واشتملت على معدات وأدوات تفتيش وقد وردت الأول والثانية في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ - نتيجة ذلك : فانهما تتمتعان بالإعفاء الذي قررته - أما الرسائل الثلاث الباقية فقد وردت أثناء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي لا تتمتع بالإعفاء الفريسي - اثر ذلك : يتعين ان تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة بعد انتهاء فترة الإفراج المؤقت - لا يجد بها - حتى تخلص من هذا الالتزام - ما دفعت به من سقوط حق مصلحة الجمارك بالتناقص - اساس ذلك : بالتناقص يلحق الدعوى لا الحق - الجمعية العمومية تفصل في التلغزة المعروضة امامها يرى ملزم وليس عن طريق الدعوى - نتيجة ذلك : هذا الدفع لا يجوز ابدائه امامها .

تنص المادة الخمسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما استثنى ينص خاص وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بنسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . كما تنص المادة ١٠١ منه على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » . وان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية ينص في المادة ١ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والتصنيف والمهمات الواردة للجهات العاملة في مجال الطيران المدني والتسلية لوزارة الطيران المدني واللازمة

لأداء نشاطها . ويصدر بتحديد هذه الأصناف والمهمات قرار من وزير المالية بناء على طلب الوزير المختص » وقد صحر بذلك القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦ وتضمن الملحق ٣ منه بيان الأصناف الخاصة بهيئة ميناء القاهرة الجوية تحت بند ٨ وتشمل « معدات تجهيزات المباني وصيانتها عن مكاتب وغسالات وثلاجات ومعدات نظافة وأجهزة تبريد » وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية المعمول به اعتبارا من ١٩٨٢/٧/٢٩ ينص في المادة ٣ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية ، والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص

١٥ - المعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة في مجال الطيران المدني واللازمة لمباشرة نشاط هذه الجهات » وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الأصناف المعفاة ، وحدد الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني وأدخل فيها هيئة ميناء القاهرة الجوية ، ولم يورد أدوات ومهمات النظافة ضمن الأشياء المعفاة .

والمستفاد من ذلك أنه كاصل عام فإن دخول البضائع إلى البستاد يخضعها للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للقوانين المعمول بها ، واستثناء من هذا الأصل لجأت المشرع الانعراج مؤقتا عن هذه البضائع دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية . وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته بحيث إذا انتهت مدته أو تخلف شرط من شروط تقريره تعين على الجهة المستوردة سواء الضرائب والرسوم المطلوبة .

وفيما يتعلق بمعدات ومهمات النظافة التي تستوردها هيئة ميناء القاهرة الجوية فقد كانت معفاة من جميع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه واعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه في ١٩٨٣/٧/٢١ ، ألغى هذا الاعفاء ، وأصبحت خاضعة للضرائب والرسوم المقررة شأن غيرها من البضائع .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الرسل الخمس التي استوردتها هيئة ميناء القاهرة الجوية واشتملت على معدات وأدوات نظافة قد وردت الأولى والثانية في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم ، غنيتها تتمتعن بالاعفاء الذي قرره ، أما الرسل الثلاث

الباقية فقد وردت أثناء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ . وبالتالي لا تتمتع بالاعفاء الضريبي ويتعين أن تسد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة بعد انتهاء فترة الإفراج المؤقت واذ تبلغ قيمة هذه الضرائب والرسوم ١٠٠ ملياً و ٤٦٤٤٢ جنيه فانه يتعين إلزام الهيئة بأدائها ، ولا يجديها - حتى تخلص من هذا الالتزام - ما نعت به من سقوط حق مصلحة الجمارك التقادم . ذلك أن التقادم يلحق الدعوى إلا الحق ، والجمعية العمومية تفصل في المنازعة المعروضة أمامها برأى ملزم وليس عن طريق الدعوى . ومن ثم فان هذا الدفع لا يجوز إبدائه أمامها .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام هيئة ميناء القاهرة الجوي أن تؤدي إلى مصلحة الجمارك مبلغ (٤٦٤٤٢) جنيه .

(فتوى رقم ٥٤٨ في ٢٧/٥/١٩٩٠ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠ ملف رقم ١٧٥٤/٢/٣٢)

(٢٧٥)

(جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠)

- ضريبة - ضرائب ورسوم جبرية - إعفاءات (اتفاقية) .

- مشروع تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية بمنطقة قناة السويس - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٥ بالموافقة على الاتفاقية منحة هذا المشروع - تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروضين طبقاً للقوانين السارية - الإعفاء الذى تضمنته الاتفاقية هو إعفاء شامل لجميع الضرائب والرسوم الملغول بها فى البلد الممنوح - نتيجة ذلك : يتمتع على مصلحة الجمارك للمطالبة بأية ضرائب أو رسوم جبرية على الرسالة الصادر إليها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أنه قد صدر فى شأن مشروع تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية بمنطقة قناة السويس قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٥ بالموافقة على اتفاقية منحة هذا المشروع والكتلين المرفقين بها ، الواقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) وأنه قد ورد بملحق شروط المنحة (بند ب - ٤ الضرائب) - أن تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروضين طبقاً للقوانين السارية .

كما ورد باتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المبرم فى ١٩٧٨/٨/١١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية فى البند ٥ النص على إعفاء المواد والمهمات التى يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقابل أمريكى يمول من قبلها لأغراض تنطبق بأى برنامج أو مشروع أو إجراء يجرى القيام به وفقاً لهذه الاتفاقية ... من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية ... كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استئصال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات والمعدات المتلفة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجبرية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الرسالة موضوع المطالبة قد وردت ضمن اتفاقية منحة المشروع كإجهزة كهربائية خاصة بالعملية التطعيمية على نحو ما أوردته الجامعة ولم تذكره مصلحة الجمارك ، وأن الإعفاء الذى تضمنته الاتفاقية هو إعفاء شامل لجميع

الضرائب والرسوم المعول بها في البلد الممنوح . ومن ثم ، فإنه يتمتع على مصلحة الجمارك المطالبة بأية ضرائب أو رسوم جمركية على الرسالة المثار إليها ، بعد أن تبين تمتعها بالاعفاء .

الآنك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ٥٨٨ في ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ ملف رقم ١٧٢٦/٢/٢٢) .

(٢٧٦)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

- استيراد - مصادرة - استيلاء .

- القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد -

حظر المشرع الاستيراد من الخارج الا بترخيص من وزارة الاقتصاد - مصادرة ما يتم استيراده بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لصالح وزارة الاقتصاد - قيام محافظة بالاستيلاء على إحدى السيارات للمصادرة والتي أصبحت بمصادرتها مملوكة لوزارة الاقتصاد مؤداة أن تكون ملتزمة بأداء ثمنها الى الجهة المالكة - ولا يلغى من ذلك قيام المحافظة بسداد ثمنها الى وزارة النقل هذا الوفاء على فرض صحته يعتبر وفاقا لغير المستحق ولا يبرى ذمة المحافظة قبل الجهة المالكة - تطبيق .

تبينت الجمعية العمومية أن السيارة المتنازع على ثمنها قد تم استيرادها ضمن مجموعة أخرى بواسطة أحد الأفراد بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد الذي كان يحظر الاستيراد من الخارج الا بترخيص بذلك من وزارة الاقتصاد ولذا فقد تم مصادرتها جيمعا لصالح الوزارة المذكورة واذا قبلت محافظة الاسماعيلية بالاستيلاء على احداها فقد تم مطالبتها بأداء ثمنها والمبالغ مقدارها ١٢٨٩٢٤ جنيه غير أنها ادعت سداد هذه القيمة الى وزارة النقل بموجب الشيك رقم ٤٦٢٥١٩ في ١٩٦٧/٢/٢٣ .

ولما كانت السيارة المشار اليها في الحالة المعروضة قد أصبحت بمصادرتها مملوكة لوزارة الاقتصاد وأن محافظة الاسماعيلية قد أقرت بحصولها عليها ومن ثم فإنها تكون ملزمة بأداء ثمنها الى الجهة المالكة ولا يغير من ذلك ما نوهت اليه المحافظة المذكورة من أنها قد قامت بسداد ثمنها الى وزارة النقل ذلك أن هذا الوفاء على فرض صحته يعتبر وفاقا لغير المستحق ولا يبرى ثمنها قبل الجهة المالكة بل يتعين عليها أن تؤدي اليها الثمن المطلوب به كليا والمحافظة بعد ذلك هي وشأنها في الرجوع على وزارة النقل بقيمة ما تم سداده اليها وفقا لقواعد رد غير المستحق .

بذلك

انتهت الجمعية العمومية نقصى الفتوى والتشريع الى إلزام محافظة الاسماعيلية بأن تؤدي الى وزارة الاقتصاد مبلغ ١٢٨٩٢٤ جنيه .

(فتوى رقم ٤٨٩ في ١٩٩٠/٥/١٢ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١٧٥٩/٢/٣٣) .

(٢٧٧)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

ضريبة - ضريبة الرتب . (اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) (اتفاقية)

المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

منافس سريان ضريبة للرتب ان تكون الحكومة المصرية او إحدى الجهات الأخرى المنصوص عليها هي التي قامت بإداء تلك الرتب وما في حكمها باعتبارها ملتزمة أصلاً بأدائها - علم سريان الضريبة على الرتب والمكافآت وما في حكمها التي تصرف للمعاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الطالفة لأحكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية للبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - تعتبر أموال المنحة للخدمة من الجانب الأمريكى الممول ملكاً للحكومة المصرية من وقت قبولها - المعاملون بمشروع العلم والتكنولوجيا المشار اليه انما يؤدون أعمالهم بهذا المشروع لسلطة اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم اية علاقة تعاقدية بالجهة الممولة - ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكافآت يعتبر مدفوعاً من الحكومة المصرية ويخضع بالتالى للضريبة على الرتب وما في حكمها - الاعطاء المنصوص عليه في الاتفاقية بمصرف آل المنحة في ذاتها وليس الى أجور ومرتبات المعاملين بالمشروع الممول من تلك المنحة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢ التي انتهت للأسبيل الواردة فيها الى خضوع الأجور والمكافآت التي تصرف للمعاملين بمشروع بحث الخريطة الصحية لمصر بن أموال المنحة الأمريكية للضريبة المقررة على المرتبت وما في حكمها وتبينت أن المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على :

١ - المرتبت وما في حكمها والماعيلات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى المعية التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ... الى أى شخص سواء كان مقيماً في مصر أو في الخارج ... » .

ومناد ما تقدم أن الضريبة على الأجور والمرتبت المفروضة في جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبت وما في حكمها من الأجور والمكافآت التي تؤديها الحكومة المصرية أو الجهات المحددة بالنص الى أى شخص سواء كان مقيماً في مصر أو خارجها فمناط سريان هذه الضريبة أن تكون الحكومة المصرية أو إحدى الجهات الأخرى المنصوص

عليها هي التي قامت بأداء تلك المرتبيلات وما في حكمها باعتبارها المترمة أصلا بأدائها .

ومن حيث أنه يبين من استعراض احكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ وكذا التعديل الاول الوارد عليها والصادر بالموافقة عليه ايضا القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ أن الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المشار اليه بفرض مساعدة جميع العلم والتكنولوجيا المصري في حل مشكل التنمية في مصر والسيطرة عليها من خلال التكنولوجيا والبحث التطبيقي في مجالات الصحة والانتاجية والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بنصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الوارد بها والخطابات الملحقة بها والتي يتعهد بمقتضاها الممنوح بقبول المبلغ الذي يلتزم بأدائه له الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفقا لنظام الدفع المحدد بالاتفاقية وان يلتزم بتطبيقات الوكالة المشار اليها التي توجب ايداع مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فوائد باسم المشروع ببنك مصر يتم الدفع فيه مباشرة من حساب الوكالة كما يلزم ايضا بأن يرد اليها أى مبالغ لم تصرف في المشروع تبقى في حوزته وان يعيد الى الولايات المتحدة الأمريكية ما يكون قد تم شراؤه من أدوات أو مواد معدات لحساب المشروع من أموال المنحة ما لم تستغن عنها الجهة الممولة .

ومن حيث أن هذه الاتفاقية قد أبرمت وفقا لشروط وقيدود محددة وان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فان المبلغ المقدم من الجهة الأمريكية الممولة يعتبر بمثابة المنحة المشروطة ويصبح في حدود ما يتم صرفه منه حقا خالصا للحكومة المصرية يجرى صرفه في نطاق الغرض المحدد له ووفقا للشروط والقيود المحددة بالاتفاقية .

وترتقيا على ما تقدم واذ تعتبر أموال المنحة المشار اليها ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها كما صلف البيان وأن العاملين بمشروع العلم والتكنولوجيا المشار اليه انما يؤدون أعمالهم بهذا المشروع لمصلحة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقبية بالجهة الممولة ومن ثم فإن ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكافآت يعتبر مدفوعا من الحكومة المصرية ويخضع بالتالى للمضريبة على المرتبات وما في حكمها ولا يغير من ذلك أن ملحق الشروط النيطية لمنحة المشروع قد نص في البند ب - ٤ الخالص بالاضرائب على اعمال الاتفاقية والمنحة

من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقاً للقوانين السارية في إقليم المنوح
ذلك أن هذا الاعفاء إنما ينصرف إلى المنحة في ذاتها بقصد عدم المساس
بالأموال المنوحة ضماناً لحصول الشعب المصرى على أقصى قدر من
المعونة المقدمة وبديهي أنه ليس في تحصيل الضريبة المقررة على الأجور
والمرتبات من العاملين بالمشروع الممول من تلك المنحة أى مساس بها
حيث أن عبء اداء تلك الضريبة إنما يقع دائماً على عاتق الملتزمين بها .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
المرتبات والمكافآت وما في حكمها التى تصرف للعاملين المصريين من أموال
المنحة المشار اليها للضريبة المقررة على المرتبات والأجور وفقاً لأحكام
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(فتوى رقم ٤٩٠ فى ١٢/٥/١٩٩٠ جلسة ٢/٥/١٩٩٠ ملف رقم ٣٧/٢/٣٩٩) .

(٢٧٨)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

عاملون مدنيون بالدولة والقطاع العام - مرتبات - علاوات - علاوة خاصة .

- ثلاثة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام - زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة - تمنح هذه الزيادة في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المستحق في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه بالنسبة للموجودين بالضمة أو في تاريخ التعين لمن يعين بعد ذلك - تلقى العامل المرتب الثاني من التسوية الضامنة والمحتفظ له به بصفة شخصية هو أمر استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعول عليه في تحديد ما يقرأ على مرتبه من زيادات تصبب بنسبة مئوية منه - المبرة في جميع الأحوال في تحديد قيمة العلاوة الخاصة للقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والثاني عن التطبيق السليم لأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن التسويات الضامنة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة الصادرة في ذات الموضوع بجلسة ١٩٩٠/٢/٧ وتبينت أن المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أن يحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية ضامنة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا إليها العلاوات المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون إذا كانوا من المستحقين لها وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقدير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام على أن يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه لعدم الإخلال بالمركز المالي السذي ووصل اليه بعض العاملين نتيجة للتسويات الضامنة التي أجبريت لهم وحفاظا على مستويات معيشتهم قرر بالمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة للتسويات الضامنة وذلك بصفة شخصية كما أفرد في المادة ذاتها حكما خاصا يتم

بمقتضاه تسوية الأوضاع الناشئة عن التسويات الخاطئة على نحو لا يخل بتلك الاعتبارات التي نفعته الى تقرير ذلك الحكم فأوجب اعادة تسوية اوضاع العاملين المشار اليهم تسوية صحيحة للتصرف على المرتب المستحق قانونا لكل منهم على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب وذلك المحتفظ به بصفة شخصية من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل به في ١٩٨٤/١/١ أما تطبيق التسوية الصحيحة من حيث الدرجة والامدية فيعتد بها عند ترقية العامل للدرجة التالية مباشرة لظك التي يشغلها وبذلك يبين أن الاحتفاظ بتلك المرتبات الناشئة عن التسويات الخاطئة هو امر استثنائي وارد على خلاف الأصل العامل الذي يقضى بمنح العامل المرتب المستحق له قانونا واسترداد ما صرف له بدون وجه حق كما انه حكم مؤقت أيضا اذ ينتهي بانتهاء عملية الاستهلاك المشار اليها ومن ثم لماته لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه عند تحديد المستحقات المالية التي تمنح لأولئك العاملين بنسبة معينة من رواتبهم .

ومن حيث إن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه قرر في المادة الاولى منه زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الأساسي المستحق لكل منهم بأن جعل الزيادة المشار اليها تمنح في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجر المستحق في تاريخ العمل بهذا القانون أي في ١٩٨٧/١/١ بالنسبة للوجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك وكان الثابت مما تقدم أن تقاضى العامل المرتب الناشئ عن التسوية الخاطئة والمحتفظ له به بصفة شخصية هو امر استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرا على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية فيه ومن ثم تكون العبرة في جميع الأحوال في تحديد ما يطرا على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية فيه ومن ثم تكون العبرة في جميع الأحوال في تحديد قيمة تلك العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والنقش عن التطبيق السليم لأحكام القانون على المستفيدين فيها والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع أفضل ممن طبقت عليه أحكام القوانين المختلفة تطبيقا سليما وهو امر لا يمكن التسليم به أو اقراره لما يؤدي اليه من نتائج شاذة في التطبيق .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أن
حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقاتون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧
يقم على أساس الأجر الأساسى الناشئ من التطبيق السلمى لأحكام القانون
وليس الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

(فتوى رقم ٤٩٥ فى ١٢/٥/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١١٥٧/٤/٨٦) .

(٢٧٩)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

أموال الدولة العامة والخاصة - نقل الانتفاع بها بين أشخاص القانون العام (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ - اقترح لم ينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ملكية المزارع والمراعي السمكية العامة في نطاق المسطحات المائية المحيطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ - حق الهيئة المشار اليها على تلك المزارع والمراعي حق اشراف وإدارة وليس حق ملكية - نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بين أشخاص القانون العام يتم بنقل الاشراف الإداري عليها بدون مقابل وبغير أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها - تطبيق .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على أن « تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية » وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية وإقامة مشروعات التوسع الأمتى والراسى في هذا المجال ضمن اطر السياسة العامة والخطة العامة للدولة » .

وتنص المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل تحقيق اهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص :

١ - العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمساحات المائية التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية

٢ - تنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعي والمزارع السمكية بالمسطحات المشار اليها في البند رقم (١) من هذه المادة واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل على صيانتها وتنميتها وتطهير فتحاتها ومنافذها وازالة التعديات والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الإداري .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة

السكية تنميتها والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد فيها على أن تتحدد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها على النحو الآتي :

ثانيا : جميع المسطحات المائية الداخلة في بحيرات والمجرى الرئيسى لنهر النيل ومروعه والترع والمصارف وجميع الخلجان والبواغير والأخوار والبرك والمستنقعات التي تصلح للانتاج السمكى » .

فناد ما تقدم ان المشرع تحقيقا منه لسياسة التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومى في مجال الثروة السمكية قرر انشاء هيئة عامة اقتصادية اطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وناط بها مهمة تنمية الثروة السمكية والقيام بمشروعات التوسع الأفقى والرأسى في هذا المجال ضمن اطار السياسة العامة والخطة العامة للدولة والمعمل على استغلال مناطق الصيد والرأبى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والحصول على مقابل استغلالها باعتبارها تشكل احد مواردها كما عهد اليها بالعمل على صيانتها وتنميتها وتطهير فتحاتها وازالة ما يقع عليها من تعديات ، هذا وقد حدد القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المشار اليها بحيث تشمل المجرى الرئيسى لنهر النيل ومروعه والترع والمصارف وغيرها من المسطحات الأخرى المحددة على سبيل الحصر بالقرار المذكور .

ومن حيث انه لما كان البادى من استعراض احكام القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ان المشرع لم ينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ملكية المزارع والرأبى السمكية القائمة فى نطاق المسطحات المائية المحددة بالقرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وانما عهد اليها فقط بالإشراف عليها وصيانتها وتنميتها وتنظيم استغلالها وتطهير فتحاتها وازالة ما يقع عليها من تعديات ومن ثم فان حق الهيئة المشار اليها على تلك المزارع والرأبى حق اشراف وادارة وليس حق ملكية .

ومن حيث إن افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرية قد استقر على أن نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بين أشخاص القانون العام يتم بنقل الاشراف الإدارى عليها بدون مقابل وبغير أن يعتبر ذلك نزولا من أموال الدولة أو تصرفا فيها فلا تمتد اليها الاجراءات التى تنظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف باللجان

في العقارات المملوكة للدولة أو النزول عن أموالها المتقولة ولا الإجراءات المنصوص عليها بقانون الحكم المحلي وإنما تخضع في استغلالها والانتفاع بها لأحكام القرار الصادر بنقل الإشراف عليها وإذا كان الثابت مما تقدم أن القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ لينقل إلى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ملكية المزارع السمكية المشار إليها في الحالة المعروضة إنما عهد إليها فقط بالإشراف عليها وتنظيم استغلالها ومن ثم غلته يتمتعين والحالة هذه رفض مطالبة محافظة المنيا بالزام الهيئة المذكورة بإداء قبية تكاليف الانتشاءات التي أقامتها بالمزارع المشار إليها لا سيما وأن تلك الانتشاءات لا تعدو — كما جاء بالأوراق — أن تكون جسورا وسودا خرسانية أقيمت لتحديد المسطحات المائية وحماية الأراضي المحيطة بها من طفيان مياه النهر وهو التزام تولته المحافظة المذكورة بوصفها السلطة العامة المسئولة عن حماية الأراضي المحيطة بالمسطحات المائية الواقعة بداخل كردون المحافظة من التآكل بفعل عوامل النحر الطبيعية وذلك قبل أن ينقل هذا الالتزام إلى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بمقتضى أحكام القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض المطالبة .

(فتوى رقم ٥١٦ في ١٦/٥/١٩٩٠ جلسة ٢/٥/١٩٩٠ ملف رقم ٣٣/٢/١٨٣٦) -

(٢٨٠)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

عاملون بالقطاع العام - انتهاء الخدمة - الاستقالة .

المادة ٩٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - يجوز المدول عن قرار قبول الاستقالة إذا أبدى العامل رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية - أساس ذلك : أن قرار قبول الاستقالة إنما يصدر بهدف تطبيق إرادة العامل في ترك الخدمة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٩٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة مطلقا على شرط أو مقترنا ب قيد . وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة أجله إلى طلبه

واستبانت الجمعية أن العامل المعروضة حالته وإن كان قد تقدم بطلب استقالة حدد فيه تاريخ نفاذها اعتبارا من ١٩٨٤/٥/١ ، فأصدر مجلس إدارة شركة القطاع العام التي يحمل بها القرار رقم ٨٤/٦٤ بقبول استقالته اعتبارا من التاريخ الذي حدده . إلا أن المذكور وقد عدل عن استقالته قبل أن يدخل القرار المشار إليه حيز التنفيذ الفعلي وقبل التاريخ المشار إليه ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من استجابة الشركة لهذا المدول ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة - في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلفة الذكر - إنما يصدر بهدف تحقيق إرادة العامل في ترك الخدمة ، فإن عاد وأبدى رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من أجله لذلك . وعليه فيكون قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٨٤/٧٨ في ١٩٨٤/٤/٢٨ بإلغاء قراره السابق بقبول استقالة العامل المذكور ، صحيحا لا مطعن عليه . وبالتالي فلا وجه لأعمال قواعد إعادة التعيين بالنسبة للحالة المعروضة .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لعشبي الفتوى والتشريع الى صحة
القرار الصادر من مجلس ادارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية بإلغاء
قراره السابق بقبول استقالة السيد /

(فتوى رقم ٥٢٤ في ١٩٩٠/٥/٢٢ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ٢٠٤/٢/٨٦) .

(٢٨١)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

هيئة الشرطة - ميزانية الشرطة - اللائحة المالية للميزانية والحسابات .
 المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - نفقات الخدمات المدنية - الحراسة -
 التي يؤديها رجال الشرطة الى المصالح العامة ومنها مصلحة سك العملة لا تتحمل بها هذه
 المصالح وانما تخصم على ميزانية الشرطة - تطبيق .

نص المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن
 « نفقات الخدمات التي يؤديها رجال الشرطة لا تطالب بها المصالح
 الأميرية التي تنتفع بها ولكنها تخصم على ميزانية الشرطة ، على أن
 تستثنى من ذلك الخدمات الخاصة والتي تؤدي للهيئة العامة للسكك
 الحديدية والهيئات الأخرى والمؤسسات وبالأجمل الجهات الداخلة بميزانية
 الأعمال وكذلك الجهات ذات الميزانيات المستقلة ... » .

ومما ذلك أن نفقات الخدمات المدنية التي يؤديها رجال الشرطة
 الى المصالح العامة ومنها مصلحة سك العملة لا تتحمل بها هذه المصالح
 وانما تخصم على ميزانية الشرطة ومتى كلفت مصلحة سك العملة -
 في النزاع المعروض - وقد قامت بسداد مبلغ (١٠٠٥٨٥٥١) جنيه
 الى مديريتي أمن القاهرة وأمن الاسكندرية مقابل خدمات عادية لحراسة
 صناديق خبالت العملة الواردة الى المصلحة ، وهي بذلك تكون قد
 دفعت مبلغا غير مستحق لهاتين المديريتين وفقا لمفهوم نص المادة ٥٥٥
 من اللائحة المالية للميزانية والحسابات المشار اليه .

واذ قدمت المصلحة ما يثبت اداء هذا المبلغ من واقع ارقام الشيكات
 المبينة بالأوراق - والصادرة لمصالح المديريتين في الفترة من ١٩٧٩/١/٢١
 وحتى ١٩٨٢/٢/٢ بالنسبة لمديرية أمن القاهرة ، وفي الفترة من
 ١٩٧٩/٧/٢ حتى ١٩٨٥/١/٢١ بالنسبة لمديرية أمن الاسكندرية .
 واذا لم تفكر وزارة الداخلية احتية مصلحة سك العملة في استرداد
 المبلغ موضوع النزاع ، الأمر الذي يتعين معه إلزام الوزارة بأن تؤدي
 هذا المبلغ الى المصلحة .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام وزارة
 الداخلية (مديرية أمن القاهرة ومديرية أمن الاسكندرية) بأن تؤدي
 مبلغ (١٠٠٥٨٥٥١) جنيه الى مصلحة سك العملة المصرية .
 (فتوى رقم ٥٤٦ في ١٩٩٠/٥/٢٧ جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ ملف رقم ١٨٩٩/٢/٣٢) .

(٢٨٢)

(جلسة ٢ مايو سنة ١٩٩٠)

املاك الدولة العامة والخاصة - وضع اليد على اراضي مملوكة للدولة ملكية خاصة -
التخصيص للعمل للمنفعة العامة - (قانون مدني) .

المادة ١/٨٧ من القانون المدني - تخصيص الأراضي للمنفعة العامة قد يتم بالاتفاق التشريعية التي حددها المشرع وقد يتم أيضا بالفعل - نتيجة ذلك - : تصبح هذه الأراضي من الأموال العامة وتتمتع بالحماية القانونية المقررة لهذه الأموال - تطبيق .

تنص المادة ١/٨٧ من القانون المدني على أن « تعتبر أموالا عامة ،
العقارات والمنقولات التي للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي
تكون مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو
قرار من الوزير المختص » .

والمستفاد من ذلك أن تخصيص الأراضي للمنفعة العامة كما قد
يتم بالأداة التشريعية التي حددها المشرع ، قد يتم أيضا بالفعل ، وحينئذ
تصبح الأرض من الأموال العامة ، وتتمتع بالحماية القانونية المقررة
لهذه الأموال .

ولما كان البادئ من الأوراق أن الهيئة العامة للطرق والكبارى قد
سبق أن وضعت يدعا على الأرض موضوع النزاع منذ عام ١٩٤٠
حيث كانت هذه الأرض تابعة لسلح الحدود ولم تكن قد دخلت بعد في
نطاق التقسيم الجغرافي لمحافظة الاسكندرية وذلك بقصد تخصيص
هذه الأرض لأغراض المنفعة العامة التي تتصل بنشاط البيئة وأن
المنشآت القائمة على هذه الأرض قد أقيمت بعد الحصول على موافقات
الجهات المختصة بالمحافظة واستمر هذا الوضع الى أن نشأ النزاع في
سنة ١٩٨٧ وأنه يجري سنويا حصر هذه الأرض وجردها ضمن أصول
الهيئة . وأن محافظة الاسكندرية لم تقدم ما يدل على غنى تخصيص
هذه الأرض لأغراض الهيئة ، بل أن موافقة الجهات المختصة بالمحافظة
على أعمال الإنشاءات بهذه الأرض يدعم موقف الهيئة في هذا
الشان

ولما كان ذلك ، فإن هذه الأرض وإن كانت أصلا من امتلك الدولة
الخاصة عند وضع الهيئة ليدها إلا أنها خصصت بالفعل للمنفعة
العامة للهيئة . ومن ثم ، فإن تحول هذه الأرض بعد ذلك في نطاق

التقسيم الجغرافى لمحافظة الاسكندرية وانشاء جهاز حماية املاك الدولة بالمحافظة ، لا يؤدى الى المساس بقيام الهيئة بممارسة اختصاصاتها فى الاشراف على هذه الأرض بعد ان خصصت للمنفعة العامة للهيئة ولاغراض المرفق العلم الذى تقوم عليه .

الطلب

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تطلعة الأرض المتنازع عليها بين محافظة الاسكندرية والهيئة العامة للطرق والكبارى والكائنة بالكيلو ٢٩ مصر / اسكندرية الصحراوى مخصصة لاغراض الهيئة .

(فتوى رقم ٥٨٠ فى ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١٨٩٠/٢/٣٢) .

(٢٨٣)

(جلسة ٢ مايو سنة ١٩٩٠)

• خدمات اجتماعية - رسوم - الأنشطة الطلابية (الأزهر) •

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الأهل لرعاية النشر والشباب والرياضة - فرضي التشريع رسوما على المنشآت الرياضية الطلابي في جميع مراحل التعليم - تقتصر هذه الرسوم على التعليم العام التابع لوزارة التعليم ولا تنصرف إلى التعليم الأزهرى - أساس ذلك - للأزهر كيانه المستقل واختصاصاته وصلاحياته التي ينفرد بممارستها طبقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - تطبيق •

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره ... » وفي المادة ١٠ على أن « يختص المجلس الأعلى للأزهر بالنظر في الأمور الآتية :

٢ - رسم السياسة التعليمية التي تفسر عليها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية » وفي المادة ٩١ على أن « يكون للمعاهد الأزهرية إدارة عامة مهمتها الإشراف والإدارة وعلى وزارة التربية والتعليم تقديم المعونة اللازمة في هذا الشأن » . وينص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الأهل لرعاية النشر والشباب والرياضة في المادة ١ منه على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق التمويل الأهل لرعاية النشر والشباب والرياضة يتولى تمويل ما يحتاجه النشر والشباب والرياضة وفق ما يراه المجلس الأعلى للشباب والرياضة وطبقا للاتحة الداخلية للصندوق ، ويكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمواله أموالا عامة ويتبع رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة » وفي المادة ٢ منه على أن « يتولى إدارة الصندوق مجلس يشكل من :

- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيسا
- رئيس جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة
-
- ممثل لوزارة التعليم بدرجة وكيل وزارة يختاره الوزير .
- «

وفي المادة ٣ منه على أن « تتكون موارد الصندوق من :

١ - »

٢ - رسوم نشاط رياضي بجميع مراحل التعليم بواقع ٥٠ مليما للطلاب في الابتدائي ، ١٠٠ مليم للطلاب في الإعدادي ، ٢٥٠ مليما للطلاب في الثانوي وما في مستواه ، ٥٠٠ مليم للطلاب في الجامعات والمعاهد العليا ، ويجوز زيادتها بقرار من مجلس إدارة الصندوق بعد موافقة وزير التعليم »

والمستفاد من ذلك أن المشرع اعتبر الأزهر هو الهيئة الصلبة الإسلامية الكبرى التي خصها بحفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره . ومن أدواته في ذلك التعليم الأزهرى الذي تتولاه المعاهد الأزهرية التي تديرها إدارة عامة في حدود السياسة التعليمية التي يرسمها المجلس الأعلى للأزهر ، بحيث يستقل الأزهر بشئون التعليم الأزهرى ويقصر دور وزارة التعليم على تقديم المعونة اللازمة في هذا الشأن .

ومؤدى ما تقدم أن للتعليم الأزهرى نظامه الخاص الذي يختلف عن التعليم العام ولذلك فإن الرسوم التي غرضت بنص البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على النشاط الرياضى الطلابى في جميع مراحل التعليم - والتي لم ينص في القانون صراحة على سريتها على طلاب المدارس والكلية والمعاهد الأزهرية - لا تنصرف الى التعليم الأزهرى وإنما تقتصر على التعليم العام التابع لوزارة التعليم وذلك أخذا في الاعتبار أن الأزهر غير ممثل في مجلس إدارة الصندوق كما أن وزير التعليم يحدد زيادة الرسوم المقررة بموافقة مجلس الإدارة ، في حين أنه من المقرر أن سلطاته لا تمتد الى الكليات والمعاهد والمدارس الأزهرية وطلابها بمرعاة أن للأزهر كيانه المستقل واختصاصاته وصلاحياته التي ينفرد بممارستها طبقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ولائحته التنفيذية ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تنحصر عن التطبيق بالنسبة لطلاب المدارس والكلية والمعاهد الأزهرية .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التوظيف الأعلى لرعاية النشر والشباب والرياضة على طلاب المدارس والكلية والمعاهد الأزهرية .

(فتوى رقم ٥٨٤ فى ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ٥٢/١/٥٨) .

(٢٨٤)

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

تأجير وبيع الأمان - بيع المتجر والتنازل عنه - اثره على المالك .

المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - استحدثت المشرع حكما جديدا اقر فيه بأهمية مالك العقار في الحالات التي يجوز فيها للمستاجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى في الحصول على نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بعد خصم قيمة المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة - هذا الحق ورد النص عليه صراحة وبصفة عامة ومطلقة من أي قيد - نتيجة ذلك - سريانه سواء تم البيع بإرادة المستاجر ورغبته أو رغما عنه كما هو الشأن في حالات البيع الجبري التي تجربها مصلحة الضرائب - لا يقع من ذلك أن المشرع قد رسم في المادة (٢٠) لشأن أيها الإجراءات معينة لحصول المالك على حقه المقرر - القول بقصر حكم المادة ٢٠ المشار إليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بإرادة المستاجر دون حالات البيع الجبري من شأنه أن يفتح باب التحايل على أحكام القانون بفرض اغطاء حق المالك كما أنه يجعل المستاجر للمطال الذي يتنافس عن سداد ديونه في وضع أفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو القول بجواز - تطبيق .

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أنه « يحق للمالك عند قبيل المستاجر في الحالات التي يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين ، وعلى المستاجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد لمحضر بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق في الشراء اذا أبدى رغبته في ذلك وأودع الثمن مخصوما منه نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها خزانة المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ايداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الايجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الاعلان وبانقضاء ذلك الاجل يجوز للمستاجر أن يبيع لغير المالك مع التزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها ... » .

ومغلا ما تقدم أن المشرع رغبة منه في اصلاح بعض أوجه الخلل التي أصابت العلاقة الإيجارية وأيجادا لنوع من التوازن بين طرفي هذه العلاقة استحدثت بمقتضى نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حكما جديدا اقر فيه بأهمية مالك العقار في الحالات التي يجوز

فيها المستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى في الحصول على نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بعد خصم قيمة المنقولات الموجودة بالمعين المؤجرة كما بين أيضا كيفية استرداد المالك لتلك النسبة بأن أعطى له الحق في الخيار بين استرداد منفعة العين المؤجرة مقابل أن يؤدي إلى المستأجر نصف الثمن المعروض عليه أو الاكتفاء بالحصول على النسبة المقررة له قانونا وفي سبيل تمكين المالك من ممارسة هذا الحق في الخيار أوجب المشرع على المستأجر قبل إجراء أي اتفاق إعلان المالك أولا على يد محضر بالثمن المعروض عليه بحيث إذا رغب المالك في الشراء تعين عليه أن يودع بالمحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار ايداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجاز وتسليم العين المؤجرة نصف الثمن المعروض على المستأجر وذلك خلال شهر من تاريخ اعلانه فإذا ما انقضى هذا الأجل سقط حقه في ذلك الخيار وكان للمستأجر إجراء البيع لغير المالك على أن يلزم المشتري في هذه الحالة بأن يؤدي إلى المالك مباشرة النسبة المقررة له قانونا .

ومن حيث أن حق المالك في الحصول على نصف بيع المتجر أو المصنع أو مقابل التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة قد ورد النص عليه صراحة وبصفة عامة مطلقة من أي قيد وأن المشرع استهدف بهذا الحكم رفع الغبن عن مالك العقار وذلك بالسماح له بمشاركة المستأجر في ثمن البيع أو مقابل التنازل في الأحوال التي يسمح له فيها قانونا بإجراء ذلك البيع أو التنازل ومن ثم يسرى الحكم المتقدم على جميع حالات بيع متجر أو مصنع المستأجر المسوح بها قانونا سواء تم هذا البيع بإرادة المستأجر ورغبته أو رغبا عنه كما هو الشأن في حالات البيع الجبري التي تجريها مصلحة الضرائب فإذا كان لهذه المصلحة أن تباع بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا أموال وممتلكات مدينها المستأجر جبرا عنه بالمزاد العلني استيفاء لمستحقاتها الضريبية فإنه ليس لها أن تستوفي من ذلك البيع أكثر مما لمدينها من حقوق .

وبناء عليه فإنه يحق للمالك العقار الحصول على نصف ثمن بيع المتجر أو المصنع حتى ولو تم هذا البيع جبرا عن المستأجر وبالمزاد العلني غير أنه يتعين في هذه الحالة إخطار المالك بزمان إجراء هذا البيع حتى يمكنه الاشتراك في المزاو واسترداد منفعة العين المؤجرة إذا ما رغب ذلك .

ولا ينال مما تقدم أن المشرع قد رسم في المادة ٢٠ المشار إليها إجراءات معينة لحصول المالك على الحق المقرر له . والتي تتمثل في

وجوب اعلان المستأجر له على يد محضر بالثمن المعروض عليه والانتظار للأجل المحدد قانوناً حتى يمكنه الخيار بين الشراء أو الاكتفاء بالحصول على النسبة المقررة له ذلك أن هذه الإجراءات ليس من شأنها التأثير على أصل الحق المقرر للمالك في استثناء نصف ثمن البيع أو مقابل الفنازل إنما هي تتعلق بكيفية استثناء هذا الحق هذا فضلاً عن أن هذه الإجراءات ليست مقررة لذاتها وإنما لغرض معين يتمثل في تمكين مالك العقار من استرداد منفعة العين المؤجرة وهو أمر يمكن تحقيقه حتى في حالة البيع بالمزاد العلني وذلك بأن يتم إخطاره بمكان وزمان هذا البيع والأمر في النهاية مرجعه إرادة المالك وحده فيمكنه إذا ما رغب في استرداد منفعة العين المؤجرة الاشتراك في المزاد أو اقتصر حقه على الحصول على نسبة الـ ٥٠٪ المقررة له قانوناً ، هذا فضلاً عن أن القول بقصر حكم المادة ٢٠ المشار إليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بإرادة المستأجر دون حالات البيع الجبري أمر من شأنه أن يفتح باب التحايل على أحكام القانون بغرض إغسل حق المالك كما أنه يجعل المستأجر الملهل الذي يتقاعس عن سداد ديونه في وضع أفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو القول بجوازه .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سريان حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ على البيوع الجبرية التي تجريها مصلحة الضرائب لمصانع أو متاجر مدينها المستأجر على أن يتم إخطار مالك العقار بمكان وميعاد إجراء البيع على الوجه السابق بيانه .

(فتوى رقم ٥٨٥ في ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١٤١/٢/٧) .

(٢٨٥)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

ضريبة - ضرائب عقارية - إعانات ضريبية .

المادة ٢١/٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بغرض الضريبة على العقارات المبنية - الإعفاء من أداء الضريبة على العقارات المبنية - استثناء ملاك بعض الوحدات بالعقارات المبنية من ذات الإعفاء بالشروط المقررة لتطبيقه وسواء كانوا شاغلين لتلك الوحدات أولا يشغلونها - المادة (١) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الإيجار بمقدار الإعفاء - يستفيد من هذا الإعفاء مستأجرو الوحدات السكنية - إذا كان مالك إحدى الوحدات بالمقدار هو شاغلها في نفس الوقت فإنه يتمتع بالإعفاء. المشار إليه لكونه ملتزم - في هذه الحالة - بأداء الضريبة العقارية الأصلية والإضافية - المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يعفى شاغلو المساكن من أداء الضريبة العقارية الأصلية أو الإضافية - بحسب الأحوال - إذا - إن كان مالك إحدى الوحدات بالطابق هو شاغلها في ذات الوقت فله أيضا التمتع بالإعفاء المذكور وبذلك الشروط - المادة (١١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يعفى مالكو وشاغلو المباني المؤجرة فيما عدا المباني من المستوى الأخرى من جميع الضرائب العقارية الأصلية والإضافية - المبارة في هذا الشأن بما جاء صراحة بالنص القانوني وليس بما جاء بهدركه الإيضاحية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٢١ فقرة (و) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بغرض الضريبة على العقارات المبنية التي تنص على أن « تعفى من أداء الضريبة ... العقارات التي لا يزيد صافي قيمتها الإيجارية السنوية على ثمانية عشر جنيها بشرط ألا تزيد القيمة الإيجارية لجللة العقارات التي يملكها الممول أو من له حق الانتفاع عليها على هذا المبلغ » كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء التي تنص على أن « تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المسكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية بما يعادل ما يخص الوحدة السكنية من الإعفاء ، ويسرى الإعفاء والخفض المنصوص عليهما في الفترات السابقة بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكنى وذلك في الحدود سالفه الذكر » . وكذلك استعرضت المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض

الإيجارات بمقدار الإعفاء ... ، يعفى شاغلو المساكن من أداء الضرائب العقارية الأصلية والاضافية اذا زاد متوسط الإيجار الشهري للمفرغ الواحد فيها على ثلاثة جنيهات ولم يجاوز خمسه جنيهات . كما يعفى شاغلو المساكن من أداء الضريبة الأصلية دون الضرائب الاضافية وذلك اذا زاد متوسط الإيجار الشهري للمفرغ الواحد فيها على خمسة جنيهات ولم يجاوز ثمانية جنيهات ... » . وأخيرا استعرضت المادة (١١) من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعنى اعتبارا من أول يناير التسالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالمكو وشاغلو المباني المؤجرة لأغراض السكنى التى انشئت أو تنشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ من جميع الضرائب العقارية الأصلية والاضافية .

ولا تدخل إيرادات هذه المساكن في وعاء الضريبة العامة على الأيراد... »

ولا يسرى حكم الفقرتين السابقتين على الأمكن المستقلة مفروشة أو فنادق أو بنسبونات .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أنه بالنسبة للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه : فإن الإعفاء من أداء الضريبة على العقارات المبنية - طبقا لنص المادة ٢١/و من هذا القانون ينصرف صراحة الى ملكى العقارات المبنية او من له حق الانتفاع عليها متى توافرت في شأنهم الشروط المقررة لذلك . وبالتالي فلا خلاف أزاء صراحة النص المذكور من استفادة ملك بعض الوحدات بالعقارات المبنية من ذات الإعفاء بالشروط المقررة لتطبيقه وسواء كانوا شاغلين لتلك الوحدات أو لا يشغلونها .

وفيما يتعلق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ ، فقد نص في المادة (١) منه على إعفاء المساكن التى لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للمجرة بالوحدة السكنية فيها على نصاب مالى معين ، من الضريبة على العقارات المبنية . والضرائب الاضافية الأخرى المرتبطة بها . ومن ثم فهمستفيد من هذا الإعفاء مستأجرو الوحدات السكنية باعتبارهم منذ السيل يتوأمين تحديد الأجرة أصبحوا يتحملون - وفقا لهذه القوانين - بما يخص الوحدات التى يقيمون فيها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة . ولهذا الزم المشرع في القانون المذكور سلاك

المقتارات بتخفيض القيمة الاجلارية للسكان بما يعادل ما خصص للوحدات السكنية من اعفاء ضريبي .

وغنى عن البيان انه اذا كان ملك احدى الوحدات بالمقار هو شاعلها هي نفس الوقت فانه يمنع بالاغفاء انشار اليه لكونه المنظم - في هذه الحالة - باداء الضريبة العقارية الاصلية والاضافية ، ومن ثم يحق له الاستفادة من الاعفاء الضريبي المقرر لشاغل الوحدة بالشروط والضوابط المقررة في القانون سالف الذكر .

وبالنسبة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ : فقد نص في المادة (٦٦) منه على أن يعفى شاغلو المسكن من اداء الضريبة العقارية الاصلية او الاضافية - بحسب الاحوال - اذا كن متوسط الاجار الشهري للغرفة الواحدة فيها في حدود نصلب مالى معين ، وعلى ذلك فان كان مالك احدى الوحدات بالمقار هو شاعلها في ذات الوقت فله ايضا التمتع بالاغفاء المذكور وبذات الشروط .

واخيراً وفيما يتعلق بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ : فقد نص في المادة (١١) منه بان يعفى ملاكو وشاغلو المباني المؤجرة لأغراض السكنى من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ، متى توافرت الشروط المقررة لتطبيق الاعفاء . واذا جاء النص صريحا على اعفاء هؤلاء الملاك من تلك الضرائب ، فلا وجه لصرمانهم من التمتع به بمقولة ان المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد قصرت الاعفاء على شاغلي الوحدات السكنية . اذ العبرة بما جاء صراحة بالنص القانوني وليس بما جاء بمذكرته الايضاحية ببراعاة ما ادخل من تعديلات على النص بمصرفه مجلس الشعب على خلاف ما ورد بالمذكرة الايضاحية التي كانت تبين اهداف القانون عندما كان مجرد مشروع مقترح من الحكومة .

الذات

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استفادة ملاك الوحدات بالمقتارات المبنية (اصحاب شقق التليك) من الاعفاءات الضريبية المقررة بالقوانين ارقلم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك بالشروط الواردة في هذه القوانين وعلى النحو السالف بيانه .

(فتوى رقم ٥٩٠ في ١٩٩٠/٦/٦ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١٣٥/٢/٧) .

(٢٨٦)

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

أفارة محلية - أفارة وتشغيل المرافق المحلية - المرافق ذات الطبيعة الخاصة .
(هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة)

المادة (٧) من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - تختص وحدات الادارة المحلية بإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في دائرتها ونيط بها في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وذلك فيما عدا المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة - طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة نقل المشرع اختصاص وحدات الادارة المحلية بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد الى الهيئة القائمة على المجتمعات العمرانية وذلك الى ان يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى الوحدات المحلية - مرفق الحاجر عاد بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥ الذى القى بمقتضاه قراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ الى وضع الاول قبل صدور القرار الذى باعتباره من المرافق المحلية لا المرافق ذات الطبيعة الخاصة وتختص الوحدات المحلية بدائرتها وتشغيلها - تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة مرفق الحاجر الى ان يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى وحدات الادارة المحلية - اساس ذلك : ان اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في هذا الشأن مستمد من اختصاص الهيئات - تطبيق .

يبين للجمعية العمومية أن قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ينص في المادة ٢ منه على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في دائرتها . كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . وأن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على انه « الى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى الحكم المحلى طبقاً لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون . يكون للهيئة والأجهزة والوحدات التي تتبعها في سبيل مبدئياً اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً بالوحدات المحلية . كما يكون للهيئة الموارد المالية المقررة للهيئات .

كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإدارة وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة

ومشروعات وأعمال وإبينة ومرافق وحجيات وذلك كله وفقا للقوانين واللوائح والقرارات السارية . وأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في مادته الأولى على أن « يعتبر مرفق المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون الحكم المحلي » ، وأن هذا القرار قد ألقى بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ الذي نصت مادته الأولى على ذلك صراحة .

والمستفاد من ذلك — حسبما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية — جلسة ١٩٨٦/٢/٥ ملف رقم ٢٥٥/١/٥٤ أن المشرع أخص وحدات الإدارة المحلية بإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في دائريها ، ونطاقها في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات ، التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وذلك فيها هذا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ، ويصدر قانون المجتمعات العمرانية الجديدة . فقد فصل المشرع اختصاص وحدات الإدارة المحلية بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد إلى الهيئة القائمة على المجتمعات العمرانية وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الوحدات المحلية .

وإذا كان ذلك ، وكان مرفق المحاجر يعد حتى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه من المرافق العامة المحلية وما يترتب على ذلك من آثار أهمها اختصاص وحدات الإدارة المحلية بإدارة هذا المرفق إلا أنه يصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه والذي تنبأ بالتحديد للطبيعة القانونية لمرفق المحاجر فاعتبره من المرافق ذات الطبيعة الخاصة فله اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار يخرج مرفق المحاجر من اختصاص المحليات شأنه في ذلك شأن المرافق القومية وتنقل تبعيته إلى وزارة الصناعة باعتبارها القائمة على هذا المرفق طبقا لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، وبالتالي ينحصر اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن إدارة هذا المرفق باعتبار أن اختصاصها في هذا الشأن يستند من اختصاص المحليات . . . وإذا كان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر بعد ذلك القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه الذي ألقى بمقتضاه قراره رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ ، فإن الحال تعود إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى فيعود مرفق المحاجر إلى وضعه الأول باعتباره من المرافق المحلية لا المرافق ذات الطبيعة الخاصة ، التي تختص الوحدات المحلية

بإدارتها وتشغيلها * ومن ثم ، تنتقل السلطات والصلاحيات المقررة لهذه الوحدات إلى الهيئة القومية على المجتمعات الجديدة في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى وحدات الإدارة المحلية .

ولما كان ما تقدم ، فإن الاختصاص بإدارة وتشغيل المحاجر الواقعة في دائرة مدينة العبور بمحافظة القليوبية ينمق لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزتها .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص جهاز مدينة العبور بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة واستغلال المحاجر الواقعة في دائرة المدينة بمحافظة القليوبية وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى المحافظة .

(فتوى رقم ٥٩١ في ١٩٩٠/٦/٦ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ٧٧٨/٢١/٧٥) .

(٢٨٧)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

حيثات عامة - الهيئة المصرية العامة للصحة - حساب الحد الأعلى للأجور .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وحيثات القطاع العام وشركاته - حساب الحد الأعلى للأجور على أساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة مع إجراء تعديلاته في شهر ديسمبر من كل سنة - لا اجتهد أمام مراجعة النص ووضوحه - حساب الحد الأعلى للأجور لن تنتهي نحتة خلال السنة يكون على أساس الحد الأعلى المقرر قانونا في سنة ميلادية كاملة - تطبيق .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات على أن « يضخ مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكلفات أو حوافز أو باى صورة أخرى » . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وحيثات القطاع العام وشركاته على أنه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو باى صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو باى صورة أخرى ... »

وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة .. » .

ومفاد ما تقتض أن المشرع خاط في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه بمجلس الوزراء سلطة تحديد الحد الأعلى للأجور وما في حكمها للعاملين في الحكومة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليه ، وتنفيذا لهذا التفويض أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم

٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الأعلى لمجموع ما يجوز أن يتقاضاه أى من العاملين المخاطبين بأحكامه بأية صفة وبأية صورة بمبلغ عشرين ألف جنيه سنوياً وقضى بحسابه هذا الحد الأعلى على أساس ما يستحق للمعامل فى سنة ميلادية كاملة وعلى أن تجرى المحاسبة فى شهر ديسمبر من كل عام .

ومن حيث إن المشرع نص صراحة فى المادة الثالثة من القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه على حساب الحد الأعلى للأجور على أساس ما يستحق للعامل فى سنة ميلادية كاملة مع إجراء محاسبته فى شهر ديسمبر من كل سنة وكلفت القاعدة أنه لا إعتقاد فى حالة صراحة النص ووضوحه ومن ثم تكون العبارة فى جميع الأحوال فى حساب هذا الحد الأقصى بمجموع ما يستحق للعامل فى سنة المحاسبة سواء تحقق ذلك الأيراد المستحق للعامل بصفة دورية ومنظمة ومقادير متساوية أو بمقادير متباينة بصفة أصلية أو عرضية أو استحق له دفعة واحدة وسواء تحقق هذا الأيراد أو الدخل فى بداية السنة أو فى نهايتها فالأمر سريان باعتبار أن وحدة الحساب الزمنية التى اعتمد بها المشرع هى السنة الأيلادية الكاملة وبناء عليه فإن القول بتقسيم الحد الأعلى للأجور المسحوق به قانوناً عند إجراء المحاسبة على أساس عدد أشهر السنة الأيلادية أو على أساس نسبة المدة التى قضىها العامل فى الخدمة بالنظر إلى سنة المحاسبة إذا ما تركت الخدمة قبل نهاية هذه السنة لأى سبب من الأسباب يتعارض مع صراحة النص ويتضمن تحديداً وتقيداً لتقبة الدخل الشهرى الذى يجوز أن يستحق للعامل شهرياً وهو أمر لا سند له من القانون ويجالى الواقع فى كثير من الأحيان تقبىة الدخل الشهرى بالقسبة لبعض الطوائف من العاملين تحفظ باختلاف ما يؤدونه من أعمال ومن ثم عانته من غير الخبول تقبىة هذا الدخل بحدود معينة مادام ما يستحق للعامل فى نهاية العام لا يجوز الحد الأعلى للأجور المقرر قانوناً من ذات العام ذلك أن هذا

لا يخلو العلم الذى صدر به ولا يقال من ذلك أن الجمعية العمومية التى تسمى الفتوى والتشريع سبق أن انتهت بحلقتها المنعقدة فى ١/٤/١٩٨٧ بالبيان حيثما لم الأعلى لما يجوز أن يحصل عليه العامل خلال السنة الأيلادية ١٩٨٦ يبدأ اعتباراً من ١/٥/١٩٨٦ وحتى ١٢/٣١ من ذات العام ذلك أن هذا الفتوى قد صدرت لبيان كيفية المحاسبة خلال العام الذى صدره قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه والذى بدأ العمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١/٥/١٩٨٦ فلم يتضمن مبدأ عاماً لكيفية المحاسبة طوال مدة نفاذ القرار المشـ

اليه انما اقتصر الامر فقط على بيان كيفية اجراء تلك المحاسبة في المدة من تاريخ العمل بذلك القرار وحتى نهاية العام الذي صدر فيه .

وترتيا على هذا تقدم ولما كين الثابت ان التعامل المعروضة حالته قد انتهت خدمته لبلومه السن المقررة لانتهاء الخدمة في ١٩٩٠/١/٣٠ ومن ثم فانه يتمين الا يجاوز ما استحق له خلال الفترة من بداية العام الميلادي وحتى انتهاء خدمته الحد الاعلى للأجور المقرر قانونا البالغ مقداره عشرين الف جنيه سنويا وذلك عند اجراء المحاسبة في نهاية العام .

الخلاصة

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان حسب الحد الاعلى للأجور لن تنتهى خدمته خلال السنة يكون على اساس الحد الاعلى المقرر قانونا في سنة ميلادية كاملة .

(فتوى رقم ٥٤٥ في ١٩٩٠/٥/٢٧ جلسة ١٦/٥/١٩٩٠ ملف رقم ١١٩٧/٤/٨٦) -

(٢٨٨)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

عاملون مدنيون بالدولة - اجازات - اجازة اعتيادية - المقابل التقنى لرصيد الاجازات
الاعتيادية .

المادة (٦٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة للمحل
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - حدد المشرع كيفية تمويض من انتهت خدمته دون استغلال
متجدد لرصيد من الاجازات الاعتيادية ايا كان سبب تكوين هذا الرصيد - يتم منحه أجره
الأساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر - حق العامل
في تكرار صرف مقابل رصيد اجازاته الاعتيادية المستحق له عند انتهاء خدمته لا يتقيد
الا بعدم تجاوز الحد الأقصى المقرر له وهو ثلاثة أشهر طوال مدة حياته الوظيفية ايا كان
عدد مرات انتهاء خدمته - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتاها السابقة الصادرة بجلسته
١٩٨٧/٢/١٨، وننتي ننتهت للمناسيب الواردة فيها الى ان استحقاق
العامل لمقابل الرصيد المشار اليه بحده الأقصى انما يكون لمرة واحدة
طوال مدة حياته الوظيفية وتبينت أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « للعامل الحق في اجازة بأجر كامل في أيام
عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس
الوزراء . . . » .

ونفس المادة (٦٥) من ذات القانون على أن « يستحق العامل
اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطلات
الاعياد والمناسبات الرسمية فيما عدا العطلات الأسبوعية وذلك على
الوجه التالي :

١ - ١٥ يوما في السنة الاولى وذلك بعد مضي ستة أشهر من
تاريخ تسلمه العمل .

٢ - ٢١ يوما لمن أمضى سنة كاملة

ولا يجوز تقصير أو تأجيل الاجازة الاعتيادية أو انهلؤها الا لأسباب
خدمية تقتضيها مصلحة العمل .

ويجب في جميع الأحوال التصريح بالاجازة اعتيادية لمدة ستة أيام
متصلة . ويحتفظ العامل برصيد اجازته الاعتيادية على انه لا يجوز

أن يحصل على أجازة اعتيادية من هذا الرصيد بما يجاوز ستين يوما في السنة بالإضافة الى الأجازة الاعتيادية المستحقة له عن تلك السنة .
 فإذا انتهت خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الأجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الأساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثلاثة اشهر .

ومفاد ما تقدم أنه ولئن كانت الأجازة الاعتيادية المخفوعة الأجر تعتبر طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حعا لشامل وأمر ضروريا لاستعادة نشاطه ولا يجوز حرمانه منها إلا أن المشرع نظم بالقانون المشار اليه أوضاع وشروط الحصول على هذه الأجازة بما يضمن حق العامل وبما لا يخل بذات الوقت بحسن سير وانتظام العمل فحدد مدة الأجازة السنوية التي يجوز له الحصول عليها بحيث تختلف باختلاف مدة خدمته ومنح السلطة المختصة حق تحديد الوقت الذي يجوز فيه التصريح للعامل بالقيام بأجازته الاعتيادية وذلك بما يتفق مع طبيعة وظروف العمل بكل جهة على أنه أوجب عليها في جميع الأحوال ضرورة التصريح للعامل بأجازة اعتيادية سنوية لمدة ستة أيام متصلة كما نظم أيضا كيفية ترحيل رصيد الأجازات المتجمدة للعامل خلال مدة خدمته من عام الى آخر وحدد مدة الأجازة التي يجوز له الحصول عليها من ذلك الرصيد في سنة واحدة بحيث لا تتجاوز ستين يوما بالإضافة الى الأجازة الاعتيادية المستحقة له عن تلك السنة وكذلك الآثار المالية المترتبة على عدم استنفاد هذا الرصيد عند انتهاء الخدمة وذلك بأن يتم تعويض من انتهت خدمته دون استنفاد بتجديد رصيده من الأجازات الاعتيادية أيا كان سبب تكوين هذا الرصيد أي سواء كان راجعا الى عدم حصول العامل على الأجازة السنوية المقررة له بسبب ظروف العمل أو بسبب ظروفه الخاصة وذلك بأن يتم منحه أجره الأساسي بما لا يجاوز أجر ثلاثة اشهر .

وإذا كان المشرع قد ربط استحقاق هذا العامل بانتهاء الخدمة دون تحديد سبب هذا الانتهاء فإنه قد وضع حدا أقصى لما يجوز أن يتقاضاه بحيث لا يجاوز أجره الأساسي عن ثلاثة اشهر .

ولما كان تجديد رصيد الأجازات المشار إليها لا يتحقق طبقا للمجرى المعادى للآلور وطبقا للنظام المقرر للأجازات إلا بعد حياة وظنيية طويلة تسمح بتكوين ذلك الرصيد ومن ثم فإن إرادة المشرع تكون قد اتجهت بطبيعة الأمر الى جعل المقابل المقرر قانونا عن تجديد رصيد

الإجازات المشار إليها بحده الأقصى هو غاية ما يمكن صرفه للعامل طوال مدة حياته الوظيفية عند انتهاء خدمته .

وبعبارة أخرى فإن من انتهت خدمته لأي سبب كان وحصل على الحد الأقصى لذلك المقابل لا يجوز له إذا أعيد تعيينه وانتهت خدمته مرة أخرى أن يحصل على أي مقابل عما يكون قد تجدد له من الإجازات الاعتيادية عن مدة خدمته الثانية إما إذا كان ما حصل عليه عند انتهاء مدة خدمته الأولى أقل من الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه يجوز له عند انتهاء خدمته في المرة الثانية أن يصرف ما يستكمل به قسك الحد الأقصى إذا ما كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك .

والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بهذا المساواة بين العاملين المتساوين في الحقوق والمراكز القانونية ، فقد يكون انتهاء خدمة العامل في إحدى المرات لسبب يرجع إلى سلوكه غير الجسيم ويترتب على تكرار الصرف في هذه الحالة دون مراعاة الحد الأقصى أن يكون وضع هذا العامل أفضل من ذلك الذي استمر بالعمل ولم تنته خدمته إلا بالاحالة إلى المعاش لبلوغه السن القانونية كما أن مثل ذلك القول قد يدفع بالعامل إلى التضيعة بإجازاته من أجل الحصول على ذلك المقابل وهي نتيجة غير منطقية لم يقصدها المشرع أو نتيجة إلى إرادته فضلاً عما يؤدي إليه ذلك من إهدار الحكمة التي من أجلها صدرت تلك الإجازات وهي الحكمة التي تتمثل في ضرورة تجسيدها كغسل المعامل .

وبناء عليه فإنه لكل الاعتبارات المتقدمة فإن حق العامل في تكرار صرف مقابل رصيد إجازاته الاعتيادية المستحق له عند انقضاء خدمته لا يقتضي إلا بعدم تجاوز الحد الأقصى المقرر له وهو ٢ أشهر طوال مدة حياته الوظيفية أيما كان عدد مرات انتهاء خدمته .

الخلاصة

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أنه من الجائز تكرار صرف المقابل النقدي لرصيد الإجازات الاعتيادية عن مدة الخدمة إلا أنه لا يجوز أن يتجاوز مجموع ما يصرف من هذا المقابل أجره الأساسي من ثلاثة أشهر طوال المدة الخدمية .

(فتوى رقم ٥٤٧ في ٢٧/٥/١٩٩٠ - جلسة ١٦/٥/١٩٩٠ ملف رقم ٨٦١/ج/٣٣٦)

(٢٨٩)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

هيئات قضائية - أعضاؤها - انتهاء الخدمة - معاش - تأمين اجتماعي .

المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، المادة رقم ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ - استبقاء أعضاء الهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلال العام القضائي حتى انتهاء هذا العام لا يعد هذا للخدمة أو استمرارها لها بعد سن الستين - هذه الفترة لا تنسب في المعاش ولا تدخل بالتأجيل ضمن مدة الاشتراك في التأمين - لا يغير من ذلك مرسوم القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي بإضافة الوزراء ونواب الوزراء الذين شغلوا منصب الوزير أو نائب إلى الفئات المستثناة من حكم المادة الأخيرة من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي في أول صدوره عام ١٩٧٥ - لا تسري هذه الأحكام على أعضاء الهيئات القضائية الذين قضت المحكمة الدستورية العليا بمطاعتهم معاملة الوزراء ونواب الوزراء من حيث المعاش - أساس ذلك : ورود هذا الحكم الجديد في قانون التأمين الاجتماعي الذي يعتبر في مظلة قانونا عاما ولا تسري أحكامه على أعضاء الهيئات القضائية إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المنظمة لتشيدهم - تعارض هذه الأحكام مع النص الصريح الوارد في القوانين الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي نصت مادته رقم (٦٩) على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات ، لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من تجاوز عمره الستين سنة ميلادية » وقد استبدل بهذه المادة نص المادة الحالي بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ - حيث أضاف المشرع الفقرة الثانية من المادة (٦٩) بهذا التحديل - والتي تنص على أنه « ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفقرة من الأول لكوبر إلى أول يوليو - فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقرير المعاش أو المكافأة » كما استعرضت اللجنة فصل البند (ثانيا) من قواعد تطبيق الجدول المرتباض الملحق بالقانون المنظم للسلطة القضائية التي تنص على أن « تعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش » ونصت الفقرة الأخيرة من ذات القواعد - المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه « يستحق الموظف الذي يبلغ مرتبه نهاية مرتبة الوظيفة التي يشغلها - المزاولة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يتجاوز مرتبة نهاية المرتبة بالوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالتدريج

المقررة لهذه الوظيفة « كما استعرضت الجمعية المادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى نصت على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى عضواً بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية » وأصبحت تنص بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بالاضلعة الى الأحكام السابقة على أنه « ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فإنه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة » ونص البند ثانياً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش » واستعرضت الجمعية أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الذى نصت مادته رقم (٢١) على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذى شغل منصب وزير ونائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه » ونصت مادته رقم (٤٠) المستبعدة اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه « إذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لأحكام هذا التأمين أو لأحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقاً لقانون ، يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (١٨) أيهما سبق .. »

ولا تسرى أحكام هذا التأمين فى شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه الستين وذلك مهماً عدا من تمدد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار إليهم فى البند (١) من المادة (٢) وكذلك للحالات المنصوص عليها فى المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش فى هذه الحالة من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة » .

كما استعرضت الجمعية قرار المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم (٣) لسنة ٨ ق الذى قضى — للأسباب الواردة فيه بأنه « فى تطبيق أحكام المادة (٢١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة للوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجرة المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس

محكمة النقض كما يعتبر نقيب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نقيب الوزير ويمثل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المخفض وذلك بمقدار بلوغه المرتب المقرر لنقيب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتب الممثل في الحالين أملا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

وقد انتهت الجمعية الى أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استبقى بمقتضى التعديل الذي أدخله على أحكام المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتعديل الذي أدخله على أحكام المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان بالخاصة عضو الهيئة القضائية الذي يبلغ سن الستين خلال العام القضائي حتى انتهاء هذا العام (١) مستهدفا وفقا للناظر من الأعمال التحضيرية لقانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة تحقيق حسن سير العمل خلال السنة القضائية بالمعالم وبغيرها من مجالات العمل في الهيئات القضائية المختلفة وعدم اضطرابه خلال السنة القضائية نتيجة لانتهاء خدمة بعض أعضائها ببلوغ سن الستين خلالها وبناء على صريح عبارة النصوص والحكمة التي تغياها المشرع من استبقاء الأعضاء بالهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلالها فإن هذا الاستبقاء — حسبما استقر عليه افتاء هذه الجمعية وقضاء المحكمة الإدارية العليا — لا يعد (٢) مدا للخدمة أو استمرارا لها بعد سن الستين فالمرکز التقاعدي يتحدد — في هذه الحالة — حتما وبقوة القانون فور بلوغ سن الستين ولا يغير من ذلك أن يبقى العضو في الخدمة بعد بلوغه هذه السن لحين انتهاء السنة القضائية ومن ثم فلهذه الفترة لا تصب في المعاش ولا تدخل بالتالي ضمن مدد الاشتراك في التأمين وذلك وفقا لصريح عبارات نصوص قوانين الهيئات القضائية التي قضت بعدم حساب تلك المدة في تقدير المعاش أو المكافأة .

(١) الفكرة الاصلية المقترحة لمشروع قانون رقم ٤٩ و ٥٠ لسنة ١٩٧٢ النشرة

القانونية العدد السابع يوليو سنة ٧٣ وملحق أكتوبر من ٢٢٨١ ومن ٢٢٨٩ .

(٢) فتوى الجمعية المعمومة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦ ملف رقم ٤٢٣/٣/٨٦

وقتوى الجمعية رقم ٥٠١ بتاريخ ٩٠/٣/٩٩ ملف رقم ٨٤٣/٤/٨٦ وقتوى الجمعية

رقم ٥٢١ بتاريخ ٨٠/٤/٩٠ ملف رقم ٢٣٧/١/٨٦ حكم المحكمة الادارية العليا في

الطن رقم ٦ لسنة ٢٧ في الصادر بجلسته ١٣/١٢/١٩٨١ .

ولما كان قانون التامين الاجتماعى فى اول صدوره عام ١٩٧٥ يتفق وحكم المادة (٦٩) من قانون السلطة القضائية والمادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة حيث كانت الفقرة الأخيرة من نص المادة (٤٠) منه: مقرر ايقاف الانتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ببلوغ المؤمن عليه سن الستين وقد ورد هذا الحكم علما لجميع المؤمن عليهم فيما عدا أفراد الهيئات المستقلة الذين ليس منهم أعضاء الهيئات القضائية ولا الوزراء أو من هم فى درجتهم أو من يعملون متعلقينهم .

وحيث انه قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التامين الاجتماعى وبغير اضافة بعض الفئات الى الفئات المستثناة من حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) سالفه البيان والنص تشمل المحاملين بالمادة (٢١) من ذات القانون أي الوزراء ونواب الوزراء الذين شغلوا منصب الوزير أو نائب الوزير وبالتالي فقد اصبح يحق لهؤلاء الاستمرار فى الانتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء رغم تجاوزهم سن الستين ومن حيث ان هذا التعديل لا يعبر عن سلامة ما سبق ان استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية واحكام المحكمة الإدارية العليا على النحو سالف البيان وذلك لورود هذا الحكم الجديد فى قانون التامين الاجتماعى الذى يعتبر فى مجاله قانونا عاما ولا تسرى احكامه على أعضاء الهيئات القضائية الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين المنظمة لشئونهم يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التامين الاجتماعى من انه يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، وبالتالي فانه حيث لا يوجد ثمة شك فى قوانين الهيئات القضائية تعتبر قوانين خاصة فيما تضمنته من احكام بالنسبة لمن تسرى عليهم من أعضاء هذه الهيئات ، وحيث إن ما ورد فى الفقرة الأخيرة من نص المادة (٤٠) من قانون التامين الاجتماعى سالفه البيان من استمرار انتفاع المؤمن عليه الذى يشغل منصب الوزير أو نائب الوزير بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بعد بلوغه سن الستين واستمراره - بالتالى فى سداد الاشتراكات المقررة لحين انتهاء خدمته - مقتضاه ان هذه الاحكام تسرى على من يشغل أحد هذين المنصبين من الوزراء ونواب الوزراء أعضاء بمجلس الوزراء لحكمة استلها أنه طبقا للطبيعة السياسية لهذه الوظائف فان المواد (١٥٣) الى (١٦٠) من الدستور فانه لا يشترط فى الوزير أو نائب الوزير الا ان يكون منزه عن أية الحصة الأدنى عند تعيينه وهو ٢٥ سنة ميلادية وهو لا يحال الى التقاعد بناء على ذلك ولا يحظر تعيينه بعد بلوغ سن الستين ينص خاص ولكن هذه الاحكام سواء بنصها أو بمقتضى المحكمة

(٢٩٠)

(جريدة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - اختصاصها - صاحب الصفة في طلب الرأي (دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة) .
المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها بالنص هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات بين الجهات المشار إليها - يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - أساس ذلك - الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين .

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها في البند د من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات بين الجهات المشار إليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون ، وأن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - فالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ولما كان النزاع المثلل قد عرض على الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع عن طريق مفوض مصلحة الجمارك بالقاهرة ، وهو

ليس صاحب صفة في تمثيل مصلحة الجبارك التي يمثلها رئيسها ، لأن النزاع يكون مقدما من غير ذي صفة ما يتمين معه عدم قبوله .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مجلس قبول النزاع .

(فتوى رقم ٥٨٧ في ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ١٩٩٠/٥/١٦ ملف رقم ١٤٧٥/٢/٣٢) .

(٢٩١)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

بذلك دبلوماسي والمصلح - ترتيب الأهمية بناء على حكم في ديموي تسوية (قرار
إداري - خصصة .

- قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - عدم تعرض الحكم
في دعوى تسوية حالة وظيفية لانفاء أية قرارات إدارية تتعلق بموضوع الحق المطالب به
بمؤاده أن تنفيذ هذا الحكم وآثاره المباشرة تقتصر في التزام جهة الإدارة بإرجاع ترتيب
القيمة المحكوم لها في أدنى درجات وظائف السلوك الدبلوماسي « وظيفة ملحق » - ليس
من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب الأهمية في درجات الوظائف الأعلى بشكل تلقائي -
حتى وإن كان للحكم لها قد طابا ذلك في صحيفة الدعوى - إذ أن هذا التعديل يعد
بمشابهة ضمن بانفا قرارات الترقية التي تمت إلى هذه الوظائف دون مراعاة الأهمية الجديدة
التي استقرت بموجب الحكم - مواعيد واجبات الطعن القضائي (على القرارات الإدارية
التي لها) طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور
الحكم في دعوى التسوية - إذا قضى المحكم له عن التقليل والكله دعواه في المواظبة
القراره فإن تلك القرارات اكتسبت طائلة تصحها عن أي إلغاء أو تعديل - تطبيق

استعرضت الجمعية العمومية الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإداري في الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ٢٢ ق بجلستة ١٣/٦/١٩٨٨
وقبضت أنه حكم في دعوى « تسوية حالة وظيفية » لكونه لم يتعرض
في منطوقه أو أسبابه لإلغاء أية قرارات إدارية تتعلق بموضوع الحق
المطالب به .

ولما كان الثابت - من الأوراق - أن وزارة الخارجية لم تطعن في
هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر طبقا لنص
المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فقد
أصبح حكما نهائيا خائرا لقوة الشيء المقضي فيه .

ومتى كان الحكم المعروض - وهو صادر في دعوى تسوية -
قد قضى في منطوقه « بأحقية المدعين و »
في أرجاع أفضليتهما على النحو الذي كتبا عليه في
وظيفة ملحق بوزارة الخارجية بين دفعة تعيينهما مع ما يترتب على
ذلك من آثار .. « وجاء بالأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا
« وذلك بأن يكون ترتيب المدمى (الأول) في الأهمية الثامن والعشرين
والمدمى (الثاني) الثامن عشر » . فإن مقتضى تنفيذ هذا الحكم

والأثر المباشرة تختص في التزام جهة الإدارة بلرجاع ترتيب اقدمية المحكوم لها في احدى درجات وظائف السلك الدبلوماسي « وظيفة ملحق » على النحو الذى بينه الحكم وصرف الفروق المالية لها - ان وجدت - وليس من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب اقدميتهما في درجات الوظائف الاعلى بشكل تلقائى - حتى وان كان المحكوم لها قد طلبا ذلك فى صحيفة الدعوى - اذ إن هذا التعديل بعد بمثابة طعن بالغاء قرارات الترقية التى تمت الى هذه الوظائف دون مراعاة اقدميتهما الجديدة التى استقرت بموجب الحكم ، وذلك يتطلب بحث كائنة الظروف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الادارية ومقارنة حالة المحكوم لها بحالة زملائها المرتقين . والثابت أن الحكم المذكور لم يتعرض لتلك القرارات سواء فى اسبابه او فى منطوقه ، وبالتالي فلا يعتبر من آثار تنفيذه المباشرة تعديل اقدمية المحكوم لها فى الوظائف الاعلى . الا ان هذا الحكم يفتح لها باب الطعن على القرارات الادارية المشار اليها .

والمستقر عليه - فى قضاء المحكمة الادارية العليا - أن مواعيد واجراءات الطعن القضائى طبقا للبادءة ٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه تبدأ فى هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم فى دعوى التسوية ، فينظم المحكوم له - كقاعدة عامة - من هذه القرارات خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم ، فان لم تستجب جهة الإدارة لتظلمه صراحة أو ضمنا ، فعليه أن يقدم دعواه خلال الستين يوما التى تتلوها . أما اذا تناحس المحكوم له عن التظلم واقامة دعواه فى المواعيد المقررة فان تلك القرارات تكتسب حصانة تعصمها من اى الغاء أو تعديل (فى هذا المعنى المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٦/٢/١٩٨٦) .

واذ لم يثبت من الأوراق - فى الحالة المعروضة - أن المحكوم لها قد تظلم او طعن بعد صدور حكم محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٨ - فى قرارات الترقية الى وظائف السلك الدبلوماسي التى تعطو وظيفة ملحق ، ومن ثم فان هذه القرارات تكون قد اكتسبت حصانة تمنع المساس بها ، وبالتالي فلا يجوز لها المطالبة بتعديل اقدميتهما فى هذه الوظائف .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اکثر المترتبة على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى

الدموى رقم ١٩٠١ لسنة ٢٢ ق بـجلسة ١٣/٦/١٩٨٨ تقتصر على تعديل اقدمية المحكوم لهما في وظيفة ملحق بوزارة الخارجية دون غيرها من الوظائف الأعلى ، وصرف الفروق المالية لها - أن وجدت - وذلك على النحو السالف بيّنته .

(فتوى رقم ٦١٦ في ١٦/٦/١٩٩٠ جلسة ١٦/٥/١٩٩٠ ملف رقم ٣٨/٣/٨٦) •

(٢٩٢)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

بنوك - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - صرف نسبة من الأرباح للمعلمين به .

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى تتوافر له - من الناحية الملويسوية - مقومات هيئات القطاع العام - أساس ذلك - إطلاق النظام القانونى المقرر لكل منهما فى عدة عناصر أساسية - نتيجة ذلك - البنك الرئيسى يعد من هيئات القطاع العام المنشأة بمقتضى قانون خاص - سريان أحكام قانون هيئات القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هيئات القطاع العام المنشأة بموجب قوانين خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه القوانين - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قضى صراحة بأن يكون للمعلمين بهيئات القطاع العام التى تباشر نشاطا بنفسها نصيب فى الأرباح التى تحتفظها تلك الهيئات - نتيجة ذلك - يعق للمعلمين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الحصول على نسبة من الأرباح التى يعطها البنك من الأرباح التى يوزعها بحدته ووفقا للشروط والوقايد المقررة فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر - تطبيق .

(إحالة - هيئات القطاع العام) .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٥) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات التى تنص على أن « تحول غروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة » . كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى التى تنص على أن « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة تابعة لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى » ويتبع وزير الزراعة . وتتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى ، « وتسمى بنوك التنمية الزراعية » وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها ، وتتولى هذه البنوك طبقا لما يقرره البنك الرئيسى وحدات تابعة لها فى المدن والقرى تسمى بنوك القرى .. » والمادة (٥) من ذات القانون التى تنص على أن « تعتبر أموال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى أموالا مملوكة للدولة بملكية خاصة » . والمادة ٧ منه

التي تنص على أن « تتكون موارد البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى من :

١ - حصيله أوجه النشاط التي يباشرها .

٢ -

٥ - صافى أرباح البنوك التابعة له بعد اقتطاع ما مقرر تكوينه من احتياطات ومخصصات » . والمادة (١٢) التي تنص على أن « يتولى البنك الرئيسى التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الجمهورية ومتابعة برامجها ورقابة تنفيذها فى اطار السياسة العامة للدولة » ، والعمل على تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الانتاج سواء بالاستيراد أو من الانتاج المحلى ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل . كما يتولى وضع سياسة دعم المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون وتقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات الزراعية على اختلاف أغراضها والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد في مجالات نشاط البنك » والمادة (١٥) التي تنص على أن « يخول مجلس ادارة البنك الرئيسى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة للبنوك التابعة له وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية ... » . والمادة (٢٠) التي تنص على أن « تسرى على البنك الرئيسى والبنوك التابعة له احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرى وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون » .

وكذلك استعرضت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العلم وشركاته التي تنص على انه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون الاخلال بما تضمنته القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية من أنظمة خاصة لبعض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العلم وتسرى أحكامه على هذه الهيئات فيما لم يرد به نص خاص في تلك القوانين أو القرارات » . والمادة (١) من القانون المذكور التي تنص على أن « تقوم هيئات القطاع العلم في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومى والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة وضطلعها .. » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تنشأ هيئة القطاع العلم بقرارين

من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من
أشخاص القانون العلم ويحدد القرار الصادر بالتشريع :

١ —

٤ — مجموعة الشركات التي تشرف عليها وتحدد على أساس
تمثيل أنشطتها أو تشابها أو تكليفها ، ويؤول إلى الهيئة صافي حقوق
الدولة في هذه الشركات ، ويجوز أن يعهد قرار إنشاء الهيئة إليها
بمباشرة نشاط معين بنفسها ... » ، والمادة (٤) منه التي تنص
على أن « تتكون موارد هيئة القطاع العلم من :

١ — نصيبها في صافي أرباح شركاتها التي ينقرر توزيعها .. »
والمادة (٨) التي تنص على أن « ... يختص مجلس إدارة الهيئة
بالنظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة عرضه
على المجلس من مسائل تتعلق بالهيئة أو بالشركات التي تشرف عليها
وكذلك بما يأتي :

١ — إقرار الخطط والأهداف العامة لكل شركة أو لمجموعة من
الشركات التي تشرف عليها طبقا للسياسة العامة للدولة وفي إطار خطة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ٠٠ » والمادة (١٤) التي تنص
على أن « ... وتعتبر أموال الهيئة من الأموال المملوكة للدولة
ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشائها... »
والمادة (١٦) التي تنص على أن « ... كما يسرى حكم المادة (٤٢)
من هذا القانون على العاملين بهيئات القطاع العلم التي تبشر النشاط
بنفسها ، وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس
الوزراء » . والمادة ١٧ التي تنص على أن « شركة القطاع العلم وحدة
تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب أن تتخذ شكل الشركة
المساهمة » . والمادة ٤٢ التي تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة
نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه
واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ... » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٧٦ المشار إليه قد قرر تحويل المؤسسة المصرية العامة
للثمن الزراعي والتعاوني إلى هيئة عامة قابضة لها شخصية
اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي » ،
يقعها بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والمنشأة في شكل شركات
مساهمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . ويباشر

البنك الرئيسي بذاته دورا اقتصاديا هاما حيث يتولى التخطيط المركزي للائتمان الزراعي والتمويل التعاوني على مستوى الجمهورية ، ومتابعة برامجه ورقابة تنفيذه في إطار السياسة العامة للدولة والعمل على تمويل هذا الائتمان . كما يتولى التمويل والخدمات المصرفية للمؤسسات المحلية ومشروعات الجمعيات الزراعية على اختلاف أغراضها والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد في مجالات نشاط البنك . وكذلك يقوم بالإشراف على بنوك التنمية الزراعية التابعة له بالمحافظات والتي تتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها .

هذا ، وقد حدد المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه موارد البنك الرئيسي ومن بينها صافي أرباح البنوك التابعة له بعد اقتطاع ما تقرر تكوينه في احتياطات ومخصصات ، كما اعتبر أموال البنك أموالا مملوكة للدولة ملكية خاصة .

ولما كان قانون هيئات القطاع العام وشركائه رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ قد حدد دور هذه الهيئات في أنها تتولى في مجال نشاطها ومن خلال شركات القطاع العام « المساهمة » التابعة لها ، المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة . وقد منح المشرع في القانون المذكور تلك الهيئات الشخصية الاعتبارية واعتبرها من أشخاص القانون العام ، وأجاز لها أن تباشر بنفسها نشاطا اقتصاديا معينا طبقا للشروط والضوابط المقررة في قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها . كما حدد المشرع نطاق إشراف هذه الهيئات على شركات القطاع العام التابعة لها ، ونص على الموارد المالية للهيئات المذكورة ومن ضمنها حصة معينة في صافي أرباح شركاتها التي يقرر توزيعها ، واعتبر أموال الهيئات أموالا مملوكة للدولة الملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الجمهوري الصادر بإنشاء الهيئة .

وإذ يبين مما تقدم أن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي تتوافر له - من الناحية الموضوعية - مقومات هيئات القطاع العام التي تباشر نشاطا اقتصاديا معينا بنفسها والمنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، وذلك لاتفاق النظام القانوني المقرر لكل منهما في عدة عناصر أساسية منها : توافر الشخصية الاعتبارية العامة لهما ، ومزاوتهما لنوع من النشاط الاقتصادي في إطار السياسة العامة للدولة بشكل ذاتي ومن خلال الشركات المساهمة التي تتبعها ، وقيل لهما بالإشراف على هذه الشركات وتحديد أهدافها على التفصيل المقرر في

هذا الشأن . فضلا عن أن المشرع قد اعتبر أموالها من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة - كأصل عام - . ومن ثم فإن البنك الرئيسي يعد من هيئات القطاع العام المنشأة بمقتضى قانون خاص . ولما كان قانون هيئات القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ قد نص في المادة الثالثة من مواد إصداره على سريان أحكامه على هيئات القطاع العام المنشأة بموجب قوانين خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه القوانين .

وإذا لم يتضمن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر بإنشاء البنك الرئيسي المذكور أو القوانين المكملة له نصا يتضمن تحديد حصة من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطه الذي يزاوله بنفسه ، توزع على العاملين به ، ومن ثم يتمين الرجوع في هذا الخصوص إلى أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، والذي قضى صراحة بأن يكون للعاملين بهيئات القطاع العام التي تباشر نشاطها بنفسها نصيب في الأرباح التي تحققها تلك الهيئات ويتقرر توزيعها وذلك على النحو المبين تفصيلا بالمادتين ١٦ ، ٤٢ من القانون المذكور وبناء عليه فإن ذات الحكم المشار إليه يسرى على العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، فيحق لهم الحصول على نسبة من الأرباح التي يحققها البنك من الأنشطة التي يزاولها بذاته ووفقا للشروط والقواعد المقررة في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

الملك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لنسبة من الأرباح التي يحققها البنك عن الأنشطة التي يباشرها بنفسه ووفقا للقواعد المقررة لذلك في قانون هيئات القطاع العام وشركته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ .

(فتوى رقم ٦٣٧ في ١٩٩٠/٦/٢٥ جلسة ١٩٩٠/٥/١٦ ملف رقم ٦٣/٢/١٦) .

(٢٩٣)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

هيئات عامة - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - مقابل القطاع (اموال الدولة العامة والخاصة) (ازالة التمدد عليها) .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - طلب المشرع ضرورة أخذ رأى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالنسبة للمشروعات التي تليها جهات أخرى في حدود اختصاصها إذا ترتب عليها القطاع جزئياً منها أو كان من شأنها تلويث مياهها - حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قناة السويس والأراضي المحيطة بها كمساحة مائتي متر من شواطئها - اعتباراً من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الأراضي المحددة بقرار إنشائها وإليها وحدها يؤول مقابل الانتفاع بها - يتمتع كل الجهات الأخرى التمدد على الاختصاص المقرر لها في هذا الشأن لا يجوز التصرف في الأراضي المحيطة بالبحيرات الفرع حتى مسافة مائتي متر من شواطئها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وإزالة ما يقع عليها من تصديات بكافة الطرق - أساس ذلك : اعتبار هذه الأراضي المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في تاريخ إخضاعها لشراف الهيئة المذكورة من أموال المومن العام - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ أنط بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ازالة كافة التصديات والمخالفات التي تقع على للمسطحات المائية الشرف عليها وشواطئها بالطريق الإداري - استعمال هذه السلطة منوط بتوافر أساسها وتعلق دواعي استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو محاولة نصب - إذا لم يتوافر أو يتحقق سي من ذلك - كما لو كان واضح اليد يستند في وضع يده أو حيازته الى ادعاء بحق له ما يبرره من المستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق - فإنه لا يجوز للهيئة لإزالة الاعتداء إلا ان تلجأ الى القضاء لرفض هذه المستندات وإزالة مثل تلك المخالفات أو التصديات - تطبيق .

تنص المادة ٨٧ من التقنين المدني على أن « (١) تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

٢ - وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ... » .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على أن « تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم « الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ... » .

وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « تهف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومى فى مجال تنمية الثروة السمكية واقامة مشروعات التوسيع الإقضى والرأى فى هذا المجال ضمن اطار السياسة العامة والخطة العامة للدولة » .

وتنص المادة الثالثة على أن « للهيئة فى سبيل تحقيق اهدافها القيام بما تراه من أعمال ولها على الاخص :

١ - العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية

٢ - تنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار اليها فى البند رقم (١) من هذه المادة واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل على صيانتها وتنميتها وازالة التسميات والمضائفات الواقعة عليها او على شواطئها بالمطريق الادارى

١١ - ابداء الراى فى المشروعات العامة التى تقوم بها جهات أخرى فى حدود اختصاصها اذا ترقب عليها اقتطاع اجزاء من المسطحات المائية اذ كان من شأنها تلويث المياه .. » .

وتنص المادة الثانية عشر على أن « يكون للهيئة موزنة خاصة تتكون مواردها من : حصيلة استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٣) من هذا القرار » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ الصيد بها على أن « تحدد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها فيها على النحو الآتى :

اولا : البحر الاقلىبى المصرى فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس وبحيراتها .

ثالثا : الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر من شواطئها » .

ومفاد ما تقسم أن المشرع تحقيقاً منه لسياسة التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية أنشأ هيئة عامة اقتصادية أطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ناطقاً بها مهمة تنمية الثروة السمكية والقيام بمشروعات التوسع الأفقي والرأسي في هذا المجال ضمن إطار السياسة العامة والخطة العامة للدولة والعمل على استغلال مناطق الصيد والرباي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد بهذه المسطحات وإصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والحصول على مقابل استقلالها باعتباره يشكل أحد مواردها كما عهد إليها أيضاً بالعمل على صيانتها وتنميتها وتطوير مفتحاتها وإزالة ما يقع عليها أو على شواطئها من تعديات ومخالفات بالطريق الإداري وفي سبيل أحكام سلطاتها في الإشراف على تلك المناطق فقد تطلب المشرع ضرورة أخذ رأيها بالنسبة للمشروعات العلمية التي تقيها جهات أخرى في حدود اختصاصها إذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها أو كان من شأنها تلويث مياهها وذلك بالإضافة إلى سائر الاختصاصات الأخرى الواردة بقرار إنشاء الهيئة المذكورة ، هذا وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قناة السويس والأراضي المحيطة بها لمساحة ملأتى متر من شواطئها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية تقسم الفتوى والتشريع قد ذهبت بجلستها المنعقدة في ١٢/٩/١٩٨٧ إلى أن جميع الأعمال والتصرفات الصادرة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية يجب أن تستهدف غاية واحدة هي تنمية الثروة السمكية فإن استهدفت غاية أخرى أصبحت مخالفة لأحكام القرار الصادر بإنشائها وذلك عملاً بمساعدة تخصيص الأهداف التي تخضع لها الهيئات العلمية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه قد حدد في المادة الأولى منه المسطحات المائية والأراضي التي تختص الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالإشراف عليها واستغلالها بحيث تشمل كافة المسطحات المائية بجميع أنواعها والأراضي المحيطة فقط بالبحيرات دون المسطحات المائية الأخرى ، ومن ثم فلهذا اعتباراً من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الأغراض المحددة بقرار إنشائها وبها وحدها يؤول مقابل الانتفاع بها بحيث يتمتع على الجهات الأخرى التمديد على الاختصاص المقرر لها في هذا الشأن وذلك بمراعاة

عدم الإخلال بحق هذه الجهات في إقامة المشروعات العامة التي تتدخل في اختصاصها بشرط أخذ رأى الهيئة المذكورة اذا ترتب على اقامة تلك المشروعات اقتطاع جزء من المسطحات المشار اليها أو كان من شأنها تلويث المياه .

ومن حيث أن المسلم به وفقا لأحكام التقنين المعنى أن اكتساب المال الصفة العامة منوط بتوافر امرين أولهما أن يكون المال — عقارا أو منقولا — مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وثانيهما أن يتم تخصيص هذا المال للمنفعة العامة باحدى الطرق المقررة قانونا .

ومن حيث أن الأراضي المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر من شواطئها قد أخضعت لاشراف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وخضعت لتحقيق المنفعة العامة التي تضطلع بها الهيئة المذكورة وذلك بتنمية الاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية وإن هذه المساحة بحسب تحديدها تعتبر حاليا حرما للشاطئ وجزءا منه بحسب المسال طبعا لما هو معروف من تآكل وتراجع الشاطئ بمرور الزمن بفعل عوامل النخر الطبيعية ، ومن ثم تعد جميع الأراضي الداخلة فى نطاق المساحة المشار اليها والملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فى تاريخ اخضاعها لاشراف الهيئة المذكورة من اموال الدومين العام بحيث تسرى عليها كافة أوجه الحماية المقررة له من حيث عدم جواز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وإزالة ما يقع عليها من تعديلات بكافة الطرق .

ومن حيث انه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قد ناط بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ازالة كافة التعديلات والمخالفات التي تقع على المسطحات المائية المشرفة عليها وشواطئها بالطريق الإدارى إلا أن استكمال هذه السلطة منوط بتوافر أساسها وتحقيق نواعى استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو محاولة غصب فإذا لم يتوافر أو يتحقق شيء من ذلك كما لو كان واضح اليد يستند فى وضع يده أو هيازته الى ادعاء بحق له ما يبرره من المستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق فانه لا يجوز للهيئة لازالة الاعتداء إلا أن تلجأ الى القضاء لرفض هذه المستندات وإزالة مثل تلك المخالفات أو التعديلات .

ترتيا على ما تقدم ولما كان الشايت فى الحالة المعروضة أن السيد/

..... قد اشترى من مشروع استغلال وتنمية شاطئ فايد

س ط ف

التابع لمحافظة الاسماعيلية مساحة ٣ ٣ ٧ تقع داخل نطاسق

مساحة المائتي متر التي تشرف عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وأن الجهة المبينة قد أقرت في عقد بيع الأرض المشار إليها بملكيتهما للمعقار المبيع ملكية خاصة وتم تسجيل هذا العقد بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ دون أي اعتراض من جانب الشهر العقاري ومن ثم فإنه يتعين لا يمكن إبطال هذا العقد والاتجاه إلى القضاء لا يكون للهيئة المذكورة الحق في استرداد مقابل الانتفاع المستحق نظير أشغال السيد المذكور للأرض المشار إليها إلا بعد صدور حكم المحكمة المختصة في ذلك الشأن ويسرى هذا البند أيضاً بالنسبة لجميع المتصرف إليهم بعد تاريخ خضوع الأرض المشار إليها لإشراف الهيئة المذكورة ولو كانت التصرفات الصادرة إليهم قد تمت بعقود ابتدائية لم تسجل بعد .

الفصل

انتهى رأي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى ما يلي :
أولاً - عدم جواز التصرف في الأراضي المحيطة بالبحيرات المرة حتى مسافة مائتي متر من شواطئها باعتبارها من الأموال العامة .

ثانياً - أنه لا يجوز للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ليتسنى لها إزالة وضع اليد المشار إليه إلا أن ترفع الأمر للقضاء لإبطال هذه العقود مسجلة أو غير مسجلة .

ثالثاً - أنه لا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع المشار إليه إلا بعد صدور أحكام القضاء على النحو المبين غيباً تقدم وعلى ضوء ما سيقتضى به .

(فتوى رقم ٩١٨ في ١٦/٦/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٦/٦ ملف رقم ٧٠/١٧) .

(٢٩٤)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

القد - عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ - الاخلال بشروط التنفيذ - سلطة توقيع
جوانب على المتعاقد مع الادارة - غرامات التأخير .

- العقد شريعة المتعاقدين - تقوم قواعد مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه - يتعين
تنفيذه وفقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - القرارات التي يصدر
عليها في العقود الادارية توليها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حكم
بها - القضاء غرامات التأخير - امر منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة
على حسن سير المرافق العام والالتزام على تنفيذ شروط العقد - للجهة المتعاقدة سلطة تحديد
مبدأ حساب غرامة التأخير - وتحديد الاعمال التي تصب على اساسها غرامة التأخير - التوريد
غير المطابق للمواصفات يأخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير اذا لم يتم
توريد بديلها المطابق للمواصفات في الميعاد المحدد للتوريد بالمرة في قبول الاشياء
الوردية انما يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد الفحص والحماية بمعرفة اللجان المختصة -
وليس بالتسليم الابتدائي الذي يقصد به البسات كمية وعدم الاصناف الواردة وتاريخ
ورودها - تطبيق .

تبينت الجمعية العمومية ان الهيئة القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية قد تعاقبت عن طريق الممارسة مع جهاز مركز التدريب المهني
لشرطة القاهرة التابع لوزارة الداخلية على توريد ثلاثة انواع من الخراطيم
بالباشبوري يبلغ عددها ١٨٠ خرطومًا نظير قيمة اجمالية مقندارها
٣٢٦٢٠ ج وذلك لسد حاجة ادارة الدفاع والامن المدني وقد نص امر
التوريد الصادر للمركز المورد بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ على ضرورة التوريد
خلال شهر من اليوم التالي لصدور الامر المذكور وعلى ان يتم التسليم
بمخازن المركز ، وفي حالة التأخير في التوريد توقع على المورد غرامة
تأخير بواقع ١٪ عن كل اسبوع وبحد أقصى ٤٪ وأن الهيئة تطلب المركز
المورد بغرامة التأخير المستحقة عليه محسوبة على أسس اجمالي قيمة
عملية التوريد لعدم قيامه بتوريد الاصناف المطلوبة للمواصفات في الميعاد
المحدد .

ومن حيث ان المسلم به في مجالى القانونين العلم والخاص ان العقد
شريعة المتعاقدين بحيث تقوم قواعد مقام قواعد القانون بالنسبة
لطرفيه وانه يتعين تنفيذه وفقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه
حسن النية .

ومن حيث أن القضاء الإداري قد استقر على أن الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية توقعها جهات الإدارة من تلقاء نفسها دون حاجة إلى صدور حكم بها إذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها ولها أن تستنزل قيمتها من المبالغ التي عساهما أن تكون مستحقة له بموجب العقد دون أن تلتزم الإدارة بإثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد إثبات عدم حصول الضرر على اعتبار أن جهة الإدارة في تصديدها مدة معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير فاقترضاء غرامات التأخير أمر منوط بتقدير الجهة الإدارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق العام والقائمة على تنفيذ شروط العقد .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد ذهبت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٣/٨ في الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق أن للجهة المتعاقدة سلطة تحديد مبدأ حساب غرامة التأخير عن تأخر المفاوض في تسليم العمل في الموعد المحدد وتحديد الأعمال التي تحسب على أسسها غرامة التأخير ، فإذا كانت الأعمال التي تأخر المفاوض في تنفيذها تحول دون الاستفادة بالمشروع المتعاقد عليه على الوجه الأكمل تحسب غرامة التأخير على أساس قيمة صافي العملية أما إذا رأت الجهة الإدارية أن الأعمال المتأخرة لا تبلغ من الأهمية الحد الذي يحول دون استفادتها بالمشروع رغم تراخي المفاوض في تنفيذها يكون حساب الغرامة على أساس قيمة الأعمال المتأخرة فقط وتحديد ذلك يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة بغير معقب ، مادامت تستهدف الصالح العام .

ومن حيث أن التوريد غير المطابق للمواصفات يأخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير إذا لم يتم توريد بديلها المطابق للمواصفات في الميعاد المحدد للتوريد ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد رفضت قبول عدد ٥٠ خرطوما بالباشبوري ، ١٢٩ باشبوري من إجمالي كمية الخراطيم المطلوب توريدها والبالغ مقدارها ١٨٠ خرطوما وأن هذه الخراطيم لا يمكن استعمالها في الغرض الموردة من أجله بدون الباشبوري كما أوضحت بذلك إدارة الأمن والتماع المدني وذلك على الوجه الثابت بالأوراق وأن المركز المورد قد تراضى في سحب الأصناف المرفوضة وتورد بديلها المطابق للمواصفات في ١٩٨٧/٢/١ ومن ثم فله يحق للجهة المتعاقدة توقيع غرامة التأخير الملتق عليها بأثر التوريد ويكون ما قبلت به الهيئة المذكورة من حساب الغرامة المشار إليها على أساس القيمة الإجمالية للعملية أمر سليم ويتعلق

وأحكام القانون طالما أن عدم توريد الصنف المطلوب باجزائه المتكاملة يحول دون الاستفادة منه وهو أمر تقدره الجهة المتعاقدة ويتعين تبعاً لذلك إلزام المركز المورد بأداء غرامة التأخير المستحقة عليه والبالغ مقدارها ١٢٩٧٢٤ جنيه ولا يغير من ذلك القول بأن الجهة المتعاقدة قد رفضت الأصناف المشار إليها بعد أن سبق وقبلتها عند التسليم بمخازن المركز ذلك أن العبرة في قبول الأشياء الموردة إنما يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد الفحص والمعاينة بمعرفة اللجان المختصة وليس بالتسليم الابتدائي الذي يقصد به إثبات كمية وعدد الأصناف الموردة وتاريخ ورودها .

الملك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إلزام وزارة الداخلية (مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة) بأن تؤدي إلى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٢٩٧٢٤ جنيه .

(فتوى رقم ٦١٩ في ١٦/٦/١٩٩٠ جلسة ٦/٦/١٩٩٠ ملف رقم ١٩٧/٢/٢٢) .

(٢٩٥)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة - أعضاء مجلس الدولة - انتهاء الجلسة - إعادة خلال فترة الاستقالة -
 كيفية تحديد المعاملة المالية *

- المادة ١٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ - استقالة من تنتهي خدمته من السادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لتترك العضوية خلال العام القضائي حتى نهايته - لا تصيب لمدة من انتهاء الجلسة حتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو المكافأة المستحقة له - حكم المادة ١٢٣ المشار إليها جاء علما دون تأكيد ومطلقا دون تحديد - نتيجة ذلك : يسرى على جميع أعضاء مجلس الدولة ولو كان العضو يعمل في خارج المجلس ما دام أن عمله هذا رؤى أنه وظيفي الصلة بعمله في المجلس - العضو خلال هذه الفترة وإن كان شاغلا لوظيفته في المجلس إلا أنه لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية - نتيجة ذلك : يحصل العضو بالإضافة إلى المعاش على مكافأة توازي الفرق بين المعاش وبين المرتب والبدلات المقررة - من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استقالته - لا يستحق تلك المكافأة لتخالف مناهج استحقاقها بالنسبة له - تستقل الجهة التي رخص له بالعمل فيها بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية - إعادة العضو لشغل وظيفته أمين عام مجلس الوزراء - هو تصريح أو ترخيص بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتلقاه تماما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتصيا إليها - المعاملة المالية خلال فترة استقالته مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس - مؤداه أن يستحق المعاش المقرر وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - بالإضافة إلى المخصصات المقررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التي يظطلع بأعمالها - أساس ذلك : اعتبار هذه المخصصات هي البديل عن المكافأة التي يحصل عليها العضو في حالة استقالته بالعضوية في مجلس الدولة *

تنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو أعارتهم للتعليم بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصلحتها أو الهيئات العلمية أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للمشئون الإدارية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعاصر عن هذه الأعمال ٥٠٠٠٠ » وتتمس المادة ١٢٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عتقوا بمجلس الدولة من جلوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو لمانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير

المعاش أو المكافأة . وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أن : تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليهما على الباتين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبرا من أول أكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أسس المرتبت السواردة بهذين الجدولين » .

ومفاد ما تقدم أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه قد أجاز في المادة ٨٨ منه نخب وأعادة السادة أعضاء المجلس للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومجالسها وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليها وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية الذي له وحده حق تحديد المكافأة المستحقة للمعاش المنتخب أو المعار هذا وقد حدد القانون المشار إليه أيضا الاحالة الى المعاش بسن الستين غير انه مراعاة لحسن سير وانتظام العمل قضى باستبقاء من قنته خدمته من السادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لترك الخدمة خلال العام القضائي حتى نهايته شريطة ألا تحسب المدة من انتهاء الخدمة وحتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو المكافأة المستحقة له .

ومن حيث أن عضو مجلس الدولة شأنه شأن سائر العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنتهي خدمته ببلوغه سن الستين غير أن المشرع مراعاة منه لحسن سير وانتظام العمل خلال العام القضائي وحتى يتلافى ما قد يترتب على تطبيق الحكم المتقدم على أعضاء مجلس الدولة من اخلال واضطراب نظام العمل قرر في المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه استبقاء من تنتهي خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة (سن الستين) خلال العام القضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستبقيا بالخدمة لصالح العمل وقد جاء حكم المادة ١٢٢ المشار إليها عاما دون تقييد ومطلقا دون تحديد ، ومن ثم فانه يسرى على جميع أعضاء مجلس الدولة متى تحققت دواعي اعماله ويغير حاجة للبحث عن الحكمة أو الغاية من تقريره بالقول بعدم انطباقه الا على من يستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون من يعمل طوال الوقت خارج المجلس لأن البحث عن الحكمة من التشريع لا تكون الا في حالة غموض النص وهو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٢٢ وبالتالي فان كل من يبلغ من أعضاء المجلس سن الاحالة الى المعاش خلال العام القضائي يستبقى حتى نهايته ولو كان يعمل في خارج المجلس مادام أن عمله هذا رؤى

انه وثيق الصلة بعمله في المجلس وفقا لما قدرته الجهة المسئولة عن الشئون الادارية لأعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل تبعا لذلك. خلال فترة استبقائه منتبها للجلسات متمتعا بالحقوق الوظيفية المقررة لأعضائه بالقرار الذي يتفق ووضعه القانوني الجديد ، ويكون للمجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على انه من ناحية أخرى فانه يرد على الحظر المتقحم ان العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلا لدرجة مالية ، ومن ثم فهو يحصل بالإضافة الى المعاش على مكافأة توازي الفرق بين المعاش وبين المرتب والبسولات المقررة على ما انتهى اليه الاتفاق السابق للجمعية ، كما لا تجوز ترقية او منحه علاوة خلال تلك الفترة التي تزايله فيها الدرجة ، وأما من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك المكافأة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له .

أما بالنسبة لجواز اعارة العضو خارج المجلس اعارة داخلية خلال فترة الاستبقاء فانه أيا كان الرأي في مشروعية هذه الاعارة أي سواء كان الرأي فانه يجب أن يشترط فيها ما يشترط في التعيين كإدانة لشغل الوظائف العامة طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن وأن القانون المذكور لا يجيز التعيين لمن جاوز سن الستين ، أو كان الرأي بجواز الاعارة باعتبار أن ذلك من الحقوق الوظيفية لأعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجلس باستبقائهم بعد سن الستين لحين انتهاء العام القضائي - أيا كان الرأي في هذا الشأن فان القدر المتيقن في قرار اعارة الأستاذ المستشار أحمد رضوان أمينا عاما لمجلس الوزراء حتى نهاية العام القضائي انه تصريح أو ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتفق تماما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتبها اليها بل هو وثيق الصلة بأعمال مجلس الدولة ، وهو امر على أية حال تملكه وتستقل بتقديره السلطة المختصة بالمجلس وهي المجلس الخاص باعتبارها القسومة على رعاية شئون الأعضاء وحسن سير وانتظام العمل بالمجلس .

وبالنسبة لكيفية معاملة الأستاذ المستشار أحمد رضوان نائب رئيس مجلس الدولة في فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس فان سيادته يستحق المعاش المقرر له وفقا لأحكام قانون التائين الاجتياحي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له من تاريخ بلوغه سن الالة الى المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ وليس ثمة أساس من

القانون لوقف أو قطع هذا المعاش بعد بلوغه السن المذكورة وتسوية معاشه .

لها بالنسبة لمعيلته المالية عن عمله في رئاسة مجلس الوزراء فانه مادام أن المصروف في حالة استبقائه بالخيمة بعد الستين في مجلس الدولة يجمع بين المعاش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدلات والحوافز وبين المعاش فإن البديل عن المكافأة في الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقدره هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار أنه من المسلم أن الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو بآخر، مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة إذا رأت هذه الجهة ذلك طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار ٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سياحته أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير لمدة تبدأ من اليوم التالي لانتهاؤ مدة إعارته الحالية وتنتهي في ٣٠/٦/١٩٩٠ فإن هذا القرار يتضمن بالضرورة تحديد معاملته المالية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير - أيا كان الرأي في شغله الدرجة المالية لهذه الوظيفة بعد الستين - وذلك باعتبار هذه المخصصات هي المقابل المالي الذي يستحقه مقابل قبليه بأعمال هذه الوظيفة واضطلاعاً بأعبائها والذي تحدده الجهة التي رخص له بالعمل فيها وفقاً لتقديرها .

لا يغير مما تقدم أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته قد نص في المادة ٤٠ منه على أنه « إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضعه لأحكام هذا القانون » يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبنـد (١) من المادة ١٨ أيها أسبق

ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت منه الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة ... » ذلك أن الفقرة الأولى من المادة المذكورة تفترض انتهاء خدمة العامل ثم عودته إلى الخدمة مرة أخرى قبل بلوغه سن الإحالة إلى المعاش على هذه الحالة يوقف صرف معاشه إلى حين انتهاء خدمته أو بلوغه السن المقررة لترك الخدمة أيها أسبق أي أنها تقضى بعدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب لأنهم دون سن الإحالة إلى المعاش الذين يعيدون للخدمة مرة أخرى كما أن الفقرة الأخيرة تفترض صدور قرار من السلطة المختصة بعد

بخبية من جاوز سن الستين وكلا الفريقين اللذين تحكمهما المقرراتان المشار إليهما غير متحققين في حالة المستشار أحمد رضوان فسيادته قد بلغ سن الاحالة الى المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ ولم تمد خبتيه بقرار من السلطة المختصة بعد الستين انما استبقى بالخدمة بقوة القانون مباشرة وهو الأمر الذي يتعين معه استبعاد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتها المشار إليهما على حالته .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع التي اقيمت السيد الأستاذ المستشار / أحمد رضوان في الحصول على المخصصات المقررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التي يضطلع باعبائها بالإضافة الى المعاش المقرر له في الحدود المقررة قانونا على الوجه سالف البيان .

(فتوى رقم ٦٣٦ في ٢٣/٦/١٩٩٠ جلسة ٦/٦/١٩٩٠ ملف رقم ٨٦/٣/٨١١) .

(٢٩٦)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - ما يفرج
من هذا الاختصاص - مؤسسات صحفية .

المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - اختصاص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين هذه الجهات
بعضها البعض - المؤسسات الصحفية وملحقاتها من دور الصحف والآلات وأجهزة الطباعة
والتوزيع تعتبر في حقيقتها مؤسسات خاصة تبأثر نشاطها في نطاق القانون الخاص - نتيجة
ذلك : يفرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقاً لحكم الفقرة (د)
من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنازعات التي تكون للمؤسسات المشار إليها
طرفاً فيها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي تنص على أن « تختص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بلبداء الرأي مسبباً في المسائل
والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة
أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية
أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجائعين .

كما استعرضت حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
بشأن سلطة الصحافة التي تنص على أن « تعتبر المؤسسات الصحفية
القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق
الملكية عليها مجلس الشورى » .

وبما تقدم أن المشرع وضع أصلاً علماً من مقتضاه اختصاص
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في
المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات
العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين هذه الجهات ببعضها البعض .
ولما كان المستقر عليه وفقاً لأحكام القضاء وانتهاء الجمعية أن المؤسسات
الصحفية وملحقاتها من دور الصحف والآلات وأجهزة الطباعة والتوزيع

تعتبر في حقيقتها مؤسسة خاصة تبشر نشاطها في نطاق القلتون الخاص ومن ثم يخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من القلتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنازعلة التي تكون المؤسسة المشار اليها طرفا فيها واذ كان الثابت مما تقدم أن مؤسسة داء الشعب للطباعة والنشر تعتبر من المؤسسة الخاصة ومن ثم فانه ينحصر من الجمعية العمومية الاختصاص بنظر النزاع القائم بينها وبين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية المشار اليه في الحالة المعروضة .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٦٣٨ في ١٩٩٠/٦/٢٥ جلسة ١٩٩٠/٦/٦ ملف رقم ١٩٦٢/٢/٣٢) .

(٢٩٧)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

جامعات - العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس - المعيدون - تعيين - قواعد الأفضلية .
 المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - جعل
 للشرع في حالة التعيين بالإعلان الأفضلية للأهل في التقدير العام ثم للأهل في تقدير مادة
 التخصص ثم للأهل في الدرجة العلمية - وفي حالة التعيين بالتكليف اتفقت المشرع بقاعدة
 المعلو في التقدير العام - ألزم المشرع جهة الإثارة عند أعمالها لتسليتها في التعيين سواء
 بالإعلان أو التكليف بقاعدة المفاضلة على أساس التقدير العام - نتيجة ذلك : لا يجوز
 الاستعانة من هذه القاعدة الصريحة والقول بالاعتداد بالمجموع للأهل للدرجات الحاصل
 عليها المرشح لشغل وظيفة معيد في حالة التساوي في كل من التقدير العام أو تقدير مادة
 التخصص - هذا القول يخالف صريح نصوص القانون التي قطعت بأن المبرة بالتقدير العام
 سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات - في حالة
 التساوي في التقدير العام على النحو الوارد في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ المشار إليهما - يتعين
 الرجوع إلى الضوابط الواردة في قانون العاملين للذين بالدولة - المنصوص عليها في
 المادة (١٨) منه - هذه الضوابط مكتملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين
 ١٣٦ ، ١٣٧ عند شغل وظائف المعيدين - أساس ذلك : وظائف المعيدين ليست من وظائف
 أعضاء هيئة التدريس بل من الوظائف المعاونة لها والتي يخضع التعيين فيها أساسا إلى
 أحكام قانون العاملين للذين بالدولة فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في قانون تنظيم
 الجامعات - تطبيق :

تنص المادة ١٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم
 الجامعات على أن « تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين
 المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، كما تسرى عليهم
 أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص
 خاص بهم » . وتنص المادة (١٣٦) من ذات القانون على أن « يكون
 تعيين المعيدين بناء على إعلان عن الوظائف الشاغرة » .

ومع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط فهين معين معيدا ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير
 العام في الدرجة الجامعية الأولى .

٢ - أن يكون حاصلا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص
 أو بما يقوم مقامها .

ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين للإعلان من هو حاصلا
 على تقدير (جيد جدا) في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى فيجوز

التميين من الحاصلين على « جيد » على الأقل في هذا التقدير وبشرط ان لا يقل التقدير في مادة التخصص لو ما يقوم مقامها على « جيد جدا » .

وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على اساس مبدأ تفضيل الأعلى في التقدير العلم ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الأعلى تقدير في مادة التخصص وعند التساوى في التخصصين يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى . ونصت المادة ١٣٧ من ذات القانون على انه « مع مراعاة حكم المواد (١٣٣) و (١٣٤) و (١٣٥) يجوز ان يعين المعيدون عن طريق التكليف من بين الحاصلين على تقدير (جيد جدا) على الأقل سواء في التقدير العلم في الدرجة الجامعية الاولى او في مادة التخصص لو ما يقوم مقامها . وتعطى الأفضلية دائما لمن هو أعلى في التقدير العلم » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع جعل التمييز بطريق الاعلان هو الأصل في التمييز في وظائف المعيدين ، واستثناء جاز التمييز فيها بطريق التكليف ، واشترط في التمييز عن طريق الاعلان الا يقل التقدير العلم للمرشح عن (جيد جدا) والا يقل تقدير مادة التخصص عن جيد ثم اجاز التمييز من الحاصلين على تقدير علم « جيد » اذا كان تقدير مادة التخصص (جيد جدا) وذلك اذا لم يوجد بين المتقدمين من يصل تقديره العام الى (جيد جدا) ، اما في التكليف ، فقد اشترط المشرع صراحة الا يقل التقدير عن جيد جدا في كل من التقدير العلم ومادة التخصص ولم يجز الهبوط بأحد التقديرين وجعل المشرع في حالة التمييز بالاعلان الأفضلية للأعلى في التقدير العام ثم للأعلى في تقدير مادة التخصص ثم للأعلى في الدرجة العلمية ، وفي حالة التمييز بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة العلو في التقدير العام وبذلك يكون المشرع قد ألزم جهة الادارة عند أعمالها لسلطانها في التمييز سواء بالاعلان او التكليف بقاعدة المفاضلة على أساس التقدير العلم ، ومن ثم فلا يجوز الاستعاضة عن هذه القاعدة الصريحة والقول بالامتداد بالمجموع الأعلى للدرجات الحاصل عليها المرشح لشغل وظيفة معيد في حالة التساوى في كل من التقدير العلم او تقدير مادة التخصص لمخالفة ذلك لصراحة نصوص القانون التي قطعت بان العبرة بالتقدير العلم سواء في الدرجة الجامعية الاولى او في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات ، كل ما هنالك انه في حالة التساوى في التقدير العلم على النحو الوارد في المادتين ١٣٦ و ١٣٨ سلكنا البيان لانه يتعين الرجوع — حسبما استقر على ذلك — أثناء هذه الجمعية — الى الضوابط الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة والمتنصوص عليها في المادة (١٨) منه التي تضمنت بأنه عند

التسوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية ، فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً . فهذه الضوابط تعتبر مكملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عند شغل وظائف المعيينين باعتبارها ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس بل من الوظائف المعاونة لها والتي يخضع التعيين فيها أسسها إلى أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد في شلته نص خاص بهم في قانون تنظيم الجامعات .

وبالبناء على ما تقدم يكون ما قرره مجلس جامعة القاهرة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٩ بالاعتداد بالمجموع الكلي للدرجات المتفاضلة بين خريجي الكليات عند التعيين في وظيفة معيد عند التسوي في التقدير العام قد خالف صحيح حكم القانون ، وأذ يبين من الأوراق أن ما قرره مجلس الجامعة في هذا الشأن قد طبق بالفعل في بعض الكليات الأمر الذي كان محل تظلم بعض من مسهم هذا القرار فإنه يتمين البت في هذه التظلمات وفقاً لما كشف عنه هذا الاقتاء .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى منح جواز الاعتداد عند تعيين المعيينين بالجامعات بمجموع الدرجات عند التسوى في التقدير العام وأنه في حالة التسوى في هذا التقدير العام فإنه يتمين الرجوع إلى الضوابط المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك كله على النحو المبين بالأسباب .

(فتوى رقم ٦٤١ في ١٩٩٠/٦/٢٦ جلسة ١٩٩٠/٦/٦ ملف رقم ٧٩٢/٢/٨٦) .

(٢٩٨)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

- تأجيل بيع الأماكن - تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - زيادة اجرة الأماكن المؤجرة لغرض السكنى - الحكم بعدم الدستورية -

المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجيل بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - حكم المادة المشار إليها - زيادة اجرة الأماكن المؤجرة لغرض السكنى قد جاء عاما مطلقا دون تقييد - الاستثناء الذي أورده المادة ٢٧ من القانون المذكور على حكم المادة المشار إليها بالنسبة للأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة - قد ألقى بالمرءى بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٤/٩ - الأثر المترتب على ذلك هو سريان حكم الزيادة المشار إليها على هذه الأماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاستحقاق هذه الزيادة : فلهذا المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز حجية مطلقة ولا يجوز تطبيق النص المقتضى بعدم دستوريته اعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم - أثر الحكم لا يقتصر على المستقبل فحسب وإنما يشعب على الولاة والعلاقات السابقة على صدوره - يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة المشار إليها مراعاة قواعد النظام الفئسي المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني - تطبيق .

نصن المادة ٤١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

لماذا كان الحكم بعدم الدستورية متطفا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالأدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم يكن ويقوم رئيس هيئة الموقضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجيل بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد فى أول يناير من كل سنة اجرة الأماكن المؤجرة لغرض السكنى المتسقة حتى ٩

سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الانشاء حتى لو انخلت عليها تعديلات جوهرية ويخصص الملك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بمثابة امانة تحت يده

وتنص المادة ٨ من ذات القانون على ان « تؤدى الزيادة المنصوص عليها في المادة السابقة في ذات المواعيد المصعدة لسداد الاجرة - الاصلية ... وتقف هذه الزيادة عند انتضاء خمس سنوات كاملة على تاريخ استحقاق اول زيادة وأخيرا تنص المادة ٢٧ على ان « تعمل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ...

وبما قد تقدم أن المشرع رغبة منه في تصحيح بعض أوضاع المباني القديمة بتعويض المالك من التخفيضات التي طرأت على قيمتها الإيجارية بمقتضى التشريعات المختلفة والتي أصبحت لا تتبشى مع ما ينبغي أن تغله هذه المعازات من عوائد وحفاظا - في ذات الوقت - على مساهمتها بإجراء الصيانة والترميمات اللازمة لها بتكليف لا يتحمل بعينها المالك وحده قرر بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه زيادة اجرة الامكن المؤجرة لغير أغراض السكنى والمنشأة قبل ١٩٧٧/٩/١ زيادة دورية ثابتة تحسب بنسبة مئوية معينة من قيمتها الإيجارية حسب تاريخ انشاء المبنى على ان تسرى هذه الزيادة لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٨٢ وان تخصص نصف قيمتها لمواجهة تكاليف الصيانة والترميم اللازمة لتلك المباني وتوضع تحت يد الملك بمثابة امانة للصرف منها على الغرض المحدد لها ، هذا وقد قضى القانون المشار اليه أيضا في المادة ٢٧ منه بمعاملة الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة كالأماكن المؤجرة للجهات الحكومية معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى أى انه قد استثنى تلك الأماكن من حكم الزيادة فى القيمة الإيجارية المقررة بالمادة ٧ من القانون المذكور .

ومن حيث ان المحكمة الدستورية العليا قد حكمت بجلستها المنعقدة فى ٩/٤/١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق دستورية بعم دستورىة المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام

الخلاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر فيها تضمنته من استثناء الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق نشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة الى تطبيق ما تضمنته المادة ٧ من زيادة الأجرة .

ومن حيث أن الأحكام الصادرة في الدماوى الدستورية وهي طبيعتها دماوى غيبية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون فيها بمبىب دستورى . تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر قهرها على الخصوم في الدعوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلزم به جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته

ومن حيث أن المستقر عليه وفقا لأحكام المحكمة الدستورية العليا والقضاء الإدارى أن مؤدى حكم المادة ٤٩ من قانون المحكة الدستورية العليا بعدم جواز تطبيق النص المضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون أن اثر الحكم لا يقتصر على المستقبل فحسب وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات المسبقة على صدوره على أن يستثنى من هذا الاثر الرجمى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حلاز قوة الأمر المضى أو بوقف القضاء للتعلل .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن حكم المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بزيادة اجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى قد جاء علما مطلقا دون تقيد وأن الاستثناء الذى أورده المادة ٢٧ من القانون المذكور على حكم المادة المشار اليها بالنسبة للأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة قد الفى باثر رجمى بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٩/٤/٩ ومن ثم يسرى حكم الزيادة المشار اليها على جميع هذه الأماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاستحقاق هذه الزيادة على أن يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة المشار اليها مراعاة قواعد التقادم الضمى للنصوص عليها بالمادة ٢٧٥ من القانون المحنى باعتبار أن تلك الزيادة شاتها شأن القيمة التجارية

الأصلية تعتبر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بانتضاء خمس سنوات على تاريخ استحقاقها .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركة الشرق للتأمين في الحصول على الزيادة في القيمة الاجارية المقررة بالمادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه عن الامكن التي تؤجرها للجهات الحكومية لغير أغراض السكنى اعتباراً من تاريخ تقريرها وذلك بمراعاة قواعد التقدم الخمسى المنصوص عليها بالقانون المدنى على الوجه السالف بيانه .

(فتوى رقم ٦٤٨ فى ١٩٩٠/٦/٢٧ جلسة ١٩٩٠/٦/٦ ملف رقم ١٤٢/٢/٧) -

(٢٩٩)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

شركة قطاع علم - أعضاء مجلس الإدارة - اسقاط العضوية .

- المادة (٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العلم والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة - من بين الشروط المقررة عند الترشيح أو لاستمرار العضوية - ألا يكون العامل من شاغل الوظائف العليا - أو أنه المشرع هذه الشروط مطلقا - يستوى أن يكون شغل عدم الوظائف بشكل كامل أو بالملء أو التمثيل أو التفرغ - بشكل مؤقت بطريق التنبؤ - العامل المنتخب لعضوية مجلس الإدارة لا تزاله صفة العضوية إلا بعد تحقق جهة الإدارة من لئله لأحد الشروط المقررة - فتصدر قرارا باسقاط العضوية عنه واحلال المرشح التالى له فى عدد الأصوات فى عضوية المجلس - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العلم والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة التى تنص على أن « يشترط فمين يرشح لعضوية مجلس الإدارة أن تتوافر فيه عند الترشيح الشروط الآتية :

.....

٦ - ألا يكون من شاغلى وظائف الإدارة العليا أو من المفوضين فى توقيع الجزاء فى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العلم ، وألا يكون مفوضا فى كل أو بعض سلطات الإدارة فى باقى الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

٧ - ألا يكون معارا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا لمدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية » . والمادة (٧) من ذات القانون التى تنص على أنه « إذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الأعضاء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفقدان شرط من الشروط ، حل محله المرشح التالى فى عدد الأصوات .. » . كما استعرضت المادة (٥٥) من قانون تنظيم العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه نائب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلم وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك مدة سنة قبلية للتحديد سنة أخرى ويحدد أقصى سنتين » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد حدد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة شركات القطاع العام وذلك لقبول ترشيحهم او لاستمرارهم في عضوية هذه المجالس . ومن بين الشروط المقررة عند الترشيح او لاستمرار العضوية ، الا يكون العامل من شاغلي الوظائف العليا . وقد اورد المشرع هذا الشرط مطلقا ، وبالتالي فيستوى ان يكون شغل هذه الوظائف بشكل دائم بأسلوب التعيين او النقل ام بشكل مؤقت بطريق التذب ببد ان هذا الاثر لا يتحقق بشكل تلقائي للعامل المنتخب لعضوية مجلس الادارة لا ترايله صفة العضوية الا بعد تحقق جهة الادارة من فقهه لأحد الشروط المقررة فتصدر قرارا باسقاط العضوية عنه ، واحلال المرشح التالي له في عد الاصوات في عضوية المجلس .

ولما كان المهندس المعروضة حالته ، وهو عضو بمجلس ادارة شركة المشروعات الصناعية والهندسية - احدى شركات القطاع العام - قد نذب لشغل احدى الوظائف العليا في الفترة من ١٥/٢/١٩٨٥ حتى ١٥/٩/١٩٨٥ الا ان الثابت انه قد استمر في عضويته بهذا المجلس خلال هذه الفترة ولم يصدر اى قرار باسقاط العضوية عند نذبه اليه تلك الوظيفة . واذا صدر بعد انتهاء نذبه وعودة استيفائه لكافة الشروط المتطلبية لاستمراره في العضوية قرار من وزارة القوى العاملة بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٥ باسقاط العضوية عنه ، فان هذا القرار يكون قد ورد على غير محل ، وخالف بذلك صحيح حكم القانون .

النتائج

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عيب مشروعية قرار اسقاط عضوية - المعروض حالته - في مجلس ادارة شركة المشروعات الصناعية والهندسية .

فتوى رقم ٦٥١ في ٢٨/٦/١٩٩٠ جلسة ١٩٩٠/٦/١٩٩٠ ملف رقم ١٣٧/١٤٧ .

(٣٠٠)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

اعلمون بالهيئات العامة - مرتب - بدلات - بدل تمثيل .

- المادتين (٣٣) ، (٣٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تصحيح الأراضي - فئة بدل التمثيل المقررة في قانون المادتين لكل من رئيس مجلس الإدارة ومديرى المصوم باعتبارهما من شاغل الوظائف العليا - لم تتجاوز الحد الأقصى المقرر لهذا البديل طبقا لمصرح نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - نتيجة ذلك : لا وجه للقول بعدم مشروعيتها - فئات بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا - لا محل لتطبيقها - على الحالة المروسة - أساس ذلك : ان المادة الثانية من ذات القرار قصت باحتفاظ العاملين بسفلة شخصية بدلات التمثيل التي يتقاضونها على خلاف احكامه وتنتهى بزوال اسباب تطبيقها - الامر للترتب على ذلك : فئة بدل التمثيل للصفة بالمادتين (٣٣ ، ٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها يستمر العمل بها حتى وان تجاوزت الحد الأقصى المقرر من أقرار المأمور - أساس ذلك : صدور تلك اللائحة عام ١٩٧٧ وقبل العمل باحكام هذا القرار - لبون مشروعية هذا التجاوز لانه مع حكم المادة الأولى وللمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٢٢ من الدستور السدائم لجمهورية مصر العربية التي تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمكافآت والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزينة الدولة ونظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . واستعرضت المادة (٧) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ... وله على الاخص :

.....

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعملها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومكافآتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة ... » . كما استعرضت المادة الأولى من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على :

١ —

٢ — العاملین بالهینات العلیة علیا لم تنص علیہ اللوائح الخاصة بهم « . والمادة ٤٢ من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة .. » وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي التي تنص على أن « تنشأ هيئة عامة يطلق عليها « الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي » تكون له الشخصية الاعتبارية ويضع وزير الزراعة « والمادة الخامسة من ذات القرار التي تنص على أن « يتولى مجلس إدارة الجهاز الاشراف على الأجهزة التابعة له أو الملحقة به ... ويتولى على الأخص ما يأتي : »

١ —

٢ — اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالجهاز وترقيتهم ونقلهم ونديهم واعلنتهم وانهاء خدمتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعايشاتهم دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .. » وأخيرا استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ (بالتفويض من رئيس الجمهورية) في شأن تحديد بدلات التمثيل للموظائف العليا التي تنص على أن « يمنح شاغلو الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومصلحتها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والهینات العلیة وبدلات التمثیل بالفئات الآتية وذلك تبعا للدرجة المقررة للوظيفة :

١٥٠٠ جنيه سنويا	وكيل أول
١٠٠٠ جنيه سنويا	وكيل وزارة
٥٠٠ جنيه سنويا	مدير علم مصلحة

والمادة الثانية من ذات القرار التي تنص على أن « ويحتفظ العاملون بصفة شخصية وبدلات التمثيل التي يتقاضونها على خلاف أحكام هذا القرار وتنتهي بزوال أسباب تقريرها » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن القرار الجمهوري رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أجاز المجلس إدارة الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين

بالجهاز وترقيتهم ... وتجديد مرتباتهم دون التقييد بالنظم والقواعد الحكومية .

ولما كانت المادة (٣٣) من اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة المخفورة الصادرة بقرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ تقضى بأن « يستحق رئيس مجلس الإدارة مرتباً قدره ٢٠٠٠ ج » الغى جنيته سنوياً « وبديل تمثيل قدره ٢٠٠٠ » الفان من الجنيهات « والمادة (٣٥) من ذات اللائحة تقضى بأن « يستحق المدير العام مرتباً ١٢٠٠ / ١٨٠٠ ج سنوياً وبديل تمثيل قدره ٦٠٠ ج (ستمائة جنيها سنوياً) » .
والثابت أن فئة بدل التمثيل المقررة في هاتين المادتين لسكل من رئيس مجلس الإدارة ومديرى العموم باعتبارهما من شاغلى الوظائف العليا ، لم تتجاوز الحد الأقصى المقرر لهذا البديل طبقاً لصريح نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وهو نسبة (١٠٠ /) من بداية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك ما التزمت به المادتان المذكورتان ، ومن ثم فلا وجه للقول بعدم مشروعيتها . أما عن فئتي بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا فلا محل لتطبيقها — في الحالة المعروضة — على أساس أن المادة الثانية من ذات القرار قضت بإحتفاظ العاملين بصفة شخصية ببدايات التمثيل التى يتقاضونها على خلاف أحكامه ، وتنتهى بزوال أسباب تقريرها . وعليه فإن فئة بدل التمثيل المحددة بالمادتين (٣٣ و ٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها ، يستمر العمل بها حتى وإن جاوزت الحد الأقصى المقرر في القرار المذكور ، وذلك لصدور تلك اللائحة في عام ١٩٧٧ وقبل العمل بأحكام هذا القرار ، ولثبوت مشروعية هذا التجاوز لاتفاقه مع حكم المادة الأولى والمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما سلف البيان .

النتيجة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية المادتين (٣٣) و (٣٥) من اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي ، وذلك فيما جاء بهما من تحديد لفئة بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة ومديرى العموم .

(فتوى رقم ٦٥٢ فى ١٩٩٠/٦/٢٨ جلسة ١٩٩٠/٦/١٩ ملف رقم ١١٢١/٤/٨٦) .

(٣٠١)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

- صندوق ائبة دور المحاكم .

... - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم دور ائبة المحاكم - حدد المشرع موارد صندوق ائبة دور المحاكم ومنها حصيللة استقلال الامانات والودائع القضائية والكتالات وضمانات الافراج والتضيوطات من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها او تصادر لحساب الدولة - قصر المشرع حق الصندوق الوارد على هذا الوارد على حصيللة الاستقلال فقط دون أصل الامانات والودائع وما يجرى مجراها - أساس ذلك : أنها مملوكة على مسيل الأفراد لأصحابها وتبقى كذلك الى أن ترد لهم او تصادر لحساب الدولة على حسب الأحوال - استقلال هذه الموارد لا يصل الى حد التصرف في أصل الامانات او استبدالها بطارات لتعارض هذا الوجه من أوجه الاستقلال مع طبيعة تلك الأموال - صندوق ائبة دور المحاكم لا يختص بإقامة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودائم عن طريق التملك او التأجير - أساس ذلك - عدم اندراج هذا الفرع رغم أهميته ضمن المرفق الصندوق - نتيجة ذلك : عدم جواز استخدام الامانات والودائع القضائية والكتالات وما يجرى مجراها في تمويل إقامة مساكن للقضاة - يجوز لوزير العدل تخصيص نسبة من موارد صندوق ائبة المحاكم بما فيها ربح استقلال الامانات باعتبارها من موارده وفقا لنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ لتمويل إقامة مساكن خاصة لجميع أعضاء الهيئات القضائية - تطبيق .

تنص المادة رقم (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم ائبة دور المحاكم على أن « صندوق ائبة المحاكم هيئة عامة مركزها مدينة القاهرة ويتبع وزير العدل » وتنص مادته (٢) على أن « يقوم الصندوق على تحقيق الأغراض التالية :

١ - إنشاء وصيانة وتاثيث دور المحاكم واستراحت رجال القضاء والعناية بها .

٢ -

٣ - القيام بالمشروعات التي تكفل تيسير اداء رسالة القضاء وبمباشرة حق التقاضي .

وتنص المادة (رقم ٥) على أن « يختص مجلس ادارة الصندوق بتصرف شؤونه وتقرير السياسة العامة التي يسير عليها والخدمة السنوية لمشروعاته وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله وعلى الأخص

٥ - اقرار المشروعات المتعلقة بأفراض الصندوق ومتابعة تنفيذها .

٦ - ادارة اموال الصندوق وما يعهد به اليه من اموال اخرى .
وتنص المادة رقم (٧) من ذات القرار على أن « يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير العدل خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها » .

وتنص المادة (١٠) من ذات القرار على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتي :

١ - حصة الرسم الاضافى لدور المحاكم المقرر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ .

٢ - الاعتمادات والامانات التى تخصصها الدولة للصندوق .

٣ - القروض التى يمكن الحصول عليها لتمويل مشروعات الصندوق

٤ - اتعاب خبراء وزارة العدل ومصاريف الدعوى الجنائية التى يقضى بها فيها .

٥ - حصة استغلال الامانات والودائع القضائية والكفالات وضمائم الافراج والمضبوطات من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها أو تصابح لحساب الدولة .

٦ - التبرعات والهبات .

٧ - ما ينتج عن انشطة الصندوق ، أو يقرر له من موارد اخرى .

وقضت المادة ١١ من القرار المذكور باختيار اموال الصندوق وما يخص له أموالاً عامة ونصت مادته رقم (١٢) على أنه « يجوز اوزير العدل - بموافقة مجلس الإدارة - أن يعهد للصندوق بالأعمال التى تتفق مع طبيعة نشاطه ، ولو كانت لا تتصل مباشرة ، بدور المحاكم أو استراحات رجال القضاء .

والوزير على وجه الخصوص ، أن يعهد الى الصندوق بإنشاء أو تأثيث أو الإشراف على الاستراحات أو أماكن الإقامة التى تعد لغير رجال القضاء من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى أو العاملين بالجهات المعاونة لأى من الهيئات القضائية أو للعاملين بالصندوق .

ويحدد القرار الصادر من وزير العدل في شأن ما سلف القواعد المنظمة لشغل هذه الأماكن والأجر الذي يلزم به المتقنون بها والجهة التي يؤول إليها هذا الأجر .

ونصت المادة (٣) على أنه « يجوز لوزير العدل بعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الإضافي المنصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك لرعاية أعضاء الهيئات القضائية .

ومفاد ما تقدم أنه تنفيذاً للتفويض التشريعي الوارد في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضافي لدور المساكن ، اصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم دور ابنية المحاكم ، وقد حدد هذا القرار اغراض الصندوق ومنها انشاء وصيانة وثايت دور المحاكم واستراحت رجال القضاء وإقامة المشروعات التي تكفل تيسير اداء رسالة القضاء ومباشرة حق التقاضي . كما بين القرار المذكور موارد الصندوق ومنها حصيلة استغلال الاملاك والودائع القضائية والكتالات وضمائلك الافراج والمضبوطة من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها أو تصدر لحساب الدولة ، ومن ثم يكون المشرع قد قصر حق الصندوق الوارد على هذا المورد على حصيلة الاستغلال فقط دون أصل الامانات والودائع وما يجري مجراها لانها مملوكة على سبيل الاتفراد لأصحابها وتبقى كذلك الى أن ترد لهم أو تصدر لحساب الدولة على حسب الأحوال ، وبالتالي فهي لا تدخل في ملكية الصندوق وليس له عليها من عناصر الملكية الا ما قرره له المشرع صراحة - وعلى سبيل التأكيد والاستثناء - وهو ريع استغلالها طوال مدة قيم مناه احتفاظ الدولة بها مع استمرار بقائها على نمة اصحابها واربابها . ويتخلف هذا النشاط تكون هذه الاملاك مما يجري مجراها واجبة الرد أو المصادرة دون ما نتج عنها من ريع يؤول الى صندوق ابنية المحاكم ويدخل ضمن موارده .

أما فيما يتعلق بوسيلة استغلال هذه الاملاك فانه ولئن كان المشرع قد سكت عن تحديدها بل أن ظاهر النصوص قد توحي بالاطلاق ، بيد أن طبيعة هذه الاملاك واستمرار ملكيتها على نمة اصحابها دون الصندوق وكونها واجبة الرد لهم فور تخلف مناه حجبها عنهم ، توجب عدم المساس بها أو التصرف فيها على أي نحو يتعارض مع طبيعتها ومع

كون يذ الصندوق عليها مجرد يد أمين تؤول اليه حصيلة استغلالها الاستغلال الأمن ومن ثم فهذا الاستغلال لا يمكن بحال أن يعمل الى حد التصرف في أصل الأملاك او استبدالها بقرارات لتعارض هذا الوجه من أوجه الاستغلال مع طبيعتها سلفة البيان وذلك ايا ما كان الغرض المنشود من هذا التصرف او الاستبدال .

واذا كان من المسلمت أن أولى الضرورات الحيوية التي يتعين على الدولة توفيرها للقاضي حتى يؤدي رسالة الحق هي المسكن ، وأن استقرار القاضي في مسكن لائق بمكانته هو جزء من أداء رسالة القضاء ، بيد أن نصوص القرار الجمهوري سلفة البيان قد جاءت خلوا من نص يفيد اختصاص الصندوق المذكور بإقامة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودائم عن طريق التملك او التأجير . فهذه النصوص اقتضت على النص على اختصاص الصندوق بإقامة « استراحات » للقضاة وتأنيثها لاقابهم أحادا او مع أسرهم وذلك لا يمكن بطبيعة الحال إلا بصفة مؤقتة إبان مبشرة أعمالهم او بمناسبة ، وعليه فلا يسوغ مدخلول الاستراحات الى مساكن القضاة الخاصة التي تملك لو توجر لهم لعدم اندراج هذا الغرض - رغم أهميته - ضمن أغراض الصندوق ، وهو امر ترى هذه الجمعية معه مناشدة المشرع تعديل القرار الجمهوري سلف البيان بما يكفل اندراج هذا الغرض صراحة ضمن أغراض الصندوق مع تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيقه وبذلك يكفل المشرع للقضاة - كما كفل لبعض الفئات الأخرى - المسكن اللائق برسالتهم الذي يأتي في مقدمة الأولويات التي تشكل سمات الحياة الكريمة للقاضي والتي هي أولى مسئوليات الدولة واذا كان ما تقدم صحيحا وكانت المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان تقضى بأنه يجوز لوزير العدل بعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الاضائي المنصوص عليه في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك لرعاية أعضاء الهيئات القضائية ، فانه والى حين اندراج اقلية مساكن للقضاة ولغيرهم من أعضاء الهيئات القضائية ضمن أغراض صندوق إبنية المحاكم فانه لا يوجد ما يحول دون توجيه هذه النسبة من موارد الصندوق بما فيها ريع استغلال الأملاك باعتبارها من موارده لاقلة مساكن تخصص لجميع أعضاء الهيئات القضائية لدخول ذلك الأمر في مفهوم رعاية أعضاء الهيئات القضائية اننى اجاز المشرع لوزير العدل تخصيص النسبة المذكورة لتحقيقها وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها .

البيان

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استخدام الامانات والودائع القضائية والكفالات وما يجرى مجراها في تمويل اقامة مساكن للقضاء ، وانه يجوز لوزير العدل تخصيص نسبة من موارد صندوق ابنية المحكم وفقا لنص المادة (١٣) من قرار مجلس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ لتمويل اقامة مساكن خاصة لجميع أعضاء الهيئات القضائية وذلك على النحو المبين بالأسباب .

(فتوى رقم ٦٤٠ لم ١٩٩٠/٦/٢٦ جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠ ملف رقم ٦٤/٢/١٦) .

(٢٠٢)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

- الاتفاقيات الدولية : (تعويض) .

الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليونان في شأن تعويض المصالح اليونانية - تحديد قيمة التعويض للمستحق للرعايا اليونانيين عن الممتلكات التي مستها إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بواقع ٦٥٪ من قيمتها - نتيجة ذلك : تعتبر هذه القيمة هي الحد الأقصى لما يمكن أن تدفعه الحكومة المصرية أو يطالب به المستفيدون من الاتفاق المشار اليه - الأثر المترتب على ذلك : إذا ظهر وجود ديون أو التزامات مستحقة أو واجبة الأداء على البعض منهم تبين إجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقة لهم بمقتضى الاتفاق المشار اليه - خصم هذه الديون إنما يكون من نسبة الـ ٦٥٪ المستحقة لهم وليس من أصل التعويض - أساس ذلك : أن حظهم في الحصول على التعويض عن الممتلكات التي مستها الإجراءات المشار إليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحددة به دون سواها - القول بغير ذلك يخالف إرادة طرفي الاتفاق المشار اليه - كما أنه يؤدى إلى نتيجة شاذة إذ يجعل المستفيد للدين في وضع أفضل من الفراه غير الدينين - تطبيق .

تنص المادة ٢ من الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة ومملكة اليونان في شأن تعويض المصالح اليونانية على أن « تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمصالح اليونانية التي مستها الإجراءات التي اتخذت في الجمهورية العربية المتحدة والمنصوص عنها فيها بعد » .

وتنص المادة ٤ على أن (١) بناء على طلب الأشخاص الطبيعيين أجريت من الطرفين تبليغ قيمة الأموال والحقوق والمصالح اليونانية التي مستها الإجراءات المذكورة في المادة ٢ المشار إليها وهو موضوع الاتفاق الصالى خمسة عشر مليوناً من الجنيهات على وجه التقريب وعلى سبيل البيلان ... » .

وتنص المادة ٤ على أن (١) بناء على طلب الأشخاص الطبيعيين المتبعين بالجنسية اليونانية وكذلك الأشخاص الاعتبارية اليونانية تدفع سلطات الجمهورية العربية المتحدة التعويضات المستحقة لهؤلاء الأشخاص وفقاً للقوانين المذكورة في المادة ٢ المشار إليها بواقع ٦٥٪ من قيمتها في حساب خاص لا يقل مائة بغرض تحويل التعويضات إلى اليونان ويفتح الحساب المذكور في البنك المركزى المصرى ... » .

ومغاد ما تقدم أن اتفاق تعويض الرعايا اليونانيين المبرم بين حكوتي مصر واليونان قد وضع أسس تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اليونانيين الذين مستهم إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية المنصوص عليها بالاتفاق المشار اليه ووفقا لهذا الاتفاق قدرت قيمة التعويضات المستحقة لأولئك الرعايا تقديرا ابتدائيا بمبلغ خمسة عشر مليون جنيهًا وحدد التعويض الواجب على الحكومة المصرية إذ أنه للمستفيد من الاتفاق المشار اليه بنسبة ٦٥٪ من قيمة ممتلكاته التي مستها الإجراءات المشار اليه على أن تودع بالبنك المركزي في حساب خاص لا يقل فوائده من أجل تحويلها للخارج .

ومن حيث أنه ولئن كان المسلم به وفقا للمبادئ الدستورية المستقرة أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز الاستيلاء عليها بغير تعويض عادل وأن الأصل في تقدير هذا التعويض أن يتم على أساس القيمة الحقيقية للممتلكات المستولى عليها غير أنه لما كانت أراء الحكومتين المصرية واليونانية الموقعتان على الاتفاق المشار اليه قد تلافتا وارتضتا لأسباب خاصة واعتبارات معينة على تحديد قيمة التعويض المستحق للرعايا اليونانيين عن الممتلكات التي مستها إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بواقع ٦٥٪ من قيمتها ومن ثم تعتبر هذه القيمة هي الحد الأقصى لما يمكن أن تدفعه الحكومة المصرية أو يطلب به المستفيدون من الاتفاق المشار اليه فيقتصر حق هؤلاء المستفيدين في التعويض على الحصول على النسبة المشار اليها دون أي زيادة وبحيث يعتبر الجميع في مركز متساوي في الحصول على القيمة المئوية للتعويض المقررة بالاتفاقية فإذا ظهر وجود ديون أو التزامات مستحقة أو واجبة الأداء على البعض منهم تعين إجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقة لهم بمقتضى الاتفاق المشار اليه أي أن خصم هذه الديون أنها يكون من نسبة ٦٥٪ المستحقة لهم وليس من أصل التعويض باعتبار أن حقهم في الحصول على التعويض عن الممتلكات التي مستها الإجراءات المشار اليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحددة به دون سواها والقول بغير ذلك يخالف إرادة طرفي الاتفاق المشار اليه كما أنه يؤدي إلى نتيجة شاذة إذ يجعل المستفيد المدين في وضع أفضل من أقرانه غير المدينين .

وترتبط على ما تقدم يعتبر الإجراء الذي تم بالنسبة لكل من السيد / هيلين يني كوسماراس والسيد / سيون مخالي بيلوبولو اللذين تم خصم الديون المستحقة عليهما من قيمة التعويض المستحق لكل منهما وفقا للنسبة المحددة بالاتفاق المشار اليه أمرا سليما يتفق وأحكام

ذلك الاتفاق ، ولا يغير من ذلك أن محكمة القضاء الإداري قضت بخلاف ذلك الرأي في الدعوى رقم ٣١٠٨ لسنة ٢٦ في المقامة من السيد / نيقولا ميخائيل بلتى ذلك أن المسلم به أن حجية هذا الحكم حجية نسبية تقتصر على أطرافه ولا تمتد إلى الغير .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة اجراء خصم الديون من نسبة الـ ٦٥٪ في الحالتين المروقتين .

(فتوى رقم ٦٤٣ في ١٩٩٠/٦/٢٦ جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠ ملف رقم ١٠٠/٤) .

(٣٠٣)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

- عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - تسوية حالة - استهلاك الفرق بين المرتب الخاصي والمرتب الصحيح .

- المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين - قرر التشريع حكما خاصا بمقتضاه يتم الاحتفاظ للمحلل بصفة شخصية بالمرتب الخاصي الذي يتلقاه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - يتجاوز للشرع في القانون المذكور عن استرداد ما صرف به حق حتى تاريخ العمل به على ان يستهلك الفرق بين المرتب الخاصي والمرتب المستحق قانونا وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور - الهدف من نص التشريع على حكم الاحتفاظ بالتسوية الخاصة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاصي والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الخاصي مع المرتب الصحيح - استمرار اعمال قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاصي والمرتب الصحيح لحين تمام التعادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حمده التشريع وحظر بمده الساس بالتركز القانوني للعامل - قاعدة الاستهلاك لا تشكل اى اساس بهذا المركز - تطبيق .

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للمحللين نتيجة للتسوية ، اذا كان الصرف قد تم تنفيذ الحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لاحدى ادرات الشئون القانونية اذا كان هذا الرأى في هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من السلطة المختصة ، ثم عدل من الفتوى أو الرأى أو لغى الحكم .

ولا يقترب على المحلل بالفترة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبلغ المشر إليها .

ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على ان يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها العلاوات المنصوص عليهما في المادة الاولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لها ، وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العمل بهذا القانون .

ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفترة السالفة أن يخطر بين أحد الوضعين الآتين :

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحة الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل إليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار إليها ، على أن يعتد عنه ترقيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند إجرائها .

وبما ما تقدم أن المشرع أفرد للتسويات الخاطئة حكما خاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذي يتقاضاه في تلويح العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ١/١/١٩٨٤ ، وتجاوز المشرع في القانون المذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تلويح العمل به على أن يستهلك الفسوق بين المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قانونا وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، كما أبقي بصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطئ للعامل وأوجب إجراء تسوية صحيحة له وفقا للقوانين السارية يعتد بها عند ترقيته للدرجة التالية .

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكمي الاحتفاظ بالتسوية للخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الخاطئ مع المرتب الصحيح ، فإن تحقيق هذا الهدف يحتم استبرار هذا الاستهلاك بعد ٢٠/٦/١٩٨٤ بالنسبة للتسويات التي تمت وفقا لأحكام التشريعات المشار إليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبعد ٣٠/٦/١٩٨٥ بالنسبة للتسويات الخاطئة التي تمت وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين اتهام المتعامل احتراماً لإرادة المشرع الصريحة في هذا الشأن وليس في ذلك أي إخلال بالمركز القانوني للعامل الذي استمر واحتفظ له به لأن قاعدة الاستهلاك لا تؤدي في حقيقة الأمر الى الانتقام من المرتب الخاطئ للعامل ولا الى عدم زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية او علاوات الترقية كل ما هنالك أنه يترتب على خصم ربع قيمة

الملاوة « ان المرتب الخاطئ يزيد بمقدار ٧٥٪ من قيمة الملاوة التي تستحق له وتضاف اليه ومن ثم يتمين القول باستمرار اعبال قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تلم التعامل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده المشرع وحظر بمده الأساس بالمركز القانوني للعامل لأن تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشكل أي أساس بهذا المركز .

النتيجة

انتهى رأي الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى استصدار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٩٠/٦/٣٠ والى حين اتمام التعامل بين المرتب للخاطئ المحتفظ به للعامل ومرتببه الصحيح .

د فتوى رقم ٦٤٦ في ١٩٩٠/٦/٢٧ جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠ ملف رقم ٧٩٠/٣/٨٦ - ع

(308)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

هيئات عامة - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - العاملون بها تسوية - لرقابية -
معد مبنة وكلية (لواب اداري) *

- المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء لمشروع القانون الاقتصادي والمالية وزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - يشترط في التوفيق بالاخذ ان يكون العمل حاصلًا على تقدير ممتاز في التقرير الدوري عن السنة الأخيرة - المادة ١٣٠ من القرار المذكور تقضي بان تتم اعادة التسيك في الوظائف طبقا لتوافر اشتراطات ومطالب التاحيل بالافاضة الى الحد الكلية اللازمة لشغل كل وظيفة - القرار الصادر بالتربية البنى على تسوية خطة - يشكّل قرارا اداريا منشأ لمرکز قانوني ذاتي لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للظعن القضائي - ومن لم يتضمن بطوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطا او مخالفة القانون في شأنه - طابا لم تتحدد المخالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار الاداري ويعيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشئ من الحصانة المقررة للقرارات الادارية - اساس ذلك : العرض على عدم عزمة المراكز القانونية الذاتية المستقرة التي اكتسبها اربابها بمقتضى تلك القرارات - مخالفة القرار الاداري لشروط التعاقب الزمني (للمة البنية والكلية) المقرر قانونا لشغل الوظائف - او شرط الحصول على تقدير ممتاز في التقرير الدوري عن السنة الأخيرة كشرط للتربية بالانتقال - انما تعتبر مخالفة لشروط صحة محل القرار ففسد دون ان يترتب عليها انعدام محل القرار ذاته - اثر ذلك : عدم سحب هذا القرار لبطالته خلال المواعيد المقررة للظعن القضائي بعكس حماية تعصمه من أي إلغاء أو تعديل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢٥) من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الدولي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار . . ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهينة على شئون الهيئة وتصرف أمورها ووضع السياسة العامة التي تنسب عليها . . . » .

واستعرضت المدة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن
 منح الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
 حق وضع اللوائح المنطقية بتنظم العاملين بها دون التقيد بالنظم والقواعد
 الحكومية التي تنص على أن « مجلس ادارة الهيئة المسجلة لاستثمار
 المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في سبيل تنفيذ أغراضها الواسطة »
 الخبية :

(ج) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم . ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات في البنود السابقة بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . . . وكذلك النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة بما لا يجاوز المرتبات والبدلات التي تمنح للوزراء » . كما استعرضت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن تسويبه حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية (المعطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١) التي تنص على أن « يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسته محتوا أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قصرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام » . وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التي تنص على أن « اعتماد أحكام النظام المرفق نظما للعاملين بتبنيته العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويسرى على العاملين بالهيئة والمنطق الحرة أحكامه من أول سبتمبر سنة ١٩٨٠ » . والمادة ١٤ من اللائحة المذكورة التي تنص على أنه « . . . ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير ممتاز في التقرير الدوري من السنة الأخيرة . . . ويشترط في الترقية بالأقدمية الحصول على تقدير جيد على الأقل . . . » والمادة ١٢٠ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « في تاريخ نفاذ هذه اللائحة يتم إعادة تسكين العاملين بالهيئة في الوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس إدارة الهيئة والدرجات الواردة بالجدول الأساسي لدرجات الوظائف وفئات الأجور الملحق بهذه اللائحة وتحدد أقدمياتهم فيها طبقا لقواعد التسكين التي يصدر بها قرار من نائب رئيس الهيئة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين وفي حدود الأسس الآتية :

١ - يتم إعادة التسكين في الوظائف طبقا لتوليف اشتراطات ومطالب التأهيل بالإضافة الى المدد الكلية اللازمة لشغل كل وظيفة وفي حدود المدد الكلية الواردة بالجدول الأساسي لدرجات الوظائف وفئات الأجور الملحق بهذه اللائحة .

٢ - في حالة عدم انطباق شروط ومطلب التاهيل أو المدد اللازمة لشغل الوظيفة على العامل - تتم إعادة التسيكين في وظيفة أخرى تتناسب مع ما يتوافر في العامل من خبرة ومطلب التاهيل في ذات القطاع الذي يعمل به أو في أى قطاع آخر من قطاعات الهيئة ... » وقد ورد بالمجدول الأساسي لدرجات الوظائف وفئات الأجور الملحق بهذه اللائحة قرين الدرجة الأولى بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها تتطلب (١٤ علما) كدرة كلية لازمة للترقية إليها وقرين الدرجة الثانية بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها تتطلب مدة بينية قدرها (٨) سنوات للترقية إليها، ونسبة الاختيار في الترقية إليها (١٠٠٪) .

واستبانت الجمعية ان القاعدة المسلم بها في قضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع تقضى بان القرار الصادر بالترقية - وان انبنى على تسوية خاطئة - انما يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى ذاتى لا يجوز مسحه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ، ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شأنه طالما لم تتحدر المخالفة به الى حد الانعدام بها يفقده صفة القرار الادارى ويحيله الى مجرد عمل ماذى لا يتبع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، وذلك كله مرجعه الى الحرص على عدم زمزعة المراكز القانونية الذاتية المستقرة التى اكتسبها اربابها بمقتضى تلك القرارات .

ولما كانت السيدة / غاطمة محمد عبد البارى المعروضة حالتها ، تشغل وظيفة من الدرجة الثانية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعتبارا من ١٩٧٨/١/١ ومدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٣١ ٦ يوم و ٤ شهور و ١٢ سنة ثم اضيف الى هذه المدة سنتان اعتباريتان وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . بسالف الذكر، فأصبحت في التاريخ المذكور ٦ يوم و ٤ شهور و ١٤ سنة . فانه ايا ما كان الراى في صحة هذه التسوية ، فالثابت ان الهيئة قامت في ١٩٨٠/٩/١ بتنفيذ حكم المادة (١٣٠) من لائحة العاملين الجديدة المعمول بها اعتبارا من هذا التاريخ ، بإعادة تسيكين السيدة المذكورة على وظيفة من درجة ٤ على (الدرجة الأولى) تتطلب لشغلها توافر مدة خدمة كلية للمعامل قدرها (١٤ علما) . ومن ثم فان قرار إعادة تسيكينها (أو قرار ترقيتها حيث كانت تشغل درجة أدنى مباشرة من الدرجة التى سكنت عليها) حتى ولو افترضنا جدلا انه قام على أساس تسوية خاطئة ترتب عليها استيفاء العاملة المذكورة لشروط ألد الكلية (١٤) فانه يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى ذاتى ، وبالتالي لا يجوز مسحه الا خلال

المواعيد المقررة للطعن القضائي ويتحصن بغوات هذه المواعيد ايا ما كان وجه الخطأ او مخالفة القانون في شأنه طالما لم تتحدر به الى درجة الانعدام .

ولما كان قضاء المحكمة الادارية العليا وانتهاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مستقرين على أن مخالفة القرار الادارى لشرط النصاب الزمنى (المدة البيئية والكلية) المقرر قانونا لشغل الوظائف ، انها تعتبر مخالفة لشرط صحة محل القرار فحسب ، دون أن يترتب عليها انعدام محل القرار ذاته . وبناء عليه فانه — متى كان الثابت من الأوراق — أن قرار إعادة تسكين السيدة المروضة حلفتها لم يتم سحبه لبطالته خلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ومن ثم فانه بكتسب حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل .

لما فيها يتعلق بحالة السيد / مجدى كمال حسن اباطلة : فكلان يشغل وظيفته من الدرجة الثالثة بالهيئة بأقدمية ترجع الى ١٩٧٤/١٠/٢٦ ، ومدة خدمته الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ ، ٦ يوم و ١٠ شهر و ٥ سنة . وقد طبق في شأنه حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ فاضيف الى مدة خدمته الكلية في التاريخ المذكور سنتان اعتباريتين لتصبح ٦ يوم و ١٠ شهر و ٧ سنة . وايا ما كان الراى في صحة تلك التسوية ، فلثابت أنه بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ قامت الهيئة بتنفيذا لحكم المادة ١٢٠ من لائحة العليين بها ، بإعادة تسكين السيد المذكور على وظيفة معادلة من الدرجة الثالثة بأقدمية ترد الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ « حيث روعى عند تحديد أقدميته مدة خدمته الكلية سلفة الفكر » وبالتالي فان القرار الادارى بإعادة تسكينه — اذا سلمنا جدلا بأنه قد بنى على تسوية خاطئة أدت الى ارجاع أقدمية المذكور في الدرجة الثالثة الى التاريخ المشار اليه — يكون قرارا باطلا لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ، للأسباب سلفة البيان في الحالة الأولى . ومتى كان الثابت من الأوراق أن هذا القرار لم يتم سحبه خلال هذه المواعيد ، ومن ثم فانه يكتسب حصانة تمنع المساس به الغاء أو تعويضا .

واذ قامت الهيئة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠ بترقية السيد المذكور الى وظيفته من الدرجة الثانية تتم الترقية اليها بالاختيار بنسبة ١٠٪ ، وتقتطلب قضاء مدة بيئية قدرها (٨ سنوات) والمصمول على تفسير ممتاز في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة ، في حين أن المذكور كان حاصلًا على تقدير بمرتبة (جيد) وهو التقدير الذى يلى مباشرة مرتبة

(ممتاز) ، ومن ثم يكون القرار الصادر بترقيته قد خالف أحد الشروط المقررة لمصلحة محل هذا القرار بيد أن تلك المخالفة ليست من الجسلة بحيث تؤدي الى انعدام القرار ، وعليه فطالما لم يثبت من الأوراق سحب هذا القرار لبطلانه خلال المواعد المقررة للطعن القضائي فانّه تتمتع بحصانة تحول دون الغائه أو تعديله .

الخلاصة

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : تحصن قرار اعادة تسكين السيدة / غاطمة محمد عبد الهادي على وظيفة من الدرجة الاولى بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ ، للأسباب سالفه البيان .

ثانيا : تحصن قرار اعادة تسكين السيد / مجدى كمال حسن اباطة على وظيفة معادلة من الدرجة الثالثة بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ وبأقدمية تردت الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ . وكذلك تحصن قرار الترقية الى وظيفة من الدرجة الثانية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ وذلك للأسباب سالفه الذكر .

(فتوى رقم ٦٦٣ فى ١٩٩٠/٧/٧ جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠ ملف رقم ٧٦٩/٣/٨٦) .

رقم
القاعدة
رقم
النص

(١)

الاتحاد المصرى لكرة القدم -

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

★ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة - حدد المشرع مدة مجلس إدارة الاتحاد بأربع سنوات - أو يجب إجراء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد فى أول جمعية عمومية عقب كل دورة أوليمبية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشارك - بانتهاء مدة المجلس لا يجوز امتناع الاتحاد المذكور عن دعوة الجمعية العمومية لإجراء انتخابات لمجلس الإدارة الجديد بعد توجيه الدعوة إليه بذلك من الجهة الإدارية المختصة - لا وجه للاستناد فى تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية العمومية بأن ذلك يرجع إلى إحقاقه فى الاستمرار مدة تصال المدة التى تم حله وفقاً لحكم من المحكمة الإدارية العليا - كفى القانون للجهة الإدارية المختصة الحق فى دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى لانتخاب مجلس إدارة جديد إذا تقاضى مجلس الإدارة عن اتخاذ إجراءات الانتخاب - أساس ذلك - الدعوة أثر حتمى تقتضيه حالة للضرورة ونزولاً على مبدأ المشروعية لمواجهة حالة عدم وجود مجلس إدارة - تطبيق

(٢١٠)

اتحاد الملاكمة -

★ اتحاد الملاكمة المنصوص عليه فى المادة ٨٦٢ من القانون المحلى - أن اتحاد الملاكمة لا يعد شركة استثمارية ومن ثم لا يحضى للسعر غير المدعم الذى فرضه قرار وزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ - أثر ذلك - يتم محاسبة اتحاد الملاكمة على أساس للسعر المدعم من تاريخ انشاء الاتحاد - تطبيق

رقم
الصفحة

رقم
الطبعة

اتفاقية دولية -

راجع أيضا : جمارك د اعفاء جمركي ،
(١٣٦) والجهاز المركزي للمحاسبات (٦٦)
وضرائب د ضريبة جمركية ، (٢٨) .

اتفاقية حكومة مصر واسبانيا

★ ابرمت حكومتا مصر واسبانيا اتفاقية بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٤ وذلك لتصفية كافة مطالبات الرعايا الاسبان قيس الحكومة المصرية عن الاجراءات الصالبة لحقوقهم التي باشرت منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بهذه الاتفاقية - ورد بالاتفاقية ان اداء الحكومة المصرية لمبلغ التعويض المتفق عليه يستتبع ابراء لمتبها من التزاماتها وببونها المستحقة لهؤلاء الرعايا وان تحمل محلهم في كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تتضمنها المطالبات المذكورة بما فيها الصلبيات المجددة - الخاضع للحراسة تزيد خصومه على اصوله - اصدرت اللجنة القضائية المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال بعض الاشخاص قرارها بالتخلي عن عناصر لمتبه المالية المحقة وغير المحقة - اصدر جهاز تصفية الحراسات قراره بالاخراج النهائي عن اموال الخاضع وممتلكاته - بتطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على حالته لم تعد له مطالبات مستحقة على الحكومة المصرية اثر ذلك : انه يشرح من عداد الرعايا الاسبان المخطئين باحكام الاتفاقية المشار اليها - تحقيق .

٢١٢

(١١٦)

اتفاقية حكومة مصر وتركيا

★ الاتفاقية المصرية التركية لتعويض الحقوق والمصالح للتركية - النص في البند ثالثا من هذه الاتفاقية على اعتبار الوثائق التي يتقدم بها المصلحون الترك

الطبعين والاعتبارين مقبولة لدى الجهات المصرية
يتعين تصديرها في ضوء بنية احكام الاتفاقية -
عبارة مقبولة لدى الجهات المصرية لا تعنى اكثر من
ان هذه المستندات تعبر عن وجهة نظر الحكومة
المصرية المنوط بها بحث طلبات الرعايا الاثراك في
قوة المستندات المصرية الصادرة عن السلطات
المصرية - ليس لهذه المستندات اى حجية او افضلية
اذا ما تعارضت مع مستندات من ذات مرتبتها
صادرة من السلطات المصرية - اعلانات الوزارة
التركية التي تتعارض مع المستندات والاحكام
الصادرة من السلطات المصرية لا تعتبر مقبولة لديها
اساس ذلك - تطبيق -

١٤ (٣٦)

اتفاقية حكومة مصر وسويسرا

★ اتفاق التعويض المصري السويسري والبروتوكول
المنفذ له وضعا ضمن تصوية التعويضات المستحقة
للعرايا السويسريين الذين مستهم اجراءات تطبيق
القوانين الاشتراكية - قدر التعويض بالجنيه المصري
بواقع ٦٥٪ من قيمة الممتلكات للمقيمين وغير المقيمين -
يتم ايداع التعويضات بالجنيه المصري في حساب
خاص باسم المكتب السويسري للتعويضات بمراعاة ان
للجنيه المصري يعادل ٢٠٢٠ دولار امريكي - بمجرد
هذا الايداع تبدأ مدة الحكومة المصرية في مواجهة
المستفيدين - بين الاتفاق كيفية تحويل تلك المبالغ
- اجاز الاتفاق استخدام ٥٠٪ لاعداد نفقات السياحة
والكاتب الفنية والعلمية السويسرية داخل مصر -
يستخدم النصف الاخر وفقا للمواظب والحدود
المقرر في سداد قيمة البضائع التي يتم توريدها لسد
احتياجات السوق السويسرية - في سبيل تنفيذ ذلك
تم فتح حسابين فرعيين أحدهما للسياحة والاخر
للبيضاة - في ١٩٧٦/٩/٥ تم الاتفاق على تعديل
الاجراءات التقنية للتحويل من خلال الحساب
الفرعي سياحة الذي يتم التعامل فيه بالعملة المصرية
- المبررة بسعر الصرف للدولار وقت حساب التعويض -
تطبيق -

١٤ (٣٧)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

اتفاقية حكومة مصر واليونان

* الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليونان في شأن تعويض المصالح اليونانية - تصحيح قيمة التعويض المستحق للرعايا اليونانيين عن الممتلكات التي مستها إجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بواقع ٦٥٪ من قيمتها - نتيجة ذلك : تعتبر هذه القيمة هي الحد الأقصى لما يمكن أن تكلفه الحكومة المصرية أو يطالب به المستفيدون من الاتفاق المشار اليه - الأثر المترتب على ذلك - إذا ظهر وجود دين أو التزامات مستحقة أو واجبة الأداء على البعض منهم لهم بمقتضى الاتفاق المشار اليه - خصم هذه الديون تعيين اجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقة انما يكون من نسبة الـ ٦٥٪ المستحقة لهم وليس من أصل التعويض - أساس ذلك : ان حقهم في الحصول على التعويض عن الممتلكات التي مستها الإجراءات المشار اليها ينطلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحددة به دون سواها - القول بغير ذلك يخالف ارادة طرفي الاتفاق المشار اليه - كما انه يؤدي الى نتيجة شاذة إذ يجعل المستفيد الذين في وضع أفضل من اقاربه غير الدينين - تطبيق *

٨٥٦

(٢٠٢)

البيانات -

راجع : عقد اداري « تنفيذ » - الخطأ
المعدى ، (١١٩) *

اثر رجعي -

راجع : ملكية و تمليك غير المصريين
للمعارات ، (١٥٩) *

اجنبي -

راجع : استثمار مال عربي واجنبي (١٢٥)
وترخيص (ترخيص ممال تجارية وصناعية) (٢)

احوال مدنية -

اثر تغيير الاسم

* المادتين ١١ ، ٢١ من اللعانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠
فى شان الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٦٠ - المتشرع اعتبر البيانات الواردة فى سجلات
الواقعات او السجل المبنى صحيحة ولها التسجية مالم
يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم - لم يجوز
الشرع اى تغيير او تصحيح فى قهرد الاحوال المدنية
فى تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة
الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١
من هذا القانون - تطبيق المروضة حالته قد تم
تغيير اسمه (الاول) بالسجلات بناء على قرار من
اللجنة المذكورة - لهذا التغيير حجيته ويتعين الالتزام
به - الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال محو الاسم
القديم من كافة المستندات المتعلقة بهذا الشخص التى
تم تحريرها قبل اجراء التعديل - القول بغير ذلك
يؤدى الى اهدار معاملاته التى تمت بالاسم القديم
وتاريخ هذه المعاملات - نتيجة ذلك : لا يجوز طلب
تغيير اسمه (الاول) بشهادة بكالوريوس التجارة
التي حصل عليها باسمه القديم وعليه ان يرفق بها ما
يثبت تغيير اسمه الاول - تطبيق

٧٢

(٢٧٠)

اختصاص -

راجع : عامل بالقطاع العام و تاسيب -
توزيع الاختصاص بين الحاكم التاسيبى « (٢٦٨)
ج) - ومجلس الدولة « الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع « (٧) والهيئة الشرعية للتفتيش
(٢١) -
ادارات قانونية بالمؤسسات والهيئات العامة -

المعانون بهيئات القطاع العام

* تباير هيئات القطاع العام ذات النشاط الذى كانت
تديره المؤسسات العامة قبل انقلابها وتعرف
بهيئات القطاع العام - يخصص

رقم
القاعدة

رقم
المادة

الادارات القانونية بشركات القطاع العام والقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يخضع له كذلك أعضاء هذه
الادارات بهيئات القطاع العام التي تشرف عليها
أساس ذلك : اتفاق طبيعة العمل في كلتا الحالتين -
تطبيق .

٤٩٩ (١٨٥)

الجهة المختصة بصداد رسوم التقييد

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه حدد
على سبيل الحصر للوظائف الفنية التي يمين فيها
أعضاء الادارات القانونية المخاطبين بأحكامه - قانون
الحماية الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢/١٧ ألزم الهيئات
العامة وشركات القطاع العام بتحمل رسوم قيد
واشتراكات العاملين العاملين بإدارتها القانونية - أثر
ذلك : التزام الهيئات العامة بصداد الرسوم
والاشتراكات المشار اليها ينصرف فقط الى أعضاء
الادارات القانونية بها دون سواهم - تطبيق .

٢٨٠ (١٧٨)

مدى جواز منح الأعضاء علاوة تشجيعية .

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاماً قانونياً
خاصاً بمديرى وأعضاء الادارات القانونية في الهيئات
العامة وشركات القطاع العام - لا يجوز منح شاغلي
وظائف الادارات القانونية العلاوات التشجيعية
المخصوص عليها بقانون العاملين المنتخبين بالدولة
أو قانون العاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : أن
النظام المالي المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من
العلاوات - تطبيق (١) .

٤٩٩ (١٨٥)

رقم
القاعدة

الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة ضمن المدد المشترطة للترقية .

★ اكتفى المشرع بالنسبة للترقية في وظائف الادارات القانونية بمجرد القيد في أحد جداول نقابة المحامين والنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة انقضاء فترة زمنية على هذا القيد في الحصول الأدنى مباشرة وبالنسبة لبعض الوظائف اشترط اما القيد في أحد للجداول لمدة معينة أو انقضاء مدد اشتغال بالمحاماة - القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين بفيد الاشتغال بالمحاماة مادامت تم تقم بالمهام احدى الحالات التي تقتضى نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين - لا وجه للقول بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد واما بممارسة المهنة خلالها فعلا طوال الدة المطلوبة لأن هذا القول لا يجد له سند من القانون فضلا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين - اثر ذلك - حصول الصائل عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء لمراقبة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي الى انقسام الرابطة الوطنية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ويتمتع الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة للترقية - تطبيق

١٤٢

(٥١)

ادارة محلية -

راجع أيضا أملاك الدولة العامة والخاصة
(٩) و (١٨٧) و (٢٥٧) ومصصاريق ادارية
(٢٦٥) .

مقابل الانتفاع ورسوم الضمان المحلية .

★ حدد المشرع على سبيل الحصر موارد حساب الضمان وتنمية المحلية بالمحافظات وبين توجه استخدامها - من بين هذه الموارد الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي المطبى لصالح ذلك المجلس والتي اشترط المشرع لرخصها موافقة مجلس الوزراء - إذا لم تنطبق هذه الموافقة تمثل هذه الرسوم ضمن الموارد العامة للمحافظات - تطبيق

١٤٩

(٥٢)

رقم	رقم
العام	العام

إدارة وتشغيل المرافق المحلية

★ المادة (٧) من قانون نظم الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ - تختص وحدات الإدارة المحلية بإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في دائرتها ونطاقها فيما يخص نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وذلك فيما عدا المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة - طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة نقل المشرع وحدات الإدارة المحلية بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد إلى الهيئة القائمة على المجتمعات العمرانية وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الوحدات المحلية - عرق الماحر عاد بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٨٥ الذي أقر بمقتضاه قراره رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ إلى وضعه الأول قبل صدور القرار الملغى باعتباره من المرافق المحلية لا المرافق ذات الطبيعة الخاصة وتختص الوحدات المحلية بإدارتها وتشغيلها - تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة عرق الماحر إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى وحدات الإدارة المحلية - أساس ذلك : أن اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في هذا الشأن مستمد من اختصاص المليات - تطبيق .

100 (287)

عقود تمليك الوحدات السكنية الاقتصادية
 ★ المواد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن
 والمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن
 تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر
 والمادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
 ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتحت إشرافه بشأن تمليك السكان
 الاقتصادية والمتوسطة التي لا تزيد على ١٠٠ متر مربع المساحة
 - المرح ناط برئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة
 ومقرها ببلدية السكان الصغيرة والاقتصادية والمتوسطة
 التي لا تزيد على ١٠٠ متر مربع المساحة
 رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٨
 ١٩٧٨

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

المحافظات يبيع الوحدات السكنية الاقتصادية التي
تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ على أساس تكلفة المياني بدون
الأرض وتقسب القيمة على ثلاثين عاماً بدون فوائد -
إذا تأخر المشتري عن سداد أي قسط في المواعيد
المحددة له تمسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد
تأخير بواقع ٢٧٪ من تاريخ الاستحقاق إلى
تاريخ السداد - تندرج فوائد القروض التي تحصل
عليها المحافظات لتمويل بناء هذه النوعية من
المساكن ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء
تلك المساكن والتي يتحمل بها المشترون - أثر ذلك -
لا وجه لاستبعاد فوائد القروض من تكلفة المياني (١) -
عدم النص في عقود تملك الوحدات السكنية الاقتصادية
التي أبرمتها محافظة البحيرة مع المواطنين بعد
١٩٧٧/٩/٩ على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد
القروض التي حصلت عليها المحافظة لبناء تلك
الوحدات لا يجيز تعديل العقود المذكورة بإضافة قيمة
الأقساط والفوائد المشار إليها إلى ثمن البيع بالارادة
المنفردة للمحافظة - أساس ذلك - أن العقد هو شريعة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق
الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون - أثر ذلك
لا يسوغ للمحافظة طلب إبطال العقود المشار إليها
للفشل في القانون - حق المحافظة في النص صراحة في
العقد الجديدة على التزام المشتري بالفوائد المذكورة
باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الأصلية للمباني -
تطبيق

٥١٢

(١٨٩)

أراضي صحراوية -

الاعفاءات والتيسيرات

- ★ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ في
شأن الأراضي الصحراوية - قرر المشرع أنه نطاق مريان
الاعفاءات والتيسيرات والإجراءات المقررة للقانون
رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المستعجلات والمرافعة
الجديدة على مشروعات استصلاح واستصلاح الأراضي
للصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١
١٩٨١ وذلك إما كانت الجهة تملك الأرض قبل
تطبيق تلك المشروعات - أو كانت الجهة تملك الأرض بعد

رقم
للصحة

رقم
للصحة

معلقات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية
وتحتفلها لسياسة التنمية الزراعية التى تستهدفها
الدولة - وبمقتضى المادة ١٢ من اللائحة المذكورة ذات
الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧٩ الذى يقضى بتطبيق الاعطاءات الواردة فى كل
من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على
ما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن
من اعمال فى مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع
- اساس ذلك - ان اعمال المقاولات اللازمة لتلك
المشروعات تكفل فى عموم اعمال مشروعات الاستصلاح
والاستزراع وتمتد جزءا متما وكاملا لها بحيث تمتد
اليها مظلة الاعطاءات المقررة لتلك المشروعات -
تطبيق *

٥٥٩

(٢٠٣)

اراضى قضاء -

راجع : ضريبة « الضريبة على الاراضى
القضاء » (١١) *

ازهر -

راجع : صندوق التمويل الاسلى لرعاية
النشء والشباب والرياضة (٢٨٢) *

استثمار مال عربى واجبى -

راجع ايضا : اراضى صحراوية (٢٠٣) وينك
« عضوية مجلس الادارة » (٣٩) وضريبة الاعفاء
من الضريبة » (٢٧١) *

انشاء والغاء المشروعات

★ المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ - جن
المصرع مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق
الحرة السلطة المهيمنة على حقونها وتصرف انورها -
ناتج المصرع بمجلس الادارة اتخاذها براءات الاختراع من
القرارات لتحقيق المرفاهية للهيئة ومطابقة المرافعة
معلقات الاستثمار التى تنظم اليه ذلك للاجتهادات

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

والضوابط المحددة قانونا - لمجلس الادارة سلطة الحاء
الموافقة اذا خولفت الشروط المرتبطة بها - اساس ذلك
ان المنع والمنع مرتبطان ومتلازمان ولا يستقيم تقدير
احدهما للمجلس دون الاعتراف له بالاخر طالما قامت
الاسباب المبررة لذلك - تطبيق *

٨٢

(٧٨)

تنظيم تملك غير المصريين للمعارات *

★ قرر المشرع بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بعد
علما مقتضاه حظر تملك غير المصريين للمعارات
المينية والاراضي الفضاء - وسع المشرع نطاق هذا
الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاجنبية ولو
انضمت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى مادام
لا يملك المصريون ثلثي رأس ماله - استثناء من هذا
الاصل اجاز القانون اكتساب الاجانب ملكية العقارات
في ثلاث حالات تتعلق اولها بمقابل البعثات
البيولوجية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس
الوزراء اذا كان التملك يقصد السكنى الشخصية
او لزاوله النشاط وترتبط الثالثة بمصالح اليك
يجوز فيها لمجلس الوزراء التفاوض عن بعض الشروط
المقرر في الحالة الثانية - ابطال المشرع اى تصرف
لاجنبى بالخلافه لهذه الاحكام وذلك دون الاضائل
بأحكام قانون الاستثمار - كتبت اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هذا الحكم علما علق
التملك وفقا لاحكام قانون الاستثمار على موافقة
هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة او المشروع -
تعامل هذه الشركات والمضروعات على المعطرات المينية
في اطار نشاطها المخصص يتعين ان يخضع لاحكام
القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل
نتيجة لمصلحة الشركة او المشروع بعد استرداد رأس
المال المستثمر - في هذه الحالة يفيد التصرف فيه من
احكام قانون الاستثمار - تطبيق *

٢٠٨

(١٢٥)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

محاسبة شركات الاستثمار على اسعار

الطاقة *

* قرار نكف رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ - اوجب محاسبة شركات الاستثمار على مصحوقاتها من المنتجات البترولية المستخدمة فى توليد الكهرباء على اساس سعر غير مدعم - هذا الحكم ينصرف اعماله الى الشركة السعودية المصرية للتصدير - اساس ذلك - الشركة تتمتع بمزايا تلحق المزايا المقررة لشركات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ومن المقرر انه عند اتحاد الطلة يتعد الحكم فلذا كانت الطلة اكثر توافرا كان اعضاء ذات الحكم اولى - اثر ذلك - يتم محاسبة الشركة على الطلة الكهربائية الموردة لها بالمصغر غير المدعم - تطبيق *

٤٧٧ (١/٧٥٩)

الحجز على المشروعات الاستثمارية

* فرض المخرج حملة خاصة لأموال المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا لاحكام القانون المذكور تطبيقا لها وجوبا لأصحاب رموس الاموال المقرر حصص هذا المال من التاميم والمصارفة ومن الحجز عليه وفرض الحراسة عليه الا عن طريق القضاء - يترتب على ذلك خروج اموال هذه المشروعات من اطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإدارى - استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون المذكور عن طريق الحجز الإدارى يتعارض مع نص القانون ويختلف قصد المخرج - تطبيق *

١٢٩ (٤٩)

الاعفاء الضريبية *

* نص المخرج مرحلة على جواز مد مدة الاعفاء الضريبى بالنسبة للمروعات التصدير والقضاء الممن الجديدة - الاعفاء يكون لمدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات - يتم ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة - المشروع فى غير

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

هذه الحالة لا يتمتع سوى بمدة الإعفاء التي تنقضي له عند الموافقة على قيامه وهي خمس سنوات أو ثمان سنوات - مد الإعفاء مقصور على مشروعات التنمية وإنشاء المدن الجديدة - في غير هذه الحالات لا يتمتع المشروع إلا بمدة الإعفاء المقررة له عند الموافقة على قيامه - لا يجوز في هذه الحالات مد مدة الإعفاء بعد قيام المشروع - أمضى ذلك : انه لا يرد إلا بالنسبة لمشروعات التنمية وإنشاء المدن الجديدة - تطبيق *

(٧٠)

★ المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - قرر المشرع تطبيق أحكام الإعفاءات الضريبية المقررة للواردية بكل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على الأنشطة التي يزاولها الممولون الاصليون والممولون من الياطين والاستشاريون تنفيذاً للقانون الأول - يتمين لتطبيق الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشاط الذي يقوم به الاستثماريون المصريين تنفيذاً لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خيرية اجنبية - عدم جواز اعطاء مقابل الأعمال الاستثمارية التي تمت لمصالح مشروع لأحدى الجمعيات التعاونية للاسكان من الضرائب استناداً الى المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية متى ثبت ان هذه الأعمال لم تقاوم من خلال شركة مساهمة - تطبيق *

٢٢٢

(١٢٤)

★ الإعفاء الضريبي المقرر لسيرلات الركوب وفقاً للمادة (٣٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يسرى على الواقع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه اثر ذلك : ان الإعفاءات التي تقررت وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تظل سارية في ظل العمل بأحكام القانون الأخير - أمضى ذلك : القانون يوجه عام

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

يحكم الوقف والمراكز التي تتم تحت سلطانه أى فى
الفترة ما بين تاريخ العمل به والخاتمة وهذا هو مجال
تطبيقه الزمنى فلا يسرى القانون الجديد بآثره المباشر
على الوقف والمراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه
ما لم يوجد نص صريح فيه بقر هذا الأمر الرجعى -
تطبيق .

٤٦٤

(١٧٢)

استيراد وتصدير -

★ حظر المشرع الاستيراد من الخارج إلا بترخيص من
وزارة الاقتصاد - مصنوعة ما يتم استيراده بالمحكمة
لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لخصاص وزارة
الاقتصاد - قيام محافظة بالاستيلاء على احدى
السيارات المصنوعة والتي أصبحت بمصانيرها مملوكة
لوزارة الاقتصاد مؤداة ان تكون ملتزمة بإداء ثمنها
الى الجهة المالكة - ولا يغير من ذلك قيام المحافظة
بسداد ثمنها الى وزارة النقل هذا للوفاء على فرض
صحته يعتبر وفاء الغير المستحق ولا يبرر ثمة
المحافظة قبل الجهة المالكة - تطبيق .

٧٧٧

(٢٧٦)

★ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد
والتصدير - أخضع المشرع جميع البضائع التي يحددها
وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات
والواردات وحظر استيراد أو تصدير أى من تلك
البضائع إلا بعد فحصها ومعاينتها - انطاط المشرع بوزير
التجارة تحديد الرسوم المسحقة على عملية الفحص -
ألزم المشرع الموردين والمصدرين بأن يؤدوا الى الهيئة
العامة للرقابة على الصادرات والواردات علاوة على
الرسوم المقررة على أعمال الفحص والمعاينة قيمة
ما تتجمله فضلا من مبالغ تمنح للعاملين نظير قيامهم
بتلك الأعمال فى غير المكان المحدد لها وخارج نطاق
مواجد العمل الرسمية - لكل من هذه الرسوم وذلك
المقابل مناط استحقاق يختلف عن الآخر ومن ثم فانهما
يعدان موردين مختلفين من موارد الهيئة يخضعان فى
تحميلهما للأحكام المقررة لكل منهما - تطبيق .

٥٥٦

(٢٠٢)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

اسكان -

راجع أيضا : ادارة محلية « عقود تملكه

الوحدات السكنية الاقتصادية » (١٨٩) .

* انشا المشرع في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦، صندوما لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان الممنوع عليها في المادة (٤) من ذات القانون واشترط المشرع للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الإسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يكتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبني - استثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن - في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم اعمال البناء - قصر المشرع الاكتتاب في سندات الاسكان على مباني الاسكان الاداري والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها - في المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن الزم المشرع كلا من البائع والمشتري في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بأن يكتب في سندات لمصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في المادة ٦٨ على أن

هذا الالتزام لا يخل بآلية للقرارات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ - اثر ذلك : أن الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يخل محل الاكتتاب الممنوع علي في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وإنما يظل ساريا مادام قد توافر مناطه وهو البيع - اذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الاسكان المشار اليها في هذا القانون الا انه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي - اثر ذلك : سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن في حالة التعاقد على بيع للوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي تطبيق .

رقم
القاعدة

رقم
الصلحة

اصلاح زراعى -

نطاق الاستيلاء *

* القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - احكام قانون اصلاح الزراعى تجد سجلها الطبى على من طلق فى حكم هذا القانون تطبيقا سليما - لا تمتد تلك الاحكام الى تطبيقها الى غير هؤلاء ممن لا يخضعون لاحكام قانون اصلاح الزراعى - الاستيلاء الذى وقع على اراض لا تخص لاحكام قانون اصلاح الزراعى من قبل الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لا يحدو ان يكون نوعا من النصب لا يترتب عليه بحال نقل هذه الاراضى من ملكية ملاكها الاصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد فى قانون اصلاح الزراعى من احكام فى هذا الشأن اسياغ أى نوع من المشروعية على الاجراءات التى اتخذت بالتطبيق لهذه الاحكام - اساس ذلك : ان الذين اتخذت هذه الاجراءات فى شاتهم من غير المخاطبين باحكام هذا القانون - اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعى مرسوم ومحدد فى قانون اصلاح الزراعى وهو الاستيلاء على الاراضى الزائدة عن الحد المسمى للملكية الزراعية المقرر قانونا لتوزيعها على صغار الزراع - ليس فى القانون ما يجيز للهيئة المذكورة تملك الارض بالتقادم لانعدام نية تملكها للارض الخارجة عن نطاق قانون اصلاح الزراعى - استيلاء الهيئة على تلك الارض وتوزيعها على صغار الزراع بشكل طبق قانونية يهود دون ردما عينا - اثر ذلك : احقية الملاك الاصليين للقروض فى الحصول على تعويض نقدى من الهيئة - تطبيق *

اعتقال -

راجع : موظف « المستحقات المالية خلال فترة الاعتقال » (١٨٢) *

اعفاءات جمركية -

راجع : ضريبة « ضريبة جمركية » (٤٦) *

اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا -

راجع : ضريبة « الضريبة على المرتبات » (٢٧٧)

رقم
للصفحة

رقم
للصفحة

أموال أسرة محمد علي -

★ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ حول وزارة المالية سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها إلى الإيرادات العامة للدولة - ينفذ في الأموال المصادرة من أسرة محمد علي بعض المقررات التي كانت موقوفة وفقاً لها، وألغت ملكيتها بالفعل إلى هذه الأسرة بعد إلغاء الوقت الأمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ثم خضعت تلك المقررات للمصادرة - نتيجة ذلك : وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الأموال المستردة) هي الجهة المختصة قانوناً - دون غيرها - بالتصرف في المقررات المنكورة وإدارتها - أمضى ذلك . إن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاماً ولم يفرق نظاماً خاصاً للتصرف في الأموال المصادرة التي كانت في الأصل من الأوقاف الأهلية - تطبيق .

٤٦١ (١٧١)

إصلاح الدولة العامة والخاصة -

راجع أيضاً : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، (٢٩٢) .

اكتساب المال صفة الخصوصية وفقدانها

★ يتم اكتساب المال الخاص المملوك للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة للصفة العامة بتخصيصه للمنفعة العامة بأحد الوسائل المقررة قانوناً وذلك بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من الوزير المختص - تلحق هذه الصفة أيضاً بأحد الوسائل المقررة لاكتسابها أو بإنهاء الفرض من التخصيص للمنفعة العامة كما يكتسب المال الصفة العامة بالفعل فإنه يفقدها بالفعل أيضاً - يتحقق ذلك إذا انقطع على وجه مستمر وبالفعل استعمال هذا المال في الفرض المخصص له وزالت معالم تخصيصه للصفة العامة - مثال : هم استقلال الهيئة للأرض المخصصة لها في الفرض الذي خصصت من أجله وتركها دون استعمال على نحو يوحى بعدم حاجتها إليها بما يقطع بزوال الصفة العامة عنها ويعودتها إلى حالتها قبل التخصيص باعتبارها حالياً خاصة مملوكة للدولة - تطبيق .

٦٤ (٢٢٢)

رقم
القاعدة

التخصيص الفعلى للمنفعة العامة

- ★ المادة ١/٨٧ من القانون المنسى - تخصيص الأراضى للمنفعة العامة قد يتم بالأداة التشريعية التى حددتها المشرع وقد يتم أيضا بالفعل - نتيجة ذلك - تصبى هذه الأراضى من الأموال العامة وتتمتع بالصفاية القانونية المقررة لهذه الأموال - تطبيق

٧٩٠ (٢٨٢)

مقابل الانتفاع بالمال العام

- ★ أموال الدولة العامة والخاصة - الانتفاع بالمال العام - انتفاع الجهات العامة بالمال العام المملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى أن يكون بدون مقابل - لا تلقزم الجهات العامة بأداء هذا المقابل إلا فى حالتين : الأولى : إذا ارتضت الجهة المنتفعة بالمال العام أداء مقابل عن ذلك - والثانية : إذا خالفت الجهة الفرض المخصص له المال العام - تطبيق

٤٠ (١٥)

- ★ أراضى طرح النهر التى لم تستعمل فى الزراعة وإنما رؤى استقلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة - تخرج الأراضى من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارنات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وتتولى وحدات الحكم المحلى الاشراف عليها وإدارتها طبقا للقواعد التى يقرها المحافظ المختص مع مراعاة موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وفى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء - أساس ذلك - حكم المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - تطبيق

٧٤ (٩)

- ★ المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وقرارى محافظ الاسكندرية رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ و ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ بقواعد تسوية اوضاع العائزين لأراضى الدولة ووحدات الحكم المحلى المعلة للبناء - المشرع نأب بالمحافظ المختص سلطة وضع قواعد

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

التصرف فى الاراضى المدة للبناء المملوكة للدولة
وحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة وذلك بمسح
الحصول على موافقة المجلس التكميلى المحلى
للمحافظة والالتزام بالقواعد العامة التى وضعها
مجلس الوزراء - قرارا محافظ الاسكندرية المشار
اليهما اجازة بيع تلك الاراضى للراغبين فى شرائها من
واضح اليد عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى
١٩٨٢/١/١٤ وذلك وفقا للتمن الذى تقرره اللجنة
المختصة بالاضافة الى مقابل استطلاع عن مية الجواز
السابقة بما لا يجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ
البيع بواقع ٧١ من قيمة التمن الذى تقرره اللجنة
المختصة وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات
الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المباني
السكنية فى المناطق الشعبية - تنظيم مقابل الانتفاع
المشار اليه بعد جزءا لا يتجزأ من قواعد التصرف فى
الاراضى المدة للبناء المستقلة فى المباني
السكنية والمشروعات المشار اليها - اثر ذلك : وجوب
التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به - بيق. تلك
الاراضى لراضى اليد عليها - تطبيق

٥٠٦ (١٩٧)

نقل الانتفاع

★ يد الشخص العام على ما هو مملوك ملكية عامة هي
يد ملكية - يبقى للدولة ان تخرج من نعمة هذا المان
فى اى وقت تحقيقا للمصلحة العامة وفى هذه الحالة
لا يجوز القول باستمقاغه تعويضاً - الامر هنا ليس
مبادلة بين شخص عام وآخر وانما الامر يتعلق بتعديل
التخصيص السابق تقريره من الدولة - نقل الانتفاع
بما ينطوى عليه من تعديل التخصيص لا يمكن ان
يرتب حقا فى التعويض بين الأشخاص العامة خاصة
اذا تم النقل تنفيذاً لحكم القانون - لا يفير عن ذلك
اتفاق الجهتين على تقرير مقابل لنقل الانتفاع لكون
هذا الاتفاق يخالف نص القانون - تطبيق

٣٤٧ (١٩٢٠)

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ -
المشروع لم ينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة
الصمكية ملكية المزارع والمزابى الصمكية القائمة فى
نطاق المسطحات المائية المحددة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ - حق الهيئة المشار اليها على

رقم
القاعدة

تلك المزارع والمراعي حق إبراء وإزالة وليس حق ملكية - نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بشرط
أشخاص القانون للصام يتم نقل الإشراف الإداري
عليها بدون مقابل وبغير إذن يعتبر ذلك نزولاً عن
أموال الدولة أو تصرفاً فيها - تطبيق

٧٧٥ (٢٧٥)

الإيجار الرسمي

★ إذا ما احتاجت هيئة المواصلات السلطوية والملاصقة
إلى أرض مملوكة للدولة لاستغلالها في تنفيذ
مشاريعها فإن حصولها على هذه الأرض يكون عن
طريق تخصيصها لمنعتها بالإيجار الأسمى وليس عن
طريق الخراء - تطبيق

٢٤٩ (١٢١)

★ المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في
شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة
للدولة وللنزول عن أموالها المنقولة - بشرط للتصرف
والمجان في أموال الدولة لتتبع إجراءات معينة تبدأ
بإقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية -
تنتهي هذه الإجراءات بصور قرار من السلطة المختصة
سواء رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة
المال المتنازل عنه - تعتبر موافقة اللجنة المالية شرطاً
جوهرياً ينطوي إغفاله على مخالفة جسيمة لأحكام
القانون - إذا كانت الأحزاب السياسية تسعى إلى
تحقيق غرض ذي طبع عام تمثل في المساهمة في
تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن
إلا أن ذلك لا ينفي وجوب الالتزام بالإجراءات
والشروط التي تطلبها الشرع في شأن التصرف بالمجان
في العقارات المملوكة للدولة : القرار الصادر
بالمخالفة للقواعد المشار إليها لا يتضمن بعض المدة
- تطبيق

٤٤٢ (١٦٨)

التصرف في الأموال الخاصة

★ سلطة المحافظات في التصرف في الأراضي المملوكة
للدولة ملكية خاصة والواقعة في دائرة المحافظة تقل
عدد حد الأرض غير المخصصة للمرافق العامة
والقومية - الأراضي المخصصة للمرافق العامة أو

رقم المادة	رقم المادة
---------------	---------------

للقومية لا يجوز للمحافظات التصرف فيها بدعوى أنها
جهاز الدولة المختص بهذه التصرفات - تمهد المحافظة
ببناء مبنى للهيئة القومية للبريد على أرض مملوكة
للهيئة ثم قيام المحافظة ببيع هذه الأرض لجمعية
أسكان ونقل الالتزام بالتسليم للجمعية - هذا البيع
مخالف للقانون فلا ينتج الشراء ولا ينقل التزاما ولا يصرى
في حق الهيئة - تطبيق (١) *

٧٧٢ (٢٥٧)

أوسمة وأنواط عسكرية -

الجهة الملزمة بها

* وزارة الدفاع هي الجهة الملزمة بصرف مكافآت الأوسمة
والأنواط العسكرية المقررة لأفراد القوات المسلحة
الحاليين والسابقين - إذا حدث أن مسند
أحدى الجهات الاخرى - مدة المكافآت - فحق
لها مطالبة القوات المسلحة بها وتلتزم بردها لها -
تلتزم وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة
والأنواط العسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على
صدور المئوى الجمعية العمومية في ١٩٨٧/٦/١٧ -
تطبيق *

٧٧٨ (٢٤٠)

أيجار امالكن -

راجع أيضا : إدارة محلية و عقود تمليك
الوحدات السكنية الاقتصادية ، (١٨٩) وأسكان
(١٤٦) ومصاريف ادارية (٢١٥) ومجلس
الدولة و الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع - ما يخرج عن اختصاصها ، (٢٥٤) /
ب) و (١ / ٢٥٦) *

تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية

* المادة ٧٢٥ من قانون تأجير وبيع الامالكن وتنظيم
للعلاقة بين المأجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠
بشأن قواعد وشروط تمليك المساكن الشعبية
والاقتصادية والمتوسطة - لم يتطرق القرار المذكور

رقم
الاصطفا

رقم
الفاصة

الى تحديد الملتزم يتحمل القسائط وفوائد القروض
التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية
من المساكن ومن ثم فهي تتخرج بطبيعة الحال ضمن
العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي
يتحمل بها المشترين وذلك على خلاف للوكيف بالنسبة
لمساكن الايواء حيث نص القرار المذكور صراحة على
ان القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء تلك
المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان
الاقتصادى - تطبيق *

٦٤٨

(٥٢)

★ وضع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة
١٩٨٠ قواعد تملك المساكن الشعبية والاقتصادية
التي اقامتها المحافظات وشملت قبل ١٩٧٧/٩/٩ والتي
اقامتها او تقيمها بعد هذا التاريخ. لم يتطرق القرار
المشار اليه الى تحديد الملتزم يتحمل القسائط وفوائد
القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء
تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهي تتخرج بطبيعة
الحال ضمن العناصر اللازمة لبناء هذه المساكن والتي
يتحمل بها المشترين بخلاف مساكن الايواء حيث نص
القرار المذكور صراحة على ان القروض والفوائد
التي استخدمت في بناء تلك المساكن يتحمل بها
صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى -
تطبيق *

١٩٨١

(٦٥)

بيع المتجر والتنازل عنه

★ المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن
بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر - استحدثت المشرع
حكما جديدا اقر فيه باحقية مالك العقار في الحالات
التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر او المصنع
او التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية او
المؤجرة لغير اغراض السكنى في الحصول على نسبة
٥٠٪ من ثمن البيع او مقابل التنازل بعد خصم قيمة
المتنولات الموجودة بالمعين المؤجرة - هذا الحق ورد
النص عليه صراحة وبصفة عامة ومطلقة من اى قيد
- نتيجة ذلك - صريانه سواء تم البيع بارادة المستأجر

رقم
الصفحة

ورغبته أو رعا عنه كما هو الشأن في حالات البيع
الجبري التي تجريها مصلحة الضرائب - لا يغير من
ذلك أن المشرع قد رسم في المادة (٢٠) الخيارات إليها
إجراءات معينة لمصالح المالك على حقه المقرر -
القول بقصر حكم المادة ٢٠ المشار إليها على حالات
البيع الاختياري التي تتم بإرادة المستاجر دون حالات
البيع الجبري من شأنه أن يفتح التمايل على أحكام
القانون يفرض غمط حق المالك كما أنه يجعل
المستاجر الماطل الذي يتقاسم من مصاد ديونه في
وضع أفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو
القول بجواز - تطبيق

٧٩٤

(٢٨٥)

زيادة أجرة الأماكن غير السكنية

★ المادة ٧ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بتجديد وبيع الأماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر - حكم المادة المشار
إليها بزيادة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض
السكنى قد جاء عاما مطلقا دون تفيد - الاستثناء
الذي توريته المادة ٢٧ من القانون المذكور على حكم
المادة المشار إليها بالنسبة للأماكن المستعملة في
أغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو الصناعي
أو المهني الخاضع للضريبة قد التي يالر رجحي
بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة
في ١٩٨٩/٤/٩ - الأثر المترتب على ذلك هو سريان
حكم الزيادة المشار إليها على هذه الأماكن بما في ذلك
تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من
التاريخ المسد بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١
لاستحقاق هذه الزيادة - قضاء المحكمة الدستورية
العليا بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٦
لسنة ١٩٨١ يجوز حجية مطلقة ولا يجوز تطبيق النص
المضى بعدم دستوريته اعتبارا من اليوم التالي
لنشر الحكم - أثر الحكم لا يقتصر على المستقبل لحسب
وانما ينسحب على الوقائع والعلقات السابقة على
صدوره - يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة
المشار إليها مراعاة قواعد التقادم الزمني المنصوص
عليها بالمادة ٢٧٥ من القانون المدني - تطبيق

٨٤٢

(٢٩٨)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

(ب)

يعتات -

الجهة الملتزمة بدفع مرتب المبعوث

★ ان الجهة التى اوفد لصالحها المبعوث هى التى تلتزم بدفع مرتباته اثناء المدة المقررة للمبعوث - مناط تطبيق هذه القاعدة ان يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المصرف المالى لرتب المبعوث اثناء مدة المبعوث - قرار النقل المشروط بنقل الدرجة لا يتم اثره القانونى لعدم وجود الدرجة المالية بالانجليزية - عند نقل الدرجة يمكن ترتيب الاثر القانونى من ناحية التزام الجهة المنقول اليها بصرف مرتبه - تطبيق

٧٤٥

(٨٧)

بنك -

البنك المركزى المصرى

★ المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى - مجلس ادارته بنك القطاع العام هو السلطة المهيمنة على تصريف شؤونه - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى لم يتضمن احكاماً تتعلق بتشكيل واختصاص الجمعيات العمومية لبنوك القطاع الصام - يأتى البنك المركزى على قمة الجهاز المصرفى - لا يعد مجلس ادارة البنك المركزى جمعية عمومية لبنوك القطاع العام وانما يصارس بعض سلطات الجمعية العمومية طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وهى سلطات محددة على سبيل المص - تطبيق

١٩٠

(١/١٧)

★ بنوك القطاع العام - تقرير مكالات تشجيعية لرئيس واعضاء مجلس الادارة - المختص بذلك - المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى - اختصاص المشرع ورئيس الجمهورية دون غيره بتمديد مستقبات رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع الصام ونوابهم من مراتب وپدلات ومكالات بكافة اتواعها - اذ ذلك - لا يجوز اشراك جهة اخرى فى ممارسة هذا الاختصاص دون استناد الى نص واضح وصريح يقرر ذلك - تطبيق

رقم
للصحة

رقم
للإعانة

١٢٥

(٤٧)

قرار رئيس مجلس إدارة البنك المركزي المصري
بتقرير مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس
إدارة البنك الأهلي المصري يعتبر مسانداً من غير
مختص مخالف للقانون - تطبيق

بنك التنمية والائتمان الزراعي

★ مكافأة الشهرين المستحقة عن كل سنة خدمة ... تأمين
اجتماعي ... جواز ضمها بالنسبة للمعاملين والموظف ...
صرف مكافأة الشهرين المستحقة عن كل سنة خدمة
بالنسبة للمعاملين قبل ١٩٦٢/١/١ أي مكافأة للشهرين
بالنسبة للمعتمدين بعد هذا التاريخ يتم بالإضافة إلى
حقوقهم التأمينية التي حلت حصل مكافأة ثمانية
الخدمة القانونية وفقاً للقانون العمل - هذه المكافآت تعد
ميزة أفضل تصرف بالزيادة على مكافآت ترك الخدمة
القانونية وتستحق للمعامل عند ترك الخدمة - هذه
المكافآت لا تعد منحة ومن ثم لا تؤخذ في الاعتبار عند
تحديد أجر الاشتراك وفقاً لقانون التأمين والمعاشات -
تطبيق

١٢٤

(٤٨)

★ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي
للتنمية والائتمان الزراعي - القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته - البنك
الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي تتوالى له - من
الناحية الوضوعية - مقومات هيئات القطاع العام
- أساس ذلك - اتفاق النظام القانوني المقرر لكل
منهما في عدة عناصر أساسية - نتيجة ذلك - البنك
الرئيسي يعد من هيئات القطاع العام المنشأة بمقتضى
قانون خلص - صريانه لكام قانون هيئات القطاع
العام المنشأة بموجب قوانين خاصة فربما لم يرد
بشأنه نص خاص في هذه القوانين - القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٢ قضى صراحة بأن يكون للمعاملين وهيئات
القطاع العام التي تباشر نشاطاً ونفسها تصوب في
الأرباح التي تحققها تلك الهيئات - نتيجة ذلك - يحق
للمعاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
الحصول على نسبة الأرباح التي يحققها البنك من
الأنشطة التي يزاولها بذاته ووفقاً للشروط والقواعد
المقرر في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ - سالف الذكر
- تطبيق

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ غرض المشرع في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ المشار
إليه مجلس الوزراء في وضع الصّد الأعلى لمجموع
ما يتقاضاه العاملون في الهيئات المذكورة في "صورة"
مرتبات أو ودلات أو مكافآت أو حوافز أو باى صورة
أخرى - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥
لسنة ١٩٨٦ ناهيا على أنه لا يجوز أن يزيد على
عشرين ألف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه أى
شخص يعمل في عدد من الجهات. من بينها الهيئات
العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والضوابط
الواردة في هذا القرار. - ورد التعبير عن هاتين
الجهتين مطلقاً - يشمل بالتالى كافة الهيئات العامة
وشركات القطاع العام أياً ما كان النظام القانونى الذى
يحكم نشاطها أو يسرى على العاملين بها - البنك
الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يعد من الهيئات
العامة ذات الشخصية الاعتبارية التى يسرى عليها
نظام قانونى خاص ورد في القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٧٦ - بنوك التنمية الزراعية التابعة للبنك المذكور
بالمحافظات تباشر نشاطها وفقاً لأحكام ذات القانون
في شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتبارى عام
مطبق عليها وصف شركات القطاع العام - اثر
ذلك : - سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥
وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦
على العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
والبنوك التابعة له بالمحافظات - تطبيق *

مدى جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة
أكثر من بنك *

(١٤٤)

٢٨٥

★ حظر المشرع في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الجمع
بين عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك التى تزاوّل
نشاطها في مصر وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو
شركة من شركات الائتمان - استثنى المشرع في
قانون الاستثمار ممثلى الأشخاص الطبيعيين أو
الاعتبارية الأجنبية - يتعين لاستثناء هؤلاء أن يكون
الشخص ممثلاً في بنكين أو أكثر لشخص اعتبارى
أو طبيعى أجنبى - ولا يكفى أن يكون ممثلاً لهذه
الشخص في مجلس إدارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء
مادامت هذه الصفة قد انتقلت في البنك الأخرى تطبيق : *

(٣٩)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

مورصة الأوراق المالية -

راجع : مجلس الدولة اختصاص ادارات
الفتوى (٢٠١)

(ت)

تأمين -

راجع : شركات سياحية (٢٠)

تأمين اجتماعي -

راجع أيضا : خبير (٢١٧)

ميعاد طلب الصرف

* المادة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٩ - ألزم المشرع ذوي الشأن
تقديم طلبات لصرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ
مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميعاد
انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب
الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها - حول
المشرع مدير عام للهيئة المختصة أو من ينوبه (للهيئة
العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية بحسب الأحوال) سلطة التجاوز من
الاخلال بالميعاد المذكور اذا كان قائما على أسباب
تبرره - في هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من
تاريخ الاستحقاق - عملت المادة (١٤٠) المذكورة
بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الممول به
بالنصبة لهذه المادة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وأضيف
اليها فقرة جديدة تنص بأنه اذا قُسم طلب للصرف
يعد ميعاد الخمس سنوات المشار اليها بصرف الجأش
وحده اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون
أن يفسخ الصرف لآية سلطة تقديرية - أصبح وذبح
للتأمينات (وفقا للنص المعدل) هو السلطة المختصة
بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف في الميعاد المحدد
جماعة ذات الصواب والمالك يقاتلها - اثر ذلك : -

رقم المادة	رقم المادة
---------------	---------------

أن من تقدم يطلب لصرف مستحقاته التأمينية بعد ميعاد الخمس سنوات ولم تفصل فيه السلطة المختصة قبل ١٩٨٧/٧/١ يصرف له المعاش وحده بدءاً من التاريخ المذكور - لا وجه لالتزامه بتقديم طلب جديد للاستفادة من هذا الحكم لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة (١٤٠) وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المعاش أياً كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ولأن خضوع الصرف لأية سلطة تقديرية - كذلك لا وجه لاعتذار صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي تقدم فيه بطلبه لأن ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة (١٤٠) اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ - تطبيق .

٧٦٩

(٩٨)

حساب حصة صاحب العمل

★ المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قرار وزير التخطيط الاقتصادية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التفصيل على عطل الموقوفات - ناط المشرع بوزير التخطيط الاقتصادية بإنشاء لجان اقتراح من مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية لتحديد كيفية حساب أجور الزم عليهم التي يتم على أساسها تحديد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي في عطلات الموقوفات - تحدد هذه الحصة على أساس نسبة مئوية من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات المختلفة الداخلة في الموقوفات - استبعاد قيمة المدات والتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز التي تمثل جزءاً من مكونات وأصول المشروع - المقتصد بالتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز الموقوفات كأمانة المصنع التي تؤدي الغرض منها بذاتها وتعلق بالمشروع لخدمته - دور العمال في تجميع الأجزاء كاملة المصنع لا يخرج عن كونه عملاً من أعمال تركيب هذه المهابت وليس جزءاً من عملية تصنيعها - أثر ذلك - استبعاد قيمة هذه المدات من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات الداخلة في عطل الموقوفات عند حساب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمل الموقوفات - تطبيق .

٧٧٨

(٩٧)

رقم
القاعدة

رقم
المادة

حوافز الانتاج

★ غاير المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن التأمين الاجتماعي في مفهوم اجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - أصبح هذا الاجر يشمل الى جانب الاجر الاساسي الاجور المتغيرة كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ وبمضمون اعتبارهم عنصرا من عناصر اجر الاشتراك المتغير -

ناط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الاجر المتغير - اصدره وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بهذا الشأن وقضى القرار باختصاص بعض الاجور المتغيرة بالكامل في بضبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون للتأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من اجر الاشتراك - يستثنى من ذلك ما لكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الاجر المتغير ٥٠٪ فقط من هذا الاجر هو الذي تؤدي على اساسه الاشتراكات -

تطلب للبلد (١) من المادة (١) من القانون الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافز الانتاج او مكافاة زيادة الانتاج الذي يخضع بكامل قيمته لاجر الاشتراك المتغير ان يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وان يشمل هذا النظام جميع الاسس الموضوعية المتعلقة بكمية الانتاج او جودته او معدلات الاداء التي يستحق على اساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل او مجموع العاملين - البين من قواعد صرف مكافاة زيادة الحميلة للمعاملين بمصالحتي الجمارك والضرائب الصادرة بقراري رئيس مصلحة الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمي ٥٨ لسنة ١٩٨٥ -

٣٧ لسنة ١٩٨٧ ان هذه المكافاة تمنح على اسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتعزيز في اداء العمل وجودته كما تضمنت حالات الحرمان من الصرف - آخر ذلك : خضوع مكافاة زيادة الحميلة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الاجر المتغير الذي تؤدي على اساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي - تطبيق *

رقم
الصفحة

مواعيد استحقاق الاشتراكات

★ ألزم المشرع صاحب العمل بإداء الاشتراكات التأمينية المستحقة في مواعيد محددة وفي حالة تأخره في أداء المبالغ المطلوبة يلتزم بمبلغ إضافي بنسبة ٢٪ منها شهريا عن المدة ما بين تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد - أعفى المشرع من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء - حدد المشرع التاريخ الذى يمتد به في سداد الاشتراكات بأنه تاريخ التسجيل إذا أوفى مستند السداد بكتاب موثق عليه مع علم الوصول أثر ذلك - أن العبرة في هذه الحالة تكون بتاريخ التسجيل وليست بتاريخ وصول مستند السداد فعلا الذى قد يتأخر وصوله بسبب البريد - تطبيق

١١٥

(٥٨)

الفصل الدورى للعاملين

★ المادة (٨٧) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنظم الهيئة العامة للتأمين المسمى بإجراء الفصل الدورى للعاملين المعتمدين للصناعة بأحد الأمراض المهنية المحددة بالجنول رقم (٦) الملحق بهذا القانون وذلك نظير التزام صاحب العمل بسداد ٥٠٠ ملهم عن كل عامل - جهة العمل تكون ملزمة بأداء مقابل الفصل المحدد قانونا - لا يعفى جهة العمل من هذا الالتزام تأخيرها على نموذج الفصل بأن الفصل مجاني وأنه لا توجد لديها اعتمادات مالية لهذا الغرض - القانون وقد ألزم جهة العمل بأداء مقابل الفصل فإنه لا يتأتى إعفاؤها منه بأداة أخرى مرتبة كمشور - تطبيق

٢٤٠

(١٢٧)

الجمع بين معاش الاصابة ومعاش الشيخوخة

★ الأصل هو سريان قانون التأمين الاجتماعى على كل من تربطه علاقة بجهة العمل أيا كانت فيما عدا علاقات العمل التى نص على استثنائها صراحة - المشرع حدد نظم التأمين - لم يتضمن القانون التأكيد نصا يمنع استفادة المؤمن عليه من أحكام تأمين اصابات العمل إذا بلغ سنًا زوجه - أساس ذلك - أن الهدف من هذا

رقم المادة	رقم المادة
---------------	---------------

النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث العمل المحتمل تحققها في أي سن يبلغها الزمن عليه حتى لو تجاوز سن الستين طالما لا يزال يؤدي عملا معرضا لهذه المخاطر فضلا عن أنه لو أراد المشرع أن يوقف تأمين الإصابة عند سن معينة لنص على ذلك صراحة - أثر ذلك - أنه من حق العامل الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة المستحق له يبلغه سن الستين - لا ينال من استحقاقه لهذا المعاش أن جهة العمل لم تؤد اشتراك تأمين إصابات العمل الخاص به - أساس ذلك - أن هيئة التأمينات طبقا لنص المادة ١٥٠ من القانون المشار إليه ملتزمة بإداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستقة حتى ولو لم يتم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة - للمهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات - تطبيق *

١٥٤

(٥٥)

انتهاء الاستحقاق في المعاش *

* المواد ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حدد المشرع سن الحادية والعشرين كحد ينتهي عنده استحقاق الأبناء معاشات - مد المشرع هذه السن لمن حصل منهم على مؤهل عالٍ ولم يلتحق بعمل ولم يزال مهنة وذلك إلى السادسة والعشرين فإذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن أو بلغ هذه السن انقطع استحقاقه في المعاش - مضاعف قطع المعاش المقرر هو الالتحاق النفعي بالعمل والاستمرار فيه أو بلوغ السن المقررة - أثر ذلك - إذا انفصلت رابطة التحاق بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن عاد إليه استحقاقه في المعاش لأن قطع المعاش لا يمنع من العودة لاستحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا - تطبيق *

١٤٦

(٥٦)

التأمين الاجتماعي الشامل *

* خصص المشرع حسابا خاصا للتأمين في صندوق الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - حدد المشرع موارده والتي تتضمن المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها القانون وجزء المعاش الذي تلتزم الجزاء العامة بإدائه وهو

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٥٠٪ من رطب المعاش المحدد بواقع ١٢ جديها شهريا -
تلتزم الخزنة العامة بتمويل الصندوق فى هذه
الحدود وتمويل العجز فى اموال الحساب المتصار اليه
عند فحص المركز المالى - التزام الخزنة العامة
بتغطية العجز فى اموال هذا الحساب لا يقوم الا
اذا لم تكف الاحتياطات والخصصات المختلفة لتسويته
- يتحدد ذلك من واقع الفحص الاكتوارى - مژدى
ذلك ان الخزنة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع
الموازنة السنوية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
بإسراج مبالغ محددة لتمويل العجز السنوى فى حساب
الصندوق المشار اليه وإنما ينصرف التزامها فى هذا
الشان الى تغطية العجز الذى يسفر عنه الفحص
الاكتوارى - يجرى هذا الفحص كل ثلاث سنوات
- تطبيق ٥

٢

(١٨٣)

تحكيم -

مجال كل من التحكيم الاجبارى والاختيارى

☆ المواد ٥٠١ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٦٨ ، المواد ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ من قانون
هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم
٩٧ لسنة ١٩٨٣ - لكل من التحكيم الاختيارى
المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الاجبارى
المنظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مجال اعماله
المستقل والتميز عن الاخر - كما ان لكل من النظامين
المشار اليهما قواعده التى تحكمه - رسم المشرع طريقا
معينا لحسم جميع المنازعات التى تثور بين شركات
القطاع العام او بينها وبين غيرها من الجهات المحددة
قانونا - اوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة
هيئة تشكل على النحو المحدد بالقانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٣ المشار اليه واضفى على الاحكام التى
تصدرها الصفة النهائية وجعلها نافذة وغير قابلة
للطعن فيها باى وجه من الوجوه كما اسند اليها
الفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره .

رقم الصفحة	رقم للإعانة
---------------	----------------

من أحكام - نتيجة ذلك . لا يكون للقضاء شمة
اختصاص فى هذا الشأن - تعتبر الأحكام التى
تصدرها هيئة التحكيم المشار إليها فى مجال
اختصاصها حائزة لقوة الأمر القضى فور صدورها
وواجبة النفاذ - تطبيق .

٧٠ (٢٦٩)

ترخيص -

راجع أيضا : الهيئة العامة لبناء بوسعيد
(٧٤) .

ترخيص الانتفاع بالمال العام

★ الانتفاع بالمال العام المخصص للمرافق يكون بدون
مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام
فيما أعد له إلا إذا ارتضت الجهة المتفعلة أداء
مقابل للجهة المالكة عن هذا الانتفاع شريطة أن تعلم
الجهة المتفعلة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع أنها
غير ملتزمة أصلا بأداء أى مقابل نظير انتفاعها بالمال
العام - الأراضى المرخص بها لمصلحة الجمارك قطاع
بورسعيد صدرت تراخيصها من هيئة قناة السويس
واستمرت سارية بعد حلول الهيئة العامة لبناء
بورسعيد محل هيئة قناة السويس بالقرار الجمهورى
رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ - مصلحة الجمارك دأبت على
سداد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص منذ
صدورها إلى أن توقفت فجأة فى ١/١/١٩٨٦ - توقفتها
هذا يأتى بالمخالفة للقانون - يتعين عليها الخضوع
لأحكام الترخيص الصادر لها ومن بينها أداء مقابل
الانتفاع فى الواجبات المقررة قانونا - تطبيق .

٦٦ (١٣٧)

ترخيص محال صناعية وتجارية

★ مدى اشتراط الجنسية المصرية فى طالب الترخيص -
(جنسية) (محال صناعية وتجارية) لم يشترط
المشرع الجنسية المصرية فى طالب الترخيص وفقا
لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها أثر ذلك : أنه يكون لغير
المصريين الحصول على ترخيص إقامة محال من المحال
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ إذا

رقم
القاعدة

ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تتطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانين الأخرى من شروط لمزاولة الأجنبي للعمل في مصر مثال ذلك : قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الذي حظر على الأجنبي مزاولة أي عمل في مصر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب - تطبيق *

(٢)

المنشآت التي تقيّمها الهيئات العامة - مدى خضوعها للقواعد المتعلقة بترخيص المصالح الصناعية والتجارية - القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المصالح الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه القواعد المتعلقة بترخيص المصالح الصناعية والتجارية تشظيا يقوم في جملته على استبعاد المنشآت التابعة للمرافق التي تتولى ادارتها المصالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق أحكامه - أساس ذلك : أن أحكام القانون المشار اليه تتعارض وطبيعة نشاط هذه المصالح والهيئات وما ينبغي أن تلزم عليه المرافق العامة التي تديرها من أداء الخدمة المخططة بها بانتظام وإطراء - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد أضعف المنشآت التي تقيّمها الهيئات العامة لأحكام السلامة والصحة المهنية وأوجب عليها أن تراعى في اختيار مواقع تلك المنشآت توافر الاشتراطات المنصوص عليها بقانون المصالح الصناعية والتجارية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ وخول مديريات القوى العاملة أن تقوم بواجباتها في التفتيش على تلك المنشآت والتحقق من توافر الشروط التي يتطلبها المشرع في القانون المشار اليه - لا يعنى ذلك استلزام الحصول على ترخيص مصبق منها للبدء في ادارتها. فمما لنا لمعلم حدود تعارض مع طبيعة نشاط المرافق الذي يفرض في انشائه وادارته للقواعد المنظمة له - أثر ذلك : متى كانت الورش التي اقامتها الهيئة القومية لسكك حديد مصر تعتبر جزءا من النشاط المرفقي، الذي

٧

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

٥٢٥ (١٩٣)

تضطلع به فانه لا يشترط لاقامة تلك الورش الحصول على ترخيص بذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك مع عدم الاخلال بالشروط المتعلقة بالمسالة والصحة المهنية وغيرها من الاشتراطات المطلوبة فى اختيار مواقعها - تطبيق .

ترخيص بنساء

★ اجاز المشرع فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لكل من ارتكب قبل العمل به مخالفة لاحكام قانون توجيه وتنظيم اعمال البناء ان يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المنتصبة خلال ٦ شهور من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده - اذا تبين ان الاعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات او تتضمن خروجها على خط التنظيم او مجاوزة للمحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الامر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة او التصحيح - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ استبعد حالة مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا ومنع مهلة جديدة تنتهى فى ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ ليقدم المخالف طلب وقف الاجراءات - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تناول ذات الموضوع .

عبارة من « تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة فى المادة الاولى من القانون المذكور تنصرف الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - اساس ذلك : ان المشرع لم يقتصر على احوال النص للوارد فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانما اعاد تنظيم ذات الموضوع - المعول عليه فى تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التى يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ - مؤدى ذلك . ان آخر تاريخ للمخالفات التى يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اذا توافرت الشروط الاخرى للتصالح - تطبيق .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

تقسير جبرى -

راجع : عقد ادارى و تنفيذه « (٢٣٩) »

تعاون انتاجى -

راجع : جمعيات تعاونية (٨٦) »

تعاون زراعى -

راجع : جمعيات تعاونية (٨٦) »

تعليم ازهرى -

راجع : صندوق التمويل الاملى لرعاية
النشء والشباب (٢٨٣)

تعويض -

راجع ايضا : اتفاقية دولية (٣٠٢) »

الخطا المشترك

* ثبت خطأ بعض العاملين لا يتنافى ولا يتعارض مع
امكان قيام اخطاء اخرى ساهمت فى تحقيق الضرر -
اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الاخطاء الاخرى
التي ساهمت فى احداث ما لحقها من اضرار يتعين
منطقيا تقسيم تعويض الضرر بنسبة مساهمة كل
مسئول فى هذه الاخطاء وفى تحقق الضرر المترتب
عليها علا بالقاعدة الاسولية القانونية والتي تقضى
بان مسؤولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من
خطا - تطبيق »

١٩٧

(٦٨)

(ج)

جامعة -

١ - رئيس الجامعة

الحد الاقصى للمرتب

* ساوى المخرج بين الوزير ومن كان يشغل وظيفة
مترجما لها فى الموازنة المالية للدولة فى اول يولية
سنة ١٩٨٧ المرتب ويحل التمثيل المقرر للوزير - من
بين هؤلاء رؤساء الجامعات - قرر لهم المخرج مرتبا

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنويا وبديل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو رسوم - العرس من ذلك هو تحقيق المساواة فى الدخل بين اصحاب تلك المناصب وبين الوزراء - حظر المشرع زيادة ما يتقاضاه شاغل احدى هذه الوظائف من بدلات ومكافآت على مرتبه الاساسى - تدخل جميع البدلات والمكافآت التى يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الاقصى المحدد قانونا - مؤدى ذلك دخول بدل التمثيل المقرر لرئيس الجامعة ضمن الحد الاقصى المشار اليه - تنطبق ذات القاعدة على المكافآت الأخرى التى يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف - ما يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لمسبب آخر غير شغله لوظيفته لا يدخل ضمن الحد الاقصى - مثال ذلك : مكافآت البحوث العلمية ومكافآت الاشراف على الرسائل وبديل الريادة العلمية - اساس ذلك . ان هذه المبالغ لا تخرج من كونها مكافآت عن مهام علمية منبثة الصلة بوظيفة رئيس الجامعة ولا تدخل ضمن الحد الاقصى حتى لو وصفت أحيانا بانها بدل - تطبيق .

١٥٨

(١٧٠)

مقابل الريادة

* مقابل الريادة - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - حدد المشرع اختصاصات رئيس الجامعة بإدارة شئون الجامعات العلمية والإدارية والمالية - اداء هذه الأعمال يقتضى من رئيس الجامعة أن يكون متفرغا لأدائها - نظام الريادة العلمية يقتضى بحسب طبيعته وجود صلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها - هذا الامر لا يتحقق الا اذا كان متولى الريادة من اعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا مما يتيح لهم هذا العمل من مجال الاحتكاك بالطلاب والاقتراب منهم للتعرف على مشاكلهم - لا يمكن اسناد عبء الريادة لرئيس الجامعة الذى يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغا لاداء أعمالها وتاعلا لوظيفته السابقة على سبيل التنكرار - اثر ذلك : لا يحق له الحصول على مقابل الريادة - تطبيق

١٦٥

(٢٢٤)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

٢ - أعضاء هيئة التدريس

التعيين

★ المادة ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - أجاز المشرع بصفة استثنائية التعيين المتعا في وظيفة أستاذ من خارج الجامعات حتى استوى المرشح الشروط المقررة لذلك ومنها مضي عشر سنوات على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها وثمانى عشرة سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها - هذه القواعد الاستثنائية لا تنطبق على تعيين الأساتذة المساعدين في الجامعات عند التعيين في وظيفة أستاذ إذ لا يتحقق ذلك إلا بأسلوب الترقيـ طبقا للشروط المقررة - أساس ذلك - قصر التعيين في وظيفة أستاذ على المرشحين المستوفين للشروط من خارج الجامعات فضلا من الأخذ به سيذى حتما إلى الاخلال بترتيب الأقدمية بين الأساتذة المساعدين بالجامعات المتطلعين إلى الترقية لوظيفة أستاذ بنفس الكلية أو المعهد لاهدأر أحد الشروط المقررة لذلك وهو قضاء مدة خمس سنوات على الأقل في وظيفة أستاذ مساعد للترقية إلى وظيفة أستاذ - تطبيق .

٥٧٢

(٢٠٨)

الترتيب

★ حدد المشرع في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعاملة المالية المقررة لمضو هيئة التدريس الذى بلغ سن الاحالة للمعاش واستمر في الخدمة كاستاذ متفرغ - نص على منه مكافأة مالية توازى الفرق بين المرتب حضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش - حوله حق الجمع بين تلك المكافأة والمعاش - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح الصالحين بالقوة ومنهم العاملون الذين تنظم هـشون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٠٪ من

رقم
اللائحة

٢٢٥ (٨٢)

الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٧/١ أو في تاريخ التعيين إن وجد بعد هذا التاريخ - هذه العلاوة لا تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي - القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ قرر زيادة المعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ذلك التاريخ - حظر المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه الجمع بين العلاوة الخاصة المقررة بمقتضاء الزيادة التي تقررت في المعاش اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ - إذا زادت قيمة العلاوة على الزيادة في المعاش أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها تطبيق *

★ قرر المشرع بدل تفرغ للمهندسين العاملين بالجهات الإدارية للدولة والقطاع العام متى توافرت فيهم ثلاثة شروط أولها أن يكونوا أعضاء بنقابة المهندسين وثانيها أن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بوظائف هندسية وثالثها أن تكون هذه الوظائف مخصصة في الميزانية لوظائف هندسية أو أن يكونوا قاطنين بالتعليم الهندسي - أعضاء هيئات التدريس بالجامعات خاضعون لكادر خاص إذ يسرى في شأنهم قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم مما يتمتع معه في مجال تقدير هذا البند العودة إلى الشريعة العامة - وأذا لم تتضمن تلك القواعد تقرير بدل تفرغ لأعضاء هيئة التدريس من المهندسين - أثر ذلك لا سبيل لاقامتهم من هذا البند - تطبيق *

٣٠٤ (١١١)

★ قرر المشرع بدل السفر لمواجهة النفقات الفعلية التي يتكبدها الموظف في أداء المهام التي يكلف بها وتقتضى التنقيب عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي - بدل السفر يفت عند جد استرداد هذه النفقات - قرر المشرع تحمل نفقات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وأسرهم من وإلى مقار أعمالهم فمنهم ميزة السنة باستمارات مجانية ومخفضة على النحو الوارد في لائحة بدل السفر ومصارييف الانتقال - خير المشرع العاملين المرخص لهم بالسفر طبقاً للمادة ٧٨ من اللائحة المذكورة ومنهم العاملون بالسودان بين

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

الترخيص لهم بالسفر وأسرهم بالمجان أو ببيع أجرة بالاستثمارات المجانية وبين صرف مقابل تقضى معادل لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة عن عدد مرات السفر المقررة على أن يقسم هذا المقابل على اثني عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا مع المرتب - أثر ذلك : حظر الجمع بين الميزتين المشار إليهما - تصديق *

٥٢٠ (١٩٤)

سن الاحالة للمعاش

★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - المشرع حدد سن الاحالة إلى المعاش لأعضاء هيئة التدريس بمن السنتين وترد لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الأوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهي خدمته ببلوغه سن السنتين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على ألا تصيب تلك المدة في معاشه - خول المشرع لمجلس الجامعة تحديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعاد نهايه ولا يبدو أن يكون ما قرره اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بتحديد لبداية السنة الدراسية بالمسبب الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستعداد أو الاشتراط لمجلس الجامعة الذي له سلطة تحديد هذا الميعاد - أساس ذلك : أن المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد أجاز في ختامها لمجلس الجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقا لما يقتضيه الصالح العام - أعمال حكم المادة ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة إلى المعاش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ منذ التاريخ الذي يحدده مجلس الجامعة وينتهي بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجرى في ختامه - أثر ذلك : كل من تحقق في شأنه هذا النطاق من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء في

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الخدمة حتى نهاية العام الدراسي مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافة حقوقه ومتاحبه الادارية - لا يستفيد من اعمال هذا الحكم من احويل الى المعاش خلال فترة الاجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد - تطبيق *

٥٩٠ (٢١١)

الاساتذة المتفرغون

★ رغبة من المترع في الاستفادة بالخبرات العلمية الراسخة لاساتذة الجامعة الذين يلفوا سن الستين وهي السن المقررة لاحالتهم الى المعاش اجاز لهم البقاء بالخدمة كاساتذة متفرغين لقاء مكافاة معينة مع الجمع بينها وبين المعاش - تكون لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الاساتذة فيما عدا تقلد المراكز الادارية بالجامعة باستثناء حالة وحيدة وردت بالمادة (١٢٢) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سمح فيها المشرح للاساتاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد به اساتذة وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية او المعهد بعد اخذ رأي مجلس القسم - تطبيق *

١٥٩ (٩٢)

★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بمنح علاوة اجتماعية - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات - حدد المشرح المعاملة المالية المقررة لعضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر في الخدمة كاستاذ متفرغ فنص على منحه مكافاة اجمالية توازي الفرق بين المرتب والمعاش - المكافاة الاجمالية المستحقة للاساتاذ المتفرغ تعد هي مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ في حكم المرتب لأنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة - ويسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام - يتم منح العلاوة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسي المقرر للعامل - حسابها بالنسبة للاساتاذ المتفرغ يكون على اساس مقدار المكافاة التي يتقاضاها - زيادة معاش الاساتاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

١٩٨٧ - حظر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة
العلاوة الخاصة - فى حالة زيادة قيمة الصلاوة
الخاصة مصسوبة على الأساس السالف على الزيادة
فى معاشه فيؤدى له الفرق بينهما من الجامعة التى
يعمل بها - وذلك اعمالا لحكم المادة (٧) من القانون
رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - تطبيق .

٢٣٨

(٨٤)

★ نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦
بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق
من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية
- حدد المشرع حالات التجاوز بانه اما أن يتم بقوة
القانون اذا كان المرتب تم تنفيذاً لحكم قضائى أو رأى
صادر من احدى الجهات المحددة بالنص واما أن يتم
بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية
وذلك فى غير الحالات التى يتم فيها بقوة القانون -
حدد المشرع المبالغ التى يجوز التجاوز عن استردادها
وفقا للشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب
أو اجر أو بدل أو راتب اضافى - المكافآت التى تصرف
للاستاذة المتفرغين وفقا لحكم المادة ١٢١ من قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ بما يوازى الفرق
بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات بدلات والمعاش
المستحق لهم تعد فى حكم المرتب - يسرى عليها
ما يسرى على المرتب من أحكام خاصة بالتجاوز -
اساس ذلك : المكافاة فى هذه الحالة تقابل ما يؤدونه
من عمل بالجامعة - تطبيق (١) .

٢٣٦

(٢٦٢)

٢ - المدرسون المساعدون والمعيدون

★ المادتان ١٢٦ ، ١٢٧ من امتاخذ رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات - جعل المشرع فى حالة التعيين
بالاعلان الافضلية للأعلى فى التقدير العام ثم للأعلى
فى تقدير مادة التخصص ثم للأعلى فى الدرجة العلمية
- وفى حالة التعيين بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة
العلو فى التقدير العام - ألزم المشرع جهة الادارة
عند اعمالها لسلطانها فى التعيين مسوا بالاعلان
أو التكليف بقاعدة المفاضلة على أساس التقدير العام -
نتيجة ذلك : لا يجوز الاستماضة عن هذه القاعدة.

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الصريحة والقول بالاعتداد بالمجموع الأعلى للدرجات
الحاصل عليها المرشح لشغل وظيفة معيد في حالة
التساوي في كل من التقدير العام أو تقدير مادة
التخصص - هذا القول يخالف صريح نصوص
القانون التي قطعت بأن العبرة بالتقدير العام سواء
في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص
وليس بمجموع الدرجات - في حالة التساوي في
التقدير العام على النحو الوارد في المادتين ١٢٦ ،
١٢٧ المشار إليهما - يتعين الرجوع إلى الضوابط
الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة -
المنصوص عليها في المادة (١٨) منه - هذه الضوابط
مكملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين
١٣٦ ، ١٣٧ عند شغل وظائف المعيينين - أساس ذلك :
وظائف المعيينين ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس
بل من الوظائف المعاونة لها والتي يخضع التعيين
فيها أساساً إلى أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة
فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في قانون تنظيم
الجامعات - تطبيق *

٨٢٩

(٢٩٧)

★ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
نص على نقل المعيدين والمدرسين المساعدين إلى
وظائف مدنية إذا لم يحصلوا على الدرجة العلمية
المطلوبة خلال المواعيد المحددة - فوات هذه المواعيد
دون الحصول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه
ضرورة النقل لهذه المواعيد ليست وجوبية - أساس ذلك
- النقل لا يتم إلا بقرار من السلطة المختصة التي
لها مجال للتقدير واللامعة حسب الملاحظات الخاصة
بالبحث بمراعاة الظروف الخارجية عن الزامه *

٢٧

(٢٩٠)

★ استلزم المشرع بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تنظيم الجامعات لشغل الوظائف المعاونة لهيئة
التدريس بالجامعات وللإستمرار فيها تأهيلاً علمياً
خاصاً - يلزم لشغل وظيفة مدرس مساعد الحصول
على درجة الماجستير أو ما يعادلها - فوجب على
المدرس المساعد أن يحصل على درجة الدكتوراة أو ما

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

يعادلها خلال مدة انقضاء خمس سنوات منذ تعيينه
مدرساً مساعداً والا نقل الى وظيفة أخرى في الكادر
العام - عند نقل المدرس المساعد الى إحدى وظائف
الكادر العام لا يسوغ اصدار اقدميته السابقة على
نقله - تحدد اقدميته في الوظيفة الجديدة بالنظر الى
بده علاقته الوظيفية الأولى سواء كانت في وظيفته
معيد أو في وظيفة مدرس مساعد مادام أن كلا من
وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تعادل الدرجة الثالثة
من درجات الكادر العام (القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨) - تطبيق ٠

٧٣٣ (٨٢)

★ الميعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تنظيم الجامعات لحصول الخاطبين بأحكامه على
الدرجة العلمية المطلوبة ليس ميعاداً وجوبياً تلتزم
السلطة المختصة بأعمال الأثر المترتب على حلوله
بمجرد انقضاء المدة المشار إليها إنما هو ميعاد تنظيمي
يترك لهذه السلطة مجالاً للتقدير والملاءمة حسبما تراه
محققاً للمصالح العام وأخذاً في الاعتبار الملاحظات
الخاصة بسير البحث والظروف الخارجة عن الإرادة -
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
وتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس الخاطبين
بأحكامه على المؤهل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة
به نقلهم الى الوظائف المعادلة بالكادر العام - هذا
النقل لا يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار
إليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر صدور قرار من
الوزير المختص بعد موافقة مجلس الجامعة - الى
أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلاً
لوظيفته متمتعاً بكافة حقوقه ومزاياها وملزماً بأعبائها
- إذا حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انقضاء
تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حكم
المادة ٢٠٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة
١٩٧٥ على حالته - يعتبر القرار الصادر بالمخالفة
لذلك فاقداً لسببه ومشوياً يعيب مخالفة القانون وهي
مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحق
حصانة ولا يزول عيبه بغوات ميعاد الطعن عليه -

رقم
القاعدة

رقم
الصلصة

حصول عضو هيئة التدريس على الدكتوراة قبل مباشرة
الوزير المختص للسلطة المقررة له بمقتضى حكم المادة
٢٠٤ مكرراً من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - مؤداه
أن القرار الصادر بنقله الى الكادر العام يعد قراراً
منعماً جديراً بالسحب على ما يترتب على ذلك من
اثر لا سيما فيما يتعلق باعتبار مدة خدمته بوظيفة
مدرس مدة متصلة - تطبيق *

٦٤٢ (٢٢٧)

٤ - تحويل طلبة الجامعات الأجنبية لجامعة الزقازيق *

★ الحصول على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها
هو شرط لازم للتقيد بالجامعات المصرية - عهد قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الى المجلس
الاعلى للجامعات تنظيم قبول الطلاب - القرارات
التي يصدرها المجلس في هذا الخصوص تعتبر مكملة
للقانون وتأخذ حكمه - اثر ذلك : ان أية مخالفة
لها بمثابة مخالفة للقانون *

حصول بعض الطلاب على شهادة الثانوية
الانجليزية (الـجى - سى - اى) مع عدم حصولهم
على التقديرات المعترف بها من المجلس الاعلى
للجامعات فى بعض المواد - قيدهم بالجامعات الاجنبية -
تحويلهم الى جامعة الزقازيق من الجامعات الاجنبية -
نتيجة ذلك : اعتبارهم فى حكم من لم يحصل على
الثانوية العامة لأن العبرة عند القبول بالجامعات
المصرية هى بالنظام القانونى الذى حددته المشرع
المصرى للالتحاق بها وما يصدر عن قرارات من
السلطات المختصة تنفيذا لهذا النظام - الاثر المترتب
على ذلك : ان قبول هؤلاء الطلاب ببعض كليات
جامعة الزقازيق بناء على قرارات من مجالسها بقبول
تحويلهم لا يتفق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات
قبولهم قرارات معدومة - تطبيق *

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

جمارك -

راجع ايضاً : ضريبة و الضريبة على
الاستهلاك ، (٢٢٢) .

الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية

★ ضرائب جمركية - اتفاقية منحة انشاء مركز مصائد
للأسماك ببصرة السيد العالي - اعفاء الرعايا
اليابانيين من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة
في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات
والخدمات في نطاق العقود المولة من المنحة - اساس
ذلك : اعمال قوة القانون التي حازتها اتفاقية المنحة
بعد قرارها والتصديق عليها من مجلس الشعب -
تطبيق .

١٠٩ (٢٨)

★ رسوم وضرائب جمركية - اعفاءات - المواد والمهمات
المتعلقة باتفاقيتي القرض والمنحة الموقعتين في القاهرة
بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ ، ٣٠/٩/١٩٧٨ على التوالي .
هيئة قناة السويس استوردت عام ١٩٨٢ ثلاث
رسائل مواسير مياه وملحقاتها لازمة لتنفيذ مشروع
تجديد وتوسيع نظم المياه والجاري في مدن القناة
والممول من اتفاقيتي القرض والمنحة سالفتي الذكر -
تتمتع هذه الرسائل بالاعفاء من الضرائب والرسوم
الجمركية المقررة بجمهورية مصر العربية تنفيذاً لاحكام
هاتين الاتفاقيتين - تطبيق .

٣١٢ (١٢٦)

★ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧
الصادر طبقاً لاحكام اتفاقية قرض التنمية لمشروع
صرف مصر العليا والصادر بشأنها قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٢ قد حبه
على سبيل الحصر الاشياء الواردة لمشروع مكافحة
البلهارسيا والتي تشمل من الضرائب والرسوم
الجمركية وهي السيارات والاشوية والجهزة والبلغ
وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار اليه - ورد
لفظ السلع مطلقاً دون تحديد أو تقييد - اثر ذلك اثر
مطلوب السلع الواردة بذلك القرار يتسع ليشمل المهمات
وقطع النياب للإلزمة لتلك الاشياء - تطبيق .

٤٥٦ (١٦٩)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ مشروع تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية
بمنطقة قناة السويس - قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٥
بالموافقة على اتفاقية منحة هذا المشروع - تعفى هذه
الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروضين طبقا
للقوانين الصارية - الاعفاء الذى تضمنته الاتفاقية
هو اعفاء شامل لجميع الضرائب والرسوم المعمول
بها فى البلد الممنوح - نتيجة ذلك - يتمتع على مصلحة
الجمارك المطالبة بأية ضرائب أو رسوم جمركية على
الرسالة المشار إليها - تطبيق .

٧٧٥

(٢٧٥)

★ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية
للتأجير البترولى - الاعفاءات الجمركية الواردة فى
المادة ١٧ من القانون المشار اليه قد ألغيت منذ تاريخ
العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ - لم يعد يتمتع
بالاعفاءات الجمركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة
العربية للتأجير البترولى دون المتعاملين معها من
المقاولين والواجب - هذا الاعفاء الذى بدوره احتيازا
من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
بمصادق قانون تنظيم الاعفاءات - المشرع لم يعتبر
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ متضمنا اقرار اتفاقية
لجرتها الحكومة المصرية مع حكومات أو جهات اجنبية
اخرى بل مجرد قانون خاص تضمن بعض الاعفاءات
الجمركية تم إلغاؤها بنص صريح - تطبيق .

٤٦

(١٧)

★ ضريبة جمركية - اعفاءات - مدى احقية الوكالات
المتخصصة فى اعطاء السيارات المملوكة لها من
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .
تخضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف
فيها فى مصر للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا للتمريفة
الجمركية الصارية وقت السداد - اساس ذلك : ان
القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتلخيص الاعفاءات
الجمركية لم يتضمن النص على أى اعفاءات جمركية
للكالات المتخصصة - كل ما ورد بالقانون من
اعفاءات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما
تستورده السفارات والمؤسسات - تطبيق .

٣١

(٨)

رقم للصفحة	رقم للقاعدة	
٧٢٨	(٢٦٣)	<p>★ المادتان ٧ ، ٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهربية الربف - أعطى المخرج كافة ما تستورده هيئة كهربية الربف بذاتها أو من طريق الفهر من مستلزمات الانتاج والمواد والآلات والمعدات وقضع الفيار ووسائل النقل اللازمة لنشاطها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم - صد المشرع هذا الاعفاء ليضمن ما تستورده للشركات والهيئات والجهات المتعاقدة معها عن السلع المشار اليها - يشترط لذلك المعايمة وأن تفر الهوية بأن تلك السلع المعفاة لازمة لمشروعاتها ولا يتم التصرف فيها خلال خمس السنوات التالية من تاريخ تمتعها بالاعفاء - الأثر المترتب على مخالفة ذلك : استحقاق الرسوم الجمركية المقررة - تحقيق .</p>
١٩٩	(٢٦٤)	<p>★ البنى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ الاعفاءات المقررة بمقتضى القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والتي كانت تتمتع بها مؤسسة مصر للطيران - عادت المؤسسة الى التمتع بهذه الاعفاءات منذ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ - أضفى القانون الأخير واجب التطبيق على المؤسسة المذكورة لافائه الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ - أثر ذلك : مشروعية قرار وزير المالية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الأصناف التى تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدنى لاتفاقه مع أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ - تطبيق .</p>
		<p>★ نص المادتين ١٠١ ، ١٠٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - أخضع المشرع جميع البضائع التى تدخل البلاد ومنها سيارات للجبب للضرائب والرسوم الجمركية إلا ما استثنى بنص خلص - أجاز المشرع الإفراج عنها أفراجا جمركيا مؤقتا طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية - لشرط المشرع بالنسبة لاعفاء الهدايا والهبات التى تفر للجهات العامة من الخارج أن يصدر بالاعفاء قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص - الضوابط المنصوص عليها فى قرارى مجلس الوزراء رقمى ١١٥</p>

رقم
القاعدة
رقم
المادة

لسنة ١٩٨٢ و ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ لا تتضمن تقرير اعطاء ضريبي او جمركي للسلع الواردة - اساس ذلك - موضوعها تحديد الجهة المختصة بقبول المنحة او التبرع او الهبة التي ترد من جهات اجنبية او دولية - نتيجة ذلك - ينبغي ان تجري المصافاة الجمركية من حيث تقرير الاعطاف او منعه طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الشأن - تطبيق .

١٨٨ (٢٤٦)

★ المادتان ٢ ، ٣ من قانون تنظيم الاعطافات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ - اعطى المشرع الهدايا والهبات والعينات التي يحددها وزير المالية الواردة الى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهبات الصامة من الضرائب الجمركية كما اعطى من ذات الضريبة الاشياء التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية - عبارة : الهدايا والهبات والعينات الواردة في المادة (٢) سائلة الفكر وكذلك عبارة : الاشياء الواردة في المادة (٢) من القانون المذكور جاءت عامة بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والعينات التي يحددها قرار من وزير المالية وكذلك الاشياء التي يقرر رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية اعطافا من الضرائب الجمركية دون تحديد لنوعية هذه الاشياء - تطبيق .

٢٤٢ (٢٢٨)

★ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ - خص المشرع الجهات القائمة بالتعمير بمعاملة جمركية متميزة باعتبارها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على ما تستتبعه من ادوات ومعدات يتم تحديدها بقرار من وزير الاسكان - صدور قرار وزير الاسكان رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاعطافات للقطاعات المختلفة في مشروعات التعمير والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ بمریان هذه الاعطافات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والصانع - لا يغير من هذا النظر ما تضمنه القانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعطافات الجمركية من

رقم
للصفحة

رقم
للصفحة

الغاء النصوص المقررة لاعفاءات جمركية لئلا يورث
فى القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل
بهذا القانون وما نص عليه فى المادة الثالثة من مواد
الاصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ - اساس ذلك .

ان هذا الميعاد هو ميعاد تنظيمى لا يترتب على
انقضائه سقوط الحق فى الاعفاء مادامت السيارات
واحدة للجهات القائمة على التصدير واستوفت شروط
الاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ - تطبيق .

١٣٣

(٤٦)

٢٠ القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن استيراد عربات
الركوب او الدراجات الآلية للمصانين فى المصالحات
الحربية واعفاؤها من الرسوم الجمركية والقانون رقم
٩١ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٠ باصدار
قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية - المنشر قد
امسح نوعا من الرعاية على مصابى العمليات الحربية
من افراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها
الذين تلحقهم اصابة كبيرة يترتب عليها الشلل او فقد
الاطراف وتستدعى حالتهم توفير وسيلة نقل مناسبة
فاصدر عدة تشريعات تهدف الى اعفاء هؤلاء من
الضرائب للجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
الملحقة بها التى قد تستحق على ما يستوردونه من
سيارات ركوب او دراجات آلية مجهزة تجهيزا طيبا
خاصا - القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع
والمراكز التى تتم تحت سلطانها فتصرى بالتر مباشر على
الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد نفاذها
ولا تنسحب على الماضى الا اذا وجد نص صريح يقرر
لها اثر رجعى - اثر ذلك : ان الاعفاء المقرر بالقانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يكون له مجال اعمال لا يختلط
ولا يتداخل مع الاعفاء الذى تضمنه القانون رقم
٩١ لسنة ١٩٨٢ او الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦
لسنة ١٩٨٦ - اساس ذلك : ان دستورى سيارات
الركوب الصغيرة او الدراجات الآلية الخاضعة
للاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥
تحدد مراكزهم القانونية فى الوقت الذى تتحقق فيه
الواقعة المنشطة للجمعية والتى تتحدد بمسقة دخول
الاشياء المستوردة الى البلاد وهو ما يقتضى ان تصرى

احكام القانون المعمول به في هذه اللحظة على تلك
المرافق - التصرف في الاشياء المعفاة يخضع للقانون
الذي تم اعفاؤها في ظله وليس للقوانين اللاحقة
التي احاطت تنظيم هذا الاعفاء - تطبيق -

٢٢٢٠ (٢٢٠)

★ المادة ٢٦ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي
والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤
المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ - اعفى المشرع
جميع الاموات والمهمات والالات ووسائل النقل
الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة
الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم - مناطق اعمال هذا الاعفاء هو ان
تكون المهمات والاموات لازمة للمنشأة في حدود
اشراف الترخيص الممنوح لها كما يشترط للتمتع
بالاعفاء الجمركي ان يتم النشاط داخل حدود المنطقة
الجمركية الخاصة - شوات ممارسة هذا النشاط
لا يشترط وجودها حتما داخل هذه الحدود - القول
وبغير ذلك فيه خلط بين نشاط الممنوع المرخص به
للمعمل بنظام المناطق الحرة وبين ادوات ممارسة
هذا النشاط - الاعفاء الزائد في المادة ٧٢ من قانون
تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦
لسنة ١٩٨٦ يمتد ليشمل ادوات ممارسة النشاط ولو
وجدت خارج حدود المنطقة الحرة - ما دام كان مزاولاً
وإدارة النشاط ذاته تتم داخل هذه الحدود -
تطبيق -

٢٢٤ (٢١١)

الافراج المؤقت

★ اجاز المشرع الافراج عن البضائع المراجا مؤقتاً دون
تحويل أي رسوم جمركية وفقاً لما يحدده وزير المالية
من شروط واوضاع - مقتضى ذلك ان هذا الافراج
المؤقت يفترض بطبيعته عدم تحويل الضرائب
الجمركية - يمكن ان يصدر قرار الاعفاء شاملاً ما لم
يؤد من الضرائب والرسوم الجمركية وما أدى منها
بالفعل وحينئذ يتعين رد ما سبق ادائه من ضرائب
والرسوم الجمركية وما أدى منها بالفعل وحينئذ يتعين
رد ما سبق ادائه من ضرائب ورسوم - قيام
مصنعة الضرائب بتسليم حسابات الضمان المودعة
لديها أو خصم الضريبة من الخصومات التقفية المهمة
لديها يتماشى مع قرار الاعفاء - تطبيق -

٢٠٤ (٧١)

رقم
المادة

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - للأصل. لعام
أن دخول البضائع ومنها سيارات الركوب - إلى البلاد
يخضعها للضرائب الجمركية - استثناء من هذا
الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عن بعض البضائع
بما فيها السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم
المقررة - هذا الاستثناء مؤقتاً بتكليفه إذا انتهت
مدته أو تخللت شروط تفسيرية معين على الجهة
المستوردة سداد الضرائب والرسوم المطلوبة -
تطبيق .

١٧٨ (١٩٦٢)

★ أجاز المشرع الإفراج المؤقت عن البضائع الواردة
إلى البلاد ومنها السيارات دون تحميل الضرائب والرسوم
الجمركية وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها
وزير المالية - من بين هذه الشروط الالتزام بإعادة
تصدير السيارة المخرج عنها مؤقتاً فور انتهائ مدته
الإفراج أو انتهاء الغرض منه أيهما أسبق وعضو
الإخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية
وتستحق على السيارة الضرائب والرسوم المقررة -
إذا ثبت أن إخلال مستورد السيارة بالالتزام بإعادة
تصديرها راجع لسبب أجنبي لا يد له فيه جيل فتلغى
التزامه مستملاً بأن هذا الالتزام ينقضي ولا وجه
للمطالبة بتنفيذه - أساس ذلك - نص المادة ٢٧٢ من
القانون الكنى - تطبيق .

١٧٩ (١٩٦٢)

★ أجاز قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة
١٠١ منه الإفراج المؤقت عن البضائع الواردة إلى
البلاد ومنها السيارات دون تحميل الضرائب والرسوم
الجمركية وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير
المالية - من بين هذه الشروط وفقاً لما ورد بقرار
وزير المالية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٢ الالتزام بإعادة
تصدير سيارات الركوب المخرج عنها مؤقتاً فور انتهاء
مدة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أيهما أسبق حدوثاً -
عند الإخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية
ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المقررة
قانوناً - استعانة إعادة التصدير لسبب أجنبي لا يلزم
المستورد فيه ترضى إلى كفاية التزامه ولا يكون
هناك وجه للمطالبة بتنفيذه - تطبيق .

١٨٠ (٢٢٠)

رقم
الصفحة

رقم
المادة

★ نص المادتين ٥ و ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - أخضع المشرع كاملاً عام البضائع ومنها سيارات الركوب التي تدخل البلاد للجمرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقاً للقوانين المعمول بها - إستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عن السيارات دون تحميلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - هذا الإستثناء مؤقت بطبيعته - أثر ذلك - إذا انتهت جملته أي تخللت شروط تقديمه تعين على الجهة المستوردة مسددة الضرائب والرسوم المطلوبة - تطبيق .

١٩١ (٢٤٧)

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحميل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية - تضمنت المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ جوان الإفراج مؤقتاً عن البضائع الواردة باسم إحدى الوزارات دون تحميل الضرائب والرسوم المستحقة عليها إذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها - نصرت الضرائب والرسوم على أساس تقديم مستندات ومعلومات الجمارك إذا لم تقدم المستندات والفواتير الإجمالية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة - تطبيق .

٧١٠ (٢٥٢)

★ المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، المادة ١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية ، المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاعفاءات الجمركية - معدت ومهمات النظافة التي تستوردها هيئة ميناء القاهرة الجوية كانت معفاة من جميع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ أشار إليه - واعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه في ١٩٨٢/٧/٢٦ الذي هذا الاعفاء وأصبحت خاضعة للضرائب والرسوم المقررة شأن غيرها من البضائع تطبيق : الرسائل الخمس التي استوردها هيئة ميناء القاهرة الجوية واشتملت على

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

معدات وأدوات نظافة قد وردت الأولى والثانية فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ - نتيجة ذلك : فانهما تتمتعان بالإعطاء الذى قرره - أما المربائل الثلاث الباقية فقد وردت أثناء العمل بالمقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ وبالتالى لا تتمتع بالإعطاء المهرىس - أثار ذلك : يتعين أن تسد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة بعد انتهاء فترة الإفراج المؤقت : - لا يجد بها - حتى تخلص من هذا الالتزام - ما دفعت به من سقوط حق مصلحة الجمارك بالتقديم - أساس ذلك : التقادم يلحق الدعوى لا الحق - الجمعية العمومية تفصل فى المنازعة المعروضة أمامها - يرى حلزم وليس عن طريق الدعوى - نتيجة ذلك : هذا البند لا يجوز إبداءه أمامها .

٤٧٢

(٢٧٤)

★ المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ - تخضع المشرع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمقتضى واردة البضائع فهما هذا ما استثنى بنص خاص - استتورات الهيئة العامة للسلع التموينية معدات خاصة بمحطة لاستقبال وتخزين الزيوت والشحوم - تخضع تلك المعدات للضرائب والرسوم الجمركية المقررة - أغفلت شهادة الإجراءات المتعلقة بالإفراج الجمركى عن هذه المعدات حساب قيمة رسم التخليص المستحق - مؤدى ذلك : إلزام الهيئة المذكورة بسداد هذا المبلغ - تطبيق .

٦٦٦

(٢٣٦)

جمعية تعاونية -

★ تناول المشرع نطاق الضريبة على المرتبات والسمير الذى تفرض به ثم حدد وعاء الضريبة واستبعد عنه بعض المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز إنتاج وذلك فى حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلى ويشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه فى السنة - اعتبر المشرع من حوافز الإنتاج المبالغ التى تدفعها منشأة القطاع الخاص للائحة للضريبة على الإرباح

رقم
الخاصة

٢٤٢ (٨٦)

للتجارية والصناعية أو الضريبة على ارباح شركات
الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات -
المشرع في قانون التعاون الانتاجي والتعاون الزراعي -
أعلى الجمعيات الخاضعة له من الضرائب المفروضة
على الأرباح التجارية - المبالغ التي تدفعها الجمعيات
التعاونية الخاضعة للقانونين مالم يذكر للمعاملين
بها - لا تدرج هذه المبالغ في مفهوم حوافز الانتاج
التي تؤمنها منشآت القطاع الخاص - تطبيق

الجهاز المركزي للتقويم والإدارة -
راجع : الهيئة القومية لمسك حديد مصر
(١٤٢)

الجهاز المركزي للمحاسبات -
مجال رقابته

* ناط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات الرقابة على
عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها
الشركات التي يساهم فيها شخص عام بما لا يقل عن
٢٥٪ من رأسمالها - للشركة المصرية اليهودية للتصدير
تعد طبقا لاتفاقية تأسيسها من شركات القطاع الخاص
لما أولتها نشاطها داخل القطر وساهمت الحكومة
المصرية فيها بنسبة ٥٠٪ - ومن ثم تدرج ضمن
الشركات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات
- الإعفاءات والمزايا المقررة للشركة بمقتضى اتفاقية
إنشائها لا تحول دون قيام الجهاز المركزي للمحاسبات
برقابته - تطبيق

١٨٧ (٦٦)

(ج)

حجز ادارى -

* تعتبر الاموال المملوكة للدولة والمشتريات الاعتبارية
العامة ومنها الهبات المسماة أموالا عامة يحظر تملكها
أو الحجز عليها استثناء لى حق من الحقوق - أساس
ذلك : المادة ٨٧ من القانونين المدني والمادة (١٤) من

رقم
الصفحة

رقم
الطبعة

قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ - أنشأ المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة أطلق عليها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وأضفى عليها الشخصية الاعتبارية . تتمتع هذه الهيئة بالصاوة التي أضفاها المشرع على الأموال المملوكة للدولة وبالتالي لا يجوز توقيع الحجز على أموالها - تطبيق .

٢٧٥ (١٠٠)

حجز ما للمدين لدى الغير -

راجع : شركات سياحية (٢٠) .

حراسة - راجع : اتفاقية دولية (١١٦) .

(خ)

خبير وطني -

* حظر المشرع بمقتضى المادة (١٥) من نظام المحاميين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ من خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاى الخدمة - ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب - أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين المعدل بالقرارين رقمي ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي يحظر فيه بنص صريح قطعي ان يستد الى الخبير الذي يعين بطريق التعاقد أى اختصاصات بإصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية - اثر ذلك : لا يجوز اسناد اختصاصات تنفيذية للخبير الذى يتم التعاقد معه بعد سن الستين - أساس ذلك : ان تعيين الخبير بعد هذا السن واستناد اختصاصات تنفيذية له ينطوى على اللطاف حول الحظر الصريح الذى لزمه المشرع فى المادة (٢٥) مسالة الذكر - تطبيق .

٧٥ (٣٦)

رقم
القاعدة

★ خبراء مصريين - طبيعة العلاقة التي تربطهم بالجهاز المركزي للتعمير - خضوعهم لأحكام قانون التأمين الاجتماعي - المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمادة ٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير - المشرع في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عهد إلى وزير التعمير سلطة التماقد بصفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من ذوي المؤهلات والخبرة الفنية الخاصة بفرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعمير - تحكم العلاقة بين الطرفين الأحكام التي ترد في العقد من التقيد بأحكام قوانين العاملين المدنيين في الدولة وفي القطاع العام - تطلب المشرع في المادة ٦٧٤ من القانون المدني توافر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباره من عقود العمل وهي عنصر العمل وعنصر الأجر وعنصر التبعية - يتضح عنصر العمل في العقود التي يبرمها جهاز المكون مع الخبراء المصريين من خلال تحديدها لمهام استشارية محددة تكلف بها الوزارة الخبير وتتفق مع خبرته ومكانته ويثبت عنصر الأجر بتحديد ما يبلغ سنوي يدفع على أقساط شهرية وتمتد التسمية القانونية متوافقة في صورتها الإدارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالتدخل في تحديد نوعية العمل المطلوب وظروف وشروط أدائه وفقاً لتقديره مناسبتها - إثر ذلك : توافر عناصر عقد العمل في العقود المبرمة مع الخبراء المصريين - تعد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل - يخضع ما يتناشونه من اتصال بالأنشطة التأمين الاجتماعي - تطبيق .

خدمة عامة -

راجع : خدمة عسكرية وطنية (٩٠) .

خدمة عسكرية وطنية -

راجع : موظف « مدة خدمة سابقة » (٢٢)

و (١٠٧) (٢١٢) .

★ فرض المشرع على كل مصري من المذكور أنتم الثامنة عشرة من عمره أداء الخدمة العسكرية - على من أتم الثامنة عشر من الكور والاثلاث أداء الخدمة الوطنية

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

المقصود بالخدمة في المنظمات الوطنية تأدية الشباب من المنتسبين للخدمة العامة طوعاً أو قسراً للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ والذي تنص أحكامه على التكرار ممن يزينون عن حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرب أعقابهم من الخدمة العسكرية - المتخلف عن التجنيد إلى السن التي لا يطلب بعدها أداء الخدمة لا ينتمي إلى إحدى فئتي الفئتين ولا يجوز تكليفه بأداء الخدمة العامة لا وجه لقياس حالته على وضع الزائدين على حاجة القوات المسلحة في مجال تأدية الخدمة العسكرية لمخالفة ذلك صريح نص المادة (٧) من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ - تطبيق .

٢٥١ (٩٠)

(د)

مستورد -

راجع : فرض (١/١٦٢ - ب - ج) ونزع ملكية (١٥٥) والهيئة العامة لسوق المال (١٣٤) .

دهوى -

التنازل عن الحكم

أجاز المشرع تنازل الخصم عن الحكم الصادر لصالحه وهترب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر الحكم فيها لممتنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به - صريان ذات المبدأ على الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري في دعاوى التسوية فيجوز للمعامل التنازل عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ضد الجهة الإدارية باعتباره صاحب حق شخصي وله يتنازل عن حقه - استثناء من هذه القاعدة لا يجوز التنازل عن تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الألفاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم على أساسه الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية - تطبيق .

١٢٧ (٤٨)

تنفيذ الحكم بالألفاء المجرّد

الاصل في نقاد القرارات الإدارية أن تقترب بتاريخ صدورها بحيث تمرى بالنسبة للمستقبل . يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بالمر رجعي ومنها القرارات التي تصدر

رقم
للصفحة

رقم
للنقطة

تنفيذاً لأحكام صادرة بالماء قرارات ادارية - الحكم الصادر بالماء قرار ادارى قد يقتصر على اثر من اثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيسمى الالفاء نسبياً أو جزئياً - قد يتناول الالفاء القرار جمعية بكل اثاره بما يقدم القرار كله فيسمى الالفاء المجرى أو المكامل - من شأن الحكم الصادر بالماء القرار الالفاء مجرد أن يضم القرار كان لم يكن ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد منه نور الشان جميعاً - يتعين على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار وكالة لا يترتب عليه من اثار بالتر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالالفاء - على جهة الادارة أن تعيد النظر فى المراكز القانونية للمعاملين الذين الفيت ترفيقاتهم بوضع كل عامل فى المركز القانونى الذى يستحقه قانوناً - تكون اعادة الترقية الملفة بالنسبة أن يستحقها بالتر رجعى يرد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملقى وتاريخ الحكم بالالفاء - تطبيق .

١٧٧

(٤٤)

★ من شأن الحكم الصادر بالالفاء أن يضم القرار المحكوم بالالفاء كان لم يكن ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد نور الشان جميعاً من هذا الالفاء المجرى - على الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار الملقى كافة ما يترتب عليه من اثار - بالتر رجعى من تاريخ صدوره حتى الحكم بالالفاء - على الادارة أن تعيد النظر فى المراكز القانونية للمعاملين الذين الفيت ترفيقاتهم مراعية وضع كل عامل فى المركز القانونى الذى يستحقه على الوجه القانونى الصحيح - تكون اعادة الترقية الملفة بالنسبة أن يستحقها بالتر رجعى يرد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملقى وتاريخ الحكم بالالفاء - وهو التاريخ الذى سبق أن قصحت فيه الادارة عن تقيها فى اجراء الترقية - تطبيق .

١٣٠

٤٥

★ تنفيذ الحكم بالماء قرارات ادارية بالترقية (مملكة ديولوماسى ونمضى) الاصل فى نفاذ القرارات الادارية أن تكون بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل - اساس ذلك : احترام الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية الذاتية - يرد على هذا الاصل بمعنى

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الاستثناءات فيجوز إصدار قرارات ادارية ياتر
رجعى - مثال : القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام
صادرة من جهات القضاء الادارى بالقضاء قرارات
ادارية بالترقية - يتعين على الجهة الادارية عند تنفيذ
الحكم سحب قرار الترقية وترقية المستحق تنفيذا
للحكم ياتر رجعى اعتبارا من تاريخ صدور قرار
الترقية المللى - تطبيق

٢٢٠

(١٧٢)

(د)

رسم -

راجع أيضا : ادارة محلية (٦٤) واستيراد
وتصدير (٢٠٢) وجمارك « الإعفاءات للهمركية »
(٢٦٢) ومجلس الدولة « للجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع - ما يخرج عن
اختصاصها » (٢٢٢) والهيئة العامة للمقامين
الصحة « اعطائها من الضرائب والرسوم »
(١٦٤) .

رسوم تراخيص العمل بالموانى

★ أجاز المشرع فى مجال الوفاء بالالتزامات التى يقوم
المدين بالوفاء أو تأتبه أى شخص آخر له مصلحة.
فى الوفاء إلا اذا كان الالتزام بقاء عمل ورخص المدين
الوفاء من غير المدين - متى قام الغير بوفاء المدين
كان له الرجوع على المدين بمقدار ما أداه إلا أن
اثبت المدين أن الوفاء تم بغير اولئك وكان له مصلحة
للى الاعتراض على ذلك - أساس ذلك للماتين ٢٢٢ و ٢٢٤
من القانون المدنى - تمهيد هيئة المجتمعات
العمرانية الجديدة لصلحة الموانى والمخاطر بمسألة
الرسوم المقررة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٢٤
لمسنة ١٩٨٢ يعلق رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم
الموانى والمناظر والمستحقة أصلا على إحدى الشركات
للإبائية المسند اليها تنفيذ مشروع ميناء دويما -
لجول المصلحة هذا التمهد والسماح لأحدى المساهمين
القائمة للشركة للإبائية بمبادرة الموانى حتى
لا تعمل الهيئة بقرارات التأخير - أثر ذلك : يتعين

رقم
المصلحة

رقم
القاعدة

على الهيئة أداء الرسوم سالفة الذكر إلى المصلحة
بعد إجراء المراجعة الحسابية على القوائم المقدمة
من المصلحة في هذا الخصوص والهيئة وشأنها بت
ذلك في الرجوع على الشركة اللبنانية بمقدار ما صفة
من رسوم في ضوء أحكام العقد المبرم بينهما - تطبيق .

١٤ (٥)

رسوم تنمية الموارد المالية للدولة

★ المادة الأولى من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض
رسم تنمية الموارد المالية للدولة للمعدل بالقانون رقم
٥ لسنة ١٩٨٦ - يفرض رسم تنمية الموارد للدولة
على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق
والمحلات العامة للسياحية - المقصود بالحفلة والخدمة
الترفيهية هو استخدام المحل الصام للسياحي والفندق
في إقامة حفل يستهدف كون أن يكون مسبقاً بالأغراض
المستهدفة بأنشاء الفندق أو المحل الصام للسياحي - أما
النشاط المعتاد للفندق من مبيت وتجهيز وجبات
ومحرويات ولو صاحبها ترفيه اعتاد للفندق في تقديمه
للزلاء كالحفلات اليومية بالليلي للفندق وكذلك
الحال بالنسبة للمحال العامة للسياحية فلا تخضع
خفلاتها اليومية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة
مادامت لمصلحة بنشاطها المعتاد - تطبيق .

١٣٩ (١٦٦)

★ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على
العقارات الجنية - القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤
يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة للمعدل بالقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - قر'ر وزير المالية رقم ٧٦ لسنة
١٩٨٦ باللائحة التنفيذية القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤
المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - المشرع استحدث
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه رسماً
جديداً أطلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة
وقرر فرضه على الشاليهات والكباين والاكتشاك الكائنة
بالمصايف والمضائق وحدد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪
من مقابل الانتفاع السنوي ونطاق بوزير المالية تصديق
لإجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار إليه -
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

أما في فصل الرسم المكور الى الاجراءات المقررة
لتحصل الضريبة على العقارات المبنية المقررة بالقانون
٥٦ لسنة ١٩٥٤ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ جعل
تحصيل الضريبة على العقارات المبنية منوط بتوافر
شطين أولهما . يتعلق بسريان هذا القانون بأن تكون
تلك العقارات واقعة بأحدى المدن المحددة بالجدول
المرفق به وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك بأن
يكون وعاءها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات
المقررة في هذا الشأن - المشرع ربط في القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم
تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات
المفروضة عليها الرسم للضريبة المقررة على العقارات
المبنية - نتيجة ذلك : انه يتعين لاستحقاق الرسم
المشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوي
توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة العقارات
المبنية - أثر ذلك : يقتنع فرض الرسم المكور على
للوحدات الخاطبة بأحكامه اذا كانت مقامة في مدن
غير مخاطبة أصلا لتلك الضريبة - تطبيق . الشاليهات
والكياتن والاكشاك المقامة في المدن الغير خاضعة على
العقارات المبنية لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية
للدولة .

الاحالة الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رسم
تنمية الموارد المالية للدولة تقتصر فقط على إيرادات
لتحصيل والتوريد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء
الضريبة .

(س)

حبيب أجلي -

راجع : عقد أداري « تنفيذه » (٢٥) .

سلك دبلوماسي وقصلي -

* قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - عدم تعرض الحكم في دعوى تصفية
حالة وإلغائية لالغاء أية قرارات إدارية تتعلق
بموضوع الحق المطالب به مؤداه أن تنفيذ هذا الحكم
وأثاره المبادرة تنحصر في إلزام جهة الادارة بأرجاء

رقم
المصنفه

رقم
المقابلة

ترتيب اقمية المحكوم لهما فى انبى درجات وظائف
الملك الدبلوماسى « وظيفة ملحق » - ليس من آثار
الحكم المباشر سديل رتيب اقميتهما فى دمجات
الوظائف الاعلى بشكل تلقائى - حتى وان كان
المحكوم لهما قد طلبا ذلك فى صحيفة الدعوى اذ
ان هذا التعديل يعد بمثابة طعن بالفاء قرارات
الترقية التى تمت الى هذه الوظائف دون مراعاة
اقميتهما الجديدة التى استقرت بروج الحكم - مواعيد
واجراءات الطعن القضائى (على القرارات الادارية
المشار اليها) طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة
تبدا فى هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم فى
دعوى النسوية - اذا تقاعس المحكوم له عن التظلم
واقامة دعواه فى المواعيد المقررة فان تلك القرارات
تكتسب حصانة تعصمها من اى الفاء او تعطيل -
تطبيق *

٨١٦

(٢٩١)

سيارات -

راجع : جمارك « الاعضاءات الجمركية »
(٨) و (٢٢٠) *

(ش)

شركة استثمارية -

راجع : اتحاد ملاك (٢٥٩/ب) *

شركة سياحية -

* اذا كان قانون تنظيم الشركات رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧
المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢ قد اجاز فى المادة
١٧ منه ان يخضع مبالغ التأمين الذى تلزم شركات
السياحة بايداعه لدى وزارة السياحة ما يكون مستحقا
عليها من مبالغ بسبب مزاولة اعمالها ويكون الخصم
اما بناء على قرار من لجنة نفس المنازعات المشكلة
للنظر فى الشكاوى المقدمة من الشركات السياحية او
بموجب حكم قضائى واجب التنفيذ فى موضوع يتعلق
بالتزامات تلك الشركات فانه يجوز لهما اللجوء

رقم
للصفاة

(٢٠)

وقفا لنظام حجز ما للمعين لدى الفير على مبلغ
التأمين المشار اليه بناء على الاحكام الصادرة من
ميئات للتحكيم - تطبيق .

شركة قطاع عام -

راجع ايضا : عامل بالقطاع العام « مرتب »
(٣) ومؤسسة عامة « تحولها الى شركة عامه »
(٥٠) .

انشاؤها

★ نظم المشرع الاحكام الخاصة بيهئات القطاع العام
وشركاته وحدد المقصود بكل منهما - رسم المشرع
في القانون المذكور أسلوب انشاء شركات القطاع العام
الجنيدة بعد العمل بأحكامه - لهيئة القطاع العام
المختصة في حدود المئاح لها من اعتمادات بموازنتها
التخطيطية أن تنضه احدى هذه الشركات سواء
بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة
أو الخاصة أو الافراد - يصدر بتأسيس الشركة قرار
من الوزير المختص بناء على اقتراح الهيئة المختصة
ويعد موافقة رئيس مجلس الوزراء - انشاء شركات
القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم
٩٧ لسنة ١٩٨٢ يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع
العام المختصة وبمراعاة الضوابط والاجراءات
المحددة في هذا الشأن - لا يجوز للمحافظ أن يتفرد
بانشاء شركة قطاع عام - أساس ذلك : انه ولئن كان
المحافظ يباشر الاختصاصات والسلطات التنفيذية
المقررة للوزراء الا أن ذلك لا يشمل السلطات التي
قصد المشرع أن يباشرها الوزراء المختصون كممثلين
للسلطة المركزية بفير مشاركة من جهات أخرى باعتبار
أن هذه السلطات لا تتلرج تحت عبارة الاختصاصات
والسلطات التنفيذية المخولة للمحافظين - تطبيق .

رقم الصفحة	رقم المقابلة
---------------	-----------------

اسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الإدارة

★ المادة (٢) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن
تصديق شروط واجراءات انتخاب ممثل العمال في
مجالس ادارة وحدات القطاع للعام والشركات المساهمة
والجمعيات والمؤسسات الخاصة - من بين الشروط
المقررة عند الترشيع أو لاستمرار العضوية الا يكون
العامل من شاغلي الوظائف العليا - أو بعد المخرج هذا
الشروط مطلقا - يستوى أن يكون شغل هذه الوظائف
بشكل دائم باسلوب التعيين أو النقل أو بشكل مؤقت
بطريق التدب - العامل المنتخب لعضوية مجلس الإدارة
لا تزاله صفة العضوية الا بعد تحقق جهة الإدارة
من فقدته لأحد الشروط المقررة فتصدر قرار باسقاط
العضوية عنه وإحلال الترشيع التالي له في عدد
الاصوات في عضوية المجلس - تطبيق *

٨٤٦

(٢٩٩)

شركة مساهمة -

راجع أيضا : الجهاز المركزي للمسابيات

(٦٦) *

اختيار أعضاء مجلس الإدارة الممثلين لبنوك
القطاع العام *

★ المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بعد
تعديلهما بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - قبل تعديل
النص المشار إليه لم يكن وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية مختصا بإصدار قرارات تعيين ممثلي بنوك
القطاع العام في مجالس ادارة الشركة المساهمة أو
المشتركة التي يتم إنشاؤها طبقا لأحكام القانونين
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - كان هذا
الاختصاص منوطا برئيس مجلس الوزراء بناء على
اقتراح الوزير المختص - بعد اقتراح من وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية هو السلطة المختصة
بتعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة
تلك الشركات أسس ذلك : أن الوزير المذكور هو
رئيس الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام -
القرارات الصادرة من وزير الاقتصاد قبل العمل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ مخالفة للقانون
لصورتها من غير المختص قانونا بها - تطبيق *

١٩٠

(٦٧/ب)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

حظر الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية
مجلس الإدارة .

★ المادة (١٧٧) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار
قانون شركات المعاممة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

حظر المخرج الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة
فى تأسيس شركات مساهمة أو فى عضوية مجلس
الإدارة - علة هذا الحظر هو منع التأثير على مصالح
الشركة بتفويض بعض الموظفين العموميين - الاستثناء
من هذا الحظر يكون بإذن خاص من رئيس مجلس
الوزراء .

١٩٠ (ج/٦٧)

نطاق الحظر لعضوية مجلس الشعب أو
الشورى

★ حظر اشتراك عضو مجلس الشعب أو الشورى فى
عضوية مجالس إدارات الشركات المذكورة ما لم يكن
مؤسساً أو مالكا لمشرة فى المائة على الأقل من الأسهم
- مخالفة هذا الحظر تؤدى الى البطلان - يلزم المخالف
بإداء ما قبضه من الشركة الى خزانة الدولة -
تطبيق .

١٩٠ (د/٦٧)

شهر عقارى -

راجع : ملكية وتملك غير المصرين للعقارات،
(١٥٩) .

(هـ)

صندوق أبقية دور المحاكم -

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم
دور أبقية المحاكم - حدد المخرج موارد صندوق إبنية
دور المحاكم ومنها حصيلة استغلال الامانات والودائع
القضائية والكفالات وضمانات الاقتراخ والمضبوطات
من التقييد وذلك حتى تسلم للصندوق أو تصادر

رقم
الصفحة

رقم
المادة

لحساب الدولة - قصر المترع حق الصندوق الوارد على هذا المورد على حسيلة الاستقلال فقط دون اصل الامانات والودائع وما يجرى مجراها - اساس ذلك : انها مملوكة على سبيل الاتفراد لأصحابها وتبقى كذلك الى ان ترد لهم أو تصادر لحساب الدولة على حسب الاحوال - استقلال هذه الموارد لا يصل الى حد التصرف في اصل الامانات أو استبدالها بمقاررات لتعارض هذا الوجه من الوجه الاستقلال مع طبيعة تلك الاموال - صندوق ائنية دور المحاكم لا يخصص بإقامة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودايم عن طريق التملك أو التساير - اساس ذلك - عدم انتراج هذا الفرص رغم أهميته ضمن اغراض الصندوق - نتيجة ذلك - هم جواز استخدام الامانات والودائع القضائية والكفالات وما يجرى مجراها في تمويل إقامة مساكن للقضاة - يجوز لوزير العدل تخصيص نسبة من موارد صندوق ائنية المحاكم بما فيها ريع استقلال الامانات باعتبارها من موارده وفقاً لنص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ لتمويل إقامة مساكن خاصة لجميع أعضاء الهيئات القضائية - تطبيق

٨٥١

(٢٠١)

صندوق التمويل الاهل لرعاية النشء والشباب والرياضة -

★ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الاهل لرعاية النشء والشباب والرياضة - فرض المخرج رسوماً على النشاط الرياضي الطلابي في جميع مراحل التعليم - تقتصر هذه الرسوم على التسلية العام التابع لوزارة التعليم ولا تنصرف الى التعليم الاخرى - اساس ذلك - للوزير سلطة التملك والتصرف واقتصاصاته ومساهماته التي يتقود بمساهماته في إنشاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - تطبيق

٧٧٢

(٢٠٢)

رقم
القاعدة

مستدق تصويل مشروعات الاسكان والاقتصادى

- راجع ! اسكان (١٤٦) • وايچار (٥٢) •
- وضريية ه الضريية على الاراضى القضاء : (١١) •

(ض)

ضباط احتياط -

- راجع : خدمة عسكرية ووطنية ه شروط
- ضمها ، (٢١٢) •

ضريية -

- راجع ايضا : جمارك (١٢٨) و (٢٢٦) و
- (٢٦٢) ورسوم (٢٤٧) والهيئة العامة للتأمين
- الصحى (١٦٤) •

مدى سرية البيانات الخاصة بالممولين

- نص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الضرائب على
- النخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - اوجب المشرع على
- موظفى مصلحة الضرائب مراعاة سر المهنة على ما
- يطلبون عليه من الدفاتر والوثائق والمستندات والا
- تعرضوا للعقوبات - استثناء من القاعدة المتقدمة .
- (١) ان ينص القانون على الزام حاصل المر بتقديم
- البيانات المودعة لديه فى احوال معينة (٢) ان يكون
- انقضاء البيانات الضريية بناء على طلب الممول نفسه -
- اللتياية العامة لا يكون لها الحق فى ضبط ملفات
- مصلحة الضرائب او الاطلاع عليها او المطالبة بضمها
- فى غير الاحوال المنصوص عليها قانونا - اساس
- ذلك - لا يوجد نص صريح يعطى هذا الحق لمر
- هاتن بيانات الممولين - لا يغير من ذلك القول بان
- اللتياية ذاتها ملتزمة بالمحافظة على سرية ما يودع
- لديها من اسرار لان كل سلطة مطالبية بالصفاط على
- المرية فى نطاق عملها ملزمة القانون الزمها بذلك -
- الى ذلك - لا يجوز لمصلحة الضرائب الاتيصالية
- الطلبات اللتيياية العامة التى تقتضى على اجابتها الإيجال
- حاصل المرية - تطبيق •

رقم
القاعدة

الاعفاءات الضريبية

★ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أخضع جميع
الخصائص التي تدخل انظم المولة للضرائب على
الواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الاخرى
المقررة - لم يستثن المخرج من ذلك سوى ما ورد
بشأنه نص خاص بالاعفاء - عدم وجود نص باعفاء
ومائل الانتقال من الضرائب والرسوم الجمركية
المقررة من شأنه عدم اعفائها من الضرائب والرسوم
المقررة - تطبيق .

٤٤٨ (١٦٦)

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انتهاء
المجتمعات العمرانية الجديدة - تسرى الاعفاءات
الضريبية الواردة بالمادة (٢٤) سالفة البيان على
جميع المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها بمصه
اصليه واساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - وتسرى
على المشروعات والمنشآت التي تنقل انشطتها الى
تلك المناطق - تظل هذه الاعفاءات سارية لمدة عشر
سنوات من تاريخ اول السنة المالية التالية لاجدية
الانتاج او مزاولة النشاط - اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بنظام استثمار المال
العمرى والاجنبى والمناطق الحرة يكون لشركات
المقاولات المصرية العاملة في مجال التعمير الحق في
التمتع بكافة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار
بالنسبة لما تقوم به من اعمال في تلك المجال ولو
قامت بتنفيذها بمفردها ودون أي تعاون او مشاركة
مع أي طرف اجنبى - لا يشترط لاستفادتها من تلك
الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاعفاء من
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وإنما يكفي أن
تكون الاعمال التي تنوى تنفيذها داخلة في نطاق أحد
المشروعات التي تم الترخيص بها من قبل الهيئة
المذكورة وذلك طبقا للسليطة المخولة لها بطقتى حكم
المادة ١٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالحلول
حصول الوحدات السكنية في احياء الترخيص
والموافقات اللازمة في نطاق المجتمعات العمرانية
الجديدة التي كن يتم تسليمها إليها - تطبيق .

رقم
القاعدة
الصفحة

★ المادة ٢٦/و من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ يفرض الضريبة على العقارات المبنية - لاعفاء من اداء الضريبة على العقارات المبنية - استفادة ملاك بعض الوحدات بالعقارات المبنية من ذات الاعفاء بالشروط المقررة لتطبيقه وسواء كانوا شاغلين لتلك الوحدات او لا يشغلونها - المادة (١) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الاجبار بمقدار الاعفاء - يستفيد من هذا الاعفاء مستأجرو الوحدات السكنية - اذا كان ملاك احدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في نفس الوقت فانه يتمتع بالاعفاء المشار اليه لكونه الملتزم - في هذه الحالة - بقاء الضريبة العقارية الاصلية والاضافية - المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يعفى شاغلو المساكن من اداء الضريبة العقارية الاصلية او الاضافية - بحسب الاحوال - لذا ٠٠٠٠ - ان كان مالك احدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في ذات الوقت فله ايضا التمتع بالاعفاء المذكور وبذات الشروط - المادة (١١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - يعفى مالكو وشاعلو المباني المؤجرة فيما عدا المباني من المستوى الفاخر من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية - المعبرة في هذا الشأن بما جاء صراحة بالنص القانوني وليس بما جاء بمذكرته الايضاحية - تطبيق ٠

٧٩٧

(٢٨٥)

الضريبة على الاراضي القضاء

★ القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ، ١٢ لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المذرع مرتين بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ضريبة على الارض القضاء تستحق بقتبة مقوية معينة من قيمتها - حدد المذرع تاريخ استحقاق الضريبة المذكورة في ا.د. مقابل المثال تطويع العمل بالظلم ذلك القانون

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

وذلك بالنسبة للأراضي الخاضعة لأحكام - لما الأرض التي يتحقق مناسط خضوعها له مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها في أول يناير التالي لاتقضاء سنة على تاريخ ذلك الخضوع - أمال المشرع فيما يتعلق بحصر الأراضي الفضاء والقرارات الموليين وتقدير قيمة الأرض والتظلم من التقدير والربع والتحصيل الى الأحكام المنصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - علم جواز اعادة تقدير قيمة وعاء تلك الضريبة بمناسبة الحصر العام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا الى حكم الاحالة الوارد بالمادة (٣) مكررا (٢) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ الى احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - القانون الأخير لم يتضمن اية قواعد لتقدير قيمة الأرض الفضاء - لكل من قانون ايجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وقانون ضريبة الأرض الفضاء ذاتيته الخاصة ومجال اعماله المستقل والتميز عن الآخر - اثر ذلك : إلغاء أحد الأحكام التي تضمنها أحدهما لا يؤدي الى إلغاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر - لا يجوز الاستناد الى الآثار السلبية التي تترتب على عائق الخزنة العامة كمبرر لاعادة تقدير قيمة الأراضي الفضاء عند القيام بالحصر المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ - أساس ذلك - أن العبرة دائما انما تكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون ايا كانت الآثار التي تترتب عليه - تطبيق (١)

٥٠١

(١٨٦)

★ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي حدد الاجس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض للوصول الى وعاء الضريبة - لا يجوز بمناسبة اجراء الحصر العام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ اعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء السابق تحديدها وريعت الضريبة على أساسها - أساس ذلك أن الاحالة الواردة في المادة ٢ مكررا (٣) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية فيما يتعلق بحصر الأراضي والعقارات

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

المولين وتقدير قيمة الارض والتظلم من التقدير نجد
حدها الطبيعي فيه الا يتعارض مع نص صريح في
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - الحكم الوارد في القانون
الحال اليه باعادة تقدير نسبة القيمة الاجارية
للعقارات بمناسبة الحصر العام وبالتالي اعادة
تقدير قيمة الضريبة المستحقة عليها يتعارض مع احكام
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - بيان ذلك - تطبيق

١٩ (١١)

★ حال المشرع الى الاحكام المصوص عليها في القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات
المبنية فيما يتعلق بحصر الاراضى الخاضعة لاحكام
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وقرارات المولين
وتقدير قيمة الارض والتظلم من التقدير والرفع
والتحصيل - هذه الحالة تجد حدها الطبيعي في
الاحكام التي لا تتعارض مع نص صريح في القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - لذ وجد هذا التعارض تعين
الالتزام بما ورد في هذا القانون الخاص من احكام -
المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ اوجب على
اسحاب العقارات بما فيها المعفاة من الخضوع
للضريبة العقارية تقديم اقرارات في المواعيد المحددة
فيه مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر
فيه وكتب على عدم صحة هذه الاقرارات او عدم
تقديمها في الموعد جزاء الغرامة التي تعادل مثل
الضريبة المقررة او المفي منها - هذا الحكم لا يمتد
بالنسبة للضريبة على الاراضى الغشاء الا على الاراضى
الخاضعة للضريبة دون تلك التي اعفاها المشرع
منها - اثر ذلك : عدم جواز فرض الغرامة المترتبة
على عدم تقديم الاقرارات المنصوص عليها في القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على "سحاب الاراضى الغشاء
المعفاة من الخضوع للضريبة وفقا لاحكام القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق

٢٠٨ (١١٢)

★ مادة ٢ مكررة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٣ -
الحال بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - جرح المشرع
لاعتبارات تضمنها من الاجل العام في الضريبة على
الدخل والارض ضريبة على الاراضى الغشاء التي لا تقبل
الاعتفاء ٢٢ من جهتها - الضريبة الخاضعة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

٣١٠ (١١٤)

الأرض القضاء لهذه الضريبة ضرورة توافر شرطين مجتمعين أولهما أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق المدن وغير خاضعة للضريبة على العقارات البنية أو الضريبة على الأطنان الزراعية وثانيهما أن تكون الأرض في مناطق متصلة بجميع إرافاق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء - لا يكتفى توافر مرافق أو اثنين من المرافق العامة الأساسية بل يجب توافر المرافق مجتمعة لتحقيق مناط الضريبة للضريبة المذكورة - تطبيق

الضريبة على الاستهلاك

★ حصيللة الغرامات والتعويضات المبكوم بها وقيم الأضياء المصادرة للتنازل عنها تشكل أحد مصادر إيرادات الدولة - الأصل أن تثول كاملة إلى الخزانه العامة للدولة - أساس ذلك : أن المشرع في قانون الموازنة العامة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ قد ألزم بقاعده عمومية الميزانية - استثناء من ذلك يجوز تخصيص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من الحصيللة المشار إليها تتولى مصلحة الضرائب على الاستهلاك المصروف منها - أساس ذلك : المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ - سكوت المشرع عن تخصيص النسبة الباقية من الحصيللة لغرض معين - الأثر المترتب على ذلك :

أن يطبق في شأنها القاعدة العامة فتثول إلى الخزانه العامة للدولة - تطبيق (١)

★ قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ - حدد المشرع استحقاق الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وأوجب تحصيل هذه الضريبة وفقا للإجراءات المقررة بقانون الجمارك كما اعتد في تقدير قيمة السلع المستوردة عند دية ضريبة الاستهلاك المنسطة عليها بذات القيمة الكفلة أساسا لتجميع الضريبة الجمركية وتطبيق على أيداعها بالمخازن أحكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك وسيرا مع هذا الاتجاه تخضع المخرج السلع

رقم المادة	رقم القاعدة
---------------	----------------

اليها لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات الواردة بقانون الجمارك - القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه حدد فى الأيوأب ١٢ . ١٢ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات وثوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة لأحكامه وقد قضت هذه الأيوأب فى بعض موادها بالنص صراحة على سريان أحكامها على السلع المستوردة ومستورديها - أحتز المشرع فى المادة (٥٩) من القانون المشار اليه فى تحديد الأحكام التى تسرى على السلع المستوردة فى المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك - أثير ذلك . السلع المستوردة تخضع أصلا لأحكام المخالفات والتهرب والتصرف فى المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا لحكم الإحالة المنصوص عليه بالمادة (٥٩) سالمة الذكر كما تفضيح أيضا لما تضمنته الأيوأب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقتضى صراحة سريان أحكامها على السلع المستوردة - لا يوجد ما يحول دون الامتناع من تطبيق أحد الأحكام المحال اليها سواء على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها إذا كان هذا الحكم لا يقبل بمسب طبيعته التطبيق على أى منها - تطبيق .

١٢٧

(٢٢٢)

الضريبة على الدخل

★ القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل - حدد المشرع فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وعاء الضريبة على المواتيات وأستثنى منه بعض العناصر وقدر هدم سريان الضريبة عليها فى الصجهد المنصوص عليها ومنها حوافز الانتساج - يصحح من تحديد مدلول حوافز الانتساج الى المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الصاملين بالطاع العام - المكافأة السنوية للانتساج لا تدخل ضمن حوافز الانتساج لأنها تصرف للصاملين بالمركبة على نطاق خاص سوى دون التقيد بمصدرات لياجنية للأداء . والانتساج - هذه المكافأة السنوية تصرف للمصروفين من المزايا التقية التى أشارت اليها المادة ٥٤ من القانون

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من مرسوم
الضريبة على جميع ما يمنح للمعامل من مزايا نقدية
وعينية - تطبيق *
(٧٥) ٧٢

★ المخرج في قانون الضرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع معاملة شركات الأموال المشتغلة في مصر على اختلاف أغراضها وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وذلك على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لموضع آخر ميزانية - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها بعد خصم جميع التكاليف - جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز وإعداد المدن والمناطق العسكرية البديلة للمناطق التي تخليها القوات المسلحة بل يمارس أنشطة أخرى وفقا للقرارات المنظمة له في بيع الأراضي والمعارات التي تخليها القوات المسلحة بالازاد العلني وكذلك تأجيرها فضلا عن نشاطه الاستثماري المتمثل في الضمانات والأنشطة الإدارية والتجارية والمالية المختلفة التي يهدف منها إلى تحقيق أغراضه وتنمية موارده - من بين هذه الأنشطة ما يحقق له ربحا - أثر ذلك : خضوع هذه الأنشطة للضريبة على أرباح شركات الأموال مادام مناط الخضوع قد تحقق وهو ثبوت الربح - أساس ذلك : القانون لم يستثن جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخضوع للضريبة مثلما نص صراحة بالنصبة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع تطبيق *

٢٨٩

(١٤٥)

★ المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والصانعة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ - تخضع الشركات وما في حكمها والاماميات والاجور والكالات وغيرها

رقم
القاعدة

للضريبة على المرتبات - نهج المخرج في تحديد سعر
للضريبة نهجين مختلفين : اولهما : فرض ضريبة
تصاعديا بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التي
يحصل عليها الممول وترتد سعرها بين ٢ و ٢٢٪ -
أما النهج الثاني فهو تحديد نسبة مئوية ثابتة يواقع
١٠٪ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها الضجاء
الأجانب إذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على سنة
أشهر في السنة - إذا تجاوزت فترة استخدامهم تلك
المدة فإن المبالغ التي يحصلون عليها تخضع للأصل
العام الذي يحدد سعر الضريبة بنسب تصاعدي - لم
يخص المخرج تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة
عن تلك التي تخضع لها الضريبة على المرتبات -
تفرض الضريبة على المرتبات على أساس الإيراد
الشهري بعد تحويله إلى إيراد سنوي - تمتنع
للضريبة شهريا ويتم توزيعها بصفة مؤقتة إلى حاملي
الضرائب المختصة كل ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١
ديسمبر من كل عام - اعتبر المخرج سنة المحاسبة عن
الضريبة على المرتبات هي السنة الميلادية التي تبدأ
من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من ذات العام -
المعبرة في حساب مدة استخدام الضجاء الأجنبي في
مفهوم المادة (٥٩) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
بالسنة الميلادية - تطبيق .

٤٢١ (١٥٦)

★ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات العاملة
في مجال تلقى الأموال - استصحت المصروع
أحكاما خاصة لتنظيم نوع من الشركات المساهمة
التي يكون من أغراضها تلقى الأموال لاستثمارها -
أخضع المخرج هذه الشركات لأحكام القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة فيما لم يرد
بشأنه نص في قانونها الخاص - أثر ذلك - الأرباح
التي تحققها الشركات المساهمة في مجال تلقى الأموال
لاستثمارها تخضع للضريبة على أرباح شركات
الأموال - الأرباح التي تحققها صكوك الاستثمار
لا تخضع للضريبة على إيرادات رموس الأموال
المنقولة - أساس ذلك - أن قانون الضرائب على الدخل

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حدد في المادة الاولى على سبيل
الحصر الايرادات التي تصرى عليها هذه الضريبة
وليس من بينها ارباح صكوك الاستثمار كما ان الارباح
التي تنسبها الصكوك لاسحابها تندرج بالضرورة في
وعاء الضريبة على ارباح شركات الاموال فتصرى على
ارباح شركات الاموال فتصرى على ارباح هذه للصكوك
الضريبة العامة على الدخل - لجاز المشرع لشركات
المساهمة التي ليس من بين اغراضها تلقي الاموال
لاستثمار اصدار ما يسمى بصكوك التمويل لواجهة
الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات او تمويل نشاط
او عملية بذاتها - هذه الصكوك تماثل في طبيعتها
القانونية مع الطبيعة القانونية للسندات رغم اختلاف
التسمية - اثر ذلك - العائد الذي تحققه لاسحابها
يلقى نفس المعاملة المقررة لأرباح السندات فيخضع
العائد للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة
طبقا للمادة الاولى من قانون الضرائب على الدخل
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكذلك يخضع العائد للضريبة
العامة على الدخل طبقا لحكم المادة ٩٥ من ذات
القانون اذا كان مالك هذه التمويل من الأشخاص
الطبيعيين - تطبيق -

٥٧٥ (٢٠٩)

ضريبة الدمغة

★ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ وإنشاء هيئة الاوقاف
المصرية وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم
١١١ لسنة ١٩٨٠ - المشرع في المادة ٨٢ من قانون
ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ خرس هذه الضريبة
سنويا على السندات ايا كانت جهة اصدارها وجميع
الاسهم والحصص والانصبة الصادرة من الشركات
المصرية سواء كانت مساهمة او توصية بالاسهم او
ذات مسئولية محدودة - المشرع عند تقرير تلك
الضريبة على الاعية المذكورة لم ينظر الى شخص
مالكها ومقدوره على الوفاء بالضرائب او شخص
المستفيد منها - اساس ذلك : انها ضريبة عينية
مفروضة على واقعة تملك رأس المال ولها صفة
الموروثة - اثر ذلك : لا يلزم تمثيل السندات والاسهم
والحصص والانصبة في صكوك تسلم لاسحابها الذين

رقم
القاعدة
رقم
المصنفه

يتحملون بعينه الضريبة - ينحصر الإعفاء من أداء الضريبة المذكورة في حالة وجيدة تتعلق بالشركات تحت التصفية - متى كانت هيئة الأوقاف المصرية قد ساهمت بمبلغ (١٠) ملايين جنيه من الأوقاف الخيرية النقدية في رأس مال إحدى الشركات المصرية المساهمة فإن الأسهم التي تمثل نصيب الهيئة في رأس مال الشركة تخضع لضريبة الدمغة - لا وجه لإعفاء الهيئة من أداء هذه الضريبة بمقولة أنها تتولى نيابة عن وزير الأوقاف بمصلته ناظرًا على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف واستثمارها التصرف فيها باعتبارها أموالًا خاصة تنفذًا لشروط الواقفين - ذلك : أنه أيًا ما كان مالك الأسهم أو المستفيد منها فإنها تخضع للضريبة المذكورة التي لم ينف عنها سوى الشركات تحت التصفية - تطبيق *

٦٣٢ (٢٢٢)

★ المادة (٦٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - يعتبر إعلانًا كل إعلام أو إخطار أو تبليغ بأي وسيلة - تستحق عليه الضريبة بواقع مائة وثمانين مليًا عن كل جنيه أو كسوره من أجر النشر بالإعلانات - أجر النشر غير ثابت مقطوع بل متصرك مؤدى ذلك . أن الضريبة في الحصانة المعروضة تعد ضريبة دمغة - نسبية وليست نوعية - كسور الجنيه يستحق عليها ما يستحق على الجميع فإن ذلك لا يغير من طبيعة الضريبة المفروضة - تطبيق *

٤٢٤ (١٥٧)

الضريبة على الموقوفات

★ القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل حدد وعاء الضريبة وصعها على أساس الجنيه المصرى باعتبارها عملة البلاد الرسمية - للعملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالضرائب - أثر ذلك . أن الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يخدمونه من خدمات سواء كانت في حسوة مرتب أو غيرها . بالعملة الأجنبية لا يلتزمون قانونًا بإداء الضريبة المستحقة عن هذه المبالغ بذات العملة الأجنبية التي يتقاضون بها مستقاتهم - تطبيق *

٩٧ (٢٣)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الضريبة على المرتبات

★ المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين بالقطاع العام وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - المشرع في القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استبعد بدل الإقامة الذي يمنح للعاملين المخاطبين بأحكامه الذين تتوافر في شأنهم مناط تقريره من الخضوع للضريبة - المشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أشار إليه اللاحق عليهما أخضع كافة المبالغ التي يحصل عليها الممول من المرتبات وما في حكمها والامهات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة للضريبة المقررة على المرتبات - قانون الضرائب على الدخل يعتبر الشروعة الصاعه في مجال الضريبة على المرتبات وإن ما ورد بكل من القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل الإقامة للضرائب يعد بمثابة الحكم الخاص - أثر ذلك : يظل هذا الحكم ساريا في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - تطبيق .

٥٩٢

(ب/٢١٢)

★ المشرع نزع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في تحديد سعر الضريبة على المرتبات وما في حكمها نهجين مختلفين . أحدهما أصلي وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تفرض بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها الممول ويتردد سعرها بين ٧ و ٢٢٪ والآخر استثنائي وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥٪ تفرض دون أي تخفيض على المبالغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصلي من غير جهة عمله الأصلية وفي المسائل استبعد المشرع خضوع هذه المبالغ للضريبة العامة على الدخل - بدل الطبيعة والصوافز وغيرها من الأوعية الأخرى المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور لا تسمى عليها الضريبة إلا فيما جاوز الحدود المقررة للاعفاءات - لا تسمى الحدود المقررة للاعفاءات المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور إلا على

رقم
الصفحة

٥١٢

(٢١٢/ج)

أوعية مصددة بمسمياتها - أثر ذلك - ينحصر تطبيق هذه الاعفاءات على تلك المبالغ التي تخضع فقط في معاملتها الضريبية لحكم المقتد ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ دون سواها - تطبيق *

* مناط مريان ضريبة المرتبات ان تكون الحكومة المصرية او احدى الجهات الاخرى المنصوص عليها هي التي قامت بإداء تلك المرتبات وما في حكمها باعتبارها الملتزمة أصلا بإدائها - عدم مريان الضريبة على المرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تصرف للمعاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الخاصة لأحكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - تعتبر أموال المنحة المقدمة من الجانب الأمريكي الممول ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها - العاملون بمشروع العلم والتكنولوجيا المنار اليه انما يؤدون أعمالهم بهذا المشروع لمصلحة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقدية بالجهة الممولة - ما يتقاضونه من منصات وأجور ومكافآت يعتبر مدفوعا من الحكومة المصرية ويخضع بالتالي للضريبة على المرتبات وما في حكمها - الاعفاء المنصوص عليه في الاتفاقية يصرف الى المنحة في ذاتها وليس الى أجور ومرتبات العاملين بالمشروع الممول من تلك المنحة - تطبيق *

٧٨

(١٧٧)

(٨)

ملحق -

راجع : استثمار مال عربي وأجنبي (١/١٥٩)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ع)

٥٧٥ (٢٠٩)

عامل بالقطاع العام -

راجع أيضا : موظف « مرتب - العسكرة الخاصة » (٢٧٨) .

١ - التعيين

التعيين في غير أئني الدرجات

★ المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز المخرج المتعيين داخل وحدات القطاع العام في غير أئني الوظائف إذا توافرت لدى العامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدة الخبرة البيئية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأئني - يجوز إعادة تعيين العامل بأحدى وحدات القطاع العام في غير أئني الوظائف دون اشتراط استيفائه لمدة الخبرة البيئية اللازمة للترقية اكتفاء بقوافر مدة الخبرة الكلية - لا يجوز تعيين العامل بذات الجهة طبقا لقواعد التعيين في غير أئني الدرجات في ذات المجموعة التي ينتمي إليها - تطبيق .

٦٨٢ (٢٤٢)

إعادة التعيين

★ المادة ١٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اشترطت لإعادة التعيين شرطين :

اولهما : أن يستوفي العامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المراد إعادة تعيينه فيها .

وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة مبررة كفاء على الاقل اشتراط مجلس الادارة أن يكون التقرير الأخير المقدم عن العامل المراد إعادة تعيينه مبررة معقاز ، يعد أمرا نافذا لسند شريعته - تطبيق .

٣٧ (١٥)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

تقدير سن العامل

* الأصل وفقا لقوانين التوظيف المتعاقبة ان سن العامل يثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات المواليد أو بقرار من المجلس الطبي المختص. يتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات المواليد - اذا ثبت ان المستخرج الرسمي لقيد الميلاد لم يصعد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر السنة فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يمتد به عند حساب السن - أساس ذلك : تحقيق التوازن بين صالح العامل وصالح جهة الادارة - تطبيق *

٢٣٩

(١٢٦)

٢ - المراقب

العلوة الدورية

* حدد المشرع في المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد منح العلوات الدورية المقررة للعاملين بشركات القطاع العام وتحديد فئاتها ومواعيد استحقاقها - فانط المشرع بمجلس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلوة الدورية أو عدم استحقاقها - ويصدر بمنح العلوة قرار من رئيس مجلس الادارة - يجب ان يعتمد قرار مجلس الادارة بشأن العلوة الدورية من الجمعية العمومية للشركة والتي يرأسها الوزير المختص - أساس ذلك : ما اكده المشرع في المادة ٤/٢٦ من قانون ميثاق القطاع العام وشركاته المشار اليه - لم يخول المشرع رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد منح العلوة الدورية أو تحديد اجراءات صرفها وانما استند الاختصاص للمجئات صالحة البيان - قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام لم يصعد قائما في ظل العمل بالقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٢ صالفي الذكر - تطبيق *

(٣١)

رقم
المادة

المادة التشجيعية

★ أجاز المشرع بمقتضى نص المادة رقم (٥٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لرئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام منح العاملين بها علاوة تشجيعية بمقدار الصلاوة الدورية المقررة دون التقيد بنهاية روط للدرجة واشترط منحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين أو أن يكون العامل قد أدى عملا معيذا - أثر ذلك - أنه يجوز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام (باستثناء ذوي الروط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية) إذا ما تحققت أحد شروط منحها فهم بالتطبيق لنص المادة رقم (٥٠) سائلة الذكر أساس ذلك : أن المادة رقم (٥٠) سائلة الذكر قد اكتفت أما بتوافر أحد عناصر التميز أو بالحصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم توافر الشرطين معا - تطبيق -

٢ - مدى جواز جبر الكسر إلى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد : لا يجوز جبر الكسر إلى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد - أثر ذلك - أنه لا يجوز منح أحدهم علاوة تشجيعية - تطبيق

(٣)

البدلات

★ أجاز المشرع منح شاغلي بعض الوظائف بدل انتقال ثابت لمواجهة نفقات الانتقال الفعلية التي سم لأغراض العمل - يحدد قرار المنح المنطقة التي يصرف في نطاقها ذلك البدل - يحظر على مستحقي البدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها أو المطالبة باسترداد قيمة مصروفات الانتقال التي يتكبدها داخل منطقة تقرير البدل - استعاض المشرع بهذا البدل عن صرف قيمة نفقات انتقال العامل الفعلية في كل مرة على حده بسبب أعمال وظيفته داخل المنطقة المقرر فيها البدل - بدل الانتقال هو أحد المزايا المقررة للموظفة لتعويض العامل بصفة إجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية في سبيل

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

أداء مهام وظيفته - مناط تقرير هذا البديل هي أن
يشغل العامل وظيفة يستدعي القيام بأعمالها استعمال
أحدى وسائل الانتقال استعمالاً متواصلاً متكرراً -
لا يرتبط صرف هذا البديل بعدد مرات الانتقال الفعلي
التي يقوم بها العامل - يكفي لاستحقاق البديل أن
تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال
بصورة دورية متواصلة - مؤدى ذلك : أن هذا البديل
يعتبر من البدلات للصيغة بالأجر الأساسي للعامل بحيث
يفور معه وجوداً وعدماً - لا يصرف البديل إذا توافرت
أحدى حالات الحرمان من الأجر - لا يجوز حرمان
العامل من هذا البديل خلال فترة الإجازة الاعتيادية -
تطبيق .

٤٧٦

(١٧٦)

مدى جواز استحقاق المستقبلي بالقوات المسلحة للمكافآت والحوافز .

★ قامون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٨١ - قانون نظام العاملين بالقطاع العام
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - اعتبر المشرع من جند من
العاملين خلال فترة تعيينه في حكم المعار وغرق في
تحديد المعاملة المالية للعامل المهند بين فترة تجنيده
الالتزامية وفترة استبقائه في خلال الفترة الأولى
يحتفظ له بالعلوات والمترقيات أما في للفترة الثانية
فإنه فضلا عن احتفاظه بالعلوات والمترقيات يصرف
إليه ما يمنح لأقرانه في جهة عمله الأصلية من بدلات
ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية - يخصص العامل
في تحديد مستحقته المالية خلال فترة تجنيده للأحكام
المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه -
أثر ذلك لا يجوز منح العامل أية مكافآت خلال مدة
الخدمة الالتزامية لما ينطوي عليه ذلك من خروج على
الأحكام المنظمة لمستحقته - لا يجوز الاستناد في هذا
الصدد إلى أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز منح العاملين المخاطبين به
مكافآت وحوافز على أساس ما يتحقق من أهداف دون
تمييز بين المجتدين وغير المجتدين من المخاطبين بأحكامه
- أساس ذلك : أنه لا كان قانون الخدمة العسكرية
والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجع في تحديد

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

كافة ما يستحق للمعاملين المجندين خلال مدة تجنيدهم
فانه يتعين عند منحهم تلك المكافآت التقيد بما هو
مقرر به فى هذا الشأن - تطبيق

٥٥٠ (٧٠٠)

مدى جواز أحقية المفوض على الشركة
فى بدلات رئيس مجلس الإدارة المنتصى .

★ المادتان ٨ ، ١٠ من قانون نظام المعاملين بالقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادتين
٢٠ و ٢٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته
الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ - تعين مفوض
لإدارة شركة من شركات القطاع العام لا ينصرف الى
معنى اسناد مهام وواجبات وظيفة دائمة وإدارة بالهيكل
التنظيمى للشركة الى من استوفى شروط شغلها -
المقصود هو تكليف المفوض (لمدة التنحية المؤقتة)
بمزاولة اختصاصات ومسؤوليات مجلس الإدارة المنهى
والمنوط به أصلا إدارة الشركة - تلك الاختصاصات
من المعلوم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل
وظيفة على حدة بالشركة - لا وجه لتشبيهه ونسج
المفوض بالمنتخب - التنب بحسب الأصل لا يكون الا
لوظيفة خالصة فى حين أن وظائف المنتخبين تظل
مشغولة أثناء مدة التنحية - عمل المفوض لا ينحصر فى
إطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة - أثر
ذلك : لا يحق للمفوض تنافس ما يصرف لشاغل
وظيفة رئيس مجلس الإدارة من أجر وبدلات ومكافآت
وذلك لا يخل بجواز منحة مكافأة عن المهمة المكلف
بها ويصدها الوزير المختص - تطبيق .

٦٢٨ (٧٢٥)

مدى أحقية أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين
فى صرف المكافأة السنوية للانتساج .

★ المادتان ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢
يشأن هيئات القطاع العام وشركاته والمادة (١٩) من
اللائحة التنظيمية لهذا القانون والصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ . المادة (٤٠) من
قانون نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . اسند المشرع إدارة شركات
القطاع العام التى يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر

رقم
الصفحة

لمجلس ادارة يتكون كل منها من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احدى عشر عضوا ويشكل من رئيس واهضاء يمين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاعلى الوظائف العليا فى الشركة وينتخب النصف الاخر من بين العمال فى الشركة - بالنسبة لشركات القطاع العام التى يساهم فى رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع اشخاص خاصة لتتكون مجالس الادارة فيها من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احدى عشر عضوا وتشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالاسلوب السالف يراه بالاضافة الى اعضاء يمثلون نسبة ما تملكه الاشخاص الخاصة - لم يفرق المشرع بين الاعضاء المعينين والمنتخبين فيما يتعلق بإدارة الشركة وتحمل الاعباء والمسؤوليات - اثر ذلك : أنه لا يصوغ التمييز بينهم فى الحقوق والمزايا المقررة لاهضاء مجالس الادارة الا بنس صريح - المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تنفى باستحقاق اعضاء مجلس ادارة الشركة مكافأة انتاج سنوية بالنسب والضموابط المقررة لذلك - وردت عبارة « اعضاء مجلس الادارة » بلفظ العموم والشمول - اثر ذلك - انها تخص جميع الاعضاء المعينين والمنتخبين - تطبيق .

٣٨٠

(١٤٢)

قواعد ونسب توزيع نصيب العمال من الأرباح .

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسب وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام فى الأرباح - وجود تناقض بين أحكام المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح - يتعين التعويل على أحكام القانون وحدها دواءا للتعارض القائم بينهما - أساس ذلك : أحكام القانون صانعة من سلطة أعلى

٢٠٠٠ - المادة ١٤٢ - تطبيق .

٣٢٢

(١٧٠)

رقم
المادة

★ ناطق المشرع بمجالس إدارة شركات القطاع العام
ويضع نظام المحوافظ المالية والأدبية على اختلاف
أنواعها للعاملين فيها - العاملون المنتسبين لبعض
الوقت بتلك الشركات يساهمون في الانتاج ويطلب
منهم معدلات أداء - جواز أن يشمل نظام المحوافظ
بغدا خاصا يقضى باستحقاقهم لنسبة من الصوافز
المقررة لمساثر العاملين - تطبيق

٢٤١

(٨٠)

٣ - تقارير الكفاية

★ المادة ٢٤ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لمسنة ١٩٧٨ .

اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم
امام لجنة التظلمات بالجهة التى احدث التقرير وليس
الجهة المنقول اليها العامل وقت تقديم التظلم -
تطبيق

٣٢٧

(١٢٢)

★ أخضع المشرع جميع العاملين الشاغلين لوظائف
الدرجة الاولى فما دونها بوححدات القطاع العام
لنظام قياس كفاية الاداء وأوجب على مجلس الادارة
ان يضع هذا النظام بما يتفق مع اوضاع واتسفه
الوحدة ويان يصح النظام الاجرائى لتقسيم تقارير
الكفاية والتظلم منها - العاملون الشاغلون لوظائف
الدرجة الثانية فما دونها خصصهم المشرع بالنص على
اختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية
عنهم فى المادة (٤) سالفة الفكر واختصاص لجان
التظلمات المشكلة وفقا لنص المادة (٢٦) بالفصل فى
التظلمات المقتضى من العاملين فى قرارات لجان شئون
العاملين باعتماد تقارير كفايتهم - اغل القانون النص
على بيان الجهة المختصة باعتماد تقارير الكفاية
المقدمة عن شاغلى وظائف الدرجة الاولى - اثر ذلك -
ان رئيس مجلس ادارة الشركة هو الجهة المختصة
باعتماد هذه التقارير مادام انه هو الجهة المختصة
بالتعيين فى وظائف الشركة من الدرجة الاولى - مجلس
ادارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذى
يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم
واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة

رقم
القاعدة

(٢٤) سالفة الذكر - أثر ذلك : يكون هو السلعة المختصة بالنظر في تظلمات العاملين من شاغل وظائف للدرجة الأولى من التقارير المعدة عن كتابتهم - تطبيق .

٣٦٨ (١٢٨)

٤ - الترقية

★ القانون رقم ٤٨ بشأن العاملين بالقطاع العام تات المشرع للجنة شئون العاملين النظر في كل ما يتصل بشاغل للدرجة الثانية فما دونها - اختصاص هذه اللجنة يشمل بالضرورة النظر في ترقية شاغل للدرجة الثانية الى الاولى - تطبيق .

٣٧ (١٤)

٥ - الاجازات

★ المادة ٦٥ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - وضع المشرع نظاماً للاجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل بأجر سنوى كامل ربط فيه بين مدة الاجازة ومدة الخدمة - منح المشرع اجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوماً للعامل الذي أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة - يراعى في حساب مدة العشر سنوات مدة الخدمة العسكرية التي اعتد بها عند تعيين العامل - اساس ذلك - المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - نتيجة ذلك : ان تاريخ التعيين الفعلي للعامل يندمج في تاريخ تعيينه للفرض الناتج عن ضم مدة الخدمة العسكرية وتصب اقدمية العامل على هذا الاساس بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين تبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان مرتبطا بمباشرة العمل فعلا كاستحقاق الاجر - تطبيق .

٥٦٥ (٢٠٥)

★ لم ينظم قانون نظام العاملين بالقطاع العام مسألة انتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيده الذي تجمعت من الاجازات الاعتيادية - يتعين الرجوع في هذا الشأن الى قانون العمل باعتباره الشريعة العامة وفقاً للحالة الواردة في المادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - يستحق العامل بالقطاع الخاص اجره عن رصيده اجازاته الاعتيادية

رقم
لللمعة

عند انتهاء خدمته بعد اقصى ثلاثة اشهر - اساس ذلك .
المادتان ٤٥ و ٤٧ من قانون العمل - لا يجوز استمارة
مدلول الاجر الوارد فى قانون العمل عند حساب
المقابل النقدي لرصيد الاجازات للعاملين بالقطاع
العام - اساس ذلك ان قانون العاملين بالقطاع العام
تضمن تنظيمًا خاصًا للاجر يتمثل فى جدول المرتبات
وقواعد متميزة لمح العلاوات والمكافآت وغيرها من
المزايا المادية - يتعين تطبيق هذه القواعد دون تلك
الواردة فى قانون العمل - الاجر الذى يعتد به عند
حساب المقابل النقدي عن رصيد الاجازات الاحتياطية
للعاملين بالقطاع العام هو الاجر الاساسى وملحقاته
الصحيقة به - لا يشمل ذلك الصوافز والمكافآت
التشجيعية - تطبيق *

٤٧١

(١٧٤)

٦ - الرعايا الصحية

★ المادة ٥١ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ - الرعاية الصحية لا تمتد الى توفير
الاعضاء الانمىة التى قد يبيعها بعض الافراد مقابل
ثمن تشتري به للمريض - قانون نظام العاملين لم
يتضمن ما يجهز للشركات ان تضمن لوائسها ما يسمح
بصرف مبالغ لشراء اعضاء انمىة او بصرف قيمتها
لغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة -
اساس ذلك : بيع الانسان الحر كله او بعضه باطل
ولا يجوز التصرف فى جزء من جسم الانسان على
سبيل البيع بمقابل - وقوع التصرف باطلا ولو صدر
من صاحب الجسم نفسه - لا يجوز للشركة دفع مبلغ
لشراء كلية انمىة لتكون الشراء باطلا فضلا عن ان
الشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التى
تلتزم بها الشركة قانونا - تطبيق *

٢٢٥

(١٢١)

٧ - التأديب

السلطة المختصة بحفظ التحقيق

★ فرق المشرع بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق فى
المخالفات المنسوبة لى من العاملين بشركات القطاع
للعام اذ ما ارتأت وجها لذلك وبين السلطة المختصة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

بتوقيع الجزاء التأديبي على من يثبت إقراره لـ
إداري - ناط المشرع يرئيس مجلس الإدارة دون غيره
مباشرة الاختصاص بحفظ التحقيق بالنسبة لجميع
العاملين أي ما كانت درجة وظائفهم - أثر ذلك ليس
لمجلس الإدارة حفظ التحقيق مع العاملين الخاضعين
لسلطته في توقيع الجزاءات التأديبية - لا يعد ذلك
حجبا للسلطة التأديبية المقررة لمجلس الإدارة - أساس
ذلك - أن المبدأ المسلم به في مجال التأديب هو أن
السلطة التأديبية لا تبدأ في مباشرة اختصاصها إلا بعد
أن تنتهي مرحلة التحقيق بإحالة العامل المخالف
إليها - تطبيق .

٦٦٢ (٥٦)

القرار الصادر بحفظ التحقيق لا يعتبر قرارا
إداريا .

★ القرار الصادر بالحفظ القطعي للتحقيق في المخالفات
المنسوبة للعاملين بالقطاع العام لا يعتبر من الناحية
القانونية البعثة من القرارات الإدارية - أساس ذلك .
تخلف عنصر السلطة العامة ولعدم تعلقها بموافق
عامة - يعتبر القرار نهائيا فيما انتهى إليه في شأن
تأنيب هؤلاء العاملين - لا يجوز بعد صدوره
اتخاذ إجراءات معاملة العامل تأديبيا عن نفس
المخالفة التي كانت موضع التحقيق إلا إذا اعترض
عليه رئيس الجهاز المركزي للمسابقات طبقا لقانونه
وفي المواعيد المقررة - تطبيق .

٧٥٢ (١/٢١٨)

مدى تحصين القرارات الصادرة بشأن
المخالفات المالية .

★ نص المادة ٥ من قانون الجهاز المركزي للمسابقات
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ - المخرج هروصا منه على
المحافظة على أموال الدولة رائي أن يوكل إلى الجهاز
المركزي للمسابقات فحص ومراجعة القرارات الصادرة
من الجهات الخاضعة لرقابته وذلك بالنسبة للمخالفات
المالية التي تقع بها - ناط المشرع يرئيس الجهاز
اتخاذ عدة إجراءات في خلال مواعيد معينة لمراقبة
سلامة القرارات الصادرة من تلك الجهات بالتصرف

رقم
القاعدة

رقم
المادة

جراء - هذه القرارات تتضمن من جانب الجهة التي
أصدرتها بعد انتهاء المواعيد المقررة لاعتراض رئيس
الجهة وعدم ابداء رايه فيها تحقيقا لاستقرار الأوضاع
الوظيفية - لا يخل ذلك بوجوب الالتزام من جانب
العامل بالمواعيد المقررة للطعن في القرارات الادارية
طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة - تطبيق .

٧٥٢ (٦٦٨/ب)

قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأنيبية .

★ العمرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التأنيبية
بالنسبة للمعاملين بشركات القطاع العام بدرجة
الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة أصلية وذلك وقت
اقامة للدعوى التأنيبية - تلج العامل الى وظيفة من
درجة تعلو درجة وظيفته الأصلية - لا تعد بالدرجة
الأعلى عند توزيع الاختصاص بين هذه المحاكم
- أساس ذلك - التنب وأن كان يشكل أحد طرق شغل
الوظيفة الا أن له طبيعة مؤقتة - لا يجوز أن يكون
لهذا الوضع المؤقت أثر في تحديد المحكمة التأنيبية
المختصة بالنسبة للمعامل لما قد يترتب على زواله
والعودة للوظيفة الأصلية نفى اختصاص المحكمة بعد
أن تكون قد نظرت الدعوى التأنيبية القائمة ضده -
تطبيق .

٢٥٧ (٦٦٨/ج)

٨ - المعاش

تحديد تاريخ الاحالة للمعاش .

★ يعتد بأول يوليو من ذات السنة المحددة باستخراج
الرسم لغيد الميلاد عند حساب تاريخ الامالة الى
المعاش في حالة اذا ما اقتصر المستخرج على سنة
الميلاد دون تحديد اليوم والشهر - تطبيق .

٦٨٥ (٧٤٤)

مدى جواز العدول عن قرار قبول الاستقالة .

★ المادة ٩٩ من قانون نظام المعلنين' والقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - يجوز العدول
عن قرار قبول الاستقالة اذا أبدى المعامل رغبته
في الاستمرار بالخسمة قبل نفاذ هذا للقرار وانتهاء
العلاقة الوظيفية - أساس ذلك : أن قرار قبول

رقم
الصفحة

رقم
اللائحة

٧٨٧

(٢٨٠)

الاستقالة إنما يصدر بهدف تحقيق إرادة العامل في تركه الخدمة - تطبيق .

عامل بالهيكات العامة -

المرتّب - بدل التمثيل

★ المادتان (٢٢) ، (٢٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشاريع تحسين الأراضي - فئة بدل التمثيل المقررة في هاتين المادتين لكل من رئيس مجلس الإدارة ومديرى المصوم باعتبارهما من شاغلي الوظائف العليا - لم تتجاوز الحد الأقصى المقرر لهذا البند طبقاً لمصريح نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المنتخبين بالدولة - نتيجة ذلك : لا وجه للقول بعدم مشروعيتهما - فئات بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا - لا محل لتطبيقها - على الحالة المعروضة - أساس ذلك : أن المادة الثانية من ذات القرار قضت باحتفاظ العاملين بصفة شخصية ببدلات التمثيل التي يتقاضونها على خلاف أحكامه وتنتهى بزوال أسباب تقريرها - الأثر المترتب على ذلك : فئة بدل التمثيل المحددة بالمادتين (٢٢ ، ٢٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار إليها يستمر العمل بها حتى وإن جاوزت الحد الأقصى المقرر في القرار المذكور - أساس ذلك : صغور تلك اللائحة عام ١٩٧٧ وقبل العمل بأحكام هذا القرار - ثبوت مشروعية هذا التجاوز لاتفاقه مع حكم المادة الأولى والمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين بالدولة تطبيق .

٨٤٨

(٢٠٠)

الاجازات - اجازة رعاية الطفل

★ نص المادة ٩٠ من لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - احظية العاملة في الحصول على اجازة رعاية طفلها وذلك في

رقم
الصفحة

رقم
المادة

حدود تنظيم مفاهيم في جانب منه لتنظيم الوارد
بقانون العاملين المدنيين بالدولة إذ حضرت اللائحة
حق المعاملة في الحصول على هذه الاجازة على مرتين
فقط طوال حياتها الوظيفية وليس ثلاث مرات كما
ورد بالقانون بالاضافة الى انها اغلقت للنس على
تحديد الجهة التي تلزم بسداد اشتراكات التأمين
الاجتماعي - هذا النص في واقع الامر أن التنظيم
الذي خرجت به اللائحة التنفيذية عن حدود التنظيم
العام يقتصر على عدد مرات الحصول على الاجازة
بحيث تقتصر على مرتين بدلا من ثلاثة اما فيما
يتعلق باشتراكات التأمين الاجتماعي وكيفية سدادها
فان الامر بالنسبة لها يظل خاضعا لحكم الفقرة
الثانية من المادة ٧٠ من قانون العاملين ٤٧ لسنة
١٩٧٨ - اساس ذلك الاحالة التي تضمنتها من المادة
١٢٢ من اللائحة المذكورة من - مريان احكام قانون
العاملين المدنيين بالدولة. على العاملين بالهيئة فيما
لم يرد به نص في هذه اللائحة - تطبيق

٦٩٧

(٢٤٩)

عقد اداري -

١ - الشروط الواجب توافرها لاعتبار العقد

اداريا

★ العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية وبين المتقنين
بها علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص - تلك
الاحكام تتفق مع طبيعة هذه المرافق ومع الاسس
التجارية التي تسير عليها - يشترط لاعتبار العقد
اداريا أن تكون الادارة بوصفها سلطة عامة طرفا
فيه وان يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث
اتصاله بمرافق عام واتخذه بأسلوب القانون العام
فيما تضمنته من شروط استثنائية غير مألوفة في
القانون الخاص - هذه المقومات والخصائص لا تتوافر
في العقود التي تحكم العلاقة بين المرافق الاقتصادية
وبين المتقنين بها - تطبيق *

٧١٢

(٢٥٤)

رقم
الصفحة

٢ - مدى جواز الاتفاق على التحكيم فى العقود الادارية .

* التحكيم هو الاتفاق على جرس النزاع امام محكم .
اكثر ليفصلوا فيه بدلا من المحكمة المختصة به . ولد
يحكم ملزم للخصوم - يتخذ هذا الاتفاق احدى
صورتين اولاهما . قد يرد ضمن العقد الاصلى مصدر
الرابطه القانونية - وثانيتهما . انه قد لا يتفق الطرفان
على التحكيم فى العقد الاصلى ولكن بعد قيام للنزاع .
بينهما بمرمان اتفاقا خاصا للفصل فى للنزاع ادى
نشأ باسلوب التحكيم - التحكيم يقوم على اساسين
هما : ارادة الخصوم والقرار المشرع لهذه الارادة
- اجازة قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق
على التحكيم حينئذ شرطه واجراءاته وكيفية تنفيذ
احكام المحكمين والطعن فيها وذلك فى المواد من ٥٠٦
وما بعدها - المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد
بها ما يقطع صراحة بجواز اللجوء جهة الادارة الى
التحكيم فى منازعاتها العقدية (ادارية - مفتية) -
ازاء عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم فى منازعات
العقود التى تكون جهة الادارة طرفا فيها سواء المدنية
او الادارية يتعين الرجوع فى ذلك الى الشروط العامة
للتحكيم واجراءاته الواردة بقانون المرافعات ولتى
لا تتعارض مع طبيعة الروابط الادارية - اثر ذلك :
جواز الاتفاق على اللجوء الى التحكيم فى العقود
الادارية - تطبيق .

٣ - ابرامه

مدى جواز تحول المناقصة الى ممارسة

* القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ - حدد المشرع اساليب
التعاقد وهى المناقصة العامة والمناقصة المصدرة
والمناقصة المحلية والممارسة والامر المباشر ورسم لكل
اسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التى
يقتضيها الاخذ به ومن خلاله - لكل من هذه الاساليب
مجال اعماله الذى لا يجوز ان تختلط خلاله بغيره من
الاساليب - لا يجوز تمويل المناقصة العامة الى
ممارسة - اساس ذلك - القاعدة فى المناقصة العامة

رقم
القاعدة
الصفحة

قيامها على أساس من مبادئه الصلانية والمساواة
وحرية المنافسة ويتعارض مع هذه المبادئ إقرار
المتنافسين على النحول فى الممارسة بعد أن تعلقت
حقوقهم بالمنافسة التى يجب أن تكون هى الأساس
فى اختيار العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا - إذا
تبين أن الاستمرار فى المنافسة يتعارض مع الصالح
العام يمكن إلغاء المنافسة إذا تعلقت إحدى الحالات
التي استلزمها القانون لإجراء الإلغاء ثم إعادة طرح
العملية فى ممارسة بعد التحقق من توافر شروطها -
تطبيق *

٧١٥ (٢٥٥)

التأمين الابتدائى

* المادة (١٩) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ - يجب تقديم
التأمين الابتدائى كاملا مع العطاء ضمانا لسلامته
وحرصا على تحقيق المساواة بين المتنافسين
و ضمانا لجديتهم - لم ينص المشرع صراحة على
البطلان كجزء لمخالفة ذلك الا أن القواعد العامة
تستوجب تقرير البطلان عند عدم تقديم التأمين المؤقت
كاملا - أساس ذلك : أن تقديم التأمين المؤقت هو
إجراء جوهري يتوقف عليه عدة حقوق لجهة الإدارة
- يصبح التأمين حقا للإدارة إذا سحب مقدم العطاء
عطاءه قبل ميعاد فتح المظاريف - تطبيق *

٤٢٦ (٩/١٥٨)

* إذا شاب العطاء خطأ مالى فى السعر أثر على قيمة
التأمين الابتدائى فجاءت أقل من النسبة المقررة
قانونا والتي تحسب على أساس الأجمالى الصحيح
لقيمة العطاء مؤدى ذلك : عدم جواز النظر فى تكملة
التأمين لا فى ذلك من إخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ
الفرص بين المتنافسين - تطبيق *

٤٢٦ (١٥٨/ب)

٤ - تنفيذ

المبادئ العامة فى تنفيذ العقد الإدارى

* من الأصول المقررة أن العقود محتبة كانت أم إدارية
يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما اتفق عليه أطرافها وبطريقة
تتفق مع حسن النية - فى مجال تفسير هذه العقود

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين والارادة الحقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الشكلية لاي منهما - تطبيق .

٤٠٨ (١٥٢)

الخطأ العقدي

★ من الامور المسلم بها فى مجال العقود (ادارية - معنوية) ان الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب فى ذلك - يستوى ان يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عمد، او اهماله او فعله دون عمد او اهمال - وفقاً لحكم المادة (١) من قانون الاشياء رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يتعين على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه - المشرع بمقتضى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحقوق فى اطار العلاقات بين الجهات الادارية واستبدل بها وسيلة اخرى تتمثل فى عرض المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها برأى ملزم - للتقدم يلحق بالدعوى دون الحق - اثر ذلك انه لا يسرى فيما بين الجهات الادارية - تطبيق .

٢٢٠ (١١٩)

★ الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب فى ذلك - يستوى فى ذلك ان يكون التنفيذ ناشئاً عن عمد او اهماله او فعله دون عمد او اهمال - اذا استحال على المدين ان ينفذ للزاماته عيناً كان مسئولاً عن التعويض لعدم الوفاء بها طالما لم يثبت ان استحالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه - اساس ذلك المادة (٢١٥) من القانون المدني - تطبيق .

١٧ (٦)

★ الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد - اذا استحال على المدين ان ينفذ التزاماته عيناً كان مسئولاً عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ ترجع الى سبب اجنبى لا يد له فيه - مثال : الحاصب الفاسد او القوة القاهرة او الخطأ من الغير او خطأ الدائن نفسه - تطبيق .

١٠٢ (٢٥)

رقم
الصفحة

رقم
اللائحة

تعديل كميات أو حجم العقد زيادة أو نقصا

★ وضع المشرع أصلا عاما في مجال تنفيذ العقود الادارية مقتضاها الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العقد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بنص المادة ٧٦ مكررا من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات - إذا باشرت جهة الادارة حقها هذا علا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه ولا يكون له باى حال من الاحوال أن يطالب بتعويض عن ذلك - في حدود هذا الحق الموصول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتعين ألا تزيد المطالبة على ٧٥٪ بالنسبة لعقود الاعمال إذا رأت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة واستناد أعمال اضافية تزيد عليها الى المتعاقد معها عليها أن تتخذ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واستناد العمل الاضافي اليه - استعمال هذا الحق مقيد بثلاثة شروط اولها : أن تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك - وثانيها : ألا يؤثر هذا الامر على اولوية المتعاقد في ترتيب عطاءه وثالثها : وجود الاعتماد المالى اللازم - تطبيق *

مدى احقية المفاوض في تقاضى قيمة الزيادة
في اسعار مواد البناء *

٢٠٦

(١١٢)

★ إذا تضمنت العقود المبرمة مع المقاولين نصا يقضى بالترام وزلة التسعير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق بسداد قيمة أية زيادة في اسعار المواد المستخرجة من البناء تطرا خلال المدة المقررة لتنفيذ العقد فان هذا النص يكون واجب التطبيق اعمالا لقاعدة أن العقد شريعت المتعاقدين - إذا لم يجد مثل هذا النص في تلك العقود فإنه بالنسبة لمراد البناء التي يخضع تحديد اسعار بيعها للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتصدت الارياح إذا شكلت المواد اللازمة للبناء فى عقود مقاولات البناء قدرا أساسيا وهاما يجلب العمل فإنه يحق للمقاولين تقاضى قيمة الزيادة فى اسعار تلك المواد المسعرة جبريا وفقا لأحكام القانون المذكور دون غيرها من المواد إذا حدثت الزيادة أثناء تنفيذ عقودهم

رقم
القاعدة

رقم
المصطحة

على أن ينصرف ذلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التى يثبت توريدها لمواقع العمل بعد مريان التسعيرة الجبرية التى رفعت اسعارها بشرط الا تتضمن تلك العقود نصا صريحا يقضى بتثبيت الاسعار خلال مدة التنفيذ - الزيادة التى تطرا على اسعار المواد اللازمة للبناء التى لا تخضع لقانون التسعير الجبرى فلا يحق للمقاولين المطالبة بصرف قيمتها ما لم يشترطوا ذلك فى عقودهم - تطبيق .

٢٧٤ (٢٢٩)

٥ - الجزاءات التى توقعها جهة الادارة على المتعاقدين المقصر .

غرامة التأخير

★ العقد شريعة المتعاقدين - تقوم قواعد مقام قواعد القانون بالنسبة لطريقه - يمتنع تنفيذها وفقا لما اشتمل عليه وطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - الغرامات التى ينص عليها فى العقد الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون الحاجة الى صدور حكم بها - اقتضاء غرامات التأخير امر منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها للقائمة على حسن سير المرافق العام والقائمة على تنفيذ شروط العقد - للجهة المتعاقدة سلطة تحديد مبدأ حساب غرامة التأخير - وتحديد الاعمال التى تحسب على اسامها غرامة التأخير - التوريد غير المطابق للمواصفات يأخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير اذا لم يتم توريد بدلها المطابق للمواصفات فى الميعاد المحدد للتوريد - الليرة فى قبول الاشياء الموردة انما يكون بالتسليم النهائى الذى يتم بعد الفحص والمعاينة بمعرفة اللجان المختصة - وأيس بالتسليم الابتدائى الذى يقصد به اثبات كمية وعدد الاصناف الموردة وتاريخ ورودها - تطبيق .

٨٢٩ (٢٩٤)

التعويض عن عدم التنفيذ

★ فى مجال العقود (ادارية او منية) لخطا العقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب فى ذلك - يستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عمد او افعاله او غطه دون عمد او افعاله - وفقا لحكم المادة ٢٦٥ من القانون المتلى

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

إذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينيا كان
مستولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن
استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له
فيه - تطبيق *

٦٧١ (٢٢٧)

٦ - بعض أنواع العقود الادارية *

عقد مقالة الأعمال

★ عقد المقالة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين
وينصب التراضي فيه على عنصرين . العمل المطلوب
تأنيته أو الشيء المراد صنعه . والاجر الذي يلتزم به
رب العمل - الاجر يعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد
المقالة بدونه - عقد المقالة شاته شأن سائر العقود
الرضائية الاخرى وينعقد بايجاب وقبول متطابقين -
يعتبر قبولا في مقام إبرام هذا العقد قيام الما قول
بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه - تطبيق *

٦٤١ (٢٢٦)

★ ينصب التراضي في عقد المقالة على عنصرين هما .
العمل المطلوب تأنيته أو الشيء المراد تصنيعه ، والاجر
الذي يلزم به رب للعمل - يعد الاجر ركنا أساسيا
لا ينعقد عقد المقالة بدونه - يجب التمييز في هذا
الشأن بين فرضين أولهما : أن يمرض الطرفان للاجر
ويعجزا عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة
تكون المقالة باطلة لانعدام أحد أركانها وثانيهما .
لا يتلق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما
على موضوع المقالة فيتم تحديد الاجر في هذه
الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥٩ من القانون المدني -
تطبيق *

٤٨٢ (١٧٩)

عقد مدنى -

راجع : عقد ادارى : الشروط الواجب
توافرها لاعتبار العقد اداريا ، (١/٢٥٤) *

عقد ومشايع -

تميين المدة

★ الأصل أن يتم التتميين في وظيفة المدة الحالية بأسلوب
الاستغناء - استثناء من هذا الأصل نص في الفقرة

رقم المادة	رقم القاعدة
---------------	----------------

الآخيرة من المادة (٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ على التعيين في تلك الوظيفة بلا حاجة لاتباع اجراءات الانتخاب اذا ما تبين انه لم يقبل للترشيح اليها سوى شخص واحد - اذا تولى المرشح الاول قبل تمام الانتخاب ولم يبق في قائمة المرشحين الا المرشح الثاني تمين الفاء عملية الانتخاب واعادة فتح باب الترشيح لشغل وظيفة العمدة - تطبيق .

٤٤٦ (١٦٥)

(ق)

مقالون -

الآثر المباشر للقانون

* القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائه - يسري القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه - لا يسري بآثر رجعي على الوقائع أو المراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه إلا بنص صريح يقرر الآثر الرجعي - تطبيق .

٧٠٧ (٢٥٢)

الافناء الصريح والاعفاء الضمني

* المادة (٧) من التقنين المدني تنص على أن لا يجوز الفاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الافناء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع - الفاء أو نسخ التشريع يتم بنص صريح يتضمنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريح - وكذلك يكون النسخ ضمنياً. وله صورتان أما أن يصدر تشريع جديد يلغى نص يتعارض تعارضاً تاماً مع التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتماثل فيها للتعارض - وأما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيمياً كامل - ضمناً من الأوضاع الفردية لتشريع سابق. وفي هذه الحالة يعتبر للتشريع السابق مفعولاً جملياً وتطبيقاً ولو انتفى التعارض بين بعض نصوص هذا التشريع

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

ونصوص التشريع الذي تلاه - التنظيم العام الجديد
لكافة فروع الجامعات الواردة بالقانون ٤٩ لسنة
١٩٧٢ ينسخ احكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي
فلا يسوغ اقتراح تعديل مادة من قانون الفس - تطبيق

٤٣٥ (١٦١)

المادة الثانية من التقنين المدني - العام التشريع عد
يكون صريحا وقد يكون ضمنيا - الالفاء الصريح
يتحقق لوجود نص في التشريع اللاحق يقضى بالغاء
العمل بالتشريع السابق - الالفاء الضمني له
صورتان اما بصور قانون جديد ينظم الموضوع الذي
سبق ان قرر قواعده تشريع ولما بوجود حكم معارض
في التشريع اللاحق لحكم في التشريع السابق بحيث
لا يمكن التوفيق بينهما الا بالغاء احدهما - اثر ذلك -
يعتبر اللاحق ناسفا والسابق منسوخا غير انه يشترط
في هذه الصورة من صور الالفاء الضمني ان يكون
الحكمان المتعارضان من طبيعة واحدة او ان يكون
الحكم السابق عاما والحكم اللاحق خاصا
اذا حيث العكس بان كان الحكم السابق خاصا واللاحق
عاما فلا يتحقق النسخ - اساس ذلك : النص الخاص
يلغى النص العام ولو كان سابقا عليه .

٥٩٣ (١/٢١٢)

قرار اداوى -

راجع ايضا : دعوى الالفاء - اثر الحكم بالالفاء
المجرد ، (٤٥) . ولائحة نظام العاملين بالهيئة
العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٣٠٤) .
وموظف - تسوية حالة - القانون رقم ٧ لسنة
١٩٨٤ ، (١٨٨) . و « طوائف خاصة من العاملين
- عاملون بهيئة سبك حديد مصر » (٢٧٢) .

وكن الشكل

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن محصول القطن -
حول المشرع وزير الاقتصاد (الذي حل محله فيما
بعد وزير التجارة والتعدين) بملكة اصدار قرارات
تحديد امتياز القطن التي تتصلها لجنة الاقطان

رقم
الصفحة

٧٢٤

(٧٦١)

المصرية وذلك قبل بداية كل موسم - صدور قرار من وزير التجارة فى شأن تحديد أسعار القطن محتسماً خصم مبلغ جنيه ونصف نظير قيمة الفرق بين المصاريف التسويقية للحكومية والفعلية دون أن يتضمن كيفية توزيع هذا المبلغ - النص على كيفية توزيع هذا المبلغ فى كتاب موجه من وزير التجارة لوزير المالية - يعتبر قرار إدارى واجب التطبيق - أساس ذلك - صدوره من الوزير المختص بتحديد أسعار القطن - لا يشترط فى القرار الإدارى أن يصدر فى صيغة معينة أو شكل معين طالما لم يتطلب المخرج ذلك - تطبيق *

ميعاد سحب

٧٤٦

(٧٦٦)

★ الأصل فى سحب القرارات الإدارية الغرفية هو أنه لا يرد إلا على القرارات المعيبة أما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق لى الشأن فإنه يتمتع سحبها - استثناء من هذا الأصل يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو صدر صحيحاً متفقاً مع القانون وذلك فى أى وقت دون التقيد بميعاد - أساس ذلك - مراعاة الاعتبارات الإنسانية وعلاج الآثار الضارة التى تصيب الموظف المفصول من جراء آثار الفصل السيئة نتيجة ذلك - يجوز سحب قرار إنهاء الخدمة لعدم استيفاء مسوغات التعيين بعد مواعيد السحب - تطبيق (١) *

٧٠٠

(٧٥٠)

★ القرارات الإدارية التى تولد حقاً أو مركزاً شخصياً للأفراد لا يجوز سحبها فى أى وقت متى صدرت سليمة - أساس ذلك : دواعي المصلحة العامة التى تقتضى استقرار الأوضاع - القرارات الغرفية غير المدروسة يجب على جهة الإدارة أن تسحبها - أساس ذلك : الالتزام بحكم القانون وتصحيحاً للأوضاع المخالفة - إذا صدر قرار إدارى معيب من شأنه أن يهك حقاً فإنه يستقر بغوات الستين يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلانه بالطرق المقررة - يرد على مبدأ تحصن القرارات الإدارية المعيبة بعض الاستثناءات منها القرار الذى لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صلته كتمسك قانونى فننزل به لى

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

حد غصب السلطة وتحتدر به الى مجرد الفصل المادى
المنعزم الاثر قانونا - سحب النوع الاخير في اى
وقت - تطبيق *

★ التمكن باعتماده وضع العامل المناصب في المكان
المناصب الذى يتلق مع خبراته ومؤهلاته من شأنه أن
يؤثر في الوضع الوظيفي للعامل - قرار التمكن يعد
من القرارات الادارية يسرى عليه ما يسرى على
القرارات الادارية من احكام تتعلق بالسحب او الالفاء
- اثر ذلك - بانتشاء المهاد المحدد للمعلن القضائى
او يسحب يصبح قرار التمكن حصيدا ضد اى سحب
او تعديل - تطبيق *

٧٠٤

(٧٥١)

قروض -

★ الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا
للدولة - تختص الحكومة بعمليات منح القروض
وعقدتها وما يتصل بها من عمليات مالية واقتصادية
تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد - تقرير
الاختصاص بمنح القروض يستتبع تقرير الاختصاص
بضمان سدادها - لا وجه للجوء الى
رئيس الجمهورية للحصول على اذن بذلك - عهد
الشرع الى وزير المالية نيابة عن الحكومة الاختصاص
بمنح الضمانات للهيئات العامة والمؤسسات العامة
فيما تحصل عليه من قروض وذلك بموجب القرار
الجمهورى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ - ما ورد بهذا القرار
لا يعدو أن يكون تأكيداً لاختصاص وزير المالية بمنح
هذه الضمانات - نظم الشرع بعد ذلك اختصاصات
وزير المالية تفصيلاً بالقرار رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧١ *

٤٤٢

(١/١٦٣)

★ تسهيلات الموردين لا تخرج عن كونها ائتمانا يقدمه
البائع المورد الى المشتري عن قيمة المبالغ المستحقة
بمقتضى العقد بدلا من ادائها فور انعقاد العقد او خلال
فترة التوريد - يترأى سداد هذه المبالغ الى الاجال
اللتحق عليها الى اقساط سنوية او نصف سنوية - هذه
التسهيلات لها طبيعة القروض - اثر ذلك : انه لو زور
المالية ضمان سداد هذه المبالغ المترتبة على تسهيلات
الموردين بحكم الاختصاصات الاصولية للحكومة والتي
تطلقها وزارة المالية مع مراعاة الاجراءات الدستورية
المقررة في هذا الشأن - تطبيق *

٤٤٢

(١/١٦٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة
---------------	----------------

قضاء عسكري -

★ المادتان ٢٠ ، ٢٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تخصص النيابة العسكرية دون غيرها بالتحقيق في القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ومنها التخلّف عن أداء الخدمة العسكرية - يكون رفع هذه الدعاوى عن حرقيتها إذا قررت رفعها - إذا ارتأت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأداة غير كافية علانها تصدر أمرا بالآ وجه لأقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الدعوى العسكرية وهي ما تملك اقتضاه في جنحه التخلّف عن مرحلتى الفحص والتجنيد التى تتقدم بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين - أثر ذلك : أنه لا يجوز نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية إلى خصصها القانون به إلى مهيئى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا مفوضين في التصديق على أحكام المحاكم العسكرية في قضايا التخلّف عن التجنيد لأن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستمدونه بطريق التفويض من السلطة صاحبة الاختصاص الأصل و يتمين أن تكون ممارستهم لهذا التفويض فى الحدود التى صدر فيها دون توسعه - تطبيق .

٤٠٦

(١٥١)

قطن -

راجع : قرار ادارى « ركن المشكل » (٢٦١) .

قوات مسلحة -

راجع ايضا : مخايرات عامة (٥٩) .

المرتب - علاوة أركان الحزب

★ القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة... - جرد المخرج ومضمون المزايا لضباط القوات المسلحة المنقولين إلى وظيفة مدنية منها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب التى لا تستحق الا فى حالة النقل دون غيره - بشرط عدم

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية لا يكفى ذلك لاعتبار الأمر نقلاً بل يتعين تتبع أوضاع كل حالة على حدة لتحديد التكيف القانونى لقرار استناد الوظيفة المدنية الى الضابط السابق - بيان ذلك - تطبيق *

٢٢ (١٢)

مرتب الاستقبال

* الأساس القانونى لمنح مرتب الاستقبال للعسكريين من رتب فريق ولواء وعميد هو قرار وزير الحربية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧١ - وفقاً لأحكام هذا القرار فإن للراتب فى حقيقته مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التى يشغلها الضابط - يتقرر صرف راتب الاستقبال فور صدور نشرة الترقية للرتبة العسكرية وبالفئة المقررة لها - فهو راتب مقرر للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة - إذا شغل أحد الضباط من مرتبة لواء وظيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق - أثر ذلك يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو - أساس ذلك : أن شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترفيئه الى الرتبة الأعلى المقررة لها - تطبيق *

٤١٢ (١٥٤)

النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية

* المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترفية لضباط القوات المسلحة - اشتراط المشرع فى حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية أن يكون الى الدرجة أو الوظيفة المعاملة لرتبته العسكرية وأن يتحدد أجره فى الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الاستثنائية التى كان يتقاضاها أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها ليهما أكبر - مناط تطبيق هذا الحكم - هو إتمام إجراءات النقل من الخدمة بالقوات المسلحة الى الخدمة بأحدى الجهات المدنية وعدم وجود فاصل زمنى بين الخدمة العسكرية والمدنية - عدم وجود فاصل زمنى فى ذاته لا يستلزم النقل دائماً بأن الأمر نقل من القوات المسلحة انما ثبت أنه لم تتبع إجراءات النقل والمحل التتبع تقتضى مواظبة السلطات المختصة بكلا الجهتين المنقول منها على انتقالها - يصرى حكم المادة ٢٥٠ من قانون الضابط ٤٧

رقم
للصفحة

رقم
للإعانة

لسنة ١٩٧٨ على العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى يصرى عليها أحكام هذا القانون - تطبيق .

٥٦٩ (٢٠٧)

المعاش

★ استحقاق الأخوات - القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط القوات المسلحة .

- استحقاق الأخوات للمعاش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين :

أولهما : أن يكن من المستحقات المسابىق حرمانهن وفقاً للقوانين المعاشات السابقة .

ثانيهما : أن تتوافر فهن شروط الاستحقاق المقررة فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهى عدم الزواج وإعالة المتوفى لهن حال حياته ولا يكون لهن إيراد خاص يعادل قيمة المعاش - إذا توافر هذان الشرطان يفسن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصول على المعاش - المشرع لم يرتب لهن أى نصيب فيه إلا فى حالة عدم وجود أى من المنتفعين المنصوص عليهم بالفقرة (ج) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ - تطبيق .

٧٨ (٢٧)

★ أعاد المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة تسوية معاشات الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة فى الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٧١/٥/١٥ والفصل بفهر الطريق التساهيلى أو بالنقل بالشروط الواردة بالمادة (١٢٠) منه وذلك بما يعادل ١٠ ٪ أقصى مرسوم مرتب أو درجات قرين كل منهم الموجود فى الخدمة فى ١٩٧٥/٨/٢٠ - تعتبر هذه السابقة على التاريخ المذكور كانتها قضيت فى خدمة القوات المسلحة وسندت عنها الأساط المستقلة فرساً - لم يفرق المشرع بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن ظل بدون عمل - يعتمد الأساس القانونى لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها فى قانون التأمين

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

الاجتماعى منهم عن اشتغالهم فى الحكومة أو القطاع
العام خلال الـمدة المذكورة أساس ذلك : ان المشرع
شمعها لهم فرضا دون اداء أى اشتراك عنها -
تطبيق *

٢١٣ (٧٠)

قوة قاهرة -

راجع : عقد ادارى « تنفيذ » (٣٥) *

(ل)

لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال -

راجع : موظف « مرتب - بدلات - بدل
انتقال » (٧٧) *

لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة -

راجع أيضا : الهيئة العامة لسوق المال
(١٣٤) وعاملون بالهيئات العامة (٢٤٩) *

★ المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون
الاقتصادية والمالية وزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة
١٩٨٠ بشأن لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة
للاستثمار والمناطق الحرة: - يشترط فى الترقية
بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير ممتاز
فى التقرير الدورى عن السنة الأخيرة - المادة ١٣٠
من القرار المذكور تنص بأن تتم إعادة التسيكين فى
الوظائف طبقا لتوافر اشتراطات ومطالب التاميل
بالإضافة الى الحد الكلى للارعة لشغل كل وظيفة -
القرار الصادر بالترقية المبني على تسوية خاطئة -
يشكل قرارا اداريا منشأ لمركز قانونى ذاتى لا يجوز
سحب الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى -
ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه
الخطأ أو مخالفة القانون فى شأله - طالما لم تنص
لمخالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار
الادارى ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشئ
من الحصانة المقررة للقرارات الادارية - أساس ذلك *

رقم الصفحة	رقم المادة
---------------	---------------

الحرس على عدم زعزعة المراكز القانونية للذاتية المستقرة التي اكتسبها اربابها بمقتضى تلك القرارات - مخالفة القرار الاداري لشرط النصاب الزمني (المدة البيئية والكلفة) المقررة قانونا لشغل الوظائف. - اى شرط الحصول على تقدير ممتاز فى التقرير الدورى من السنة الاخيرة كشرط للترقية بالاختيار - انما تعتبر مخالفة لشرط صحة محل القرار فحسب دون أن يترتب عليها انعدام محل القرار ذاته - اثر ذلك : عدم سحب هذا القرار لبطالته خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى يكسبه حصانة تعصمه عن اى الفاء اى تعديل - تطبيق .

٨٦٢ (٣٠٤)

اللائحة المالية للميزانية والحسابات -

راجع : هيئة الشرطة (٢٨١) .

(م)

[الف]

مؤسسة صحفية -

راجع : مجلس الدولة « الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع » (٢٩٦) .

مؤسسة عامة -

تحولها الى شركة عامة

★ يترتب على زوال الشخصية المعنوية للمؤسسة العامة نشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة العامة التي حلت محل المؤسسة المنحلة والتي تتولى اليها جميع اصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسات المنكورة باعتبارها خلفا عاما لها - ليس فى قرار وزير المالية المشار اليه ما يفيد تحويل قروض المؤسسات الى مساهمات اى حلول وزارة المالية محل الشركات فى سداد القروض - اثر ذلك - تلقزم الشركة العامة بسداد القروض التي كانت فى ذمة المؤسسة التي حلت محلها باعتبارها خلفا عاما لها - تطبيق .

٩٤١ (٥٠)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

مؤسسة مصر للطيران -

راجع : خراشب (١٦) *

مجتمعان عمالية جديدة -

راجع : استثمار مال عربي واجنبي (١٢٤)
وضريبة « الاعفاء منها » (٢٢٤) *

مجلس الدولة -

راجع : الهيئة العربية للتصنيع (٢١) *

اعضاؤه

مرتب نائب رئيس مجلس الدولة

★ تناول المشرع في القوانين المشار اليها بالتعديل جدول مرتبات العاملين المنتخبين بالسلطة والقضاء العام واصحاب الكادرات الخاصة - في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ قرار زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على ان تمنح لهم بعد العلاوة الدورية المستحقة في ١/٧/١٩٨٤ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ريبط درجة الوظيفة المقررة قانونا - تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من نوى المناصب العامة - استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعدة تقرير للمعوض الذي يبلغ مرتبه نهاية مريبط الوظيفة التي يشغلها حقا ماليا اقصاد مرتب وبدلات الوظيفة الاعلى ولو لم يرق اليها ويشترط عدم تجاوزه - مريبط رئيس مجلس الدولة (وهي الوظيفة الاعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة) يبلغ في ١/٧/١٩٨٤ ٢٤٩ جنيها شهريا - اثر ذلك . يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مريبط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بمرتبه الى مرتب الوظيفة الاعلى ومقداره ٢٤٩ جنيها شهريا ولا وجه للتفرقة بين كون مريبط الوظيفة الاعلى مذكورا او ثابتا ولما يتعين التسوية بين الامرين لاتحاد العملة من النص في الحالتين - نص القانون رقم

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

١٧ لسنة ١٩٧٦ بالنسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقا
دون تخصيص وظائف معينة دون أخرى - أثر ذلك
يمتد حكمه الى هذه الوظيفة ايا كان نوع مربوطها
ثابتا أو غير ثابت - من يشغلون وظيفة وكيل مجلس
الدولة يفتح أمامهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيتها
شهريا - تطبيق -

٢٩٥

(١٤٧)

العلاوة الإضافية

★ المادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٢ - المشرع استحدث بمقتضى حكم المادة
٤١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢:
نصا جنيدا يمنح العامل بمقتضاء علاوة اضافية بقشة
للعلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها
حتى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة
الدورية المقررة لوصول مرتبه الى الحد الاقصى
المسموح به قانونا - شرط ذلك : ألا يجاوز أجره يمنحه
اياها الربط المالى الثابت المقرر لدرجة الوظيفة
الأعلى مباشرة - أثر ذلك : أن من يشغل الدرجة
العالية يحرم من تلك العلاوة اذا تحقق فى شأنه الشرط
الصلى الذى قرره المشرع اما من يشغل ما عدا ذلك
من الوظائف ذات الدرجات الأدنى لا يحرم من الحصول
على تلك العلاوة متى توافرت فى شأنه مناه استحقاقها
- تصرى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدول
بوصفه الشريعة العامة فى مجال التوظيف على
العاملين بكادرات خاصة فيما لم تتناول تلك الكادرات
من مسائل بالتنظيم - شرط ذلك : أنها لا تتعارض مع
أحكام تلك الكادرات أو طبيعة الوظائف التى تمكها -
أساس ذلك : أن المشرع قصد الى أن الافادة من حكم
المادة ٤١ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
لا يقتصر على العاملين الشاضمين لأحكام هذا
القانون بل تمتد أيضا الى غيرهم ممن تصرى عليهم
أحكامه فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى القوانين
والقرارات المنظمة لشئونهم الوظيفية - سريان تطبيق
حكم المادة ٤١ مكررا المشار إليها على المسادة
أعضاء مجلس الدولة ممن تتوافر فى شأنهم شروط

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

استحقاق العلوة الاضافية المقررة به - أساس ذلك :
ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء
خلوا من نص مماثل لحكم المادة المذكورة التي
استحدثت في تاريخ لاحق على العمل باحكامه بمقتضى
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وان هذا الحكم
لا يتعارض واحكام قانون مجلس الدولة - اثر ذلك -
جواز الجمع بين تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا من
قانون العاملين المنبئين بالدولة والحكم الوارد بالجنول
الملحق بقانون مجلس الدولة على السادة اعضاء
مجلس الدولة وفقا للشروط المقررة لكل منهما -
تطبيق .

٦١٧ . (٢٨٩)

اجازة خاصة بدون مرتب

نلاحظ المشرع بالمادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اعضاء
الماكم الحصول على اجازات في غير العطلة القضائية
الا ان يشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل
تسمح بذلك - واجاز المشرع الترخيص باجازات
لظروف استثنائية في طار ما تقرره القوانين
واللوائح الخاصة باجازات العاملين المنبئين بالدولة -
اذا كان ظاهر النص المذكور يوحي بانه يضابط
اعضاء الماكم بمجلس الدولة الا انه اخذ في الاعتبار
ورود النص في الفصل الخاص بالاجازات الخاصة
بأعضاء المجلس عموما - ولان عبارة النص جاءت
عامة - اثر ذلك يصرى حكم النص على اعضاء
الماكم وعلى غيرهم من اعضاء المجلس العاملين بغير
المجلس المختلفة - قانون مجلس الدولة اورد تنظيم
يكاد يكون شاملا لاجازات الاعضاء الا انه لم يستبعد
الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين
المنبئين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن
وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة -
اثر ذلك : انه يجوز الترخيص لعضو المجلس باجازة
خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة
باعتباره السلطة المختصة ان الظروف الاستثنائية
الخاصة بالعضو تستدعي حصوله على هذا النوع من
الاجازات - تطبيق .

٢٩٠

(١٠٦)

رقم
الصفحة

رقم
الفاصلة

انتهاء الخدمة

★ المادة ١٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المستقلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ استبقاء من تنتهي خدمته من السادة اعضاء المجلس ببلوغة السن المقررة لترك الخدمة خلال العام القضائي حتى نهايته - لا تحسب المدة من انتهاء الخدمة حتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو المكافاة المستحقة له - حكم المادة ١٢٣ المشار اليها جاء عاما من تلقيد ومطلقا دون تحديد - نتيجة ذلك : يسرى على جميع اعضاء مجلس الدولة ولو كان العصور يعمل في خارج المجلس مادام ان عمله هذا رؤى انه وثيق الصلة بعمله في المجلس - العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لموظفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية - نتيجة ذلك : يحصل العضو بالإضافة الى المعاش على مكافاة توازي الفرق بين المعاش وبين المرتب والبدلات المقررة - من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه - لا يستحق تلك المكافاة لتخلف منط استحقاقها بالنسبة له - تستقل الجهة التي رخص له بالعمل فيها بتقدير ما يمنح له من منحصات مالية - اعارة العضو لشغل وظيفة أمين عام مجلس الوزراء - هو تصريح أو ترخيص بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتفق تماما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتما اليها - المعاملة المالية خلال فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس - مؤداه أن يستحق المعاش المقرر وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - بالإضافة الى المنحصات المقررة لموظفة أمين عام مجلس الوزراء التي يضطلع بأعبائها - أساس ذلك : اعتبار هذه المنحصات هي البديل عن المكافاة التي يحصل عليها العضو في حالة استبقائه بالخدمة في مجلس الدولة .

٨٢٢

(٢٩٥)

اختصاص ادارات الفتوى

★ المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - منط اختصاص ادارات الفتوى بمجلس

رقم
الصفحة

الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى تعرض عليها أن يكون طلب الرأى من الجهات المختصة على سبيل المحصر فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة وهى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة - بورصات الأوراق المالية لا تندرج فى عداد الهيئات العامة التقليدية أو تلك التى يحكمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة - أساس ذلك - أن البورصات تكبر عرفاً عاماً من طبيعة اقتصادية ومهنية ولا تتوافر فيها مقومات الهيئة العامة بالمعنى المحدد فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ ومنها أن يكون إنشاء الهيئة العامة كإصل عام يملتنفى قرار جمهورى - أثر ذلك - ينصهر اختصاص إدارة الفتوى عن إبداء الرأى فى موضوع وأرد عن طريق بورصة الأوراق المالية - تطبيق .

٥٥٢ (٢٠١)

اختصاص أجان القسم الإستشارى

★ الرقابة القانونية التى يتولاها مجلس الدولة على العقود التى تبرمها جهة الإدارة وإلما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية هى رقابة نهى التحقق من مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين دون التطرق الى مسائل الملاءمة والتقدير التى يغرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى - مهما بلغت المخالفات التى قد تشوب الاجراءات السابقة على التصايد فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة العقد على جهة الفتوى إبلاغ الجهة طالبة الرأى بجميع ما أرتأته فى هذا الخصوص بالنسبة للاجراءات السابقة على العقد وكذلك بالنسبة للعقد ومستنداته - تطبيق .

٤٥٧ (١٢)

★ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عهد الى لجان الفتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والأشغال العامة وجميع العقود التى ترتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا كانت قيمة العقد أكثر من خمسين ألف جنيه - اذا كان المشرع قد ألتاط بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أمر نظر المسائل التى ترى إحدى لجان الفتوى أحالتها الى الجمعية العمومية لأهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم إندراجها ضمن هذه المسائل وعمومية النص إلا أن

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

اختصاص الجمعية في هذا الشأن يقتصر في المسائل التي تكون قد اثارته خلافا قانونيا يقتضى اخذ رأى الجمعية بشأنها دون ان يمتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروع العقد في مضمونه - تطبيق .

٦٤٧ (٢٧٨)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ما يخرج عن اختصاصها

★ مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الاجارية .

هذا المقابل ذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعدو النزاع بشأنهما ان يكون نزاعا في القيمة الاجارية للوحدة المؤجرة - اثر ذلك : يخرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بخض النظر عن اطلاله - اساس ذلك . ان الفصل في هذا النزاع يجب ان يتم وفقا للاجراءات والموايد وامام الجهة التي حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر - تطبيق .

٧١ (٢٧٤)

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس النوبة الصابر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المتبرع عدد المسائل التي تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الأشخاص الذين يملكون طلب ابداء الرأى فيها - كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالفصل فيها واستلزم لاختصاصها ان يكون طرفاها من الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية دون غيرها - سلطة ابداء الرأى في المسائل الدولية - والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وانما هي مقيدة بالمصمول على موافقة الجهة صاحبة الشأن وان تكون هذه الجهة هي طالبة الرأى وذلك حتى لا تتأجأ الجهة بفتوى في صميم شئونها دون ان تطلبها - الفتوى ليست مجرد بحث نظري وانما يجب ان تكون مستندة الى طلب جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى ان تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

- الأثر المترتب على ذلك : خروج المنازعة بين اتحاد البريد الاتريفي ومصلحة الجمارك من اختصاصات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - تطبيق *
- المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والمجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والسور - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها في المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة المشار إليه إذ أن المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ حول تسجيل الرسوم السكيفية فحدد طريقا خاصا للطعن فيها بالمادة ٦٦ من القانون المذكور - أثر ذلك - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في تلك المنازعات - لا يفهم من ذلك أن إحالة النزاع إلى الجمعية العمومية كان يحكم من محكمة جزئية طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لعدم سريان هذا النص في مواجهة الجمعية العمومية - أساس ذلك - أن الاحالة لا تكون إلا بين محكمتين تأبعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المخرج في المادة ١١٠ مرافعات - تطبيق *

١٨٩

(٥٦)

- حدد المخرج في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الطريق الذي يتم وفقا له التنظيم من أمر التقدير - ما نص عليه القانون في هذا الصدد هو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع قائما بين جهتين عامتين مما تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر منازعاتهما وفقا لحكم المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النص العام الولد بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - أساس ذلك : أن حيثما يرسم المخرج طريقا خاصا للمطالبة بالحق سواء من حيث الجهة أو من حيث الاجراءات فإنه يتعين التزام المسجل

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الذي حددته المشرع - أثر ذلك : عدم اختصاص
الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع
المائل - تطبيق .

٦٥٧ (٢٢٢)

★ يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لمسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة كافة المنازعات
التأجيرية التي يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
وتعديلاته والتي تنشأ بين الجهات الإدارية - ينعقد
الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية الكائن في
دائرتها المكان المؤجر محل النزاع أو قاض الأمور
المستعجلة حسب الأحوال - للقانون المشار اليه ذاتيته
وأوضاعه الخاصة - تطبيق .

١١٤ (٤٠)

★ الأصل أن الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع
تختص بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ بين
الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الحكم
المحلي وغيرها من الجهات العامة الأخرى المشار إليها
في المادة ٦٦/د سالف الذكر - إذا عقد المتمعن
الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى
ينص خاص بتعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده
- القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه قد ناط نظر
المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق أحكامه بالمحكمة
الابتدائية التي يقع في دائرتها العقار محل المنازعة -
تطبيق .

٤٧٤ (١٧٥)

نص المادة ٦٦ فقرة د من قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل أن الجمعية العمومية
تختص بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ
بين الجهات المشار إليها بالنص - إذا عقد المشرع
الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى
ينص خاص بتعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده
- القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير ويبيع
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ناط
بنظر المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق أحكامه
بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها العقار محل
المنازعة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية
العمومية بنظر هذه المنازعات أيما كانت أطرافه -
تطبيق .

٧١٢ (٢٥٤ب)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ نص المادة ٦٦ عقبة د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار إليها على سبيل الحصر - المتصرع في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تتور حول القرارات التي تصدرها اللجنة المشكلة بكل وحدة محلية بشأن الهدم الكلي أو الجزئي أو التدهيم أو الترميم أو صيانة المياني - اناط بالحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار الاختصاص بالفصل في الطعون المقدمة على قرارات هذه اللجنة - أثر ذلك - الفصل في هذه المنازعات ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية بما كان أطراف النزاع - أساس ذلك - النص الخاص الوارد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يقيد النص العام الوارد في قانون مجلس الدولة - تطبيق *

٧١٩ (١/٢٥٦)

★ المادة ٦٦ د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمصالح العامة - إذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تعين الاعتداد بالنص الخاص وحده - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل (الملقى) أو في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل (العالي) رسم إجراءات معينة وجهات محددة للنظر في المنازعات الضريبية - لما كان الخاص يقيد العام - نتيجة ذلك لا اختصاص للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع في هذا الشأن إما كان أطراف النزاع فيها - تطبيق *

٢٦٢ (١/٩٥)

★ وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

البعض - نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية في القيام على شؤون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف - أى نزاع يتعلق بتلك الأموال إنما يباشره ناظر الوقف وهو من أشخاص القلتون الخاص ولو كان الذى يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من يتوب عنه بنص القانون كهيئة الأوقاف المصرية - أثر ذلك - خروج هذا النزاع من اختصاص الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع - تطبيق

٢٩٧

(١٠٨)

★ المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ، المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية هي إدارة أموال الخيرية واستثمارها والتصرف فيها أما هو نشاط ناظر الوقف الذى يعد من أشخاص القانون الخاص - أى نزاع يتصل بتلك الأموال يباشره وزير الأوقاف أو هيئة الأوقاف التى تنوب عنه بنص القانون يتم باعتباره من أشخاص القانون الخاص - نتيجة ذلك - خروج هذه الأنزعة عن اختصاص الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع المقرر طبقاً لنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة التى حددت اختصاصها بالبت في الأنزعة التى تقوم بين أشخاص القانون العام المنصوص عليها على سبيل الحصر بالمادة المذكورة وبالتالي فلا تختص بالأنزعة التى يكون ناظر الوقف طرفاً فيها - تطبيق

٣٧٠

(٧٧٢)

★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - خص المشرع الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التى تنشأ بين الجهات الإدارية التى حدها النص حصراً وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية - الهيئة العربية للتنسيق هي منظمة عربية دولية وباب العضوية فيها مفتوح لأية دولة عربية ترغب في الانضمام إليها طبقاً للشروط المقررة - اتفاقية تأسيس الهيئة التى صدر بالموافقة عليها في مصر القانون رقم ١٢ لسنة

رقم
المادة

١٩٧٥ منحت الهيئة الشخصية القانونية المستقلة التي تمكنها من تحقيق أغراضها وجعلها لا تخضع لقوانين الدول الأطراف وأنظمتها - إثر ذلك : أن الهيئة العربية للتصنيع لا تعد من بين الجهات المحددة في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ومن ثم لا تختص الجمعية العمومية لقسمى القنوي والتشريع بالنزاع الذي تكون هذه الهيئة طرفاً فيه مع إحدى هذه الجهات - تطبيق *

٣١٦ (١١٧)

★ المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى القنوي والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين هذه الجهات بعضها البعض - المؤسسات الصحفية وملحقاتها من دور الصحف والآلات وأجهزة الطباعة والتوزيع تعتبر في حقيقتها مؤسسات خاصة تباشر نشاطها في نطاق القانون الخاص - نتيجة ذلك - يخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى القنوي والتشريع وفقاً لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنازعات التي تكون المؤسسات المشار إليها طرفاً فيها - تطبيق *

٨٣٧ (٢٦٦)

★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمى القنوي والتشريع بنظر المنازعات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور على المنازعات القائمة بين الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - النزاع بين مصلحة الجمارك وإحدى الهيئات الإقليمية لا يسدح ضمن المنازعات المشار إليها بحسبان أن أحد طرفي جهة اجنبية قضائية وليست من الجهات المنصوص عليها في النص سالف الإشارة - إثر ذلك - يخرج هذا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى القنوي والتشريع - تطبيق *

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

صاحب الصفة فى طلب الرأى .

المادة ٦٦/١ د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات المحددة بنص المادة ٦٦/١ د من قانون مجلس الدولة وذلك براءى ملزم للجانبين - يكون طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من الممثل القانونى للجهة طالبة اللت هى النزاع المتصل بها - طرح النزاع على الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك بيواسعيد والمنطقة الصرية - اثر ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لاتصدم الصفة - تطبيق .

٢٥ (١٢)

المادة ٦٦/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى فى المسائل للدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون باحالتها من احد الأشخاص المشار اليهم - هؤلاء الأشخاص هم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة - طلب ابداء الرأى ورد من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكىابى - اثر ذلك - عدم قبول طلب الرأى - تطبيق .

١٠٠ ٢٤

المادة ٦٦/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى فى المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون باحالتها من طريق أحد الأشخاص الذين حددهم النص على سبيل المص وهم : رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم - طلب الرأى المقدم من رئيس الوحدة المحلية - يكون غير مقبول لتفيمه من غير ذى صفة - تطبيق .

٢٦٢ (١٤)

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعات بين الجهات الادارية هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وعرض

رقم
الصفحة

المنازعات - يجب لقبول طلب النزاع ان يقدم الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى وان يوجه الى من يمثل الجهة التي وجه اليها قانونا - فالصفة شرط لقبول الدعوى ويدخلها من وسائل حماية الحقوق - طلب النزاع قدم من رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية الصامة لمشروعات الصرف وهو صاحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لنص المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٢ - هذا الطلب وجه الى محافظ الغربية بصفته الممثل القانوني الوحيد للوحدة المحلية لمرکز ومدينة كفر الزيات في حين ان الممثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها - الممثل القانوني لقرية مشلة هو رئيسها طبقا لنص المادة (٤) من قانون نظام الادارة المحلية - اذا لم يوجه طلب النزاع الى اصحاب الصفة المذكورين واقتصر على توجيهه الى محافظ الغربية وهو غير ذي صفة في النزاع فآثر ذلك - عدم قبول طلب النزاع - تطبيق .

٢٥٢ (١٢٣)

★ اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار اليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو البديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات بين الجهات المتصار اليها - يجب تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضى طبقا للقانون وان يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا - عرض النزاع على الجمعية العمومية عن طريق رئيس الادارة القانونية برئاسة الجمهورية - اثر ذلك - عدم قبول طلب عرض النزاع لتقديمه من غير ذي صفة - تطبيق .

٦٥٩ (٢٢٣)

★ يتعين ان يرد طلب الرأى الى الجمعية العمومية من الجهة صاحبة الاختصاص في طلب الرأى منها - أساس ذلك : البند (١) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الطلب الوارد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزى هو طلب مقدم من غير صاحب الصفة - اثر ذلك : عدم قبول الطلب - تطبيق .

٦٧٢ (٢٢٨)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ المادة ٦٦ لقاعدة د من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص الجمعية العمومية للجمعية القومية للتقاضي والتشريع بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المتنازعة إليها بالنص - اختصاصها هو ينحل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات بين الجهات المشار إليها - يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - أساس ذلك - الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - عدم قبول نظر النزاع المقدم بشأنه طلب من مغفوض رئيس مصلحة الجمارك - تطبيق *

٧٢٥ (٢٥٨)

★ المادة ٦٦ د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها بالنص هو ينحل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات بين الجهات المشار إليها - يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - أساس ذلك - الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق *

٨١٤ (٢٩٠)

عدم جواز الإحالة للجمعية العمومية من المحاكم

★ استقر قضاء الجمعية على عدم صريان نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ ١٩٦٨ في مواجهتها - أساس ذلك : أن الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين تابعيتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية العمومية ليست محسنة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات - تطبيق *

٢٦٢ (٢٩٥)

★ إحالة نزاع إلى الجمعية العمومية يحكم محكمة لا يلزم الجمعية العمومية بنظره طبقاً لنص المادة ١١٠ مرافعات - أساس ذلك - أن الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين تابعيتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية العمومية ليست محسنة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيق *

٢٦٩ (٢٩٦)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

رأى الجمعية فى المنازعات ملزم للجانبين

* رأى الجمعية العمومية فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يصدر ملزما للجانبين - الجمعية سبق لها ان أصدرت رأيا فى النزاع - لم تقدم الجهة طالبة اعادة النظر أى وقائع جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية العمومية عند فصلها فى النزاع - اثر ذلك - طلب النزاع مجددا لا يعمو ان يكون طلب اعادة نظر فيه خلافا للاحكام قانون التى يتمتع معها معاودة النظر فى الرأى الملزم الصادر فى النزاع لمباشرة الفصل فيه - تطبيق

٧١ (ب/٢٤)

عدم جواز ابداء الرأى فى امر مطروح على القضاء

* ثبت ان ابداء الرأى فى الموضوع المعروض على الجمعية العمومية له صلة وثيقة بنزاع معروض على القضاء - عدم ملازمة ابداء الرأى فى امر معروض على القضاء - تطبيق

٦٨٤ (٢٤٢)

معاملة حكومية -

شرط التعامل مع بنوك القطاع العام

* الجهات الادارية ومنها المحافظات تجرى عملياتها المالية عن طريق البنك المركزى المصرى - تلزم الا تتعامل مع بنوك القطاع العام الا باذن من البنك المركزى وبعد موافقة وزارة المالية وتثول الفوائد المستحقة لصالح تلك الجهات الى الخزنة العامة ما لم يرد نص عكس خلاف ذلك - مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعتبر احد اجهزة محافظة الاسكندرية - تصرى على العمليات المالية التى يجرىها قواعد المحاسبة الحكومية - اذا ثبت ان المبلغ المودع بأحد بنوك القطاع العام هو فى حقيقته حسيبة الاموال التى قام العاملون بالشركات الصناعية بسدادها الى المجلس من الارباح التى صرفت لهم بالفعل من شركاتهم او من الفروض

رقم
الصلحة

رقم
القاعدة

التي حصلوا عليها بالفعل بصفة شخصية بهدف أن يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال إنشاء الوحدات السكنية المخصصة لهم فلا يخضع هذا الإبداع لقواعد المحاسبة الحكومية - تطبيق (١) *

٢٤٢ (٢٦٥)

محال تجارية وصناعية -

راجع : ترخيص (٢)

محاماة -

راجع أيضا : إدارات قانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة (٥١) *

* لفظ « الدعوى » الوارد بالمادة ٦٦ من قانون المحاماة باعتبارها وسيلة للحصول على حماية الحق أو المركز القانوني لمراقبها ودفع أى اعتداء يقع عليها جاء عاما دون تحديد مطلقا لتقييد ينصرف إلى أى ادعاء يتم مباشرته بقصد الحصول على تلك الحماية سواء أمام القضاء أو المجالس أو اللجان التي ناط بها القانون سلطة الفصل فى المنازعات التي تعرض عليها - اثر ذلك : يتمتع على العاملين السابقين بمصلحة الضرائب الذين امتننوا المحاماة مباشرة أية دعوى ضد تلك المصلحة خلال الثلاث السنوات التالية لانتهاء علاقتهم بها وذلك سواء أمام القضاء أو أمام لجان نفس المنازعات الضريبية لتوافر علة الحكم فى الحالتين - تطبيق *

٢٦٦ (٢٢٥)

محكمة إدارية عليا -

تشكيلها

* عضو النيابة الادارية يمثل سلطة الادعاء فى تشكيل المحاكم التأديبية بهدف العمل على حسن سير الدعوى التأديبية وإيضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت فحصها وتحقيقها - هذه المحكمة غير متوفرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على أحكام المحاكم التأديبية فهي تزن الحكم بميزان

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تصمه فتلقيه ثم تنزل حكم القانون في الدعوى غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم - مباشرة النيابة الإدارية لإجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يعني أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة - دور النيابة الإدارية في هذا الشأن يماثل دور مجلس الدولة في مباشرته للطعون التي تكون الدولة طرفاً فيها - المشرع عندما نص في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩ على أن يباشر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا أحد أعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل لم يقصد أن عضو النيابة الإدارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعني فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطعن أمامها كما هو الحال بالنسبة لتحديد وظيفة ممالي الدولة الذي يباشر الطعن أمام المحكمة المذكورة - تطبيق .

٢٧٧

(١٤١)

محكمة تأديبية -

راجع : عامل بالقسطاع العام « توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية (٢٦٨/ج) »

مخابرات عامة -

تحديد أقدمية الضباط المنقولين للمخابرات

★ أجاز المشرع النقل إلى جهاز المخابرات العامة بشرط حدها - استلزم المشرع توافر هذه الشروط في المنقول - تضمنت المادة (٢٨) المنكورة أحكاماً متكاملة ومعياراً منضبطاً لاتمام هذا النقل حيث يتم إلى الفئة المعادلة للدرجة أو الرتبة العسكرية التي كان يشغلها المنقول عند نقله دون تعويل على الدرجة أو الرتبة العسكرية السابقة عليها في القوات المسلحة - تعهدت الأقسام المنقول إلى المخابرات العامة اعتباراً من تاريخ شغله رتبته العسكرية الأصلية وقت نقله فيأتي سابقاً على كل من شغل الوظيفة المعادلة المنقول إليها في تاريخ لاحق على التاريخ سالف الفكر ويكون لاحقاً عن شغلها في تاريخ سابق على هذا التاريخ - يتعين الالتزام بما تضمنته نص المادة المنكورة من أحكام

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

وعدم الخروج عليها باستعانة أى أحكام أخرى من نظم
مختلفة - أساس ذلك - أن المادة ٢٨ المشار إليها لم
يلحقها أى قصور أو نقص يستلزم استكمال أحكامها
بأحكام أخرى من قانون آخر - تطبيق : (٥٩) . ١٦٨

مرافعات -

راجع أيضا : تحكيم (٢٦٩). دعوى « الحكم
فى الدعوى » (٤٨) ومجلس الدولة « عدم سريان
نص المادة (١١٠) فى مواجهة الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع » (٩٥).
و (٢٥٦/ب)

مسئولية -

أركان المسؤولية التقصيرية

★ تقوم المسؤولية التقصيرية على أركان ثلاثة هى الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المسؤولية الضمنية
تفترض خطأ من جانب من له مكتبة السيطرة على
الشيء ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض الغير
عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته -
لا يصحبه من هذا الالتزام الا اثبات أن الضرر وقع
بسبب إجهتى رغم ما بذله من عناية - اذا تعدد
المسؤولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضى نصيب
كل منهم فى التعويض كانوا متضامنين فى تعويض
الضرر بقوة القانون ويحق لمن وقع عليه الضرر أن
يرجع عليهم مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون
أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين فإذا أدى
أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من
الباقين بقدر حصته فى التعويض - تطبيق

٢٠٩

(٧٢)

★ تقوم المسؤولية التقصيرية على أركان ثلاثة هى الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما - يكفى لمسئولية المتبوع
عن الأضرار التى يحدثها تابعه بعمله غير المشروع
أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع أثناء
قيامه بهما وظيفته أو بسببها - تقوم رابطة للتبعية
إذا كان للمتبوع سلطة فعلية فى توجيه التابع

رقم
المادة

رقم
المادة

ورقايته - في حالة تعدد المسئولين عن الفعل الضار
يعتبرون متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر
ويجوز للدائن الضرر أن يرجع عليهم بالتعويض
مجتمعين أو مفردين - تصديق *

٢٢٩ (١٠٩)

شرط الوجود القانوني لمصدر الضرر.

* لا يسوغ الزام الجهة بالتعويض عن أضرار الحادث في
وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث أنها انقضت بعد
وقوع الحادث مما يتعين معه رفض المطالبة الموجهة
إليها - تطبيق *

٢٥٠ (٨٩)

مصاريف ادارية -

مناطق استحقاقها

★ المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في
شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر والمادة الاولى من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد وشروط
تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي
اقامتها المحافظات الى مستأجريها والمادة رقم ٥١٧ من
اللائحة المالية للميزانية والصالحات - المشرع نائب
برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمليك
المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها
المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي
تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩ -
صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة
١٩٧٨ وتناول قواعد تمليك المساكن المشار اليها
سواء التي شغلت قبل ١٩٧٧/٩ او التي يتم شغلها
بعد هذا التاريخ وتضمن الجدول الثاني المرفق بالقرار
المذكور ان المحافظات تقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات
السكنية الاقتصادية على اساس تكلفة انبائى دون
حساب قيمة الأرض ويحمل المشترون لها يرسوم
ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقاري
- لم يتضمن القرار المذكور تحميل المشتريين بأى
مبالغ أخرى خلاف ما ذكر - عدم جواز الاستناد الى
نص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والصالحات

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

بان تكلفه المبانى الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف
ادارية » تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة المبانى - أساس
ذلك . أن تلك المصاريف ليس لها حلول محدد أو
عناصر ثابتة تلحق بأنها تندرج - في جميع الأحوال -
ضمن للتكلفة الفعلية للمبانى فضلا عن أن نص المادة
١٧٠ المشار اليه لا علاقه له بقواعد تملك المساكن
المشار اليها - تطبيق .

٦٠٤ (٢١٥)

معاش -

* القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٤١
لسنة ١٩٧٠ بشأن تقرير معاشات أو إعانات أو قروض
عن الضحايا في النفس والمال نتيجة العمليات الحربية

لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات في
حالات الضحايا التي تقع على النفس (وفاة - فقد -
عجز) وذلك بناء على الاقتراح وزير الشؤون الاجتماعية
- الوالدة المبررة لصرف المعاش تتوافر يتحقق الوفاة
أو الفقد أو العجز - عند تقرير المعاش يكون صرعه
اعتبارا من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز - تطبيق .

٢٥٥ (٩١)

المعهد القومي للقياس والمعايرة -

أعضاء هيئة البحوث - المرتب

* أوجب المشرع في قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة
أعمال أحكامه على العاملين الذين تنظم شؤون
توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما لم يرد بشأنه
نص في هذه القوانين والقرارات وبما لا يتعارض مع
أحكام هذه القوانين والقرارات - قانون تنظيم الجامعات
الصائر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يسرى على
أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للمعايرة لم
يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة
إضافية بعد وصول أجره إلى الحد الأقصى على خلاف
النص الوارد بقانون نظام العاملين المنتمين بالدولة -
نص المادة (٤١) مكررا سألقة الذكر قضى بأن منح
العلاوة الإضافية ويتقرر بعد مدى ثلاث سنوات دون
استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر إلى الحد الأقصى

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

المسوح به وفقا للقوانين المعمول بها وليس وفقا لهذا القانون (اى قانون الصائين المنين بالدولة وحده) - المشرع يكون بذلك قد قصد حتما الى ان الالفاة من هذا الحكم لا تقتصر على العاطين الخاصين لاحكام هذا القانون بل تمتد ايضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم احكامه فيما لم يرد فى شأنه نص بالقوانين والقرارات المنظمة لمشئونهم الوظيفية - اثر ذلك تطبيق حكم المادة (٤٦) مكررا من قانون نظام العاملين المنين بالدولة على اعضاء هيئة البحث بالمعهد القومى للمعايرة العاملين بقانون تنظيم الجامعات - تطبيق .

٢٨٢ (١٤٢)

ملكية -

تملك غير المصريين للمعارات

★ المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمعارات المنية والاراضى الفضا . - يهظر على غير المصريين سواء اكادوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين اكتساب ملكية المعارات المنية او الاراضى الفضا فى جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث - يستثنى من الحظر التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بالقانون المشار اليه فى ثلاث حالات هى . (١) اذا كان التصرف سبق ان قدم بشأن طلب شهر الى مأمورية الشهور المعقارى قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ م (٢) اذا كان التصرف سبق ان اقيمت بشأنه دعوى حكمة تعاضد اامام القضاء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ (٣) اذا استقرجت تراخيص بناء قبل انعقاد المشار اليه .

٤٢٩ (١٥٩)

القاعدة القانونية الجديدة لا تسرى باثر رجعى على الوقائع او المركز القانونية التى تقع او تتم قبل نفاذها الا بنص صريح يقرر الاثر الرجعى - تطبيق .

ميعاد تنظيمي -

راجع : ضريبة جمركية و الاعفاء منها (٤٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

موظف -

راجع ايضا : تأمين اجتماعي (٥٥) و (٥٨) وخبير وطني (٢٦) وعامل بالقطاع العام « تحديد سن العامل » (١٢٦) وقرار اداري « سعيه » (٢٦٦) .

التعيين (ص ١٢٠) ، مؤهل دراسي (ص ١٢٤) ، المرتب (ص ١٢٦) ، مدة خدمه سابقه (ص ١٤٦) ، لجان شئون العاملين والتقارير عنهم (ص ١٤٩) ، تسوية الحالة (ص ١٥١) .
الاقدمية (ص ١٥٥) . الترقية (ص ١٥٦) ، النقل (ص ١٥٦) ، الاجازات (ص ١٥٧) ، اصابة العمل (ص ١٥٨) ، طوائف خاصة من العاملين (ص ١٥٩) ، للتأديب (ص ١٦١) ، انتهاء الخدمة (ص ١٦٢) .

١ - التعيين

شرط السن

* انفاون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - المشرع باط بكل من الوحدات الخاصة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وضع جدول للوظائف بان يرفع به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة على ضوء المعايير التي يصممها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة - اشترط القانون المذكور ليعين يشغل الوظيفة ان يكون مستوفيا لاشتراطات شغلها على النحو الوارد ببطاقات الوصف والا يقل سن العامل من ست عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى المعاش بسن الستين - التعيين في الوظائف العامة هو من الملامات التي تستقل جهة الادارة في وزنها وتترخص في تقديرها حسبما تراه متلقا والمصالح العام ومحقا لما تنفيذه من كفالة حسن سير العمل في المرفق الذي تقوم عليه ، ولا معقب عليها في هذا الصدد - شرط ذلك ان يبين قرارها من عيب اساءة استعمال السلطة وان ينبى عن داترة الانحراف وذلك ما لم يقيدھا القانون بنص خاص - متى قدرت جهة الادارة ان من يتوافر فيه المواصفات والمقدمات التي تتطلبها اعمال وظائف المجموعة الحرفية ينبى الا يزيد سنه عند التعيين على

رقم
المادة

رقم
المادة

٤٠ سنة ولا يقل عن ٢٠ سنة وأن هذه السن يحتملها
الإنسي والآسي تتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف كما تمع
في نطاق الحدود المقررة قانوناً وأنه ليس في ذلك الشرط
ما يجاهي أحكام ذلك القانون أو يخالف القواعد المتعلقة
بالنظام العام فإنه يعتبر شرطاً مشروعاً بما لا وجه
للنص عليه بالبطلان ولا تثريب على جهة الإدارة في
في تقريرها لذلك الشرط - أساس ذلك أنها قد تمتعت
به وجه المصلحة العامة وأنه قد جاء في صورة عامة
مجردة ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدده حالة
فردية بعينها - تطبيق *

٦١٠ (٢١٨)

التعيين في غير أدنى الدرجات

★ ليس بشرط قضاء المرشحين للتعيين في غير أدنى
للمرات لدة بيئية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة
للوظيفية المراد التعيين فيها - لا يلزم لتعيين المرشح
من خارج الوحدة في غير أدنى الدرجات أن يتم ذلك
في نفس المجموعة التي كان ينتمي إليها اكتفاء
بإستيعابه لدة الخبرة العملية المطلوبة لتفعل الوظيفة
المرشح لها - له أن يحتفظ بالأجر الذي كان يتقاضاه
في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر
المقرر للموظف المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته
وأن تكون مدة خدمته متصلة - تطبيق *

١١٦ (٤١)

★ المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز المشرع
للعاملين داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير
أدنى الدرجات بمراعاة الشروط المقررة قانوناً ومنها
خبرة عملية لا تقل عن مجموع السد البيئية اللازم
قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى - لا يلزم اشتراط
قضاء مدة بيئية في الوظيفة الأدنى مباشرة - التعيين
في غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو في نفس
الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة لا إلزام فيه بتوافر
الشرط المتقدم متى توافرت في المعين مدة الخبرة
العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي يعين عليها
- شرط قضاء المدة البيئية يكون في مجال الترقية لنص
المادة (٣٦) من القانون المذكور - تطبيق *

١٢١ (٤٢)

★ أجاز المشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين من داخل
الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف

رقم المادة	رقم المادة
---------------	---------------

المجموعات الوعية بالوحدة على أن تراعى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ومعتها ضرورة توافر عدة خبرة عملية للمرشح للتعين لا تقل عن مجموع الحد الأدنى اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفي المجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك الوظائف - استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن على أن نظام التعيين في غير أدنى الدرجات لا يخلط بالمعاملين في نفس المجموعة النوعية التي توجد بها وظيفة شاغرة في غير أدنى الدرجات حتى ولو توافرت في المرشح لشغلها من بينهم مدة الخبرة العملية سالفة الذكر بحسبان أن شغل هؤلاء للمعاملين للوظائف الأعلى في ذات المجموعة النوعية (بصفة دائمة) لا يكون إلا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة - أساس ذلك : نص المادة (٣٦) من قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

٣٦٥

(٦٦)

إعادة التعيين - المادة ٢٥ مكررا

★ تسهيلا من المتخرج للمعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة أجاز في الفقرة الأولى بالمادة (٢٥) مكررا من قانون المعاملين المدنيين بالدولة تعيينهم في الوظائف الشاغرة بذات الوحدة التي يعملون بها حتى كانت هذه المؤهلات لازمة لشغلها وتولفت فيهم باقي الشروط المطلوبة للمتعيين وذلك مع استثناءهم من شرط الاعلان الخارجى عن الوظائف الشاغرة في صحيفتين يوميتين على الأقل فيكتفى بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة - كذلك اعضاءهم من شرط الامتحان المقرر لشغل الوظائف التي ترى السلطة المختصة ان يكون التعيين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض - اثر ذلك . ان حكم الفقرة الاولى من المادة (٢٥) مكررا بشروطه واوضاعه الخاصة يخاطب المعاملين المنتمين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة - هذا الحكم يقتصر عليهم وبالتالي لا يجوز ان يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة اعلان عنها داخليا أحد المعاملين من خارجها حتى ولو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء

رقم المصنف	رقم المقابلة
---------------	-----------------

٢٨٤	(١٠٤)	الخدمة في وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكررا سالف الذكر - تطبيق
٥٦٧	(٢٠٦)	<p>★ المادة ٢٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الأصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين أن يحصل العامل عند تعيينه على بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها - استثناءا من هذا الأصل احتفظ المشرع للعامل الذي يصاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان أجره في الوظيفة السابقة أكبر من الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها على أن لا يجاوز نهايته - نطاق هذا الاحتفاظ - أن تكون مدة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها أي فاصل زمني أي كانت مدته - أثر ذلك - إذا تخلف هذا النطاق وجب تحديد المعاملة المالية للعامل في الوظيفة الجديدة على أساس بداية مربوط الدرجة المعين عليها - تطبيق</p>

التكليف كأداة استثنائية للتعيين

★	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الأطباء - التكليف في الجهات الإدارية يتم بقرار من وزير الصحة دون غيره بناء على طلب الجهة الإدارية صاحبة الشأن وبناء على توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الصحة لهذا الغرض - متى تم التكليف فإن نقل الطبيب فيما بين الجهات الإدارية يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المختصة بالتعيين في ضوء توصيات اللجنة المضار إليها - النقل في هذه الحالة لا يعدو أن يكون تحميلا في التكليف الذي يدخل في سلطة وزير الصحة وحده - لا وجه للمقول بأن المحافظ هو السلطة المختصة بنقل الأطباء المكلفين بين الوحدات المحلية - أساس ذلك - قصر المشرع لصدار قرارات التكليف على سلطة واحدة بدلا من تعدد هذه السلطات يعتمد الجهات التي تستخدم هؤلاء المكلفين - ما اشترطته المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من موافقة لجنتي شؤون العاملين في الجهة المنقول إليها والجهة المنقول منها لا يلزم في هذه الحالة - اناس
---	---

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

ذلك - مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى احكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من احكام وبما لا يتعارض مع طبيعته والفرض منه - تطبيق -

(٢٤٨) ٦٩٣

قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة

★ لا يجوز تطبيق قرار رئيس الوزراء المذكور في حل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما - أساس ذلك - أن المشرع في هذين القانونين قد وضع تنظيمًا جديدًا للمسائل التي تغطيها قرار رئيس الوزراء ويكون بالتالي قد ألغى التنظيم السابق لما هو معسّم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتعارض بينهما وأن التشريع الأعلى يقدم على التشريع الأدنى منه - تطبيق -

(٨١) ٢٢٠

٢ - مؤهل دراسي

تقييم المؤهلات التي تمنحها المدارس الوطنية

★ يتعين استمرار العمل بالمؤهل الذي تمنحه المدارس والمعاهد الوطنية إذا كان قد سبق تقييمه تقييمًا علميًا طبقًا لقوانين التسويات واللوائح المنقذة لها مع ترتيب الأثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملة هذه المؤهلات إذا كان هذا التقييم لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق -

(٧٠) ٢٠٢

معادلة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية

★ قرار وزير التعليم رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ م بمعالجة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية قضى بأن الشهادات والمؤهلات العليا التي كانت تمنحها كلية الفنون الجميلة بالقاهرة والإسكندرية والفنون التطبيقية والتربية الفنية لأغراضها خلال تيعينها للوزارات المختصة بالتعليم ، تعتبر معادلة لدرجة البكالوريوس التي تمنحها جامعة حلوان في التخصصات المناظرة - الملكية الفنية أن تفرض المقررات التكميلية التي تراها لازمة عند القيد لمرحلة الماجستير قبل الحصول على درجة الدكتوراه بالتفصيل الذي تنص عليه اللوائح الداخلية لهذه الكليات - تطبيق -

(١٨١) ٤٨٦

رقم المقابلة	رقم الصفحة
-----------------	---------------

ديبلوم معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية

☆ مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ الخاص بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف بعد أن أشار إلى الدرجات الجامعية التى تمنحها الجامعات المصرية والتى تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حاملها للتعيين فى وظائف الكادر الإدارى والفنى والعالى أورد بعض المؤهلات والشهادات الأخرى ومضى بصلاحية أصحابها للتقدم للترشيح لهذه الوظائف - من هذه الشهادات شهادة معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية مع إجازة التدريس - الشهادات الدراسية لا تعد كقاعدة عامة مؤهلات عالية إلا إذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانوناً فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) (الثانوية العامة حالياً) ويعد أن يقضى فى إحدى الكليات الجامعية أو فى معهد عالٍ معادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل - أساس ذلك . المادة (٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا يكفى أن يمضى الطالب بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلاً عالياً واحداً - معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية يشتمل على قسمين أحدهما للتدبير المنزلى والآخر للفنون الطرزية ومدة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تحصل للطلبة الناجحة فى نهايتها على ديبلوم فى التدبير المنزلى أو الفنون الطرزية - إن ترغب فى الاشتغال بمهنة التدريس أن تتابع الدراسة بعد ذلك لمدة سنة للحصول على إجازة تدريس التدبير المنزلى أو الفنون الطرزية - أثر ذلك يخرج ديبلوم معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية من عداد المؤهلات العليا بصيaban أن الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة - الحصول على إجازة التدريس لا يعدو أن يكون تأهيلاً لممارسة مهنة معينة وبالتالي فإن الانتظام فى الدراسة التأهيلية لا يشغلها فى نطاق

رقم
الصفحة

رقم
الفاصلة

التتابع العلمى للمواد الدراسية السابق الاشارة اليها
- ما قرره مرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ من ان المؤهل
المذكور مع الاجازة يصلح للمتمين فى وظائف الكادرين
الفنى العالى والادارى يقتصر على تجديد الدرجة
المالية المقررة للمؤهل دون ان ينصرف الى تقييمه من
الناحية العلمية - تطبيق .

٣٠١ (١١٠)

٣ - المرتب

الملاوة الاجتماعية

★ قرر المشرع منح علاوة اجتماعية للمضاطبين بأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بمراعاة الصالة
الاجتماعية للعامل وما يواجهه من مخاطر بعد الزواج
واعالة الاولاد - يتم تعديل هذه الملاوة تبعاً لتغير
الحالة الاجتماعية للعامل - تصرف أو يوقف صرفها
اعتباراً من أول الشهر التالى لتغير هذه الحالة -
مناط صرف علاوة الزواج هو قيام رابطة للزوجية -
الأرملة لا تستحق علاوة زواج لتختلف مناط المنحة
عنها بوفاة زوجها وإن كانت تستحق علاوة أعانة
الاولاد عند انتقال اعالنهم اليها اذ لا ارتباط بين
الملاوتين - تطبيق .

١٧٧ (١٢)

★ الميراث هو انتقال المال من دمة شخص توفى الى دمة
شخص حي أو أكثر - تعتبر الشريعة الاسلامية
والقانون الوضعى المصرى شخصية الوارث مستقلة
تماماً عن شخصية المورث - اذا كانت اموال التركة
تنقل الى الوارث بمجرد موت مورثه الا انها تكون
محملة بحقوق دائنى المورث فلا تركة الا بعد سداد
الديون - ينحصر ضمان هؤلاء الدائنين فى تلك الاموال
ولا يحق لهم التنفيذ على اموال الوارث الخاصة
حتى ولو كانت اموال التركة لا تكفى للمواف بدينهم -
قرر المشرع فى المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من قانون التأمين
الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ صرف منحة عند وفاة
العامل المؤمن عليه تعادل أجر ثلاثة اشهر محسوبة
على اساس الاجر المقرر عن شهر الوفاة وهى تستحق
لن حنهم للعامل قبل وفاته فاذا لم يصعد احد
استلمت للأشخاص المشار اليهم بالمادة ١٢١ سالفه

رقم اللائحة	رقم اللائحة
----------------	----------------

للذكر - نتيجة ذلك . ان منحة الوفاة لا تمر بالمنحة المالية للعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته اذ انها تستحق مباشرة للمستفيدين منها وتعد مالا خاصا بهم - اثر ذلك : انه لا يجوز اجراء خصم او توقيع حوز على تلك المنحة لاستيفاء ديون الصامل المتوفى كالعلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق - تطبيق -

٢٨٧ (١/١٠٥)

★ قرر المشرع بالمادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استملاك العامل الذي انتهت خدمته قبل استنفاد رصيده من الاجازات الاعتيادية مقابل نقديا عن هذا الرصيد يساوي أجره الاساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز اجر ثلاثة اشهر - الحصول على المقابل النقدي المذكور حق مقرر للصامل نفسه معلق على شرط واقف هو انتهاء خدمته مع توافر رصيد من اجازاته الاعتيادية - هذا الحق يدخل في العناصر الايجابية لئمة العامل المالية متى تحقق للشرط الواقف ويندرج في تركته لو انتهت خدمته بالوفاة - اثر ذلك . انه لا يجوز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للعامل وذلك من المقابل النقدي لرصيد اجازته الاعتيادية - تطبيق -

٢٨٧ (١/١٠٥)

★ قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ علاوة اجتماعية اضافية للمخاطبين بأحكامه بواقع اربعة جنيهاات للعاملين بالدولة والقطاع العام - حظر المشرع الجمع بين هذه العلاوة وأي علاوة اخرى مماثلة - قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اعانة قدرها اربعة جنيهاات لاصحاب المعاشات - العلاوة المقررة بمقتضى القانون الاخير تماثل تلك المقررة بمقتضى القانون الاول من حيث قيمتها والهدف من تقريرها - نتيجة ذلك . عدم جواز الجمع بين العلاوتين - تطبيق -

١٧٩ (١٢)

العلاوة التشجيعية - مناهط استحقاقها

★ المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع اجاز يشروط خاصة حدها منح علاوة تشجيعية للعامل

رقم
القاعدة
الصيغة

٦٢٥

(٢٢١)

تعادل العلاوة الدورية المقررة وقضى صراحةً منحه
الخلاوة للمعمل ولو تجاوز بها الأجر المقرر للدرجة
الوظيفية التي يشغلها وقت حصوله على الخلاوة - هذا
الاستثناء يجد حده عند اللقر المسموح به للتفريق
بالعلاوات الدورية وهو نهاية الروط الثابت المقرر
لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة الواردة على قبه
جدول المرتبات فلا يجوز تجاوز هذا الروط - أثر
ذلك . أن العاملين المدنيين بالدولة الشاغلين للوظائف
العليا لا يستحقون علاوات تشجيعية بما يجاوز الروط
الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة الذى
اعتبره المخرج حدا أقصى لمرتبات هؤلاء العاملين
لا يجوز تجاوزه - القرار الصادر بتقرير علوه
تشجيعية بما يجاوز الروط الثابت المقرر لشاغلي
وظائف الدرجة الممتازة طبقاً لجدول المرتبات المنص
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعديله
يكون مخالفاً للقانون وتصل المخالفة الى حد الانعدام
- أثر ذلك . يتعين سحب هذا القرار من التقيد
بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية - تطبيق(١)

★ قامون المقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وقانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المخرج فى قانون التقايات العمالية
وضع تنظيمًا خاصاً لوضع العامل الذى يتفرغ لعضوية
مجلس إدارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابى
مقرر استمقافه خلال فترة تفرغه لجميع الترقيايات
وجميع العلاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز
ومكافآت الانتاج والمزايا المالية التى يحصل عليها
زملاءه من نفس المستوى المالى كما لو كان يؤدى عمله
فعلاً وذلك مع حساب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة
الفعلية للعامل - أساس ذلك : أن تفرغ العامل
للعمل النقابى يتبقى الا يؤدى بحال الى الاضرار
بوضعه الوظيفى الثابت له والمزايا المتعلقة به والتى
يحصل عليها زملاءه فى مجال الترقيايات والعلاوات
والحوافز والمكافآت - المخرج فى المادة ٥٢ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد شروط وضوابط
منح العامل خلاوة تشجيعية تطلب المخرج توافر عنصرين

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

مجتمعين . أن تكون كفاية العامل قد قدرت بمرتبة محتمل
عن العاملين الآخرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا
أو حقق اقتصادا في النفقات أو رفعنا مستوى الأداء
- تخلف العنصر الثاني المشار إليه في شأن العاملين
المتفرغين لعضوية مجالس إدارة المنظمات النقابية -
أساس ذلك - أعمال حكم المادة ٤٥ من القانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه وتحقيقا لها - تطبيق .

٥٢٢

(١٩٢)

العلاوة الخاصة

★ المادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بغير
علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام -
زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة - تمتع هذه
الريادة في صورة علاوة خاصة بنسبة ٧٠٪ من الأجر
الأساسي المستحق في تاريخ العمل بالقانون المشار إليه
بالنسبة للموجودين بالخسمة أو في تاريخ التعيين إن
يعين بعد ذلك - تلقى العامل المرتب الناشئ عن
التسوية الخاطئة والمحتفظ له به بصفة شخصية هو أمر
استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعمل عليه
في تحديد ما يطرا على مرتبه من زيادات تحسب
بنسبة مئوية منه - العبارة في جميع الأحوال في تحديد
قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة
١٩٨٧ والأجر الأساسي المستحق قانونا والناشئ عن
التطبيق السليم لأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن
التسويات الخاطئة - تطبيق .

٢٨١

(٢٧٨)

بديل الانتقال الثابت

★ بديل الانتقال الثابت هو إحدى المزايا المقررة للوظيفة
لتمويض العامل بصفة إجمالية وجزائية عما يتكبده
من مخاطر فعلية في سبيل أداء مهام وظيفته - مناط
استحقاقه - أن يشغل العامل وظيفة يستدعي القيام
بأعمالها استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا
متواصلا ومتكررا - صرف هذا البديل لا يرتبط بعدد
مرات الانتقال الفعلي التي يقوم بها العامل خلال المدة
المقررة عنها - يكفي لاستحقاقه أن تكون الوظيفة في
حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

متواصلة - اثر ذلك - يعرض بدل الانتقال الثابت من
ابديلات الصيغة بالاجر الاساسى للمعامل بحيث يفر
معه وجودا وعلمًا فيمنح البديل فى كافة حالات استحقاق
الاجر الاساسى ولا يصرف اذا ما توافرت احدى حالات
الحرمان من الاجر الاساسى - تطبيق .

٦١٩ (٧٧)

بديل التفتيش

★ مناط استحقاق بديل التفتيش والجمع بينه وبين سـ
التفرغ المقرر للمهندسين هو أن يكون المهندس من
مهنى مصلحة الرى - المهندسون بالهيئة المصرية
العامة لحماية الشواطىء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٦١ لسنة ١٩٨١ ، ليسوا من مهنى مصلحة
الرى - اثر ذلك - لا يستحقون صرف بديل التفتيش
ولا يجوز احتفاظ المتقولين منهم الى الهيئة من مصلحة
الرى بهذا البديل - تطبيق .

٤٩٥ (١/١٨٤)

★ لجلس ادارة الهيئة العامة لحماية الشواطىء اذا رأى
منح مهنى الهيئة بديل التفتيش الرجوع الى رئيس
مجلس الوزراء لتقرير هذا البديل وتسببه واوضاعه بناء
على ما تقترحه لجنة شئون الخدمة المهنية .

٤٩٥ (ب/١٨٤)

بديل التفرغ

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل
بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن منح بعض
الصيالة بديل تفرغ - قرار رئيس الجمهورية المشار
اليه تضمن منح بديل تفرغ قدره خمسة عشر جنيهًا
شهريًا لبعض الصيالة الذين تقتضى وظائفهم التفرغ
وعدم ممارسة المهنة بالخارج ومن بينهم شاغلوا الدرجة
السادسة (المستوى الثالث - القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨) - يمنح هذا البديل بذات القيمة والشروط
لشاغلي وظائف الصيالة التى تقتضى ضرورة تفرغ
شاغلها للوظيفة الحكومية . بالوزارات والمصالح
الختلفة - اساس ذلك : توحيد العاملة المالية بين
صيالة وزارة الصحة وامثالهم بالوزارات والمصالح
الاخرى - اثر ذلك : لا يجوز تمتع الشاغلين لوظائف
اعلى من المستوى الثالث طبقًا للقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ بهذا البديل نزولًا على صراحة النص - منح

رقم
القاعدة

٦٠٧ (٢١٦)

بدل التفريغ المشار اليه يكون مقصوراً تبعاً لذلك على
الصناديق العاملين برئاسة الجمهورية الشاغلة
للمستوى الثالث طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
دون غيرهم من الصناديق الشاغلة لوظائف أعلى
درجة - تطبيق .

بدل السفر

★ احال المشرع بمقتضى نص المادة ٤٧ من قانون نظام
العاملين المنتمين بالقوله رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في
بيان أوصاف وشروط استرداد العامل للمنفقات التي
يتحملها في سبيل أداء أعمال وظيفته إلى قرار يصدر
بذلك من رئيس مجلس الوزراء - إلى أن يصدر هذا
القرار يستمر العمل بأحكام لائحة بدل السفر
ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي حددت أحكامها على سبيل
المصر الحالات التي يستحق فيها بدل السفر ومنها
حالة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة
وتقتضي تعينه عن مقر عمله الرسمي - جاءت عبارة
الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة في
نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسع لتشمل حالة التذب
حتى ولو لم يكن محدد المدة لأنه في هذه الحالة سوف
يتم التقيد بالحد الأقصى للمدة التي يجوز أن يمنح عنها
بدل السفر وهو ستة أشهر طبقاً لنص المادة الخامسة
من اللائحة - أثر ذلك : أن التذب لشغل وظيفة أخرى
حتى ترتب عليه تعيب العامل عن مقر عمله وتعيينه
نقلات وتكاليف إضافية فإنه ينتفع بأحكام لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تعينه بدل
السفر بالشروط المقررة باللائحة - تطبيق .

٢٨٢ (١٠٣)

بدل المسودات

★ العبرة في تحديد غنائم هذا البديل تكون بالدرجة
المالية التي يشغلها العامل وليس بالترتيب المستحق له -
تغير مسميات وغنائم الدرجات المالية التي كانت قائمة
وقت صدور قرارات مجلس الوزراء المقررة لذلك البديل
في ظل العمل بالقوانين المتعاقبة أرقام ٢١٠ لسنة

رقم
للقاعد
رقم
الصفحة

١٩٥١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا أثر له
في كيفية استحقاق البديل المذكور - القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ تمنح العتقين الثالثة. والرايعه من فئات
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. بالدرجة الثانية والفئات
الخامسة والسادسة والسابعة بالدرجة الثالثة - أثر
ذلك - وجوب تعديل فئة بدل العودان اعتباراً من
تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية
التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - بعض
مقدار البديل المترتب على هذا التوضيح بالنسبة لعالية
مستحققيه يتطلب استصدار قرار جديد بناء على
اقتراح لجنة شئون العاملين بفئات جديدة لهذا الدل -
تطبيق *

٤٧ (١٦)

بذل ظروف ومخاطر الوظيفة

★ قرر المشرع منح بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحـ
القوى ٦٠، وكذلك وجبة غذائية أو مقابل نقدي عمه
وفقاً لأحكام القانون المذكور وهو ما يتحقق في شأن
العاملين الدائمين والمزقتين بالمهيات القومية والعامة
والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي متى كانوا
من المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب
بعض للنظر عما إذا كانت الجهات المذكورة تعمل
أصلاً في المجاري والصرف الصحي ومياه الشرب أم
لا تعمل فيها ما دام أن العاملين أنفسهم من المشتغلين
بهذه الأعمال - أساس ذلك - أن النص جاء عاماً
ومطلقاً بحيث يشمل جميع الجهات التي ينطبق عليها
وصف الهيئة القومية أو العامة أو الوحدة المحلية
سواء أكانت تعمل في مجال المجاري والصرف الصحي
أم كانت تعارس هذا العمل بصفة تتيعة أو على سبيل
الخدمة الذاتية والقاعدة الأصولية أن العام يجري على
عمومه إلى أن يرد ما يخصه ومن ثم فإن اشتراط
العمل بأحدى للجهات القائمة على شئون المجاري
والصرف الصحي لا مكان للإفادة من أحكام هذا القانون
هو تخصيص للنص بغير مخصص كما أن المشرع لو
أراد ذلك لما أعوزه النص على ذلك صراحة - تطبيق *

٢٢١ (٧٨)

رقم للمقابلة	رقم للمقابلة
-----------------	-----------------

إعانة التجهيز

- ★ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح جميع العاملين بالدولة المخاطبين بأحكامه علاوة خاصة شهرية تحدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ التعيين إن يعين بعد هذا التاريخ - صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وقضى بضم إعانة التجهيز المستحقة للعاملين المدنيين يسنداء وقطاع غزة ومحافظات القناة إلى أجورهم الأساسية بأثر رجعي ويرتد إلى ١٢/٤/١٩٨٦ - مؤدى ذلك ، إعانة حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة لهؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد أن زادت للمحصل أجورهم الأساسية في ١/٧/١٩٨٧ بمقدار الإعانة المشار إليها - تطبيق .

٦٥٠ (٢٢٩)

- ★ استحقاق إعانة التجهيز منوط بالمثل في إحدى محافظات القناة حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ والخضوع لأحد النظم التي أوردتها من المادة ٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات للعاملين المدنيين بسنداء وقطاع غزة ومحافظات القناة وهم ما لا يتحقق الأمر شأن العامل المعين والقائم بالعمل بالفعل في إحدى الوظائف في ١٢/٣١/١٩٧٥ - استحقاق الإعانة يرتبط كذلك بعودة العامل للإقامة في إحدى المحافظات أو باستمرار إقامته في إحدى المحافظات المنيطة وهو ما يقتضى الإقامة الفعلية داخل البلاد في إحدى محافظات القناة التي عاد إلى الإقامة بها واستمرار الإقامة في إحدى المحافظات المنيطة - لا يصرى ذلك على من كان معارفا في التاريخ المذكور خارج البلاد - تطبيق .

٦٨٠ (٢٤١)

الحوافز المادية والمعنوية

- ★ ناط المخرج بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحد مما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة على أن يتضمن هذا النظام شروطا وضوابط منحها - استحقاق الحوافز والمكافآت معين بمستوى أداء العامل وقيامه بواجبات وظيفته على أكمل وجه - توقيع جزاء تأنيبي لدليل على عدم تحقيقه المستوى الأداء المطلوب - تطبيق .

١٧٣ (٩/١١)

يحل حضور المجالس واللجان

- ★ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قانون الهيئات العامة - الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ - قرار رئيس الجمهورية
رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وسدل
حصور الجلسات واللجان - قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم الهيئة المصرية
للعامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات الهندسية -
المشرع عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام يبين
الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ
تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية
والاعمال الاضافية كما عهد المشرع الى مجالس ادارة
الهيئات العامة باصدار القرارات المتعلقة بالمشغون
المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية -
متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافآت لاعضاء
مجلس الادارة ووصفها بأنها مكافآت عن عضويتهم
بالمجلس أو بدل حضور لجلساته فإن هذه المكافآت
تعتبر مقابل للجهود غير العادية والاعمال الاضافية
التي يبذلها هؤلاء الاعضاء - أثر ذلك : لا تتخذ هاه
المكافآت بالحدود القصوى المنصوص عليها فى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ويكفى
لصحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة ولما
لقانون العاملين المدنيين بالدولة واللاحق فى صدره
على القرار الجمهورى المذكور فيعتبر معدلا له بما نص
عليه من اختصاصات أوسع بالنسبة للسلطة المختصة
- مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة
المدنية لتعويض الاعضاء عما يتكبدهم من جهد
بمناسبة حضورهم جلسات المجلس - أساس ذلك : أن
هذا القرار يعد فى حقيقته مكافأة عن جهود غير عادية
تختص السلطة المختصة بتقديرها - مشروعية القرار
الصادر من وزير البترول والثروة المعدنية بتحديد
المكافأة السنوية لعضوية مجلس الادارة - أن قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد
عهد الى الوزير صراحة بتحديد - تطبيق *

الاجر خلال فترة الاجازة المرضية الاستثنائية

* القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى
معدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - المادة ٦٦ مكررا
من قانون العاملين المدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٨٣ - من التأمين عند تحديد المستقطات

رقم
القاعدة

٥٤ (١٩)

المالية للعامل المريض تطبيق النظام التأمينى الوارد
بقانون التأمين الاجتماعى الذى يستمد الحق فيها منه
- لا يحرم العامل من اى حقوق اخرى نصت عليها
القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة تزيد على القدر
المستحق فى هذا النظام - العامل المريض بعرض مزمع
يستحق أثناء اجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه
التام تعويضاً يعادل أجره كاملاً بمنصره الاساسى
والمقتير - أساس ذلك : المادة ٧٨ من قانون التأمين
الاجتماعى - تطبيق *

المستحقات المالية خلال فترة الاعتقال

★ المواد ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢ من قانون نظام العاملين
المستحقين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ يمنع
العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات
السلمة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسى -
- يستحق العامل أجره مقابل ما يؤميه من عمل
طبقاً لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الاجور الملحق
بقانون نظام العاملين المستحقين بالدولة - استحقاق
البدلات والموافز والمكافآت مرتبط بتوافر اسباب
تقريرها المنصوص عليها قانوناً - حظر المشرع على
العامل ان ينقطع عن عمله الا لأجازة يستحقها
أو لسبب قرره القانون كتنبؤ عقوبة الوفاء عن العمل
والا حرم من أجره عن مدة غيابيه مع عدم الاخلا
بمساملته تأديبياً - الانقطاع الذى يرتب هذا الاثر هو
الانقطاع الارادى الذى يرجع الى ارادة العامل - لذا
كان الانقطاع موده ظروف واسباب خارجة عن ارادة
العامل حالت بينه وبين مزاومته اعمال وظيفته فلا يجوز
اعمال الاثر المترتب على الانقطاع الارادى فى هذه
الحالة سواء من حيث الحرمان من الاجر أو المساملة
التأديبية - الاعتقال لأسباب سياسية مؤداه ان
الانقطاع عن العمل كان لظروف لا تدخل لارادة العامل
فيها - اثر ذلك - استحقاق العامل أجره الاساسى
كاملاً خلال مدة اعتقاله وكذلك ملحقات الاجر للصيقة
به والتي تكون حصه وجوداً وحصناً كالمعاشات
الاجتماعية والتمهيلية وبمثل طبيعة العمل -
تطبيق *

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ أثر الاعتقال على الحوافز الشهرية والمنح - صرف الحوافز الشهرية طبقا لقرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ لا يرتبط بإداء العامل جهدا غير عادي أو تحقيق معدلات أداء قياسية - تصرف هذه الحوافز بصفة تكاد تكون جماعية - يستحق الاعتقال لاسباب سياسية صرف هذه الحوافز - يستحق كذلك المنحة المقررة بمناسبة بدء العام الدراسي - تصرف المنحة كاملة دون استنزال مدة الاعتقال التي انقطع فيها عن العمل لأسباب خارجية من إرادته - تطبيق -

٥٠٩ (١٨٨/ب)

ع - مدة خدمة سابقة

الجهة المختصة بضمها

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب والتقدمية الدرجة - حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وفي المجال الزمني لأعمال هذا القرار هو حق مستبعد من القانون مباشرة - ليس للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في تقرير منح التسوية أو منعها حسبما تراه - جزم المشرع اختصاص الجهة الادارية عقيدا في تطبيق أحكام القانون وأجراء التسوية للعامل اذا توافرت الشروط المقررة لضم مدة خدمته السابقة - اثر ذلك : ان الجهة التي عين فيها العامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص بضم مدة خدمته السابقة متى استوفى الشروط الشكلية والموضوعية المتطلبية لحساب تلك المدة باعتبارها الجهة الاقدر على التحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لضم مدة الخدمة بمقتضى أحكام القرار الجمهوري المشار اليه عند تحقيق مناط تطبيقه - لا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها قبل اجراء التسوية الى جهة اخرى - تطبيق -

٥٣٥ (١٩٦)

ضم مدة الخدمة العسكرية

★ المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - مفهوم الزميل وفي المادة المشار اليها هو الزميل الذي اتى مدة الخدمة العسكرية وضممت الى اقدميته وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية - أساس ذلك : ان مجال

رقم
اللقطة

رقم
اللقطة

اصال قيد الزميل هو اقدميته حتى وان كانت ثلثته
من ضم مدة خدمة عسكرية في مملكتي - بيان ذلك -
تطبيق *

ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوي المؤهلات يعد
خلال فترة خدمته العسكرية الانزامية بما فيها مدة
الاستيقاء في ذات المركز القانوني لقرينة المجند كمجند
من ناحية ان اساس الزامها بالخدمة العسكرية اصلا
قانون الخدمة العسكرية - حساب مدة الخدمة الانزامية
له بما فيها مدة الاستيقاء في مدة خدمته المدنية عند
تعيينه في احدى الجهات المشار اليها بالمادة ٤٤ من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية
والوطنية يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات
المادة - لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة ان
تزيد اقدميته او مدد خبرته على اقدميه او مدة خبرة
زميله في التخرج الذي عين معه او قبله في ذات
الجهة - ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط يعد استبدالها
بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ - من وجوب ضم مدة
الاستدعاء لضباط الاحتياط إلى الوظائف العادية السابقة
على التحيين في تلك الوظائف، (معين اشارة لقيد الزميل)
انما يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة
كضابط احتياط ولا ينصرف الى مدة الخدمة الانزامية
وكذلك مدة الاستيقاء بعد تمام مدة الخدمة الانزامية وهي
المدة التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية - اساس ذلك - ان حكم المادة ٦٦ من القانون
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند
كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استيقائه ثم
استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط
اي يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة
الانزامية بما فيها مدة الاستيقاء وبين مدة الاستدعاء
- اثر ذلك : تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة
المدنية اذا ما عين المستدعي في وظيفة عامة بعد
انتهاء مدة الاستدعاء - حساب مدة الخدمة العسكرية
لا يكون الا في ادنى درجات التحيين دون غيرها - اذا
ما عين المجند وظيف في شلته نص المادة ٤٤ من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت تنتهي هذا للتطبيق
ان ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها او بعضها

رقم
القاعدة
الصفحة

أو لم تصب له بالرة بسبب قيد الزميل - أثر ذلك :
أنه يكون قد استنفذ حقه المقرر قانوناً ولا يجوز له
أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله
إلى جهة أخرى بما يقتضى القول بتطبيق هذا البند
أيضاً إذا ما رقي زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له
يطلب ملاحقته له أو تعديل تاريخ ترقيته العامة تبعاً
لأقدمية زميله - تطبيق *

٢٩٢ (١٠٧)

★ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن قواعد خدمة
الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم
١٢٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون الخدمة العسكرية الوطنية
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - اعتبر المشرع ضابط الاحتياط
من طائفة المهندسين ذوي المزايا طوال فترة خدمته
العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات
المركز القانوني لفترة المهندسين من ناحية أن
أساس الإلزامية بالخدمة العسكرية أصلاً هو قانون
الخدمة العسكرية - أثر ذلك - أن حساب مدة الخدمة
الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته
المنتهية عند تعيينه في إحدى الجهات المشار إليها
بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بقيد
الزميل المنصوص عليه فلا يجوز أن يترتب على حساب
هذه المدة أن تزيد الأقدمية أو مدد خدمته على الأقدمية
أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين معه أو مثله
في ذات الجهة - لا يظهر من ذلك ما ورد في قانون
قواعد خدمة الضباط الاحتياط من وجوب ضم مدد
الاستعداد لضباط الاحتياط في الوظائف العامة دون
الإشارة إلى الزميل إذ يقتصر ذلك على حالة الاستعداد
للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة لضباط الاحتياط
فقط فلا ينصرف إلى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد
الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الإلزامية - أساس
ذلك - أن الاستعداد بالنسبة لطائفة المهندسين المزايا
المشار إليها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد
انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية - تطبيق *

٥٩٨ (٢١٣)

مدى جواز حساب مدة الانقطاع ضمن مدة الخدمة

★ مدة الانقطاع الموجب لانتهاء الخدمة ولكن لم يحقها
مصدور قرار بانتهاء خدمة للعامل لا تعتبر مدة خدمة

رقم
الصفحة

رقم
المادة

عملية بأى وجه من الوجوه فلا يستحق أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة أو تلك التى ترتبط بالوجود الفعلى بالخدمة - اثر ذلك : أنه يتعين اسقاط حدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن حدة خدمة العامل وفى الحد المشترطة للترقية وعدم جواز منعه للملاوات الدورية التى حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه ... أساس ذلك أن القول يفخر هذا يضع العامل الذى تنتهى خدمته بقرار ادارى لانقطاعه ثم يقضى بالغاء هذا القرار ليطلق شأله فى وضع الفعل من العامل الذى لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار - تطبيق (١) *

١٦٧

(١٧)

٥ - لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

نهائية تقرير الكفاية

* ناط المخرج بوحدة شئون العاملين لخطار العامل بصورة من البيان المرفع من ادائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده وله أن يتقدم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه الى الجهة المختصة بذلك - يصبح تقرير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميعاد التقدم منه أو البت فيه - اذا صار التقرير نهائيا بانتفاء ميعاد التقدم منه يمنع على السلطة المختصة تخفيضه - تطبيق *

١٧٣

(١١/ب)

قياس كفاية أداء شاغلي الوظائف العليا

* قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية وقرار رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والادارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المبادئ اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه - المخرج عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام شامل يكفل قياس كفاية أداء جميع العاملين بالوحدة بما يحقق أهدافها بحسب نوعية الوظائف بها - بالنسبة للوظائف العليا اخضع المخرج شاغليها لنظام قياس الكفاية - المرجع الاساسى لذلك هو ما يبيده الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تودع بملفات خدمتهم بعد اعتمادها من السلطة المختصة -

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

يكون تقدير كفاية أدائهم بذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى وما بينهما ومنها مرتبه ممتاز - تتم ترقية شاغلي الوظائف العليا بالاختيار بسلسلة مخططة وعلى لوائح الصلاحيه لها بيان تفهيم أداء واحد يقرر صلاحية العامل وامتنازه مضافا الى ذلك ما يحويه ملف شخصته من بيانات ومظاهر للامتناز فضلا عن توافر شروط حسن الوظيفة في حقه أساس ذلك - تطبيق -

(١١١)

٥١١

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعد بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية - المخرج حدد الكبار العلم للقياس كفاية أداء العاملين فأتخذ من الأداء العادي للعامل للعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية - قرر المخرج أن يتم قياس كفاية أداء شاغلي وظائف الإدارة العليا على أساس ما يبينه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع وملفات خدمتهم مراعاة لوضعهم الخاص - المخرج أحال الى اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في شأن الضوابط التي يتم على أساسها تقدير الكفاية للعاملين وهذه الاحالة قد وردت عامة فنحصر في شاغلي الوظائف العليا أيضا - المخرج قد أورد في اللائحة التنفيذية نصا عاما في المادة ٢١ بشأن احوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز - المخرج لم يقصد بذلك اخضاع شاغلي الوظائف العليا لنظام تقارير وإنما قصد أن أي جزاء بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف من شأنه أن يهتز به وضعهم في ميزان كافة عناصر الكفاية ولا يجوز معه أن تقرر كفايتهم في هذه الحالة على نحو يؤكد تميزهم - تقدير الكفاية في ذاته لا يؤدي حتما الى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقية في ذات العام الذي تم فيه تقدير الكفاية - تطبيق -

(١١١)

قياس كفاية أداء أعضاء المنظمات النقابية

★ النقابية بجمعية التعمين والتجارة الداخلية بالمنوفية قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - أفرد المشرع أعضاء المنظمات النقابية بحكم خاص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم فأوجب أن تقرير كلائيتهم في جميع الأحوال بما لا يقل عن ترتيب كفايتهم في السنة السابقة على انتخابهم لمعضوية المنظمة النقابية - أثر ذلك : انطبق هذا الحكم على عضو المنظمة النقابية سواء كان متفرغاً أو غير متفرغ - تطبيق °

٥١٧ (١٩٠)

٦ - تسوية الحالة

المدة الزمنية المقررة لتسوية الحالة

★ لا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفي استناداً الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي - يمتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانوني للعامل حتى ولو كانت التسوية التي أجريت له خاطئة - تطبيق °

٢٠٦ (٧٧)

★ حدد المشرع في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية لمعاملين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى امام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المنكورة به - حظر المشرع بعد فوات الجهاد المنكور تعديل المركز القانوني للعامل ما لم يكن تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ذلك الحظر لا يصرى الا على العامل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه في التسوية وفيما أو قضائياً - العامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه في التسوية مانع قانوني لا يحاح قبله بالحظر الوارد في المادة (١١) مكرراً سالف الذكر الا في تاريخ زوال المانع القانوني - تطبيق °

١٢ (٤)

★ اشترط المشرع في المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاتقاص مدة سنة واحدة من المدة الكلية التي يرقى العامل على أساسها أن يكون حاصلها على شهادة الماجستير أو ما يعادلها - المقصود (بما يعادلها) هو المؤهلات التي تعادل درجة الماجستير

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

علميا بقرار صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التقييم وفقا لنصوص المنظمة له - المؤامات التي تتساوى مع الماجستير في مدة الدراسة ولم يصدر بها قرار من السلطة المختصة بمعاللتها به علميا أو تلك التي تتساوى معه في بعض الأحوال من ناحية الآثار المالية وينصوص تشريعية خاصة لا يعتد بها في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) المشار إليها - حصول العامل على معلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة الماجستير وقيام جهة الإدارة بتسوية حالته طبقا للمادة (٢٠) المشار إليها - هذه التسوية تد باطلا لخالفتها صحيح حكم القانون - حدد المخرج بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة بها ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا تنفيذاً لحكم قضائي نهائي - يمتنع على جهة الإدارة سحب التسوية المسار إليها مع إجراء تسوية صحيحة لحالته للاعتداد بها عند الترقية مستقبلاً - تطبيق *

١٦٦

(٧١)

تسوية حالة العامل على مؤهل عال أثناء الخدمة

* الحاصلين على مؤهل عال أثناء الخدمة من يعين في إحدى الوحدات الخاضعة للمادة ٢/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوظيف والتقييم وفقاً للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تحديد الأقدمية يكون وفقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون المشار إليه - لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - لا توجه التطبيق المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إذا حصل العامل على مؤهل الأعلى بعد اعتماد جدول التوظيف والتقييم - تطبيق *

١٠٧

(٧٢)

رقم الصفحة	رقم القائمة
---------------	----------------

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

★ العامل الذي أجريت له تسوية خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكم الدائرة العاشرة محكمة استئناف القاهرة ثم صدر حكم من محكمة النقض (الدائرة العمالية) بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ بإلغاء هذا القرار يتعين الاعتداد بالتسوية الصحيحة لهذا العامل التي كشف عنها الحكم المذكور وترتيب كافة آثارها القانونية لتحديد المرتب المستحق له وتقرير منحه العلاوة والعواجز والأجور الإضافية على أساس هذا المرتب - تطبيق .

٣٩١ . (١٤٨)

★ المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هي شأن تسوية حالات بعض العاملين - للقرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا تشعبيا للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضي استقرار تلك الأوضاع - إذا صدر قرار معيب من شأنه أن يولد حقا فإن هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته اقتضاء لدواعي المصلحة العامة - إذا انقضت سنتين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي اكتسب القرار حصانة تمصمه من أي إلغاء أو تعديل ويصبح عتقدا لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار - أثر ذلك : كل إخلال بهذا الحق يقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويطله - يستثنى من موعده السنتين يوما المشار إليه القرار المعيب الذي لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفته كتصرف قانوني وأيضا القرار الإداري المبني على غش أو تلبس يعيب الرضاء وكذلك يسرى ذات الاستثناء على قرارات التسوية الخاطئة باعتبار أن الحق في التسوية معتمد من القانون مباشرة - أثر ذلك : عدم تحصن تلك القرارات وتصير جهة الإدارة قرارها بسحبها في أي وقت دون التقيد بميعاده السنتين يوما المشار إليه - يستثنى من ذلك للقرارات الإدارية الصادرة بترقية العامل ترقية عادية

رقم
القاعدة

٥٠٩

(١٨٨)

حتى لو كان قد بنى على تسوية خاطئة لحالته الوظيفية
وأيا ما كان وجه مخالفة للتسوية لأحكام القانون :
لا يجوز منحه الا فى خلال ميعاد الستين يوما
المقورة لمسحب المقررات الادارية الهسلطة - أساس
ذلك : قرار الترقية ينشء مركزا قانونها ذاتها
للمعامل - تطبيق *

★ المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شان
تسوية حالات بعض العاملين - قرر المشرع حكما
خاصا بمقتضاه يتم الاحتفاظ للمعامل بصفة شخصية
بالمرتب الضابطه الذى يتقاضاه فى تاريخ العمل
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - تجاوز المشرع فى
القانون المذكور عن استرداد ما حرم بفهر وجه حق
حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الفرق بين المرتب
الضابطه والمرتب المستحق قانونا وذلك من ربح مهمة
علاوات الترقية والملاوات الدورية المستحقة بصب
١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور - الهدف
من نص المشرع على حكمى الاحتفاظ بالتسوية
الخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الضابطه والمرتب
الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الضابطه مع
المرتب الصحيح - استمرار أعمال قاعدة استهلاك الفرق
بين المرتب الضابطه والمرتب الصحيح حين تمام
التعادل بينهما ودون التقيد فى ذلك بالتاريخ الذى
حدده المشرع وحظر بعده أساس المراكز القانونى
للمعامل - قاعدة الاستهلاك لا تشكل أى أساس
بهذا المركز - تطبيق *

٨٥٩

(٢٠٣)

★ نص المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين - قرر المشرع مراعاة
منه لعدم الاخلال بالمركز المالى الذى وصل اليه بعض
العاملين نتيجة للتسويات الخاطئة التى اجريت نهم
الاحتفاظ بمرتباتهم التى يتقاضونها وذلك بصفة شخصية
- الاحتفاظ بتلك المرتبات الناشئة عن
التسويات الخاطئة هو امر استثنائى وأرد على خلاف
الأصل العام الذى يلتزم بمنح العامل المرتب المستحق
له قانونا - لا يجوز التوسع فيه أى للقياس عليه عند

رقم
للقاعدة

١٨٦

(٢٤٥)

تحديد كافة المستحقات المالية التي تمنح لأولئك العاملين
بنسبة معينة من مرتباتهم . نتيجة ذلك العبرة من
تحديد قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١
لصنعه ١٩٨٧ بالأجر الاساسي المستحق قانونا والثاني
عن التطبيق الصليم لأحكام القانون على المستفيدين
منها - القول بغير ذلك من شأنه ان يجعل من تسوية
حالته تسوية خاطئة في وضع افضل ممن طيلت
عليه أحكام القوانين المختلفة تطبيقا سليما وهو امر
لا يمكن التسليم به أو اقراره لما يؤدي اليه من نتائج
شاذة في التطبيق - تطبيق .

٧ - الأقدمية

ترتيب الأقدمية

★ المادة (٢٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ طابا خلف نطاقه
وصف الوظيفة من اشتراط قضاء الصالح مدة
خبرة كلية في ذات المجموعة تعاضد مجموع الحد
للبنية اللازمة لشغل الوظيفة بدأ من درجة بداية
التعيين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه
البطاقة من شرط قضاء المدة الجنية اللازمة للترقية
من الوظيفة التي يشغلها العامل الى الوظيفة الاعلى
على ان تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل
اللازم لشغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة
الوظيفية التي يرقى الصالح خلالها - بطاقات وصف
الوظائف المطلوب الترقية اليها اكتفت باشتراط قضاء
مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل في الوظيفة التي
تسبقها مباشرة - هذا الشرط متحقق - اثر ذلك
يجوز النظر في ترفيعهم الى درجة مدير عام على اساس
ترتيب اقدميتهم في الدرجة الاولى - اذا ما اتحت
تاريخ شغلهم للدرجة الاولى ترتيب اقدميتهم على
اساس اقدميتهم في الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة
الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجري الترقية
خلالها - اساس ذلك : نص المادة (٢٤) من نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٦٨ .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

٨ - الترقية

★ عند الترقية إلى الوظيفة الأعلى يعتد بما تتطلبه بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية في الوظيفة السابقة اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقية إليها على أن تكون هذه المدة دائماً هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها - إمكانية تعديل بطاقة الوصف إذا قدرت الجهة الإدارية ملائمة ذلك - تطبيق (١) *

٩٥١

(٥٤)

★ غاير المشرع في الشروط اللازمة للمتعيين مباشرة في غير أدنى الدرجات وذلك اللازمة للترقية إليها - يشترط تعيين يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة بدءاً من درجة بداية التعيين في حالة الترقية إلى الوظيفة الأعلى واكتفى المشرع بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وأفرغ ذلك في بطاقة الوظيفة - يجب أن تكون المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها العامل إلى الوظيفة الأعلى لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة - يجب كذلك أن تكون المدة البيئية قد قضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها - أثر ذلك - طالما حلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية إليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية فلا مفاض من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بيئية لازمة لشغلها - تطبيق *

٥٢٢

(١٩٥)

٩ - النقل

★ المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعائلة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - نقل العامل من وحدة إلى أخرى يقتضى أن يتم بين مجموعتين نوعيتين متماثلتين - نقل العامل من مجموعة نوعية إلى أخرى مختلفة بالجهة المتقول إليها يتكفل اعتباره بمثابة إعادة تعيين إذا استوفى العامل اشتراطات شغل الوظيفة المتقول إليها وقبل ذلك - تطبيق *

٩٢

(٣٦)

رقم
الصفحة

رقم
الطبعة

١٠ - الاجازات

اجازة دراسية

★ قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين - اجاز المخرج ايفاد العاملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجهة عمله - تطبيق .

٤٨٤

(١٨٠)

المقابل النقدي لرصيد الاجازات

★ المادة (٦٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ونظام العاملين المنتمين بالدولة الملحق بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - حدد المخرج كيفية تمويض من انتهت خدمته دون استيفاء متجمد رصيده عن الاجازات الاعتيادية ايا كان سبب تكوين هذا الرصيد - يتم ملحه اجره الاساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة بما لا يجاوز ثلاثة اشهر - حق العامل في تكرار صرف مقابل رصيده اجازاته الاعتيادية المستحق له عند انتهاء خدمته لا يتلبد الا بعدم تجاوز الحد الاقصى المقرر له وهو ثلاثة اشهر طوال مدة حياته الوظيفية ايا كان عدد مرات انتهاء خدمته - تطبيق .

٨٠٦

(٢٨٨)

اجازة مرضية استثنائية

★ المقصود من استمرار العامل المريض بمرض مزمن من اجازته الاستثنائية باجر كامل اذا تبين عجزه التام حتى يبلغ سن الاعالة الي المعاش هو توفير اكبر قدر من الرعاية له - اساس ذلك : تأمين الاعصاب يحد الامراض المزمنة لا يغطي الفترة التي تلي العجز التام - لا مانع من الاستجابة الي طلب للعامل المريض بانتهاء خدمته للعجز الكلي ليعتني له الاستفادة من مزايا تأمينية أخرى افضل من مد اجازته الاستثنائية كالحصول على معاش العجز الكامل في حالة عدم توافر مدة اشتراكه في التأمين - اساس ذلك : ان العامل صاحب الحق في اختيار افضل المزايا المالية التي كفلها له المخرج - تطبيق .

٥٤

(١٩)

رقم
الصفحة

رقم
الطبعة

★ يستحق العامل المريض بمرض مزمن تعويضا يعادل أجره كاملا (الاساسي والمقير) وذلك اثناء اجازته الاستثنائية الى ان يثبت عجزه التام - اساس ذلك : المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

١٢

(١١٥)

١٢ - اصابات العمل

الجهة المختصة بعلاج المصاب

★ قرر المشرع بمقتضى أحكام المادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (المسمى) والمادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المسمى ان وحدات الجهاز الاداري بالدولة ووحدات القطاع العام هي التي تلتزم قانونا بعلاج العاملين بها من اصابات العمل التي تحدث اهم ويتعرضهم عن العجز الناتج عن هذه الاصابات - كما قرر المشرع بالمادة (٤٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبيا - وفي المادة ٤٩ من ذات القانون قرر المشرع انه تعتبر في حكم الاصابة كل حالة انتكاس او مضاعفة تنشأ عنها - وقرر اصابة العمل في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبتقرير للعجز الجزئي الناشئ عنها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبتقرير للعجز الجزئي الناشئ عنها في ظل العمل بأحكامه وتتابع الانتكاسات والمضاعفات الناتجة عن الاصابة واحتماد اثرها خلال سريان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - اثر ذلك : ان الجهة التي يعمل بها المصاب هي التي تكون حلزما قانونا بمصاريف كل ما ترتب على اصابته من انتكاسات ومضاعفات منذ وقوعها وحتى ٣١ أغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفاذ أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وتكون الهيئة العامة للتأمين الصحي هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من انتكاسات ومضاعفات - تطبيق .

١٧٧

(١/١٠٦)

رقم
الصفحة

مدى أحقية المصاب في طلب إعادة العرض

* أعطى المشرع في المادة (٥٨) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمصاب الحق في طلب إعادة الفحص الطبي لتقدير درجة العجز إذا كانت نسبة العجز المترتبة على الإصابة وسواء ترتب عليها استحقاق تعويض للدفعة الواحدة أو معاش العجز دون تفرقة - لما كانت كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنفصا عن الإصابة تعد في حكم الإصابة فإنه يحق للمصاب طلب إعادة منطلوته وعرضه على اللجنة الطبية المختصة لإعادة تقدير نسبة العجز - لتلهم عن إصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس أو مضاعفة في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

٢٧٧ (١٠١/ب)

١٢ - طوائف خاصة من العاملين

عاملون بينك الاستثمار القومي

* المادة ١٢ من اللائحة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية وعهد الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المنوطة على العاملين بينك الاستثمار القومي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ - وضع المشرع حكما خاصا في شأن تسوية حالة العامل الذي يحصل على مؤهل أعلى أثناء خدمته فأجاز نقله إلى وظيفة أخرى تتناسب مع مؤهله الجديد وأعطاه من شرط مدة الكفاية والمدة البيئية اللازمين لشغل هذه الوظيفة وبمراعاة أن يكون مستوفيا لمتطلبات الوظيفة لشغلها - هذا النص يواجه حالة العامل الذي يمين بالبينك بدون مؤهل أو بمؤهل أقل من العالي ثم حصل أثناء خدمته بالمينك على المؤهل العالي - أثر ذلك - نصر مجال أعمال النص على العاملين بالبينك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم بالبينك - تطبيق .

٥٦٢ (٢٠٤)

عاملون بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس

* المادتان ١٦٢ و ١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ - تناول المشرع بالتنظيم كيفية تأليب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس على نمو وتأهيل

رقم
القاعدة

فيم بعض جوانبه التنظيم الوارد بالقانون العام (قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) - لم يحصل التحقيق فى المخالفات المالية أمراً وجوبياً من اختصاص النيابة الادارية كما تنص على ذلك المادة ٧٩ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تترك المشرع السلطة التقديرية لرئيس الجامعة أن يكلف أياً من المسئولين فى الجامعة بالتحقيق فى تلك المخالفات أو أن يعهل الأمر الى النيابة الادارية - لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع الى أحكام القانون العام - تطبيق .

٧٤٠ (٢٦٤)

عاملون بالهيئة القومية للبريد

★ المادتان ١ و ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة - قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يصر على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قرارات أو لوائح خاصة الا فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم وفيما لا يتعارض مع أحكامها - متى كانت لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد قد عهت لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص بوضع جداول توصيف وتقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة وللقيام بوظائف قائمة ولعامة تقييم توصيف الوظائف تنصا للمصاحبة الفعلية فان هذه الأحكام تكون هى الوجبة الاتباع دون الأحكام التى وردت بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق .

١٦٤ (٢٣١)

عاملون بالهيئة القومية للسكك الحديدية

★ لائحة العاملين بالهيئة القومية للسكك الحديدية مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - اشترط المشرع بالنسبة لحساب عدد معلومة

رقم
الصفحة

رقم
المادة

المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال فيها قانون من
قوانين الدولة أن تكون تلك المدد لاحقة على العهد
بالنقابة - لا يعدو هذا الشرط أن يكون هادفاً لاحكام
القوانين المختلفة المنظمة لشؤون المهن
المهنية - أساس ذلك : أن القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن الهندسية قد حظر على
وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات
القطاع العام والخاص على السواء والافراد الكثرين
في الأعمال الهندسية إلا أن كان متمتصاً بعضوية
نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة
مصبوغاً من مصوغات التعيين - نتيجة ذلك : يستبعد
من حساب مدد ممارسة المهن الحرة بالنسبة لمن يعين في
الحكومة أو القطاع العام تلك المدد السابقة على القيد
بالنقابات المشار إليه للتعاقد عامل بالعمل بالجهار
التنفيذي لتمر اتفاق القاهرة الكبرى (الهيئة القومية
للتنسيق) بوظيفة مهندس معني شأن بالدرجة الثانية قبل
أن يكون قد انقضى على قيده بالنقابة المكشورة المدة
المقررة لشغل الدرجة المعين فيها - مؤدى ذلك أن قرار
التعيين بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة لاحكام
لائحة العاملين لتشار إليها - ينصير الميب الذي شاب
قرار تعيينه في عدم توافر شرط النصاب الزمني المقرر
لشغل تلك الوظيفة - قصارى ما يمكن أن يترتب على
تخلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو فقدان
قرار تعيينه لشرط من شروط صمته - الاثر المترتب
على ذلك : يعتبر هذا القرار قراراً باطلاً يتضمن
بإتقضاء المواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية
غير المرفوعة - طالما أنه لم يصدر بناء على شيء
أو تليس من جانب العامل المذكور - تطبيق

٧٧٧

(٧٧٧)

١٢ - التأسيس

الوقف عن العمل بقوة القانون

★ عدم جواز حساب مدة وقف العامل ضمن مدة خدمته :
المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المنتخبين والدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : - القاعد
المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل
عن عمله بقوة القانون بسبب حصة تنفيذاً لحكم

رقم
الاصلة

١٠٥ (١٥٠)

جنائي نهائي تستنزل من مدة خدمته لكونه خلال هذه
المدة لم يتحمل اعباء وواجبات الوظيفة - اثر ذلك :
ليس له الحق في التمتع بحقوق الوظيفة ومزاياها
ومنها اتصال مدة خدمته - تطبيق *

١٤ - انتهاء الخدمة

سن الاحالة للمعاش

★ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ردد الاصل العام في
سن الخدمة والاستثناء منه - يشترط لاستفادة العاملين
من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين في تطبيق
احكام القانونين رقمي ٣٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ قواصر
شريطين : الاول - ان يكونوا من موظفي الدولة او
مستخدميها او عمالها الدائمين الموجودين بالخدمة
ياي من هذه الصفات ١٩٦٠/٢/١٤ او ١٩٦٠/٥/١
بالنسبة لتطبيق القانونين رقمي ٣٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠
او ١٩٦٢/٦/١ بالنسبة لتطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٢ والثاني - ان تكون قوانين او لوائح توظفهم
في كل من التواريخ المذكورة بالنسبة لن تسري عليهم
تقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين - المعينين
بمكافأة شاملة لم تكن لهم لوائح تقرر لهم ميزة معينة
مقتضاها انتهاء خدمتهم في سن اشرى غير الستين -
عند وضعهم على درجات تنتهي خدمتهم ببلوغهم سن
الستين - تطبيق *

٥١ (١٨)

لاستقالة المريض بمرض مزمن

★ منح المشرع العامل المريض بالحد الأمراض المزمنة
اجازة مرضية استثنائية باجر كامل حتى يشفي او
تستقر حالته - لذا تبين عجزه التام فيستمر في
اجازته المرضية باجر كامل الى ان يبلغ سن الاحالة
الى المعاش - ليس هناك مانع قانوني من انتهاء خدمته
بالاستقالة بناء على طلبه اثناء مدة اجازته الاستثنائية
اساس ذلك : ان الرعاية الخاصة الممار اليها بالمادة
٦٦ مكررا قد تقررت لصالح العامل وبالتالي فله ان
يتنازل عنها شريطة ان يكون على علم تام بحكم المادة
المشار اليها - تطبيق *

٧٢ (٢٥)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(٥)

نزع ملكية -

التصرف فى الأراضى المنزوعة ملكيتها

★ حرص الدستور على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض (م/٢٤ من الدستور) - حدد القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ شروط واجراءات نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام الجبردة لنزع الملكية - الت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - رئيس الجمهورية اصدر قراره رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية العقارات الكائنة بزمان ناحية ساقية مكي بمفظة الجيزة وذلك للمنفعة العامة لاقامة مشروع الاسكان العاجل - كان من التتين على جهة الادارة (محافظة الجيزة) احترام الفرض من نزع ملكية المسطح المذكور وعدم مجاوزته الى حد تقديم جزء من المسطح كمحصة عينية فى راس مال شركة مصر للتعمير الخاصة للقانون الاستثمار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ - اثر ذلك : عدم قانونية تخصيص المسطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة كمحصة عينية من جانب محافظة الجيزة فى راس مال شركة مصر للتعمير - تطبيق *

٤١٥

(١٥٥)

نقل بحرى -

الخدمات البحرية

★ حظر المخرج مزاولة اعمال النقل البحرى وتقديم الخدمات البحرية وبعض الاعمال الاخرى المرتبطة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأسمالها عن ٢٥٪ المقيدة فى السجل المد لذلك - ناط المخرج وزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام عند الاقتضاء - بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن على المسطح او الرصيف فان الحظر المشار اليه ينصرف الى المجهز المحترف ولا يصرى على مالك السفينة اذا قام بنفسه بهذه

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

الخدمات باعتبارها من الحقوق المقررة له يجرىها
بمفرقة وحسب احتياجاته الخاصة ودرامى العمل
وغيره - تطبيق

٢٧٧

(٨٠)

تباينة ادارية

اعضاؤها - المرتب - اعانة التجهيز

* القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات
المعلمين وسنائه وقطاع غزة ومحافظة القنيطرة - القانون
٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن ضم اعانة التجهيز الى المرتب
والعاش - الفقرة الاولى من لائحة من قواعد
تطبيق جدول المرتبات بالضمان باعضاء التجهيز
الادارية الملحق بالمعاقدين رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢
والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ مبدلاً بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٨١ - مناه تطبيق الفقرة الاولى من
اللائحة ثامناً عن قواعد تطبيق جدول المرتبات الخاصة
باعضاء التجهيز الادارية المشار اليه هو غير تعيينه
استوفيه المشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صراحة
نصه والحكمة منه - القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢
المشار اليه تناول بالتعديل جدول مرتبات اعضاء التجهيز
الادارية قاضياً بالا يقل مرتب ويدلات من معين من غير
رجال القضاء والتجايز او اعضاء التجايز الادارية او
اعضاء ادارة قضائيا الحكومة في احدى الوظائف
المبينة بجدول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب
ويدلات من يله في الاقدمية في الوظيفة التي عين
فيها - الهدف من هذا الحكم هو علاج الاوضاع المالية
لبعض افراد هذه الهيئات الذين يعينون من غير
اعضائها مع احتساب اقدمية معينة لهم عند التعيين
حتى يكون لهذه الاقدمية اثرها بالنسبة للمرتب والبدلات
المقررين لشاغل الوظيفة - هذا الحكم يبرر حفظ على
من معين من غير اعضاء التجهيز الادارية فيها - على
المشرع النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على
منه اطلاق عبارة النص لتكون لا يجوز ان يقل مرتب
ويدلات من معين في احدى الوظائف المبينة بالتعديل
عن مرتب ويدلات من يله في الاقدمية في ذات الوظيفة
- تسمى تلك القاعدة على من يعين عملاً في بعد

رقم
القائمة

رقم
القائمة

العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - كما يصرى أيضا .
على الموجد من هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا
القانون تحقيقا لمبدأ المساواة بين أفراد الفئة الواحدة -
أثر ذلك . لا يصرى هذا الحكم في حالة ضم امانة
التجهيز للمرتب مادام الأمر لا يتعلق بحلقة تعيين من
الخارج - تطبيق .

٢٤٤ (١٢٩)

(ه)

هيئة الاوقاف المصرية -

راجع : ضريبة « ضريبة النصفة » (٢٣٣) .

الهيئة الخاصة بالشباب والرياضة -

راجع : الاتحاد المصرى لكرة القدم (٢١٠) .

هيئة الشرطة -

★ المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية . والصلوات -
نقلات الخدمات المالية - الحراسة - التي يتحملها
رجال الشرطة الى المصالح الملحقة ومنهم محاسبه .
العملة لا تتصل بها هذه المصالح وانما تخصم على
ميزانية الشرطة - تطبيق .

٧٨٩ (٧٨١)

هيئة عامة -

راجع أيضا : عاملون بالهيئات العامة (٣٠٠)
ومجلس الدولة « اختصاصات ادارات الفتوى »
(٢٠١) والهيئة العامة لسوق المال (١٣٤) والهيئة
القومية لسكك حديد مصر (١٤٢) .

الهيئة العامة للتأمين الصحى -

اعفاؤها من الضرائب والرسوم

★ المادة ١٣٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن
التأمين الاجتماعى - تعفى اموال الهيئة العامة
للتأمين الصحى النابتة والمنقولة وجميع عملياتها
الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم
والعوائد التي تفرضها الحكومة او اى سلطة عامة
اخرى في الجمهورية - الاثر المترتب على ذلك .
اعطاء الهيئة العامة للتأمين الصحى من مصاد
الرسوم - تطبيق .

٤٤٥ (١٦٤)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية -

راجع أيضا اموال الدولة العامة والخاصة
(٢٧٩) .

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - تطبق للشرع
ضرورة أخذ رأى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
بالمناسبة للمشروعات التى تقيمها جهات أخرى فى حدود
اختصاصها اذا ترتب عليها القطاع جزء منها أو كان
من شأنها تلويث مياهها - حدد قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ نطاق المسطحات المائية التى
تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة
على قناة السويس والأراضى المحيطة بها لصاحبة مائتى
متر من شواطئها - اعتباراً من تاريخ صدور ذلك
القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استقلال تلك
الأراضى والرخيص بالانتفاع بها فى نطاق الأغراض
المحددة بقرار انشائها واليهما وحدهما يتولى مقابل
الانتفاع بها - يتمتع على الجهات الأخرى التصديق على
الاختصاص المقرر لها فى هذا الشأن لا يجوز التصرف
فى الأراضى المحيطة بالبحيرات المرة حتى مضافة مائتى
متر من شواطئها أو الصجز عليها أو تملكها بالتقادم
وازالة ما يقع عليها من تعديلات بكافة الطرق - أساس
ذلك : اعتبار هذه الأراضى المملوكة للدولة وغيرها
من الأشخاص الاعتبارية العامة فى تاريخ إخضاعها
لإشراف الهيئة المذكورة من أموال الدومين العام -
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ اناط
بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ازالة كافة
التعديلات والمخالفات التى تقع على المسطحات المائية
المشرفة عليها وشواطئها بالطريق الدائرى - استعمال
هذه السلطة منوط بتوافر أساسها وتحقق دواعى
استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو محاولة غصب -
إذا لم يتوافر أو يتحقق فيه من ذلك - كما لو كان
واضح اليد يستند فى وضع يده أو حيازته إلى ادعاء
بحق له ما يبرره من المستندات التى تؤيد فى ظاهرها
ما يدعيه من حق - فانه لا يجوز للهيئة لازالة الاعتداء
الا أن تلجأ إلى القضاء لرغش هذه المستندات وازالة
مثل تلك المخالفات أو التعديلات - تطبيق .

رقم الصفحة	رقم الفصل
---------------	--------------

الهيئة العامة لسوق المال -

★ المادة (١٢٢) من الدستور قررت أن القانون هو الذى يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التى تصرف من الخزامة العامة وقواعد الاستثناء منها - اذا اسند للقانون لرئيس الجمهورية او لمجلس ادارة احدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة كان هذا الاسناد صحيحا - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ تضمن تفويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة - اصدر رئيس الجمهورية بعد قراره رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادر من مجلس ادارة الهيئة بتفويض صريح من القانون على العاملين بالهيئة العامة لسوق المال لما ارتأه من تماثل طبيعة العمل فى الهيئتين - اثر ذلك : جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بما لا يجاوز الحدود الواردة باللائحة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار - تطبيق *

٢٥٥ (١٢٤)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -

راجع : حجز ادارى (١٠٠) *

الهيئة العامة لميناء بورسعيد -

★ اجاز المشرع للهيئة العامة لميناء بورسعيد الترخيس لى شخص طبيعى او اعتبارى ان يعمل داخل دائرة الميناء او ان يستغل جزءا من الاراضى او المنشآت المملوكة لها على ان يصدر الترخيس فى هذه الحالة من رئيس مجلس ادارتها كما اخضع المشرع ذات الهيئة بالقتراح تعريفه الرسوم التى تحصل عليها مقابل الخدمات التى تؤدي داخل الميناء على ان يصدر بها

رقم
القاعدة

٢١١

(٧٤)

قرار من وزير النقل البحري - نتيجة ذلك - تحديد.
حقل للترخيص بشغل أو استغلال الأرض والمنشآت
الملوكة للهيئة وتحديد مقابل عن الانتفاع يكون من
اختصاص الهيئة - تطبيق .

الهيئة العامة لمطافة وتجميل القاهرة -

الهيئة العربية للتصنيع -

١٠ تشير الهيئة العربية للتصنيع مختصة اشتراكها
جمهورية مصر العربية وبنو الامارات العربية والمملكة
العربية السعودية ودولة قطر بهدف إقامة قاعدة
صناعية - يتعين الرجوع في كل ما يتعلق بمسألة
الموظفين التابعين لها بما في ذلك وسائل حل المنازعات
التي تقوم بينهم وبينها من اتفاقية تأسيس الهيئة.
ذاتها - يقتضى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٧٥ - تعضد الهيئة لجائنا قضائية للفصل في
المنازعات الادارية والمالية التي تنشأ بين الهيئة
أو وحداتها وبين الموظفين والمسلمين بها ويضبط لهذه
اللجان قضاء من خارج الهيئة - ما يصدر عن هذه
اللجان يحوز قوة الامر القضائي به - لا يجوز من ذلك
القول بأن الهيئة أصبحت هيئة قوية بعد انضمام
الدول المؤسسة لها عدا مصر - الهيئة استمرت من
حيث وجودها والنزاع المقررة لها في ظل احكام
القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ على ما كانت عليه قبل
حصوله - تظل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها
شخصا اعتباريا كما كانت قبل انشائها - لا يجوز
تطبيق القوانين المصرية عليها - الامر المترتب على
ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بطلب الرأى في المنازعة بين أحد العاملين
بالهيئة وبينها - تطبيق .

٦٦

(٧١)

هيئات قضائية -

أعضاؤها - انتهاء الخدمة

١١ المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ . المادة رقم ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم
٥٠ لسنة ١٩٧٢ - استيفاء أعضاء الهيئات القضائية

رقم
المادة

رقم
المادة

الفين ييلغون من المستين. خلال الجهم الفضلير حتى .
انتهاه هذا العام لا يعد هذا للخصير أو استعرا. انظر
يعد من المستين - هذه الفترة. لا تصيب في المعاش
ولا تدخل بالتالى ضمن عهد التشتراته في اللجيجين .
لا يفير من ذلك صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ،
بتمديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي بضمها
لوزراء ونواب الوزراء الفين شغلها منصب الوزير أو
نائب إلى الهيئات المستتاة من حكم الفترة الأخيرة من
المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي في أول
حصوده عام ١٩٧٥ - لا تسري هذه الأحكام على
أعضاء الهيئات القضائية الذين قضت المحكمة
الاستورية العليا بمعاملتهم معاملة الوزراء ونواب
الوزراء من حيث المعاش - أساس ذلك : وجود هذا
الحكم الجديد في قانون التأمين الاجتماعي الذي يعتبر
في مجاله قانونا عاما ولا تسري أحكامه على أعضاء
الهيئات القضائية إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص
في القوانين المنظمة لشؤونهم - تصاوى هذه الأحكام
مع النص الصريح الوارد في القوانين المفصلة
بأعضاء الهيئات القضائية - تطبيق .

(٨٠٩)

(٢٨٨)

هيئة قطاع عام -

راجع أيضا : بنك د البنك الرئيسي للتعمية
والاقتصاد الزراعي ، (٢٩٢) وشركة قطاع عام .
(٢٣) وعامل بالقطاع العام (١٢٠) .

★ الوعاء المقرر لصرف المكافآت السوية للانتاج ومسا
لنص المادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات
القطاع العام وشركاته هو الاعتمادات اللازمة التي
تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة في الحدود الواردة
بها ولهوس حساب توزيع الأرباح - قرارا وزير الصناعة
رقما ٥٧ ، ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد صرف
المكافآت السنوية للإنتاج للماملين ببيئات القطاع العام
وشركاته غير متفقين مع القانون فيما تضمنه من أن
يكون وعاء الصرف هو حساب توزيع الأرباح - يجهز
حرف المكافآت السنوية للإنتاج. ينصب اهل من تلك
المنصوص عليها بالمادتين ٦٩ ، ٧٠ من اللائحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

التنفيذية وذلك لأن الحدود التي وردت في هاتين المادتين
لصرف هذه المكافآت هي الحدود القصوى التي لا يجوز
تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب أقل منها - هذه
المكافآت يصدر بها قرار من الوزير المختص سواء
بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو
بالنسبة لمساهمي الشركة - أساس ذلك : نص
المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع
العام وشركاته - تطبيق .

٢٧١ (١٣٦)

هيئة قناة السويس -

★ العاملون بها - بدل ظروف ومخاطر العاملين بالصرف
الصحي . القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام هيئة
قناة السويس - القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن
نظام العاملين بالمجاري والصرف الصحي المعدل
بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ معدلا بالقانون
رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرر المشرع لاعتبارات خاصة
بطبيعة العمل في المجاري والصرف الصحي ومياه
الشرب منح العامل في هذه الجهات بدل ظروف
ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها
وذلك حتى توازن الشرطان الآتيان .

أولا : أن يكون من العاملين الدائمين أو المؤقتين
في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهي
الهيئات القومية والعامية والأجهزة الحكومية ووحدات
الحكم المحلي .

ثانيا : أن يكون من المشتغلين فيها بأعمال
المجاري والصرف الصحي أو مياه الشرب - العاملون
بهيئة قناة السويس في نشاط توريد المياه يتمتعون
بالمزايا المقررة في القانون سالف الذكر - تطبيق .

٢٤٧ (٨٨)

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية -

★ ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية إلى وظائف الدرجة الأولى تتم بالاقتدار على
أساس حصول المرشح للترقية إلى إحدى هذه

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الوظائف على تقدير كفاية بمرتبة ممتازة بالإضافة إلى
توافر بعض الشروط الأخرى ومنها قدرة المرشح على
القيادة والإشراف والتوجيه واللبس المناسب في
المشاكل على الوجه المناسب - المرض أمر خارج عن
إرادة العامل وليس يملئ من موانع الترقية في
ذاته - المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالهيئة القومية
للتواصلات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير
النقل والمواصلات والنقل المصري رقم ٢٠٠ لسنة
١٩٨٢ حسمت أي خلاف في الرأي بشأن ترقية العامل
المريض إذا استطلعت فترة مرضه وكان من الضاممين
لنظام تقارير الكفاية وذلك بقولها إن العامل الذي
لا يزال عمله يسبب مرضه لمدة ثمانية أشهر أو
أكثر لا يوضع عنه تقرير كفاية وإنما يستصحب آثار
تقرير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النظر
في ترقيته - أثر ذلك : جواز ترقية العامل المريض
إلى وظائف الدرجة الأولى إذا ما توافرت في شأنه
كافة الشروط المطلوبة قانوناً - تطبيق -

٢١٨

(١١٨)

الهيئة القومية لسكك حديد مصر -

* حول المشرع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمقتضى
قانون إنشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ سلطة اقتراح
القوانين واللوائح الخاصة بالمعاملات في الوحدات
التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والهيئات
والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذا إبداء
الرأي في المشروعات المتعلقة بشؤونهم قبل إقرارها -
الهيئة القومية لسكك حديد مصر تندرج في عداد
الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية
المستقلة - تلزم الهيئة بعرض مشروعات لوائح شئون
العاملين بها قبل إقرارها على الجهاز لإبداء ملاحظاته
يشأها - بعد مراعاة الهيئة لهذه الشكلية التي تطلبها
المشرع فإنها لا تنقيد بما قد يبيحه الجهاز المذكور من
ملاحظات استرشادية في هذا الصدد - قرار مجلس
إدارة الهيئة المشار إليها بتعديل شروط التعاقد
الواردة ببطاقات وصف وظائف الدرجة الأولى بالكادر
الإداري الموحد بمجموعة وظائف التسمية الإدارية
كما يسمح بترقية حملة المؤهلات المتوسطة إلى الدرجة

رقم
الصفحة

رقم
للإضافة

الأولى فى حدود ٤٠٪ من خطوات هذه الدرجة وذلك
سوف أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى
التعديل المذكور - قرار مجلس الادارة يكتفى قد خالف
صحيح حكم القانون ويظهر باطلا - قرارات الترقية
التي تمت بالتنفيذ لهذا التعديل تعتبر باطلة - واذ لم
تسحب خلال الميعاد المقرر قانونا - قرر ذلك : اكتساب
هذه القرارات حصانة تعصنها من أى إلغاء أو تعديل
- تطبيق -

٢٨٠ (١٤٢)

هيئة كرياض الريف -

راجع : جمارك (٢٦٢) .

هيئة كهرباء مصر -

راجع : اموال الدولة العامة والخاصة
(١٢٠) .

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة -

راجع : ادارة محلية (٢٨٦) .

الهيئة المصرية العامة لحفظية الشواطئ -

راجع : موظف « مرتب - بذلات » .

(١٨٤ / اوب) .

الهيئة المصرية العامة للمساحة -

☆ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ فى
شان الحد الاعلى للأجور وما فى حكمها فى الخصومة
وحدات الحكم المولى والهيئات والمؤسسات العامة وينزله
وهيئات القطاع العام وشركاته - حساب الحد الاعلى
للأجور على اساس ما يستحق للمعامل فى سنة ميلادية
كاملة مع اجراء محاسبته فى شهر ديسمبر من كل سنة

رقم المادة	رقم الفقرة	نص
٨٠٢	(٢٨٧)	... لا اجتهد أمام مراجعة النص ووضوحه - حساب الحد الأعلى للجور لمن تنتهي خدمته خلال السنة يكون على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً في سنة ميلادية كاملة - تطبيق *

هيئة ميناء نعيماط -

★ المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الخزينة العامة يتولى القانون تحديد قواعدها والجهات التي تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها - إذا أسند القانون لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد صحيحاً ما دام أنه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الارشاد بميناء نعيماط عهد مراجعة في المادة الخامسة منه الى مجلس إدارة هيئة ميناء نعيماط باصدار لائحة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشحين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية - المخرج بذلك يكون قد كشف مراجعة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس إدارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بمرتبات وبدلات ومكافآت المرشحين دون تقيد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يتفق وظروف العمل بالهيئة - نرى ذلك : عدم تقيد مجلس إدارة هيئة ميناء نعيماط عند وضعه لائحة المرشحين بالهيئة بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تطبيق *

فهرس التشريعات

أولاً : المسائل والقوانين والمراسيم بقوانين والتفسيرات التشريعية

١ - قانون أساسى (مستور)

(دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١)

المادة	القاعدة
٢٤	١٥٥
١١٩	١٧
١٢٧	١٢٧ ، ١٢٤ ، ٢٠٠
١٥١	٦٦
١٥٢	٢٨٩
١٥٤	٢٨٩
١٥٥	٢٨٩
١٥٦	٢٨٩
١٥٧	٢٨٩
١٥٨	٢٨٩
١٥٩	٢٨٩
١٦٠	٢٨٩
١٦٧	١٤٠
١٧٢	١٤٠

٢ - التقنين الملى (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

المادة	القاعدة
٧	٢١٢ ، ١٦١
٨٧	٢١٢ ، ٢٨٧ ، ١٥٥ ، ١٠٠
٨٨	١٥٥
١٢٠	١٨٩
١٢١	١٨٩
١٢٢	١٨٩
١٤٧	١٨٩
١٥٢	١٦٢
١٥٦	١١٢
١٦٢	١١٧ ، ١٠٩ ، ٧٢
١٦٩	١٠٩

المادة	القاعدة
١٧٠	١١٦
١٧١	١١٧
١٧٤	١٠٩
١٧٨	٧٣
٢٠٨	٥
٢١٥	١١٧ ، ٦
٢٤٦	١١٧
٢٢٣	١١٧
٢٢٦	١١٥
٢٨٥	١٠٩
٢٢٢	٥
٢٧٢	٢٣٠
٤٢٤	٥
٦٥٩	٢٢٦ ، ١٧٩
٦٧٤	٢١٧
٨٦٧	٢٥٩

٣ - قانون الاجراءات الجنائية (ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠)

المادة	القاعدة
٧٥	٢١٠
٢٠٦	٢١٠

٤ - قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات القابضية (ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨)

المادة	القاعدة
٤	١٤١
٢٥	٢٦٨

٥ - قانون المزايفات المنية والتجارية (ق ١٣ لسنة ١٩٦٨)

المادة	القاعدة
١١٠	٢٥٦ ، ٩٥ ، ٥٦
١٤٥	٤٨
٢٠٢	٢٦٠
٢٠٣	٢٣٠

٧ - قوانين نظام العاملين المتقنين بالدولة

(١) القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

المادة	المادة
٢	١٩٦
٥	١٩٦
٦	١٩٦
١٢	١٩٦
١٨	١٩٦
٢٣	١٩٦
٢٤	١٩٦
٢٦	١٨

(ب) ق ٥٨ لسنة ١٩٧١

المادة	المادة
٨	٧٠

(ج) القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

المادة	
١	١٥٢ ، ٢١٩ ، ٢٢١
٢	١٠٤ ، ٢٦
٣	٦١
٨	٢١ ، ٧٠ ، ٢١٨ ، ٢٢١
٩	٢٣١
١١	٢٦
١٤	٢٦
١٥	٤١ ، ٤٢ ، ٩٦ ، ٢٤٨
١٧	٢٦
١٨	١٠٤
٢١	٧٠ ، ٧٢ ، ١١٠
٢٢	٢٦
٢٤	٢١ ، ٢٧ ، ١٥٢
٢٥/مكرر	٤١ ، ١٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
٢٧	٤١
٢٨	٢٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٩
٣٠	٦١ ، ٩٥٠

المسافة	القائمة
٢٦	١٨٩
٢٧	١٩٠
٢٥	١٠٤
٢٦	٩٦ , ٤١
٢٧	٩١
٤٠	١٨٢
٤١/مكرر	٢١٩ , ١٤٣
٤٧	٢١٢
٤٣	٣٠٠ , ١٨٤
٤٦	٢١٤
٤٧	١٠٣
٥٠	١٨٢ , ٦١
٥١	١٨٢ , ٦١
٥٢	٢٢٥ , ١٩٢ , ٢٩ , ٣
٥٤	٢٤٨ , ٦١
٥٨	٨١
٦٠	١٨٠
١٢	١٨٢
١٣	٢٨٨
٦٥	٢٢٨ , ١٠٥
٦٦/مكرر	٢٥ , ١٩٠ , ١٢
٦٩	١٠٦
٧٠	٢٤٩
٧١/مكرر	٣٦٤
٧٢	٣٦٤
٧٩/مكرر	٣٦٤
٨٠	١٩٩
٨٤	١٥٠
٨٥	١٩٩
٩٠	٢٢٦
٩٤	٣٥
٩٥	٢٦
٩٧	٢٥
١٠٢	١٦
١٠٦	١٠٢ , ١٠

٨ - قانون الإثبات (ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨)

المادة	الجمعية
١	١١٩

ثانيا : القوانين والمراسيم بقوانين الأخرى :

القانون	القاعدة
★ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٠ بشأن إنشاء بنك التسليف الزراعي .	١٤٤
★ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بشأن فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .	٩٥ ، ٢٦٠
★ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ بشأن المزارع .	١٠٥
★ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفى التجارية	٨٠
★ القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقرير بدل تخصص للمهندسين	٦٨٤
★ مرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التصعير الجبرى وتحديد الأرباح - مضافا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .	٢٣٩
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن إنشاء بنك مركزى للدولة	٣٣
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن الاتفاقية الخاصة بمزايا ومعاملات الوكالات المتضمنة التي انشئت اليها الحكومة المصرية .	٨
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعة - ممدلا بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ .	١١٧
- والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ .	
القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام الوقف على غير الخيرات .	١٧١
القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإوسمة والألقاب والميداليات العسكرية .	٢٤٠

القانون	القاعدة
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال امرة محمد على المصادرة	١٧١
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة *	٢٩ ، ٦٧ ، ٢٠٩
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقاربات البنية *	١١ ، ١١٢ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٨٥
القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المصال الصناعية والتجارية *	
— معدلا بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ *	٢ ، ١١٢
القانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن شروط واجراءات فزع ملكية المقاربات للمنفعة العامة *	١٥٥
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن خفض مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجي الجامعات والمعاهد العاليية *	١٠٧
القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن الناجم والمهاجر *	٢٨٦
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واضافه حصيلتها للايرادات العامة للدولة *	١٧١
القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن انشاء هيئة عامة للمطابع *	١٠٠
القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحلات العامة *	١٦٢
القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لجورصات الأوراق المالية *	
— معدلا بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ *	٢٠٩
القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن اصدار قانون للبنوك والاقتصاد *	٢٦٥ ، ٢٩٢
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرفات بالجان في المطارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها الموقلة في الاقليم المصري *	١٢١ ، ١٦٨ ، ٢٧٩

القانون	القاعدة
القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات	١٦١
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد .	٢٧٦
القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم .	١٦١
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية	١٠١
القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .	١٢ ، ٥٩ ، ٢٠٧ ، ٢٤٠
القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط القوات المسلحة .	٢٧
القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة .	١٠٧ ، ٢١٢
— معدلا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .	
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن اصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة .	١٨
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لستخدامى الدولة وعمالها الدائمين .	١٨
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران فى شركة واحدة — معدلا بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .	٦٩
القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .	١٥٥
القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاموال المدنية .	٢٧٠
— معدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ .	
القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها .	٢٨٢

القاعدة

القانون

القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تقويم بعض الإحصاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الإيجار بمقدار الاعفاء .

٢٨٥

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسليم الاحيان التي تنهيا وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية .

١٧١

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .

١٨

٢٠١

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة .

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن اصدار قانون الهيئات العامة .

٨٨ ، ١٠٠ ، ١٣٤ ،

٢٠١ ، ٣١٤ ، ٣٠٠

٦٠ ، ٧١ ، ١٦٦

١٣٧ ، ٢٣٢ ، ٣٣٠

٣٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧

٢٥٢ ، ٢٧٤

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن الجهازك .

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة قضايا الدولة .
— معدلا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ .

١٤١

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن محصول القطن .

٣٦١

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو يمرض على أو يله الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بعرتب كامل .

٣٩

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

٨٠

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن اعادة تنظيم الرقابة الادارية .

٣٦٠

— معدلا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ .

١٠١

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .

٤٣٣ ، ٤٣٤

القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر

القانون

القانون

- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تشجير العقارات
الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها -
٩ - معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ .
- القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة ملكية الاراضي
الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لقانون اصلاح
الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ الى الدولة بدون مقابل .
١١٧
- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة
المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة
لها بالمحافظات .
١٤٤ ، ٢٩٢
- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الجهاز المركزي
لتنظيم والادارة .
١٤٢
- القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة على
اموال وممتلكات بعض الاشخاص .
١١٦
- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات التابعة للمؤسسة العربية للتقسيط الهوى
٦٩
- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن تقرير معاشات أو اعانات
أو قروض عن الخصائص من النفس والمال نتيجة العمليات
الحربية .
٩١ - معدلا بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ .
- القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تصفية الحراسة على
اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .
٩١٦
- القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن اصدار قانون المؤسسات
العامة .
٨٨
- القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع
العام .
٨٨
- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تقرير بعض الاعفاءات
الجبركية .
٣٢
- القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بشأن انشاء هيئة التفتيش
المصرية .
٩٧٢ ، ٩٧٤

القانون	القاعدة
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام الخابرات العامة . - معدلا بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ . - والقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٠ .	٥٩
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات . - معدلا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ .	١٠٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١٤٣ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ .
القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفنية والسياحية .	١٦٢
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الحمام .	٥١
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . - معدلا بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ .	٢٩ ، ٥١ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ٢٥١ .
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة .	١ ١٤٩ ، ٢٩٩
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة .	٩٠
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن هيئات الاوقاف المصرية .	١٠٨
القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها .	٧٢ ، ٧٦
القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعيين فى المكلمة والهيئات العامة والقطاع العام .	٢٧

القانون	القاعدة
القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية . — مستحدثا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . — ومعدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ .	١٢٩
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .	١٨٥
القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية لشروع صرف مصر العليا وهيئة التنمية الدولية .	١٦٩
القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بالإعانات والرواتب التي تصرف للمعاقدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة .	١٧
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول .	١١٠
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وهيئات التمريض والفنيين الصميين والفئات الطبية الفنية المساعدة .	٢٤٨
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي . — معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .	٢٨ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٢٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ٢٠٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٩ ، ٢٧١ ، ٣٠٤
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير . — معدلا بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ .	٤٦ ، ١٢٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٤
— القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين .	٢٧٢
— القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات المسكوية فوق المتوسطة والمتوسطة قيم مؤهلات وطنية مهيئة من الناحية العلمية وصنفها تبعا لدرجة الدراسة بها ونوعيتها .	٧٠ ، ٧٢

القانون	القطاع
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعانات للقوات المسلحة . - معدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ . - والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ .	٢٧ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٢٥٢
القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى .	٨٦
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الاحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام .	٥٠ ، ٢٠٩
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران .	٦٩
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .	٢٠٢
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى . - معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .	٤٧ ، ٦٧ ، ٢٦٥ ، ٢٩٢
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن انشاء هيئة كهرباء مصر .	١٣٠
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تسجيل بعض احكام الهيئات القضائية .	١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن انشاء هيئة كهرباء الدوف .	٢٦٣
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية - معدلا بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ .	١٩٢
القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائح المتعلقة بقطر العاملين وممتلكاتهم دون التقييد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة .	١٣٤ ، ٢٠٤
القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات الجنية والاراضى الفضاء .	١٣٥ ، ١٥٩

القانون	القاعدة
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي *	٣٣
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات العاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة *	١٢٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤١
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم اعمال البناء *	١٤٦ ، ١٧٣
— معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ *	
— معدلا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ *	
— معدلا بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٦ *	
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن انشاء صندوق تمويل متروعات الاسكان الاقتصادي *	١٤٦ ، ١٨٦
— معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ *	
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي *	١٤٤ ، ٢٩٢
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علوة الاركان حرب لضباط القوات المسلحة *	١٢
— معدلا بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ *	
القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الشركات السياحية *	٢٠
— معدلا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ *	
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسية لامين اللجنة المركزية *	١٦٨
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تجبير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المزرع والمستاجر *	٤٠ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ١٤٦ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٨٥
— معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ *	
القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي *	
القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام *	٣٣

الصفحة	القانون
١١٤ ، ١١٣ ، ١١	للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي .
١٦٢ ، ١٢٤	القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .
٣ ، ١٤ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المعاملين بالقطاع العام .
١٦٥	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العد والمشايع .
١١٧ ، ٢١	القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع .
٩ ، ٢٣ ، ٦٤ ، ١٠٤ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٨٦	للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي . - معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .
٢٩٨	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا .
١٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٨٦	للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .
١٤٧	للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة . - معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ .
٧٤	للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن انشاء الهيئة العامة لبناء بورسعيد .
٣٠١	للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن فرض رسم اضافي لدور المحاكم .
١٥٧ ، ٢٢٣	للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة النصف . - معدلا بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ .

القانون	الضامات
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام التأمين الاجتماعي - معدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ *	١٨٤
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي *	٨٦
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية *	٢٢ ، ١٠ ، ١٠٧ ، ١٥١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٢
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة *	٢٧
القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية *	٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣
القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة *	٢٩٦
القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر *	١٤٢ ، ١٩٣
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشء والشباب والرياضة *	٢٨٣
القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن الطيران المدني *	١٧٢
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تقرير علاوة اجتماعية على مريان أحكامه على العاملين بالمؤلة بالجهاز الإداري والحكم المحلي والهيئات العامة *	٩٧
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك *	٩ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠
القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر *	٢٨٤ ، ٢٩٨

القانون	القائمة
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون العمل	٧ ، ١٧٤ ، ١٩٣
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المصائب على الدخل	٣٢ ، ٨٦ ، ٩٥
	١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٥
	١٥٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢
	٢٧٠ ، ٢٧٧
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة *	٣٦ ، ٦٧ ، ٧١
	٢٣٥
القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تقرير خلاوة خاصة للمعاملين بالدولة والقطاع العام *	٢٤١
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بملاج الآثار القترية على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات للدراسة *	٧٢ ، ٧٦
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن منح خلاوة اجتماعية المساهمة للمخاطبين بأحكامه بواقع أربعة جنيهات للعاملين بالدولة والقطاع العام *	٩٣
القانون رقم ٩١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تقرير لجنة لأصحاب الاماشات والمستحقين *	٦٢
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات *	٩٢ ، ١٥٥ ، ٢٥٥
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن للمعاملة *	١٧٨ ، ٢٢٥
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم النواش والنائر والرسوم والكوث *	٤
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن العاملين المدنيين بالجارى والصرف الصحي *	٧٨ ، ٨٨
— معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ *	

القاعدة

القانون

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام .

١٤٧

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل المهلة المنصوص عليها فى المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية حتى ١٩٨٤/١/٣٠ .

٧٦ ، ٧٧

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم الاعضاءات الجمركية .

١٧ ، ٦٩ ، ٧١ ،

١٧٢ ، ٢٢٠ ، ٢٤٦ ،

٢٧٤ ،

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .

٢٣ ، ٦٧ ، ٧٩ ،

١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ،

٢٧٥ ، ٢٦٩ ، ٢٩٢ ،

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين .

٣٧ ، ٧٦ ، ١٤٨ ،

١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٨ ،

٣٠٠ ،

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكليات الخاصة .

١٤٧

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة .

١١٢ ، ١١٨ ،

١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها للعاملين فى الحكومة ووحدات الحكم الحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات .

١٤٤ ، ٢٨٧ ،

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن إلغاء سلطة مجلس الوزراء فى الموافقة على استثناء غير المصريين من شروط اكتساب ملكية العقارات الجنية والأراضى القضاة .

٩٣٥

القانون	الصفحة
القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الارشاد بميناء دمياط *	١٢٢
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية *	٢١٤
القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية *	٢٦٢
القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاعطاءات الجمركية *	١٢٨ ، ٤٦ ، ١٧ ، ٨ ٢٧١ ، ٢٢٠
القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير علاوة خاصة، للمعاملين بالدولة والقطاع العام *	٢٢٩ ، ٨٤ ، ٨٢ ٢٧٨ ، ٢٦٢
القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير علاوة خاصة للمعاملين بالدولة والقطاع العام *	٢٢٢ ، ٨٢
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي *	٢٧٥
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية *	١٩٩
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد مرتبات شاغلي بعض الوظائف *	١٧٠
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن اعلان التهجير الى القرى والمساكن *	٢٢٩ ، ١٢٩
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي للمحاسبات *	٢٦٦ ، ٢٦٨
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال *	٢٠٩

ثالثا : المراسيم :

القاعدة

المرسوم

المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٠٣ بشأن تعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها المتعين في وظائف الدرجات التاسعة والثامنة والسادسة والثلاثين المعنى المتوسط والكتابي والمؤهلات التي يعتمد عليها للمتعيين في وظائف الدرجة السادسة والثلاثين المعنى العالي والاداري ويتحدد معادلات شهادتي الدراسة الثانوية قسم ثاني والتجارة المتوسطة ومعادلات شهادة الابتدائية ويتطبق حكم المادة ١٢٥ فقرة رابعة وخامسة من قانون نظام موظفي الدولة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ .

١١٠

رابعاً : القرارات ورئيس الجمهورية

القاعدة

القرار

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن منح بدل تغرخ للمهندسين *

١١١

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن منح بعض الصيادلة بدل تغرخ -

١١٢

- معادلات بقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تشكيل لجنة لتقويم أصول هيئة المواصلات الملكية واللاسلكية *

١١٣

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال *

١١٤ ، ١٠٣ ، ١١٥

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدة العمل السابقة في تقرير الدرجة والمرتبة والتقدمية الدرجة *

١١٦

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن زيادة راتب الحرمان المقرر للصيادلة *

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن أصول الهيئة العامة لشئون المواصلات الملكية واللاسلكية *

١١٧

القاعدة

القوانين

- ١٦ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم .
- ٢١٤ قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ بشأن مكافأة عضوية ويدل حضور الجلسات واللجان .
- ١٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الاثن لوزير الخزانة (المالية) في ضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض .
- ١٨٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الامانة المالية للعاملين .
- ١٥٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بشأن فزع ملكية العقارات الكائنة بزمان ناهية سابقة على بمعية الجيزة .
- ٢٠٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بشأن انشاء الهيئة العامة للمراقبة على الصادرات والواردات .
- ٢٠٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢١ لمبينة ١٩٧١ بشأن انشاء الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى .
- ١٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم وزارة الخزانة (المالية) .
- ١٨٤ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٢ بشأن بئد للتفتيش لمهندسى مصلحة الرى سواء كانوا من اعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لياه النيل او المتقولين من مصلحة الرى الى الهيئة او من الذين يعينون بالهيئة .
- ٢٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تشكيل مجالس للمشروعات بمنطقة شرق الاسكندرية وبمياط واختصاصها .
- ٢٢٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تمثيل رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف تمثيلا قانونيا .
- ٢٢٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعيين نسب وقواعد توزيع واستشفهم تعيين العاملين بشركات القطاع العام في الارياح .

القرار	القاعدة
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن اعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران *	٦٩
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس الشركة السعودية المصرية للتعمير *	٦٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر برقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ *	٩٣ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ٢٢٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الفلال والشعوم الحيوانية والدھون الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية *	٢٣٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية *	١٣٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض *	١٣٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية المنحة *	١٣٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء الهيئة العامة لسوق المال *	١٣٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار *	١٣٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لفتح انشاء مركز مصائد الاسماك ببجيرة السد العالي *	٢٨
قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات ومسرئليات الهيئة العامة لمتاء بورسعيد *	١٣٧ ، ٧٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء الهيئة العامة لصناعة الشواطئ *	١٨٤

القاعدة

القرار

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد الصرف في الاراضي والمعارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائداتها لانشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة .
- ١٤٥ - مدعلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتسلي تنظيم دور امنية المحاكم .
- ٢٠٦
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الموافقة على اتفاقية مصحة مشروع تطوير التسليم الطبي والخدمات الصحية بمنطقة قناة السويس .
- ٢٧٥ - مدعلا بالقرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٥ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض نسبة الـ ١٥٪ من ارباح الشركات الواقعة بمنطقة شرق الاسكندرية ودمياط المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للصرف على خدمات هاتين المنطقتين .
- ٢٦٥
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن انشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .
- ٢٧٩ ، ٢٩٢
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن انشاء الهيئة العامة لمنطقة وتجميل القاهرة .
- ٨٩
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن اضافة ميناء دمياط الى الموانئ الاخرى .
- ٥
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن اشاء هيئة القطاع العام للنقل البري والنهرى .
- ٢٢
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد فيها .
- ٢٧٩ ، ٢٩٤
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية محطة استيصال وتخزين الزيوت والشحومات بالبحر بجمعية الاسكندرية من الهيئة العامة للمصالح التمنية الى هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية .
- ٢٣٦

القاعدة

القرارات

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الانتاج
التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركائه رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٣ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن انشاء
هيئة ميناء دمياط .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن
الموافقة على احكام اتفاقية منحة مشروع العلم
والتكنولوجيا من اجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر
العربية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية .
- معدلا بالقرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن منح
العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات
المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسي .

خامسا : قرارات مجلس الوزراء

القاعدة

القرارات

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن
لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن
قواعد تحديد الملاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات
القطاع العام .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن
البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر اجر الاشتراك .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن
قواعد الجمع بين اكثر من وظيفة واحدة .
- معدلا بالقرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٧ .
- معدلا بالقرار رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٧ .
- والقرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تحديد المؤسسات التي تباشر نشاطها بذاتها .

الرقم	المادة
١٩٤	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن المقابل التقدي لاسثمارات اسفر للعلمين المتنيين بالدولة والقطاع العام - معدلا بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ - معدلا بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩
٨٨	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل تقدي عن وجبة غذائية للعاملين بمياه الشرب
١٨٤ ، ١١١	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين
١٦٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية
٢٥٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد رأس مال الهيئة القومية للبريد
٢١٥ ، ١٨٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي قامت بها أو تقيمها المحافظات
٢٥٥	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن لائحة العقود والمشتريات الخاصة بهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
١٠٤	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن امسار اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩
٢٠٠	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا
٦٥ ، ٥٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد وشروط تمك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة
٢٤٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن القوابط وقواعد الرقابة الخاصة بالمنح والهبات والزبرعات المقدمة من جهات اجنبية أو محلية

القاعدة

القرارات

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن
استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة
١٩٧٤ فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٢ .
- ١٢٠
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن
تحديد الطبيعة القانونية لمرافق المهاجر .
— معدلا بالقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ .
- ٢٨٦
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن
تفويض الوزراء في قبول المنح والهبات والتبرعات .
- ٢٤٦
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن
الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات
الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات
القطاع العام وشركاته .
- ١٤٤ ، ٢٨٧
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن
قبول السيارات الجيب كهدية من الولايات المتحدة
الأمريكية في نطاق اتفاقية منحة مشروع تنمية الثروة
المعدنية .
- ٢٤٦

سائلا : القرارات الوزارية

القاعدة

القرارات

- اللائحة المالية للميزانية والحسابات .
- ٢٨١ ، ٢١٥ ، ٢٢
- قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ :
بشأن تنظيم معاملة الموظفين المعينين بمكافآت على
اعتمادات .
- ١٨
- قرار وزير الحربية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تحديد
فئات بدل مرتب الاستقبال للضباط .
- ١٥٤
- قرار وزير السياحة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحويل
المؤسسات المصرية العامة للسياحة والفنادق إلى شركة
مساهمة .
- ٥٠
- قرار وزير المالية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن القواعد
للخاصة بتقييم رؤوس أموال المؤسسات العامة المحولة
إلى شركات عامة .
- ٥٠

القوانين

- ٢٦١ قرار وزير التجارة والتموين رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد أسعار استلام المؤسسة المصرية العامة للقطن -
- معدلا بالقرار رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ .
- ٤٦ قرار وزير الاسكان رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التصميم .
- ٣٠٠ قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ بشأن اللائحة الاساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنقيضي لمشروعات تحسين الاراضي .
- ٢٥٢ قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بثلاثة الافراج عن البضائع المستوردة او المصدرة باسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام .
- ٥٨ قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات اداء وتحويل الاشتراكات .
- ١٣٧ قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن شروط واوضاع اجراء الفحص الطبي الدوري للمعاملين المعرضين للاصابة بحد الامراض المهنية .
- قرار وزير التجارة والتموين ١٠٧٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد أسعار استلام القطن عن محصول ٧٧ لسنة ١٩٧٨ .
- ٢٥١ قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد هيكل الوظائف وحدول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية .
- ٤٦ قرار وزير الاسكان رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن مريان هذه الاعفاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمصانع .
- ٢٠٢ قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير .
- ٢٦ قرار وزير التنمية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام توليف الخبراء الوطنيين -
- معدلا بالقرار رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٢ .
- والقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

القوانين	الصفحة
قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل علاوة الأركان حرب أضياف القوات المسلحة .	١٢
قرار وزير التعمير والمجمعات الجديدة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن الاعفاء الضريبي والجمركي .	٢٢٤
قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن استحقاق العاملة أجازة بدون أجر لرعاية طفلها بعد اقصى عامين في المرة الواحدة لمرتين فقط طوال حياتها الوطنية .	٢٠٤ ، ٢٥٩ ، ٢٠٤
قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معالجة أسعار الطاقة .	٢٥٩
قرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ .	٢٦٥
قرار وزير التعمير والدولة والاسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ . بشأن الأراضي الصحراوية .	٢٠٣
قرار وزير التعمير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بشأن حرمان العامل من العوافز في حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب أو الغياب بدون إذن .	٦١
قرار وزير التعمير رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذي اشترك في تقديم خدمة ممتازة أو أعمالا تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء في حدود مكافأة يعادل صافيها مرتب نصف شهر وبعد اقصى مرتب ثلاثة أشهر طوال السنة المالية .	٦١
قرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بلائحة العاملين بالهيئة القومية لمسكة حديد مصر .	٢٧٢
قرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ . بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة .	٢٠٤

الرقم	المادة
١٥٦	قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
١١٨	قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .
٣٦٢	قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ . بشأن التأمين على عمال المكائنات . - معدلا بالقرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ .
٣٣٣	قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار لائحة العاملين بالهيئة القومية للهجرة .
١١٩ ، ٢٣٩ ، ٣٤٠	قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .
٢٠	قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الشركات السياحية .
٦٠ ، ٢٢٠	قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخفيفة .
٣١	قرار رئيس شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتشريع الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد حساب حدة الخبرة العملية الزائدة عند التمييز للعاملين المؤهلين .
٦٩	قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتفق في قانون التأمين الاجتماعي .
٦٥	قرار وزير المالية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد الأصناف المعفاة التي تستوردها الجهات التالية لوزارة الطيران المدني .

القاعدة

القرارات

- قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥
لسنة ١٩٨٦
- قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٩٨ لسنة
١٩٨٦ بشأن تقرير بعض الاستثناءات من حظر مزاوله
أعمال النقل البحري وتقديم الخدمات البحرية وبعض
الأعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحري إلا من خلال
المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي لا تقل حصة
الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪
- قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦
بشأن تحديد بدل حضور ومكافآت عمومية الأعضاء من
لدى الخبرة بمجلس إدارة الهيئة المصرية العامة
للمساحة الجيولوجية والمشروعات الهندسية
- قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد صرف
المكافآت السنوية للإنتاج للعاملين بمنتجات القطاع العام
وشركاته
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٤ لسنة
١٩٨٨ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٨٨
- قرار وزير التعليم رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن معادلة
بعض الشهادات والمؤهلات العلمية

سليما : قرارات لجنة شئون الخدمة المدنية :

القاعدة

القرارات

- قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨
معدلا بقرار وزير للتسمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة
١٩٨٢
- قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين
في غير أدنى الوظائف

القاعدة

القوانين

لأمناء : قرارات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة •

قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة


١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين

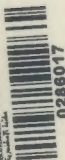
٥٤ ، ١٩١ ، ٢٢١

المستنيين بالعمولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه •

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٧/٢٦١٤
ISBN — 977 — 01 — 5100 — 9

Bibliotheca Alexandrina
المكتبة العامة
البريد الإلكتروني: nl@alibrary.gov.eg



0286017

مطابع الهيئة المصرية العامة للمكتبات